



**إهداء 2005**

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية  
القاهرة



کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران  
رقم ۲۸۵





## الجزء الخامس

من شرح المحقق الجليل الفاضل المدقق سيدي

أبي عبد الله محمد الخرشني على المختصر الجليل

للامام أبي الضياء سيدي خليل

رحمهما الله تعالى

آمين

﴿ وبها مشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ ﴾  
﴿ على العدوي فمد الله الجميع برحمته وأسكنهم بفضلها فسبح جنته ﴾

﴿ طبع على ذمة ملتزمه الراعي غفران ربه الحاج الطيب التاوي المغربي ﴾

﴿ الطبعة الثانية ﴾

بالطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

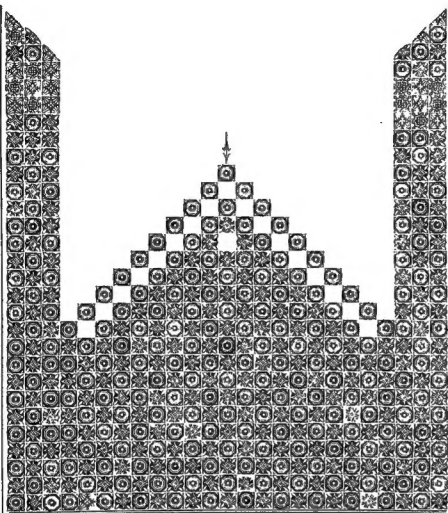
سنة ١٢١٧

هجريه

(القسم الادبي)



(بسم الله الرحمن الرحيم) وصلى الله  
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
وسلم (قوله تجاذب الحضانة الخ) أى  
صحبتهما وما صحباها أى طلبتهما  
وطلباها هذا حقيقة اللفظ وليس  
مراداً لأن الواقع أن النكاح  
طالب لها لا لمطالوب لها والبيع  
بالعكس فاذن أراد به التعلق والمعنى  
ولماتعلق بالحضانة أمران ولما  
تبين من ذلك أن النكاح سبب فيها  
فأشبهت بغيره عليها وإن البيع  
مسبب عنها فأشبهت تأخيريه (قوله  
قوامه) بالفتح فى القاموس والقوام  
بالفتح ما يعاش به انتهى ويصح أن  
يقرا بالكسر والمعنى يتعلق بهما  
تقلام العالم كما يستفاد من بعض  
كتب اللغة والمعنى عقدتان تتعلق  
بهما معاش العالم وفيه إشارة إلى  
أن النكاح من باب القوت (قوله  
إذا كانت عينا) أى التشفقة بمعنى  
المنقذ وقوله وتزوجها أى كالعروض  
(قوله وهو) أى عامه ونوامه ولا يصح  
ترجيح الضمير للتصميم (قوله  
على طريقة المتأخرين من أهل  
المذهب) وأما طريقة المتقدمين  
فبالعكس (قوله فى الربع الثانى) أى  
وأما الربع الأول فهو ربيع  
العبادات الصلاة وتوابعها والزكاة  
والصوم وتوابعه والحبس (قوله  
والبيع وتوابعه فى النصف الثانى)  
أى فى الربع الأول من النصف  
الثانى والأجارة وتوابعها فى الربع  
الثانى من النصف الثانى والنظر  
ماوجه كون الوديعة والعارية



### (بسم الله الرحمن الرحيم)

و أعلم أنه تجاذب الحضانة أمران أحدهما النكاح لأنه منشؤها والاخر البيع لأن الحاضن  
عليه حفظ المحضون وله قبض نفقته وتحصيل ما به قوامه بالتشفقة إذا كانت عينا ونحوها وهو  
ثم يحصل بالبيع فلذا وضع البيع متصلاً بالحضانة فقال

### (باب ذكر فيه البيع)

وهو أول النصف الثانى من هذا المختصر جرى مؤلفه على طريقة المتأخرين من أهل المذهب  
فى وضعهم النكاح وتوابعه فى النصف الأول فى الربع الثانى منه والبيع وتوابعه فى النصف  
الثانى وهو مما يتعين الاهتمام به ويعرفه أحكامهم لعموم الحاجة إليه والبلوى به

والمساقاة ونحو ذلك من توابع البيع دون الأجرة والحدود والوقف والهبة والقضاء والشهادات ونحو ذلك من  
توابع الأجرة دون البيع (قوله ويعرفه أحكامه) توضيح لما قبله (قوله لعموم الحاجة) أى الاحتياج إليه أى كثرة الاحتياج إليه  
(قوله والبلوى) هى نفس الحاجة وكان التعبير عنها بالبلوى إشارة إلى مشقة حصوله ومعنى عمومته

(قوله اذ لا تخلوا المكلف الخ) أي وأما الصبي وغيره من المجنون فاحتكامه متعلقة بغيرهما ومن غير الغالب يخلو عن البيع والشراء لغيره  
 لعبادة وطرحه الدنيا ورضاه بما سبقه الله من الرزق (قوله فيجب أن يعلم حكم الله الخ) وكذا كل شيء يريد التماس به لا بد أن يعلم حكم الله  
 فيه فان فعل متفقا على تحريمه من غير علم أو ممن جهة القدوم والفعل فان كان مختلفا فيه فقال القرافي هل يؤخذ به في التحريم أو لا بناء  
 على التحليل أو لا بل يجب تأنيده ناصوا لغيره من عبد السلام يقول انه ممن جهة انه قد علم (قوله قوام العالم) أراد العالم بخصوصا  
 وهو النوع الانساني والنوع الحيواني لان لهم ما لنا وعليهم ما علينا (قوله ليس بشئ) أي نظرا لظاهر الرأفة والافهم على كلامه على  
 أهل التجربة بالموصوفين بما سبق حكمي عن أبي بكر الكافي انه كان اذا بلغه عن زهراء من شئ خلوت في طلب الرزق هيمه ويقول انه  
 خرج عن الطريق وانما شأنا الفقير ان يتبعه الدنيا انتهى (قوله الى الغذاء) مثل كآب ما يغذي به وهو ما تقوم به شئنه (قوله مفتقرة  
 للتساق) بمعنى محتاجة وغيره بدفعه لثقل الحاصل بالسكر ارا القنطري وهذا يدل على انه من باب القوت (قوله وخلق له ما في الارض جميعا)  
 اشار الى قوله تعالى والذى خلق لكم ما في الارض جميعا أي يتفقدون به في غذا وغيره وقوله ولم يترك الخ معطوف على خلق أو أنها جلة  
 حالية (قوله لسدى) أي هلا (قوله يتصرف) تفسير لسدى (قوله باختباره) متعلق بقوله يتصرف أي يتصرف بأرادته كفساه  
 أي على أي وجه شاء (قوله فيجب الخ) أي اذا كان الله خلق له ما في الارض جميعا (٢٤) وجعله محتاجا للغذاء معقرا للتساق ولم يتركه

سدى يجب عليه الخ (قوله على كل  
 أحد) أي انصف بالتكليف (قوله  
 فيجب على الشخص) ظاهر في  
 محصل الانحصار لان قصده من يد  
 الايضاح فلا يبالى على ذلك (قوله  
 من أحكامه) أي أحكام ما يحتاج  
 اليه (قوله ويحتمل ذلك ويحتز  
 من أحكامه) التالفا بمعنى (قوله  
 فيترى) أي فبا كد عليه أي  
 ينبغي ذلك ندبا كيدا قال صاحب  
 المدخل ينبغي العالم بل يجب عليه  
 اذا اضطر الى قضاء حاجته في السوق  
 أن يستر ذلك بنفسه فانه السنة ويدا  
 من الكبر وان عاقب عائق استجاب من

اذ لا تخلوا المكلف غالبا من بيع أو شراء فيجب أن يعلم حكم الله فيه قبل التلبس به والبيع والتكاح  
 عقدان يتعلق بهما قوام العالم وقول من قال يكفي ربع العبادات ليس بشئ لان الله خلق  
 الانسان محتاجا الى الغذاء مفتقرة للتساق وخلق له ما في الارض جميعا ولم يتركه سدى يتصرف  
 كيف شاء اختياره فيجب على كل أحد أن يعلم ما يحتاج اليه ثم يجب على الشخص العمل بما  
 علمه من أحكامه ويجهل في ذلك ويحتر من أهله فيقول أمر يسهو وشرا به بنفسه ان قدر  
 والا فغيره ومشاورته ولا يتكلم في ذلك على من لا يعرف الاحكام أو يعرفها ويشارك في العمل  
 بمقتضاها الغلبة الفساد وعمومه في هذا الزمان وحكمة مشروعية الوصول الى ما في يد الغير  
 على وجه الرضا وذلك مقض الى عدم المنازعة والمقاتلة والسرقة والخبائنة والخيال وغير ذلك  
 وهو لغرض صدر بالبيع أو أخرجه عن ملكه أو أدخله فيه يعرض فهو من أمهات الاسداد  
 يطلق على البيع والشراء كالقوة للظهور والحض ولا زنا في لغة قريش استعمال باع اذا أخرج  
 واشترى اذا أدخل وهي أقصع واصطلح عليها العلماء معقرا للتساق والبيع والبيع معقرا للتساق

له علم بالاحكام في ذلك انتهى المراد منه وأراد صاحب المدخل بقوله يجب أي بنا كد (قوله والا) أي بان لم يقدر فغيره ومشاورته أي ممن يعرف  
 الاحكام ولا يتساهل (قوله ولا يتكلم أي امر يتكلم بقوله والا فغيره أي وان لم يقدر بان عاقب عائق فغيره ومشاورته ولا يتكلم بالعبارة بجملة  
 (قوله غلبة الفساد) هذه العبارة لا تظهر لان ما قاله في قوله لا يتكلم الخ ظاهر وفات سوا غلب الفساد لا (قوله وعمومه) بمعنى  
 غلبته (قوله في هذا الزمان) أراد زمانه وما شابه عماله من الازمنة التي اختلف نظامها في زمان (قوله وذلك مقض) أي الوصول  
 على وجه الرضا مقض (قوله والمقاتلة) مفاران أريد بالمنازعة بالخالفه بالاقوال (قوله والخيال) كأن يكرهه لاجل أن يسهو له فحين  
 فاذا كان كذلك فقوله وحكمته أي حكمه البيع الشرعي والبيع مع الحسب بيع غير شرعي (قوله وغير ذلك) أي كالغصب (قوله وهو  
 لغة) أي في اللغة (قوله مصدر باع) أي مدلول مصدر باع وهو الاخراج والادخال (قوله يطلق على البيع والشراء) أي يطلق على  
 الاخراج والادخال على طريق الاشتراك اللفظي والشراء يعدو بتصرف كافي له ولوع به لكان أولى لان البيع عند شامل للادخال  
 والخراج (قوله كالقوة الخ) أي فهو مشترك لفظا بين الضدين وهما الحضي والظهر (قوله وهي أقصع) أي من الاولى وعلى ثالث اللغة  
 فليس البيع من الاسداد (قوله تقرير الفهم) بخلافه على اللغة الاولى فليس فيه تقرير الفهم لاحتياج المشترك في فهم المراد  
 منه من أحد معنيينه ومعانيه الى قرينة (قوله وأما شرى فيستعمل بمعنى باع) ذوق العبارة يقتضي انه يستعمل بمعنى اشتري وهو  
 الاصل وبمعنى باع وهو خلاف الاصل ولما أراد الله لا معنى له الا باع لغير بقوله وأما شرى فهو بمعنى باع وفي القاموس ان شرى يستعمل  
 بالمعنيين

(قوله كما في قوله تعالى وشرواى باعوه) أى لان الضعيف لاختوة يوسف والواقع منهم البيع لا الشراء والحاصل ان ضعيف باعوه لا تخذن يوسف والواقع منهم البيع لا الشراء والاختذونه اخوته من السيارة الذين أخرجوه واردم حين أدلى دلوهم وقال أخوة هو غلامنا سرق منا ولم يتكلم خوفنا منهم ثم باعوه للسيارة فاجعل ضعيف وشروه للسيارة لم يلتم مع قوله وكافوا فيه من الزاهدين اذا الزاهدون فيه اخوته لا السيارة وان جعل ضعيف وشروه للسيارة وضعيف وكافوا اخوته لزم تشتيت مرجع الضعيف اه (أقول) لا مانع من أن السيارة تصفون بأنهم زاهدون فيه لا شترأ منهم بل يحن يظن منه انه لا يدوم لهم ثم وجدت ذلك في بعض التفسير (قوله ففرق بين شري واشترى) أى من حيث ان اشترى للدخال لا غير وأما شري فهو لاخراج على ما تقدم الا انه في ذلك قوله تعالى بشا اشتروا (قوله وأمامعنا شترأ) كأنه يقول أمامعنا لفة فقد عرفت (قوله معرفة حقيقته) أى معرفة معناه الشري (قوله ضرورة) أى لا يحتاج للنظر ولا للاستدلال فلا يحتاج لتعريف (قوله وجوده عند وقوعه) فيه ان وجوده عين وقوعه وشروه فكأنه قال وجوده عند وجوده أو وقوعه عند وقوعه ولا يلحق ما في ذلك من الركعة فلو حذف عند وقوعه لكان أحسن (أقول) ولو قال ان المعلوم حقيقته على الاجال لا على التفصيل لكان أحسن (قوله ولا يلزم منه علم حقيقته) أى بالجنس والفصل (قوله البيع الاعم) الاعم صفة البيع على حذف مضاف أى وحد البيع الاعم مبتدأ وخبره عقد ما لم يمتثل قولنا الانسان حيوان ناطق وقد فرقوا بين الانسان حيوان ناطق وقولنا هذا الانسان حيوان ناطق فيعين حذف المضاف (قوله ولا متعة لانه) أى تحصل لا أثر كالشغل المظلم ولا تظهر فائدة زبادة الاعلى القول بان المنافع لا تطلق على متعة اللذة وهو الكثير في كلامهم وأما على مقابلة فلا حاجة (قوله فخرج الاجارة والكرام) أى بقوله على غير منافع لان الاجارة شرا منافع الحيوان العاقل والكرام شرا منافع غير العاقل وقوله والنكاح أى بقوله ولا متعة لانه (قوله وتدخل هبة الثواب) وكذا تدخل (٤) المبادلة والتولية والشركة في الشيء المشتري أعني تولية البعض والقسمة على القول

بأنها بيع والشركة في الاموال والاختذال للشفعة ولا تدخل الشفعة نفسها لانها استحقاق الشريك أخفصة شريكه التي باعها بفتحها قاله الخطاب (قوله والصرف) هو دفع أحد التمسدين من الذهب والفضة في مقابلة الآخر كدفع ذهب في مقابلة فضة وبالعكس

كما في قوله تعالى وشرواى بخص أى باعوه ففرق بين شري واشترى وأمامعنا شترأ فقال ابن عبد السلام معرفة حقيقته ضرورة حتى الصبيان وقال ابن عرفة وما قاله ابن عبد السلام نحوه للباي ويرد بان المعلوم ضرورة وجوده عند وقوعه لكثرة تكرره ولا يلزم منه علم حقيقته ثم قال البيع الاعم عقد معاوضة على غير منافع ولا متعة لانه فخرج الاجارة والكرام والنكاح وتدخل هبة الثواب والصرف والمراطة والسلم والغالب عرفا لخص منه بزيادة ومكايبة أحد عوضه غير ذهب ولا فضة معين غير العين فيه فخرج الاربعة الخ

وقوله والمراطة بيع ذهب بالميزان بان يضع ذهب هذاني كفة والاخرى في كفة حتى يعتد لا فبالاخذ كل واحد منهم ما ذهب صاحبه (قوله والغالب عرفا) أى في عرف الشرع كما أفاده في (قوله معين) بالرغم صفة لعقد فانه مضاف لشركة فلا يتعرف فقص وصفه بالكثرة وقوله غير العين نائب فاعل معين وفيه متعلق بعين (قوله فخرج الاربعة الخ) أعني هبة الثواب بقوله ذو مكايبة لان مكايبة أى مغالبة فيها والصرف والمراطة بقوله أحد عوضه غير ذهب ولا فضة والسلم بقوله معين غير العين فيه لان غير العين في السلم هو السلم ومن شروطه أن يكون ثبافي الذمة تشمل العين الغائب المبيع بالصفة ونحوه لا الحاضر فقط حتى يردان البيع فذلك الغائب بشرطه ولا يرد عليه سلم عرض في مثله لان غير العين وهو العرضان معاً يتعين بل أحدهما وهو رأس مال السلم فصدق انه يتعين فيه غير العين أى يجعله بل بعضه فلم تدخل هذه الصورة في التعريف لاختص واعترض بأنه غير مانع لدخول بعض أنواع الصلح فيه كصلع عن دين ذهب أو فضة تعرض بساوي ذلك أو بقراره بزيادة أو نقص والسلم في حائط معينة مع أصل انتهى وأجاب بعض الفضلاء بالتزام دخول الاول فيه لانه بيع كما يأتي من أن الصلح على غير المدعي بيع وعن الثاني بان التعيين في ذلك انما هو بالنسبة للحائط لا العين المشتري وهو الثمن ولا يلزم على هذا الجمل في قوله لان التبادر من التعيين عند الإطلاق هو الكامل أو ان تلك الصورة تادر وتوالت للاحكامه الأثرى ان لها شروطا تخصها غير شرط السلم في غيرها أو ان في إطلاق السلم عليها يجوز الانتهاء وفي الاول نظر ليعهم تسمية الصلح المذكور بغير غالب العرف لان الصرف والمراطة وما معها أقرب الى الدخول فيه منه فثبت أخرجت فهو أخرى وكونه بيعا لها هو بالمعنى الاعم والمكايبة المغالبة ثم لا يلحق ان كلام ابن عرفة يصدق بما اذا كانت العين معينة أو غير معينة وقال ابن عرفة ودفع عرض في معلوم قدر ذهب أو فضة غير مسكوك لا لجل سلم لا يبيع لاجل لانه لو استحق لم ينصف ببيعهم ولو كان بيع معين



عاطاة بعد الضمير على الرضا بل هذا أولى مما ذكر ويصح أيضاً أن يكون ضمير كان عائداً على الدلالة المستفاد من يدل أي وإن كانت الدلالة بسبب معاطاة (قوله وهو أن يعطيه الثمن الخ) أي أو يعطيه المثلون فيعطيه الثمن (ثم أقول) وظاهر هذا أنه لا بد أن يعقب إعطاء المثلون إعطاء الثمن وأنه إذا لم يحصل تعقيب لا تصح المعاطاة وليس كذلك وذكرنا كلاماً عما فند ذلك لاجل أن تعلم الحكم في هذا المسئلة وغيرهما منه والذي يحصل من كلام أهل المذهب أن من أجاه صاحب في المجلس من غير فاصل لزمه اتفاقاً وإن تراخى القول عن الإيجاب عن المجلس لم يلزمه البيع اتفاقاً وكذا لو حصل فصل يقتضي الاعراض بحيث لا يعده العرف جواباً بالكلام السابق لم ينعقد البيع ولا يضر الفصل بكلام أخى عن العقد كما بقوله الشافعية من أنه يضر ولو كان يسيراً انتهى انظر تمة ذلك في الشرح (قوله من غير إيجاب) أي من البائع وهو قوله بعث وقوله ولا استيجاب أي من المشتري وهو قوله اشتريت ولا شك أن المعاطاة ظاهرة في الفعل منهم ما وصرح به إذا وقعت من أحدهما بقوله وباشتعت أو بعثك ويرضى الآخر فيها إلا أن ظاهر هذا التعريف للمعاطاة يقتضي أنه لا يوجد العقد في بيع المعاطاة (٦)

كان ما يدل على الرضا أو النال عليه معاطاة وهو أن يعطيه الثمن فيعطيه المثلون من غير إيجاب ولا استيجاب والمعاطاة المحضة العارية عن القول من الجانبين لا بد فيها من حضور الثمن والمثلين أي قبضتهما والافهوهو غير لازم فمن أخذ ما علم عنه لا يلزم البيع الإبداعي الثمن وكذلك من دفع ثمن وغرف مثلاً لشخص فإنه لا يلزم البيع حتى يقبض الرغيف وأما أصل وجود العقد فلا يتوقف على قبض شيء من ذلك فمن أخذ ما علم عنه من ماله ولم يدفعه الثمن فقد وجد بذلك أصل العقد ولا يوجد لزمه الإبداعي الثمن ولو توقف وجود العقد على دفع الثمن لكان تصرفه فيه بالأكمل ونحوه من التصرف فيما يدخل في ملكه هذا ما يفيد كلام ابن عرفة (ص) ويصح فيقول بعث (ش) أي وكما ينعقد البيع بالمعاطاة بعد تقدم القول من المشتري بأن يقول بعني على الإيجاب من البائع بأن يقول بعثك خلافاً للشافعي في هذه وفيما قبلها ولهذا أتى به هذه عقب قوله وإن معاطاة لغيره لهما معاً في حديث المبالغة ولما كان المطاوب في انعقاد البيع ما يدل على الرضا عرفاً استوى لفظ الأمر مع الماضي فقول المشتري لمن سلعته في يده بعني سلعتك بكذا ليس صريحاً في إيجاب البيع من جهة المشتري لاحتمال أمره به أو التمسك منه فيحصل رضاه وعدمه لكن العرف يدل على رضاه ومثله قول البائع اشتري مني هذه السلعة أو أخذها أو دونكها فيقول المشتري قبلت أو فعلت فلو قال المؤلف وبكعني لكان أحسن (ص) وباشتعت أو بعثك ويرضى الآخر فيما (ش) أي وكذا ينعقد البيع أيضاً بقول المشتري ابتعت ويرضى البائع بأي شيء يدل على الرضا من قول أو فعل أو إشارة أو بقول البائع بعثك ونحوه ويرضى المشتري بأي شيء يدل على الرضا من قول أو فعل البائع أي ما بعد إجابة صاحبه لا أرضى

يتوقف على ذلك أنما هو لزوم بيع المعاطاة لأصل العقد وإن كان مراده بيع المعاطاة اللازم كان قاصراً إذ قول المصنف ينعقد البيع الخ شامل للصحيح غير اللازم واللازم بدليل تنصيصه بعد (قوله لا بد فيها) أي في لزومها إذا علمت ذلك فتقول أراد المصنف بالمعاطاة ما كان من الجانبين أي التي هي الصورة اللازمة وإن كان كلامه في مطلق المحضة وقول الشارح والمعاطاة المحضة أي المعاطاة لا بالقبض المتكتم بل بعني الإطاعة لا بد في لزومها الخ (قوله لا يلزم البيع إلا بدفع الثمن) وله ردده وأخذ به بعد قبضه قبل دفع الثمن وليس فيه بيع طعام بطعام (قوله ليس صريحاً في إيجاب البيع) أي في الرضا به بدليل آخر العبارة وإن كان يتبادر من العبارة أن المعنى في انعقاد البيع وقوله لاحتمال أمره

به أي إذا كان أعلى من المسؤول وقوله أو التمسك أي إذا كان مساوياً أو دعاه إذا كان أدنى منه فقوله لاحتمال أمره أي بمجرد الأمر من غير رضا كل لكن العرف يدل على رضاه أي وهذا الاحتمال موجود في صيغة الماضي أيضاً فيقال أنه محتمل بمجرد الأخبار لا الرضا لكن العرف يدل على رضاه (قوله فلو قال الخ) أجيب بأنه يفهم من المصنف بالاولى لأنه إذا انعقد بصيغة الأمر في القول مع تقدمه على الإيجاب فأولى إذا كان الإيجاب بصيغة الأمر وهو في محله كاشترتني (قوله أي وكذا ينعقد الخ) فيه إشارة إلى أن قوله وباشتعت معطوف على قوله بما يدل على الرضا من عطف الخاص على العام ولو حذفته لكان أحسن لعلم حكمه من قوله بعني (قوله أو يقول البائع بعثك) اعترض على المصنف بأنه لا فائدة في كونه أو بعثك بدفع توهم شيء يوجب خلافاً للعقد كما في قوله وبكعني (قوله ولو قال البائع مني ما بعد إيجابه) بل ولو قبل الإجابة كما في غير سابق كلام ابن رشد

(قوله) وأنا اشتريها بالخ) وكذا وأسطعنا أو قال أشترىها بلفظ المضارع وإنما أتى بالاحل لان بشرهم الاتحاد في فاعل أي بيعها ان يكون  
القائل في الموضعين واحد وهو البائع فليس حشوا (قوله ثم قال البائع لأرضي الخ) أي فحل الخلف في الصورتين حيث لم يرض بعد رضا  
الآخر كما قررنا فان كان عدم الرضا قبل رضا الآخر فله الرد ولا يمين وهذا القيد يفهم من كلام المصنف لانه قبل رضا الآخر لا يبيع ولا يخالف  
هذا ما لا يرشد من أنه اذا رجع أحد المتبايعين عما أوجبه لصاحبه قبل أن يجيبه به الآخر لم يقدر رجوعه اذا أجابه صاحبه بعد  
بالقبول لانه في صيغة يلزمها الإيجاب أو القبول كصيغة ماض وما لصف هنا صيغة مضارع كما هو لفظه فان أتى أحدهما بصيغة ماض  
ورجع قبل رضا الآخر لم ينفعه رجوعه كما اذا أتى بصيغة ماض (قوله كما مر) (٧) أي عند قول المصنف وابتعت وأبتعتك

ويرضى الآخر فان الشارح قال  
يلزم البيع ولو قال البائى بينهما  
بعد اجابة صاحبه لأرضى (قوله  
ما لم يكن في الكلام تردد)  
عن رواية ابن نافع من قال رجل  
تبعني دانك بكذا فقول لا لا بكذا  
فيقول انتقصني دنكرا فيقول لا  
فيقول أخذتها بلزم البيع دلالة  
تزداد الكلام على أنه غير لاعب (قوله  
فانه سوى بينهما الخ) وعلى هذا  
فحل انعقاده بذلك ان استرعى  
الرضا أو خالف ولم يخلف فان  
خلف بلزمه الشراء كما يدل عليه  
كلام المصنف الآخر في قوله فيقول  
وحلف والآخر الخ لانه اذا كان  
يخلف مع المضارع في باب أولى  
مع الامر ويجوز في قوله فيقول  
الرفع على الاستئناف والنصب بعد  
فاد السببية في جواب الامر (قوله  
وكلام المؤلف الخ) لا يخفى أنه بهذا  
يكون المصنف بارعا على مذهب  
المذوقين ان ظاهر المصنف خلافه  
كما اشارنا في أول بقوله وهو ظاهر  
ما مر لؤلف في قوله ويعنى الخ

انما كنت عازما وأمر يد اخبره عن السلطنة وهو مائة هان أي زمني عن ابن القاسم من التفرقة بين  
صيغة الماضي والمضارع وقوله ابن ونس وأبو الحسن وابن عبد السلام والمؤلف وابن عرفة وغيرهم  
والضهير في نهما راجع الى الصورتين والآخر البائع في الصورة الاولى والمشتري في الثانية (ص)  
وحلف والآخر ان قال أي بيعها بكذا وأنا اشتريها به (ش) يعني أن البيع يلزم لفظ بالمضارع  
ابتداء من بائع أو مشتري ثم قال لأرضى بعد رضا الآخر ان لم يخلف فان خلف أم لم يرد البيع وانما  
أراد الودع أو المزح لم يلزم فاذا قال البائع أي بيع هذه السلعة بكذا فرضى المشتري ثم قال البائع  
لأرضى وانما أردت الودع ونحوه أو قال المشتري البائع أنا اشتريها بكذا بلفظ المضارع فقال  
صاحباخذ ونحوه فقال المشتري لأرضى وانما أردت الودع ونحوه سلف البائع في الاولى  
والمشتري في الثانية فان تكلم من وجهته عليه اليمين لزمه البيع في الاولى والشراء في الثانية ولو  
كان بلفظ الماضي لم يقبل عن تكلمه أو لا يمين كما هو المصنف لا تنقلب اليمينين تهمة وكل هذا ما لم  
يكن في الكلام تردد أو لا قبل منه عين ويلزم من تكلم بالمضارع أو لا اتفاقا لان تردد الكلام  
يدل على أنه غير لاعب وأما التكلم بالامر فلا يقبل منه علم ارادنا البيع أو الشراء وهو قول مالك  
في كتاب محمد وقول ابن القاسم وعيسى بن دينار في كتاب ابن مزين واختاره ابن المواز ورجحه أبو  
اسحق واقصر عليه وهو ظاهر ما مر لؤلف في قوله ويعنى فيقول يعت ولكنه خلاف قول ابن  
القاسم في المدونة فانه سوى فيما بينهما وبين مسألة التسوق لا تبة مع أن المشهور ومذهب المدونة  
كما يدل عليه كلام التوضيح فانه بعضهم وكلام المؤلف هنا يفيد الحلف في الامر بالاولى لان  
المضارع دلالة على البيع والشراء أقوى من دلالة الامر لا يمدل على الحال بخلاف الامر فانه  
لا يدل عليه اتفاقا (ص) أو تسوق بها فقال بك فقال عبارة فقال أخذتها (ش) أي وكذلك يخلف  
صاحب السلعة اذا وقف سلعته في السوق المعذلة للبيع كثر التسوق أم لا فقال له شخص بك هي  
فقال عبارة فقال أخذتها بها فقال البائع لأرضى فيخلف ما أراد البيع ولا يلزمه وان نكل لزمه

فهو جواب عن المصنف وكأنه يقول وظاهر المصنف وان كان ظاهره في خلاف مذهب المدونة الا أن آخر كلامه وهو الكلام في  
المضارع يفيد الحلف بالامر بالاولى فلا اعتراض على المصنف (قوله كثر التسوق أم لا) وان كان ظاهر العبارة يشعر بالتكرار دلالة  
صبغة التفضل عليه فاذا كان كذلك فالنائب أن يقول كثر الوقوف في سوقها المعذلة السوم أو لا تدبر في تنبيه على كلام المطلب  
يقيدان التسوق وعدم مسواقة فانه مفهوم تسوق مفهوم واقعة حكم ما اذا تسوق وما اذا يتسوق سواء هو اذا قامت قرينة تدل  
على عدم إرادة البيع فالقول بقول البائع بلا يمين فهما واذا قامت قرينة تدل على إرادة البيع فلا يلتزم لقول البائع كما ان حصل  
تعاكس في الثمن أو كسب عدة تدل على الرضا ثم قال به لا أرضى فلا يلتزم لقوله وان تم قرينة بواحد منهما فالقول بقول البائع بمينه  
واقطره من القرينة الحالة على عدم إرادة البيع ما اذا كرر البائع تعا فليلا فيما يكثر قيمته فان قاله بك فقال تعنى تساوى

ما تبين ثم قال لم أرد البيع فهل لا يخلف وهو الظاهر أم لا وحرو (قوله عائدة على البيع المفهوم من السياق) الأولى على البيع المتقدم في قوله بنقد البيع وقديرة المال بعد المراجع جعل الضمير عائدة على ما فهم من السياق (قوله صحة عقداً) أشار الشارح إلى أن كلام المصنف ضايف محذوفين يدل عليه ما ساقى في قوله ولزومه ولأن الذي يصف بالصحة العقد لا العاقد (قوله التمييز) ولا ينشط بحد (قوله وهو إذا كان) لا يفتقر إلى التمييز ليس هو إذا كان يحتاج لتقدير مضاف أي وهو ذو إذا كان علم أي هو ماله متصاحبة لما ذكر من أنه إذا كان بشئ من مقاصد العقلا (الخ) (قوله إذا كان) أي وأما إذا كان مع مثله فلا ينعقد (قوله واستدل بأشياء) أي كقولهم إن جن في أيام الخياط نظر في السلطان وبسما عيسى ابن القاسم أن باع من يرض ليس في عقله فلا وأوراه الزام المتابع ابن رشد لا يعلل بيعاً فاعداً كبيع السكران واعترض ذلك الأول (أ) بطروعه بعد العقد فهو قياس مع الفارق ولعل دليله الثاني فيمن عنده

قوله في المدونة ومفهوم نسوق مفهوم مخالفة فإن غير الموقوفة للسوم قبل قول ربها أنه كان لا عباً بلا عين وقول ابن رشد يبين ضعف والموقوفة في غير سورها العقلها حكمها حكم غير المتسوق بها وظاهر قوله فقال بذلك أنه اقتصر عليه فلا يقال بك تبعه ما يلي فينبغي لزوم البيع (ص) وشرط عاقده تمييز (ش) الضمير المضاف إليه عاقداً على البيع المفهوم من السياق والمراد بالعقد البائع والمشتري والمعنى أن شرط صحة عقد البيع وهو البائع والمشتري التمييز وهو إذا كان كل بشئ من مقاصد العقلا فمفهومه وأحسن الجواب عنه فلا ينعقد من غير عيب أصاً أو جنوناً أو انعدامهما أو من أحدهما عند ابن شاس والمؤلف وابن راشد وقال ابن عرفة عقد الجنون حال جنونه بنظره السلطان بالأصل في انعامه وفسخه كان مع من يلزمه عقده واستدل بأشياء ثم اعلم أن العقد يمكن أن يكون لازماً من جهة دون جهة كعقد شرا ببيع عيب وأما كونه مخصصاً بوجه دون جهة فلا يشتر شرطاً إذا لم يكن انصافه بالصحة والفساد في آن واحد وانما يفتقر التمييز بالألف واللام ثلاثاً يشرهم أن المراد التمييز التام فلا يفتقر إلى قوله (ص) إلا بذكر تردد (ش) اعلم أن الذي يتحصل في بيع السكران وشراؤه على ما يظهر من كلامهم كان لا يميز عنده أصلاً أنه لا ينعقد أي لا يصح اتفاقاً عند ابن رشد والباقى وعلى الشهر رعد ابن شعبان وأما أن كان عنده تمييز أي فوج من التمييز فلا خلاف في انعقاد بيعه وانما اختلفت الطرق في لزومه فحكي ابن رشد أن الخلاف في ذلك فقال وقول مالك وطاعة أصحابه أنه لا يلزمه وهو أظهر الأقوال وأولها بالصواب وعزاه في العلم لجمهور أصحابنا إذا علمت هذا فلو أمسك المؤلف قوله إلا بذكر تردد لكان أنخصر ووافق المحدثوسلم بما ردد عليه وذلك لأن الاستثناء كان من المنطوق قال ابن حزم في معنى مع والمراد بالسكران جنوناً منعه لا غيوبة العقل المنافاة للتمييز أي لأن يكون التمييز مع سكر تردد وقد علمت أنه لا خلاف في انعقاد بيع السكران المميز أي صحته وانما الخلاف في لزومه والكلام هنا في انعقاده فلا يصح حكاية التردد فيه لأنه خروج عما الكلام فيه وإن كان

الاستثناء

لتنقل أن ابن رشد والباقى قولين بالصحة من غير التمييز كالتجنون والسكران

أي من غير لزوم والمخلص أن قول المصنف إلا بذكر تردد ظاهر المتردد في الانعقاد وعدمه وهو ما عليه ابن الحاجب وابن شاس لذكرهما الخلاف في ذلك والذي توافقا عليه الطرق أن الخلاف في لزوم وعدمه مع الاتفاق على الصحة هذا الذي عليه ابن رشد والامام المازري والباقى وعياض والشمس كما قاله نحشى ت (قوله وهو أظهر الأقوال) عبارة صريحة في أن المسئلة ذات أقوال وهو كذلك وقد بينها ابن رشد بقوله السكران المختلط النوع ببقية من عقلها اختلف أهل الطرق أقواله وأفعاله على أربعة أقوال أحدها أنه كالتجنون فلا يحد ولا يقتصر منه ولا يلزمه بيع ولا عتق ولا طلاق ولا شيء من الأشياء وهو قول محمد بن عبد الحليم وأبي يوسف واختاره الطحاوي والثاني أنه كالصبي لا يحد ولا يقتصر من عقله وهو قول ابن نافع أن يميز عليه كل ما فعل من بيع وغيره وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة والثالث يلزمه الاضلال ولا يلزمه طلاق ولا عتق وهو قول الليث والرابع يلزمه الحسابات والعتق والطلاق والحدود ولا يلزمه الآثار أو ان العتق وهو مذهب مالك وطاعة أصحابه وهو أظهر الأقوال وأولها بالصواب لأن ما يتعلق بالله بحق



من الأعرار والعتود أن يلزم السفيه والصبي نقصان عقلهما فأحرى أن لا يلزم السكران نقصان عقله بالسكر وما سوى ذلك مما يتعلق بحق الله يلزم ولا يستقط (قوله وإن كان القول بالصحة فيها ضيقاً) أى في طريقه بقية ابن شعبان (قوله لا يلزم بقرينة الخ) فيه نظر لأن طرفي التردد رتبة الباجي وابن رشد وطرقة ابن شعبان وهذا التردد غير القسمين الذين أشار إليهما المصنف بقوله وبالتردد الخ أى فهو من غير الغالب والغالب ما تقدمه وكان المصنف يقول لا يسكر فطرقتان (قوله والمراد بالسكر الحرام) المراد به مطلق الحرام المغيب العقل حتى يشل المقدور المرد لا خصوص دخول العقل مع نشأة وطرب (قوله وأغبره) كلبن حامض وكذا الرقود والمخدر وقوله حيث كان راجع للغمر وغيره (قوله طالعاً) حال لازمة لا تعدى طالع وقوله وألقت يد أى في غير الخمر والحاصل أنه قد ذكرنا لى ما فيه والأصح عند الشافعية حل النداء على بكل نجس الخمر والخمر موضعه أنا وجدوا طاهره يعني عن النجس جعابن الأخبار انتهى وابن الأثير هو قوله في حديث الجامع والنداءى بجرام فإذا علمت ذلك فتقول الشارح أو لتنداءى أى عقاد من يرى الحيوانا فتنداءى (قوله ولزومه تكليف) وبقي شرطان لزوم أحدهما في العقاد وهو كونهما السكاً ملكاً تاماً لما دعه أو وكيلاً عنه بدليل قوله الآخر ومالك أغبره على رضاه وثانيهما في العقود عليه وهو أن لا يتعلق به حق لغمر بدليل والعبد بالخالي على مستحقها (قوله وهو الرشد الطائع) يعني به البلوغ أو أرباب الرشد ما يشمل البلوغ ويكون قوله لأن أحبر عليه الخ يخرج من أحد (٩) المفهومين وهو الطوعية وقوله أنه حل على

غيره معناه المشهور وأجاب بعضهم بأن في الكلام حذف الدليل فقوله ولزومه تكليف أى ورشد وطوعية يدل على الأول وقوله في باب الخمر وألورد تصرف عمز وهو شاعل السفيه معلى الثاني قوله الآخر لأن أحبر عليه خبر امرأته مفهومه (قوله لأن أحبر عليه) أى لا يلزم فقوله لأن أحبر عطف على مقدر دل عليه المقام أى فكل رشد يلزمه البيع أن طاع شرطاً لأن أحبره وقوله أن طاع شرطاً يدخل فيه من أكرهه (قوله أو على سبه) أى ولزم بغيره على البيع وقوله ما أشارت إلى أن في العبارة حذفاً أو يقال عليه أى على البيع حقيقة أو حكم (قوله والبيع والذى الخ) فكأن حرمة المسلم أعندنا ثبت

الاستثناء من المفهوم وعليه درج الشارح ومن وافقه أى فلا يصح بيع غير الميراث أن يكون عدم التمييز بسبب كره فتدو قد علمت أن بيع غير الميراث صحيح أما اتفاقاً فأعند الباجي وابن رشد وأعلى الشهر وعبد ابن شعبان فالنائب الاختصار والطائفة لم تعقب به الفتوى الجزم بعدم صحته وترك ذكر التردد وان كان ذلك كرهه بما عاى أنه مستثنى من المفهوم لأنه أشار به لطرقة الباجي وابن رشد وطرقة ابن شعبان وإن كان القول بالصحة فيها ضيقاً لأنه لا يلزم فيه صحة كل من طريقه والمراد بالسكر الحرام وهو الخمر وأغبره حيث كان متعلداً طالعاً أما أن شرهه غير عالم أو لتنداءى فكالمشهور (ص) ولزومه تكليف (ش) عطف على عاقد وفى الحقيقة على العصة المدركة في قوله وشرط عاقد غير أن الخمر والمقابل العاقد في عطف عليه وانما يقابل العصة فلذلك صح العطف والمعنى أن شرط لزوم البيع أن تصدر من مكاف وهو الرشد الطائع فان صدر من غيره كسب أو سبه أو أمكره لم يلزم (ص) لأن أحبر عليه خبر امرأه (ش) برهان المكاف أعنا يلزمه ما عاقد على نفسه إذا كان طاعها وأما أن أحبر على البيع أو على سبه وهو طلب مال ظلماً فإباحة شأناً فإلزامه واحترز بالجبراطر من الجبر الشرعى كغير الغاضى المدان على البيع وقوله الفرما أو المنق للشفقة والخارج لخلق فليس من ذلك بل هو جازم لازم وجازم أو ملكل أحد الآن = ونعسر الجلبا إلى بيع ما يترك للفسق فكلاً كراه الطعم والسلم والذى في ذلك سواء ومن الأكره الحسب الجبر على بيع الأرض للطريق أو لتوسيع المسجد والطعام إذا احتج إليه وللكره أكره امرأه ما يلزم

(٢ - ختمى خامس) الجبر لم يلزم سواء علمه المشتري أم لا وإن ثبت لزومه البيع وله أن يحلف المشتري أنه علم وسواء علم المضغوط أى المظلم بنفسه أو باعقر به أو غيره بأنه أم لا أو باعقر به أو زوجته مال نفسه المظلمه ولومن العذاب فليس بيع مضغوط لا اختيارهما في ذلك إلا الوادين أنا عذب ولدهما فباعاً أو أحدهما سباً من متاعهما فإنه أكره سواء أخرج لبيع مقبوض عليه أو مسرحاً بقبول أو دونه لأنما من حرب خلفه الظالم إلى منزله بالأخذ والمعرق أهله وسواء كان له مال غيره بما باعه أم لا يكن وفى البيع أو مل عليه ولا يثبت بيع المضغوط تدوالة الأملاك ولا عتقه ولا هتبه وكذلك تلف المضغوط ما ضغط فبمن يرد فإنه لا يلزمه ما تسلفه على المشهور (قوله لتوسيع المسجد) أى مسجد الجمعة (قوله والطعام إذا احتج إليه الخ) حاصل ما في المسئلة أنه إذا اشترى طعاماً من سوق بلد أو شرب ذلك الناس في وقت الشراء فله بيع من ذلك ولكن بشرط أنه ليس بالناس الذى استقرامه سواء كان أهل سوقه أو غيرهم ولا يشترط وجود شرط شركة الجبر إلا أنه فان لم يعلم عنه فسر يومه أى يوم البيع في وقت الضرر وأما أن كان وقت الشراء لا ضرر في الشراء ثم اضطره بعد ذلك فله بيعه على بيعه وقت الضرر وسعر وقته وأما أن احتكر مالزعه أو جطبه من بلد آخر فقال الباجي من بيع من احتكاره كان ذلك ضرورة أو غير ضرورية مدبيع هذا من شاعور عمل إذا شاعور بلد يتوغلها العتبية وقوله ابن رشد إذا وقت الشدة أمر أهل الطعام بائعاً مطلقاً كان من زراعة أو جطب خلاف ما قال الباجي فالعلم أن في

المحبوب والمزروع قولان يلحق على آخره وقت الضرورة وعلمه والاعتماد أقدم من رشد (قوله ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله) أي في الدفع للظالم إن كان دفع للظالم وان دفع لوكيل الظالم فإن شاعرجع المشتري على الوكيل وإن شاعرجع على الظالم حيث ثبت أنه دفعه للظالم وإن الظالم أوصاه بقبضه والافرجع على الوكيل ولا يلتفت لقول الوكيل كنت مكرها ونفقت على نفسي ومحل كلام المصنف إذا علم أن الظالم قبضه أو وكيله (١٠) من المصنوع أو من المشتري أو جعل هل قبضه الظالم أو وكيله أو رب المتاع

أو وثقت إن رب المتاع قبضه ولكن لم يعلم هل دفعه للظالم أو أصرفه في مصالحه أو بقي عنده أم أوعز أن المكروه أصرف الثمن في مصالحه أو بقاء أو أنلفه باختياره في غير مصالحه لم ردعه إلا بالثمن (قوله في العلم الخ) أي ضمن التلف ولا غيلة وأمان لم يعلم فلا ضمان ولا الغلة فالفرقة بين العلم وعدمه لامن حيث هي بل من حيث هي آخر وهو ان مع العلم الضمان ولا غلة ومع عدمه لا ضمان وفيها الغلة (قوله ومضى الخ) بل يبيع مطاوب ثم يطلب السلطان بالبيع حيث احتياجه فان غصب العاقل أعتانا باقية عليه بهار دية (قوله في خبر قائل) أضافه جبري إلى عامل من أضافه المصدر للفعل (قوله سواء ضرب على يده) أي ألزم بالظلم أو بلد بشئ يدفعه (قوله شرع في شرط الجواز) أي جواز البيع وقوله ودوام المثل معطوف على الجواز فزوجه مع محضه هذا لازم لقوام المثل فان قلت ان المصنف لم يقل إلا ومع الخ فإين شرط الجواز ونشر دوام المثل قلت انما أراد منع بيع المسلم للكافر من مناهه يشترط في جواز بيع المسلم أن يباع للمسلم وقوله ويجوز شرأا القريب الخ إن كان ثلثا كان يشوههم من عسدم

المشتري منه ما اشتراه بالثمن الذي يباعه ولا كلامه فيه فهو متعل من جانب المكروه بالفتح (ص) ورد عليه بلاثن (ش) يعني أن المكروه على سبب البيع وهو المال إذا قدر على خلاص شيئا الذي يباعه فانه يأخذه عن هويده بلا غرم عنه ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله وسواء علم المشتري بأنه مكروه أم لا والمشتري منه للمشتري من الغاصب في العلم وعدمه والضمان والفعل وعلمه ما أخذ ان وطئ ولوأجر على البيع دون المال فريده بالثمن إلا أن تقوم سنة يتلفه وهل يصدق ان ادعى التلف كالودع أم لا لخلافه على حد سواء فكلام المؤلف هنا أيضا إذا أجبر على سبب البيع وهو المال لا على البيع فقط فلذا قال بعض في كلام المؤلف حذف والتقدير لأن أجبر عليه أو على سببه وقوله ورد عليه بلاثن راجع للثانية وقوله ورد عليه ان كان فاعما أو فحسه ان كان مقوما أمثلان كان مثليا فان (ص) ومضى في جبر طام (ش) يعني ان السلطان إذا أجبر العامل على بيع ما يده لوفى من غنمه كان العامل ظلم فيه غيره فان ذلك البيع ماض وسواء دفع السلطان للظالم حقه أم لا لان اغرام السلطان العمال ما ظلموا لئلا يحق فعله لكن ان رد المال إلى أربابه فقد فعل ما وجب عليه والا فذلك ظلم والمراد بالعامل من يأخذ المال ظلما وسأضرب على يده أم لا كما يؤخذ من كلامه نت \* ولما انتهى الكلام على شرطي العصة والشرع في شرط الجواز ودوام المثل مع محضه ويجوز شرأا القريب الذي يعتق على المشتري وإن لم يدهم ملكه بقوله (ص) ومنع بيع مسلم ومصحف وصغير لكافر (ش) يعني أنه يحرم على المالك أن يبيع للكافر مسلما صغيرا أو كبيرا أو مصحفا أو جزوا وهذا على خلاف فيه لان فيه امتناع حرمة الاسلام على المصنف واذلال المسلم واستغلاله عليه وقوله قال الله تعالى وإن يجعل الله الكافر في على المؤمنين سبيلا وكذلك يحرم على المالك أن يبيع للكافر كفرة مصغرا كائنا أو يجوس لسيابها لاول على الاسلام على المشهور والثاني اتفاقا سواء كان مع الصغير أو بوا أم لا كان على دين مشتريه أم لا على المذهب والتأويلان الاتيان في قوله وهل منع الصغير إذا لم يكن على دين مشتريه أو مطلقا إن لم يكن معه أو موضعان ومفهوم صغير وهو البالغ فيه تفصيل فأن كان يجبر على الاسلام كالجوسي ليجز بيعه كان على دين مشتريه أم لا وإن كان لا يجبر على الكسبي الكبير يابيعه ان كان على دين مشتريه ان قام به بعبارة المراد بالصغير هنا من يجبر على الاسلام وهو الجوسي مطلقا والكسبي الصغير وكلامه في الكافر الذي يتعلق بالبيع وهو انما هو فين يملك والكافر الذي تحت النعمة لا رادها والمراد بالجوسي المسي وأما الجوسي الذي ثبت على مجوسيته بن نظره في المسلمين فلا يجبر على الاسلام فانه في سماع أصبح وقبله ان رشد مثله يقال في الكسبي الصغير الذي يجبر على الاسلام والمراد الكبير من الجوس ومن أهل الكتاب من عقل دينه سواء بلغ أم لا كما يشهد كلام ح ويحق بيعه للكافر بيع أهل الحرب العربي والدأرين

استقرار ملكه على من يعتق عليه عدم جواز البيع فنص على الجواز (قوله أو مصحفا أو جزوا) ومثله كتب الحديث والعلم وكذا بيع التوراة أو التحصيل من أهل الكتاب لائم ما منسوخا من انهم يملكونها وغيرهما (قوله يحرم على المالك) أي مسلما أو كفرا لان العجم ان الكفار محتاطون بفروع الشريعة وعوقب ان لم يعذر بجعل ومثل البيع الهبة والصدقة خلافا لتت (قوله ان قام به) في بلدنا أي خوفنا ان يرجع لذهب البلد ما سوسا (قوله وكذا يقال في الكسبي الخ) المراد به المسي (قوله والمراد بالكسبي الخ) هذا يحتاج لعم في العبارة الاولى من أن المراد الكبير البالغ لأن كلامه لطلب يردده قول المصنف

فيمابقي وشراب الخ (قوله لا غير لهم) بفتح الفين كافي الحياح (قوله والمالوك من) أي لمن يعلم منه الفساد أي فاشترى يعلم منه الفساد في الاولاد (قوله وأجبر على اخراجه) فاعوات البديل اخراجه من تحت يد الكافر فلا يزره قيمته على المعتد خلافا لتت (قوله وتعتب مذهبها) ووجه التعقب ان الدين قبل فيه الفسخ ولم يقل يجبر فعلى بيعه والعبد لا قيل فيه فانه يصير على بيعه ولا يفسخ في الدين يفسخ وفي العبد لا يفسخ (قوله بتعذر بيع الدين قالوا) أي (١١) من حيث انه يشترط فيه شروط على وجودها أي فكان أصلها منع قطع في الجزئية

بخصها كنيسة ونفسه لن يتخذها مسلما والعبد لن يصير مخرجا والعاص لن يتخذها ناقوسا وكل شيء يعلم أن المشتري قصد بشرائه أمر الا يجوز كبيع الحمار به لاهل الفساد الذين لا غير لهم أو يطعمونهم من حرام والمالوك ممن يعلم منه الفساد والحكم الجبر على الاخراج في الجميع كقوله المؤلف بقوله (وأجبر) من غير فسخ على مذهب المدونة (على اخراجه) أي اخراج ما ذكر من ملكه وقبل يفسخ ان علم البائع بكفر المشتري ولو أير الكافر عبده الكافر لكافر فأسلم العبد فسخت الاجازة بيع عليه ولا يجوز بإسليمه وتعتب مذهبها بفسخ شرائع ولد بن على عبده وبالجماع العداوة في المملين وأجبر بتعذر بيع الدين غالبا ولأن الاول عداوة عامة والثانية عداوة خاصة وانما أقوى الآثر أي أنها رد الشهادة • ولما كان المقصود عدم دوامه ذكر في ملك الكافر لا لزال في المسلم وخشية الامتنان في المصنف كفي فيه ما يحصل ذلك ما من بيع وتركه لوضوحه أو بعتي تاجرا أو بعة أو صدقة وقوله الهبة بالعتق يدل على أن المراد به هبة غير الثواب أي الهبة لوجه الله وأما هبة الثواب فهي بيع وقوله بعتي ويلزره العتق لأنه حكم بين مسلم وذوي اختلاف ما إذا عتق الكافر عبده الكافر فله لا يزره ذلك الا إذا بان عنه فيفضي عليه به ان رضى بحكمه وقوله (بعتي) متعلق بمذوق أي والاخراج بعتي الخ لا يكره ورضى وأما احتضا التي في ذلك لان الكلام يقتضي ظاهرا أنه لا يجبر بالكافة وقصرها ولا يزرهم عدم الجبر عدم الكفاية مع أن المقصود عدم الكفاية وبالتقدير المذكور انفع ما يقتضيه الظاهر (ص) أو بعة ولولولها الصغر (ش) أي المسلم والمعتق ان الكافة اذا اشترت من محبص على اخراجه ووجهه قوله السلام ولو صغر فانه يكتفي بذلك ويتصور كون وهذا الصغر مسلما بان يكون من زوجهما أو من زوجه الكافر وأسلم للمذهب صفة اسلام الصغير المميز ولولم يفر من أو به وأولى لوله الكبر الرشيد وقدرته على الاعتصام ليست مانعة من الاكتفاء في الاخراج عند ابن الكاتب وأبو بكر بن عبد الرحمن واختاره ابن يونس كأشاره بقوله (على الارجح) خلافا لابن مناص وقوله (لإنكابة) أي غلاتك في بيعها أو ما بعده كما هو الواجب فتكتي وقد ذكر المؤلف ما يفيد وجوب بيعها فقال ومضت كجبة كلفر لم يبع وذلك قال بعض أي فلا يكتفي الاخراج جماع فالحال على حاله من كون الكافر يتولى أخذ الكافة بل يتابع كما في فلا يقال قد كفت الكافة في الاخراج ولو قال لا يكتفي بسدس التدبير والاستيلاء لكان أولى فان التدبير لا يكتفي أيضا مع فالحال على حاله كلفنا في التجا قبل واثاره (ص) ورضى وأبو بكر بن عبد الرحمن ينفق علم مرتبه باسلامه ولم يعين ولا يجهل (ش) يعني أن النصراني اذا دهن عبدا الكافر بعد ما أسلم العبد عنه فانه لا يكتفي بذلك وبيع ويجعل الرهن حقه الا أن يأتي برهن فله لكن فله بعض القرويين بان لا يبيع عقد المعاملة على رهن يبيعه فان وقع عقد المعاملة على رهن معين فلا يضمن تعجيل الحق وقيد ابن محرز

الاخراج (قوله من كون الكافر يتولى أخذ الكافة) بنفسه أو بواسطة (قوله والاستيلاء) صورته ان سلم أو ثمنه القن فيطوها بعد استلامها فقبل منه فيغير تحتها عليه الا أن يسلم هو قبل عتقها وكذلك ان أولها قبل إسلامها أي وطها هي من فخلت منه أم سلمت بالخارجع اليها كالتفاهوت تابع خدمته معق لاجل فيكتفي بذلك لا يجبر العتق لاجل (قوله بل وأجبره) أي شافنا لاشيا بالذات المجهرية (قوله ورضى) أي التعتق فله على غيره فخر الرهن وبيع

(قوله وعلى هـ) أي على ما قرأنا من أن قول المصنف أن علم مرتبه الخ ليس مراده أن وجود الشرطين متفق عليهما بل الشرط الاول لأن محرز والثاني لبعض القرويين وبه يتم ما ذكره المؤلف أي وأما قولنا مراده أن وجود الشرطين متفق عليهما لانه ليس في الواقع هكذا (قوله وكلام المؤلف محله الخ) هذا قد في قوله ولا يعمل تركه المصنف وترك قد آخر في قوله وأني برهن ثمة بأن محله حيث أراد الراهن أخذ الذي يباع به العبد الذي لم يكتب برهنه فان أراد تبجيله في الدين فذلك كأي الشيخ أحمد فظاهر ولو كان دون الدين لان عن الرهن يقوم مقامه (١٣) ثم تبعه بياق ما عليه وأما في الصور التي يلزم فيها تبجيل الدين فليس أن يلزم

الرهن بقبول عن العبد حيث كان دون الدين بل للشرن جبره على تبجيل الدين كله (قوله في الصور كلها) لا يظهر هنا الاصوران التعيين وعدمه ولا يعقل العلم وعدمه (قوله وضمانه كعتقه) أي بأن يكون الثاني بما لا يوجب عليه كالأول والقاعدة أن الرهن الذي لا يوجب عليه لضمان إذا ادعى المرتهن ضياعه (قوله والدين مما يجبل) بأن كان عتقا مطلقا أو عرضا من قرض فان كان عرضا يبيع فسيأتي الشارح بنبه عليه (قوله من يبيع) راجع لقوله طعاما وقوله عرضا (قوله وما نحن فيه كذلك) أي قول المصنف والأجل جبري فيه ذلك والحاصل أن هذه الأول في السئلة المشبه بها المشار إليها بقره كعتقه وقوله وما نحن فيه أي من قول المصنف والأجل ثم لا يظهر القول الاول لحاشيه من استيلاء الكافر على المسلم وفي شب مثل ما في الشارح على ما في النسخة الصيغ والنسخ في عجم عن ابن عرفة وتبعه الشيخ عاب أنه في مسئلتنا ينص المرتهن في قبول التبجيل وفي إقامته من العبد الذي

بماذا علم المرتهن بإسلامه فان لم يعلم المرتهن بإسلامه فلا بد من تبجيل الحق وعلى هـ ما يتم ما ذكره المؤلف والافلاو ذلك لأن بعض القرويين أناط التبجيل بتعيينه وابن محرز أناطه بعدم علم المرتهن بإسلامه فان وجد فيه علم المرتهن بإسلامه وعدم تعيينه فانه ما يتفق قان على الاتيان برهن ثمة وعلى عدم تبجيل الدين وهذه الصورة هي منطوق المؤلف وان وجد فيه عدم علم المرتهن بإسلامه مع تعيينه فلهما يتفقان أيضا على تبجيله وهذه الصورة هي مفهوم القيد في كلام المؤلف وان وجد فيه تعيينه وعلم المرتهن بإسلامه جعل الحق عند بعض القرويين يوجب تبجيل عند ابن محرز وان وجد فيه عدم تعيينه وعدم علمه بإسلامه فانه يعمل الحق عند ابن محرز وأني برهن ثمة عند بعض القرويين فأصوابه عن صورتان فماذا علم المرتهن بإسلامه وهما أن يكون تعيينا أو لا وصورتان فماذا لم يعلم بإسلامه وهما أن يكون تعيينا أو لا وعلم ما قرأنا أن قوله والأجل يدخل تحت ثلاث صور وهي ما إذا لم يعلم المرتهن بإسلامه وعين وهي يتفق فيها ابن محرز والقرويون على التبجيل وما إذا لم يعلم المرتهن بإسلامه ولم يعين وما إذا عين وعلم بإسلامه وكلاهما يختلف فيه فلا يقال في برهن ثمة وهل أن علم مرتبه بإسلامه أو أن لم يعين والأجل كعتقه أو لا بلان لطلب ما في كلامهم وكلام المؤلف محله إذا أسلم العبد الرهن قبل رهنه وما أن أسلم بعرضه فله رهن أن يأتي برهن ثمة في الصور كلها اتفاقا عند الراهن وعدم تعديه والمراد بالثمة أن تكون تحت كعتقه بقره أو ضمانه كعتقه وعمل قوله والأجل حيث كان موسرا أو الدين مما يجبل بقبول ثمة من السئلة المشبه بها بقوله (كعتقه) أي كعتق الراهن مسلما أو كافر العبد الراهن قبل قبضه أو بعده إلا في قوله ومضى عتق الموسر وكاتبه وجعل والعسر يبقى فان كان الدين مما لا يعمل بأن كان طعاما أو عرضا ومن يبيع فقال ابن بونر في باب الرهن انظر هل يبقى رهنه أو يضرم فعتقه وتبقى رهنه أو يأتي برهن مكانه أقوال أه وما نحن فيه كعتق كالمواطعة وفي ابن عرفة إشارة إليه (ص) وجزاءه عليه يبيع (ش) أي إذا يبيع على الكافر العبد المسلم فانه يجوز لشره إذا وجد به عيبا أن يرد على الكافر بما على أن الردي بالعيب نقض لبيع من أصله وهو المذهب وقيل لا يجوز بتعيين الرجوع الأرض بما على أن الردي بالعيب ابتداء يبيع (ص) وفي خياره مشترط عمل لانتضاءه (ش) يريد أن الكافر إذا باع عبدا كافر المسلم بغير إكراه فأسلم العبد قبل انتضاء أم لا الخيار فان المسلم يعمل إلى انتضاء أم لا خياره ليسبق حقه على حق العبد فان كان الخيار للبايع الكافر أو كان المشتري الذي له الخيار كافر استعمل ما عند من ردا وأما هذا السئلة يدوم ملكه على مسلم ولا يعمل واليه أشار بقوله (ويستعمل الكافر) منها (ص) كيده أن

أسلم رهنه وفي الاتيان برهن مكانه ولا يخفى في بناء العبد هنا لان فيه استمرارا ملك الكافر المسلم ولا يجبر المرتهن على بقائه بل رهن لان تعدى هذا أشد من التعدي في مسئلة عتق الراهن الموسر الرهن والدين مما يجبل أقول وهو ظاهر (قوله وجزاء رده عليه ببيع الخ) لا يقال في جواز رده لا يتولى ببيع الا السلطان يبيع بغير رداء لا نقول ببيع ليس يبيع براءت في هذه المسئلة بل في مال القليل (قوله وفي خيار) خبر مقدم مستدوع عمل لأنه مستعمل في الحديث فقط وأولان أن حدثت وارتفع الفعل فان رده المسلم لبايعه أجبر على إخراجه أو أن البند أعذر في التقدير وفي خياره مشترط الخ (قوله منها) أي الكافر من المشتري أو البايع أعلم أن ظاهر العبد أن المراد بالكافر المشتري لأنه أخف معنابا للمسلم الذي هو المشتري إلا أن الأولى بتصميم كالمحصل



قول أي احتمال (قوله أو مطلق) أي أو المانع مطلق وإما أن قول المصنف إذا لم يكن طريق مستقر متعلق بسترار محذوف وقوله أو مطلق بالرفع عطف على الخبر أو على معنى الخبر أي هل هو مقيد أو مطلق أو بالنسب عطف على محل التفرقة أي أو مستقر مطلقا أو معمول لفتح مقدر مبطون على اسم وهو قوله منع أي أو يمنع مطلقا (قوله فلو واقعه في الدين الخ) أي بان كل أن نصرا تباين لا الحسن أن يفسر الدين بأن يكون على معتقده الخاص لأنه موافق في النصرة انما تحتها أنواع أذ يعضد بعض المتصنف بأحدها المتصنف بفسره (قوله لجاز) ينبغي اشتراط اطلته بهدار الاسلام أن راق لا دونه (قوله أنا كن معه أبوه) أي أو كان عند المشتري ولا يكتفي اجتماعهما في حوز ولكل واحد ما (٤٤) وهما بحيث وهو انه اذا كان معه أبوه يباع على غير دين مشتري فيؤدي إلى

بيع الكافر البالغ لمن على غير دين  
فبضالف قوله فلو بشر ما عطف على دينه  
وأجيب بأن أباه على دين مشتريهما  
والولد يبيع أباه وأن ما هنا ضعيف  
والمشهور بما في قوله وجهه ما فهم  
مسلمون حكى وقال والصغير  
الكتابي كذلك واللامح قول  
المصنف في تقدم وصغير الكافر  
وهذا وجه المعتقد الذي تقدم  
الكلام عليه أي لانه تقدم انه  
المعتد وان حكاية هذين التأويلين  
ضعيف (قوله ويجوز تهديد وشرط)  
أي يجزي يكون بالتهديد والضرب  
فالضهير في قول المصنف وجيزه  
عائدا على من يجيز على الاسلام  
وينبغي أن يكون ذلك بجلس وان  
يكرر عليه ذلك وتقدم التهديد  
على الضرب واجب فيما يظهر  
(قوله وظاهره انه لا يهدى السجين)  
ولعل وجهه أنه يلزم على السجين  
امتداد الكفر والمطالبة ازالته  
على الفور (قوله فسواء من عوده  
جاسوسا) هذا التعليل رشداً  
أنه فين طالت اقامته يولد  
الاسلام والظاهر أنه سبب  
الاستكشاف وانظر من ليس  
فدين كالسودان هل لا اهمل الغمة

مسلم أو أراد بيعه بخيار لم يجز اتساقا لان الكافر متعدي في شره فلم يمكن من بيعه بالخيار  
بخلاف اسلامه عنده لانه معذور في ذلك (ص) وهل منع الصغير اذا لم يكن على دين  
مشتريه أو مطلقا لم يكن مع أهوه أو بلا ن (ش) أي وهل منع الصغير الكافر  
الكتابي فهو أخص من الصغير السابق بحله اذا لم يكن على دين مشتريه بأن يكون يهوديا  
والمشتري له نصرا تباين عكسه لما بينتهما من العداوة فلو واقعه في الدين لجاز كأن أباه  
بعض شوخ عباس أو المانع مطلق وافق دين مشتريه لأن لم يكن معه في البيع أهوه أو بلا ن  
وبعدا فبان كان معه أهوه جاز على أحد التأويلين وكان على دين مشتريه به أم لا لان الكافر  
لا يتمكن من اذاتيه اذا كان معه أهوه كذا اذا انفر ديه أهوه لا اذا زاد دفعه أهوه لسا كثر ان  
التأويلين في الصغير الكتابي وأما الجوسى فنعى من بيعهم للكفار اتساقا في الصغير وعلى  
المشهور في الكبار كما نقل عن ابن عرفة ووجهه أنهم مسلمون سكا والمسلم لا يجوز بيعه فكذا  
من في حكمه كما نقله القرافي (ص) وجوز تهديد وضرب (ش) أي أن المشتري للكافر الذي  
يجوز على الاسلام وهو الجوسى مطلقا والكتابي الصغير يجزى على الاسلام بالتهديد والضرب  
وتقدم التهديد على الضرب واجب وظاهره أنه لا يعتبر هنا طعن الافادة وظاهره أنه لا يهدى  
بالسجين (ص) وله شراء بالغ على دينه ان أقام به (ش) أي ويجوز للكافر شراء الكافر البالغ  
من أهل دينه لا غير ولما بينهما من العداوة ومحل الجواز انما أقام به يولد الاسلام لا يجرى به  
للدخول بخوف من هود جاسوسا وبعبارة أن اطلته أي أن شرط في عقد البيع أنه يقسم به  
فان لم يشترط ذلك لم ينع البيع ولو أقام به بالفعل كما ذكره الشيخ كرم الدين بضا وقوله أي  
والكافر الكتابي وقوله بالغ فهو صغير وصرح به لانه مفهوم وصرف وهو لا يعتبر وقوله ان  
أقام به مقيد اذا كان المبيع ذكرا فان كان أنثى فيجوز بيعها لمن هو على دينها وان لم يقسم  
بها وينبغي أن يشدعا انما تمكن كذا كفي كشف عورات السجين (ص) لا غير على المختار  
(ش) أي أنه لا يجوز شراء بالغ على غير دين المشتري على ما اختاره الفقيه ابن نجاش وهو  
المشهور للعداوة التي بينهما ومنع الشرايين على خطبهم بغير وع الشريعة وكذا منع البيع  
اذا كان البائع كذرا أو أمانا كان مسلما فظاهر (ص) والصغير على الأرجح (ش) الأول  
اسقاط هذا لانه عطف على التثب أي أنه شراء الصغير فصرح بالاختصار لان هذا قول ابن  
الجواز واختاره الفقيه وان عطف على المثني أي لا شراء الصغير كان تكرار مع قوله سابقا  
وصغير كافر وهذا من المدونة وليس لابن نونس فيتم جميعه ولما انتهى الكلام على ما بشرط

في

شراؤهم واستظهر المنع لانتبادهم للاسلام بأول وجه (قوله بعتنا) أي استظهرنا

(قوله وله) أي للكافر الكتابي وأما الجوسى فليس له ذلك (قوله بصرح به لانه مفهوم وصرف) أقول ولو فرض انه اعتبر مفهومه فنقول  
انما صرح به لأجل الشرط (قوله ان أقام به) فلو وقع البيع وأراد ان يرجع بغيره يجزى على انما صرح به لأجل الامور المتقدمة  
(قوله ومنع الشراء الخ) أقول لا ينبغي أن الفضل من ذلك عدم التمكين من ذلك فعله لا فرق قلنا بأنه مبنى على أن الكفار مخاطبون أولا  
(قوله وأما اذا كان مسلما فظاهر) لان المسلم مخاطب بروع الشريعة اتساقا (قوله وهذا من المدونة الخ) هذا اعتراض بأن هذا صحيح  
والخاص أن المتعين الاحتمال الثاني والصواب أن يقول على الأصح فيكون اشارة على جميع التأويل بالمنع مطلقا كان على

دين مشتركة أم لا لان المصحح هو عاص لانه استبعد التأويل الآخر وأما ابن نونس فلم يوجد له مترجم كما قاله ابن غازي وح ومن تبعهما (قوله في ركي) أي أحذر كي وهو العائد على أن لا تكن ثلاثة الصيغة والعائد والمعتد عليه (قوله كان ليسا) على وزن كرم كما قاله المصباح أي لموسا ~~سكنا~~ خلافا لما ينادي من الشارح من أن الضمير عائد على المشتري وليس كذلك وقرأه بتشديد الهمزة مكسورة خطأ (قوله كجزءه لطاب) قاله استظهارا ونظما بعد أن نقل ما نقله الطاهر وجوب التبيين ولو كان لا يفسد الغسل وإن يكن عيبا خشية أن يصلي فيه خصوصا إذا كان بائعا يصلي فله يجمعه على الطهارة اه وفي نت الصغير ماضيه وأما ما يحتاجه عارضة ويمكن زوالها كالتوب يقع عليه الخاصة فباعتز به وجب بانه ان كان الغسل يفسد أو كان مشتركة مصليا وفي كلام بعض الشراح تضعيفه (قوله فهو معطوف الخ) هذا التفرع لا صحة له وقوله أي فان انتفت الخ يرجع معنى لقوله فان لم يكن الخ نوعي كل حال لا يظهر العطف ~~تتبعه~~ يدخل تحت الكاف (١٥) أيضا مع حذف كيب بدوات ماتت فيه فارة فانه لا يصح بيعه فالاحسن أن المعطوف لا مقدم والعطف على ما يستفاد من معنى ما تقدم أي بشرط كون المعطوف عليه طاهر الخ غيره كزبل الخ ~~تتبعه~~ اشتراط الطهارة كما هو في حالة الاختيار فيفسد بوجوب حالة الاضطرار أو فلا تشترط الطهارة كالسنة القطر والجر لغصوص على ما قاله ابن عرفة والطاهر انه يستعمل هذه الشروط لهما يشمل اربعة وما شمل الجواز فان قوة وقدرة عليه شرط صحة بل لا ريب والتمسك بالآتي كذا (قوله خرجه) أي خرج منع زبل غير الماء كونه وقوله عبر عنه عاص بلا يجوز أي والاصل فيه - الحرمة (قوله وانتفاع) أي شري فخرج آلان وهو قوله ولو قلت أي وسواء كانت حالا أو موقفة كظهر الصغير (قوله وأما من في السباق) أي نزاع الروح لونه (قوله لان الشرف أعظم) المناسب أن يقول لان الشرف معا يرسن في السباق ويكلى على ما قلنا ان السباق

في ركي البيع الاول شرع في الكلام على شروط الثالث وذكرها ستة بقوله (ص) وشروط للمعتد عليه طاهرة (ش) يعني أنه يشترط في المعطوف عليه ثبوتاً ومثلاً طاهراً تماماً لا بمعنى في فان فصل اجازة بيع التوب المتخمس بنافي اشتراط الطهارة فالجواب أن المراد الطهارة الأصلية وما عارض علمنا يمكن إزالتها من منزلة الطهارة الأصلية لكنه يجب تبينه عند البيع كان الغسل يفسد أو لا كان يقصده أو لا كان المشتري يصلي أم لا كان ليسا أم لا كما جزمه ح فان لم يكن إزالة الخاصة كالموت المتخمس فلا يصح بيعه كما قاله المؤلف (ص) لا كزبل وزيت نخس (ش) فهو معطوف على المفهوم أي فان انتفت الطهارة لا يجوز البيع كزبل وزيت نخس وكذا يقال في ثقل وهو يجوز أن تكون الكاف بمعنى مثل وهي نائب فاعل فعل مقدراً لا يسامع مثل زبل أي من غيره أو كونه ولو لم يكن خرجه ابن القاسم على من ماله بيع العذرة وما وقع له ذلك من سكره سماعه عذرة عاص بلا يجوز وأدخلت الكاف كل ما يجامسه ذاتية كالمعتد والموت والكاف مقدرة في قوله وزيت نخس لا دخال كل ما يحتاجه كالأثنية وهو ما لا يقبل التطهير كمثل ومن تقدم جواز بيع ما يحتاجه عارضة ويمكن زوالها (ص) وانتفاع لا يجرم أشرف (ش) أي وما يشترط في صحة البيع أن يكون مما ينتفع به ولو قلت كالموت والرب فلا يباع محرماً لا كل إذا أشرف على الموت لعدم النفع فيه حيث لا مأملاً ولا العاصم التي لا يجمع مع مائة مثلاً أو قسمة لم وفول تت يحتاج لفصل فيه نظر لأنه لا مسلم أن يكون المبيع متفعاه والعصافير التي إذا اجتمع منها مائة لا يتصل منها أو قسمة لم لا ينتفع به ولا احتجزه حر من المباح فله يجوز بيعه ولو أشرف على الموت لان النقصه به ماسة في الحال لا يمكن ذلك واحتجزه بقوله أشرف عما إذا كان غير شريف فان بيعه جائز ولو محرماً كما قاله ابن عبد السلام وأما من في السباق فانه يمنع بيعه ولو ما كولا تفرق بين الشرف ومن في السباق لان الشرف أعظم والقي في السباق أخص والاعم لا يلزم أن يصدق أخص معن فالقي في السباق أشد غراما من الشرف لانه ظهرت عليه علامات الموت حتى لم يقم الا زهاق روحه وحيث يثبتني اعتراض ابن عرفة على ابن عبد السلام (ص) وعدم

عبارة عن الحال المقطوع الحصول الموت فيها وأما الانراف فهو الحال التي يظن الموت فيها (قوله وحيث يثبتني الخ) والحاصل ان المصنف تبع ابن عبد السلام في تقييده بالجرم ونسبه في التوضيح وقد رد ابن عرفة بان ظاهر اطلالهم ونص ابن حجر على منع بيع من في السباق ولو كان ما كولا لعدم كيف يقصد بالجرم وحاصل الجواب عن ابن عبد السلام بان الشرف غير من في السباق أي فان عبد السلام يوافق ابن عرفة على أن من في السباق يمنع مطلقاً أو ما الشرف غير ما أخذ في السباق فيفصل فيه بين محرماً لا كل مباح الا كل وحيث يثبتنا لاقسام ثلاثة إذا لم يكن مشرفاً يجوز بيعه مطلقاً ما كولا لعدم أول من في السباق يمنع مطلقاً وفي فصل في الشرف الذي ذكره ابن عبد السلام أي فكذلك لا اعتراض على ابن عبد السلام لا اعتراض على المصنف ورد ذلك بحسب نت بأن الذي ليس في السباق بيا مع مطلقاً ما كولا لعدم أملاً ونصه قوله لا يجرم أشرف المراد بأشرف بلغ حد السباق كما قال ابن المطاهر وأما قوله فيجوز ولو كان محرماً ح فنقول ج اعتراض ابن عرفة يتوهم على المؤلف ان خبر أشرف عن في السباق وأما ان خبر عن قولي

قوله فلا يتوجه لانه في هذا الحالة يمنع بيع المحرم دون غيره فظاهر ان لم يبلغ السباق يجوز بيعه كان محرم الاكل أم لا اه (قوله أي عاشر شرط في المبيع) أي في صحة البيع بالنسبة للبيع (قوله ولما كان الاذن في اتخاذ الخ) وينبغي منع قتله قبل والنصر كذلك وأما المنهي عن اتخاذه فجوز قتله بعد سبب كافي الخطاب في باب المباح (قوله فيه على منعه) الأولى على عدم صحة بيعه (قوله مع كونه طاهرا) أي ومتنفعه أي فمشتتاه ما قبله وأما رأبي اللفظ على عمومته فيمنع من قوله طهارة وانتفاع لان كلا من النقص والمحرم المشرف منهي عنه والحاصل ان الأولى لاقتصاصه على كمال المازي كغيره عقد البيع بشرط فيه السلامة من المنهيات كلها (قوله ويجازر) والعلم للشري ولو قال وجاز كهر (١٦) لكان أشمل ليشمل القيل لعظمه وقط الزباد زاده لأن الشارح أجاب عن

نهي لا ككاتب صيد (ش) أي وعاش شرط في المبيع أن يكون غير منهي عن بيعه فلا يباع كتاب الصيد لثبته عليه الصلاة والسلام عن غنه ولما كان الاذن في اتخاذه ولزوم قيمته لقائه بوجه صحة بيعه فيه على منعه لقول ابن اشد هو المشهور ابن رشد هو المعاصم من قول مالك وأصحابه وأجاز ابن نافع وابن كاتبة بيعه ومحبون قائلوا وأجبع ثبته ومالم يؤذن في اتخاذه لا يباع اتفاقا فقوله وعدم منهي أي عن بيعه مع كونه طاهرا الا عن اتخاذه كتاب الصيد غير منهي عن اقتاده وقوله منهي أي محرم ولكنه ألبعضه فعلى هذا لا يجوز بيع مائة قتله مثلا وفيما قلنا خرو الكفاية داخلته على المضاف اليه لان عادة المؤلف ادخالها على المضاف وإرادة المضاف اليه كقوله وكطين مطرا لا ككتاب صيد (ص) وجازر وسبع للجلد (ش) يعني ان شرائع اذن الهروذان البيع لاخذ شرطه جائزا ما ثم اثم اذ كراهية له ولا يلد فخره كما يفيد مما ذكرنا من ناجي وكلام المدونة واذا ذكر للجلد لا يعلم فيوكل القسم على القول بأن هذا كذا لا يتبع وان قلنا يتبع فلا يؤول كل القسم وأما الجلد فيؤيد كل على كل من القولين والمراد بالبيع ما يتبع أي كل ما لم يرهأى شدة وقوة على الافتراض والعداء (ص) وحامل مقرب (ش) أي وجازر بيع حامل مقرب أي واقع عليه البيع فاضافة اسم الى حامل من اضافته المصدر لفعوله وظاهر مجواز بيعها ولو بعد منقضى سنة أشهر فأكبر لظهور ساقى حكم ما اذا كانت باعثة في باب الطر في قوله وحامل سنة أي لم يجر عليها اذا تمت السنة ودخلت في السابع (ص) وقدرة عليه لا كآبق (ش) أي بشرط المعقود عليه قدرته عليه لبايعة والمشتري فلا يباع ما قدر عليه مشتره ويجز عنه باععه ولا ما يجز اعنه كما بق قول مالك بيع العبد في باقه فاسد وضاعته من باعه وبفسخ وان قبض وتفصيل الضمي ضعيف وقوله وقدرة عليه محسية احتراز عن الآبق والابل المهمة كقائل أو شرعية احتراز افعال وترتب على ذلك اضافة مال كما بق في العمود وقوله عليه أي على المعقود عليه من أو مئمن فان قلت بيع المقصور من فاعله مفسد ومشتدوري تسلم مع أنه يجوز بيعه فالجواب انه لما كان محتمل المشتري كان مسلما بالقتل وذلك أقوى من القدرة على التسليم (ص) وابل أهملت ومغضوب (ش) ورواه لا يجوز بيع ابل المهمة وهي التي ركت في المرقى حتى توحش ولم يقدر عليها الا بغير علمه معرفتها وكذلك لا يجوز بيع المغضوب من غير فاعله لان كلا من البائع والمشتري عاجزان عن تحصيل البيع وهذا شامل لما اذا كان فاعله ممنوعا من دفعه ولا تأخذه الاحكام مبرا أو غير مقر ولما اذا كان فاعله منكرا وتأخذه الاحكام وعليه سنة بالنقص

ذلك بقوله المصدر ابل البيع الخ وقوله وقوة بغير ما قبله وقوله والعداء كسفلت (قوله) ذات الهر وذات السبع) اضافة ذات السبع اضافة لسان (قوله) وان قلنا يتبع أي وهو المذهب كما قرره شيخنا السلوكي وهو ترجيح منه لكلام عجم فان جعله للمذهب ونقل الغني في حاشيته ان المذهب لانه لا يتبع ويطلبه كلام التوضيح (قوله) لا يؤول كل الملام أي فهو ميتة (قوله) والمراد بالبيع ما يتبع (ص) أي فيشمل الشبع والتعلب وغيرهما من مكره والاكل لخصوص البيع والا كان الكلام قاصرا (قوله) مقرب (ص) من أقربنا لحاصل اذا قرب وضعها (قوله) وساقى حكم الخ) فيه نظر وذلك لان الحاصل اذا بلغت سنة أشهر لا يجوز عليها الا في التبعية لان في البيع وكحوم مما ليس من التبعية (قوله) لا كآبق (ش) أي بغير شرط (قوله) فاسد ما لم يقبض عليه وعلم انه باق على مقتله ولا خصوصية فيه بان كان الفاض عليه غير اهل كما فاته يجوز ان يقدل لكن ان قرب من موهبه

جاز التقد ان يصاد الا تمتع بشرط (قوله وتفصيل الضمي) ذكر محرم ولما كان فيه تطويل ولا فائدة في ذكره لانه نيته (قوله) شرعية احتراز افعال الخ) ساقى انه اذا لم تتفاد اضافة بيعه (قوله) كان مسلما بالقتل) وما تقدم من قوله فلا يباع الخ فيما اذا بيع لتبعية الغاصب (قوله) وابل أهملت) مثل مثالين اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون الهجر عن تسليم المبيع اضطرارا كالآبق أو أصله اختياريا كالابل المهمة (قوله) ومغضوب) يظهر أن بيعه صحيح غير جائز كذلك قال الشيخ سالم قال غشي نت وماله غير صحيح لا طابق الاثمة على أن بيع المحضوب في الوجه الذي يتبعه مفسوخ ابن عرفة عن ابن رشد بيعه به وهو يبيد الغاصب من غير موافق الغاصب لا يأخذ حكم فاسد باعها وقال قله وشراؤها غصبه وهو بيدان علم منعه به منه ان لم يبعه فاسد اتفاقا فالشرط



التد كره المؤلف كغيره كلها العصة ولا تبيع أصلا اه (قوله لا يشرأف ما فيه خصوصية أي لأن الغاصب يقطع في البينة (قوله فانه ان رشد) علمن كلام ابن رشد أحوال ثلاثة (قوله يجري مجرى الاستثناء المنقطع) أي هو في الأصل استثناء منقطع وانما جرى مجرى الاستثناء المنقطع لأن الكلام في تعيين الاحكام فلا يلتفت لكون الاول عاما آخر منه شيء بل يلتفت الى اعتبار الاحكام وتبينها بحيث يقال انما عاين الاذا بيع لغیر الغاصب (قوله ورعا لوج المؤلف) لا تلوج أصلا لا بالنظر للقول المصريح به ولا بالنظر لغيره (قوله أي وهل يراعى عدم العزم شرط آخر) لا فائدة في ذلك طالما دار عند هذا القائل على ردله به المدة المذكورة والرد لا يفعل مستلزم للعزم على الرد به فالا حسن أن يقال وهل ان رد به أو لا يشترط الرد به بل يفصل ويقال بان عزم على ردله به يفرض اتفاقا فلا يغبر عازم فينتج اتفاقا وان أشكل أمره فنقولان المشهور منهما الجواز والحاصل أن قوله قد تضمنه ما يرقى بقنان الاول طريقا من عبد السلام وهو أنه يشترط الرد به والثانية طريقا من رشد المنصرفة الثالثة (١٧) ان عزم على ردله به يفرض اتفاقا وان عزم على عدم الرد فينتج اتفاقا وان أشكل الامر فنقولان المشهور منهما الجواز وهي الرخصة (قوله) حيث قبل لا يجوز بيعه معناه أنه لا يلزم الاتيم لأنه يحرم عليه أن يأخذ ثمن الغاصب لأنه مستقل ببعض حقه (قوله وهو المشهور) أي فالراجح من التردد القول بعدم اشتراط الرجوع عزم على الرد أو أشكل أمره (قوله نقض ما به) أي أو هو به أو تصدق بما لا يسكت ولو اقل من عام ولا يعذر بالجهل فيما ينظر (قوله لان اشتراء) أي اذا اشتراء ليحصل بذلك صبيحة أو احتمال اشتراء لثلاث أو ما ان علم أنه اشتراء لم يملك فقط وقدين ذلك قبل الشراء فله نقض بيعه والفرق بين الميراث والشره أن الميراث هبهم عليه من غير احتلاب منه فلذلك قام فيه مقامه لان الحقوق نورث كما تورث الاصلان والقي اشترى ما به هو الذي احتلاب ملك ذلك لنفسه فكانه جهدي

لا يشرأف ما فيه خصوصية والمشهور منه كنع الاول بلا خلاف فانه ان رشد أمالو كان مقررا للغصب مقدو ولعله فانه سائر اتفاقا بالجزئين (قوله (الامن فاصبه) يجري مجرى الاستثناء المنقطع أي لكن يعين غايته جاز بشرط أن يعلم أن الغاصب عزم على ردله به ورعا لوج المؤلف بشرط العزم على رد بقوله (ص) وهل ان رد له مدة تردد (ش) أي وهل يراعى عدم العزم شرط آخر فيقال محل الجواز ان ردله به بالفعل وبقي تحت بدمدة حددها بعضهم ستة أشهر فأكثروا لا كان مضبوطا بما ينص أولا يشترط زيادة على العزم الرد بالفعل وهو المشهور وانما يشترط العزم فقط وانما طلبت المدة المذكورة على الاول لاجل أن يتحقق انتفاء الغصب لا يتوقف حصوله بقيت عند مدته سيرة شره حال الغاصب لال الامر أي أن كان باع مغصوب بالعدم تحقيق انتفاء الغصب بخلاف ما اذا قبضها وباعها للغیر الغاصب فله يجوز ذلك بمجرد القبض لأنه حينئذ لم يبيع مغصوب بافقد ظهرك الفرق بين المستثنى (ص) والغاصب نقض ما به ان ورثه لا اشتراء (ش) يردان الغاصب اذا باع بغيره لشخص ثم ورثه من به فانه نقض البيع الصادر منه قبل الارث لا انتقال ما كان لورثه اليه وقد كان لورثه النقض ولهذا لو تعدى شرطه في ارباع جمعها ثم ورث حظ شريكه فله نقض البيع في حصصه غيره واخذ حصته بالشفقة فانه في جماع مصنوع من كتاب الغصب ومنه يؤخذ أنه لا خصوصية للغاصب بما ذكر بل يجري ذلك في بيع كل فضولي فان تسبب في ادخاله في ملكه بان اشتراءه وقبضه به أو نحوه من به بعد أن باعه فليس له نقض بيعه الصادر منه قبل ذلك على المشهور (ص) ووقف مرهون على رضا من به هذا كلام مجمل وأشار الى بيانه في باب الرهن بقوله ومضى بيعه قبل قبضه ان غرط مرتهنه والافتاء ببلان وبعد فله رد بان بيع باطل أو يدعوا وأن أجاز نقض فقوله ووقف مرهون أي ما ضم مرهون أي بيع بعد قبضه لاقبله ولا حاجة للتفصيل بذلك لانه داخل في قوله وقدرة عليه والكلام هنا عما هو في مفهومه ولا يتأق ذلك الابد الغرض وحسنه فهو نص في التفصيل الذي في باب الرهن (ص) وملك غيره على رضاه ولو لم المشتري (ش) يردان

(٣١ - عرشي خامس) اضاه أو ثابتة فلم يكن له نقضه (قوله لا انتقاله اليها كان الخ) ما كان يدل من الضمير في انتقاله ولو حذف الضمير في انتقاله لكان أحسن (قوله وأشار الى بيانه الخ) لا يخفى أن هذا يشترط أن يبيع ما في باب الرهن من هذا الكلام الذي ساقه بيان لهذا مع أنه ساقه أنه محمول على ما اذا كان بعد القبض وآخر العبارة واتفق صدرها في أن جميع ما في باب الرهن من هذا الكلام الذي ساقه ان غرط مرتهنه) وبأخذ الراهن التي ولا يترتب له (قوله ولا افتاء ببلان) أي بالاضاموس في الترخا رضاه بعد من سبق ذاته رهنا وقوله يبيع بعد قبضه ليس بلازم بل منه ما اذا قبضه لم يقرط على أحد التناولين (قوله أن يبيع باطل) أي من الدين ولم بكله أي أو بغير جنس الدين حيث لم يأت به جواقف الدين (قوله أو كان عرضا) أي من بيع (قوله ولا حاجة للتفصيل بذلك) أي بعد القبض لاقبله وقوله لا يداخل أي التقيد أي مفهومة وهو الذي لم يقبض وقوله ولا يتأق ذلك أي المفهوم وقوله الابد الغرض أي قبض المرتهن بقرن (قوله وحينئذ فهو نص الخ) أي اذا كان كلام المصنف فيما بعد القبض فهو نص في التفصيل هذا معناه (قوله) ليس نساق التفصيل

بل متعلق ببعض التفصيل الآتي على أنه يتأثر ثمة أولاً هذا كلام مجمل (قوله بفراثة) أي وبغير حضرته أمالو كان حاضرًا مجملين العقد وسكت لزمه البيع ولا بعدد هاتجيه وكله الثمن فان سكت عام اسقط حقهم من الثمن وأما ان لم يكن حاضرًا فله نقض البيع الى ستة فان مضى فيه الثمن ما لم يفسد مدة الحيازة أي عشر سنين كما وقع التصريح في كلام غيره فلا يشك (قوله قريبا) أي يتيسر اعلاجه مرسعة وقوله أو حاضرًا أي في البلد لا في بلد آخر كان حاضر العقد وسكت لزمه البيع كما قلنا والمطالب بالثمن الفضولي لانه باجازه صار وكلا عنه وسياقي وطول بين ومضى فاذن اذ بيع الفضولي غير الغاصب فان على الفضولي فيما بعه الا كثر من الثمن والقيمة وأما ان كان غاصبا فصحت له كذبت وهو الظاهر (قوله ان كان المشتري غير عالم بالتعدي) لا يعني أن ما بعد داخل فيه فلا يلى أن يقول اذا اعتقد أن الفضولي مال له أو لا يعتد شيا أو يقول بان كنت شبهة وغير ذلك مفهوم بطريق الأولى والحاصل أن الصور ثلاث الأولى أن يعتقد أن الفضولي مال له الثانية اذا لم يكن عنده علم بشئ أي لا يعلم أنه مال له أو غير مال له الثالثة اذا كان يعلم أنه غير مال له فلا بد من شبهة تنفي العداء (قوله أولئك ومن سبب المالك) أي من جهة مال له فتبين أن الصور ثلاث (قوله وزعم أنه وكيل) أي يدعي أنه وكيل ومقتضى إلى الحسن أنه يجري هنا (١٨)

من باع ملكا غيره بفراثة فان البيع موقوف على اجازة المالك فان اجازته جاز ولو علم المشتري أن البائع فضولي وان رده دخلا فلا شبهة في أنه لا يصح بيعه ولو اضاء المالك وانما يلزم بيع الفضولي للمشتري اذا كان المالك قريبا أو حاضرًا لا غابا بعد ان يصير الى قدمه أو مشورته ولا شترى من الفضولي الفاعل قبل علم المالك اذا كان المشتري غير عالم بالتعدي أو كانت هناك شبهة تنفي عن البائع التعدي لكونه حاضرا لا اطلاق مثلا سكا الام تقوم بهم وتحفظ لهم أولئك ومن سبب المالك ممن تعاطى أموره وزعم أنه وكيل ثم يقدم المالك ينكر ويخونك ويدل به مستثة الجمين أن لا يبيع لثلاث فبما علم من سببه (ص) والعبد الحائفي على مستحقها وحلف ان ادعى عليه الرضا ببيع ثم يستحق رده ان لم يدفعه السيد أو المبتاع الارش وله اخذته ورجع المبتاع به أو بشئ منه كان أقل (ش) أي وقف بيع العبد الحائفي على اجازة الجاني عليه تعلق حقه بعهده وان اذادى مستحق الحنابة وهو الجاني عليه على البائع أن يعه رضائه بفصل الحنابة فله تحليفه فان نكل لزمته الحنابة أي أرشها وان حلف أنه ما قصد ببيع يحمل الارش كان للجاني عليه أو لوليه رد بيع العبد أو اخذته في حنابته ان لم يدفعه السيد أو المشتري الارش وله امضاء بعهده واخذته من المشتري ثم ان دفع السيد الارش للجاني عليه فلا اشكال وان دفعه المبتاع ورجع بالارش ان كان أقل من الثمن على البائع أو ياتكم ان كان أقل من الارش وضاع عليه بقية الارش لان البائع يقول له ان كان الثمن أقل لا يلزمي الاما دفعت لي وان كان الارش أقل قال له لا يلزمي غيره فقولوا والعبد الحائفي أي وقف امضاء ببيع البائع العبد الحائفي على رضائتي أرشها

تأويلان (قوله فبما علم من سببه) أي من ناحيته أي فانه يبحث أي فبما علم من ناحيته منزلة ما كان من ملكه ظاهره فانه يبحث والحاصل أنه اذا قال والله لا أبيع لفلان فباع لمن هو من سببه أي باع لمن هو من ناحيته وكان الذي من ناحيته يشتري لفلان فان الحالف يبحث فتنزل في باب الجمين ما كل من ناحيته منزلة ما كان من ملكه فكذا تنزل هنا ما كان من ناحيته منه فله المشتري الفاعل اذا اشترى منه في تنبيهات (الاول) كمثل البيع الشراء الا أنه يجري فيه قوله وحيث خالف في اشتراط زمان ان يررضه موكله ويمكن حل المصنف على ما فيه لهما بان يرد وقف خارج ملك غيره

ولا

والثاني ضمان مبيع الفضولي

واذنا على رضائن أخرجه عنه في الاول ومن ادخله في ملكه الثاني (الثاني) ضمان مبيع الفضولي والظاهر أنه من المشتري حيث اجاز به البيع واد كان منه الان يكون المشتري طالما بالتعدي فينبغي أن يجري عليه أحكام القصاب (الثالث) بيع الفضولي بلا مصلح له به حرام وان باعه خوف تلفه أو ضياعه فغير حرام بل ربما كان مندوبا (قوله على مستحقها) فله رد بيع المالك وايجازه (قوله وحلف) بالبناء لفعا على أي والبناء للفعول مع تشديد الامد أي البائع كافي الشارح (قوله بالبيع) أي بسبب البيع وذكراه لطلب البوا لا لطلبه والصدق كذبت والظاهر ان التقي كذبت (قوله ان لم يدفع له السيد الخ) فالتحليل للسيد ابتداء فان امتنع من دفع الارش فله مبيع دفعه لمنزله تعلق حقه بعين العبد (قوله ان كان أقل) راجع لكل من الارش والتمن أي رجع بالارش ان كان أقل أو ياتكم ان كان أقل كان المدي على السيد الجاني عليه أو ورثته والمشتري لان عليه ضرر رافى نقض شرائه فله تحليفه لاحتمال أن شكل فيلزمه الارش من غير نقض لبيعه ولا تردت المبيع لانه يمين من جهة والحاصل أن قوله ان كان أقل أي المراجع به محمل ذلك اذا باع رب العبد الجاني وطلبه للمشتري ثم ان المشتري فداءه فرجع بالارث من الثمن والقيمة وأمالو كان باعه للمشتري ثم قبل أن تسلمه المشتري سلمه البائع للجاني عليه فدفع له المشتري الارش والتمن وأخذ منه لكون الجاني عليه أجاز البيع للمشتري واخذ منه الثمن فان المشتري يرجع بنفسه ولو كان أكثر من الارش الذي فداه به لان

من بخته أن يقول البائع أنه أخذت مني الثمن في مقابلة العبد مع تلك السنة التي عليه فاعل لما أخذت مني (قوله بها) أي بالثبوت  
 (قوله بعده) أي بعد ما هنا (قوله ثم إنه إذا كانت عدا الخ) هذا تفصيل في مسئلتنا أننا لا فرق بين أن تكون عدا أو خطأ  
 (قوله كما هو ظاهر كلامه الخ) أي أملا قال ثم للفقهاء رد أن لم يدفع السيد الأرض الخ فبهم منه أن الأرض للسيد ابتداء ومن  
 المعلوم أن مقابلة الإسلام بالتغيير بين الأمرين باعتبار ما هو معلوم من أن مقابل الأرض الإسلام (قوله راجع لقوله على مستقها)  
 أي راجع لقوله ووقف على رضا مستحقها أو راجع لقوله ثم للفقهاء رد (أقول) لا يخفى أن كلام من قوله ثم للفقهاء رد وقوله وله أخذ  
 ثمنه تفصيل لقوله ووقف أمضاه بيع العبد الخ على مستحقها وحيث أن شرط رجع الأول الذي هو قوله ثم للفقهاء رد (قوله  
 وقوله وله أخذ ثمنه راجع لقوله على مستحقها) أي مرتبط بموضع له أي أن المراد من قوله ووقف العبد الخ على مستحقها أنه أخذ  
 ثمنه ومقابله هو قوله ثم للفقهاء رد أي وهو مقيد بالتقيد المذكور فليكن ذلك الموضع الذي هو قوله وله أخذ ثمنه مقيدا بالتقيد المذكور  
 وقوله ولا يحتاج لانطباق الشرط عليه أي لأن رجوعه لقوله على مستحقها بمنزلة انطباق الشرط عليه فلا يحتاج إلى أن يقال كما  
 قال ابن غازي الأولى أن يخرق قوله أن لم يدفع السيد بعد قوله وله أخذ ثمنه لينطبق الشرط على الأمرين معا ونص ابن غازي لو قال ثم  
 للفقهاء رد وأخذ ثمنه أن لم يدفع السيد والبائع الأرض لكان أولى لينطبق الشرط على الوجهين وليتصل قوله ورجع المبتاع  
 بما مضى عليه من كون المبتاع دفع الأرض للفقهاء وقد كان دفع الثمن البائع الذي هو السيد يرجع عليه بالأثر منها انتهى ولا يخفى  
 ما في هذا من التكلف بل جعل قوله وله أخذ ثمنه راجعا للأول دون قوله ثم (١٩) للفقهاء رد ثم رجوع غير مرجع فعمل الأولى أن

يقال قوله أن لم يدفع شرط في قوله  
 ووقف الخ وقوله وله أخذ ثمنه  
 معطوف على قوله رد وكلاهما  
 تفصيل لقوله ووقف الخ أو أنه  
 حذف من الثاني دلالة الأول  
 (قوله وهذا أحسن الخ) الأولى  
 أن يقال فلا ردا اعتراض ابن غازي  
 (قوله حيث لم يبينه) أي لم يبين  
 البائع حين البيع فإن يبين  
 البيع بأن قال أنه صدرت منه  
 حنائه قبل فانه إذا اشترى بعد  
 البيان لا خيار له بعد ذلك كسائر  
 العيوب وبعبارة أخرى فلا وكان  
 عالما به وقت الشراء وكانت خطأ  
 فلا رده لأن عوده وإن لم يعلم

والأقربين كون الحنائه عدا أو خطأ كإدله عليه إطلاقه هنا وتفصيله في الرد بها بعده  
 المشار إليه بقوله وللشراء رد أن تعمد ما ثم إنه إذا كانت عدا فإن كانت على النفس فانه  
 يصح سيده في إسلامه أو فداءه حيث استصحب على النفس وأما أن كانت على غير النفس فإن  
 سيده الخيار في إسلامه أو فداءه ابتداء كآخر ظاهر كلامه ههنا في باب الجراح ما يدل عليه  
 قوله أن لم يدفع الخ راجع لقوله على مستحقها ولقوله ثم للفقهاء رد وقوله وله أخذ ثمنه راجع  
 لقوله على مستحقها المقيد بقوله أن لم يدفع الخ وحيث لا يكون قسبا لقوله ثم للفقهاء رد  
 ولا يحتاج إلى انطباق الشرط عليه وهذا أحسن من تقرير ابن غازي (ص) وللشراء رد  
 أن تعمد ما (ض) أي وللشراء رد العبد الخ إلى أن المبلغ بعد الشراء على جنباته حيث  
 صدرت منه الحنائه عدا أو لا يبين عوده مثلها في جنابات المدونة قال ابن القاسم لو اتفقت  
 البائع فلم يمتنع رد مبيع هذا العيب حيث لم يبينه البائع (ص) ورد البيع في الأضر بها  
 يجوز ودر ذلك (ض) يريد أن من حلف بجزءه عده ليضره ضربه يجوز كشره  
 أسواط وسواء أطلق في عينه أو أجل ثم باعتبار أن يضره أن البيع ينقص ودر أجد  
 إلى مالكة ونوع في الحنفية المطلق من البيع والوطء وفي المؤجل من البيع فإن يضره  
 حتى مات السيد عتق من ثلثه ولو حلف على ما لا يجوز لهدم البيع وجعل عتقه باطل

هل صدرت منه عدا أو خطأ حلت على العبدان الأصل في أفعال العقلاء التقص (قوله ورد البيع) وانظر لو وهبه للأشياء أو  
 تصدقه (قوله في الأضر بها) أي في حلفه بجزءه رقيقه كرا أو أثنى صيغة حسن وقوله لأضره أي ضلها أو حسبه  
 أو أفعال بشيء يجوز (قوله ودر ذلك) واسترفه إشارة إلى أنه لا يلزم من رد المبيع رد البيع للملك المسمى لأثره أن ينزل به قول  
 رد المبيع ويعتق حين رد مبيع هذا أحسن من قول من قاله كره دفع نعم رد يضره بما يجوز رد بعد الشراء (قوله بجزءه عده)  
 كذا فرقه في المدونة وأما ما كانت باقية بغيره أو أفعال الإطلاق فقال الزكاة وانظر هل مثل العتق الإطلاق لم يضره عليه كما هو الظاهر  
 ونقل عن الجسزي أنه إذا حلف بالطلاق على ضرب لا يجوز أن الظاهر أنه يرد ذلك ويحتمل وأورد على المصنف أنه بحث بالعرف على  
 الضوابط أناعه فقد عزم على ضده وأجيب بأنه لا تلازم بين البيع والعزم على الضد فقد بيعه من غير عزم لئسان أو نحوه (قوله بجزءه)  
 فهم من المصنف أن البيع قبل رد البيع في ملك المشتري وحله وإذا لم يسه السيد أو رد البيع بعد مدونه وانت قبل أن يضره  
 عتق من ثلثه قال فضل لا موقول في المرض ليرق كذا ذلك كمدعته في المرض ولو شره في ملك المشتري في مرضه قولان (قوله في)  
 المؤجل) أي المقيد بمن كذا معنى عتقه لأضره عشره أسواط في هذا الشهر (قوله لو كاتبه) أي العبد الذي سلف ليضره  
 بما يجوز فهذا من ثمة كلام المصنف لأن هذا معهود بأفعول كلام المصنف سلف ليضره ثم يطرعه وأما لو لم يعلم كاتبه

(قوله ولو كاتبه ثم ضربه) أي قبل أداء النجوم والكاتب أو ما بعد النجوم فإنه لا يبرأ منه نفسه الخس وصاروا عليه فالحلف بين ابن الموز وغيره فيماذا ضربه قبل أداء النجوم ونههم من قوله ليضربه أن البين على حث وأما لو كانت على ركبته حتى عققه لاضرر به لم يرد البيع ولو كانت أمة لم يمنع من ضطها وهو كذلك وفي حثي ثت قوله ورد البيع في لاضرر به فرض المسئلة كذلك تبعاً للدفنة والأفلا خصوصية للضرب بل المذنب على الحلف بجره وكون البين على حث وانما تنقض البيع لعقد الحلية الذي حصل فيه حين الحلف بجره فهو كأن الحلف بجره غير أداء إطلاق ونحوه لم تنقض البيع فيها في كتاب الألام وان حلف بالطلاق ليطعن بعده جلدًا يجوز فباعه قبل أن يجلده ضربه بأجل المولى أن وقعته فان حل الأجل قبل أن يملكه شراء غيره فجلده طلقنا عليه واحدة فان ملك في العدة أيضا ضربه كانت الرجعة وان انقضت قبل أن يملكه بانت منه ثم ان تكهنا عاده مولا وفاء الآن يملكه ليضربه فيه قال ابن ديناور ساعة باعه طلق عليه وفيها في كتاب العتق الأول قال مالك وان حلف بجره بأمته ليضربها ضربه يجوز له منع من البيع والوطء حتى يفعل فان باعها تنقض البيع اه فاطر كيف فرق بين الحلف بجره بها والطلاق فقول من انظر هل يخص المسئلة بين الحرية وقول ج الذي يظهر أنه اذا حلف بجره به المولى على ضربه فإنه لا يرد البيع الواقع فيه قصود منه ما وقول ج اذا حلف بالطلاق بجره البيع حث لتضمن ذلك لغيره على الصدور وهو موجب الخس في صبغة الخس غير صحيح لا لتخلاف فيها نعم باقي على قول (٣٠) ابن ديناور استدلاله العزم على الضد اقتراب منه بتقدم المؤلف وقد تقدم

الكلام معه بما يشي اه (قوله) برعند ابن الموز) أي بناء على أنها بيع وأنه يبرأ بضربه عند المشتري وصكلام أشهب مبنى على أن الكتابة بيع كل أنه لا يبرأ بضربه عند المشتري وأما على أنها عتق فبحث بجردها ولو جاز كما يظهر (أقول) هذا يفسد بها قول أشهب وان القاتل خصوصاً وصاحب الأمان ثم يأت أن المال من قال ولو مكنته المشتري من ضربه وهو في ملكه فضرره فذره فولان قال الجراحى منصوحان في المذهب وفاقان من المدونة

ولو كاتبه ثم ضربه برعند ابن الموز وقال أشهب لا يبرأ ويضرب على كتابته ووقوف ما يؤدى فان عتق بالاداء تم فيه الخس وصاروا أخذ كل ما أدى وان عجز ضربه ان شاء وقال أصمغ عن ابن القاسم في العتية منه نفعه أو الحسن وأقوى المؤلفين هذه المسئلة في سلك اشتراط القدرة لأن البائع لا قدرته على التسليم ولا خصوصية للضرب بل حث حلف بجره بعهده وأتمته وكانت عليه على حث (ص) وجاز بيع عود عليه بناءه البائع (ش) ذكر المؤلف هذا لدفع وجه أن كونه عليه بناءه البائع يمنع القدرة على تسليمه والمعنى أن يجوز للشخص بيع عود عليه بناءه أو لغيره بشيدين أو لهما لجواز الإقدام على البيع لاحتضه وهو ما أشار به بقوله (انما تنقذ الاضاعة) أي اضاعة المال الكثير من جهة البائع خاصة بان يكون البناء الذي عليه لا كبير فنه أو يكون المشتري أضعف البائع الغنى الذي أغنيته العمود أو يكون البائع احتاج إلى بيع البناء الذي على العمود بسبب اختلافه أو غير ذلك من الوجوه والتي عن اضاعة المال انما هو حيث لم يقع في مقابلة شيء ولو يسر ليدل على جواز بيع الغنى والثاني لصحة البيع وهو ما أشار إليه بقوله (وأن كسر) أي وأن على المود كسر عند خراجه من البناء ليحصل التسليم الحسى ويرجع في أمن الكسر لاهل المعرفة فان لم تنقذ الاضاعة صح البيع

وأما

وعليه فقول المؤلف ورد البيع واضح على القول بأنه لا يبرأ بضربه في ملك المشتري

وعلى أنه يبرأ لكنه لا يمكنه المشتري من الضرب والأفلا وجه لرد البيع حيث ذ ويبنى أن يسبق قول ابن الموز ما اذا وقع الضرب قبل أداء النجوم والكاتب أو ما بعد أداء النجوم فلا يبرأ لاداء تم فيه الخس وصاروا اختلاف بين ابن الموز وغيره فيماذا ضربه قبل أداء النجوم (قوله لا قدرته على التسليم) أي لا مالا كان يرتلكه صار بهذا الاعتبار لا قدرته عليه (قوله بيع عود) لا فقهه أو جرح أو خسبه أو أن المراد به العمود الفروي أي ما بعد عده (قوله أول غيره) أي من مستاجر ومستعير يباع بعد انقضاء مدة الإجارة أو العارية المقتبذة بالزمن أو مضى ما بعد من العارية المطلقة (قوله أي اضاعة المال الكثير) أي ولو تذاقر في الاضاعة (قوله أو لغير ذلك) أي كان يكون مشروفاً على السقوط أو قدر على تعليق ما عليه وما ذكر من انتفاء اضاعة المال من جانب البائع فقط بموجب نفعه النفس إلى طلب الفرق بين البائع والمشتري في هذا ولا يظهر الفرق بينهما (قوله والتي الخ) لا يعني أن حاصله أن المدار على كون البناء واقعاً في مقابلة شيء ولو يسر لروى كان كذلك فليس فيه اضاعة مال مثاله هو وان لم يقع في مقابلة شيء إلا انما يباع العمود بشي معلوم فيزله هذا الشيء كله واقع في مقابله ومقابلته البيع الغنى جائز بل يباع اضاعة المال (أقول) بل هذا يقتضى بالكر على قوله اضاعة المال الكثير الخ كما هو ظاهر لئلا تأمل وفي عب ظاهر المصنف عدم الجواز ظاهر غير الجواز معللاً بقوله لأن اضاعة المال انما تقع حيث وقعت لا في مقابلة عرض أصلاً لان بيع النفس بشي يسر راجع لبيع الغنى أو باب السقف وكلاهما حتى لا يدمى وعلى هذا يكون الشرط المذكور غير معتبر (قوله فان لم تنقذ الاضاعة صح البيع) فان قيل فلا يقتصر على قوله انما تنقذ

الاضاعة لكونه مغنيا عن قوله وأمن كسره لانه اذا لم يؤمن كسره لم تنتف اضاعة المال من جهة البائع لما علمت من أن ضمانه من بانه حتى يقضه المشتاع وأوجب بانه لا تقتصر عليه لكان فاسدا وذلك لصدق الجواز بصوره الحكم فيها المنع بيان ذلك ان شرط ان يستقبل فلو اقتصر على ما ذكرنا فاد الجواز فيما اذا لم يؤمن كسره وخاطر وسلم لاتقاء الاضاعة فيما يستقبل المشتاع من قوله ان انتف الاضاعة (قوله) وأمان انتفى الشرط الثاني فلا يصح وظاهر المصنف ولو اشترط السلامة خلافا لقول القاضي ان يجوز اذا اشترط السلامة ووجه المعتدان القرار المانع ولو اشترط فيه السلامة (قوله) لا عاطفة) أي وذلك لان الموقوف على الشرط شرط ونقض البائع ليس شرطا (قوله) فهو على المشتري) واقتصر صاحب الشامل أنه على البائع وعليه فضمنه من البائع والحاصل أن كلام القولين يرجح كاذر بعض الشراح والظاهر منهما ما اقتصر عليه صاحب الشامل وذكر عرج مائه والحاصل أن تخليص السفن من الحيلة أي نقض ما عليه من الحيلة حيث يسع السيف على البائع كأن جزا الصوف الذي يبيع غنمه والشرع الذي يبيع أصلها على البائع (قوله) وعلى هذا فاضمان العمود الخ) فيه أنه قد تقدم أنه لا بد أن يؤمن كسره والجواب أن يقال الفرض أنه أمن

(٢١)

كسره على ما قلناه أهل المعرفة في فرض أنه حصل كسره من عدم اتفاق من يخرج العمود فهو كسر طار (قوله) وهو موقوف هوام) وأما هوام فوق أرض فلا يكتسب وصفه اذا الأرض لاتأثر بذلك وبما كالمشتري بامان الأرض كالموالمعد وأخرى من المصنف وهوام فوق بناه وقوله فود هوام أي يتسرب الأرض لنفسه أو بغيره يأخذ منه شراء منه أو اجارة (قوله) فوق أرضك) أي يتسرب فوق أرضك (قوله) انوصف متعلق بالبناء) فيه اشارة الى ان البناء مصدر والوصف انما هو متعلق بالبناء من كونه خفيفا أو ثقيلًا أو بجرا أو كبرا أو نحو ذلك وقد يقال البناء صار حقيقة عرفية في المبنى (قوله) وقناة) الموضع الذي يجري فيه الماء الى القلعة مثلا أو اوابه

وأمان انتفى الشرط الثاني فلا يصح (ص) ونقضه البائع (ش) الواو استثنائية لا عاطفة على الشروط والجملة مستأنفة لبيان حكم المسئلة أي والحكم أنه اذا منع البيع وجاز ان نقض البناء على البائع فاضطر في نقضه يرجع لبناءه لا هو الذي من تمام التسليم وأما نقض العمود فهو على المشتري ككسره بانه القرافي وذكره صاحب التكت عن بعضهم وعزا ابن بونس للقباسي وعلى هذا فاضمان العمود في قلعه من المبتاع (ص) وهوام فوق هوام انوصف البناء (ش) يعني أنه يجوز للشخص أن يقول ما صاحب أرض بعني عشرة أذرع فوق ما يانيه فوق أرضك ان وصفت متعلق بالبناء لا أسفل والاعلى فيصنف كل بناء لاتقاء الغرر لان صاحب الاسفل يرغب في خفية بناء الاعلى وصاحب الاعلى يرغب في ثقل بناء الاسفل وبوصف المرحاض وقناة والميزاب وبوصفه فقول هوام أي مقدار من هوام وأما الواف فلا يصح بعه وهوام بالمداين السماء والأرض وكل متفرق محدود وأما بالقصر فهو ما يقبض النفس على في موضعه وفرض سقف الاسفل بالألواح على من اشترط والأفعلى البائع على الاصح ولا يجوز لمبتاع هوام يسع ما على سقفه الا بآذن البائع لان الثقل على حاطه اه قال بعض وبفهم منه أنه ملك ما فوق بناء من هوام الا أنه لا يتصرف فيه معنى البائع في الثقل الخ ومفهوم فوق هوام مفهوما موافقة بأن يبنى المشتري الاسفل والبائع الاعلى ويجبر صاحب الاسفل على البناء المتكنا صاحب الاعلى (ص) وغرز جذع في حائط وهو مضمون الآن بد كرمه فاجارة تنفس بنهاده (ش) هو موقوف على بيع بعد حذف المضاف أي جازع ما قد غرز جذع خفف المضاف وأقيم المضاف السهم مقفله أي جازع المضاف على موضع غرز جذع أي ادخال جذع أو جذوع في حائط لرجل ثم ناولا بعين فيمده فيكون يعلوا اذا انهمد الجذع لزم البائع اعادته وأمان حصل خلل في موضع الغرزة فاصلاحه على المشتري فلا خلل في الحائط

ما ينيه ويحمل الغزن الذي يتجمع فيه الفضلات (قوله) مقدار من هوام) لا يخفى ان هذا انما يظهر في الفراغ أي مقدار من الفراغ فيكون المراد من هوام الفراغ وقوة وأما هوام اغلا يصح بعه في قوة التحليل أي انما قلنا مقدار الخ لان الهوام لا يصبغ بعه أي الفراغ بقلعه لا يصح بعه لانه لا يمكن الانتفاع به بقلعه وقد قال المصنف وانتفاع وقوة وهوام بالمداين السماء والأرض أي من الفراغ لانه المناسب لما نحن فيه وفي القاموس أنه يطلق على الفراغ وفي المصباح انما المضر بين السماء والأرض فيؤخذ من مجموع ذلك انهم مشترك بينهما وقوله وكل متفرق محدود الظاهر أن المراد ما في داخل كل متفرق محدود (قوله) وبفهمه الخ) يراد على ذلك ان المشتري انما يشتري قدرا معين من هوام وكيف يعلما ما فوقه قلت كأن البائع داخل على أنه ملك المبتاع ما اشتراه وما فوقه اذ لو كان البائع من البناء على الاعلى لشتره غالبا (قوله) وهو مضمون) أي ان العقد لازم البقاء محمول على التأديله ببيع حتى لو انهمد الحائط لنزله باعانه (قوله) فاجارة) أي تأخذ كرمه فاجارة أي فالقدو يصح بعه في أنه غير لكون محدود لكن على قلاد ان كان لا يتصرف اذا كانت حلق المبتاع الا قليلا لحاله انه اذا لم يذ كرمه فوضعه الجذع ببيع واذا كرمه فوضعه الجذع مؤبر (قوله) أو جذوع) اشارة الى أن جفع في المستغنى راضيه بلنس

(قوله فعب) بخر المشتري في تقصير شرائه هو ولا كلامه في محل الجذع (قوله اذا كان بها) أي اذا كان العقد على موضع الجذع بها ثم اقول ان في عبارة المصنف شبه احتيال وكانه قال وهو مضمون فلا يتقصق وقوله فاجاره كأنه قال وهو غير مضمون فيقصق وقوله مع ان ذلك أي موضع الجذع وقوله فطوباب حاصل الجواب ان قولك وكان المناسب بموجب بل المناسب كون البائع بعد لانه بمنزلة من اشترى علوا على سفل ولو تأمل السائل لم يسأل (قوله لئلا يتوهم الخ) أي فيؤخذ من هذا الجماع أن لا فرق أن أماسق من الشروط ليس خاصا بالجهة (قوله وبني الخ) أي وحفظ (٢٣) فلا يقال أعاده ليرتب الخ (قوله انتهى الخاص) بأن ورد حديث عن النبي

صلى الله عليه وسلم بخصوص  
الكل وقوله ولم يرد في الخبر يرمى  
خاص بل انتهى عام يشمله ويشمل  
غيره (قوله فان كان وجه الصفة  
الخ) اقول وسكت عما اذا كان  
الصف والحكم أم يختص في التمسك  
بالباقى بما ينوبه من الفن أوردت  
الباقى وأخذت جميع الفن وقوله  
رد الباقي للام يعنى على أي فعله  
رد الباقي (قوله انظر لم يجعلوا ذلك  
كذا في نسخه أي انظر وجه عدم  
جعلهم ذلك وقوله لا تم لم يدخل  
كان التقدير ولعل وجه لانهما  
وبهم من بعض الشراح ان هذا  
من كلام أبي الحسن (قوله ففرقوا  
بين وجه الصفة) أي ففرقوا  
(قوله وبمثل هذا) أي اذا دخل على  
ذلك ابتداء فيضح الكل والاقلا  
(قوله وجه يعمون أي كبيع  
بينة بغير مجهول وقوله أوغن كان  
يقول بعتل بما يجزى حسنه بغير  
اليوم أو بما يبيع به فلا مناعه  
(قوله أي وعمما يشترط الخ) ولا  
يحصل الفساد للجمل الا اذا  
جعلها ما أو جعل أحدهما عمل  
الصاير لجمل الجاهل وتبايعا على  
ذلك وأما ان لم يصح العالم بجمل  
الجاهل فلا فساد ويثبت للمشتري

الجار فاذ ادعى الجاهل على العالم أنه يعلم ما يجبهه فحلف ردعوا فان نكل حلف المدي وقسم البيع  
الآن في حاشية القليش ضعف هذا التفسير والمحدد ظاهر اطلاق المصنف وهو انه يفسد اذا جهل أو أحدهما علم العالم بجمل الجاهل  
أم لا (قوله وجهل أحدهما) اذا وقع البيع على البت وأما لو كان على الخيار فيصير مع جهل المشتري كما يأتي في قول المصنف وظان الخ  
(قوله وكيفية عطف تفسير على ما قبله وقوله وكيفية عطف تفسير على ما قبله (قوله لا يعلم) بجماع لا يفرق (قوله ولو تفصيلا) إلى  
اذا كان مجهول لاجله ولو تفصيلا أما اذا كان مجهول لاجله ومعلوم تفصيلا ليلزم بيع الصرة كل صاع بكذا ويرد أخذها بقابلها  
(قوله فالثلاث فأمدة) فان مضى فالقيمة كما قال التونسي ثم ان هذا مقيد بما اذا لم يتف الجاهل فلو كانت في جاز كما إذا قيل لكل عبيدنا

أوقوما كلاً ما تفراده ودخل على المساواة وجعل لا أحدهما على المعنى من الثمن الذي ذكره المشتري وأقبل ذكره ثم سجع عقدا واحدا (قوله على السواء) أي اتحدت حصص كل منهما في العبدين بأن يكون لأحدهما سدس كل أو ثلث كل أو نصفه ولأن آخر الباقي لانه لأجله في الثمن في هذه الصورة لا تدخل في كلام المصنف وهذا تفسير مراد والا فلا يتبادر من كلام الشارح أن لكل واحد حق كل عبد النصف (قوله ورطل من شاة) أي إذا لم يدخل على جعل الشاة للمشتري (قوله قبل سلها) وأما بعد البيع والسل فياخر (قوله وهي تدور معه وجودا وعدما الخ) أي فإذا كان المخلص كثيراً تكون الأجرة كثيرة قليلا فتقل ولكن الظاهر أن المتطورة لأجرة علاجه وكثرة تعبها لا كثره الخرج وقتله وإن كان لا بد من وجوده (ثم أقول) لا ينبغي أن المصنف لم يعلى الأجرة بالمخلص بل أتى به مقتضى أو بالعطف المتبادر منه معطوف على قوله وندم مشتريه وهو يشهد أنه (٢٤٣) الأجرة مطلقة (قوله الطريق ابن ونس الخ) حاصل طريقه أن يشترط أن ونس أنه الأجرة مالم ترد على قيمتها وحده وتوضيح ذلك أن نقول على الأجرة التخصيص فالأجرة منوطة بالتخصيص فإذا تبادلت الأجرة أي أجرة تعب على ما خصه فليس له إلا ما خصه فإذا أخرج عسرة أو طل من الفلفل وكان تعبها خمسة أنصاف مثله الأناخسة فإذا كان أخرج من التفل ماباوى خمسة فضة وأجرة تعبها خمسة فضة فيأخذ الخمسة أو يعطيها ما أخرجه ومقابلها أجرة التفل في ذمة البائع ولو لم يوجدها ويكون في ذمة البائع وإذا كان أخرج مثله أزيد بأخذ الأناخس (قوله أي يجوز بيع تراب معدن الذهب) أي جواز أن يشتريه بشرطه وشروطه والفرق بين جواز معدن ذهب أو فضة وبين ما قبله من منع تراب صانع شدة الفرق في الأول دون الثاني (قوله يجوز بيع تراب معدن الخ) أشار به إلى أن كلام المصنف على حذف مضاف أي وأما نفس المعدن فلا يجوز بيعه فيها لأجوز

وظاهر علم المشتري باشتراهما لا فقه ولا تفصيلا بالمتعة في المفهوم أي بأن جعل الثمن أو المثل من ضرره وكان الجهل في التخصيص ولا مفهوم لعبدين ولا لرجلين وكذا كتابة عن الثمن فإن قلت كلام المصنف يصدق على ما إذا كانتا مشتركتين بينهما على السواء هذه عبارة اتفاقا فالجواب أن الأناخس دخول هذه المسئلة في كلامه لأنه جعل العبدين مثالا للجهول بالتخصيص وإذا حصلت الشركة على السوية فالثمن معلوم التخصيص ومثل جهل التخصيص جهل الصفقة في أنه يضر المشار إليه بالعطف على مجهول التخصيص بشرطه (ورطل من شاة) أي أن الشخص لا يجوز له أن يشتري رطلا أو كل رطل مثلاً من لحم شاة وغيره ما قبل سلها ذهبت أم لا لأنه لحم مفيد ومثل ما يمكن المشتري للرجل مثله هو البائع للثمن وقع الشرع العقيد فإن كان كذلك جاز ولو قبل السل (ص) وتراب صانع (ش) أي يمنع بيع تراب صانع فهو معطوف على عبدي وهو محتمل أن يكون مثلاً للمجهول تفصيلاً وأن يكون مثلاً للمجهول جملة لأنه أن يرى فيه شيء كان مثلاً للمجهول تفصيلاً وأن يرى فيه شيء كان مثلاً للمجهول جملة ولا مفهوم لصانع أي أو عطارد الكاف داخله في صانع أي وتراب صانع صانعة من الصانع التي تختلط بالتراب ويصير تخلصها كالطابرين ونحوهم (ص) ورده مشتريه (ش) أي لأجل فساد بيع ما ذكره مشتريه بعينه أن نفث فان نفثت ففقدت يوم قبضه على غرره أن لو جاز بيعه هذا أن يخلصه (و) كذا (أو خلع) أي صاع على المشهور وقال ابن أبي زيد عليه قيته على غرره وبيع لبتاعه في فهمهم قوله ولو خلعته أن هذا شياً عظيماً ومبيحاً فقوله (وله الأجرة) أي وحصل فيه شيء لأنه جابه بعينه قوله ولو خلعته فينتقل منه إلى أنه لا يقرم ما زاد إذا كانت الأجرة أكثر من المخلص لأنك قد عرفت أنه على الأجرة على وجوده في محض وهي تدور معه وجودا وعدما فلهذا ذكره فيكون المؤقت لفتح الطريق ابن ونس وهو الراجح عندهم (ص) لا معدن ذهباً وفضة (ش) أي يجوز بيع تراب معدن الذهب والفضة وهذا معنى كلامه وأما كونه يباع بصفته أو غير بصفته فشيء آخر سابق (ص) وشاة قبل سلها (ش) أي يجوز بيع شاة مثلاً بعد بيعها قبل سلها جازاً فالأناخس لا تدخل في ضمان المشتري بالعقد وما كان كذلك فليس من باب بيع الملم المقيب بخلافه ما لا يدخل في ضمانه بالعقد

بيع أراضي المعادن لأن من أقطعها إذا مات أقطعت لغيره ولم تورث ويجوز بيع تراب الذهب والفضة وتراب الفضة بالذهب (قوله فشيء آخر) وذلك أنه جازاً إذا كان بغير صفته وأما بصفته فلا يجوز لأن الشئ في الجمال لا كتحقق التفاصيل (قوله وما كان كذلك فليس من باب بيع الملم المقيب) أي وما دخل في ضمان المشتري بالعقد فليس من باب بيع الملم المقيب حاصلاً إن هذا كان فيه حق وقبة يكون من باب بيع الملم المقيب فلا يجوز وما يمكن فيه حق وقبة كاتي يبيع قبل السل جازاً فلا يكون من باب بيع الملم المقيب فلذا جاز بيعه ما أخرجه من هذه التفريفة لأنه ورأها لأن الملم هو المبيع على كل حال وهو مقيب على كل حال ولعل وجه هذا أن ضمان الثمن أن يوزن فيكون مما فيه حق وقبة فكان له ما يبيع جازاً فخرج من أصله قبل منزلة غير الملم فنقول الشارح فليس من باب يبيع الملم المقيب المراد ليست من باب بيع الملم أصلاً فليس الذي متصاع على القيد المقتضى فيحصل أن يكون الذي متصاع على القيد والمعنى بل من باب بيع الملم الحاضر لأن المتطورة التي يجملها من حيث أنها لم يجهل ما تروى وهذا ليس موجوداً في أديت على

الوزن وذلك أنه إذا بيعت على الوزن صار المنظور كل رطل زطل لا القاتل الجلف من حيث أمه الجلف وحسب ذلك يكون من باب بيع العلم  
 المغيب فتدبر (قوله فانه من باب بيع العلم المغيب) أي فمتنع به قبل سلته (قوله ومثله) أي ومثل الرطل في أنه لا يجوز إذا وقع البيع  
 على الوزن لأنها صارت مما غيبه حتى تقسمة لا يدخل في صفاته إلا بالقبض (قوله وتبين) الواو بمعنى أو (قوله وسواء الخ) لأنها  
 وأرنا البعض (قوله ويشترط أن لا يتأخر) وكان القياس لا يجوز التأخر لأنه لا بيع معن يتأخر فنه للضرورة (تبيينه) قول  
 المصنف وخطة الجلف لا يعارضه ما يأتي في قوة وصريح غير ما صلاحه أن لم يستتر فانه مفهومه أنه إذا استتر لا يجوز بيعه لأنه لا يجوز  
 على بيعه جزاء أو ما على الكل فهو جزاء كانها (قوله فانه ممنوع) أي جزاء (قوله ما لم يرد في سبيله) فانه إذا في سبيله يمكنه من كل من  
 القم والتسبين وحسب فيظهر كون القم جزاء واحدة أشد غرافاً فانه ممنوع بخلاف بيعه مع التين جزاء فلا يمكن غره شديداً فلذا سار بيعه  
 معه جزاء إذا رآه في سبيله وهو قائم (قوله ويجزى) فلهذا يرتفع بكل من القم والتين (قوله لا منفوشاً) سواء كان في الأندلس أو في  
 موضع حصده (قوله إلا أن يكون دواء) (٣٤) قبل حصده) وفيذاً بتمامها إذا كانت أطرافه بعضها البعض على جهة التضالفاً وأما

لا على جهة التضالفاً فيكون كما قاله  
 ابن عبد السلام (قوله أو كدس)  
 معطوف على محذوف والتقدير  
 أو خلط من غير أن يكس أو كدس  
 (قوله وأما المحذور القول والمحص مما  
 غره من غير أن يخلط) في شرح سب  
 وظاهره ولو رآه قبل حصده موقوفة  
 ومنقوشاً حال من قف أي محذوف  
 والتقدير لا قف في حال كونه منقوشاً  
 فيكون المعطوف محذوفاً والآن  
 تحمله حالاً من موصوف قف  
 أي لا زرع قف في حال كونه منقوشاً  
 فلا يكون حالاً من السكره ثم بعد  
 ذلك كله فقد ناقش بعض الشيوخ  
 بأن جعله لا يجوز أي لا تكرار  
 لا كافي التبع والخبر غير لاقها  
 غول لا شريطة ولا غير شريطة فالحال  
 والتبع والخبر يتكرره لا  
 (قوله باعتبار محله) أي وهو النصب  
 على المفعول عليه فاعتد المصدر  
 المقدور والمعنى وماز بيع زرع  
 مقتوا أي يحزر وما لا منفوشاً

كالرطل من الشاة كما مر فانه من باب بيع العلم المغيب ومثله إذا وقع البيع هنا على  
 الوزن كالتصريح عليه الخطاب فقول تبا لجواز ولو بيعت وزناً غير ظاهر فقوله وشاة مطوف على  
 غير وقوله قبل سلته وأولى بعده (ص) وخطة في سبيل وتين أن بكل (ش) أي ويحاييوز  
 أيضاً بيع الخطة مثلاً بعديها في سبيلها وتيناً بعد ديسه بذكر ما يصل إلى معرفة جودته  
 وردائه برؤية بعضه بقره ونحوه وجواز ما ذكره شرط بأن يكون بيعه وقع على الكل  
 وسواء اشتري الزرع كله كل صاع بكذا أو اشتري من المجموع كلاماً معاً وما يشترط أن لا يتأخر  
 تمام حصاده ودراهما كتر من خمسة عشر يوماً واشترى بقره أن بكل محال وقع على غير  
 الكل فانه لا يجوز وأما الواشترى مع تينه فانه ممنوع ما لم يرد في سبيله وهو قائم ويجزى دونه لا يجوز  
 حينئذ كابد عليه مسئلة المنقوش حيث رآه قائماً (ص) وقت جزاء (ش) أي وكذلك يجوز  
 بيع القم وهو الحزم جزاءاً لا مكان حزره وأشار بقوله (ص) لا منفوشاً (ش) أي أنه لا يجوز  
 بيع الزرع بعده حصده وتكديسه منفوشاً أي محتطاً بعده بعضه بعضاً إلا أن يكون رآه قبل  
 حصده وهو قائم لقول عياض لا خلاف أنه لا يجوز بيعه إذا خلط في الأندلس دراً أو كدس  
 بعده على بعض قبل تصفيته ولا بد من تقييده بقوله وقت جزاء أيضاً والقم وأما المحذور القول  
 والحص مما غره منقوفة في ساقه فلا يجوز كافي أي الحسن ومنقوشاً حال من قف بناء على  
 محي حالاً من السكره وإطلاق القف على المنقوش باعتبار ما كان عليه ويحتمل أن منفوشاً  
 عطف على قف باعتبار محله (ص) وزيت الزيتون وزن أن لم يختلف إلا أن يتغير (ش) يعني أنه  
 يجوز للشخص أن يشتري قدر ما عاين من زيت هذا الزيتون كل رطل بكذا قبل عصره بشرط  
 أن يكون خروجه الزيتون عند الناس لا يختلف وكان العصر غير ما من عشر أيام  
 ونحوه أو مفاد كلام المدونة أنه إذا لم يختلف يجوز التصديقه ولو شرط فإن كان خروج الزيت  
 يختلف فلا يجوز شراءه إلا بعد خروجه ورويته إلا أن يجعل البائع للشتري الخيار بشرط  
 التقديسه ككل بيع خيار فقوله إلا أن يتغير مستثنى من مفهوم الشرط قبله صريح به لئلا

ويكون على مذهب من جاز في الاتباع ما قال ابن ماث

ومن راع في الاتباع أهل الحسن \* والمحال أن يبيع الزرع القائم أو بعقصره أحداهه جزاءاً فلا يجوز زبالة فدان كما لا يجوز  
 قسمته كذلك حيث جعل المعيار إلا أن حزم ما فيه من قم وتين فانهما كون غره في رأس الشجرة قائم فانه كانت في جميع قصبتها لم يجز  
 لعدم إمكان حزره فانهما كون المبيع غلته مع ما يخرج منه من تين رابعاً أو يباع بعديسه لاقده والشرط الرابع والثاني في غير  
 الرسم وأما بيعه قائماً فلا يشترط أن فيه لعدم تأنيهاً وانما يشترط فيه الشرطان الآخران والذي يرضى في غير الرسم ما تعلق به البيع  
 من حب وتين وفي بيع البرسيم ما فيه من الأجال إذا بيع على الرعي وهو مما غيبه من الحب أن يبيع ليصعد في نوحه وحبه وإذا بيع  
 الكتان تعلق الحزم غلته من الزرو الكتان (قوله وزيت الزيتون) أشعر أنما إذا اشتري زيتاً ناعلي أن في ربه عصره لم يجز وهو كذلك  
 (قوله لا يختلف) أي بالحدود والروامة (قوله عشر أيام ونحوها) الصريحه أيام (قوله إلا أن يجعل البائع للشتري الخيار) أي

شهم



أى ويشترط أيضاً أن يكون عصره مرفياً من غير تأييد وغرضها كإثباته بعض (قوله معناه أن يقول آخذت منك صاعاً أو كل صاع) وأخذ جميع هذه الصيرة لا منها وأريد البعض (قوله ولا من شرط عدم الاختلاف) أى بمنزلة الأول المصنف أن يؤخر قوله الآن يصير بعده قوله ودقيق حنطة (قوله وينبغي تفصيله بالنسبة بالقرب) بمنزلة تجري فيه جميع شروط زيت الزيتون كإتيان شرحه بالقرب خمسة عشر صاعاً (قوله وليس معنى كلام المؤلف) لا يثنى جواز هذه الصورة وهي من اجتماع البيع والأجرة كما قال الشارح فاستفصاه مالك بعد أن كره هو كثره أن القير عرف وجهه مخرج منه وجعل قوله في ذلك الخفض والاستصناع لا القياس (أقول) الآن ذلك يناقض قوله ولا من شرط عدم اختلاف الخبز وقوله وإذا أوفى ما لم يخرب أى صورته اجتماع البيع والأجرة ما مشاء من دون وسوم وجب قبل بيعه على أن على البائع عصره أو زرع قائم على أن عليه حصده ودرسه فلا يجوز تركه ابتاع ما يخرج من ذلك كله وذلك مجهول وأما أن يفتى بآل أن يخطئه لا أو نعلق على أن يصير زهما فلا بأس به (٣٥) ومن المنع شرعاً مغل على أن يفحصه (قوله

بفهم الفساد مطلقاً إذا اختلف وقوله الآن يفهم أى الآن يدخل على شرط الخيار (ص) ودقيق حنطة (ش) أى وجازيع ودقيق حنطة قبل طمعه على الأشهر معناه أن يقول آخذ منك صاعاً أو كل صاع بكذا من دقيق هذه الحنطة كما مرفى في الزيتون وهو من ضمن البائع حتى يوفيه مطبوعاً ولا من شرط عدم اختلاف خروجه وينبغي أن يفصل طمعه بالقرب وأن اختلف خروجه منع الآن يفهم وليس معنى كلام المؤلف أشتري منك هذا الصاع على أن طمعه فهذا يسع وأجرت وإذا أوفى ما لم يخرب من ضمة (ص) وصاع أو كل صاع من صيرة وأن جعلت (ش) بمعنى أنه يجوز يسع عدداً مع من صيرة معاملة الصعان أو مجعولها وكذا شراء كل صاع بكذا من هذه الصيرة المشتري جميعها سواء كانت معاملة الصعان أو مجعولها وعلى المذهب وأشار بقوله (لا منها وأريد البعض) إلى أنه لا يجوز شراءه كل صاع من الصيرة بكذا حيث أريد البعض سواء أده كل منها ما أو أحدهما لم يهل الثمن والمفحس بالأمر الآن من التبعيض الصادق بالقبول والكثير والتمس يختلف بحسب ذلك وإن أريد به بيان الجنس والقصد أن يقول أبيعك هذه الصيرة كل قفيز بكذا فلا يمنع وأما أن لم يرد بها أو علمت بما تقتضى مانعة المواقف المنع (ص) وشاة واستثناء أربعة أرطال (ش) بمعنى أن الشخص يجوز له أن يبيع الشاة مثلاً ويستثنى منها أربعة أرطال أو أكثر بشرط أن لا يبلغ الثلث وهو يختلف باختلاف الحيوانات كبر أو صغر وإنما يخص المؤلف الأربعة أرطال لأنه فرض المسئلة في شاة ويصير في استثناء النصب على المفصول معه والرفع على فاعل جاز ولا يصح جزمه عطفاً على شاة الفساد المعنى إذا التقدر حنطت ببيع استثناءه وكذلك الحكم لو باعها ثم اشتريتها أربعة أرطال بعد العقد لأن الواقع بعد لاحق هو اللاحق للعقد كواقع فيه (ص) ولا يأخذ من غيرها (ش) يريد أن البائع لا يجوز له أن يأخذ من المشتري عوضاً عن الأبطال المستثناء عددها أرطالاً من لحم غير الشاة للبيعة وقولاً ولا يأخذ منها أى الأبطال لشملاً أخذها لغيرها وغيره وإنما احتتم أخذ غيرها لشملاً مطلقاً بناء على أن على المتفرق هذه هي بيع الطعام قبل قبضه وهذا على أن المشتري يشتري وأما على أنه متى فعله البيع لم يغيب لحم وهو يتبع بالحم وغيره

(٤ - ختمى خامس) فيه نظر بل يعلم لا محقق يقف على ما يرد منه وهو عن الجواب بيان المراسل على بعد الشرع في الكيل قبل انتهائهما وأراد أخذ (قوله وإن أريد به بيان الجنس) والمعنى حينئذ أن كل صاع يشتري بجنسه هذه الصيرة أى جنسها ليس مشواً ببيع بعض قبول الأمر إلى أنه اشتري هذه الصيرة كل صاع بكذا وأظهر قبول قوله حيث يدعى التسليم وثالقه الآخر أن يقول لدى الحصة (قوله ويستثنى منها أربعة أرطال) أى بناء على أن المشتري يبيع للمشتري ولا كان من باب بيع اللحم الغلب وما يقى بعد المشتري هو البيع عزلة من اشتري شاة قبل سلخها الآن قضية هذا ولو بلغ الثلث (قوله بشرط أن لا يبلغ الثلث) حتى يلمنه منع ولو أربعة أرطال (قوله والرفع الخ) أى وجازاً لرفع لأن لفظ الاستثناء مفيد المقارنة المقصودة في تبينه أعمال يجوز استثناء الثلث كالمبرور والفرق لأن موجب المنع هنا شاة كما ينبغي عليه الشارح في رابعه من هذا البيت قبل الذبح أو بعده وقبل السلخ فإن يفتى بعدم طمعهما استثناء ما شاء (قوله يبيع الطعام قبل قبضه) أى ما على البائع قبل أن يقبضه من المشتري (قوله مشتري) أى اشتراه البائع من المشتري لسانوا الرابع أن المشتري يبيع للمشتري كإثباته بعض شروطه لا (قوله لا يبيع لحمه يغيب)

أي باعه البائع بهذا البذل أي غلب على المشتري والبائع لأن الفرض أن ذلك وقع قبل البيع أو بعده وقبل البيع كاشفهم وتبينه إذا حصل موت في المشتري منه فلا يضمن المشتري الارتباط للبائع بما عني أن المشتري متى (قوله واستثناء قدر ثلث) صورتهما أشترى منك هذه الصبرة إلا عشرة وأرباعه ما زنا كان ذلك خدر ثلث ومثل ذلك ما ذابغ الصبرة والقرعة ولم يستثن منها شيئاً أراد بعد ذلك أن يشتري منها شيئاً لم يجز أن يشتري الا قدر ما كان له أن يستثنيه وقد جعل محضاً لتفصيل إذا ابتاعها خذعراً أما إذا أخذ من حينه فيجوز مطلقاً وهو مطلق وإن كان الجماعة لم يقيدوا (قوله لا يشهور) فيه إشارة إلى أن قول المصنف واستثناء قدر ثلث أي على المشهور ومثاله لا يجوز استثناء قليل ولا كثيراً ولا جراً ولا نظيرهما (قوله برؤية المبيع) اقتضية ذلك أنه يجوز ذلك ولو كان أكثر من الثلث (قوله وهو الرأس والأكرع) أي يخط (قوله إذا عني) هناك تردد الابهري فيلعل عكس الحال فيه ما كان له عني في السفر هل ينكس الحكم أم لا (أقول) والظاهر الأول لمقتضى تلك العلة والمعتبر سفر المشتري فيما يظهر ولو كان باعته مقبلاً (قوله وكراهه في الحضر) أي لأن (٣٦)

ولكن لما لم يتعارفاً كالمثل من المنة  
لما كقول في الجدة (قوله راجع لقوله  
وجلد فقط) الصبي أي قوله بغير  
راجع للبلد والساقط لا خصوص  
الجلد فقط كما هو مفاد القول (قوله  
لأن هذا المثل فيجوز عليه حكمه)  
وإن أطلق عليهم ماسقط عرفاً فلا  
ميرة بذلك وإذا كان يجزى عليه  
حكمه فيجوز استثناء أربعة أرباط  
لا استثناءً ويجوز له (قوله وتولاه  
المشتري) لا يفتي أن هذا ظاهر  
فما إذا استثنى الجلد مع الساقط أو  
أحدهما فقط وأما إذا استثنى أرباطاً  
أو برءاً مطلقاً فإن برءاً للذبح والسلب  
عليهما لا تماثل ما كان قائماً معني  
قولية المشتري الذبح إن رجح  
الضمير للذبح وما معني قولية المشتري  
المبيع إن عاد الضمير إلى المبيع وفي  
جبر من أي الذبح قولان إلا أن ابن  
عزيرة أنكر على ابن الحاجب  
حكاية القول بالجبر (قوله فأجرة)

الذبح في استثناء الجلد) أي وحده أو مع الساقط وأما جرة الذبح والسلب في استثناء الساقط  
وحد فمضي المشتري وقوله في أجرة السلب قولان اقتصر عب على أنها على البائع فيفسد ادعاء المظهر القول الثاني وذلك لأن  
للمشتري أن يعطي البذل (قوله ولم يجز على الذبح الخ) لهما أن تشا في الذبح بيعت عليهما ودفع لكل واحد منهما ما يخصه وإنما  
كان أجرة الذبح عليهما في الجزم عدم جبر المشتري عليه لأن البائع شرك في سبب الشركة كانت عليهما (قوله في مسئلة استثناء الجلد  
مع الساقط) مبني على اعتبارهما مسئلة واحدة ولو قال فيها كان أظهر (قوله وخبر في دفع رأس) أي ببقية ساقط ومثل جلد فلو قال  
مستكرس لكان أشمل أعلم أن الخلاف فرضه العليلة في الجلد فكان على المصنف أن يذكره في محله لأن مسئلة الرأس مقبلة (قوله  
ذكر أنه يتخارج) هذا أيضاً ماسبقاً فيمن أنه وقع في المذهب خلاف هل المظهر البائع أو المشتري وهو الراجح ويمكن أن يقال إن  
صدر الأصل إشارة لطلبوا بآثاره وهو أن المصنف مشى أولاً على ما هو المذهب عنده ثم حتى الخلاف (قوله في أنها مقومة) أي من جهة أنها  
مقومة أي وشأن المقوم أن يرجع فيه للقبلة (قوله أي وقع في المذهب الخ) الباعث على ذلك التنافي الذي هو ظاهر المصنف وذلك

لان قوله وخبر في دفعه بتلازمه ان التي غير المشتري في حقها بقوله بعد وهل التصير لتمام هذا ما اقتضاه قوله فلا يبقى في الخرج ان عدم المناقاة لا يحصل الا اذا اريد من دفع مصدره المضي للفعول أي في أن تدفع رأس (قوله يوم استحق أخذها) أي وهو يوم الدفع وقوله أو يوم الفوات أي الذي قد يكون بعد يوم الدفع (قوله هو الموافق) كذا بالاصل من أو والناسب زيادة الواو (قوله أي غير لهم عنها) ظاهر عبارة أنه ليس به دفع البذل وان المعين ما دفع الأصل وأقيته لا رأس أخرى مثل الرأس الأول وكذا قضية حج قيد أنه ما للفرق بين عدم الدفع بغير دفع رأس أو القية وحج الدفع أما القية والأصل لا البذل (قوله فيفترق ما يجب على الزوج) أي وهو الاطراف (قوله وعليه فيفترق) أي في الحكم (قوله وهذه) أي المسئلة للشارح لها يقول المصنف وخبر في دفع رأس ما في (قوله يسع المسم الغيب) أي أن المشتري باع الاطراف للمبيعة وفيه ما تقدم وقوله بخلاف (٣٧) هذا أي كان الرأس مخرجة من ذاتها انتهى

معينة (قوله ما لم يأكلها المشتري) أي الا ان يأكلها المشتري وهو استثناء منقطع لان الاكل لا يكون الا اذا كسدت كذا شرعة وفرض المسئلة انها مانت فلم تملك ذلك كذا شرعية الا ان تحمل على ما اذا كان رجا مضطرا يساهل أكلها فأكلمها المشتري يختار أو مضطرا فضمن مثلها بالبر (قوله وإذا قال ابن عرفة) أي ولا لجل كونه استثنى (قوله ما يمكن علم قدره) احتوازا على ما لو كثر جذا فاته لا يجوز الا ان عبارة تصدق بالصحيح والفاقد لان ما يمكن علم قدره صادق بالكثير لاجد او صادق القليل الذي لا مشقة في عمله واجب بأن مشقة العسر شرط خارج عن الماهية كافي الشرط التي ذكرها المؤلف (قوله فيما شق عليه) أي علم عدده فهذا في المعدود فلا يمكن علمه دون مشقة فلا يجوز بيعه جزافا وقوله أو قل جهله أي أولي بشق علمه بان كان يسهل كيه أو ورنه لكن قل جهله بان لم يكن جذا فيمكن حزه فهذا في المكمل والموزون

دفع مثل أو بطل رأس أو قبضه فلا يبقى حكاية اختلاف المشار إليه بقوله (ص) وهل التصير للبايع أو للمشتري قولان (ش) ولا يتعين قولنا بطل أو من رأس كافرنا لان التصير للذكور اغماض في حالة عدم الدفع ولا يتصور في هذه الحالة دفع الرأس ونحوها أو ما حدث ذهبت فبعض أخذها الا ان تقولت فبعض تناولها وتصير القيمة يوم استحق أخذها أو يوم فواتها انظر في ذلك وما تقدم من أنه شعب أخذها حيث ذهبت وقت يقتضي أنه لا يجوز أخفى عنها ولو غير لهم وهذا هو الموافق لما في مسئلة الاطراف وهو ظاهر ما قلناه أو الحسن ولكن ذكر بعضهم أن الرجح أنه يجوز أخذها منهم أو عرض أي غير لهم عنها وعليه فيفترق ما يجب على الزوج فيه من غيره في هذا والفرق بين الاطراف وهذه في الاطراف يسع العلم الغيب بخلاف هذه انما تأت بقوله وأقيته تظنر الى أن الرأس يعني الهامة (ص) ولو مات ما استثنى منه معين ضمن المشتري جلد او ساقط الاجزا (ش) يريد بالعين ما قابل الجزاءات فيدخل في العين استثناء الجلد والرأس والاطراف فاذ ماتت الشاة قال استثنى منها حتى معين فان المشتري ضمن البايع مثل اجله والساقط وهو الرأس والاكثر لانه غير مجبور على الدفع فيها الا ان يدفع مثلها فكأنهما في ذمته ولا يضمن للمثل اللهم لتفريط البايع في طلبه بالدفع وجبره عليه فقوله أي حيوان استثنى منه معين وأما لو مات ما استثنى منه شاة فلا ضمان على واحد منهما الا آخر للشركة وقوله لاجل ما يأكلها المشتري فبعض مثل الاطراف لا تمثل ولما اشترط في العقود عليه عدم الجهل وكان باعرا في ما استثنى من ذلك يقتضيها ولما قال ابن عرفة هو يسع ما يمكن علم قدره دون أن يعلم والاصل منه وخفف فيما شق عليه أو قل جهله اه ذكر المؤلف طائفا على عود بقوله (ص) وجزاف (ش) أي وجاه يسع جزاف أي صودف جزافا ولو اتفق اه جزاف لا ما كان مستحو لا عليه فلا يجوز أن تأخذ الماهية لا وعند مبيعك حمزة فتقول له زدي لان العقد وان كان انما يحصل بعد الزيادة الا أنه دخل معه على الجزاف شرطه أن لا يكون مستحو لا عليه وكذا العطل فبعض دفعه درهمين فبعض جعله شيئا من البازير أو القليل مثلا في كنفه أو يكون ذلك عند قبيل مجبوع يذهب بمن غير ان يقتضيه لانه جزاف مستحو لا عليه بل الشرط أن يقتضيه بطلان ما يقول ابن عرفة دون أن يعلم أي بالفعل أي دون أن يعلم المتعاقد قدره حال العقد (ص) ان ترى يوم يكتر جدا ووجها ووجرا

والحاصل أن المعدود لو قل جذا فلا يجوز بيعه جزافا والمكمل والموزون يجوز بيعه جزافا ولو قل وأما الكثير جذا فيتمتع في الكل المعدود والموزون والمكمل والحاصل أنه لا بد في الكل من الجهل القليل الذي يمكن معه الخمر (قوله وجزاف) مثلنا الجهم (قوله أي صودف جزافا) قرر شيئا السلواني أن المصادفة جزافا انما هي في المعدود فبعض فخاله الشارح لا يسلم ونقل شيخنا عبد الله عن شيخه محمد بن الشيخ ع أن الحق أن اشتراط مصادفة الجزاف غير معمول به عند المتقدمين ولا عند المتأخرين وانما أخذ بعضهم ذلك من قول ابن رشد (قوله لا جزاف مستحو لا عليه) لا يظن في قوله أو يكون الخ لا في المنع فيه عدم القوة بل في كونه مستحو لا عليه ثم قوله بل الشرط ظاهر (قوله ولم يكتر جدا) صادق بالقليل مطلقا أو غير محدود بالكثير لاجد أو قوة الأمر الا ان المعدود لا بد أن لا يكون قليلا بحيث يمكن عدده بلا مشقة فلا يحتاج اليتميه عليه بقوله ولم يعد (قوله وجهله) أي في الجملة التي

وقد عقد عليها كبعض عدد واحد ما به لان عدده يعرفان وزنه لان المبيع اذا كان له جهتان كوزن وعدد لكن جهله من الجهة التي وقع العقد عليها (قوله ولم يعد بلا مشقة) أي بان عديمشقة لان في التي اثبتت (قوله ولم تعد أفراداً) أي الجزاف بمعنى الجزف وقوله الآن يقل غنم مستثنى من المفهوم أي فاذا اقتصدت أفراد فلا يجوز الآن أن يقل غنم (قوله أي حاضر الاغاثيا) هذا يخرج اللفظ عن ظاهر مقابلة قوة أو مغيب في نفسه فلا يحسن أن يقصر بالرؤية على حقيقته لانه لا بد منها (قوله ولو كان على كسبل) أي ولو كان جزافاً على كسبل فعلى ما قل لا يباع الجزاف برؤية متقدمة سواء بيع على الكسبل أم لا وفي المذهب أقوال الاول يباع بها الثاني لا يباع بها ولا بد من الرؤية فيسأل العقد الثالث يكتفي بالرؤية المتقدمة على العقد في الثمار على أصولها وفي الزرع القسام ولا يكتفي بها في بيع السيرة جزافاً والقيّد كراهن وشهداً حاصله ان الجزاف سواء كان حياً أو زرعاً قاسماً سواء كان قد فادى أم لا يجوز بيعه على رؤية متقدمة لأعلى الصفة وأما ما بيع على الكسبل فيحصر بيعه على الصفة وعلى رؤية متقدمة والقول بأنه لا يباع الحب جزافاً على رؤية متقدمة ضعيف وان كان هو قول ابن القاسم (قوله أو مغيب في نفسه) معطوف على غائب وان كان الرسم لا يساعده وكانه قال لا غائب عن مجلس العقد ولا مغيباً في نفسه اننا لا نعتبر بان هذا مما يقضي بإبقاء لفظ الرؤية على حقيقته والاولو كان المراد بها الحضور لصح العقد على القصر المغيب في أصله اذا كان حاضراً مع أنه لا يجوز ويحتمل أن يعطف على كسبل أي ولو كان مغيباً في نفسه فيقتضي جواز له لا ضار مع أنه لا بد من (٣٨) رؤيته ولا يكتفي بقيمته في نفسه لان الأعلى شراره جزافاً على الكسبل (قوله وعلى هذا) أي

واستوت أروضه ولم يعد بلا مشقة ولم تعد أفراداً الآن يقل غنم (ش) هذا شرع في شروط الجزاف منها أن يكون المبيع من ثياب حاضر الاغاثيا عن مجلس العقد ولو كان على كسبل أو مغيباً في نفسه وعلى هذا فلا يشك في جواز شره الطرف المملوء جزافاً مع أن المرئي منه بعضه لان حاضر وهو في موضع الصفة لجزاف أي وجزاف مرئي وانما قلنا في موضع الصفة لان الجهة الشرطية لا تقع صفة واعلم أن الجزاف قد يكتفي برؤية بعضه كافي مغيب الاصل وكما يبيع ما في الطرف حبس وجده مملوء ولا يشترط رؤيته باطنها وهذا امر من قال يكتفي برؤية بعضه في الجزاف وليس مراداً به يكتفي برؤية البعض منفصلاً عنها وقد يباع الجزاف مع عدم رؤيته شيء منه للضرورة كافي لئلا يخل ان كان يقصد هذا الفتح لكن لا بد من كونه محاولة أو عمل ما ينقص منها من ثلث وهو يكتفي علم المشتري بذلك ولومن البائع كافي يد معاملة ح ولا بد من بيان صفة ما فيها من الخلل ومنها أن لا يكثر المبيع كقوله بطنه بحيث يتعذر زرعه وأما أصل الكثرة فلا بد منه ومنها أن يجعل المتبايعان قدر المبيع من كبل أو وزن أو عدد لا يمتنع علم أحدهما وجهل الآخر كان الذي علم قد قصد إلى خديعة الذي جهل وبعبارة أخرى أن العمل كانا طليق بقدره فله صفة لا يكون من بيع الجزاف وهو ما كان أحدهما عالماً بالهنا لا يجوز العقد سواء أعلمه بمعلمه أم لا لكن ان أعلمه فسده الاقل ومنها أن يكون المتبايعان من أهل الجزاء وان يكونان قوم اعتادوا بيعاً وبالفعل ومنها أن تستوي أرض المبيع من التفاضل وارتفاع

على أن المصاد بالرؤية الحضور وهذا كله بناء على أن المصاد بالرؤية رؤيته كله (قوله لانه حاضر الخ) بقوله يبيع أن يرد بالرؤية حقيقته ولو راداً بنا كله أو بعضه (قوله كافي مغيب الاصل) بأن يتزوج عن الأرض ليد وبتنظر رأسها (قوله وليس مراداً بالخ) هذا في غير الجزاف على الكسبل (قوله وقد يباع الجزاف الخ) وقد يباع مع عدم رؤيته شيء من غير ضرورة كبيع غرة حائل فاقب جزافاً بالصفة كما ذكر ابن عرفة فقال اشتراط الرؤية في بيع الجزاف مخالف لما ذكر في كتاب الفسور من المدونة في ثرة

الحائط فانه قال فيها عن مالك وكذلك الحائط الغائبة يباع غرة كلاً أو جزافاً أي على الصفة وعلى في مسيرة خمسة أيام ولا يجوز التفتيش بشرط وان يعيد جداً كغيره من مصر بجزئ شراره غير تافه لا يتحفظ قبل الوصول إليها الآن يكون غراً لا ينتهي (قوله وأما أصل الكثرة فلا بد منه) لا يظهر هذا في الكسبل والموزون (قوله فانه لا يكون حسن شئ من بيع الجزاف) لان معصوم لهم ما الفساد انما هو اذا حصل الجهل من أحد الجانبين وهذا اذا فسر الجزاف عداً كراهن عرفة وأما اذا فسر بيع الشيء بلا كيل ولا وزن ولا عدد الصادق بذلك جعل قوة أو سهلاً ملا حظاً زرعاً انما علم (قوله سواء علمه أم لا) لكن ان لم يعلمه فطهرمة متعلقة بالعلم فقط وان أعلمه تعلقت بهما معاً أي بان قاله أنا أعلم قدره (قوله لكن ان أعلمه فسد) بل لو أعلمه الغير بعلمه كذلك (قوله بان يكونان قوم اعتادوا) وان يجوز بالفعل الخ) فان لم يكونان أهل الجزاء وكلاهما كفي بل الظاهر أنهم سألوا كأن من أهل الجزاء وكلاهما من هومن أهل الجزاء كفي ذلك قال جميع قوله وحزراً أي ان يكون كل منهما اعتاد الجزاء بقصد قول ابن عرفة اللبني شرط الجواز كونهما من اعتاد الجزاء لانه لا يكتفي باليسار ولو كان أحدهما غير معتاد لا يجوز بيعه المأزى انتهى وهذا قصد اعتبار اعتبار الجزاء لا معرفة مطلقاً واعتناؤه أخص من مطلق معرفته وما ذكره عجم لا يتأق الاستظهار الذي قلناه وانظر اذا كانا من اعتاد الجزاء غير أن كلاً منهما أو وزن متحقق وكل منهما يكتفي بمافي المبيع على قدر كونه أو وزنه كالأعراب يبيعون السهم جزافاً

والباقي منه يميز المبيع على قدر كنهه والمشتري يميز المبيع على حكم الارطال المصر به فمما اذا كان مضمرا فله يجوز وهو الظاهر لان كلامهما عام بالمبيع واختلافهما محو في التسمية أم لا وزمن باب ضرب وقتل فانه في الصباح عجم (قوله وان كشف الغيب) الاولى حذفه لان العبرة باعتقاد الاستواء حال العقد فقط أي فهو الذي يشترط في جواز العقد فقط (قوله لم يميز) أي لو يكون فاسدا لانه مقتضى عدم الجواز (قوله وان كشف الغيب) أي بعد ذلك (قوله فهو مشروط في الجواز) تفرع على قوله لم يميز (قوله فهو يميز) لا يخفى أن هذا اختيارنا في مما اذا كشف الغيب لا في حاله عليه عدم الاستواء حال العقد لانه لو لم يكن كذلك لكانت جواز حيث اعتقد حال العقد نعمسو وقوله وأما ما قبله من الشرط فعدلت بمقررنا لشرط أيضا في الجواز والعبرة باعتبار الاعتقاد حال العقد (قوله لا في المبيع جزاء) أي لا في جهة بيع المبيع جزاء (قوله بخلاف الكيل والوزن الشرعيين) لتوقفهما على التماسا في ما يوضحه (قوله فالصغير راجع للفرد الخ) لا يظهر التفرع مع فالأحسن أن يقول الآن يقل عن فردا لشي الجزاف فالصغير الخ وقوله والا كان أي وان لم نقل الصغير عائد على الفرد بل عائد على الأفراد كان الواجب عليه أن (٣٩) يقول غشوا ووافق ذلك قول بعض الشراح الصغير في غشه راجع للفرد الذي

في طعن المتعاقدين حال العقد وأن يكشف الغيب عن الاستواء فان علما أو أحدهما عدم الاستواء حال العقد لم يميز وان كشف الغيب عن عدم الاستواء كان في الارض علوة فاختار المشتري وان كان غشيا لم يميز فلهذا لم يميز في الجواز فان اتفق لا يجوز البيع ويضمن عليه الضرر منهما وأما ما قبله من الشرط فهو في الجواز والصفة فان قبل الاستواء شرط في الجزاء لا في المبيع جزاء فالشرط شرط ومنها أن يعتد بصفة فان انتفت المشقة عدولا يباع جزاء وأما ما كان له وزن فيميز بهم الجواز ولو يكن في الكيل أو الوزن مشقة لان الكيل والوزن من طائفة المشقة وبعبارة لان العدتين سر لكل أحد بخلاف الكيل والوزن الشرعيين ومنها أن لا تقصد أفراد الشيء الجزاف كالوزن وصغار السمك فان قصدت الأفراد كالتياب والعبد فلا يجوز بيعهم اذ الآن يقل عن أفراد الشيء الجزاف فالصغير راجع للفرد المفهوم من أفرادها لا سكان الواجب غشها وبعبارة لا يستلزم راجع لما يليه أي أن ما تقصد أفراد لا يباع جزاء فلا يضمن عده كالتياب والعبد إلا أن يقل عن ما تقصد أفرادها كالطيخ والاربع والزمان والقالة والموزن فلا يضمن فيه قصد الأفراد ويجوز بيعه جزاء وبعبارة بان يكون التفاوت بين الأفراد يسيرا وان كانت جهة الثمن كثيرا والظاهر أن القلة بالعرف عنهم عتاد ذلك صرح به ففهم الشرط لما فيه من التشعب فقال (ص) لا غير مرئ وأن ملء ظرف ولو تأنيبا بعد تفرقه (ش) غير بالمرص على محل ان يرى ان لا يحذف جلاله صفة جزاء لانه في معنى مرئ لا غير حاضر فلا يصح بيعه جزاء وظاهره ولو وقع على الخسار وله كذلك الخروج عن الرخصة ولاجل اشتراط الرقبة لا يجوز اشتراطه الطرف الفارغ على أن يعلما أو ملأه تأنيبا من اشتراطه ولو فرغه وذلك بان يكون ملأ يشتري ما فيه مع ملئه تأنيبا بعد تفرع ما فيه دينار أو كل واحد ينزلون الثاني غير مرئ بخلاف ما لو وجد

اما أن تقصد أفراد ما لا يفي كل امان يقل عنه أم لا في عتاد لا مشقة لم يميز جزاء فصدت أفرادها أم لا قل غشها أم لا في عتاد لا مشقة فان لم تقصد أفرادها يميز بيعه باطل غشها أم لا وان قصدت باطل جزاء فان قل غشها منع أن يقل طلع في خمسة والجواز في ثلاث فلذا علمت ذلك فأقول قال ابن بشر المعدادات ان قلت أعلمها جزاء بيعها جزاء وان كثر غشها لم يميز فاختلقت أحداها اختلافا فيا كالتياب والجواهر وما في معنى ذلك لم يميز بيعها جزاء ونقل كلامه صاحب الجواهر وان عرفت وغيرهما أو فقه فاقول أنا عتاد هذا افتقاده ان الطبخ والاربع مما لا يميز بيعه جزاء ولواختلفت الأفراد اختلافا كثيرا وأما ما كثره من فصل فيه فانها تختلف أفرادها اختلافا كثيرا كالتياب لم يميز بيعه جزاء لاجل قصور ربيع فلذا علمت ذلك فليس المراد جهة الثمن ما قاله الشارح ولما طاله سبيل كونه في حديثه غشا فليلا والمحال أن هذا التفصيل هو العمل عليه ولا يفتى في المعاماة وقضية هذا أم لا ففرض أن التفاوت في أفراد التياب والعبد قليلا يصح بيعهم اذ الآن يقل عن أفراد الطبخ لا يجوز بيعهم اذ ظاهره ما في ن. حيث قال ابن الأريج يجوز بيعه جزاء أي لانه يقل عنه ولعل المراد الاربع الذي كله كبير أو كله صغير وأياهما صغيره وبعضه كبير فلا يكتفي بالبيع انتهى (قوله ولا يجوز اشتراطه الطرف الفارغ) يقصد اذا كان الطرف يملك لا يجوز

ولهم مكال معزوف وغيره ولا يجوز لانه يجوز شره اما خبره ببادية عكباله عدم مكيال معلومه به لانه يجوز شره بادهما خبره عكباله لعدم مكال معلومه لادى نعم شره ما في المكال المجهول جزا فاجاز بشرطه لاعلى أمكيال مع تسير معلوم (قوله كسلة تين) ومثل سلة التين قوله الماهور او تيه وجره ما جرى العرف ببيع الماه فيه وبيع الماهن باب بيع الخراف ولكن جرى العرف بضمن ما بهما اذا اشترى طرفه قبل نفر يعضو اذا اختلفت الماهاتين فعضه عند الشره او الا فلا (قوله والغيب) فله اشارة الى ان المصنف أدخل النكاف على سلة وجره اذ المضاف اليه (قوله وصافير حية) أى وسائر ما يتدخل من الطير لا يباع جزا فالا يبيع وجره يدخل بعضه تحت بعض فبقي جزه (قوله وحام بروج) أى وفرض المسئلة فان البيع وقع عليها وهى في البرج لا لانها طارة في الهواء لان هذا لا يقول أحد بجواز بيعه وحمل كون الذي (٣٠) في البرج لا يجوز بيعه اذ لم يخط به معرفة قبيل الشره والاجاز والمراه

مما لو اشترى بدينارة فلا بأس به لانهم لم يقصد افييه الى الفرر وفي قوله املا متى فانما يدينار قصد الى الفرر في الثاني اذ ترك ان يشتري بمكيال معلوم فاشترى بمكيال مجهول (ص) الا في كسلة تين (ش) أى الا ان يقع ذلك في سلة تين أو غيب أو غيب أو نحوهما فلا بأس بشرائه مكمل فاعا أو مكمل فانما يبعد تفر بعه بدهم لان التين والغيب غير مكمل وكثيرا يكتسب الناس اهما بالاسللى جرى ذلك بجرى المكال لهما والتمتع مكمل فله الفرر منه مكال مجهول لان الفرران ليست بمكاملة ثم عطف على غير مرفى مشاركه في المتع وهو لانه اشياء بقوله (ص) وعصافير حية بقص وحام بروج وثياب (ش) يعنى أنه لا يجوز بيع العصافير المحبوسة في قفص وأولى غير المحبوسة لا يدخل بعضها في بعض فلا يمكن الجزر فان كانت منبوعة فيجوز بيعها جزا لعدم التداخل وكذلك لا يجوز بيع حمام الابراج مجردا عن برجه جزا فاعلى ما في المواز بينا على عدم إمكان عدوها وجزوها ولان القاسم قول يجوز بيعه في التامس بنا على إمكان جزوها ونقده ان عرفه عن محمد عن ابن القاسم فقال لا بأس ببيع ما في البرج من حمام أو به جماعه جزا فاعلى عن ابن القاسم في التنية ببيع النشبة على بعضه على بعض جزا فاعلى من قوله عدوه كالغرم ولا بأس بشرائه صغار جزا فانتهى وكذلك لا يجوز شره الثياب والرقيق والحيوان غير الحوت الصغير جزا فاعلى القصد افرادة قد كفهموم الشرط الاول بقوله لا غير مرفى وما بعده والاخر بقوله وثياب وسكت عن مفهومه غير مرفى مرفى (ص) ونقد ان سلك والتعامل بالعدد والاجاز (ش) هذا محترز بقوله ولم يقصد افراده ايضا والحق ان العدد ليس بمكالم مجهول لانه اذا كان التعامل بالعدد وتدخل الفلوس في التقيد وان كان التعامل بالوزن جاز بيعه جزا لعدم قصد الا حاد فهو كغير المكسوك فقوله والاجاز راجع لقوله والتعامل بالعدد فقط ولا يرجع لقوله ان سلك ايضا واللاقتضى ان المكسوك التعامل به ووزن لا يجوز بيعه جزا فالا وليس كذلك ومثل النقد الفلوس والحواهر وانما خص على النقد لكثره الفرر لحصوله بجهة الكبة وجهه الا حاد لانه يرغب في كثرتها ليسهل الشره بها ولا يعلل بكثرة الثمن لثلا يرد بالحواهر والوزن ونحوهما (ص) فان علم احداهما علم الاخر بقدره خير (ش) وهذا وما بعده تقبيل في مفهوم قوله وجهه والمعنى ان احدا المتعاقدين اذا علم بعد القعد بان الآخر كان عالم بالحسين العقد بقدر المبيع فان الجاهل منهما خير كعبد ليس فيه وجهل التخيير اذا كان

بالاحاطة بغيره فله بالخزير جدا عن برجه أى وأما مع البرج فجاز لكونه تعبلا فله يدخل الفلوس في النقد أى حكمها حكم النقد وذلك لان الفلوس ليست بمن جزا فاعلى النقد (قوله ولا يرجع الخ) وجهه القضاء انه اذا دخل تحت الاتنى الشرطين أى ان لم يسئل ولم يتعامل به عددا بل وزنا ففسدان المكسوك التعامل به ووزن لا يجوز بيعه جزا فاعلى انه جاز فاعلى ان غير المكسوك يجوز بيعه جزا فاعلى ان لم يتعامل به عددا او وزنا كالمكسوك التعامل به ووزن والمكسوك التعامل به ووزن ما يوزن بخصه ويتقصد مرقه بقص وزنه من غير مراعاة عدد وان لم يعمل بهما معا كدنانيم مصر وقرويه وجرى العدد ودراهم مصر تارة يقع التعامل به ووزن وذلك في حالة المصاداة على عدم التعامل بالمقصود منها وتارة يقع التعامل بها عند حال التعامل بالمقصود منها (أقول) ويصدق هذا كله فنقول لا اقتضاء ذلك لان المعنى ان عدم الجواز مقيد باجماع

القدين وقوله والى أى بان يجمع القيدان صادق بينهما ونفى احدهما غير ان شذنا السلوك قرر ان المعقده اذا كان غير مكسوك وتعامل به عددا لا يجوز بيعه جزا فالا (قوله ومثل النقد الفلوس والحواهر) لا يحنى أن جعل الجواهر مثل ذلك مما يحرقى قوله شذنا المذ كور لان الجواهر لا يتعلق بها سكة (قوله لحصوله) أى الكثرة ووزن لا كسالة التذكير من المضاف اليه أو باعتبار المذ كور والمعنى حصول الفرر الكثير (قوله بجهة الكبة) أى بالتأثير بجهة الكبة هى الكبة وقوله وجهه الا حاد تقبيل بقوله لانه يرغب الخ لتبديل حصول كثره العدد بجهة الكبة وقوله في كثرتها أى الا حاد ليسل الشره بها واما الشره بالحواهر فلا يسئل الشره بها وكذا الحد وحاصله أنها لما كانت افراد التقيد تسير البيع بها ولا تؤثر في البيع بها بخلاف ما عداها من فلوس وجواهر وكثرة الفرر يتعاطى التاب ذلك كثيرا (قوله ولا يعلل) أى الفرر وقوله بكثرة الثمن أى



المعروفة القدر كونه عشرة أرباع ابتداء وكذا يقال فيما أتى ومثل المكمل الموزون والمعدود كما في السواق (قوله فأرض مجرور الخ)  
وقال الشيخ أحمد معطوف على موصوف مكمل أي مع حبيكل وحيد كقولهم بلزم الصلف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخاض  
وصفة أرض محدودة أي مكبلة (قوله ثمن) كقوله أشترى منك هاتين الصيرتين دينار وقوله أو ثمن كقوله أشترى منك هاتين الصيرتين  
هذه دينار وهذه دينارين وقوله كانا على الأصل أي كقوله أشترى منك هذه القطعة الأرض وهذه القطعة الأرض ديناراً وهذه دينار  
وهذه دينارين وقوله أو على خلافه كما مثلنا من قولنا كاشترى منك هاتين الصيرتين وقوله أو خالف أحدهما كقوله أشترى منك هذه القطعة  
الأرض وهذه الصيرتين ديناراً وهذه ديناراً والثانية دينارين والفرق أن المبيع في الصور كلها جزاف كما قال المصنف ويجوز  
جزافاً أن (قوله وإن اختلف الثمن) أي بأن يقول صيرة القمير دينار وصيرة القمير دينارين (قوله ثمن واحد) وكذا مثمين وقوله ويجوز  
مكسلان صورتهما أن يقول أشترى منك مكيلين (٣٣) عشرة أرباب وعشرة أرباب مثلاً فحماً وشعيراً أو قمحاً وشعيراً كل أرباب

بكذا اتفق الثمن في المكيلين أو اختلف اتفقت صفة المكيلين أم لا (قوله وجزاف مع عرض) أي جزاف على غير الكيل بديل قوله لا في الألف والاضاف جزاف الخ (قوله كصيرة) مثال لما إذا كان على غير أصله وقوله أو قطعة أرض مثال الذي كان على أصله وقوله كعبد وثوب أي بما لا يباع كسلا ولا برافا وإن كان العرض في الأصل ماعدا الذهب والفضة كما في اصحاب الآن هذا العموم ليس مراداً ويصدق القنصل بثنائت تقرر لأن الأصل في الثياب أن تباع جزافاً ويجوز أن تباع كسلان كان ذلك الثوب جزافاً فهو من أفساد الجزافين وإن كان كسلا فهو من أفساد جزاف مع مكيل (قوله إن المكد الكيل) أي المكيل ومن الشارح أنه لا مفهوم له لاختلافه عن الكيل وذلك لأنه قد وقع الدينا في مقابلة الثلاثة

فصار كل أرباب ثلاث ديناراً إذا كان أربعة دينار يكون كل أرباب ربع دينار وقد ظهر اختلاف الثمن والحاصل أن العلوم من كلامه لا يخرج أن الشرط الاتحاد في نفس الكيل وفي غنائه أيضاً وإن حصل الاختلاف في ثلثه منها وأولى ما يمنع (قوله وثمن الكيل) أي المكيل (قوله أنه يصير جزافاً على كيل) أي يتجزأ جزافاً على كيل معه غيره (قوله) عند ابن القاسم أي عندنا شبه ويجوز كما أفاده بهرام (قوله ولا يضاف لجزاف على كيل) أي أنما أوزن وأبعد صرح في المقدسات بأن حكم الموزون والمعدود حكم المكيل وصرح القياس بأن الثمن أصله الكيل والزيادة أصله الوزن (قوله وبعبارة الخ) هذه عبارة مغارة الأولى (قوله وسواهما) القير غنما بأن قال اختلفت هذه الصيرة كل ديناراً وكذا هذا الثوب ديناراً (قوله لا يجمع التسمية) أي لأن الضمير مع التسمية وقوله لا تغفل لأجل هذا الجزاف والمقتدر البائع ونحوه أثر ثالث في المنع لأنه صار بمثابة الذي لم يسم له لأن التسمية بهذا الاعتبار كالتسمية (قوله وعلى هذا) أي على قول المصنف ولا يضاف لجزاف الخ

فصار كل أرباب ثلاث ديناراً إذا كان أربعة دينار يكون كل أرباب ربع دينار وقد



(قوله بأرضه) أي سم أرضهم بأن جعل الأرض المشتري (قوله ويجاز برؤية بعض المشتري) أي سم البت وأولى الجواز أي وجاز البيع ولو جازاً بالرؤية البعض كقصة في الجراف أضافها إذا كان حاضر في غرار ذبحها ولا يختلف المبطل من الجراف إلا أن الجراف لا بد من حضوره والمبطل يكفي رؤية بعضه غالباً (قوله والصوان) عطف على المثلي لاعتبار بعض خلافه فز رطاني في شرح شب والظاهر تعين كلام الرطاني (قوله كأقال في التوضيح) عبارة بعض الشراح اقتصر عليه فيمدها عماده (قوله على ما قبله) أي التي هو المثلي (ثم أقول) فيه نظر لأن الصوان ليس من المثلي لأن المثلي هو داخل الصوان (قوله وعلى هذا فقيصة التعبير الخ) أي وعلى نسخة الباطلي في نسخة لأن المعنى وجاز بيع الشيء بسبب رؤية الصوان فالصوان على حقيقة فليس فيه تجوز أي وفي بعض النسخ وجاز رؤية بعض المثلي أي وجاز رؤية بعض المثلي في البيع إذا الكلام فيه ولا يحتاج لتقدير حرف الجر والحاصل أن عبارة تفيد أنه على نسخة الباطلي فيه التعبير بالمحل أي باسم المحل عن الحال وأما على حذفها فليس فيه ذلك وليس كذلك بل على كل حال ليس فيه التعبير باسم المحل عن الحال (قوله وعلى البرناج) يشع الباطلي وكسر الميم وقيل بفتحهما (٣٣٣) وقيل بكسرهما قال الرطاني الظاهر أن الباطلي إذا

حفظ ما في العدل وصحته كان كافياً وإن لم يكن برناجاً (قوله صفة ما في العدل الخ) هذا في بيان البيع لو كان ثوباً واحداً مطوياً كسراج المسدح أي الطيلسان المطوي وفي وعاء من الخلد وقيل الثوب بالرفع لبيع على صفة ولا بد أن يرى مائة مثله صفته إذ لا مشقة في نشره وطيه والعدل عن ذلك أمكانه غير كسبر أي وأما أن كان يصطلح بنشره فإد فبيوز يبعه على الصفة قطعاً (قوله والشراء) أي يبيعون المشتري أن يشتري السلعة ولا بد أن يكون الواصف للسلعة غير البائع كما هو قضية كلام حاولوا لأن يمكن علم المبيع بغيره فيبيع ز بلا وصف كل في الشاذ إذا أخبر بها والذوق والشم في الادهان والمسك (قوله البيع الجراف الخ) ظاهره ولو صفته له اتان عدول (قوله ولا تجوز معاملة الاعمي الاصم) أي لا تعذر

لا يبيع ز بيع الزرع جزاً على كيل بأرضه (ص) ويجاز برؤية بعض المثلي والصوان (ش) أي ويجاز البيع برؤية بعض المثلي كقلم وموزون كقلم وأخرج القومات فلا يكفي رؤية بعضه على ظاهر المذهب كأقال في التوضيح وقال ابن عبد السلام وأيات تدل على مشاركة القوم للمثلي وعطف الصوان بكسر الصاد وضمه على ما قبله من عطف الخاص على العام وهو ما يصون الشيء كقشر الرمان والبيض والحو ز وفيه لغة صيان وهكذا في عدة نسخ غير رؤية الباطلي وعلى هذا فقيصة التعبير بالمحل عن الحال لأن البيع واقع على ما هو داخل الصوان فيكتفي في الجواز برؤية خارجة عن رؤيته داخله (ص) وعلى البرناج (ش) أي ويجاز البيع أو الشراء معقداته على الأوصاف المكتوبة في البرناج والمراد به الفقر المكتوب فيه صفة ما في العدل وكان الأصل منعه لكنه أزيل لما في حل العدل من الخرج على نفعه من ثوبه وموتقنده أن لم يرضه المشتري فأقيمت الصفة مقام الرؤية فإن وجد على الصفة لزم والاشهر المشتري (ص) ومن الاعمي (ش) أي ويجاز البيع والشراء جميع المعاملات البيع الجراف وشراءه من الاعمي غير الاسم للضر ورؤية المذهب وسواها على أوطر أعلاه في صغر ما به صد كره خلافاً لما يرى في منعه سم من ولد اعمي وفي معناه من تقدم ابصار في صغر بحيث لا يتفصل الأولان والخلاف في فعال لا يدرك إلا بحاسة البصر ولا مانع فيما يدرك بغيره هاهنا الحواس ولا يجوز معاملة الاعمي الاصم بخلاف الإبهك الاصم (ص) ورؤية لا يتغير بعدها (ش) عطف على معنى ما مر من قوله برؤية بعض المثلي أي جاز البيع برؤية بعض المثلي ورؤية لا يتغير بعدها وظاهره سواء كان غالباً على مجلس العقد وأما حاشراً لمولا تشترط القيسة الأفياء بيع على الوصف ومفهومه لا يتغير أنه لو كان يتغير بعد رؤية لا يميز بيبعه أي على البت وأما على اخبار فيبيع ز (ص) وحلف مدعي بيع برناج أو موافقة المكتوب (ش) يعني أن المشتري على البرناج إذا ادعى بعد ما قبض الشاع وناب عليه عدم موافقة المتاع أو بعضه لما في البرناج وقد تاف البرناج أو بقي وادعى البائع فبما ادعى فيه الخصالفة أن المتاع غير ما في قوله يتحلف

(٥ - خروشي خامس) الإشارة بخلاف الإبهك الاصم فتبطل الإشارة ولا تقبله صراحة الاعمي ما لا يصح شره الباطلي في ليل ولو قهر الأبي بمتدق شره على الوصف التي علمه الجميع أم لا وأعلم أن البيع لا يبي على الصفة البيع على البرناج وبيع الساج المدرج وفلا الخ لمطبعة مستقي مما يأتي من أن شرط البيع على الصفة أن لا يكون حاضر المجلس (قوله عطف على معنى ما مر) لا حاجة لذلك معطوف على لفظ ما مر وهو رؤية الخارج يمكن الجواب بأن هذا على نسخة ورؤية بدون الباء (قوله ولا تشترط القيسة) أي عن مجلس العقد (قوله لبيع برناج) أي في مثله بيع برناج (قوله إن موافقة) أي العدل البيع المكتوب في البرناج خاصة فهو معدول حلف أو تنازل عنه كل من حلف ومدعى وخبراً عن مخوف ثم لا ينبغي أن هو أن كل مدعي الموافقة لا أنه في المعنى مدعي عليه لأن المدعي عليه من ترجع قوله بجهاد أو أصل وهو صادق بالبائع هنا وذلك لأن دفع ما بال القاعدتين الذي يتحلف هو المدعي عليه (قوله أن المتاع) أي المشتري في تنبيهه فان نكل البائع غير مدعى فذلك قوله في دعوى الاتهام وبعد عين الخ عرف دعوى الخصم وأما الوصف المتاع

١ مافي به فينتظر فان كان موافقا لزم البيع والالتزام بالخيار المشتري ( قوله هو معطوف على بيع الخ ) الا ان الام باعتبار المعطوف عليه بمعنى فيه باعتبار المعطوف انما يقتضيه ( قوله ولو اختلف التقادير في الدوام والجودة الخ ) أي اذا اختلف وكان ذلك قبل القبض لم يلزم رب الدين الاما اتفق الشهود أي الصراف على جوده واما اذا اختلفت ثم رجع عليه فقال له لا في وجدة ثم اختلفا بلزمه أن يبدله الاما اتفق الصراف على رداه ( قوله الا ان يصحق كالمصرح ) لا يعني أن المتقدم في الغش لقوله جيبا او ما ضمن فيه نقص الوزن وايضا التحقيق في الاول متعلق بكونه ( ٣٤ ) لا يعلمان دراهمه فقط ويمكن الجواب على بعدد ان التفسير في مطلق التحقيق

وان كان موضوعا للمشتري مختلفا فتدبر ( قوله فان قرب ما بين الرؤيتين ) ومرجع ذلك لاهل المعرفة ( قوله ) يقول ابن القاسم أي خلافا لما ذهب ( قدم له في قطع الخ ) وهل يكفي في ذلك واحد من اهل المعرفة أو لا بد من اثنين قولان والمناسب انه يكفي لأثنين باب الاخبار ( تنبيه ) محل كلام المصنف اذا كان البيع مما لا يضمنه المشتري بالصدق ما يدعى في ضمانه بالصدق لا ينظر فيه لما بين الرأيتين قطعاً فان قلت ما ذكرته فيما ذابيع على الصفة من أنه يكون القول للمشتري في حالة الشك مختلفا في مسألة البرناج من أن القول قول البائع على ما وصف فالجواب ان المشتري في مسألة البرناج لا كان قادرا على الوقوف على المبيع بعينه وتول ذلك كان كالصدق البائع بأن المبيع على ما وصف في البرناج بخلاف الغائب المبيع بالصفة فان قلت في مسألة الرتبة المتقدمة القول قول البائع في حالة الشك يمين وأما ما بيع على الصفة ففي حالة الشك القول قول المشتري ما الفرق فلنا الفرق أن البائع في مثله الرتبة متعلق على صفه صفة المبيع والاصل بقاؤه

ادعى الانتقال فهو مدع وهو المشتري بخلاف البيع على الصفة فان الأصل عدمها وهو موافق لقول المشتري فاما ما لو تنازعا في عين السلعة المباعة على الرتبة فالقول للمشتري مع عينه اتفاقا ( قوله وغائب ) معطوف على عود ( قوله لكن بشرط الخ ) في المبالغ عليه وهو الذي لم يوصف وأما الذي وصف ولو كان على الزوم فهو زفلا ساجا الى الشرط ( قوله على المعروف ) أي ولو لم يوصف للمشتري فيجوز على المعروف ومقابله لا يمين الوصف ( قوله فان السكوت فيها لا يضر ) عبارة شبه بالسكوت فيها كشرط الخيار انتهى فيقوم منه أنه لا خيار ( قوله أو على يوم ) أي ذهابا فقط ( قوله لا يبيع الخ ) أي فلا بشرط كون ذلك على يوم ( قوله لا يبيع على الصفة بالخيار ) أي الخيار المصطلح عليه

البائع أن ما في العدل موافق للكتاب (ص) وعدم دفع ردي أو ناقص (ش) هو معطوف على بيع من قوله لبيع برناج أي وادفع عدم دفع ردي أو ناقص ومراعاة أن من صرف دراهم أو ذنبر من صراف أو أخذه من مقرض أو مدين أو نحو ذلك وقبضها المدفوعة له بقول الدافع أنها جيبا وطلب عليها الا خذ ثمرها أو رد شيئا منها وادعى أنه انقضاء رديا أو ناقضا وأنكر الدافع لها أن تكون من دراهمه أو ذنبره فانه يحلف مادفع الاجساد في على ابن نونس ولا يعلمان دراهمه الآن يحقق أنها ليست من دراهمه ولا ذنبره فحلف على التبت ولو اختلف التقادير في الرد او الجودة لم يلزم رب الدين الاما اتفق على جوده كانه لا يلزم الدافع في الرد الاما اتفق الشهود على رداه فقوله وحلف الخ لكن يحلف في النص على التبت وفي الغش على نفي العلم ونقص الوزن يحلف فيه على نفي العلم الآن يحقق كالمصرح وهذا كله اذا اتفقا على أنه قبضها على المصافاة واختلافان القول قول الدافع بعينه أنه على المصافاة وان اتفقا على أنه قبضها لربها فالقول قول الفاض انما قبضه ودي أو ناقص بعينه (ص) ويقام الصفة ان شئت (ش) يعني أنه اذا اشترى شخص شيئا عابها على رؤيته متقدمة ثم تنازع هو والبائع في أن هذه هي الصفة التي وقع العقد عليها وتغيرت فان قرب ما بين الرؤيتين بحيث لا يتغير المبيع فيه فالقول للبائع وان بعد بحيث لا يبقى على حاله فالقول للمشتري في أنه تغير مما هو عليه حال القدوان أشكل الأمر فقول ابن القاسم ان القول قول البائع بعينه والاصل عدمه لا انتقال على الصفة حيث قطعت أهل المعرفة لاحدهما فالقول به بلاعين وان رجعت لواحد منهما فالقول به يمين وأن أشكل الأمر فالقول للبائع بعينه وأما ما بيع على الصفة فانه في حالة الشك يجعل على عدمه الصفة فيكون القول قول المشتري فكلام المؤلف فيما اذا بيع على رؤيته متقدمة كالمصرح به ولو لو فقال في قوله ويقام الصفة ان شئت هذا من ثمة قوله وروية لا يتغير بعدها انتهى (ص) وغائب ولو لا وصف على خياره بالرؤية (ش) أي وكذلك يجوز بيع الشيء الغائب ولو لم يوصف للمشتري فوعه ولا حجه لكن بشرط أن يجعل له الخيار اذا رأى المبيع ليصف غيره على المعروف وأما على الزوم وعلى السكت ففسد في غير التولية وأما هي فان السكوت فيها لا يضر لانهم عرفوا فقوله على خياره بالرؤية راجع الى الخ على المالك والمبيع من محل من جهة المشتري قبل الرتبة وبعدها لان من جهة البائع عشرين محر زفلا لا يصدق الحق أنه محل من جهة ما معا (ص) أو على يوم (ش) عطف على ما في حيز المعلقة ليد أن فيه خلافا بالزوم يعني أن ما بيع على الصفة على الزوم يكفي أن يكون على مسافة يوم ومنعه ان يشعيل بسهولة احضاره في اليوم وما عاير زاعل أن كلامه في بيع الغائب على الصفة على الزوم لا يبيع على الصفة بالخيار ولا يبيع على خياره بالرؤية ولا

فاما

كثلاثة أيام في الثوب مثلاً فهو غير قوته بسنة ولا في مبيع على خياره بالرؤية لانقرة على خياره بالرؤية فماده حزين رابست  
 له الاختيار (قوة فكان حقه) تفرس على قوته ان كلامه في بيع الغائب على الصفه على الزوم لان قوله ولم تكن رؤيته بلا مشقة  
 مفروض في بيع الغائب على الصفه بالزوم والكلام قبل وان كان في الغائب الا انه في الغائب مطلقاً كان على الوصف أولاً (تنبه)  
 اعترض على المنصف باقتضائه لادب من احضار حاضر البلد مع ان الذي فيه هذا النقل ان حاضر مجلس العقد لا يمين رؤيته الا  
 فيما يخص ضرر وفساد وغير حاضر مجلس العقد يجوز بيعه بالصفة ولو بالبد (٣٥) وان لم يكن في احضار مشقة (قوله طالت العيان)  
 أي يعرف واحد (قوله أو وصفه غير

في مبيع على رؤيته بمقدمة فكان حقه أن يأتي به بعد قوله ولم تكن رؤيته بلا مشقة كما  
 فعل ابن المباحب وابن عرفة ولعلنا تقدمه لمجمع مع تطرقه في الخلاف ان لو قال ولم تكن رؤيته بلا مشقة وهو على يوم لم يقد أن فيه خلافاً ولو قال ولم تكن رؤيته بلا مشقة ولو على يوم طالت  
 العيان (ص) أو وصفه غير بائعه (ش) وصفه صدر مجرور معطوف على وصف من قوله بلا  
 وصف والضمير في وصفه عائده على المبيع وغير بالرفع فاعل المصدر أي ولو بلا وصف المبيع غير  
 بائعه وإذا انتفى وصف غير البائع ثبت وصف البائع وحسنه فيكون مفيد الخلاف والضمير مع  
 وصف البائع على المشهور ووصف غير بائعه حاز اتفاقاً وفي الموازنة والعتبة لا يباع بوصف  
 بائعه لانه لا يوثق بوصفه إذ قد يصدأ زيادة في الصفه لا تنفق سلخته وتؤول بعضهم المدونة  
 عليه وهو خلاف ما ارتضاه ابن رشد والحنفي من أن ذلك شرط في التسليم فقط (ص) ان لم يبع  
 كغير اسان من افرقية (ش) شرط في المبيع على الزوم كان على وصف أو رؤيته بمقدمة  
 فطال وتوالى الفرر وأما ما يبيع على الخيار فلا يشترط فيه ذلك بل يجوز ولو بعد ذلك على ما عدا ابن  
 عبد السلام خلافاً لظاهر المؤلف في قوله (ولم تكن رؤيته بلا مشقة) التي لا مشقة  
 شرط في الغائب المبيع على وصف الزام وأما على اخبار وعلى رؤيته بمسابقة فيجوز ولو كان  
 حاضر ابن بدي المتعاقدين بأن يكون منه وبينه حائل كجداد أو في صندوق مثلاً لا ضماناً  
 بين كونه قائماً أو كونه حاضراً أي فلا يشترط فيه رؤيته ثانية (ص) والتقدمه (ش) هو معطوف  
 على قوله وجاز والضمير الجواز عائد على الغائب أي وجاز التسليم ولو على المبيع الغائب عدا  
 كان أولاً لا حث بيع على الزوم فرب أو بعد ان يبيع على الخيار لم يجز التسليم فيه ولو تعلقوا كما  
 يأتي في باب الخيار في قوله ومنع وان بلا شرط في مواضعه وظائب بخبر وانما هذا لا يتقدم  
 بالتطوع بدليل قوله (ص) ومع الشرط في العقار (ش) اذهو معطوف على المقدار المذكور أي  
 وجاز التسليم بشرط في العقار بشرط أن يباع على الزوم وأن لا يباع بوصف البائع وانما جاز  
 اشتراط التسليم في العقار وان بعدلانه ما مأمون لا يسرع اليه التسليم بخلاف غيره ولو انما قربت  
 مسافة غيره ولو جوبوا كالسبعين جاز اشتراط التسليم فيه أيضاً لأنه يؤمن بقصره على الباليه  
 أشار بقوله (ص) وفي غيره ان قرب كالسبعين (ش) أي وجاز اشتراط التسليم في غير العقار ان يبيع  
 بفرض وصف بائعه وبيع على الزوم ولم يكن فيه حق توفية وقرب مكانه كالسبعين ذهاباً عن عبدان  
 القاسم وعن مالك القريب ما كان على يوم ونحوه ابن ساس وقيل نصف يوم ففي الانبياء بالكاف  
 مع اليوسين نظر وانما من التسليم بشرط في غير العقار مع البعد تدان المقودين التسليم  
 والسلفية وهو جعل في الثمن (ص) وضمنه المشتري (ش) أي وضمن العقار المشتري جزاً فانما

خلافاً لما يقول أن الدار لا يدهم المبيع الوصف من ذكر الفرع فانه ضعيف وذكر النص المقدس فذلك فراجع  
 الزوم) وأما ما يبيع على الخيار فامتنع ولو تعلقوا (قوله وان لا يباع بوصف البائع) أي وأما وصف البائع فلا يجوز التسليم فيه ولو تعلقوا  
 لكثرة وقوعه (قوله ولم يكن فيه حق توفية) ما فيه حق توفية ما كبل أو وزن أو وعد والظاهر أن هذا القيد اشتهر على كلام أشهب  
 الذي يقول بعدم جواز اشتراط التسليم في العقار ان يبيع مزارعة لا على الإطلاق الذي هو معتمد (قوله وعن مالك القريب) باطل يمكن أن  
 يكون كلام مالك هو عن كلاً من القاسم وابن راسم فهو اليوم يوم آخر (قوله في الانبياء) ليس هنالك ما يقتضي التفرع ثم لو قال وقرب  
 مكانه وهو اليوم ان وأمال الكلف استقصائية كمال عيب حسن (قوله أي وضمن العقار المشتري جزاً) وأما ان يبيع مزارعة

فَالضَّمانُ مِنَ الْبَائعِ كَذافي عب ولكن الرابح أن الضمان من المشتري مطلقا كما أفاد محشي نت (قوله الأناشيط) كان في طلب  
 انعقاد أولا (قوله الأحسن الخ) أي وخلاف الأحسن رجوعه لأول وإن تأملت لتجد المناسط للفظ الرجوعه لأول ويكون  
 قاصرا على ما إذا كان الضمان من المشتري أصالة (قوله وقضه على المشتري) وشروطه ما يلي باتفهم كون ضمانه منه بفسد لانه لما  
 شرط عليه المتاع الاتيان به صار كمال المتاع فأنشئ عنه الضمان فشرط انضمان عليه بموجب الفساد وان كان ضمانه من اتيانه  
 من متاعه فبما زجر وهو بيع وإبراء  
 (٣٦) (قوله وانخرج) عطف سبب على سبب (قوله وموكله) يضم الميم وسكون الواو وهو

أدركته الصفة سالما المشتري بالهقد بعد ملكه أو قبل وسواء بيع بشرط التقدم لأوهذه  
 المسئلة مستقيمة لقوله فيما يأتي والالتفات فيما قبض (ص) وضته بائع الأناشيط أو منازعة  
 (ش) أي وضمن غير الفار سواء بيع بشرط التقدم لأبائع وقوله الأناشيط راجع لهما أي  
 الأناشيط من المشتري في المعار على البائع وفي غير من البائع على المشتري فيعمل بالشرط  
 وينتقل الضمان عن كان عليه إلى من اشترط عليه وقوله أو منازعة الأحسن رجوعه  
 لما كان ضمانه من المشتري ما أصالة في العقار أو بالشرط في غير ما في محل كون الضمان  
 في العقار انشأه أوفى في غير الشرط على المشتري إذا لم يحصل منازعة بين المتبايعين في أن  
 العدم صانف المبيع الكا أو باقيا وأسالما أو ميعا فان حصلت منازعة فياذكرنا القول  
 للمشتري والضمان على البائع بناء على أن الأصل انتفاء الضمان عن المشتري وعزاه في  
 توضحه لأن القاسم في المدونة وفي كلام نت نظر (ص) وقضه على المشتري (ش) أي وقبض  
 القائب وانخرج للاتيان به على المشتري \* ولما انتهى الكلام على ما هو مقصود بالذات من  
 أن كان البيع وشروطه وموانعه العامة شرع في الكلام على موانع مختصة ببعض أنواعه  
 فتم الرباط مقصودا وهو رافضل أي يذنبون ما بالمعهم وهو الزناخيرة فقال (ص) ورحمى  
 في نقد الطعام رافضل ونساء (ش) أي ورحم كلبا وسنة واجا واضع رجوع ابن عباس عن  
 ابا حنيفة بالفضل لقوله تعالى ورحم الر با وقوله عليه الصلاة والسلام في الصبي لمن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أكل الر با وموكله وكتابه وشاهد موكلهم سوا في ذهب أوفضة من أي  
 فرح مضروب أو غيره أو طعام وشراب ومصلح رافضل أي زيادة ونساء أي تأخير ولكن ربا  
 الفضل يمنع فيما تصدق منه من النقد والمخدر من الطعام الر يور ولا بأس به في مختلف الجنس  
 فيما يدايدو ربا التماسي حرم في النقود والطعام ولوحسين ولو غير يورى فكلام المصنف  
 هنا مجمل وباقي تفصيله في باب الرويات أو أن هذا كالتوجه لما بعده وأنه قال باب حرمة  
 النقود والطعام لأنه كان الأولى أن يقول في عين لان التخصيص بالمسكوك والحرمة  
 لا تختص به وبذا المؤلف بالكلام على الصرف وهو كما قال ابن عرفة بيع الذهب بالفضة أو  
 أحدهما بفلوس لقوله لمن صرف درهم بفلوس والأصل الحقيقة فقال (ص) لا يشار  
 ودرهم أو غيره عنهما (ش) لا يشار بأرفع عطف على مقدرا فيجوز الصرف الخالي عن  
 المانع من الفضل والنساء لا يشار ودرهم أو غيره درهم حكمة مثلا وبيع الدينار  
 والدرهم أو الدينار والشاة أو الدينار والتوب يتلوهما فالدينار هو أحد الطرفين وقد صاحبه  
 درهم أو شاة أو توب وفي بعض النسخ كدينار أو درهم وغيرهما يتلوهما جبر دينار بالكاف  
 وعطف درهم بأو وعطف غيره بما أو أو فغيره ملغما بعد على دينار وغيره في صورة وعلى  
 درهم وغيره في أخرى أي فالدينار هو أحد الطرفين في صورة والدرهم طرف بلفظ أخرى

من متاعه فبما زجر وهو بيع وإبراء  
 دافع الزيادة والأكل هو فاض  
 الزيادة (قوله ولوحسين) يرجع  
 للنقود والطعام وأما قوله ولو غير  
 يورى في الطعام وحده (قوله  
 فكلام المؤلف هنا مجمل) جواب  
 عما قبل ان يظهر المصنف أن  
 ربا الفضل يدخل التصدق مطلقا  
 والطعام مطلقا وليس كذلك (قوله  
 أو أن هذا كالتوجه) لا يهني أن  
 الترجمة مجسمة لكن لا يتطرق فيها  
 للأجبال النظر فيها من حيث  
 كونها ترجمة عن لزمها للأجبال  
 بخلاف الجواب الأول تطرق فيها  
 للأجبال واعترض المصنف أيضا  
 بأن قوله ورافضل يشمل الفضل  
 في الصفة مع أن الحرمة خاصة بزيادة  
 العدد والوزن وأجيب بأن قوله  
 الاتي طاعقا على ما يجوز وقضاه  
 فرض مساو وأفضل مسقة بقيد  
 قصر قوله هنا فضل على فضل العدد  
 والوزن دون الصفة (قوله لان  
 التقد خاص بالمسكوك) هذه ملاحظة  
 ابن عرفة موطر بغيره وهي صريح  
 قول المصنف فيما تقدم وقد ان  
 سلميم المسكوك وغيره ومفاده ان  
 العين لا تختص بالمسكوك هذا  
 ما يفيد القاموس وفي ابن عرفة  
 ما يقتضي أن العين خاصة بالمشروب  
 وبما يقتضون الصباح ولفظه والعين  
 ما شرب من المنان انتهى فعلى هذا

لا أولية (قوله أي فيجوز الصرف الخ) فيه أن تلك المسئلة ليست من الصرف وكلامه يقتضي أنها من الصرف وذلك وقد  
 لان لغنى لا يشار الخ فلا يجوز لأنه صرف فيحصل عن المانع والجواب أن الصرف يطلق تاريخا بالعين الأعم الشامل للراطة والمبادلة  
 وتارة بالعين الأصغر وهو ما قبل المراططة والمبادلة وعليه يأتي قول التوضيح أعلم أن العين أسع بين متخالف فهو الصرف وجمائل  
 وزنا الماطة وعند المبادلة انتهى أفند محشي نت (قوله كدينار أو درهم الخ) انما صوروا التفتت تعدد من المتبايعين لانه إذا لم يجد

العوض من الجانبين بأن كان دينار من جهة دينار من الجهة الاخرى فانه يجوز وان كانت الرغبة قد تحددت الا انما تضعفة (قوله خشية الخ) الحاصل اننا اذا لم نحققنا تساوي الدينار والدرهم مع مقابلهما فيصور والمضرة الشك وهو مطلق التردد الشامل للوهم فأحرى التصق كافر وخشيتا السلوك وقوله والجمع مع التقدير لتعسل طن وكانه قال ولان المجتمع مع التقدير أوسع أحدهما كالشاذ انتم لا يفتي أن هذا يقتضي أيضا المنع فيما إذا كان من كل جانب دينار ودرهم ولو تحققت مساواة الدينارين لان القاعدة ان القرض المصاحب للدينار بقدر ذهابه تافى المقاض وقوله مع مساواة الدينارين والحاصل انه اذا كان دينار ودرهم من كل جانب وتحققنا مساواة في الطرفين فلان ذلك جائز وأما إذا كان من كل جانب دينار وثوب فمقتنع ولو تحققنا مساواة الدينارين في تقدير العرض ذهبنا باعتبار تلك العلة (قوله فلا ينافي قوله الآتي) أي مفهوم قوله الآتي وحاصله ان قول المصنف أو ثاب نقدا أحدهما وطال يقتضي انه انما لم يطل يجوز في نافي قوله هنا ولو قربيا فأجاب الشارح بان ما هنا محمول على المفارقة (٣٧) (قوله على الخلاف) أي لما في المدونة (قوله لرد)

أي رد رجل لمن رشح (قوله خلاصا لما لما الموازنة) لم يقدم الموازنة ذكر ولكن الواقع ان الموازنة يمثل العينة ثم ان قضية قوله أو غلبة معطوف على حصة في بيان ان يكون الرضى العينة والموازنة بلو بطريق الاختيار والغلبة مع ان العينة والموازنة في الاختيار لكن القلة بالطريق الأولى لأنه يكثر على ذلك قوله الآتي ان الخلاف في البعد كالتقريب مع ان الموازنة انما هو في القرب وما في تقسيمه (قوله أي ولا يباح صرف مؤثر) حل بحسب المعنى وكانه قال لا يباح صرف دينار وغيره مثلهما مالا صرف مؤخر أي ولا يباح صرف مؤثر (قوله ولو كان قريبا اختيارا أو غلبة) كلام مجمل وحاصله انهما اذا دخلا على التأخير فقد حصل تأخير منهما أو من أحدهما أم لا وعلى تقدير دخوله في الحل اوفى البعض وأما اذا دخلا على عدم التأخير فمقتنع ان حصل تأخير اختيارا ولو في البعض كاضطرار في الجمع أو جمع أحدهما في

وقد صاحب واحد منهما غيره كشأنه فهو مثالي بالفضل ووجهه على كلا المصنفين خشية أن تكون الرغبة في أحد الدرهمين والدينارين أكثر فيقال لمن الجهة الاخرى أكثر من درهم أو أكثر من دينار والجمع مع التقدير أوسع أحدهما كالشاذ انتم لا يفتي أن هذا يقتضي أيضا المنع فيما إذا كان من كل جانب دينار ودرهم ولو تحققت مساواة الدينارين لان القاعدة ان القرض المصاحب للدينار بقدر ذهابه تافى المقاض وقوله مع مساواة الدينارين والحاصل انه اذا كان دينار ودرهم من كل جانب وتحققنا مساواة في الطرفين فلان ذلك جائز وأما إذا كان من كل جانب دينار وثوب فمقتنع ولو تحققنا مساواة الدينارين في تقدير العرض ذهبنا باعتبار تلك العلة (قوله فلا ينافي قوله الآتي) أي مفهوم قوله الآتي وحاصله ان قول المصنف أو ثاب نقدا أحدهما وطال يقتضي انه انما لم يطل يجوز في نافي قوله هنا ولو قربيا فأجاب الشارح بان ما هنا محمول على المفارقة (٣٧) (قوله على الخلاف) أي لما في المدونة (قوله لرد) يحصل ما في المدونة على المفارقة لتغير ضرورتها وأشار المؤلف لرد بقوله معطوف على ما في حيز (أو) كان التأخير (غلبة) الباي وهو ظاهر المذهب خلافا لما في الموازنة والعينة عن مالك قوله ومؤثر معطوف على دينار أي ولا يباح صرف مؤثر وحيث نفي كلامه نفى ونشر مرتب فقوله لا دينار انما يرجع لقوله بالفضل وقوله ومؤثر انما يرجع لقوله ونساء وقوله أو غلبة معطوف على صفة قربيا أي ولو لم يكن قريبا لاختيار أو غلبة وفي المبالغة شيء لان الخلاف في البعد كالتقريب وهو في المنع في البعد (ص) أو عقد ووكلي في القبض (ش) معطوف على مدخول وهو مفترط في سائر الاعمال أي كذلك بطل الصرف اذا أولى قبضه غيرا فله ان عقد شخص ووكلي غيره في القبض وعكسه بان يوكلي في العقد وينتوي القبض لان شرط صحة الصرف كون العقد هو النافذ لانهما لايحرم والتوكيل منظمة التأخير فأبى وأعلم حكمه ومحل المنع ما قبض الوكيل بحضرة الموكل والآخر على الراجح وما في الشامل من المنع مطلقا مشكلا وظاهر كلام المصنف يشمل ما اذا كان الوكيل شر بكا للوكلي فمما وقع فيه الصرف فمع ان القبض بحضرة الموكل والاجاز وهو المعتمد من الاقوال (ص) أو ثاب نقدا أحدهما وطال (ش) معطوف أيضا على مدخول أو أي كذلك يند

بعض أحدهما قبض فمما وقع فيه التأخير واختلف في مضي ما قبض فيه التأخير انظر ع (قوله أو غلبة) كحل سبل أو اهدأ بهناه وسوا غلبا أو أحدهما كهر وب صاحبه فاصدا لتخذه والمراد من تعليق الحرمة بالتأخير قطعهما باتخاذ العقد الذي وقع فيه الصرف غلبة لان المغلوب على شيء لا ان عليه (قوله لان الخلاف في البعد الخ) تقدم ان الخلاف الموازنة والعينة والمستقيمة في كلامهما بالقرب ثم ظاهر النقل ان من يقول بجواز التأخير غلبة لا يقبل بالقرب فلاننا كن هذا مرد الشرح فلا يظهر عطفه أو غلبة على اختيارا المذوبة بل معطوف على قريبا ونوع في المبالغة والمعنى هذا اذا كان صديقا بلو كان قريبا فلاننا كن اختيارا بلو كان غلبة (قوله أو عقد ووكلي الخ) وأما ووكلي في العقد القبض فلا منع (قوله بان عقد شخص) وهو رب العوض (قوله ومحل المنع) أي في المصنف وعكسه (قوله وهو المعتمد من الاقوال) وذلك لان المستندات اقوال ثلاث الاولى يجوز ان يذهب ووكلي من قبض في المستثنين الثاني لا يجوز الا ان يقبض بحضرة في المستثنين الثالث الفرق بين أن يكون اختيارا فلا يجوز

الآن يقبض بحضرته وبين أن بول شريكه فيجوز بعد ذهابه (قوله كالأستقرضه) أي بدون طول أي والثاني لم يستقرض بأن كانت الدراهم معه (قوله بأن تلم) الأولى حذفه لأن الموضوع أنه لم يحصل مفارقة بينه فان غلبت يحمل على ما إذا انتصب قائما فقط فلت كذلك الأولى حذفه لأنه بوجه الجواز أن لم ينتصب وليس كذلك فأنهم والحاصل أن المدار على البحث إلى المدار فأم لم يتم وقوله بعد من غير قيام مقابل قام وقد تقدم أن الأولى حذفه فيكون ذلك كذلك لأن القرض أنه لم يحصل مفارقة بينه وبين مجموع الباريين أن الطول يقصر بطول المدة ولا قيام من أحدهما ولا من رسولهما ولا بقيام من رسولهما مائة ولم يحصل طول (قوله كحل الصرة الخ) ظاهره أن ذلك من الغيبة وليس كذلك لأنه يقتضي أن الحضور كونه مشاهدا في ذلك محل الصرة من القرض بكسر الراء والحاصل أن حل الصرة من الطرفين لا يصح والأولى للشارح أن يقول كان أمرا فري بيا بأن استقرض الخ وبعبارة الخطاب في التذيب وإن اشترت من الرجل عشر من درهما بد ينار في مجلس ثم استقرضت أنت دينار من رجل إلى جليل واستقرض هذا الدراهم من رجل إلى جانبه فدفعته إليه الدينار وقضت الدراهم فلا خريفه ولو كانت الدراهم معه واستقرضت أنت الدينار كان أمرا فري بيا كحل الصرة ولا يبعث وراءه ولا يقوم لذلك (٣٨) جاز انتهى فإذا علمت نصه أقول لشارحنا لم يسمع الكراهة وقوله آخر العبارة

كره فطريقه تقربيل ذلك جاز (قوله من غير بحث) أي إلى داره وقوله ولا قيام بأن يقوم ويذهب إلى داره مثلا وقوله كحل الصرة أي صرة الأخوئته (قوله هي مسئلة الصرف على الغنمة) الحاصل كما في شبه أن مسئلة الصرف على الغنمة مفرضة في استقراض أحدهما أو كليهما وأما الصرف في الغنمة فهي في الدين المتقدمة على عند الصرف (قوله على الغنمة) أي المترتب على مافي الغنمة لأعلى مافي اليد (قوله من غير انشاء عقد) أي يعد ذلك أي بل جعلها ماقس العقد وأما لو أراد أن يعقد بعد ذلك فلا ضرر كأن يقول له سربنا إلى السوق ويدهم لك فان كنت جادا تصارفتنا أي أوفقتنا عند الصرف بعد ذلك ولو أوفقه الآخر فلا ضرر فيه والحق أن المراد المواعيد عند العقد بعد ذلك والمسئلة ذات خلاف فحذيل

الصرف إذا غاب نقد أحدهما عن المجلس وطال أي لم تحصل مفارقة أجسام فان لم يطل كالأستقرضه من رجل بجائته لم يسمع الكراهة وبعبارة وطال بأن تلم وبث إلى داره فان كان أمرا فري بيا كحل الصرة أو استقرض من رجل بجائته من غير قيام ولا يبعث كره فقط (ص) أو نقدها (ش) أي وكذا يفسد الصرف إذا غاب نقد أحدهما عن المجلس ولو قرب لأن ما ذكره من طرفة الطول بأن تسلف الدين من رجل من جانبه وتسلف الآخر الدراهم من رجل من جانبه وقوله أو نقدها هي مسئلة الصرف على الغنمة والمسئلة المشار إليها بقوله أو دين الخ هي مسئلة صرف مافي الغنمة (ص) أو بوعادة (ش) أي أو فسد عقد الصرف الناشئ عن مواعد من غير انشاء عقد كآب بنالي السوق يدهم لك فان كنت جادا أخذت منك كذا أو كذا دينار قال فيها ولكن يسرعه على غيرة مواعدة انتهى وجعلنا الباعض عن متعلق بفسد مواعده عقد الصرف أو على المراد من متعلقها بفسد مواعده العقد بفساد العقد بفساد بعض ليس هنا عقد معلق والعقد لا تعلق انتهى ابن شاس ويحوز التفرع هنا لأنه إذا جاز في النكاح في العقد فهنا أولى ابن تومس قال على أن يخرج إلى الدراهم أمر فهو وقضو هذا القول فالقالب بعض وعلى ما جاز في النكاح في أحيدراهم لك وأرغب في الصرف منك انتهى وانظر ما معنى التفرع لانه أن جعله عقدا ففسد الصرف وان لم يجعله عقدا بل أنشأ عقده بعد ذلك جاز وحينئذ لا فرق بينه وبين المواعدة في الجواز (ص) أو دين أن تأجل وان من أحدهما (ش) عطف على مافي حينئذ البالغة أي ولو كان التأخير بسبب دين يتعجل أن تأجل وان من أحدهما أو الباء للالاسه ويحتمل أن تكون القطر فية أي يفسد الصرف الواقع بين أو دين ومعناه أنه يتعجل إذا كان لكل منهما على الآخر دين أحد الدينين ذهب والآخر فضة

نقطة راجعها

بالكرامة وقيل بالجواز وترقوا بينه وبين المواعدة في العدية بأن مواعيدتها حفظ الانساب خوف كونها حاملا (قوله هي غير مواعدة) أي على غيرة صرف فلا ينافي أن هناك اتفاقا على الصرف عند الدخول في السوق (قوله أدلى على المراد) هذا يقتضي أن في التعبير بمراد لا على المراد لكن لا أدلية وهو كذلك لأن الشأن من أتمتي كل حراما كان فطدا (قوله ولذا قال بعض) أي ولا أجل كونه لا يترتب من الحرمة الفساد (قوله قال بعض) أراد به الباطي عبارة الباطي بعد أن قرر به هذا التفرع قال وعندى أن هذا ليس بمواعدة وانما هو عقد معلق فالنوع المالان العقود لا تعلق أي لا يجوز تعليقها وحينئذ فلا معنى للكلام في حذائه لأن المعنى تسلم مافي كلام الشارح وظهر من ذلك أن قوله والعقد لا تعلق أي لا يجوز تعليقها وحينئذ فلا معنى للكلام في حذائه لأن المعنى ليس في المواعدة التي هي حرام عند معلق لأن العقود لا يجوز تعليقها ولا صحته نعم لو كان المعنى المواعدة جازة وليس فيها عقد معلق لأن العقود لا يجوز تعليقها الصريح تدبر (قوله جاز وحينئذ لا فرق الخ) غير ظاهر لما قلنا بل لا فرق ذلك لأن المعنى يقول بالنعم هنا في المواعدة يتبعه مثل النكاح ويجوز مقرر المواعدة في السد فمقرر المواعدة في الصرف إلا أنه يرجع في هذا الخلاف في الصريح وعدمه

لان اصبح يقول بالفسخ ان وقع وقال ابن القاسم في جماع اصبح ويحيى لا يفسخ الا ان يقال ان حصة المواعيد تقرر في العقد  
(قوله لانه في الوجهين صرف مؤخر) وذلك لانه باع كل منهما ماله في ذمة الآخر بماله على في ذمته مع تأخير كل منهما ومن أحدهما  
والصرف يفسده التأخير من الجانبين ومن أحدهما (قوله لان من عمل ما أحل) أي وقوع عقد الصرف صار كل منهما مجازا في  
ذمته قبل أحله فمده مسلفا وقسوه فإذا أحل الاحل اقتضى من نفسه نفسه أي فإذا جاء الاجل بأخذ من نفسه أي الذي سلفه لنفسه  
أي في مقابلة الدراهم وهما تحقق في الصرف المؤخر وأما لو كان الدين من جهة فقط وأراد أن يصارفه عليه فإنه يجوز أن يحل ويدفع  
العروض ساعته (قوله فلا تكون في دينين من نوعين) كذهب وقصة وقوله ولا في صنوع كإبراهيمي ونعمدي (قوله بمائل صف  
معليه) أي أن صف ما عليه مائل الذي على طالبه وقوله فيما ذكره معلق بقوله (٢٩٩) متاركة أي تارك من الذي ذكر عليها

أي في الذي ذكر في حاله كونه كالنار  
عليه ما يصل لفظ ابن عرفه قزل  
مطلوب بالذي مائل صف ما عليه  
مالم على طالبه ولا يفتي ما يقسمه من  
الركة لان مدخول الباع الذي  
عليه يضطر الى جعل اضافته صف  
للباعه اليه وان لو قال متاركة مطلوب  
بشيء بمائل ماله على طالبه في  
الصفه فيما ذكره في الذي  
ذ كر كان أحسن (قوله حيث  
رضي بذلك) راجع لقوله أوفيه  
أي رضى بالصرف ويبقى ذمته بلا  
وهن (قوله المبتاع) أي الذي هو  
المرتبه (قوله خلاف الحكمي) أي فانه  
يجوز ذلك عند الشرط (قوله اما  
لحصول المناجزه بالقبول) أي  
فيمرر قوله أعطيت صرف الرهن  
المسكوك وقبل الرهن حصلت  
المناجزه في الصرف (قوله انه  
على الضمان) أي المسكوك ان لم  
تقرر في ذمة نفسه أي اذا ادعى  
المرتبه ثلته فانه يضمن ثم انك خير  
بان ذلك موجود في غير المسكوك  
(قوله لا لقله قرض في العارية) (٢٩٩)

فتطرحاها كل دينار بكذاته تأجلا أو أحدهما لانه في الوجهين صرف مؤخر لان من عمل  
ما أحل عدم مسلفه فإذا أحل الاجل اقتضى من نفسه نفسه وان حلا معا جاز لا يقال هذا مفاضة  
لا صرف لان القول قد تقرر ان المفاضة انما تكون في الدينين المتصدى الصف فلا تكون في  
دينين من نوعين ولا في صنوع واحد كما يفيد قول ابن عرفة في نعر بفهما متاركة مطلوب  
بمائل صف ما عليه لانه على طالبه فيما ذكره عليها (ص) أو غاب رهن أو ودبعة (ش) أي  
وكذلك يقصد عقد الصرف اذا صار في مرتبه مع رهنه بعد وفاء الدين أو قبله حيث رضى  
بذلك أو مودع مع مودع وغاب رهن مصارف عليه أو ودبعة كذلك عن مجلس الصرف ولو  
شرط الضمان على المبتاع يجزى العقد خلافا للحكمي وأما ان كان الضمان من البائع فانه يمنع  
اتفاقا أو بأشياء بقوله (ولو سأل) المصارف عليه على المشهور ولعدم المناجزه لرد رهنه أو بغيره  
صرف المرهون المسكوك الغائب عن المجلس الماحصول المناجزه بالقبول أو لا لان الغائب  
الى المكان المتعلق بالذمة فاشبهه بالمغصوب انذوع الضمان ان لم يقسم بينه ومفهوم ان غاب  
أنه لو كان حاضرا في المجلس فلا يمنع وظاهر كلامه أنه لا خلاف في حرمة المصوغ وانما هو في  
المسكوك فقط وليس كذلك بل الخلاف في الجميع كافي التوضيح وانما لم يقل ولو سأل بالمطابقة  
لان العطف اذا كان بأمر يجوز عدم المطابقة نحو واذا راد أو تجارة أوله وانقضوا اليها (ص)  
كسائر وعار (ش) تشبيهه بما قبله في المنع ان غاب عن مجلس الصرف والعصاة ان حضر  
لا فيعاقب في سلك لعدم نافي المسكوك فيما على الذهب لان قتله قرصا في العارية ولعدم جواز  
اجارته (ص) ومغصوب ان صبح الا ان يذهب فيضمن قيمته فكذلك (ش) هو باخر عطا  
على المشبه قبله أي ويجوز صرف الشيء المغصوب من غاصبه ان حضر مجلس الصرف حيث  
كان الشيء المغصوب موصوفا على لان غاب عن مجلسه لعدم المناجزه لان يكون تلف  
عند الغاصب أو توجب عنده واختاره به فقيهو زحيد هذا المصارفة عليها كصرف مافي  
الذمة عند حلوله وأحقر بالمصوغ من المسكوك والتبر والمكسور وظللت لخصوص جواز صرفه  
غائبا وبعبارة وفي معنى المسكوك مالا يعرف بعينه كالكسور والتبر لانه يتعاق بالذمة فله  
ان يشتر فان قلنا ان منصرف المصوغ مع غيبته وحاز صرف ماعدا مع الغيبة قلت لان  
المصوغ اذا تلفت لم يترتب عليه القيمة وقبل ذلك يجزى رد عينه فيحصل عند عينه انه هلك ولزمه

بحيث لا يترتب رد عينه وهل قرص حرام حيث تلفت به بالعارية بظاهر عبارة الشارح ان ليس بجواز ذلك لقوله بعد ولعدم جواز اجارته  
والظاهر انه حيث كان يترتب به في الاعراس لحرمة وانقلب قرصا (قوله ولعدم جواز اجارته) لانه حاقوت مثلا (قوله يضمن  
قيمه) لان المشتري اذا دخلته صنعة لم يترتب عليه القيمة لانه صار من القوميات وعمل الحكم قوله فكذلك لان الآنة أشار بذلك الى ان  
المثل الخ (قوله أي ويجوز الخ) هذا بيان لفهومه والافال منطوق الحرمة عند الغيبة عن مجلس العقد (قوله من غاصبه) وأما من غير  
غاصبه فيجوز ان كان مقررا أو أخذ الاحكام (قوله واختار) راجع لقوله أو تعيب الخ (قوله فيصير زحيد المصارفة عليها) حاصله أنه  
اذا كان المصوغ ذمته فقيمه قيمة نصف الصرف على الغيبة ذهب أو بقاوس (قوله كصرف مافي الذمة عند حلوله) كان يكون  
لك عليه دينارين ثلثا ختمه صرفه بجاز (قوله لا يعرف بعينه) أي بخصاله

(قوله في ردى التفاضل) وتخصه أنه لو دفع صرف المصوغ وكان فضة إعطيه صرفه مذهباً عشرة دنانير مثلاً ومن الجائز أن يكون تلف فضته قيمته ومن المعلوم أن قيمة الفضة ذهب فيكون أن يكون قيمته اثني عشر مثلاً فيقول الحال إلى سبع عشرة دنانير باقى عشر وهذا تفاضل بين الذهبين (قوله وما يتصدق فيه) سواء وقع في عدد الدراهم أو وزنهما أو وجودهما (قوله أو طعمهما) وربما كيلاً أو برزاقاً على كيل أو أحدهما نكيل والآخر برزاقاً على كيل لا يترافى على غير كيل إلا بتصورهما تصديق (قوله فيدخل التفاضل) أى في التقدير والطعامين المتحدى الخس وقوله أو التأخير أى مطلقاً (قوله ومقرض الخ) يعنى الطعام المقرض فلهما ولا ترضى لرجل طعاماً على تصديق في كيه وكذا فرضها أبو محمد والقاسم وابن نونس حشيت (قوله ومبيع لأجل) فرضه المازنى في شرح التلخيص في الطعام المبيع نسبة وكذا في (٤٠) ابن نونس وأبي محمد والقاسم حشيت (قوله ورأس مال سلم) المعتمد جواز التصديق

في رأس مال السلم وذلك لأن تأخير رأس المال رخصة (قوله ومبيع قبل أجله) ليس بمسئني عنه بقوله ومقرض لأن التجهيل قبل الأجل ليس سلفاً حقيقة بل يجرى عليه حكمه (قوله ومجمل قبل أجله) مفروض أيضاً في الطعام قال المازنى في شرح التلخيص قال أبو القاسم ابن الكاتب في الطعام المسلم فيه لو قوعه قبل الأجل نهى عن التصديق فيه إلا يتبع في ضم وتجهيل والغنى في ابن نونس عن ابن الكاتب في الذي أخذ من غيره في الطعام على التصديق يحتمل أن لا يجوز تصديقه قبل حلول الأجل لما يدخل ضمنه أنه انما صدقه من أجل تجهيله قبل أجله فدخل سلف برنقما وهو معنى ضم وتجهيل انتهى فلم يجز بمنع وعلم أن هذه المسائل سردها المؤلف في موضعه كما سردها في مختصره من غير عز ولا بيان ما راجع وقد علمت أن الراجح في رأس مال السلم الجواز في مبادأة الطعام بالطعام قولنا لا ترجيح لا حدهما على الآخر انتهى

قيمته وما دفعه في صرفه قد يكون أصل أو كثر في ردى التفاضل وأما غيره فبمعنى رخصته ترتب في ذمته فلا يثنى في صرفه في غيبته الاحتمال السابق وهذا واضح في المسكوك وقد علمت أن المكسور والتبر في معناه (ص) وتصدق فيه (ش) معطوف على في نقد والباء للاستلزام أى حرر المصروف في حاله كونه متلفاً تصديق فيه من وزن وعدد وجوز الوصل في الجميع أنهم من كل أموال الناس بالباطل ثم شبه في منع التصديق في وعاء خمسة بقوله (ص) كناية عن روى (ش) أى من نقدى أو طعامين متصدى الخس أو مختلفه لئلا يوجد نقص فيدخل التفاضل والتأخير فالمراد ما يدخله الزايف لا أرواءه فيمثل الطعامين سواء كانا مبيعين أو يدرأ م لا (ص) ومقرض ومبيع لأجل ورأس مال سلم ومجمل قبل أجله (ش) يعنى أنه يحرم التصديق في هذه المسائل وانما حرم التصديق في الشيء المقرض بفتح الراء لاحتمال وجودان نقص فيغفره المقرض لحالته أو عوضاً عن معرفه المقرض فدخله السلف بزاد وفي المبيع لأجل لئلا يغفر أخذ منقصة لأجل التأخير وكذلك يقال في رأس مال السلم وفي المجمل قبل أجله لئلا يغفر فيه نقصاً فصار سلفاً برنقما لان المجمل سلف ولا فرق في رأس المال بين أن يجهل قبل أجله المرخص فيه أو في آخر جزئ منه لئلا يجد نقصاً فيقتضى تأخراً أكثر من الأجل المرخص فيه فيؤدى إلى فساد السلم والبقاء لرأس مال السلم يدخل في قوله ومبيع لأجل لا تأخيراً ذلك أهم وهذا أخص وأما المسلم فيه فسماني أنه يجوز التصديق فيه بعد الأجل ثم إن الذي يفقد كلام حواشي الغراني أن الحكم في التصديق في القرض الفسخ على ظاهر السدوق وأن الحكم في التصديق في المبيع لأجل عدم الفسخ على ظاهرها كما قاله عبد الحق أنه لا شبهة بظاهرهما وحكى عن أبي بكر بن عبد الرحمن أنه يفسخ ثم إن الظاهر أن رأس مال المسلم كلياً لأجل وإن المجمل قبل أجله يردو يبي حتى يأتى الأجل وإن الصرف يردو كما مبادلة البري (ص) ويبيع وصرف (ش) أى يوم جمع بيع وصرف في عقد ويسد العقد على المشهور وذلك بأن يبيع أو يودينار برى عاتق درهم مثلاً على المشهور وأما ذلك أشبه وأنكر أن يكون مالاً كرهه قال وأما الذي كرهه الذهب بالذهب معهما سلفه وأوردوا برنقما سلفاً على ابن رشد وقول أشبه بظاهره وعلى المشهور يتناقض الأحكام لجواز الأجل والتأخير في المبيع دون لانه يؤدى لتركه بل هو جود عيب في السلعة أو

حشيت (قوله ذلك أهم) أى قوة ومبيع لأجل وقوله وهذا أخص أى رأس مال السلم لكن يقال سلم المغاربة لتأديته ولكن ذكرنا خص بسد العمل لا به من نكتة ويجب أن النكتة الرد على المقابل لان المسئلة ذات خلاف وإن كان المعتمد خلاف مذهب البه وأوجب بأهنا كمن الاصطلاح على أن المبيع هو المسلم فيه وغنم رأس المال يرى على ذلك ثم إنك شخيرة بأن البائع لأجل في رأس مال السلم المسلم فلهما ع رأس مال السلم المسلم بهم لأجل وهو المسلم فيه (قوله الفسخ على ظاهر المدونة) ومقابله عدم الفسخ في المسئلة قولان (قوله وأن الصرف يرد) وكذا مبادلة برى من أى فكل منهما يفسخ (قوله وأما ذلك أشبه) نظر إلى أن العقد اشتمل على أمرين كل منهما لا يترتب انفراده فلا يمنع (قوله وأنكر أن يكون مالاً كرهه) أى حرمة (قوله معهما سلفاً) أى مع كل واحد منهما معاملة لان السلعة المصاحبة لثقت قدر نقد (قوله يتناقض الأحكام) أى يتناقض القوازي على عدل يتناقض الملزومات وقوله



لاحتمال الخ لا يقتضي التأخر انما يقتضي الجهالة (قوله عند) هذا مع قابل لما قبله رده الى ان لا يرد على الصرف المؤخر هذا ما افادهم به (قوله على المذهب) ومقابلته يفسح ولو فاند كره بهرام (قوله وسواء تبع البيع الصرف) أي بان يكون البيع الثلث (قوله على مذهب المدونة) ومقابلته لا يجوز لأن يكون البيع تابعاً للصرف أو العكس والتابع الثلث فادون وقال عبد الوهاب لا يجوز لأن في المسألة مثل أن يصرف ديناراً بعشرة دراهم فيجزى الدرهم أو النصف فيه مع عراضه لغير الضرورة لأن القاسم في كتاب ابن المأزني لا يجوز أن كان الصرف في الدينار الواحد تابعاً للثلث فاقبل ومنع عكسه وهو ما إذا كان البيع تابعاً فيه أربعة أقوال (قوله ولا فرق على المشهور الخ) متعلق بالمسألة الثانية وقوله وحكي عن (٤١) بعض الاشخاص في المسألة الثانية وقوله باسم الذات وهو الدينار (قوله قياساً على

التأديته الى الصرف المؤخر لا احتمال استحقاق قيم فلا يعلم ما ينوبه الا في حال سندهما من باب السهولة لا التسيئة فان وقع فسخ مع القيام ومضى مع الفوات على المذهب فانه ينشد (ص) الا ان يكون الجبيع ديناراً او يجتمع فيه (ش) يعني أن أهل المذهب استثنوا صورتين من منع اجتماع البيع والصرف للبيارة المسألة الاولى أن يكون البيع والصرف ديناراً واحداً كشاة وخسة دراهم ديناراً وسوا تبع البيع الصرف أو العكس فيجوز على مذهب المدونة لدعاة الضرورة انه الثانية أن يجتمع البيع والصرف في دينار كشاة عشرة أو ثوب وعشرة دراهم باحد عشر ديناراً وصرف الدينار عشرة ودرهما فلو ساوى الثوب ما في درهم وأعطاه معهما عشرين درهماً بجز ولا فرق على المشهور بين نعمة البيع الصرف أو متبوعته وحكي عن بعض الاشخاص بعث في البيع أن يكون تابعاً بان يكون غير العرض ثلث الدينارين قد وفى في قياسه على مراعاة الثلث في الاتباع وقوله الجبيع أي ذو الجبيع وانما قدرنا ذلك لثلاثين لانه لا يخبر باسم الذات عن اسم المعنى **تنبيه** لا يجوز اجتماع البيع مع الصرف لا يجرى اجتماع مع القرض والسكاج والشركة والجعل ومنه المغارسة والسفافة والقرض لا يجوز اجتماع واحد مع الآخر (ص) وسلعة ديناراً لدرهمين ان تأجل الجبيع أو السلعة أو أحد النعدين بخلاف تأجيلهما أو تعجيل الجبيع (ش) معطوف على فاعل حرم والمعنى انه يحرم بيع سلعة لشخص بدينار لدرهمين حيث تأجلت السلعة والدرهمان من البائع والدينارين المشتري لا يبيع وصرف تأخر عوضاً أو تأجلت السلعة فقط الا في مثل خياطتها أو بيعت من يأخذها وهي معينة أو تأجل أحد النعدين الدينار والدرهمان وبطلت السلعة والتقدير الآخران تقديم أحد النعدين يدل على الاعتناء به في الصرف وانما قصد عند المتعاقدين فلم يحصل فيه مناجرة وتأجيل بعض السلعة كتابتها كلها وكذلك تأجيل بعض أحد النعدين كتابتها واحدهما وأما ان تبطل السلعة فقط فانه لا يمنع لان السلعة لما تبطل علم أن المصود البيع فلم يكن صرفاً مستأخر الكين حيث كان الاجل في التقدين واحداً وقوله لدرهمين أي قد دون وأما أكثر من درهمين فلا يمنع تعجيل الجبيع لان الصرف حينئذ هو أي بخلاف درهمين فانهم ما قلتم ما سوغ فيهما وعلم أن الصرف غير مرعى فاجتمع تأجيل التقدين مع الاجل واحد وتعجيل السلعة وإذا جاز تعجيل السلعة فقط كما تقدم فأولى بالجواز مع تعجيل الجبيع وانما ذكر المصنف لنتيم أقسام المسألة كما مر (ص) كدراهم من ذاتها بالمقابلة ولم يفضل (ش) تنبيه في الجواز مطلقاً أي حال التأجيل وحال التقدين

(٦ - ثوبى خامس) يبيع ما إذا تعجل التقدين وتاخرت السلعة لانه لما كانت كل من التقدين كان تأجيلها تأجيل بعضها ولو توقد مع تأجيلها من بيع معين تأخر قبضه (قوله حيث كان الاجل في التقدين واحداً) أي فان اختلف الاجل فلا يجوز لانه يصير دخلاً في قوة أو أحد التقدين **قاعدة** قول المصنف وسلعة الخ في قوة الاستثناء أو التقيد لقوله الا أن يكون الجبيع ديناراً أو يجتمع فيه فكأنما استثنى من القاعدة الكلية قوله الا أن يكون الخ قبله فهل هذا على إطلاقه فأجاب بان في أفراد تفصيلاً (قوله وأما أكثر من درهمين الخ) وأما يجب ايد بالاربعة أو ثلثة أو نصفه فهو جائز متقوم ولا ليس الا بخاصة (قوله كدراهم من ذاتها بالمقابلة) أي بشرط المقابلة ولا يحتاج لجعلها بمعنى لانه لا يمكن بقاؤها على معناه الا على قائله ولا يرد على عدم العدول عنه قوله الشيخ

أحدهم بمقابلة الجمع بالجمع في قوله ودرهمين من ذائمه يقتضى انقسام الاصل على الاحاد وقد مثل ان رشد المستثنى ذلك وعلى هذا فينظر  
 لو استثنى من كل دينار درهمين أو ثلاثة أو نحو ذلك ودخل على المقاصة ولم يفضل شيء من الحكم الجواز ولا لكون المستثنى كثيرا كذا  
 في حاشية القنشي وفي عجم الجواز لانه قال حيث كانت الدراهم المستثناة قد صرف دينار أو دينارين أو أكثر سواء كان حالا أو مؤجلا  
 (قوله وفي فضل الدرهمين الخ) أى والحكم في فضل الدرهمين كائن مثل مستثنى دينار أو درهمين في الاقسام الخمسة وذلك حيث  
 دخل على المقاصة لان فرض المسئلة كذلك ويمكن أن يقال ان الكاف مبتدأ وانظر ما قبل ذلك أى ومثل مستثنى دينار أو درهمين  
 كائن في فضل الدرهمين (قوله كالبيع والصرف) للدخول عليه به بنسخ ما ورد عليه من أن هذا بيع وصرف حقيقة فكيف شبه  
 الشيء بنفسه (قوله أى على شرطها) لاحاطة لجعل الباء بمعنى على (قوله للدين بالدين) أى لا ابتداء للدين بالدين لان كل واحدة في ذمة  
 الآخر سوى (قوله فيجوز ان كانت الدراهم المستثناة) أى لا المقاصة في الدرهم الخ مثال الدرهم كالواحدة عشرين أو باعشرين دينار أو  
 نصف عشر درهم من كل دينار وكان صرف الدينار عشرين درهما ومثال الدرهمين كالواحدة عشرين أو باعشرين دينار أو الا عشر  
 درهم من كل دينار فالسنتي درهمان وتظاهر (٤٣) هذا المكان المقاصة في ذلك اذا كان المستثنى الدرهمين وفي عجم انه لا يمكن

ذلك (قوله انه اولى اجل) قال  
 في حاشية القنشي في بيان ذلك  
 وقوله نقدا وإلى أجل أى سواء  
 كانت الدراهم المستثناة نقدا  
 أو إلى أجل هذا مقتضاها لاقائل  
 أن يقول قد تقدم أنها تأجل  
 أحد التقدين المتع قبيني هذا المتع  
 حيث كانت الدراهم مؤجلة فقط  
 ويمكن أن يقال في جواب ذلك لما  
 كان هذا القدر اليسير مستثنى من  
 ذائمه صار كالعدم فسيخرج فيه  
 التججيل واقعه أعلم انتهى وهو يخالف  
 لما في عجم من جريانه على مسئلة  
 وسلمة فانه قال ويفهم قوله  
 بالمقاصة أنهما ان شرطها فيها  
 منع مطلقا فيما يظهر للدين بالدين  
 وان سكتا عنها حازم تعجيل الجميع  
 أو السلفة ان كان المستثنى درهما  
 أو درهمين وان زاد على ذلك ونقص

اذا تعددت السلع والذائره والمراهم المستثناة ووقع البيع على شرط المقاصة بمعنى أنها  
 دخل على أن كل ما جتمع من الدراهم المستثناة قد صرف دينار بقاها فيه أى أسقطا ما يقابلها  
 من الدينار فإن ذلك حازم حيث كانت الدراهم المستثناة قد صرف دينار أو دينارين أو أكثر  
 بحيث لا يفضل من الدراهم شيء وسواء وقع البيع حالا أو مؤجلا كما لا يشتري ستة عشر نوبيا كل  
 نوبيا دينار أو درهم على شرط المقاصة وصرف الدينار ستة عشر درهما فكيف عن الانواب  
 خمسة عشر دينار فان فضل بعد المقاصة المدخول عليها درهم أو درهمان جاز أيضا ان تحصل  
 الجميع أو تحصلت السلفة فقط مع تأخر التقدين إلى أجل واحد لان تأخرت السلعة فقط أو مع  
 أحد التقدين أو تأجل الجميع وهو معنى قوله (ص) وفي الدرهمين كذلك (ش) أى وفي فضل  
 الدرهم أو الدرهمين ككل نوبيا في المثال المتقدم دينار أو درهما ونصف عن درهم أو  
 درهما سوى درهم ومعنى ذلك أى مسئلة صفة دينار أو درهمين تعجز على تقسيمها كامرا  
 وان فضل بعد المقاصة أكثر من درهمين ككل نوبيا دينار أو درهما أو ربع درهم فيجوز ان  
 تحصل الجميع وهو المراد بقوله (ص) وفي أكثر كالبيع والصرف (ش) أى والحكم في فضل  
 أكثر من درهمين كائن كالبيع والصرف فيجوز مع التعجيل لامع التأجيل بقوله بالمقاصة أى  
 على شرطها وكلام المؤلف يشمل ما اذا دخل عليها أو لا وحصلت وليس كذلك ولذا قال  
 الشارح ولا تنفع الحاشية أى المقاصة بعد البيع اذا لم يقع البيع بينهما على ذلك انتهى وأما لو  
 شرط فيها الجميع للدين بالدين وأما لو سكتا عنها فيجوز ان سكتا الدراهم المستثناة الدرهم  
 والدرهمين نقدا أو إلى أجل ويجوز ان كانت كثيرة دون صرف دينار ان كان نقدا ولا  
 يجوز إلى أجل وان كانت أكثر من صرف دينار أى أو صرف دينار فلا يجوز نقدا ولا إلى

عن دينار حازم فقط وان كان دينار أو أكثر امتنع مطلقا انتهى (قوله ويجوز ان كانت كثيرة دون صرف الخ) كالواحدة  
 عشرين أو باعشرين دينار أو ربع درهم من كل دينار فالسنتي هنا خمسة دراهم وهي أقل من صرف الدينار لما لم يفرضه من أن صرف  
 كل دينار عشرين درهما مثلا (قوله ان كان نقدا) أى الدراهم نقدا وتظاهر وان لم تكن الدينار نقدا والمقام من عجم لا بد من تعجيل  
 الجميع لانه يجرى ذلك على مسئلة وسلمة دينار أو ما على كلام القنشي فانه لا يجرى ذلك عليه كائين (قوله وان كانت أكثر من  
 صرف دينار أى بالمشاركة بقوله وفي الدرهمين كذلك الخ) وقوله أى أو صرف دينار أى وهو المشاركة بقوله كدراهم من ذائمه بالمقاصة  
 ولم يفضل والحاصل ان عجم يجري ذلك فهذا ان كان المستثنى درهما أو درهمين أو أكثر وكان أقل من صرف دينار على مسئلة وسلمة  
 دينار أو ما ذكر من القنشي لا يجرى عليه والظاهر قول عجم لانه الموافق لابن عرفة فعلى كلام عجم اذا سكتا المستثنى الدرهم  
 والدرهمين لا بد من تعجيل الجميع أو السلفة وان كتبت أكثر لم يصل إلى دينار لا بد من تعجيل الجميع والاحسن حمل عبارة شارحنا  
 عليه فنقول نقدا أى الجميع وقوله أولى أجل أى الدينار والدراهم أى مع تعجيل السلفة وقوله ان كان نقدا أى الجميع نقدا وقوله فلا

يجوز نقد الا الى اجل المتقدم من ان قوة كل درهم من دنانير الخ لا يدعي ان المقاصة فلا يكون ينصر (قوله تنصير) أي للعائنة  
عنى المعاملة (قوله امتنع الصورة الاولى) أي لما فيه من ربا التساو وقوله جازت الثانية أي لاختلاف الجنس وكونه مبادي يوم معلوم  
أنه لا يقال فيه اعطاء زنته (قوله لا يأخذ قدر ما يخرج منه) هذا يأتي على الصورتين الأولى تنصير (قوله ويزال الكنان) فيه نظر لأنه ليس بطعام  
(قوله ان كان يومه من زيت ما يعصره) أي والقرض انه يجمع ذلك مع غيره ويصير الجميع قايما زانعا هو وعصره وحده سواء كان  
باجرة ولا (قوله والا) أي بان يومه من زيت حاضر عنده أي هل من زيت ما يعصره من غير زيتونه تنصير وقوله فاعلم ان ذلك  
أي وهو عدم تحقق المائنة (قوله بخلاف تبر) ومثله مسكوك سكة لا تزج بعمل الحاجة للشرابها سكة كغرب بصير والحاجز فينا ينظر  
(قوله دار الضرب) أي أهل دار الضرب والظاهر لا مفهومه خلافا لما ورد في ذلك ويصدق كتي هذا رأيت شب قال ما منه  
ولا خصوصية لاهل دار الضرب وأما المصوغ غير ذلك أن يعطيه ويريد به (ع ٤٣) نقدا فاستظهر المنع لان الأصل حرمة التفاضل

بين الذهبين خرجت مسئلة التبر  
مع المسافر لضرورة سفره فهي  
مسئلة لا يقاس عليها  
اه والظاهر أن المصوغ يجوز  
للضرورة (قوله وزي الحاجة)  
عطف تفسير أي أن المارد من  
المضطر والحاجة قال شب  
ونظاهرو لم يستدعجته وهو  
ظاهر وقول ابن رشد خففه ما لك  
في دار الضرب ما ذكر (وأقول)  
وبزمنه جواز ذلك للسافر جواز  
فعل أهل دار الضرب معه ذلك  
(قوله والصواب أن لا يجوز الخ)  
ضعيف قررر شفتا بالسوف رحمه  
الله (قوله روى أشهب) أي من  
مالك (قوله والسكة واحدة) أما  
اليوم في كل بلد سكة) هذا دل  
على أن الصبرة بتعدد السكة وأما  
النفس فلا فائدة فيه فاقول حيث  
كانت السكة واحدة فكان أوضع  
ويمكن أن يقال معناه وأما اليوم  
في كل بلد سكة أي ينقش أي

أجل على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك وهذا التفصيل هو المعقول علمنا نظر  
شرحنا الكبير (ص) وما يقع الزنة والاجرة (ش) هذا عطف على فاعل حرم وفي  
الكلام حذف مضاف أي وحرم معا فند صانع وقوله يعطى الزنة والاجرة تنصير وكلام  
المؤلف صادق بصورتين احدهما ان يشتري النقص من الصانع نقصة وزن ادراهم  
ويدفعها بصوغها وزيد ما لاجرة عن صياغته كانت نقدا أو غيره الثانية أن يراها الناس  
المصوغ فيمنعه من ادراهم وزيد الاجرة والحكم في الأولى المنع وان لم يزد أجر فلما فيه  
من ربا النساء وأما الثانية فلذلك الجواز ان لم يزد اجرة فالواقع الترابية بخلاف النقدا  
الصانع جنبا امتنع الصورة الاولى وجازت الثانية (ص) كزبون وأجرته لمعصره (ش)  
أي كما يمنع دفع زنون وأجرته لمعصره لا يأخذ قدر ما يخرج منه زنون ذلك لان المائنة هنا  
غير محققة ولم يختلف خروجها وأدخلت الكاف السهم ويزال القيسل ويزال الكنان ولا  
مفهوم لقوله وأجرته لمعصره اذ المنع حاصل وان لم يدفع أجر فلما فيه من بيع طعام بطعام غير  
يبيد ان كان يومه من زيت ما يعصره ولعدم تحقق المائنة حيث كان يومه من زيت حاضر  
عنده جازلا والأفتاح لذلك والسبب في الطعام (ص) بخلاف تبر يعطيه المسافر وأجرته  
دار الضرب لا يأخذ زنته (ش) أي يجوز أن يدفع لاهل دار الضرب تبر الخافض منهم زنته  
مضرو بان القاسم لشقة حسرها وخوفه أراء خفيقا للضرر وكذا الحاجة ابن رشد  
خففه مالك في دار الضرب لذلك والصواب أن لا يجوز الا لحول النفس للمبيع لا لكل المنة  
والنقصوب ابن رشد المنع أشار بقوله (ص) والظاهر خلافه (ش) محذور أشهب إنما  
كان هذا حين كان الذهب لا ينقش فيه والسكة واحدة واليوم في كل بلد سكة زالت الضرورة  
فلا يجوز (ص) وبخلاف درهم نصف وفلس أو غيره في بيع وسكا وانحدت وعرف الوزن  
وانتقد الجميع كدنيا الادريهم والافلا (ش) هذا مما أجيز للضرورة وهو ان يدفع النقص  
درهما لا يأخذ منه بنفسه طعاما أو فلو لا والصف الآخر فقصه وز كرجوا ذلك

يختلف في السكة والمعنى وحيث كانت السكة متعددة فان لم يتسره الضرب في هذه البلد تسره في البلد الاذهب اليها (وأقول)  
وحينئذ اذا كان في السفر يحتاج للحق وليس هناك موضع تسيره فيه الضرب أنه يجوز ذلك (قوله بخلاف درهم) أي شرعي  
أو مبرور ورجوحه زاد زنته أو نقص كمن ربا اذ ليس عندنا بصدر درهم شرعي يتعامل به شررا الحاجة والحاصل ان  
الشروط سبعة كون المباع درهما والمرد نصفه وفي بيع وسكة وانحدت وعرف الوزن وانتقد الجميع وفي عب فلا نقاد  
قصد في الحواز (قوله أو غيره) أي غير الفلوس أي كلهم وز كزمنه لمعصره على جمع التكسير وهو يعود على الضم مفردا  
مذكرا أو مفعلا فاعلم لاجع شب (قوله وعرف الوزن) ليدرك اين عرقه هذا الشرط والذي قبله ونحوه في المواضع كأنهم عالم برقتيا  
الشرطين (قوله كدنيا الادريهم) هذه النسخة ليست بصحة لانه لا يجوز في مسكنة هذه الا انما تجعل الجسم ومثله كدنيا الخ  
يجوز عند تعجيلها وتحويل السبعة فلذلك محب المصنف بعض الاشياخ فقال والافلا كدنيا ودرهم أي وان لم تتوفر الشروط فلا  
يجوز ولا يجوز في الدينار ولا في الدرهمين وضرورة الرقي الحياتر أن يدفعه ولا يأخذ نصفه ذهابا بنصفه غير والدرهمين

ظاهر (قوله لكونه يبيع بعضه بعضا مع أحدهما سلعة) مبيعة بالنصف الآخر أي والسلعة تقدر من جنس ما صاحبه فيؤدي  
 للتماضل (قوله ومنها أن يكون في (٤٤) يبيع الخ) ويمكن أن يراد بالنصف بالبيع أعم من بيع الذات وبيع المنفعة (قوله

واغما اشترط أن يكون الخ) أي  
 أن يكون الدرهم وهمل الصانع  
 نفسه بعد استيفاء العمل أي ولم  
 يدخل في أصل العقد على دفع  
 الدرهم قبل تمام العمل والالم  
 يميز (قوله أو علكة واحدة) وان  
 تعددت فيها السلطين واحد بعد  
 واحد (قوله ولو كان الوزن مختلفا)  
 أي وزن كل من التص في الدرهم  
 مختلفا أي بأن يكون الدرهم  
 يتفاوت في الوزن وكذا النصف  
 ولكن الرواج واحد (قوله ولو زاد  
 الوزن) أي في بعض جزئيات  
 الدرهم أو نصفه (قوله لا يباع عند  
 جهل) راجع لقوله ولو زاد الوزن  
 لم يضر ولا يرجع لقوله وكذا لو  
 تفاوتا في الجودة (قوله لم يميز تجوز  
 الخ) فيه إشارة إلى أنه يشبهه بقوله  
 كذا يزار الدرهم الخ أي في صورة  
 فقط وهو ما إذا اشتد البيع (قوله  
 وظاهر أن التقدير) أي من قوله  
 واتقيا البيع (قوله وهو يرد) أي  
 الآخر (قوله على أن يرد) أي  
 الآخر (قوله ووردت زيادة) اعلم  
 أنه لا فرق بين كون ذلك الزيادة  
 نقدا أو أجزالا في الجواز ولا يمتنع  
 الصرف فذلك الزيادة كالمهنة  
 لأن جملة الصرف ولا صرف  
 مستأنف (قوله بعد الخ) فهم  
 من قوله بعدهما لو كانت في العقد  
 ترد عليه وعيها هو كذلك (قوله  
 ومعنى إيجابها أن يدفعها بعد  
 قوله لا تقتضي عن صرف الناس  
 فزدني) أي وإن لم يقل له نعم أزيدك

وأولى إذا اجتمع طلب الزاد مع قوله أأأأ ذلك وعدم إيجابها كان يقتصر على دفعها عقب  
 قول الآخر تقتضي عن صرف الناس من غير أن يطلب زيادة ولا نطق الآخر بأزيدك (قوله عطف على مطلق الخ) ولعل الأحسن  
 عطفه على أو الأنا ويوجبها من حيث المناسبة من أنها آثاره ولو فاق وكان الصنف يقول وهل مطلقا ولا مطلقا بل يفصل فيقال هل

تأويلان

تأويلان

ذلك الآن وجهها أو جعل ذلك ان عنت (قوله بالخضرة) الباعث في بخلاف الباقي قوة بنفس وزن فلم يلزم تعليق حرف جر في معنى النقص والمعنى يعامل واحد (قوله بنقص وزن) أي أو عدد والاولى قدر ليشملها وأجيب أنه لما ذكر الوزن وقابله بالرصاص والنحاس والمغشوش عن أنه كشي بنقص الوزن عن النقص الحسي فشمع بنقص المعدن والرصاص وشبهه عن النقص المعنوي (قوله أو رضى الخ) فيكون من عطف الجمل لاختلاف الافعال هنا مع ما قبله (قوله صم) أي صم العقد والجرو وعلمه شيء آخر أشار إليه بقوله وأجبر عليه (قوله وان طالع) قسم قوله بالخضرة أي حضرة العقد وسأني لشارح بشر الطول بأن طالع عليه بعدم مفارقة يد وان لم يحصل طول أو بعد طول ولو لم يحصل مفارقة يد لم يحصل العقد (قوله أو رصاص أو نحاس) أي أو قزدير ولا يخفى أن هذه الثلاثة أشار إليها بقول المصنف أو بكر رصاص (قوله بعد المفارقة) أي يجلس العقد وان لم يحصل طول وقوله أو الطول وان لم يحصل مفارقة يجلس العقد (قوله في الجميع) أي جميع ما تقدم من المغشوش والنحاس وغيره ونقص العدد والوزن (قوله الا في نقص العدد) الفرق بينه وبين غيره ان غير نقص العدد قبض وهو العوض بتمامه فكان له الرضا به مطلقا كسائر (٤٥) العيوب بخلاف نقص العقد فان العوض بتمامه لم يقبض فلذا اشترط في الرضا به الخضرة (قوله بخلاف غير المعين) أي يقضى الصنف المؤخر ثم لا يرجع على هذا الفرق أن غير المعينة تعين بالقبض أو بالمفارقة فقد اختلفوا في ذمة أحدهما لا آخرى لاننا نقول التعيين في المعين بذاته أقوى من تعيين غيره بالقبض وقوله المعين من المعينين وأما لو كان معينا من احداهما فالراجح النقص ان قام به والا فلا فيكون من أقراد قوله وان طالع النقص ان قام به وقوله فقيه طالع النقص ان قام به طريقتان فيه اشترتا أنه أراد بالتردد الطرق على حد سواء (قوله فقهه وان رضى واجيد العيب بالخضرة الخ) يتألف ما تقدم له من أن المراد بالخضرة حضرة العقد وحاصل ما هنا أن بعضهم جعل الخضرة في الوضعية حضرة العقد وقالوا بما عدلت لا شوم باختصاصها

أو بلان لكان أظهر فأشار بقوله وهل مطلقا إلى التأويل بالخلاف وان مذهب المذهب السدود عدمه الزيادة لعمليها على أي حال وأشار لوقاف وجهين أحدهما بقوله الآن وجهها وثانيها بما قبله وان عنت والمذهب الاطلاق \* ولما تكلم على ما ينقص الصرف من اقتران المتصارفين أتبعه بالكلام على ما ينظر إلى الصرف من عيب أو اشتقاق فقال (ص) وان رضى بالخضرة بنقص وزن أو بكر رصاص بالخضرة أو رضى بتمامه أو غشوش مطلقا صم وأجبر عليه ان لم تعين وان طالع النقص ان قام به كنقص العدد وهل معين ما غش كذلك أو يجوز فيه البديل تردد (ش) حاصل هذه المسئلة ان العيب اما نقص عدد أو وزن أو رصاص أو نحاس أو مغشوش فان اطلع على ذلك بخضرة العقد من غير مفارقة ولا طول جاز الرضا به بالبطل في الجميع ويجوز على تمام العقد من ان يسميها ان تعين القدر اهم أو الدنانير فان عنت فلا يجبر وان كان طالع على ما ذكر بعد المفارقة والطول فان رضى به صم في الجميع الا في نقص العدد فليس له الرضا به على المشهور فلا يضمن النقص فيه سواء قام به أو رضى به وألحق القسمي به نقص الوزن فيما يتعامل به وزنا وان قام به بنقص في الجميع الا في المغشوش المعين من المعينين كهذا الدنانير بهذه العشرة القدر اهم فقيه طريقتان طريقة المذهب كله على اجازة البديل لانهم لم يفتروا وفي ذمة أحد هاتين طريقتين بقوضا الوقت البديل بخلاف غير المعين فانهم ما يفترون وفي ذمة أحد هاتين طريقتين الثانية أنه كغير المعين فيكون فيه قولان والمشهور منهما النقص فقهه وان رضى أي واجد العيب بالعيب بالخضرة أي حضرة الاطلاع والمراد بالخضرة ما لم يحصل مفارقة يد ولا طول والكافي في رصاص أدخلت النحاس والحديد والقزدير وانما يقتصر على ذكر الخضرة في احدي المستثنين لتلايتهن اختصاصها به والتعظيم في قوة أو رضى بتمامه لاحد المتعاقدين أي أو رضى أحد المتعاقدين سواء كان واجدا لعيب أو غيره وانما العقد يشمل تبديل الرصاص وقهوه والمراد بالتمام الازالة

به وردانه كان المناسب أن يذكره في قوله أو رضى بتمامه وفي قوله أو يغشوش ويحاج لماله ذكرها ثم ادّعى بانها مطلوبة في الكل اذا طارق وبعضهم جعل الاول حضرة الاطلاع ولما ورد عليه أنها قد تبعد من حضرة العقد احتاج إلى أن يقول بخضرة العقد وكان يقول حضرة الاطلاع لا بد أن تكون بخضرة العقد (قوله والمراد بالخضرة) هذا باقي سوا غير الخضرة بخضرة العقد أو حضرة الاطلاع (قوله اختصاصها) أي الخضرة وقوله به كذلك في نخصته والمناسبات أي بأحدى المستثنين (قوله سواء كان واجدا لعيب) احتراز عما لو أراد انقص الصرف وقوله وأغبره أي عيوب العيب احتراز عما لو قال لا يجل العيب (قوله فيشمل تبديل الخ) أي حيث أردنا بالاعمال تمام العقد فتدل تبديل الرصاص وأما لو كان الضمير عائدا على العقد لم يشمل تبديل الرصاص وقوله أو المراد بالتمام الازالة أي أو يرجع الضمير للعيب وبقدر تمامه بازالتة فتدل تبديل الرصاص حينئذ فلانساب أن يؤثر قوله فيشمل الخ عن الامرين وذلك لاننا غسل البص أن المصنف قاصر والجواب من وجهين ثم لا يخفى أن أحد المتعاقدين شامل لرب السليم ورب العيب وهو ظاهر على الاول وأما في الثاني فنقول كذلك وذلك أن قوله بان يبطل النقص شامل لرب العيب وهو ظاهر ورب السليم بان المصنف رضى ب

السليم أن يبدل له رب العيب النقص استنزاعاً له أو أدفعه (قوله بأن يبدل له النقص والرصاص والغشوش) يشير إلى أن الأولى للصف أن يقدم والغشوش على قوله أو رضى باتممه لأنه لا يوجب متعلقاً به أيضاً أي كنقص العدد والوزن والنقص وشبهه (قوله أي سواء كانت الدراهم أو الدنانير) أو مانعة فلا يشمل تعينهما معاً وقد قال الشيخ سالم وعج سواء كان معيناً بالجنس أو من أحدهما أو غير معين (قوله أي أن لم

بأن يبدل له النقص والرصاص والغشوش وبكل له العدد ومعنى قوله مطلقاً أي سواء كانت الدراهم أو الدنانير معينة أم لا وهو راجع للجميع لا بالضرورة وأغريها لأنه خلاف الموضوع وقوله أن لم تعين أي وأجبر إلا في الأعمام عليه أي على الأعمام المذكور أي أن يقع العقد على عين كل من العوضين أو على عين ما وجبه العيب متبهما وقول من قال أن تعين أحد العوضين كتحسينهما غير ظاهر أن قد يصدق بما إذا كان التعيين في عوض الذي يوجب فيه العيب مع أنه يحري هذه الصورة على البديل فإذا وقع الصرف على عين الذهب ولم تعين النقصة وحدها العيب في النقصة فإنه يجري على بدل العيب من أي بده وهو خلاف مقتضى قول هذا القائل وقوله وإن طال أي ما بين العقد والاطلاع أو حصل اقتراف ولو القرب وقوله نقض هو كلام محمل بأن نقضه في وقته وحيث نقض فاصغر ديناراً لأن يتعداه فأ كبر منه وقوله إن قام به أي أن قام واحد العيب به أي العيب أي يجهت في العيب وهو يتبدل ناقص الوزن والنقص والغشوش وتقيم العدد الناقص أي وإن رضى به صرح في الجميع وظاهره أن مجرد القيام بنقص الصرف وليس كذلك بل لا ينقص الصرف إلا إذا قام به وأخذ البديل بالفعل وأمان أو ضايع شيء من غير إبدال فإن الصرف لا ينقص وقوله كنقص العدد تنبيه في النقض بعد الطول لا بعد القيام وقوله وهل معين ما غش أي من الجهتين وأمان كان التعيين من أحدهما حكمه حكم الغشوش غير العين فينتقص إن قام به والا فلا (ص) وحيث نقض فاصغر ديناراً لأن يتعداه فأ كبر منه للجميع (ش) أي حيث حصل النقض الصرف وكان في الدنانير الأصغر والكبر وكانت السكة مخصصة في النفاق والرواج بدليل ما بعده فينتقص الصرف في الأصغر ولا يضاور إلا كبر منه لأن أن يكون موجب النقض نفس الصغر ولو بدره لا كبر منه فينتقل النقض إليه وهكذا لأن الدنانير المضرورة لا تقطع لأنه من الفساد في الأرض ولا يجوز أن يصطلي على إبقاء الأصغر ونقص الأكبر ويكمل له لأن الصغرا استحق النقض فمؤتى إلى بيع ذهب ونقصه بذهب وقوله لا للجميع مفهوم من قوله فاصغر ديناراً لكن صرح به لأجل قوله (ص) وهل ولو لم يسم لكل دينار تردد (ش) أي وهل الحكم المذكور وهو نفس فاصغر ديناراً لأن يتعداه فأ كبر منه دون قسم الجميع سواء سمى لكل دينار عدد من الدراهم أو لم يسم أو أعم ذلك مع التسوية وأما إذا لم يسم لكل دينار عدد من الدراهم لم يجعلوا الكل في مقابلة الكل فمقتضى الجمع تردد أي اختلف المتأخرون في نقل المذهب في ذلك وقد علمت أن كلام المؤلف في السكة المخصصة في النفاق كان اختلف فيه فأشاره بقوله (ص) وهل وصرح في السكة أعلاها أو الجميع قولاً (ش) الأول لا يصح وجهه أن العيبان كان من جهتي دفع الدراهم المردودة فهو مبدل من علم بالعيب أو مقصر في الانتقاد أن لم يسم فاصغر بذا وجود ما في يده من الدنانير

أو عين السليم دون العيب ومفهومه صورتان أيضاً أن يعين عند العقد كهذا الذي تناوب به العشرين درهماً أو يعين ما وجبه العيب (قوله والغشوش) هو ما خلط بغيره وهو كامل فلم يدخل في واحد مما تقدم وقوله لأنه خلاف الموضوع أي لأن الموضوع أنه بالضرورة (قوله تنبيه في النقض) أي أن نقص العدد بعد الطول أو المقارفة موجب لنقص الصرف وإن لم يتم به وظاهره ولو كانا متساويين على النقض أو أحدهما كما إذا وقع نسيان أو غلط أو سرقتم من الصراف وظاهره أيضاً لا فرق بين أن يكون النقض سبباً كدراهم ودنانير أو كثيراً (قوله وحيث نقض الصرف) أي بعضه لا كله لعدم التمام به قوله فاصغر ديناراً (قوله وكانت السكة مخصصة في النفاق والرواج) عطف النفاق على ما قبله تفسيراً لاختلاف صاحبها وزمنها كسليم وعليمان أو اتفق أحدهما كسكة عثمانى وترجيحاً أن اتفق رولهم من زمن واحد ودخل واحد أو اتفقا كسكة سلطان بعلبك (قوله لأن الأصغر استحق النقض) توضيحه مثلاً لو كان دفعه محبوا ونصف محبوب ونسبهما وقدر صرف المحبوب بمائة ونصفه فخص من بالنسبة في

بماتين فوجد صاحب الدنانير دراهم ٢٠ فوافقا فنقص النصف محبوب فقط لأنه الذي استحق النقض فلأوراد والثاني دفع الذهب المحبوب إليه ودفع دافع الدراهم خمسين نصفاً لو بقي نصف المحبوب سدد دافع الدراهم فإنه لا يجوز لأنه لا الأثر أن دفع الذهب باع نصف المحبوب والخمسين قضة التي ردها بذهب وهو المحبوب (قوله فأ كبر منه) أي فمقتضى كبر منه وقوله فينتقل المذهب حذف أي فمقتضى النقض انقضاءه فمقتضى (قوله سواء سمى أو لم يسم) هذا هو المعنى شيخنا الحلبي (قوله في نقل المذهب في ذلك) قول الحنفية عطف النفاق محبوا الرواج

أي الحكم في ذلك (قوله والثاني لصنوع) قال الخطاب ظاهر ابن ونس والباقي وابن رشد ترجمه (قوله كانت الأغراض مختلفة) لأن كل واحد منهما مواد لا يكون بيده إلا البيع الذي يرغب في التعامل به كجسود في زمانه مع زنجري فإن المحبوب يرغب في سدون الزنجري (قوله فلا يتأني الجمع في واحد) وهو الرائج (قوله وشرط للبذل حسنة) لا يخفى أنه ليس شاملا لاتمام النقص وأنه لما طلق البذل على ما يتجمله (قوله حسنة) أي فوضه وذلك لأن حبس الذهب والفضة وأحدوه ورواثة (قوله السلامة من التفاضل المعنوي) وذلك لأن دافع الذهب إذا أخذ عن الدرهم الزائف قطع ذهب فقد خرج من يده ذهب أخذ في مقابلته ذهباً فوضه وذلك تفاضل معنوي لأن الفضة التي مع القطعة الذهب تفقد زائفاً بعد باع هذا الاعتبار صاحب الغنائير (٤٧) ذهباً ذهباً كرمته وما قاله الشارح من

والثاني لصنوع وجهه أنه إذا كانت السكة مختلفة كانت الأغراض مختلفة فلا يتأني الجمع في واحد واختلاف الأغراض فوجب فسخ الجميع ولو زاد ما فيه اللعب من الدراهم عن صرف الأعلى وهناك متوسط كبير وأدنى صغير فإنه يفسخ المتوسط دون الأدنى لأنه أعلى من الأدنى وهذا على القول الأول في تبينه يفتي أن يكون على الخلاف حيث لم يشرط شيء والأعمال ويجري مثل ذلك في قوة وجبت نقصاً فاحقر دينار (ص) وشرط للبذل حسنة وتجعل (ش) يعني أنه يشترط للبذل حيث أجزأ أو وجب على مافر في قوة وأجزأ عليه أن لم تعين الحسنة والتجهيل وإنما اشترطت الحسنة للسلامة من التفاضل المعنوي فلا يجوز أخذ قطعة ذهب بدل درهم زائف رده لأنه يؤل إلى أخذ ذهب فوضه من ذهب ولا أخذ عرض عنه لأنه يؤدي إلى دفع ذهب في فضة وعرض الأمان يكون العرض بسراً فيختص اجتماعه في البيع والصرف واشترط التجهيل للسلامة عن بالتساوي لا يشترط اتفاق النوعية فلا بأس أن رد عن الدرهم الزائف أجود منه أو أردأ أو أوزن أو أنقص لأن البذل لا يجوز بالخسرة ويجوز فيها الرضا بنقص أو أردأ . ولما كان الطارئ على الصرف عبثاً أو استحقاقاً وأنهى الكلام على ما أورد من الأول شرع في الثاني بقوله (ص) وإن استحق معن سلك بعد مفارقة أو طول أو موعو مطلقاً فاضد والأصح وهل أن تراضي ترد (ش) يعني أن الصرف إذا وقع بمسكوكين أو بمسكوك وموعو فاستحق المسكوك والمراد ما قبل الموعو يشمل التبر والمكسور بعد مفارقة من أحدهما المجلس أو بعد الطول من غير إقرار بأمان فإن عقد الصرف ينقض على المشهور سواء كان المستحق معينا عين العقد أولاً وإن كان المستحق موصوفاً انتقض عقد الصرف كان استحقاقه بوضرة العقد أو بعد مفارقة معينا أولاً لأن الموعو راد لعينه فغيره لا يقوم مقامه وإن كان المستحق مسكوكاً يحضر العقد مع عقد الصرف سواء كان المستحق معيناً حال العقد أولاً لأن غير المعين يجبر على السداد من أبي منها وأما صحة العقد في المعين فمقتضى كمال ابن ونس أن تراضي بالبذل ومن أبي منه ما لا يجبر وقيل غير مقيدة كغير المعين كما أطلقه أبو عمران وأبو بكر بن عبد الرحمن فعمل بما قرأنا أن يقول المؤلف معين لا مفهومه وإنما قيد به لأجل قوة وهل أن تراضي ترد ذلك الرد فيه وأما غير المعين فيعبر من أبي والقول بل طلب انتمام العقد من غير ترد (ص) ولستحق إجازته إن لم يحضر والمصطوف (ش) أي وللشخص للموعو مطلقاً أو غيره بعد المفارقة أو الطول إجازة الصرف والزائمه المصطوف به تنقذه أن لم يجبر من استحق من يده بأن من صار فيه متعد فله

كونه تفاضلاً معنوياً يصح بدل عليه كلام محض توما التفاضل الحسي فامر ظاهر (قوله ولا يشترط اتفاق النوعية) الأولى ولا يشترط اتفاق الصفقة (قوله سلك) يؤخذ منه أن الدراهم والغنائير يمكن استحقاقها والشهادة على غيرها هو نص المسدوق (قوله أو موعو مطلقاً) لقائل أن يقول كون غيره لازماً ومقامه ظاهر بالنسبة إلى عدم لزوم المستحق منه غيره وأما أن تراضي بالخسرة على غيره فلا يقال يجوز أن وكلان الصرف وقص عليه والجواب أن أخذ عرض ما وقع عليه بعد استحقاقه مثلاً من عقد وكر في القبض (قوله ينقض) على المشهور أي إذا لا يلزمه غير ما عين ومقابلته أنها لاتتم وهذا لخلاف في المعين (قوله كان استحقاقه بوضرة العقد) فيه نظر كيف يأتي عدم التعيين في الموعو أولاً بد من تعيينه ونيل عليه عبارة ابن عرفة أنه محض توما (قوله) وكذا قول شارحنا والموعو غير راد لعينه (قوله وقيل غير مقيدة) وذلك لأن استحقاقه نادراً وقوع فلذا خير بخلاف اللعب في المعين إذا صرف فيه على البائع أقوى

تبينه ما ذكره المصنف في استحقاق الكل وأما أن استحق البعض فيرضى على استحقاق بعض المثل الأعلى في قوة وحرم التمسك بالأقل إلا التلي وينقض ما قبل ذلك (قوله وأما غير المعين) رد محض توما فقال إن العصة عند ابن القاسم بالخسرة مطلقاً في المعين وغيره وكذا الرد في قوة وهل أن تراضي فخص من له بالمعين وأن غير المعين لا يشترط فيه التراخي فيه نظر فالتفاضل كلامهم (قوله والزائمه المصطوف) هذا هو العقد وقوله إلا لكن المستحق الخ الذي هو متفق لذلك فضعيف وقوله ما علمت الخ على ما يؤيد من ذلك (قوله فوضه) حذف المصنف هذا الشيء وهو عدم الحاجة لتظهر ديوان القيد وهو أن يجبر المصطوف خاص بالحرية وإذا أخذ عنه وطلب دفع المستحق أعطى عليه فهو ما مر من قوله وهل أن تراضي تبينه فبدا الجاز في البدنة بحضور الشيء

المستحق وقبض الثمن الذي يأخذه المستحق مكله وسواء اقرض المتصارفان أم لا بل أو أضاف في غيبة البائع ورضى المتابع بدفع ثمنه ليرجع به على البائع جاز (قوله بانه على أن الخ) تعليل لقوله أي أن المستحق للصوغ اجازة فالخ (قوله بأحد التقديرات) تنازع فيه بين المقدور وعلى وفاعل يخرج ضميمته على الخلق المفهوم من محلي (قوله أي واز ببيع محلي الخ) فيه إشارة إلى حذف في عبارة المصنف (قوله حيث كان يخرج منه شيء) ظاهره (٤٨) أن فاعل يخرج محذوف مع أنه ليس من المواضع التي يحذف فيها الفاعل فالأنسب أن الضمير في

ان القاسم وهو المشهور بناء على أن هذا الخبر ابر اليه الحكم فليس كالشرطي وأما أن أخبر بتعديده فليس للمستحق اجازة لانه كصرف الخيار الشرطي وهو ممنوع والمصطفى بكسر الراء اسم فاعل وهو يطلق على كل من أخذ الدرهم وأخذناه ثمنه والمراد به ثمنه استحق منه ما أخذوه وجعلنا كلامه على الحالة التي ينتقض فيها الصرف بعلا الشارح وأما في الحالة التي لا ينتقض الصرف فيها بان يكون الحاضرة في غير المصوغ في الأول من أن للمستحق الاجازة لكن المستحق منه أن لا يرضى باجارة المستحق في الحالة التي ينتقض فيها الصرف وأما في الحالة التي لا ينتقض فيها الصرف فلا كلامه ويجوز على ذلك لما علمت من أن بيع الفضولي لازم من جهة المشتري (ص) وواجب محلي وأن يخرج منه ما سبب بأحد التقديرات أن أصبحت وسعرت ويجعل مطلقا ويصفه أن كانت الثلث وهل بالقيمة أو بالوزن خلاف (ش) أعني واز ببيع محلي بذهب أو فضة كصنف وسيقف على أحدهما وثوب طرز بأحدهما أو نسج به حيث كان يخرج منه شيء بالسبب بشروط تأتي فإن كان لا يخرج منه شيء أن السبب فانه لا عبية بما فيه من الخلية ويكون كالمجرد منها كما قلنا ح الشرط الاول أن تكون الخلية متباعدة كإبر فإن كانت مجرمة فلا يجوز بيع ما هي فيه لا يجنس ما حلي به ولا يغيره بل بالعروض الآن نقل عن صرف دينار كاجتماع البيع والصرف ثم أن بيع الحلي بالخلية المباح يجوز بصنفه وبغير صنفه وإن لم يكن الجميع ديناراً والاختصاص له ما هو أوسع من المنفصلين كما مر في قوله ببيع وصرف الآن يكون الجميع ديناراً أو يجتمع فيه الشرط الثاني أن تكون الخلية مسهورة على الشيء الحلي بما هو يؤدي نزعها الفساد كصنف سمرت عليه أو سفي على حفته وأجائله فلا باعها والمشفقة في نزعها لم يحاذف فيه اجتماع الصرف والبيع فإن لم تدر فلأنها لا باع بصنفها ولا يفر من التقصد الأعلى حكم البيع والصرف وأما يفر من العروض فتباع ببيع كل واحد من الخلية وما هي فيه على أفرادها يان ومن بيع الخلية المسهورة ببيع عبده أنف من نقد أو أسنان منه الشرط الثالث أن يباع بمجمل من الخاتين وعند اجتماع هذه الشروط يجوز البيع سواء كانت الخلية تعالج بغير أم لا سواء كان المبيع بصنفه أو بغير صنفه وهو مراد المؤلف بالاطلاق فلو حصل تأخير فبيع مع القيام كان تعالوا لا ينتقض ووفات ويزاد على هذه الشروط أن يبيع بصنفه شرط رابع أن تكون الخلية ثلث ما هي فيه فسدون على المشهور وهل يعتبر الثلث بالقيمة أو بالوزن في ذلك خلاف قال في توضعه فإذا كان وزن الخلية عشرين ولساغتها تساوئ ثلاثين وقيمة التصل أربعين يزعي الثاني دون الاول انتهى ومرادنا الأول والثاني في كلام المؤلف (ص) وإن حلي به ما لم يجر بأحدهما (ش) أي وإن حلي بالذهب والفضة معا لم يجر بيبعه بأحدهما كالتساويين أم لا إذا لم يكن أحدهما تباعا لا لآخر لأنه إذا امتنع ببيع ملحمة وذهب ذهب فأرى ببيع فضة وذهب ذهب وبالعكس فإن كان أحدهما تباعا لم يجر بيبعه بصنف الاكثر وهو المتبوع وفي بيعه بصنف التابع قولان

الخارج على أن النسب أن الضمير في يخرج جاز على الخلق المأخوذ من محلي (قوله أن السبب) أي أقرض بالدينار (قوله يكون كالمجرد منها) فباع بما فيه نقد أو إلى أجل لانه كالسبب فهو كالصدم ولا يعتبر مقدار الغيب (قوله كإبر) أي من الصنف وغيره (قوله فإن كانت مسهورة) أي كدواة وسرج ورج كلب (قوله بجسم الخ) الا حسن أن المراد بالسهر أن يكون في نزعها ساد وغرم دراهم كانت مسهورة أو مخفية أو منسوجة أو مطرزة أو مخزونة (قوله سواء كانت الخلية تعالج بغير الخ) المناسب أن يقتصر في تفسير الإطلاق على قوله سواء كانا للبيع بصنفه أم لا وأما قوله سواء كانت الخلية تعالج فلا يظهر لانه لا يلزم قوله وبصنفه ان كانت الثلث الخ (قوله وهل يعتبر الثابت بالقيمة) وهو المعتقد (قوله جاز على الثاني دون الاول) الثاني الذي هو الوزن أي الوزن تحسرها فإن لم يمكن التقري فالقيمة اتفاقاً أطلق بعض الشراح وذلك لانه إذا اعتبر الوزن يكون الثلث لانه إذا ضم عشرون لأربعين ثلث المجموع ستون ونسبة عشرين استين الثلث وأما لو اعتبر القيمة فكان ثلاثون مضمومة لأربعين والمجموع سبعون ولسبت الثلاثون ثلث السبعين بل أكثر وعلم بما قررنا أن

النسب إلى المجموع من قيمة الخلق أو وزن الحلي وقيمة الخلية أو وزنها والنسب بقيمة الخلية وحدها أو وزنها مذهب وحدها (قوله في كلام المؤلف) أي الذي هو ان الحاح وحلي الخلاف إذا وجد من يعلم ثمنه وقدر ما فيه من الذهب فإن لم يوجد من يعلم ذلك نظري قيمة الخلية قطعاً (قوله وبالعكس) مفاد العبارة أن العكس ببيع الذهب بفضة وذهب وليس كذلك بل التضاد أن المراد ببيع فضة وذهب بفضة (قوله وإن كان أحدهما تابعا) والفرض عدم التبعية البهوية



(قوله الآن نعم) بفتح هـ ز ت أن لو وهما بعد الاستثناء أي إذا تبع الجواهر فيوز ببعه با حدهما ولا تتركب كون أحدهما كثر من الآخر كذا في شرح شب وهل السبعة بالقيمة أو بالوزن خلاف ذلك في الشامل وهذا انتماء إلى في صنف ما بيع به وما غيره فلا تصور اعتبار وزنه بل قيمته وهل تعتبر قيمته وزنه أو قيمته على ما هو عليه وقد يقال أنه متصور في صنف ما بيع به ما يباع شرب من التبر وهو أن راد بالقيمة قيمته على ما هو عليه وبالقيمة قيمته (قوله لا يختلف في المحل الخ) ظاهره أن المحل ثوب وفحل بالذهب والفضة والؤلؤ والجواهر والسبعة بالنظر للؤلؤ والجواهر وقيمة الثوب لا تدخل لها في ذلك وليس كذلك بل الراد بالجواهر كافي شرح شب الذات التي ركب عليها الحلية ثوبا كانت أو مضعفا أو سيفا أو نحو ذلك لا للؤلؤ انتهى وواقعه ما في عب حيث قال الآن تبع الجواهر الذي هو فيه وهو ما قابل التفاضل انتهى ثم قوله إشارة إلى حيث لا ن ظاهر المصنف أنهم ما ن تبع الجواهر ثم يجوز بأحدهما مطلقا كان تبعه أو لا وهذا خلاف ما قاله المحض وقول صاحب الأكمال (قوله أنه يباع بالأقل من ذلك) أي عمدا كرم الذهب والفضة (قوله ولقول صاحب الأكمال) معطوف على لقول النعمي (قوله وعندنا حبيب الخ) ظاهر المصنف وكلام (٤٩) شب يفيد اعتنا وقد تقدم وفي كلام بعض

المتقدمين أن يبيع أحدهما أو يبيعهما وقوله (الآن تبع الجواهر) إشارة لقول النعمي لا يختلف في المحل يكون فيه ذهب وفضة ولؤلؤ وجواهر والذهب والفضة الثلث فأقل والؤلؤ والجواهر الثلثان فأكثر أنه يباع بالأقل من ذلك كالسيف وقول صاحب الأكمال كان فيه ما عرض وهما الأقل يبيع بأقلهما أو لا واحد انتهى والمرا بط الجواهر ما قابل الثوبين نحاسي منقذين وفيه لؤلؤ فأقل ثوبيه من جملة العرض وعندنا حبيب في الواضحة يجوز بعه بأحدهما حيث تبع الجواهر سواء يبيع بأقلهما أو لا كثرهما وهو خلاف ظاهر وقوله الآن تبع الجواهر فيوز بأحدهما أو ما بهما فانظر في ذلك والذي يقتضيه قواعد المذهب المتبع لانه يبيع ذهب وفضة وبيع فضة بفضة وذهب « ولما كان يبيع التقدمة بغير صفه صرفا وصفه ما عدا المراتبة وهي يبيع بقدحته وزنا كجاني وإمابادة وهي كمالا بن عرفة يبيع الصبر عنه عدا فقره بمشبه يخرج العرف وقوله عددا أخرج به المراتبة وقد أشار المؤلف إلى نوع من المباداة وهو إذا كان بين العوضين تفاضل وشروطه بقوة (ص) وجازت مباداة القليل بالمعدودون سبعة (ش) أي وازت المباداة حوزا مستوى الطرفين بشرط أن تقع بلفظ المباداة وأن يكون التعامل بها عددا أو وزنا وأن تكون قليلة وأن تكون دون سبعة وأن تكون واحدا أو أحدا واحدا باثنين وأن يكون على قصد المعروف لاعي وبه المباداة وأن تكون مسكوكا وأن تعدد السكة فقوله وجازت مباداة أي وجازت المقدمه معارضة هذه السبعة فلا بد أن تقع بينهما المعافاة بهذا اللفظ وأشار المؤلف لما يتضمن موضوع المسئلة مع الشرط الثالث بقوة (ص) بأوزن منها بسدس سدس (ش) أي أن تكون الزائدة في كل دينار أو درهم سدسا سدسا على مثاله من الجانب الآخر هو دنانير لا يزيد لانه الذي تسمى به النفوس غالبا ومقتضى النظر بمنزلة

مذهب المدونة المتع به أخذ ابن القاسم وفي الموازنة جواز تعدد أو أخذنا شهاب فقوله لم يجوز بأحدهما أو يبيعهما وقوله (الآن تبع الجواهر) إشارة لقول النعمي لا يختلف في المحل يكون فيه ذهب وفضة ولؤلؤ وجواهر والذهب والفضة الثلث فأقل والؤلؤ والجواهر الثلثان فأكثر أنه يباع بالأقل من ذلك كالسيف وقول صاحب الأكمال كان فيه ما عرض وهما الأقل يبيع بأقلهما أو لا واحد انتهى والمرا بط الجواهر ما قابل الثوبين نحاسي منقذين وفيه لؤلؤ فأقل ثوبيه من جملة العرض وعندنا حبيب في الواضحة يجوز بعه بأحدهما حيث تبع الجواهر سواء يبيع بأقلهما أو لا كثرهما وهو خلاف ظاهر وقوله الآن تبع الجواهر فيوز بأحدهما أو ما بهما فانظر في ذلك والذي يقتضيه قواعد المذهب المتبع لانه يبيع ذهب وفضة وبيع فضة بفضة وذهب « ولما كان يبيع التقدمة بغير صفه صرفا وصفه ما عدا المراتبة وهي يبيع بقدحته وزنا كجاني وإمابادة وهي كمالا بن عرفة يبيع الصبر عنه عدا فقره بمشبه يخرج العرف وقوله عددا أخرج به المراتبة وقد أشار المؤلف إلى نوع من المباداة وهو إذا كان بين العوضين تفاضل وشروطه بقوة (ص) وجازت مباداة القليل بالمعدودون سبعة (ش) أي وازت المباداة حوزا مستوى الطرفين بشرط أن تقع بلفظ المباداة وأن يكون التعامل بها عددا أو وزنا وأن تكون قليلة وأن تكون دون سبعة وأن تكون واحدا أو أحدا واحدا باثنين وأن يكون على قصد المعروف لاعي وبه المباداة وأن تكون مسكوكا وأن تعدد السكة فقوله وجازت مباداة أي وجازت المقدمه معارضة هذه السبعة فلا بد أن تقع بينهما المعافاة بهذا اللفظ وأشار المؤلف لما يتضمن موضوع المسئلة مع الشرط الثالث بقوة (ص) بأوزن منها بسدس سدس (ش) أي أن تكون الزائدة في كل دينار أو درهم سدسا سدسا على مثاله من الجانب الآخر هو دنانير لا يزيد لانه الذي تسمى به النفوس غالبا ومقتضى النظر بمنزلة

(٧ - ثوبى خامس) المتقدمه اعتره الخ لا يخفى أن هذا لا يبعد لفظ المصنف والأمر عليه وجوده في المراتبة مع أنه لا يشترط لفظ المراتبة (قوله لما يتضمن موضوع المسئلة) وهو المباداة بأوزن وقوله مع الشرط الثالث أي الذي هو كون الزيادة السدس وهذا باعتبار عدل القليل شرطا أول وقوله دون سبعة بيان القليل والمعدود بشرط ثمانية والثالث هو أن الزيادة السدس لا يزيد كذا إذا قدم شيوخنا (قوله بأوزن منها) الضمير عائد على اعتبار ما تقدم أي مباداة ستة فأقل بأوزن منها (قوله بسدس سدس) كر لفظ سدس ثلاثي هو أن الزيادة سدس في الجميع ومثلها إذا كانت الزيادة في كل دينار أو درهم أقل منه كما ورد في التعليل وكذا لو كانت الزيادة في بعضها السدس والبعض الثاني دون السدس وأما لو كانت الزيادة في بعضها أقل من سدس وفي البعض الآخر أكثر منه فإنه يتم وسدس الثاني معطوف على سدس الأول بحذف العاطف وهو جائز في التنوين أي أن السدس يبيى الصغرى قال في حاشيته على مختصر الشيخ سعد الدين أن المختصرات تنزل منزلة الأشعار وحذف المصنف الواو وما عطف في أربع بعد الثاني المذكور حتى يكون التماثل طاعت على الأول بقدر ما فيه البلية ويكون حينئذ من مقابلة الجميع بالجميع المقضية لا لتمام الأحاد (قوله بسدس سدس) ثالث وهذا ينطبق النظر عما قاله قبل بل بالنظر لظاهر لفظ المصنف (قوله أو درهم) ظاهره أن ذلك لا يجري في ستة زياتان أو وزن منها بل ما يجري في الأقل درهم والظاهر أنه كفي بالدرهم عن قطعة الفضة الشاملة للربا والكلب (قوله لانه الذي تسمى به النفوس)

وإنما يقتضي منعها في دينار غير شرعي يجوز أن سندسه كمثل الشرعي وكذا قهرهم كبير ويحتمل اعتقار ذلك (قوله بانفراده) بل وكذا مع غيره فالأولى حذف قوله بانفراده ويحذف قوله الآن الخ يظهر (قوله صار النقص اليسير غير منفع) أي بخلاف لو كان التعامل بالوزن كان النقص اليسير منفع لهم حيث أنه أخفق في مقابلته ما هو أزيد (قوله فيرى مجرى الزيادة الخ) أي إبدال الأجود بالأردم المرافقة في الوزن جائز وقوله فقد زاد معرفنا كالتعريف المحذوف وكأنه قال ويحذف لاضرر في ذلك لأنه قد زاد معرفنا والمعروف توسع فيه أي مع ملاحظة ما ذكر (قوله بخلاف الترويه) مرتبط بقوله غير متعقب وكأنه قال صار النقص اليسير غير متعقب بخلاف الترويه وشبهه فإن النقص اليسير ينتفع به لكون التعامل فيه بالوزن لا بالعدد (قوله وهذا يقتضي الخ) ولا يعمل بهذا المقتضى لأنها خاصة فيقتصر فعلى ما ورد ولو لأن الأوارد كون ذلك في المسكوك مذكور فاعمل عليه ما تقدم من أنه لا بد من أن يكون مسكوكا ولا يشترط اتحاد السكة (قوله والتقدير الأجود جوهرية) فيه إشارة إلى أن المصنف حذف في الأولى جوهرية وإن ثبت نظيره في المعطوف الذي (٥٠) هو سكة وحذف من المعطوف أنقص وأثبت مثله في المعطوف عليه فيه شبه

احتباك وفيه إشارة إلى أن جوهرية حال من الأجود الذي هو المتبدأ ولا يخص ذلك عذهب سمي به بل على قول الجهوريا بضالان يحمل الخلاف في جميع حال من المتبدأ إذا لم يكن المتبدأ صالحا للعمل ولا يحتاج إليه حال من الضمير المستتر (قوله وكذلك يتبع النقد الأجود سكة الانقص وزنا) أي الجوهرية مستوية ومثل ذلك لو قابل الأجود سكة وأنقص جوهرية ووزنا ردى السكة وكامل وزنا جوهرية وكذلك لو قابل الأجود سكة الأجود جوهرية فقط فدوران الفضل من الجانبين مع اتحاد الوزن (قوله ويحذف فلا اشكال) أي وحيث قد زان حذف الحال الذي هو سكة أنقص لا اشكال في الاخبار بالامتناع وحاصل ذلك أن المصنف حذف من الأول

لطلب الشرع المساواة في التقدير المتصدي الجانبي وقصد المعروف بانفراده لا يخصص العمومات إلهافة على منع ذلك لأن ذلك من حق تعالى لا من حق الأدنى إلا أن التعامل لما كان بالعدد صار النقص اليسير غير متعقب به فيرى مجرى الزيادة والزيادة مجرى الجوده فقد زاد معرفنا والمعروف توسع فيه فعلا لا توسع في غيره بخلاف الترويه شبه انتهى وهذا يقتضي أن ما يتعامل به عدد من غير المسكوك حكمه حكم المسكوك والشرط المذكور كونه لا تقسيم إلا إذا كانت الدراهم أو الفئات من أحد الجانبين أو وزن فان كانت مثلها في الوزن جائز البساطة في القليل والكثير ولا يشترط فيها شرط من شروط المسابقة ولما كان السبب في اجواز المعروف شرط تحضه وحصوله من جهة واحدة ومنع دوران من جهتين كما أشارت بقوله (ص) والأجود أنقص أو أجود سكة متعقب (ش) أي والنقد الأسود جوهرية فحاله كونه أنقص وزنا متعقب إياه بأحد جوهرية كاملا وزنا اتفاقا للروان الفضل من الجانبين لأن صاحب الأجود يرغب في الأدنى لكي لا وصاحب الأردم الكامل يرغب في النقص لجودته وكذلك يتبع النقد الأجود سكة الانقص وزنا ردى السكة الكامل الوزن لدوران الفضل من الجانبين بقوة أو أجود سكة مرفوع عطفها على الأجود وحذف حاله أي الأجود أنقص دلالة الأولى عليه ويحذف فلا اشكال في الاخبار بقوة يتعقب عنهما (ص) والابراز (ش) أي وإن لم يكن الأجود جوهرية أو سكة أنقص بل كان مساويا أو أوزن جاز لتخصص الفضل من جانب واحد ثم ذكر المرافطة وهي بيع النقد بثلث وزنا بقوله (و) جائز (مراططة عين بئله) ذهب أوقصة بئله ولو قال يبيع نقد بئله ليشمل المسكوك وأصله لكان أحسن وذكر التضمير في قوله بئله المائدة على المؤنث باعتبار أن العين نقد وبعبارة وقوله بئله من كونهما ذهبيين أو فضتين فلا يدخل الذهب مع الفضة

التبر وهو جوهرية وذكر الحال الذي هو أنقص وحذف من الثاني الحال الذي هو أنقص وذكر التبر الذي هو سكة فيه شبه احتباك لم يكن الاحتباك ثم لو كان المحذوف من الأول سكة لكان احتبا كما قلنا بل يقدر الحال في المعطوف لا اشكال الاخبار بالامتناع وذلك لكون الفضل من جانب واحد ولما قدر الحال ظهر الفضل من الجانبين فظهر الامتناع (قوله عنهما) فإن قلت أن أجود نكرة فكيف يعطف على المتبدا وعطفه على المتبدا بصير مبتدأ واجب بيان عطفه على ما يجوز الاندماج معترضة لا ابتداء بالمتكررة فإن قلت كان الأولى أن يقول متعتمان والجواب أنه اتخام يقل ذلك لأن العطف بأو (قوله والابراز) يؤخذ منه جواز مبادلة الكلاب بالآلات والبانقة بالحمدية لا لتحادد الوزن فالفضل من جانب واحد كيجوز ضم راطلة إلى الآلات بالكلاب والبانقة بالحمدية لتخصص الفضل من جانب واحد كما أفاده بعض الشيوخ (قوله بل كان مساويا) أو أوزن هذه أربع صور (قوله وهي) يبيع النقد بثلث وزنا لا يعني أنه في ذلك يخرج الفلاس وتدخل زيادة أو نقصان على عدد الآلات في آخر سلهما لا يصح فليس بفاسد نقدا ولا مؤجلا وفلاس في العدد كالتبر والمراهم في الوزن (قوله ليشمل الخ) هذا ما على أن العين خاصة بالمضروب كما عدا في عشرة فقدم ما يفيد أن العين تطلق على ما يمسكوك وغيره عند بعضهم وقوله فلا يدخل الذهب مع الفضة أي لا من كل جانب ولا أحدهما

ثم

هو سكة فيه شبه احتباك لم يكن الاحتباك ثم لو كان المحذوف من الأول سكة لكان احتبا كما قلنا بل يقدر الحال في المعطوف لا اشكال الاخبار بالامتناع وذلك لكون الفضل من جانب واحد ولما قدر الحال ظهر الفضل من الجانبين فظهر الامتناع (قوله عنهما) فإن قلت أن أجود نكرة فكيف يعطف على المتبدا وعطفه على المتبدا بصير مبتدأ واجب بيان عطفه على ما يجوز الاندماج معترضة لا ابتداء بالمتكررة فإن قلت كان الأولى أن يقول متعتمان والجواب أنه اتخام يقل ذلك لأن العطف بأو (قوله والابراز) يؤخذ منه جواز مبادلة الكلاب بالآلات والبانقة بالحمدية لا لتحادد الوزن فالفضل من جانب واحد كيجوز ضم راطلة إلى الآلات بالكلاب والبانقة بالحمدية لتخصص الفضل من جانب واحد كما أفاده بعض الشيوخ (قوله بل كان مساويا) أو أوزن هذه أربع صور (قوله وهي) يبيع النقد بثلث وزنا لا يعني أنه في ذلك يخرج الفلاس وتدخل زيادة أو نقصان على عدد الآلات في آخر سلهما لا يصح فليس بفاسد نقدا ولا مؤجلا وفلاس في العدد كالتبر والمراهم في الوزن (قوله ليشمل الخ) هذا ما على أن العين خاصة بالمضروب كما عدا في عشرة فقدم ما يفيد أن العين تطلق على ما يمسكوك وغيره عند بعضهم وقوله فلا يدخل الذهب مع الفضة أي لا من كل جانب ولا أحدهما

من جانب والاخر من الجانب الآخر (قوة ثان ظاهر الخ) هذه العبارة تقيد إطلاق العين على ما يشبه المسكوك وغيره بخلاف العبارة الأولى (قوة وبل عليه) أي على التميم من قوة انقضت السكرام (قوة الانصاف مع الكثر) أي كاتفي الحمايا مع الحمايا (قوة أو كفتين) أو إشارة لقولين كافي نت لا لتقديره كان كذلك فحوله على وجهين أي باعتبار القولين (قوة وظاهر هذا) أي قوله حصول المساواة (بان قلت) أي عرض حينئذ في هذا الفعل (أقول) يمكن الغرض باعتبار الرغبة في الانصاف دون الكثر أو بالعكس فيما إذا كانت المراطنين ذكر وصغار أو عندا لاختلاف ما حوذة (٥١) فوعب في ذهب صاحبه لكونه مبيدا مثلا

من الآخر ويسقط لفظ بعض (قوله في فرضهم) أي عرفهم (قوله فيكلا يجوزهما) المنة المناسب أن يقول فيكلا يجوزهما طلبة سيد  
وردي متوسط لا يجوزهما طلبة وردي مسكوك الخ (قوله ردي مسكوك الخ) أي فلو جعل المسكة كالعديم باز (قوله مسكة واحدة) يحمل  
على ما إذا تأوى جوده ودفعوا وحدي السكين أي على من المنفردة الأخرى أدق منها (قوله ولا مسكوك يتبرين) يجعل أحدهما  
أجود من المسكوك والثاني مساويا وإنما قلنا ذلك لئلا لو كان الثاني أردأ جود من المسكوك لدار الفضل ولولم ينظر المسكة وقوله أو  
تبر ومسكوك يحمل على ما إذا كانا نسباً أجود من المسكوك المنفردة والمسكوك الصاحب لتبر مساو للمسكوك المنفرد ولو كان أدنى  
منه لامتنع ولم ينظر المسكة وفي شرح شب وكذا لا يجوزهما طلبة ذواتي مسكة واحدة في غير مسكين أجود وأدنى ولا مسكوك في غير  
مسكين

أحدهما الجود والآخر أدنى أو شر أو جود وسكون أو أدنى انتهى فيكون حلال الكلام شارحا وتقسيرا المراد منه لكن قد علمت أنه لو جعل تقسيرا المراد منه الزم ما قلنا فتدبر (قوله فلفل صوابه) المناسب حذف فلفل كما هو ظاهر (قوله شرع في بيع الغشوش) كان على وجه المزاينة أو المبادلة أو غيرها أي كذهب فيه فضة قال الشيخ أجود ظاهره تساوي الغش أم لا وهو ظاهر كلام ابن رشد وغيره خلاف قول ابن عبد السلام لعدم تساوي الغش وإن جمعه في الشامل قيد الان ابن عبد السلام يجوز به وبالعسر تحقيق ذلك (قوله والظاهر خلافه) ضيق (قوله ليس يصدق بيعه مراطة) هذا يأتي على حل ثبوت الذي يقصر قول المصنف وغشوش على خصوص المراطة وقد تقدم أن الأولى التعيم (قوله على أي وجهه) أي سواء كان المراطة مختصا بغيره أو مبادلة أو بيع بعرض (قوله والافلا بمن تصفيه) أي أو بغيره فلا بد مثلا أي والأبأن كان يفتش به فلا بد أي لصاحبه من تصفيته أي أو بغيره فلا بد (أقول) ولا حاجة لقوله ولا يفتش به بعد الكسر لأن قوله لن (٥٣) يكسر أي ويؤتيه مكسورا بل يلبس قوله أولا يفتش به (قوله ولما قال

الخ) أي ولا جعل العموم الذي ليس متبادرا من المصنف (قوله فهو أعم الخ) أي وإن كان قول المصنف وغشوش في خصوص المراطة والمبادلة فيكون ذكره بعده من ذكر العام بعد الخاص والخاص أن كلام المصنف لا يشمل البيع بعرض ولا الصرف بل خاص على المراطة كما قاله الشارح أو والمبادلة كما هو ممكن وقوله في بيع أو صرف أو مراطة وكذا هبة وصدة وقوله أو غير ما شمل لما هذا البيع مما تقدم (قوله يكون معطوفا على جملته الخ) أي فيكون من عطف الجمل على جملته وحازت معادلة مغشوش على جملته وحازت مراطة ولو جعلهم عطف المفردات لصح بأن تعطف معادلة على مراطة (قوله لن يكسره) أي ويؤتيه مكسورا بل يلبس قوله بعد وقوله أولا يفتش به بأن يصفيه الخ (قوله أو يبيته) أي يبيته بذنا ولا يعمل به أحدا (فان قيل) أتبان والاعطف يدل على الجواز فمما سبق بالشرط مع أنه لا يعمى الشرط فالجواب أن

المراطة كالجودة فاقبل في السكة يجري في الصياغة فتقوله كالجودة محذوف من الأول لقلة الثاني عليه واستظهر هذا في توضحه وقبالة تأويل الأقل عدم اعتبارهما وإنما اعتبر بينهما الوزن واختاره ابن نون لأن الشرع اعتبر المساواة في القدر وعرضا في توضحه عن ابن عبد السلام الفاهم مالا كتر عكس ما هنا فعمل صوابه على هذا أن يقول ليسا كالجودة ولما انتهى الكلام على بيع التقاضي الخاص بيمينه وبغير يمينه شرع في بيع الغشوش بثله وبغيره بقوه (ص) وجاز بيع مغشوش بثله وبخاص (ش) وجمعه في الشامل المذهب ابن عرفة وهو اختيار ابن حمزة واستظهر ابن رشد منه واليه أشار بقوله (ص) والظاهر خلافه (ش) وأنه لا يجوز بيع المغشوش بالخاص والخلاف إنما هو في الغشوش الذي لا يجزى بين الناس كغيره أو لا يجوز أن يفتشوا كما يظهر من كلام التوضيح وظاهر كلام ابن رشد دخول الخلاف فيه أيضا وإنما أجاد العامل في قوته وبخاص لأجل قوه والظاهر خلافه فان خلافه فان ابن رشد إنما هو في الثانية (ص) لن يكسره أو لا يفتش به (ش) ليس يصدق بيعه مراطة بخاص بل هو قولي ببيع على أي وجهه ولو بعرض أو كان شرع جواز بيع الغشوش بمطابقان لبيع لن يكسره ولا يفتش به بعد الكسر والافلا بمن تصفيه وقوله أن ابن غازي ولن يكسره كذا هو بوالاعطف في قوله فهو أعم من أن يكون في بيع أو صرف أو مراطة انتهى وعلى نسخة ابن غازي يكون معطوفا على جملته ومراطة عين عطفه أي وجازت مراطة عين عطفه أي وجازت معادلة مغشوش لن يكسره أعم من أن يكون في بيع أو غير وقوله أو لا يفتش به بأن يصفيه أو يبيته ولا يعمل به أحدا أو يغير ضرب الدرهم ويضر به فلا بد مثلا قال ز أو يجوز العقد على الغشوش لن يكسره أو لا يفتش به سواء كان بيعا أو غير وقد سمي ابن رشد الاتفاق على جواز البيع حينئذ (ص) وكرملان لا يؤمن بفسخ يمين غشوش (ش) أي ذكره في بيع الغشوش لن لا يؤمن أن يفتش به المسلمين كالصرافة ولا يفسخ فإن باعه ممن يعلم أن يفتش به أو يبيته أن يبرئ ويشتري بيمينه كان فاعلم أن لم يفسد على رده لأهاب عينه أو فعذر المشتري وهو المراد بقوله (ص) الآن بقوت (ش) أي لم يفسد على رد في تغييره بقوت إيهام خلاف المراد ثم أشار إلى الخلاف في غنه حيث فاتت بقوله (فعل بلكه) أي علك الغشوش وشبهه التصديق به (ص) أو يتصدق بالجميع (ش) أي بجميع العروض وجوابا (أو) يتصدق (بأنه) حيث كان

ما سبق من جهة هذا واشترط في الأعم بشرط في الخاص (قوله ويضره فلا بد مثلا) أي يفسد سكه ويضره (علي) فلا بد بأن يصح له ما كتب المربان (قوله قال الزرقاني الخ) هنا يوافق ما قاله ابن غازي (قوله أو غيره) صرفا أو مبادلة أو مراطة أو صدقة أو هبة (قوله كالصرافة) أي في بعض بلاد يشك في غشهم وفي بعض البلاد يتحقق غشهم فيدخل ذلك في قوله وفسخ يمين غشوش (قوله أن يفتش به) لا تغني الأسواق خلافا لما يقيد آخر العبارة فلا يعمل عليه (قوله إيهام خلاف المراد) أي لا فلا بد مثلا يتصدق مع المراد منه (قوله أي علك الغشوش) أي سقر ماله كذا ولا يسترد ماله بل يأنه التصديق بلكه فقط ما قيل هو ما حكى كنف قال وحل بلكه (قوله أو يفتش به بالزائ) هذا القول المعدل لغيره ج عليه لا يفتش به بالتدعي وهو الذي قيل إليه

النه النفس ووافي قوله في الاحراز وقد صدق بالكرامه بفضلته التي على الاربع فهو أر جها واضر على بعشرين الزاد يوم البيع أو الا ن  
 كذا في شرح شب (قوله ويزاد أو تعدل الخ) تقدمه أنه جعل المصنف شاملا لهذه الصورة فلا رد ذلك بل رد أن فوات العوض يكون  
 صورة السوق فبعد كلامه هنا أنه من المفوت وليس كذلك فلا حسن ما تقدم (قوله بمساو) كمال عن مثله كان التعامل به وزنا  
 أو عددا أو وعدا وزنا حل الاجل أم لا وكاد يقر عن مثله صفة وقد رآه وقوله وأفضل صفة كمال عن كمال لا تصدق زنهما وقضل  
 صفة بالحل الاجل أم لا لأن الاجل في العين من حق من هي عليه وكضامق حديد عن مثله كلابد من له حسن قضاء وقصد  
 القضاء بالافضل بقيد من أحدهما أن لا يشترط ذلك عند القرض والامتنع وقد كانت تراعى زيادة العدد والعادة كالشرط الثاني أن  
 يقتضونهما أو يختلف ولكن حل الاجل فان لم يحل منع كضامق دبق عن شعيران فمصلحة الضمان وأز يدك كاتبع عكسه قبل  
 حله أيضا لما فيمن منع ويجعل (قوله صفة) منصوب على التمييز ولا تسع الاضافة إذا فضل نكرت الواقع بعد صفة وموصوفة في نحو  
 هذان كأن ذا التمتع اضافة اسم التفضيل كانهما إذا يقال زيد أفضل صفة لا يقتضي أن زيد بعض الصفات وأمان أن صفة فاه  
 يتعين اضافته كان يقال العلم أفضل صفة إذا العلم من بعض الصفات واسم التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله قبض مافي خمسة)  
 انتقض ببعض الكتابة لاطلاقها على قبض أحد الشر يكون في الكتابة اقتضاء (٥٣) وقبض منافع معين لا طلاقهم اقتضاء منافع

(على) فرض بيعه من لا يشي أقوال) ثلاثة في مصحح على هذا التصديق بغير ائد  
 والظاهر أن الفوات ان كان مسوقا بما تقتضيه العروض وان كان مسكوكا كما تقتضيه  
 المثليات ويزاد أو تعدل المشتري وسياقي ما تقتضيه العروض والمثليات في كلام المؤلف وول  
 أنهى الكلام على العقود المعصرة لخمسة شرع فيما قلناه به القيم وبدأ بالقضاء فقال (ص)  
 وقضاها من بمساو وأفضل صفة (ش) وعرفنا ان عرفة الاقتضاء بقوله هو عرفا قبض مافي  
 ذمة غير القاض قبضه أشار به الى أنه منسوخ وحكمي وذلك آخر ج القاضية بقوله غير  
 القاض وأخرج بالذمة المعين إذا قبضه ومعنى كلام المؤلف أنه يجوز ان عليه دين من فرض  
 أن يقضيه بالسوى مافي الذمة لغيره ما عليه بالافضل صفة أنه في زيادة لا يمكن فصلها  
 بهما أو سبب بانهما أو سبب ما عليه بالافضل صفة أنه في زيادة لا يمكن فصلها  
 سلفي بكر زابعا وقال ان خيار الناس أحسنهم قضاء ولا يقال ذلك لخصه لا يقاس عليها لانا  
 نقول انما يمكن كونه موصوف بالافضل صفة في الطعام وغيره وهو المذهب (ص)  
 وان حل الاجل بأقل صفة وقد رآه (ش) يعني أن الشخص يجوز له قضاها ما عليه بأقل صفة  
 وقد رآه ما عليه وأولى بأقل صفة فقط أو قدرا فقط حيث حل الاجل أو كان حالا في الاصل لانه  
 حسن اقتضاه وانما اشترط الحول لان ذلك قبل الاجل تمتنع ان يفسد له وضع ويجعل وظاهر  
 كلامه أن ذلك يجرى في التقاد التعامل به عددا أو وزنا وكذا هو ظاهر كلام المواقف قوله بأقل  
 صفة متعلق بجواز التقدر العامل في قبضه من قوة وقضاها من (ص) لا زابعدا أو وزنا (ش)

اذ هي زيادة الحد يقال أن موجب الاتهام اختلاف الاغراض والاغراض تختلف بملك فلا حسن أن يجعل موجب ذلك رخصة  
 رخصه الشارح فيقتصر عليها (قوله ولان في الخصمين) استدلال بان بالليل التقى بعد ان استدلل بالليل العقلي والاولى العكس  
 (قوله رد في سلب بكر الخ) البكر من الابل ما دخل في الخامسة ومن يقر وغنم في الثانية وضأن ما تم ظهوره بالعبية بالتصنيف وهو من  
 الابل ما دخل في السابعة (قوله ان خيار الناس الخ) فان قيل ان ظاهر مجواز ان ياد في الوزن والعددا وأحدهما (قلت) أوجب بأنهم  
 لهم رأ ومصاد لا يمتنع ال باو هي قو به جدا فتصر وهذا الحديث على جواز ان ياد في الصفه جباين الاله ولان من القواعد  
 التي انتهى عليها المذهب سد الفرائع فلا يجوز وال ياد في الوزن والعددا لوجدا كذا في باطر في الصفه جباين الاله ولان من القواعد  
 لم تنص ذلك فيكتر بال باجعا هذه المائدة فتصر الحديث على زيادة الصفه قصد التقابل ال باما يمكن وحاية الجانب ال با (قوله ولا  
 يقال ذلك لخصه) لا يقاس عليها كما كان أفضل صفة في غير البكر وال باي بل يقتصر على ما رد وقوله انما يمكن كونه موصوف بالافضل صفة في  
 هو قوله ان خيار الناس أحسنهم قضاء (قوله وهو المذهب) أي خلا طان منعه في الطعام كان أفضل صفة وقوله وظاهر كلامه ان ذلك  
 الخ) كذا في عي ذاته (قوله متعلق بجواز التقدر) فيه نظر بل متعلق بقضا المقدار التقدير وانما القضاء بالافضل صفة وقد رآه (قوله)  
 لا زابعدا أي كعشرة اصاب في خمسة من ثمانية وقرش كالباع عشرة اصاب في عشرة من ثمانية لا لا يسلط في زيادة

(قوله كرجان ميزان) أدخلت الكثرة الكل وهذا في القضاء أو ما في القضي عنه فيعوز أن تدخل الأجل لأن لم يصل لمنايه من ضم ونهمل  
 (قوله هذان القسم) وأما أشبه فيجوز زان بأداة البسرة يدون التقيد بمجد أو عند ابن حبيب نحو زان بأداة تلو مع كثرة الزيادة (قوله  
 فيست كان الخ) كل حاصل لما ذكر (قوله وجاز أن يقضيه ذلك العدد) أقول الحاصل أنه إن قضاء ذلك العدد في التعامل به بعدد جاز  
 أن يقضيه ذلك العدد كان مثل وزنه ما لأجل الأجل أم لا هي ستة (قوله ولا يجوز أن يقضيه أز يدعددا) حل الأجل أم لا هي ستة  
 (قوله كان مساويا في الوزن وأقل أو أكثر) أما إذا كان أقل فلدوران الفضل من الجانبين وسواء تفرقا في الجود أو في الزيادة أم لا وأما  
 إذا لم يكن أقل فلا فاضاذا امتنع القضاء بالأوزن حيث كان التعامل وزنا للسلف فتعنت القضاء بالأز يدعددا حيث كان التعامل بالعدد  
 لأن في زيادة العدد في التعامل به عددا غير زيادة الأوزن في التعامل به وزنا وهذا على ما ذهب إليه ابن نونس ومن وافقه لا على ما ذهب  
 إليه ابن رشد والضمي وصوبه ابن عرفة من جواز قضاء الأزل يدعددا على الأقل عددا حيث لم يكن الأقل أجدودا لا امتنع لدوران الفضل  
 من الجانبين وظاهر هذا ولو كان (٥٤) الزائد عددا أز يدوزنا في عبارة عجم ما يفيد (قوله فإن كان وزنه مساويا)

أي حل الأجل أم لا وقوله أو أقل  
 جازا على أن حل الأجل وان لم يصل  
 منع فلهذا أربع وقوله والامتنع  
 أي بأن فاضاذا امتنع القضاء بالأوزن حيث كان التعامل وزنا للسلف فتعنت القضاء بالأز يدعددا حيث كان التعامل بالعدد  
 حل الأجل أم لا هي ستة أيضا  
 فلهذا ثمان عشرة صورة (قوله  
 فيجوز أن يقضيه ذلك الوزن) أي  
 حل الأجل أم لا هي ستة وإذا زاد  
 في الوزن امتنع في ستة أيضا فإن  
 قضاء انص وزنا أجز أن حل  
 الأجل في ثلاثة وامن أن لم يصل في  
 ثلاثة أي الز ياتق العددا والنقص  
 والمساواة (قوله وهو صريح المدونة)  
 الأولى أن يقول وهو ظاهر المدونة  
 (قوله ونقل الباقي أنه يلحق العدد)  
 وهو المعتبر في بعض شيوخنا من  
 تلامذة الشارح (قوله أو دار فضل  
 من الجانبين) من ذلك أن يعطيه  
 عشرة أصناف مقسومة على  
 ثمانية أحاد وقوله ثم إن هذا أي  
 قول المصنف أو دار فضل الخ وقوله

سواء كان عينيا أي سواء كان ثمن المبيع الخ أو ما كلام المصنف الآخر في فهو في خصوص  
 العين (قوله لأن العين لا يدخلها الخ) أي خلافا لرجح فهو مقابل المتمد (قوله فإن فيه تفصيلا) حاصله أنه تارة يكون حالاً وتارة يكون  
 مؤجلا فإن كان مؤجلا فيجوز أن يقضيه قبل الأجل الأمثل صفته وقدرة لأن فيه أن كان كتحط الضمان وأز يدك وإن كان أقل  
 ضمه من حقل وقيل وإن كان بعد ما حل الأجل جاز أن يقضيه أكثر عددا أو جود صفته في الطعام والعرض فإن قضاء بعد الأجل أقل  
 قدرا فإن كان ما عليه عرضا جاز من غير شرط أن يكون الأقل في مقابلة قدره ويرمى به ما زاد فإن جعل الأقل  
 في مقابلة الجميع لم يجز لمنايه من بيع الطعام في الطعام متفاضلا وإن قصده قدره وأردأ جاز والحال أنه يجري في قضاء ما جرى في قضاء المؤجل  
 بعد حل وقوله في مخالفة لما في السلف في قوله وجاز قبل زمانه قبول صفته وكل إذا في قضاءه بحسبه فإن قضاءه بغير حسبه جاز أن كان  
 الثمن المأخوذ عنه بخلاف حسبه غير طعام وإن ساء المأخوذ بل لا يجوز عنه بل يرد أن يسلم في غير أس المال

بسكة

(قوله بسكة وصياغة مع جودة) أي وأما اقتضاه السكوك عن المصوغ وعكسه فإثر (قوله وأما في باب الخ) والقرآن والمراد بالمرحلة  
يجب لاحدهما قبل الآخر شي قبلها فيتميز ترك الفضل لاحده وهما قد وجبه ذهب مسكوك أو مصوغ غش أخذ عنه تبرأ أحوذ  
تمه ترك الفضل فيع مال الاجل الجوده انتهى (قوله أو غيرهما) كتنكاح (قوله وقت احتياج الخ) التعمدان القيمة تعتبر يوم  
الحكم وعليه فالتقدير إذا لم يقع تمع كمال يكون الحكم مامش عليه المصنف أو تعتبر قيمتها يوم حالولها كان تمع بجله و يوم  
طلبها ان كانت حالة أو يقال طلبها بغير التمام (قوله تم قطع التعامل بها) أي (٥٥) بطل التعامل بها وقوله وتغيرت أي أو تغير

بعضها أو المعنى وقع التغير فيها ولم  
بعضها بالتصديق والتقص وكان  
الاولى أن يرد وأعدمت رأسا  
لجل أن تطبق على قوله بعد فان  
كانت باقية الخ وقوله فسلو كان  
انقطاع الخ الاول أن يقول فسلو  
كان عملها أول الشهر الثاني الخ  
(قوله أو تغيرت) أي بأن قصت  
(قوله لا تلازم) فان قلت بالفرق  
بينه وبين القاصب الذي يضمن  
الثمن ولو بفلا سمع أنه أشد غلما من  
الماطل أو مثله فالجواب أن  
القاصب لا كان بغير الغش في الجاه  
خفف عنه ولا كذلك الماطل  
(قوله لان العرض يتقسم) أي فأراد  
بالعرض ما قابل العين والقاس  
فقد حصل في العرض المكملات  
والأوزونات والمعدودات (قوله  
بالكسر) ظاهره أن غشا بالكسر  
مصدر وليس كذلك بل هو من  
باب قتل والاسم الغش بكسر العين  
(قوله أي ليس على منتفان) لما كان  
الظاهر غير مراد بالاجماع وأقوله  
بما يقرب من الاصل وهذا الثاني  
يقرب الحرمة لانهم لا يقرب من  
الكفر فأراد بالسنة الطريقة  
الشاملة لتواجب الغش هو المراد  
(قوله ونصدق وجوبا) كذا في تن

بسكة وصياغة وجوده (ش) الزاوي وصياغة بمعنى أو في جودة بمعنى مع أي ودار الفضل في  
باب الاقتضاب بسكة أو صياغة مع جودة أي يقابلان الجوده فلا يجوز فضله عشرة طرية  
عن مثله اربعة مسكوك أو مصوغ ولا العكس وأما في باب المارطة فلا يدور الفضل على  
مذهب الاكثر الا بالجرودة خاصة لا بالسكة والصياغة ولما كانت التقود وما في حكمها مما  
يجري به التعامل كأن فوس مثلث تضمن عثله شتر في الكلام على قضائها اذ ترتب في  
القيمة من سبع أوقر ض أو غيرهما حصل خلل في المعاملة بما يقوله (ص) وان بطلت فوس  
فالمثل أو عدمت فالقيمة وقت اجتماع الاستحقاق والعدم (ش) يعني ان الشخص اذ ترتبه  
على آخر فوس أو تقدم من قرض أو غيره تم قطع التعامل بها أو تغيرت من حالة إلى أخرى فان  
كانت باقية فالواجب على من ترتب عليه المثل في ذمته قبل قطع التعامل بها أو التغير على  
المشهور وأن عدمت فالواجب على من ترتب عليه قيمتها على ما تجد وتظهر وتعتبر قيمتها وقت بعد  
الاحيان عند تخالف الوقتين من عدمه والاستحقاق فلو كان انقطاع التعامل بها أو تغيرها  
أول الشهر الثاني وأعمال الاجل آخره فالقيمة آخره بالعكس بل ان الاجل أوله  
وعدمت آخره فالقيمة يوم العدم وآخره أجلان فلو قد عدمت عند الاول فالقيمة عند  
الاجل الاول لان التأخير الثاني انما كان بالقيمة وبعبارة أخرى بخرم بعد حلول أجلها وقبل  
عدمها من عدمت في أثناء أجل التأخير فانه يلزم قيمتها عند حلول أجل التأخير كما يفيد كلام  
أبي الحسن ويقوم منه أنه اذا تأخر عدمتها عن الاجل الثاني أن قيمتها تعتبر يوم عدمتها وكلام  
المؤلف مقيد بما اذا لم يحصل من الدين مطل والأوجب عليه مال إليه أي من المعاملة الجسدية  
لا القيمة لانه لا يتم فإل ان كان حكم النقد حكم الفوس فلم يقتصر عليها فالجواب أن الفوس  
يحل ان توفيهما الكونهما كالعرض أي فيها القيمة فكذلك قبل وهو غير ظاهر لان العرض  
ينقسم الى مثلى ومقوم فمثلى يلزم فيه المثل والمقوم يلزم فيه القيمة والعبرة بالعدم في بلد  
المعاملة أي في البلد التي تعامل فيها ولو وجدت في غيرها • ولما أنهى الكلام على أنواع  
البيع ومقتضاه تشرع في الكلام على شيء من منتقاه الغش أو توعده غالباً في البياعات وهو  
ضد التصحیح يقال غشه يقشه غشا بالكسر واستغشه ضداً تصححه وهو حرام بالاجماع لعدم  
غشاً فليس من أن يحل على سندات أو على دينها ما من أحكامه بقوله (ص) وتصدق (ش)  
وجوباً (ص) عاغش (ش) أدا الغش للابعد (ص) ولو كثر (ش) فتصدق به كله وبعبارة  
وتصدق عاغش أي عن البائع اذا عدمو يتبعه المشتري بتمنه ان وجده ما لو كان البائع  
موجوداً فهو قوله وفصح عن غش الخ فلا تكرر أو قوله وتصدق بعاغش ولا يطر ح في الأرض

واعترضه بحجته لان ما لا كانه ان تصدق جاز لا واجب وان القاسم لا تصدق بالكسر كذا في عبارة الغش الذي كالم المؤلف  
منسلح منه كالأل ابن غاري فلا خلاف في التعبير بالوجوب (قوله ولو كثر) هذا قول مالك ورد على ابن القاسم لا تصدق بالكسر بل وجوب  
صاحبه وترك له حيث يؤمن أن يقش به والابيع من يؤمن (قوله اذا عدم الخ) أي فقد وقوله موجوداً أي غير مفقود (قوله فلا تنكراد)  
المناسب فلان تأني في لا يفتي أن هذا الخلق الثاني ولا ينافى لانه عن قول المصنف الا ان يكون اشترى كذلك فالتناسب أن يحمل كلام  
المصنف على من أحدث فيه الغش وأعد له يقش به الناس كما قاله الشيخ كرم الدين ويقوم منه انه لو أحدث فيه الغش لالبيعه أو  
ليبيعه ميناغشه عن يؤمن أنه يقش به أو شئ غشه أنه لا يتصدق به عليه انتهى والمحالصل أن كلام المصنف فيما ذكره من أضلاوا بيع

ورفعه بالتقسيم وأما إذا تصدّر رد عليه فهو الماشية بقوله المصنف لأن يكون اشترى كذلك (قوله وفعل عمر) أي حسن طرح الدين (قوله فلا يترجمه) أي وتعذر رد على بائعه (قوله لا يمكن من بيعه) أي على الإطلاق وأما لو أراد أن يبيعه ويبين غشه لمن لا يقش به فلا بأس (قوله لن يقش به) أي وأى وبيعه غير ممنوعه وأما لو اشترى أو أراد أن يبيعه لمن لا يقش به فلا (قوله لن يبيعه) أي وأى وبيعته وأمكن رد مال على ظاهر إطلاق المصنف وإطلاق غيره أهمي باع عن يعلم يقش فانه يقش بغيره إذا لم يقش سواء اشتراه المشتري وهو عالم بغشه به أم لا (قوله فان باع المشتري) أي وتعذر رد صدق بئنه كذا في بعض الشراح في لئ وأما إذا كان عالما بحسب الشراء بغشه واشترى ليقش به ان يبيعه ولا يبين غشه فانه يجب عليه التصديق به ان لم يبيعه وبان يبيعه به أي إذا تعذر رد على بائعه وفي عب يجرى (٥٦) في معالجى في باعهم من الاقوال لانهما كان عالما بغشه واشترى ليقش به

لذا كان لنا وفصل عن مذهب صحابي أي فليس مذهبنا وأقوله وتصديق بما غش أي على من يعلم أنه لا يقش (ص) إلا أن يكون اشترى كذلك إلا العا لم يبيعه (ش) يعني أن الشخص إذا كان اشترى شيئا أو به فوجده مغشوا فلا يترجمه ولا تصديق بل يمكن من بيعه إلا أن يكون المشتري عالما بغشه أو اشتراه لم يعلم ان يقش به فانه تصديق به عليه ان لم يبيعه حيث ظن عندده أن تعذر رد له به إلا مع عدم دليل قوه فيما مضى ونقص عن يقش إلا أن يقوت فان باع المشتري تصديق بئنه وفي تصديق الباقي به بئنه أو بالرائد وعدم تصديق الاقوال السابقة وأما إذا اشتراه غير عالم بغشه أو عالما بغشه ولكنه لم يشتره ليقش به بل ليكره فانه لا تصديق به عليه ولقش وجوه كثيرة أدخل ما يذكره فيما ذكره بالكاف في قوله (ص) كبل انظر بالنشأ (ش) لقوله في سماع ابن القاسم لأخبرني عن خبر تعلم من انظر وترى يصحز سألوا تشتد وتصديق وهو غش ابن رشد ظن من اشتريه ان شدته من صفاتها فان علم مشتريها أن شدته من ذلك فلا كلامه ولا الفقه رد هاهنا فاعتبرت الاقل من الغش والقيمة (ص) وسئل ذهب جديدي عن توفيق القم (ش) ابن رشد لا يجوز خلع الجدي بالردى ولو شترى الرد إلا أن يبين مقدار الجدي من الردى وصفته ما قبل التخلع قولة ونقص القم ابن رشد بعد السخ لانه يغير عظم اللحم ويظهر انه ممين فان علم بذلك المشتري فله الرد وأما في الأضيق الأضيق قبل السخ فلا كراهة فيه لانه يحتاج اليه وفيه اصلاح ومنفعة ولا بأس بخلافه إلا بالماله لا يستخرج زبده وبالعصير ليجهل تخليه للأصلاح وكذلك التبن يجهل تحت القمع لكن إضافة المؤلف النفخ المصير ج نفخ الخليفه يحتاج كلام المؤلف إلى أن يقال فيه بعد السخ لاستفاد ذلك من كلامه \* وكما انتهى الكلام على وجوه الربا في النقد ولم يشكلم على كونه تعبدا أو معلا وعلى أنه معمل هل عليه غلبة الثنية أو مطلق الثنية وينبغي على ذلك دخول الفلوس النحاس فيخرج على الأول دون الثاني شرع في الكلام على غلته في الطعام وعلى متجدد الجنس ومختلفه لحرمة التفاضل في الأول دون الثاني وحرمة ربا التسام فيما كالأشياء في ذلك كله أجمالا بقوله وحرع في نقد وطعام ربا أفضل ونساء فقال في فصله في بيان ذلك تفصيلا واعلم أن غلته ربا لا ساجد الطم على غير وجه التداوى كان مدخر امتقانا أم لا كرطب الفواكه كحوت قنار ومنهم من كل من حضر نحو طيب وكالبقول نحو

كان يترجم من أحدث فيه الغش وهو الذي يعول عليه (قوله وأما إذا اشتراه من بكسر) أي حسن يريده كسره (قوله والألف رد هاهنا) أي قصر في الرد والبقا لم يعلم أن أصل التثا والصغ فيه لانه قد يقش عليه قدومانه فيبيع الغش صحيح (قوله وردى) أي حسن ردعيه وكذلك الفضة بكسر ان خف التعامل به (قوله وفيه) أي ففيه اصلاح ومنفعة أي من حيث تغيير العلم من البلد وتيسر السخ وعبارة شب فقيهه بالفان فيه ظهر المراد (قوله وبالصير) ظاهره ولا بأس بخلافه إلا بالعصير ليجهل تخليه أي ليجهل كونه متلا الظاهر أن المراد ولا بأس بخلافه الماء بالعصير (قوله وكذلك التبن يجهل تحت القمع) أي فإذا صاوالقم تحت طاب بذلك التبن فلا يكون ذلك ربا لانه فعل لا اصلاح (قوله وحسب الزبا هي الزيادة في العدد أو الزن محققة أو متوهمة والتأخير على ما تقدم تفصيله) قوله على كونه أي كون الرأى حرمته (قوله وعلى أنه معمل) في

المعاصرة تدفوا والتقدير ولم يشكلم على كونه تعبدا أو معلا مع أنه معمل واختلف على أنه معمل هل علته غلبة الخسة وهو المشهور وقوله أو مطلق الثنية وهو خلاف المشهور وقوله فتخرج على الأول الخ لا الآن قبل قول مالك فيها الكراهة للتوسط بين الخليل وهي محمولة على بائع الأعلى حرمة عند الجمهور (قوله الفلوس النحاس) أي التي من النحاس وهو وصف كاشف وقوله بقوله أنه يبيع قوله الخ وهو قوه وطعام (قوله الطم) بالضم الطعام أي مجرد كونه طعاما (قوله أم لا) صادق بما اتفق عنه الامران أو أحدهما (قوله كحوت قنار ومنهم) لا يخفى أن التفاح لا يفسد بالآخيه وهل هو مقتات تقوم البنية به وقوله ومنهم لا يخفى أن بعض البسلا يفسد وبعضها لا يفسد هو مقتات وألا فالظاهر أنه ليس بمقتات (قوله وكأنه خضر) من المعلوم أنها ليست مقتاتة وقد تبين كالتوخية والبسلة فانهما قد يفسدان (قوله كل من حضر نحو طيب) الفرق بينهما أن البقول ما يباع من أصله بخلاف الخضر



فما يتناول منه شيء بعدئذ كالإصمق واللوصية في بعض البلاد (قوة وهنديا) بكسر الهمزة وفتح الدال وقد تكسر مقصورا وفتح  
 بقلة مع رة نافعة للعدو والكبد والطحال كلا والصفة العفر بضم الفاء أصلها في القاموس وهي موجودة في الغطان  
 يعرفها الناس (قوله علة طعام الرأ) إضافة طعام إلى الرأ من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة أي الطعام الرأ أي علة حرمة  
 الخ (قائده) الطعام غالباً يعرفه ما غلب اتخذناه كل أدى ولا صلاحه وأولش به أه فيدخل الخ والفضل لا الزعفران وما الورود  
 والمصطكي والصبر والزرايع التي لا يت لها وألحرف وهو حب الرشاد وقوله أولش به عطف على كل فيدخل فيه البذر لأنه غلب  
 اتخذناه لشر به الذي يخرج المله لا غلب اتخذناه لغير شر به الذي لكفة من شره من الدواب ورد على هذا زب أن يكون فانه  
 طعام ولا يخلب اتخذناه لشر به ولا ليطعم أهل الغالب فيه الوفيد والادهان ونحوهما ولا يخلب اتخذناه لصلاح الطعام أيضاً ويحذف بيان  
 أصل اتخاذ الطعام ولا صلاحه وما عداه عارض والمعارض لا يعتبر ثم أنه قد يكون الشيء طعاماً في عرف وغير طعام في عرف فأن ابن  
 عرفة قال البهون طعام والتاريخ غير طعام وكله أجراءه على عرف بلده فونس أن البهون بلادهم والتاريخ إنما صنع للصبيات ونحوها  
 ولا يؤكل إلا نادراً ولو عكس أو جرى مجرى العرف في بلد كان طعاماً أه وانظر على أن كلا طعام هل هما جنسان أو جنس واحد وتقارب  
 متعقبتهما وهو الظاهر والظاهر أن المصطكي يختلف باختلاف العرف من استعمالها كالفلفل أم لا (قوله اقتبان) وفي معنى  
 الاقتبان إصلاح القوت فيدخل الخ والمزابل (قوله وهل الغلبة ٥٧) العيش الخ وهل يقتصر في العلة على

ما سبق أو يشترط معها كونه  
 مقتداً للغلبة العيش أو أن اللام  
 بمعنى مع (قوله المراد بالعلة العلامة)  
 وليس المراد بالعلة المؤثرة لأن  
 المؤثرة في الأشياء هو الله تعالى  
 على أن الحكم قديم فلا يعقل  
 فيه تأثير (قوله الطعام الرأوي)  
 هذا يؤيد أن إضافة طعام إلى  
 الرأ من إضافة الموصوف للصفة  
 لئلا يتناول لأن الصفة  
 الرأوي لا يرأى علة جزمة الرأفي  
 الطعام الرأوي إلا أن في الكلام  
 ركة باعتبار أنه فسر الرأوي عا  
 يجوز فيه الرأ لأنه بصراً والتدبر علة

حسن وهذا بأمر أعز بالفضل فهو مأشأ إليه المؤلف بقوله (ص) علة طعام الرأ اقتبان  
 وأخبار وهل الغلبة العيش تأويلان (ش) المراد بالعلة العلامة أي علامة الطعام الرأوي  
 الذي يحرم ففسر بالفضل الاقتبان وهو قوام البنية هو فساده بدمه والادخار وهو عدم  
 فساده بالتأخير وأحده على ظاهر المذهب وأعمال الجمع فيه لعرف وحكي التأخير حدة بسة  
 أشهر فأكثر وهل يشترط مع الوصفين اتخاذ العيش غالباً ولا يشترط زيادة على الاقتبان  
 والادخار تأويلان وتظهر فائدة الخلاف في روية التين والبيض والجراود والزيت وقد اقتصر  
 المؤلف في البيض والزيت على إهمار بيان بناءه على أن العلة الاقتبان والادخار وذكر في  
 الجراود اختلاف في روية بناءه على الخلاف في العلة وذكر أن التين ليس برأوي بناءه على أن  
 العلة الاقتبان والادخار وكونه مقتداً للعيش غالباً أن مخالفة التيم طعام بخلاف مخالفة الشعير  
 وظاهر ما نحرمة ربة الفضل في الطعام ولوقيل فلا يتابع حيث يقع بحيثين وهو الصميم (ص)  
 كعب وشعر وسلت (ش) مثال لما وجدت العلة في نفسه وجوداً واضحاً وليسان الاتحاد جنس  
 الثلاثة أشار بقوله (وهي جنس) أي الثلاثة جنس واحد يحرم التفاضل بينها الاتحاد  
 متعقبتاً أو تفرجها في القوت بخلاف السبوري وتليده عبد الحميد الصائغ في أن التيم والشعير

(٨ - ثمانية خامس) حرمة الرأفي الطعام الذي يحرم فيه ربة الفضل (قوله وهو قوام البنية هو فساده بدمه)  
 أي ذو قوام البنية به (قوله وفساده بدمه) الأولى حذفه لعدم التثامه عما عداه من الخلاف والجواب أن المصنف وفساده بدمه  
 إذا لم يوجد الآخر أقاده بمعنى تت (قوله وهو عدم فساده بالتأخير) أي إلى الأمد المتيقن منه أي الزمن الذي رآه عادة (قوله ولاحد  
 له على ظاهر المذهب) بل هو في كل شيء يحرمه وقوه وأعمال الجمع فيه لعرف وحكي التأخير حدة بسة  
 على وجه العموم فلا يلتزم لما كان ادخاره نادراً وحيث ذهبوا إلى تفاضل في الجوز والمان كما هو نص المذنب ومشهور المذهب وكلنا  
 في البطيخ والتفاح ولو كان يدخر في بعض الأقطار من شره شب (قوله اتخاذ العيش غالباً) أي أن يكون الغالب استعماله في اقتبان  
 الأولى بالفضل كشمع أو أن لو استعمل كشمع وليس المراد بالغلبة الأكثرية بالفعل (قوله بناءه على أن العلة الاقتبان الخ) هذا يقتضي  
 أن الزيت تقوم البنية به وحده أن لا تقتصر عليه (قوله على الخلاف في العلة) فإن قلنا هي الاقتبان والادخار وغلبة العيش  
 فليس برأوي وإن قلنا الاقتبان والادخار فقط برأوي وهو المعتقد (قوله وذكر أن التين ليس برأوي) هذا ضعف لأن المعتقد كافر به  
 بعض شيوخنا أن التين برأوي (قوله بخلاف مخالفة الشعير) أي فليست بطعام الكلبة (قوله) سكت المصنف عن حرمة ربة  
 التسموذي مطلق الطيبة على وجه الغلبة لا التداوي (قوله كعب الخ) أي برأوي أطلق إشكالاً على شهره وعلى قوله وهي جنس فسقط  
 الاعتراض عليه بأن الحب شامل للشمع والشعير والسلت (قوله العليل) لأخني إجماعاً واحدة تقسيم في التعبير فأطلق على أجزاء  
 العلة عللاً وأل الحبس الحقيقي في واحدة (قوله في القوتية) راجعاً لاتحاد المنفعة وأتقارح اتحاد المنفعة فأنظر مع الجمع المثل وقوله  
 أو تفرجها فأنظر الشعير (قوله خلافاً لسبوري وتليده عبد الحميد الصائغ الخ) فإلا أن متعقبتاً متابعاً ورد بيان

تقارب منفعهم ما يصيرهما جنسا واحدا (أقول) لا يعني ان قوة في الحديث البر بالبر والشعر بالشعر بالي أن قال فإذا اختلفت هذه  
 الاجناس الخ بما يتقوى كلام عبد الحميد الصانع وبفهم من هذا ووافق على كون السلت مع القمع جنسا واحدا وهي احدى الثلاث  
 التي حلف عبد الحميد أنه لا يفتق فيها بقول مالك الثاني اختيار المجلس الثالثة التسمية البيضاء (قوة وهي أجناس) أي الثلاثة  
 الاخيرة وانما ضاعها بما ذكرناه لا يختلف فيها هل هي جنس أو أجناس وهو المشهور وأما العسل فنخرج عنها إذا بقل أحد أجناس  
 منها وانما اختلفوا هل هو ملحق بالقمع والشعر والسلت أو جنس بانفرد وهو المشهور ونحشى نت (قوة وهو قمع السودان) أي  
 كالقمع بالنسبة لسودان فلا ردان، قال ان السودان لا يطقون عليه قحما (قوة كرسنة) بكسر الكاف وتشديد النون قال نت  
 قريبة من البسلة وفي قولنا حمره قال البجلي هي البسلة (قوة المشهور الخ) ومقابلها مار ومان وهب من أنها جنس واحد (قوة  
 والجنس) بتشديد الميم مفتوحة ومكسورة مع كسر الحاء فيها والعسل يفتح الهمزة وسيمت فطاني لانها تعلق بالمكان أي عكث به (قوة  
 والبسلة) هي العروة عندنا بالبسلة (قوة وهي الماش) (٥٨) تفسير لشيء بالظاهر في بعض البلاد كالعراق في بلادنا (قوة المجانسة

العينية) أي المناسبة العينية (قوة)  
 بخلاف البيع) أي في تعريفه  
 المجانسة العينية ولا يعرفه تقارب  
 المنفعة هذا اعتمادا لانه ردها  
 ما تقدم في الشعر (قوة وكسرها)  
 والكسرها أشهر والطاسا كنه وقوة  
 وتشهيل الباء أي تخفيفها ويضيد  
 محشى نت وحكى صاحب الشارح  
 والمطالع انها بكسر القاف وفتحها  
 وتخفيف الباء وتشديد هاء وحكى فتح  
 الطاهر والقاف أيضا (قوة وهو جنس  
 الخ) ان غفل لم يزل المصنف  
 وهي أجناس فالجواب أنه قال  
 ذلك لتوهم أن السمر اذ ان التمر  
 أجناس والزبيب أجناس وهكذا  
 وهذا لا يصح (قوة ولواختلفت  
 مرقة) كان حتمه أن يؤخر هذا  
 عن قوة وذوات الاربع لكن  
 راجعها ولما خاف من أنها لا تفر  
 خاص بذوات الاربع ولعله يؤخره  
 للتأنيدهم رجوعه لاجتماع الكاف

أجناس والسلت حب بين القمح والشعر لا تشترطه (ص) وعسل وأرزودخن وذرة وهي  
 أجناس (ش) يعني أن هذا أربعة أجناس يجوز أن تفاضل فيما بينها بدو هي العسل  
 حب مستطيل على مزغب حبات منه في قشرة قريب من خلفه البرطام أهل صنعاء والارز  
 معروف والخنق قريب من حب البرسيم وهو قمع السودان والخزبة بالذال المجعومة وتسمى  
 الشنة وفي عرف أهل الطائف بالاحريش (ص) وقطنية ومنها كرسنة وهي أجناس (ش)  
 المشهور أن القطاني في باب الرويات أجناس يجوز أن تفاضل فيما بينها بدو هي العسل  
 والوبري والجنس والترمس والفول والحلبان والبسلة وهي الماش والكرسنة ولم يختلف  
 قول مالك في أن كانها جنس واحد يضم بعضها البعض وذلك والله أعلم أن كانها لا تفرقها  
 المجانسة العينية وانما يعبر فيها تقارب المنفعة وان اختلفت العين بخلاف البيع الا ترى ان  
 الذهب والفضة جنس واحد في الزكاة وما جئنا من البيع والقطنية يضم القاف وكسرها  
 وتشهيل الباء واحدة القطاني كل ما له غلاف كما مر من الامثلة (ص) وقر وزبيب ولحم طير  
 وهو جنس (ش) أي وكل واحد من التمر برق ومصايف ويجوز تشديدا وقد يدعى (أودى والزيب  
 أحمر وأسود مصغره أو كبيره أو قمش وهو زبيب مصغره لاجلهم ولحم الطير يرى أو يجري من  
 دجاج وأوز وغرغان وريحم جنس واحد قوته وهو جنس راجع للتمر وما بعده على سبيل  
 التوزيع أي كل واحد من هذه الثلاثة جنس وليس المراد أن الثلاثة جنس واحد ولم الطير  
 كله جنس واحد (ص) ولواختلفت مرقة (ش) كافي المدونة والمطبوخ كله صنف واحد  
 ولواختلفت صفة طعمه كقطنية بعسل وأخرى بعسل أولين التسمي القياس اختلافه لتباين  
 الاغراض وبعبارة وان طبع في أمر اق مختلفة بازارام لا ولا يخرج به ذلك عن كونه جنسا  
 واحدا وما ساقى من قوة وطبع لحم يار غير هذا لان ذلك في نظره عن اللحم الخ (ص) كدواب  
 الماء (ش) أي أنها جنس واحد يدخل في دواب الماء ادعى الماء وفرسه وغير ذلك من غساح

فقط (قوة كافي المدونة) ظاهر العبارة أن المدونة كانت ذلك وليس كذلك فلما نسب ان يقول كما قال غيره قال  
 في المدونة والمطبوخ كله صنف واحد الخ فإذا علمت ذلك فتقول كلام المدونة عام في المطبوخ ولولا يمكن من لحم طير لا استدلال بكلام  
 المدونة من حيث انه اذا كان المطبوخ من جنس واحد كله صنف واحد وان اختلفت صفة طعمه فليكن كذلك لحم الطير كله جنس  
 واحد وان اختلفت صفة مرقة لا من أفراد المطبوخ فتدبر (قوة والمطبوخ كله صنف) أي من غير اللحم أي أنواع المطبوخ من  
 عسل وجوز وهو ذلك (قوة كقطنية) لعله أراد جعلها قطنية لا مطبوخا بعسل أو بخل وانظر ذلك وقوة بعسل أي ملتبسة بعسل  
 (قوة القطنية الخ) هذا مقابل للصنف فهو ضعيف (قوة القياس اختلافه) رد المصنف عليه بولوا كونه مفاد بهرام (قوة بازارام لا)  
 لا يعني انه اذا كان هناك أزار يحصل الاختلاف وأما اذا لم يكن أزار فإين الاختلاف قلت الاختلاف يكون بغير الأزار كما ذكرناه لم  
 يكن من الأزار قطعا (قوة وما ساقى) جواب عما يقال كيف يصح قوله أم لا مع الساقى للصنف ولحم طبع يار فالجواب ان ما ساقى  
 في آخره عن اللحم الخ وما هانيس في ذلك بل في ابتها على انها جنس واحد (قوة غير ذلك) أي من كلبه وخنزيره

(قوله بتلخيص) أي الحجة (قوله وأما الباهر) الباهة لأنه أي وأما الباهر والتعليل والتعجب أي الإجابة (قوله لا اختلاف في الصحابة في أكلها) أي البصر ثم وعده وقضية ما أتى كائنه أن بعضهم يقول بالجواز (قوله لا اختلاف في الصحابة في أكلها) أي الحجة وعندها الصادق بالجواز والكرهية وقوله ومالك جواب عما يقال وأي شيء ذهب إليه الإمام جليل بقوله ومالك الخ (قوله وهو يشهد) أي كلام أبي الحسن (قوله وإنما كره التفاضل الخ) جواب عما يقال مقتضى الخلفاء في الخمسة يجوز أن التفاضل غائب بأنه إنما حكم بالكرهية مراعاة للخلاف أي مراعاة قلن يقول يجوز أن أكلها مقتضى الاتحاد بالتلخيص (٥٩) وتحصل أن الأقوال ثلاثة الحرم والكرهية والجواز وقوله إن الكراهية أي

وسلطة وحسوت وبيان حيا وميتا (ص) وذوات الأربع وإن وحشيا (ش) يعني أن ذوات الأربع كبقرة وغنم وإبل وولوحشيا كغزال وجاروحش جنس واحد يمنع التفاضل بينها وهذا في مباح كل قال في المدونة وذوات الأربع الأفاعل والوحش كلها صنف واحد انتهى قال ولا بأس بالحكم بالانعام بالتلخيص وسائر الدواب بقصد أو مؤثلا لانه لا يؤكل كلها وأما الباهر والتعليل والتعجب فبحكمه يحكمه بغير علم الانعام بها لاختلاف الصحابة في أكلها ومالك يكره أكلها من غير تصريح انتهى وليد كرايها من إن الكراهية على التصريح وهو يقيدان مكروهه لا كل من ذات الأربع ليس من جنس المباح منها أو الانعام بغير علم المباح منها المكروه مستغاضا وإنما كرهه التفاضل في بيع بعضها بلعلم المباح مراعاة للخلاف في حرمة أكلها وعندها لو كان في الفخيرة ما يبعد أن الكراهية على التصريح هو عليه فهم أحسن واحد واقتطع هل يجري مثل ذلك في مكروهه لا كل من الطير كالوطاء مع مباح الأكل منه وهو الظاهر لا ولا وكذلك يقال في مكروهه لا كل من دواب الماء ككلب الماء وخنزيره على القول بكرههما (ص) والجواب (ش) يعني أن الجراد طعمه لكن اختلف هل طعام روي وطعام غيره روي وإليه أشار بقوله (وفي رويته خلاف) فقولهم والجواب لا روي أي والجواب طعام وعلى جره عطف على حب أو دواب يصرفه نوع تكرار مع قوله وفي رويته خلاف لأن الجراد روي ودواب الماء روي (ص) وفي حنيفة المطبوخ من جنس قولان (ش) أي وفي كون المطبوخ من جنس يابزار في قدر أو قدور كصمغ طير وطعم حوت أو لحم من ذوات الأربع جنسا واحدا يحرم التفاضل بينهما كما قال في الجواهر وعدم كونه جنسا حسابا حسنا على حالهما واختار ابن رويس قولان وأما أن طين أحدهما يتقل بأن طين يابزار ولا ترضيهما أو طين كل منهما يقربا يزار فانهما جنسان قطعا وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا بيع أحدهما بالآخر فله يمنع التفاضل بينهما أن قلنا إنهما جنس واحد ويجوز أن قلنا إنهما جنسان وأما مع علم آخر فإن لم يكن مطبوخا بنقل جاز يبيعهما أو بأحداهما ولو متفاضلا سواء كان من جنسهما أم لا وإن كان مطبوخا بنقل جرى فيه الخلاف بينه وبينهما هل يصير معهما جنسا واحدا أو يبقى كل على ما كان عليه (ص) والمرق والعظم والجلد كهو (ش) يعني أن المرق إذا بيع بعظمه أو بجلده أو بمرق وحلم يتشلهما كاللحم وسواء اتفقت المرقاة واختلفت وتغيرت بالماء في بين المبيعين من ذلك كمثل ذلك اللحم المتصل بالهضم ولو غير ما كول كالأعذار يبيع مثله أو بجلده بغير العلم كالحلم وهذا إن لم يتصل وأما أن اتصل عنه اللحم فإن كان ما كولا فحكم اللحم وإن كان غير ما كول فيباع باللحم متفاضلا كالنوى بالتمر وكذلك الجلد كاللحم ولو كان الجلد متفصلا عن اللحم فتباع شامسا بوجه آخرى ولا يستثنى الجلد من اللحم بخلاف الصوف فلا يضمن استثنائه

ويعتبر بغيره أي المرق إذا بيع مرق وحلم بعظمه ما أي وعرق أو بجلده فلهذا صرح (قوله كاللحم) خير إن أي المرق في ثلاث الأحوال بعد كاللحم (قوله اتفقت المرقاة) بأن كان بجلد وقوله واختلفت كالأول كأن أحدهما بجلد والآخر بجلد (قوله فإن كان ما كولا) أي كالقنوق (قوله فيباع باللحم متفاضلا) ولا ينظر لما في المفضل من المخرج كذا كتب بعض الشايخ واستظهر أنه لا بد من إخراج ما في العظم من اللحم (قوله وكذلك الجلد) أي إذا لم يكن مدبوغا وأما لو كان مدبوغا فليس كالحرم (قوله فتباع شامسا بوجه آخرى) أي وثلا كهم لا يلتصق لما في داخله من اللحم المتصل بالهضم فتباعها

بيع والتقدير يعني أن المرق إذا بيع مرق وحلم بعظمه ما أي وعرق أو بجلده فلهذا صرح (قوله كاللحم) خير إن أي المرق في ثلاث الأحوال بعد كاللحم (قوله اتفقت المرقاة) بأن كان بجلد وقوله واختلفت كالأول كأن أحدهما بجلد والآخر بجلد (قوله فإن كان ما كولا) أي كالقنوق (قوله فيباع باللحم متفاضلا) ولا ينظر لما في المفضل من المخرج كذا كتب بعض الشايخ واستظهر أنه لا بد من إخراج ما في العظم من اللحم (قوله وكذلك الجلد) أي إذا لم يكن مدبوغا وأما لو كان مدبوغا فليس كالحرم (قوله فتباع شامسا بوجه آخرى) أي وثلا كهم لا يلتصق لما في داخله من اللحم المتصل بالهضم فتباعها

وقوله لانه عرض مع طعام أى ولا يجوز بيع العرض مع الطعام بطعام ولا بعرض وطعام لان العرض للمصاحب للطعام بعد طعاما  
والشئ في التناول كحقن التفاضل وكانهم لم يفتقر الوزن العرض لان شأنه أن لا وزن نحو (قوله بعد ان يستنى صاحب) فليس  
المراد استثناء الشارع وان لم يذكر كذلك صاحب البيض نصير بينهما فاضل أى لانه يستقل العرض منزلة البيض (قوله أى اذا بيع  
الح) وأما اذا بيع دراهم مثلا فلا حاجة للاعتناء وعلى رب البيض أجرة كسرو مثل بضع الطعام بيع غسل بشعة بثلثه أو بثلث  
بدون شعة فيعوز ان استنى الشئ والافلا (٦٠) وان بيع دراهم وأخوه ما جاز مطلقا (قوله لانه اذا كانت زبوتها أجناسا)

لانه عرض مع طعام (ص) ويستنى شئ ببيع النعام (ش) المازى أى يجوز للبيض  
بالبيض بشرط تحسرى الماء واتحاد قدره وان اقتضى التحسرى مساواة بيضة ببيضتين  
ابن ونس يجوز بيع النعام ببيض الدجاج نحو ياعبد ان يستنى صاحب بضع النعام فشره  
لان له قدر من الثمن فيصير البيض بالبيض بينهما فاضل فقوله ويستنى شئ ببيع النعام  
أى اذا بيع ببيض غيره أو ببيض نعام لثلاثين حث لم يستثنه بيع عرض وطعام بطعام  
أو بعرض وطعام (ص) وذى زيت كقيل (ش) يعنى انما لم يثبت كز الفحل والسليم  
والجلجلان والقرطم والزيثون روى ولكنه أصناف كعابسة ادمن قوله (والزيثون  
أصناف) لانه اذا كانت زبوتها أجناسا كانت أصولها أجناسا بالاولى فان قلت ومن  
أن يستفاد ان الزيثونية قلت من حكمه عليها بانها أصناف أى أجناس اذا فائدة  
قلت حث لم تكن زيوية وأيضاً الحكم على أصلها بالزيوية يقتضى ذلك لا يقال بالثنا  
لانه مخرج القمح وليس يروى لاننا نقول الكلام في مخرج عمر بم من أصله والثنا بعبده منه  
تأمل وقوله وذى بالجر وهو معطوف على حب وفي بعض النسخ وذى بالجر وهو مبتدأ  
خبر به أصناف والزيثون معطوف عليه ولا يلزم الاخبار بالجمع عن الفرد لان ذواشمل  
للمتعدد لكن نسخة الجرا وفى لانه تقيده فائدة ان احدهما أن أصول الزيثون طعام روى  
والاخرى انها أصناف لا يقال انه لم يذكر انها أصناف لاننا نقول يلزم من كون زبوتها أصنافاً  
أن تكون كذلك ونسبة الرفع لاستيفادها كونها روى وانما يجب استيفادها ان الزيثون  
أصناف وهكذا روى بأولها مسكوت عنه ويشيد بقوله وذى بم أى كل زبته غالباً لاعلى  
وجه التداوى فلا يبدأ كل بعض الاقطار كالصعيد زيت زوالكتان لان هذا من غير الغالب  
ولامايو كل على وجه التداوى كدهن اللوز وقوله كقيل أى الاجر وأما حب الفحل الأبيض  
فليس بطعام كافى المدونة لانه لا زيت (ص) كالفصول (ش) تشبيهه في كونها أصنافاً وأما  
كونها زيوية فيسب كرمه بقوله وعسل وقد يقال ان جعلها أصنافاً فيفيد كونها زيوية وتقدم  
ما يفيد ذلك أى ان العسل المختلفة الاصول من شغل وقصب ورمط وغيب يجوز التفاضل  
بينها (ص) لان الخلول والانبئة (ش) يعنى ان الخلول كلها جنس واحد وكذلك الانبئة  
كاهل الانبئة من الخلول الحض ومن الانبئة الشرب بقوة لان الخلول وما به مسكوت عنه  
على مسكوت الكاف أى قوة العسل فهو مجرى بالكاف وما عطف عليه كذلك لكنه  
أخرجه بلا فهو محض الف الحكم ما عطف عليه حكم المعطوف عليه انه أصناف وحكم  
المعطوف محض الف فهو صنف (ص) والاعجاز (ش) هو ما بعده بالجر عطف على الانبئة  
والعموم ومنها الكعج أى كلها صنف واحد (ص) ولو بعضها فظنية (ش) كفول ويخوه

أى مع اتحاد الصورة وقوله كانت  
أصولها أجناسا بالاولى أى لاختلاف  
الصورة (قوله تأمل) وجه البعد  
وذلك لان التشابه ان يتفقه في  
تحسين الثياب وهو ما قد خرج  
لغيره كل (قوله ولا يلزم الاخبار) الخ  
فيه انه اذا كان الزيثون عطف على  
ذوها فغيره متعدد وهو ذوى زيت  
وزيت والجواب انه وان كان غيرا  
من ذلك المتعدد لكن المعقوف ان  
العرض متعدد والتقدير وذوى زيت  
أصناف والزيثون أصناف (قوله  
مسكوت عنه) تقدم ما يفيد به  
وهو انه لا فائدة في الاخبار بحث لم  
تكن زيوية (قوله لاعلى وجه  
التداوى) قد ثابنا فالقول قوة غالباً  
والثاني قوله لاعلى وجه التداوى  
وقوله فلا يبدأ كل ناظر لاوله فهو  
مختززه وقوله ولامايو كل ناظر لثاني  
فهو مختززه غير انك شير بأنه اذا  
كان الطعمية يتفرق فيها للعرف ان  
يكون زيت البكتان اذا استعمل  
كزيت الزيتون أن يعطى حكمه  
(قوله لان هذا من غير الغالب)  
أى فليس بطعام على المعتد هنا  
من ادلكن ما قلناه يرد (قوله  
أى الاجر) أى أن القيل نفسه  
أجر لان مراده بزره أجر (قوله  
البيض) صفة للقيل أى أن

القيل أبيض كأعندنا بصر (قوله لان الخلول والانبئة) المعتداتها جنس وهو الذى يظهر  
من ان عرفة ويمكن جعل المصنف على ذلك المعنى لان الخلول والانبئة فكلها صنف واحد خلافاً ليقول الخلول صنف والانبئة صنف  
وكانت سر العلول عن ذلك التعبير بالجمع والا كان يقول لان الخلول والانبئة (قوله يعنى ان الخلول كلها جنس واحد) أى يقول المصنف  
لان الخلول أى ان الخلول ليست أصناف بل صنف واحد وكذا يقال في الانبئة

(قوله على المشهور) ومقابل المشهور قولنا قبل هي أصناف وهو قول البرقي وقيل خبر الطائي صنف وخبر غيره صانيف (قوله اعتربت المجاملة في وزنها) وذلك لانه لو نظر له فقها لماز التفاضل فقطع النظر عن ذلك ونظر لصورتها (قوله ومناته ههنا) أي منفعة الخبز غير منفعة السويق (قوله ان الخبز أشد) أي كلما كان الخبز أشد تباعدا نحو زعن أصله وقطع النظر عن أصله وصل النظر له صورته وهي مفيدة وقوله لان الخبز لا يتيسر لكل أحد بخلاف الطبخ فيتمسك له بالتيسر لكل أحد ويتعذر على بعض الناس تباعدا عن أصله وصار النظره قدير (قوله لان كلامهما يحتاج) لا يخفى أن أمور الخبز أكثر على أن لا تقول إنما كان الخبز لا يتيسر لكل واحد والطبخ يتيسر لكثرة الأمور التي يحتاج لها الخبز (قوله الا الكعك يا زرار) أي أو بل ومثل الكعك غيره وله اختصاصه بالذكر لان شأنه ذلك (قوله أي أو ادهان) أي أو سكر والظاهر انه اذا كان يا زرار مختلفة بحيث يختلف الطعم انه يصير عذرة الحنسن وبمثل العجين بالآثار الطبخ بها كالكعك بالمسم بصبر لا وضع حصة سودا على بعض رغيف (قوله كالا سفة) الكافي لقشبه لا للتمثيل (قوله ويجوز التفاضل بينهما) أي بين ما فيه آثر وروا لا آثر فيه (قوله والظاهر ان الكعك يا زرار الخ) الظاهر خلافه وهو مقتضى نقل المواق واعلم أن مثل الآثر والسكر الكعك به ناقل عابده وعن (٦٦) خبره وانظر هل ما كان بسكر مع ذي الآثر صنف

على المشهور ومثل الاخبار الاسوقة ثم ان كانت من جنس واحد اعتربت المجاملة في دقيقتها وان كانت من أصنافها اعتربت المجاملة في وزنها كما يأتي في قوله واعتبر الحقيق في خبره عنده ويجوز التفاضل بين السويق والخبز لاختلاف طعمهما وما صنفهما فان قيل لم كان الخبز كله جنسا واحدا على المشهور وجرى في الطبخ خلاف فالجواب أن الخبز أشد من الطبخ لاحتياجه لأمور سابقة عليه بخلاف الطبخ لان الخبز لا يتيسر لكل أحد بخلاف الطبخ وهذا أولى لان كلامهما يحتاج لأمور سابقة عليه كتصليب الحطب والنار مثلا (ص) الا الكعك يا زرار (ش) أي أو ادهان كالا سفة وهي الزلاية فانه ينقل على الآثر فيه ولا ادهان ويجوز التضليل بينهما والآثر ابعدها بآثره وروا واحد بآثره بآثره في الأصح ويغيب الجميع ليس يعصود أدهان بآثره وروا واحد كذلك والظاهر ان الكعك يا زرار والكعك بهن صنف واحد (ص) ويبصر وسكر وعسل (ش) عطف على حبسوا المعنى أن البيض وما معه روي وبوي السكر كله صنف واحد وبعبارة العسل روي وفيه نوع تكرار باعتبار الحكم مع قوله كالعسل لانها لا تكون أصنافا الا وهي روية لكن لما يمكن صر بحاف أن العسل روي قال وعسل ولوقال وعسل وهو أصناف كفاء وهل يدخل في البيض بعض الحشرات أم لا وهو الظاهر بل بظاهر ما ذكرنا من عرفة في تصرف الطعام ان ليس بطعام كما أن ظاهره ان لها كفاء وحزم الشيخ كريم الدين بأن لهما روي لا يظهر (ص) ومما قلنا (ش) أي فانه روي على المعروف وقوله مقتات ودوامه ككادخاره وهو صنف واحد من بقر وقم وآدم حليب ونخس وغيرهما والمختص من المختص بالقرص والمضروب ما يضرب بالماله لاخراج زبدته والباقي من جنس الفان لانه أصله وهو أقرب من الشعب للقمع الذين هما جنس واحد (ص) وحلبة وهل ان اخضرت تردد

أصلا (قوله كفاء) أي عن قوله كالعسل (قوله وظاهر ما ذكرنا من عرفة في تصرف الطعام) فانه عرفه كاتقدم بقوله ما غاب اقتضاه لا كل آدمي أو صلاحه أو شره انتهى أي كالذين لا يدخل الماء فانه يصلح للشرب غير الاذي (قوله وحزم الشيخ) متبداً بقوله لا يظهر خبر (قوله فانه روي على المعروف) أي من المذهب ومقابلها ما جاز الفهم من التفاضل بين المختص والمضروب (قوله ودوامه كادخاره الخ) أي أو لان ادخاره ما يجز منه من ميم وحين عذرة ادخاره (قوله من بقر الخ) أي غلا يشمل بكره والا لكل بل ليس بطعام فيما يظهر لعدم صدق حده عليه (قوله والباقي من جنس الفان) أي خلافاً لما يقول ان من غير جنسه لا اختلاف الاسم والتدفع لا يخرج منه من ولا يؤكل الا مطبوخا (قوله لا ماله) أي لان البياض أصل العين له اربا لا لاصالة كونه أو لشي يخرج من ندى البقرة والباقي يتبعه في اثره و أي يأتي بعده والافاق التي تأتي بعده لم يكن لبيا وانقلب لبيا فتقدر (قوله وهل الخ) حاصلة انها تختلف في الخلية فتفصل طعام وهو مذهب ابن القاسم في الموازية أو دوا وهو قول ابن حبيب والبقرة طعام والبقرة دوا وهو قول الأصم في الموازية ورأي بعض المتأخرين أن هذا القول لا يفسر وأن المذهب على قول واحد ورأي بعض اقباعه على ظاهره والظاهر هذا التوفيق والتسلاف أشارات بتردد القول الشارح وهل مطلقة أو إشارة لتأويل التباين وقوله ان اخضرت أشارات لتأويل الزقاق وقوله

وليست الخ كلام مستأنف أي أنهم اتفقوا على أنها ليست بروية لا خضرة ولا يابسة (قوله بل هو ملحق به) أي في الحكم (قوله ان الصلح معي المقتات) أي وسيتذم فيصيح التفرع في قوله فليس الغرض الخ وقوله بل وما في معناه أي ما بارى كتاب حذف الواو وما عطف أي اقتيات واصلاح أو بالتعريف في الاقتيات بأن راديه ما يشل الاصلاح أي وراى ابدال الطعام من قوله علة طعام اليا اقتيات ما يشل الطعام حقيقة وحكما يشل المصلح أو يتقدم في العادة طافا ومعطوفا وكأنه قال علة الطعام اليا وي ومصلحه اقتيات وانما الخ وتأمل (قوله وصل يوم) هما جنسان واليوم بضم التاء (قوله كوز بر) روية ان كانت يابسة لا خضراء ان لم يكن عرف يجعلها كالصلح من المصلح كما ينفضه ابن عرفة (قوله وأظنه معربا) أي الفتح أي استعملته العرب أي الفتح طارئ باستعمال العرب (قوله أمسه كروي) كذا في عبارة الشيخ شام ونفسه الغشي ونفسه قوله كرويا أمسه كروي في قول وكز كرويا ونينا انتهى المراد منه وبعبارة عج وكرويا ووزن ذكر باوى رواية بوزن نينا (٦٣) انتهى فعلى كلام الشيخ سالم فيه ثلاث لغات أما بوزن ذكر باوى فمقطاها وأما

(ش) يعني أن الخلبة بضم الخاء طعام وهل مطلقا أو ان خضرت وأما اليابسة فدوا وليست بروية مطلقا فيجوز التقاضل فيها (ص) ومصلحه (ش) عطف على حب والصبر كما تدعى الطعام وهو ما يتوقف الانتفاع بالطعام عليه أي ومصلحه بروي وبعبارة بالرفع مبتدأ أخبره بحذف أي ومصلحه كذلك وأما خبره عطف على حب فمضمون الأليس من أمثلة الطعام بل هو ملحق بظن جواب أن المصلح في معنى المقتات وحشيشة فليس الغرض من قول المؤلف فيما تقدم اقتيات الانتصار على ذلك بل وما في معناها من الاصلاح ومثل الصلح بقوله (كلج واصل وقوم) الاخضر واليابس يتنعق فيه التقاضل (وتأمل) بفتح الموحدة وكسر هاء ومثله بقوله (كفلفل) بضم الفاء ون فيجيب (وكز بر) بضم الكاف ورأى أو سين بدلها وضم الباء المحمري وقد تنقح وأظنه معربا بالنهي وتأمل مفرد وتأمل بفتح أوله وبكسر الباء الموحدة بعدا لا تف (ص) وكرويا وأنبسون (ش) أمسه كروي في قول وكز كرويا ونينا (وشمار) وزن محاسب معروف (وكز بر) أيض وأسودوهي الحبة السوداء وقوله (وهي أجناس) أي كل واحد من هذه جنس والكمون في جنس واحد ولما ذكر ما فيه العلة أخرج منه ما ليست فيه فقال (لا تخرل) بدل السهملة كافي التزليل وجاءت إجماعها فلا بدخه ربا الفضل لكن يساق ان الحاجب أنه روي باتفاف واستظهر في توضعه برويه وكذا روية التسين فكان ينبغي هنا عدهما من الرويات والمشهور أيضا أن السنين لا يتفق خلافا لما مشى عليه المؤلف فيما يأتي بقوله ومعنى وقوله لا تخرل معطوف على حب وما عطف عليه فهو خرج منه ولو أدخل الكاف على تخرل ليدخل بزرا البصل والجوز والبطيخ والكرات والقرع والحرف وهو حب الرشاد (ص) ونعفران وخضردوا هو تين (ش) يعني ان الزعفران غير روي وهو مصر وف لانه اسم جنس لاعلم وكذلك الخضر كخس وبقل ليس بروي وكذلك الدواء كصبي ليس بروي وكذلك التين ليس بروي وقدمه ان المذهب بروية التين كما يشهده كلام المواقف التوضيح وظاهره ولو لم يسي (ص) وموزنا كمة (ش) يعني ان الموز ليس بروي على المشهور وهو مذهب المدونة والموطا وكذا الفاكهة كشوخ واجاص وتفايح وكثري ورمات

الاول بقرأ كرويا بفتح الراء وفتح الكاف فيكون أمسه كروي فصول بفتح الكاف وفتح الراء وسكون الواو وفتح الباء الاولى فتقول تحركت الباء الثانية وانفتح ما قبلها فقلت ألفا انصار كرويا كابد عليه التماموس فيما توتق بعبته والواصل انها على كلام شارحها لغات ثلاث قطعا وما عدا ذلك لا يعمل عليه ولم يذكر أصله على أنه كز كرويا ونينا ويمكن أن يقال أنه على أن وزنه نينا أمسه كروي بفتح الكاف وسكون الراء وكسر الواو وتحركت الباء الاخيرة فقلت ألفا انصار كرويا على وزن نينا وأما على أن ونه كز يافتقولا ولان ذكر كرويا فسه لغتان القصير والدو والمد أشهر كما يشهده التماموس فيجوز أن يكون ذلك على لفظة القصير وان الواصل كروي بفتح الكاف وتشديد الباء الاولى فقلت الباء الاخيرة ألفا استقلال ثلاثيات

ويحتمل كقولهم بعض الاشياخ ان أمسه كرويا واجتمعت الواو والياء وسقت احدهما بالسينكون فقلت الواو يا وعنب وتقدم الياء في الباء ويمكن ان يجري على لغة النما ايضا ان يقال وزنا ألفا واجتمعت اللغات فقلت الثانية هوزن وليس وكل ذلك (قوله ان السنين لا يتقل) أي ان السنين لا يتقل أي عن القين وسياتي في شرح أن يجعل المصنف على وجه الاعتراض فيه (قوله يعني أن الزعفران غير روي) بل ليس بطعام أصلا (قوله لاعلم) ولو كان علم النع من الصرف للعلمة وزيادة اللام والتون (قوله كخس وبقل) تمثيل للخضرة فظاهر ان القيل من افراد الخضر مع ان البدر فرق بين البقل والخضر فجعل البقل ما قطع بأصله والخضر ما قطع شيئا شامع بقائه أمسه (قوله وظاهره ولو لم يسي) وقيل غير اليابس غير روي (قوله وفا كمة) في شرح شب وظاهر كلامه ان الموز ليس من الفاكهة لعطفها عليه أو هو منها وعطفها عليه من عطف العام على الخاص (قوله وهو مذهب المدونة والموطا) أي خلافا لابن نافع (قوله وعنب) فيه نظر لان العنب وان كان من الفاكهة بروي نص عليه ابن الموازن مالك كان يترقب أمه لا لأن يصحل

على الحصر النحل برادلا كل (قوله واليه أشار بقوله) أعالى هذا التحريم بقوله ولو ادخرت أى اعتبار ما قبل الماتع وما بعد هاتين لأن شأن المدخر اليسر ويجوز أن تكون الإشارة من حيث اليأس فقط فتكون الإشارة بالماتعة فقط لا ما قبلها (قوله ولو ادخرت بقطر) ربه على ابن القاسم القائل بالغا كهرت به إذا ادخرت كجواهر طاهر عبارة بغيرهم (قوله وهو الذى تسميه الخ) فهو غير الخوخ المعروف عندنا بمصر (قوله والفسق) الفاء مضمومة والتاء بصير أن تكون مضمومة وأن تكون مفتوحة (قوله قائل برويته) أى ما ذكره لا خصوص البندق كدال عليه كلامهم (قوله ما أن اعتقدوا خضر) أى وهو صغير (قوله لانه علف) أى وغلبة الخناذلة كل أدى بصير نادى ثم على علف يجوز بعهده وكبير أو سمر أو رطب أو تمر ولواى أجل أن كان يجوزنا أى يجوز أن لا يجوز بل برادلا كل والانع بعه بما ذكرنا أجل وانما يجوز بنايد ولو متفاضلا واعلم أن (٦٣)

لا يتعلق بهم ما حكم بالأولى مما ذكره المصنف واما عاداه إما بطح صغير أو كبير أو سمر أو رطب أو تمر والمراد بالسر ما يتمثل الزموا لاقسام خمسة هذا الاعتبار لاسسته وكل واحد من خمسة أمان يساعده أو عشرة فهو خمس وعشرون صورة المكر منها عشر والساقى خمسة عشر وهى بيع البلع الصغير بثمنه وبالاربعه بعده وبيع البلع الكبير بثمنه وبالثلثة بعده وبيع السمر بثمنه وبالأثنين بعده وبيع الرطب بثمنه وبالتمر وبيع التمر بأثره والخائز من هذه الصور سبع كل ثمنه وبيع البلع الصغير بالاربع بعده ويجوز بيع السمر بالزهر والاغرض والطلع بعد انشقاق جفه عنه أى وتما عنه والزهر السمر المثلون كافى الصالح والبلع الكبير هو الذى يسع السمر فقوله فان كبر أى بأن صغر وانما هو الغار بطح زهر (قوله والطلع) أخرى أراد بها مثل الاغرض (قوله ولا يطعم الخ) وقوله تعالى

وعنب وطيخ وقناه وخيار ولا بأس بالتفاضل فى رطبه وبرطبه وبأبيه وبأبيه واليه أشار بقوله (ص) ولو ادخرت بقطر (ش) واختاروا الخمي روية الرمان قال لانه يذخر وادخرت بالدال المهملة ويجوز رفعها بالمجعة والاحاص بكسر الهمزة وتشديد الحاء من غروفين بينهما غمروف وهو الذى تسميه أهل دمشق الخوخ (ص) وكبندق (ش) أى وكذا البندق فى عدم دخول ال رافقه وكذا ما فى معناه من القوز والجوز والفسق ونحوهما يذخر ولا يقتل على المعتد من أن العلة صر كمنه من الادخار والاقنيات والقائل بالادخار فقط قائل برويته (ص) وبلغ ان صغير (ش) يعنى أن البلع الصغير ليس يروى بل ولا يطعم والمراد الصغير أى جذا ما يبلغ حد الرافقان كبر كان يروى بالكن صورة باتفان وهو ما اذا بلغ حد الزهر وصورة على الرافق وهو ما اذا بلغ حد الرافق وبعبارة وبلغ ان صغير بأن اعتقدوا خضر لانه علف والطلع أخرى (ص) وما هو يجوز بطعام لاجل (ش) يعنى أن الماهليس يروى ولا يطعم ولا امتنع بعه بطعام لاجل فيجوز بيع بعضه ببعض متفاضلا لكن بشرط أن يكون يدايد فلا يجوز بيعه متفاضلا الى أجل وهو واضح أن كان الجمل هو القليل الذى فيه سلف بر نفعاً وأمان كان الجمل الكثير فظاهر الدوق فتعنه أيضاً ولهم مبنى على أن ثمه ختمان يجعل وجب المنع وهو ظاهر كلام المؤلف فى باب السلم والافلا وجه مانعه فوله ويجوز بطعام لاجل أى يجوز كل من البلع الصغير والماء بطعام لاجل وظاهر أن ما عداه مما هم من غير الروى لا يجوز بيعه بطعام لاجل قال فى الرسالة ولا بأس بالقول كوا يقول وما لا يذخر متفاضلا وان كان من جنس واحد يابى ا هـ ولما تكلم على الرويات المتقدمة الجنس شرع غيبة يكون به الجنس جنسين وما لا يكون فى الثاني قوله (ص) والطنن والجنن والصلق الا الترس والتبديد لا يتقل (ش) يريدان الطنن لا يتقل الترس فلا يصير الدقيق جنسا غيره لانه تفرق أجزاءه على المشهور وكذلك الجنن لا يتقل عن الترس والدقيق لانه ضم أجزاءه اتفاق التأخرين وكذلك الصلقل لشي من الجيوب لا يتقل عن أصله ولذا لا يساع مصاوق مجله لانه مبلول بثمنه ولا يبايس لانه رطب يبايس الا الترس فتنبه له الصلقل لطول أمسه وتكلف مؤثته وقول بعض لانه يصير بالصلقل شأوا بعد أن كان مراقبه نظرا لانه انما جعلوا يتعنه فى الماء بعد مطبوقة ومذهب المدونة ان التبديد لا يتقل ونحوه لا يتقل عن أصله فقياسا أنت مالك كان

ومن لم يطعمه فاته من أى يوم لم ينقعه واعلم أن الماء العذب وما فى حكمه مما لا يشرب الا عند الضرورة ومن لا حاج النحل لا يشرب به ال جنس آخر (فان قلت) قد ثبت أن الماهليس بطعام وحينئذ لا تظهر غرة لكون العذب منه والماء جنسين فالجواب انها تظهر فيما اذا باع فله لانه كثيرا لاجل فان كانا من جنس واحد امتنع بخلاف ما اذا كانا من جنسين (قوله والا الخ) أى وان لم يتقل معنى الخ (قوله قال فى الرسالة) دليل لما قبله بطريق القياس (قوله على المشهور) أى لا يتقل على المشهور أى خلافا لغيره وأى فور (قوله باتفان المتأخرين) أى وأما المتقدمة من فقد اختلفوا (قوله وكذلك الصلقل) أى شارب لينة الترس بلى لا يتقل عن أصله لعوده اذ ليس (قوله لطول أمسه) ظاهر العبارة أن المراد مدة الصلقل من أن الصلقل ليس فيه طول أمسه (ان قلت) طول أمسه الترس فلا يكون الصلقل هو الناقل بل الناقل الهيئة المجتمع منهم من غيره وبحاج بانه اراد بالصلقل الناقل الهيئة المجتمع منهم من نفعه بالماء (قوله ومذهب المدونة الخ) ومقابلة انه يتقل (١) قوله ان قلت طول أمسه الترس هذه جملة لا يستقيم الكلام معها لانه لما من زيادة التماس كثره مجيبيه

أثره والعصير منه) أي بالعصير غير التنيذ قال الغني في شأن العصير لا يجوز بيع زيت زيتون قال مالك ولو كان هذا الزيتون لا يخرج منه زيت وكذا لا يجوز بيع الفصيص منه لأنه من باب بيع الربط بالباب (قوله بخلافه القلي) أي غيبه منه جميع ما ورده (أقول) لا يخفى أن التبعيض يذهب من القول جميع ما ورده فلا يتأتى ذكره ولا غيره مما ورده فهو ناقل بل في شرح عب أن القول بالخلاف كذلك أي لأن القول الحار يحتاج لتأخره فهو بمنزلة التبعيض وبعض الأشياخ بحث في ذلك فأمثل (قوله عائد على التنيذ على حذف مضاف) لا يخفى أنه على هذا يكون في العبارة استخدام أي بخلاف فصل أصل التنيذ بمعنى التنيذ لأن الأصل ليس التنيذ بل التنيذ وقوله وبعبارة أي خال أصل التنيذ أي التنيذ لا يؤخذ من التنيذ فالحصير عائد على متنه مقدم معنى أو نقول قوله التنيذ أي من حيث أننا ندرس الضمير التنيذ بمعنى التنيذ فيكون أي تابعي طريق الاستخدام (قوله لأنه رطب يابس) فالقيد يابس بالنسبة للشوي وكلاهما (٦٤)

التنيذ بالتمر فقال لا يصح والعصير منه وقوله والصلق وياقوت القلي يتصل والفرقان الصلق لا يذهب معه جميع ما ورده بخلاف القلي والضمير في قوله (بخلافه) عائلي على التنيذ على حذف مضاف أي خال أصله وبعبارة أي خال أصل التنيذ فله ينقل عن أصله لأن التنيذ أي والتنيذ الشيء لا ينقل عنه بخلاف ذلك الشيء فإنه ينقل عن ذلك الشيء فالحق يتصل عن أصل التنيذ ولا ينقل عن التنيذ وحاصل ما لا يجزى وإن رده أنه يابس بالتمر بمجمله وقاس ابن القاسم عليه السلام مجمله متفاضلا ويجوز أن لا يتفاضل إلا بالمتفاضل لا تغرب متفعهما فالحق والتمر طرفان لبعدهما بينهما فيجوز التفاضل بينهما والتنيذ واسطة بينهما فربما من كل منهما فلا يجوز بالتمر على كل حال لأنه رطب يابس ولا يخلو الأمثلة لا نهما بنفس واحد ابن رشد وهذا أنظر لما وقع في سماع عيسى فلا يكون سماع عيسى مخالفا للدونة ونقل هذا ابن عرفة وسه (ص) وطبخ لعم يزار (ش) هذا وما بعده مجرور على المضاف وهو رطل المضاف إليه وهو الضمير بخلافه لث والمعنى أن اللحم إذا طبخ يزار كانت كلفة أم لا فإذا أضيف إليه اللحم يصل فقط أو لم يصل فقط فإنه ينقل عن التي فيباح التفاضل فيه بغير المطبوخ واحتراز يزار على ما طبخ بغير يزار فإنه لا ينقل بذلك فإن بعضهم قال إن التصريح بقوله يزار ليس بالواقع لأن ما خلا من الأثر يسمى صلفا ورده هذا قول المؤلف ولعم طبخه ولو كان المراد به ما كان بالأثر الزمان لا يكون المضاف كذلك وليس كذلك (ص) وشبهه وتحققه بها (ش) أي وكذلك الشيء اللحم بالنسبة وتحققه بالشمس والهواء بالأثر أن نقل الغني قال ابن حبيب بيع القسديد والمشوي أحدهما الآخر أو بالي مثلا على لا يجوز لأنه رطب يابس وهذا إذا كان يزار فيه ما أوفيهما أن يزار فإن كانت الأثر في أحدهما جاز مثلا على متفاضلا (ص) وانظر (ش) يقع أن شاء المحبة أي ناقل عن العيين والحق والتم (ص) وفي قمع وسوين (ش) يعني أنقى القمح وأغبره من جميع الحبوب ناقل لأنه يزيل المقصود من الأصل غالبا وكذلك السويق ناقل والمراد به هنا الذي صلق ثم طعن بعد صلقه ولا يستفاد الحكم فيه من القلي لأن هنا اجتماع أمران كل

قالت يجوز خسل القسريد بالتمر متفاضلا كمثل الغلب بالغلب اه فقال ابن رشد لا يجوز تخالفها لما في سماع عيسى لأن سماع عيسى يقتضي أن لا يجوز خسل التمر بالتمر ولا غسل الزبيب بالزبيب لقرابتهما مختلف محل الغلب بالغلب لكن هذا خسلا لا لاسم الاقتصار والظاهران يقال لاسم الاقتصار وذلك أن يقال إن التنيذ لا يصح بالتمر تقرب ما بينهما ولا بالنسل إلا مثلا على لرب ما بينهما أيضا وتصح النسل بالتمر لبعدهما بينهما وذلك أن النسل والنظر طرفان يبعدهما بينهما فيجوز التفاضل بينهما والتنيذ واسطة بينهما يفر بين كل واحد منهما ما فلا يجوز بالتمر على كل حال ولا بالنسل إلا مثلا على اه فقوله وهذا أنظر لما قلنا من جواز بيع

الخل بالتمر متفاضلا وقوله لما وقع الكلام يعني في التقدير وهذا المعنى الذي هو جواز بيع الخل بالتمر متفاضلا لا يظهر في فهم العبارة التي وقعت في سماع عيسى من غيره وهو المنع (قوله فلا تكون) أي إذا كان هذا المعنى الظاهر من غيره فلا يكون سماع عيسى الصواب أن يقول عيسى أي هو حيث أن سماع عيسى جعل على جواز إذا كان سماع عيسى موافقا للدونة وأما الوجه على المنع لكان مخالفا للدونة (قوله لا على المضاف إليه) أي لأنه يصير التقدير بخلافه بل طبخ ولا معنى له (قوله كانت كلفة الخ) أي مشقة وهو يضم الكاف ويكون الاء أي ذات كلفة (قوله كانا الخ) تمثيل لقوله أم لا (قوله يصل فقط أو لم يصل فقط) فيه إشارة إلى أن جمع المستفاد من الأثر ليس شرط بل يكفي بيزر واحد وهذا يفيد أن الإرادة بالآثار ما ينقل مع الطبخ كذا كره في شرح عب وحاصل ما قلنا أن كل ما يزد من الماء والخمير يصل أو غيره يباح التفاضل فيه بغير المطبوخ وبالمطبوخ بغيره يصل أو غيره (قوله فإنه ينقل عن التي) بل وعن اللحم الذي طبخ بغير يزار والمراد بالآثار ما ينقل مع الطبخ كذا كره

منهما



(قوله في معانيهم الخ) قال بعضهم وفيه بعد لا تخلاف ظاهره وتوقف صحته على أن اجتماع الصلح والطبخ ناقل (قوله بطريق الحروب) وذلك لأننا إذا انتقل بالقلوب وحده فأمر مع الطبخ (قوله كاذ كره الخطاب) عبارة عن الخطاب وأما السمن فتناقل بالنسبة إلى لبن آخر ج ز بده وأما لبن فيه ز بده فلا يعد ناقلًا كائن عليه في الموازنة (قوله وما في التوضيح غير ظاهر) فإن فيه فان بيع لبن يخرج ز بده منع لزائنه وان بيعه بآخر ج ز بدهما جائز بشرط التماثل لا اتحاد الجنس كقوله زنا وأما ما لم يمتثل لثلاثة وان اذ علمت هذا فعد كلام الشارع مخالفاً للقوله فيما تقدم والمشهور أيضاً أن السمن لا يتقل خلافاً لما مشى عليه المصنف فجاء في قوله وسمن وفشل ولا ريب أن حل كلام المصنف بما ذكره هنا صواب فلا يكون مخالفاً للشهور والحاصل أنه يقال أن كلام شارحنا أولاً واعتراضه على المصنف جار فيه على كلام الزرقاني وكلامه هنا جار على الصواب وأما كلام الزرقاني فليس بصواب بل علمه ونص الزرقاني وسمن أي السمن ناقل عن اللبن وجعله كذلك تعالى لب بشرط والمعول عليه أنه غير ناقل عن اللبن مطلقاً بشرط ناقل بيع لبن يخرج ز بده منع لزائنه وان بيعه بآخر ج ز بده جائز لكن بشرط التماثل لا اتحاد الجنس كقوله زنا ولم يمتثل لثلاثة في التوضيح (قوله ولو قدم) لعدم تحقق المائنة ولعله لم يتطرقنا للشك في التماثل لسماحة النفوس وأولان النصرية يمكن (قوله ومشوى وقديد وعفن) أي من الخبز وقدره عج على أن المراء من السمن أي لا يباع المشوى والقديد بهما إذا اختلفت صفة شبه وتقديده ولعل الاختلاف بين التمر القديم والجديد دون الاختلاف بين المشوى والقديد في التفتين واعلم أن اللبن وما قبله من سبعة أنواع حليب ز بده وسمن وجبن وأقط وعجيض ومضروب وبيع هذه السبعة بعضها ببعض من قوعه وغير قوعه تسعة وأربعون صورة (٦٥) المكر منها أحدها وعشرون والباقي يند

متممها غير مؤثر بانفرادها في معانيهم علمنا أن اجتماعهما في أن اجتماعهما ناقل وليس المراد بالسويق القمع المقل الطحون لاستفادة الحكم فيه من قوله وقلي فخر بطريق الحروب (وسمن) يعني أن السمن ناقل عن لبن آخر ج ز بده وليس ساقبل عن لبن يخرج ز بده كاذ كره الخطاب والطبخين يجوز بيعه بلبن آخر ج ز بدهما جائز بشرط التماثل متفاضلاً لا بد وما في التوضيح غير ظاهر (ص) وجازت ولو قدم مشوى (ش) لا اشكال في جواز بيع التمر بالتمر القديم أو الجديدين واختلاف في القديم بالجديد هل يجوز وهو قول مالك في الموازنة أو يمنع وهو قول عبيد الله اللثمي وهو أحسن لعدم تحقق المائنة بكثرة الخفاف فأشار بالوخافة عبد الله مالك (ص) وحليب ورطب ومشوى وقديد وعفن وز دوسمن وجبن وأقط وعجيلة (ش) يعني وجاز حليب من أي لبن مثله وان اختلف الزبد المشتى منهما وكذلك يجوز بيع الرطب من أي صنف مثله وهو يضم الرأه وكذلك يجوز بيع المشوى والقديد مثله بأن ينضري ما في هذا وما في هذا فليس التني والقديد وكذلك يجوز بيع العفن مثله إن تقار بأفي العفن وان تباعد البيحز وكذلك يجوز

(٩ - نرى ثامن) وعليه فلا بد من التماثل وقيل بجمع واستظهر لأن الأقط عجيض أو مضروب ليس فهو من أبي بيع الرطب باليابس وكذا اختلف في جواز بيع اللبن بالأقط ومنعه والظاهر المنع كذا قالوا وظاهره سواء كان اللبن من حليب أو من عجيض أو مضروب والظاهر للمنع إذا كان اللبن من عجيض أو مضروب وأما إذا كان من حليب فالظاهر الجواز لأن المشتى من مختلف الصور والمنفعة تسعة مفهومه قول المصنف بتجملها وهي بيع الحليب ز بده وسمن أو جبن أو أقط وبيع الزبد سمن أو جبن أو أقط وبيع السمن ببيعن أو أقط كذا في ع (وأقول) قضية كون الخفيض والمضروب يجوز بيعهما ز بدها ز بدها من متفاضلان الأقط يجوز بيعه بالسمن والزبد لأن الأقط أصله الخفيض والمضروب ولا يظهر فرق واعلم أن الصور الجائز لا بد فيها من المائنة في بيع كل من الأنواع السبعة مثله وكذا لا يبيع الخفيض أو المضروب بحليب فإن يعجز بدأ وسمن أو جبن أو أقط وبيع الزبد سمن أو جبن أو أقط وأما من عجيض ومضروب فيجتمع لما فيه من بيع الرطب باليابس قال ع والظاهر أن اللبن من الخفيض والمضروب واللبن من الحليب بفس واحد فان تساوى في الرطوبة واليومية تنازعاً بين أحدهما لا آخر مثلاً جمل لأن التبجين من الحليب لا يتقل عنمو التبجين من الخفيض والمضروب لا يتقل عنه فكأنما يباع طيباً بما يباع رعى فلهما التساوي في الرطوبة واليومية عملاً بقوله لا رطباً ما يباع سهما وأفاد ع أن تبجين الحليب يتقل عن الخفيض والمضروب ولا يتقل عن الحليب فإن يقال التبجين عن الخفيض والمضروب ناقل بالنسبة للطلب لا بالنسبة للضررب وبعد كذا هذا رأيت شب ذ كرامته أن التبجين من الخفيض والمضروب هل يتقل عن الحليب وهو الظاهر وعليه فيكون التبجين من الحليب ناقل عن الخفيض والمضروب والتبجين من الخفيض والمضروب ناقل عن الحليب وليس

بنافله وعليه فطلب الفرق فقه الحمد (قوله مسوس ومعقون الخ) أي مسوس بسالم أو معقون بسالم كذا استفاد من الخطاب (قوله عند مالك وابن القاسم) أي ومنع عند أشبه فكره في العنق ويحرم في المسوس عند معقون فهي ثلاثة أقوال (أقول) وكلام الشارح يقتضي ترجيح الأول مع أن المسوس كالعديم فقد وجد التفاضل ولعل الجواب أنهما على صورة الطعام الحقيقي فاكتفى بالمائلة في التكيل بخلاف الغلت فليس بطعام (قوله الآن يقل الغلت ويخفف) أي بحيث يمكن الصرى (قوله وهو لين يخفف) أي آخر جز بده (قوله يطبخه) أي يجعل في اللحم لاجل الجوضة كما أخبر به بعض المغاربة (قوله ولم) واعلم أن اللحم ما قد بدأ ومشوى أو مطبوخ أو في مبيع كل عتله بجزء أو ما القديد والمشوى والطبوخ فلا يجوز بيع واحد منهما أو أحدهما كان الناقل بكل من العرضين أولا ناقل بهما ولو متماثلا وإن كان الناقل أحدهما (٦٦) فقط جاز البيع ولو متفاضلا وأما بيع التي بواحد من الثلاثة المذكورة

فإن كان في ذلك الواحد ناقل جاز بيعه بالتي ولو متفاضلا وإن كان الناقل به فإن كان مشويا أو قديدا امتنع بيعه بالتي ولو متماثلا لأنه رطب بابي وإن كان مطبوخا جاز بيعه به متماثلا فقط (قوله بيع الزيتون عتله) ولو كان زيت أحداهما أكثر فبيع بشعره ولو كان ربع القمح أكثر قاله البدر (قوله الطرى) فبيع بمقوله الفص كما أفاده المصباح (قوله وفي بعض النسخ بضمه المؤنث الخ) وعليه فهو فاعل لفعل محذوف أي لا يجوز رطبها بابيها أو مطبوخا على ما قبل الكاف والأصل في التشبيه التمام فيقيد منع رطب الزيتون واللحم عتلهما (قوله وأما الكيل فيالنظر الخ) لا يتحقق عند عدم تحقيق المائلة التي ذكرها في الوزن إنما هو نظير إلى أنه قد لا يماثل حالة الجفاف فإن العلة واحدة فبعضهما فلا يماثل أن يأتي بهذا الكلام

مسوس ومعقون بسالم عند مالك وابن القاسم ولا يجوز شعير ومقوت عتله الآن يقل الغلت ويخفف وكذلك يجوز بيع الزيتون عتله وكذلك يجوز بيع الحنن بجنه وكذلك يجوز بيع الاقطعتله وهو لين يخفف من طبعه وقوله عتلهما راجع لكل واحد مما مر أي كل واحد منهما عتله لا المجموع فالجوع عتله فانه فاعل لعدم معرفة عمالة الأفراد (ص) كزيتون ولم لا رطبها بابيها (ش) يعني أن بيع اللحم عتله لا يندفع من تساويهما في الرطوبة ولذا قال القسبي وأما يجوزنا ذلك بحاق وقت واحد أو متقارب وكذلك يجوز بيع الزيتون عتله إن رشت لا خلاف في منع بيع الزيتون القرض الطرى بمثل من نقص ككيل بكيل أه أي ولأوزن ثمن أي كثر النسخ لا رطبها بابيها بضمه الثانية وهو يفيد اعتبار هذا فيما لا يقابلهما وفي بعض النسخ بضمه المؤنث العائد على أكثر من اثنين فيدخل فيه رطب الحنن بابيها والرطب بالتمر ويحل منع الرطب باليابس في اللحم ما يمكن في أحدهما أو في الآخر فهو جنس آخر (ص) وميلوا عتله (ش) أي ولا يجوز بيعه بمثل عتله لعدم تحقيق التماثل وهذا ظاهر في الوزن وأما الكيل فيالنظر إلى أنه قد لا يماثل حالة الجفاف لكون أحدهما يشرب أكثر من الآخر فقه عتله أي بميلوا مثله وقوله وميلوا ططف على رطبها (ص) ولين يزيد (ش) أي لا يجوز بيع لبن زبد سواه أو ردا خارج زبد أو أكله (ص) الآن يخرج (ش) مجفف أو ضرب (ص) زبد (ش) فباع بالزبد بعبارة الباء للعبارة أي لبن مع زبد لا يجوز بيعه زبد أو لبن وعلى هذا التقرير فقد حذف الشق الثاني فإن قيل هل يدخل فيه اللبن أيضا فالجواب أنه صريح في رطبه وأما التفتيش فيه فغير واضح لا يتحقق كذا في بعض مشايخ زوايا إلى ذلك ادخال مسئلة السمن التي قبل ان المؤلف قد أدخل بها واحترز بقوله مع زبد محلو كان اللبن لازدقيقه فله يجوز بيعه بمجاز ككيل الأبل قال ابن الحلاب ولا بأس بلين الأبل بالزبد لأنه لا يزدقيقه (ص) واعتبره القتيبي في خبر عتله (ش) أي واعتبره قدر الدقيق في بيع خبر عتله وهذا إذا كان الخبران من صنف واحد وأما أن كانا من صنفين فلا يعتبر

على هذا الأسلوب المؤنث بالمغزاة وقوله سواه ردا خارج زبد) أي خلاطين قبلنا بالزبد (قوله لا يباع بالزبد) ولو متفاضلا (قوله أي لبن مع زبد) أي لبن يخرج زبد (قوله فالجواب أنه صريح في رطبه) أي من أن اللبن عتله جائز متماثلا (قوله ادخال مسئلة السمن) أي بيع اللبن الحليب بالسمن (قوله لأنه لا يزدقيقه) لأنه باعتبار بعض الأبل (قوله أي واعتبر قدر الدقيق) أي فيه خبر قدر دقيق كل إن عرف والآخرى (قوله وهذا إذا كان الخبران من صنف واحد) أي بوي (قوله وأما أن كانا من صنفين) أي مطلقا أو واحد غير بوي فغير وزن الخبرين فقط في هذه الثلاثة والفرق بينهما وبين موضع المصنف أنه لما كان فيه الخبران من صنف واحد امتنع فيه التفاضل وكانت المائلة أضيظ وأسرلان الدارقد توتر في خبر زبد أحدهما أكثر من الآخر والماله المضاف لأحدهما أكثر من الآخر رويبت المائلة في الأصل وأما خبر المصنفين مطلقا أو الواحد غير بوي فالجواب رويبت المائلة في وزنها دون أصله لانه رويبت في الأصل اقتضى الجواز حيث وجدت المائلة فيه وإن اختلف وزنها واقتضى المنع فيه حيث اختلف وإن اختلف وزنها وليس كذلك إذ منع التفاضل خاص بالمئوس الواحد بوي واعلم أن هذا الكلام ذكره عب تبع فيه عجب وهو مشكل لأن غير بوي لا تعتبر فيه المائلة وإن اعتبر فيه المتلحزة ويعد غير بوي كلام المصنف لأن كلامه في

الرويات يدلل قوله قبل والاختيار الخ والتفتيش قربة اللهم الآن يقال يعطى الفرع وهو الخبز من الأمداء الأصل من كونه روي أو يقال القطنية لانتصر على الروى بحسب القصة لأنها سميت قطنية لأطعمتها أى لعلوا أطعمتها وطول الأقامة صادق على الروى وغير الروى كخبر الحلمة أو خبر الكنان أو خبر القاسول كأنه ضيقنا عبد الله (قوله وأما القرض الخ) (ش) تنبيه على هبة الثوب كبيع (قوله) فأما باعتبار الوزن أى لصغو به تحرى الدقيق ولا نه يك معروف قل ذلك القرض أو كثر كذا فبقصد نقل المواق لأنه لا ينجح وجود العملة الأولى في البيع لكن مفاد مقابلة الخمين عن ابن شعبان أنه يمكن في القرض رد السدود وزاد الوزن من العدد أكثر (قوله من غير تحرى بالكلية) أى لاقية بها وقوله ولو بالتحرى أى فالتأخير الحسن ومقابلة بالدقيق (قوله وجزءه بدقيق) أى بشرط التماثل (قوله) أو الجواز مطلقاً أى طارحاً القول بالبيع مطلقاً قال ابن عبد السلام جميع (٦٧) ابن القصار غير صحيح لأنه قسم قول مالك بما نص على خلافه وذلك لأن مالك منع

الدقيق وإنما اعتبر الخبز فينظر في المائلة فيه بالوزن لا بالدقيق وكلام المؤلف في بيع خبره على كحاظ ظاهره وأما القرض فأما يعتبر فيه الوزن سواء كان الخبز من جنس واحد ولو روي أو بدو جنسين انظر المواق (ص) كخمين بمحنة أو بدقيق (ش) تشبيه في أنه يعتبر الدقيق في السلتين لكن بالتحرى من الجانبين في الأولى ومن جانب الخمين في الثانية وذلك إذا كان أصلهما من جنس واحد وروي أو لا فيوزن من غير تحرى بالكلية بدقيقه ما كان لا بد من علم قدر الخمين ومقابلة ولو بالتحرى فيما يكون فيه التحرى ليقع العقد على معلوم (ص) وجزءه بدقيق (ش) اعلم أنه وقع المائلة في بيع القمع بالدقيق قولاً أحدهما الجواز وظاهره سواء كان وزناً أو كيلاً والثاني المنع وظاهره سواء كان وزناً أو كيلاً فيضعهم حمل القولين على إطلاقهما ووجه ابن القصار بينهما أن القول بالجواز محمول على الوزن والقول بالمنع محمول على الكيل وإلى هذين أشار بقوله (ص) وهذا وإن تردد (ش) أى وهل الجواز إن وزناه وحمل ابن القصار أو الجواز مطلقاً وهو على غيره (ص) واعتبرت المائلة بغير الشرح (ش) أى واعتبرت المائلة الشرعية في الروى بغير الشرح فلا يخرج عنها فما حقت فيه خشية الوقوع في الإفساد يباع قيمته وزناً ولا تقدره كيلاً والمراد بالكيل والوزن الشرعيين ما وضعهما السلطان وليس المراد به ما عين الكيل والفضة الموجودين في زمنه عليه الصلاة والسلام وما وقع في المدونة من إطلاق الكيل في الدراهم فالمراد به الوزن (ص) والافعال العادة (ش) أى وإن لم يحفظ عن الشارع في شيء من الأسماء مع ما يعرفه في العادة العامة كالهم والخن في ككل بلد أو الخاصة كالجزو والمان والأزفاف العادة فيه باختلاف البلدان فلا يخرج في بلد عما اعتاده ولو اعتد بوجوه اعتبر بأهم ما ان تساوا وألا أكثرهما فإن لم يكونا موزنين ولا مكيلين كالبيض فالتحرى وإن اقتضى مساواة بضعين ببيعة قاله المازري (ص) فإن عسر الوزن جاز التحرى (ش) أى فإن عسر في الموزن والوزن في سفراً أو ياد جاز التحرى ففوه فإن عسر الوزن أى فيما اعتبرت فيه المائلة عن الشارع وزناه وقوله (ص) إن لم يقدر على تجر به (ش) صوابه أن لم يتعد أو سقط منه لأنه لا أن لم يتعد على تحرى به (كثرة) جدوا وقال إن لم يتعد تحرى به لكثرة لكن حسنه ولما اقتضى كلامه على ما أرا من السياقات العجيبة وما يعرض لها شرع في الكلام على بيع ورد انتهى عنها فقال (ص) وفسمعه عن

(قوله كالهم والخن) قال شب فأما بالوزن في كل بلد (قوله) والخاصة كالجزو والمان كان الاختلاف فيه بالوزن أو بالكيل (قوله) أي فإن عسر في الموزن والوزن في سفراً أو ياد جاز التحرى ففوه فإن عسر الوزن أى فيما اعتبرت فيه المائلة عن الشارع وزناه وقوله (ص) إن لم يقدر على تجر به (ش) صوابه أن لم يتعد أو سقط منه لأنه لا أن لم يتعد على تحرى به (كثرة) جدوا وقال إن لم يتعد تحرى به لكثرة لكن حسنه ولما اقتضى كلامه على ما أرا من السياقات العجيبة وما يعرض لها شرع في الكلام على بيع ورد انتهى عنها فقال (ص) وفسمعه عن (قوله كالهم والخن) قال شب فأما بالوزن في كل بلد (قوله) والخاصة كالجزو والمان كان الاختلاف فيه بالوزن أو بالكيل (قوله) أي فإن عسر في الموزن والوزن في سفراً أو ياد جاز التحرى ففوه فإن عسر الوزن أى فيما اعتبرت فيه المائلة عن الشارع وزناه وقوله (ص) إن لم يقدر على تجر به (ش) صوابه أن لم يتعد أو سقط منه لأنه لا أن لم يتعد على تحرى به (كثرة) جدوا وقال إن لم يتعد تحرى به لكثرة لكن حسنه ولما اقتضى كلامه على ما أرا من السياقات العجيبة وما يعرض لها شرع في الكلام على بيع ورد انتهى عنها فقال (ص) وفسمعه عن

كالصلافة في الدار المعصومة فلا دليل على الفساد (قوة الاذليل) يدل على عدم الفساد كما في حجة التمسك وعليه فلا استثناء منفسد المذكور وعليه شارحنا يحتج كونه من محذوف والتقدير وقد منتهى عنه وقبح الاذليل يدل على عدم الفساد مطلقا كما في تلقى الركبان أو في حالة خاصة كقبري الن اامن ولها كما أشاد به بقوله وقبح ان لم يصحها مع ما في ملك فالتنبي عنه ثلاثة أقسام (قوله من عذأو عبادة) لا يخفى أن الخاتم في المعاملات فالتنبيه بالعقود وان كان المعنى صحيحا (قوله سلك) جواب عما يقال هذا يساق الاختصار ثم ان هذا الغائب (٣) الا اذا كان قوله منتهى عنه كلامه أن المعنى وقد سلك منتهى عنه فالتنبي على الكمية (قوله كبحون بلم جنسه) دخل تحتها صور أربع كان الحيوان راد القنينة أو لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا العلم أو قلت (قوله أو بما تطول حياته) أي أو يسع حيوان يحوي أن لا تطول حياته أي من جنسه يدخل تحت أربع صور وهي يسع حيوان راد القنينة أو لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا العلم أو قلت يساع كل بما لا تطول حياته (قوة أو لا منفعة فيه إلا العلم) يدخل تحت أربع أيضا كالذي قبله غير أنه تشكروا واحدة وهي يسع ما لا منفعة فيه إلا العلم بما لا تطول حياته فتكون الصور المذكورة إحدى عشرة وقوله أو قلت يدخل تحت أربع صور أيضا كما تقدم غير أنه يشكروا صور ران الأولى يسع ما لا تطول حياته بما قلت الثانية يسع ما لا منفعة فيه إلا العلم بما قلت وبقى صور ران وهما يسع ما قلت منفعة بما قلت منفعة (٦٨) ويسع ما قلت بما راد القنينة فتكون جهة الصور ثلاث عشرة والحاصل أن

المصنف يشمل ست عشرة صورة وهي يسع الحيوان بأقسامه الأربعة بالعلم ويسع ما لا تطول حياته بالحيوان بأقسامه الأربعة ويسع ما لا منفعة فيه إلا العلم بالحيوان بأقسامه الأربعة ويسع ما قلت كذلك المكر ثلاث تبقى ثلاثة عشر (قوة فلا يجوز أن يجعل قوله أو لا منفعة فيه إلا العلم أو قلت واحدة وقوله أو لا تطول حياته واحدة ويصم أن يجعل قوله أو لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا العلم واحدة وقوله أو قلت واحدة ولو قل فلا يجوز رأي ما ذكر لكان أخصر وقوله كنص صان

الاذليل (ش) أي وقد منتهى عنه من عقد أو عبادة لأن النبي يقتضي الفساد شرعا لا لدليل شرعي يدل على صحة المنهي عنه فلا فسادو يكون حينئذ يخصص هذه القاعدة ولما كان ذكر الخبز في بعد الكلي أوضح وأجلى في سائر سلك المؤلف فقلت مثلا بقوله (ص) كبحون بلم جنسه أن لم يطبخ أو بما لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا العلم أو قلت فلا يجوز أن يطعم لأجل كخصي صان (ش) يعني أنه ورد النبي عن يسع العلم بالحيوان كان الحيوان راد القنينة أو لا منفعة فيه إلا العلم أو قلت أو لا تطول حياته وكخص ما قلت النبي عما إذا يسع بلم جنسه لأنه معلوم مجهول وهو معنى المزانية وكخصه ابن القاسم بالني فان طبخ العلم بأجزاء يسعه بالحيوان وعمم الأقفوسى الطبخ سواء كان بأجزاء أم لا لأن انتقال العلم عن الحيوان يحصل بأدنى شيء وما من من اشتراط الأجزاء كما هو في انتقاله عن العلم التي القرب بتمنه وكذلك لا يجوز يسع الحيوان ببحيون من جنسه لا تطول حياته كطير الماء والشارف ولا بلم لانه بقدر علم الحيوان ومع الحيوان لما وكلا يجوز يسع العلم بالحيوان كذلك لا يساع الحيوان ببحيون لا منفعة فيه إلا العلم كخصي المعز ولا يساع ببحيون قلت منفعة غير العلم كخصي صان إذ منفعته وهي الصوف يسعه فلو كثرت كائن الضأن جاز يسعها بالعلم لأنها من لبن وأولاد ولا يجوز يسع ما لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا العلم أو قلت بطعام من قمح أو غيره لا جمل

الأولى فتدعيه على قوله فلا يجوز أن المناسب للمصنف أن يقول كلم حيوان ببحيون من جنسه فكلام المصنف حكاية للحديث بالمعنى (قوله لأنه معلوم) أي وهو العلم وقوله بمجهول الذي هو الحيوان أي لأنه يسع معلوم بمجهول (قوة وهو) أي يسع المعلوم بالمجهول الخ (قوله وكخصه ابن القاسم بالني) متشابهة إذا كان مطبوخا يجوز البيع وإن لم يكن معه أجزاء فوافق تعميم الأقفوسى قال سيدى محمد بن عبد الكريم في اشتراط الأجزاء نظر اه فتكون كلام الأقفوسى هو الرابع (قوة القرب بتمنه) وصف كاشف (قوة لا يجوز يسع الحيوان ببحيون من جنسه الخ) لا يخفى أن ذلك يشمل صور أربع كما علمت تقدم (قوة كغير المله) أي حيوان يرى بلازم الماء وكان المراد أنه إذا بعد عن الملهيوت (قوة والشارف) هو المسن الهرم كأفاده القاموس أي الذي صار لا منفعة فيه إلا العلم (قوة ولا يلزم الخ) لاسحاجة فهو مكر ريع ما تقدم ولا يخفى أن بدلول العبارة لا يجوز يسع الحيوان بأقسامه بلم فهو عن قوله كبحون بلم جنسه الشامل للأقسام الأربعة (قوة لأنه بقدر علم الحيوان بما يسع) وأما فيه منفعة غير العلم تطول حياته وذلك تصوري ثلاث صور وهي أن يساع ما لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا العلم فيقدر حيوانا ببحيونه من جنسه منفعة غير العلم فيكون من أفراد الوارد في الحديث منتهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن يسع العلم بالحيوان ولا تصور ذلك في حيوان راد القنينة وذلك لأنه أدخل في الحديث دخولا ينافي ما مذلوله (ثم أقول) وفيه نظر لأن الثلاثة وإن لم تنقد فهي داخلية في قوة لا يجوز يسع العلم بالحيوان وذلك لأنها حيوان ثم أو قال في الحديث حيوانا راد القنينة لاحتمال ذلك وبذلك وقوله وتقدر أي الشلطة إذا سعت ببحيون بالأقسام الأربعة لما جتمع منفعة فيه تحت قوله في الحديث لا يجوز يسع العلم بالحيوان (قوله جاز يسعها بالعلم) ظاهر العبارة بلم من جنسه لأنه لا يساق مع أنه حيث من أفراد القول المصنف كحيوان (٣) (قول الحنفى أئمتهم إلا) لأنه لا يتم إلا الخ اه

يلزم جنسه فيحصل على أن السراديلهم من غير نفسه فيجوز البيع ولو لأجل (قوله يابيد) يستثنى منه ما إذا كان للقتية قلة ما ذاب بيع  
 يلزم من غير جنسه لا يشترط أن يكون يابيد (قوله لا يباع شيء منها بحيوان من جنسه) لا يجزئ أنه يدخل في كلامه بيع الذي راد  
 للقتية عيارا للقتية من جنسه مع أنه حازر مطلقا نقدا أو إلى أجل وقوله مطلقا أي أنه لا أولى أجل فتجزئ تلك الصورة من كلامه أيضا  
 (قوله وكذا يجوز بيع شيء منها يلزم) أي من جنسه شامل الصور الأربع وقوله لا يؤخذ شيء منها أي من الأربع يخرج منه صورة ما إذا  
 كان راد للقتية وفيه منفعة كثيرة غير اللحم فإنه يجوز كراه الأرض به والحاصل أن كراه الأرض لا يجوز على اتطول حياته أو الانقضاء  
 فيه إلا اللحم أو قلة وقوله ولا فاضع دراهم الخ صورة المشقة كراه الأرض بدهام ثم إذا كان يأخذ بل تلك الداهم واحدا من  
 الثلاثة أو ما واحد عيارا للقتية فيجوز وقوله ولا يؤخذ في غيرها الضعيف على الأربع المتقدمة وصورة المشقة باع واحدا من  
 الأربع بجن معلوم بأن باع ما راد للقتية وفيه منفعة كثيرة غير اللحم أو لا اتطول حياته بجن كدراهم ثم إذا كان يأخذ بل تلك  
 الدراهم حيوانا لا راد إلا اللحم فلا يجوز وقوله ولا طعام يستثنى من ذلك ما إذا كان حيوانا راد للقتية وفيه منفعة غير اللحم وبيع  
 بدهام فيجوز أن يأخذ به لاطعاما (قوله أي من غير جنسه) راجع (٦٩) للأمرين أي قوة حيوان وقوله لم يأخذوا مخرجا

وأما اللحم من جنسه فاطنع وأما  
 حيوان من جنسه فيحصل فيه  
 أن كان مثله فيه منفعة غير اللحم  
 أبرز والاختلاف وقوله ولا يمنع أي  
 والأبأن كان الحيوان من جنسه  
 أو اللحم من جنسه مع قترج منه  
 الصورة المذكورة (قوله ولو كان  
 مشترى به يذبحه) هذا راجع  
 لصورتا لجواز أي بيع بحيوان  
 من جنسه ولو كان به يذبحه أي  
 دفع لما يتوهم أنه أن أراد ذبحه  
 بجنع لأنه في معنى بيعه بلم بحيوان  
 مع أنه لا يمنع لأن غير الجنس  
 فتدبر (قوله أي ما كثر اللحم)  
 فظاهر عبارته أن هذا قد غفل عنه  
 المصنف مع أن ما قال يلزم جنسه  
 يعلم منه أن ذلك اللحم يؤكل  
 فيلزم أن ذلك الحيوان يؤكل  
 (قوله وهذا ما لم يكن اقتناء لصورة)

لأنه طعام غلة نسبته ويجوز بيع ما ذكر من الحيوانات التي لا تباع باللحم يلزم من غير جنسها  
 يدايد ولو لا يباع شيء منها بحيوان من جنسه مطلقا وأما يباع شيء منها يلزم لا يؤخذ شيء منها كراه  
 الأرض ولا فاضع دراهم كراه الأرض بها ولا يؤخذ في غيرها حيوانا لا راد إلا اللحم ولا  
 طعام أو ما حيوان فيه منفعة غير اللحم فباع بحيوان أو لحم أي من غير جنسه ولا يمنع ولو كان  
 مشترى به يذبحه وقوله كبروان أي ما كثر اللحم والأجزاء بعهه بالهوان كونه غريما كثر  
 اللحم صوره من جنسها متقلا وقوله يخصى شأن مثال لما قلت منفعته وهذا ما لم يكن اقتناء  
 لصورة وشبهه خصى المعز المتقلى لشعره كما يفيد مطلق ونسب لافا فالتعرض وفي التبرص  
 ما يفيد أنه كراهة الصوف وفي المواقيط ما ظهره من غلافه فأنظره (ص) وكبيع القدر (ش)  
 عطف على ما قبله مشاركا له في النهي والقدر ثلاثة أقسام مجتمع إجماعا كطير الهوا وسلك  
 الماء وأجزاء إجماعا كأساس الدار المبيعة وحشوا لبيعة الغيبة ونقص الشهور وكألهما في جارة  
 الدار ونقصوها واختلاف الاستعمال في الما في دخول الحمام والشرب من السفاء ومختلف  
 في الحاقه بالاول أو بالثاني ومنه ما أشار إليه بقوله (ص) كبيعها بجنسها أو على حكمه أو  
 غير أو رضاء (ش) يعني أن من عقد البيع في صلح من غيرة كثر من معين بل على ما ساء من  
 الفقيه عند أهل المعرفة أنه لا يبيع لأنه بيع مجهول أو على أن الثمن موقوف على حكم البائع أو  
 المشتري أو جنى أو على رضاء من ذكر الجهل بالثمن في الجميع إذ لا يدري ما يحكم به الحكم أو  
 ما رضى به المشتري رضاء والضمير في حكمه محتمل أن يعود على البائع ويكون السراد بالضمير  
 المشتري أو أجنبي أو على رضاء من ذكر الجهل بالثمن في الجميع ويحتمل أن يعود على العاقل يلزم  
 البائع والمشتري ويكون المراد بالضمير الأجنبي وهو الظاهر والفرق بين الحكم والرضاء الحكم

وأما إذا اقتناء لصورة فيجوز بيعه بحيوان من جنسه يذبحه للقتية وله منفعة كثيرة (قوله كما يفيد المعنى) وهو العلة وذلك أنه إذا  
 اقتناء بصورة فصار فيه منفعة كثيرة غير اللحم وذلك موجود فما إذا اقتناء لشعره وقوله وفي التبصرة ما يفسد الخ الاختصار أن يقول  
 وفي التبصرة ما يفيد (قوله وكبيع القدر) الإضافه لأن في ملابس أي للبيع الملابس القدر لأن القدر ربيع والفرق هو الزيد  
 أمر من أحدهما على الغرض والثاني على غيره (قوله والفراد الخ) أي يبيع القدر ثلاثة أقسام وقوله كطير الهوا أي كبيع الطير  
 الذي في الهواء وقوله كأساس الدار أي كبيع الدار بأصداها وقوله وحشوا لبيعة أي يبيع لبيعة الحشوة وقوله الغيبة كذا في نسخة  
 والمناسبت الغيبة صفه العشوا والمعنى الغيب حشوها وقوله ونقص الشهور وكألهما في جارة الدار والاختلاف في التبصرة والتقدير وكألهما في جارة الدار  
 الشهور وكألهما وقوله واختلاف الخ أي وكبيع الما لمختلف استعماله وقوله والشرب من السفاء معطوف على دخول (قوله ويحتمل أن  
 يعود على المشتري ٣) أي ويكون المراد بالتبصرة الأجنبي والبائع وقوله أو جنى أي يجعل الضمير عائدا على الأجنبي وقوله وأغيره عبارة عن  
 المشتري والبائع وسكت عن ترجيح الضمير للبائع ويكون المراد بالضمير المشتري والأجنبي مع أي الأقرب (قوله أو رضاء من ذكر)  
 في العبارة حذف والتقدير وقوله أو رضاء معناه أو رضاء من ذكر

(قوله فان كان على الخيار صريح في الجمع) لا يخفى ان هذا يعارض الفرق المتقدمين بالحكم والرضا ويمكن ان يقال الفرق المتقدم بالنظر للمعنى في ذاته وهذا بالنظر بالحكم الفقهي (قوله وبصور ذلك كل منهما) أي من المولى بكسر اللام والمولى بفتحها أما المولى بالفتح فظاهر وأما المولى بالكسر فيحصل على ما إذا كان اشتراطه وكيفية المفروض ولم يعرف القدر الذي اشتربه وكيفية المذكور (قوله من يتبين أو أحدهما) راجع ليس والنبذ لا يخفى ان المعنى صحيح ولكن فعل الماهلية يدل على واحد وهو البائع في المناقضة وليس في المشتري فكان الرجلان يساووان السلعة فإذ المصطفى أو نبذها إليه البائع لم ين البيع (قوله تبر كايحدث) أي وهو ما ورد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الملامسة والمناذرة (قوله لا تشتر ولا تعلم ما فيه) أي وبغير ذلك ما مع عدم النشر وعدم العلم يلزم البيع وكذا يقال فيما (٧٠) بعد (قوله لا ينشر من جراه) أي لا يخرج من جراه الفرق بين هذا وما تقدم

أن الأول المبيع لم يكن مستورافي جراه وهذا المبيع مستور فاذن فهذه مفهومة بطريق الأولى وهو ليس من أفساد الملامسة فيكون المنع ليعاها ويحصل أن يكون مراده وبعبارة ليس الجراه يلزم البيع فيكون من أفراد ما نحن فيه وقوله أو بامدراج أي أو شراؤه أو بامدراج (قوله ان يتبعه ثوبك) لاحظ عظامه معناها إلا ما احتاج لمابعد (قوله ان يتبعه ثوبك) ويتبدل (له) وجهه لا القصد منه ما مجرد التبذوقه ويكتفي باليس أي ليس المشتري أي يكتفي باليس في لزوم البيع وحققه (قوله مقرا أو مظلما) ومثل الثوب ما لا يؤكل لحمه وكذا ما يؤكل لحمه عسديان القاسم وقال أشهب شراها مؤكل لحمه بليل جائز لأن الخسيرة باليسد تين المقصود منه من حين وهزال وقيل إن الجواب يجوز بيعها في الليل المقر دون غسسه وأما ما يؤكل لحمه فيصوز في الليل مطلقا لمعرفته منه باليس وفي مختصر

يرجع للارزام والجبر يعني ان الحكم يلزمهما البيع جبراعلمنا بخلاف الرضا فإنه لا يلزمه ذلك بل ان رضاهما يوجب الوفاء وليس له الارزام (ص) أو لو كنت سلعة لم يذكرها أو ثمتها (ش) هذا أي ضمان الفرد الفسد للبيع وهو ان النقص المشتري سلعة اذا ولاها لآخر بأن قاله ولست كما اشتريت بما اشتريت ولم يذكر السلعة وهو لا غير ما وذكركه لكن لا يمين له الفسخ وقوله (بالزام) راجع لمابعد الكاف فان كان على الخيار صريح في الجمع واليكوت مثل الارزام الا في التولية فتصير له الخيار ثم ان الضرر الزامهما والارزام أحدهما في بيعها بقيمتها أو على حكم غير المتبايعين أو رضاء أو ما على حكم أحد المتبايعين أو رضاء فالضرر الزام غير من له الحكم والرضا منهما أو ما في التولية فالضرر الزام الجاهل بالثمن وبصور ذلك كل منهما (ص) وكلامه الثوب أو مناذرة فيلزم (ش) المفاضة في كلامه ليست على يمين أي وتكس الثوب أو نبذهما من جانبي أو أحدهما وانما عبر بعلامته ومناذرة تبر كايحدث قال فيها قال مالك والملاسة شراؤه الثوب لا تشتر ولا تعلم ما فيه أو يتنازع لولا لاتنازه أو بامدراج لا ينشر من جراه والمناذرة أن يتبعه ثوبك ويتبعه إليه أو بامدراج لا ينشر من غير ما نك على الارزام قال أبو الحسن قوله ولا تعلم ما فيه يعني ويكتفي باليس وقوله أو يتنازع ليلسلا أي مقمرا أو مظلما وقوله من جراه بكسر الجيم وعاصم جلد اه وقوله فيلزم هو كقول أبي سعيد مدرج في الحديث أما الملامسة فهي أن يلبس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمناذرة أن ينبيذ كل منهما ما هو إلى آخره بالليل أو النهار ولا يقبله الا ذلك ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراش المازي ولو قيل على أن يتظر لهما أو يتأملهما فان رضى أمسك جاز اه من الشيخ سالم (ص) وكبيع الحصة وهل هو بيع منهاها أو يلزم وقوعها أو على ما تع عليه بلا قصد أو بعد ما تقع تفسيرات (ش) فليعلم عن أي أمر يرضى الله تعالى عنه فهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة وعن بيع الفرد قال المازني في هذا الحديث تأويلات منها أن يكون المراد أن يبيع من أرضه قد روي أنها انتهت إليه رخصة الحصة ولا شك في جهله لاختلاف الرأي وقيل معناه متى وقعت الحصة فقد وجب البيع وهو مجهول أيضا وقيل معناه أي ثوب وقعت عليه حصة فهو المبيع وهو مجهول أيضا وقيل معناه ارم بالحصة فخرج ج فليعلمه

الروى في مسأله انا كان يصل العرفة للبيوع ظاهره أو باطنا أو قريبا من التار حازا للبيوع اه  
والتظاهر أن الحق كهيئة الانعام وانظر الحكم في شراء الجوب باليس المقر على الخلاف الأول (قوله وكبيع الحصة) أي البيع باللاس الحصة لان الحصة مبيعة (قوله وهل هو بيع منهاها) كان الرأي البائع أو المشتري أو غيرهما أي بالزام فان وقع بخيار جاز بشرط علم بايع حيث اختار الامضاء والاليجين (قوله أو يلزم وقوعها) أي من بدأ أحد المتعاقدين أو غيرهما (قوله ولا شك في جهله الخ) تقدم ان محل المنع اذا كان على الارزام على ما تقدم (قوله متى وقعت الحصة) أي ان في يد الحصة متى وقعت لزوم البيع (قوله وقيل معناه أي ثوب وقعت عليه حصة) أي بلا قصد لشيء معين فلو كان يقصد جاز أن كان من المشتري وكذا من البائع بشرط جعل الخيار للمشتري لا للبائع وهذا كالمحت اختلاف السلم فان اتفقت جاز كان قصد أو غيره وقوله وقيل معناه ارم بالحصة فخرج ج أي وقع من أجزائها المتفرقة بسبب الرمي فليعلم بعدد أجزائها أي يقول المشتري للبائع ارم بالحصة فخرج فليعلم الخ

(قوله ويقدر الوصول) بل ويقدر بيع ~~كك~~ كاصرح به بقوله أي أو بيع ما يلزم الخ وإذا تأملت تجد الأولى حذف بيع وتكون ما واقعة على بيع (قوله أجالشمرعا) وهو الزمن المعين للتيار وهو في كل شيء يحسبه كما هو معلوم (قوله لا يورثي الجهل في الاجل الخ) لا يعني أن هذه العلة موجودة مع ضرورة الجواز (قوله لكن بشرط أن يكون الزمن معلوما) أي قد زعن من الخيار (قوله كما إذا قال له ان وقعت الحصة) أي أنا سألني الحصة فأي وقتها قصد من طلوع الشمس إلى الزوال الزمن البيع (قوله من طلوع الشمس الخ) لا يعني أن لكل ساعة زمنا معيناً لتيارها والممنوع الزيادة على المعين لا النقص عنه (قوله قصداً كان البيع الخ) هذا يفيد أن قوله قدرا راجع للسلطنة قبله وبعض الشراح يردوه وجعله راجعاً الذي قبله ليعقبه (قوله ينتج بالبناء الجهل) أي لفظاً فلا يتأقأ أنه مراد منه البناء للفاعل وكلام المسباح في بيان ينتج بالبناء لفاعل قليل بالنسبة إلى ينتج بالبناء للفعول ويجري مثل ذلك في مضارعهم ما واقعة في مختصر الصحاح على الثاني (قوله بكسر النون) هذا ضبط للنون (٧١) وضبطه السكاكي بفتح النون والأول هو المختار وهو

مصدر تفتح بالبناء للفعول كذا أفاد بعض شيوخنا (قوله مرسل) المرسل ما حذف منه العصب أي بأن يستدل بالتالي كسعيند السبب الحديث الذي صلي الله عليه وسلم ويحذف الواسطة بينهما وهو العصب (قوله وحيل الحيلة) عياض بفتح الباء منها الآن الأول مصدر حبل المروءة بالكسر والثاني جمع حابل ككلام وظلة وقال الاخفش جمع حاسلة أي حيل وحيل المحول (قوله الخ إلى ينتج نتاج النافعة) أي إلى أن يلد ما في بطن النافعة من الأولاد قال في المسباح حبل الحيلة ولد الجنين الذي في بطن النافعة وغيرها انتهى (قوله تبركا بالحديث) الأولى حذفه لأنه لم يكن في الحديث ذكر الأبل بل الأبل وقعت في الموطأ (قوله أيعك ما يتكون) أي يتصل ووقوف في بطن ناقي هذه كذا في نسخة خاصة أن البيع هو الملة الذي كان في ظهر الفحل ويجوز أن

ذاتاً برادراً هم فقوله وهل هو بيع منتهاها على حذف مضاف أي بيع ندى منتهاها أي صاحب منتهاها أي ما بين مبدئها وبين منتهاها أي ما بين الرأى وبين منتهاها لأن منتهاها هو المبيع ~~كك~~ كما هو ظاهر العبارة إذ لم يقصر أحد الحديث به قوله أو يلزم معطوف على منتهاها أي أو بيع يلزم وقوعها أو معطوف على بيع ويقدر الوصول أي أو بيع ما يلزم وقوعها لأن بيع مصدر وهو لا يشبه الفعل فلا يعطف عليه الفعل أي والنون والمفعولان وقد شرر بالذات أجالشمرعا وجعلنا الوقوع من غير قصدنا برامالبيع فان ذلك لا يجوز لأنه يؤدي إلى الجهل في الاجل باعتبار وقوع الحصة فلا يدرى في أي زمن تقع وأما مع قصد فيجوز لكن بشرط أن يكون الزمن معلوماً كما إذا قال له ان وقعت الحصة من طلوع الشمس إلى الظهر مثلاً قصداً كان البيع لازماً فانه يجوز يلزم (ص) وكيع ما في بطون الأبل أو ظهرها أو إلى أن ينتج النتاج وهي الضامان والملاقيع وحيل الحيلة (ش) ينتج بالبناء الجهل والنتاج بكسر النون ليس إلا خبر الموطأ عن سعد بن المسيب مرسل الأرباب الحيوان وانما هي فيه عن ثلاثة المضامين والملاقيع وحيل الحيلة قال مالك المضايع بيع ما في بطون ناث الأبل والملاقيع ما في ظهور الفحول وحيل الحيلة بيع الخرز وإلى أن ينتج نتاج النافعة فهي على الف والشر المرتب الأول للاول والثاني الثاني والثالث للثالث وانما يخص الأبل تبركا بالحديث والأغلا خصوصاً لأبل أي ما في بطون الحيوانات وظهورها وقوله أو ظهرها أي بيع ما يتكون عن ضرابه كأن يقول أبيعك ما يتكون من ماعلي هذا في بطن ناقي هذم مثلاً وقوله فيما يأتي وكعب الفحل المعقود عليه النعل وهو ضرابه أي زوجه ومعهودة عليه فلا تكرر وقوله وحيل الحيلة الجهل في الاجل والملاقيع جمع ملقوح وهو ما في بطن النافعة والضامان بتعريف المرموعط من شدة حاجه مضمون وهو ما في أصلاب الفحول هذا على غير ما في الموطأ من ألف والنشر المشوش وما من أمه من باب ألف والنشر المرتب على ما في الموطأ في تنبيهه (ل) لأجل النون عدة حمل امرأنا اعتبر العظم من ذلك وهو تسعة أشهر ولو أحله بمفعل ناقة أو برة أو غيرها اعتبر مدة العظم من ذلك (ص) وكيعه بالنفقة عليه حياته (ش) يعني أن

يصور بضمير آخر بأن يشترى شخص زوها على وجه الأبدان ينزل منزلة زوجه في ذلك بخلاف السبب كما يأتي (قوله والملاقيع جمع ملقوح الخ) هذا غير ماصدريه أو لا توقع في كلامه الخفاف والملاقيع أصله على الأول يكون من قبيل ألف والنشر المرتب وعلى هذا يكون من قبيل ألف والنشر للمشوش وهذا لأن حبيب خان حبيب جعل الضامين بيع ما في الظهور والملاقيع بيع ما في البطون (قوله وكيعه) هو محتمل لكونه من إضافة المصدر إلى فاعله والمفعول محذوف أي وكيع البائع سلعة داراً أو غيرها ولو كونه من إضافة المصدر للمفعول والفاعل محذوف أي وكيع الشيء المبيع البائع وقوله عليه أي البائع والضمير في حياته المتبادر حياة البائع كما قال الشارح ويحمل عوده على العائد على الشخص أي شخص كان البائع أو المشتري أو غيرها ومفهوم حياته أنه لو كان جملته مائة جازوه ~~كك~~ أن كان على أنه أن مات البائع قبل عامها جمع ما بين من المدة لورثته وأوليت المال وإن كان على أمهية لشترى لم يجوز

(قوله أو يؤاجر) أتدعي أن المصنف أراد البيع ما يبيع الأدوات والمنافع (قوله أن كن معقوما) أي سلفا معاولا قدر أم لا فالصواب رجع بالقيمة في ثلاث وبالمثل في واحدة والرجوع في الأربع مختلف فالعقود المعاول برجع بقيمتها والمعقود من مقوم ومثل رجع عليه بقيمة ما ب كل كل يوم (قوله كالأو كان في جلة عاله) فأن لا فرق بين أن يقول لتسقط على ما يكتسب منه حيا أو تدفع إلى كل يوم كذا درهم أو كذا مئة حيا (قوله أو يسرقا) أو أي رجع بالسرق في مسئلة البيع إذا كان السرق قائما كأخذه بعض شيوخنا فأن لم يرجع به ولا بعوضه وأما في مسئلة الإجارة فبرجع به بعوضه أن فات والفرق أن مسترير الغائب عاله فيه الغلبة للرببة فلذا لم يرجع مع الفوات بالسرق والإجارة لا تقبل في الغيبة لعدم ملكة الرببة ويلزمه أجره المثل (قوله على الأرجح) أي الذي صوبه ابن يونس من قولين حكاهما عن (٧٣) بعض أصحابه أحدهما الرجوع كالأو والثاني لا يرجع إلا بالوسط كن

أنفق على بنته مال فصار يرجع عليه بالوسط (قوله ورد الأنا يقفوت) يفهم منه أنه ليس له حجب البيع مع قسامة في القيمة وهو كذلك (قوله وهو مفهوم من قوله يرجع الخ) حاصل ذلك أنه لما حكم بالرجوع عرف أن البيع رد وذلك أنه إذا كان قائما تردعته وأن فات تردعته وذلك أنه لو كان لا رد المبيع لم يكن هنالك الرجوع بالقيمة (قوله فان فات بدم أو بناء) أي على تقدير كونه دارا (قوله مضى) لا يفتى أن المناسب أن يحذف مضى وذلك أنه مضى قبل مضى فالمضى انحطض بالشئ وانحطض أن الأولى للفتن أن يقتصر على قوله ورد وذلك أن الرجوع قيام المبيع بمعنى رد ذاته ومع فواته فتمت رد قيمته (قوله وكسب الفعل) أي باليه يطلق على ذكر الفعل وشرايه وأما بدون ياء فلا يطلق إلا على شرايه وقوله يستأجر تفسيره بأو بدل أو مستأنفة بتقدير المتعدا وقوله عسوق أي جلى (قوله أن تعرض عن الفعل) أي فإذا أعرضت عن الفعل غلب على الظن أنها جلت في الحال وعدم ظهور الحل عند ذلك أمر نادر (قوله انظر وجهه الخ) وذلك أن المصادرة لا تبنى على فعل بالفتح خسة وهي القبول والوقوف والولوج والطهور والوضوء فإله ابن عصفور في بقره زاد الجمالين هشام في شرح خطبة التسهيل وماعداهن فيباضم كالخول والخروج ويجوز النطق بالضم قياسا ليا وورد بالفتح واسترجع بالمصادر من الأسماء فأنما في كسبه راعى قول بالفتح كسور وشكور وغفور (قوله فان أعقت) أي نفرت (قوله في هذا الأصل) أي القاعدة وهي الجمع بين الزمان والمراعاة أي التي هو كل ما ذكر وهو تسعة الزمان مع تسعة المرات والمجلس أن ما ذكره الشارح جزئي من تحريات القاعدة وهي الجمع بين الزمان والمجلس (قوله كإرضاء ابن عرفة) أي خلافا لابن عبد السلام فإنه رجعه لمرات فقط وأما في الزمان فلا يفسخ عقوقها أوله أو لا تعجل ما أن تأني يستوفى بها المنفعة أو يؤدى جميع الأجرة (قوله على أيدي صورتين) كذا في نسخة ولعل المناسب على صورتين كما هو ظاهر

على الحل عند ذلك أمر نادر (قوله انظر وجهه الخ) وذلك أن المصادرة لا تبنى على فعل بالفتح خسة وهي القبول والوقوف والولوج والطهور والوضوء فإله ابن عصفور في بقره زاد الجمالين هشام في شرح خطبة التسهيل وماعداهن فيباضم كالخول والخروج ويجوز النطق بالضم قياسا ليا وورد بالفتح واسترجع بالمصادر من الأسماء فأنما في كسبه راعى قول بالفتح كسور وشكور وغفور (قوله فان أعقت) أي نفرت (قوله في هذا الأصل) أي القاعدة وهي الجمع بين الزمان والمراعاة أي التي هو كل ما ذكر وهو تسعة الزمان مع تسعة المرات والمجلس أن ما ذكره الشارح جزئي من تحريات القاعدة وهي الجمع بين الزمان والمجلس (قوله كإرضاء ابن عرفة) أي خلافا لابن عبد السلام فإنه رجعه لمرات فقط وأما في الزمان فلا يفسخ عقوقها أوله أو لا تعجل ما أن تأني يستوفى بها المنفعة أو يؤدى جميع الأجرة (قوله على أيدي صورتين) كذا في نسخة ولعل المناسب على صورتين كما هو ظاهر



(قوله على وجه تردد النظر فيه) احتراز بذلك عن أن يقول البائع ذلك ويقول المشتري ما شرب بكذا فإنه لا منع حينئذ (قوله أوفى السبعة الخ) أي وعلى كل حال فالمراد بالبيعة العقد (قوله أوفى السبعة) في العارة حذف التقدير وفي ما بقية على الظرفية أو أنها بالسبعة قوله أي بسبب بيعة راحع السبعة أي بعين بسبب بيعة أي بعين ناشئين عن بيعة وأما قوله أي بيعة متضمنة لبعين فلا يناسب السبعة بل ما يناسب الإحلالا للظرفية فلا يقال الشارح وفي ما بقية على الظرفية وأما بالسبعة أي بيعة متضمنة لبعين أو بعين ناشئين عن بيعة فكان أحسن أي ويكون قوله متضمنة راحعها بقاها على الظرفية ومعنى تضمن تشمل من اشتغال الظرف على الظروف وقوله أو بعين ناشئين الخ راحع السبعة (قوله والجودة والرداءة متضمنة) المناسب حذفها لأنه لا ينظر في الجمع اختلاف الجنس والصفة وأراد بالصفة ماعدا الجودة والرداءة (قوله ولو بشمن واحد) أي كل سلعة بعشرة أي هذا إذا لم يكن الثمن واحداً بان كانت هذه بعشرة وهذه بخمسة عشر بل ولو كان الثمن (٧٣) واحداً (قوله على الزم بشمن واحد) هذا

القديم يعتبر فلا كان بشمين لضر (قوله يخرج من قوله مختلفين) بل من محذوف انتهى وقوله بجميع وجوه الاختلاف (قوله فكأنهما سلعة واحدة) أي لم تكن الجودة والرداءة بجوهر زائد فالسلعتان بمثابة سلعة واحدة ويقال إن الأغراض تختلف بحسب ذلك والجودة والرداءة بمنزلة جوهر زائد فالأحسن التعليل المتقدم وهو أن الغالب الدخول على الأجنود (قوله والمراد القيمة الثمن الخ) أي ويكون المعنى هذا إذا كان المحد الثمن الذي بلغه قبل التبادل وإن اختلف الثمن أي اختلف الثمن بالنظر لوقت التسليم فلا ينافي أنه بالذات اتفق على أن الثمن واحد ولا يخصي ما في ذلك من التكلف (أقول) الأقرب أنهما اتفقا على حالهما جعل الواو في قوله واختلفت الحال (قوله لأطعام الخ) لأن من خير بين شئين بعد متشاكلانه قد اختار أشأ ثم ينتقل عنه إلى أكثر منه أو أقل أو أجدوه و هو تفاضل ولأنه يؤدي لبيع الطعام قبل قبضه (قوله ولو لم يتجدد بينهما موصفهما)

على وجه تردد النظر فيه كان بيعهما ما بعشرة قد أدا بأكثر لأجل وجعلها بعين باعتبار تعدد الثمن فتوفي في بيعة أي عقد واحد فالمراد بالبيعة العقد أو بالسبعة أي بسبب بيعة أي بيعة متضمنة لبعين ولو عكس في مثال المصنف لجاز لعدم التردد في إطلاق العاقل لا يختار إلا الأقل لأجل وأشار لثاني الله ورثين بقوله (ص) أو سلعتين مختلفتين (ش) في الجنسية كتوب ودابة أو الصنفية كدعوى كساة أو الرقم أي الجودة والرداءة متضمنة لدليل ما بقي وبيع أحدهما ولو بشمن واحد بالمراد ولو لأحدهما فلا يجوز زعمه بل بالثمن إن اتفقت الثمن أو بالثمن والمخف أن اختلف الثمن (ص) لا يجوز و رداءة وإن اختلفت قيمتهما (ش) لما كان قوله أو سلعتين مختلفتين بوجه عموم الاختلاف كيف كان أخرج هذه الصورة من ذلك فإنها جازية وتقول المعنى أن السلعتين إذا اختلفتا في الجودة والرداءة فقط مع الاتفاق فيما عداهما جاز بيع أحدهما على الزم بشمن واحد وإن اختلفت القيمة وليس من بعين في بيعة لأن الغالب الدخول على الأجنود وقوله لا يجوز الخ يخرج من قوله مختلفتين أي مختلفتين بجميع وجوه الاختلاف إلا أن يكون الاختلاف بينهما بجودة و رداءة فيجوز إذا ليست هذه الصورة من الاختلاف المنسردح في التهي أذليت الجودة والرداءة فيجوز زائد فكأنهما سلعة واحدة والمراد بالقيمة الثمن لأنه الذي يقدّم على الاختلاف فلا فرق يختلف تارة لأن الثمن يبيع الرغبات والقيمة دائماً تختلف باختلاف الجودة والرداءة فلا معنى بالبيعة حقيق (ص) لأطعام (ش) يعني ما من لجواز لا يشترط أحدي السلعتين مختلفتين بالجودة والرداءة بالازام واهككا تناوين أو غيرهما من العيسد والبقر والشجر الذي لا غرض فيه مخصوص بغير الطعام أما إذا كانا طعامين فلا يجوز بيع أحدي مبيعين طعاما ولو لم يتجدد بينهما موصفهما ولا يبيع أحد طعام وغيره كصبرة ثوب ولا يبيع أحد طعامين مع كل منهما أو مع أحد مبيعيهما كأمثل ذلك كله قوله (ص) لو أن مع غيره (ش) كمرض وبالع عليه فلا يتوهم لجواز وإن الطعام يبيع غير منطوق والبيعة فتارة لأطعام بالمر عطف على مقدري الأجنود و رداءة فيجوز في ذلك كالأطعام ومثل قوله وإن مع غيره بقوله (ص) كخمس عشرة من مخلات (ش) أي جميع الخمس عشرة على الزم بتجارتها المشتري من مخلات مشترت أو غير مشترت فلا يجوز ذلك البيع بناء على أن من خير بين شئين بعد متشاكلانه إذا اختلفا أحدهما

(١٠ - نثرى خامس) أي الجودة والرداءة وغيرهما لأن المعتبر بينهما إذا اختلفا ولو كلاً واختلافاً بالجودة والرداءة لجواز ولو أن كالكيل وأوى إذا اختلفا نوعاً وكلاً وجودة و رداءة فلا يفسد أحدهما قصد النوع والكيل والصفة فيجوز ثابتهما مختلف الثلاثة متنع ثابتهما قصد النوع والكيل واختلفت الصفة فهو زوجة عبد أخى بمائه وليس يدخله بيع الطعام قبل قبضه لأنه لا أولى بمحبة جاز أن يأخذ من أمثل الكيل بعد الأجل (قوله أو غير مشترت) أي كهن بل المشتري واحدة فقط وعلة المنع لما يؤدي من بيع الطعام قبل قبضه كائين والحاصل أنه واد قوله مشترت أي كهن أو مجموعين واد أن يشمن واحدة فيأتي بيع الطعام قبل قبضه يأتي بيع الطعام الطعام متشاكلانه وأما إذا كان المشتري واحدة فلا ينافي الإيجاع الطعام

قبل قبضه فقط فقوله الشارح مخطئة شجرة على الزوم ليس مراد الزوم لها باعتبار بل المراد الزوم متعلق بها في الجملة (قوله أو أحدهما الخ) الأولى اسقاطه (قوله والشك في التام الخ) فان قلت فبعض ذلك أنه لو تحققنا المعاملة لم نضع الخ لا يتحقق على ظاهر المصنف والجواب أن يقال خلفتنا أخرى وهي بيع الطعام قبل قبضه (وتبيينه) قال بعضهم وانهم غيرة داخل في قوله سلمتين مختلفتين ذكره تنصيصا (قوله أن كالمكيلين) أي دخلا على الكيل لكل منهما أو أحدهما أو أمانا كان كل منهما يرفأ فلا يتحقق بيع الطعام قبل قبضه (قوله أي قدر الثلث) أي (٧٤) قدر ثلث الثمرة كيلا الخ هذه صورة خارجة عن موضوع المصنف

(قوله على الزوم) الأولى الشروع (قوله فعلى البائع الضمان) أي ضمان المبيع كله وبسخ البيع ولعل وجه الضمان أنه لم يتعين للمشتري شيء فهو يشبه ما يفسد في بوقية وظاهر أنه إذا لم يفسد من النخل الا قدرا استثنى البائع أن تكون كلها للبائع المستثنى (قوله اذا كان الشرط لاستزادة الثمن) بأن كان مثلهما لو كانت غير حامل تبلغ بأقل مما يبعث به (قوله وأجبر على أن يجمعا بينهما) أي أجبر البائع والمشتري على أن يجمعا بين الأثمين في ملك واحد فإذا كان كذلك فظهر أن البيع وقع على الأجنة وحدها فهي غير مشبهة المصنف بهذا الاعتبار قطعاً وحيث فلا يميز من زوم القيمة فيها زوم القيمة في مشبهة المصنف وذلك لأن مشبهة المصنف فيها خلاف القاعدة أن ما اختلف في فساد يقرن بالثمن (قوله فان قصد التبري الخ) والحاصل أنه متى قصد استزادة الثمن امتنع في ثمان صور عليه أو وشتا ظاهرها الجمل أم لا وطها وادعى استبراء أم لا ومتى قصد التبري امتنع أيضا وان وطى ولم يستبرئ عليه أو وشتا

اختاره قبلها غيرها وانتقل عنها إلى هذه فيؤدي إلى التفاضل بين الطعامين أن كانا يورين أو أحدهما لأن المتنقل إليه يحتمل أن يكون أقل من المتنقل عنه أو أكثر أو سواها والشك في التام الخ كتحقق التفاضل وإلى بيع الطعام قبل قبضه أن كالمكيلين أو أحدهما ولما قرر المؤلف المنع في شراء الطعام على الاختيار لزوما وكانت العلة عدم الاختيار متعلا وهي موجودة فيمن باع صناته الثمر واستثنى منه عدد فخلات يختارها أو أمانا إلى جوارها بقوله (ص) البائع يستثنى خسان جناته (ش) أي البائع يستثنى خسان جناته المبيع فإنه جائز لأن البائع لما كان الغالب أن يعرف جدما طعمه من دونه فلا يتوهم فيه أنه يختار ثم ينتقل بخلاف المشتري ولا بد أن يكون الثمر المستثنى قدرا الثلث أي قدر ثلث الثمرة كيلا فيما إذا استثنى الثمرة وكذا لو استثنى النخل شمره لا بد أن يكون ثمره قدر الثلث سواء زاد المستثنى على خمس أو نقص خلافا لظاهر ما في التوضيح من أنه لا بد من اعتبار العدد المذكو وفادون والمستثنى هنا الثمر مع الأصول لأن الكلام في الطعام غير وحيث أنه يستثنى التكرار مع قوة سابقا وصبرة وغرة واستثناء قدر ثلث لأن المبيع هناك الثمرة فقط وكلام المؤلف فيما إذا استثنى البائع خسان جناته على أن يختارها منه أو ما لو استثنى خسانه على الزوم فإنه يجوز ولو زاد المستثنى على الثلث لأملا كانه بنسبة عددا مستثنى فهو بمنزلة ما إذا استثنى جزأ معيناً كثلث أو نصف ولو هذا المبيع في هذه كانت مصبحة المبيع منه ومصبحة المصنف المشتري منه سواء بقي منه قدر ما استثنى أو أكثر أو أقل ويكون بينهما على حسب المالك وأما لو استثنى خسانا على أن يختارها منه فعلى البائع الضمان ذكره الشارح ثم عطف جزأين بربطيات الفرع على قوة كيهما بقيمتها بقوله (ص) وكبيع (ش) أمة أو غيرهما من الحيوان (ص) حامل بشرط الحمل (ش) إذا كان الشرط لاستزادة الثمن لم يقسم من الثمن حصة وهي بمنزلة الحمل في غنها وسواء كانت ظاهرة أو خفية أم لا لا تغرأ أن يظهر أو من بيع الأجنة أن ظهر أو أصح بيع الأجنة لا يجوز وبسخ وان قبضها هردت وإن كانت على القيمة وأجبر على أن يجمعا بينهما أو يبيع الخ وبصورة كلام المؤلف بحث قصد الاستزادة في الثمن فان قصد التبري جاز في الجمل الظاهر في العلي والوخش لأن ما يطاهوا لم يستبرئ وفي الخ في الوخش فقط لأن ما يطاهوا لم يستبرئ أيضا فان قلت ما الفرق بين الوخش حيث جاز التبري من جهلها مطلقا دون الرأفة قلت الفرق أن الجمل يضع من ثمن الرأفة كثيرا وذلك غرر كما أشار في المدونة فان قلت ما الفرق بين الظاهر في الرأفة والخ في فيها حيث جاز التبري من الأول دون الثاني قلت هو الفرق في الخ لأن المشتري يجوز وجوده وعدمه بخلاف الظاهر فإنه يتحقق وجوده فلا غرر فيه وهذا إذا سرح عما قصدنا لم يصح حبس بقوله فإنه يحمل على قصد الاستزادة

في ظاهرها ونخبة فلان بطا أو استبرأ جاز التبري في ظاهره عليه أو ووشا وفي خفته في الوخش دون العلية (قوله لأن ما يطاه) مستثنى من قوله جاز في الجمل الظاهر (قوله فان قلت ما الفرق) لا يستغنى عن ذلك بالسؤال المتقدم وجوابه لأنه في الأول أعانظر بين الوخش والعلي لا بين حالي العلي وهذا بين حالي العلي بل إذا تأملت تجدته يستغنى قطعاً لجواب عن السؤال الأول عن السؤال والجواب الثاني لأن قوله في جوابه الأول يضع من ثمن الرأفة كثيرا وذلك غرر يدل على ذلك لأنه لا يتأتى غرر ولا يقال غرر إلا باعتبار الجمل الخفي لا باعتبار الظاهر

(قوله إذا كان الحمل زيد) أي بأن كنت وشيئا (قوله فإن كنت بتقر من غيرها) بأن كانت علبه (قوله غرويسو) فإن شئت في كونه يسيرا إذا أقرب المنع شرح الموطأ واعلم أنه اختلف في علة التقر فقل أن كل أموال الناس بالباطل وقبل لما يؤدى اليه من التزاع وقبل لعدم القدرة على تسلمه (قوله والعاف والخشواخ) الأولى أن يقول والعاف الخشوة ويخففوه والخشواخ القب ٣ (قوله أو يكون ملئ) معطوف على يتصرى وكانه يقول ويتصرى نظيره أو وزن ويؤخذة عن أو يكون ملئ والحاصل أنه وزن الطراحة كلها ثم وزن الطرف وحدها ويتصرى بعد ذلك ويؤخذة عن أو يلقى أما الأولان فظاهر وأما الثالث فتوزن الطراحة كلها كل رجل بكذا الشامل لأطرافه وأماها وذلك لأن الطرف خفيف فكالسدنة نظيره في السن أن كان الوعاء فإن يكون التفاوت قليلا والحاصل أن أوأى السن يجري فيها هذا التفصيل ويجرى كذلك هنا هذا هو الذى تضمنه (٧٥) (قوله إذا بيع من الأمور الحاجة)

رده محشی، نت بقوله ثم قال أي

الوزعة والاتفاق على أهمية

منعش قشور الحبوب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع بركاته ليأبى عليهم الصلوات بركة الجاهلية

مع حسوا الجبهه دونها صفة واحد

ولامفرق غـير الحاجة البشوفى

بجمع جیتہ و علمہائی پیغمبر

الانواب وبہ تعلم مافی قول س ونبہ

ج ولم أرهم تعرضوا للقيد الحاجة

وكانه إيمان الواقع اذا بيع من

أصله من الأمور الخاضعة لقوله كما

تقديم لم يتقدم (قوله وكذا استحال)

والتنوير في قوله محمد بن أبي عيسى

[illegible]

بجہوں و سرپرستی کا بیجہ ارجحیت

بیان اوجہر استند اکسوف او

بالأصالة على أم البليال (قوة من

جسہ الخ) وادا احتلف الجس

فلا تزعج في الجواز و تبييه

تعريف المزاينة بمعاذ كرعسي

جامع لعدم تناول بيع الشيء بما

يُخْرِجُ مِنْهُ كَيْسَ الْإِلَهِ يَدْفَعُهُ

(قوله وهو الدفع) لان كل واحد

بدفع صاحبہ غبار و جمنہ (قولہ)

وهو الدفع أى التفتتضيم، مدافعة

من: الحائض، منعت وهذا جواب

تلك المواقف الخمسة الآتية

تتألف من خمسة أبواب، كما أن خدمته

ان الله تعالى تبارك وتعالى

المبلغ المستحق المدفع (مطابق لبيان)

ماں باپ کے ساتھ رہنا اور ان کی خدمت کرنا

المراسلة العامة

ولاجل هذا فوال التالي المبع لاجل

بعض النعماني والجماعة كان مؤجلا

— + —

في جمع الحيوان غير الالدي وكذا في الادي اذا كان الجبل يربط فيها فان كان يقص من  
فمنها جبل على قصد التبري انتهى \* ولما كان الغرر ثلاثة اقسام متنج اجاعا كطير في الهواء  
وجازا اجاعا كاساس الدار وجموه ويختلف فيه كبيع السلعة ببيعها وقدم ما بقيد القسم الاول  
الثالث اشارة لقسم الثاني بقوله (ص) واغترغر ببيع الساحة لم يقصد (ش) يعني ان الغرر  
اليسر يقتر اجاعا لكن حيث لم يقصد كاساس الدار البيعة واجارته شاشرة مع احتمال  
نقصان الشهور وكليته المحشوة والصفاء والحشو مغيب والترتب من السقاء ودخول الجمال  
مع اختلاف الاستعمال فخرج بقيد السارة الكسر كبيع الطير في الهواء فلا يقتر اجاعا ومن  
الغرر الكثير بيع فهو الطراحة المحشوة فلا يجوز الا بالوزن فيقصر ثمنه أو بوزن أو يكون  
معلقا كما في بيع السم بطرؤه وبقيده علم القصد ببيع كبيع الحيوان بشرط الحمل وفيد  
الساحة بان الواقع اذا البيع من اصله من الامور الحاجية ثم عطف برئيسان: ثبوت الغرر  
عليه ووزن الشيء بخصوصه بقوله (ص) وكذا في بيع الجمل معلوم أو مجهول ببيع جنسه (ش)  
قوله بيع جمل علف على معلوم أي أو بيع جمل مجهول بقرنه وقوله بجنسه راجع لهما \* ولما  
كانت المزاينة مأخوذة من الزين وهو الصف من قولهم نافذون اذا منعتم من حلالهم ومنه  
الزبانة ففهم الكفا في الزانة فعدت المأينة وعقفت المطلوبة في أحد الطرفين فلا منع  
كا اشارة اليه بقوله (ص) وجازان كذا أصلها في غرر روي (ش) أي حاز ببيع المجهول بثمنه  
وبالمعلوم كذا أصلها كثره فيتحال كون العقد واقعا في غرر روي أي ما يدخله بالفضل  
فيشمل في غرر روي ما يدخله بالثمن وما لا يدخله بأصلا فيصور بيع الفا كبيع الفا كبيع  
من جنسها اذا تبين الفضل لكن بشرط النقد كما يفهم من قوله في السلم وان لا يكونا طعامين  
ولو قال في السلم بأفضل بلكان أسس وقوله أصلهما أي العوضين من جنس كسيرة تفاح  
بصورة تفاح أو حنسن كسيرة تفاح بصورة خوخ مثلا فلا فاضل أو استوز بقوله في غرر روي من  
الروي فانه لا يجوز مع كثرة أحدهما لتفاضل في الجنس الواحد وما اذا اختلف الجنس فلا  
تضاع في الجواز ولما قيد المزاينة بالحدان جنس فخ اختلافه ولو بحلول ناقل لا مزاينة عطف  
على فاعل جازقوه (ص) ونحاس شور (ش) أي جاز ببيع نحاس مثله النون يتوز بفتح  
التاء الخلفاء فوقه النون يتر بفيه وقد يكون أكبر من انما الترتب على المشهور فتدأ مؤجلا

لما (قوله من قوله من ناقضون) أي أن الزين مأخوذ من زين ودائرة الاختراع أي هو المنع  
ومنه الزينية (أي من الزين أخذت الزينية والاول أني) أي بدأ يقول ومن الزين أخذت  
الزينية وان كان يصح أن يقال ومن زين أخذت الزينية أيضاً كما أخذت من الزين الملائكة  
أحسن) أي لأن كلام المصنف موهم بذلك لقوله غرر وي لا يشمل مثل التفاح لأن  
فضل به مثل التفاح لا لعل داخل فيمثل فيه راسخ فحفظ وقوله أو حنن المناسب حقيقة لا  
واحد قد عبر (قوله على الشهور) ومثاله قولان هو زندقاوان لم يشق الفضل وعدم الجوا  
والجواز زندقاوان تميز الفضل (قوله تقدراومجلا) المناسب أن يحصل ذلك على التقيد كما  
قوله منع وهذا جواب لهذا الجواب أسقط من التلخيص التي بابديتنا اه

فبما في نفسه أن صعب الصنعة تارة يسلم في أصله وتارة يسلم فيه أصله وفي كل ما أن يمكن عوداً أم لا فإذا كان صعب الصنعة يمكن عوداً اعتبر الأصل في سلمه في أصله في الأصل الأول فإن لا يضمن زمن يمكن رجوعه فيه إلى أصله وأما سلم أصله فيه فإن لا يضمن زمن يمكن الصنعة فيه وأما إذا لم يمكن عوداً اعتبر الأصل في سلم أصله في أصله إن أراد المصنف بالنحاس قوله ونحاس بنو رياشيل الجدد التي بطل التعامل بها ويسهل ما يكسر من أواني النحاس والنحاس الذي يأتي غرضه صنوع من بلاد الروم ( قوله لا يجوز بيعها بالنحاس التي تتجدد ) وأما بيع فلوس يسهل التعامل بها لم يسهل التعامل بها فذكر عب أنه يجوز أن استوى عدد كل فإن اختلف منع وعرف ( ٧٦ ) الوزن انتهى وانظر مع أنه تقدم أن الشهور لا يدخلها بل بالفعل هذا على

تخلاف المشهور وحر ( قوله أي لا يباع نحاس بفلوس ) محل المتع حيث جهل عدد الفلوس سواء علم وزن النحاس أم لا كثر أحدهما كثره تنق المزاينة أم لا وأهل عددها وجهل وزن النحاس حيث يتبين فضل أحد العوضين ولا جز كما إذا علم عدد الفلوس ووزن النحاس سواء علم عدد وزنها أيضاً أم لا لأن معيارها الشرعي عند اختلاف صور ثمانية خمسة خمسة وهي التي يجعل عليها المصنف وصورت ثلاث جارات وقد عرفت قول المصنف ونحاس بنو رياشيل فلوس وسكت عن نور فلوس فيوزان علم عددها ووزنه وكذلك علم عددها وجهل وزنه لكن وجدت شروط الجواز فيوزان لم يكثر كثره تنق المزاينة لنقل الصنعة فإن لم يوجد شرطه منع كالموجول عدد الفلوس والحاصل أنه وجهل عدد الفلوس امتنع علم وزن التور أو لا وأما علم عدد الفلوس أجز أن علم وزن التور فإن لم يعلم وزنه أجز أن وجدت شروط الجواز وإن لم يكن

لا تنق الصنعة سواء كان جرافين أو كان الجراف أحدهما وصككت لا يجوز بيع الاواني النحاس التي يطبخ فيها بالفلوس لأنها مصنوعة وأما ما يكسر من الاواني المذكورة فلا يجوز بيعه بالفلوس وكذلك الفلوس التي بطل التعامل بها لا يجوز بيعها بالفلوس التي لم يسهل التعامل بها فذكر عب أنه يجوز أن استوى عدد كل فإن اختلف منع وعرف ( ٧٦ ) الوزن انتهى وانظر مع أنه تقدم أن الشهور لا يدخلها بل بالفعل هذا على تخلاف المشهور وحر ( قوله أي لا يباع نحاس بفلوس ) محل المتع حيث جهل عدد الفلوس سواء علم وزن النحاس أم لا كثر أحدهما كثره تنق المزاينة أم لا وأهل عددها وجهل وزن النحاس حيث يتبين فضل أحد العوضين ولا جز كما إذا علم عدد الفلوس ووزن النحاس سواء علم عدد وزنها أيضاً أم لا لأن معيارها الشرعي عند اختلاف صور ثمانية خمسة خمسة وهي التي يجعل عليها المصنف وصورت ثلاث جارات وقد عرفت قول المصنف ونحاس بنو رياشيل فلوس وسكت عن نور فلوس فيوزان علم عددها ووزنه وكذلك علم عددها وجهل وزنه لكن وجدت شروط الجواز فيوزان لم يكثر كثره تنق المزاينة لنقل الصنعة فإن لم يوجد شرطه منع كالموجول عدد الفلوس والحاصل أنه وجهل عدد الفلوس امتنع علم وزن التور أو لا وأما علم عدد الفلوس أجز أن علم وزن التور فإن لم يعلم وزنه أجز أن وجدت شروط الجواز وإن لم يكن

كثرة تنق المزاينة لنقل الصنعة. لو أن لم يوجد منع هذا بساط المسئلة ( قوله بأن الدين مكروه ) أي بكونه صعب فصيح موافقته لقوله لأن كل من أجز كل واحد بكذا صاحبه ) هذا لا يظهر إلا في ابتداء الدين بالدين ( قوله للملازمة ) أي ملازمة كل لا خزانة من الحفظ والخوف والركس ( قوله أو يجاز في استناد الفعل ) أي معنى الفعل لأن كالي ليس بفعل بل في معنى الفعل ( قوله أي مرضية ) بيان لوصف عيشة في حد ذاته لا بالنظر بخصوص ما هو فيه والا فالتناسب أن يقول أي مرض صاحبها ( قوله أي ضلته ) أي وإن حصل القبض بالفعل والحاصل أنه ليس المراد بقول المصنف قبضه القبض بالفعل الذي هو حقيقة قبل الفعل ولو حصل قبض بالفعل كالمسئلة التي فيها خيار ( قوله بيع مذارة ) بصورتين أحدهما أنه باع العقار المذكور بالدين ودخل معه على الذراع وهذه هي المستفادة من جهرام تصوير المصنف الثانية تؤخذ من قبله بالأولى بأن يكون

مخصص اشترى العقار بالذراع وقيل الذرع أحب أن يجعله في الدين وقوله أو أمة تتواضع في شب ما حاصله أنه يصح أن يرد بقوله  
تتواضع من شأنه أن تتواضع بأن دفعه في دينه أمة عنده تستحق المواضعة أن لو بيعت لغيره ويجوز أن تصور بأن تكون تتواضع  
بالفعل بأن يكون اشترى حارة شرعت في المواضعة ثم أحب أن يجعلها في الدين (أقول) وكذا يجري هذا في قوله أو سلعة فيها خیار أو  
عهدة ثلاث أو أمانه حتى توفيه في أحب أن يجعل الفدية عنده في مقابلة الدين ووبد الكل بعد ذلك فانه لا يجوز وبعده هذا كله  
فالتأخير التصور الأول ويكون غيره مفهوماً بالآولى (قوله أو ما عاقر بيع جزاء الخ) خضعف والمعمد ولو بيع جزاء كذا في شرح شب  
واعتمد شيخنا السلفي لكن يراد بالقض هنا ما يشمل القبض الحسى والمجازى وهو الضمان فاقبض الحسى بالنسبة للعقار الذى بيع  
جزاء فاقبض (قوله أو متافع عين) ظاهر المصنف أنه لا فرق بين أن يكون الدين (٧٧) حالاً أو مؤجلاً ولا بين أن تكون المتافع  
تستوفى قبل حلول الأجل أو معه

حفظاً أو سلعة فيها خیار أو عهدة ثلاثاً وما فيه حتى توفيه بكل أو وزن أو عدد أو ما عاقر بيع  
جزاء فاقبض ذلك خوله في ضمان المشتري بالعقد (ص) أو متافع عين (ش) عطف على معين  
وحينئذ فقد قلناه أنه خلاف في المسئلة والمراد بالعين الشيء الذى أى أو متافع معين كركوب  
دابة معينة أو سكنى داراً أو خطابة أحسن معين أو عهدة معينة مدتها لا يجوز عندنا إن القاسم  
لأن المتافع وإن كانت معينة في العاد أو الخطا طالع العبد فهو كالبدين لتأخير جزائها وأجاز ذلك  
أشبه وأعلمنا والمراد بالخ ذلك لأنه محل الخلاف وأما متافع غير العين فلا خلاف في المنع  
ففيه ففسح الدين في ركوب مضبوطة أو خطابة كذلك وهذا إذا أخذنا كل من الغريم  
ولو أخذت ففسح الدين في غير ركوب (ص) وبيعه بدين (ش) هذا هو القسم الثانى من أقسام  
الكالى والمعنى أن الدين ولو حال لا يجوز بيعه بدين قال المؤلف ولا بد من تقديم عبارة التمتين  
أو أحدهما أو يتصور في ثلاثة كنى الدين على خصص فبيعه من ثالثين وفي أربعة كنى  
له دين على إنسان ولثالثين على رابع فيبيع كل ما عاقر من الدين بحال صاحبه من الدين ولا  
زيادة في فسخ الدين على اثنين أى لا يتصور بيع الدين بالدين في أقل من ثلاثة ولا ربما يافى  
في بيع الأجل المشار إليه بقوله كسأوى الأجلين أن شرطنا في المقاصة الدين بالدين فقد  
وجد بيع الدين بالدين من اثنين لا نقول ليس هذا بيع دين بدين وهو ظاهر وليس هو فسخ  
الدين في الدين أى يضافه من ابتداء الدين بالدين أى ليس الكالى قسم رابع وهو قسم من قومه بدين  
عدم منع بيع الدين بدين بآخر قبضه أو بمنافع معين وقدم ونقل وبيعه بما ذكر وناقلها قوله  
(ص) وتأخير رأس مال السلم (ش) يعنى أنه لا يجوز تأخير رأس مال السلم أكثر من ثلاثة أيام  
وهو من أحد التقديرات على ما فى المصنف من ابتداء الدين بالدين لأن الفدية لا تعمم الاعتد  
المعاذة وهو أخف من بيع الدين بالدين الذى هو أخف من فسخ الدين في الدين \* ولما أنهى  
الكلام على بيع الكالى بالكالى شرع فى الكلام على بيعه بالتقديرات لا يتكلمون هو عليه  
من أن يكون ميتاً أو حيّاً قابلاً وأحضر افتعال (ص) ومنع بيع دين ميت وقاب وقررت  
غيت وأحضر الآن بقى (ش) يعنى أنه لا يجوز التخصيص بيع ماله على الغير من دين سواء كان حياً  
أو ميتاً ولو علم المشتري تركه لأن المشتري لا يدري ما يحصل له بتقديرات آخر إلا أن يكون  
من هو عليه حاضر بالبدن مقر أو الدين مما عاقر قبل قبضه لا طعنا لمن بيع وبيع بغير قبضه

الاضافة لثانى يعنى على كاهو معلوم وكذا قطع الحوافه عليه (قوله ولورب غيته) ولو ثبت الدين بينه وتوعد بل أو بخلاف الحوافه  
عليه فانه جائز (قوله وحاضر) ولو ثبت الدين بينه (قوله الآن) يكون من عليه الدين حاضر بالبدن اشترط حضوره لم حاله  
من فقر أو غنى أو لا بد من علم ذلك لاختلاف مقدار عروضة باختلاف حال المدين من فقر أو غنى والمبيع لا يصح أن يكون مجهولاً (قوله  
والدين) مما عاقر قبل قبضه (ح) احترازاً عما لو كان طعنا لمن بيع كذا فاقبضه لا طعنا من بيع (قوله وبيع بغير قبضه) بأن يكون  
عروضاً وبيع بغيره أو تأخير رأس المال على بيعه وكذا المبيع غير حال فقد بغير قبضه وذا عند حوافه فبيعه بغير قبضه  
فتح بيعه ولو حالاً لم يغيره ففسد الدين به وهذا التوضيح ذكره عب ولهم ذكره عب ولا شب وذكر بعض شيوخنا غيظك فقال  
يجوز أن يترك حلالاً لا يجوز بيعه بغير قبضه

الاضافة لثانى يعنى على كاهو معلوم وكذا قطع الحوافه عليه (قوله ولورب غيته) ولو ثبت الدين بينه وتوعد بل أو بخلاف الحوافه  
عليه فانه جائز (قوله وحاضر) ولو ثبت الدين بينه (قوله الآن) يكون من عليه الدين حاضر بالبدن اشترط حضوره لم حاله  
من فقر أو غنى أو لا بد من علم ذلك لاختلاف مقدار عروضة باختلاف حال المدين من فقر أو غنى والمبيع لا يصح أن يكون مجهولاً (قوله  
والدين) مما عاقر قبل قبضه (ح) احترازاً عما لو كان طعنا لمن بيع كذا فاقبضه لا طعنا من بيع (قوله وبيع بغير قبضه) بأن يكون  
عروضاً وبيع بغيره أو تأخير رأس المال على بيعه وكذا المبيع غير حال فقد بغير قبضه وذا عند حوافه فبيعه بغير قبضه  
فتح بيعه ولو حالاً لم يغيره ففسد الدين به وهذا التوضيح ذكره عب ولهم ذكره عب ولا شب وذكر بعض شيوخنا غيظك فقال  
يجوز أن يترك حلالاً لا يجوز بيعه بغير قبضه

من انه منهي عنه ويحترق بذلك أيضا على كل عليه عروضا ثم ما هبها كرمها أو أقل نقد فلا يجوز كعشر ذوا بياحها بأحد  
عشر نقدا أو ثمانية نقدا فلا يجوز أيضا لما فيه من طه الضمان وأزيدك في الأكثر من وضع وقيل في الأقل مؤلف كبير بالمعنى وأصل  
هذا محمول على ما إذا باعها لمن هي عليه وأما غيره فليجوز انتهى ويحتمل أن يقال ليس الوجه هكذا بل الوجه أنه إذا بيع بمهنته  
يقصد فيه ضمان كمن ساء به مسفة وقد أجزوا أن كان يأخذ بقليل ويعود عليه كثير فلو سلف جرتفعوا أن كان بالعكس فلم تهمة  
ضمان بمجمل وسأني يقول المستنف والنهي في مثله قرض التام للقوم وغيره فبذلك (قوله وليس ذهابا الخ) أي واللا أدى  
لصرف المؤخر (قوله وإن لا يقصد المشتري أعتا للدين) ولا يستغنى عنه بما قبله وذلك لأن قصد الأعتا لا يلزم أن يكون ناشئا  
عن عداوة سابقة (قوله فانه لا يدخل في (٧٨) ذلك الرهن والحيل) أي إذا اشترط عدمهما أو سكتا لأن الدين ملك للبايع والتوثيق

بالرهن والحيل حقه وكل منهما بما  
منفك عن الآخر والأصل بقاء  
مالا لا ينسحب على ملكه حتى يخرج  
عنه رضاه (قوله السلامة) علة  
لقوله بقر (قوله هذاهو المول  
عليه) أي خلافا لما في بعضهم  
من دخول الرهن والحيل من غير  
شرط (قوله العريان) اسم مفرد  
لجاع ولا اسم جمع ويقال عربون  
بضم العين وسكون الراء ويقع  
العين والراء وغير ذلك انظره  
(قوله أن يعطيه شيئا) بدل أو  
عطف بيان أو غير بل يشاء بخلاف  
(قوله إذا كان يشتركه بجماعة) أي  
فلا يحاسب به مطلقا كراء البيع  
أو أحب وأما أن أعطاه على أنه  
أن كره البيع أخذه وإن وضعه  
حاسبه بمن التمس فلا بأس ويحكم  
عليه أن كان لا يعرف بعينه لثلا  
يتوهمين السلفية والثمنية (قوله  
وكلام المؤلف يصدق) صدق فيما  
قال لأن كان التمسار عدم الصدق  
وما تقدم حلي بالتبادر (قوله أو  
كافرة غير حرة) وأما إذا كانت  
حرة أية أي بأن تفرق نالها دون

وليس ذهاب فضة ولا عكسه وأن لا يكون بين المشتري والمدين عداوة وإن لا يقصد  
المشتري أعتا المدين وأما أن لم يشر فلا يجوز لأن من شره ما فيه خصومة وقوله ومنع بيع أي  
التقدم أو ما بالدين تقدم (قوله من ملك ما يوافيه من وجوه الملك ما عدا الارث وكان فيه  
رهن أو جيل فانه لا يدخل في ذلك الرهن أو الحيل) لأن يشترط دخولهما ويحضر الحيل ويقر  
بالجملة وأن لم يرض بالتصمل لمن ملك السلامة من شره ما فيه خصومة لكن لزب الرهن أن  
يطلب وضعه عند أمين هذا هو المقول عليه بخلاف لو ملك ما ذكر بارت فانه يكون له رهنه  
وحيله وأن لم يشترط ذلك والراهن يطلب وضعه عند أمين غير الواو (ص) وكعب العر بانان  
يعطيه شاعلى أنه أن كره البيع لم يعد له (ش) هذا عطف على كحوان لهم وقد نهي عليه  
الصلاة والسلام على بيع العريان وهو أن يشترى سلعة بمن على أن المشتري يعطى البائع أو  
غيره شيئا من الثمن على أن المشتري أن كره البيع لم يعد له ما دفعه وإن أحب البيع حاسبه  
من الثمن لأنه من كل أموال الناس بالباطل وعرز قال عيسى ويسخ العقد فانت مضت  
بالقيمة ومثل قوله لم يعد له إذا كان يشتركه بجماعة وكلام المؤلف يصدق منه ومثل البيع  
الاجارة لفرق بين القذوات والمنافع (ص) وكثير في أم فقطع من ولدها وإن بقصة (ش) لقوله  
عليه الصلاة والسلام من فرق بين والدته ولدا وفقر وأمن أمره بقرق والدته ولدا فارق  
الله بينه وبين أحبته يوم القيامة وهو حسن صحيح واستعرض بقوله فقطع من غير الأم فلا يحرم  
تفرقة الابن ولده ولا الأخ من أخيه وابن أخته ولا الجد والجد من ولده أو ولد قوله أم أي  
ولادته أم رضاء لأن الأم أخبر بصلته وأشق وقوله أم مسلمة أو كافرة غير مسلمة من ولدها  
وأن من ذواتها ظهر ولو جفوا وأما كذا لا أن يخاف من أحدهما حصول ضرر بالآخر  
وقوله وأن بقصة مما علة في المنع كالو رث جماعة أو ولد أو أمه فلا يجوز لهم أن يقتسموها ولو  
بالقرعة وأن اشتراط عدم التفرقة لا تفرقهما في الملك وأما بالرهن والايارة بأن يجعل  
أحدهما أجرا أو بالنكاح بأن يجعل أحدهما صداقا فيجوز بجملة في حوز واحد وبالفقوله  
(ص) أو بيع أحدهما بعد الآخر (ش) لثلا ينوهم أن العبد هو ما ملك السيد أي لا يجوز  
لمن ملك أم أو ولده أن يبيع الأم لرجل ولدها لعبد الرجل لا احتمال أن الرجل يهتق عبده وقوله  
لعبد أو ولي السيد الآخر (ص) ما لم يشر (ش) أي حقه منع التفرقة ما لم يشر أي يثبت بدل

ولدها أو بالعكس فيجوز لأننا نحن تفرقناه وإن لم نر عليه التفرقة (قوله وأما بالرهن الخ) هكذا  
قال القاني ولم يقره عجم بل اترضى لأنه لا بد من الجمع في الملك وهو الظاهر كما فند شرب وفي عب اعتماده وعبادة شرب وما  
وقع في حاشية ضحانا جواز جعل أحدهما أجرا أو صداقا فهو غير ظاهر انتهى وهو كلام ظاهر فعلى هذا كلام شارحنا في الرهن  
مسلم (قوله بأن يجعل الخ) وأما لو أبرأ أحدهما أو زوج الأم فلا يفسخ لعدم التفرقة في الملك وأبجرا على جميعها في حوز ولس للزوج  
حيث لم يعلم به إلا المتنازع من ذلك وهذا لا خلاف في قوة في التفرقة نسبتها في الامتناع كواحد من لاجلها لاختصاصه بالحر (قوله أو  
بيع أحدهما بعد الآخر) ولو غير ما ذكره (قوله ما لا يشر) بفتح أوله وتشديد ثامه وهو بمنزلة فوق أو ناهية عن مقتضى  
ويجوز أيضا بضم أوله وسكون ثامه مائة من المثلثة وانما قيد بالانفصال لانه لا بد من شدة احتياج الولد لأمه وظهور أن الرعية ممتنها انتهى بالاعتبار

(قوله والظاهر أن المراد نبات كلها) أي وإن لم ينته نباتها كافي عب (قوله وصلقت المسية) أي هي وولدها المتحدسان بها أو اختلف صدقها السابق أم لا لاقرينة على كذبها وينبغي حالة الاشكال أن تصدق بيمين أن اتهمت والا فصدقه كذا في شرح عب وشب (قوله أو دعوى الأجمع قرينة صدقها) لا يخفى أن هذا يدل على أنه إذا لم تقم قرينة صدقها ولا كذبها بأن أشكل الأمر أنها لا تصدق ويجوز التفرقة بخصاف ما ذكرناه عن شرح شب وعب ولكن ما ذكرناه هو ظاهر المصنف فكأنهما أراد أنه المؤول عليهم دون ما لا نعرفه (قوله وتصدق المسية في منع الخ) هذا يفيدان إقرار المالكن مثل البيئة في الخلوة والأثر (قوله ولا وارث) أقول وحيث قلنا بعدم الأثر فالأوصية لهم وجود وارث يجوز جميع المال (٧٩) هل تصح لكونه كالأجنبي حينئذ أو تبطل لانه وارث في الخلوة لا الأصل (قوله

رواؤه بعد سقوطها والظاهر أن المراد نبات كلها لا بعضها ولو المظنم وأنه راعى زمن السقوط المعتاد حيث لم يحصل السقوط بالفعل وقد سبقه (معتادا) يخرج ما إذا جعل الأثر والمواد المراد بأسنان الراضع ما ثبت من الأسنان في مدة الرضاع (ص) وصدق المسية ولا وارث (ش) ابن عرفة وثبت البنوة بالمسعة قلتر بق بالبنوة أو إقراره بالكسما أو دعوى الأجمع قرينة صدقها انتهى وتصدق المسية في منع التفرقة فقط لافي غيرها من أحكام البنوة فلا يحتل بها أن كبر ولا وارث منهم المصنف هي لا ترض من أقربته وأما هو فوثره أن لم يكن لها وارث يجوز جميع المال على أحد القولين الاتساع في الإقرار وقوله (مالم ترض) راجع للتفرق فإن رضيت بإلا التفرق وهذا يفيد أنه حق لا موهو المشهور وقيل للوالد عليه نعمت ولورضت وفيدا أيضا حرمة التفرقة خاصة بالفاضل وهو كذلك كما هو ظاهر المذهب عند ابن ناجي وروى عيسى عن ابن القاسم حرمتها في اليمين إلى أن يستغنى عن أمه (ص) وفسح أن لم يجعها في ملك (ش) أي وفسح العقد الذي فيه التفرقة إذا كان عدم معاوضة بدليل ما بعده أن لم يجعها في ملك واحد حصلت بقت المبيع فإن فاق لم يفسخ ويجوز أن على جميعه في حوزة واحد قاله القسبي ابن حبيب يضرب ببيع التفرقة ومناعها عن الحاضر أو جعها وقاله مالك وكل أصحابه كرهت فظاهره سواء اعتاد ذلك أم لا يأتي عند قوله في بيع الحاضر القلبي هل يقبل الأدب بالاعتقاد أم لا قولان ولعل الفرق أن منع التفرقة أشد وحصل الأدب حيث لم يعذر بجعل وكذا في مسئلة التلقي (ص) وهل يغير عوض كذلك أو يكتفى بجوز كالعتق نأويلان (ش) يريد أنه اختلف إذا كانت التفرقة بغير عوض كهبه أحدهما أو وصيته أو وهبها مشتملة لشخصين أو ورث الشخصين هل هي كالتفرقة بعوض فيجوز أن على الجميع في ملك واحد بجميع التفرقة وكذلك بعوض وصف تردى ولا سبل إلى الفسخ بحال أو يكتفى بإجماعهما في حوزة الألبان السبلان أشد بفعل المعروف علم أنه لم يفسخا للضرر فناسب التفتت نأويلان وأما أن عتق أحدهما فكيفت جميعه في حوزة ألقاها فبعضه الثواب كالبيع فقوله كذلك أي لا بد من جميعه في ملك من غير نسخ فالتشبيه غير تام وقوله كالعتق تشبيه في التأويل الثاني متفق عليه من أنه يكتفى بالوز (ص) وإجاز بيع نصفهما أو بيع أحدهما لاعتق (ش) أي يجوز بيع نصفهما أو ثلثهما أو ثلثهما أو نصف أحدهما ورث الأخر مثلا سواء اشترى ذلك الجزء المشتري لعتق أو لغيره وكذلك يجوز بيع أحدهما فقط لعتق التاجر

وحصل الأدب) أي في بيع الحاضر القلبي لافي مسئلة التفرقة لأنه قد قال ابن علقمة لا بد من كسب كل من يعتد بجعل (قوله وهل يغير عوض الخ) فإذا وجدت الأم في ملك شخص والوالد في ملك آخر ولم يعلم هل صار لهما معاوضة أو لا فانهما يجوز أن على جميعه في ملك ولا يكتفى بالجزء فنقول المصنف وهل يغير عوض أي تحقيقا أي ذلك بغير عوض (قوله كالعتق) قال مالك في المدونة ومن أعتق ابن أمته الصغير فليس له بيع أمه وبشرط على المتاع نفقة الوالد وموته وأن لا يفرق بينه وبين أمه فإن أعتق الأم جازة أن يبيع الوالد غير بشرط عليه أن لا يفرق بينه وبين أمه (قوله أو ورث الشخصين) هذا يعارض قوله كما روته جماعة الولد الخ إلا أن يقال ما تقدم من روى أحد القولين (قوله ولا سبل إلى الفسخ بحال) لأن البيع إذا فسخ رجع المشتري بالثمن على البائع وعقد الهبة ونحوها إذا فسخ بطل ملك الموهوب من غير عوض بالتحديد مع إمكان الإجماع بينهما من غير نسخ العقد التشبيه غير تام فقلبي

(نزهة في كلام الخطاب) وبيان بعض الشراح بغير قوة (قوله العتق الناجز) وأما لجل فلا يجوز أن يوكذا الكفاة والتدبير بالاولى و ينبغي أن يكون التقييد كالتعق كافي شرح شب (قوله أي وبيع الوفاق) ليس هذا من المواضع التي يحذف فيها الفعل (قوله) وبشرط عليه) أي على المشتري (قوله ويجري مثل ذلك) يعني أنه إذا باع أحدهما للعتق لأبدان يجمع بينهما في حوز (قوله ولعاهد) بفتح الهاء وهو الشائع على الاستدأى التي عاهد المملوك أي أعطوه عهداً وموثقاً أن لا يتعرضوا له وكسر هاء أي التي عاهد المسلمين أي أخذتهم عهداً وموثقاً بالآمان (قوله) وبغير المشتري والبايع أي الذي هو المعاهد أي إذا وقع وزل فلا فسخ لكن يجبر المشتري والبايع وقال بعض شيوخنا رحمه الله لا منافاة (٨٠) بين جواز البيع للعاهد وجبره على البيع لأن ما باع لعاهد مثله جاز له وجبره وان

بالعلم كره للمثل ذلك ويجبره ان على جمعهما عند غيرها أو عند المسلم (قوله عند أي الحسن) الطرف يقتضي أن المستفيضة خلاف وبعبارة غيره قاله الشيخ أو الحسن وهي لا تفيضان خلاف وأنظر (قوله أن الذي ليس كذلك) هذا إذا كانت التفرقة في دينهم ممنوعة والأفقيصة نظر وبعض الأشياء أطلق القول بجمعهم (أقول) وهو الظاهر ثم بعد كتي هذا وجدت شب بغير ترجيح الإطلاق (قوله) أو الأمان نفر قليل وأمان لا يبيع من فعلان أو من نفر قليل فيصور حاله المعنى فعلى هذا قال لا يبيعهما من المغاربة والأصعانة ومن المعلوم أن كلامهما كفر كثيراً في أكثر ففوضة كلام المعنى المنع وقوضة كلام الشارح الذي هو قوله أو الأمان نفر قليل بل إن ذلك يجوز أن يظن أن الذي يقول عليه (قوله إلى أمد بعيد) أي زائد على المدد المعسومة وهي في كل شيء يحسنه وسأني بيانه (قوله شرط المبتاع) أي المقل على البايع أي المالك (قوله

والموئل فله قوله للعتق خاص بالثانية وفي كلام ح ما يفيد أن المراد العتق الناجز (ص) والولد مع كفاة أمه (ش) بالبر عطف على نصف أي جاز يبيع الوفاق يبيع كفاة أمه وبالرفع نائب فاعل فعل محذوف أي يبيع الوفاق يبيع كفاة أمه أي إذا بيعت كفاة الأم وجب بعهدها معها فأراد الجواز لأن المصادق بالوجوب وكذا العكس فلو قال وأحدهما مع كفاة الآخر لكان أشمل قال الشارح وبشرط عليه أن لا يفرق بينهما إذا عتقت الأم إلى وقت الانقضاء انتهى ويجري مثل ذلك في بيع أحدهما للعتق فإن لم يفرق هل بشرط فهل يفسخ البيع أم لا وهو الظاهر ويجبره ان على الجمع (ص) ولعاهد التفرقة (ش) أي ولعاهد سري زل التبايعان التفرقة (وكره) لنا (ص) الاشترا منه (ش) مفرقا ويجبر المشتري والبايع على الجمع في ملك مسلم غيرهما أو ملك المشتري ولا يفسخ لانه إذا فسخ رجع إلى ملك المعاهد والكراهة محمولة على الضرر عند أي الحسن وأنظر هل يجبران على الجمع أيضاً إذا حصلت التفرقة بغير عوض على أحد القولين السابقين أو يكتفي بجمعهما في حوز في هذا انقطاعاً وفهم من معاهدات التي ليس كذلك ثم عطف منها بعبارة على مثله بقوله (ص) وبيع بشرط (ش) قد نهي صلى الله عليه وسلم عن بيع بشرط وحل أهل المذهب التي على شرط يناقض أو يحل بالثمن وكسرهما المؤلفان أشارا إلى قولهما بقوله (يناقض المقصود) من البيع (كان لا يبيع) عموماً أو الأمان نفر قليل أو لأجل أو لا يخرج به من البلد أو على أن يفسدها أو لئلا يعزل عنها أو لا يبيعها البصر أو على الخيار إلى أمد بعيد أو على أنه أن يعاقبها أو حق بها بالثمن ولا ينافي هذا جواز الأمانة التي وقع فيها شرط المبتاع على البايع أنه ان باعها من غيره كان أحق بها لانه يتفرق في الأمانة لا لا يتفرق في غيرها تأمل وفي شرط يقتضيه العقد وهو واضح الصحة كشرط تسليم المبيع والقيام بالعيب ورد العوض عند انتقاض البيع وهو لازم دون شرط فشرطه تأكيدي بشرط لا يقتضيه ولا يناقضه وهو من مصلحته جاز لازم بشرط ساقط بدونه كالأجل والخيار والرهن ولا بأس بالبيع ضمن إلى أجل على أن لا يتصرف ببيع ولا هبة ولا عتق حتى يعطى الثمن لانه بمنزلة الزهن إذا كان إعطاء الثمن لأجل مسمى (ص) إلا بتخصيص العتق (ش) الجار والمجرور يخرج من جار ويجزى رقة ودول عليه هذا أي وبيع بشرط ملتبس بكل كيفية من كيفية البيع والشرط الاشرط ملتبساً بتخصيص العتق فهو مستثنى من عموم الأحوال وعلى نسخة اسقاط البدن يكون مستثنى من قوله بشرط أي لا شرط تخصيص العتق فهو منصوب على الاستثناء ولا شك أن تحريد الباء أحسن واقتضارنا اشتراط التقييد كشرط العتق وان أقسامه أقسامه وحكمه حكمه

تأمل لعل المراد تأمل وجهه وتقول وجهه أنه ما يعرف (قوله الاشرط ملتبساً) [بقتضيه العتق] من التماس التعلق بالنكس بالتعلق بالفتح هذا حيث راد من الشرط والشرط لكان من التماس الكل بالجزئ (وأقول) الاولى أن يقول لا كيفية هي تخصيص العتق لأن المستثنى منه الكيفيات وقوله فهو منصوب على الاستثناء أي وبلا حظ العموم في المستثنى منه وكأنه قال وبيع أي بشرط الا كذا وقوله أحسن أي لأن التكلفة فيه أكثر من التكلفة في الأسقاط (قوله مستثنى من عموم الأحوال) أي فإنه جاز وان كان مناقضاً لغرض العقد (قوله وان أقسامه) أي من التجزئ والاهتمام بالشرط إلى آخر ما سأتى (قوله وحكمه حكمه) أي من الجواز



(قوله والمراد بالتخيير ما قبل التأجيل الخ) أي خلت الأمور لا يجوز زول قرب الأجل كالعشرة أيام خلافتي عبد المطلب المشذلة بان لا يكون قريبا (قوله فالكلام لا يشترط) أي لان الكلام لا في صحة البيع وهي شاملة لجميع ما يأتي وقوله والشرط وعدمه الأولى حذفه لأن المصنف لم يشك على الشرط أي على جواز اشتراط النقد وعدمه جواز اشتراطه وقوله وما ساقى في الجبر وعدمه والشرط وعدمه (قوله شرط الهبة) أي وكذا الوفاء (٨١) كما في الشيخ سالم (قوله وفي شرط النقد)

راجع الخطاب والمراد بالتخيير ما قبل التأجيل والتدبير والكفاية والبلاد فقبل ما بعده من الأقسام من الإجماع أو التفسير أو الإيجاب أو على أنها حرة بالشراء فالكلام لا في صحة البيع والشرط وعدمه وما ساقى في الجبر وعدمه ثم إن من شرط تخيير العتق شرط الهبة والصدقة عند مالك خلافا لشافعي قاله في الذخيرة ثم أشار إلى أن الشرط تخيير العتق وجوها أربعة الأولى والبيع صحيح فيها وانما يفرق الجواب في صفة وقوع العتق وفي شرط النقد انتهى أشار لاحدهما بقوله (ص) وليخير إن أجه (ش) أي وليخير المشتري على العتق إن أجه البائع في شرطه العتق على المتابع قال أيبك بشرط أن تعتقه ولم يفده بإيجاب ولا خيار وشرط النقد في هذا يفده لتردد بين السلفه والثنية تخيير المشتري في العتق فبم البيع وفي عدمه فخير البائع في رد البيع وأما قوله وأشار لنا فيما يقوله (ص) كالخير (ش) أي في العتق وفي رد البيع لا يفده ولا يفده لبيع تشرف الشارع لغيره فهو تشبه في عدم الجبر على العتق إلا أنه بانفاق هنا بخلاف ما قبلها والحكم في النقد وتخيير البائع في رد البيع وانما هو أن أي المشتري العتق كما في التي قبلها هذا هو الذي يجب حمل كلام المؤلف عليه وبل لا تعليل يرد الذين بين السلفه والثنية وليس مراده التخيير بين العتق وعدمه لأنه لا يأتي فيه التعليل وأيضا فهذا أمره وإن يشترط وليس للبائع في هذا أخبار إذا بقي المشتري أن يدفع على ذلك وأشار لنا بما يقوله (ص) بخلاف الاشتراط على إيجاب العتق (ش) بأن قاله البائع أيبك على شرط أن تعتق وهو لازم لك لا تخلف عنه فوض بذلك فإنه يصير على العتق قال أي اعتقه عليه لما كره وقوله (ص) كأنها بنفسه شراء (ش) تشبيه في وجوب العتق لأني الجبر إذا العتق هنا حاصل بنفس المالك والضمير المؤثر جامع للرفقة ذكر أو أوثني (ص) أو يحتل بالنون كبيع وسلف (ش) هذا عطف على يناقض القصد ومعنى أخلافه بالثمن أن يعود جهة في الثمن إما بزيادة أو كان الشرط من المشتري أو نقص إن كان من البائع كبيع وسلف من أحدهما لأن الانتفاع بالسلف من جهة الثمن أو الثمن وهو محمول وقوله وسلف أي بشرط وأما بيع وسلف من غير شرط فلا يمنع على المعتمد وما يأتي بما يخالف ذلك أول بوع الأسياح من أن الائتم على اشتراط البيع والسلف مضرب في مافيه (ص) وصح إن حذف أو حذف شرط التدبير (ش) أي ومع البيع إن حذف شرط السلف مع قيام السلفه على التهور زوال المتابع وأما لو كانت الساعة فقال المازري ظاهر المذهب لا يؤثر إسقاطه بعد فوته في بدو شرطه لأن القيمة قد وجبت وكذلك بيع البيع إذا حذف كل شرط من ناقض كالتيدي أو غيره وانما يخص المؤلف التدبير بالكران ما لا يعتق في زمانه وهم جواز اشتراطه ما إذا قال بعض أن في بعض النسخ كالتيدي بدخال الكفاية على التدبير ولو اقتصر على قوله وصح إن حذف أي الشرط المأثر في العقد خلافا لما

(١١ - خروشي خامس) أي أن كان السلف المشتري وقوله أو الثمن أي أن كان السلف البائع (قوله أي بشرط) أي ولو يحسب ما بينهما من حاله فيما يظهر كما في ص (قوله مع قيام السلفه) أي وليس فيه إلا الثمن الذي وقع عليه العتق وإن قبل الإسقاط أولا (قوله لأن القيمة قد وجبت الخ) هذا على قول في المسئلة والافساق في العتق فيه إلا كثر من الثمن والقيمة والأول منهما (قوله لأن ما لا يعتق) لا يعني أن هذه القيمة موجودة في غير التدبير كالعتق لأجل والكفاية فإن لا يتم التعليل (قوله كالتيدي) أي السابق عليه قوله يناقض القصد والاستقادم مفهوم وقوله لا يتخير العتق وهذا ما لم يشترط أن يمتد بنفس الشراء إن اشترط ذلك فالبيع

بفوت بالتدبير ويكون على المشتري الاكثر من الثمن والقيمة (قوله واحسن) أي من حيث محو التدبير وغيره (قوله وهو المشهور الخ) واعترض بأن ابن عبد السلام أعاصر حشورية اسقاط السلف في غير القيمة وأما مع القيمة فقد كراخلاق ولم يصح جمعها وهو ما أعما نسب الحق لا يصح فقط وكذا فعل ابن عرفة (٨٣) أفاده محشى نت (قوله التمام الربا بينهما) أي التمام موجب الربا (قوله كما يتوهمان) أي بعضهما بن مؤجل على أن تأخذ

منه وهنا وقوله وتوقف السلفة أي لا تعطى للمشتري (قوله حتى يقضى الرهن الغائب) أي على الثمن (قوله وأما على شرط جيل غائب) قال عجم لعلي الجليل المصن انتهى وهو متعين (قوله ان كان قرب القيمة) أي بين قرب القيمة ولعله القرب المين في غير هذا الموضع (قوله ولم يتقدم عن الخ) أي ولم يستطرط أن يتقدم عن السلعة شيئا أو ما شرط تقدمه فلا يجوز تردده بين السلفية والتمنية لأنه يحتمل أن يرضى بالجملة وأن لا يرضى فانه ان يرضى بالجملة كان تقنا وان لم يرض كان سلفا (قوله وفرق) يحتمل قرأته بالبناء للسفل والمعنى وقرى أهمل المذهب بين بعد القيمة فأجيز في الرهن ومنع في الجيل ويحتمل قرأته بالنفع لفاعل أي ونورق الامام أو ابن القاسم بين بعد القيمة الخ فان كان كلاما بين ونس هذا بعد كلام المدونة فالتناسب التفرع بالفناء ويكون مبنيا لفاعل ويحتمل أن يقرأ بالصدر رأى ونورق ظاهر الخ ويكون هو ما أشار به بقوله والفرق الخ (قوله أكثر الثمن أو القيمة) أي يوم القبض أي أن القيمة تعتبر يوم القبض هذا بعد أن في المقوم وأما للثمن قائماته مثله لأنه كمنه فلا كلام وأحتملها بجائها ماذا كان تأخرا ورده بعينه (قوله على

أخصر وأحسن \* ولما انتهى الكلام على الشرط المتأخر وترك المؤلف ذكر ما يقتضيه العقد لوضوحه أخذ ذكر ما لا يقتضيه ولا يتأخر وهو من مصلحته بقوله مشبهه بالحكم قبله وهو الحق (ص) كشرط رهن وجيل وأجل (ش) يعني أن البيع يصح مع اشتراط هذه الأمور مثل أن يبيع السلعة على رهن أو قبض أو أجل معلوم أو على خيار أو تقوى وليس في ذلك فساد ولا كراهية لأن ذلك كله مما يعود على البيع بمصلحته ولا معارض له من جهة الشرع أي فهو متشبه في الصحة لا بقيد حذف الشرط لأنه لا يتأخر ولا يتأخر أي كما يصح البيع مع شرط رهن الخ وقوله (ولو غاب) مبالغة في صحة البيع إذا أسقط مشروط السلف شرطه أي إذا رد السلف المدة والسلعة قائمة مع العقد ولو بعد غيبة السلف على السلف غيبة يمكنه الانتفاع ولو قدمه عند فوزه وضع ان حذف كان أولى وهو المشهور وقول ابن القاسم وتناول أكثر المدونة عليه (ص) وتؤول بخلافه (ش) وهو قول حصون وابن حبيب وهو ان البيع ينقض مع القيمة على السفل ولو أسقط شرط السلف التمام الزا بينهما وعليه تناولها الاقلون ولو لا قوله وتؤول بخلافه لا يمكن رجوع المبالغ من قوله ولو غاب إلى الرهن والجيل أي انه يصح اشتراط رهن وجيل غائبين فاما شرط الرهن الغائب فصح انه يترى كالمعبر بهن ووقف السلعة الحاضرة حتى يقضى الرهن الغائب وأما على شرط جيل غائب فصح انه جائز ان كان قرب القيمة ولم ينضم من غن السلعة شيئا ابن ونس وفرق بين بعد القيمة في الرهن والجيل انتهى والفرق هو ان الجيل قد يرضى بالجملة وقد لا يرضى فلذلك اشترط فيه القرب ثم ذكر المؤلف ما إذا كانت المبيع في العقد المتشمل على البيع والسلف بشرط سواء أسقط شرط السلف أم لا بعد الفوات إذا اسقاط حيث لا يوجب الصحة بخلافه قبله كما مر بقوله (ص) وفيه ان فات أكثر الثمن أو القيمة ان أسلف للمشتري البائع والافاعكس (ش) أي وفي المبيع شرط السفل ولو أسقط الشرط حيث فات الاكثر من الثمن أو القيمة ان كان السلف هو المشتري فإذا اشتراها بعين رهن والقيمة ثلاثون أو بالعكس لزمه ثلاثون لأنها أسلف أخذها بالنقص فعول بتقيض قصده وان كان السلف هو البائع فعلى المشتري البائع الاقل من الثمن والقيمة لأنه أسلف لزيد فمكروه في المثال المذكور عثرون هذا مذهب المدونة نص عليه في كتاب الآجال وينبغي كافي الخطاب أن يقدأى السلف من البائع عما إذا لم يغب المشتري على السلف مد يرى أنها القدر الذي أراد الانتفاع بالسلف فيها فان وجد ذلك كانت فيه القيمة باقية ما بلغت كما يؤخذ من كلام ابن رشد الا في شرح قوله في فصل القيمة وله الاقل من جعل مثله أو الدرهين (ص) وكالتحش يزيد ليقتر (ش) هذا عطف على قوله كسواون بطمس جنبه والمعنى انه ورد النهي عن التفتيش وفسره المؤلف تبعه لابن الحجاب تبعه المازري بأنه الذي يزيد في السلعة ليشترى به ما بين عرفة وهذا أهم من قول مالك التفتيش أن تعطيه في سلته أو أكثر من غنها وليس في نفسه اشتراطها ليقضى بذلك غير ادخول عطاياك مثل غنها أو أقل في قول المازري وترو وجه من قول مالك ولا ان العري الذي عندي ان بلغها مال الناجش قيمتها ورفع العين عن صاحبها فهو ما جود ولا خيار لمبتاعها

مذهب المدونة) ومقاله عليه القيمة باقية ما بلغت كان السلف من البائع أو المشتري (قوله وينبغي كافي الخطاب) وكان الخ) أعترض عليه محشى نت بان ذلك قول في المذاهب مقابل لما درج عليه المؤلف كافي ابن عرفة (قوله بأنه الذي يزيد) ظاهر العبارة ان التفتيش عند المصنف هو نفس الرجل الناجش يد وليس كذلك بل التفتيش هو الزيادة

(قوله لو كان بالكسبيين الخ) تقوية الذي قبله قال بعض الشراح والظاهر أن مسئلة الرجل المستفيع والكسبيين باثرت على كل قول نظرنا  
لأقوى إذا قلنا الذي أوجب النهي في الشخص متفق في مسئلة الرجل المذكور بل وتفسير ماك والمأزى لا يشمله وهو عين ما يفعله  
مشايخ الأسواق عصر العارفين بأحكام السلع يقتضون الدلال دون غيرها (٨٣) على ذلك من كان له غرض فيها لأهم أعماعه فاعرف  
ذلك حقيقة إن يقتضيه جاهل بما كثر

وكان بالكسبيين ينسب رجل مشهور بالصلاح عارف بالكتب يستفيع للدلالين ما يفتون عليه في  
الدلالة ولا غرض له في الشراعه وما يترعى لظاهر تفسيره ملك واختاره ابن العربي لا على ظاهر  
تفسيره المأزى ثم حصل فيمن لم يدعى القيمة المنع لظاهر قولنا لا كرهوا الخوازل قولنا ماك  
والاستصحاب لابن العربي واستبعده ابن عبد السلام إن كان لا يريد الشراء لآلافه مال  
المشتري والأفليس بناحش انتهى زاد بعض وهذا من ابن عرفه جعل القول ماك أن تعطيه في  
سلعته أ كثر من غنما إبان المصاد بالثمن القيمة كما هو في كلام ابن العربي ولو جعله على أن المراد  
بالثمن الذي بلغه في التسد لا يتفق مع كلام المأزى كما جعله عليه في توضيحه ويرضه قوله لغير  
ولا يبقى في المسئلة سوى قول ابن قولنا مع المأزى وقولنا ابن العربي تأمل انتهى وبعبارة  
المراد بالزيادة مجرد العطاء الذي ينشأ عنه غرر والغرر كان الغرر مقصودا به أو لم يكن مقصودا  
بها فاللام في لغير للعاقبة والمال لا لا لتعليل فقوله وكالتش أي وكبيع الشخص لأن هذا من جهة  
الباطن انتهى عنها والنهي يتعلق بالبايع حيث علم بالناجش وإن لم يعلم به يتعلق بالناجش فقط  
(ص) وإن علم فلم يشتري رد وان فات القيمة (ش) أي وإن علم بالناجش ولم يذكره  
ولم يجره فلم يشتري رد البيع مطلقا فإن كان المبيع قائما بذاته وان فات فله دفع القيمة يوم  
القبض وله التنازل به بالثمن أي غن الغش وحيث أنه فقوله وان فات فالقيمة ليس المراد منه أنها  
مقتضية بل إن أرادها لانه لا معنى للتصيير في القيام ونحوه القيمة مع الفوات في كلام ابن حبيب  
أن القيمة حيث شاخلك قال المواق وبني أي بقيد كلام خليل ذلك (ص) وجزأل  
البعض ليكف عن الزيادة لا الجمع (ش) أي وجزأل حاضر سوم سلعة يريد شراءها سؤالا  
البعض من الحاضر ليس سوم ليكف عن الزيادة فيها بشرطها السائل برخص وليس سؤالا  
الجمع أو لا كرهوا الواحد الذي كالمجموعة من كونه مقتضى به كالمبيع فان وقع سؤال الجمع  
ومن في حكمهم وبنت يينة أو أقرار خيرة البايع في قيام السلعة في رد ما عودعه وان فاتت فله  
الا كثر من القيمة أو الثمن على حكم الغش والخدعة في البيع فان أمضى بيعها فهم فيها شركاء  
بتواطؤهم على ترك الزيادة فأتت أو نقصت أو تلفت ومن حق البائع منهم أن يلزمهم الشركة  
إن نقصت أو تلفت ومن حقهم أن يلزموا ذلك إن زادت وكان فيلزم وظاهره سوله كان هذا  
في سوق السلعة أو في غيره أو أدها للتجارة أو لغيرها كان من أهل تلك التجارة ولا قاله ت أي  
وليس كسئلته شركة الجبر للشرط فيها أن يكون الاشتراء بالسوق لا باليت وغيره حاضر  
ساكت لم يتكلم من تجارة الخوازل والفرق استواء الجميع هنا في التسليم إذا السائل ظالم ليسؤاله  
لتصيره وغيره ظالم باجانبه بخلافه في شركة الجبر وكلام ت ظاهر في أن الاشتراك إنما هو في  
حالة قيام السلعة وأما إن فاتت ولم يشتري لا كثر من الثمن أو القيمة فانه لا اشتراك  
بينه وبينهم ويقتضيه بها المشتري (ص) وكبيع حاضر لعمودي (ش) عطف على قوله كحيوان  
يلطم أي هي عن بيع حاضر لعمودي شأن السلعة التي حصلت لهم بسلام من حطب ومن  
وغيرهما وسواء كان جاهلا بالأسعار أو لا ما في علم فالواحد من أو كسب أي عمل فذلك جاز  
وعمل النهي في سلعة ليست مأخوذة للتجارة ولا فيعوز أولى بيعها وليس النهي عن البيع

بفسده قوله سابقا بل إن أرادها لا لا معنى الخ فإذا علمت هذا فقوله وان فاتت فله لا كثر من الثمن  
والأمضاء دفع القيمة يرجع الرد وقم الثمن يرجع للأمضاء (قوله وكبيع حاضر لعمودي) أي وكان البيع لحضري وأما  
كان البيع لبدوي فلا منع (قوله بلا ثمن) أي وبلا عمل مثق (قوله جاهلا بالأسعار) أي المعتد بشرط الجهل بالأسعار (قوله  
أي عمل) الظاهر أنه عمل فيه مشقة فلا يطاق أن يمثل الممن والمليين وغرور لا يكون إلا بالعمل فيه وقوله وعمل النهي الخ

لا حاجة لان الأخذ بالتجارة انما يكون فحين اشترى ثمن (قوله أى وهل النهى مخصوص الخ) اعتمد بعض الاشياخ وحصل الخلاف  
اذا ايهل القروى السمر كالمداى كالمز والايان قطعوا وخرج بالقروى المسدى فيصور بعه على أحد قولين والآخر كلقروى وكان  
المصنف نظره ترجيح الجواز (قوله المراد بالقروى خلاف المدن) ظاهر مشهوره لقوله الصغيرة والكبيرة خلافا لما عاب فانه قيد  
بقوله ساكن فر بغيره (قوله هل يقسم) أى حيث يمكن قسمه وسكت عن حكمه لا يمكن قسمه وسكت عنه لان القاعدة أن دره  
الفاقد مقدم على جلب المصالح كذا أقامه الشيخ (قوله تأمل الخ) أى تأمل ما هو الظاهر منها وما هو الظاهر الاول (قوله والا فلا شئ فيه)  
أى ومضى في حالة القروى الثمن وقيل بالقيمة (٨٤) (قوله حيث علم) أى كل (قوله وهو الظاهر) أقول المصنف وعزز

للعمودى خاصا انما توجه العمودى بتناعه الى الحضرى بل ينزل منزلة ذلك ما اذا وجه  
العمودى متنا مع رسول الى الحضرى لم يبيعه له واليه أشار بقوله (ص) ولو بإرساله (ش)  
ويستحق ان يقع خلافا لجهري في جواز البيع في هذه الحالة لانها أمانة اضطر لها وبعبارة  
ولو بإرساله أى ولو بإرسال العمودى للحضرى السلعة فعند المفعول لانه لا حاجة اليه  
والصغير في إرساله للعمودى وهو من اضافة المصدر الى فاعله (ص) وهل تقروى قولان (ش)  
أى وهل النهى مخصوص بالبدى لا يتعداه لاهل القرى التى لا يباقرها أهلها أو متناولها  
ولقروى قولان وبعبارة المراد بالقروى خلاف المدن وانظر حكم المشتريين حاضر وباهل  
يقسم حيث يمكن قسمه ويجزى كل على حكمه أو يصير الحاضر بيع البدى حصته تأمل  
(ص) ونسخ وأدب (ش) أى واذا وقع بيع الحاضر لمن عتق بعه فانه يفسخ ان كان المبيع  
قائما والا فلا شئ فيه ويؤدى كل من الحاضر والمالك والمشتري حيث علم ولا أدب على الحاضر  
وهل الادب مطلقا وهو الظاهر أو ان اعتاده قولان (ص) وبإزالة الشبهة (ش) أى ويجاز  
للشراء بشرط للعمودى أو للقروى على أحد القولين منع البيعة وبمحل الجواز اذا لم يكن  
الشراء بصلها بغير ثمن والا فلا يجوز لان العلفا فى منع البيع متاقي حيثن (ص) وكنتفى  
البيع أو صاحبها كآخذها فى البيعة (ش) يعنى انه ينهى عن تلقي السلع الواردة للبدى  
صاحبها قبل وصول سوقها أو البلدان لم يكن لها سوق أو تلقى صاحبها بعد ان وصلت السلعة ولم  
يصل صاحبها أو تقدم صاحبها عليها ولم تصل فيلقاها رجل فيشتري منه ما سيصل بعد كما يمنع  
آخذ السلعة فى البيعة من صاحبها المقيم فى البلد واختلف هل النهى عن التلقى تعبد  
أو معقول للمعنى وعليه فهل الحق لاهل البلد وهو قول مالك والجمهور وهو قول الشافعى  
أولهما وهو قول ابن العربي اه (ص) ولا يفسخ (ش) أى لا يفسخ البيع الناشئ عن  
التلقى ابن الجواز واختلف قول مالك فى شراء المتلقى فسد عن ابن القاسم ينهى فان عا دأب  
ولا ينع عنه شئ المازرى وهذا هو المشهور عياض عن مالك وأكثر أصحابه عر ضها على أهل  
السوق فان لم يكن سوق فاهل المصر فيشترى ثمنهم لا تنبيه لى ليدرك المؤلف فى هذه  
انه يؤيد بقدمه أى ينهى فان عا دأب وهو يقتضى انه لا أدب عليه فى فعله ذلك ابتداء ولو فعله  
طالما يترجمه وهو يخالف ما فى المؤلف من قوله وعدد الزا لم يلح عليه الله أو لحى آدمى ثم  
ان ما باقى لا يفتى عن النص على الادب هنا لانك قد علمت انه خلاف حالة خاصة فتقول من قال  
استغنى المؤلف عن ذكره بانها باقى غير صحيح (ص) ويجازى على كسرة أميال أخذ محتاج

أهل العلم فى أن النهى عن بيع الحاضر لبادى انما هو لنفع الحاضر ولا فرق بينه وبين التلقى فى المعنى فانه  
الشيخ ساء (قوله عياض الخ) اذا كان كذلك فتكون المسئلة ذات مشهور وكل منهما والمصنف يحتمل لكل من القولين (قوله)  
وهو مخالف الخ) أى فستبقى من الصنف لا فى هذه المسئلة واذا علمت ذلك فالناس ان يقول وحيث نذنا باقى لا يفتى الخ (قوله فى)  
حالة خاصة أى وهى حالة العود (قوله وحازلن على كسرة الخ) التى اعتمده الواو بنغنى أن يكون به الفتوى انه يمنع الاخذ مطلقا  
لمن منزلة بالبلد والسلعة سوق قبل هو طها بالسوق ويجوز مطلقا لمن منزلة بالبلد واسوقها اذا وصلت للبلد لا يفتى فى حالة فى حالتين  
يجوز زلن منزلة خارج البلد والساعة سوق أن ياخذ ثمنه لا لتجاره ولما لم يكن لها سوق فباخذ ثمنه والتجارة اه لكن يقيد بقوله فى

منزله خارج البلد والسهلة سوق أن يأخذ لقوته لا للتجارة بما إذا كان على مسافة منع التلقي منها أو ماله كان على مسافة لا يمنع التلقي منها فإنه يجوز له الأخذ ولو للتجارة ولا شل في مخالفة هذا الكلام المصنف لان قوله وجازني على كسنة أمال الخ ان حمل على سلعة لها سوق لم يصح لانه يجوز له الشراء قرب أو بعد وان حمل على سلعة لا سوق لها عازر بكماله أو بعد كان الشراء مطلقاً أو للخاصة انتهى (قوله فلهذا لا نزاع) وذلك لان سلف المصنف في النزاع ومقاله المتع قال عياض اختلف في حد التلقي للمعنى غرض من ماك كراهة ذلك على مسيرتين ومن عندهما باحتيا على ستة أميال فاقطر هدام كلام الشارع (قوله فهو كاحتكاره الخ) خرج ابن ماجة من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالخادم والافلاس حديث حسن وخرج هو والحكماء كسند ضعيف الخالب مروق واحتكره لم يورج مسلم عن معمر بن قيس لا يحتكر الا خاطئ (قوله ودلائها) عطف نفسه ولكن لم يتكلم المصنف فيما تقدم على الالة الدالة على النهي وقوله وماله لا يخفى أن من البياعات الفاسدة (٨٥) بيع الحامل بشرط الحمل ويعتق في بيعة

السه (ش) أي ورازني منزله أو قرنته خارجة عن البلد المحابوب اليها السلع بعيدة عنه على كسنة أمال أخذ محتاج اليه لقوته لا للقر وليس هذا من التلقي المني عنه لان التلقي من يخرج من البلد التي يحجب اليها وهاترت عليه وهو في منزله أو قرنته الساكن بها ومفهوم على كسنة ان من كان على دون الستة ليس حكمه كذلك وحكمه أنه لا يجوز له الشراء المذكور وأما على أكثر من كسنة الى مومن فلهذا لا نزاع وأما ان كان على أكثر من مومن فصارته الشراء ولو للتجارة وليس من التلقي الخروج للبائعين لشراء غير الحواط ونحوها التي تلحق أربابها الضرورة بتفريق بيعها وكذلك شراء الطعام وغيره من السفن بالسواحل الا أن يأتي من ذلك شرر وفساد فهو كاحتكاره • ولما انهي الكلام على البياعات الفاسدة وعلى مدار كهو ادلائها ومعالها شرع في الكلام على أحكامها قال ابن شمس خاتمة لباب البيع الفاسد سديد كفيها ما يرتب على العقد الفاسد وما يتصل به من قبض أو قوت والمقصود التفرق في نقل النعمان وفي نقل المثل على الاولى اشارة بقوله (ص) وانما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض (ش) يريد أن ضمان المبيع في البيع الفاسد لا ينتقل من ضمان البائع الى المشتري الا قبضه فبما ستر في العقد المتبرع لا يمكن للمشتري منوالا بانباضة الثمن للبائع خلافا لاشبه والمتنقل بالقبض عند ابن القاسم ضمان أصالة لان ضمان الرهان المفصل فيه بين ما يغاب عليه وغيره • بين قيام البيعة وعدم قيامها خلافا لضمّنون لان المبتاع لم يقبضه الا لاخفى نفسه على فوما يقبضه المالك لاوتقفة ككراهان ولا لا تتفادع به مع بقاء عنه كالعوارى ولا تدخل على احتمال رده كما في اخبار وقيدنا القبض بالاستمرار لشراء زعانا اشترى سلعة شراء فاسدا فقبضها المشتري ثم ردها الى البائع على وجه أمانة أو غير ذلك كما لو استثنى ركوب الدابة فهلكت بيد البائع فان ضمانه من البائع وقبض المشتري لها كلا قبض لانه يقول كان لي أن أردّها عليك وهما في يدك وقيدنا ايضا العقد بالمنبرم احترازا من بيع اخبار فان ضمان من البائع لانه لو كان مضمنا كان الضمان فيه فأمرى الفاسد ولا غلة فيه للمشتري ولو كان مضمنا وانما ينتقل ضمان الفاسد من ضمان البائع لاملكه

بقوله أي والى الثاني اشارة بقوله فان فات الخ (أقول) قصر المقصود على نقله من قبل من جهة المقصود ان الفوات يكون بكفا وكذا على ما يأتي فيمن التفاصيل (قوله الا قبضه) أي المشتري ووكيله كيهو لا بد من أن يكون المبيع متفادعا بشرع فغير شرعا لامة والزبل فضاياه من باعه وبقبضه المشتري بل ولو اتلفه فلا ضمان عليه لانه لا قسمة شرعا ورجع على البائع بالثمن ان كان قبضه له (قوله خلافا لاشبه) أي فاشوب يقول ضمن المشتري المبيع بأحد ثلاثة أسباب اما قبضه كما قال ابن القاسم واما بتكليف المشتري منه واما بقبضه الثمن للبائع (قوله الفصل الخ) أي ذلك أن الرهن ضمنه المرتين اذا كان مما يغاب عليه ولم يتم على هلكهينة والافلا ضمان والعارية كلهم في الضمان والفرق انما هو من حيث التوقي والانتفاع (قوله خلافا لضمّنون) أي مضمّنون يقول لا يضمن المشتري الا اذا كان المبيع مما يغاب عليه ولم يتم على الهلاك البيعة (قوله كما لو استثنى الخ) في كالاته للتوضوعة انما بيعت بيعا فاسدا فقبضه المشتري قبل قبضها ولم يفسد وضعا عندا ميني فهو يضمنه فان ضل من البائع لا يقبض المشتري لها

السابق على المواضعة ليس مشتركا (قوله على المعروف من المذهب) كل ما يقابله يقول ينتقل بالتبغير وانظره (قوله نفسه الخ) أي فالتالي يكون ضمة بالبعد المبيع الحاضر مما ليس فيه حق توفيقه من كيل أو وزن أو عدد كيوان وكان الذي يكون ضمة بالتقبض ما فيه حق توفيقه مما ذكره كغائب ومواضعة إلى آخر ما يأتي مفصلا (قوله ورد) ثم إن كان جمعا عليه لم يحتج نفسه لما كان كان مختلفا فيه فلا بد من نسخ السلطان أو من يقوم مقامه من يحكم والمدول يقوم مقام الحاكم إن تعذر الحاكم لعدم أمانته أو عدم اعتناؤه بالأمور فإذا غاب أحد المتبايعين رفع الآخر إلى الحاكم ونسخه أو المدول على ما تقدم فلان لم يجد لينتقل ينظر هوى ذلك بما يخص به نفسه من تباعة الغير فله التبايع (قوله ولا غلة) حاصله أنه لا يرجع على البايع بالثقة حدث زادت الغلة على الثقة أو ساوت فإن أنفق على ما لا غلة ترجع ما أنفق على ما له غلة لا تفي بالثقة ترجع زائد الثقة (قوله ولو في بيع الثنا المنوعة) أي المنوع البيع المضاف (٨٦) لها صورتها التي يبيع سلعة على أن البايع متى أتى بالثمن

التي مدة كذا ردت عليه السلعة والمشتري أن البيع والشرط باطل ولو أسقط المشتري شرطه لأنه تارة يبيع وتارة يشتري بخلاف الثنا الماتر وهي أن يتطوع المشتري للبايع بعد عقد البيع أنه إن شاء باع بالثمن إلى أجل كذا فالمبيع قائده انظر عرج وشب (قوله على الرجوع) وقال الزرقاني إنهما فيه البايع على المشهور ووفق بعض مشايخه يذهبون غيرهم من الفاسد أن غير دخل المتبايعين فيه ثم راعى أنه لا يشتري وأما هو فأنهم قد اختلفوا على أنه رد البايع حيث أتى بالثمن فلا يمكن كغيره (قوله موقوف على غيرهم) سواء كان البايع من غيرهم أم لا وقوله وقف على ياتمه أي المعين (قوله ويستغله طالما) فإن لم يكن عالما فيفوز (قوله أنه وقف على ياتمه) أي أرع على غير ياتمه والموقوف عليه رشده طالما باستغلافه ساكا

متفق عليه أو مختلفا فيه بالتقبض ولا ينتقل فيه الملك إلا بالقوات على المعروف من المذهب وفي مفهوم الفاسد تفصيل فنه ما يقتل ضمة بالبعد ومنه ما ينتقل ضمة بالتقبض والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (ص) ورد ولا غلة (ش) الضمير في رقعا تد على المبيع والواو وأحوال أي ورد وأحوال أنه لا غلة تخصه فالغلة للمشتري فلا يقال كلام المؤلف بمحمله أو عليه والمعنى أن الغلة في البيع الفاسد تكون للمشتري إلى حين الحكم رد المبيع ولكن وفي ضمة إلى ذلك الوقت لأن الخراج بالضمان ولو علم بالفاسد ولو في بيع الثنا المنوعة على الرجوع كما قلناه عند قوله كبيع وشرط ناقض لأن البايع يشتري موقوفا على غيرهم ويستغله عالما بوقفته فهو الغلة بخلاف ما إذا ظهر أنه وقف على ياتمه فإن المشتري يفوز بالغلة ولو علم بشرط أن يكون البايع رشدا (ص) فإن فات مضى المختلف فيه بالثمن (ش) أي فإن فات البيع بعافدا كله أو أكثره جنوب عما يأتي مضى بالثمن إن كان مختلفا فيه من الناس ولو كان الخلاف خارج المذهب كن أسلف في غير الحائط بعينه وقد أزهى وبشرط أخذتهما فيقول بالتبضع ومن أمثلة المختلف فيه ما يأتي في المؤلف في بيع العينة بخلاف اشتريها على ياتمي عشر لاحتل وأخذها بعشر نقد افتازم بالمسي أي التي عشر لاحتلها إلى أن قال وإن لم يقبل في فهل لا رد البيع إذا فات وليس على الأمر إلا العشرة أو يرضع الثاني مطلقا لأن بفوت ظقيمة قولان والعرض منه وإن لم يقبل الخ لكن لا يفتي أن القول الثاني مخالف لقول المؤلف هنا فان فات مضى المختلف فيه كما أنه مخالفه أيضا قوله في بيع الأجل موع أول من يبيع الأجل فقط الآن بفوت الثاني فيفسضان فم بعض القوات بالثمن مع أنه مختلف فيه وقد ذكر المؤلف هناك أن ما ذكر المؤلف من الفسخ هو المشهور وأن القول بالامضاء بالثمن ضعيف ومن أمثلة المختلف فيه ما يأتي في المؤلف في قوله ومضى بيع حسب أول قبل بيه بقضه ومن أمثله أيضا جمع الرجلين سلعتهماني البيع (ص) والآخر قيمته مستوفى من التلي (ش) أي والاختلاف فيه بل كان متفقاً على فساده وفات المبيع ضمن المشتري في القوم القيمة حين القبض وفي التلي مثله فإن تعذر التلي فالقيمة كتمرفات إياه بخلاف الغاصب الذي وجد المشتل

عنه (قوله فإن المشتري يفوز بالغلة) فإذا أخذ الخمس عليه الحس من هوق

فيبصر امر جمع من كان يبيده بشاره على ياتمه ضمنه فإن أعدم استوفى من غلة الحس فانما مات الحس عليه قبل استغافه ضاع عليه باقي ثمنه ورجع الحس إلى مستغفه بعد ما الظاهر أنه يجري مثله في البيع الفاسد (قوله كله أو أكثر) وأما نفسه أو غيره أو ثلثه فيفوت منه فقط إن كسافي في قوله وفاتت بهما جهة هي الأربع الخ (قوله ولو كان الخلاف خارج المذهب) لاشك أن معرفه ذلك تنق الا بضم من أهل المذهب أن السلعة ذات خلاف (قوله كن أسلف الخ) مثال لما إذا كان الخلاف خارج المذهب فلان غير المذهب يقول بخواجه ومثل ذلك اشتياح البيع والصرف (قوله كن أسلف في غير) أي أسلف في قدر معلوم من غير حائط معين والفساد انما حاس من اشتراط أخذهما (قوله لكن لا يفتي الخ) وال جواب أن قوله مضى المختلف فيه بالثمن أكثر لا يكفي (قوله قبل بيه) متعلق بقوله يبيع (قوله جمع الرجلين سلعتهماني البيع) أي بدون تقويم على ما تقدم من التفصيل في تلك المسئلة (قوله ضمن قيمته) وهذا أيضا أكثرى إذ

بصير

قد تكون القيمة يوم البيع كما يأتي في قوله وفي بيعة قبل قبضه مطلقاً أو يلائم من أنه على القول بالقول ضمن القيمة يوم البيع وقوله ضمن مثل المثل إذا بيع بكيل أو وزن مجهول ذلك يبدو وجداً للمثل والأضمن القيمة يوم القبض عليه بل رد على القيمة في الجراف حيث لم تعلم بكتلته بعد فإن علبت وحسب دمه (قوله وعلى القول بالقيمة الخ) ظاهر أن هنالك مقابلاً يقول لزاماً المثل وبصر (قوله أي حينئذ) الإضافية لبيان (قوله وأجر المقوم الخ) أجرة المقوم على المتبايعين في الفاسد والاستحقاق والشفعة وهو ظاهر المدونة وقال الشيخ على الباقي لانه الطالب ولا يجوز في المقوم دعيته بعد فوته بتراضهما على ذلك إلا بعد معرفة قيمته لانه بيع مؤتلف القيمة التي لمست المستوي فإن لم تعرف القيمة كان سعيهما من مجهول (قوله معنى واحد) أي متلبساً بمعنى واحد وهو أن البيع متوقف على حصوله على كل منهما (قوله والقيمة كالفرع) أنظر ذلك فإن المصنف حكى بأنه عند الفوات ضمن المثل لا القيمة وقد حكى بأن المثل ضمن فيه المثل بالفوات وحيث أحكمنا بأن تغير السوق لا يثبت فلا يكون مفاداً لأردعيته بالخصوص وأما قولنا بقاءه فغير مدع فلا معنى لاعتبار القيمة (قوله وفي كتاب السلم الخ) إشارة إلى أن قول المصنف وفيها شهر إشارة للقول الأول وأنه ينبغي السكوت على قوله وفيها شهر وأن قول المصنف وشهران معناها وفيها شهران أي أو الثلاثة ليست بقوت وكان المصنف قال وفي حد (٨٧) الطول قولان والمشهور الأول وكان

يصير لوجوده لأنه عندنا على غلبة ذلك شبهة ملك وأباحه وأباحه وعلى القول بالقيمة مع التعذر تعتبر يوم التعذر لأنه وقت اجتماع العدم والاستحقاق فقولاً حيث ذأى حين القبض فحينئذ ضمن الظروف التي تضاف الجمل أي حين انقضى أي وقت قبضه وأجرة المقوم في ذلك أن كان لا يستقيم إلا بآخرة عليها جميعاً لأنهما خلافاً في البيع بمعنى واحد (ص) بتفسير سوق غير مثلي وعقد (ش) يعني أن الفوات المذكور يكون بتغير السوق في العروض والحيوان دون العقار والمثل فإن تغير السوق لا يثبتهما على المشهور وظاهره ولو اختلفت الرغبة فيهما باختلاف الأسواق لان الغالب أراحه العقار القيسية فلا يطلب فيه ككرة من ولافتته وبأن الأصل في ذوات الاشياء القضاء بالمثل والقيمة كالفرع فلا يعدل الباعح إمكان الأصل فقوله بتغير الخ متعلق بفوات ولا يحتاج إلى تقدير عامل (ص) وبطول زمان حيوان وفيها شهر وشهران واختار أنه خلاف وقال بل في شهادة (ش) يعني أن مجرد الطول يثبت المشتري من غير ضمنية ثقل ولا تعذر في بدن أو سوق مثبت للحيوان لان الطول مظنة التغير وإن لم يظهر وإذا فاضع المظنة تقع التحقق أولى والحيوان يشمل الأدي وقوله وفيها شهر وشهران واختار أنه خلاف وقال بل في شهادة بيان طول الزمان الذي حكى به فوات أي والطول الذي هو مظنة للتغير شهر كافي كتاب التدليس وفي كتاب السلم الثالث ليس الشهران ولا الثلاثة بقوت إلا أن يعلم التغير واختار الشيخ أن ما في الكاين خلاف حقيق بقوله والثاني أحسن إلا أن يكون المبيع صغيراً فإن المدة البسيطة يتغير فيها أو ينتقل وقال المازري ليس بين الموضوعين خلاف حقيق وإنما هو اختلاف لفظي في شهادة أي مشاهدة أي حضوراً أي أن مالكاكم على حيوان بحسب ما شاهدتموه بأنه منه ثم رأى أن بعض الحيوان يثبت به الشهر لسرعة تغيره لصغر نموه ومضى رأى أن بعض الحيوانات لا يثبت به الشهر والشهران

(قوله فإن المدة البسيطة يتغير فيها) أي فكنتي بالمدة البسيطة التي هي مظنة التغير ونأهراً أن المدة البسيطة تختلف أيضاً باختلاف صغر الحيوان (قوله وشهوه) أي كالكم (قوله ومر الخ) حاصله أن الحيوان يختلف فته ما يثبت به الشهر ومنه ما يثبت به الشهران وهكذا (ثم أقول) وفي المقام أمران الأول أن الشيخ حيث قال لأن يكون المبيع صغيراً فإن المدة البسيطة يتغير فيها لا ينبغي أن يمدد المدة البسيطة الشهر حيث نظرنا فكانت نظراً إلى أن المدة التي ينظر فيها تغير الحيوان فقد جمع في المعنى إكلام المازري فيكون لا اختلاف فيكون متافياً لجهله اختلافاً حقيقياً وهذا كله بالنظر إلى أقامه المصنف وحل بشارتنا الثاني والحاصل أن الذي فهمه المصنف أن الشيخ جعل المدونة على الخلاف وأن المازري رد عليه جعلها على الخلاف بل إنما اختلف قوله المشاهدة حيوان صغير كالغنم الشهر فيه مظنة التغير قال بقوته ولنا هذه حيوان كبير كقروا بل ليس الشهران ولا الثلاثة مظنة لذلك فقال بعدم قوته والحال أن المختلفان لا اختلاف في محلها ليسا مختلفين حقيقة إنما الخلاف الحقيقي ما لم يتحد به وجهه وابن عبد السلام والشيخ فهمه أن عرفته وهو الظاهر أن الشيخين متفقان على جعلهما على الخلاف فإن لفظ الشيخ اختلف في الطول في الحيوان ففي كتاب التدليس الشهر فوات وفي السلم الشهران ولا الثلاثة ليست بقوت إلا أن يعلم أنه تفسير وهو أحسن ولنظ المازري أنها تختلف في مجرد طول الزمان على

الحيران ولم يتغير في ذاته ولا في سرفته كرماف الكلايين . ثم قال اعتقد بعض أشياخنا أي وهو الشيخ أنه اختلاف قول علي بالاطلاق وأولو وحده التغرير وليس كذلك إنما هو اختلاف في شهادة فتغyre في ذاته أو وصفه بغير أي اتفاقا أو اعاغا اختلاف في قدر الزمن الذي يستدل به على التغرير انتهى . فانت ترى الشيخين صراحا لاختلاف ولو فهم المصنف ما فهمه ان عرفة لقال واختار . وقال انه خلاف وانما اعترض المأزري على الشيخ بقوله اعتقد بعض أشياخنا الخ أنه فهم أن الشيخ يقول يحمل المسدونة على الخلاف في حدة الطول ولو لم يحقق التغرير وليس كذلك الشيخ إنما الخلاف في عظمة من غير تحقيق وعند وجوده لا خلاف . وأشار ان عرفة للتعب على المازري في رده على الشيخ فقال في رده على الشيخ تعسف واضح لان حاصل كلامه أن اختلاف انما هو في قدر الزمان الذي هو مظنة التغرير لا في التغرير وهذا هو مقتضى كلام الشيخ لن تأمل وأنتف (أقول) . فلما كان الحال هكذا فرجع كلام الشيخ في المعنى . كلام المازري معتبر في المقام (قوله) (٨٨) الانطوف طريق أي أو عكس أفاده شب (قوله له على القلب بالامه الموطوءة)

أى قرعاً يرتب عليه اختلاصاً أو الزناهما وفى بعض الشراح تتعلق الأمة الموطوعة به أى لا ينتفع بها غيره ثم هذا التحليل والذى بعده يدل على أن الواطئ بالخس وهو مطلق لا صغير لعدم تعلق قلبها بوطئه غالباً الآن بنفسها وهى تسمى وطء البالغ بغيرها فثبت لأنه قليل بل وإن كان ضيقاً جداً أو لا لعدم تعلقه بالتحليل يتعلق القلب والقاهر الأول وذلك لأن الاتي محل لوطه فى الجبهة وأما وطئه فى كركفلس عقت قطعاً عما يظهر لأنه معلوم شرطاً وهو كلف عدم حسا (قوله عندنا فى القسم الخ) فما يدبرهم أن الما قبل يجعل الغصة على الخوش فوات (قوله ولكن تستمر) فانا وظاهروا تستمر أو أوتت وليت يكون إن شبهه هذا أو السبب فى ظهور (قوله فأولى إذا لم يدركش) أى فأولى الاستبراء (قوله ونوحيه الشارح) أى لأنه قال وجهه أنه يفتقر إلى إيقاعها



أو يصير فيه التولان كالبيع (قوله فأنني يظهر على ما يأتي في الرابعا) وذلك لأنه مسأني في الرابعا بعينه أن أوقف بعينه  
 الرابعا إذا كان عن نفسه وأما إذا كان عن الغير لكونه وصيا عنه فلا يفتقر بذلك لأنه لا يفتقر بحسب من ملكه كالأول ونظيره  
 الشراء بعينه لنفسه بآدم ولا يفتقر (قوله لا يحصل بمافوت) وجه كون التولية لا يحصل بمافوت كما الشيخ أبي الحسن أن المولى عزلة  
 نفس البائع بها فإذا ينسب تقييد الشركة بما إذا كانت فيما تنقسم والا فلا فواتا (قوله وفي الأقاله نظر) ينبغي أن تكون فواتا لأنها  
 بيع كذا في شرح شب (قوله وفي الأقاله نظر) أي هل هي مقفونة أو لا أي أهالة المشتري بإثمه السلطة معاملة فإني أفسه بقية بآدم  
 المشتري القيمة فلي تقدر أن تكون أو زمن الثمن يرجع البائع عليه بقيمة القيمة مثلا لا كان اشتراها بعشرة ثم تقابل بالقيمة  
 عشرون فالبايع يرجع عليه بعشرة وإن تساوت القيمة مع الثمن لا يرجع لاحدهما على الآخر وإن كان الثمن أقل من القيمة كما لو  
 كانت القيمة عشرة والثمن عشرون وقد رجعها صاحبها بالأقاله فإن المشتري يرجع على البائع بعشرة وبهذه هذا كانه ينبغي أن تكون  
 فواتا لأنها بيع هكذا ظهر في ثم قرر شيخنا السلوفي عليه الرحمة فلما علمت ذلك أخذ بعض شيوخنا من أن المراد بالأقاله زيادة أو  
 نقص فيه نظر لا يفتقر وما ذكره أيضا بعض شيوخنا من التوقف وذلك لأن (٨٩) المطلوب في البيع الفاسد رده على صاحبه

وحصلت الأقاله ففقد حصل  
 المقصود وفلا وجه للنظر لمحصل  
 له والجدد (قوله وتعلق حتى) هذا  
 في رهن وإحالة بعد القبض للأقاله  
 فبأن في قوله وفي بيعه قبل قبضه  
 الخ (قوله براض) هذا في الوجبة  
 مطلقا وفي البايومة مع نقد أجرة  
 معينة (قوله أو بياومة) أي إذا لم  
 يحصل قبض والمحال أن الوجبة  
 لازمة بمجرد العقد فحصل قبض  
 أجرة لا بالمشاهدة وقيل لها  
 ما يوافقه ومساواة ماصر فيها لا يفتقر  
 كل كمثل يوم أو شهر أو سنة بكذا  
 فلا يلزم الأقاله رده قبض والوجبة  
 اسم للقاء المحددة كما في هذه  
 الفار عشرة سنين بكذا (قوله أو  
 كونه بياومة) معطوف على قوله  
 براض والبايومة لقب للبدن غير  
 المحددة ككل يوم بكذا أو كل شهر

بحسب ما شترى ذلك الرضى شراء فإداه وجسه فأنني يظهر على ما يأتي في الرابعا بعينه أنه يفسخ  
 البيع الفاسد تأمل ثم إن بيع البعض فيما لا ينقسم وإن قل كبيع الكل وأما فيما ينقسم فإن  
 بيع أكثر كبيع كله أو أكثر ما ادعى النصف والأقل فرت منه ما وقع فيه البيع والتولية  
 والشركة لا يحصل بمافوت وفي الأقاله نظر (ص) وتعلق حتى كرهته وأجازه (ش) أي وما  
 هو مغيث للبيع الفاسد تعلق حتى غير المشتري كرهته ولا يقدر على خلاصه والألم يكن فواتا  
 وأجازه ولا يقدر على فسخها براض أو كونه بياومة وأخذه مدمعة كالأجرة والكراء  
 الفاسد بعينه الكراء الصحيح ويكون الرجوع في الكراء الصحيح للكثير كراء فاسدا كالفسخ في  
 البيع الفاسد ولإداه المكثري في المدقة التي أكثر إليها على ماصو بان المواز ونقله ابن  
 يونس عنه خلافا لظاهر المدونة في أن المكثري كراء فاسد إلا أنه لا يفتقر لأنه لا ضمان عليه وانراج  
 بالضمان بخلاف البيع فإن ضمانه مشترى به ولما دخلت الأرض فيما يفتقر بتفريقه كما  
 قدما تكلم على ما يفتقر ذاتها فقال (ص) وأرض يتر وعين وغرس وبناعطسي المؤنة (ش)  
 يريد أن الأرض تقفوت بصغر بقرتها وأجرها معين إليها أوفتق فيها أو غرس شجر زائد في شمس أو  
 قلعها منها أو بناءه ويشترط كون القرس وبناعطسي المؤنة كما يشترط ذلك أيضا في البئر  
 والعين فإن لم تعظم المؤنة لم يفتق منها شيء ووردجها أو أفهم كلامه أن الزرع لا يفتق وهو كذلك  
 قاله محمد ففسخ البيع ثم إن كان الفسخ في الأمان على المشتري كراء المثل ولا يتلف زرعه وإن  
 كان بعد فواته فلا كراء عليه واشترط عظم المؤنة في القرس والبناء لأن شأن غيرهما من البئر

(١٢ - نثر شى خامس) بكذا أو كل سنة بكذا وهي غير لازمة من الجانبين حاله يحصل قبض أجرة ففقد يقدره (قوله واخذه مدمعة  
 معينة كالأجرة) أي لأن رده مضاعف حتى الغير إلا أن براضا على الفسخ قال بعض أنظر لو كان لأجل غير محمد رده على حكمه كذلك  
 أو ليس يفتقر وهو الظاهر انتهى ما لله بعض الشراح (قوله ويكون الرجوع الخ) هذه غرة الفوات (قوله خلافا لظاهر الخ) لا يفتقر أنه  
 على ظاهر المدونة لا يكون الكراء الصحيح مقفونا لكراء الفاسد (قوله وأرض يتر وعين) ولو كانت البئر أو العين مدون بها (قوله عظيمي  
 المؤنة) أي أو لا يفتق شيئا أو الفرض أنه أحاط بها كلها ولو لم يكن عظمها أو ما إن كان عظمها ما يفتق ويحصل على أنه عظيم المؤنة وإن لم  
 يكن عظيمها وأولى أن وقع بأكملها (قوله وأجرها معين إليها) أي بالحفر في الأرض (قوله أوفتق فيها) أي أوفتق عين فيها أي أخرج عين فيها  
 (قوله أو قلعها من الخ) ويشترط أن يكون القلع عظيم المؤنة (قوله كما يشترط ذلك في البئر والعين الخ) أظهار ما لم يتعل بهذا في مقتضى  
 قوله لأن شأنهما الخ وذلك لأن مقادير هذا التعليل أن البئر والعين يفتقانهما مطلقا عظمت وتعمالهما لأن شأنهما عظيم المؤنة كما أفاده بعض  
 من شرح (قوله في الباب) أي من زرع الأرض

(قوله وحذف قوله الخ) فثبت ذلك ان البئر والعين بشرط فيهما عظم المؤنة بالفعل وقد تقدم ما فيه والحاصل ان الراجح ان العبرة بالشأن في البئر والعين غير البئر الماشية (قوله لا أقل) أي من الربع فلا يثبت شيأ منها ولو عظم مؤنته (قوله وله القيمة قائماً) أي على التائب لم يشبهه عين بني في ساحة فاستحققت (قوله على ما عليه ابن غرقة) بمقابلته ما لا يبي الحسن إلا في آخر العبارة وكلام أبي الحسن هو الموافقة للقواعد (قوله راجع لقوله جهة) وليس راجعاً لقوله إلزام بقوله لا أقل مراده لا أقل من الربع فهو عتق رز (قوله وانظر صفة التوقيم الخ) أي بان تقوم الجهة المبينة والمغروس ثم تقوم غيرها فان كانت قيمة الجهة وحدها ما يتوقفة الباقى مائتان أو ثلثمائة فأتت تلك الجهة فقط وقسم البيع في الباقي فظهر أنه لم يثبت في ذلك مساحة الأرض بل نظر للقيمة وقت بيع القيمة يوم القبض والحاصل ان حفر بئر غير الماشية وأجراد العين بالأرض يشبهتا ولو كانت (٩٠) بدون بعضها ولا يراى فيهما عظم المؤنة لان ذلك شأنهما وما الغرس واليناه

والعين عظم المؤنة فمما يفهم من التعليل خروج بئر الماشية وهو كذلك وبعبارة وحذف قوله عظمى المؤنة من الأول لهالة الثاني فلما كان الثاني أدل على المراد أخره وذكره كرمه (ص) فأتت بملاحظة هي الربع فقط لا أقل وله القيمة قائماً على المقول والمعجم (ش) ما مر حيث كان البناء والغرس محيطين بالمبيع وتكلم الآن على ما إذا كانا على حدة من غير إحاطة والمعنى ان الغرس والبناء اذا وقعوا في جهة من المبيع فسلطان كانت قيمة تلك الجهة منفردة ربع أو ثلث قيمة الجميع فان تلك الجهة تقوت فقط دون غيرها من باقي الأرض الذي لا غرس ولا بناء فيه فسر دلالتهم وان كانت قيمة تلك الجهة الواقعة فيها البناء والغرس من قيمة الجميع أقل من الربع فلا يقوت شي منها ويرد جميعها إلى البائع وعلى البائع قيمة ما غرس المشتري فائماً يوم الحكم على ما عند المازري وعند ابن حجر حيث قال لا صواب أن قيمة غرسه وبساتنه قائماً بالفعل بل شبهة وعند ابن رشد القيمة مقبولة يوم حاجبه وإذا عطلت ما قرىنا ظهور ان لا مفهوم للربع في فوات الجهة بل ومنه الثلث وأما النصف فنحن قبيل الاكثر بدليل أنهم جمعوا الثلث حد البيع فزاد عليه كثير على ما عليه ابن غرقة وأما اقتصر المؤلف على الربع لاجل قوله لا أقل لا تلو قال هي الثلث فسد قوله لا أقل لخلول الربع في الأقل فهو هو ما لا يقوت شيأ وقوله فقط راجع لقوله جهة أي أنما تقوت الجهة فقط دون غيرها من باقي الأرض التي لا غرس ولا بناء فيه فانه رد للبائع وليس راجعاً لقوله هي الربع لاجلها ما ان ما فوق الربع ليس كل ربع وقد علمت أن منه الثلث بل والنصف على ما يفيد كلام أبي الحسن وانظر صفة التوقيم في شرحنا الكبير \* ولما أنهى الكلام على المغوت بانفاق أو على المشهور ذكر ما فيه الخلاف على السوابق (ص) وفي بيعه قبل قبضه مطلقاً تأويلان (ش) يعنى أنه جرى في بيع أحد العائدين التي المشتري فاسداً ببيعها مما قبل قبض أحد البائعين له عن هو يبد منها ما كان يبيعه المشتري وهو يبد باعته أو يبيعه البائع وهو يبد المشتري تأويلان أحدهما أنه ذوت وعليه فان كان البائع المشتري قبل قبضه من البائع فانه يلزمه قيمته لبائعه يوم يبيعه

فان كان أحد هما بأكلا أو يحلها فانه يشبهتا وان لم تقسم مؤنته سواء أحاط بهما أم لا لان ذلك شأنه بهذا الحصل وكذلك ان كان بدون جملها وأحاط بهما لكان ان عظم مؤنته ولو كان محله دون الربع وان كان دون المثل ولو لم يحاط بهما فان كان محله الربع أو الثلث فان عظم مؤنته أفادت محله واللا يثبت شيأ وان كان النصف فهل يجري فيه ما جرى في الثلث والربع وهو مفاد كلام أبي الحسن أو كجملها فيبيعها كلها بحمله على ان عظم المؤنة وان كان محله دون الربع أو أحدهم عظم مؤنته فيما يعتبر فيه عظمها فان المشتري قيمته قائماً على التأيد (قوله المغوت بانفاق الخ) أي كتغير السوق ونقل عرض ومثل وقوله أو على المشهور أى كطول الزمن فالشهور وأنه مقيت الحيوان ومقابلته أنه ليس بقيت (قوله وفي بيعه الخ) محل التأويلين في بيع المشتري

فقط خلافاً لشرحنا كما هو مفاد النقل وان كان الخلاف جارياً في بيع البائع وتقرر في التارخ يعلم وان التأويلين شاملان للصورتين المذكورتين وهما بيع المشتري أو البائع وثبت ثالثة هما قبلاً بضاهي أي يبيعه البائع يعاصهما بعدما باعه فاسداً قبل قبض المشتري فاسداً ولكن كان يمكنه من قبضه وأما قبل عكسها فبيعه ثانياً صحيح ما ض اتفاقاً فلا تدخل هذه الرابعة في كلامه قال ح والظاهر من القولين فيما إذا باعه مشتريه قبل قبضه من باعه الامتناع قياساً على العتق والتسديد والمصدقة ففي المدونة فتق المشتري بالواقع وهبته قبل قبضه فوث ان كان المشتري ملياً بالثمن فان كان معدداً ردة عتقه ونقض بيعه وردل باعته (قوله يوم يبيعه) أي يبيع المشتري هذه شخصين

ما تقدم من أنه يعنى بالقبض (قوله فان بيعه عصى) ويكون معنى نفوذه أى نفوذه على المشتري (قوله فلا يعنى) بل يقضى وجوبا (قوله أما لو لم يعلم قصد) أى المشتري إلا أن المناسب أما لو لم يوطئه وكأه أراد أن يفسره المراد من المواطأة أى أن المراد من المواطأة الموافقة لا الاتفاق ففرق بينهما (قوله أى المشتري اتفاقا) أى الذى بيعه منبت اتفاقا أى حقيقة أو حكما الأول إذا عاها المشتري بعد أن قبضه الثانى إذا عاها قبل قبضه فان الرابع الاتفاقية لا تقدم (قوله والبيع على أحد القولين) أى الذى بيعه معقوت على أحد القولين المتقدمين وقوله لا يندفع به تعليل لأحد القولين وهو القول بالتفويت بهذا ما يدل عليه عبارة شب حيث قال ومثل المشتري البائع على القول بأن بيعه منبت اتفاقا اهـ وعبارة عـ وانظر إذا قصد البيع البائع بالبيع الاتفاقية على القول بأن بيعه فوت فهل يكون كالشترى في ذلك اهـ ولكن على هذا الذى قلناه (٩١) وان كان ليس متبادرا لتكديله تصحيح العبارة

والاكتفاء بدان الاتفاق وعلمه في حال قصد الاتفاقية يعنى أما إذا قصد الاتفاقية فللمشتري لا للبائع والبيع على أحد القولين وانما يرى القولان فيه لا يندفع به أى أكثر من المشتري والحاصل أنه انما جعل على غير التبادر لأن التبادر لم يوافقته النقل (قوله وينبى أن تكون فواتيخ) ليعنى أنه لا يناسب ذكر هذا هنا انما يناسب ذكره فيما تقدم إذا لم يقصد الاتفاقية والحاصل أن الأولى أن يحدف قوله وأما التولية الخ لأنه إذا قصد الاتفاقية فالأطراف ليست عينة قطعا فيكون هذا الكلام عن عدم قصد الاتفاقية ومن المعلوم أنه قد ذكر ذلك بعينه فبما سبق إلى ليس فيه قصد الاتفاقية فتدبر (قوله ولم يمتك القاضى) أى لم يملك الحكم الحاكم فلا رد قطعا (قوله ثم زال الموجب ارتفع المفت) المناسب أن يقول ثم زال الموجب بان عاد البيع إلى حاله الأول ارتفع عدم الرد أى وثبت الرد (قوله وارتفع المفت) هو الموجب فلتناسب أن يقول ثم زال الموجب بان عاد البيع إلى حاله فانه

وان كان الباقى البائع بعد ما قبضه المشتري وقبل رد مئنه فان بيعه عصى ويكون بيعه نقضا للبيع الفاسد من أصله ويرد الثمن للمشتري فائهما ليس بفوت وعليه فان كان البائع له المشتري فانه لا يجب عليه قيمته ويسترد بدائعه ويجب عليه رد ثمنه فان كان قبضه منه وان كان البائع له البائع فانه يكون بخره ما إذا عاها بعد ما قبضه المشتري ولم يحصل من بائعه فيه بيع بعقبض المشتري هو مضمونه ان حصل فيه ما يوجب الضمان منه ولا فرق بين كون المشتري غير فاسدا وسعى بما يحصل قبل قبضه عن هو سعى عما يفتته حواله الاسواق أم لا كان البائع له المشتري أو البائع وهذا معنى قوله مطلقا ولا يصح تفسيره بالاطلاق بقول بعضهم سواه كان البيع صحيحا أو فاسدا انما يحصل الفوات بالبيع الفاسد اتفاقا (ص) لان قصد البيع الاتفاقية (ش) أى لان علم المشتري الفساد قبضه قبل قبضه أو بعده وقصد البيع الاتفاقية فلا يعنى ولا يفيت اتفاقا معا لما لم يقبض قصد ابن عبد السلام انما بين الاتفاق إذا وطأه المشتري على ذلك أما لو لم يعلم قصد فلا يبعد أن يتخلف فيه وبما رد أن قصد أى المشتري اتفاقا والبائع على أحد القولين لا يندفع به بقولا مفهوم البيع بل والهبة والصدقة لا يعنى فانه فوت لشرف الشارع ما لم يتوأم التولية والشركة فليتأفوت وفى الألفاظ نظر وينبى أن تكون فواتها ليس بظاهر ولو كان العتق لاحل والظاهر أن القول بقوله فى دعواه قصد الاتفاقية أو علمه بعينه حيث لم يتم دليل على كونه وإذا حصل المفت فى البيع الفاسد وجبت القيمة فى المقوم والمثل فى المثل ولم يحكم القاضي بعدم الرد وجوب الغرم على المشتري ثم زال الموجب ارتفع المفت ان عاد البيع إلى حاله كان مودعا اختياريا كشره أو ضروريا كارت وصار كأنه لم يحصل فيه مفوت ورد إلى بائعه فقوله (وارتفع المفت ان عاد) أى ارتفع حكمه وهو عدم الرد ان عاد البيع إلى المفت أى عاد البيع فاسدا لحالته التى كان عليها ولا يأتى فى طول الزمان ولا فى العتق إلا أن يعق وهو مدين ورد الغرم لما اعتقه ولا فى الموت ولا فى انهاب العين ثم يأتى فى تقدير ذات وفى نقل العرض وفى الهبة والصدقة والبيع وأشار بقوله (الابتعير سوق) الى أن المفت إذا كان تغير السوق فيما يفتته تغير السوق ثم عاد السوق لما كان عليه فانه لا يرتفع بذلك حكم الفوت ووجب على المشتري ما وجب من غرم فى غير مثلى وعقار لانهم لا يفتت ما تغير السوق لان تغير السوق ليس من سببه

يرتفع عدم الرد يثبت الرد (قوله ولا فى الموت) أى موت المبيع (قوله وفى الهبة والصدقة والبيع) أى هبة أو شترى وسعه وصدقه (قوله حكم الفوت) أى وهو عدم الرد أى لا يرتفع عدم الرد بل عدم الرد (قوله لان تغير السوق ليس من سببه) أى تغير السوق الذى أوجب الفوات أى إذا كان ليس من سببه فارتفعه لا يوجب الرد بخلاف غير من الفوتات كالبيع من سببه قيمته على قصد الفوات فلذلك قلنا إذا رجعه فانه يرد البيع على بائعه قطعا (قوله لان تغير السوق) علة قوله فلا يرتفع بذلك (قوله ليس من سببه) لا يرد أن تغير الثابت قد لا يكون من سببه لان الغالب مضمونه عن تغيره فى صيرورة القيامه ويجعل غير الغالب عليه وضار كأنه من سببه

(قوله فلا يهتم فيه) أي لا يهتم في كونه قصده الالفانة بخلاف بيع المشتري لها أو هبته مثلاً لئلا يهتم على قصد الالفانة (قوله لما كان لا يضبط) قد يقال مقتضى عدم انضباطه أنه لا يحصل به فوات من أول الامر (قوله المني عنها بنص الشارع) أي نهى متفق عليها (قوله لانص فيها الخ) أي مثلاً اذا باعها بعشرة لاجل ثم اشتراها بعشرة فقد انقضى البيع بعشرة وقد اوصى به إلى المني عنه وهو سلف جرم منقصة وقوله فقت أي تلك البياعات وهي البيعة الثانية أو مجموع البيعتين (قوله فقت حاية للبربعة) أي حاية لها أي دفعها لئلا يترد بربعة للمنع وهو سلف جرم فنعاً (قوله من الحيوان) بيان لما (قوله ثم نقلت إلى البيع الجائر) أي هو الثاني والمراد أنه ما ترصد له لان المذهب أنه لا يملك للمنع وقوله إلى البيع الجائر أي وكل شيء كان وسيلة لشيء ما عدا المعنى الحقيقي وقوله المخيل به على ما لا يجوز وهو السلف الجائر فنعاً (قوله وكذلك غير البيع الخ) أي كأن يكره ما يقع من يد المالك منه لاجل أن يفتره بالبيع به من منع أو يحوز ذلك (قوله على الوجه المذكور) وهو الفصل بذلك الأمر على ما لا يجوز (قوله فهو من مجاز المشابهة) أي شبهة لكل شيء كان وسيلة لشيء غير المعنى الحقيقي بالمعنى الحقيقي (قوله فهو من مجاز المشابهة) أي بحسب الأصل فلا يتأق أنها أصابت حقيقة عربية ومجاز المشابهة هي الاستعارة وهي هنا تصريحية فالسلف لفظ ذو برعة والمستعارة العقد المتوصل بها إلى ما لا يجوز (قوله وما أجمع على الفائه) أي الفاسمكمه (قوله لاجل للبر) أي المنع من زرع من حيث كونه يتسبب عنه حصول الخمر (قوله وما أجمع على اعماله) أي اعمال حكمه فقوله كالنوع مثال الحكم والوسيلة هي الزرع والسبب (قوله كالنظر للاجنبة) أي بغیر شهوة وكذلك ما بعده فالحال محذور وغيره (٩٣) عنه ما ثبت وهو متفق على منعه وقوله والتصدق معها لا يخفى ان

مذهبنا بخبر وذلك بغیر شهوة على المعتد خلافاً لما يقول ان صورته عورة وان ذكره بعض الشراح فاذا علمت ذلك فقوله وما اختلف فيه لا يحتاج لتقدم ولا تأخر (قوله منعها) أي منع بيع الآجال وغيره بمجرزها (قوله يطلق مضافاً الخ) أي يبيع الآجال لانه فهو مان مفهوم اضافي وهو أن يكون البيع مضافاً إلى أجل وضد ذلك بيع النقد وله مفهوم يسمى فيه بالمضاف والمضاف اليه وصار فيه

لقباً أي اسماعاً مثلاً اذا وصفت رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه عبد الله فعبد الله سبحانه من القليل الأول اريد به المعنى الإضافي وهو أن ذات نسبه لله العبودية وإذا أتى ذلك ولو نسبه به بعد الله كان ذلك من القليل الثاني لأنه صار عبد الله اسماعاً عليه قصده الذات المستحصلة للمعنى الإضافي وهو أنه ذات منسوبة لله تعالى (قوله الأول) أي هو يبيع الآجال المعنى الإضافي ثم لا يخفى أنه جمع من رادته الأفراد والتعريف أعيا يكون للمعقود بوجوب بيان التقدير الأول أي حقيقة الأول أي حقيقة ذلك الأفراد (قوله الأول لما أجل عنه العين) بأن يبيع سلعة يد بغير الثمن فهذا يبيع لاجل لا يبيع نقد وقوله العين صفة للبر كما صورنا وقوله غير هائل من نفسه أي وما أجل عنه حال يكون أكثر غير عين فانه يقال له لم كان يعطيه دناراً على اريد في بيع مثلاً فالأجل وهو الردب القمع غير عين فقل ذلك لا يقال له يبيع لاجل بل يقال له يبيع غير ذلك غير أن هذا التفسير بأن هذا التفسير لا يخفى أنه مضمون لأن الجواب أنه من تقدم وان كان مشهوراً فبعد ثم لا يخفى ان هذا التعريف يصدق على ما اذا باع ثوباً بشرين فبعضه جسد إلى شهر فقال له لم وهو ظاهر منه على انهما من قبيل العروص وقد تقدم خلاف في ذلك ويصدق على ما اذا باع سلعة معينة بتأخر قبضها كما اذا استثنى البايع منعهما كما يأتي بيانه بدراهم حاله منع أنه لا يملك له لم (قوله لقب) أي اسم (قوله لتكرير بيع عاقبة الأول) مثلاً بأن يبيعها بعشرة لأم ثم يشرها بخمسة فقد افتركر بالبيع من الرجلين المذكورين يقال له يبيع الآجال وقوله الأول الخ كان المناسب أن يقول أعيا البيع الأول لئلا يكون لاجل (قوله ولو بغير عين الخ) هذا اذا كان البيع بعين بل ولو كان بغير عين كما اذا باع حماراً بعشرة ثواب لاجل ثم اشتراه بخمسة فتقضى (قوله قبل انقضائه) أي انقضائه الأول أي أجبه وذلك أنه اذا حصل الاجل

صار بمنزلة الحال ابتداء كما سأل في فيما اذا مات المشتري وصار الذي عليه حالاً فهو يجوز الصور كلها ابتداء الحال ابتداء (قوله وتكررها الخ) كالأبواب ولا بعثرة لا جمل ثم جاء انسان آخر واشترىها بخمسة نقدا اولدون الاجل فلا يكون ذلك من بيع الاحال بالمعنى القبي (قوله فقال طاع الخ) قال الشيخ ابراهيم القرافي يصح أن تكون الواو والعطف ويحصل أن تكون للاستئناف لكن ظاهراً من هشام في شرح بانت سعاداً أكثر ما تنفع الواو والاستئناف في أوائل الفصول والابواب ومطالع القصائد فهي للاستئناف هنا وذكر السعد في تصرف العزى وغيره أن الفصل ليس مانعاً من العطف والحاصل انه يجوز العطف ووجود الفصل لا يضر لأنه من جملة معروفة بين الموقوف والموقوف عليه أي هذا فصل (قوله على قوله وفسد منهي عنه) يعني أنه لا فرق بين كون النسي صريحاً أو ضمنياً ولا يتم على فاعل مانعاً للتمتع فيما ينهيه وبين التخصيص بقصد الامر بالمنوع (قوله كل بيع جائز في الظاهر) خالية التامة بما تترقى الظاهر مؤدبة إلى ممنوع في الباطن أي الذي هو السلف الجار نفعاً فالفاعل لشدة حرمة على تحصيل الفوائد بفعل أفعالاً جائز في الظاهر ليتوصل بها إلى باطن ممنوع خوفاً من الاتكراه عليه (قوله كتمه بيع وسلف الخ) (٩٣) لاجابة لهذا التقدير لأن هذا

مثال لما كثر قصد الناس إليه والمعنى كالعقدة التي تؤدي البيع والسلف فالجائز في الظاهر ذلك والعقدة بالمنوع في الباطن البيع والسلف وكذا العقدة المؤدية لسلف جرم منفعه جائز في الظاهر والسلف بمنفعة هو بالمنوع ما باطناً فالمعنى حينئذ موضع ما كثر قصد الناس له كتمه بيع وسلف في الاول وسلف بمنفعة في الثاني ثم لا يخفى أنه يقال ليس كل ما كثر قصد الناس إليه يمنع الا ترى أنه قصد الناس يتكرر إلى شراء المحتاج له مما لا يمنع فيه والجواب أن يقال إن قوة بيع وسلف ذكر قبلنا (قوله مثال الاول) وجه المنع أن التوبة فلا يساوي

به عدم تكرار البيع في العقدة وتكررها من غير ما قدى الاول فقال طاع فاعلى قوله وفسد منهي عنه

في فصل (٩٤) ومنع للتمتع ما كثر قصده (ش) أي ومنع كل بيع جائز في الظاهر مؤدبة إلى ممنوع في الباطن للتمتع بأن يكون المتبايعان قصد الباطن في الظاهر ليتوصل إلى ممنوع في الباطن وذلك في كل ما كثر قصد الناس وفي بعض النسخ قصد فيكون الفاعل شجواً مستتر في كثرها هذا إلى ما وقصد التخصيص عن الفاعل أي ما كثر القصد إليه ويحصل التمسك على الحال أي ما كثر حاله كونه مقصوداً (ص) كبيع وسلف وسلف بجمعة (ش) أي كتمه بيع وسلف وتمتع سلف بمنفعة فإن قصد الناس إلى ذلك يكثر فقلت التهمة عليه كالنسي عليه مثال الاول أن يبيعه ساعتين بدينارين في الشهر ثم يشتري واحدة منهما بدينار نقداً فالسلعة التي خرجت من اليد وعادت إليها بالمقايعة خرجت من يد البائع وسلعة ودينار نقداً يأخذها من عند الأول دينارين أحدهما عن السلعة وهو بيع ولا يخرج الدينار النقود وهو سلف ومثال الثاني أن يبيع سلعة بعشرين ريال شهر ويشترى منها بجمعة نقداً فالأمر بالبائع إلى أن يشتريها من جديد يدفعه إلى خمسة يأخذها بجمعة عشرة وانما منع التهمة ببيع وسلف لادائه إلى سلف جرم منفعه وذلك قال ابن راشد كان ينبغي لأن الحاجب أن يكتفى عن بيع وسلف لأن ذكر سلف جرم منفعه يقتضي عنه لأن البيع والسلف انما منع لادائه إلى سلف جرم منفعه وأجيب بأنه وإن

الدينار وبعد هذا أفهد هذا ضعيف والمتعمد أقدمه من أن المنع انما هو بشرط الدخول بالفعل على اجتماع بيع وسلف لا التماس على شرط الدخول عليه (قوله كما ينبغي لابن الحاجب) أي الذي تبعه المؤلف (قوله لادائه إلى سلف بجمعة الا أنه أين الخ) أي أن البيع والسلف وإن كان مؤدبة إليه أي إلى سلف بجمعة ومنفعة وقوله الا أنه أين أي الذي يتأدى إلى سلف بجمعة أي أين في بعض الصرايح المشار به وقوله وسلف بجمعة أي وليس بأيه في كل الصور ولا ليس بأيه في المشار إليها بقوله كبيع وسلف أي وحيث كان أين في البعض دون البعض فلا يصح التعليل به أي التعليل في الاولى بل لأن التبادر من التأدية إلى سلف بجمعة التأدية الظاهر المصق في قوله وسلف بجمعة وليس متحققاً في المشار إليها بقوله كبيع وسلف أي وكان المناسب التعليل في الاول بالبيع والسلف أي انما كان المنع في الاول لتأديه إلى بيع وسلف وانما صح التعليل مع أن السلف بجمعة غير متحقق فيه لانه قول هو تدليل بالمطابقة لا بالتفريق وقوله فكان أضبط أي أن التعليل بالبيع والسلف الذي هو تعليل بالمطابقة أضبط من التعليل بالسلف بجمعة لا ترى المصطلح علا القصر السفر ولم يجبه للمشقة مع أن في الحقيقة العلة المشقة لأن المشقة في السفر تختلف بالقلة والكثرة وتطوهرها وعدم تطوهرها واستأثروا أن العلة السفر التي هي منصفة المشقة وجدت وألا كذلك فنقول هنا العلة في الاولى البيع والسلف التي هي منصفة

السلف جرتفعوا وجسلف جرتفعاً ولا فتدبر (قوله وبأن النفع في سلف جرتفعاً) الاولى أن يقول وبأن الصلة في سلف جرتفعاً صريح  
 أي ظاهر أي منع العقد الثاني سلف جرتفعاً ظهر لظهور رطلته وقوله وفي غيره ضمني أي خفي أي النفع في غيره خفي لفخافاته  
 فلو جعلنا الصلة السلف جرتفعاً لطقاً لا يتبادر منه الالتفات فلا يقضى بالنفع في الاولى لأن ذلك ليس بظاهر فها اختصنا إلى أن نعمل  
 الاولى بقوله كبيع وسلف بهذا يتبين أن الجواب في المعنى يرجع للأول (قوله قد يكون مقصود المذاته) أي المحو فظاهر أنه وقوله كالبيع  
 والسلف أي وليس البيع والسلف لمحو طاقته وانما هو ملحوظ لكونه يؤدي سلف بتفصيصه أي فلو جسد الصلة في النفع السلف  
 بتفصيصه لا يشبه منه أي البيع والسلف علة للنفع لأنه ليس السلف بتفصيصه بظاهر فليس وقوله فينبينا أن الخ أي فينبينا أن كل من البيع  
 والسلف والسلف بتفصيصه علة لتقتضي النفع وإن كان البيع والسلف لا يقتضي النفع بانه بل ما اقتضاه إلا لكونه يؤدي إلى سلف جرتفعاً  
 منقعة (قوله فلو اقتصر على ما) أي العلة التي تقتضيها (قوله لم يلزم كثرة التصالح) المناسب أن يقول لم يلزم منه أن البيع  
 والسلف علة لتقتضي النفع (قوله وأدخلت الكاف) لا يخفى أن الصرف المؤخر والبدل المؤخر

(٩٤)

سبأ في النص عليهما فلا حاجة  
 لدخوله سلفاً مع الكاف (قوله  
 الصرف المؤخر) كالأول بما يشترط  
 ذاته بالحرم ثم اشتراط ما يشترط  
 درهم بقدر الأولين الأجل أو لأجل  
 أو لا بعد على ما سبأ في تفصيله  
 وقوله والبدل المؤخر كان يبيعهما  
 بعشرة محمدية ثم يشتري بها عشرة  
 يزيدية فانه يتحقق كإيان بيانه (قوله  
 أي صك كل ما قبل) إشارة إلى أن  
 المعطوف محذوف أي لا الخ في محل  
 القصد إليه وحذف الموصول وبقوله  
 صانته جاز ورتد خبر كل لا يظهر  
 الموم فسقط ما قبل إن لا لا تعطف  
 الجمل (قوله كضمان يجعل) الخلاق  
 الضمان يجوز لأنه ليس فيه شغل  
 ذمة أخرى بالحق وانما المراد الحفظ  
 (قوله أي كضمان يجعل الخ)  
 الاولى أن لا يقدر حصة وذلك

كان مؤثراً إليه إلا أنه أيد في بعض الصور لانه تعليل بالظنة فكان أضبط وبأن النفع في سلف  
 جرتفعاً صريح وفي غيره ضمني وبأن الشيء قد يكون مقصود المذاته أي وهو سلف بتفصيصه وقد  
 يكون وسيلة كالبيع والسلف فينبينا أن كل منهما يقتضي النفع اتفاقاً فلو اقتصر على ما يقصد  
 لذاته لم يلزم كثرة القصد فجاء بقصد وسبأ ورد أن قصد المقاصد أقوى من قصد الوسائل  
 فلو عكس الإراد كان صواباً وأدخلت الكاف الصرف المؤخر والبدل المؤخر (ص) لاق (ش) أي  
 كل ما قبل القصد إليه لا يمنع للقيمة عليه وانما يتحقق صريحه وقوله (ص) كضمان يحصل أو  
 أسلفي وأسلفك (ش) أي كضمان ضمان يجعل وتهمة أسلفي وأسلفك مثال الاول أن يبيعه  
 فربين بعشرة لشهر ثم يشتري منه أحدهما بالعشرة عند الأجل أو قبله فقد آل أمره إلى أنه  
 دفع فربين ليضمن له أحدهما بشوب إلى الأجل لا قد قد يضمن عليه من السرقاة أو التالف مثلاً  
 ولا خلاف أن صريح ضمان يجعل ممنوع لأن الضمان لا يكون إلا لثقة ومثال الثاني أن يبيع  
 ثوباً بدينار ثم يشتري منه ديناراً بقدر ديناراً بشرين ثم يبيع الثوب بدينار جمع الموعود لأن  
 ديناراً أسلفاً للثوب ثم يبيع منه ديناراً عند أس الشهر الاول ديناراً من أحدهما في مقابلة ديناراً  
 والاخر سلفاً يدفع مقابلة عند أس الشهر الثاني وقوله أسلفي وأسلفك يقع الهمة في الاول  
 وضمانه في الثاني لا يضمن باب الأفعال وباب الأفعال تفتح همة أمره وتضم همة مضارعه  
 فقوله ما كثر قصده أدخل فيه جميع مسائل الباب المتمتعة ودخل في قوله لاق جميع مسائل  
 الباب الجارية على الأمثلة التي ذكرها المؤلف كالتكرار مع هذا الكثرة ذكر المسائل الآتية  
 مفصلة المسائل الاولى الجملة لأن ذكر الشيء بمجمل ذكره مفصلاً أو وقع في النفس فقال (ص)

فمن

لأن المعنى ومنع ما كثر القصد إليه للقيمة كالمقدار لا يلة إلى بيع وسلف أو سلف جرتفعاً إلا أنه يؤيد المعنى في  
 سلف بتفصيصه ومنع ما كثر القصد إليه كالعقد لا يلة إلى سلف بتفصيصه لأجل تهمة سلف بتفصيصه في بيع وسلف ومنع ما كثر القصد  
 إليه كالعقد إلا أنه لا يبيع والسلف للقيمة أي لقيمة الموقوف على البيع والسلف المستلزم لسلف جرتفعاً (قوله أي كضمان  
 يجعل الخ) الاولى حذفه بقول كالعقد التي تؤدي ضمان يجعل أو تؤدي لا أسلفي الخ وأما صريح ضمان يجعل فلا خلاف في منعه  
 لأن الشارع جعل ضمان الجاهل والموافق للقرض لا تفعل الا بغير عوض فأخذ العوض عليه بحيث (قوله عند الأجل الخ) ظرف  
 لقوله يشتري أي أن الشراء بالعشرة وقع عند الأجل أو قبله أي قبل الأجل (قوله ليضمن له أحدهما) أي وهو الثوب الذي اشتراه  
 البائع إما عند الأجل أو قبله (قوله يثوب إلى الأجل) أي كافي الصورة الاولى أو قبله كافي الثانية (قوله لا يضمن باب الأفعال) أي  
 الذي هو على وزن مصدر لا يبيع البسود بالهمة كاسلفاً أو كرم (قوله فالأمثلة التي ذكرها تكرر الخ) فيه مسامحة لأن الأمثلة  
 لا تعد تكراراً مع الأمثلة (قوله لكنه الخ) دفعاً لما يشبهه من كونه تكراراً

أما لآخريه أصلا فينبين ان فسخة (قوله فن باع لاجل) أي شيئا مقوما لكلام هاتفي المقوم فقط وسأفي الكلام على المثل كذا قال الخطاب وهو الصواب وسأفي بقول المصنف والمثل صفة وقدرا كمثلته فن عم أخطأ (قوله فن) ليس المقصود منه التواخي وانما قصد عليه لأنه الذي ينوهم جوازهم على الإطلاق (قوله اشتراه) فاعل اشتراه هو فاعل باع والضمير المصوب عائدا على المفعول المخدوف (قوله فاعلمنا قد) عائدا على المخدوف هو الجواب والتقدير في شرائه بحسن منه من أي واحد مما ذكرنا اثنا عشر صورة لأن الشرع اعلمنا قد (قوله فليستمن هذا الباب) فيجوز لأن يكون من أهل الصنعة على ما يأتي تفصيله (٩٥) (قوله لو أن يكون البائع فاعلمنا المشتري أولا)

يتأمل وجهه الإشارة لهذا في كلامه وذلك لأن قوله ثم اشتراه صادق بأن يكون اشتراعه من شخص غير المشتري ويمكن أن يكون وجهه الإشارة أن المعنى فن باع سلمقر حل ثم اشتراه أي من ذلك الرجل لكون المثل ما حققه إلا ان ذلك الرجل فلا يكون البائع إلا هو (قوله أو جهلا) المناسب أو جهل أي أفاى هو أو كسب المثل لأن العطف أو (قوله وهو غير) عائدا على الماذون (قوله وسواء باع السيد) راجع لقوله أو عبيد كل الم (قوله) وأما ابنه الكبير فهو داخل في الأصني فإذ لا لا جنبي ما يشتمل ابنه الكبير (قوله فنم قوله) فيه التفات من التكلم إلى الغيبة أي مع قولنا وكييل كل الذي هو مؤدى قوله والمثل منزلة كل واحد وكييل (قوله لكن أنت خبير الم) أي غشيت فنقول لومات المتابع إلى أجل فلهذا لم يأت في الأول شرائها من وارثه لمخلول أجل عنه ولومات البائع لم يحصر وارثه الأما جاز من شرائها لو ظهر الشارع أم لا فيجوز بحث وليس كذلك بل هو مقول والحاصل أن المنقول أن وارث البائع كمو وأما وارث المشتري

فن باع لاجل ثم اشتراه بحسن منه من عين وطعام وعرض فاعلمنا قد أولا لاجل أو أقل أو أكثر بمثل الفن أو أقل أو أكثر عنع منها ثلاث وهي ما عجل فيه الأول (ش) أشار بهذا إلى أن شرط بيع الوكيل المتطرق إليها التهمة خمسة أن تكون البيعة الأولى لاجل فلو كانت تقدا كانت الثانية تقدا أو لاجل فليستمن هذا الباب وأن يكون المشتري فاعلمنا البائع أولا ومن نزل منزله وان يكون المشتري فاعلمنا المبيع أولا وأن يكون البائع فاعلمنا المشتري أولا ومن نزل منزله والمثل منزلة كل واحد وكيله سواء عجل الوكيل أو لم يبيع إلا شرائه أو جهلا أو جهلا وعبد كان غير ماذون له أو ماذون له وهو يقبل للسيد كوكيله وان اعتبر نفسه جاز شرائه وقيل بكونه وقيل بنوعه وسواء باع السيد ثم اشتري العبد أو باع العبد ثم اشتري السيد وان اشتري البائع الأول لاجل في أولابنه الصغير كره ذلك ومثل شرائه لأب لابنه الصغير أي لمجوده شراء غير من الأولابنه لمن يجره وأما عكسه وهو شراء الأصني البائع الأول أو شراء مجموعهم فلهذا يجوز لأن كلاهما يشتريه بالو كذا أي آل الأحرار في ذلك لهما أجاز الشراء الواقع منه أنه ابتداء بطريق الفضول فكأنه وكلهما على ذلك ابتداء وبهذا لا يشكر مع قوله قبل وكييل فنزله وأن وارث كل بمنزلة لكن أنت خبير بأن دعوت المشتري حل ما عليه فصار البيع الأول كأنه وقع تقدا ابتداء لمجوده المسئلة عنه من بيع الوكيل وأما لومات البائع الأول والمسئلة باقيه على كونها من بيع الوكيل ولا يجوز زوارثه الأما جاز من شرائها قال في التوارد وانما باع المقاض سلطة بمن لاجل حازل بالمثل شرائها ما قبل منه اه وان يكون الشراء الثاني من صفة ثمنه الذي باع به أولا كما يأتي فان الضو راتنا عشرة صورة من ضرب ثلاث صور الثمن الثاني وهو ما مثل أو أقل أو أكثر في أربع صور الشراء الثاني وهو ما تقدا أو لاجل الأول أو أقل أو أكثر في أربع صور الشراء الثاني بتساوي الأجلان وان اختلف الثمنان أو بتساوي الثمنان وان اختلف الأجلان وان اختلف الثمن والأجل فاقطع إلى البد السابقة بالعلمه فان خرج منها قليل عاد إليها أكثر فلنعم وذلك في ثلاث صور بأن يشتري ما باعه بعشرة ثمانية تقدا أو لدون الأجل أو بائني عرضا لا بعد من الأجل الأول لان المشتري الثاني وهو البائع الأول في الأولين يدفع ثمانية الأجل أو بعد نصف شهر يرجع إليه بعد عشرة والبائع الثاني وهو المشتري الأول يدفع في الأخير نصف شهر عشرة ياخذ بعد شهر آخر أي عشر فالبايع الأول مسلف في الأولين والمشتري الأول مسلف في الأخير فوات خرج من البد السابقة أكثر عاد إليها قليل فالحال في ذلك في صورتين وهما أن يشتري ما باعه بعشرة لا قبل بائني عشر تقدا أو لدون الأجل وهما مضمومتان إلى

فليس كمو لأن المدين يحل دعوت المشتري (قوله وانما باع المقاض) يقع الرأ الذي هو العامل (قوله ثم ان الصور اثنا عشر صورة) ولا فرق بين أن يكون ذلك مجلس البيع أولا كان قبل قبض المبيع أم لا فهي أربع فترتب في اثني عشر فتكون الصور ثمانية وأربعين فلو اشتراه أصني ثم اشتراه البائع من ذلك الأصني فان كان قبل قبض المبيع فكذلك كان مجلس أو عاى وان كان بعد قبض المبيع فكذلك كان مجلس البيع والأصني والانتواطي على تعدد المجلس (قوله وان اختلف الثمنان) الزوال للغة (قوله وان اختلف الأجلان) الزوال للعلم والاكتر رت صورة فيختد تكون الصور ست فقط (قوله وذلك في صورتين) المناسب في ثلاثة الثالثة هي شرائه بأقل لا بعد وقوله مضمومتان إلى البيع الحتي قلنا أي بائني لا سبعة لأن واحدتها مكرره في لاجل بمثل الفن فإذا ضمت الست

السبع بالثلاثة المتقدمة فبعضها بالثلاثة عشر وهي شرعا ما عداه بعشرة بعشرة نقدا أو بليون  
الاجل لنفع المشتري الثاني عشره الا ان او بعد نصف شهر يأخذ عشرة بعشرة نقدا فبعض  
التجديد والى الاجل تقع مقاصة ولا بعد دفع المشتري الاول بعشرة عشرة يأخذ بعشرة  
مثلهما فبعضه التجديد وبشمانية للشهر تقع مقاصة بعشرة في ثمانية ويدفع له المشتري الاول  
درهمين لا في مقابلة شيء ولا بعد دفع المشتري الاول بعشرة عشرة يأخذ بعشرة غمانية فقد  
خسر درهمين وباتى عشر نقدا أو بليون الاجل يدفع اثني عشر يأخذ عند الشهر عشرة فقد  
خسر درهمين والشهر تقع مقاصة في عشر تو يدفع درهمين لا في مقابلة شيء فهو يكتسب الثمن  
المراد بالجنس هنا الصنف أى يصنف خمسة بجيد بخير ودرهمين ودرهمين بمحمول بمحمول بلبيل  
قوله الا في الوارد انوا بالسرقة موضع بذهب وفضة وبكتين وهل غير صنف طعامه الخ  
وامتنع بفسه صنف غف فان المسائل الاثنية فهو هو قوله يكتسب غف ولما ذكر احوال تجديد  
الغن كله أو تأجيله كله وكانت أربعة في ثلاثة ذكر احوال تجديد بفسه على كل حال في كل  
الصورت وتأجيل البعض الباقي الى أحد آجال ثلاثة وهي الى دون الاجل الاول أو اليه أو بعد  
منه وهذه الثلاثة مضروبة في احوال التقدير الثلاثة المساواة للثمن الاول والنقص والزيادة  
عليه فتكون الصور تسعة امتنع منها أربع شهرها في المنع بقوله (ص) وكذا أو أجل بعشرة تمتنع  
ما تجبل فيه الاقل أو بعشرة (ش) أى وكما امتنع فيما مضى ما تجبل فيه الاقل كذا أو أجل من  
الغن الثاني بعشرة تمتنع من صور ما تجبل فيه الاقل كله وهو صورتان أن يشتريها بشمانية  
أربعة نقدا أو أربعة بليون الاجل يدفع قليل في كثير فهو سلف نفع أو باثني عشر خمسة نقدا  
وسبعة لا بعد من الاجل لا تجبل فيه الاقل وهو العشرة على شية الا كثيرا المشتري الاول يدفع  
بعشرة عشرة خمسة موزعين الخمسة الاولى وخمسة يأخذ عنها بعشرة سبعة فهي سلف  
بثمنه وكذا امتنع أيضا ما تجبل فيه بعض الاقل ويدخل فيه صورتان أيضا وهو أن يشتريها  
بشمانية أربعة نقدا أو أربعة بليون الاجل لا تقع مقاصة في أربعة عند الشهر بأخذ ستة عن  
الأربعة التي قددها ولا نهى سلف بثمنه أو أربعة نقدا أو أربعة بليون الاجل لان المشتري  
الاول يدفع بعشرة عشرة ستة في مقابلة الأربعة الاولى فهو سلف بثمنه وأربعة يأخذ عنها  
بعشرة مثلهما فالنفع في الجميع واحد تو يبقى من التسع خمس جائزة وهي أن يشتريها بعشرة  
خمس نقدا أو الخمسة بليون الاجل أو له أو لا بعد أو باثني عشر خمسة نقدا أو سبعة بليون الاجل  
أو الاجل والصغير المضاف اليه بعض عائدا الى الثمن وامتنع خير مقدم وما تجبل مبتدا ويجوز  
أن يكون تمتنع مبتدا وما بعده فاعل على مذهب من لا يشتري بالاعتقاد وقوله كذا مفعول  
مطلق مؤكدا عليه تمتنع أى تمتنع كالامتناع السابق في علته وهو سلف بثمنه وأوفى كلامه  
التتويج كافي شرح س ولما كان من ضابط الجواز في الصور السابقة أن يشتري الاجل ان  
ومن ضابط المنع أن يرجع الى البذل السابقة بالعطاء كثر مما خرج منها به على أنه يعرض  
المنع السابق الاصل والجواز للتمتع في الاصل بقوله لم يشترط في المنع (ص) كذا سوى الاجل ان  
ان شرط اني المقاصة للدين بالدين (ش) أى كالامتناع عند تساوى الاجل ان تعاقدنا على  
نفي المقاصة لان فيه تعميم الثمنين فيلزم عليه ابتداء الدين بالدين وأما الوضو المقاصة أو سكا  
عنها جاز لان الاصل المقاصة قبل سيق غير الزائد في احدي الثمنين فليس فيه الا تعميم فمة  
واحدة ولو قال المؤلف ان شرط كان أحسن أى كان الشرط منهما أو من أحدهما فالتثنية  
ليست شرطا ولو انظر ما الحكم اذا باعها بعشرة لاجل ثم اشتراها بشمانية لا بعد من الاجل

المذكورة الى هذا الثلاثة يصير  
الجميع تسعة (قوله وهو محمول الخ)  
الاول حذفها لثمنها في الردى  
ويزيد بذهب بذهب وبمحمد بذهب  
ويزيد بذهب بذهب على كل حال أى  
سواء كان مثل الثمن الاول أو أقل  
أو أكثر (قوله وامتنع خير  
مقدم) أى والجملة جواب لو  
(قوله أى كالامتناع الخ) ظاهر  
عبارة أن الشبهة هو نفس  
الامتناع وليس كذلك بل الامتناع  
وجه الشبهة هو التساوى  
أى المقابلة المتوالية على التساوى



(قوله ويحتمل أن يقال بالمتع) هو الظاهر (قوله ولاجل أن تعموا الخ) أي التعمير بالدين أي ولاجل أن التعمير يرتفع بالدين أجزأ أصله المتع (قوله ولو سكت عن شرط المقاصة في المتع الخ) أي فظهر الفرق بين التي أصلها المتع والتي أصلها الجواز والحاصل أن الأصل في الجواز ضعف التهمة فلا يفسد الا بشرط في المقاصة لتحق التهمة وهذا الأصل منعه لقوله التهمة فلا تنقضي الا بشرطها (قوله ويجوز الخ) مثلاً لو أيسر من الكلام في باب الجودة والرداءة على باب القلة والكثرة لجاز فيما ذاباع بعشرة بن بدي واشترى عثله بمحمدة بلون الاجل أو الاجل مع أم متع وتأمل بقية الصور ويجعلها جارية على هذا القانون وقوله ومنه البيع بمحمدة الخ الاولى حذفه لان هذا من اختلاف السكة فقط وبقي على أنه لو حصل كلام المصنف على ما شمل الاختلاف بالجودة والرداءة أو السكة لا غنى عن الآتي (قوله في الصور ركها) وهي ثمانية عشر لان الاجل الثاني امدون أو مساو أو بعد وفي كل ما قبل الغن الاول أو قبل أو كروفي كل امان يكون البيع محيداً والشراء يردى أو عكسه فهذه ثمانية عشر لأنك خبير بأن كلام المصنف إنما هو في التفاوت بالجودة والرداءة فقط فلا تأتي هذه الصور ركها وقوله للدين (٩٧) بالدين أي لا يتداه بالدين بالدين وقوله فكذلك يستنع شامل است صور أن يكون الثاني

أموداً قبل أو كثر أو مساو أو الثاني أدنى كذلك فهذه صور أخرج منها اثنتان تبقى أربع غير أن ظاهر العبارة أن العلة بالدين بالدين مع أنه ليس في الصور المذكورة ابتداء دين بدين بل علة المتع فيها البديل المؤخر فلذلك قال لكن يستثنى الخ فكيف حاصله العلة في صور الاجل ابتداء بالدين بالدين وفي صور النقد البديل المؤخر ثم ردحنا ثذان يقال هل جعل العلة في الكل البديل المؤخر ويكون أظهر لما مراد العلة غير أن غيره قال غير ما قال وهو أن منع الصور ركها حاصل بالبديل المؤخر اذا البيعة الاولى لا بد أن تكون مؤجلة للبصل بذلك البديل المؤخر ولو كانت البيعة الثانية نقداً ومن منع صور الاجل وفصل في غيرهما وهو

واشترط في المقاصة فيحصل أن يقال بالجواز نظر إلى أن الشرط ليس منافية للعقد والمقاصة غير لازمة بخلاف ما إذا كان الاجل فان اشترط لها ما في مقتضى العقد وهو لزوم المقاصة ويحتمل أن يقال بالمتع نظر إلى أن المقاصة ممكنة وقد اشترط ابطالها فالإلزام بالدين بالدين (ص) ولذلك صرح أن كثر لا بعدا بشرطها (ش) أي ولاجل أن تعمير الثمين يؤثر المتع فيما أصله الجواز صرح ما أصله الخ في كل منوع كشرائه أكثر من الثمن المبيع به كيحبه بعشرة لشهر وشراؤه باقعي عشر لا بعد من الاجل ان شرط المقاصة فلا ممن دفع قليل في كثير ولو سكت عن شرط المقاصة في المتع على أصله ولا مفهوم قوله في كثر لا بعدا في الصور المتعنة كذلك (ص) أو الرداءة والجودة كالقلة والكثرة (ش) مقتضى التشبيه أن الصور اثنتا عشرة صورة وأنه يتعنع منها ما استنع مع القلة والكثرة كجاءه ما قبل أو بعضه متع مع ما قبل غيره الرداءة وبعضه ويجوز ما جاز وليس كذلك بل فيه تفصيل وهو أنه اذا باع بمحمدة واشترى بردياً وعكسه ومنه البيع بمحمدة والشراء بدياً وعكسه فكان وقع البيع الثاني مؤجلاً أيضاً استنع في الصور ركها بالدين بالدين وان وقع البيع الثاني نقداً فكذلك لكن يستثنى صورتيان وهما ما إذا اشتراه بالبيعة نقداً قبل أو كثر لا مع تفصيل المساوي أو الأكثر تنقضي التهمة البديل المؤخر لعدم انتفاع البائع وبعبارة الرداءة من جانب والمجود من جانب والمساو الرداءة والجودة في الجوهريه والجنس متع بديل قوة ومنع ذهب وفضة والسكة مقصدة بديل قوة ويسكتن إلى أجل والمدد والواجب متع بديل قوة ومنع ذهب وفضة والسكة مقصدة بديل قوة الاختلاف بالاجودة والرداءة فقط أي مع اتحاد وزن وقبضه الرداءة وضدها بالقلة والكثرة من جهة النقص والزائدة لا من جهة المتع والجواز قال رداءة كالأشكال نقص والوجود كالأدنى وعليه فليس فيه معنى زاد على القلة والكثرة فيجري عليها وما فيه علة أخرى باعتبار

(١٣ - ثمنى خامس) الراجح منع صور الاجل بالدين بالدين وهو اشتغال الثمين وعلى المتع في صور النقد سلفاً برزقاً وديوران الفضل من الجانبين ولو أراد المصنف الاقتصاد على ما تجببه التقوى مع الاختصار لحذف قوله والرداءة والجودة كالثقة والكثرة وقوله كشرائه الاجل وقال باع بمحمدة واشترى بردياً وعكسه ممنع ان كان الشرء الاجل مطلقاً كذا ان كان نقداً مطلقاً لا باع بردياً واشترى بمحمدة أو كثرأه وشارحنا يقول ان العلة البديل المؤخر في صور النقد لأن التهمة متنتية في هاتين الصورتين فكأنه ليس هناك بديل مؤخر (قوله والمدد والواجب) المناسب أن يحذف الواجب ويأتي بدياً بالوزن ويستثنى عن قوله بعداً أي مع اتحاد وزن (أقول) وحيداً فلا تأتي الاربعة والعشرون صور تقوله علة بقوله لا حاجة لذلك لان حديث الاختلاف في العدد هو الذي روي عنه الشارح بقوله في باع الخ وقصده صاحب هذه العبارة رد الاعتراض المشار به بقوله مقتضى التشبيه الخ وقوله وعليه فليس فيه معنى زائد الخ المعنى الزائد هو بالدين بالدين أو ديوران الفضل من الجانبين مثال ما ليس فيه واحد من الاخرين أو باع بعشرة بمحمدة ثم اشترى بعشرة بردياً نقداً أو بالعكس فليس هذا ابتداء من بدين ولا ديوران فضل من الجانبين فيجوز على باب القلة والكثرة فيتمتع في الاول لا مدفع قليلا وهو الذي بدياً أخذ كثيراً وهو المحمدي بما في حيث الجوده فلا يتأني أن العدم

(قوله أي كاشتغال الثمنين الخ) وهي ما إذا باع بعشرة يزيد ثم اشتراها بعشرة يكون الأجل أو الأجل فهو ذمما تره في باب القسرة والكثرة إلا أنهم مجتمعون فلا ابتداء الدين بالدين (قولاً أو دوران الفضل من الجانبين) كالأول ما بع تسعة بمحمدية لأجل ثم اشتراها بعشرة يزيدية فقد أقبس في هذه ابتداء دين بدين ولو نظر لباب القلة والكثرة لحازها امتناعاً عما هو في ران الفضل من الجانبين (قوله فلا منافاة الخ) حاصله أن المصنف قال ورادة الحق يقتضي أن كل ما جاز في باب القلة والكثرة يجوز هنا فالجودة كالكثرة ورادة كالتفريع أنه وجد ما امتنع هنا ما جاز في باب القلة والكثرة فيكون الجوده كالكثرة ورادة كالتفريع شافى قضية المنع فما ذكر وحاصل الجواب أنه لا منافاة لأن قصد المصنف التشبيه من حيثية أن الأداة كالانقصاص في مطلق نقص والأجود كالأداة فقط أي في مطلق زيادة والمنع وعدمه شيء آخر فإن وجدت علمته من ابتداء الدين بالدين أو دوران الفضل من الجانبين منع والافلا فتقول الشارح فلا منافاة الخ فترجع على قوله ونسبه الخ وقل الشارح على (٩٨) القلة والكثرة أي على القلة المنظورة لها في باب القلة والكثرة وهي سلف بر نفعاً وقوله

عليهما أي على القلة المنظورة لها فيهما وجوداً وعدماً ثم أقول (وهكذا قوله ودوران الفضل من الجانبين لا يكون إلا مع اختلاف العدد فلا يناسب قوله والعدد مقصود قوله الآن يهل الخ) المسار والقيمة ما جاز في الأمام قيمة في الجانبين والدرهم وأما في غيرهما فتعتبر القيمة الجارية بين الناس واستظهر عرج رجوع الاستدلال للسئلة لزيادة والجودة وتردد الشيخ سام فيه واستدعاه بقوله قيمة ويهت فيه عرج بأنه لا استبعاداً للخير والردعي أعاناً ينظر لهما بالنسبة لقيمة ما لا يعتبر وزنهما (فسره) وينبغي الثاني) لأخذه فليكن مع ما يفيد المسئلة من المنع كالف ردو شعبنا السلوى (قوله بأن يكون المجهل) يرجع لقوله أولاً لأن تكون الزيادة الثلث وذلك لأننا أنزاد من عشرين درهما على أربعين السقي هي صرف الدينارين يكونان جميع ستين فالمرء بالثمن هو العشرين ثلث

أي كاشتغال الثمنين وهي الدين بالدين أو دوران الفضل من الجانبين على ما ذكره ح فلا منافاة بين كون الجوده كالكثرة ورادة كالتفريع امتناعاً عما هو رهنها لا يمنع في الكثرة (ص) ومنع منقوب وقصة (ش) أي ومنع بيع السلعة بذهب وشراً أو بغيره منعه من محو ففصة أو عكسه لأهم ما على الصرف المؤخر وصورة ثلثا عشرة صورة ما يقتضيه البيع بالبيع والشراء بالفضة وعكسه كذلك فلو اتفقت تهمه الصرف المؤخر جاز كأشياء إليه بقوله (ص) الآن يهل أكثر من قيمة المتأخر جداً (ش) بأن تكون الزيادة الثلث وانظر لوعسل أقل من قيمة المتأخر جداً هل هو كذلك لأن تهمه تدفع قليل في كثير تنطبق بالكثرة المذ كورة أم لا وينبغي الثاني لأن المتأخر قد أخذ القليل لحاجته ويدفع بعد ذلك الكثير جداً ثمن القلة والكثرة والمساواة في هذه ما يعتبر صرف المشتري وعنده لأن القلة والكثرة والمساواة لا تنافي إلا في الجنس الواحد وبعبارة جداً بأن يكون المجهل يز يدعى المؤخر بقدر نصف المؤخر كالأول باع ثوباً بدينارين لشهر ثم اشتراه بستين درهما فقد ادوا صرف الدينار عشرين (ص) ويستكن إلى أجل كشرائه للأجل بمحمدية ما عجز بديه (ش) يعني أنه نبيع البيع ثم الشراء يستكن إلى أجل سواء اتفق الإعلان أو اختلفا وسواء اتفقا في العدد بالقلة والكثرة أم لا كاشترى ثوباً ما عجز بديه بمحمدية للأجل الأول أو أولى في المنع واشترى ما دون الأجل أولاً بعلمه أو كانت السكة الثانية أدنى من الأولى ولذا قال بعض ونسبه بالمثل الذي لا يخفى تهمه دون الأشد تهمه والصورة ثمانية عشرة صورة لأن الشراء الثاني ما للأجل الأول أو لأقل بعينه أولاً بعد إتمامه الثمن عند أو أقل أو أكثر والسكة الثانية إما أن يكون من الأولى أو أدنى منها وكلها ممنوعة للدين بالدين لاشتغال الثمنين إلا إذا كانت السكة الثانية جيدة فقد ادوا وهي مساوية أو أكثر كما مر في الرادة والجوده (ص) وإن اشترى بعرض بخلاف غنائه جازت ثلاث النقد فقط (ش) أي وإن اشترى ثوباً ما عجز لشهر مثلاً بعرض كبعل بعرض بخلاف غنائه الأول في النسبة كبعل فليقبل ما أنقضا أو لأجل الأول أو لأقل منه أولاً بعلمه وقنعه اماماً مساوياً لثمن الجسل أو أقل أو أكثر فلهذه ثلاثة مضرو وبقي الأربع المتع منها ثلث وهي ما أجل نيه الثمنان

الجميع وثلث العشر ون بقدر النصف والمؤخر لا يكون المخر أو يعون باعتبار كون الدينارين أن بعين درهما (قوله ويستكن الخ) داخل في قوله ورادة والجوده الخ لأنها تكون بطسب الأصل ورادة أنه تكون بحسن السكة وعنده (قوله بمحمدية الخ) المحمدية سكة واليز بديه سكة ومعنى جوده السكة المحمدية كون رواج ما عجز به أكثر من رواج السكة التي بديه وبطسب على المحمدية واليز بغيرهما كالشربني والاراهمي في زماننا فالمحمدية أجود ولو كان معتمداً أردأ واليز بديه أردأ ولو كان معتمداً أجود والمحمدية نسبة إلى محمد السباح أول خلفاء بني عباس واليز بديه نسبة إلى يزيد بن معاوية (قوله وكلها ممنوعة الخ) فإذا كان كذلك فيكون قول المصنف في أجل في مفهومه تفصيل فلا يعرض به (قوله إلا إذا كانت الخ) استثنى منقطع (قوله بخلاف) مفهومه أن العرض لو كان نوعاً واحداً يكن الحكم كذلك وهو كما أقدم كونه كائناً بشوب لشهر ثم اشتراه بشوب فالبعية الثانية إما أنقضا أو لأجل دون الأول أو مثله أو بعده وعلى كل قيمة المساوية أو أقل أو أكثر فهذه الثلاثة صور رتبع منها ما قبل فيها الأقل أنقاضاً يجوز منها ما لم يجل فيه إلا أنقاضاً فاقوى جواز ما قبل به إلا أكثر ومعناه قولنا تستوفى هذا باعتبار ضمان يجعل وعدم اعتبارها

(قوله مخالف حسنه) أي فاشترى شوب الخ أي بغير من أفراد الشوب مخالف جنس ذلك الفرد الذي هو المذهب الكبرية ثمسه الأول وأراد بالجنسية ما يشمل النوعية كما مثل فلان جنس البقل والجل واحد ومن ذلك أن يبيع شوب من القطن ويشتري شوب من السكان (قوله ونوع غنم) أي في الشراء الثاني كما هو ظاهر لفظه (قوله فأطاحك العين والمثل) بقوله كنهه لأن الأفادة من حديث الأول أن يقول كنهه الان لا تخبر بأن أخذ المصنف نظاره لا يظهر فيقدر في كلام المصنف والتقدير يقتل المثل صفة وقدرا كنهه على ما هو المناسب لا كنهه كما قاله المصنف (قوله فيتم الخ) اعترض بأن المناسب الواو لا الفاعل المنع ليس فرع التلمية وأجيب بأن قوله كنهه مقيد لشئين أحدهما امتناع الصور الثلاث والثاني أن الغيبة على المثل (٩٩) تعد سلفا لأدول يكن سلفا لكان كغيره ولا شك أن امتناع الصورتين اللذين كورتين

لقد رين بالدين وجازت ثلاث النقد فقط وهي أن يكون عن البقل المنقود ممثل عن الجبل أو أقل أو أكثر وأما صور الأفعال التسع فمختصة لادين دين فتنه في كلام المؤلف منصوب معقول مخالف لأي يعرض مخالف حسنه جنس غنم الأول وسواها ما في قيمته أو نقص غنم عنها أو زاد لا مرفوع بالفاعلية أي غنم يعني قيمته مخالف لقيمة العرض الأول زيادة أو نقص كما وقع عند الشارح إذ لا يتأق في النقد ثلاث على ذلك القرض ذهبا ثانيا فقط ومراعاة العرض ما قابل العين فيمثل الطعام \* ولما أنهى الكلام على المبيع المقوم وقوع غنم على عين وطعام وعرض موافق الثمن الأول ومخالف في القدر أو في الصفة أو في الجنس شرع فيماذا كان المبيع مثله هو ما عين الأول وما مثل أو ما مخالفه فأطاحك العين والمثل بقوله (ص) والمثل صفة وقدرا كنه (ش) يعني أن باع مثلي من مكمل وموزون ومعدود طعاما وغير طعام ثم اشتري مثله صفة كمحولة ثم محولة وقدرا كدرب ثم أردب فكانه اشتري عن ما باع ومن اشتري عين شئها فما نقد الأول والأجل أو أقل منه أولا بعد ما مثل الثمن الأول أو أقل أو أكثر ففتح منها ثلاث وهي ما قبل فيه الأقل وهي شرائها ثانيا بأقل نقدا وأدون الأجل أو بأكثر لا يعلم يجوز ما عداها وهي مثله نقدا وأدون الأجل والأجل ولا بدو بأقل للأجل ولا بعد وبأكثر نقدا وأدون الأجل والأجل ومثل كون المنوع ثلاثا أن وقع الشراء الثاني قبل غيبة المشتري الأول على الثاني فإن غاب عليه فتح أيضا صورتان آخرتان وهما شرائه ثانيا مثله بأقل للأجل أو لا بعد عنه واليه أشار بقوله (ص) ففتح بأقل لأجلها ولا بعد ان غاب مشتريه (ش) فيصير المنوع خمس أو هي شرائه مثل التي باع بعشر قال في خبر بعد الغيبة عليه شمانية نقدا وألصق الشهر أو الشهر أو لشهرين أو بائني عشر لشهرين لأن المشتري الأول يصير درهمين في الصور الخمس تركها بائني عشر الأول في نظير غيبته على المثل والقيمة على المثل لكي لا يعرف بعينه تعد سلفا ومفهوم صفة هو قوله فيما يأتي وهل غير صنف طعامه كفتح وشعر مخالف أو لا وتدوم مفهوم قدرا أنها لا اختلاف في القدر فإن كان المشتري ثانيا بأقل من المبيع أو لا فهو كما لو اشتري جذويه وسباني وإن كان المشتري ثانيا أكثر من المبيع أو لا فهو كما لو اشتري بأربعة مع سلعة فلان يمكن غلب على المثل منع السلعة الآتية في قوله ثم اشتراه مع سلعة فلان غلب منع الصور كلها سلفا الجارية ثانيا إن اشتري بالمثل أو أقل وبالسبب والسلف إن اشتري أكثر وقوله كنهه لكان أحسن إذ

أق مثل الأجل الأول لأنه يبيع وسلف لأن الأرب الذي اشتراه آل أمره إلى أن سلف والأرب الذي يرجع مبيع وقع المقاصة في خمسة دهايم ويضع المشتري الباقي خمسة دهايم في مقابلة الأرب المبيع (قوله منع السلعة الآتية) هي شرائه نقدا وأدون الأجل أو أقل أو أكثر أو أكثر لا بد من الأجل وعلو المتع سلف برز نقدا أربع وهي شرائه مثل الثمن الأول أو أقل نقدا وأدون الأجل أو ببيع وسلف إن اشتراه أكثر نقدا وأدون الأجل أو لا بعد (قوله إن اشتراه بالمثل أو أقل) أي إذا اشتري بالمثل فالظفر هو الزائد من المثل وأما إذا اشتري بأقل فالظفر ماذ كربع مطلق غنم الفلن كدرهمين فيما إذا باع بعشر أو اشترا شمانية (قوله وبالسبب إذا اشتري بأكثر) كالبايع بشره واشتراه بائني عشر دهايم بالسبب هو قدرا مثل الذي باع وأربعه بالسبب هو الزائد من المثل الذي أخذ بدو درهمين (قوله لو قال كنهه لكان أحسن) وأجيب بأن مثل

تأني بعض ذات كونه تعالى ليس كنهه شيء على حد ما خرج فيها (قوله تردد) هذا التردد دلالة على التأخر من لعدم نفس المتكلمين ما لم يعد  
الحق وعليه اقتصر ان الحاصل وان شأنا ومنعه غيره (قوله كغيرها كثيرا) وليس طول زمانه اعنده كغيرها كثيرا بل انما اشبههم  
مع بخلافها لحيوان ابيس فاسدا (١٠٠) (قوله وهو مذهب المدونة الخ) ومقابله ما قاله حصون ومحمد بن المواز وغيرهما من

ما ذكره المؤلف من الاخبار بما لا فائدة فيه (ص) وهل غير صنف طعمه كقبح وشعر بخلاف  
أول تردد (ش) يعني أما بخلاف لو اشترى غير صنف طعمه الموافق له في جنسه كقبح باعه  
لشخص لاجل ثم اشترى منه شعرا أو سلتاهل هو بمنزلة ما اذا اشترى غير ما باع فقبض الزصور كلها  
أو بمنزلة ما اذا اشترى عين ما باع الاتحاد الجنس فبيع ما قبل فيه الأقل وهي ثلاثان لم يغب  
وخص ان غاب تردد والصنفية على حقيقته على اثبات لفظ غيره وبمعنى الجنسية على اسقاط  
غيره وهل جنس طعمه المخالف له في الصنفية كقبح وشعر بخلافه في الجنسية  
أولا بقدر مخالفا له في الجنسية فبيع ما قبل فيه الأقل \* ولما انتهى الكلام على مثل المثلى  
شرع في الكلام على مثل المفهوماته كالشعر فقال (ص) وان باع مقوما فله كغيره  
كغيرها كثيرا (ش) يعني ان الشخص اذا باع مقوما كفرس أو وب بمائة لشعر ثم اشترى  
شعرا ففرس أو وب آخر فان الصور كلها يجوز وكأنه اشترى غير جنس ما باع وهو مذهب  
المدونة لان ذوات القيم لا يقوم المثلى فيها مقام مثله وكذلك يجوز الصور كلها فيما اذا اشترى  
عين ما باع من المقوم الا انه تغير تغيرا كثيرا من زيادة أو نقص سواء اشترى مثل النثر الاول  
أو أقل أو أكثر نقدا أو بدون الاجل الاول أو لا بعدد منه والكاف في كغيره زائدة  
أي بقوله غيره أو بقوله في الصنفية كغيره في الجنسية فليست زائدة \* ولما بين حكم ما اذا  
اشترى عين ما باع أو جنسه أو مثله أو شارب لسان ما اذا اشترى بعض بقوله (ص) وان اشترى  
أحد قوبه لا بعدد مطلقا أو أقل نقدا المتنع لاجله أو أكثر (ش) يعني انه اذا اشترى بعض  
ما باع ففيه انتفاعه من صورة لانه ما ان يشترى ذلك البعض بمثل النثر أو أقل أو أكثر نقدا  
أو بدون الاجل أو لا بعد المتنع خمس صور وهي أن يشترى به بمثل النثر أو أقل أو  
أكثر لا بعد أو أقل نقدا أو بدون الاجل لمافي المساوي والاكثر من سلف جرفنا لمافي  
الأقل نقدا أو بدون الاجل أو بعد من بيع وسلف والجاء ترسيع صور وهي أن يشترى به بمثل  
النثر نقدا أو بدون الاجل أو بأكثر نقدا أو بدون الاجل وبمثل أو أقل أو أكثر لا بالجل  
فقوله وان اشترى أحد قوبه أي أو غيره والمرا دانه اشترى بعض ما باع وفهم من قوله قوبه  
بالاضافة انه باعهما أو لا ولو قال قوبين بلاضافة لم يفهم منه ذلك وقوله مطلقا أي كان النثر  
الثاني مساويا لاول أو أقل منه أو أكثر وقوله أو أقل نقدا حقيقة أول دون الاجل وقوله  
امتنع في الجنس صور وقوله لاجله أي نقدا أو بدون الاجل وقوله أو أكثر نقدا أو بدون الاجل  
وسكت عن مسورا لاجل الثلاث أي بمثل النثر أو أقل أو أكثر (ص) ولما تمتع بغير صنفه  
(ش) أي فلو اشترى البائع من المتباع بعض ما باع بغير صنف النثر الاول كبيع مذهب أو  
مجدبة لشعر ثم يشترى أحدهما بقصة أو يزيد أو عكسه فانه تمتع لانه رجع اليه أحد قوبه  
وخرج منه ثوب وذهب يأخذ عنه عند الاجل فضة وسواء كان النثر الثاني نقدا أو لا بالجل  
الاول أو أقل منه أو لا بعد بقدر قيمة الاول أو بأقل منها أو بأكثر فله المنع الصرف أو بالبدل  
المؤخر وهو مذهبنا اذا لم يكثر المجلل جدا فيجوز كأشار اليه بقوله (ص) الا أن يكثر المجلل (ش)  
فيجوز كبيعهما بدينارين لشعر وصرف كل دينار عشر وندرهما ويشترى أحدهما بمخمسين

ان المثل ليس كالمخالف بل كالمعين  
فاذا اشترى منه مثل الاول بأقل  
نقدا امتنع كالأشترى بثلث السلعة  
بعينها (قوله أي بقوله غيره) أنت  
خبر بان مثل النثر تقطع عنه  
لا عينه وهذا عين في المثل فالأولى  
أن يقتصر على الثاني المشار به بقوله  
فعله في الصنفية كغيره في الجنسية  
(قوله لمافي المساوي والاكثر من  
سلف جرفنا) والمفهوم هو  
المشترى لا يدفع بعد شهر عشرة  
ياخذ عشر أو اثني عشر ومعه  
الثوب الثاني زيادة أو ما اذا اشترى  
بمئة فله هذه الخمسة سلف  
والخمس الأخرى في مقابلة الثوب  
الذي لم يرد وهي بيع لكن السلف  
البائع فيما اذا كان نقدا والمشترى  
اذا كان لا بعد من الاجل وأقبل  
انما هنا من التعويل على تهمة  
بيع وسلف مشهور ميسر على  
ضعيف فلا ينافي ما تقدم من ان  
تهمة بيع وسلف ملغاة فلا يعول  
عليها (قوله وسكت عن مسورا لاجل  
الثالث) لأننا نقول ان قول  
المصنف لاجله أو أكثر أي نقدا  
أو بدون الاجل أو لا بالجل ولا يدخل  
اذا كان لا بعد من الاجل بمثل النثر  
أو أكثر لانها مختصة بداخلات  
في قوله لا بعد مطلقا وبقت  
واحدة بآية وهي اذا كان بأقل  
لا بالجل نفسه (قوله ويشترى  
أحدهما بمخمسين الخ) لا يعني أن

درهما

هذا لا يظهر سواء اعترت الكثرة بالنسبة للعموم لانها لم تكن أكثر نقدا أو بالنسبة لما  
يتوب ما اشترى من النثر كما هو ظاهر والحاصل ان المصنف لم يقيد بالجنس غير ان اشارنا وعب قديما واشترى سالم لم يقيد بها ولكن  
الظاهر اننا اشارنا وعب

(قوله نقداً وأولون الأجل) فروع شئ فقال الآن بكثر المجلد أي المتقود في الحال كائن عليه الشيء وقد قرر به هذا السلفي واعترض على شارحنا (قوله والظاهر أنه يعتبر كثرة المجلد الخ) أي أن هذا (١٠٩) هو الظاهر فالتجمل بقوله ويشتري أحدهما

بخصم درهم للس يقبض بل لو اشتري أحدهما ثلثين لحاز ثم التاجر بان هذا استظهار من غير التوفي في الت الكبير وسبقه اليه ابن الحاجب أن المراد كثرة عن جميع الثمن لأن من البيع فقط كذا أفاده بعض شيوخنا ثم أقول في هذا لا ينبغي العدول عن ابن الحاجب إلا بالمثل (قوله) وانظر تعليق على المنع هو السلف جرت عاشراته مثل وأقل نقداً ولدون الأجل والبيع والسلف شرهته ما كثر نقداً وأولون الأجل أولاً بعدد وسه الأول أنه آله أمره أن يؤبد رجعه ويخرج منه عشرة أو ثمانية بأخذ عتبه بعد الأجل عشرة توقف فزادون أو ثمانية (قوله) وانظر تعليق المنع في شرحنا الكبير) علم المنع البيع والسلف في الجميع وبأنه أنه كل أمر البائع أنه يخرج منه خمسة وسبعة فيما إذا نقض الأولون الأجل يأخذ عند الأجل عشرة خمسة في بقية الباقية الخمسة وهي سلف وخمسة في مقابلة السلعة وهي بيع وأما إذا كان لا بعد من الأجل فالسلف نفس المشتري وذلك لأنه إذا جاء الأجل يدفع عشرة للبائع خمسة عوضاً عن السلعة وهي بيع وخمسة يملكها البائع قبضتها منه بعد ذلك ولم يلتفت لكون الثوب يساوياً كما فيكون فيه في بعض الأمر والسلف غير منفعة (فتبين) يجب تجمل السلعة الواصفة غشاً في الصور الجارية في صور خمسة وسلعة ومورد

درهما نقداً فيجوز ليعدهم خمسة الصنف المؤخر وقوله واستمع الخ هذا فيما إذا اشتري بعض ما يباع وما من قربة ومنع ذهب وقصة فيما إذا اشتري كل ما يباعه وقوله واستمع الخ فيه أربع وعشرون صورة باعتبار أن البيع ذهب والشرع خمسة وعكسه وقوله الآن بكثر المجلد شامل لما إذا كان المجلد نقداً وأولون الأجل أو بأقل لا بعد فقد عمل المشتري الأول والظاهر أنه يعتبر كثرة المجلد بالنسبة لما يوزن ما اشتري من الثمن لا بالنسبة لجمع عن ما يباع (ص) ولو يباع بعشرة ثم اشتري مع سلعة نقداً مطلقاً ولا بعداً كثر (ش) يعني أن البائع إذا اشتري ما يباعه من سلعة أخرى من عند المشتري الأول كسوابق أو ثياب مثلاً لا يتصور رفع الثمن عشرة صوراً فتجتمع منه سبعة وهي ما إذا كان الشراء الثاني نقداً وأولون الأجل كان الثاني في السلعة مثل الأول وأقل منه أو أكثر منه والسابعة كثر لا بعد من الأجل الأول وانظر تعليق المنع في شرحنا الكبير وبقي من الاثني عشرة شخص جائزة وهي صور الأجل الثلاث وفيها إذا اشتري سبعة مع سلعة مثل أو أقل لا بعد كما يصرح به المؤلف في قوله ومثل وأقل لا بعد فانه مفهوم قوله وبأكثر لا بعد (ص) أو خمسة وسلعة (ش) عطف على مع سلعة لكن السلعة مختلف من المشتري ومن البائع الأول كالأشترى ثوبه البيع بعشرة لشهر بأربعة أو ستة أو خمسة وسلعة كعب مثلاً والموضوع عاله وهو أن الشراء الثاني نقداً أو لا بعد وقوله (المنع) جواب عن السبع في قبلها وهي شرائها مع سلعة وعن الثلاث أو التسع في هذه وهي ما إذا اشتريها بخمسة وسلعة ووجه كونها ثلاثاً لأن يكون الشراء الثاني نقداً أو لدون الأجل أولاً بعد هذه ثلاث ووجه كونها ثلاثاً أن يفرض في السلعة المشتري بها ثانياً مع الخمسة والسلعة خمسة أو أربع أو ستة فيكون الثمن في الشراء الثاني مثل الأول أو أقل أو أكثر فصوره ثلاث ضرورية في الثلاثة الأول وهي النقد ولدون الأجل ولا بعد والجميع ممنوع والمحصل أن ما عدا صورة الأجل ممنوعة سواء فرضتها ثلاثاً أو تسعاً ولدون الأجل نفسه جائز سواء فرضته صوراً واحدة أو ثلاثاً وانظر تعليق المنع في شرحنا الكبير وقوله (ص) لا بعشرة وسلعة (ش) مقابل الخمسة وسلعة يخرج من ذلك وهو المنع إلى الجواز لكنه خاص بما لا يتقضى لأن المشتري سلعة البعثة بعشرة لشهر بعشرة وسلعة مثلاً كساعة نقداً وأولون الأجل فيجوز عند ابن الفاسم لأن مال البائع أنه دفع ثمانية وعشرون ثياباً أو أكثر نقداً بأخذ عوضاً عن ذلك عشرة ثياباً في شهر ولا تهمته فيه وأما لا بعد فتجتمع عملاً بقوة أو لا يتجمع ما تجمل فيه الأقل ولا يهتني جواز صورة الأجل كأي التي قبلها فروع القامسة الآن يشترطاً فيها ولا يتصور في هذه غير أربع صور يجوز منها ثلاث وهي النقد ولدون الأجل ولدون الأجل ويتنوع واحد قولي لا بعد اه وأعمال يتصور في هذه غير أربع لأن العشرة موجودة على كل حال والسلعة دائماً ثابتة على العشرة كما هو فرض المسئلة ثم إن فرض البيع الأول لا يقيد العشرة فتأني فيها الانتفاع بعشرة ولكنها تدخل مع خمسة وسلعة ثم عطف على عشرة قوله (ص) ومثل وأقل لا بعد (ش) وهو مفهوم قوله بأكثر قوله أولاً بعداً كثر لفته أن يذكره هناك وانما أثره من العطف على الجاز (ص) ولو اشتري بأقل لأجله ثم رضى بالتجمل قولاً (ش) يعني أن الشخص إذا اشتري ما يباعه بأقل من عتبه الأول ثم رضى

مسئلة عشرة نقداً كالأول أربع معين تأخر قبضه إن كانت معينة وإنشأ من بين يدين أن كانت معنونة أنفعه كل شيء سامعة مرة للآخرى (قوله فيجوز عند ابن القاسم) ومقابلها لأن الملاحظون فقال لا تجمل الثوب إلا جاع إلى بد البائع الأول سباعاً السلعة التي خرجت من يده ثانياً ويجعل العشرة النقد سلفاً في العشرة الواصفة فيكون بيعاً سلفاً فتجتمع في النقد ولدون الأجل أما الأجل

فلا تهم فيه وكذا لا بعداً فاده محشى تت (قوله فهل يستمر الجواز على حاله) أى نظر الحال وقوله أو يمنع قال ابن وهبان وينبغي أن يكون هذا هو المراج لأنه آل الامر إلى أن السلعة رجعت لصاحبها ويدفع الآن ثمانية بأخذ عنها عند أس الشهر عشرة (قوله أولا عكن الخ) وليس على هذا أن يترخر القيمة بقوله المشتري فاصفى بها عند الاجل لأن شرطها أن يسو بها ما حالها والقرض أن الحال القيمة فقط وظاهر المصنف ثبوت هذا الحكم فيما ينفع به بعد الاتفاق كذبح الما كول وفيما لا ينفع به كحرق الثوب وهو واضح في الاول دون الثاني لأنهم أجزوا الباب على سبيل واحد (قوله فهل مانصب أوجر) بل في حال المرحل مانصب بوجر الا انه اذا فرق بالاضافة تكون اضافة بالبيع البيان (قوله اسم ١٠٣) مفعول (وحينئذ فالاضافة للبيان أى اضافة متلف اليه امدد ولا يصح التنبص لان الرسم عنده الاعلى لقدربيعة

وعلى تقديره فقله ما قيمته الخ بدل من متلف أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف (قوله تكن لادالة فيه) أى لادالة ظاهرة فلا ينافى أنه لو توسل في المعنى يعلم المتلف بكسر اللام (قوله فلا اعتراض) حاصله ما عترض على المصنف بأن المزيد أو الزائد أو من الزيادة لفظاً ومعنى فلم يرتكبه اه أما كونه أولى لفظاً فقلناه أحسن بحرف أو ما لمعنى فلان الزيادة مصدريه فعل الفاعل وفعل الفاعل لا يوجب بالاختص ولأن ظاهره أنه يمكن من أحداث الزيادة وليس مجرد واجب المراءى من أخذها هذا حاصل ما عترض به الا انك خير بأن جواب الشاوح لا ينفع الا باعتبار التعلييل الأخير الذى هو قوله ولأن ظاهره الخ (قوله ثم استرد منهم خمسة) وأما استرد منه فقط لحال الصور كما هو قوله مع خمسة ليس المراد جمع خمسة لانا في بعض صور

الاطلاق بل المراد مع الموافقة على خمسة (قوله في وجها الخ) أى ان قوله ذ كانهما اشترطوا في تركه لاجلها في التوضيح لتعليل لقوله بخلاف ما اذا رجعت عنها كما قلنا وان كان صحيحاً انما قاله في مقام آخر وهو ان القيمة على المقوم لا تعدسلفاً وذلك لانه قد تقدم أن المصنف قال والمثل صفة وقدرا كنهه يمنع باقل لاجله أى عند القيمة والقيمة السلف الذى يرجع فاعاقل هلا كان المقوم كذلك لانه اذا اتعاب على ما يعرف بعينه فقد اتعق والسلف لا يشيع فيه رد المثل بل يجوز فيه رد العين والمثل فلم يعددوه سلماً لانا نقول لخر رجعت العين فكأنهما اشترطوا في رجوعا عن حقيقة السلف وفيه نظر فاذنا غلب ذلك تعبيراً بشارحاً أحسن من عبارة عب لان فيها قال في توضيحه وجها الخ وقوله وقسمه نظر أى في هذا الوجه نظر لانه لا دليل على الاشتراط كلها فهم بعض الشيوخ ولم يتكلم المصنف على رد غير الجنس (قوله أسلم مقوماً) أى في مقوم (قوله ولا ثواب) أى المقدرة بقوله مع خمسة لان المعنى مع خمسة أثواب (قوله كالواسترد) أو مصدريه كما قد ذكره على ما تكيد

(قوله لان المجهل) أي سقطة أو حكمة تشمل مادون الاجل وقوله سلف أي في حكم السلف وقوله الآن تبقى الخمسة لاجلها على الصفة المشتركة لأجود ولا أزدأ (قوله فعلى المشهور) ومقابلته قول البرقي انه لا يعد سلفا (قوله واقتصر المؤلف على التعليل الخ) ومقابلته التعليل بضع وتجهيل وحط الضمان وأزيدك أي ضع وتجهيل حيث كان الفرس لا يساوي خمسة أبواب في فرضه وحط الضمان وأزيدك حيث كان يساوي ستة أبواب (قوله ولطرد في الجنس الواحد وغيره) أي في كون المأخوذ والمأخوذ عنه جنسا واحدا أي في غير ما هنا وليس جنسا واحدا أي كأنها فان المأخوذ عنه الأبواب والمأخوذ القرص مع الخمسة وأما ضح وتجهيل فلا يكون إلا في الجنس الواحد كالوكان عليه عشرة أبواب فقال له ضح منها خمسة (٣٠ ١) وهذا الباقي فالأخوذ من جنس المأخوذ عنه وكذا

لاجلها لان المجهل لما في النعمة والمؤخر سلف (ش) تشبيه في المنع أي كاجتماع استدلال المسلم اليه الفرس بضعه مع خمسة أبواب بمحالة أو موجهة الآن تبقى الخمسة المزیفة في هذه لاجلها الأول لا محالة ولا موجهة بدونه ولا لأبعده فيجوز لان الترس حشيش في مقابلته خمسة فهي محض بيع وبها فالخمس المحاسبة للقرص لاجل لا سقطت المنع ولو عطلت الخمسة أو أخرت لدون أجلها أولا كثر منه فالتنع لان الفرس مبيع بخمسة والمجهل لما في النعمة قبل أجله أو المؤخر عنه سلفا أما الأول فعلى المشهور ولا يلتزم فيه في خمسة عشرة أبواب لشره أعطاه منها خمسة الاتنع الفرس فالخمس سلف بفضها أي البائع من نفسه عند عدم الشهر والخمسة التي أسقطها عن ضحته مبيع بالقرص واقتصر المؤلف على التعليل بالبيع والسلف لانه المرضي عند الشيوخ ولطرد في الجنس الواحد وغيره وأما المؤخر لما في النعمة سلفا اتفاقا فقله لان المجهل الخ تعليل لمقتدر كإثباتي وهو خاص بعينه الكاف لان المسئلة الأولى ليست معلة بذلك إذ لو قلت بالرمضه الجواز فيها إذا بقيت الخمسة لاجلها لمع انها مجتمعة مطلقا لم من السلفين بزيادة أعماله مفعلي ذلك وإنما كانت الصلة في الأولى بالسلف بزيادة لان رد التل هو الغالب في قضاء القرض وأما في رد العين فهو نادري قضاء القرض وكذا رد غير الجنس وإذا جعلت على المنع في الثابتة البيع والسلف (ص) وان باع حمارا بعشرة لاجل ثم استرده ودينارا لنفسه (ش) يعني ان الشخص اذا اشترى حمارا بعشرة لاجل ثم قال بل مع باعته على يده له وزيادة دينار فقد أنه لا يجوز واد كان الدينار المزد من جنس الثمن أو من غيره لانه بيع وسلف لان المشتري رتب في ضحته عشرة دينار دفع عنهم مبيلا الجمل الذي اشترى او ديناريا لياخذ من نفسه عند حلول الاجل عشرة تسعة عوضا عن الحمار وهو بيع ودينارا عن الدينار السابق وهو سلف (ص) أو موجهة لمنع مطلقا في جنس الثمن لاجل (ش) أي وان زاد المشتري البائع مع الحمار دينار موجهة لانه مبيع أيضا كان التأجيل لاجل الأول وأدونه أو لا بعده منه لانه فسخ دين في دين الآن يكون الدينار الموجب من صفته الثمن الذي وقع البيع به بأن يوافقه في سكه ومجوهر تشبه ولا بد من موافقته في وزنه أيضا وتأجيله لاجل الأول لا دونه ولا لا بعده منه فيجوز لانه كل امر البائع إلى أنه اشترى الحمار بتسعة دنانير من عشرة وأبقى ديناريا لاجله ولا يحذفه قال في توضيحه والصورت أي حوز لاجل لان المزد بما موافق أو يختلف وكل منهما المادون لاجل أوله أو بعده منه ولا يجوز منها الصورة واحدة

الراجع اختصاصه بالجنس الواحد كإفجده كالم التوضيح وغيره وأما البيع والسلف فلا يكونان في الجنس الواحد هذا ما ظهر وان كان ما قاله شارحان ذكروه رام (قوله وز يادد دينار قد الخ) أي قصوره للمسئلة انه باعها بعشرة من دنانير فرض ما اذا باعها بعرض مؤجل كهشرة أبواب ثم أخذ منه الحمار ودينارا فبقي الجواز لان مبيعها بالآبواب والمراد أخذها معا جازلا ولا كان فيه فسخ ما في النعمة في مؤخر من غير جنس الدين (قوله لا في جنس الخ) فيجوز حيث لم يشترط في القامصة (قوله لاجل) حال الاستئناو الحال وان كان قد اعلمها الآن الاستئناو محطه الأول مقيد بالثاني فليس الثاني مقصودا بالذات بل بالتبع فلا يلزم استثناءه شيئا بآداة واحدة وهو غير ساقف كقوله الشيخ أحمد (قوله لانه فسخ دين) مثلا لو باع الحمار بعشرة أبواب ثم استرد ودينارا ثم حلا فبقيا الحمار بعشرة أبواب وفسخ الثوب العاشر في الدينار المؤجل ولا يظهر ذلك فيما اذا باع بعشرة دنانير ثم رد ودينارا ثم حلا فبقيا الحمار بعشرة

وسلف اذا كان دون الاجل أو أبعد يأتي الصرف المؤخر والبدل المؤخر (قوله وهذا) أي محل المتع اذا لم تكن الزيادة على أي وما اذا كانت الزيادة ففقه تفصيل الخ (أقول) لاحاجة لذلك حيث ظاهرا لمصنف الأبي جنس الثمن للأجل وأردنا بالجنس الصفح الخ (قوله الآن يعمل الخ) راجع أيضا إلى الزبدية كما في عب (قوله فتمثل الخ) المناسب لذلك أن يقول المراد بالجنس الصفح والصفحة (قوله جازان عمل المزبد) ويشترط أيضا حيث (١٠٤) كان المزبد فضة والتمن ذهباً أن يكون المزبد أقل من صرف دينار كذا كره أبو

الحسن (قوله بغيره) أي بغير العوض وقوله بالنسبة للزبد مثلاً لو باع الجمار بعشرة ذنان سير وورده عرضاً مؤجلاً للأجل الأول أو دونها أو أكثر فقد فسح مثلاً دنانيراً في العرض المؤخر وبيع الجمار بقشرة حين وده (قوله وكذلك إذا بيع الجمار الخ) ومثل ذلك ما إذا بيع بمؤجل ولم تقع الأقالة إلا بعد حله (قوله) لأنه ان كان من جنس الخ هذا التعديل بالنسبة للسلة الثانية التي هي قبضه وبيع بقدر ما موافق للثمن أي الأول وأخالفه (قوله وذلك سلف) أي من البائع (قوله فهو صرف مؤخر) أي بأن كان الثمن مشروطاً بزيادة عشرة في المائة وعشرين درهمين درهمين فلهما قصد صرف البائع دينار العاشر بذلك الدرهم وهذا ما يكثر المجهل جداً بحيث تنقضي حصة الصرف وكذا اذا كان الثمن محمدية والمزبد يزيدية أو عكسه امتنع أيضاً لبدل المؤخر في هذا الموضوع وهي ما إذا أخرج الزيادة (قوله) لأنها بيعه ثانية تأملها فانه يلزم عليه السلف المؤخر بالنسبة لبدل المزبد فهو مشكل جداً (قوله فان كان معينا جاز مطلقاً) لأنه لا يدخل الزمة فليس فيه

وهي المستترة بقوله الأبي جنس الثمن للأجل وهذا اذا لم تكن الزيادة فضة فان كانت فضة فيدخله البيع والصرف فاجر على ما تقدم وفيه ضابط ما إذا عجزت بزيادة شرائه مع زيادة بمحمدية أو بالعكس اه أي فيفتح للصرف والبدل المؤخر الآن يعمل أكثر من قيمة المتأخر جازاً للسلامة مما ذكر وبعبارة المراد بالجنس الصفح أي صف الثمن فيشمل الاتحاد السكة واتحاد الحردة والرافض فيواختلف السكة أو الحردة أو الرافض (ص) وان زيد غير عشرين وبيع بقدر قبض جازان عمل المزبد (ش) يعني أن ما اذا كان المزبد مع الجمار عتاقاً كان غير عمن أي غير ذهب أو فضة بل عرض أو حيوان والقرض باع الجمار بغيره لا محل جازان عمل المزبد لأنه باع ما في الزمة بعرض وجمار مجملين ولا مانع منه بخلاف ما اذا أخر المزبد لم يحصل فسخ الدين في مؤخر بالنسبة للزبد وكذلك اذا باع الجمار على التجهيل ذهب أو فضة ولم يقبض حتى وقع التقابل بزيادة من المشتري سواء كان المزبد باعاً أو غيرهما فانه يجوز أن يعمل المزبد مع الجمار فقوله وبيع أي الجمار بقدر ذهب أو فضة حالاً ينبغي أن تكون الواو بمعنى أو فهي مسألة ثانية أعطاها مجابوا واحداً وهو قوله جازان عمل المزبد فان تأخر امتنع لأنه ان كان من جنس الثمن الأول فهو تأخر في بعض الثمن بشرط وذلك سلف مغاير للبيع وهو الجمار المشتري يبقى الثمن وان كان من غير جنس فانه كان عينا والثمن عينا فهو صرف مؤخر وان كان غير عمن فهو مفسخ ما في الزمة في مؤخر سواء كان الثمن عينا أم لا ولا يقيد بقوله لم يقبض إلا حراز عما إذا قبض فانه يجوز ولو تأخر المزبد لأنه بيعه ثانية وسرنا فله يقيد بما إذا كان الثمن عينا وهو حال الاحتراز عما إذا كان عرضاً فان فيه تفصيلاً لا كان معينا جازاً مطلقاً وان كان غير عمن جازان عمل المزبد وانظر تفصيل هذه المسئلة في شرحنا الكبير ثملاً وأهم قوله في بيع الأجل يمنع كذا منع البيعتين لأنهما طهما كما يقول ابن الماجشون وكان الاصم مذهب ابن القاسم في المدونة وهو حصة البيع الأول وفساد الثاني فقط لأن الفساد داوم مع الثاني وجوداً وعدماً والقياس على القضاء الطعام عن ثمن الطعام فلا يفسخ إلا الثاني يدفع ذلك التوهم بقوله (ص) وصح أول من يبيع الأجل فقط (ش) على الأصح أي فسخ الثاني وخالف ابن الماجشون وقال يفسخان معاً وهذا الخلاف مقيد بقسم السلعة أما اذا كانت بيد البائع الأول فهو ما أشار إليه بقوله (ص) الآن يقول الثاني فيفسخان وهل مطلقاً أو ان كانت القيمة أقل خلاف (ش) يعني أن البيع اذا فات بيد المشتري الثاني وهو البائع الأول يفسخ من مقومات الفساد فان البيعتين معاً يفسخان لأنه باع الفوات سري الفساد للبيع الأول وحسن ذلك لطلب واحدته ما على الآخر لأن المبيع فاسد فدرج لباقة فضة منه وسقط الثمن عن ذمة المشتري الأول برجوعه لباقة الفوات التي ساقط عن المشتري الثاني لقادشائه باتفاق لكن اختلف هل الفسخ للبيعتين في الفوات سواء

كانت (قوله جازان عمل المزبد) ولا يتأتى هنا صرف مستأخر فالعلة تأخير بعض الثمن بشرط فقهه يبيع وسلف أو فسح دين في دين في تنبيه هذا كما في زيادة المشتري أموالاً زائد البائع شيئاً واسترد الجمار جاز مطلقاً سواء كانت البيعة الأولى نقداً أو لأجل كان المزبد من جنس الثمن أو لا الآن تكون الزيادة مؤجلة وهي من صف البيع فيمتنع أن اذا زاد جماراً مؤجلاً لا سلف من ياد وذلك لأن المشتري بعد كانه سلف البائع جازاً بقبضه إلى أجل أي يقبض به على أن أسقط عنه البائع العشرة التي ترتبت له في ذمته والله أعلم وقوله وانظر تفصيل هذه المسئلة الخ هذا غاية ما فيه بمقرر (قوله والقياس)

كانت



البايع على الام أي والقبض (قوله ان لو فانت بيد المشتري الاول) فان قلت لم اعتبر سر بان القضا في فواته بيد المشتري الثاني ولم يعتبر في فواته بيد المشتري الاول قلت لان في فواته بيد المشتري الثاني وهو البيع الفاسد قضى فقوى بذلك واذا فانت بيد المشتري الاول لم يحصل في البيع الفاسد قضى فضعف ولم يرجع القصة على قاعدة البيع الفاسد لا مكان ان تكون أقل فسام بدفع قليل في كثير ولا راي كونه جدا (قوله للناسبة الخ) لا يخفى ان الناسبة اعتمدت على اجتماعها الصادق بتبديل هذا لهذا أو بالعكس لا للتبديل مع العنة بالخصوص (قوله بأنه البيع المفضل به الخ) لا يخفى أن هذا التبرع يصدق ببيع الأقال فلا يكون التبرع مانعا (قوله مثله الخ) لا يخفى أن هذا مثال من يبيع الأقال فالتبرع بغيره مانع (١٠٥) (قوله وقد باعها بتأخير) أي اشتراها بتأخير أي ان المطلوب منه اشتراها بئنه مؤجل وقد باعها بتدبيره هذا لا يظهر لان شراء المطلوب منه من صاحبه لا يظهر انما الذي يتطهر كما بان أن المطلوب منه يبيعه المطلوب بئنه بعضه مؤجل وبعضه مجهل كما هو التحقيق خلافا لشرح والحاصل ان هذا التوجيه لياض وظاهر وجهه

كانت قيمة السلعة في البيع الثاني قدر الثمن الاول كعشرة أو دونه كثمانية أو أكثر منه كاثني عشر وهو قول ابن القاسم وشهره ابن شاس لانهم لما ربطا صارا في معنى العقد الواحد وعلى فسخ الاول حيث كانت القيمة التي رزمت البائع الاول في الشراء الثاني يوم قبضه أقل من الثمن الاول بان تكون ثمانية مثلاً لا عشرة أو اثني عشر لاننا لم نفسخ الاول حينئذ بل زدنا القيمة مجهلاً وهي أقل وأخذت منه عند الاجل أكثر فهو عين الفساد التي منعنا منه ابتداء بخلاف ما إذا لم تفت وأفتت وكانت القيمة مساوية للثمن الاول أو أكثر منه فإذا انقصنا الثانية ودفعنا القيمة عشرة أو اثني عشر وبقيت الأولى على حالها فلا محذور فيه لأن دفع عشرة أو اثني عشر ونأخذ عشرة وهو الاصم عند ابن الحاجب قال المؤلف وغيره بعضهم بالشهر وخلاف في التشهير وقد نافوا عنها بيد المشتري الثاني ان لو فانت بيد المشتري الاول لفسخت الثانية فقط واختاره البايع قال ولم أرفقه نصا اه ثم لا شيء على المشتري الثاني لعدم وصول السلعة بده واقطعه على المشتري الاول الثمن الذي اشترى به فقوله الآن يقول الثاني أي مبيع الثاني أي مبيع البيع الثاني فهو على حذف مضاف لان الذي يقوت انما هو البيع بالبيع ه ولما رت عادة كثير من أهل المذهب بتبديل بيع الأقال بما يعرف عندهم ببيع أهل العنة للناسبة يتبين على الفصل على دفع قليل في كثير وعرفه من عرفه بأنه البيع المفضل به الذي دفع عين في أكثر من مائة اه مثله اذا باع سلعة بعشرة إلى شهر ثم اشترى السلعة بخمسة فقد افان السلعة رجعت الى صاحبها ودفع حصة بأخذها عشرة عند حلول الاجل فصدق على هذه الصورة وما شابهها أن فيها بيعاً مضافاً إلى دفع عين في أكثر من مائة الزاد هنا البيع خمسة لان الفصل وقع من بعين اه وأما على عنة عونة بكسر العين من المعاونة فقلت الواو بالكونها واتكسروا قبلها هي ممتثلة الباعان بذلك لاستعانة البائع بالمشتري على تحصيل غرضه أو لحصول العين وهو التقليل لها وقد باعها بتأخير قوله لاستعانة البائع المراد بالبايع هو الثاني الذي طلبت منه السلعة والمشتري هو الطالب والمراد بتفصيل غرضه هو الربح فيها وسماها بتأخير اعتبار المال كالألف واللام ثم يبيع سلك المؤلف مسلكتهم فقال

فصل جازي لطلب منه سلعة أن يشتري بها ليعبها ثم ولو يؤجل بعضه (ش) يعني أنه يجوز ان طلبت منه سلعة فليست عنده أن يشتري بها من رجل من أهل العنة ولو بئنه بعضه مجهول وبعضه مؤجل ليعبها من طلبها منه مجهول أو يؤجل على ظاهر الكتاب والامهات وكرهه في العتبية لانه قاله خذها ببيع منها حاجتك والباقي في قيمة الثمن للاجل والغالب

(١٤ - شرحي خامس) عياض وصاحبه ان من اشترى من رجل من أهل العنة ثمن بعضه مؤجل وبعضه مجهل على أن يبيعها لما حلت فانه حاز على ظاهر مسائل الكتاب والامهات وكرهه في العتبية (قوله أن يشتري بها من رجل من أهل العنة الخ) رد ذلك بأنه لا يعتبر في فرض المسئلة شراء المطلوب من أهل العنة وانما يعتبر في فرضه شراء الطالب من أهل العنة واعلم ان المصنف ترك قدما المسئلة وذلك ان فرض المسئلة ان المشتري لها بئنه بعضه مؤجل اشتراها ليعبها لاجته ودخل مع البايع على ذلك وكذلك تركه ان شاس وفي التنبيهات ما يدل على اعتباره (قوله مجهول أو مؤجل) أي أو بعضه مجهول وبعضه مؤجل (قوله) لانه أي ان البايع الأصلي الذي اشترى منه الطالب منه يقول لطلب منه خذ بيع من صاحبك أي بيع من صاحبك بان تتدنى وما

ففي قولنا يقيته الثمن وظاهره انه يبيع بعضها لاجل ان يفي بالبعض التقديري فتتقيا ان يبيعهما كلها لاجل التوفية اذ لم يحذر ان يباع  
 ان لا يخبر بان المطلوب منه انما اشترى ليربح وشراؤه على هذا الوجه ليس له فيه ربح اعلمه خسارة فلاحسن ان هذا انما هو في بيع  
 المطلوب منه الطالب أي ان الطالب يبيعه انما يباعها الطالب ثمن بعضه مجهول وبعضه مؤجل بقوله يبيع مائة من ثمنه بان تقديري وهو  
 الذي ارادناه عجم ورد ما ذهب اليه شارحنا من ان قوله ثمن متعلق بشترى بها بل هو متعلق بقوله يبيعهما أي ويكون قوله ولو ثمن  
 الزوال للحال وقوله لشارحنا متعلق بشترى لا يظهر لما يلزم عليه ما ذكر وقوله من أهل العينة تقدم ما فيه وأهل العينة هم من يطلب  
 منهم السلعة وليست عندهم بقوتها يبيعونها بل يطلبها منهم وأيضاً هذا التعليق أغنى قوله لانه كان الخ لا يأتي مع كل النعم المشار  
 له بقوله لبيعهما بل يطلبها منه مجهول أو مؤجل الخ (قوله وسواء اشتراه كذلك) أي اشتراه في حال كونه كذلك أي ثمن ولو يؤجل بعضه  
 (قوله عقب ماسبق) بشر بالي قوله وذكره (١٠٦) في العينة الخ وقوله اذا اشترى طعاما على ما فيه شارحنا يكون المشتري هو  
 الطالب منه وعلى ما قلنا من أنه

ان ما في لاي يقيته الثمن فقوله ثمن متعلق بشترى أي ما اشترى من أهل العينة ثمن وسواء  
 اشتراه كذلك لبيعه جمعه ثمن حال أو مؤجل كله أو بعضه وبدل على ان ثمن الخ متعلق  
 بشترى أي عيضا قال عقب ماسبق قال ان حبيب اذا اشترى طعاما أو غيره على أن يتقدم بعض  
 ثمنه ويؤخر بعضه لاجل فان كان اشتراه لبيعه كله لمحتاجة ثمنه فلا خروجه وكأه اذا باعه كله  
 بعشرة نقدا أو عشرة لاجل قاله خذم مع ثمنه مائة بان تقديري وما في قولنا يقيته الثمن  
 وانما يعمل هذا أهل العينة وهو قول مالك الخ ومضى ابن شاس على هذا القول وهو خلاف  
 ما مضى عليه المؤلف من الجواز وهو ظاهر الكتاب والامهات قاله عياض وانظر الاعتراض  
 على المؤلف في الشرح الكبير (ص) وكره خذمته ما بشانين (ش) أي وكره ان يقول الرجل  
 لمن سألها سأل ثمانين عانة لا يصلح ان أعطي ثمانين في مائة ولكن هذه سلعة فيهما ثمانون  
 خذمني بعانة ما لي سلعة اذا قومت كانت بشانين (ص) أو اشترها وبوي ليربى يصح ولم ينسخ  
 (ش) أي وكره ان يقول لبعض أهل العينة اذا مررت بك السلعة الفلانية اشترها وبوي  
 ليربى ابن رشد وكذا أفاضنا بحلقتيها واشتر بها ثمانين من غير ان يراوه على قدر الربح ولا  
 صرح به وبعبارة لا مفهوم لبوي أي أو بصرح بانه يربى بجمعه غير بيان قدره أي الربح فالمراد  
 بالايامه ان لا يصرح بتقبل الربح سواء أوما أوصرح وانما صرح بقوله ولم ينسخ مع الحكم  
 بالكرهه لئني وهم يكون الكراهة على الضم فيقول ز وهذا يصدق اصطلاحه  
 فيعتبر لان المصنف ليس له اصطلاح في الكراهة فلا يستغنى عنه بالحكم بالكرهه وأما اذا  
 صرح ببيان قدره فانه يمنع فان قلت قد ذكر المؤلف فيما قال اشترها بعشرة نقدا وأخذها  
 باثني عشر نقدا ان في جواز ذلك وكرهه قولين مع أنه هنا صرح بقدر الربح وهو يخالف  
 ما ذكرتم من أنه اذا صرح بقدر الربح فان ذلك وجب المنع قلت هذا فيما اذا وقع التأجيل من  
 الآخر فيما يشترى به وما فيه القولان فيما اذا يقع فيه تأجيل والتأجيل يقوى جانب

وفرض المسئلة البيع كله فنذكر وقوله وانما يعمل هذا أي كون الطالب منه متوجها بشترى السلعة  
 التي ليست عندك يبيعهما الطالب ليربح وقوله وهو قول مالك أي كونه لا خروجه الذي هو الكراهة وقوله وانظر الاعتراض أي من  
 كون المصنف أخل بقدره وان فرض المسئلة أن المشتري لها ثمن بعضه مؤجل اشتراه لبيعهما لاحتاجة أي دخل مع البائع على ذلك  
 والحاصل ان شارحنا ذهب الى ان الذي اشترى بالثمن الذي بعضه مؤجل وبعضه مجهول المطلوب منه وبني عليه ما تقدم ورد عليه  
 ما تقدم والمرضى ليعلم أنه الطالب وهو ظاهر (قوله أي وكره لرجل الخ) والقاعل الثاني من أهل العينة كالتقصيد ذكره هنا وان  
 كان ظاهر النقل الاطلاق (قوله أو اشترها وبوي ليربى) اعترض عليه بان الذي يوضحه وأنا ربحك ولا يلزم من الكراهة مع  
 التصريح بالكرهه مع الإيلاء وأجب بأنه أراد الايعاذ كلفظ الربح من غير تحسنة قدره وسواء ايماء لعدم التصريح بقدره فان  
 عرض له ولم يصرح بلفظه ولا يقدره كاشترها ولا يفرح (قوله فالمراد بالايامه) كانه جواب عن الاعتراض وكأه يقول فيجابه بانه  
 أراد الايعاذ ما يصرح بقدر الربح وهذا التقرير يعلم أن مفاد الشارح أن حكم الايعاذ ٣ التصريح بالربح من غير بيان القدر  
 ضعيف (قوله ليس اصطلاح في الكراهة) أي يمكن المصنف اصطلاح على أنه اذا عبر بالكرهه يكون مراده الترخيه نقول هو وان لم  
 ٣ قول المحقق التصريح بل حكم التصريح اه من هاشم الاصل

يصرح بذلك لكن استقرئ كلامه فوجد أنه يدا الكراهة التنزيهية (قوله أي مشبهه) أي شبهه بالتفصيل في المفهوم (أقول)  
لاداعي لذلك بل هو تفصيل في المفهوم وذلك أن المفهوم التصريح بالرجح وفيه التفصيل فإن بين القدر كراهة كالايمان بين فتاة  
يكون الشراء الثاني لاجل بيعه مرة واحدة لا في الجواز والكراهة قولان (قوله لتلا ١٠٧) يناقض ما بعده أي من قوله وزنت الخ (قوله

فإن قلت الخ) لا مورد له هذا السؤال  
لان المسئلة التي لم تكن  
مخرجة عما قد دعي رد السؤال  
وبقي الجواب (قوله أو غرضي الخ)  
اعتمد بعض الاشياخ ذلك القول  
(قوله لكن قد مر الخ) غير (قوله  
فهو اجارة وسلف) أي سلف برتعا  
(قوله وهذا يفيد) أي هذا التقرير  
يفيد وقوله أنه اذا حذف الخ كان  
اذا حذفه من قوله فهو اجارة وسلف  
لان العقد اذا احتوى على اجارة  
وسلف ثم حذف الشرط يصح وقوله  
وان شرط التقدا وهذا التقرير  
يفيده ولما كان هذا التقرير  
منفوخا عن القوم صعدا (قوله  
أي جواز التقدا) لا يعني أن هذا  
التفسير ليس مدلول المصنف  
مدلول المصنف وجاز التقدير  
ما ذكر والمذكور هو التقيد بشرط  
(قوله يفيد أن شرط التقد) أي  
وان لم يحصل نقد (قوله الاقل  
الخ) اعترض الواق اقتصار  
المصنف على المسئلة الاولى على  
أنه الاقل من جعل مثله به  
والقول الآخر أي أن له الجعل  
بالقايمة لم يرجع واحد منهما  
وعليه واحد حذيقا لمصنف قوله  
فهم السلم وهذا وقائته أنه سيك  
عما ينزى المسئلة الاولى (قوله أو  
الدرهمين) الاولى والدرهمين  
أو يجعل معنى الواو لان الاقل من  
الامور التي لا تكون الا بين اثنين

السلف بخلاف ما لا تأجل فيه وسبب ذلك مخالفة بين المجلين وأضاف هذا من التفصيل في  
المفهوم أي مشبهه (ص) بخلاف اشتراط بيعه نقد وأخذها باني عشر لاجل وزنت  
الامر ان قال وفي النسخ ان يقول الى الآن تنقوت بالقية أو ما شبهه ولو رسمه الاثنى عشر  
قولان (ش) هذا يخرج من قوله جائز لان قوله لم يفسخ ثلاثا يناقض ما بعده فإن قلت سباني  
فيما اذا قال اشتراط بيعه نقد وأخذها باني عشر فقد اتى الجواز والكراهة قولان وهذا  
باني اخر اجبه من قوله جائز قلت لا يتنافاه اذا المراد بقوله جائز الجواز المستوي الطرفين المتفق  
عليه والمعنى أن الشخص اذا قال لا اشتراط سلمه كذا بعشرة نقدا وأخذها منك باني عشر  
لا حصل كشه مثلا فانه لا يجوز لما فيه من سلف برتعا ثم نقده باني عشر لا يقول  
لي فإن قال لي فإن السلفة تلزم الاثر بالعشرة وبفسخ البيع الثاني باني عشر لاجل وسباني  
ما يكون للمأمور في بوليته الشراء وهل ان يقل لي بفسخ البيع الثاني وهو أخذها باني عشر  
لاجل لكن ان كانت السلفة قائمة فقد بيعتها وان كانت يسدا لا امر بعقوت البيع الفاسد فان  
القيمة تلزم الاثر حاله يوم القبض بالقية ما بلغت زادت على اثني عشر أو نقصت وهو قول ابن  
حبيب أو غرضي العقد الثانية مع الاثر باني عشر لاجل من غير فسخ لان المأمور كان ضامنا  
لهما ولو شاء الاثر عدم شرائها لكان ذلك وهذا رواه مصنفون عن ابن القاسم عن مالك قولان  
واستشكل قوله الآن تنقوت بالقية بان ظاهر ما تمهاع القوان لا فسخ وزوم القيمة فسخ واجب  
بانه استثناء منقطع وكأه قال وفي الفسخ مطلقا وتردان كانت قائمة لكن ان كانت قائمة  
واستشكل أيضا لزوم القيمة مع أن المختلف فيه بمعنى بالثمن لكن قد مر أنه أكثرى (ص)  
وبخلاف اشتراط بيعه نقد وأخذها باني عشر فقد ان نقد المأمور بشرط (ش) يعقائه  
لا يجوز ان يقول شخص لا اشتري السلعة الفلانية بعشرة نقدا واتقدها عنى وأنا اشتريها  
منك باني عشر نقد الا أنه حينئذ جعل الدرهمين في نظيره سلفه ووليكته الشراء فهو اجارة  
وسلف فانه غير واحد وهذا يفيد أنه اذا حذف الشرط صح كالبيع والسلف وأن شرط التقد  
كالنقد بشرط وهو خلاف قوله ان نقد المأمور بشرط لكن قوله وجاز بغيره أي وجاز تقديم  
المأمور بغير شرط من الاثر يفيد أن شرط التقديم كحكم التقيد بشرط وبعبارة وعلى  
النوع يلزم الاجارة بشرط السلف فانقد استأجر الاثر المأمور بدرهمين على أن يسلفه عشرة  
فتح لهذه العلة ولكن اذا وقع تلزم السلعة الاثر بالنظر الى قوله في فسخه دعي هذا الامر ان  
روعت العلة المذكورة ففتح ذلك ودعي قوله في غلظت الاثر السلعة (ص) قوله الاقل من يجعل  
مثله والدرهمين فيما (ص) أي وللمأمور على الاثر بعد أخذ سلفه في بوليته الشراء عندنا  
القاسم في هذه الصورة وفي التي قبلها وهي قوة اشتراط بيعه نقد وأخذها باني عشر لاجل  
الاقل من جعل مثله والدرهمين وعند ابن رشد وابن زرقون لاجل له واليه أشار بقوله (ص)  
والاظهر والاصح لاجل له (ش) اذهو قول ابن السبب لان جعلناه الاجرة تبين السلف والبال  
الذي مقد عليه ثم انه انما يكونه الاقل حيث اطلع على ذلك قبل انتفاع الاثر بالسلف وأما

وتقديم المصنف هذا القول يفيد اعتياده (قوله والاظهر والاصح لاجل له) وهذا في المسئلة الثانية وأما الاولى فقال عجم  
لا يجري فيها ذلك لاني لم أر من صرح فيها ثم هذا القول ضعيف والمقول عليه ما يقدمه (قوله اذهو الخ) لا على التعليل فالاولى أن  
يقول وهو قول ابن السبب بفتح الباء على المسهور عند المحدثين وهو من التاميين بمجهود كلام المصنف يفيد أنه يشير بالاظهر لما  
استشاره ابن رشد من اختلاف ولو كان الخلاف تاريخ للنسب

(قوله فليختلف هل لشيء؟) أي لأممهم على قصد الراجح انتفاع الآخر والظاهر أن ما قرأه من نسخة قصد هذا السلف مع الانتفاع كمن (قوله حيث نقدا لآخر) وظاهر الجواز ولو كان نقدا لآخر بشرط وله الدرهمان (قوله ونصه) بالجر معطوف على ز (قوله فيه تطرحه كلام ابن عرفة الخ) لا يخفى (١٠٨) أن كلام ابن عرفة عند شرط النقد كاشفه عب وكلام ز عند عدم الشرط ونص ابن عرفة وصور

مخطوهرها ثلاث الأولى اشترى كذا بعشرة وأخفتمك باني عشر نقدا فيما أن لا بشرط نقدا للمويزع والافسد لانها جازية ولو أن وقع لزمت الاصراف نقدا للمويزع ولم يضمن قدر مائة نفع السلف في لزوم الأقل من أجل متشبه بالراجح أو بأجر مائة فقط فانها لأجل أنه انما لا يرا (قوله لان القسم الخ) راجع لقبول لزوم الأقل وقوله ويضمن مع ابن حبيب راجع لقوله أو بأجر مائة وقوله وأن يشترط راجع لقوله فانها لأجل أنه لا ينسب بان المصنف لم يذكر الا الأقل والآخر ولم يذكر الوسط وقوله وان لم ينقد فلا أقل أن القذان هما أجزائه أو الأقل (أقول) ومن المعلوم أن قول ابن عرفة نقدا للمويزع أي مع الشرط لانه الذي فيه الخلاف فيكون على منواله (قوله وان لم ينقد) أي مع الشرط أي عند الجواز بشرط النقد ولكن لم يحصل نقدا (قوله في الجواز) أي جواز شرائها باني عشر نقدا وقوله والكراهة وهو الراجح ومحلها حيث نقدا للمويزع فان نقدا تطرعا جاز مطلقا (قوله ومحلها جواب عنه) الجواب المار من حيث اشكال آخر وهو حكاية القول بالجواز مع تسمية قدر الراجح مع أنه مكرهه لان حيث الاشكال للمويزعنا وهو الحكم بالكراهة مع حكاية القول بالجواز وجوابه أن ما هنا الأخذ بنقد بخلاف ما مر فوجب فقوى جانب السلف ولا يمين عليه فيما يظهر (قوله وبخلاف اشرواني) لانتافي بين قوله وبين اشترائه المضار على احتمال أنه يعني في لاجل (قوله وان عقلت الخ) ولا يقصد النقد لان تعجيله عند تملكه وقع بعد عقد بيع صحيح (قوله بالتعجيل) أي للمويزع أي هذا المبرض الآخر بالتعجيل بان عقلت ما مر عنه أو لم يرض المأمور بالتعجيل بل أخفها فمر عنه بل ورضي كل بالتعجيل (قوله اذا فلت) فلذا لم يشت فلو

أن لم يشر عليه حتى انتفع الآخر بالسلف بان غشى مدة يمكنه فيها تفصيل الثمن فاختار هل لاشيء أو له أجر مائة فانما يبلغ قولنا وهذا التقييد كوفي القدمات في الأولى والظاهر جرى مثله في الثانية في كلام المؤلف (ص) وجاز بغيره عند نقدا لآخر (ش) أي وجاز هذا عند تقدير اشتراط النقده سواء نقدا للمويزع أو لا واشتق حينئذ الدرهمين كما يجوز حيث نقدا لآخر وذلك بان يدفع له عشرة ويقول له اتقدها أو اتأخذها منكم بكذا كذا في ز ونصه لكن قوله واشتق حينئذ الدرهمين فيه نظر مع كلام ابن عرفة فلان ظاهره إذا لم ينقد المأمور ليس فيه الأقول أن أحدهما فيه الأقل ككلام المؤلف والثاني أنه له أجر مائة ونصه فان نقدا للمويزع ولم يضمن قدر مائة نفع السلف في لزوم الأقل من أجل متشبه بالراجح أو بأجر مائة فقط فانها لأجل أنه انما لا يرا (قوله لان القسم الخ) راجع لقبول لزوم الأقل وقوله ويضمن مع ابن حبيب راجع لقوله أو بأجر مائة وقوله وأن يشترط راجع لقوله فانها لأجل أنه لا ينسب بان المصنف لم يذكر الا الأقل والآخر ولم يذكر الوسط وقوله وان لم ينقد فلا أقل أن القذان هما أجزائه أو الأقل (أقول) ومن المعلوم أن قول ابن عرفة نقدا للمويزع أي مع الشرط لانه الذي فيه الخلاف فيكون على منواله (قوله وان لم ينقد) أي مع الشرط أي عند الجواز بشرط النقد ولكن لم يحصل نقدا (قوله في الجواز) أي جواز شرائها باني عشر نقدا وقوله والكراهة وهو الراجح ومحلها حيث نقدا للمويزع فان نقدا تطرعا جاز مطلقا (قوله ومحلها جواب عنه) الجواب المار من حيث اشكال آخر وهو حكاية القول بالجواز مع تسمية قدر الراجح مع أنه مكرهه لان حيث الاشكال للمويزعنا وهو الحكم بالكراهة مع حكاية القول بالجواز وجوابه أن ما هنا الأخذ بنقد بخلاف ما مر فوجب فقوى جانب السلف ولا يمين عليه فيما يظهر (قوله وبخلاف اشرواني) لانتافي بين قوله وبين اشترائه المضار على احتمال أنه يعني في لاجل (قوله وان عقلت الخ) ولا يقصد النقد لان تعجيله عند تملكه وقع بعد عقد بيع صحيح (قوله بالتعجيل) أي للمويزع أي هذا المبرض الآخر بالتعجيل بان عقلت ما مر عنه أو لم يرض المأمور بالتعجيل بل أخفها فمر عنه بل ورضي كل بالتعجيل (قوله اذا فلت) فلذا لم يشت فلو

وعلى

القول بالجواز وجوابه أن ما هنا الأخذ بنقد بخلاف ما مر فوجب فقوى جانب السلف ولا يمين

عليه فيما يظهر (قوله وبخلاف اشرواني) لانتافي بين قوله وبين اشترائه المضار على احتمال أنه يعني في لاجل (قوله وان عقلت الخ) ولا يقصد النقد لان تعجيله عند تملكه وقع بعد عقد بيع صحيح (قوله بالتعجيل) أي للمويزع أي هذا المبرض الآخر بالتعجيل بان عقلت ما مر عنه أو لم يرض المأمور بالتعجيل بل أخفها فمر عنه بل ورضي كل بالتعجيل (قوله اذا فلت) فلذا لم يشت فلو

بإتفاق القولين (قوله إضاح الخ) وكانه قال لكن إن كانت فاقمة تردوان فاقمة فالتقية وخلاصته أن الإقمة لا يمكن داخلها على محذور والجمهور موضع لقوله مطلقا وقوله ينفي عنه الإطلاق لأنه عنه ومعنى كونه ينفي عنه الإطلاق أنه لو انصرف على الإطلاق لكفاه وقوله أو يقال الاستثناء من مقدار أي استثناء منقطع والبعثي لكن وعلى هذا فلم يمكن داخلته على محذور بل مستثنى من محذور بخلاف الأول (قوله وهو مستثنى من بيع الغرر) التردد في العقد لاجتماع جانب من لاختياره لأنه لا يدري ما ينزل إليه الأمر لكن أجازة الشارع ليدخل منه الخيار على بصيرة البائع والمؤمن ليس في الغبن عن نفسه (قوله المزري الخ) هذا كلام ابن عرفة كما يعلم من كلام المطالب (قوله وجهر البيع) أي لأن من لاختياره محجور عليه أي ليس له تصرف في المبيع (قوله خلاف) أي في كونه رخصة خلاف وكان المقابل لا يعد ذلك غررا (فصل في بيع الخيار) (قوله البت الأول) جعل (٩ ١٠) الأول مفعلة لبت أي صفته من أوصاف البت ولا يظهر بل قوله أو لا طرف أو له وقف (قوله فخرج بيع البت) أي بشه وقف والبت القطع لقطع كل منهما ما خيرا صاحبه كما أفاده بعض وقوله ويخصر الخيار الحكمي لان الخيار الحكمي بيع وقف شبه لكن هذا الوقوف ليس في أول الأمر بل في آخره عند ظهور عيب (قوله لم يتوقف شبه أو لا) أي إن البت الذي يكون فيه لم يكن متوقفا في الأول على أمضاء يتوقف انما يتوقف في الآخر كما قلنا (قوله بين خيار التروي) هو عين الخيار الشرطي وخيار التقبض هو عين الخيار الحكمي والفرق بينهما عام مما تقدم (قوله موجب الخيار بما صاحب) أي وهو شرط اختيار في الخيار الشرطي وقوله أو متقدم عليه أي وهو العيب الذي في خيار التقبض (قوله انما الخيار بشرط) أي الخيار المأمور عند التقبض وهو خيار التروي لان التقبض حديث أطلقوا الخيار في عرفهم لا يتصرف الا اليه (قوله لاجل اختيار جدها) تطيل لقوله كثير

وعلى الأمور الاثنا عشر لاجل يؤدبها بامه عند الاجل فهو ما عضي بالتمن بالاختلاف فيه وقال ابن حبيب يفسح على كل حال وهو مراد به بالاطلاق لكن إن كانت المصلحة فاقمة ردت بعينها أو فاقمة فعلى الأمر فيها التقية يوم قبضها فاقوله الآن نقول الخ إضاح ينفي عنه الإطلاق أو يقال الاستثناء من مقدرا أي أو يفسح الثاني مطلقا فاقمة أو فاقمة لكن إن كانت فاقمة ردت بعينها إلا أن نقول فاقمة ترديستند \* ولما أنهى الكلام على أركان البيع وشروطه وما يرضاه من جهة وفساد وكان من أسباب فساد الغرر وكان بيع الخيار مستثنى من ذلك بناء على امر رخصة كما قال ابن عرفة المزاري في كونه رخصة لاستثنائه من الغرر وجهر البيع خلاف اه أنبع ذلك بالكلام عليه فقال

فصل في كذا ما يتعلق بذلك \* ابن عرفة بيع الخيار بيع وقف شبه أو لا على أمضاء يتوقف فقوله بيع وقف شبه أو لا اشترط في البت الأول يتوقف على أمضاء في فخر بيع البت ويخرج ذوا الخيار الحكمي لان البيع الذي فيه خيار حكمي لم يتوقف شبه أو لا على أمضاء يتوقف فقال في الحكمي بيع إلى الخيار فان قلت هل يحتاج إلى أن يقيد بالحدود بقولنا بيع الخيار الشرطي قلت لا لأن بيع الخيار لا يصدق على الحكمي والفرق بين خيار التروي والتقبض أن موجب الخيار المأمور بالعقد أو متقدم عليه الأول التروي والثاني التقبض وهو الخيار الحكمي لأنه يوجب سابق على العقد ثم شرع في تنوع أمضاء الخيار باختلاف المبيع فذكر أن أمضاء الخيار في المأزهر بقوله (ص) انما الخيار بشرط كنهه في دار (ش) وأدخل بالكاف الجملة الأيام الستة لاجل اختبار جدها أو أسهوا مرافقتها ومكاتها وجسراتها والدور والأرضون سواء وكذا بقية أنواع العقار فقوله كثير الخ مثال المقدرا أي ومختلف الخيار باختلاف المبيع ككذا ولنا أن يحصل كثير الخ من مسدود الحصر أيضا هو أحسن ويكون راداً بالاول على عبد الجيد وابن حبيب والشافعي والثاني على الشافعي وأي حنفية الفاضل بن الخيار ثلاثة أيام في كل شيء أي أمضاء الخيار ومدة بشرط لا يثبت الخيار ومدة الانشراط أي انما الخيار بشرط انما الخيار كثير في دار وكجعة في رقيق وثلاثة في ثوب الخ (ص) ولا سكن (ش) أي لا يجوز لشترى أن يسكن اذا كان ذلك كثيرا بشرط أو غير مملو لا اختبار حال الدار وفسد البيع باشرطه هذا اذا كان بلاجر

في دار أي انما جعل مدة الخيار الشهر أي هذه المدة الطويلة لاختبار جدها وقوله ومكاتها أي جهتها التي هي فيها فلا ترد أن المار مكان فكيف يكون لها مكان وقوله وكذا بقية أنواع العقار أي كالمساكن والمعصرة والحمام (قوله ويختلف الخيار) أي مده (قوله على عبد الجيد الخ) الثالين بخار المجلس أي أنه ما دام المتعاقدان في المجلس فكل واحد الخيار فليس بمجمل له على العقد وانشراطه في العقد يفسده لا محجور فيدخل في قول المصنف أو يحجور (قوله أي انما الخيار ومدة بشرط) (الاول) أن يحذف ومدة ويقول أي انما الخيار بشرط أي لا يثبت الخيار الا بالشرط ولا تكون مده الا كثير في دار والحاصل أن المدة لا تتعلق بها بشرط فالتناسب حذفه من قوله انما الخيار ومدة ومن قوله أي لا يثبت الخيار ومدة (قوله ولا اختبار) أي هذا اذا لم يكن لاختبار بل ولا اختبار وقوله هذا الخ أي جعل عدم الجواز في الصور الاربع اذا كان بلاجر لم يمين أي كل أموال الناس بالباطل وقوله فان كل من جاز أي

السور الاربع فمستغنية (قوله فيصير فيسه ما جرى الخ) وهو انك تقول يجوز اذا كان باجسواء كان بشرط اولاد امان كان  
 بغيره فلا بشرط أم لا هذه أربع صور أيضا وقوله وان كان لا اختبار حالها أربع صور أيضا في تنبيه في فإذا علمت ما ذكرنا فاختار الدار  
 وبغيرها يمكن عينه ليلامن غير سكتي (قوله وان كان لا اختبار حالها الخ) لا يخفى أن ظاهر المصنف الاطلاق وعلى هذا الحل الذي  
 سلكه لا يتوقف العيسمن الدار في هذا التفصيل كائين وبهرم جعل قوة ولا سكت الخ مذهب ابن القاسم لأنه قال وهذا على مذهب  
 ابن القاسم وقال غير واحد من شيوخ المذهب يجوز ذلك في الدار لأن ذلك مختص بغيره وانها يعرف الصالح من غيره وفوق الخمي بمن  
 يكون من أهل الحلة فلا يمكن من سكاها له عالم بحال الجدران وما هم عليه من الخلع وحسن العصبية توين من لم يكن من أهل الحلة  
 فيصوره أن يشترط عليه ذلك لاختصار حالهم وقلة القاضي (قوله وكلام ابن الموزا لا يخالف في ذلك) أي لا نقول المدونة شبه ذلك يشمل  
 العشرة الأيام (قوله لا مكانه كتم صوب (١١٠) الخ) لا يخفى أن المتأخرين السيد البائع وكم العيوب عنه اغماهي علة في عدم

البقاء فالأولى أن يقول الرغبة في  
 المشتري فإن قيل كتم العيوب ليس  
 موجودا في الصغير والحواربان  
 الكتب لما وجد في الاكثر مد الحكم  
 في الباقي (قوله اذا كان من عيب  
 الخدمه) وسواء اشترط استقدامه  
 أولا عتق ذلك عيب المصنعة  
 والتجارة فإذا كان ذا مصنة لم  
 يستعمل ان أمكن معرفته بكونه  
 وهو عند البائع والاستعمل وعليه  
 أجره وكذا عند التجاره ولا  
 يجوز اشتراط شيء من كنه  
 أو نحو ذلك للمشتري قوله ألا  
 يختار الله وقيل في غير المقدمات  
 عما إذا كان سيرا لاختيار حاله  
 وصفت فلا استخدام للاختبار  
 حاله غير أنزلو بسيرا كالكثير  
 الذي عن والحاصل أن الصور  
 أربع فإذا كان لسرا لاختبار  
 عتق كثيرا أو بسرا وأما إذا كان  
 للاختبار فإرجان صكان سيرا  
 لا كثيرا وعمل ذلك اذا كان سيرا  
 أرجو فالأجر والحاصل أن الذي

كان كان بجار وأمان كمن سيرا فان لم يكن لا اختبار حالها فيصير فيه ما جرى في الكثيرين  
 التفصيل وان كان لا اختبار حالها فيصور بشرط وبدونه ولو بلا عوض (ص) وكعبه في رقبتي  
 (ش) هذا نحو قوله والجارية مثل الخسة الأيام والجمعة وشبه ذلك لا اختبار حالها ابن الموزا  
 وأجاز ابن القاسم الخيارات في العبدان عشرة أيام اه وكلام ابن الموزا لا يخالف ما فيها وانما  
 توسط في أمه الخيارات في الرقيق لا مكانه كتم عيوبه لاداة البقاء عند سيده وغيره من  
 الحيوان ليس كذلك (ص) واستخدمه (ش) يعني أنه يجوز للمشتري أن يستخدمه الرقيق  
 في زمن خياره ان كان من عبيد الخدمه وانما أجزأه الاستعداد لا يصبر إليه بخلاف  
 الدار فاما المختص بغير سكتي ولا شيء على المشتري في استخدامه واستخدامه لا يستلزم القية  
 عليه بان يجعل الأمة تحت يد أمين وتأتي وقت الخدمه فلا اعتراض (ص) وكثلاثة في دابة  
 وكثير لو كويها أو بأس بشرط العبد أشبه والبردين وفي كونه خلافا تردد (ش) الخلف في الدابة  
 لا يخافون ثلاثة أوجه الاول لا اختبار حاله الغير كويها من غلام ورخص وكثيرا كلها  
 وقته وقته على الحل وضعتها الثاني لا اختبار كويها في البلد الثالث لا اختبار كويها خارج  
 البلد والحكم في الاول ثلاثة أيام ونحوها والثاني يوم وشبهه والثالث يريد ونحوه عند ابن القاسم  
 ويريد ان عند أشبه وفي كونه خلافا لابن القاسم فالبريد عند ابن القاسم ذهابا وإيابا والبريد  
 عند أشبه أو البريد كذلك ذهابا ومثله إيابا والبريدان كذلك وهو قسم أي عمران أو وفاء وعزاه  
 في نوصه لبعض الشيوخ فالبريد عند ابن القاسم ذهابا ومثله إيابا وسكت عنه لوضوحه  
 والبريدان عند أشبه ذهابا وإيابا فصرح أشبه بما سكت عنه ابن القاسم تركه وقال الحسن  
 لو قال نأويلان فغره وكثلاثة في دابة ليس شأنه ان ترك كبقرة أو شاة ان ترك بولم يشترط  
 اختبارها به فان شرط اختبارها فمفر من الخيارات فهو وضوحه واليه أشار بقوله (وكيوم  
 لركوبها) وهذا ظاهر اذا شرط اختبارها لركوب أو ما لو شرط اختبارها ولا فغيره كمنفعة كلها  
 فله يكونه لاختبارها ثلاثة أيام ونحوها كما يظهر وظاهر كلام بعضهم أن دابة الركوب الخيارات  
 فيها هو سواء اشترط اختبارها لركوب أم لا وكلام الشارح يفيد أن قصد الركوب بمنزلة

تقدم في الدار في هناسوا بسوا ما في نصرح الشارح عند قوله وليس ثوب يقتضيه ما في أسلوب شرط  
 المصنف وينافي قضية قول الشارح بخلاف الدار لأن يقال نظر للاصل في كل (قوله وتأتي وقت الخدمه) أي في غيبته أو في حضرة  
 أناس (قوله فلا اعتراض) أي بان استخدام مستلزم القية (قوله لا اختبار حالها من غلام ورخص) ودخل في الدابة الطير كالذئاج  
 والاوز كذا قرر وقال الثاني ان جرى عرف فيها شيء عمل به والا فلا خيار فيها فيما يظهر (قوله لا اختبار كويها الخ) أي وتركيب على العادة  
 فقط وينبغي أن يكون مثل ركوبها للحرث شغل أو الطعن والحمل والدرس والنسج (قوله ونحوه عند ابن القاسم الخ) كذا في غيره  
 وحيث كان فيما زيادة ونحوه فظهر أنه أراد بالصرا البريد فيكون الوفاق هو الظاهر (قوله والاحسن لو قال نأويلان) أجيب بأنه اعلمه غير  
 به لأنه يرجع للاختلاف في الحكم عند أن عمران وعياض وكلاهما من المتأخرين (قوله ليس شأنه ان ترك كبا الخ) أي كالبقر والغنم

(قوله والتبرير الأول) أي القيد وقوة فقهه وكثافته فدية ليس شأنها أن تترك الجواز التبرير الثاني الذي هو قوة وظاهر كلام بعضهم الخ والحاصل أن قول الشارع إن دابة الر كوب معناها الدابة التي القصد كرو بها وقوله فبدن أن يقصد الر كوب أي أن يشترط الدابة بقصد كرو بها وليس المراد قصد الاختيار بالر كوب بل المراد ما قبل الدابة فليقل عليه كلام. ب هرام تخشيد يكون كلام الشارع عن كلام بعضهم الخ والتبرير الأول هو ما أشار به وقوله أو شأنها أن تترك هذا هو المتعين (قوله وهذا ما عليه ح وهو الظاهر) أي وأما غيره فقبل قوة وكومل كرو بها فمما إذا اشترط اختيارها الر كوب ولم يصحده مكان وقوله (١١١) ولا بأس بشرط الر بدفعه إذا اشترط

شرط اختيارها به وانقر برالأول وهو المصدق وهو الموافق لما في الترضيع وقوله ولا بأس بالخ  
هو قبحها اذا شرطت اختيارها بالركوب خارج البلد وما فيه فماذا شرطت اختيارها به في البلد  
وهذا ما عليه ح وهو الظاهر (ص) وكذا لا في قوب (ش) المراد بالنوب ما قبل ما فيه ويشمل  
الكتب ونحوها كالثلث وانما كان الخيار فيها لثلاثة أمهات كان لا يحتاج فيه إلى قساسة ومعرفة  
شبهه لكن حال الباعى لكونه لا يسرع إلى المفاوضة فهو لا يلزم تسليم المبيع للبتاع ان كان  
لاختياره أو لتزوي في العقد وان كان لا اختيار للمبيع وبين ذلك في العقد لم تسلمه فان  
وقع مطلقا وتضاف إلى الإطلاق لم يلزم تسليمه وان كان يتفاوض ادعى كل قبض فصد صاحبه فسخ  
(ص) وصح بعدت وهل انفق تدانولان (ش) يعني أن خيار التزوي يفسد ولو لم ينفذ التزوي  
بعد صدور البيع على البت ~~هـ~~ كذا وقع في المدونة قال وهو بيع مؤقت وهو غنية ببيع  
المشتري لهما من غير البائع وما أصاب السلعة في أيام الخيار فهو من المشتري لأنه صار باعيا  
واختلاف الاشياء محل المدونة باقية على ظاهرها سواء انقضى البائع الثمن أو لم ينقضى إذ ليس  
عقد حقيقة إذا لم يصد به طيب نفس من جعله الخيار لا حقيقة البيع فلا يلزم الأخذ  
الآن أي أوهي مقسدة بما اذا انقضى الثمن للبائع لأن الخيار واقع بعد ذلك كأنه عقد فعلى  
خيار ولا مانع من ذلك وعليه ان لم يكن البائع قد قبض الثمن فإن جعل الخيار لا يصح حينئذ  
لأن البائع تقرر له في ذمة المشتري وأوجبته عند سلعة خيارها فهو فسخ من قبله وأصل  
ابن القاسم منع ذلك وإلى ذلك أشار بالتأويلين وإعمالا لمصودون جاز لأجل مفهوم قوله وهل  
ان نقدر الخ أي لأن لم يتقدم فلا يصح ولو عجز بجاز لا نقضى أنه يصح لا يلزم من عدم الجواز  
عدم الصدوق ليس كذلك وهذا كلامنا ليس ما يجعل السلعة فيما في الذمة فيمنع قطعا (ص)  
ومنه حينئذ المشتري (ش) أي مضمن المبيع الذي وقع فيه الخيار بعد البت المشتري لأنه  
صار باعيا وذلك لأن المشتري لموافق البائع على ما جعله من الخيار عدا باعيا لا أخرج  
السلعة عن ملكه لأن البيع لازم وقوعه على البت وظاهر قوله ومضمون المشتري سواء جعل  
المشتري للبائع خيارا تضافا أو بالعكس على المذهب وقوله حينئذ أي حين أن جعل الخيار  
بعدت (ص) وقد بشرط مشاور بعد أو بعد قرضا أو بمجهود (ش) يعني أن البيع واقع  
بالخيار على شرط مشاوره شخص بعد عن موضع العقد فلا يكون فاسدا التمهيل بل هو المراد  
بالبعيد أن لا يصح ما عنده إلا بعد فراغ مدة الخيار وما الخ أي به ما بعد بعدو كذلك يكون البيع  
فاسدا اذا وقع على خيارا كثر من خيار تلك السلعة وما الخ أي به كثيرا وكذا يكون البيع  
فاسدا اذا وقع على خياره بمجهود كالأدق خيارا لغير واحد هي إلى قديم دوليس لقدومه  
عادة تنظر إلى وإلى نظر السهم إلى وإلى أن تضع زوجة البائع أو المشتري ثم إنه يستمر الفاسدا فيما

المتأخرين عن خسار فلا ينفون أن المثلث البايع في أيام النصارى وبعدها المشركى (قوله أو العكس على المذهب الخ) حاصله أما إذا كان  
التجار البايع قولنا بناء على أن المثلث لا ينفك عن المفقود كقوله في أيام الألف فقلنا إلا لا ينفك عن المفقود كقوله فيها فالضمان من البايع وإن نقل  
بذلك فالضمان من المشركى والمذهب كما قال الشرح أن الضمان من المشركى بناء على أن المثلث لا ينفك عن المفقود وليس كقوله فيها  
(قوله ونفسه الخ) وضعته من بائعه على الراجح (قوله لا ينفك عن المفقود الخ) مثلاً لتبانيق الدراسة وثلاثون وبوالذى يطلق بها  
برمان وبيلة على ما بينا في قوله ورد في كنفه فكانت الساعة بعيدت بحيث يضيء أيام الحيدروا والمثلث على ما لم يد كقولنا كان سيرا

والحكم بالكرامة مصرح به وانظر هذا الحكم الذي قاله الشارع مسلم أم لا قل أرأه (قوله مشاوره بعد الخ) جواب عما يقال ان الأولى من هذه المسائل تستفاد من المستثنى بعدها لا ما ذاع لم وقت الاجتماع به ولكن بعد رد على أهل اخبار يرجع للذة الزائدة وان لم يعلم ذلك يرجع للذة الجهوية (قوله أولى أن تنفع) أي والموضوع حينئذ يمكن بهما حل الخ قال عجم ومقتضاه انه لو كان بهما حل لا يكون من المدة الجهوية وهذا ظاهر ان علم وقت حصوله ويحصل على معظم أحواله كسنة أشهر ولا يقال ان مدة اخبار لا تكون أكثر من كثره وكيف هذا مع قولنا وهذا ظاهر ان علم الخ لا تاتى قول تصورك فبما ذوق بيع اخبار بعد ثمانية أشهر من جهلنا ينبغي أنه اذا مضت السعة الأشهر ونحوها تمت مدة الخبر في كدار ولا ينتظر بوضعها كذا في عجم **تنبيه** ضمان المبيع من بائعه على الزاج وقيل على المشتري اذا قبضه (قوله والزمان ملغى) أي لا يلاحظ والحاصل أن بشال لأجاسة لقوله مشاوره بعد لانه اما أن يرجع للذة الزائدة (١١٣) أو الجهوية وما حل الجواب أنه يلاحظ فيه البعد ولا يلاحظ فيه البعد في

ذكر ولأوسط الشرط قوة مشاوره بعد أي والزمان ملغى وقوله أو مدة زائدة أي والزمان معبر فقاريا وقوله مشاوره بعد نظرية البعد وقوله ويجوز أن يتقرر فيه البعد فقاريا فلا تكرار (ص) أو غيبة على ما لا يعرف بعينه (ش) يعني أن من اشترى ما لا يعرف بعينه ضاير كالكيل والموزون والمعدود بشرط البائع أو المشتري الغيبة عليه فان ذلك لا يجب فساد البيع لتردد المبيع بين السلفة والتمنية لأنه بتقدير الاضاميسم وبتقدير الرساف لا يمكن الانتفاع به ما غيبية المشتري فواضح وأما غيبة البائع فقد رآنا المشتري التزمه وأسلمه فهو بيع ان لم يرد موفى ان رده وظاهره ولو طبع عليه خلافه فالحق ونقله ان رده عرقه وتبطل وأما ما يعرف بعينه فلا يتعد بشرط الغيبة عليه ولو قال على مثل لكان أخصر وطابق النقل ان في بعض العروض ما لا يعرف بعينه فيقتضى كلامه منع الغيبة عليه وليس كذلك فان قلت ما بان التردد بين السلفة والتمنية فبما ذاك كانت الغيبة من البائع قلت قال في التوضيح في تعطل ذلك بتقدير كان المشتري التزمه وأسلمه فيكون بيعا ان لم يرد موفى ان رده قال الناصر القافى يعني بتقدير كان المشتري التزمه في نفسه وأخافه عتادا ثم دفعه للبائع على وجه السلف منه فان لم يرد المشتري الطعام بأن رد البيع فقبول الطعام من البائع بالثمن الذي تقرر في ذمته بالتزامه أولا وان رد الطعام بأن أجاز الشراء كان الطعام سافرا مردودا (ص) أو ليس ثوب (ش) أي وقصد البيع بشرط لبس ثوب لبس امتنصا ولا خصوصية للثوب بما ذكر بل حكم الدار والبابية والعبد كذلك وقوله (ورد أجره) أي أجره البس أي أرض اللبس أي وإذا فسد البيع في اشتراط لبس الثوب ونقص كان على المتناع قيمة لبسه ولم يجعله كسائر البسوس الفاسدة اذا فسخ لا يلزم المشتري رد الثوب لانه ما من أن لبس الثوب ليس بفعله بل هو نقص من عين المبيع واعلم أن الانتفاع بالمبيع بالخيار ان كان كثيرا فلا يجوز اشتراطه ولا فعله بغير شرط ولو كان لا يختبر حال المبيع كروبال الغاية واستفهام العبد وسكنى الدار هذا اذا كان بلا ركة أو القيصور اشتراطه وقعه بغير شرط ولو لم يكن لا اختبار حال المبيع وأما ان كان

المدة الزائدة ولا الجهوية بل يلاحظ الزمن في المدة الزائدة ويلاحظ الجهة في المدة الجهوية فاذن لا تكرار لقوله والزمان ملغى أي والبعد ملاحظ الا انك خبر بان قوله أولا والمراد البعد ان لا يعلم ما عنده البعد فراجعه مدة اخبار يقتضى رجوعه للذة الزائدة ولا يعرف البعد الا بالذات فاذن لا يصح أن يقال وزمان ملغى لأنه لا يعرف البعد الا بعد ملاحظة الزمن (قوله أو غيبة الخ) أي بشرط غيبة الخ فذا غاب عليه من غير شرط فلا فساد لان التردد المذ كروبال غاهو مع الاشتراط (قوله لانه بتقدير الامتناع الخ) لا يحن أن هذا الكلام يقتضى أنه بتقدير الامتناع مبيع قطعا وبتقدير الرساف مطلقا كانت الغيبة غيبة المشتري أو البائع لكن نتائج قوله بعد فان قلت الخ كما هو ظاهر لم نأمل (قوله ونقله ابن عرق الخ)

أي نقل كلام الغنى وأرق ما فيكون لعدة الآن عبارة الشارع حمومة وذلك أن ابن عرفة لم يذكر القول بالفساد قبل الا يطبع عليه وانما ذكر أنه لا يفسد وأنه لا يجوز وكذا في التصرة محضون ولا يغيب متناع على مثلى الآن يطبع فان غاب عنه لم يفسد البيع بشرط ويجوز تطوعا فظاهر الشارع أنها لا يطبع عليه يفسد قطعا وليس كذلك ويزاد لم يكن غرق أصوله ولا يفسد ويمنع (قوله أي وقصد البيع الخ) أي تحمل ذلك اذا كان اللبس كثيرا أو ما لا يسكنه لبقية فله لا يضر كما يفيد كلام الخطيب عن أبي الحسن (قوله لما من أن لبس الخ) وأيضا الفعلة في بيع اخبار كان فاسدا أو صحيحا البائع ولو كان اخبارا للمشتري وامضى البيع (قوله بل هو نقص) أقول بل ولو قلنا أنه غل لا يرد أجره اللبس الكثير المنقص وليس كلبس الفاسد رد البيع ولا غل على المشتري كما قدم المنصف لانه فيما بيع على البت وما هنا اختيارا لذلك للناظر زمنه فلو دخل في ضمان المشتري كلبس الفاسد على البت بل في الخطيب أن الاجرة والفلة للبائع في بيع اخبار الفصح كالناسد ولو كان الخمار في الصبح للمشتري (قوله واعلم أن الانتفاع بالخيار ان كان كثيرا الخ) المراد بالكثر ما له من البسير ما لا يحن لها شارها لخطيب في قوله واستخدمه

يسرا





(قوله لا يعيوب ثلاثة) الجذام والبصر والجنون (قوله عهدة الثلاث) أقول عهدة الثلاث هي كون الزقني في ضمان بائعه ثلاثة أيام فإذا حدث فيها شيء يرد البيع (قوله على شرط المواضعة) أي أو جريان العرف بها (أقول) نبي ما إذا كان حال الناس يختلف فيها فأقول يعتبر الأغلب من اعتبارها أو عدمه كما هو القاعدة وتبقى حالة التساوي (أقول) ويرتكب الاحوط فيحكم بالفساد (قوله كارض التيل) أي بعض أرض التيل فإذا رويت (١١٤) بالفعل وجب النقد فلا قسم ثلاثة (قوله وجعل) أي وشرط أن نقد في جعل (قوله

أقترنصالح) حاصده أنه نقل المسواق أن ابن يونس ذكر عن المدونة أن مثل شرط النقد النقد تطوعا وبث في ذلك بان مسئلة المدونة التي تكلم عليها ابن يونس انتهى إجازة بشرط فيها الترتيب في شاه واشتراط ذلك لا يخرج جماعه كونها إجازة ولفظ المدونة صريح في ذلك ويدل عليه أي وعلى أن اشتراط ذلك فيها لا يخرج جماعه كونها إجازة أن الغني صرح بأنه سخط فيمن الأجر كل يوم بهما بهما والجعل يختلف ذلك وبقرض كونها إجازة فهي جازة على خيار ومسئلة المصنف هذه في جعل لا خيارية له ولغات أفاد بعض شيوخنا أن المعتقد أن الجعل لا ينشر التقديسه تطوعا (قوله يجوز زرعه) هذا على أن نضحة المصنف زرعه مفتوحة وزاى ما كتبه وقوله أو يحمله هذا على نسخة يجرى بيانه موحدة جميع وزاى (قوله وأما على المذهب الخ) أي فيكون المصنف هنا ما شاء على ضعفه والعدله أنه يفتقر في الكلام الحامى للتأخر ذكر غير المشهور عنده كما في شرح شب والحاصل أن المعتقد أنه لا يرد زرعه خلفه أو يعطيه الإجرة بينهما (قوله ونحوه) كمنصة أيام فيما يظهر قسما على ما تقدم في

الحضيض (قوله مسئلة السقطة) وهي إذا زاد أكرت السفينة ترك بعد نصف شهر لا يجوز واشتراط التقديس في كان ابن يونس أن أكرت سفينة فيسحق على أن يكرها وقت صلاح (كوب حاز) ثم كان وقت صلاح الر كوب فير بائنه نصف شهر ونحوه جاز التقديس بعد كاشهرين ونحوهما يجوز التقديس أي بشرط أذ هو الذي يتوعد نفسه التقديس والتمنية والسلفية (قوله إلا أنه مخصوص بقوله لا تعرف عنه) وهو المثل (قوله ما في الدين في الدين) أي فسح ما في النعمة في مؤخر

(قوله له المذكورة) وهو أن البيع إذا تم بانتقضاء أمده انجازه (قوله هل يحد زمان الخ) الظاهر أنه يحد ثلاثة أيام (قوله على مذهب ابن القاسم) أي وهو المشهور وفي شرح شب فلو لم يقيد الكراء لكان مضمونا للسان أولى ليرى على المشهور ووافق ما تقدم في قوله أضاف عن أه أي الضعيف بقرع ويقول المعين ليس في الأمة تعين (١١٥) ما تستوفى منه المنفعة والمدة لا تقبل

المعين (تبيينه) زاد أو أحسن أن مثل ذلك عهد الثلاث إذا وقعت مع خيار (قوله تأمله) أي فأنه يحد بهما ولكن لا بد من معونة ذلك أنا نقول بحدوله وهذا يتحقق الخ أي ونسخ الدين في مؤخر يؤخر مطلقا ثم رد أن يقال لم كان البيع والسب لا يؤخر الامع الشرط بخلاف فسخ الدين في الدين يؤخر مطلقا (قوله واستبد بائع أو مشتري على مشورة غيره) لا يلزم من المشاورة الموافقة لغير شاور ومن وافقه من وهذا حديث يجوز اشتراط مشورته لقرب مكانه وأوفى كلامه منع الخلو لانع البيع اذ لو حصل البيع من المالك على مشورة غيره والشراء من المشتري كذا والتحد الملحق على مشورته فنهما أو تعدل فان كلا منهما يستبد (قوله على مشورة غيره) أي إلى آخره فلا رد أن يقال الأولى تأخير قوله واما الخ بعد قوله لا خياره أو رضاه (قوله في الثمن) أي أن الرضا في الثمن أي فلم يكن الثمن معلوما (قوله

كان الخيار للمكري أولا كبرى فانه لا يجوز التذوق به له المذ كورة وانظر ما قد راجل الخيار في الكراء المضمون هل يحد زمان أو هو بقدر الحاجة ولا مفهوم لقوله مضمون قال أو أحسن المضمون والمعين سواء على مذهب ابن القاسم في المدونة أه وانما امتنع التذوق في الكراء بالخيار ولو توطعوا جاز في البيع بالخيار توطع طال الألف في التقيد في البيع بالخيار التردد بين السلفعة والثنية وهذا انما يؤثر مع الشرط واما في الكراء أصبحت كان فيه الخيار فالألف فيه فسخ ما في الأمة أي في مؤخر وهذا يتحقق في التذوق ولو توطعوا فأنه لا يملك من أسلم على شيء بخيار لا حد ما فانه لا يجوز التذوق به مطلقا ما فيه من فسخ الدين في الدين وذلك لان ما يجعل من التقيد في زمن الخيار سلف في ذمة السلم إليه ولا يكون غنا لا يعد في مدة الخيار وان تمام البيع في فسخه قبل ان تمام البيع فسخ ما في الأمة في مؤخر وهو السلم فيه واعلم أن موضوع هذه المسألة أن رأس المال فيه لا يعرف بعينه بان كان مكيلا أو موزونا أو معدودا وسواء أن أمده الخيار في السلم لما يؤخر السهم رأس المال وهو ثلاثة أيام ولا ينظر لحسن السلم فيه من عقار أو غيره (ص) واما تدباقم أو مشتري على مشورة غيره (ش) يعني أن من باع سلعة أو اشتراها على مشورة غيره كزيد مثلا ثم أراد البائع أو المشتري أن يبرم البيع دون مشورة زيد فإنه أن يستقل بذلك ولا يفترق ان تمام البيع الحثورية قوله على مشورة أي المشورة للخصم وأما المشورة القسيدة بأن باع على مشورة فلان باع ما مضى البيع مضى بينهما والاختلاف في الاستبداد لان هذا اللفظ يقتضي وقف البيع على اختيار فلان بخلاف ما إذا كانت المشورة مطلقة وقوله على مشورة غيره أي الثمن والمخن معلومان وامر من قوله وعلى حكمه أو حكم غيره أو رضاي الثمن أو الثمن فلا منافاة (ص) لا خيار له ورضاه (ش) يعني أن من باع سلعة أو اشتراها على خيار فلان أو على رضاه ثم أراد أن يبرم البيع ويستقل به دون خيار فلان أو دون رضاه فليس له ذلك ولا بد من رضاه فلان أو خياره في أمضا البيع أو رده والفرق بينهما ما بين المشورة أن مشترط المشورة ما يقضى به بقره ومشتري الخيار أو الرضا لغيره معرض عن نظر نفسه (ص) وتؤولت أيضا على نفيه في مشتري (ش) يعني أن أبا محمد يوجب لباية ألا والمدونة على في الاستبداد في حق المشتري خاصة في الخيار والرضا للغير فليس له أن يستقل بتمام البيع أو رده دون من جعل له الخيار والرضا واما البائع فله ذلك أي له أن يستقل بذلك لمقتضى نصه في ملكه (ص) وعلى نفيه في الخيار فقط (ش) أي في حق البائع والمشتري والمعنى أن من باع سلعة أو اشتراها على خيار فلان أو على رضاه ثم أراد أن يبرم البيع أو يبرمه دون خيار فلان أو دون رضاه فانه ليس له ذلك في الخيار فقط واما الرضا فلكل من البائع والمشتري أن يستقل بتمام البيع ورده من غير توقف على رضاه من جعل له ذلك والفرق بين الخيار والرضا أن الملحق عليه وهو الخيار قد يحصل ولو بقوله لا اخترت كذا بخلاف الرضا فانه أمر باطن لا يعلم وقد يخبر بخلاف ما عساه فلم يعتبر (ص) وعلى أنه كالأكل فيما (ش) يعني أن المدونة تأولها بعضهم على أن الذي اشترط رضاه وخياره كالأكل في الخيار والرضا واليهما يعود التثنية وإذا كان كالأكل فلكل واحد من البائع والمشتري الاستبداد بما يسبق إلى الأكل بالأية أو الرضا لبيع كالأكل في باب الأكل وانعت باع الأول لا يقبض ثم أشار إلى رافع الخيار من الفعل بقوله (ص) ورضى مشتري كالأكل أو زوج

لا خياره الخ) هذا هو المعتقد وما بعده من التأويلات ضعيف (قوله لم يسبق الخ) أحسن أن يقول وعلى أنه كالأكل فمن سبق منهما براد أو أمضا اعتبره فعليه لأن يضم الفعل الثاني قبض على ما يشيد التثنية لقول المصنف في الركلة وانعت وبيع فالاول الأقبض وظاهر تقرير الشارح وجع خلافه وأن العبرة بالاول مطلقا وهذا إذا وجد سبق وعلم ما إذا لم يوجد سبق بان المتحد الزمن أو وجد سبق وجهل فيكون البيع بين المشتريين (قوله وانعت) أي ما مكرمل وقوله باع أي كالأكل (قوله ورضى الخ)

فعل ماض فاعله مشتر (قوله أو اعتقه في زمن الخيار) فاجب الأول لجل كلاً أو بعضه ومثل ذلك الابلاد ونحوه في خيار التصبئة (قوله ولو عبداً) أي خلافاً للشبهة (قوله ان العقد كافي ولو فسد الاجتماع على فساد فيه يظهر عب وظاهره ولو رد أحد (أقول) الظاهر ما يرد أحد (قوله أو فسد تلفذاً) وظاهره كالموتة وان لم تلفد فان جرد الخيار بالتصديق لم يكن رضاً وظاهره كظاهر المدونة ولو تلفد (قوله وأما الفعل الموضوع (١١٦) لتصدق التلفد) وهو نظر الفرج (قوله أو أسلم للصنعة)

ولو هيئته أو للكتب (قوله أو تسوق) الذي في النقل أو سام (قوله المشهور وهو مذهب المدونة) الخلاف في الخمسة ومذهب المدونة أنها رضاً ولم يرأسه هدم رضا بعد أن يخلف ما كان ذلك رضاه من لزوم البيع (قوله بعد قبض المشتري) أي بعد أن يقبضها المشتري من يائها هذا هو الخيار من كلام الشارح وقد أضافه بعض شيوخنا من تلامذة الشارح بل وبقيده عبارة عب الآن هذا الكلام قد وجدته منسوباً بالفتح الشيخ ابراهيم شيخ الفقيه صاحب الحاشية ثم اطلعت على الحاشية فوجدت اللقائى نسب قوله وظاهره وان لم يقبضه المرتهن في زمانه قال وفيه نظر بل الصواب أن تقول بعد قبض المشتري ففهم من ذلك أن المراد قبض قبض المرتهن لذلك المشتري وقوله قبل قبضه لا يعني أن المراد قبل أن يقبضه المرتهن من الراهن وحاشيئاً فلا يظهر الورود لان هذا موضوع آخر (قوله هدموا ما تباع) مثلاً لو كانت قيمته عشر دراهم ولو بيع بمائة درهم ونقصته الحيازة خمسة دراهم فلا شك أن الخمسة دراهم ربع العشرين فيرجع عليه ربع الثمن الذي هو المائة وذلك أن

(ش) يعني أن من اشترى أمة أو عبداً على الخيار كما هو أدبراً وأعتقه في زمن الخيار فان ذلك بعد رضاه منه وبلزومه ذلك وكذلك انما روج الأمانة في زمن الخيار فانه بعد رضاه منه ولا خلاف في ذلك وأما العبد اذا زوج في أيام الخيار ففيه خلاف والمشهور أنه بعد رضاه منه واليه أشار بقوله (ص) ولو عبداً (ش) وظاهر قوله أو زوج أن العقد كافي (ص) أو قصد تلفذاً (ش) يعني اذا فعل فعلاً كبير يهدأ أو فرغ على نفسه أنه قصد بذلك الفعل تلفذاً فانه بعد رضاه منه وقوله أو قصد تلفذاً أي بفعله لم يكن موضوعاً قصد التلفد المذموم بل قوله وأظهر الفرج وأما الفعل الموضوع لتصدق فهو محمول عليه على قصد التلفد أقر أنه قصد ماله (ص) أو رهن أو أجراً أو أسلم للصنعة أو تسوق أو جنى أو تعد (ش) المشهور وهو مذهب المدونة أن المشتري اذا رهن الأمانة أو العبد أو غيره ما في أيام الخيار أن ذلك يكون رضاه منه وظاهره وان لم يقبضه المرتهن لكن ينبغي أن تكون هذه الأمور كلها بعد قبض الشيء المشتري ولا يرد علينا ما يأتي في الرهن من أن الراهن اذا باع الرهن قبل قبضه يعني لان ذلك باق على ملكه فهو أقوى بخلاف هذا فانه لم يدخل في ملكه وما بعد رضائه بام البيع اذا أجزأ المشتري البيع في أيام الخيار وكذلك الواسم لتسوقه أي وقفه للبيع غير مبرم أو جنى على البيع عبداً في أيام الخيار وأما جانيته عليه خطأ ما يرد وما نقص ومنه العبد الغالبة من أنه اذا جنى عليها المشتري عبداً كان ذلك رضاه منه بلزوم البيع وان جنى عليها خادماً ردها ما نقص من ثمنها وان كان عيباً مقسداً ضمن الثمن كله (ص) وأظهر الفرج (ش) يعني أن المشتري اذا فطر إلى فرج الأمانة في أيام الخيار فانه بعد رضاه منه بلزوم البيع لأن فرج الأمانة لا يبرد البيع فانه في المدونة (ص) أو عزب دابة أو زوجها (ش) يعني أن المشتري اذا عزب الدابة بأن قصد ما في أسافلها في أيام الخيار فان ذلك بعد رضاه منه بلزوم البيع وكذلك اذا زوجها بأن قصد ما في أوداجها في أيام الخيار فان ذلك بعد رضاه منه بلزوم البيع وكذلك اذا هذب ذنبها بأن جزع في أيام الخيار فان ذلك بعد رضاه منه بلزوم البيع (ص) لان برجارية (ش) يعني أن المشتري اذا جرد الدجارية في أيام الخيار فان ذلك لا بعد رضاه منه الآن يقصد بذلك التلفد بعد رضاه منه (ص) وهو رذ من البائع (ش) يعني أن كل ما رهنه رضاه من المشتري رقة من البائع اذا حصل منه في زمن خياره واستثنى المتأخرون من ذلك كالمنفعة الاجارة واليه أشار بقوله (ص) الا الاجارة (ش) أي غلبت من البائع ردان الفقه له زاد الفقه والاسلام للصنعة وهذا ما لم يرد من الاجارة عن مدة الخيار والا كانت رذ من البائع ويجري مثله في الاسلام للصنعة بعلمه مدة ولكن هذا من الاجارة (ص) ولا يقبل منه أنه اختياراً ورده له لا ابينة (ش) يعني أن من له الخيار من بائع أو مشتري اذا ادعى بعد انقضاء زمن الخيار وما لحقه به انه اختيار

القصة تعتبر زماناً (قوله يعني أن المشتري الخ) كلام بهرام والتوضيح يقتضي أن الذي يدل على الرضا هو النظر الذي يعمل بالملك كنظر الدار كلفرج الأمانة وان نظر الدار كلفرج العبد ونظر الان في فرج العبد لا يدل على الرضا لعدم حل ذلك حالا وما لا (قوله لا يرد جارية) أي دون الفرج يجره بالتقليب (قوله بعلمه مدة) أي لا يعطى المعلم أجره في مدة ما لم يعلمه بل الاجرة هي عمله في الصنعة أو غيره ولو امان أسلمه للصنعة خارج من البائع فليس داخل في الاجارة فيكون هو المراد من قول المصنف أو أسلم للصنعة (قوله الابينة) أي ولو بينة مال (قوله اختاراً للاضواء) أي فهذا هو المراد من لفظ المصنف فلا يعترض بأن يقال ان الرد أحد نوعي الاختيار ولا يكون قسماً له وحيداً فلا يصح عطفه عليه وحاصل الجواب أن معمول اختياره محذور أي أو يقال قوله

الاضاءة

أورد مصنف على محذوف والتقدير واختار فامضى أورد (قوله ليأخذها من يد غيره) هذا إذا كان الخيار للمشتري وهي في يد البائع وقوله أو يلزمها هذا إذا كان الخيار للبائع وهي في يد المشتري (قوله يلزمها لمن ليست في يده) هذا إذا كان الخيار للمشتري وهي في يده أو يأخذها هذا إذا كان الخيار للبائع وهي في يد المشتري فالصور أربع أي الصور المقصودة بالافادة فلا ينافي أن الصور غائية وذلك أنك تقول ان الخيار إذا كان للبائع فله صور أربع لانه إما أن يختار الأمضاء أو يختار الرد وفي كل ما كان تكون السلطة بيده أو بيد المشتري وكذا يقال فيما إذا كان الخيار للمشتري إلا أنه إذا كان بيد البائع والخيار له واختار رد اختياره الرد لم يؤثر شيئا بل لا كيدوكذا إذا كانت بيد المشتري واختار الأمضاء لم يؤثر شيئا وكذا إذا كان الخيار للمشتري واختار الأمضاء وهي بيده لم يؤثر شيئا وكذا اختياره الرد وهي بيد البائع لم يؤثر شيئا (١١٧) (قوله هو مصدر مرفوع) في الحقيقة

المرفوع الفعل المحذوف وهو يدل على الرضا (قوله ولا ينبغي) أي يمنع (أقول) يدل على هذه النسخة قوله أن فصل الخ (قوله وقد يفرق الخ) هذا الفرق غير ظاهر لأن الخارج من السيد أقوى من التكرار هذا على أن التسوق لا يدل على التكرار لأن حقيقة الفعل قد تأتي لغير التكرار كثيرا كتعجب عن شيء وبعبارة المدونة أوسام بها فالصواب أن يقال إن مسألة التسوق أغلقت لأن القسم ومسألة البيع نفسه فنحن في القسم أن البيع آخر في الرضا وعند غيره لا يدل البيع على الرضا فالنسوق آخر فهما قولان وقعا في المدونة ولذا الماذكر ابن ناجي قول المدونة في التسوق قال يقوم من هنا أن البيع رضا بالأمر وبأني خلافه والفرق بين البيع والإجارة أن الإجارة مقبولة

الامضاء أخذها من يد غيره ألم تكن في يده أو يلزمها القسم من هي في يده فلا يقبل منه وكذلك لا يقبل منه أمضائه اختيار الرد بعد انقضاء زمن الخيار وما ألحق به يلزمها لمن ليست في يده أو يأخذها من هي في يده ولا بد من بيته فتدبره عند انقضاء زمن اختيار الأمضاء والرد لانه ادعى ما الأصل عدمه وينبغي أن يكون من جعل الخيار من غيرهما كذلك (ص) ولا يصح مشتري (ش) أي أن يبيع المشتري للسلعة في زمن خياره لا يدل على رضا بها فهو مصدر مرفوع معنى عطف على قوله لأن برد جارية ويحتمل النهي مع الفعل ويميز وهو المناسب لقوله ولا ينبغي أن يبيع حتى يختار وأعمال الاشكال من جهة عدم التسوق رضا دون البيع وهو أقوى منه وقد يفرق بأن التسوق لما كان متكررا دل على الرضا بخلاف البيع قد يقع من أول وهله (ص) فان فعل فهل يصدق أنه اختار بيع أول بهاته فقولان (ش) أي وعلى كل من التقي والنهي لو باع المشتري ولم يختار البائع باختياره ولا يشهد به وادعى أنه اختار قبل البيع وخالفه البائع وأراد نقض البيع أو أخذ الرد لم يجز فهل يصدق المشتري في دعواه الاختيار قبل البيع بين سكاك ابن حبيب عن مالك وأصحابه وهو لا ينقسم في بعض روايات المدونة وهو يمين تهمة توجه إلى المشتري ولم يثبتها البائع لم يدعيه أو لا يصدق المشتري أنه اختار قبل البيع والبائع نقض بيع المشتري وإن شاء أجاز أو أخذ الفتن وهو رواية على نزياد لكن الفائدة في نقض بيعه لانه إذا نقضه لكان للمشتري أخفا للسلعة لأن أيام الخيار لم تنقض وأعمال البائع لم يجز فقط فالصواب أن يقول أول بهار بعه أي يرجع المشتري الحاصل في بيعه و يصح حل كلام المؤلف على ما إذا كان النزاع بينهما بعد أيام الخيار ووقع البيع في أيام الخيار ولا يعارضه قوله من إن البيع يلزم من هو في يده عند انقضاء زمن الخيار وهو لم يكن حين انقضائها في يد البائع وحينئذ فيلزم المشتري ولا كلام للبائع في نقض بيع المشتري لأنه لم يكن في يد المشتري حين انقضاء زمن الخيار بل في يد المشتري منه فمن جهة البائع أن يقول انما بيعه قبل أن يختار فقد ثبت ما في ملكي بشراذني في يده وانظر إيضاح هذه المسئلة في شرحنا الكبير ولما انتهى الكلام على مشترط الخيار شرع في الكلام

لوضع المؤجر على الشيء المؤجر في المستقبل بخلاف البيع (قوله أول بهاته فقولان) على حد سواء (قوله أو لا يصدق الخ) فاقبل انما كانت المنازعة في زمن الخيار والخيار للمشتري فلم لا يصدق بغيره بل لا يقال للبائع لا يقول أنا اختار لأن على تسليم عدم الاختيار فالجواب أنهم دعوا بعه كاختياره الرد فلا كلام بعد ذلك (قوله و يصح حل كلام المؤلف الخ) أي ولا يأنى الاشكال المتقدم المشار به بقوله لكن لا فائدة الخ وقوله فالصواب فتدبر لا حاجة لذلك المعنى أن بهار يمكن من نقضه وكونه فائدة أو لاحكام آخر وبعبارة شرب ولربها نقضه وإن لم يكن فيه فائدة كما قال المواقف لمعناه بنقض قصد متعد على مثل التبر وهو ما حرام أو مكره على الاختلاف في بيع الفضولي وهذا القول الثاني وسكت عن القول الثالث وهو أنه لاس لها إلا الرجوع انتهى فلما علمت ذلك فلا يظهر ما قاله شارحنا (قوله وانظر إيضاح هذه المسئلة) أعني قوله ولا يصح مشتري من حيث ان الخيار للبائع أو للمشتري والبائع ما أمضا أو هذا فله أربع أي في كل ما إما أن يكون البيع في زمن الخيار ولا فائدة غائية وبما أن ذلك قد علمت من الشارع بيع المشتري له في زمن الخيار أو بعد الخيار له فهناك صورتان وتبين صورتان وهما إذا باع المشتري زمنه ما هو بيد الخيار للبائع فللبائع رد قطعاً فان بيد المشتري الثاني

فعل المشتري الاول الاكثر من الثمن والقيمة وما اذا باعه بعد مضى زمنه والخييار البائع ايضا فليس له عليه الا الثمن فقط لان غرضه وهو بيع المشتري الاول ليق البائع خياره ومنه قول المصنف مشتري البائع له بيعها وهي بيد المشتري فله زمنه ويكون رد اياها بعد فاعلمه الثمن على المشتري لزوم البيع ناقضا فزمنه وهاتان صورتان اذا كان الخييار البائع فان كان الخييار للمشتري وباع البائع زمنه فلم يشتري ودمع القيام والاكثر من فضل القيمة والثمن الثاني على الاول مع الفوات فان باع البائع بعد مضى زمنه وهي بيده أى البائع والغرض ان الخييار للمشتري فليس له الا اخذته ان كان قد قدمه للبائع (قوله وهي على ما ذكرنا من اخذ) أى التي هي الرق والنفس والموت والجنون والاعجاء (١١٨) ومفاده ان فيها كلاما آخر لم يذكره المصنف (قوله لسيده مكاتب) باع

او باع على ان الخييار له (قوله) أحاط دينه بالمفلس وفلس ولو مالعى الأعم وهو قيام القرماء وأولى الانحصار وهو حكم الحاكم بطلع ما له فخر مائه (قوله) شرط أعلىه مانع بغير الخ (قوله) وأما لو باع الثمن على ان الخييار له وأمضى السيد ذلك فانما يخلع العبد ووجهه انه قد أمضى العقد على ما هو عليه وقد وقع على الخييار للعبد وهو قد أمضى ذلك فيكون اختياره (قوله) لغريم الخ) أي ان كان ذلك نظرا للدين ولا يجبر على الاخذ وان كان أرجم بغيره على التواب (قوله) فله على التواب ان (قوله) فله على (قوله) أى القرماء (قوله) يؤدى عنه الثمن) أى في سبع البت اللازم (قوله) هذا ما كان أى حكم هذا ما كان الخ (قوله) فلم يجب أى يثبت (قوله) لان فاعل انتقل خيار المكاتب الخ) لاجابة ذلك وذلك لانه يرجع الضمير لغير من حيث هو بصرف في كل مسألة لما يلبس في ان يقال انتقل خيار المطلق أى من حيث تحققه في خيار المكاتب لسيده المكاتب وانتقل

على ما وقع غتمته وهي على ما ذكرنا من اخذ اشارة بقوله (ص) وانتقل لسيده مكاتب عجز واغريم أحاط دينه (ش) يعنى اذا باع أو اشترى من لا يجبر عليه بغير شرط أعلىه مانع حج من رفق أو فلس أو موت أو جنون أو اعجاء فانه ينتقل ما كان له الى من صار له فقتل لسيده مكاتب عجز عن أداء كلفه ما كان له من رد أو اعضاء ولا يبقى للكتاب بعد عجزه ما يلزم عليه من قصره بغير اذن سيده وينتقل ما كان للدين باع واشترى على خياره ففلس أو موت وعليه دين محط بماله لغريم أحاط دينه بماله المدين الى أى البت فلهما الاخذ ويكون الرجح للفلس والفسادة عليهم بخلاف المفلس يؤدى عنه الثمن هذا ما كان من فضل أو نقص فالفلس وعليه الفرق بينهما ان الثمن لازم للفلس والغنى ابتاع بخياره لم يلزمه من الايشنة القرماء فليجب ان يدخلوا على الورثة ضررا (قوله) تنبيهه (قوله) لغريم عامله محذوف أى وانتقل خيار المدين لغريم الخ فهو من عطف الجمل ولا يصح جعله معطوفا على لسيده مكاتب لان فاعل انتقل المذكور خيار المكاتب بخلاف فاعل القدر ويجرى مثل ذلك في قوله ولوارث الخ انتهى (ص) ولا كلام لوارث الا ان يأخذ بعاله (ش) يعنى اذا انفقت القرماء على اخذ أو رد فلهما ولا كلام لوارث معهم الا ان يأخذ لوارثه الخاص به بعد رد القرماء وانقل لوارثه القرماء فبعضهم وأجاز آخرون فهل يكونون كالورثة ويجرى فيهم ما جرى فيهم من قياس أو استحسان أو تكون الورثة أحق بنصيب الراد دون بقية القرماء بخلاف ذلك في قول المؤلف الا ان يأخذ بعاله وفي قول المدونة فان ردوا أى القرماء لم يكن ورثته الاخذ الا ان يؤدوا الثمن من أموالهم دون مال الميت انتهى ويحصل كلاهما على ردهم كلهم أو بعضهم (ص) ولوارث (ش) يعنى ان ثمنه الخيارات اذا مات قبل انقضائه وقبل اختياره فان الحق في ذلك ينتقل لورثته حيث لا دين عليه أو معه غريم لم يحط دينه لان من مات عن حق فلورثته وأما لو كان معه غريم أحاط دينه بماله الميت فهو ما قبله ثم ان انفقت الورثة على ثمن من رد أو اجازة أو اختلفوا ورضى البائع بالتعريض فلا اشكال وان امتنع من بعض صفقته وأمسى أخذ نصيب الراد بصفقته من الثمن فهو ما أشار اليه المازي والمؤلف بقوله (ص) والقياس رد الجميع ان رد بعضهم والاستحسان أخذ الجميع (ش) أى والقياس عند أشبه رد الجميع ان رد بعضهم فيكلف مريد الاضمار مع مريد لان نصيب الراد على ذلك البائع ولا يلزمه بيعه الا على أحب

الخيار المطلق من حيث تحققه في خيار من أحاط بماله لغريم (قوله) ولا كلام لوارث) أي قد بعض الشيوخ أنه يؤخذ والاستحسان من ذلك ما اذا مات شخص وعليه دين محط بماله وعند عهده تركه وأرادت القرماء أخذ ذلك الاعيان وأرادت الورثة دفع الثمن للقرماء يأخذون الاعيان فان الكلام للغرماء انتهى (قوله) الا ان يأخذ بعاله) يصح قرأه بغير الاقلام بقضاه الراد بالذلة أى بالذي يملكه لا الذى له من التركة (قوله) يعنى اذا انفقت القرماء الخ) أى الذين أحاط دينهم بماله الميت (قوله) وأمسى أخذ الخ) من عطف الاقلام (قوله) والقياس رد الجميع الخ) ظاهر كلام المصنف بوجههم أو يدل ان القياس مقصود على رد الجميع دون اجازة أو بيع وليس كذلك بل القياس في ورثة المشتري عند اختلافهم اما ان يجروا كلهم على الاجازة فيكون المبيع بجمعهم واما ان يجيروا على رد المبيع جميعه البائع ويجرى بمثل ذلك في ورثة البائع كابد عليه كلام الواو والمقعد القياس في ورثة المشتري والبائع والاستحسان ضعيف فيهما (قوله) ولا يلزمه

أى البائع بعه (قوله أى يمكن الخ) وهذا حيث أراد المجتزأ أخذ الجميع وإن أراد الفرد الجميع البائع كأنه ذلك لأن أى يرضى البائع بما طلبه من التبعض وقوله الشارح أى يمكن إشارة إلى أنه ليس المراد أن المجتزأ يصير على أخذ الجميع (قوله فينبذل الراد الخ) بجماع أن كلا منهما يدخل والمفصل أنه على القول الأول ينزل الراد منهم منزلة المجتزأ من وروثة المشتري بجماع أن كلا من قبل في الملبس وينزل المجتزأ منهم منزلة الراد من وروثة المشتري بجماع أن كلا يخرج عن ذلك (قوله فعلى القياس الخ) كأنه لا يرى أن يقول فإن أجاز وروثة البائع أو رداً أو أجاز البعض ورد البعض ورضى المشتري بالتبعض فالظاهر والأفضل بحرى القياس والاستحسان أولاً لا يصحرى إلا الأول وأما قوله فعلى القياس ليس له الانصبة ثم للمشتري الخ لا دخل له وروح المقصود آخر العبارة والمفصل أن محل دخول القياس والاستحسان في وروثة المشتري والبائع إذا تعدد الورثة واختلفوا ولم يرض المشتري أو البائع بتبعض صفته أماناً للمحمد الوارث واختار الأجازة أو الرد أو تعددوا وتقوا على الأجازة أو الرد أو اختلفوا ورضى المشتري أو البائع بتبعض صفته فلا قياس ولا استحسان (قوله ولا أجاز الخ) الأوضح وهل وروثة البائع كذلك فينبذل الراد منهم منزلة المجتزأ من وروثة المشتري (١١٩) والمجتزأ منزلة الراد فيقال القياس أجازة

الجميع أن أجاز بعضهم والاستحسان أخذ الراد الجميع أن رد بعضهم وأما يدخلهم القياس فقط دون الاستحسان والفرق بين وروثة البائع وروثة المشتري على هذا التناول ظاهر وهو أن المجتزأ من وروثة المشتري لأن يقول من صار إليه نصيب غيره وهو البائع أنت وضئت فأخرج السفينة هذا الفن فما أدفعه ولا يمكن الراد أن يقول ذلك لمن صار له حصة المجتزأ وهو المشتري فإن قال فله المجتزأ به فاني أجرت وانتقلت عني إلى ملك المشتري بغير الأجازة فربط سدي لا تشي فيه الاعطاء فامل (قوله على أن الخ) أى لأن فعلى التعليل (قوله يدفع الثمن جميعه

والاستحسان عندهما أخذ المجزأ الجميع أى يمكن أن أراد الأجازة من أخذ نصيب الراد ودفع جميع الثمن للبائع لترفع العلة التي شكها من التبعض ولا يصح كفى المدونة القياس والاستحسان في وروثة المشتري وسكت عنه في وروثة البائع واختلف شيوعها هل هم كورثة المشتري ولا أشار ذلك بقوله (ص) وهل وروثة البائع كذلك أو لا بل (ش) يعنى أن البائع إذا مات وله الخيارات ترك وروثها واختلفوا في الرد أو الأجازة فهل يدخلهم القياس والاستحسان وهو قول محمد فينبذل الراد منهم منزلة المجتزأ من وروثة المشتري فعلى القياس ليس له الانصبة ثم للمشتري الخ لغيره فإن رضى المشتري بتسليم نصيب الراد له وبذلك نصيب المجتزأ وببعض صفته فيها ونعمت والأجبر أن ادعى الأجازة مع من أجاز وليس له أخذ نصيب المجتزأ فيصير محصلاً أن القياس أجازة الجميع إذا أجاز بعضهم ولم يرض المشتري بتسليم نصيب الراد له ويدخلهم أيضاً الاستحسان وهو أن الراد أخذ الجميع نصيبه ونصيب المجتزأ من الثمن للمشتري جمعه أولاً يدخل الاستحسان وروثة البائع وهو أخذ الراد الجميع وأما يدخلهم القياس فقط وهو أنه ليس له الانصبة إن سلمه المشتري ورضى بتبعض الصفقة ولا أجبر على الأجازة مع من أجازها بعض الفروين ناو بلان له ولاه الشرخ والقياس الأصوب حل فرع على أصل في الحكم بجماع العلة فلا يصل المورث والفرع الوارث والحكم عدم التبعض والعلة الضرر الحاصل به والاستحسان تقدم مراعاة الصلة على أن في أخذ المجتزأ صله يدفع الثمن جمعه للمشتري مع استلزام ذلك عدم التبعض الحاصل به الضرر (ص) وإن جن نظر السلطان ونظر الملقى عليه فإن طال لمع (ش) أى وإن جن من له الخيارات بائع أو مشتري بل اختياره وعلم أنه لا يثبت أو يثبت بعد طول بضر إلا خرا الصبر إليه نظر السلطان في الأصح لمن أمضا أو رداً أو أماناً كان يثيق عن قرب فلا ينظر السلطان وأما أن أغنى على من له الخيارات أيام الخيارات فإنه ينتظر إفاقته لينظر لنفسه بعد أخفته فإن طال انعماءه لمع العقد ولا فرق بين البائع والمشتري وبعبارة ظاهر كلام الشارح أن الملقى فاعمل تطرفه ومبني للفاعل فإنه قال

للمشتري الأولي البائع وهذا في الاستحسان من جانب وروثة المشتري وأما من جانب وروثة البائع فكان الأولى أن يقول على أن في أخذ الراد الخ وبعضهم يفسر الاستحسان بأنه معنى يتقدم في نفس المجتهد تنقص عنه عبارة المراد بالمعنى دليل الحكم لا الحكم لأن المجتهد ذكر الحكم وهو أخذ المجزأ الجميع مثاب الأبي والمجتزأ شاه جبر على البائع فإن أدى رد الجميع البائع (قوله نظر السلطان) فإن لم ينظر حتى أفاق أثناء الاجل أو بعد ما فاقظ هل يستأنفه الاجل أم لا أو يفرق بين أن يطلع السلطان على ذلك قبل ويؤخر أو لا يطلع حتى أفاق وينظر أيضاً إذا لم ينظر السلطان حتى مضى أجل الخيار أو بوضعه هل يستأنفه أم لا خياراً أم لا (قوله وأماناً كان يثيق عن قرب فلا) قال في شرح شب وظاهر كلامهم أنه لا يستأنفه أجل (قوله فإنه ينتظر إفاقته) ولو تأخرت عن أيام الخيار (قوله فإن طال انعماءه) فإن يتضرر الأخرى بمد مضى أيام الخيار أو في زمنه وقوله فسبح المصدق لم يفسح حتى أفاق بعد ما سئوف الاجل فكأن الشامل والفرق بين المجنون والملقى عليه طول أمداً المجنون فيحتاج إلى ناظر في أموره والغالب في الانعفاء عدم التبادي والمفقد كالجنون على الراس وانظر الأسير هل هو كالقود أو يثيق على أنه كالمجنون وانظر المرتضى في أيام الخيار هل ينظره السلطان قال بعض الأشياخ والأولى أنه

ان مات على ردة ينظره السلطان وان تاب يستر لنفسه لقصر المدة (قوله وقيل الخ) فقرة القولين في الغلة (قوله وهذا ما في قولهم) وضحه الفقيه فقال معنى المحللة أنه على ملك البائع ومعنى انعقاده أنه على ملك المشتري (قوله الا ان يستثنى ماله) لعبد مطلقاً أو لنفسه بما يجوز بيعه وفي الثاني على الرسالة ونحوه لما دل على ان مال العبد بالنسبة الى سيده كالعبد على المعروف فيوزان يشتري بالعين وان كان ماله عينا على ماله معتمد بعض شيخ شيوخنا (قوله لا يكون له ملكه) اشارة الى ان قول المصنف وما يوجب للعبد مبدءاً والخبر محذوف والتقدير البائع او مبدءاً (١٢٠) والغلة وأرض ما جنى أجني معطوف عليه والخبر قوله (قوله وأمدان خيار

فيه شهران أو ثلاثة على قول) كأن هذا القول لم ينعى عليه هل هو شهران أو ثلاثة غير أن الموازية والواضحة الشهران (قوله ان الارض الخ) هذا الفرق ينتج أن يكون للمشتري لانه مقتضى الجزئية كافي والدولة تنشأ عن الضرر أي فليس لها وجود في نفسها لا يجنى أن هذا يقتضي بالماضى قبله من قوله بمنزلة غيره وأما بعض الاشياخ فربما بان الولد من جهة المعقود عليه بخلاف الارض فانه ليس من أجزاء المعقود عليه وان كان مأخوفاً في نظير ما تناوله العقد لكن قد علمت أن العقد في أيام الخیار مصل (قوله والغلة تنشأ عن الضرر) أي والخبر له في أيام الخیار البائع فتكون الغلة للبائع وقوله بخلاف ما يوجب للعبد أي فليس واحد من الآخرين (قوله بخلاف الولد) ولم يقل الولد لاجتماعه أه من الغلة وليس للبائع وما عجز به فبعد لكونه غير غلة (قوله ومثله الصوف ثم أم لا) وتلك ان الصوف جزء من المبيع سابق على المبيع فليس هو بمنزلة غيره حدث أيام الخیار الا ان خبر بان الثمرة المأخوذة تكون للمشتري الا بشرط وحشد

يريد أن المعنى هو الذي ينظر لنفسه بعد انعاقده أي في الاصل هو الرأى أو أفاق بعلمه في أيام الخیار الا أن بطول فيفسخ العقد ويحتمل أن يقرأ بنظر البائنا للعقول ويكون مراً واقفاً في المواقف فان نسخة وانتظر الغنى الخ (ص) والملك البائع (ش) أي أن ملك المبيع للخيار في زمنه البائع فالامضاء نقل لا تفرير وقيل ان الملك للبائع فالامضاء تفرير لا نقل وهذا معنى قولهم أن بيع الخیار مصل أي أنه على ملك البائع أو منعه قد أي أنه ملك المشتري لكن ملكه غير تام ولذلك كان ضمان المبيع من البائع على القولين اتفاقاً (ص) وما يوجب للعبد الا ان يستثنى ماله (ش) يعني أن ما يوجب للعبد المبيع بالخيار في أيام الخیار يكون له ملكه وهو البائع وهذا لم يستثنى من المشتري مال العبد المشتري أو ما استثنى ماله فانه دخل فيه المال المعلوم والمجهول فما يوجب للعبد في أيام الخیار فانه يكون للمشتري لانه اشترط ماله الاصل في هذا تبعية فالمراد بالاستثناء هنا الاشرط (ص) والغلة وأرض ما جنى أجني (ش) يعني أن الغلة الخاصة في أيام الخیار كالعين والبيض والغرة للبائع وكذلك الارض المأخوذة من الاجنبي الجاني على المبيع في أيام الخیار حث أخذ المشتري معيها وان شاعره ولا شيء عليه وما تصدق به أو ووجب للعبد في أيام الخیار للبائع ايضاً وعليه التفتة في أيام الخیار ومعنى قول الشارح أو غير أن يكون المبيع عقاراً فليس محفل وأمد الخیار فيه شهران أو ثلاثة على قول فيصير عليه طالع الثمر وقوله والغلة وأرض الخ ولواستثنى ماله من ماله وكلام المؤلف يدل عليه لتقدم الاستثناء عليه ولعل الفرق أن الارض بمنزلة جزء من المبيع والغلة تنشأ عن الضرر يك غالباً بخلاف ما يوجب للعبد (ص) بخلاف الولد (ش) أي فانه لا يكون للبائع لانه ليس بغلة أي فهو يكره من المبيع ومثله الصوف ثم أم لا (ص) والضمان منه (ش) يعني أن المبيع بالخيار اذا قبضه المشتري وادعى ضياعه فان البائع بضعه اذا اظهر كذبه أو كان مما يغلب عليه فان ضمانه من المشتري فتصالح حينئذ ان الضمان من البائع اذا كان المبيع مما لا يغلب عليه حيث لم يظهر كذب المشتري أو كان مما يغلب عليه وثبت تافه أو ضاعه بالنسبة وظاهر قوله والضمان منه كان الخیار أو لغيره (ص) وحلف المشتري الا ان يظهر كذبه أو يغلب عليه الابينة (ش) أي ان المشتري اذا ادعى ضياع ما اشتراه بالخيار أو تلفه بعد قبضه وكان مما لا يغلب عليه كالحيوان فانه يحلف وسواء كان ممتصاً أم لا الا ان يظهر كذبه فلا تقبل دعواه والضمان عليه مثل أن يقول ضاعت أس فتقول الابينة رأيناها أس أو تقول ضاعت أول أس معضّر فلان يقول فلان لم يكن ذلك في علمي وكذلك يكون الضمان من المشتري ولا يصدق في دعواه التلف اذا كان المبيع مما يغلب عليه كالحلى ونحوه الا ان تشهد بيبنة بالتلف أو الضياع من غير سببه ومن غير تفرير بط

فالصوف التام والثمر المأخوذة مفترقان في هذا المحل (قوله أو يغلب عليه) ظاهر كلامه انه لا ينعى على المشتري منه في هذا الحالة وذلك لانه قبض المبيع على أنه ملكه فتقوى جانبه بخلاف باب الرهن فيحلف الرهن مع الضمان فقد قال المصنف فيه وحلف فيما يغلب عليه أنه لا تقبل دعوته ولا يعلم موضعه لانه قبضه على أنه ملك الغير (قوله ثم أم لا) وصحة عين التهمة لتدفع ضاع وما فرطت غير التهمة ما فرطت خاصة (قوله الا ان يظهر كذبه) الاستثناء من مقدرة ضمنه قوله وحلف والتقدير وحلف والضمان عليه الا ان يظهر كذبه فيضن (قوله الا ان تشهد بيبنة الخ) أي فالاستثناء في المصنف راجع لما يغلب عليه لا لما لا يغلب عليه انا



ظهر حكمه اذ لا تقبل بنية المعارضة لظهور كذبه كذا استفاد من تقرير الشرح وبعض النسخ وهذا هو المذهب خلاف ما نقله  
 للامرين (قوله ومن المشتري ان خير البائع الاكثر) ظاهر المصنف يابنه الاكثر منها سواء قال ايزن البيع او رده وهو المذهب  
 كما افاده بعض شيوخه وخلافه السابق فانه يقول الذي يقتضيه النظر استفاد قبل الزام المشتري فان أمضى البيع فليس له  
 الا ان يرضى وان ردها القيمة ولا يلزم المشتري الا كراشده (قوله اذا تلف) أي اتهم على الاتفاق لانه الموضوع الخ (قوله فأجاب أن  
 العدم غير محقق) أقول قد علمت مقامه من الحان الامضاء في مقدم (١٣١) كالحقق (قوله الا ان يحلف فيضمن الثمن)  
 أي دون القيمة اذا كانت

أكثر لان كانت أقل أو  
 مساوية فالثمن دون عين  
 بما رشه المعنى (قوله ما لم  
 يحلف عند اشبه) ضعف  
 والمذهب ما ذهب اليه ابن  
 القاسم من انه يضمن بالثمن  
 ولو كانت القيمة أقل وحلف  
 انه لم يرض (قوله وانظر لو  
 كان الخيار لهما) وانظر  
 انه يغلب سلب البائع لان  
 الملكة كذا في شرح شب  
 (قوله فانه يضمن الثمن) أي  
 بردان كان أخذه والا فلا  
 شيء له ولا يحلف لان الملك  
 للبائع سوانا (قوله لانه  
 بمثابة الخ) أي ولقوة تصرفه  
 بملكه بخلاف السابقة  
 والحاصل أنه يقال انه اذا  
 تلف عند المشتري والخيار  
 للبائع فان المشتري يضمن  
 الا كثر من الثمن والقيمة  
 اذا كان الخيار للمشتري  
 وتلف عند البائع لا يضمن  
 البائع الا الثمن في فرق  
 بينهما وحاصل الجواب  
 أن البائع جانبه أقوى من

منه فيثبت بكون الضمان من البائع بقوله أو يغاب عليه عطف على يظهر كذبه (ص) ويضمن  
 المشتري ان خير البائع الاكثر (ش) يعني ان المشتري يضمن اذا تلف أو ضيع المبيع بالخيار الاكثر  
 من الثمن أو القيمة يوم القبض حيث كان الخيار للبائع لان من جهة البائع أن يقول أمضيت ان كان  
 الثمن أكثر وان يقول ردت ان كانت القيمة أكثر فان قيل كيف يتأق الامضاء في مقدمه والجواب  
 أن العدم غير محقق فكما هو محدود يحمل ضمان المشتري الا كثر ان لم يحلف فان حلف أنه تلف أو ضاع  
 بغير شبه فانه يضمن الثمن واليه الاشارة بقوله (ص) الا ان يحلف (ش) أي (في يضمن الثمن)  
 فقط (ص) كنياره (ش) تنسيبه في ضمان الثمن أي ان المشتري اذا كان الخيار له وغاب على البيع  
 وادعى تلفه ضمن الثمن فقط لانه يعد ادعيا كان أقل من القيمة أو أكثر ما لم يحلف عند اشبه انه لم  
 يرض بالشر او فليعه القيمة ان كانت أقل وانظر لو كان الخيار لهما (ص) وكيفية بائع والخيار لغيره (ش)  
 تنسيبه في ضمان الثمن يعني أن البائع اذا غاب على المبيع ادعى تلفه والخيار للمشتري أو لا يرضى فانه  
 يضمن الثمن خاصة سواء كان المبيع مما يغاب عليه أم لانه بمثابة من اتلف سلعة وفقدت على غن ولو  
 قدم حكم جنبه الاجنبى في قوله وأرض ما جنبى له ذكر جنبه المتبايعين وامهات عشره صورة  
 ثمانية في جنبه البائع وهي ان تكون عدا أو خطأ ونف المبيع أم لا والخيار له أو للمشتري ومنها في  
 جنبه المشتري وبدا بالاول من جنبه البائع فقال (ص) وان جنبى بائع والخيار له عدا فرد (ش) أي  
 ففعله دال على انه رد المبيع قبل جنبه و هذا تصرف يفعله الشخص في ملكه وهذا تكرار اربع قوله سابقا  
 وهو رد من البائع الا لا جارة اغتفوه جملة القائل (ص) وخلافا للمشتري خيار العيب (ش)  
 الموضوع عليه من أن الخيار للبائع أي بان يرضى البائع على المبيع في أيام الخيار جنبه الخطأ عيب فقط  
 من غير ان يرضى فان اجاز البيع عاله فيه من خيار العيب فانه ثبت للمشتري الخيار في المبيع فان شاء رده عاله  
 فيه من خيار القيمة وأخذته ان كان دفعه وان شاء اجاز البيع وزمه جميع الثمن لان العيب الحادث  
 في أيام الخيار للعيب القديم فلذلك ثبت الخيار للمشتري فالمراد بخيار العيب أن يملك ولا شيء له أو يرد ولا  
 شيء عليه حيث أراد البائع امضاء البيع فان رده فلا خيار للمشتري وانما لم تكن جنبه مخطرا كنياته  
 عدا الا ان لم يخطأ منافع المصدق الفسخ (ص) وان تلف أو انفسخ فلهما (ش) الضمير الثاني يرجع الى الجنابة  
 عدا أو خطا والمعنى ان البائع اذا رضى على المبيع في أيام الخيار والخيار له عدا أو خطأ قلنا المبيع بسبب  
 ذلك فان البيع ينفسخ فيمالان الضمان منه وهو الخافى ولا يقال للمشتري في ذلك اذا الخيار بيد البائع ولو  
 اقتصر على قوله وان تلف أو انفسخ فكاهو بكون منقطعاً عنه الخطأ فقط وأما مسأله التمسك فقد حكم  
 فيها بالرد لانه سواء تلف أم لا وهو كذلك (ص) وان خيره غيره وتعد فالمشتري الرد أو أخذ الجنابة  
 (ش) الضمير في غيره وتعد يرجع للبائع كابد عليه ما بعده وما قبله والمراد بغيره للمشتري ولو قال بده

(١٦ - غرضي خامس) المشتري بدليل ملكه السابق وضمان البائع الثمن يوم القيمة عليه والمشتري يضمن له  
 الثمن أيضا ويتقاضاه ان وجبت شروط القاعدة والاغرم البائع الثمن عند القيمة والمشتري وقت حلول ما أجل واعلم ان قوله جنبه الخ  
 يخصص لقاعدة من أن تلف شيئا زمه قيمته وقت التلف أي حاله تكن سلعة انتهت الرغبت فيها ووقفت على غن فلا يرضى بقيتها بل  
 الثمن لان تماعلم والقاعدة فيما لم يتم (قوله ففعله دال على انه رد المبيع قبل جنبه) لاجابة ذلك بل المعنى ففعله رد أي ان فعله  
 يعقد رد (قوله ولو اقتصر الخ) الظاهر ما ظاه المصنف كما ظاه بعض الاشياخ رجه اقتفاء في مسألة التلف لا يحسن التفسير فيها لرد  
 (قوله فلم يشتري) استشكل أخذ المشتري أرض الجنابة مع أن البائع جن على سلعة اذ بيع خيار لمحصل واجباً بما لم يكن

الخيار المشتري ويحتمل أن يعنى فكان البائع عبدا على ما تفرقه حتى أو متى على أن يبيع الخيار منعقد فيكون مشهورا مباحا على  
ضعيف (قوله لكان أخضر) لأن غيره ككتاب (١٣٢) ومشر كلة وقوله أظهر أن غيره يصدق بالبائع (قوله فن فضل) هذا يظهر

مشتري لكان أخضر وأظهره الحق أن الخيار إذا كان لا يشتري وتمد البائع الجناية على البيع  
ولم يتف بسبب ذلك فالشترى بالخيار ان شاء أم أجزاه ودفع جميع الثمن وأخذ  
من البائع أرض الجناية فيقاسمه من الثمن فن له فضل جمع به على صاحبه وأما بقوله  
البيع ثلاثا يتوهم في نحو الموصحة مما فيه معنى أنها إذا برئت على غير شترين لأشئ له لعدم العيب  
مع أن فيه ما قدره الشارع كنصف العشر أو غير من المقدرات (ص) وأن تلف ضمن الأكثر  
(ش) بمعنى أن البائع إذا تمت الجناية على البيع في أيام الخيار أن تلفه والخيار لا يشتري فان  
البائع يضمن حينئذ للشترى الأكثر من الثمن أو القيمة لأن الثمن إن كان أكثر من القيمة  
فالشترى أن يرد البيع لما له فيمن الخيار ويسقط عنه الثمن وإن كانت القيمة أكثر من الثمن  
فالشترى أن يجزئ السبع ويدفع الثمن إن لم يكن دفعه بأخذ القيمة من البائع وقوله ضمن الأكثر  
هذا إذا كان الخيار للشترى أو لأجنبي ورضي بما فعله المشتري والأقل أن رد فلا كلام للشترى  
وإن أجاز ضمن الثمن كذا ينبغي (ص) وإن أخطا فله أخذ نصفه ناصبا وأورد (ش) الموضوع بحاله  
يعنى أن الخيار إذا كان للشترى والبائع جنى على البيع جناية خطأ ولم يتفقه بالخيار حينئذ  
لشترى أن يشاء منه ويسقط عنه الثمن وإن شاء أجزاه ولم يجمع الثمن وأخذ نصفه ناصبا لأشئ له  
لأن بيع الخيار يصل جنيته على ملكه (ص) وإن تلفت أنفس (ش) أي وأن تلفت السلعة  
المبيعة بخيار للشترى أو لأجنبي بسبب جناية البائع فان العقد تنسخ حينئذ فهو هذا آخر  
الثمانية المتعلقة بجناية البائع ثم شرع في جناية المشتري وعدها كعدها بقوله (ص) وأن جنى  
مشترا والخيار له ولم يتفها بعد فهو رضاء (ش) يعنى أن المشتري إذا جنى على البيع في أيام  
الخيار جناية عبدا أو الخيار له ولم يتف البائع فأن ذلك يعد رضاء بمضاء البيع ويضمنه الثمن  
وهو تكرار مع قوله أوجبى أن تمتا غتر جمعا للتأخر (ص) وخطأ فله رد وما نص (ش)  
الموضوع بحاله يعنى أن المشتري إذا جنى على البيع في أيام الخيار جناية خطأ ولم يتف البائع  
والخيار له فالشترى بالخيار أن شاء أم أجزاه البيع وأخذ نصفه ويضع جميع الثمن وإن شاء رده  
ودفع أرض الجناية ولو قال فله خيار العيب كما مر لأفاد هذا مع كونه أخضر لكن أتى بهذا القصد  
تفسير خيار العيب وأعمال تكن جناية المشتري خطأ رضاء بكتابه عبدا لأن الخطأ لا يقصد  
بفعله التمسك كالأية قصد به البائع الفسخ وإنما وجب عليه رد أرض الخطأ لأن الخطأ والعد  
في أموال الناس سواء (ص) وإن تلفها ضمن الثمن (ش) يعنى أن المشتري إذا جنى على البيع  
في أيام الخيار جناية عبدا أو خطأ فأنه بالخيار فانه يلزمه الثمن الذى وقع به البيع وقد علمت  
أن الخطأ والصدق في أموال الناس سواء وعلمه المأزى بأن المشتري بعد أن تلفه السلعة  
كالتلف لثمنه فالبائع أن يلزمه إمام وقوله وإن تلفها الخ تكرار مع قوله كغيره (ص) وإن خير  
غيره من جنى عبدا أو خطأ فله أخذ الجناية والثمن (ش) الصغير في غيره يرجع للشترى  
وهو البائع والمعنى أن الخيار إذا كان للبائع والجاني على البيع عبدا أو خطأ في أيام الخيار  
هو المشتري ولم يتف السلعة بسبب تلك الجناية فان الخيار للبائع أن شاء رد البيع لما له  
فيمن خيار التوى وأخذ من المشتري أرض الجناية وإن شاء أمضاه وأضمن المشتري  
جميع الثمن الذى وقع به البيع لأنه كن أنف سلعة وقفت على غن وأعمال يقل أرض الجناية  
للمار (ص) وإن تلف ضمن الأكثر (ش) الموضوع بحاله من أن الخيار للبائع والجاني

بالسبب لجانب البائع لأنه يكون له  
الفضل قطعا وذلك لأنه على  
المشتري الثمن والمشتري له عليه  
أرض الجناية ويمكن أن يكون  
الثمن عشرة دراهم وقيمته تسعون  
والجناية تساوى ثلث القيمة (قوله  
ضمن الثمن) أي البائع قد يقبل  
ضمن القيمة ويمكن أن يقال وجه  
ما قاله أنه بمثابة من أنف سلعة  
وقفت على غن خصوصاً والمال  
في أيام الخيار (قوله وأخذ نصفه ناصبا)  
سواء كان الجناية مال مقر أم لا  
برئت على شترين أم لا لأنه لم يملكه  
يقبل المصنف فله خيار العيب بدل  
ما قاله تفننا وحسنا من ضرورة  
التكرار مع القرب وتفسيرا لعنى  
خيار العيب (قوله لأن بيع الخيار  
مطل) لا يخفى أن هذه السلعة  
موجودة مع الجناية عبدا (قوله  
أولا يخفى) لا دخل هنا وإن  
كان الحكم صحيحا (قوله وخطأ الخ)  
قال المصنف والقياس أن يفرض  
للبيع الأرض إذا تمت له في  
ضمائه وجه ما قاله أنه مشهور  
مبنى على ضعف وهو أن المال  
للمشتري (قوله لكن أتى بهذا الخ)  
لا نسلم أن هذا خيار العيب لأنه  
خير العبيات أذا رد لأشئ عليه  
وأذا امتسك لأشئ له (قوله وقد  
علم الخ) هذا لا ينفع إلا التفرع  
ولا ينفع الثمن (قوله كالتلف لثمنها)  
الأولى أن يقول لأنه بعد أن تلف لها  
كالمعنى البيع (قوله تكرار أربح  
قوله كغيره) فيه نظر لأن الذى  
تقدم التلف فيه غير محقق وما هنا  
التلف محقق (قوله فله أخذ الجناية

أو الثمن) خلاف ما يفيد نقل ابن عرفة فانه أن جعل التصريح المذكور للبائع حيث كانت الجناية عبدا فان  
كانت خطا فخطأ للبائع في دفع الثمن وأخذ البيع وفى رد البيع مع دفع أرض الجناية (قوله وأعمال يقل أرض الجناية) الأولى أن

يقول وانما لم يشر قبل البيع الى خياره وأما التعبير بأمر الاختيار فلا يراد به (١٣٣) شيء (قوله فهو) مخترع من اشتراط الخيار فان المشتري على المبيع في أيام الخيار هو المشتري خاصة عهدا أو خطا لأنهما انقضت المبيع فان المشتري ضمن للبائع إلا كرمين الثمن الذي وقع به البيع ومن التعميم التوفيق فان كان الثمن أكثر فالبائع أن يبيع المبيع للمالك فيه من الخيار وان كانت القيمة أكثر من الثمن فالبائع أن يرد المبيع للمالك فيه من الخيار وأخذ القيمة وهذا واضح إذا كان الخيار للبائع وأمان كان لا يجزي فان رضي بصفه البائع فكذلك والافلا لا يجوز أخذ الثمن به الرد وأخذ القيمة ولا كلام للبائع حينئذ هكذا يظهر فله بعض الشراح وفي عبارة وهذا كله إذا كان الخيار لاحدهما وأما لو كان لغيرهما فهو مخترع من اشتراط له الخيار واشتراط له ما فانه يلزم جانب البائع. ولما أنهى الكلام على بيع الخيار شرع بتكملة على بيع الاختيار القديم وهو يبيع بثمن في بعض عديمين نوع واحد على خيار البائع في تعيينه هذا انما يبيع الخيار بأن يشتري أحد التوفرين على أنه بالخيار في تعيينه فقط وأمان جامعة بأن يشتري أحدهما على أنه بالخيار في تعيينه وهو فيما عينه بالخيار فيعده بأنه يبيع بعض عديمين نوع واحد على خيار البائع في تعيينه فقط أو على خياره في تعيينه ونسبه والحاصل أن المسائل ثلاث يبيع خيار يبيع اختيار يبيع خيار واختيار فلهذا التورق في الاختيار والرد والاختيار في التعين والخيار والاختيار يكوننا الاختيار في التعين ويعد فيما عينه بالخيار في الاختيار والرد في كل أمان يبيع الثوبان أو أحدهما أو عرض أيام الخيار لم يتصور حاصل ثلاثة في مثلها تبيع والمؤلف تكلم على الجميع فأشار إلى الثالث وهو بيع الاختيار مع الخيار والثاني وهو الاختيار فقط (ص) وان اشترى أحد بين وقضيهما بضار فأي ضاعهما ضمن واحدا بالثمن فقط (ش) يعني أن النقص إذا اشترى اثنين يغاب عليهما كثر بين أو تغيب أو رطب من شخص واحد وقضيهما من البائع لغيره من واحد. وأما فيما عينه بالخيار في أصاها أو رطب مع الآخر وهو الاختيار مع الخيار أو فيما عينه بالخيار وهو الاختيار فقط فيدعي في كل ضياع كل منهما فله ضمن واحدا منهما فقط بالثمن الذي وقع به البيع ولا ضمان عليه في الآخر لأنه أمين ولا فرق بين طوع البائع بدفعه ما وسؤا للمشتري فله ذلك ولهذا حسن ما لم يلقه بقوله (ص) ولو سأل في قبضهما (ش) له وقيل أن سأل في قبضهما أحدهما باقية لأخره يبيع والآخر بالاقبل من الثمن والقيمة فيما إذا كان فيما يختار بالخيار لأنه قادر على التزامه بالثمن ورده فضمن قبضه بعد حلفه بقوله فقط رابع لقوله واحدا لا في قوله بالثمن ثلاثتهم أنه يضمن الآخر بغير الثمن وعمل في قوله وان اشترى أحد بين وقضيهما بضار فمما عينه بالخيار بالازم أو بالخيار بغير الشرح. وانما قصر الشارع على الخيار والاختيار دون الاختيار فقط أي دون أن يبيعه شاملا للاختيار أي الزم لأجل قوله والخيار الباقي لأن هذا فيما إذا كان خيار واختيار وأما لو كان اختيار فقط فضمن نصف التالف فثبت أنه لا يلزمه نصف الباقي وليس له أن يختار بقبضه والى انفراد الخيار بقوله وان كان لغيرهما فكلهما يبيع والى انفراد الاختيار بقوله وفي الزم لاحدهما الخ وقوله ضمن واحدا بالثمن فقط هذا ان لم يقره منه على الضياع أمان فثبت قبضه إذا كان فيما يختار بالخيار فلا ضمان عليه فيه ولا يفرق الحق في هذا إذا كان فيما يختار على الزم بين قبضهما وعدمه وهو ضمان واحد فقط وكذا ينبغي أنا كان المبيع عملا لا يقاب عليه كأحد عديمين يشتري أحدهما على الزامه بل كان أماله أو أحد التوفرين أو العبد من المشتري أحدهما على الزم بقرنه النصف من كل كإيا في عموم قوله وفي الزم لاحدهما يلزمه النصف من كل وسوءه فثبت واختار فلا ضمان عليه فيه ويخبر في أخذ جميع الباقي ورده (قوله وكذا ينبغي الخ) إذا كان المبيع عملا لا يقاب عليه أي وهو

على المبيع في أيام الخیار وهو المشتري حابه إذا أوسط الأثمان ألفت المبيع فان المشتري  
يضمن البائع الاكثر من الثمن الذي وقع به البيع ومن القصة يوم التفات كان الثمن أكثر  
فالبائع أن يجيز البيع لما فيه من الخیار وان كانت القصة أكثر من الثمن فبائع أن يرد  
المبيع لما فيه من الخیار وأخذ القصة وهذا واضح إذا كان الخیار للبائع وأما ان كان  
للاشتري فان رضی بمعايله البائع فكذلك والافلا الجازة وأخذ الثمن وله الرد وأخذ القصة ولا  
كلام للبائع حينئذ هكذا يظهر قاله بعض الشراح وفي عبارة وهذا كله إذا كان الخیار  
أحدهما وأما لو كان لغیرهما فهو عترة من اشتراط له الخیار فلا اشتراط له صفاته فيطلب جائب  
البائع \* ولما أنهى الكلام على بيع الخیار شرع بتكلم على بيع الاختیار القسمیه وهو بيع  
بث في بعض عدمنه نوع واحد على خيار المتاع في تعينه هذا انما يجمع الخیار بأن يشتري  
أحد الثوب بن عينه الخیار في تعينه فقط وأما ان يجمعه بأن يشتري أحدهما على أنه خیار  
في تعينه وهو فيما بينه الخیار فبذلك يبيع بعض عدمنه نوع واحد على خيار المتاع في  
تعينه فقط أو على خيار في تعينه وشبهه والحاصل أن المسائل ثلاث بيع خیار وبيع اختيار  
وبيع خیار واختیار فليخار التوری في الاختیار والرد والاختیار في العين والخیار والاختیار  
بكون الاختیار في العين وبعدد فيما بينه الخیار في الاختیار والرد في كل أمان يضمن  
الثوب بأن أحدهما أو قضى أيام الخیار ولم يتصرف وحاصل ثلاثة في مثلها مع والمؤلف تكلم  
على الجميع فأشار إلى الثالث وهو بيع الاختیار مع الخیار والثاني وهو الاختیار فقط بقوله  
(ص) وان اشتري أحدو بين وقضيهما الضار فأي ضاعهما ضمن واحدا بالثمن فقط (ش)  
يعني أن الشخص إذا اشتري أحد شيئين فباع عليهما كثر بين أو تعلق أو ترسب من شخص  
واحد وقضيهما من البائعين بينهما واحد دام هو فيما بينه بالخيار إما كأورد مع  
الأخر وهو الاختیار مع الخیار أو هو فيما بينه بالقر وهو الاختیار فقط فيدعي في كل ضایع  
كل منهما فله يضمن واحدا منهما فقط بالثمن الذي وقع به البيع ولا ضمان عليه في الآخر لأنه  
أمين ولا فرق بين طوع البائع بدفعهما وسؤا المشتري لذلك ولهذا حست المبالغة بقوله  
(ص) ولوسائل في إقباضهما (ش) له وقيل أن سأل يضمنهما أحدهما بالثمن لا غير ببيع  
والآخر بالاقبل من الثمن والقيمة فيما إذا كان فيما يختار به الخیار لا قدر على التزامه بالثمن ورده  
فضمن قيمته بعد حلفه فقوله فقط وأحم لقوله واحدا لا في قوله بالثمن ثلاث توهم أنه يضمن  
الأخر بغير الثمن وعنا في قوله وان اشتري أحدو بين وقضيهما فليخار هو فيما بينه  
بالزوم أو بالخيار مع البيع عبد الرحمن وانما قصر الشارع على الخیار والاختیار دون  
الاختیار فقط أي دون أن يتبعه شاملا للاختیار أي الزوم لأجل قوة قوة الاختیار السابق لأن  
هذا فيما إذا كان خیار واختیار وأما لو كان اختیار فقط فضمن نصف التالف قامت منه أم لا  
وبلزمة نصف الباقي وليس له أن يختار بقيته وإلّا انفرد الخیار بقوة وان كان يختارهما  
فكلهما مبيع وإذا انفرد الاختیار بقوة وفي الزوم لأحدهما الخ وقوله ضمن واحدا بالثمن  
فقط هذا أن تم تقمه يمينه على الضایع أمان قامت فحينما كان فيما يختاره بالخيار فلا ضمان  
عليه فمما لا يشرى الحق فيه إذا كان فيما يختاره على الزومين قاما وعدمه وهو ضمان  
واحد فقط وكذا ينبغي أن كان المبيع محالاً فباع عليه كأحد عبد بن يشتري أحدهما  
على الزوم فيمكن أن أماله أو أحد الثوبين أو العبد بن المشتري أحدهما على الزوم لمزومه  
النصف من كل كإني في عموم قوله وفي الزوم لأحدهما بلزمة النصف من كل وسواء ظلمت

ضمين واحد فقط (قوله أو ضاع واحد) استشكل بان ضمانة ان كان التهمة فكالتهمة فكان بضمن جميعه لاستحقاق التهمة في نفسها وان كان لغرضها لم يضمن نصفه ان عرفة ورد بان شرط اتحاد التهمة ضمانة كونه في مشتريه ومشتراؤه أحدهما مبهما وفض عليه ما وكان مشتراؤه نصف كل منهما فصار كثنويين أحدهما مشتري والاخر ودية ادعى تلفها (قوله فاعلمنا الاحتمالين) أي الذين هما قوله هل هو المبيع الخ أي في حيث احتمال كون (١٣٤) الضائع هو المبيع غرم نصفه ومن حيث كونه ليس هو المبيع لم يقرم النصف

الآخر (قوله كاسر) أي ينام أي بيان تلك الصورة (قوله بأنه أمر) جرت البسه الاحكام أي كونه اختيار الباقي جرت البسه الاحكام يقال وما الاحكام التي جرت لكونه له اختيار الباقي وهل يصح العدول لمن غرم غرضه أنه مخالف لقتضى القواعد فلا وجه الثاني المشاره بشوّه وأيضالغ (قوله أم لا) أي ليس له اختيار الباقي وهو الظاهر كافي شرح شب (قوله أو بعدد) انظر فانه لا وجه للعين هنا ويمكن أن يقال وجهه العين أنه اذا حلف أنه اختار التالف يعلم أنه على سنن الاستقامة فيعوض باعطائى آخر وهو وان كان بعيدا أخف من القساد الخ (قوله وعليه ثلث كل) أي وضاع عليه ثلث كل الخ (قوله) ليبرأ من ضمان الثلثين أي من كل منهما وآل الامر أنه اذا ثبت في السالم الثلث وضاع عليه الثلث من كل من التالفين فانه في المستقبل يطلب بدينار القرض (قوله ليبرأ من ضمان الثلثين) أي من كل واحد من التوئين الضامعين (قوله) أو بعد ما اخذ الخ (قوله) أي أو ادعى أنه اخذوا حدا بعد ما اخذوا الخ الذي لا دليل عليه بل مثله ما اذا أقام بضنة بالتلف وقوله فيكون شركا نصريح بوجه التهمة لخطئه لان وجه التهمة في المسئلة الشبهة ما خفي فلا يقال انه ضامن لانه استفيد من التشبيه وقوله فيكون شركا أي فيما تلفه بقي فيكون له ثلث الباقي ويقرم فيما ضاع ثلثي دينار من كل دينار ثلثه ولما ذكر من شراء التوئين وجهين وهو اختياره فقط أو اختيار خيار الداخلين في قوة وان اشترى أحد سو بين كافر ناذ كذالك الاوجه وهو الخاطرقط وان كان تكرار مع ما مر في احكام الخيارات من قوله ويزن بانقضاه ليستوفي أقسام التوئين بن المذ كور في كلام غيره (ص) وان كان ليضارهما فكل واحد مبيع وزنه بعض المذقه ما يبدى (ش) أي وان كان اشتراؤه التوئين على خيار القروي فيهما وقبضهما فليضارهما معا و يردهما فادعى

واحد من التوئين (قوله لا وجه التهمة) وهو مطلق الشركة وقوله خفي ظاهره أنه موجود الا أنه خفي ضامعا وهو كذلك وذلك لان قوله ضمن نصفه يتضمن الشركة في هذا الذي حكمه بضمان التهمة (قوله) وقرم فيما ضاع ثلثي دينار أي في المستقبل أي وقرم بدل الذي ضاع في كل دينار ثلثه لا نملا كان في المستقبل يدفع الدينار تمامه مع أنه لم يسلم الا الثلث السالم فقط جديقه عليه أنه غرم في المبيع ضاع من كل دينار الثلث (قوله ليستوفي أقسام التوئين) لا يعني أنه على ما سلم به كلام المصنف لا يشمل

صورة الاختيار فيما اذا ضاع واحد فقط (قوله وفي الزوم الخ) هذا التقرر الذي قرره الشارح قرره المواق وقرره الخطيب على انه  
 ادعى ضامعهما أو اوضاعا واحدا أو اطلعت بهينة كتابا يباع والمشتري والحاصل انه يلزمه التصرف من كل الصورة اذ ادمت  
 أيام اختياره وتباعدهت قال عي فالاختيار لا يصح بعد التأخير خلافاً لمن حده من كلام ابن ونس (قوله وفي الاختيار لا يلزمه شيء)  
 ولا يلزم من كلامه هنا قوله فيما مر ويلزم بانقضائه لانه فيما اذا كان المبيع معناه ما هو واحد لا يصح من مختار من متعدد (قوله وانظر  
 تحصيل الخ) قال في ك قصص من كلام المؤلف ثلاث صور خارج اختياره هي المتأخر بها بقوله وان اشترى احد من فاشترى بالها  
 باعتبار الضمان أو لا بقوله فادعى ضامعهما أو آخر باعتبار عدم الزوم ١٢٥ بقوله وفي الاختيار لا يلزمه شيء وخارج مجرد وهي

المشار إليها بقوله وان كان لاختيارها  
 فكلاهما مبيع والاختيار مجرد  
 وهي المشار إليها بقوله وفي الزوم  
 لاحدهما يلزمه التصرف من كل  
 انتهى وأوضح من ذلك أن تقول  
 وحاصل المصنف في مسئلة التو بين  
 ثلاثة أقسام في كل قسم ثلاث صور  
 بقاؤه ما وادعاء ضامعهما أو واحد  
 القسم الاول ما فيه خيار واختيار  
 وأشار به بقوله وان اشترى أحد  
 تو بين وقبضهما لختار فادى  
 ضامعهما ضمن واحد بالثمن فقط  
 ولو سأل في افضاهما أو اوضاع واحد  
 ضمن نصفه الى قوله وفي اختيار  
 الباقي وأشار به كقائه ما مع مضي  
 أيام الاختيار واختيار بقوله وفي  
 الاختيار لا يلزمه شيء القسم الثاني  
 ما فيه خيار فقط وأشار به بقوله وان  
 كان لاختيارهما فكلاهما مبيع  
 الى قوله بيده القسم الثالث ما فيه  
 اختيار فقط وأشار به بقوله وفي  
 الزوم لاحدهما يلزمه نصف  
 من كل سواء اضعاء أو أحدهما أو  
 ضاحي مضت أيام الاختيار في  
 كل قسم ثلاث صور صرح بالثلاث  
 في القسم الاول وصرح هنا في الذي

ضامعهما أو اوضاعا أحدهما فإنه يضمهما من مبيع اختياره ان لم يقم بهينة والا فلا وان مضت  
 مدة اختياره وهما يبدل زمانه كما مر لكن أعاد بقوله هنا وهما يبدله فإنه لا يستفاد مما مر لكن كان  
 يمكنه أن يقول فيما مر ويلزم بانقضائه من هو يسلم وهو المناسب للاختصار واحتقر بقوله  
 وهما يبدله بما اذا كانا يباع بالبيع يلزمه التصرف من كل تقرر وفيه نظر بل لا يلزمه شيء منهما  
 لانه ليس هنا الا بيع خيار فقط فإذا مضت مدته والمبيع بيد البائع فإنه لا يلزم المشتري منه شيء  
 (ص) وفي الزوم لاحدهما يلزمه التصرف من كل (ش) أي اذا اشترى أو باعته من تو بين  
 براد أو بعد اختاره من عديد وهو فيما يختاره بالزوم فإنه اذا مضت أيام اختياره وتباعدهت  
 والثوابان سيد البائع أو سيد المبتاع فإنه يلزمه نصف كل ثوب ولا خياره لان ثوباً قدره ولا  
 يعلم أيهما هو فوجب أن يكون ما يقع ما شر بكن (ص) وفي الاختيار لا يلزمه شيء (ش) أي وفي  
 اشتراؤه أحدهما على الاختيار ثم هو فيما يختاره بالختيار وهو أو لم يصر هذا الكتاب اذا مضت  
 أيام اختياره ولم يضر لا يلزمه شيء منهما لانقطاع اختياره عن مدته وسواء كانا يبدل أو سيد  
 البائع أو الذي يقع البيع على معين فيلزمه ولا على إيجاب أحدهما فيكون بشرط كالكلام على  
 هذه الصورة يتعلق بالضمان وقد مر وبالزوم وعدمه بمعنى أيام الاختيار وهو هذا وانظر  
 المحصل في هذه المسئلة في شرحنا الكبير \* ولما انتهى الكلام على خيار التوريث أتبعه بخيار  
 العيب وهو كما قال ابن عرفة قلب التحكيم المبتاع من ردميحه على بائعه لنقصه عن حالة البيع  
 عليها عرقلة كقبول ضمانه مستأعده واحتقر بقوله لنقصه عما اذا غلب البائع من البيع فإن  
 له رد على بائعه وقوله عرقلة كصفة طاعة أخرج به صورة استحقاق الجمل من بالمشتري  
 وقوله قبل ضمانه يتعلق بالنقص ومستأعده فاعل بالمصدر ولم يقل قبل به ليدخل في ذلك حادث  
 النقص في الغائب والمواضع وما شابه ذلك لان الضمان في ذلك كله من البائع والنقص واقع  
 في المبيع وهو في ضمانه وحالة البيع المتغير بنقصه ما بشرط أو عرف فقال (ص) ويرد عدم  
 مشروط فيه غرض (ش) والمعنى أن من اشترى سلعة واشترط فيها شرط الغرض وسواء كان  
 فيه مائة ككونها باطنية أو لم تكن كذلك المؤلف ثم يلزمه المبتاع في تلك السلعة ما اشترطه  
 البائع فإنه يثبت للبائع الخياران شاره وادعاء وانما يثبت له جميع الثمن فقوله ورد الخ أي  
 وبإزالة الرد سبب عدم مشروط فيه غرض (ص) كتب لعين فصد لها بكرة (ش) يعني أن من  
 اشترى أمة وشرط أنها تبيع فيصدها بكرة فادعى بصد ذلك أن عليه جعنا ان لا يطأ الابكار

بعض المدعى بصدته وذكر فيما مر حكم دعوى ضامعهما أو أحدهما بقوله وحلف فبشره لان يظهر كذبه أو يغلب عليه الإيمنة  
 وقد علمت تعميم الثالث (قوله صفحة حلة) أي حلف من ضمنها أنها عرقلة كية أي غير تسمية بل نفيس كيفية ولا صحة لان المعنى  
 لنقصه عن نقص كيفية فلان ما أن يجعل حال من النقص أي حال كون النقص غير نقص الكيفية بل نقص الكيفية وقوله أخرج  
 استحقاق الجمل تقول بل وخرج استحقاق النصف والثالث وغر ذلك (قوله ويرد عدم مشروط الخ) رد البناء الفعل و نائب الفاعل  
 خبره فائدة على المبيع المقوم من السابق ومضبوط وصفه لموصوف وذوق نائب فاعل مشروط خبره فائدة على الموصوف وبجمله  
 قيد غرض مبتدأ وخبره صفة لشروط أخرج المبيع بعدم وجود وصف مشروط أي ذلك الوصف فيه غرض وصرح أن يكون غرض  
 فاعلاً بالقرن

(قوله أولا يشتري الإكبار) في القبول، لما نظر لانه بعد الشرع يصح كمن حلف أن لا يشتري فاشتري سراً فساداً وحسب كل يحصل الحسب بعد العقد فلا تاتي قولة ويرد بعدم مشروط فيه غرض فلا تائدة للرد حينئذ (قوله فإذا اشتري نصرانية فالح) أي وقد اشتريتها نصرانية فوجدته هامة فلا رد له وقوله وقال أعادتها لا يجزئ أن المناسبات أن يقول إنما اشترطت كونها نصرانية لأن أي أو بدائع لان الكلام في الشرط لا في الإرادة وقوله (١٣٦) فإنه لا يصدق الا بينة أي يشهد بها أو لانه انما اشترط ذلك لأجل أن زوجها

من نصراني عنده (قوله في المراء) انما يخص المراء لان بيعه بيع برافعة ما لم يكن بشرط وقوله أو وجه أي بان يكون عنده نصراني وتقوم القرينة على أن قصد تزويجه (قوله فيلحق الشرط) أي المشروط لان الشرط انما هو من المتابع ويلتزمه البائع لان المتبادي بد (قوله فلذا وجد بخط المؤلف الح) وفي بعض النسخ لان اتقيا بضمير التنبيه أي الغرض والمال متوحي من حيث المعنى ظاهرة الا أنه لم يتقدم في كلام المصنف ذكر المال (قوله) وبما العادة السلامة ومن ذلك كتابا لحدث اذ لم يجدتها لفظة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وترد ولا يكتفي الرضا كملصق انتهى بد (قوله كسور وأخرى المي) وهذا اذا كان المبيع قابلاً أو المتابع لا يصير حيث كان ناهراً فان كان خفياً كما اذا كان البيع مسلوب بصير احدى العينين مع قيام الخدعة فإنه ثبت به التبر ولو كان حاضراً والمشتري بصيراً وأدخلت الكلف الاباق والسرقة ولومن الصغير فإنه يتحقق الثمن وهو به من المكتب لا لوقوفه أو كثرة عمل فلا يسمى به هاراً قال في التصريح واختلف

أولا يشتري الا بكراً فله رد لاجل عينه ويصدق في دعواه أن عليه عينا ولا يصدق في غير البين الا بينة أو وجه فإذا اشتري نصرانية فوجدته هامة وقال أعادتها نصرانية لأن أريد تزويجه من نصراني عندي فإنه لا يصدق ولعل الفرق أن العين مظنة الخفاء ولا كذلك غيرها (ص) وان عباداً (ش) قال مالك اذا نادى الذي يبيع الحمار في المراء أنها عذراء فوجدته حاملي خلافة أو أنها تزعم أنها طابخة أو شاذل فخر وجد خلافه فله رد لان ذلك ينزل منزلة الشرط فان اشترط المشتري شرطاً لا غرض فيه ولا مالية كالأشراط أنه أي فوجدته كسباً أو شرطاً أنه جاهل فوجدته عالماً أو ما أشبه ذلك كان الشرط يسقط وبزمن البيع وكما اذا اشترى عبداً خراسية زرع مثلاً واشترط أنه غير كاتب فوجدته كاتباً فالشرط باطل والبيع لازم وبه أشار بقوله (ص) لان اتق (ش) أي لان اتق الغرض السابق وبزمنه انتفاء المالية فيلحق الشرط فلذا وجد بخط المؤلف لان اتقني ضمير الأفراد (ص) وبما العادة السلامة (ش) معطوف على عدم أي ورد وجود شيء العادة السلامة منه سواء أُرث ذلك الشيء نقصاً في الثمن كاذباً أو في المبيع كالتصريف كالعسر والتخلف أو شيف عاقبة كخادم الابوين ثم أخذ في أمثلته بقوله (كسور) وأخرى المي وذهب بعض فورا عن كذهاب كل حيث كانت العادة السلامة منه (وقطع) ولو أخذ (ص) وخصاصاً مستحاضة (ش) أي وكذلك اذا وجدته خصياً فإنه عيب وان كان يزدق منه لانه منفعة غير شرعية كزيادة نحل الجارية المغنسة فإنه اذا وجدته هامة ردّها قال في الجواب انما له وجوب الرقي والقضاء وجوب الرد وأما العتق والاعتراض فان ظاهره أنه لا رد بهما وكذلك من اشترى أمة فوجدته هامة مستحاضة فهو عيب ترد به وفي الوخش ككافي الموازية وهو ظاهر المدونة اذا ثبت عند البائع لان اتصلت بدم الاستراء وبعبارة تصيد كلام المؤلف كمن اشترى عالة اذا ثبت استحضارها عند البائع احترازاً من الموضوعية للاستراء بتحصيل حصة لأشرفها ثم استقر مستحاضة فلها الرد بذلك غير محتاج اليه لان كلامه في الرد بالعيب القديم وحينئذ فلا بد من ثبوته فان قيل على هذا كان ينبغي عدم تصيد مسئلة البول لانه لا توبة فليجوز أن تصيد بذلك ليرتب عليه ما يصح من الخلف والوضع عند غيره والظاهر أن الرد بالاستحضار مائة ضرر على المشتري ولا يقيد بشهر ولا بشهرين (ص) ورفع حصة استراء (ش) المراد بالرفع التآخر عن العادة في الرأفة والوخش بما على المشتري فيه ضرر وهذا من تواضع وأمان لتواضع الآخر تأخر حصة له وادعى البائع أنها حاضرت عند مكان المشتري لا يشك في الرد لان القول قول البائع في نفي قومه وصار العيب الحادث في مثل هذا من المشتري أي لا يبعد العقد دخل في ملك المشتري الآن تشهد العادة بقضه كما يأتي (ص) وعسر وزنا وشرب وبخس (ش) يعني أن من اشترى رفيقاً فوجدته أعسر فان ذلك عيب يرد به وهو البطش باليسرى ودون البنى ذكره كان

اذا انتقل عن عاتده وأرى أن يرجع لاهل المعرفة انتهى عجم (قوله لانه منفعة غير شرعية) منه يعلم ان خصاه أو غول البغ المنة للعمل ليس عيباً لان العادة تبار بأن لا يستعمل في ذلك العمل الا لخصه (قوله فهو عيب ترد به) أي لان الدم يصفى (قوله) ولا يبدى شهر ولا بشهرين أي خلافاً في الموازية فإن فيها والاستحضار التي ترد بها شران ونفسه في التوضيح وقد فرق في البرص بين قبله وكثيره وقرى بين البرص والاستحضار أن البرص لا يمنع الاستمتاع في القلب بخلاف الاستحضار فلم يمنع الاستمتاع في الغالب

(قوله وكذلك يدرأ) أي إن كان فاعلا لأن كان مفعولا وان كان عيا أيضا كد بعد وانما كلنا الراديه ولو غصب الله بشئ  
ولعلق القلب بها وظاهره ولو مر وطاهره ولو لب (قوله وهو قوله الشعر) عبارة غير أحسن ونصموزع عدم شعره أن كراو  
أنش مصنون لأن الشعر يشد الفرج وعدمه يرخيه في المذونة ومن اشترى أمة فوجد لها زعرا لعانة لا تبث فهو عيب ثم يوطئ  
بذلك عدم نبات الشعر في غيرها كالحاجبين (قوله يريد أن اعلت على الأسنان) أي بحيث تقبض النطقه وقوله لا تضرب بالأسنان أي  
لا يحصل بها تعصيب (قوله في سواد العين) أي البياض في سواد العين أو الفص في سواد العين (قوله وألم نأبأ الخ) وكذلك الشعر فيها  
وان لم يتسع البصر وحلف مشترا لم يره كذا في عب والأقفي عجم عن ابن عرفة عن معاذ بن القاسم عن مائلا لا يعاف بكذا كره  
بعض شيوخنا عن بعض شيوخه (قوله وتوهمها) أي ارتقاها وهو عطف (١٣٧) تفسير على ما قبله وقوله وظلها أمليا أراد أصلها

أسفلها وذلك أن الأعلى  
مبنى على الأسفل فالأسفل  
أصل هذا الاعتبار (قوله  
والاعصاب) عطف تفسير  
وقوله مطلقا البطن وأغره  
وقوله والبطن لعل المراد  
بوجودهما ظهورهما  
ببشرهما الرقبة كراو  
أنش لا يحتمل من بلدهما  
بعده وكذا يقال في قوله  
وولد وقوله أو ولد وان سفن  
(قوله أو بطن) المناسب أو  
أما ذلك لأنه يترجم على  
كلامه التكرار في قوله ولدا  
(قوله والأخ) أعاد اللفظ  
بشؤهم عطفه ما على المثبت  
(قوله وجماد أب) ومنه  
النزول الشديد وسائر  
ما قطع المعادة تنقله  
لألغرض التخصيص قوله ثم  
اطلع على جذام في أبيه  
ظاهرة ولو حدث الأب بعد  
الشراء والظاهر أنه يرجع

أو أنش عليا أو وشوا وكذلك يدرأ نأبأ وعا وكراهوا كان من على الرقيق وأدنيه وكذلك يدرأ بشر  
انهرأوا كل نحو أفين وحشيش سواء كان من على الرقيق أو أدنيه وكذلك يدرأ وجود الجن في القسم أو في  
الفرج سواء كان من على الرقيق أو أدنيه كراو أنش (ص) وزعر وبادتسن وظفر وغيره يجر (ش)  
يعني أن الزعر عيب وهو قوله الشعر في الذ كراو أنش وفي الحاجبين وهذا إذا كان بقودوا أو الأظفار  
عيب وكذلك يدرأ الرقيق مطلقا في جود زيادة سن فيه جدم الفم أو عجزه يريد أن اعلت على الأسنان أما  
في موضع من الجن لا يضرب بالأسنان فلا وكذلك يدرأ الرقيق في جود ظفر واحد عيب وهو البياض  
أو الفص في سواد العين أو لم يثبت في شعر العين وكذلك يدرأ الرقيق في جود عجز وهي العقد في عروق  
الجسد أو يجر وهي خروج السرة وتوهمها وظلها أصلها وبعبارة الجهر العروق والاعصاب المتعقدة في  
الجسد مطلقا والجبر اتفاح البطن (ص) ووالدين أو له (ش) يعني أن من اشترى عبدا أو أمة فإذا  
له أو أن أو ولد فان ذلك عيب وجب الدلجا جلا عليه من شدة الألفة والشغفه فيصلمها ذلك على  
الأباق اليها قال ابن حبيب إذا وجد المذموم في الأمانة وجاز أو عيب أو وجد العبد زوجة أو أمة أو  
وجد لاحدهما أو سائر أو عيب أو وجد له ما بأب أو أن ذلك كله عيب يره فقوله والدين على حذف  
مضاف أي أحد والدين وأخرى هما (ص) لاجد ولاخ (ش) يعني أن من اشترى عبدا أو أمة  
فإذا له جدم قبل أبيه أو من قبل أمه أو أخ شقيق أو ألاب أو لام فان ذلك لا يكون عيبا (ص) وجد لم  
أب أو جونه بطبع لابس جن (ش) يعني أن من اشترى عبدا أو أمة ثم اطلع على جذام في أبيه أو في  
جده أو في أمه أو في جدته فان ذلك يكون عيبا وجب الدلالة بعدى ولو بعدار بعين جد أو المراد ألاب  
الجنس فيدخل الجدوان علا ومثل الألاب الام لا النني حاصل منه ما وكذلك يدرأ الرقيق في جود جنون  
بأحد أو به أن كان بطبع من وسواس أو وسر ع مذهب لعل خشية عقابته لأن كان من جن وبعبارة  
بطبع بأن كان من الله لا بسبب أبي أو جونه أي الألاب ابن شاس وكذلك إذا وجد باحدا لا بأمن فساد  
الطبع انتهى فعمل أن المراد ألاب الجنس (ص) وسقوط منين (ش) أي ويرد الرقيق بسبب سقوط  
سنتين من مقدم أو غير على أو وشى تذكر أو أني وأما في الرائعة فقد سقطت واحدة في مقدم  
الفهم أو مؤخره فنصت الثمن أم لا واليه أشار بقوله (ص) وفي الرائعة الواحدة (ش) وهي

في ذلك لاهل المعرفة في سره للبيع فردد أو فلا يرد (قوله أن كان بطبع) أي أن كان بسبب الطبع أي الجلبه أي أن كان جليبا أي غفيا  
وقوله من وسواس بيان الجنون انتهى بسبب الخلقة والوسواس بالفتح مرض يحدث من غلبة السوداء يختلط معه الذهن بقله في المصباح  
وقوله أو وسر هو داء يشبه الجنون قاله في المصباح فإذا علمته فيكون الشارح تسع في جبه من أفراد الجنون والحاصل أن الوسواس  
والسر ع مرضان يختلط معهما الذهن فيكون قوله من وسواس الخ يات بالقوله جنون (قوله مذهب) صفة لكل من وسواس وصرع  
كثافة (قوله لأن كان من جن) فلا يرد به الفرع لأن يجوز من أهل المعرفة بسر ياته (قوله لا بسبب شئ) أراد شأنا خاصا وهو من الجن  
فلا ينافي أنه يكون بسبب (قوله أو جونه) في العبارة حذف والتقدير وقوله أو جونه أي الألاب (قوله وكذلك الخ) أي فيه دليل على كلام  
المقنوبين أن الراد وقوله من فساد الطبع أي الجلبه وقوله فعمل أي من كلام ابن شاس أي من قوله باحدا الآية أي حيث جمع وقوله الجن  
لا خصوص الوحدة وقوله الوحدة أي الحقيقي في متعدد

(قوله فان كنت الواحدة من المتقدم فكذلك) نقض الثمن أم لا كذا في عب (قوله في الجارية الرائعة وغيرها الخ) في عب خلافة ونحوه  
 وضوئته أي كونه يضرب إلى الجرة في الرائحة فقط ان لم يتطرق المشتري عند البيع ولم يكن من قوم عاذتهم ذلك فلا رد ولا في وخب  
 لعدم سلامتها منه طاعة وعدم ارادتها المقتض غالب الابل للتمسدة اه وعادة شب وجوده أي شعر الرائحة ثم قال ومفهوم الرائحة  
 ان يجمع شعره في غير العبد بسبب هو كذلك ثم قال وصوبته وظاهره ولو في الوخب الماصل ان شارحناعهم في الجعودة لا فرق بين  
 الرائحة وغيرها وظاهره ان المصهوبة كذلك وعب ع في الجعودة وقد في الصهوبة بالعلية وش في ق في الجعودة فأطلق في الصهوبة فهو  
 عكس مافي عب ولكن الواقع ان كلام (١٣٨) شب موافق لما في ابن عرفة فانه قال تجب يد شعر غير الرائحة وتسويده لغواه لكن

بابا العتقة والراء والعين المهملتين الجية من الاماها وأما الوخب فان كانت الواحدة من المتقدم فكذلك  
 والاولاه وهذا تفصيل في المفهوم فلا يعرض به ومثل الوخب الذي ذكر (ص) وشبب ما حفظ ولو قل  
 (ش) أي وله الرد بسبب وجود شبب بالرائحة الشاه ولو قل الشبب والمراد به ان لا يشبب مثلها  
 ومفهوم فقط انه ليس عيبا في غير الرائحة سواء كان قليلا سلام لا مالم ينقص الثمن ويجري مثله في الذي ذكر  
 (ص) وجوده وصوبته (ش) أي وعمل هو عيب في الجارية الرائحة وغيرها وحده وقد شعرها أي  
 كونه غير مرجل أي مرسل عني أنه يكون فيه تكسرات من نفسه على عود ونحوه لأن أصل اللقطة  
 لانه ما يتجدد بل هو لكن المناسب لهذا أن يقول ويجعده لان الجعودة ما كان من أصل اللقطة لاما كان  
 عتقا وصوبته أي كونه يضرب إلى الجرة وشهولته ضربه إلى البياض لان النفس غالباً لا يحب من هذه  
 صفته (ص) وكونه ولدنا ولو وخبنا (ش) أي لانه مما تكرهه النفوس عاده والضمير في كونه  
 للبيوع والوخب الذي في العتق (ص) وول في فرش في وقت يتكرن ثب عند البائع والاحلف  
 ان أفرت عند غيره (ش) أي ويثتد الرقيق يول صدر منه ولو دعا في فرش حين نومه في وقت يتكر  
 فيه البول عنه وهو بعد ترعرعه ومفارقة حد الصغر جدا وان انقطع ذلك أو نمن عودته ان ثبت بالبينة  
 أنه كان يول عند البائع فان لم يثبت وانكر البائع فك حلف أنه لا يعلم أنه بال عنده بشرط ان يول عند  
 غير المتبايعين من امرأه أو رجل ذي زوجة وقيل خبر المرأة أو الزوج عن زوجة بيوله أو لا يحلف  
 المتبايع بانه على عهده رد عواها ولا يجبر بالوضع عند الصغير بل لا يلزم البول عند من وضعت عنده  
 فقوله ان أفرت عند غيره أي وبات وغير المشتري بشمل البائع فيقتضي أي ان أفرت عند البائع وبات  
 بحلف وليس كذلك فلا يسقط المؤلف الضمير من غير ذلك ان بين والضمير في أفرت للتمسدة وحلف البائع  
 هنا يخالف قول المؤلف والقول للبائع في العيب أي في نفي العيب أي بلا عين ويجب بان التمسدة لما أفرت  
 عند الغير وبات كاذب في ذلك ترجع لقول المشتري فلذلك حلف البائع (ص) ونجحت عهده بخولة أمة ان  
 اشهرت وهل هو بالفعل أو التثنية تأويلان (ش) أي ومجربده الرقيق الاطلاع على نجحت العبد اشهر  
 أم لا لانه يتقص قوته ويضعف نشاطه وعلى قوله الامانة اشهرت بذلك والا فلا لانه لا عين شئ من  
 خصال النساء ولا يتقصها فاذا اشهرت كانت ملعونة كافي الحديث عياض وبني أن يخص قيدا لاشهار  
 بالوخب وأما الرائحة فالتثنية فيها عيب انفاقا والمراد منها ان التثنية وإن كان من بقدر ما لفتن فيه  
 ويكره عنده ولذا المدونة ورد العبد أن وجد تحتها وكذلك الامانة المذكورة لكن اختلف هل المراد بالتحت  
 والف كورة الفعل بان يوثق الذي كرت فعل الاتي فعل شرار النساء والمراد به التثنية في الاخلاق والكلام

وقع التقيد بالصهوبة في  
 المدونة على تأويل بعضهم  
 اه (قوله تكسرات) أي  
 التواءت (قوله وكونه ولد  
 فثا) يتصور ذلك في بيع ولد  
 من جارية مسلم في مجلوب  
 ثبت كونه ليس ابن أبيه في  
 زعمهم فلا رد ما ضمن أن  
 أتكتفم فمادة أفده عب  
 (قوله ان شيس) هو عين  
 ماله (قوله ولقد دعا) أي  
 بأن لم يكن يقرب عقدا للبيوع  
 (قوله ان أفرت الخ) ونفتها  
 في زمن الاضاف على المشتري  
 (قوله انها ان أفرت الخ)  
 الاحسن أن يقول كافي  
 غيره وكلامه شامل لما اذا  
 أفرت عند البائع وليس  
 مجرد اذا البائع لا تفر عنه  
 (أقول) المتبادر من المق  
 أفرت عند غير البائع  
 فيشمل المشتري والابن الا  
 أنها لا تفر عند المشتري (قوله  
 أعني في العيب الخ) هذا  
 الكلام مع قوله ان أفرت  
 يدل على اختلافه مافي

وجوده وعدمه لا في قدمه وسدوده اذ خلافاه مافي ذلك القول بل ثبتت العادة أو نطنت على ماسا في وان  
 لم تقطع لواحد منهما بان شك أو لم يجد عادة أصلا فللبائع بين (قوله بان التمسدة) أي المات الخ (قوله ان اشهرت) أي تطلب الصفة  
 من كل منهما فالأظهر أن يقول اشهر اذ غير ما لشارحناع (قوله لانه يتقص قوته ويضعف نشاطه) ظاهر العبارة أن التختي  
 علمو جبة فلذلك يظهر ذلك في التمسرة والفعل معالان كونه يتكلم بكلام النساء أو يفعل فيه ورث خلقه بأخلاقهم من نقص  
 القوة وضعف النشاط (قوله كافي الحديث) هو لعن الله المشبهين بالنساء والمتشبهات أي بالرجال (قوله فعل شرار النساء) أي الذي  
 هو للساحة



(قوله معاطفه) الظاهر أنه جمع عطف على غير قياس أي حاب (قوله اما خلفا) أي من أصل الخلفه متوفوه أو يتخلفا أي أكسابا (قوله) وأيضا لا يعتبر فيه الاشتار كأنه يقول يحمل قوة أولو زنا على الفاعل لاجل دفع التكرار ولانه لا يعتبر فيه الاشتار (قوله بخلافه على التأويل الثاني) مرطبه وقوله بكون في كلامه تكرر أي بخلافه على التأويل الثاني فلا يس فيه تكرر (قوله كافي نقل المواق) هو الرابع (قوله حتى على التأويل الاول) فان قلت الناعلم يعتبر فيه اشتار (١٣٩) والمفعول اعتبره أنه أقيم (قلت)

ان الفاعل يظن اشتغاله فليس السيد بخلاف المفعول (قوله) وختن مجلوبهما النص يفيد أن الختان إنما يكون عيبا في المجلوب إذا كان نصرا نسا أو كافرا غيره لا يختن فان كان مجتختن فلا يكون وجوده محتونا عيبا والظاهر أن الخفاض في النصراية المجلوبه ومن يشبهها كالتخلف في الذكرا المجلوب (قوله) فإذا أسلمها بلدا لحرب أي وسده أو قبل أن يقدم فانه في ذلك الخالفه للسيد والا كان حرا (قوله) فإذا أسلمها بلدا لم يسرب وطالت أقامته (ما به) أي في غير ذلك المسلم فقد قدس شرط من شرط وط المسئلة الثانية (قوله على السراقة من العيوب الخ) أي ان البائع يترأى من عيب لا يعلمه وذلك لانه لا تنفع براءة البائع الا من عيب لا يعلمه البائع وطالت أقامة ذلك الرقيق عنده (قوله يبيع الاسلام) هذا غير مناسب لان عهدة الاسلام هي ذلك الاستحقاق وهي تثبت ولو ان شرط اسقاطها فإذا اشترى باسقاطها ثم باعها ما اشترى ببراءتها واستحققت من ماله لشترى الثاني فهو الرقيق الثاني البائع الاول ولا يضرب اسقاط البائع الثاني لها لانه اسقاط لشي قبل وجوبه بل المناسب أن يضر العهدة بعدم

والتمثيل بأن يكسر العبد معاطفه ويؤث كلامه كالنساء اما خلفا ويتخلفا وتنسب الامه بالرجل في ذكر كلامها ونسبته وشذ ذلك لافصل الفاحشة تأويلان فقوله ومثل هو أي ما ذكر من تخلف العبد وقوة الامه الفعل وعليه يكون في كلامه نوع تكرر مع قوله زنا فيحمل قوله زنا بالنسبة لذكره على الفاعل فلا تكرر وأيضا لا يعتبر فيه الاشتار بخلافه على التأويل الثاني وبعبارة قيد الاشتار عام في العبد والامه كافي نقل المواق وانه معتبر حتى على التأويل الاول كما يفيد كلام المواق (ص) وقلفذ كروأنتي مولدا وطويل الاقامة ونسخت مجلوبهما (ش) يعني أن الرقيق إذا كان مولدا يبلد الاسلام أو طويل الاقامة بين المسلمين والمطلع المشتري على تركه ختان الذكرا وخفاض الاثني فانه يكون عيبا حيث فات وقسمه منهما بحيث يختص مرضه بسببه ان فعل بهما أو افليس يجب وأما من هو بغور القسود من غير طول اقامته عند افليس تركه ما ذكره عيبا بل اطلهنا على فصله عيب خوف من كونهما من رقيق أو ابن الهيم أو أغار وأعليه فقوة قلب بفتح القاف واللام وهو ترك ختان الذكرا تركه خفاض الاثني المسلمين فاما أن يكون استعمل القلف فيه ما تقريبا أو يكون خفاضه مخذوف من الثاني معطوفا على قلف كما ذكرنا وفهم بما قرأنا أن المؤلف تركه فدين وهما كونهما مسلمين وفان وقت ختانها وترك شرطنا فانها وهو كون طول اقامته في ذلك المسلم وكون المولدينهما ولدي ملك مسلم وعليه فشرط الرد بعد عدم الختان بل والاثني اذا ولجها بلدا الاسلام أن يولدا في ملك مسلم وأن يكونا مسلمين وأن يموت وقت ختانها بشرط الرد فمن لم يولد بلدا الاسلام أن يكون مسلما وأن يطول اقامته في ملك المسلم وأن يموت وقت ختانها فان فقد شرط من شرط من ولد بلدا الاسلام أو شرط من شرط من لم يولد له لم يرد وجوده غير محتون فإذا أسلمها بلدا لحرب وطالت أقامته ما به فانها لا يردان بترك الختان بل وجوده المختون عيب ثم شبه في قوله ورد به من شرطه عرض قوله (ص) كبيع بعهدته ما اشتراه براءة (ش) يعني ان من اشترى عبدا على البراءة من العيوب التي لا يعلمها وطالت أقامته عند بائعه ثم ان المشتري باعه لآخر يبيع الاسلام ولم يذكر ان اشترائه أنه ابتاعه بالبراءة فإذا علم بذلك المشتري منه فانه لا يردان كنهه ما ذكره كبيع كتمه لان المشتري منه يقول لو علمت أنك ابتعته بالبراءة لم اشتريه إذ قد أصيبه عيبا وقلس أو تكون عديما فلا يكون لي رجوع على بائعك فقوله ما اشتراه براءة قصر بحسنه المتقدم أو حكاكى اشترى عبدا من السراة قال في مباح أشهب من ابتاع عبدا بالبراءة ومن البراءة فلا يبيع ببيع الاسلام وعهده حتى يبين أنه ابتاعه بالبراءة وأما عكس كلام المؤلف وهو ما ذاع بالبراءة ما اشتراه بالعهد ففيه قولان فصيل للبتاع أن يردان ذلك داعية الى التدليس بالعيوب وقيل بالبراءة ولو اذ وقع عيب ولما أراد الكلال على العيوب الخاصة بالدواب عطفه مكررا بكاف التشبيه بقوله (ص) وكرهه وعمر

(١٨ - غرضي خامس) البراءة أصلا ومثل ذلك رامة لا تنع ردا كثيرة في رقيق من عيب يعلم به أو لا يعلم به حيث لم يطل اقامته وكثيرة في غير رقيق من عيب قديم (قوله) ان اشترى عبدا من المراث) ومثله ما ذابوه ولذا قال بعضهم يجب على هنالو باع عبدا قد وهبه له لم يبين أنه وهبه أنه يكون للمشتري ملك في ذلك ان لو ظهر له عيب لم يكن له من ملكه مكر الواب ومثل البينة قهرمان في المسائل التي لا عهدتها كتابتي كذا في شرح شب (قوله وعهده) عطف تفسير وأراد ذلك البيوع من العيب فقط (قوله وفيه قولان) ظاهر الاختصار المنطوق ترجيح الاول (قوله عطفه) أي عطف ما ذكر (قوله بكاف التشبيه) البائع يبيع الاسلام

(قوله وفرة) يقتر الواء وسكون الفلق أى فساد تصيب بأمان الحافى أى حافز الدابة (قوله كاللحم) وهو القرحه (قوله وفرة) أى (كل) أى وأما كثرة الفل لا فليس تعباً قال بعض شيوخنا وهذا فى الحيوان البهيمى وأما كثرة الفل كل الخارجة عن العادة فى الرقيق فبنيق أن تكون عياله إذا بيع ينقص عنه هكذا ونحن فى باب الإجارة نقول استأجر أرباباً كلهم وحده كولا (قوله لاضبط) يقال لاذكر اضبط ولا تفيضه (قوله ويسمى أعسر) (١٣٠) (عسر) المراد أعسر البصرى يتسببه العمل باليمن مثل السرى (قوله

• وأما هؤلاء منطيق •

وكون وعدم حمل معتاد (ش) الرخص وقرة تصيب باطن الحافر من اصابته حجر والعثر بالثنية وهذا حيث ثبت عند البائع أو قبل أهل النظرة لا يحدث بعدها أو كان بقومها أو غيرها أو أنه إذا اذاعا أمكن حدوثه حتى يبيع البائع ما عله عنده فان نكل حلف المتاع ورد داه نت وهذا واضح إذا كانت دعوى خفية والأقل المشتري أو الجعبر دون تكتول البائع والحزن هو الذي لا يتبادر على الدليل كالمساواة الثلاثة كالمبرور في الفراء من وقتها لا لكل والشور المفرط والمردا بل هما يحمل على الفدية الأولى فإذا وجد الفدية لا تحتمل حمل مثلها على عتراض الحمل فان ردها (ص) لا ضبط (ش) هو وما بعده عطف على عدم من قوله ورد بعدم مشروط الخ يعني أن وجود الفرق يعمل بكثايد ليس بسبب وفعله ضبط بضبط كعدم يعمل ويسمى أعسر يسر وكان عمر رضي الله تعالى عنه كذلك إذا دق الشامل الآن تنقص قوة العمل اه أي الآن تنقص عن قوتها المعتاد لئلا هو كان العمل بها وحدها وان ساوته البصري وهذا يفيد كلام الشارح والموافق (ص) وثبوته بالافق لا يقتض مثلها (ش) أي ولارده بالاطلاع على ثبوته ولو في رابعة لانما يحتمل على أنما قد وثقت الآن يكون مثلها لا يقتض فيه وعيب لكن في الرابعة فقط لا في الوحش الآن بشرط انها عموما مقتضى (ص) وعدم نقض صغر قبيل (ش) أي ولارده بالاطلاع على عدم نقض صغر قبيل أي بصغر قبيل صغرا غير متفاحش فان تفاحش فيصير هكذا نقص وفي بعض النسخ ضيق ونقصه صغرا أحسن لان الضيق من الصفات المستسنة الآن ان نقضه وبني تقييده بحجره بالوطء وأما اذا تنازعنا في النسبة وعدمها فانه يطره هال الشاة كما مر عند قوله كتب لعين وكذا اذا تنازعنا في تفاحش ضقة وعدم تفاحشه (ص) وكبرها لا زاد (ش) أي وعدم نقض كونه ان لا يفوق عطف على ضيق والارادة قليلة سلمه لا يستعمل وتسمى الرخصة اموالها للمهلتين (ص) وكلمة تنقص (ش) أي ليس بسبب بشرط أن لا ينقص مثلا ولا خلقه ولا جبالا فلا تنقص أحدها كان عسا وهذا عام في أفراد الحيوان كلها ولا يختص بالإنسان (ص) وتتمه بسرقة حبس فيها ثم ظهرت براهته (ش) أي ولارده بالاطلاع على ثمة سبقت له عند البائع بسرقة حبس فيها ثم ظهرت براهته منها بان ثبت أن غيره سرق ذلك الشيء المثلث فيه أو يقول وجدت متاعا عند آخر على وجه السرقة أو على غيره أو عندى ولم يسرق ولا تنهمرب المتاع في إقراره عا ذكر وأولى ان لم يحبس ثم ظهرت براهته وتوكله حبس فيها أي بسببها أما لو حبس لكونه متعاقا في نفسه أو متهورا بالعدا فانه يكون عسا بوجهه ولا يفهم بسرقة (ص) وهما لا يطلع عليه لا بتغير كوس الخشب والجوزورم مقام (ش) يعني أن ما يطلع على وجوده لا يتغير في ذات المبيع فانه لا يكون عساي على المتهور (ولا لاقية) لأشترى على البائع في نظري ذلك سواء كان حيا أو لا وغيره كخضرة بطن الشاة وكوس الخشب بعد شقه وفساد باطن الجوز ورم القتاوشحوا الآن لا يشترط الرتبة فيعسل بشرطه لانه شرط

٣ (قول المشي بالقصر الخ) مقتضى كتب اللغة خلافه وقوله فلان ضريرة لاضريرة بل هو القياس في العيون والألوان ٥١ معناه

(قوله كما استظهره في توضيحه) معناه ان العمل بالشرط ليس منصوباً الى استظهره المصنف في توضيحه (قوله فيشترى الى ما يقيد بقوله ورد البيض) أى لان البيض مما يعلم ويظهر فله مدخل كسره كافى المدونة (قوله ثم ان ما عكس الاطلاق عليه) وهو البيض (قوله من الرد وغيره) كالبيض المروق اذا دل فيه البائع فان المبتاع له رد بعد كسره ولا شئ عليه فقوله الشارح من الرد أى من حيث كونه يرد وقوله وغيره أى من حيث كونه لا يرد فمما يابل يرجع بجميع عنه (قوله وفي هذا المشتري الخ) كالبيض اذا كسره ووجهه مروقاً ولم يكن البائع مدلساً فان المشتري يضر بين التماسك ورجوع بأرض العيب والرد في دفع أورش الحادث بالكسر كى باقى تصويره وقوله الا ان يحصل فيه مفقوت بأن شوا وقوله فان لم يحصل عند مفقوت أى بان كسره ولو لم يشو وقوله رد وما نقص أى اورد على ما رجع بأرض القديم وهو المروقة فانها عيب مثلاً ان كان سليماً يساوى عشرة (١٣١) درهم فانما كان مروقاً يساوى ثمانية فاذا كسره

فيه غرض وما لبس كما استظهره في توضيحه والعادة كالشرط وكان ينبغي أن يقول بتفسير فيفيد أن المشتري غير المبيع أى قبل به فعلا غير ما طلق التفسير الذى هو وصف المبيع على التفسير الذى هو وصف الفاعل والرابع الاطلاع عليه ما لا يمكن الاطلاع عليه بالتفسير لو طلب الاطلاع عليه وأما ما عكس الاطلاع عليه ولو طلب قبل التفسير فيشترى الى ما يقيد بقوله ورد البيض ثم ان ما عكس الاطلاع عليه قبل التغير لا يرد ليس فيه البائع بأن يعلمه ولا بين وهذا لا كلام فى ان حكمه حكم المدلس فى غير من الرد وغيره وتارة لا بداس فيه البائع بأن لا يعلمه بالفعل وفى هذا المشتري التماسك به والرد الا ان يحصل فيه مفقوت عند مفقوت قيمة الارض القديم فان لم يحصل عند مفقوت رده وما نقصه وهذا هو المعتقد كاليفسده كلام المازرى حسب ما ذكره ابن عرفة (ص) ورد البيض (ش) أى ورجع بجميع الثمن كسراً لادلس أم لا لكن بشرط ان يكون حينئذ لا يجوز كاه وأمان كان مروقاً فقط وكان البائع غير مدلس فلا يرد ورجع عابدين العصة والناهى يقوم سلباً بوم البيع على ان يجمع غير معيب وجميع معيب فاذا قيل قيمته محضاً غير معيب عشرة وجميعاً معيباً ثمانية فانه يرجع بنسبة ذلك من الثمن وهو اثنى عشر هذا اذا كان له قيمة يوم البيع بعد الكسر والارجع بالثمن كله ان التماسك هذا اذا كسره بمحضرة البيع وان كان بعد أيام لم يرد به الا لا يدري أفسد عند البائع او المبتاع فانه ما لك ابن ناجى ظاهر هالو لبيض نعام فوال بعضهم لا يرد ببيض النعام لكنافة فشره فلا يعرف فسادهم وحمته وصحة بعض شيوئنا ولما كان المذهب وجوب الرد بالعيب القليل والكثير الا اذا رغبوا به لثلاثة قليل لا ترد به ولا أرض فيه للشرى ومتوسط فيه الارض وكثير رده أشار الى الاول بقوله (ص) وعيب قبل مدار وفي قدره تردد ورجع بقيمة كصدع مدار لم يصف عليها منه (ش) يعنى أن الشخص اذا اشترى داراً ثم اطلع على عيب بها فلا يجوز له ان يكون قليلاً جداً لا ينقص من الثمن كسقوط شرافة ونحوها ولا يفسل لاجدا كصدع يسير يحاط به يصف على الدار السقوط منه سواء خيف على المداير أم لا كاهو ظاهر الكتاب وكثيراً كصدع يحاط به خيف على الدار السقوط منه فان كان قليلاً جداً فله رد للشرى ولا قيمة على البائع وان كان قليلاً لاجدا وهو المتوسط فللرد به أيضاً لكن للشرى أن يرجع على ياتمه بالارض واختلف في قدره القليل لاجدا فرده بعضهم للعادة وهو الاصل وقال أبو بكر بن عبد الرحمن مادون الثلث

يوم البيع بعد الكسر) أى بان كان البيض مروقاً كاهو الموضوع لان له قيمة بعد الكسر وقوله والا أى بان لم يكن له قيمة بان صار فاسداً هذا مراده كما يعلم من غيره وان كان ظاهر العبارة يهجم خلاف ذلك (قوله كصدع جدار) أى شق جدار (قوله واختلف في حد القليل لاجدا) اعلم ان أصل النقل اخاهو فى حد الكثير كافى المتعطى وابن عرفة ونص ابن عرفة وفى حد الكثير ثلث الثمن أو ربعه ثالثاً ما قيمته عشرة مثاقيل وربعاً عشرة من مائة وخامساً الاحد لبله الراد لاجدا لاضر لان عبد الرحمن وعياض عن ابن عتب وابن الفطان وابن رشد ونقل عياض اه لكن قول ابن التبان الثالث بان العشرة كثير يسير من كمل قول ابن رشد الرابع تفسيره كما أفاده بعض الشراح والمعتدان الكثيراً كان الثلث كاليفسده بتقديم ابن عرفة كما هو عادته وأيضاً

في تلك الحالة وحده يساوى ستة فلا شك ان اذا عكسك رجع بمحض الثمن لان ذلك العيب نقصه من القيمة فرجع عليه بمحض الثمن كبره أو قليلاً واعتبار القيمة لانها كالنظر يعرف بها ما رجع به من الثمن وان رد ذلك المروق بعد كسره فله رد ثمن الثمن لان كسره أثره من القيمة باعتبار كونه سليماً هذا عندنا كالفرده شخصاً مدلساً للمقرى وجه الله تعالى (قوله بشرط ان يكون حينئذ لا يجوز كاه) أى بان صار فاسداً (قوله فلا يرد وقوله ورجع عابدين العصة والناهى) كاهو رفاقى البيض من انما اذا عكسك رجع بمحض الثمن الذى هو بين العصة وعدمها فالعصة كونه سالماً من المروقة وقوله والناهى أى المروقة ثم لا يضى ان قوله فلا يرد ورجع مناف لقوله رده وما نقصه الخ فثبت ان يكون هذا مقابلاً للمعتقد المتقدم كما أفاده شيخنا عبد الله معنائه ذلك وفى شئ ما يقتضى أن هذا هو المعتقد (قوله هذا اذا كان له قيمة

أقصر عليه ابن عاصم (قوله المتقالات) المتقالات وزنه درهم وثلاثمائة ساع درهم وقوله أما العشرة فكثير أي أما العشرة فتساقل فكثير  
 فينبذ يكون القليل مادون العشرة ولذا قال عب معراع ذلك القول بقوله بأن القليل مادون العشرة (قوله من المائة) أي مائة  
 مثقال (قوله ففقه استخدام) هو ذكر الشيء بمعنى وإعاده الضمير عليه معنى آخر بخلاف شبه الاستخدام فهو ذكر الشيء بمعنى وإعاده  
 استعمالها بمعنى آخر (قوله وهو المتوسط) والحاصل أن المتوسط أما أن يرجع فيه للعرف أو ما تنص عن الثلث أو عن الربع أو عن  
 العشرة من المائة وبالتدريج على الوجه المذكور في المتوسط يأتي التردد في الكثير لكونه مازدا على المتوسط على كل الأقوال (قوله  
 والفرق بين العروض والدار) أي أن العروض ردها ولو بالقليل دون الدار أي وقليل رداً الكتاب بنفس ورقة منه فله البدر وذلك  
 لأن عب غير الدار كالتقالات في بين البدر (١٣٣) والكثير ورد البدر على من جعله غير عب لقلته (قوله وغير ذلك مما يطول) من

ذلك أن عب الدار يصلح وزول  
 بحيث لا يتي منه شيء بخلاف غيره  
 ومنها عبوب الدار لا تخطط بها ومنها  
 أنها ليس لها أسواق فغض المشتري  
 ردها أن قد لا يجد ما يشتري (قوله  
 مستثنى من المنطوق) أي وهو قوله  
 كصدع جدار يدون أنصافه بقوله  
 لم يخفف عليها منه وقوله مع مفهوم  
 لم يخفف أي وهو المنسوق أي مع  
 ملاحظته وكأنه قال الآن يكون  
 الصدع الذي يخفف عليها منه  
 واجهتها وفيه أنه إذا كان يخفف  
 على الدار السقوط لا يفرق بين أن  
 يكون في الواجهة أو غيرها وذلك  
 قال في الإلمام أن جدار الدار صدع  
 يخفف منه سقوط طوله في الرد والافلا  
 أخ عبارة شب الآن يكون  
 الجدار الذي لم يخفف عليها منه  
 السقوط أو اللعب لا يقصد كونه  
 متوسطاً واجهتها فإلزامه وإن  
 غاسل فلا شيء له أي ونقص الثلث  
 أو الربع على الاختلاف في حد  
 الكثير الذي تردده والحاصل أن قول  
 المصنف كصدع جدار الخ يقيّد  
 بما إذا كان الصدع يتقص من

الفن ولم يبلغ نفسه الثلث أو الربع أو العشرة من المائة وغير ذلك مما هو من الكثير فإن لم يتقص الثلث كان  
 من القليل الذي لا يرد به ولا يرجع بقيته أو بلغ ما ذكره من الكثير الذي يجب الرد لا ينبغي المدول عن كلام الام (قوله وهذا)  
 أعني قوله الصدع في الواجهة (قوله كترو برتها) أي سقوط جوانبها (قوله قرب البيوت) أراد البيوت موضع الجلوس والنوم  
 كالنرات والفاعلة وقوله وأوجهتها أي الدار وقوله عليها أي الدار (قوله أو شؤمها) كأن يكون كل من سكنها يموت أو يحصل له  
 الفقر أو تموت ذريته وهو معطوف على قوله شؤمها ٣ أي قرب المكر ومما يكون يحصل فيها ونقص حصول المكر ومما وقوله أو جملتها  
 هي أي أو شؤم جملتها (قوله أو بقها وأغلها) أي بقها الكثير وأغلها الكثير (قوله كني السرير وقل الثوب) أعمال الكثيرين الخ وانظر  
 ما حدالكثير كما في شرح شب (قوله سواء فالتة وهي في ضمان البائع) أو فالتة قبل عقد البيع بل ولو أيام العقد شاهد على الحرة كما  
 في المطالب يعني أن المشتري أطلع على أنها ادعت على البائع بذلك وظاهر المصنف عدم الحرية ولو قامت فريضة على صدقها وكذلك

فواجب

دعوى الحرية كدعوى اغارة عدو على بلدها أو سبيهم حريتهم وشهرة الاغارة المذكورة وتصدق البائع على شرائه لهامن تلك الناحية وفي ذلك خلاف فقيل الامر كذلك ولا يتحرم وعليها ثبات الحرية وقيل على من اشتراها من الناحية انبات الحرية (قوله والمستهة مرفوضة) أي لا في خصوص الامه حتى يجب به عن المصنف الا ان لا يخبر بان تلك المستهة أول سماع ابن القاسم فيكون المصنف تبع السماع فلا اعتراض عليه (قوله العيوب الثانية) أي العاقلات الثلاث (قوله التوراة الفعلي) احترازه عن التوراة والفعل كعامل فلا تأويله وتقتضى فيجب جده بخلافه (قوله وتصرة الحيوان) من ثم (١٣٣٣) وغيرها كالبر والاربعاء (قوله كطليخ) الكاف التثنية (قوله هذا ثابت)

فواجب مطلقا لان ذلك مما تكرهه النفوس هذا هو المتعين في تقريره بخلاف مقتضى قوله هنا ونحوه في توضيحه ان رضى به بين من أنه لا بيان عليه الا حيث يكون له الرضا وهو ان يصدر منه في ضمان البائع وليس كذلك فلو قال ولا غافله أنا م ونحوه وله رد به ان طلق في ضمان بانه و يشبه ان بانه مطلقا وفي المستهة كونه أظهر وأبلغ لان دعوى الحرية تبلغ من دعوى الاستيلاء والمستهة مرفوضة في الامه والعبد \* وما أنهى الكلام على العيوب الثانية فيشرح في الكلام على ما هو كذا في وهو التفرير الفعلي وهو كمال ابن شاس ان يفعل في المبيع فعلا يظن بالمشتري كمالا فلا يجد فوله (ص) وتصرة الحيوان كالشرط كطليخ فوب عيبه عباد (ش) يعني أن التصرة بالحيوان وهو ان يترك البائع حلبا بانه يعلم ضررها ويحسن حلالها ثم يبيعها كذلك كالشرط المشتري كثره البين فتوجب بخلافه فيوجب له ان يشارك اذا اشترى عيبا في ثوبه مدافظا المشتري انه كاتب فظهر خلافه فانه يجب لاشترى التشارك في الرد والتسليم المازري وكذا يعمو بسلامة البود والتم ان عرفه هذا اذا ثبت أن البائع فوله أو امره لا احتمال فعل العبد دون علمه لمكرهه بقاءه في ملكه (ص) فبرده صاعا من غالب القوت (ش) يعني أن كل ما وقع فيه التفرير الفعلي من تصرة وغيره لا بد لباقيه لكن ما وقع فيه التصرة بمن الانعام فقط ردع صاعا من غالب القوت يحمل المشتري عوضا عن البين الذي حله المشتري ولو كثر لا تبين القرع المذهب وقيل تبين وقوعه في الحديث حيث قال ان شاء الله أمسكها وان شاورها صاعا من ثمر وجهه المشهور على ان غالب قوت المذبة (ص) ويرد بالين (ش) أي التي حله منها بدل ما من الصاع الذي وجب عليه من غير البين ولو براضه ما غالب عليه أم لا على المشهور لانه مرد المصرة تبين الصاع في ذمة المشتري في مقابلة البين ولم يقضه فالورد بالين كان باع ذلك الصاع قبيل قبضه وهو يقيد انه يحرم اخذ عذر البين عن الصاع بل ربما يقال انه أو لى هذا الحكم فلو قال وردع برده غيره عنه أي عن الصاع الذي وجب عليه لكن أحسن وشيدانه لو رد عيب التصرة قبل اخذ البين فلا صاع عليه ولا ورد البين مع الصاع فلا حزمة وبعبارة وانما قص المؤلف على حزمة رد البين مع أن غيره كذلك دناها ما يوجبها لها كان عيبه لا يحرم ردع وداعى ابن عبد السلام في بحثه فلا يحتاج الى قول بعضهم وقال وردع من رد العوض كان أحسن وكذلك لا يجوز رد غير الغالب عن الغالب من القوت لما يارب عليه من بيع الطعام قبل قبضه (ص) لان علمها مصرة (ش) أي لان اشتراها هو علم انهما مصرة لم يكن له رد الا أن يحدها قبله التذريان وجدها كحلب دونها لمعاد من مثلها (ص) أو لم تصر وتلك كثره البين (ش) أي وكذلك لا بد للمشتري اذا لم تصر لكن كان كثره البين لكبر ضررها فتختلف نظره في الكثر مع كونها متحلبا

امالها فانه حال جنون ولكن انما يكون اذالة اذا ردت الشاة المصرة براضه ما على ذلك لا على سبيل الا كرامن المشتري البائع واما لانه تبين شيه وانما يكون بيع الطعام قبل قبضه كان البين ما خذوا عن التمر وهو غير مسلم ولئن سلم فالتمر يجب عوضا عن البين لانه يبيع بالبين وانما وجب الشرع صاعا على طريق رفع النزاع وانه أعلم الاثر بان الصاع يجب في البين الشاة والبقرة والناقة وألتهما مختلفه الجنس والقدر والصاع واحد فخل هذا لا يقصد المباحة الحقيقة فلا تنفع به قبل (قوله لان اشتراها وهو علم) وأما لو علم بعشرتها وقيل حلبها أو أمسكها لم يتغير حلبها لمخالفة انه رد ما سكاها وردها ولو أنه لم يخلف وكذا لو علم بعد حلبها

وأمكنه حتى يجعلها ماثية في انتظار عاداتها وكذا السفر فحلم أهلها هذا فانه اذا قدم ردها وصاعا كاملا من محرز (قوله الا ان قصد الداخل المستثنى محذوف والتقدير فلا يرد في كل حالة الا في حالة وهي اجتماع الشروط الثلاثة المشار اليها بقوله ان قصد فلا يرد ان بعضهم يقول بحالة الشرط لا تقع مستثناة (قوله أي قصد منها اللين لا غيره) فكان ينبغي للصنف ان يقول الآن يكون اللين هو الموصول ان عبارته لا تشيد ذلك (قوله الا ان قصد واشترى وقت الحلاب الخ) طاهره ان الشروط في فرض المسئلة وهي ظن كثرة اللين وعليه شرعه من وقت علمه من التبراج وقيد من وتبعه ح ذلك بكونها تحلب حلاب مثلها والافيد الروان تنوفر الشروط وليس كذلك لافي الفرض ولا في القيد لان مسئلة الشروط ليست (١٣٤) مقيدة بظن كثرة اللين وانما هي مسئلة مستقلة في كلام أهل المذهب

وحلبا أمثاله والافيد ردها بغير صاع لكن محل عدم الرديح تخلف ظنه في الكثرة مع كونها تحلب حلاب أمثاله عالم تنصرف الشروط الثلاثة المشار اليها بقوله (ص) الا ان قصد (ش) أي قصد منها اللين لا غيره من لحم وعمل (ص) واشترى وقت حلابها (ش) أي وقت كثرة لبنها سواء كانت كثرة باعتبار كون وقت التبراج يبين زمن ولادتها أو باعتبار كون الزمن مقتضيا للكثرة كزمن الربيع وعلم البائع فلها فاعلمنا على ما شرى مع كون حلابها حلاب أمثاله (وكنتمه) عن المشتري فليست بغير مع علمه انه المقصود واستغنى المؤلف عن العلم بالسكنان اذ لا يكون الامن عالم فلذا توفرت هذه الشروط ردها بغير صاع اذ ليست من مسائل التصريفة اذ هي من باب الرد بالعيب (ص) ولا يشترط التصريفة على الاحسن (ش) أي ان من رد المصراة بغير عيب التصريفة بل رد المصراة بحقوقه فلا يرد الصاع معها على ما استحسنه القنوصي وروى أن شهاب ردها بحالها ان يصدق عليه انه رد مصراة والمطوف محذوف وغير مصفوفة لموصوف محذوف أي ولا رد الصاع ردها بعيب غير عيب التصريفة (ص) وتعددت هذه على المختار والارجح (ش) أي ان من اشترى عددا من الغنم فوجد كدالم مصراة فان عليه مع كل واحد قردا صاعا في ما اختاره القنوصي ورجحه ان يونس والذي عليه الا كثيرا لاكتفاء صاع واحد لجميعها لان غاية ما يقبضه التعدد كثرة اللين وهذا غير منظور اليه بليل اتحاد الصاع في الشاقي غيرها (ص) وان حلبت فاشترى فان حصل الاختيار الثانية فهو رضاق والموازية لذلك وفي كونه خلافا تاولان (ش) يعني ان المشتري ان حلب المصراة اول مرة فلم يبين أمرها حليها ثانياة ليقبضها فوجد انها ناقصة عن لبن التصريفة فله ردها اتفاقا فلو حلبها في اليوم الثالث فهو رضاقا لارده ولا يجعده عليه في الثانية اذ بها يختبر أمرها كذا في المدونة الثالث ووقع في الموازية عن مائة حلبا مائة ولا بعد رضا بعد حلفه انه ماضى بها لكن لم يصرح في الموازية بأنه حصل له الاختيار بالثانية وأما لوصرح بذلك ما في قوله وفي كونه خلافا وعليه المازي والشمي وغيرهما أو فاقا لما في المدونة وعليه الصقي وهو أحسن فحصل ما في المدونة على ما إذا حصل الاختيار بالثانية وما في الموازية على ما إذا حصل الاختيار بالثانية تاولان يبين على المؤلف ذكرا الحلف على عدم الرضا وكلام المؤلف في الحلب الحاصل بحضور المشتري لما وقع في غيابه وفي الحلب الواقع في غير زمن الخصام لا يحصل في زمنه فلتا جمع الرد ولو كثر لال الفلح للمشتري والراد بالحلبة الاولى والثانية والثالثة الايام ولو حلبت في اليوم الواحد مرارا ولم يذ كخيما التقيصة كرموانعه

وغير مقيدة ايضا بكونها تحلب حلاب مثلها في المدونة ومن باع شاة حلبا وبغير مصراة فان باع الحلاب ولم يذ كرم الحلاب فان كانت الرغبة فيها انما هي اللين والبائع يعلم ما تحلب وكيفية فله بيعا ان يرضاه أو يرداه كصيرة يعلم البائع كلبها ودون البيع وان لم يكن علم ذلك فلا رد للبائع وكذلك ما توفى فيه من يقرأ أو بل ولو باعها في غير ايام لبنها ثم حلبها لم يباع حين الا ان فرضها فلا رده كان البائع يصر في حلابها لا لا (قوله بل ردها الخ) فيه انه قد تقدم ان الرخص في الحلب ان لا يقال الحلب فرض مثل امراده خيارا رخص ما يشبهه (قوله لانه يصدق الخ) رده ان تعلق الحكم بشرط يؤذن بالعلية (قوله على ما اختاره القنوصي) أي ان قابل الا كسائر الكلاب ورجح ان يونس قول ان الكاتب واختاره القنوصي (قوله والحق عليه الاكثر) أي بعض الاشياخ أنه الارجح والخلاف انما هو فيما اذا اشترى في عقد واحد فان كانت بعقود تعددت اتفاقا (قوله وفي الموازية

وهي

ذلك أي حلبها بالثانية مطلقا بالثانية بعد القيد السابق وهو الاختيار بالثانية (قوله كذا في المدونة)

حكاية بالمعنى رخص المدونة فقلت فان حلبها بالثانية قال ان جاز من ذلك ما يعلم به انه سلبها بعد ان تقدم من حلابها ما فيه خبر لها فلا رد له وبعد حلابه بعد الاختيار رضاقا ولا جعة عليه في الثانية اذ بها يختبر أمرها وانما يختبر الناس ذلك بالحلب الثاني ولا يعرف بالاول (قوله فصل ما في المدونة) طاهره ان المدونة قابلة لتناول وحصل فيها التناول وليس كذلك بل ذلك مفادها (قوله لا ما وقع في غيابه) أي انه اذا غاب وحلبت في غيابه مرارا ثم قدم فله الرد كما تقدم عن ابن محرز وث (قوله والراد بالحلبة الاولى والثانية والثالثة الايام) الذي يقيده التعلل ان الراد بالحلبات المرات لا الايام والتقول موجودة في محضتي تت

(قوله مانع مطلق) أي في الرقيق وغيره وقوله مقيد أي الرقيق (قوله هو أربعة) كذا في نسخة وقوله البراءة من العيب كتب على  
 نسخته ان هذا تحت الفلألسافيا من خصوصه بالرقيق وأجاب بان هذا على أحد الأقوال (قوله حيث لم يعلم الحاكم بالعيب) فان  
 علم الحاكم بالعيب أو علمه المدين وان لم يعلم الحاكم به لم يكن بيع راسدا لان كتم ذلك تدليس ويستثنى من قوله بيع ما حكم ما إذا كان  
 وارثا فلا بد من قيده الذي ذكره المصنف فيه وأما إذا باع عبد اسلام على مالك الكافر فليس بيع راءة كالمدة المصنف بقوله  
 و جازد عليه بعيب (قوله يمين انه ما كولا) أي ظن المشتري أن البائع ما كولا لم يظن شيئا بدليل ما بعده (قوله قولنا لا باجي  
 ومعايض) أي أن البايع يقول لا يكون بيع الوارث ما لمن الراد الا اذا كان لقضاء من قطع وعياض بقوله لا فرق بين أن يكون لقضاء  
 دين أو لقسمه وتظاهر المصنف موافقة معايض خلافا لما في شرح شب (١٣٥) (قوله راجع لوارث فقط) الصواب

أنه راجع لهم معا هذا الكلام  
 وقعه تبعا لظاهر المدة من  
 ان البيان في الوارث فقط وان  
 الحاكم يبيع ببيع راءة وان لا يبين  
 قال محمدي تشوبه باعرا لا جهوري  
 ولم يدان المؤلف لم يجز على هذا  
 الظاهر لانياته التفسير لا يتبع عند  
 جهل الحاكم وعلى ظاهره لا اختيار  
 لان الحاكم لا يكتفي بكامله به  
 واعتقد المؤلف قول ابن الموارث قال  
 مالك يبيع الميراث وبيع السلطان  
 يبيع راءة الا ان يكون المشتري لم  
 يعلم انه يبيع ميراث أو سلطان فهو  
 مخير بين أن يرد أو يحبس بلا عمة  
 (قوله لظنه غيره) ظاهر في الحاكم  
 دون الوارث انفع شرط أن يبين  
 انه ارث لا ينافي ظن المشتري أنه  
 غير وارث وأجيب بأنه تصور ظن  
 المشتري أنه غير وارث مع يمين انه  
 وارث وذلك بان يكتفي المشتري  
 في دعوى انه وارث وظن خلافه  
 ثم ثبت ما دى (قوله لان المهل  
 في الاحكام) أي فيما يتعلق به  
 الاحكام (قوله فلا يشفعه على

وهي ضمان مانع مطلق ٢ وهو ثلاثة ستا في قوات المعقود عليه حيا أو حكا ومأيد على الرضا  
 وزوال العيب قبل القيام ومانع مقيد وهو اثنتان أولهما قوله (ص) ومنع منه بيع ما كولا وارث  
 رفق فقط بين انه ارث (ش) يعني ان يبيع الحاكم الرقيق في العيون أو للقتل أو على السيف  
 أو الغائب يبيع راءة من المشتري من الراد وجود عيب قد علم به حيث لم يعلم الحاكم بالعيب  
 وسواء بين انه ما كولا أو لا وكذلك يبيع الوارث لقضاء دين أو تنفيذ وصية الرقيق يبيع راءة  
 أيضا لكن بشرط أن يبين أن الرقيق ارث وتظاهره ولو باع للقسمه فيما بينهم ونفسه قولان  
 للبايع ومعايض وعلم المتناع انه ارث كيباه والضمير في منه لرد بالعيب وأما الاستفاد  
 فلمشتري الرجوع وقوله رفقار اجمع لهما وقوله بين انه ارث راجع لوارث فقط (ص)  
 وخبر مشرقه غيرهما (ش) يعني أن من اشترى رقبا من آخر فانه أنه غير راسدا كالميراث  
 ثم تبين انه أحد هما أو لا لوانعده أنه غيرهما ثم تبين غير ذلك فانه يحضر بين الراد والتسليم ولو لم  
 يطلع على عيب وينفعه دعوى سله وقال ابن حبيب ليس له الراد لان الجهل في الاحكام لا يمنع  
 من توجه الحكم ابن عبد السلام وهو اقرب (ص) وتبري غيرهما فبه علم يعلم ان طالت  
 اقامته (ش) هذا هو الثاني من المانعين للمدين والمعنى ان البائع اذا كان غير حاكم ووارث  
 الا انه تبرأ عما يظاهر في الرقيق من العيب فانه تنفعه تلك البراءة بشرط ان يتبرأ من عيب لا علم  
 به فيه والثاني أن تطول اقامته عند باعه بحيث ينفصل على الظن انه لو كان به عيب لظهر  
 له لانه باعه بفور ثم ارثا بشرط البراءة فلا يشفعه على المشهور والبراءة التزام المشتري عدم  
 المطالبة بعيب قديم أو مشكوك فيه وانما تنفع في الرقيق خاصة ولما كان الواجب على  
 كل من علم من أمر سلته شيئا يكرهه المتناع أو كان ذكره يحبس في الفئ أن يبينه أشار  
 الى ذلك بقوله (ص) واذا علمه يمين انه به بوصفه أو أراه ولم يحمله (ش) يعني ان البائع اذا  
 علم عيبا سلته فانه يجب ان يبينه للمشتري فلو قال أسعك بالعامة من عيب كذا لم يقبل  
 هو به بعده قاله ابن الموارث وسواء كان البائع ما كولا أو غيره وسواء كان المبيع رقبا أو غيره  
 ولا بد في البائع المذكور أن يكون بالغاً ولو كان كافراً أو وارثاً كان غير بالغ لم يعتبر عمله وان كان  
 العيب مما يحسن كالأباق وصفه للمشتري بعد بيانه أنه به وصفا شافيا كاشفا عن حقيقة لانه قد  
 بغتقر عوض دون آخر وان كان تظاهر أراه كالمقطع والعور ولم يحمله بأن ذكره ما يدل عليه

المشهور والراجح) ومقابل له بالملك تنفعه البراءة (قوله أو مشكوك فيه) انظر فانه اذا تنازع للمشتري باليمين في حدوث العيب وقدمه  
 فالتقول قول البائع انه حدث (قوله أو كان ذكره أو يحبس الخ) قد يقال اذا كرهه يكون أخس (قوله ووصفه) أي ان كان  
 معنوا كالأباق بعد بيان انه به وقوله أو أراه ان كان حسبا كالقطع (قوله فانه يجب أن يبينه الخ) والاولى أن يدين بقوله و يمين انه به  
 لاجل التفريق (قوله فان كان غير بالغ لم يعتبر عمله) أي فهو عبثة الفئ ليس يعلم (قوله ووصفه) أي موضعه لانه الخ (قوله ولم يحمله)  
 أي العيب لا يحنى ان عدم الاجبال انما هو فيما اذا كان العيب معنوا بقوله بأن ذكره ما يدل عليه أي على العيب القاتمه وعلى غيره  
 ٢ (قوله هو ثلاثة الخ) كذا بالبائع التي يابى وتجاوز الرضا وهو أربعة سبب كراهي البراءة من العيب الخ وهي ما كتبه  
 المحقق اه

وقوله كقول سارق فان سارق شامل لسرقة ديناراً أو كرو شاملاً لسرقة كل شهر أو كل أسبوع أو كل سنة ولا يخفى ان القائم به انما هو واحد من تلك الاشياء (قوله أو ذكركمافيه وغيره الخ) فظاهره أن في هذا اجمالاً من حيث ذكر الغبر وليس كذلك فتم سارق فيه اجمال باعتبار ما تقدم (قوله كقول زان سارق الخ) لا يخفى أن فيه اجمالاً أيضاً من حيث سارق (قوله لا بدعاً غم الخ) لا يخفى أنه لم ينفق فيه لاجبال وقوله وانما قال سارق الخى هو البيان الاجالى (قوله وعليه الساطى) موضوعه كما هو صريح فيما اذا أتى بلفظ يستلزم القليل والكثير فان أتى بلفظ يدل على العيب كلها كثيراً وقليلها وهو يعلم بعضه فانه كما سئل عظماء في قفة كجامع عندنا بمصر في بعض الساعات فانظر هل يجزى فيه بحث الساطى وغيره أم يتفقان (١٣٦) على أنه لا يتنفع في هذا شي وشرح شب والظاهر أنه لا يتنفع في هذا

بشي لان ما علمه بين أهله (قوله وزواله) سواء زال قبل القيام أو بعده وقبل الحكم عنداين القاسم خلافاً للشهب (قوله لا محتمل) بالنسبة بالرغم من معنى كقولهم فعلى النوى الخ مدر (قوله أو قبله) أي بان كان قطع زمن العيب (قوله لأن يكون عنداهل المصرفة عيباً) أي لكونه لا توفى عودته (قوله مطلقاً) أي بان لا رجوعاً لانه زوال وجهه وأما مطلقاً غير المسئول به فهو موتها فانه يمنع من الرد (قوله أو موت) من أحدهما لكن موتها الذي هو فرض المصنف مطلق عليه أو وخشاؤه أو اغياره زول بعيب الوخش دون الرأفة على هذا التأويل (قوله كان أحسن) لان الأقوال الثلاثة جارية في موت الزوج وكان يقول ومطلعه صدر مضاف للفاعل أو المفعول يدل ومطلعه أو الواو بمعنى أو أو تنبيه على محل الأقوال في الزوج باذن السمين غير تسلط العبد عليه مع الوطء لا يغير اذنه أو يجمع تسلطه عليه فميب ولولم يوطأ واذنهم من غير تسلط ولم يوطأ فغير عيب (قوله واستخدم ما يتقنه الاستعمال) أي كمدلوله زمن انضمام (قوله كالن) يوفى غير زمن

وعلى غيره مع تفاوته في أفراده كقول سارق أو بذكركمافيه وغيره من غير جنسه كقول زان سارق وهو سارق فقط لا بدعاً علم سلامته من الاول فظن أن ذكركمافيه كذا كذا الاول واذ اهل سارق فهل يتقنه ذلك في الرافعة من يد السرقة دون التفاحش وعليه الساطى والنقل وواقعه أو لا يتقنه ذلك مطلقاً لان بانه محتمل كلا بيان وعليه بعض معاصره وبالنظر أنه ينظر في السر والكثير ليقول أهل المعرفة (ص) وزواله لا محتمل العود (ش) أي ومنع من الرد بالعيب وزوال العيب الكائن حين البيع أو قبله لا العيب الذي يستلزم العود فان زواله لا يمنع الرد كقول المبيع في فراشه وسلس البول والسعال المفرط وري الدم من القبيل والاستحاضة بخلاف الخبي وباض العين ونزول ما يستلزم اذا كان رؤه قد استمر لاشئ فله ولا يخاف عودته الا باحداث من الله وأما البرص والجذام اذا لم يملح به حتى ذهب فلا بد إلا أن يكون عند أهل المعرفة عيباً وشيوعاً في المدونة وكذا ابن المواز (ص) وفي زواله موت الزوجية ومطلعه هو الموت والاحسن أو موت فقط وهو لا يظهر إلا أقوال (ش) يعني أنه وقع خلاف في المذهب فيما اذا لم يطلع المشتري على تزويج الرقيق المشتري لا بعد زوال العصمة بموت أو طلاق فقبل لأردده وقبل لأردفه ان زالت العصمة بالموت لا بالطلاق وقبل له الرد لو في الموت ولا ينبغي العدول عنه لان من اعتاده من ذكر أو أتى لا يصبر عنه غالباً أقوال ثلاثة قال موت الزوج الشامل للزواج الشامل للزواج لكان أحسن وانظر الكلام في مطلق والظاهر ان حكمه حكم الطلاق فلو عير بدل طلاقها بغير افعالها منه وظهر الفرق بين المواقف ان انضمام الزوج الى القيد قبل طلاقه (ص) وما يدل على الرضا الاملا لا ينقص كسكنى الدار (ش) أي وبما يتبع من الرضا بالعيب حصول الشيء الذي يدل على الرضا من المشتري من كل قاطع لخيار المشتري من تصرف قول كرضيت أو فعل كركوب دابة واستخدام ما يتقنه الاستعمال وان كان غلته أو سكوت ولا يعارض هذا جمل الغلته للمشتري الى القضاء كما يأتي لان ذلك في غلته لا يحتاج الى تحرير ملك كالن والتمر أما الوكيل فعلاً لا ينقص فلا يدل على الرضا كما اذا سكن الدار أو الحنوت وهو يتخادم وقوله وما يدل على الرضا لا بعد الاطلاع على العيب وبأنه ما مر من قوله ورضي مشتري أو زواج الخ لكن تستثنى الاجارة والاسلام لانهما من غير اجمالا يدلان على الرضا ههنا لان الغلته للمشتري كما هي حال الدلان على الرضا من البائع هناك لعله المذكورة وقوله وما يدل على الرضا ههنا في الحاضر يدل قوله فان غاب بابعه والاستثناء منقطع أي لكن لا ينقص فلا يدل على الرضا والمراد شأن ذلك وبعبارة صريح بان صاحب ان لا ينقص لا يدل على الرضا وظاهر كلامه هنا أنه يدل على الرضا لانه استثناء مما يدل على الرضا والاصل في الاستثناء الاتصال بفعل منقطع أي لكن الفعل الذي لا ينقص لا يدل على الرضا كسكنى الدار أو سكنتها أو أسكنها أو وقف في رهنه وإجارته تخلصه أي كسكنى الدار

اتصاف الاطول سكونه بعد علم العيب فلا وقوله وهو يتخادم أما في غير زمن اتصاف بعد الاطلاع على العيب فانه أدخلت بدل على الرضا (قوله لكن تستثنى الاجارة والاسلام للصنعة الخ) بحث فيه بعض الشيوخ بان قوله فيما ساقى ووقف في رهنه وإجارته تخلصه على ما قرر ههنا كردها وان الاجارة والاسلام للصنعة يدلان على الرضا اذا صدران من المشتري وهو كلام ظاهر فواجب الرجوع اليه (قوله وبذلك) أي على هذا التعميم من حيث شموله للاسكان وقوله أي كسكنى الدار تفسير لسكنى باعتبار تعميمه ثم أقول وفي ذلك نظر لان قوله ووقف الخ كان استعقب الاطلاع على العيب والحاصل أن الاقسام أربعة



الاول أن يكون الاشتغال قبل الاطلاع على العيب فهذا لا يدل على الرضا مطلقا نفسه الاستعمال أم لا الثاني ما يدل على الرضا ولو في زمن انضمام كاستخدام ما يتقصه الاستعمال كعبد فاستخدام العبد يدل على الرضا ولو في زمن انضمام الثالث ما لا يدل على الرضا مطلقا كأخذ اللبن والتمر الآن يحصل طول الرابع ما فيه تفصيل كسكنى الدار فان كان في زمن انضمام فلا يدل على الرضا والادل هذا حاصله (قوله في كليم) أى اليوم ونحوه وانظر ما المراد بنحوه كذا فى ع وب و الظاهر أن الكاف أدخلت وما آخر وجر (قوله اعل أن السكوت اعذر) أى كغرف (قوله والظاهر الخ) لا يخفى أن الكاف اذا أدخلت المكروه تظهر لها فائدة تقاوم جمعا هذا الاستظهار ولعل وجهه أن صورة الاكراه لا تنوهم فيكون الاحسن دخوله على ما يفيد دخوله من قد تنوهم عدم دخوله فتدبر (قوله ولا يعد رجوع الضمير) لا يتناول الضمير عاقد على بعض ما تقدم (١٣٧) ولا يحذور فيه أو ان المراد بآية ما دبر على وجه الارض (قوله فان غاب بائعه

وأدخلت الكاف القرأ فى المصنف والمطالع فى الكتب (ص) وحلف ان سكنت بلا عذر فى كالوم (ض) اعل أن السكوت اعذر لانع المطلقا لنفسه فيه تفصيل فان كان كذا كان أقبل من اليوم بلاين وان كان كالوم وحلف ورد وان كان كذا فلا رد له ولما قدم ان تصرف المختار يمنع من الرد أخرج منه مسئلتان أولاهما بقوله (لا كسافر اضطر لها) أى لكسوف الدابة فى سفره بعد ما طاعه على عيها فليس يفسد ركبها لولا شئ عليه فى ركو بها بعده ولا عليه أن يكبرى فوجهاو يسوقها ليركب فان وصلت بها لردوها وان عفت ردها وما تقصها أو يجبرها أو يأخذ قيمة العيب ان رشت ولا يجب عليه الرجوع بها الآن يكون قريبا لا مؤنة عليه فى الرجوع ويحسبه أن يشهد أن ركو بها باليس رضا بالعيب ولا مضمون لا اضطر اذ ركب المسافر لها اختيارا كذلك لأن السفر مظنة ذلك كإفالة فى التوضيح وأدخلت الكاف المكروه والظاهر أن الكاف دأخلت فى المعنى على الدابة ليشمل العبد والامة ولا يعد رجوع الضمير من قوله (أو تعذر قودها للحاضر) للعبادة وأما ليس الثوب ووطه لامة قرضا فانفق قاله بعض وسواء كان التعذر من جهة الدابة لا لمتناع سرها غير مكره بة أو من جهة المشتري ككونه ذاهبة وقد التزم عذرنا لمخوف فى ركو بها لموضعه اما ركو بها لرد فلا يضرب ولو بغير تعذر قاله فى التوضيح عن العتبية والبيان وأقره (ص) فان غاب بائعه أشهد فان عجز أعل القاضى فاقدم فى بيع الدابة ان رجو قدومه كان لم يعلم موضعه على الاصح (ش) أفاد هذا أن غيبة بائع العيب لا تمنع من عدم الرد بالعيب انه أن يشهد بعدم الرضا به غيبة البائع لأنه يشهد على الرد برده على أنه كان قريبا الغيبة أوله وكيل حاضر برده على فأن عجز عن الرد لبيع غيبة البائع وعدم وكيل برده عليه فأن شاء انتظر بائعه وان شاء أعل القاضى بعينه وحينئذ يتولم القاضى لبيع الدابة حيش رجو قدومه كأنه يتولم حيث لم يعلم موضعه وأما بعد الغيبة حيث لم يرج قدومه فلا يشاومه وكذلك القريب الغيبة كليومين مع الا من لاه فى حكم الحاضر فيكتب له الحاكم اما قدم والا لزمه الحاكم (ص) وفيها أيضا فى التولم (ش) راجع لقوله ان رجو قدومه ثم ان الذى فباعه عدم كالتولم فى الكلام مضاف مقدر رأى نقي ذكر التولم وبعبارة أى انتفاء التولم مطلقا فالصدر واردة

وجه الارض (قوله فان غاب بائعه أشهد) أى شاهد من هذا خلاف المذهب فان المذهب أن الاشهاد مستحب فقط نص عليه ابن رشد ثم ظاهره أن الاشهاد فى الغيبة مطلقا قربة أو بعيدة وهو كذلك والحاصل كما أفاده بعض شيوخنا أن المشتري اذا اطلع على العيب ووجد البائع غائبا يستحبه أن يشهد على عدم الرضا بالمبيع سواء كان قريبا الغيبة أو بعيدا وبهذا الاشهاد المذكور يفصل ان كان قريبا الغيبة أو لم يوكيل حاضر برده على فالأمر ظاهر من أنه يدعى وكيل الحاضر أو يرسله فى قرب الغيبة وان كان بعيد الغيبة والوكيل له لغير بين أن ينتظر البائع حتى يقدم وان شاء أعل القاضى بالهجر عن الرد وحينئذ يتولم كالأفاده المصنف (قوله فان عجز) أى عن الرد المضمون من رد المقدر لا الاشهاد لانه لا يتعدى بيع وسود القاضى وقوله أعل القاضى أى يهجره أى يدفع اليه الامران أو اذ يجهل الرد

(١٨ - عرشى خامس) وان شاء أتى المبيع تحت يده أى قدوم البائع فبرده على المبيع ان كان قاضا ورجع بأرضه ان هلك والحاصل أنه اما أن يعلم القاضى أولا يعلم بل يصبر حتى يقدم فبرده عليه وان لم يشهد وقوله بعد الغيبة أى كالصبر قال ايام أو اليومان مع الخوف (قوله ان رجو قدومه) أى غلب على الفتن قدومه (قوله على الاصح) أى عند ابن سهل خلا قال ابن القطان القائل انه كقرب الغيبة (قوله لا تمنع من عدم الرد) المناسب لا تمنع من الرد (قوله لأنه لا يشهد على الرد) أى لانه ليس بشرط أى ان الاشهاد على الرد ليس بشرط (قوله ان كان قريبا الغيبة) لكن بعد الارساله كما يفيد ما بآى (قوله فان شاء انتظر بائعه) أى أقدمه كأنه يتولم فان لم يعلم موضعه أى ان رجو قدومه ولا يلزم من جهل موضعه عدم رجاء قدومه كالعطار بن عذنا عسر (قوله والا لزمه الحاكم) أى بالمبيع

(قوله لاني التلوم) أي بدون تقدير وقوله ولا نفي ذكر التلوم أي بما يقتضي على معناه وقوله ولا السكون معطوف على قوله لاني التلوم أي وليس فيها السكون عن التلوم لان هذا لا يدخل له هنا (قوله والألتاني الوفاق الآتي) (أقول) بل يتأني بان يقال الموضع الذي قال فيه لا يتلوم يحصل على ما ذكره ج مقدمه والموضع الذي قال فيه التلوم يحصل على ما ذكره ج مقدمه تندير (قوله عهدته) أي أثبت أنه على حقه في الرد بالعيب القديم لأعهدته الثلاث والسنة أي أثبت عهدته وانما قدر كان لا لشارة إلى أن القضاء عتصا خر عن اثبات العهد المؤرخة وقوله مؤرخة في اسناد التاريخ لا عهدته يجوز وانما المؤرخة حقيقة فمن البيع ليعلم منه كون العيب قديما أو حدا ثم وقوله وصحة الشراء لاحتمال أن يكون فاسدا وحصل مفوت فبعض القصة يوم الفضي ولو حدثت في فساد لان الثمن الذي حقه له انما هو لاعتقاده اسلامته من العيب وقوله ان (١٣٨)

الحاصل به أي عدم وجوده لاني التلوم لانهم لا يتلومونه ولا المتأني الوفاق الآتي ولا نفي ذكر التلوم لانهم لا يتلومونه ولا السكون عن التلوم لانهم لا يتلومونه ولا السكون عن التلوم (ص) وفي جملة على الخلاف ناو بلان (ش) أي وفي جملة على الخلاف للبل الآ خر وأعلى الوفاق بان يحصل الحمل الذي أطلق فيه على ما ذكره ج مقدمه أو خفي على العبد الهلاك أو الضايغ فبيع العبد ويحمل الحمل الذي فيه التلوم على ما ذكره ج مقدمه ولم ينف على العبد ذلك (ص) فتمضي ان أثبت عهدته مؤرخة وصحة الشراء لم ينجف عليها (ش) أي ثم بعده مضى زمن التلوم فبعض بالرد على الغائب ان أثبت المشتري عند القاضي صحة الشراء وصحة ملكه البايع الى حين البيع وانما اشترى على بيع الاسلام وعهدته أي على حقه في العيب وهذا ان لم يرد ان ينجف لان القول قول المشتري مع يمينه على نفي البراءة ومثله صحة الشراء وبثت يوم التبايع لان العيوب تقدم وتحدث وانما يطلب منه اثبات العهد لانه يحتمل أن يكون اشترى على السراقة من عيب لا يعلم به فلا يكون له القيام لكن في الرق فقط بالشرط المتقدم في قوله وتبري غير هابيه يعلم يعلم ان طالت اقامته وقولنا في العيب أي فقط هو الصواب ومن قال بالاقتصاق فيه نظر لانه يقتضي أن من اشترى على أن لا قيام له حدث استحق الشيء المشتري أنه ينفعه ذلك كالعيب وليس كذلك بل الرجوع وبسطة الشرط وبصح البيع وقال بعضهم ويتم حكم الحاكم في الرد بالعيب على الغائب بشرط اثبات الشراء وان الثمن كذا وأنه تقدم أو أمدا للتبايع واثبات العيب وأنه منقوص وأنه أقدم من أمدا للتبايع وغسبة البائع وبعد التوبة أو أنه بحيث لا يعر موضعوه وبعد اثبات هذه الفصول ينجف على ثلاثة أنه اشباع بيعا معصا وان البائع لم يتبرأ منه ولا سنة وأنه ما علم بالعيب ورضيه وله أن يجمع هذه الفصول في عين واحدة على الاختلاف في ذلك فله أو بالحسن واثبات قدر الثمن ونقده انما هو اذا أراد أخذ الثمن وأيضا انما يلزمه اثبات أنه تقدمه اذ لم يقض مدة بحيث لا يقبل انكار البائع القبض فان القول قول المشتري مع يمينه والمدة المدة كورق لهام والعامان على ما ذهب اليه ابن حبيب والعشر ونعاما ونحوها على ما ذهب اليه ابن القاسم كافي التوضيح ثم ذكر المانع الرابع من الموانع العامة بقوله (ص) وقوله حسا ككتابته تندير (ش) أي ومما يمنع من الرد بالعيب القديم قوت البيع قبل الاطلاع على العيب سواء كان القوت حسا كتلفه سواء حصل التلف باختباره كقتل المشتري عمدا وبغير اختياره كتلفه خطأ وغصبه منه أو حسا ككتابته وتندير

بالسنة كما يفيد كلام الشارع وتظاهر كلام المحقق أن الحلف مقدم على التوبة فمع ما وليس كذلك فان الاتبات في العهد مقدم على الحلف وفي صحة الشراء يفسر بين أحدا لآخرين أي بما طاعه كني (قوله ان أثبت المشتري عند القاضي الشراء) هذا لا يفيد من البيعة ولا يكتفي الحلف وكذا قوله وصحة ملكه البايع (قوله وانما اشترى الخ) هذا بقوم فيه الحلف مقام البيعة كما ظاهره بقوله وهذا ان لم يلج وقوله وعهدته الخ عطف تفسير وقوله ومثله صحة الشراء أي في أن البيعة تقوم مقام البيعة وقوله وبثت يوم التبايع هذا لا يكتفي فيه البيعة (قوله أنه ينفعه) المنسوب يقول انه سألهم ذلك لان ذلك انما هو يقع للبائع (قوله بشرط) أي تسعة وزاد في التوضيح عاشر وهو أن يثبت صحة ملك البايع الى حين الشراء فله ابن عبد السلام وتقليد في الشاغل والحاصل أن ما توقف عليه الرد منه ما لا بد من ثبوته بالبيعة كالنار في الخ والبايع له لو قتل بيعه منه ولا يكتفي

الحلف عليه ومنه ما لا يثبت بالبيعة ولا يثبت الا بالحلف عليه وهو كونه ما طلع على العيب ورضي بما لا بد له الامن جهته فلا يكتفي به شهادة البيعة اذ قد يغير بخلاف غيره ومنه ما يكتفي فيه الاتبات أو الحلف وهو العهد وصحة الشراء (قوله) وبعد اثبات هذه الفصول أي هذه الفصول التسعة لا بد فيها من البيعة (قوله ولا سنة بذلك) أي ان حصل كونه ينجف على هذين الأمرين ان لم يكن له سنة بذلك والا فلا حاجة للعطف (قوله وله أن يجمع) أي أنه أن يرد كل واحد من الثلاث بهن وله أن يجمع كما هي في عين واحدة (قوله على الاختلاف في ذلك) اشارة الى أن ذلك أجمع من الفصول الثلاثة بهن واحد وليس متقنا عليه (قوله العام والعامان) الواو بمعنى أو (قوله على ما ذهب اليه ابن حبيب) هو الاعتماد وما بعده ضعيف شيئا نسلم في (قوله ككتابته الخ) فلو أخذ الارش لكتابته ثم يجر فلارده وأمان لم يأخذه ثم يجر فله

(قوله وصدة وجبة لتغريوب) ومثل ذلك الحس والارث الحس والارث والصدق للأنفس عليه والموهوب والصدق عليه لان العدم لا يتناول الأتكال العبيدون الارث وقوله لتغريوب وامانة النوب بغير البيع (قوله) ظاهر عبارة المصنف القنوت بالحكمة وبغير المكاتب قبل اخذ الارث وبعدد امر من العبد مرضا فانه المقصود من ذلك ان المكاتب في الشامل ما يقيد ان له اذ ان زال قبل اخذ الارث ونصه ولو اخذ الارث لمرض العبد عنده او كنيته ثم عجز عن اتمامه (قوله) بنسبة قيمته معبدا لا يعني انه لا يؤخذ بظاهر هذه العبارة من ان المنسوب قيمته معصا والمنسوب اليه (١٣٩) قيمته لسمايل المراد بقرم سالما معصا ويؤخذ

روايي المدونة لا يخفى أن الخلاف المذكور انما هو عند عدم تعدد الشراة وقول الشارع أي وقد تكرر فيه البيع كلاما لا يخفى عليه وليس بظاهر وقوله أي وقد تكرر فيه البيع لاحاطة به على ذلك قوله الاتي خبر الخ والحاصل أن ظاهر قول الشارع وهو احدى روايي المدونة انما هو في تعدد الشراة ما يشترطه عروم من زيد بن عديع عروضا لا يشترطه عروم من بكر وعذرا لا يدل عليه الكلام الاتي لان الكلام الاتي مفروض في عدم التعدد المذكور ولا يصح فرضه في عروم من زيد بن عديع عروضا لا يشترطه عروم من خالد (قوله وقد أشار الشارع الخلف) أي إلى الرواية الأخرى (قوله خاصه) أي لما نصه

(قوله ففقه تفصيل) حاصله انه اذا عاده به ضعه كعده باعه ثم اشترى نصفه خسر البائع الاول بين قبول النصف المذكور وبين دفع قيمة ما يورثه من أرض العيب هذا اذا كان المبيع لا ينقسم كالقطنان كان ينقسم كزبيب من ثيل ففردده على بائعه كما يأتي في قوله فورد بعض المبيع (قوله فان باع لأجنبي) أي قبل اطلاعه على العيب والافتقار إليه لأن بيعه دليل على رضاه وقوله بعض بعد اطلاعه سبق في (قوله اوله) أي ألبسته المفهوم من المعنى اذ ضمير دلس انما هو عائدة على البائع فقد اتكل فيه على المعنى (قوله او بأكثر من دلس) وهو محمول على عدم التدليس حيث ثبت ذلك عليه أو يقر به ولشترى تحطفه اذا ادعى عليه المهر حين البيع فان نكل ثبت الرد وقوله أو بأكثر من دلس (١٤٠) أي باعه قبل اطلاعه على العيب باعه بأكثر من الثمن الاول احترازاً عما اذا

باعه بأكثر بعد اطلاعه على العيب فيرجع البائع الاول وثالثه الثمن ولو لم دلساً حاشاً لم يعلم بالعيب حين شرائه الثاني تصويراً له قد زال فمما يمكن زواله وفردده عليه لانه لما اطعم المشتري الاول عليه قبل البيع فكانت حدث عنده (قوله) سواء باعه بثلثه الخ) انما يرجع اذا باع بثلث الثمن لعود ثمنه اليه وليس له غيره وأخرى ما كرو بأقل احتج له ابن القاسم بأنه ان كان باع عالمياً فقد رضى به فلا كلام وان كان غير عالمياً فمن أين ان النقص كان لجل العيب ولم لا يهوزان يكون النقص من حوالة السوق أو غيرها (قوله فلا يرجع) على بائعه الذي هو المشتري الاول بازاءه وليس له رد المبيع عليه لظلمه (قوله وتقع المقاصة الخ) لا تعقل مقاصة بهذا التصوير لانه اذا كان البائع يرجع بأخذ الثمن الذي هو خمسة عشر مثلاً ثم اذا اراد المشتري الرد رده وبأخذ منه العشرة فان تعقل مقاصة أو رجوع يازيد (قوله وان باعه لبايعة بافل) أي قبل اطلاعه على العيب فان قيل لم يكن الحكم كذلك أنه رد ثم رد عليه حيث لم يكن مدلساً كما في

أخذ منه الثمن ثم يخسر البائع الثاني بين أن يتسلسل أو يرد على المشتري الاول وان رده عليه فله أن يرد على البائع الاول انتهى المراد منه وكلام المؤلف فيما اذا عاده كله وأما ان عاده بعضه ففقه تفصيل مذكور في الشرح الكبير (ص) فان باعه لأجنبي مطلقاً أو بثلثه أو بأكثر ان دلس فلا يرجع عاود ثم رد عليه أو بأقل كل (ش) يعني أن المشتري اذا باع ما اشتراه قبل اطلاعه على عيبه القديم لعيب باعه فلا يرجع على بائعه منى سواء باعه بثلثه الثمن أو بأكثروم رده بالاطلاع أو بان باعه لبايعة بثلث الثمن سواء كان البائع دلس عليه أم لا أو بأكثر وكان دلس عليه فلا يرجع للمشتري أيضاً على بائعه منى ولا يرجع البائع على المشتري بازاءه وان لم يدلس عليه فان المبيع رد على المشتري وهو البائع الثاني بأكثر من شراء البائع الاول وأخذ منه ثمنه ثم ان شاء المشتري قبل بالمبيع العيب وان شاعرد ذلك على بائعه الاول وأخذ منه ثمنه وتقع المقاصة بينهما ويدفع مافضل للبائع الاول وان باعه لبايعة الاول بأقل مما اشتراه منه كالأوباعه بعشرة ثم اشتراه منه بثمانية فان البائع الاول يكمل للمشتري ثمنه فيدفع له الدرهمين بقية ثمنه دلس أم لا فالرد لأجنبي ما عدا البائع ولو ابتاعه أو باعه فاضمير في عائدة على ما يفهم من المعنى اذ ضمير دلس انما هو عائدة على البائع فقد اتكل فيه على المعنى (ص) وتقع المبيع ان توسط فله أخذ القديم ورده ودفع الحادث (ش) هذا شرح لمفهوم قوله ان لم يقر ويحصل ان العيب الحادث عند المشتري لا يخلو من ثلاثة أقسام يخرج عن المقصود بسبب رجوعه ومتوسط بينهما يأتي أمثلة كل واحد كالمؤلف هناك ان المشتري اذا أحدث عنده عيب متوسط واطلع على عيب قد دلس به يخبر بين أن يتسلسل بالمبيع وبأخذ أرض العيب القديم من البائع أو يرد ويدفع أرض العيب الحادث عنده وهذا التقسيم ما يقبله البائع بالحادث فيستدفعه صاحب عند المشتري كالقديم ويخبر بين أن يتسلسل ولاشئ أو يرد ولاشئ عليه كما يأتي في قوله الآن بقوله بالحادث أو يقبل فكل عدم وقوله وتقع المبيع الخ كان البائع مدلساً وغير مدلس وكلام المؤلف في تغير المبيع في عيبه بغير سبه وأما سبه فسيأتي في قوله وفرق بين مدلس وغيره ان النقص ثمن التغير ليس في كل أفراد الحادث المتوسط بل في بعضها كما يأتي في ضمن الداليمن أنه اذا رد لاشئ عليه في الحادث وان تسلسل ما أخذ أرض القديم وهذا على ظاهر المؤلفين أنه من العيب المتوسط يأتي ما فيه ولما كان العيب عرضاً لا يورث نفسه بل يغيره أشار إلى بيان معرفة قيمته من تبعاً على قوله ورده بقوله (وقوماً) أي القديم والحادث (يتقويم المبيع) أي بسبب تقويم المبيع معيباً بالقديم ثم

بعه بأكثر فلو باعته لبايعة بأكثر يمتثل أن يتسلسل به لانه انما رغبت في بيعه بأكثر من رادته بخلاف ما اذا عاده بأقل فانه يبعد أن يتسلسل به فلذلك لم يكن له هذا الاتسكيل وأما لو باعه بعد اطلاعه على العيب بأقل لم يكمل دلس أم لا (قوله) فيدفع له الدرهمين بقية الخ) ابن عبد السلام في تكميله اذ لم يكن مدلساً نظر لا مكان أن يكون النقص من حوالة سوق كما هو حقان القاسم فيما اذا باعه لأجنبي بأقل (قوله من يتأخ) أي فالتقويمات الثلاثة انما هي حيث اختار الرخاء اختار التسلسل قوم تقويم عين بعضها وبالقديم فقط ليعلم النقص بينهما حتى يرجع به أو يوسط بينهما من الثمن ويصدر الثمن اعاده (قوله أي بسبب الخ) ظاهر العبارة أن عند ناشئين تقويم المبيع معيباً بالقديم والحادث وان الاول بسبب الثاني وليس كذلك لانه

ليس عندنا لا تقو يذات المبيع باعتبار كونه مبيعاً (قوله ثم بالحدث) هذا الترتيب أولى (قوله ليس في تقويمه مبيعاً) أي أنه لو حل  
المصنف على تقويمه مبيعاً لم يطم منه تقويم المبيع مكرراً وهذا يشهد كلامه وأوجب أنه لا فائدة تقويمه بالعين الاستيعاباً بشئ  
وهو تقويمه سالماً (قوله وبعبارة الخ) الظاهر العبارة الأولى وعين توجيهها بيان (١٤١)

ثم بالحدث ولا بد من تقويم المبيع مبيعاً أيضاً وهذا لا يفيد كلامه لا ليس في تقويمه مبيعاً  
تقويم العيب وكلامه في تقويمه يندر فيه تقويم العيب مكرراً وبعبارة الباء المبيضة أي يقوم  
العينان مع تقويم المبيع مبيعاً كلاماً مدال على ثلاث تقويمات ثم قوله فيما رفق يقوم  
سالماً ومعيار الخ ليس فيه مع قولها وقوماً يتقوم المبيع الخ تكراراً الأول مفروض فيما إذا  
فان المبيع وما هنا فاما إذا لم يفت وحدث عنه عيب وأراد التسليم فيه أورد والمعتبر في  
التقويم الثلاثة (يوم ضمان المشتري) للمبيع لا يوم العقد ولا يوم الحكم وضمنان المشتري  
يختلف بحسب كون البيع مبيعاً أو فاسداً ثم الصحيح يختلف بحسب الأشياء المبيعة فتدكون  
المبيع أم متضمنة وقديكون غمارة وقديكون محبوساً للثمن أو لا شاهد وقديكون غائباً (ص)  
وله أن زاد بكسبه أن يرد ويشترط مجازاً يوم المبيع على الظاهر (ش) يعني أن المشتري إذا  
زاد المبيع عنه مضافاً إليه من ماله بصغ وخطأ لقوله وهما من غير حدوث نقص  
عنده فاما أن يتسلك أو يأخذ أرض العيب القديم أو يرد ويشترط مجازاً بصغ على قيمته  
غير مصبوغاً كان قيمته مصبوغاً فاختار غير ثمن وقيمته مبيعاً غير مصبوغاً غير ثمن فقد  
زاده الصبغ الخس يكون شر يكابه وسوا ذلك البائع أم لا وقبل يكون شر يكابه الصبغ  
كالاختلاف فإنه إذا اشترى ثوباً بالصغ ثم استحق من يده فاقى المالك أن يعطى قيمة الصبغ  
وأما المشتري أن يعطى قيمة الثوب فالمشتري يكون شر يكابه قيمة الصبغ وفرق الشهود بأنه في  
الاستحقاق أخذ من يده فهدر أو قد لا يريده الصبغ فيذهب ذلك باطلاً بخلاف العيب فإن خبره  
تبقى عنه الضرر وقولنا من غير حدوث نقص عنه احترازاً عما إذا حصل عند نقص وزيادة  
فهو قوله الثاني وجب به بالحدث وقوله يكسبه بكسر الصاد ما يصغ بهو بضمه المصدر ولو  
بالتاء الموحدة في الصبغ وأدخلت الكاف الخاطئة والكسرة وما أشبه ذلك مما لا يفصل  
عنه أو يتفصل عنه بشيئاً أو تقويم المبيع المذكور يوم المبيع على ما وجهه ما بين وثنى ويوم الحكم  
على ما استظهر ما بين ردد فصولاً بقوله على الظاهر على الأرجح وقوله يوم المبيع حال من فاعل  
زاد أي حال كونه ما زاد من غير يوم المبيع وليس متعلقاً بقوله زاد لأن الزيادة ليست يوم  
المبيع بل معتبرة فيه والظاهر أن المراد يوم المبيع يوم ضمان المشتري كما أشار به بعض  
ولو صبغ فلم يرد ولم ينقص كان بمثابة ما لو لم يحدث عنه عيب وسواء كان البائع مدلساً  
أم لا فإنه أن يرد ولا شيء عليه أو يتسلك أو يأخذ أرض العيب ولو نقصه الصبغ فإن كان البائع  
مدلساً هدر من غير أرض أو عيبه وأخذ الأرض وإن كان غير مدلس فله حكم العيب  
الحدث (ص) وجب به بالحدث (ش) يعني أن المشتري إذا حصل عنه من الزيادة عيب فإن  
الزيادة من خطاؤه وصغ ومنه ولو تجبر العيب بالحدث من قطع واتكاح وغيرها وقيمتها  
الحجارة الزيادة أن صوت النقص الذي حدث عنه فلا شيء له أن يتسلك ولا شيء عليه أن يرد  
لأن خبره تنبئ خبره فإن نقصت عنه بأن يرد يبرر بعض خبره فإن يتسلك أخذ أرض القديم  
وإن ردد فعرض الأرض الحدث التي لم تجبره الزيادة وإن زادت فله أن يرد ويشترط مجازاً وبأن

معاقبة لثلاثة في ذاتها باعتبار تحملها للأمرين معا (قوله أو يتسلك أو يأخذ أرض العيب) كذا في عب قاله عن الشيخ سالم عن  
المدونة واعترضه شيخنا السلوتي الصواب أنه إذا تسلسل أربع شئ ثم عصى كشي هذا راجع لخط الشرح فوجد خبر القلم على  
قوله فله أن يرد ونهاية الشطب قوله أرض العيب (قوله إن الزيادة أن صوت الخ) أي فلو كانت قيمته سالماً ما هو بالقديم وبينه بالحدث  
ثمانين وبالزيادة من السواي الزائد النقص فإذا ردد فلا غرم وإن تسلسل لشيئاً وإن كان خمسة وعشرين غرم مع الرديف عشر

الفن خمسة وتسعين شاركا بثلث ذلك وهذه التتبعات انما هي مع الردوان تسلسل لم يرد على القيتين الاولتين (قوله في الثانية) أي التي هي قوتها وان نقصت عنه الخ (١٤٣) (قوله أن يقوم سالما) أي جماعة كقوله واولوه ومعيبا للعيب القديم هو تسعون كقوله

وقوله وبالزاد ان يقال ما قصته بعد اسفلت الصبغ يقال خمسة وغلقون فلهذا زاد برده في عشر أكن لأنه آل الأمر ان الحوادث انما نقصه فصف العشر وان كان ابتداء انما نقصه العشر ولا حجة الى ان يقوم بالعيب الحوادث بدون الجبر الحاصل بالزيادة وقوله وفي الثالثة أي التي هي قوله وان زلت الخ وقوله بالزاد ان أراد الردأ ويكون شر يكاتلنا زادت (قوله فمع التديلس لشي عليه ان ردوله التماسك أو أخذ القديم) والحاصل ان تفصيل الشقة ثابا بعد من المعتاد بالنسبة للتديلس من حيث ان المشتري اناد لشي عليه وعدم المتوسط من حيث انه اذا تسلسل يرجع بأرض العيب القديم وقوله أو صبغها صبغا معتادا أي فان البائع اذا كان مدلسا ونقصت بذلك الصبغ ورده المشتري لشي أو اذا تسلسل يرجع بأرض العيب القديم وبعد حينئذ من المتوسط لاسن المعتاد لأنه لو حصل ذلك من المعتاد مطلقا كان اذا تسلسل لا يرجع بأرض العيب القديم كابتين عما ياتي قال المصنف في التوضيح فلو كان الصبغ متصفا كان لا رد فغير غسر ان كان البائع مدلسا أو صبغها وأخذ الأرض اه (قوله ولو كلام المؤلف في الثياب الخ) في عب لكن بقدر في القصص بالثياب

قوله وله ان زاد الخ وله ان يتسلسل أو يأخذ أرض القديم وكيفية التتبع في الثانية ان يقوم سالما ومعيبا للعيب القديم وبالزاد ان أراد الردوان أو أراد التماسك اسقط الزيادة وفي الثالثة يقوم معيبا للعيب القديم وبالزاد ان أراد الردوان أو أراد التماسك اسقط الزيادة وقوم سالما ومعيبا للعيب القديم وقوله ويجبر بالحدوث أي في غير المدلس وأما هو فلا يجبره بالزاد فشي وشاركا بها مطلقا ونسب القيمة للعيب القديم والمباشر في الكلام ذكر أحكام التديلس وان المدلس يتخالف غيره في بعض أحكام ذكر ان المسائل التي يفتقر فيها أحكامها ماسة وسنذكر ما زيد عليه بقوله (ص) وفرق بين مدلس وغيره ان نقص (ش) فرق بين الفعل والمدلس هو العالم بالعيب وقت البيع وغيره هو من لم يعلمه وأعلمه ونسبه وقت البيع فمافرق بينهما أن الثياب اذا نقصت عند المشتري بسبب التديلس تصرف فيها تصرفا معتادا ولم يكن النقص ناشئا عن الانقاع بها كقطع الشقة ثابا أو سراويل أو صبغها صبغا معتادا فمع التديلس لشي عليه ان ردوله التماسك وأخذ الأرض القديم وسراويل لم يقطع أو الصبغ غنا أم لا على مذهب ابن القيسم والقطع المعتاد هو ما اعتاده المتابع في بلدته وفي بلد يسافر اليها ولو لم يعتد ببلد البائع ومع عدم التديلس رد الأرض ان رد أمانو كان غير معتاد فهو فوت ولو كان البائع مدلسا وبعث في الرجوع بالأرض وأمانو كان النقص ناشئا عن الانقاع به كالثوب يلبس لئلا ينقصه فانه يرجع الثوب قيمة اللبس لانه سون به ماله ولو كان البائع مدلسا واقتضاض الأمانة كالنس على حافي الزاوية وقال ابن الكاتب لا يلزم قسمة الاقتضاض كقطع الثوب وجلة وفرق ذلك على الجواب وان نقص معطوف على ان زاد أي وان نهى المبيع فرق فيه بين مدلس وغيره وفيه حينئذ دلالة على ان الزيادة لا يفرق فيها بين مدلس وغيره بخلاف النقص وقوله ان نقص أي نقصا متوسطا حاصل عند المشتري وكلام المؤلف في الثياب لا في الحيوان ولا في الدور رأى العقار ويحصى في المدونة ونسبه وكما حدث بالدور والرقبي والحيوان من عيب مقصد أي متوسط فلا يرد مان وجده عيبا قديما اجماعا قصه ذلك عند سواد الناس البائع أم لا بخلاف الثياب يفعل بها ما يفعل عليها كصفيها وقصرها وتقطعها صبغا أو سراويل أو أقبية والجلود خفا أو نعالا وسائر السلع اذا عمل بها ما يعمل عليها مالم يلبس بقصد فان المتابع يختار اذا فعل ذلك بين حبسه او الرجوع بقيمة العيب وردها أو ما نقصت وهذا اذا كان البائع غير مدلس فان كان مدلسا فلا شيء له على المتابع ان رد لاسن المدلس كالأذنونة الأرض ان تسلسل اه لعل الفرق ان التديلس في الحيوان والعقار يشتر والتادرا حكمه ويكثر في الثياب والكثير يقصد وراي في نفسه (ص) كهلا كمن التديلس (ش) أي فرقوا في نفسه عند المشتري كافر قوا في هلا كمنه بين ان يكون بسبب عيب التديلس أو بغيره يسيه فاذ سرق المبيع فقطعت يده أو أبق في نفسه فان كان البائع مدلسا بابقه أو سرقه بان علم وكتم فلا شيء على المشتري من ذلك ويرجع بجميع نفسه وان كان غير مدلس فمن المشتري وفي عبارة المؤلف تنظر اذا يأتنا في التفرقة مع الهلاك بسبب التديلس فلو قال كهلا كالعيب لكان أولى أي فان كان هذا العيب الذي يسيه مدلسا بالبائع فلا شيء على المشتري ولا يفهم منه والجواب ان هنا حصف معطوف أي كهلا كمن التديلس وغيره يدل على هذا المقدر ظهور

قوله لا في الآن جعل العيب التديلس أي فان قصته الكلام الآتي انه اذا كان البائع مدلسا والخورد المشتري أنه لا يرد بأرض العيب الحادث (قوله والجواب) لا يفتي على هذا الجواب بان ظاهر المعنى يفرق عند الأمر بين يفرق بين المدلس وغيره على حد ما قيل في غير مولى كذلك بل يحصى أنه يفرق بين المدلس وغيره والذين نقصت مائة الحلة للمدلس حكمه كذا وغيره

المعنى

حكمه كذا اه (قوله أى فى صورة البيع على التبرى الخ) لا يخفى ان هذا الحل لا يأتى على ظاهر المصنف لان المصنف قال وتبرى ما  
يعلم فلا يعقل أن يقال فرض أنه لم يبرأ بالبيع وتبرأ منه أن يفرق بين الملبس العادى وغيره الذى ليس به علم وجوابه ان معنى كلام  
المصنف على هذا الحل وتبرى ما يعلم أى أى ذال لا أعلمه عياضاً كان فى نفس الامر كذلك فكله يبرأ منسلاً والأدلة وملبس ويبين  
كونه فى نفس الامر كذلك أم لا فإقراراً وشهادة بمنه عليه (قوله والاكتفاء) مبتدأ وقوله كالمعبر خبر (قوله ولو أدى المشتري الجمل  
الخ) الظاهر ان ذلك اذا اشترط عليه البائع وأما لو تبرع به المشتري على السمار ابتداءً واشترطه البائع على المشتري فلا ربح  
به على البائع (قوله ولو كان البائع منسلاً) أى هذا ان كان البائع غير (١٤٣) ملبس بل ولو كان منسلاً ولا ترق حبيبتين

أن يتفق مع السماسر على التبدليس  
أم لا فالصور ثلاث وقوله وإن لم  
يرد فيه جعله أكذا أي جفا لجعل  
في صورتين الأولى أن يكون  
البائع غير مدلس الثاني أن  
يكون مدلسا ولا يتعامل مع  
السماسر على التبدليس فالصور  
ثلاث أيضا جهة الموصوت هكذا  
قال الشيخ سالم وقال هي ثلاثة  
فذلك ما هو محل ما يقبده النقل  
أن البائع إذا كان غير مدلس ورده  
السبع فإن السماسر رد الجعل  
ولو كان السماسر غير مدلس  
وأما أن يرد البيع فإن السماسر  
المسيئ أن يكون مدلسا وانظر  
إذا كان مدلسا فالظاهر أنه كذلك  
لأن من عبه السماسر أن يقول قد  
فعلت ما جعلت فيه العرض وإن  
كان البائع مدلسا فإن كان السماسر  
غير عالم بالعب فيه المسيئ عند ابن  
نونس والقاضي سوادع البيع  
أم لا وإن كان عالما به فكذلك هذا  
عند ابن نونس إلا أنه يتفق مع  
البائع على التبدليس فيه جعل مثله  
رد البيع أم لا وأما عند القاضي  
فه جعل مثله حيث كان عالما ولم  
رد البيع فإن رد فلا شيء له ولم يقص

المعنى وهو انه لا يفرق بين مع هلا كمن التبدليس كقلنا وما هلا بسمو اي عن التبدليس فهو عبارة ما هلا بسمو التبدليس فليس داخل في القبول بل هذا ما يأتي (ص) وأخذ منه ما ذكر (ش) أي كافر وافي أخذ البائع المبيع من المشتري ما ذكر ما عهده كسبه بعضه ثم اشتراه منه يأتي عشر فان كان البائع مفسدا فلا رجوع عنه بشي ولو اراد ان يرده عليه كالمع قوله وما ذكر ان دلس فلا رجوع واولاد نذر عليه (ص) وتبرع لم يعلم (ش) أي وفرق بين مدلس وغيره في التبري أي في صورة البيع على التبري وهو ان علم بعيبه تبرأ منه لم تنفعه البراءة لان يتحتم اياه ما مدلسا ومن تبرأ من عيب لم يعله تنفعه البراءة وهذا خاص عاذا كان المبيع رقيقا كالمحرم ان البراءة لا تنفع الا فيه مما لم يعلم ان طالت اقامته عنده وفي كلام المؤلف حذف الواو وعطف أي هو تبرأ مما لم يعلم وماعلم (ص) ورد مسمار جعل (ش) أي وكافر وافي رد مسمار جعل أخذ من البائع اذا ردت السلعة على البائع فلا رد المسمار لاجل ان البائع المدلس بل بفوزه به المساور ورده اليه ان كان غير مدلس ابن ونس اذا ردهم حكاهم ما ان فله البائع متبرعا لم رد كالأهالة والاستحقاق في رد الجعل البائع كالعيب يفرق بين المدلس وغيره ولو أدى المشتري لاجل من عنده به جمع به على البائع أو لا ثم البائع ورجع به على السماران لم يكن البائع مدلسا أو ما مدفعه المشتري حلاوة للسما على تحصيل المبيع فلا يرجع به إلا أن يعلم السمار في المبيع عيبا أو ما مؤخر من المدونة أن جعل السمار على البائع عنده عند شرط والعرف والسما تكليف البائع أنه لم يدلس ولو كان السمار نفسه مدلسا رد المبيع فلا جعل له ولو كان البائع مدلسا ولو لم رد فله جعله إلا أن يتعامل مع البائع على التبدليس فله أجره منه (ص) ومبيع فله ان يرد بعيب (ش) يعني ان على البائع المدلس رد المبيع الذي فله المشتري الى محل فضه أي الى المحل الذي فضه فيه المشتري ونقله عنه الى محل آخر وعليه ايضا نقل المشتري الى محل فضه فيه المشتري بها ولا يرجع عليه بآخرة جعله لاساقفه فله ان يرشده كره القرائن (ص) والاراذل اقرب والافات (ش) أي وان لم يكن البائع مدلسا فان على المشتري رد ان فله او وضع قرب فان بعدت فان وجب للمشتري الرجوع بأرض العيب فقوله ومبيع عطف على مسمار أي فرق بين مدلس وغيره في رد مبيع لكن إذا فلدلس أخذ في ذلك المحل ولا يلزم المشتري رد الى المحل الاخذ وغيره أو أنشأ به بقوله والاراذل اقرب أي وان لم يكن مدلسا في هذا القوم الاخير رد المشتري ان قرب بأن يكون لا كافي فيه وان بعدت (ص) كيجف دابة وممنها وعي وشلل ورتج عامة (ش)

بين اتفاق المبيع والبائع وعنده **أ** (قوله ولا يرجع عليه بأجرة حله إذا سافر به) الآن يعلم أن المشتري ينقله للبلد وقد تكفل له (قوله) ولأراد أن قرب) ما ذكره المصنف من الفرق بين القرب والبعد مع فيه التبطل والتي لا ينشأ من إرضاء البائع وأما قوله (قوله لا يرجع عليه) فهو كعيب حدث عنده فخير بين أن رد أو يتسلمه ويرجع بأرض العيب من غير تفرقة بين القرب والبعد (قوله أي فرق) (الخ) هذا الجدل بحسب الفقه أي والأطال من مشكل في فهمه لأن ظاهره أن قوله ويرجع له يفرض فيه بين المجلس وغيره فإن كان مجلسا الحكمه كذا والأحكامه كذا مع أن قوله ويرجع له معناه على ما علمه أن كان مجلسا (قوله كيف ذاب) أدخل بالمكان ما كان من عيوب الأخلاق كزنا وشرب وسيرقة وما كان حدث عند المشتري لم يلحق على عيبه من غير التوسط

(قوله في غيرها) أي كعدم أو أنه ليس ببيع (٤٤) وهو كذلك الآن بحيث عن ذلك عيب متوسط (قوله ليس بعيب وهو كذلك)

كذلك في نكحته والناس ليس  
ببيع (قوله كما هو قول الأكثر)  
وهو الصحيح ومقابل أن الولي  
عيب النكاح وإن كان أنقص منه  
وفهم ابن المراز قول ابن القاسم على  
ذلك (قوله) ومقتضى قوله إذا كانت  
النجاسة إلى حد قوله ما بقي (قوله أو  
يقول) إنما كان له الرد القدر ولو  
قل بخلاف الحادث لأن البائع قد  
يتوقع تلبسه بخلاف المشتري وهذا  
استحسان والقياس التسوية تارة  
في شرح التام (قوله المقتضى)  
لا يفتي أنه على هذا التفسير يتكرر  
مع قوله وخفي حتى قالوا أن  
يفسر بأمرض يعارض بعضها  
بعضاً أضف إليها كما قاله الساطي  
(قوله والمقتضى) بفتح الميم وتكون  
العين (قوله ليس عيباً الخ ٣) قد  
يقال عيب بالنسبة لمن يراد منه  
فالمصغر من الذي قد يراد  
لقد خول على التماس وهذا (قوله  
ثم يترتب) ولو أخذناها أرباشاً ولو  
على حين وذلك لأن شتمها من العيب  
القليل (قوله ذهب طفر) وانظر  
هل المراد الطفر الواحد أو طفر كثير  
والظاهر أن المراد على واحد  
متوسط في راحة فقط (قوله وأما  
ذهب الأئمة) انظر الأكثر (قوله  
حيث كانت من الحرير) هذا  
يخالف تفسيره لا في قول  
المصنف وقطع غير معتاد بقوله  
كتفصيل شقة الفطن والكائن  
فليسوا بالشوب الصوف قصا  
والأولى ما يأتي وهو التحميم في  
الحرير وقوله كما كتبه شيخنا عبد  
الله (قوله أي والتغير الخ) ولا يأتي

هذه أمثلة لعيب المتوسط والمعنى أن العيب الحادث عند المشتري المتوسط كهرال الدابة  
وسمها سمينا والعمى والشلل ونز وجع الرقب ولو عدا وجع للشرى اختيار بين الرد ودفع  
الحادث والتماسك وأخذ القديم وقولنا سمينا لأن أحترافاً من السمن التي تعطله فلا يكون عيباً  
ومقتضى جعل السمن من المتوسط أنه رده ودفع أرشيه وهو خلاف ما يجب به الفتوى من أنه  
إذا رد لا يرده شيئاً للسمن وإن غلبت أضرار القديم وعلى هذا فالسمن ليس من المتوسط  
ولامن المقتضى ولا من القليل ومن عده من المتوسط كالولف أراد أن يفتيه في مطلق التفسير  
ومفهوم دابة أن السمن والهزال في غير هاليس عيب وهو كذلك (ص) وجع بالولد (ش) أي  
وجع العيب الذي حدث بالمبيع عند المبتاع وإن كان غير عيب التزويع بالولد الحاصل عنده  
ويصير عيباً ما لم يحدث فيه عند المشتري عيب فليس له أن التماسك من غير شيء والرد من  
غير شيء عليه هذا إذا كانت قيمة الولي غير النقص أي كسواءه كما هو قول الأكثر وهو الصحيح  
وهو ظاهر المدونة وإن كانت قيمة الولي أقل من النقص فلا بد أن يدفع الولي ما بقي ومقتضى قوله  
إذا كانت النجاسة أن الولد إذا كانت قيمته أكثر لا يراد البائع الرائد بخلاف السبيع والفرقان  
السبيع بسببه بخلافه والسمن كالولف فيذكر (ص) الآن يقبله بالحادث أو يقبل فكالمعدم  
(ش) هذا مستقيم من قوله أنه أخذ القديم وردد دفع الحادث أي إن جعل التفسير المذكور والآن  
أن يقبله البائع بالعيب الحادث عند المشتري من غير شيء عليه أو يقبل العيب إذا بحيث لا يؤثر  
نقصاً في الثمن كافي الأمثلة إلا أنه فلا خيار للمشتري حيث في التماسك وأخذ الأرض بل إنما  
له التماسك ولا شيء أو الرد ولا شيء عليه ويصير الحادث كالمعدم لأنه إنما كان له التماسك وأخذ  
القديم لم يضره لأجل العيب الحادث فبعت أنقطع عنه البائع حكم العيب الحادث زال معلوه  
وهو مذهب المدونة فتقوله فكالمعدم راجع للسنتين أي الآن يقبله بالحادث أو يقبل فكالمعدم أو يقبل  
فكالمعدم إنما أخذ في أمثلة العيب القليل جداً بقوله (ص) وكله وردد صداع وذهب طفر  
وخفيف حتى ووطه ثيب وقطع متعاد (ش) الوك بسكون العين المهملة الطفر هي غشاخى  
والمقتضى ضرب ليس بالسديد وأدخلت الكفاية ما لو حدثت عنده موضوعة أو منقولة أو جاففة  
ثم يترتب أو شرب سحر أو باق ومنها الرمد والصداع أي وجع الرأس ومنها ذهب الطفر ولو في  
رائحة وأما ذهب الأئمة فبيع متوسط في الرائحة فقط وذهب الأصبع من المتوسط مطلقاً  
ومنها خفيف الحصى وهو ما لا يعمه التصرف ومنها وطه الثيب والقطع المعتاد وهو أن تقطع  
الشقة لئلا ترادها قاله ابن عرفة وبعبارة وهو ما يرتب المادة بفعل مثله في المبيع وغير المبيع  
مقابل إنما يفسر المعتاد بقطع الشقة نصفين كائن من المعنا: مطلقاً أو فسر بجمعها إقصاء أو  
فما هو من المعتاد بالنسبة للبدن وهو من المتوسط بالنسبة للقر والاولى جملة على الأول  
لأنه الطاهر من كلامه من فسر به الثاني وقد كلام المؤلف بالبدن فقد جعله على خلاف ظاهره  
وبلاذع ذلك وأما جعله اقلاً وهو ظاهره وقوت حيث كانت من الحرير ولم تأسى الكلام على  
العين المتوسط وانحرف شرع في المقتضى قتال (ص) والمخرج عن المقصود عيب فالأرض  
(ش) أي والتغير الحادث عند المشتري المخرج عن المقصود من المبيع ذهب المنافع  
المقصود منه مقيتاً لرد سواه كان البائع مدلساً أو غير مدلس فالواجب التماسك بالعيب  
القديم والأرض واجب على البائع لا يشتري فتقوله والمخرج أي والتغير المخرج لأن كلام  
المؤلف في التغير وتقدير الوصف بالعيب فالدان كبر الصغير ليس عيباً وقوله فالأرض أي

هنا بسببه الحادث المتقدم في العيب المتوسط كما قال عجم وقال الشيخ سالم بأن هذا جبر بمحاطة وبمحوها بصير متوسطاً فيعتب  
ولا يلائم صار كالمعدم حتى المدلس لأننا نقول هذا في المتوسط ابتداءً فنظر (قوله سواء كان الخ) وما تقدم من أنه يفرق بين المدلس



وغيره انقص فيما اذا كان القطع متعادلا وأما في المعتادة فنقصت (١٤٥) ولودس البائع (قوله ككبر صغير) في مبيع وبادلسه

كدخل على السهم والمساواة بكمه  
 بواضع وانظر لوراعى والظاهر انه  
 ليس قول المداين هو ان المقصود كما  
 ذكر بعض الشراح وصغير غير راد  
 لعمه كما فهم ذلك من جعله لا  
 للرجوع عن المقصود (قوله ومنها  
 اقتضاض بكرة) بالانقاص والفاء  
 واقتصر في الصحاح على الاول (قوله  
 وهو خلاف قول مالك) الزايع قول  
 مالك (قوله بل يزدها) لما استرتب  
 على ذلك من جعلها (قوله فقتوة)  
 كأن المراد للبئس فلا ينافي ان  
 الشقة تجعل فلائس (قوله أو  
 الثوب الصوف فخصا) هذا في شأن  
 بلغة يجعلان الثوب الصوف فخصا  
 ولا يجعلانه مقصدا ما في عرف  
 بلادنا فيجعلان الثوب الصوف  
 فخصا (قوله فاقضه) أي دخل نهرا  
 (قوله كونه في زمن اياه) حقيقة  
 أو حكما كما لا يعلم خبر هل هناك  
 أم لا (قوله وهناك) الزاوط طفة  
 لاحلال الهلاك ليس في وقت  
 البيع والحال المقدرة شرطها أن  
 يكون التقدير لها التكليف بدر  
 (قوله ان لم يكن رجوعه على  
 بائعه) أي ان أهدم أو غاب  
 غيبة بعيدة لا محالة فإن أمكن  
 رجوعه على بائعه فانه يرجع على  
 بائعه بصفة العيب ويرجع بائعه  
 على الاول بالاقل من الارض أو كمال  
 الثمن قال الزرقاني ان من جهة  
 المدلس أن يقول ان كان الارض  
 أقل لم يقص عليك بتدليس سوى  
 ما دفعته من الارض وان كان الثمن  
 أقل فلا رجوع لك على (قوله  
 سيدك) الاعمال فقلت (قوله لانه  
 لما رضى الخ) فان قلت على القول

فتمتع الارض عند التنازع وأما عند التراضي فعلى ما راضيا عليه وطريق الارض أن يقوم  
 ساهما ومعبدا بأخمس الثمن القسمة ثم أخذ في أمته المقتبضة (ص) ككبر صغير وهرم  
 واقتضاض بكرة وقطع غير معتاد (ش) يعني أن العيب الحادث المقتبض عند المشتري ما لم يوج  
 للرجوع للارض ككبر الصغير وهرم الصغير وهو أن يضعف عن النفع المقصود منه ولا  
 يمكنه الاتيان بها وظاهر عمومها في العاقل وغيره وهو واضح ويدل عليه التعليل بأن الصغير  
 جنس والكبير جنس وتقييد الزرقاني ذلك بغير الاول ليس في كلامهم ومنها اقتضاض بكرة كقوله  
 ابن رشد في كتابه المذهب في غير المذهب وهو خلاف قول مالك أن من المتوسط وفيد الباي  
 قول مالك العاليا وأما الوخش فلا يقتضه بل يزدها ومنها القطع الغير المعتاد سواء كان السابق  
 مدلسا أو غير مدلس كقتل شقة القطن والكتان فقتوة والثوب الصوف فخصا ثم أخرج  
 من المقتبضات للرجوع على البائع بعض مقتبضات فيها الرجوع للمشتري بجميع الثمن على  
 البائع لا بالارض فقط بقوله (ص) لأن مقتبضات المدلس أو يساوي قيمته كونه في اياه  
 (ش) يعني أن محل رجوع المشتري للارض على البائع فيما إذا حصل عند المشتري مقتبضات لم  
 يملك المدلس من المشتري بسبب عيب المدلس أو يساوي في زمن عيب المدلس فإن هناك  
 عيب المدلس الذي ليس به البائع على المشتري بأن عليه وقت البيع ولم يبينه كالمدلس  
 بحر انتهطار بقتل أو بالابقا فاقضه ثم اخذت أو ترى فبات أو دخل بهرا فتمتته  
 حة فبات أو هلك الثمن انتم غير سبب لكن في زمن عيب المدلس كونه في زمن اياه المدلس  
 به فإن المشتري يرجع على البائع بجميع الثمن ولا شيء عليه فيما حدثت عنده من الهلاك  
 ويدخل فيه ما إذا أهدم أو غاب المدلس عليه بجميع ما فاتت من الولادة ولو ادعى المشتري أن  
 العبد أتى من عند موته البائع بعد موته على أنه ليس عليه بالابقا فقول قوله ويرجع  
 بتمته لكن لا يتحقق ما عليه وعلى البائع تحصيله وأخر زينة زمنه مما إذا هلك يساوي  
 في غير زمن عيب المدلس فإن المشتري لا يرجع بالارض ولما ذكره لانه عند المشتري  
 عيب المدلس ذكر ما إذا هلك عند غير المشتري منه ذلك فقال (ص) وان باعه المشتري وهناك  
 يعبر رجوع على المدلس ان لم يكن رجوعه على بائعه بجميع الثمن فإن زاد فلتأني وان نقص  
 فهل يكمل الثاني قولان (ش) يعني أن المشتري من المدلس إذا باع ما اشتراه قبل اطلاعه على  
 العيب وهناك الشيء المبيع عند المشتري الثاني بسبب عيب المدلس وتقدر رجوعه على بائعه وهو  
 المشتري الاول فإن المشتري الثاني يرجع على البائع المدلس بجميع الثمن الذي أخذ المدلس  
 من المشتري الاول لكشف الغيب أنه لا يستحقه بتدليس ثم ان كان الثمن الذي أخذ المشتري  
 الثاني من المدلس مساويا لما خرج من يده البائع الثاني وهو المشتري الاول فلا إشكال وان  
 زاد ما خرج من المدلس على ما خرج من يد المشتري الثاني فيبقى يسده أن أن يؤدبه المشتري  
 الاول وهو بائعه الغير المدلس وان نقص الثمن الاول المأخوذ من المدلس عن ثمن المشتري  
 الثاني الذي دفعه لبائعه وهو المشتري الاول كالمداين بائعه بعشر فباعه المشتري منه  
 لا آخر باقى عشر فهل يكمل البائع الثاني لمشتريه ثمنه بأن يدفعه درهمين غمام منه وهو الذي  
 حكاه المازري وابن شماس لانه قبض ذلك الزائد فيرجع عليه ولا يكمله الثاني وليس الثالث  
 وهو المشتري الثاني غير العشرة التي قبضها من المدلس وحكام في التوادير وكذا بان ونس لانه  
 لما رضى بالتابع الاول فلا رجوع له على الثاني قولان وقيد الثاني بأن لا يكون الثمن الاول  
 أقل من قيمة العيب من الثمن الثاني والا فلا يرجع على بائعه تمام قيمة عيبه كالمداين الثاني

فلا يصبر لم يكن له رجوع عليه (قوله على تنازع المتبايعين في العيب) أي المارة بقوله ولا بائع أنه لم يأت وقوله أو في سبب الزدي هو المشار  
له بقوله ولم يخلف مشترداً غير دونه الأبدعوى الأمانة (قوله الأبدعوى الأمانة) هذا في الخفي والظاهر الذي يعني عند التقلب على من  
لم يتأمل ولا يعني غالباً على من تأمل ككونه أعمى وهو قائم العينين أما الظاهر الذي لا يعني غالباً على كل من اخبر المبيع بتقليب الكون  
الاعمى معقداً أو موطوس العينين فلا قيامه (قوله بحث لا يعني ولو على غير التأمل) حاصل كلامه أنه يخلف وبرد وقد اعترض بأن  
الصواب لاداره وقد اشار له شئ من قوله (١٤٦) الإبهام فتدبر لآشترى عاصفاً وما الظاهر الذي لا يعني غالباً ولا على غير التأمل

فلا قيام به ولا يرجع لعدله ولا غيرها  
اه (قوله أو أشهد على نفسه)  
أي خفي فإذا كان ظاهراً وأشهد  
على نفسه أنه قلب وعان ورضي  
فلا رد له ولا عين (قوله بعد أن  
يخلف البائع) مذهب المسند  
لزم المشتري البين مطلقاً وإن لم  
يخلف البائع عن الإقرار لا مضبوطاً  
أو عدلاً لا حيث لم يخلف البائع مع  
العدل وإن خلف مع لزم المشتري  
المبيع ولا عين على المشتري كما  
أوله بعض شيوخنا وبقيده ع  
(قوله وإن كان المخبر مضبوطاً) أي  
هذا إذا كان المخبر عدلاً بل ولو  
مضبوطاً إلا أنه إذا كان عدلاً  
وسدق البائع في أن المشتري أعماه  
بالمخلف البائع ولا رد للمشتري  
فإن كذب البائع أو رد البين على  
المشتري خلف على مسمى الرضا  
ورده وهو ما أراده الشارع بما قبل  
المباينة المشار لها بشوّه ولو مضبوطاً  
والحاصل أن المشتري يخلف على  
عدم الرضا حيث كان المخبر مضبوطاً  
أو عدلاً وكذب البائع أو رد البين  
على المشتري فتدبر (قوله ثم إن  
الرؤية الخ) لا يعني أن كلا  
الصورتين الدعوى بعد العقد  
لكن الأولى ادعى أنه مرأى من العقد  
وهذه ادعى أنه مرأى بعده ولكن

بجائفة في مثالنساو العيب بنقصه الخمس وخمس المائة عشرون والنسب الأول عشرة فيكمل الثاني  
ثالث أرض الصب بعشرة • ولما أنهى الكلام على العيب الثابت للمشتري به الرد شرع  
في الكلام على تنازع المتبايعين في العيب أو في سبب الرد فقال (ص) ولم يخلف مشترداً عيت  
رؤيته الأبدعوى الأمانة (ش) يعني أن المشتري إذا طلع على العيب وأراد الرد فقال له البائع  
أنتدأ به فتدبر الشرع أو أنكرو رؤيته وطلب البائع عنه فإن المشتري لا يلزمه عين إلا أن  
يصدق البائع عليه الدعوى بأنه مرأى من رؤيته وطلب البائع عنه فإن المشتري لا يلزمه عين إلا أن  
البائع ومثل دعوى الأمانة إذا كان العيب ظاهراً أي بحيث لا يعني ولو على غير التأمل  
أو أشهد على نفسه أنه قلب وعان في الخسر تظنر و يصح في يخلف ضم البائع وفتح الحاء وفتح  
اللام المستددة أي ليس البائع تخلفه وفتح الحاء وسكون اللام أو كسر اللام لم يقض الشرع  
بتخلفه (ص) ولا الرضا به الأبدعوى مختبر (ش) يعني أن المشتري لا يلزمه العين إذا ادعى  
البائع عليه الرضا بالعيب حين طلع عليه إلا أن يحق البائع عليه الدعوى بأن يقول أخبرني  
مختبراً لم رخصت به أو تسوقت بالسلعة بعد اطلاعك على عيبها فحينئذ يلزمه العين ما رخصت  
بالعيب بعد اطلاعك عليه بعد أن يخلف البائع أولاً لقد أخبر بمخبر صدق ولو قال أخبرني  
فلان سقطت عن البائع البين وإن كان المخبر مضبوطاً ثم إن الرؤى مع الاستمرار مستلزمية  
لرضاف كان يحكم الاستثناء بالمسئلة الأولى والجواب أنه ذكره هالريب عليها ما بعدها  
من الاستثناء (ص) ولا بائع أنه لم يأت لابقه بالقرب (ش) يعني أن من اشترى عبداً فابن يقرب  
البيع فقال المشتري للبائع أخشى أنه لم يأت يقرب بالبيع الأول كان عندك أني فاحلف لي  
فلا عين عليه وهو محمول على السلامة حتى تقوم بينة وقوله لم يأت مثال أي أول يصرق أو لم  
يزن أو لم يشرب أو نحو ذلك وقوله لابقه عمله للثني وهو يخلف وقوله بالقرب وأولى بالبعد  
• ولما أنهى الكلام على العيب المعين جميعه أو المكموم جميعه شرع في الكلام على ما إذا  
بين بعضه وكم بعضه فقال (ص) وهل يفرق بين أكثر العيب في جمع بالزائد أو قبله بالجمع  
أو بالزائد مطلقاً أو بين هلا كه فيما يشبهه وأقوال (ش) يعني أن البائع إذا بين للمشتري  
بعض العيب الكافي في البيع وكم بعضه الآخر عنه وملك المبيع ففقه ثلاثة أقوال القول  
الأول يفرق بين أن يبيع إلا أكثر بأن يقول هو بائع خمسة عشر وما وقد كان بائع عشر  
فيرجع المشتري بأرض الزائد الذي كتمه فقال ما قمته سلم ما فان قبل عشر قليل وما قمته على  
أنه بائع خمسة أيام فان قبل ثمانية رجع محض الثمن وبين أن يبيع إلا قبل بأن يقول بائع  
خمس وكمته خمسة عشر فرجع بجميع الثمن وكذا بكمته لا كتر لم يبين شأواً ولا فرق بين هلاكه  
فيما بين أو فيما كتم ولا فرق بين المسافات والأزمنة ولا يلزم حكم ما إذا بين النصف وينبغي على

رضي به فلا يقال أحدهما يغني عن الآخر (قوله أنه لم يأت) يفتح الهمزة وتوسر ها وقوله بائع يفتح  
الموحدة وتوسر ها أي ولم يقل أخبرت أو علقت أنه بائع عندك فإن قال ذلك فله تخلفه والظاهر أنه يهجرى هنا في المخبر ما يرى فيما تقدم من  
التفصيل (قوله ما قمته سلماً) أي من العيب الذي كتمه فلا ينافي أنه يقومه على أنه بائع المسدقة للمعينة كذا قرأوا (أقول) لا يعني  
أنه لا يفرق لخال بين أن يقول سلم من العيب أصلاً أو بائع الزمن الذي عن فان الأمر يؤول إلى حالة واحدة (قوله ولا فرق بين المسافات  
والأزمنة) أما الأزمنة فقد تقدم وأما الأمكنة كما إذا طالع أنه بائع من مصر إلى رشيد ثم تبعه فإنه بائع من مصر إلى أن يزعم رشيد

هذا

(قوله ويرجع بالزائد مطلقا) اعترضه الموافقان الذي نقده ابن يونس (١٤٧) في هذا الثاني الخافضة فيما اذا بن النصف

(قوله أولا) أي أولا هل فيما بينه بل فيما بينه وأوعى الزوالان بين لا تكون الابن اثنين ولو قال وغيره لكان أظهر وانظر لروادى انه هل فيما بينه وادعى لشرى انه فيما بينه والظاهر العمل بقول المشتري (قوله بعض المبيع المقوم المعين) انما بقوله المعين لانه اذا كان موصوفاً وجد عيبا في بعضه فيؤثر بالاثبات بيده (قوله كما اذا اشترى الخ) الحاصل انه يقوم كل ثوب على حدته على انه سليم من العيب فاذا قومت كل واحد كذلك ثم وجدت العيب واحدا مثلا فتنسب قيمته على انه سليم للجموع وبثقت النسبة يرجع من الثمن وهو معنى قوله بعد وبعبارة وتقوم كل طرفة والخ طرفة اخرى وهي تقوم جميع المبيع على انه لا ييب فيه لانه على ذلك وقع عليه العقد ثم قوم ما عدا العيب فافض رخصته من الثمن ولو قوم العيب وحده عرفت النسبة (قوم وتنسب قيمة العيب) أي على ان سليم (قوله ويرجع القيمة) وتعتبر يوم البيع على ظاهر كلام المتقدمين وبوجه في الشامل وهو الاعتماد لاوم الحكم كما هو اختيار الترنسي (قوله ويرجع قيمة عشرةا) هذه طرفة والطرفة الثانية وهي القيمة السطة ولا يخفى ان قيمة بعض السلعة اقل من بعض قيمة السلعة فقدر (قوله لا الى قوله ويرجع القيمة الخ) أي

هذا القول الرجوع بالزائد كما صرح به بعضهم قولنا مستقلا القول الثاني ان المشتري انما يرجع بأرض ما كتمه عنه البايع سواء بين الاكثر والاقول هل فيما بينه او فيما كتمه القول الثالث يفرق بين ان كتم المبيع فيما بينه البايع فخرج المشتري بأرض ما كتمه عنه البايع سواء كان هو الاقل او الاكثر وبين ان كتم فيما كتمه فخرج على البايع بجميع الثمن سواء بين الاقل او الاكثر وهذا مذهب أبي بكر بن عبد الرحمن وما قبله قول غير من أهل بلد ابن يونس والمثلية فيه وهو الاول قاله ابن يونس عن غير أهل بلده فقوله بن أكثر العيب أي بين بيان أكثر العيب الخ وقوله بالزائد أي بقيمة الزائد على ما بينه وقوله وبالزائد المعطوف محذوف أي ويرجع بالزائد مطلقا والعمل معطوف على يفرق وقوله أو بين هلا كتم معطوف على بين أي أو يفرق بين هلا كتم فيما بينه أولا بينه فان هلا فيما بينه يرجع بقيمة العيب وان هلا فيقال يفسر جمع بجميع الثمن (ص) ورد بعض المبيع بمحضته (ش) يعني ان المشتري اذا اطلع على عيب في بعض المبيع المقوم المعين وليس العيب بوجه الصفقة بان يبو بمن الجلة بعد تقدير السلعة منفرد يقوم بعضها الى بعض النصف فأقل فانه يرد بمحضته من الثمن كما اذا اشترى عشرة أثواب بمائة وثلاثة كل ثوب عشرة والمبيع واحدا واثنان الى خمسة فيصحب التماسك بالقيمة السطة نصف الثمن ويرد العيب بمحضته فان كان ثوبان يرجع بعض الثمن وهو عشرة أو ثوبين يرجع بمحضته وهو عشرون أو ثلاثة أثواب يرجع بثلاثة اعشاره وهو ثلاثون أو أربعة أثواب يرجع بمحضته وهو أربعون أو خمسة أثواب يرجع بنصف الثمن وهو خمسون فان كان المبيع وجه الصفقة بان كان يبو بها أكثر من النصف فانه يتعين رد الجميع ولا يجوز التماسك بالاقل كما يأتي وبعبارة وتقوم كل سلعة عداها وتنسب قيمة المبيع الى الجميع ويرجع بمحضته من الثمن وكلام المؤلف في المقوم المعين وأما التابع وغير المقوم كالشئ فبان ان كان قوله بمحضته أي بمحضته من الثمن مقصودا على القيمة فانه يرجع من المبيع شاملا لما اذا كان الثمن نقدا أو غيره مقوماً ومثلية فقوله (ويرجع القيمة ان كان الثمن سلعة) بيان حكم بعض أفراد هذا المعنى أن عن الضرر الاثواب المتضمنة في مثالنا اذا وقع بسبعة كذا رتساي يوم البيع ما تنفرد به بغيره عشرةا وخمسة عشر أو ثلاثة اعشاره ثلاثون وعلى هذا الحساب لا يجابا بغير ذلك من الدار شر كذا لغيره والشر كذا وهو قول ابن القاسم في المدونة وقال اشهب في كتاب محمد يرجع شر كذا في الدار بما قبل المبيع فخرج في المثال بغيره او خشيها الخ (ص) الا ان يكون الاكثر (ش) هذا يرجع لقوله ورد بعض المبيع المبيع بمحضته وتمسك بالباقي الا ان يكون البعوض المبيع الاكثر فلا يرجع بعض المبيع بمحضته بل انما فيما لم يبيع جميع الثمن أو يرد الجميع وبعبارة ويرجع لقوله ورد بعض المبيع بمحضته لا الى قوله ويرجع القيمة ان كان الثمن سلعة أي الا ان يكون المبيع الاكثر فلا يقتصر على رد بعض المبيع بمحضته بل انما فيما لم يبيع او يرد الجميع والمراد الاكثر انما بان يبو بمن الثمن أكثر من النصف ولو يسيرا وحل منع التماسك بالاقول حيث كان المبيع كله فأنما ما ان هلا بمحضته ووجد الباقي معيبا فان كان الثمن عيناً وعرضاً فقد فان رد المبيع بمحضته وتمسك بالهال السليم بمحضته كان المبيع وجه الصفقة أو دونه لانه انما صار الرجوع في مثلي وهو العين أو قيمة العرض الفائت فكان المبيع مثلي ولو رد الهال انصار دقيته وهو قلل بمحضته وهي معلومة لاجل فيها بخلاف ما اذا كان الثمن عرضاً لم يفت والمبيع وجه الصفقة فلو تمسك بالسليم بمحضته من الثمن

لا اليه فقط أي بل يرجع لكل ما تقدم (قوله فكان المبيع مثلي) أي الذي هو العرض الفائت الذي نظيره الى قيمته (قوله وهو قد لم يره) على هذا وفي التقدير ولا يصح لا تغفل بمحضته وقوله وهي معلومة

هو عليه فتوقله لم يأتى وانما حكمنا بالآزوم لانهم لم يأتوا به أى بسنة تقويم كل من التسليم والمعيب (قوله الا بعد التقويم) أى تقويم  
 العرض الذى وقع غنا فان قلت اذا كانت العلة في جواز التماسك بالسليم القائمة حيث كان الثمن مثليا وغيره وفات عدم الجهل بما  
 ينوب السليم فيصير ذلك فاما اذا كان السليم باقيا والثمن مثلى أو غيره وفات فالجواب ان العلة أى علة الجواز ليست هى عدم الجهل بما  
 ينوب السليم فبطلت هى وهذا كونه لا قائدة في أخذ عين وردين والحاصل أن علة الجواز لم توجد فاما اذا كان الثمن عرضا لم يفت أو فات  
 والسليم باقيا فلهذا حكم بالتمنع فيها فان قلت علة التمتع موجودة ولو لم يكن المعيب الاكثر والجواب أن السليم علة التمتع والصحيح فقلب  
 الفاسد ما لم يكن الفاسدا كثر فان قلت العرض لا بد من تقوية كان فاما أو فاما فاجله التمتع موجود مطلقا قلت يجب ان يملك ما يملك نظر  
 لقيمته حال اوصار عبثا ما اذا بيعت بعين وان كان (١٤٨) لا بد من التقويم (قوله لما في ذلك من الفساد الخ) فيه بحث لان القواضى على

الرد في أحد السورين واقرطين  
 ليس فيه فساد يختلف نحو والعين  
 (قوله أو ما ولو لها) أو أو بعنى أو  
 وبقاؤها على بابها لم يفسد إذ تقدره  
 حينئذ أو يكون البعض أو ما ولو لها  
 وليس مرادا (قوله لو كان) كان  
 الاستحقاق أصلا (الخ) كان أمالته  
 من حيث ورود النص فيموجب مفرقا  
 عليه أى على حكمه بقوله وان  
 كان درهما من الخ (قوله ولا يجوز  
 التمسك بأقل استحقاق كثره) أى ولا  
 يجوز التمسك بأقل مبيع استحقاق كثر  
 المبيع (قوله تقويم المبيع كله الخ)  
 لا يقتضى أن هذا التصريح غير مقدم  
 له فهو إشارة لوجه الثاني وقوله ثم  
 تقويم كل فرد الخ أى لأجل أن  
 يعرف ما ينوب المستحق وما ينوب  
 غيره (قوله وأما ان كان موصوفا)  
 ومثله الخى حاصل ان هذا اذا كان  
 مقوما مينا والمستحق من معين  
 فان كان موصوفا فلا يتقاضى المبيع  
 ويرجع بالتسليم مطلقا وان كان  
 مثليا أو شافعا فكذلك قال ع  
 في بيان القليل والكثير نظما  
 ثم الكثير الثالث في التلى وفي

الذى هو العرض القائم لكان متمسكا بشئ مجهول اذا لم يعلم ما يقضى السليم من العرض القائم الا  
 بعدا التقويم فيعين رد الجميع وهو القائم بقيمة الهالك في ينوب رجوع في عين عرضه فان اختلفا  
 في قيمة الهالك وأصفاه تم قوم من اختلفا في مسفته فالتقويم للبايع ان انتقدوا المشتري ان لم  
 ينتقد وقيل القول للبايع مطلقا أو أخذ بمعه (ص) أو أحد من زوجين (ش) عطف على الاكثر  
 والمراد به ما لا يستحق بأحدهما عن الآخر حقيقة كالتلفين والتعطين والمصرعين أو حكما  
 كالطرفين والسورين لانه لا يستحق بأحدهما عن الآخر طرأ أى اذا كان المعيب أحد  
 من زوجين فليس له رد المعيب بحصته من الثمن والتمسك بالسليم ولوراضاعى ذلك لما في ذلك  
 من الفساد الذى يمنع الشرع منه (ص) أو ما ولو لها (ش) يعنى أن من اشترى أمة وولدها ثم  
 اطلع على عيب بأحدهما فله يجب عليه أن يردهما لكان الشارع منع من التفريق بينهما قبل  
 الاثارة وهذا ما لم ترض الام في ذلك حيث لم يكن العيب وجبا الصفة ولما كان الاستحقاق أصلا  
 والمعيب فرقا في مصرح الحكمه مفرعا عليه ما بعد مقتضى (ص) ولا يجوز التمسك بأقل استحقاق  
 أكثر (ش) موضوع المسئلة ان المبيع متعدد كتاب مثلافان استحقاق أكثر المبيع المتعددين  
 بما لم يشترى فانه لا يجوز له أن يتمسك بالباقي القليل السالم ان الاستحقاق بحصته من الثمن لان  
 العقدة انحلت من أصلها حيث استحق أكثره وتعب أكثره وأتلف أكثره فتمسك المشتري  
 بباقيه كاشعة عقدة بشئ مجهول بانه لا يعلم قيمة الجزء الباقي الا بعد تقويم المبيع كله أو لا ثم  
 تقويم كل جزء من الاجزاء لاجازة التمسك بالقليل السالم بحصته من الثمن أى الى ما ذكرنا ان  
 كان البيع متصلا كدار مثلا فتسحق بعضها اقليلها وأكثرها فان المشتري يقدر في الرد أو البقاء  
 كما يأتي عند قوله أو استحق شائع وان قل وأما ان كان موصوفا فلا يتقاضى المبيع ويرجع بالمثل ولو  
 استحق الاكثر (ص) وان كان درهما وسبعة تساوى عشرة فنوب فاستحققت السلعة وفات  
 الثوب فله قيمة الثوب بكاه ورد الدرهمين (ش) تقدم أن المبيع اذا استحق أكثره فان العقدة  
 تنفسخ من أصلها وهذا مفرع عليه فلا يفرع به بالفاء كان أولى لان كلامه هوهم الاستئناف  
 أو العطف والمعنى أن من اشترى درهمين وسبعة تساوى عشرة فدرهما نوب فلما قبض  
 المشتري الدرهمين والسلعة استحقها شخص من يدوا أخذها فان العقدة تنفسخ لاستحقاق  
 أكثرها وهى حصة أسداسها وحينئذ فيجب على المشتري أن يرد البايع الدرهمين ويرجع في

مقوم ما كان نقصا يعرف فمخاللا الارض فان النصف فيه كثر نص لا لا يحق  
 ان شاع وأعين ذا الظهور فمن كلام من يعتبر والثالث في الذكر مطلقا كالعشر ان في القسم ضربا  
 (قوله بكاه) فان قيل قوله بكاه غير محتاج اليه لان قوله ورد الدرهمين يدل على أنه يستع جميع قيمة الثوب والجواب انه أى بهما بلغة في  
 الرد على ابن حبيب ولعلم المراد من أول قوله (قوله ورد الدرهمين) استشكل قوله فله قيمة المبيع التفرع على حرمة التمسك بأقل  
 والجواب من وجهين أولهما ان قسم ما ذكر ان أن يرضى بالدرهمين في ثوب كله لا في مقابلة منه فقط وان الام مستعملة  
 في حقيقتهما في قوله فله قيمة الثوب ويجوز ما في قوله ورد الدرهمين اذا المراد ان يجب عليه درهمان وان قرئ فعله لامضافا لا يجوز أن يكون  
 صريحاً في وجوبه فيعيد اذا لم يرد التماسك بالدرهمين في ثوب (قوله فلا يفرعه بالفاء كان أولى) هذا على نفسه ووجه على

ثوبه

بعض التسخير تفر به بالفاء (قوله فأعلى) أي أعلى من حواف السوق أي كغير الآلات (قوله والجملعة متدا أو غير) فدرهمان مبتدأ وسبعة معطوف عليه والخبر قوله يبيعانوب فان قلت درهمان نكرة فكيف يصح الابتداء بالنكرة قلنا صريح الابدانهم العطف فانه الموضع عليه يقال لا داعي لكون اسمها ضمير الشأن بل يجعل درهمان بالرفع اسمها وسبعة بالرفع (١٤٩) عطف عليه وألنصب معطوف به

وقوله يوب متعلق خبرها أي يباع يوب وقوله وفي بعض التسخير درهمين ألنصب فكان ناصفة وأما الضمير الشأن وفهما تقدم من ان الخبر حينئذ لا يكون الاجل والأحسن أن يجعل الضمير قائدا على الثمن أو المبيع (قوله على عيب للمبيع) أي كان يشتريه باعيبا للثمن أو نحو ذلك فالدار على شرائها شيأ ولو متخذ القنبية أو نحو ذلك (قوله بتعدد متعلقه) الاول مشتبه والمتعلق أعم (قوله على أحد الباعين نصبه) أي ولأرد الجميع لأن يكونا شريكي بخارزة حاصله أن البائع تعددان باعا شيأ كلنا نخذلنا معلمة مثلا فيجوز للشري أن يرد على أحدهما دون الآخر ما لم يكونا شريكي بخارزة فكل رجل الواحد الرد على أحدهما رد على الآخر (قوله الشهادة الخ) هذا إذا كان العيب خفا أو ظاهرا لا يصح على غير التأمل ولا يصح على التأمل غالبا كونه أحمى وهو قائم العيب أو الظاهر الذي لا يصح غالبا ولو على غير التأمل فلا قيام ولا يرجع لعادة ولا غيرها وأما استدلاله للعادة وان الشاهد في الحقيقة أهل العرفة لا همها كافي يستدلون في شأنهم بجاذبات العادة عليه فالبايع استدلاله للعادة (قوله عيب

قوله الذي خرج من يده ان كان باقيا فان بيعا التسوق فأعلى فانه يرجع بقيته ولا يجوز للشري التمسك بالدرهمين فيما يقابلهما من سدس الثوب وكانا شريكي واسمها ضمير شأن والجملة مبتدأ أخرى أي وان كان هوأي الشأن درهمان وسبعة سعا يوب وفي بعض التسخير درهمين ألنصب فكان ناصفة واسمها ضمير شأن ودرهمين خبرها وسبعة بالرفع على الاول والنصب على الثانية \* ولما أنهى الكلام على اتحاد المشتري والبايع شرع في الكلام على تعددهما من الجانبين أومن أحدهما فاقطع (ص) ورد أحد المشتريين (ش) يعني ان المشتري اذا كان متعددا وكان البائع متصدا أو متعددا ثم اطلع على عيب للمبيع في صفقة واحدة فإراد أحد المشتريين أن يرد نصيبه على البائع وأبى غير من الرد فاشهور أن له أن يردوه أن يتسائل ولأبى البائع فقال لأقبل الجميعه وأبى هذا يرجع ما أتى على تعدد العقد بتعدد متعلقه واختاره ابن القاسم وكان يفرض أن يتسائل لهما الرضا أو التسليم معا والقولان فيها وكلام المؤلف اذا لم يكونا شريكيين في التجارة وأما هذا اذا اشترى شيأ معا في صفقة واحدة وأراد أحدهما الرد فصاحبه أن يتنعم من ذلك وقبل الجميع لان كلا وكيل عن الآخر (ص) وعلى أحد الباعين (ش) يعني ان المشتري اذا كان متصدا أو متعددا والبائع متصدا ثم اطلع المشتري على عيب بالسلعة فانه يجوز أن يرد على أحد الباعين نصيبه من المبيع ودون الباقي \* ولما أنهى الكلام على العيب الثابت وجوده وقوله بين الباعين شرع في الكلام فيما وقع التنازع بينهما في وجوده أو في قيمته فقال (ص) والقول للبايع في العيب (ش) يعني أنه اذا تنازع البائع والمشتري في وجود العيب في المبيع وعدمه فقال المشتري يجب على البائع لا يجب عليه فاقول في ذلك قول البائع ولا يمين عليه لأنه مفسد بالأصل وهو السلامة في الاشياء وأما قصدو عرفو الدليل على وجه الصحة فقوله والقول للبايع في العيب على حذف مضاف أي في نقي العيب الخلق كارتواضه (ص) أو قلعه الشهادة طاعة للشري وحلف من لم يقطع بصدقه (ش) يعني أن البائع اذا وافق المشتري على وجود العيب لكان البائع يدهي حدوثه عند المشتري والمشتري يدهي قننه ليرد المبيع على بائعه فان القول في ذلك قول البائع أيضا ان شهادته العادة بالحدوث قطعا أو رجحا أو شكاً فان شهدت العادة قطعا أو رجحا للمشتري بالقدم فاقول قوله لكن لا يمين على من قطعت العادة بصدقه من المتبايعين وعلى من رجحته البين وإذا شك فاقول للبايع يمين فالصور خمس لان العادة اما أن تقطع بالحدوث فاقول للبايع ولا يمين أو ترجحه أو شكاً فاقول للبايع يمين فيها وأما ان تقطع بالقدم فاقول للشري بلا يمين وأما أن ترجحه فاقول له يمين وإنما كان القول بقول البائع في صورة الشك لأنه يدعى انزاع العقد والمشتري يدعى له والأصل انزاعه وإذا صاحب العيب الشكرك في عيب يقدّم لكان القول بقول المتنازع عند ابن القاسم لا يقدّم لزوم البائع الرد بهذا القديم من العيب فيصير مديعا على المشتري بهذا الذي فيه التنازع ثم ان الاستثناء قاصر على قوة وقفه لا يرجع لبقه (ص) وقبل لتعذر غير عدل وان مشركين (ش) يعني ان المتبايعين اذا تنازعا في عيب فانه يقبل في مفر قننه غير العدول وان

قديم أي لم يطلع عليه المشتري (قوله لكان القول للمتبايع) فإذا أراد المشتري أن يرد بلازمه أن يرد على أحدهما (قوله فيصير مديعا الخ) أي يصر المشتري مديعا عليه أي والاصل قبول قول الدعي عليه أي يقبل قول المشتري الخدم لا يقبل قول للدعي عليه وأطلق الشارح وفي عيب أنه يقبل قوله بين أي يقبل قول المشتري مديعا عليه وشك وكذا في بصرام وقال بعد ذلك

وبه أخذنا القاسم وأحسنه (قوله ولو تبسرت العدل) أي فلا مفهوم للعدل المصنف للتعذر وبعبارة غيب ومفهوم للتعذر علم قبول غير العدل المسلم مع وجود العدل المسلم وهو كذلك عند الباحث والمأزى القريب منهما وأوجب وكلام ابن شاس يقتضي أن الترتيب بينهما على وجه الكمال قال عجم وتبعه (١٥٠) شب ومفهوم قوله للتعذر فيه تفصيل أي أنه لو لم يتعذر العدل فإنه يقبل المسلم اتفاقا غير العدل مع وجود العدل ولا يقبل قول الكافر مع وجود المسلم العارف

بالعيب وحديثي مفهومه تفصيل فلا يعتبر فيه أه غير أن كلام الموافق يفيد قوة كلام عجم فيجب المصير إليه ونصحه المتين الواحد من المسلمين أو من أهل الكتاب إن لم يوجد غيرهم إذ طريق ذلك العلم لا الشهادة وهذا المذهب المشهور في المذهب الجعزي له أه (قوله والواحد) والاثنتان أولى كما في شرح شب (قوله أما لو كان العبد ميتا أو غائبا) محل كون الميت كالغائب إذ دفن أو تبهر حاله بحيث يخفى العيب معها أو كان العيب يخفى بموته وإن لم يتغير حاله (قوله يعني أن العين إذا توجهت إلخ) اندفع بذلك استكمال العين على البائع لأن القول قوة بلا عين وأوجب أيضا بأنه يتصور عيبا إذا قام المشتري لشهدا عن العيب وتكمل عين العين وتوجهت على البائع (قوله القواعد الأصول) كذا في نسخة لا يخفى أن قوله الأصول يدل على القواعد (قوله لأن العين إلخ) وأما إذا توجهت ابتداء على المتابع فصلى على نفي العلم (قوله تردها مثل ما توجهت) كذا في نسخة فيكون قوله هل مثل ما توجهت قصور السؤال سائل فالتأهيل تردها مثل ما توجهت (قوله وهي رواية)

يحيى أقول فضته إن هنالك رواية أخرى تقول بأنها لا ترد مثل ما توجهت وكلام الشامل الاتي مع مكانته الأقوال لم يرد كقولها أنها لا ترد مثل ما توجهت (قوله ومشهورها) أي الأقوال المقدمة بتقدير وكأنه قال في المسئلة أقوال قبلنا وقيل فصار مشهورها أي الأقوال (قوله وحديثي ظهر إلخ) أي من قوله تصرح بكوله إلخ (قوله زائدة) أي على ما قاله الشارح من أنه ذكر لربط عليه ما عده قاله الزقاني (قوله وبعبارة) هذا رد الكلام المتخذة بلفظه (قوله والمراد بالغلة إلخ) وحاشبه الغلة التي تجامع الفسخ بعد الإطلاع على العيب ما نشأت عن غير ذلك ولا تنفيس مثلما سكنى الحار بنفسه أو

اسكانها وقراءة في محصف ومطالع في كتب واختلال في شرائط في زمن الخصام ولو طال لاقبله فانه دال على الرضا ولو لم يطل وثباته  
 لان تحريكه لا يتقص كل من وصوف في زمن الخصام ولو طال وقبله اذ لم يطل فان طال فبعد رضا الغلة التي قبل الاطلاع على  
 العيب يتجاعل التسخس مطلقا نشأت عن تحريكه لا تنقص نشأت لان تحريكه لا تنقص بالتقدم مثالها نشأت عن تحريكه وتنقص  
 كلت مال العبد والمائة والغلة التي لا يتجاعل التسخس بل لا تنقص في الحاصلة بعد الاطلاع على العيب في زمن الخصام فيما نشأت عن  
 تحريكه لا يتقص ولو لم يطل وما نشأت لان تحريكه لا يتقص قبل زمن الخصام وطال وما نشأت عن تحريكه لا يتقص في زمن الخصام  
 وقبله طال ام لا في جميع ذلك كله دال على الرضا وحيد فلا تسخس (قوله الاولى ١٥١) اخراج (الخ) أي يخرج من الامرين جميعا  
 لا يفتي أن يخرج من أحدهما مستلزم الآخر (قوله ويرجع

بقيمة السقي والعلاج) ما لم يجاوز  
 قيمة الثمرة أو غيرها فليس له الاخذها  
 أو غيرها (قوله رد مكيلها) أي  
 ان كانت فاتت ببيع أو لا أو  
 سموى لضمائلهما فيه بعد حياها  
 على الاصح ولا يضمنه قبل الجذائها  
 تابعة (قوله وتنها ان يبع) أي  
 وعلم الثمن (قوله قبل بدو صلاحها)  
 أي لان العقد لما وقع على الاصول  
 بعد الا بارو قبل بدو الصلاح  
 والمتصوره هذا الزمن لزم جد  
 المشتري لانه لا يجوزها قال لا  
 بعد بدو صلاحها لكن لا ينظر لها  
 وإنما ينظر لزمن العدة (قوله  
 وحل رد له صوف التام الخ) وهل  
 الثمرة التي أرت كلها قال ردوها  
 ما لم ينظر مثلها قياسا على الصوف  
 التام (قوله وهذا أحد مواضع)  
 أي العيب (قوله والبيع الغاصد)  
 في العبارة حذف والتقدير في هذا  
 البيع الغاصد والاستحقاق الخ  
 (قوله وهذا في غير المثل الخ)  
 ضبط ذلك بعضهم في بيت فلفل  
 والجذفي الثمر فيمات تنقيا \*

ينسبته بخذ عذر اشيا

مع قوله وما يدل على الرضا الاما لا يتقص كسكني الفادر (ص) بخلاف قوله (ش) الاولى اخراجه  
 من الغلة وعدم الرد فقد تقدم منه امران أحدهما انه ليس بغلة والثاني أنه ورد والعنى أن من  
 اشترى ابتلا وغنما فاولت عنده ثم وجب له عيبا فلا رد لها الا مع ولدها ولا يفتي عليه في الولادة  
 الا ان ينقصها ذلك فقدمه ما ماتت منها ان ولس ان كان في الوقت ما يعبر التقص حصره على قول  
 ابن القاسم وسواء اشترىها حاملا أو ولدت عنده خلافا للسوري في بيعه الولد غلة (ص) وثمرة  
 أوت (ش) يعني ان من اشترى أصولا وعليها ثمرة فمرة يوم البيع فاشتريتها المشتري فانه  
 اذ ارد الاصول بسبب العيب فله رد الثمرة مع الاصل لانه حصة من الثمن ولا من البست بقوله  
 وللاشترى أجرة عليها اذ ارد ما مع أصولها وبعبارة فانه رد الثمرة مع الاصل ولو طابت أو  
 جفت ويرجع بقيمة السقي والعلاج فلو كانت رد مكيلها ان علت وقمها ان لم تصل وغنما ان  
 بيعت ومفهوم أوت ان غير المثل رد لا رد وهو داخل في قوله والغلة (ص) وصوف تم (ش)  
 يعني انه اذا اشترى غنما عليها صوف قد تم يوم البيع ثم اطلع على عيبه وجب الرد فأردان رد  
 الثمرة بسبب العيب فانه رد الصوف مع الثمن لانه حصة من الثمن فان كانت ردوز زمان علم والا  
 رد الثمن بمحضها من الثمن وان كانت الثمرة رد مكيلها ان علت وقمها ان لم تصل فان قيل لم يفرق  
 بين الثمرة والصوف عند انتفاعه لم المكيلة والوزن فالجواب أنه لو رد الاصول بمحضها من الثمن  
 مثل الثمن لم يبيع الثمرة منفردة قبل بدو صلاحها وهو لا يجوز الا بشرط متفق هنا واستأنى  
 أي وأخذ القيمة ليس ببيع بخلاف رد الثمن لان الصوف سلعة مستقلة يجوز ثمنه ومنفردا  
 عن الثمن وحل رد له صوف التام اذ لم يحصل بعجز ممثله فاما اذا حصل فانه يحبر فانه القيمة  
 وهذا أحد مواضع خجة بقوله المشتري فيها بالقبلة والبيع الفاسد والاستحقاق والشفعة  
 والتقليس وهذا في غير المثل رد اذا فارت الثمرة الاصول فان لم تفاردها المشهور انها لا ترد اذا  
 أزهت وان لم تحذف العيب والفساد رد في الشفعة والاستحقاق وان أزهت ما لم تنس وفي  
 التقليس ترد ولو بعت ما لم تحذف وأخذ بقية الحب بقوله (ص) كشفعة واستحقاق وتقليس  
 وفساد (ش) أي فلا غلة لا تشفع على من أخذ منه بالشفعة ولا الشقص على المستحق منه ولا  
 لبايع فليس مشتر به قبل دفع الثمن وأخذ سلطته على المفسد ولا على مشتر فمشترا أو فسلطه  
 ولو عدل المشتري بالفاسد الا في الوقف على غير معين اذ ادعى المشتري وبقية رد الغلة (ص)  
 ودخلت في ضمان البائع ان رضى بالقبض أو ثبت عندنا كم وان لم يحكم به (ش) يعني ان  
 السلعة المردودة بالبائع تدخل في ضمان البائعها وينقل ضمانها عن مشتر بها أحد امرين

فالتاء اشارة لتقليس والجسم والذال للعدا اذ أي ان التقليس لا تكون الثمرة فله المشتري الا بالخذاق وقوله عفا اشارة لتقليس والفساد  
 والراي اشارة لغيره أي انه لا تكون الثمرة فله ما لا يشتري الا بالرهو وأخرى اذ أي أخذ وقوله شيئا اشارة للشفعة والاستحقاق  
 والباع اشارة للبس أي ان الثمرة لا تكون للمشتري فيها الا باليس لا بالرهو وأخرى من البس الجذاذ (قوله وهذا في غير المثل رد أي  
 في غير الثمرة المثل رد أي وهذا في الثمرة غير المثل رد الخ والمشارفة في المشتري أي وفوق المشتري في الثمرة غير المثل رد الخ (قوله فاشترى المثل)  
 ومقابلها ان لا يردون في جميع هذه المسائل (قوله كشفعة الخ) التشبيه رابع الى قوله ولم يرد لاني قوله بخلاف ولدها بعد موت لان  
 الولد لا يتصور فيه الشفعة وانما في الاستحقاق فحكمه حكم الرد بالبائع بأخذ ما استحق الا لماتت معها وكلت في التقليس فان البائع  
 ان يأخذ الوهم الاموات وأما في البيع الفاسد فان الولد

يقوله **ويوجب الرجوع بالنسيئة** واعلم أن كل من أتفق على ما شرطه أو غلبه بتقني كالغرم والدواب والعبيد ثم رد بعيب أو أوصاف  
 لا يرجع بنقته بخلاف ما ليس له غلبة بتقني كالخلف إذا ردت مع غارها فانه يرجع بقيمة سقيمها وعلاجها (قوله وحقيقته) معطوف على  
 اسمه أي مجهول اسمه الخاص أي مجهول حقيقته (قوله بشخصه) أي ذاته (قوله من المتبايعين أو من أحدهما) بنافي صدر حله الذي هو  
 قوله بأن لا يرفع المتبايعان أو أحدهما **ويجب** بأن ما تقدم يحصل على طريقة التكميل (قوله إذا كان البائع غير وكيل الخ) وبمثل  
 الوكيل الوصي (قوله رد ما عدا من الأقال) يظهر أن الأقال غير الطرق المشار إليها بقوله وهل الخ ولم يظهر ذلك أعان الظاهر أن المقابل  
 المراد عليه أنما هو قول واحد بقولنا خاف (١٥٢) العادة رده ثم بعد أن خطرت في ذلك اطلعت فوجدت البدر قال

أحدهما أن يرضى بالثمن بقضاه من مشتهر ما ولم يقضه ما لا مضى زمن يمكن فيها البضها  
 وثانيهما أن يثبت الموجب الرد عند الحالكه وان لم يحكم بالرد وكلام المؤلف بالنسيئة للعاصر وأما  
 الغائب فلا يثبت القضاء عليه بالرد وتطاهر قوله أن يرضى بالقبض أنه لو وافقه على أن العيب  
 قد رجع برض بقضها أنها لا تدخل في ضمانه لأنه قد يدعي عليه أنه تبرأ منه من ذلك العيب ولما  
 انتهى الكلام على موجب الرد وهو التحصيل الشرطي والحكمي شرع فيها اختلاف فهو المشهور  
 عدم الردية فيها الغلط في الذوات وهو قوله (ص) ولم رد بطلان سمي باسمه (ش) والمعنى  
 أن البائع إذا غلط في ذات المبيع بأن لا يعرفه المتبايعان أو أحدهما فلا رد حيث صدق  
 الاسم عليه بأن سمي باسمه العام بأن يقول اشتري هذا الخمر فذا هو باقوته فيقول البائع  
 ما نطنته باقوته فانه لا تشتري ولا شيء للبائع لأنه لو شاء لثبت قبض يبيع وأما باع باقوته فاذ هي  
 حجران لشرته رده وبعبارة علم أن المراد بالغلط جهل اسمه الخاص وحقيقته المتضمن  
 ذلك لجهل قيمته مع معرفته بشخصه وقوله أن سمي باسمه أي العام أن سمي باللفظ يطلق عليه  
 حقيقة على وجه العموم وأولى أن لم يسمه أصلا فإن تسميته باسمه العام دون الخاص  
 فيمد دلالة على زبذنا لجهل به بالنسيئة لمن تركه تسميته بالكيفية والفرق بين حصول الغلط باللفظ  
 المسمى ومن المتبايعين أو من أحدهما مع العلم الآخر كما يفيد منقول كلام المؤلف  
 هذا فيما كان البائع غير وكيل والرد المبيع الغلط بلا نزاع (ص) ولا يفتن (ش)  
 المشهور من المذهب أن البيع لا يرد بالتقصين وهو عبارة عن اشتراط السعي بأكثر مما عرفت  
 العاد أن الناس يتقانون به أو يبيعها بأقل كذا وأما ما عرفت فلا يوجب رد اتفاقا ففوه  
 (ولو خالف العادة) أشار رد ما عدا من الأقال (ص) وهل الآن يتسلم (ش) أي وهل  
 محل عدم الرد بالتقصين ما لا يتسلم المشتري البائع بأن يخبره أنه يجهل قيمة المبيع وعنه فيقول له  
 البائع قيمته كذا والامر بخلافه فله الرد حيث ذاب اتفاق ففوه (ص) وبعبارة مبهمة (ش) هو  
 تفسير لقوله يتسلم وهذه طريقة المأزى أو أشا إلى الطريقة الأخرى وهي لا يرد بشبهة  
 (ص) أو يستأنه (ش) أي أن محل عدم الرد بالتقصين ما لم يتسأن المشتري أو البائع صاحبه  
 أي وقع البيع بينهما على جهة الاسترسال والاستئمان بأن يقول له اشتري لقي كذا  
 غيرة أو يقول المشتري يعني كاتبيع غيرة فيغريه لا خزانة القيام البائع حيث ذاب  
 كان على طريق المكايسة لا على وجه الاستئمان وهو أن يقول يعني كذا وكذا وطلبا كما  
 تبيع الناس فيقول قد بعت كذا بكذا فلا رد له ما لم يتبين كذب فيما قاله (رد) صاحبه هاتين

قوله ولا يفتن وهو المشهور وذهب  
 العراقيون إلى الرد بالتقصين فأفاده  
 عن ابن عبد السلام ونقل عن  
 النخعي خلافا في بيع جاهل السوق  
 للعالم به هل للعامل الراتب  
 ولم يذكر جهرا خلافا بحيث يقال  
 رده عليه بألفاظه ما قال حصل بعض  
 الاشياخ في القيام بالتقصين وعدم  
 القيام به ثلاث طرق الأولى  
 التقاضي عند الوهاب في المعونة  
 ثبوت التمسار لغير العارف باتفاق وفي  
 العارف قولان الثانية للآزدي  
 أن استسلم أي أخو المشتري البائع  
 أنه غير عارف بقيمة فقال له البائع  
 قيمتها كذا فله الرد وان كان عالما  
 بالمبيع وعنه فلا رد ولا خلاف في  
 هذين القسمين وفيما عداهما  
 قولان الطريقة الثالثة لصاحب  
 المتقدمات البيع أن وقع على جهة  
 الاسترسال والاستئمان وجب القيام  
 بالتقصين كقوله اشتري مني سلعة كما  
 تشتري من الناس وان وقع على  
 وجه المكايسة فلا قيامه باتفاق  
 (قوله وعنه) أي جاهل قيمته في ذاته  
 وعنه الذي يشتري به الناس (قوله  
 وأشار إلى الطريقة الأخرى)  
 لا يعني أن طريقة الرد في

المعنى ترجع لطريقة الرد في ذلك لأن موجب الرد في الطريقين الجهل  
 وحيث ذابا وجه حكايتهما ثم قال البدر قوله يتسلم هذا من جهة المشتري للبائع انتهى وقوله أو يستأنه من جهة البائع مع هذا  
 التوزيع ينتهي التكرار في الجملة انتهى ثم ألتخصير بعد هذا كله ليس ثم قول مرجع بعدم القيام بالتقصين مطلقا وذكر المصنفه مصدرا  
 به غير ظاهر انتهى ولو كان لا يفتن ولو خالف العادة لأن لا يتسلم لكان أحسن (قوله على جهة الاسترسال والاستئمان) ههنا شيء واحد  
 (قوله وهو أن يقول الخ) صريحه أنه تفسير لطريق المكايسة وليس كذلك لأن هذا عين الاستئمان (قوله رد ما عدا من الأقال) هاتين الطريقين  
 قد علمت أن حكايتهما محبت مرجع إلى واحد لا وجه لها والمحل أنه على تقرير شارحنا حيث قال رد ما عدا من الأقال



لا يكون في عبارة المصنف حذف جعل عب في عبارته حفظا والتقدير وهل الآن يستعمل ويضرب وجهه أو يستأنسه أو لا مدطلقا  
 تردود العقد الأول انتهى وهو غير ظاهر لما تقدم من أن الطرق ثلاث والمصنف لم يذكر طريقة عبد الوهاب وإنما أشار لطريقة المازري  
 وإن رُشد والصحبت يكون مع المصنف من جهة ما ذكرنا (قوله وما قاله ابن رشد الخ) أي قد علمت أنا الاستدلال به وعينه في المعنى  
 فغيري فيه ما جرى عليه في تنقيح كلام المصنف في غير الوكيل والوصي قال عبيد الله بن عبد الله بن أبي عمير (قوله وما قاله ابن رشد الخ) أي قد علمت أنا الاستدلال به وعينه في المعنى  
 أو اشتري بغيره لا يتعين عليه أن يذهب مذهب المدعي ويجمع على المشتري وأعلى البائع أن يفت بمعاينه به الرجوع على الوصي مشروط  
 بتعذر الرجوع على المشتري أي وأعلى البائع في مفسده البيع ويستفاد من هذا إذا أجاز الناظر بدون أجر المثل فهل يرجع عليه  
 بتمام أجر المثل أم على المستأجر وبأن عند قول المصنف ذكر الوكيل بعاقبته يرجع على الناظر إذا تعذر الرجوع على المستأجر  
 انظر عبيد الله بن عبد الله بن أبي عمير (قوله وهو العقد وقوله وسامع عبيد الله بن القاسم ضعيف قرره شيخنا سلموني) (قوله من عبيد  
 أي قد علم) (قوله فالحمد لله عليه) أي ووصي حلاله وأعلى المعاقمة أمه عليه (قوله المقارض) بفتح الميم أي عامل القراض (قوله  
 والعهد في مال البائى) أي الذين تولى القاضي الوصي بيع أمتهن (قوله ١٥٣) على ما يبعه) أي الوصي وقوله قال أي

القاضي وإن أجاز الوصي جعل  
 التفصيل في الوصي وترك القاضي  
 كأنه لا يلبس شأنه بالتجارة ولو وقع  
 ونزل وأجاز القاضي للثاني فهل  
 كالمصنف أو لا وهو الظاهر وصرح  
 وينبغي اعتماد كلام القاضي (قوله  
 وقال ابن المواز الخ) حاصل كلام  
 ابن المواز أن الوصي والوكيل  
 المفوض لا يتبعان وقوله أن عليهما  
 العين أي على نقد برأى استفتت  
 النسخة أو نظره عيب بخلاف أنه  
 انصرفا ولا يتبعان وأن ذكرافي  
 وقت البيع أنه لغيرهما ما يشترط  
 ذوالفضل منهما أنه على تقدير  
 نظره عيب لا يحلجان بل ينسحق  
 عنهما الرجوع بدون خلف فيجعل  
 بنقل الشرط وحسن ذلك كلامه  
 ضعيف في مثله أو كمال المفروض  
 وذلك لأنه تنبيه البائع كالتقدم وظاهر  
 المدونة أنه لا ينعين على الوصي وهو قد

الطريقتين وما قاله ابن رشد مبني على أن بيع الاستئمان جائز وهو كذلك عند الأكثر ومما عبيد الله بن القاسم لا يصح ويصح أن كان فاقا وان فات رد مثل المثل وقبعة المقوم ولما كانت  
 العهد على قسمين عامة وهي عهدتا الإسلام من ذلك المبيع من عبيد الله بن القاسم واستحقاق وهي على  
 متولى العقد الأول أو كسبل فلا عهدته عليه في صيرتني وأعلى على الموكل وهما أن يصح  
 بالوكالة أو يعلم العاقدة أمه ووكيل وهذا في غير المفوض وأما هو فالحمد لله عليه أنه أحل نفسه  
 محصل البائع وكذا المقارض والشرط المفوض في الشركة وأما القاضي والوصي في المدونة  
 لا عهدته عليهما فيما لو ساء به والعهد في مال الثاني فان هلك مال الثاني ثم استحققت السبعة  
 فلا شيء على الأتيم وحله القاضي على ما يبعه إلا أنفاق عليهم للضرورة قال وإن أجاز الوصي  
 للثاني تبع ذمته كالوكيل المفوض وقال ابن المواز الثاني أخذه في الوصي والوكيل المفوض  
 أن عليهما العين وأن ذكرافي أنه لغيرهما الآن بشرط ذوالفضل منهما أن لا ينعين عليه فذلك  
 ابتداء واستحسانا لقول مالك انتهى والقسم الثاني من قسمي العهد وهي الخاصة بهذه الرافق  
 أشار إلى حكمها وما عليها بقوله (ص) ورد في عهدته الثلاث بكل حادث (ش) يعني أن عهدته الثلاث  
 في الرقيق المشتري أن يرد على بائعه بكل ما حدث فيه عنده في زمن سائحي الموت ما عدا ذهاب  
 المال في اشتري عبدا واشترط ما له ثم يذهب في زمن العهد فلا يرد به قاله ابن رشد لأنه لا حظ  
 له من ماله ولو تلف في العهد توفي ماله انتقض بيعه وليس لمتاعه حبس ماله بغيره قاله ابن عرفة  
 وقوله لا حظ له من ماله أي لا شيء له منه وهذا ما بعده فبدأ المال اشتراط العهد وأما لو  
 اشتراط لنفسه فله يرد به ماله وقوله ولو تلف في العهد الخ ظاهر وهو لو كان ماله جمل الصفقة  
 أي حيث اشتراط العهد لأنه لما كان لا شيء له فيه كان غير متظروا إليه (ص) الآن يبيع بمرامة

(٢٠ - خرشي خامس) حكم الباعين بظواهره لا فرق بين أن يكون للتجارة أو لا فتأني عليهم (قوله ابتداء) أي أبا على قول مالك  
 واستحسانا لظاهره أن مال كغيره ما خلت هذه الملة وهو قد يرجع قول مالك واستحسانا في العين لا عند الشرط (قوله حكمها) أي الرد  
 وقوله ومحلها أي الرقيق وقوله وروى الرقيق السابق في قوله ومنع منه بيع ما حكم (قوله عهدته الثلاث) العهد لغة مأخوذ من العهد وهو  
 الإلزام والالتزام أو اصطلاحا تعلق المبيع بضمان بائعه مقدمه عليه والبيع فيما هي فيه لازم لا خيار فيمكن أن سلم في مدة العهد علم الزممه  
 المتبايعين معاوان أصابه نقص تمت خيار المتاع كبيع بقديم وبلغ اليوم الأول أو سبق بالقبض (قوله قال ابن رشد) بدون شعير أو أصلها  
 لبيع وقوله وهما ما بعده أي قوله لا لا حظ له في ماله مع ما يبعه أي مجموعهما بشي الخ (قوله ظاهره) ولو كان ماله جمل الصفقة الخ) مفاده أنه  
 إذا اشترط لنفسه وكان ماله جمل الصفقة أن يتصف المبيع حشوا أو ماله كان غير ذلك فلا يتصف بل يتعين التسليم بالباقي ويرجع عما ينوب  
 ما تلف فيكون بمثابة العيب القديم (قوله الآن يبيع بمرامة) حاصلها أنه إذا وقع البيع على عهدته الثلاث وقد كان قد تبرا من عيب معين فديم  
 كالباقي فإنه إذا حدث مثله أي عيب في زمن العهد فلا يرد به ثم إن كلام المصنف إذا اشترطت واعتبرت كالمسألة كره المصنف وهو ظاهر  
 المدونة أو رجل السلطان الناس عليها وخص التمس القحاني قوة الآن يبيع بمرامة لئلا يقطع أما البيع بالبرادة أو

المحمول عليهم من السلطان فقدمها بالحادث دون القديم الذي يسع البراءة منه فلا قسم ثلاثة تروى بالقديم والحادث ان لم يسع البائع  
 براءة من قديم ولا سقط حكمها مطلقا ان جرى البيع به اعرف فان اشترط البائع بها أو أجل السلطان عليه رد الحادث دون القديم  
 على تقرير الشخص لا على ما يأتي للصفت وهو ظاهر المدونة كما عي وبهم من عي أن كلام الشمس هو المجد كما أفاده بعض شيوخنا  
 (قوله بمعنى أن الزمان محسوب لهما) وكذا يدخل الاستبراء في عهدة السنة (قوله وتداخل في اليوم الاول) بل وتداخل في الثاني  
 والثالث (قوله بل تؤتف عهدة السنة بعد الثلاث وبعد الاستبراء) أي وبعد الخيار (قوله والاستبراء الضمان فيه من المشتري)  
 فلما كان هناك عهدة تستقل بنفسها والحاصل (١٥٤) أن الحقائق خمسة عهدة ثلاث وعهدة سنة وخيار مواضعة واستبراء

فعهدة السنة تكون بعد الخرج  
 مما ذكرنا الاستبراء الجرد فانه  
 يدخل فيها لان الضمان فهما من  
 المشتري فاذما مضت السنة ولم يأت  
 ما تستري به فبأنها لا ترد على البائع  
 بشئ مما هو سبب الرد في السنو عهدة  
 الثلاث تكون بعد مضي أيام  
 الخيار لانها انما تكون بعد انبرام  
 العهدة وتدخل مع المواضعة وأما  
 الاستبراء الجرد فان حصل فيها أي  
 في عهدة الثلاث اعتبر وان تأخر  
 عنها فبأنها لا تبقى في ضمان البائع الى  
 وجود بل يتفصل عهدة تدخل  
 في ضمان المشتري وأما الخيار  
 فتدخل فيه المواضعة على مجموعها  
 في دخولها مع عهدة الثلاث وأما  
 الاستبراء الجرد مع اختيار فهو  
 كالاستبراء الجرد مع العهدة وأما  
 المواضعة والاستبراء الجرد فلا  
 يتصور اجتماعهما فاعلم من هذان  
 المواضعة مع عهدة الثلاث أو مع  
 الخيار يتداخلان وان الاستبراء  
 الجرد يدخل في كل واحد مما عدا  
 ويتصور مجيئه بعد انقضاء ما عدا  
 (قوله والقاعدة تلخ) المناسب ان  
 يقول والقاعدة ان من له النية

(ش) الاستثناء متصل أي لأن يسع براءة من عب معين فلا رد له اذا حدث مثله في زمن  
 العهدة مع بقائها في عهده كما اذا تبرأ اليه من الابن فأبى في زمن العهدة ولم يصدق هلاكه في  
 زمنه فلا رد له بالابق لانه تبرأ منه فتفتحه البراءة منه فقط أمان تحق في الهلاك في زمنها فضماته  
 من البائع لانه انما تبرأ اليه من الابن فقط لانه وبما ترتب عليه أومن السرقة فسرق في زمن  
 العهدة ولم يقطع فلا ضمان على البائع وان قطع ضمن والعدة ماض (ص) ودخلت في الاستبراء  
 (ش) يعني أن من اشترى أمعة على عهدة الثلاث واجتمع مع ذلك مواضعة فان العهدة تدخل  
 فيها بمعنى أن الزمان محسوب لهما فانتظر أقصاهما فان رأيت في اليوم الاول انتظرت  
 الثاني والثالث وتداخل في اليوم الاول وان تأخر عن الثلاثة انتظرت له ولا تدخل عهدة الثلاث  
 في الخيار بل استدأها من وقت انبرام العهدة في الخيار أي وقت مضائه ولا تدخل أيضا في  
 السنة بل تؤتف عهدة السنة بعد الثلاث وبعد الاستبراء أو اعقلنا المراد بالاداء استبراء هنا  
 المواضعة لان الكلام فيما اذا كان الضمان من البائع والاداء استبراء الضمان نفسه من المشتري  
 (ص) والنفقة والأرض كللوه وبه (ش) يعني أن النفقة والكسوة أي ما ورى عورته في  
 زمن العهدة أو في زمن المواضعة والخيار على البائع لان الضمان منه والقاعدة أن الذي عليه  
 الضمان له النية وكذلك اذا جئ خصص على المبيع في زمن العهدة أو في المواضعة فان أرض  
 الخيانة قبيل ان من عليه الفرمه الغنم وكذلك ما ورى البعدي في أيام العهدة أو لاداء في زمن  
 مواضعتها وبالبائع لأن يكون المشتري استثنى مال الرقيق فان ما ورى في أيام العهدة أو في  
 أيام المواضعة يكون للمشتري واليه أنار بقوله (ص) الاستثنى ماله (ش) فان الاستثناء  
 راجع لما بعد الكاف كما قاله ابن غازي وعليه فالأرض والبائع ولو استثنى المشتري ماله وبعبارة  
 المراد بالكسوة المعتادة في زمن العهدة أي ما يقيه من الحر والبرد لا ما يستره عورته خلافا  
 لثنت والضمير في له البائع والجارو والمجرور متعلق بمحذوف خبر المتبدل لكن الادم في له بالنسبة  
 للنفقة بمعنى على وبالنسبة للأرض للثالث أي والنفقة على البائع والأرض له (ص) وفي عهدة  
 السنو عهدة ويرى (ش) تقدم أن عهدة الثلاث يرد الرقيق بها بكل حادث كاسر وأما ان وقع  
 البيع في الرقيق على عهدة السنة فانه لا يرد فيها إلا هذه الاداء الثلاثة الخدام والبرص  
 والخنون ولا يرد بغيرها فلو أصاب الرقيق ذلك في السنة ثم ذهب قبل انقضاءها لم يرد إلا أن  
 تقول أهل المعرفة بعودته وليس له الرد بمجرد هب أو حجرة وأشار بقوله (ص) وجنون  
 لا بكنز (ش) إلى أن الجنون الذي يريبه الرقيق في عهدة السنة هو ما كان من طبع الرقيق

عليه الضمان أي ضمان النفقة والكسوة (قوله لأن يكون المشتري الخ) عبارة عب الا  
 المستثنى ماله للمشتري والعهد بما هو عليه من المواضعة للمشتري وأما النفقة فعلى البائع مطلقا وله الفضل زمنها مطلقا (قوله  
 والضمير في له البائع) أي ويكون نائب فاعل الموهوب ضمير ما هو من باب الحذف والايصال ويجوز كونه نائب الفاعل والخبر  
 محذوف مثل الموجودات انتهى من عب أي اذا حصل نائب الفاعل له يكون خبر النفقة محذوفا بقدره مثل المذكور ثم لا يفتي ما  
 كلام عب لان نائب فاعل الموهوب ضمير فليس من باب الحذف والايصال والتقدير كالمال الموهوب (قوله لكن الادم في له بالنسبة  
 للنفقة بمعنى على الخ) أي فالادم مستعملة في حقها فجازها والاحسن جعله الاختصاص (قوله فلو أصاب الرقيق ذلك في السنة)

عبارة غيره وانما حدث الجنون في عهدة السنة وربه ولوزال لان زال جذمو برص على الارح الان يقول أهل المعرفة لا يؤمن  
عودته (قوله كس الجان) تشبيه (قوله فانه لا يريه) أي لا مكان نزوله بجملة الجنون الاولين أي ما كان من طبع الرقيق وما كان من  
مس الجان كذا ذكر عب وفيه أنه قد يعلمه اذا كان من مس الجان ولا يختلف هذا ما تقدم من ثبوت الردي الجنون الطبي دون  
مس الجن أوضر به لان الجنون هناك نفس المسع فله زيادة تأثير ما تقدم في أصله فما كان طبعه يسرى دون غيره (قوله وفي  
مشكوكهما قولان) المعتد أن المشكوك كالحق وهو قول ابن القاسم ومقابل لابن وهب (قوله انما لمعوضا من ذلك من عب) أي  
قديم أي في غير الرقيق وأما الرقيق فيصور التبرى من غيره ويشتري عليه (١٥٥) عدم الرديب بالشرط المتقدم أن يكون

كس الجان وأما ان كان بسبب ضربة أو طرقة أو خوف فانه لا يرد به وقوله وجذام و برص أي  
محقق وفي مشكوكهما قولان (ص) ان شرطاً واعتداً (ش) يعني ان عهدة الثلاث  
وعهدة السنة لا يعمل بها الا اذا اشترط العمل بمعتدا العدة ولو جعل السلطان الناس  
عليه ما ولا يكتفي قول المشتري أنشتري على عهدة الاسلام اذا لم يجز بها عداة لان المراد بذلك انما  
هو ضمان الفرد من عب واستحقاقاً وكانت العادة فاضلة بالعمل بها والا فلا يعمل بها وقوله  
ان شرطاً واعتداً بغير الفاعل من علامة التانيث فظهر الى أن العهدة في معنى الضمان أو  
الزمان أي ان شرط الزمان أو اعتدا الضمان أو انظر الى أن العهدة في معنى الالتزام أي ان  
شرط الالتزام أو اعتداً (ص) ولشترى اسقاطهما (ش) أي ولشترى اذا وقع العقد على  
العهدتين بشرط أو عداة اسقاطهما عن البائع وترك الشاهما يحدث فيها كسائر الحقوق  
المالسة ولا يقال هو اسقاط قبل الوجوب لانه لا يسب وجوبه سوى وهو زمان العهدة  
وللبيع اسقاطها مقابل العقد لا بعد وهذا الاختلاف قول المؤلف الا في وان لاهة بعد ما يصح  
فيه البيع وبطل الشرط لان المراد بالعهد فمما يأتي ضمان الفرد من عب قد قدم في البيع  
واستحقاق (ص) واتحمل بعده ما منه (ش) يعني ان العهدة اذا انقضت مذهبها ما طلع على  
عب في العدم مثلاً فان علمه ان حدث في أيام العهدة فله يكون على البائع وان علم ان حدث  
بعدها فانه يكون على المشتري وان اشكل الامر فيه بان احتمل حدوثه فيها أو بعدها فانه يكون  
من المشتري لان الاصل في الاشياء السلامة والعبو بطارقة على الاقرق بين العب والموت  
فاذا وجد البعثة بعد الثلاث ولا يدعى هل مات فيها أو بعدها فانه يكون للمشتري في الضمير  
منه لا للمشتري ولما استثنى التلطي احدى وعشرين مسألة لاهة في المعاش المشهور ودرج  
المؤلف على ذلك كما عدا في توضيحه فقال (ص) لافي مشكوك به (ش) يعني لاهة ثلاث ولا سنة

على الزوج اذا اصدق الرجل زوجته عبداً أو أمة لان طريقه المكاملة يقتضي فيه من الجهل  
ما لا يتغير في البيع والاخراج من قوله ان شرطاً واعتداً أي فلا عهدة ان شرطاً واعتداً  
(ص) أو عداً به (ش) يعني اذا خالت زوجة ما على رقيق فلا عهدة على الاطر بقية المناوبة  
(ص) أو مصلح في عدم (ش) أي في عدمه قصاص وسواء كان الصلح على انكار أو على  
اقرار أو ما غير ذلك من العمد الذي فيه مال والخطا وغيره سواء كان المصالح عنه في الغمة أو  
معيناً او وقع فيه الصلح على انكار فذلك لاهة قية (ص) أو مصلح به أو به (ش) يعني

مع عين البائع (قوله احدى وعشرين مسألة) عشرون صرح بها المصنف وواحدة دخلت تحت كلف كفلس وهو اللفظ (قوله أي خلا  
عهدة ان شرطاً واعتداً) هذا الزعماني وهو مردودان المشترطة وفي جهام كراهة لشرط فيه غرض أو ماله أوهما كما يفسد كلام  
ابن عرفة في قوله الرقيق عدا لشيءه الجدي وغيره (قوله وسواء كان الصلح على انكار أو على اقرار) في الشامل خلافة وان ما كان على  
اقرار وفيه العهدة وكلام بعض يتفق اعتماد كلام الشامل ووجه عدم العهدة في عدم مصلح به عن انكار سواء كان عن عمد أو خطأ  
أو اقرار في عدمه قصاص لانه لو كان فيه العهدة ترجع في الازل للخص ومنه في الثاني لقصاص مع أنه يسقط بالصالح بخلاف عدم  
عدا لقصاص فيه أو مع خطا عن اقرار ففيه ما للعهد ترجع لال (قوله وغيره) كذا في نسخة من الحقوق المعينة والتي  
في الذمة وقوله سواء كان المصالح عنه في الذمة كالوصال في مقابله عشرون ديناراً في ذمة وقوله أو معيناً كالأودي عليه بكتاب معين  
فصلحه (قوله فانه وقع فيه الصلح الخ) المقابل بمخوف أي وان وقع على اقراراً وبنته فيه

العهد لانه يبيع (قوله ويشمله قوله الآتي الخ) أي فكان الأولى حذف قوله أو فرض الاستغناء عنه بما ساقى (قوله فإنه يلزمه أن يرد غيره) ولو قلنا بالعهد فلا يرد (قوله في المستقبل منه) أي في الذي وقت الأمانة أي لأن أحد هاتين قول الآخر أن قلني من هذا البند وقول محضون راجع لقول بالسقوط وقوله وابن حبيب مع أصح راجع للقبال الذي هو عدم السقوط (قوله على أنها يبيع) أي أننا قلنا أنها يبيع فالحديث بمنزلة (قوله على ٥٦) ما نأوله بعض أصحابنا في الشفعة) لا يعني أن مقتضى كون الأمانة مضمناً أي أهلة

مشتري شقص الدار منها يبيدها  
لاشفعة للشريك حيثئذ مع ان  
الشارح يأتي بقوله أنه الشفعة  
ويكتب العهد على المشتري وقوله  
والمراجعة أي فإذا كان المشتري  
محرراً من زبدسعة عشرة ثم أعادها  
بأثنى عشر ثم وقعت الأمانة فلا  
يبعها من جهة يدون بيان الأعلى  
العشرة أي لأن الأمانة تسقط وأما  
لو قلنا أنها يبيع لكانه أن يبيع على  
الأثنى عشر يدون بيان أنه لا بد  
من البيان (قوله معزاً بأداة التساهل  
الخ) انما زاده ولم يقتصر على قوله  
لتشوف الشارح الخ لانه لا يقتصر  
عليه لافهم ان المقاطع غير  
المكاتب متشعب ان ظاهر المصنف  
خلافه ولما زاد قل ان اذ خرج  
غير المكاتب لان التساهل خاص  
به (قوله أو على سفيه) أي لأجل  
دين أو اتفاق وكذلك الغائبين  
أو نفعه فزج (قوله أي أقر به  
الخ) ظاهر ما هنا كان على انكار  
فيه العهد ولذلك قال عب فان  
كان على انكار أو على غير وجهه  
الصلح بل على وجه البيع ففيه  
العهد لكن نص صاحب البيان  
على ما ذكره صاحب الخيرة فيقيد  
أن ما حذف صلح الاقرار فيه  
العهد مطلقاً أي سواء كان على  
وجه الصلح أم لا سواء كان عن

المسلم فيه كان إذا أسلم ديناراً في عهد أو أمانة فلا عهد للمسلم على المسلم إليه أوبه كما إذا دفع عبداً  
في قمع مثلاً فلا عهد للمسلم اليه على المسلم لان المسلم رخصة يطلب فيه التضييق فيما يقع فيه  
أوبه (ص) أو فرض (ش) يعني لا عهد في العبد أو الأمانة المدفوع فرضاً أو المأخوذ عن قضائه  
ويشمله قوله فيما يأتي أو مأخوذ عن دين وبعبارة تعبيره بالقرض بدل على أنه لا فرق فيه  
بين الأخذ أو إلفظنا انقراض رقبته ثم حدث به عيب رديه في العهد أن لو كانت يلمه أن  
يرد غيره إلا أن يرضى المقرض رده لانه حسن اقتضاء (ص) أو على صفة (ش) يعني إذا  
كان الرقيق غائباً فاشترى منه شخص على الصفة فإنه لا عهد فيه لعدم الشافعية بخلاف المرفق  
وبخلاف البيع على رؤية سابقة ابن عرفة في سقوطها في المستقبل منه قولاً ومحتون وابن  
حبيب مع أصح وهذا التقيد والاستطاف انما قلناه كالمأخوذ عن دين إن رددنا العهد في  
الأمانة على أنها يبيع وان قلنا أنها تسحق على ما نأوله بعض أصحابنا في الشفعة والمرابحة فلا عهد  
فيها قول واحد (ص) أو مقاطع به مكاتب أو مبيع على كفلس (ش) يعني أن السيد إذا أخذ  
رقبته كما في ذمة مكاتبه فلا عهد له عليه لتشوف الشارح لم ينعز بقاء التساهل  
والعهد بمقتضى عادت المجزى ففرق وكذلك لا عهد فيمن باعه العاقص على المغلس لأجل أرباب  
الدون أو على سفيه أو غائب لأن بيعه بيع رافة كالأرد عليه فيما وجد عليه من العيوب القديمة  
كأمر (ص) أو مشتري لعتق أو مأخوذ عن دين (ش) يعني أن الرقيق المشتري على إيجاب  
العتق أو على أنه بالشراء أو على التفسير أو على الإجماع فإنه لا عهد فيه لتشوف الشارح  
لغيره ولانه تساهل في نفسه لانه أوصى بشرائه للعتق لان هدمته ساقى وكذلك لا عهد في  
الرقيق المأخوذ عن دين أو عبيد المسلمين فيه والقرض المردود لشمله له ما ولغيره ما وقوله  
أو مأخوذ عن دين أي أقر به أو ثبت بالبيع ومعه أنه أخذه على وجه الصلح فإذا أشبهه على  
وجه الصلح لم ينعز وجه البيع ففيه العهد كذا في بعضهم وظاهر كلام المؤلف الإطلاق  
وعليه فر بعض الشراح وعمله بقوله لوجوب المنازعة في ذلك انفاطالدين بالدين (ص) أو رد  
بعب أو رد أو وهب (ش) يعني أن المشتري لو رد ما اشتراه من الرقيق على بائعه ببيع فلا  
عهد له البائع على المشتري لان الرد بالعيب حل للبيع من أصله لا ابتداء بيع ومنه المردود  
بالأمانة وكذلك الورثة إذا اقسموها للتركة ونص بعضهم رفق فلا عهد فيه وكذلك لو بيع  
الرقيق الموروث فلا عهد فيه وظهره مسوا على المشتري أنه ارتأى لا ولا يصح هذا ما  
من أن يبيع الورث يبيع رافة أن بين أنه ارتأى ذلك بالنسبة إلى العبيد القديم وهذا بالنسبة  
لما يحدث وكذلك لا عهد في هبة الثواب للوهوب على الواهب لعدم الشافعية وأخرى  
هبة الثواب (ص) أو اشتراها زوجها أو موصى ببيعهم من زيد أو من أحب (ش) يعني  
أنه لا عهد للزوج إذا اشتريه وحسنه على بائعهما لما بين الزوجين من المودة وعدم الوشعة  
وأما لو اشتريته زوجها فاعلى بائعه العهد لعدم المباعدة لان النكاح انقضى وهو لا يبطؤها

دين أو معين وحينئذ يصح حل كلام المصنف على ما إذا كان المأخوذ عن دين على

بخلاف

انكار كما في شرح شب ولا ينزعة فإن ما أخذ عن معين فيه العهد وعما في النعمة لا عهد فيه (أقول) وكلام شارحنا فيما تقدمه يفيد  
موافقة صاحب البيان ويتفصح كلامه من الأول حل ما هنا على انكار أو ما على الاقرار فيه العهد فهو اتفاق متقدم (قوله  
الإطلاق) أي سواء كان على وجه الصلح أو بالبيعة هذا هو المتبادر وحيث قلنا بما رآنا متوافقين ان الذي أقر به أو ثبت بالبيعة

لعدم الشاحة وذلك لانه يلزم الواجب أخذ القصة (قوله لاعهدة) أي بالعيب الحادث الذي نحن فيه وله ردها بعيب قديم (قوله وهذا ظاهر حشا الخ) بتشكيل ذلك أنه أي فرق بين هذا وبين قوله أو ورت أي حدث عيب هناك وقدهنا (قوله أنه يسقط به) أي عباد ك من ثبوت المهنة (قوله وفي تث الخ) كلام عيب يفيد اعتماده الآن (١٥٧) بعض الأتياع جعل هذا التفسير غير ظاهر إذ ورد عليه اللفظ الذي علل بها (قوله أو

استوفاه الخ) وان كان الاستيلاء لا يأتي إلا بعد زمن طويل فغيره (قوله فان العهدة تسقط) أي فلا يلزم في ذلك أرض (قوله قبضه متاعه) كذا في نسخة وهي قهر وهو المتاع متاعه (قوله ان جبر ودفعه في المكيل) أي ولا يتوقف على قدر نفعه في الأوعية (قوله وهي داخل على مضاف) هذا روح الجواب (قوله تخصيص) أي تبينه أي بين ان المراد بتمام الفعل نفعه وتمام الفعل بالنفع لا الكيل بل يرد به مجموع وضع الحب في القدر ونفعه وقوله لان عام كيه خروجه الخ أي ولا يبين ذلك الآقوله واستمر بمعاره (قوله والمراد الخ) أي ان المراد ما كيل أو وزن أو عدد من المقرو عليه ولو البعض فضعافه من متاعه وليس المراد ان ضمان ذلك يتوقف على كمال كيه أو وزنه أو عده ولا فعل بعض ذلك كاف في ضمان الجميع بل كل ما علم بمعاره ضمه المشتري (قوله أي في حال كيه) أي و بعد ابدال الكيل ما دام في المكيل ولا يخفى أنه لا يبين ذلك الآقوله واستمر بمعاره قوله على ما ذا كان المكيل للمشتري (الخ) ظاهره ولو كان فرغه في المال في أوعيته وقوله وما سألني على ما ذا كان البايع ظاهره ولو

بمختلف ما ذا اشتراها فانه يطوها على المين وكذلك لاعهدة في الرقيق الموصى ببعضه من معين كز يبعثا أو من أحب الرقيق البيعه فأحب شخص الثلاث في وقت عرض المبتوهذا ظاهر حيث اشتريه بطلما بأنه أوصى ببعضه من أحب الرقيق البيعه فأحب شخص الثلاث في وقت عرض المبتوهذا ظاهر حيث أو بشرائه للعتق أو مكانه (ش) يعني أن الموصى بشرائه للعتق لاعهدة فيه للمشتري تنفذ الغرض الموصى وهذا غير قوله أو مشترى للعتق كما مر وكلام المؤلف اذا كان الموصى به معيناً والا فالعهدة لا تدار بجدا في العهدة بشرى غيره فلم يفت غرض الميت وكذلك لاعهدة السبد في الرقيق الذي وقعت الكتابة به وهذا غير قوله أو مقاطع به مكاتب (ص) أو المبيع فاسداً (ش) أي لاعهدة على المشتري في رد المبيع فاسداً بالبيع وأما انصاع على هذا لدفع نفعه ان رد في المبيع الفاسد يبيع يكون على المشتري المهنة ابن عرفة روي أنه يبيع لاعهدة في رد المبيع لانه في بيع وكذا البيع الفاسد يفسخ اهـ ويهضم منه أن البيع الفاسد اذا لم يفسخ تكون المهنة فيه ثابتة للمشتري على البائع وهذا ظاهر وفائدة ثبوته أنه يسقط عنه من عرضه أو ربح العيب وفي تث أنه لاعهدة فيه اذا فات وأخذت قيمته وبهضم منه انه اذا فات البائع فان فيه المهنة (ص) وسقطت بكتفتي هما (ش) قد علمت أن الحق في العهدة للمشتري فاذا اعتق العبد في زمن عهدة ثلاث أو سنة أو دبر ما كان فيه أو استوفاه وما شابه ذلك فان العهدة تسقط ويلزمه البيع ويسقط بأيهما من ثقة وضمان ولما انتهى الكلام على موجبات الضمان قبل السلي في حق توفية شرع في حكم ما هي فيه وفي ينهي ضمها فقال (ص) وضمن البائع مكيلا لقبضه بكل كوزون ومعدود (ش) أي ان ضمان ما فيه حق توفية وهو محاصر كسيل أو وزن أو عدد في ضمان البائع إلى أن يقبضه المشتري ان كان ما يبيع أو وزن فيعد أو وزن فيقال في لقبضه لغاية أي غاية ضمان البائع لانه في حق توفية ينهي لقبضه متاعه وبعبارة ظاهره قوله لقبضه بكل أن جبر ودفعه في المكيل يخرج من ضمان البائع ويأقبه قوله لا واستمر بمعاره ولو لم يبيع المشتري تفصل اليه نسبة متعلقة بقبضه وهي داخل على مضاف محذوف أي لقبض بسبب علم كيل و يرد بالكيل الفعلي لا الالاف وقوله واستمر بمعاره تخصيصه لان عام كيه خروجه من معياره والمراد عام كسل ما كيل أو عام وزن ما وزن أو عام عد ما عد أو عام جميع أي ما كيل وما مكل وكل وزن ما وزن وما وزن أو عام عد ما عد أو عام جميع أي مكنه في كيه أي في حال كيه أو يحمل كلامه هنا على ما ذا كان المكيل للمشتري وما سألني على ما ذا كان المكيل للبائع فلا منافاة بينهما وقوله بكل ان الخراف يلزم العقد ويجوز بيعه بجمعه كاباقي (ص) والأجزاء عليه (ش) أي ان أجزاء كيل المبيع وأوعده أو وزنه على باعه لان التوفية واجبة عليه ولا يحصل الا بذلك ولقوله تعالى فأوفينا الكيل كان أجزاء كيل المثلث أوعده أو وزنه على المشتري لانه باعه ويصدق عليه كلام المؤلف وهذا ما يمكن شرط ولا عذر ثم أخرج أربع مسائل بقوله (ص) بخلاف الالاف والتولية والشركة على الأبرح (ش) أي

كان ينصرف به لانه لا يظهر ذلك فالحسن أن يحمل كلامه هنا على ما ذا كان ينصرف به لانه وما ياتي على ما ذا كان فرغه في أوعية المشتري ويختلفا لفرق بين أن يكون المكيل للبائع أو المشتري (قوله ويجوز بيعه) أي الخراف بجمعه باليد (قوله ولقوله تعالى الخ) المناسب حذف الواو ويكون تعليلا لكون التوفية واجبة على البائع (قوله وهذا ما يمكن شرط الخ) أي في المستلين (قوله ثم أخرج أربع مسائل) المناسب أن يقول ثلاث مسائل لان الرافعة التي هي القرض انما أخذ كرتيلا

( قوله سائل الاطلاق ) سوا كل السائل المولى بالنكسر أو المولى بالفتح وكذا يقال في غيره وانظر اذا كان كل منهما ماطا بالسالماء كز ولم تقم قرينة تدل على ان الطلب حقيقة انما هو من واحد معين منهما أو الظاهر قسم الاجرة عليها وانظر لوقوف المشتري الكيل أو الوزن أو العد بنقسه هل له طلب البائع بجره ذلك أم لا وكذا الوقوف البائع للمشتري عدته ووزنه فهل له طلب المشتري بجره ذلك أم لا ( قوله ) فكانت له قال لانها كالقرض لا يمتحن ان ( ١٥٨ ) التشبيه على هذا الحل يكون في الجامع والظاهر ان التشبيه انما هو من

حيث الحكم وهو كون الاجرة على السائل ( قوله واستمر بمعايرة ) حتى يقضيه المشتري أو أجزأه أو وكله وقوله ويستغنى الخ هذا يناق ما تقدم من قوله واستمر تخصص الخ وقوله ولا اجعل الخ وذلك لانه اذا جعلت للمحال يكون المجموع مسئلة مستقلة ( قوله فاذا سقط المكيل من يده ) أي الفرض ان المشتري يوقى الكيل بنابه عن البائع وأما لو كان البائع هو الذي يوقى الكيل ثم ناول المكيل للمشتري يفرغه في او عينه فسقط من يده فحقته من المشتري حيث شذ قال كلام المتقدم الفساد انه مادام في المكيل يكون الضمان من البائع يحصل على ما اذا كان الذي يوقى الكيل المشتري فندبر ( قوله ) وقبض العطار بالقبض ( قوله ) بالعرف في البيع الفاسد ( قوله ) ولا يشترط الاطلاع من شواغل البائع ( قوله ) الا في دار السكنى فلا ينتقل الضمان للمشتري الا بالاختلاء ( قوله ) ومنعه من المفاعيل أي بيان فتح الدار له ومكسبه من السكنى ولم يدفعه المفاعيل ( قوله ) وضمن بالقبض بالبناء للقول أي ضمن المشتري ما اشترى بالعقد فان تلف بعد العقد فتنكف على المشتري ( قوله )

فلا جرة فيها على سائل الاطلاق والتولية والشركة على ما رجحه ابن نونس من أحد قولين عند الفرو بن لا على مسئلة الالة فاعمل المعروف فكانت مقبضة على الفرض وهو أصلها فلا جرة فيه على فاعل المعروف وهو المقرض وان كان باعها والمقرض قوله ( فكذلك القرض ) لا يبيية في مقام لام العلة فكانت له قال لانها كالقرض ( ص ) واستمر بمعايرة ولو تولا المشتري ( ش ) فدمر الكلام على ان ما فيه حق توفية ضمه الى ان يقضيه المشتري ونسبه هنا على ان الضمان المذكور يستمر على البائع ولو تولى المشتري الكيل أو الوزن أو العد ودمر ما يستغنى عن هذه المسئلة عامر من قوله وضمن بائع مكبلا لقبضه لكن اعاد الاجل المبالغة ولذا جعل بعض الواو او ا لحال والضمير في تولا لئلا كمن الكيل والوزن والعقد فاسقط المكيل من يده فحقته ما فيه قبيل وصوله الى غايره أو نحو ذلك فحقته من بائعه على ما رواه يحيى عن ابن القاسم وأشبهه عن مالك خلافا للصنفين وسواء مكان المكيل أو البائع إلا ان يكون المكيل هو الذي يتصرف فيه المتاع الى منزله ليس له انما يغيره فضمن ما فيه اذا امتلأ منه ولو باسعاره من البائع رومان جعفر عن ابن وهب ( ص ) وقبض العقار بالقبض ( ش ) يعني ان العقار وهو الارض وما اتصل به من بناء أو شجر يدخل في ضمان المشتري في البيع الفاسد بعد تحليلة البائع منه وبينه وتكسبه من التصرف فيه بدفع المفاعيل فله الشارح ولا يشترط الاطلاع من شواغل البائع فان لم يكن بمفاعيل يكتفي التمكن من التصرف وانظر لومكته من التصرف ومنعه من المفاعيل هل يكون ذلك مقصدا لا وهو ظاهر كلام الشارح ثم ان قوله وقبض العقار عطف على المعنى أي قبض الشيء بالكيل وقبض العقار وكذا واعتبار القبض في البيع انما يظهر في البيع الفاسد كما أثرنا اذا لم يبيع الصحيح يدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد فلا يظهر لعرفه كيفية القبض فائدة ( ص ) وغيره بالعرف ( ش ) يعني ان قبض غير ما مر من عقار ومكيل وموزون ومعدود يكون بالعرف كتسليم مقودا له أو نحو ذلك ( ص ) وضمن بالعقد ( ش ) يعني ان المشتري يضمن المبيع بمجرد العقد الصحيح اللازم الا ما سبقه بعد ذلك والما قبله مما فيه حق توفية وكذلك المبيع على العهدة وكذلك اذا اشترى لبن شامعينة أو ثغر فثابت على الصفة فان ذلك كله لا يدخل في ضمان المشتري بالعقد الصحيح بل بالقبض كايئنه المؤلف قبل وبعد ( ص ) الا نحو سقطين أو لا شاهد فكل اهل ( ش ) هذا مستغنى بمآله والمعنى ان السلطة المحبوسة لثان المشتري بفتحها الحال أو المحبوسة لاجل أن يضمن البائع على تسليم المبيع للبتاع أو على الثمن حال في ذمته ولم يقبضه منه أو مؤجل فان ضمان ذلك على بائعه وضمنه ضمان الرهان فيفرق فيه بين ما يقبض عليه وما لا يقبض عليه فلا يقبض عليه لا ضمان عليه فيه اذا ادعى تلفه أو هلكا كما لا أن يظهر كنهه وما يقبض عليه هو في ضمانه الا أن يقبضه أنه تلف بعرضه فانه لا ضمان عليه حيث ذ

وكذلك المبيع على العهدة ) فلا يدخل في ضمان المشتري الا ناقضاتها ( قوله ) وكذا اذا اشترى لبن شامعينة ) سبأني تصور رده أنه يشتري لبن شامع مثلامن شيا عشر تمعينات ( قوله ) كايئنه المؤلف قبل وبعد ) البعض الذي يضمنه قبل كاذي فيه حق توفية والذي يضمنه بعده وقوله الا المحبوسة الخ ( قوله ) بفتحها الحال ) وأما لو كان البيع لسنة فليس له حينئذ حبسها كإفان بشر وعليه وحسبما يغير وضاربها كان متعديا يضمن مطلقا هل ما حل بعدنا ببيع كذا ليس له حبسها لقبضه لانه رضى بتسليمها دون قبض أو كالحال خلاف ( قوله ) ولم يضمنه ) هذا روح الاستنباد ( قوله ) ويضمنه ضمان الرهان ) أي

قرنا



(قوله وخبر المشتري أن غيب البائع) أي والفرض أنه في ضمان البائع فإن غيب البائع أو عيب عدا أو خطا وقت ضمان المشتري ولو قبله قبضه على العمد كاجتنبي ضمن عوض المبيع في الأولى وأرضى في الثانية ولا يأتى خيارا للمشتري وإنما خبر المشتري هنا عن أن السلعة في المشتري وقت ضمان البائع لأن العمد هنا من مفعلي المشتري قوى لكون السلعة على ملكه (قوله إذا أغنى المبيع وادعى هلاكه) والفرض أن البيع تمت وأما إذا كان على خيار للمشتري وادعى ضياعه فيضمن الثمن كما قدمه بقوله وكيفية مائع وانحاز لقرعوه (قوله صوابه بعد توكول البائع) لا يجزئ أن الشارح وتناهب لأن عبد السلام وهو الذي يفهم من كلام ابن رشد وإن كان كلام المصنف في السلم بخلاف هذا إلا شبهة التصير بعد التوكول وعند الخلف ليس الا الفسخ وذلك طريقا إلى إجماع فقول الشارح تبعا لمعنى فقره والشارح وت غصوباب اه غصوباب نعم كان الأولى أن يقول بعد توكول لتوافق المحللان لانه غصوباب ولا سيما أنه مما لا خلاف في تقريرهما أناده محشى نت (قوله أي أئتم على ذلك) ظاهر كلامه أن الاتهام متعلق بالتعيب والتعيب وضعه كلام الفقيه ولكن ليس الاصر كما ذكر بل الاتهام فاصر على التعيب دون التعيب فهو محقق وقوله على ذلك أي أنهم على التعيب أي أنهم على أنه أخفاه وأن دعواه الهلاك لأصل لها وقوله وأما لو تحقق ذلك أي التعيب لإلغى المتقدم بل معنى اتلانه (قوله بين التسك بالقي هذا إذا (١٦٠) كثر المصنق كذا أو أكثر مطلقا انقسم أولا فلا تخلف له أم لا كان أقل عن

ثلث ان لم ينقسم كبروان ويصغر  
ولم ينصف الثلثة فان انقسم أو كان  
مقتدا للثلاثة منقسما أو لا من الأخير  
فل بل يلزمه الباقي بحصته من الثمن  
قالصو وعثمان وعلم أنه بقيد قوله قتل  
الذى هو المبالغ عليه بقصو منقسم  
وغير المقتد للثلاثة فان انقسم أى  
على حسب الجزء المستحق بان كان  
ينقسم أعضا من امتلا من غير ضرر  
ان استحق العشر أو ثلثا تأخذ  
استحقاق الثلث وهكذا أو كان مقتدا  
لهامتنقسما أم لا يصغر بل يلزمه  
الباقي بحصته من الثمن والكثير في  
المثلي والدار الواحدة الثلث وفيها  
تعلم من الجور ما زاد على النصف  
كالحيوان والعصر وض والنصف  
في الأرض كسور وهو داغما

التلف اتفق عنه الضمان فان ثبت التلف فهو قوله (ص) وخبر المشتري ان غيب أو عيب (ش) يعني أن البائع اذا أخفى البيع وادعى هلا كمول يصدق المشتري ونكل البائع عن البمين أن المشتري يخبر بين الفسخ عن نفسه لعدم عكده من قبض المبيع أو التمسك ومطلب البائع عمله أو قيمته وأما ان حلف البائع فالفسخ ليس الا كما يأتي في قوله في السلم ومنك ان لم يتم قيمة ووضع التورق ونقض السلم وحلف والاخرا لا يخرج قول الشارع وتبعه ثب انه يخبر بعددين البائع صوابه بعد نكول البائع وكذلك يخبر المشتري بين الفسخ والتماسك ويرجع على البائع بقيمة العيب ان عيب البائع المبيع في زمان ضامه عما وان كان خطأ فيضير المشتري بين الرد والتماسك ولا شيء له كما ذكره الناصر القائل بقوله ان غيب أو عيب أي اتهم على ذلك وأما ان تحقق ذلك فهو جناية منه (ص) أو استحق شائع وان قال (ش) يعني أن المشتري يثبت له الجوار اذا استحق من البيع شائع سواء قل أو أكثر بين التمسك بالباقي والرجوع بحصة الفسخ وبين الرد والرجوع بجميع الفسخ ولا يجرم عليه التمسك بالأقل بخلاف ما إذا كان المفسق عينا (ص) وتلف بعضه أو استحقاقه كعيبه وحرم التمسك بالأقل (ش) أي ان تلف بعض المبيع لم يمين أو استحقاق بعضه دليل ذكر ما استحقاق الشائع فصار كعيبه فان كان الباقي النصف أكثر لمز التمسك به بحصة من الثمن وان كان أقل من النصف وجب رد وحرم التمسك بالباقي لاقل وهذا فهوهم من الشبهة بالعيب لقوله فيه الا أن يكون الأكثر وأما ذكره هنا لأجل قوله (ص) الا المثل (ش) فلا يجرم التمسك بأقله بل يجرى على تقصيل العيب الا أني لاشأنا

يقسم فليست كالدار والمرابح يتقسم بضرر وهو قليل ما ينقص عوضه إذا قسم على الجزء المستحق  
أو كان قسمه عليه فيه اشتراك في ساحة أو مدخل فإن تقسم من غير ضمان لكل نصيب خطه من الساحة والدخول على حدة هذا  
يقسم بالأضرر (قوله وتلف بضعة) أي تلف البعض المعين بسماء أو وقت ضمان البائع وأما قوله أو الاستحقاق فسواء كان في ضمان  
البائع أم لا (قوله أي أن تلف بعض المبيع المعين) لا يعني أن التلف لا يكون إلا في عين وكذا العيب فلا حاجة بالنسبة له بمحتاج إلى  
التقصيد في الاستحقاق (قوله كعيبه) هذا هو أن العيب أصل فيتأني في قول الشارع التقدم ان الاستحقاق أصل وقوله ورم التمسك  
بالأقل لا يعني أنه بالنسبة للاستحقاق مكر رجع قول المصنف ولا يجوز التمسك بالغ وأوجب بأنه ذكر لأجل قوله إلا المسمى (قوله ورم  
التمسك بالباقي) يخالف ما في عيب فإنه قال ينظر في الباقي بعد التلف والاستحقاق فإن كان أكثر من النصف لزم الباقي بنسبته من  
الثمن إن تعدد المبيع فإن اتخذ خيرا لم يباع كآفته ببقوه وبما العادة السلامة منه كأنه يتخاذا كان النصف فله التمسك به بنسبته من  
الثمن وإن كان أقل حرم التمسك بالأقل ورده غشوق وت وانصرفا شارحنا من أنه يلزمه النصف بخصمه من الثمن (قوله بل يجري  
على تقصيل العيب الآخر) أي في الجلبه وحاصلها أنه إذا كان التلف أو المستحق الثلث فأكثر يجزى بين الرد والتماثل بالباقي عما يوجب  
من الثمن وأما إذا كان أقل من الثلث فيلزمه الباقي عما يوجب من الثمن ومثله المعب إذا كان أقل من الثلث وأما في المعب



الثالث فأكثر في النسخ فربما لم يفسد اللحم وبين التماسك جميع السبع لا بالسليم فقط مما ينوبه من الثمن لأن من جهة البائع أن يقول أبعه ليعمل بعضه بعضاً واحصل أنه إذا كان المعبأ والتألفاً والسحق أقل من الثلث فقد استوفى في لزوم الباقي مما ينوبه من الثمن وأما إذا كان ذلك الثلث فأكثر في المعيب فبين التماسك والجسم يدفع جميع الثمن أو رد الجسم ورجع الثمن وفي الاستحقاق والتلف يحضر بين التماسك الباقي مما ينوبه من الثمن ورد الباقي فإذا علمت ذلك فنقول قول عب الالمثلي فلا يحرم التماسك الأقل بل يحضر على تفصيل في الاستحقاق والتلف يحضر بين النسخ والتماسك الباقي حصته من الثمن وفي التمسك يحضر بين النسخ فربما لم يفسد اللحم وبين التماسك جميع السبع لا بالسليم فقط مما ينوبه من الثمن لأن من جهة البائع أن يقول أبعه ليعمل بعضه بعضاً أه يجعل ذلك على ما إذا كان التألف أو السحق الثلث فأكثر وهذا الذي قلناه مذهب ابن القاسم كما أفاده (١٦١) ابن عبد السلام رحمه الله تعالى فتشديدك

على هذا (قوله ونسبة كل واحد من ثلث الأجزاء لأحدها ذلك بل المنسوب إما بالسليم أو غيره فذلك يحصل المقصود (قوله لو أوجد صفة لكلام وقوله في قليل متعلق لتعريفه حيث قد فكأن صفة أن يقول ولا كلاماً لا تشبيه بالضاف لأن كلاماً بمعنى تكلم عامل في واحد النسب الآن يقال هذا على قلة كانه عليه في الثمن (قوله في قليل) أي في عيب قليل وقوله لا يشك أي لا يخفى العادة بانفسك كذا باقية وقوله كذا أي كغير طعام فاع لان القاع اسم للعل كإل القاني (قوله فضعان الأهرام) جمع هري التي يجمع تحت الشون وقوله والاندراجين يوجد بقاء كل منهما بل يسمى (قوله فان كان المعيب قدر ربع) أي وقوفه ربع ودون الثلث فإنه يكون في حكم الربع فالمراد بالربع ما دون الثلث كما أفاده بعض شيوخنا (قوله على ما في المدونة) ومقابلها ذلك كما يقتضيه كلام ابن ونس ونس جهرام وإن أراد المشتري أن يلزم السالم

حرم التمسك بالأقل من المقوم حصته لأن باستحقاق الأكل أو تلفه قد انحلت العقدة فالتمسك بالباقي حصته كانتا عقدة بثن محمول ألا يعلم نسبة الجزء الباقي لا بعد تقويم أجزاء السبع على الانفراد ونسبة كل واحد من ثلث الأجزاء المعينة من مجموع الصفة بخلاف باقي المثل فان منابه من الثمن معلوم (ص) ولا كلام لو اوجد في قليل لا يشك كذا وان انشك في الباقي التزام الربع بجمته لا أكثر (ش) يعني ان من اشترى شيئاً من الطعام وما في معناه جزأاً أو كلياً فوجد أسفه مخالفاً لصفة فلا يصح ما إذا كان يكون ذلك المعيب مما يفسد عن الطعام عداً ولا فإن كان مما لا يشك في ضمان الأهرام والاندروما أشبه ذلك فإنه لا كلام لواحد من المتابعين والمعيب كله لازم للشري ولا يصح عنه من الثمن شيء فان برت العادة فانفكك المعيب عن الطعام فان كان المعيب قدر ربع فاقبل فللبائع التزامه ما ذكر حصته من الثمن ويلزم المشتري السليم بما يتوبه من الثمن اتفاقاً لأن الربع أو النصف قليل لا يوجب للشري رد أو ليس له التزام السليم بجمته ان أبي البائع ذلك على ما في المدونة وان كان المعيب الثلثاً أكثر فليس للبائع التزام المعيب بجمته ويلزم المشتري السليم بل يحضر المشتري بين التماسك والجسم ورد الجميع على المشهور (ص) وليس للشري التزامه بجمته مطلقاً (ش) يعني ان المعيب من المثلي سواء كان ربعاً أو أقل أو أكثر ليس للشري أن يلزم السالم بجمته من الثمن ورد المعيب بأنفسه بجمته من الثمن وأما التزامه بجمته من الثمن فذلك (ص) ورجع للقيمة لا للتسمية (ش) يعني ان من اشترى موقوماً متعدداً كشمسة أبواب وأشياء من مثلاً بضمرة دائرية ومجلى كل فوجد بهاراً فاستحق أو طلع على عيب في بعضها وليس وجه الصفقة ووجب التماسك باقي الصفقة بما يخصه من الثمن فالنسبة لغو بل هو اختلاف الإقرار بالمدونة والرداء ولا بد من الرجوع إلى القيمة بان يقوم المسحق أو المعيب وقيمة أجزاءه فقط وتنسب قيمة المسحق أو المعيب إلى مجموع القيمة ويرجع ثلث النسبة من الثمن ولو سكت المتبايعان عند عقد البيع عن الرجوع إلى القيمة عند الاستحقاق أو العيب مع العقد أو إليه أو بشره قوله (وصح) العقدان شرط الرجوع إلى القيمة بل (ولو سكتا) عن الرجوع التسمية والقيمة ويرجع للقيمة (لان شرط الرجوع لها) أي للتسمية وهي مخالفة للقيمة فلا يصح العقد من أصله فهذا المسألة من تمسقه قوله سابقاً وردد بعض

(٣١ - خري خامس)

بمعيبه فليس له ذلك بخلاف وفي ابن ونس ما يقتضي خلاف هذا وان المشتري يخفى تعيب الربع (قوله وان كان المعيب الثلث فأكثر) هذا يؤذن بأن المراد بالربع ما يشك ما فوقه الثلث (قوله على المشهور) متعلق بقوله فليس للبائع التزام الخ وحاصل ما في ذلك أنه إذا كان ذلك الثلث والنصف فان أراد البائع أن يلزم المشتري السالم بجمته من الثمن فليس له ذلك على قول ابن القاسم وروايته عن مالك الذي هو المشهور ولهذا على كلام أشهر واختار مصنونه وإن أراد المشتري أن يلزم السالم بجمته من الثمن فليس له ذلك بخلاف (قوله وليس للشري الخ) أي بدون رضا البائع وأما رضاء البائع فلا أشكال (قوله وأما لو التزم) أي التزم السالم والمعيب جميع الثمن أو السالم بجميع الثمن ورد المعيب فذلك (قوله ويرجع للقيمة) اتخاذ كذا مع علمه مما تقدم في قوله وردد بعض المبيع بجمته لربط عليه ما بعد وإذا رجع للقيمة فلنستقر لوجه الصفقة وعدمه في العيب والاستحقاق (قوله) وهي مخالفة للقيمة) أو ما لو كانت التسمية موقوفة للقيمة فإنه يصح ذلك العقد كما أفاده عجم (قوله من ثمة الخ) أي لا يملك الخال ورد الخ يحظر أن

يقال هل يتفرق ذلك للقيمة أو للقيمة فالتأخر يرجع للقيمة (قوله والقيمة هناك قيمة السلعة المرجوع فيها) أي التي كانت وقعت ثمتا وأما هنا فهي المرجوع شيئا لتأخر البيعة والثمن غيرهما (قوله واتلاف المشتري قبض) أي لما أنلفه مقدما أو مثليا في نفسه عنه والفرق أن البيع على البت لا تملك المبيع بالتأخر مقدمه في قوله وان قبض بائع أقول وجبت كل البيع على البت ينبغي أن يحمل على ما إذا كان في ضمان البائع لأنه إذا كان في ضمان المتنازع أمر مظاهر وبعد كني هذا رأيت في التوضيح في شرح ابن الحاجب أي إذا أنلف المشتري ما اشتري وهو في ضمان البائع فهو كضمانه لغيره الثمن اه فالحمد لله (قوله وجب على المتلف قيمة القوم) ظاهر العبارة ان الغرم للمشتري. ويصدق قول التوضيح أي ان من باع سلعة ثم أنلفها هو أو اجنبي قبل قبض المشتري لها فان ذلك الاتلاف وجب الغرم ولم يبين المصنف ما يفهم وصرح في الجواهر بغير القيمة حتى البائع والاجنبي اه فتلك العبارة ظاهرة في عدم التخصيص بخلاف العبارة الثانية التي هي قوله وبعبارة وهي لا تأتي وهي مخالفة لظاهر المصنف (قوله أي لمن الضمان منه من بائع أو مشتري) لا يخفى أنه إذا كان الضمان من المشتري فالامر ظاهر وأما إذا كان الضمان من البائع فيغرم للبائع إذا أراد المشتري رد المبيع وأما إذا أراد المتلف فليأخذ القيمة (قوله قبض لماعيه) أي

(١٦٢)

من القيمة لأن الثمن (قوله وان اختار التماسك الخ) حاصله أن تعيب البائع ان كان البيع في ضمان المتنازع فانه وجب عليه غرم ارض المعيب للمتنازع سواء كان عمدا أو خطأ لأنه حيثما جنى من البيع وان كان في ضمانه فان كان عمدا خسر المتنازع بين التماسك والرجوع بالارش وان كان خطأ فخير بين التماسك ولا شيء له وبين الرد إذا كان سببا في وجوب ضمان البائع (قوله وتعيب الاجنبي ظاهر في أنه وجب الارش) أي سواء كان عمدا أو خطأ كان المبيع في زمن ضمان البائع أم لا ولاخبار للمتنازع حينئذ كما في شرح شب أي وحيثما يكون الارش للبتاع وبعض شبو خا فادان

معنى العبارة وتعيب الاجنبي ظاهر في أنه وجب الارش لمن الضمان منه من بائع أو مشتري أقول وهو المناسب لما تقدم والحاصل أن قول المصنف وكذلك تعيبه الخ معناه على ما قاله الشارح وتعيب البائع بوجوب الغرم أي للمشتري إذا اختار الامضاء وأما إذا اختار الرد فبذلك جميع الثمن وقوله وتعيب الاجنبي ظاهر في أنه وجب الارش أي للمشتري إذا كان المشتري يرد الامضاء والبتاع اذا كان للمشتري يرد الرد والموضوع أن ذلك كله في ضمان البائع وهذا على ما قلناه أعلاه بعض شبو خا لكونه المناسب لما تقدم وأما ما في شرح شب الفخذ كره في تعيب الاجنبي فلا يأتي الا على انه لا تخيير في قوله وكذلك تعيبه الخ الذي هو متبوع به المصنف مع أنها كما في التخصيص والحاصل أن ظاهر النقل كما إذا لم يمتحنى نت أن قول المصنف واتلاف المشتري قبض البائع والاجنبي بوجوب الغرم وكذلك تعيبه لا تخيير فيه وأما قول المصنف سابقا وخيرا للمشتري ان غيب أو عيب فمقر أعيب بالفناء للقول أي ان العيب حصل بأمر مجلوى وبعد أن كتبت ذلك رأيت عن الساطي ماوافق بحثي من أن ظاهر النقل القدر دون تخيير المشتري ولفظ ابن الحاجب واتلاف المشتري قبض واتلاف البائع والاجنبي بوجوب الغرم اه وقدمه المصنف بما تقدم ثم قال ان الحاجب وكذلك تعيبه فقال المصنف أي تعيب المبيع كاتلافه فبصل نفسه بين المشتري والبائع والاجنبي كما تقدم ح واتلاف المشتري والاجنبي الطعام المجهول كليه بوجوب القيمة لا للثمن وتامل في المقام

(ص)

(قوله وان اهلك الخ) فلو كان الهلاك يجرى لكائنات من البائع وانتقض البسيع كاقضه بقوله والتف ونفت ضمان البائع بما وى  
 يفسخ ومنه لخطا فيما يظهر من نص المصنف بأهلك كالقوة وجعله الشرح كالجأدى فيلزم التل بحر بالاله كالخطا في أموال الناس  
 كما أفاده الشارح آخر فان جهل هل كل من سماوى أو من متلف فقال ابن القاسم لا يصديق عليه أن يوفى ما عوان أهلكه المشتري  
 وعرفت مكنتها غرم التي فان جهلت زمه قمر بأقوله فالثلث الخ) انظر هل له مان بتراضاعى ترك المثل حيث كان طعاما لا ولا الظاهر  
 لا لزوم بيع الطعام قبل قبضه اذ لو جب له التل باع قبل أن يقبضه بالتمن الذى وقع (١٦٣) الترامية فله بعض الشراح (قوله أو  
 أحسب أى أهلك عدا واما

(ص) وان أهلك بائع صبر على الكيل للثلث بغير الوسيه ولا خيارك (ش) والمعنى ان البائع اذا  
 أهلك الصبرة التي باعها على الكيل أو أفتاها ببيع أو غيره ولم يعلم كيلها فله بزمه أن يأتى بصبر متشابه على  
 القصرى لسوقى للمشتري ما اشترا منه وليس للمشتري خيار أن يرد البسيع أو يتسكك به لانه اذا أخذ من  
 صبرته ان اشتراها لم يظلم ولا متهوم بقوله على الكيل بل مثله الوزن والعدد وكلام المؤلف في كل من  
 ولوم يكن روبا كالخنا والكتان والعصفر (ص) أو أحسب فالقصة ان جعلت المكسفة (ش)  
 يعنى فان كنت الصبرة هلكت بفعل شخص أحسب فلا يتناول ما ان تكون مجهولة الكيل أو معلومة  
 فان كانت مجهولة الكيل فله بزمه قيمته اعلا ان المثل اذا جعلت مكسفته رجع فيه الى القيمة اذ  
 الجزاف مقوم والفرق بين الاجنبى والبائع أنا لو اغرمنا الاجنبى المثل لكن من رتبة لانهما يبيع مجهول  
 بعلوم من حسنه والفاصل على البائع علم مكنته ما باعه (ص) ثم اشترى البائع ما وى فان فضل  
 فللبائع وان نقص فلكا لا استحقاق (ش) يعنى ان القيمة التي يضرها الاجنبى بأخذها البائع فيشتري  
 بها أو يبعها طعاما لسوقى المشتري على حكم ما اشترى منه فان فضل شيء من القيمة فخص حدث فهو  
 للبائع لان القيمة أغرمت ولو أعدم المتصدق وأذهب فلم يوجد كانت المصحة من البائع لها كان عليه  
 التواء كان له النماء والمشتري لم يظلم اذا أخذ من المشتري وان نقص الأخو من الاجنبى عن الوفاء  
 للغلام حدث فان النقص يزيل مسطرة الاستحقاق للبيع واستحقاق بعض المثل كميته فان كان النقص  
 كثيرا فنورق الربع فله المشتري الفسخ أو التماس بما يخص ذلك من الثمن وان كان بغير الربع فأقل بزمه  
 التماس بماتى بما يخصه من غير خيار ثم ان كلام المصنف يشير بان الاتلاف من البائع والاجنبى  
 وقع عدا و كذا في المدونة وفهم منهما انه لو وقع الاتلاف خطأ لا يكون الحكم كذلك ويكون  
 كالمساوى لكن بعض الشراح جعل كلام المؤلف على ما هو اعلم ولما كان المذهب جواز ان تصرف  
 المشتري في البسيع بكل وجهه من وسوه التصرفات انه على تصرفه بالعوض فغيره أخرى بقوله (ص)  
 وجاز البيع قبل القبض الاطلاق طعام المعاوضة (ش) يعنى ان كل شيء يجوز بيعه قبل قبضه  
 الا مطلق الطعام روبا كان أو غيره كالقواك المأخوذة معاوضة فلا يجوز بيعه قبل أن يستوفيه  
 وانما قدرنا كسك شيء يسهل الاستئمانه من معيار العموم وبعبارة جاز بيع مملكت بشرائه  
 أو غيره وهذا يعلم انه لا يلقى المستثنى من التصريح بالمعاوضة كالأكل أو ما قدروا ما اشترى كأي  
 ابن الحبيب فلا يحتاج معه للتصريح بالمعاوضة في المستثنى فصرح مستدركا وأخرج ما أخذ  
 بقرض أو بغيره أو مميزات فيجوز بيعه قبل قبضه ودخل في طعام المعاوضة المأخوذة كالأوى خلغ  
 ولا يدخل فيه ما يؤخذ عن مستهلك فان المذهب جواز بيعه قبل قبضه والظاهر ان المبيع يباع  
 فاسدا من المثل اذا فات وجب مثله ليس بمغترقة ما أخذ عن متلف لانه صار بغيره ما يبيع بها معها  
 واقتصر ابن رشد في البيان على منع البيع قبل القبض في أرزاق القضاء وولادة السوق والكتاب

له النماء (قوله فان كان النقص كثيرا الخ) بان كان التل فانورق فله المشتري الفسخ أو التماس بما يخص ذلك من الثمن وان نقص عن  
 الثلث سقط عنه حصته من الثمن (قوله الاطلاق طعام المعاوضة) أى الاطعام المعاوضة مطا بقاروب أيام لا (قوله عن مستهلك) أى عدا  
 أو خطا (قوله انه صار بغيره ما يبيع) فيه معنى وذلك لان رد العرض من قيمة أو مثل في فوات البيع القاسم بمثابة ما أخذ عن مستهلك (قوله  
 وولادة السوق) أى اصحاب السوق أى شايخ الاسواق وكذا العلماء ان جعل لهم ذلك في مقابلة تعليمهم لئلا يعلل لوجه الصدقة  
 ولا من اشترى علوفة يشترى حيث كان من أهل الصدقة انما اصل أن السلطان وضعها للصدقة وأخذ الثمن من المشتري لتعديله بغير بيع



(قوله) بان باع السيد جميع الكفاية أي ان التحويل بسبب ذلك أي مبيع الجميع سبب في تحويل غنقه كله ظاهرة أنه لا يحتاج لصيغة (قوله) وينبغي الخ) الحاصل أن تحويل العتق بأحد الأمرين الأول أن يبيعه جميع التحويل أي وان لم ينفذ بلفظ العتق الثاني أن يبيعه بعض التحويل ولكن بفرض عتقه على بقائه الباقي إلى أجل التحويل (١٦٥) (قوله) ويحول العتق الخ) أي حرمة العتق

وان كان فيه بيع الطعام قبل قبضه (قوله) لأنه من باب بيع الطعام الخ) أي ولم يوجب حرمة العتق (قوله) ولا تباع من أحسن الخ) أي لأنه يبيع دين بدين (قوله) من المغني) وهو أنه يقتصر ما بين العبد وسيد مالا يقتصر بين غيرها (قوة) فلو روي إلى بيع الطعام قبل قبضه) أي التحذير (قوله) وسواء باعه لاحسن أو اقصر (ش) ثم إن هذا ظاهر إذا باعه لها باع طعام والامتنع لما فيه من بيع الطعام بطعام غيره يد. وإذا باعه لقرضه فلا يمن قبضه آخر وهو أن يكون أجل القرض إلى مثل أجل السلم أو أكثر فان كان ينقص عن أجل السلم يجوز إذا القرض بعد لفوا باشرافه من المقرض قال الاشرار ان المقرض دفع نقدا أو عرضا في طعام مثل القرض صفة وقد لا يأخذ بعد أجل القرض وهذا سلم (قوله) غير المعاوضة) أراد به ما اقترضه من ربه الفداء يشتره أو من الذي اشتراه وقبضه وقوله وأما طعام المعاوضة أراد به ما اقترضه من اشتراه ولم يكن ذلك المشتري قبضه وبما قلنا أراد أنه حيث أخذ من مستقر قبالة طعامه معاوضة قبضه أم لا (قوله) وأصغر سعة) أي القرض المسد كور (قوله) ان جميع أنواع طعام المعاوضة) المتأسلف فهو من الجميع أن يقول ومعنى كلام المؤلف ان من

بعضه ثانيا وكذلك الرضى في شقيه ثم كرم المؤلف بعض محترقات قدور المنفعة اقتصد الكيل بقوله (ص) وجاز بالعقد جزاء (ش) فهو جاز لا يشتري بعمر العقد سم طعام اشتراه جزاء قيل أن قبضه من يأنه هو المراد بالخراف الذي ليس في ضمان البائع وأما ما في ضمانه فكذلك الكيل كما أشار به فيما مر بقوله أو كان شاة ومنها اقتصد المعاوضة بقوله (ص) وكصفة (ش) أي ان طعام الصدقة وطعام القرض وما أشبهه يجوز بيعه قبل قبضه لان المحذور أن يتوالى عقد تابع ولم يتخللها قبض وذلك متفق هنا (ص) وبيع ما على مكاتبه وهو هل ان جعل العتق أو بيلان (ش) يعني ان من كان عبده على طعام موصوف إلى أجل معلوم فله يجوز بيعه أن يبيع ذلك الطعام للمكاتب قبل قبضه فهو لا يجوز لئلا يبيعه لغير المكاتب قبل قبضه وهل يجوز بيع ما على المكاتب من الطعام لمن الطعام لمن ان جعل السيد ببيع الطعام للمكاتب قبل قبضه الكتابة للمكاتب بغير ما العتق وينبغي أن يكون مثل ذلك ما إذا باعه بعض التحويل وأبقى التحويل الباقية إلى أجلها وجعل عتقه على ذلك وعلى هذا التأويل لا يجوز لسيد أن يبيع نحو ما من مجموع الكتابة للمكاتب قبل قبض ذلك التحويل أي لم يجعل العتق إلا لأنه من باب بيع الطعام قبل قبضه أو الجواز بغيره بقصد ذلك فيجوز لبيع الكتابة سواء باعه جميع نجوم الكتابة أو بعضها لان الكتابة ليست بآنية في القصة ولا يحاسب بها السيد القرض ما في موت أو فليس ويجوز بيع الكتابة من العبد بنفسه بدين إلى أجل ولا تباع من أحسن بدين مؤجل فالصغير في منه يعود على الطعام ويقوم كون المشتري على المكاتب من المغني ويحتل رجوعه للمكاتب وشبهه ان المبيع طعام من كون البعثة فيه (ص) والفرض (ش) الصغير يرجع طعام المعاوضة والمغني ان طعام المعاوضة يجوز اقترضا قبل قبضه فإذا اشتريته من انسان اردب حنطة مثلاً فلا يجرى ذلك قبل أن تقبضه أن قرضه لشخص ان ليس في ذلك نوال عتق يبيع لم يتخلل ما قبضه فلم يؤد إلى بيع الطعام قبل قبضه (ص) أو قرضه عن قرض (ش) يعني ان طعام المعاوضة يجوز قرضه قبل قبضه عن قرض مثلاً عليك لرجل اردب حنطة من قرض ثم اشترى ثوباً من الحنطة فله يجوز ذلك قبل أن تقبضه أن قبضه لذلك الرجل وقوله عن اردبه الذي عليك (ص) وبيعه اقترض (ش) يعني انه يجوز ان اقترض اردب حنطة مثلاً أن يبيعه قبل قبضه وسواء باعه لاحسن أو اقترضه من ربه قبل ان قبضه أو لا قبل وان لم يقبض والجواز يحل إذا اقترضه من ربه أو ما ان اقترضه من اشتراه من ربه قبل ان قبضه المشتري فله لا يجوز للقرض أن يبيع قبل قبضه فالخارج متعلق بجاز أي جاز اقترض طعام غير المعاوضة يبيع قبل قبضه وأما طعام المعاوضة فليس لاقترضه يبيع قبل قبضه ولهذا بعد (ص) وأما من الجميع (ش) قال ابن عرفة في ترك المبيع لبايعه يفتنه وأكثر استعماله قبل قبضه خرج بقوله يفتنه ما إذا تركه في آخره يبيع آخر وما إذا تركه بغير عرض ومعنى كلام المؤلف ان جميع أنواع طعام المعاوضة يجوز الاقالة منه قبل قبضه لأنها محل بيع لا يبيع وسواء كان رأس المال عيناً أو عرضاً غائب عليه المسلم إليه أو البائع أم لا ومفهوم قوله من الجميع ولو وقعت في البعض حازمتان كان رأس المال عرضاً يعرف بعينه غائب عليه أم لا وكذلك كان رأس المال عيناً أو طعاماً لا يعرف بعينه

اشتري طعاماً من شخص يجوز له ما أن وقعا الاقالة في جمعه قبل قبضه وقوله وسواء كان رأس المال التعبير رأس المال يقتضي قصره على السلم وليس بالزمن (قوة غلب عليه) أي غلب السلم إليه عليه أم لا (قوله) أو طعاماً لا يعرف بعينه) أي بان أسلم اردباً من الحنطة في قتل من القطن ان القطن خبيراً ما يميزه حتى يكون ترجيحاً عن الموضوع لان الموضوع عن المسلم فيه طعام والاولى أن يقول أو عرضاً

لا يعرف بعينه لأن من المعلوم أن الأطعمة لا تعرف بعينها (قوله ولم يقضه) أي المسلم إليه (قوله لم تجز الألفاظ) ولو فرض أنه أحضر  
 المثل عند الألفاظ (قوله والطعام وغيره) أي أن المسلم فيه لا فرق بين أن يكون طعاماً أو غيره كما سنذكر فيما يأتي (قوله بيع فضة نقداً) أي وهو  
 رأس المال الذي دفعه أولاً (قوله بضعة) أي وهي مقابل البعض الذي وقعت الألفاظ فيه وقوله وبيع وسلف البيع هوما كان في  
 البعض الذي لم تقع الألفاظ فيه والسلف هوما كان في البعض الذي وقعت الألفاظ فيه (قوله مع ما في الطعام من بيعه قبل قبضه) أي أنه  
 إذا كان المسلم فيه طعاماً وقعت الألفاظ في البعض فيزانه أن المسلم باع الطعام قبل قبضه بالتسليم لا وقعت الألفاظ فيه إلا أن خسر بأن  
 هذا لا يظهر لانها في الطعام حل ببيع والحبوب (١٦٦) إن محل كونها حلاً فيما ثبت الحكم بالحوافز فيه وأما ما عداه فهو وعلى الأصل

(قوله لأنه لا رادعها للحم) والعبد  
 مثل الأمة قال ابن عمر لا تظهران  
 ما وادمن الرقيق للخدمة كالعادة  
 (قوله إن الأمة ولو تفرقت الخ)  
 وبفهم منه أيضاً أنها لو تفرقت بزيادة  
 غير السكن كالولد لثلاث أوقات الألفاظ  
 تلك وهو كذلك (قوله ومثل مثلك)  
 أي لا يجوز الألفاظ على مثل مثلك  
 أي كأن يدفعك قطاراً من السكان  
 بدل قطار الذي دفعته فمن  
 السكان في مضايقة الرديين القبح  
 (قوله على أن رد عليك ياتيك) في  
 شب الظاهر أنه لا فرق بين المسلم  
 والبيع وفي عب خلافه لأنه قال  
 وكذا طعام غير المسلم يجوز الألفاظ  
 فيه على مثل المثل وقوله من الطعام  
 وأما لو أسلم المثل في غير الطعام  
 فهو زنا تقابل على مثله (قوله  
 عطف على بدنه) فيه نظر بل متعلق  
 بمسود أو أي لا يجوز الألفاظ على  
 مثل مثلك (قوله وما ذكرنا الشيخ  
 عبد الرحمن) ونصه قوله ومثله  
 مثلك أي فلا يجوز الألفاظ عليه إلا  
 إذا طعن المبيع لأن رأس المال يبد  
 فحيز الألفاظ على مثله ويصير كأنه  
 بيع مؤقت حال في المدونة في آخر

لم يقضه أو قبضه ولم يغب عليه فان قال عليه غيبة يمكنه فيها الامتناع لم تجز الألفاظ من البعض  
 قاله في المدونة والطعام وغيره في ذلك سواء لا يدخله بيع فضة نقداً بضعة وعرض إلى أجل  
 وبيع وسلف مع ما في الطعام من بيعه قبل قبضه وكلام المؤلف في الألفاظ إذا وقعت من غير  
 زيادة لا تنقض على الثمن والألفاظ لأنها حينئذ بيع (ص) وإن تعسر سوق شيئاً لا بد منه كسكن  
 دابة فهو من الهام لا خلاف الأمة (ش) المراد بالثمن ما دفعته عند الطعام المسلم فيه فإذا أسلمته الدابة  
 مثلاً في طعام فله يجوز ذلك أن تقبل منه قبل قبضه وإن تعسر سوق تلك الدابة بزيادة وانقصان  
 لأن المدار على عين المدفوع عند الوفاق وأما أن تقبض الدابة قبضاً كأنها كبر صغيراً أو  
 هزل الكبير أو سمن أو قلعت عنه وما أشبه ذلك فإن ذلك يفت الألفاظ فلا يجوز إلا بعد قبض  
 الطعام لأن الألفاظ حينئذ تصير يعلمون تنافخاً لا وقع من الأمة المدفوعة عند قبضها بيمين  
 أو هزل فإن ذلك لا يثبت الألفاظ لأنه لا رادعها للحم (ص) وقلنا بيمين أو هزل مثله في المدونة  
 وبفهم منه أن الأمة لو تفرقت بعوراً أو قطع عضول كان ذلك مقبلاً وهو ظاهر وانما عدل عن  
 تمثيله في شيء لئلا يتوهم أن المراد باليمين أي الذهب أو الفضة أي الغالب فيه أي  
 وإن تعسر سوق شيئاً كان عرضاً أو عيناً (ص) ومثل مثلك (ش) أي لا يجوز الألفاظ من  
 الطعام قبل قبضه على أن رد عليك بأشياء مثل مثلك المثل الذي دفعته إليه مقابل لا يمين قبض  
 الطعام فهو عطف على بدنه الآن لأن يكون الثمن نقداً ذهباً أو فضة فهو زنا الألفاظ من الطعام قبل  
 قبضه على أن يعطى البائع المشتري مثل دراهمه ولو كانت فاقته بسدسها أو اشترط استرجاعها  
 بعينها أم لا ولا في هذا أشار بقوله (ص) إلا العين وله دفع مثلها وإن كانت يده (ش) لأنه لا  
 قبضها وصارت في ذمته فإذا أعطاه مثلها لم ينكح وهذا ما لم يكن البائع من ذوي الشبهات لأن  
 الدراهم والدينارين متعين في حقهما ولا شك أن الخطاب للمشتري كأن الخطاب فيها عليه كذلك  
 فالضهير المذكور في قوله وله دفع مثلها للبائع وهو يفيد أن قوله ومثل مثلك في الثمن وما ذكره  
 الشيخ عبد الرحمن عن نصه أو شر به كلام المؤلف غير ظاهر لأن كلامه في المعنى فهو فرع  
 آخر (ص) والألفاظ ببيع الألفاظ في الطعام والشفعة والمرابحة (ش) يعني أن الألفاظ ببيع بشرط  
 فيها ما يشترط فيه ويعتبر ما يمنعها من الألفاظ في مسائل الأولى في الطعام قبل قبضه فليس لها حكم  
 البيع بل هي في محل بيع فلذا جاز أن يشتري طعاماً من آخر أن يقبل منه بأنه قبل  
 قبضه الثانية في الشفعة فليس فيها بيعاً ولا حل ببيع بل هي باطله في باع شخصاً ثم قال

مشتريه

السلم الثاني وكل ما يمتعه بما يكال أو وزن من طعام أو عرض قبضته فانقلبت فبازن

تقبل مشورتاً لم يبدع البائع بهلاكه بعد أن يكون المثل حاضر أو دفعه إليه عوض قبضته منه (قوله الألفاظ في الطعام) ويشترط  
 في جوازها فيه أن تقع بلفظ الألفاظ فإن كانت بلفظ البيع فلا وإن يكون الطعام في البلد الذي وقعت فيه الألفاظ ولا يجوز أن يفتقر شب  
 (قوله ويعتبر ما يمنعها من الألفاظ) فإذا وقعت في بلد أو أمة لم يفتقر في الأصل إلى جوازها فيه (قوله الألفاظ في الطعام) ويشترط  
 وقت ضمان المشتري ولم يعلمه البائع إلا بعد الألفاظ فله الرجوع (قوله إن يقبل منه بيمين) أي إن وقعت بيمين الثمن فإن وقعت بزيادة وانقص  
 منه فيجب مؤقت (قوله بل هي باطله) وذلك لأنها لو كانت بيعاً لكانت لا أخذ بالبيع الأول والثاني ويكتب عهداً على من أخذ يبعه  
 مع أنه أعيا بأخذ بالبيع الأول ولو كانت حل ببيع لم يثبت شفعة وفي عجم لئلا يسيتم على الإطلاق ولا حلاً على الإطلاق بل هي بيع

في الجملة فكأنه ساعا في الجملة ثبوت الشفعة وكانت حل بيع في الجملة لكون العهدة مقبها على المشتري الاول فقط (قوله وهذه الشفعة على المشتري) أي يرجع عليه بالبيع والاستحقاق وكتب الوثيقة عليه لانه البائع له حينئذ (قوله لا للمتعقد ذكره ذلك) فلا يبيع من احد الا مع البيان ولو على البيع عشرة الا ان المعقده لا يجب البيان اذا باع على العشرة لاحتمال أن الكراهم من كراهة الفتن (قوله الى فصل الاقالة الخ) أي مسائل الاقالة والشركة الخ وان لم يكن عبر عنها بفصل (قوله نصف شخص) أي اشترى نصف حصه زدي دار كل ربع مثلا وقوله ثم استحق نصفه أي نصف ذلك النصف وهو الفتن وقوله واخذ الشفع لا يعني أن الشفع على هذا التصور صاحب النصف الثاني والمستحق فلا يبقى بيده المشتري شيء فلا يقال جعل المشتري قدر الغير (١٦٧) ويمكن أن نجعل الواو بمعنى أو أي أو أي ثم استحق

مشتريه منه لا يعتد به او الشفعة باقية وعهدة الشفع على المشتري الثالثة في المراجعة فالاقالة فيها حل بيع فن اشترى سلعة بعشرين وبعها بخمسة عشر ثم اقال منها اليه ما ياتي الا على عشرة وان باع على خمسة عشرين ابن عرفة الاقالة في المراجعة بيع وانما وجب التبيين لان المتاع قد يذكره ذلك اه ثم عطف بقية الرخص التي سيلها المعروف على الرخصة الاولى من قوله واما بقوله (ص) وقوله (ش) يعني ان التولية تجوز في الطعام قبل قبضه كالاقالة فيه ابن عرفة هي قسمي مشترما اشترا معا فباعه بثمنه وهي في الطعام غير جزاء قبل قبضه رخصة وشروطها كون الفتن عينا (ص) وشركة (ش) أي جاز شركة في الطعام قبل قبضه وهي هنا جعل مشتر قدر الغير باقعه باختياره مما اشترا بنفسه فباعه بثمنه فقبضه هنا احتريه من الشركة المزمع عنها بكتاب الشركة والاشارة بقوله هنا في فصل الاقالة والتولية والشركة المذكورة معهما وقوله قد اخرج التولية فاعلم في جميع المشتري وقوله باختياره اخرج به ما اذا اشترى المشتري نصف شخص ثم استحق نصفه من يده واخذ الشفع فانه يصدق عليه جعل المشتري قدر الغير ولكنه بغير اختياره وقوله لفسه اخرج به ما اذا اشترا بغيره كولو كبل فانه لا يفضل ذلك الا بغير وقوله عتاه من ثمنه اخرج به ما اذا اشترى سلعة دينار ثم جعل لاجني فيها الربع نصف دينار فان ذلك لا يصدق عليه شركة هنا ووجه المشهور في جواز الاقالة والشركة والتولية في الطعام قبل قبضه انما اشبهت القرض وماروا ما اودوا وغيره عنه عليه الصلاوة والسلام من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه الا ما كان من شركة وتولية واقالة والاحسن ان نقول (ان لم يكن على أن يتصدقك) راجع لتولية والشركة معا أي ويجعل الجواز فيهما ان لم يكن على شرط في جلب العقدان بقدر المولى والمشارك عندك جميع الثمن أو حصتك من الثمن والاي يجوز لانه بيع وسلف منه كالأمر بوجوه لشركة فواضع وأما بوجوه للتولية فلان البائع الاول قد يشترط على المشتري أن يتقده الثمن فيقبل المشتري أو بعدم فيشترط على المولى أن يتقده الثمن فحينئذ يظهر أن الشرط في التولية فائدة وشروط في اقالته الطعام ان يكون في البلد التي وقعت فيه الاقالة كايضا يقول ابن وزي وهذا كله ما يمكن الطعام اقالته منه بغير البلد التي وقعت فيه الاقالة والا فلا يجوز زلاته في ضمان المشتري (ص) واستوى عقداهما فيما (ص) أشار الى قول ابن عرفة في التولية وشروطها كون الفتن عينا بحكم الشركة كذلك واستواء عقدهما أي بقدر المولى والمشارك بالكسر والمولى والمشارك بالفتح فيما أي في التولية والشركة وحكم الاقالة في هذا حكمهما قدرا وأجلا وسلا واورها وجلا

فقد ظهر ان الشرط أي الذي هو قول المصنف ان لم يكن على أن يتقده عندك وقوله فائدة أي من ضمان المولى بالكسر قد يشترط ذلك لعدم أو قبله (قوله لا في ضمان المشتري) المناسب أن يقول في ضمان البائع الآن بردها لا تأمل (قوله أشار الخ) ووجهه انه اذا لم يكن عينا يؤلى الى العبة وقد تختلف فيؤدي الى اختلاف الفتن فصار استواء العقد من مستلزما لكون الفتن عينا وهو حكيم الشركة كذلك الظاهر هذان كلام شارحنا من كلام ابن عرفة وقوله واستواء عقداهما رجوع لكل المصنف وكأنه قال وقوله واستوى عقداهما الخ ولو كان بصيغة ألف بعد الواو (قوله قدرا الخ) راجع لقوله واستوى عقداهما أي استوى عقداهما من جهة الصدر الخ ولا يعني أن هذا الاشياء ظاهرة في التولية والشركة واما الاقالة فليس منها ان لا يفضل في الاقالة الا قدر ولا يفضل

فإن الرهن من كل والجيل من كل ولا يظهر اعتبارا لأجل أي بحيث تقول إن الرهن إذا كان على المشتري لأجل يكون الفن على البائع لأجل وإن كان الفن الذي على المشتري حالاً يتقلب يكون على البائع حالاً وإن كان الكلام في الأقاله والشركة والتولية قبل القبض (قوله ولا يجوز من الثلاثة الخ) هذه عبارة الشيخ صاحب وكذا المتقدمه أول الفرس قال في لـ وما ذكره هناك أنه لا بد من كون الفن في الأقاله عنايتاً لما تقدمه عند قوله والأقاله من الجميع من أنه لا فرق بين كون الفن عنايتاً وعرضاً اهـ ومضاف وغيره ترجيح ما تقدم من العموم وضعف هذا وهو ظاهر (١٦٨) (قوله فيكون ذلك من بيع الطعام قبل قبضه) الأول أن يقول يؤدي لعدم

أسبواه العقدين لأن القصة لا تنطبق (قوله منع عندان القاسم) في أن وصل وجه المنع عندان القاسم حيث لم يكن الثمن عينا إن هذا رخصة فيقتصر فيها على ما ورد (قوله فان تفرت الخ) لا يفيق التسامح في هذا لأنه قد تنطبق بما تقدم وجود المنع وهو عدم القبض فالنائب به حيث ذأن يقول لمجتمع لأنه يبيع الطعام قبل قبضه (قوله العين) وهو الخاصة التي خدمته بالشركة فقط يرجع للشركة عليه نصف الثمن (قوله وليس يفاضل على التصديقي) أجمع أنه لا يضمنه كما يعم بما يأتي (قوله مدى) الذي وزن ثقل ميكال يسع تسعة عشر صاعا (قوله هو في طعام الشركة) أي الماشية بقوه أولا وأبنت معاملة كما لا يعلمن الاطلاع على كلام ابن فاذرى وجهه الله (قوله فانه يعمل على ما يندب) لا يفيق أنه وان كان خصماته بعدد (قوله ألا ترونهم الخ) تعليل لقوله ولا يحتاج لحصه إن من يقول بالاحتياج يقول أنه يتوههم من المصنف أنه يعمل على النصف وإن قيد الثالث مثلا إلى النظر لما قيل

أن كان ولا يجوز شي من الشراكة بوجه إذا كان رأس المال عرضا لباكل ولا وزن لاندك  
بؤل الى القيمة فيكون ذلك من بيع الطعام قبل قبضه ويجوز أن كان عينا فان كان مكيلا  
أو وزنا فعن عند ان القاسم لا عند أشبه الفضي وهو أي قول أشبه أحسن إذا كان بما  
لا تختلف فيه الأغراض اه (ص) ولا يفسح لغرض (ش) أي هو الألبان اشتراكا للمولى والمشارك  
في الكسب التقدي على المولى (ص) البائع أو اختلفت العقدان في النقد والتأجيل أو غير ذلك  
من وجوهه لا اختلاف في كسب الشركة ولا التولية في الطعام قبل قبضه وصار بيعا وبطلت  
الرضعة في الشراكة فان توفرت شروط البيع وانفتحت موانعه فبيع صحيح وان اختلف شرط أو  
حصل مانع كعدم القبض فباطل (ص) وضمن المشتري المعين (ش) أي وضمن المشتري البائع  
الشي المعين ففعل ضمن غير مستر بعد وعي المشتري بالبائع لكن ليس في كلامه ما يدل على  
أن مرجع الفيمر للمشارك فلذا قال ان غازی و الصواب ضمن المشتري اسم مقبول من اشرك  
الرابعي بمحذوف التواشابه لقوله في كتاب السلم ان اشعت سلمة بعينها فله قبضها حتى  
أشركت فيها ثم هلك السلعة قبل قبض المشتري أو راتعت طعاما فاكلته ثم أشركت فيه  
رجلا فلا تقاسمه حتى هلك الطعام فضمان ذلك مسكنا ورجع عليه بنصف الثمن اه وليس فيها  
نص على التصديق بوفاء الكيل وانما ضمن المشتري الحصة التي حصلت له في الشركة لانه  
معروف (ص) وطعاما كته وسدك (ش) بشريه لقوله في السلم الثاني وان أسلمت الى رجل  
في عدى خطا في أجل فلما حل أجله قلته كله في غرا تركه أو في ناحية بيتك أو في غرا تركتها  
اليه فقال به بذلك وكلته وضاع عندي فقال مال له لا يجزي هذا ابن بوسر يريد مال ولا  
يبعد ذلك النص ان القاسم وأنا وأما ما ضاعنا الطعام الآن تقوم بينة على كسبه أو تصدقه  
أنت في الكيل فيقبل قوة في الضياع لانه لما كلة صرت أنت قاضيه اه فقوله وطعاما الخ  
على هذا ليس في طعام الشركة وعلى كلام ابن غازي وقويه ومجمل شمله لهما ولما حوى ذكر  
الشركة في كلامه أخذت حكم على شي من أحكام الشركة فقال (ص) وإن أشرك رجل وان  
أطلق على النصف (ش) يعني أن للمشتري اذا اشرك شخصا بما يده بان قال أشركتك فانه  
يحمل على ما قبله من النصف أو غيره وان أطلق في شركته ولم يقد بشي محمل على النصف  
لانه ما طره الذي لا ترجيح فيه لاحد الجانبين ولا يحتاج الى تصويب كلامه باسقاط الواو من  
وان أطلق اذ لا يتوهم أحد حله على النصف مع التقييد بغيره (ص) وان سأل ثالث شركتهما  
فله الثلث (ش) يعني أن الشخص اذا سأل من رجلين اشترا عباد أن يشركاه في الشئ المشتري  
وسألهما مجتمعين أو سأل كل واحد منفردا وقال أشركاني واستوت انصباؤهما كان له الثلث  
عما اشركه فيه أما لو اختلفت انصباؤهما أو قال لكل واحد منفردا أشركني فله من نصيب كل

واحد

افغانستان مثلاً بل و ان اطلق (قوله وقال أشركاني)

راجع لقوله أسأل كل واحدكم قوته واستوثق نصباً وعلماً راجع للآيتين اللذين هما قوله وألهمنا جميعين وقال أشركني أو قال لكل واحد منهم أشركني فظهر أن الصور ثلاثة (قوله فان اختلفت أنصباؤهما) هذا ما في أربع صور مجتمعين ومنفردين إنردا وثني وقوله أو قال لكل واحد أي والمحدث أنصباؤه أو قال لكل واحد منقردا أشركني فظهر أن الوردان **فصل في ذلك التفسير في شرحه**



(قوله ويدو المثل) المناسب أن يقول كافي غير المثل بدون أي ماعى ومثل الثمن حاضر عند المشتري سواء كان مثليا أم مقوما وقوله لا  
 يدخله بيع الخ أي وذلك لأنه إذا لم يكن حاضر افتدبا ع مالم يس عند الخ فان قلت تقدم ان شرط التولية أن يكون الثمن عينا قلت ذلك  
 في التولية في الطعام قبل قبضه وأما فيه بعد أو في غيره مطلقا فيجوز وان كان الثمن غير معين ثم زاد المصنف هنا مفهوم وقوله فيما  
 مر أو تملك سلعة لم يزد كراهة وأعتما بالزام صرح بها هنا لا ماعى وم غير شرط (قوله مخاطرة) أي غرر وقوله وقار أي مغالبة (قوله  
 وهذا بخلاف بيع الغائب) أي فيجوز بيعه على الصفة إذا لم يكن في البلدة لا يشترط أن يكون خارج البلدة هذا معناه أن الصفة تنظر  
 لما تقدم أنه يجوز بيع الغائب ولو كان حاضر في البلد والمدار على كونه ليس حاضر بأجل العقد (قوله بان المبيع الخ) أو رضى  
 بالثمن ولم يعلم بالثمن فللدار على أنه رضى باحدا والعوضين نعم بالآخر فذكره (١٦٩) ويحتمل بأنه أي الثمن عند علم أن الثمن  
 غيره فذكره فذلك له (قوله أن ذهب)

واحد نصفه فالو كالألث والتلث والتلث من لكان له نصف الثلث ونصف الثلث فيكونه نصف  
 ولا أول البدن ولا آخر التلث وفي الثانية النصف ولكل منهما ربع فله سند (ص) وان  
 وليت ما اشترت بما اشترت حازان لم تزمه وفي الخيار (ش) يعني أن من اشترى سلعة ثم ولاها  
 لشخص بما اشترى أهابه ولم يزد كراهة ولاعتما أوز كراهة فلهما فان ذلك جائزا إذا كان على غيره وجه  
 الإلزام وفي الخيار إذا رأى وعلم الثمن وسواء كان الثمن عينا أو عرضا أو حيوانا وعليه مثل حقة  
 العرض بعينه أو الحيوان ونحوه ابن ونس ويدو المثل حاضر عنده لثلا يدخله بيع مالم يس عندك  
 واحتوز بقوله ان لم تزمه عما إذا وقع على الإلزام فان ذلك لا يجوز لأنه مخاطرة وقار كافي المدة  
 ولو كان بفظ البيع سند في صورتي الإلزام والسكون إلا أن يشترط الخيار وظاهره جاز  
 ان لم تزمه ولو كانت السلعة في البلدة وهذا بخلاف بيع الغائب والفرق بينهما أن التولية  
 رخصة فيستباح فيها بخلاف البيع (ص) وان رضى بأنه عند علم الثمن فله سند وقوله  
 (ش) أي وان رضى المولى بالفتح بان المبيع الفنى ولا يستاعده عند وبعده رضى عنه علم بالثمن  
 فذكره فله فله مثلا فذلك لأنه من ناحية العرض يذم المولى بالكسر ولا يذم المولى بالفتح إلا  
 أن يرضى (ص) والاضيق صرف ثم فالة طعام ثم تولية وشركة فيه ثم فالة عرض ونسخ  
 الدين في الدين ثم بيع الدين ثم ابتدأه (ش) أشار بهذا إلى أن أضيق الإيجاب المعصية فيها  
 المناجاة الصرف لمسارنه لا لا تفرقه الأخير ولورق بيا أو غلطة ثم تأخير الثمن في الأقالة من  
 الطعام يرد من سلم فآله في الصرف في الضيق وذلك لانهم اغتفروا فيه أن ذهب إلى يته أو  
 ما هرب منه إلى يته والعلة في منع التأخير أنه يؤدي إلى فسخ الدين في الدين مع بيع الطعام قبل  
 قبضه ثم يلى ما تأخر الثمن في التولية والشركة في طعام السلم المولى فيه أو المشترك قبل قبضه  
 فان تأخير الثمن اليومين والثلاثة بشرط في الأقالة في الطعام لا يجوز إلا بخلاف واختلف  
 هل يجوز مثل ذلك في التولية فالة الخصى اه ومقتضى كون التولية والشركة أوسع أنه  
 يقتصر فيها تأخير الثمن فيما عدا غريب اليوم مثلا وعده منم التأخير فيجاء كراهة تؤدي إلى بيع  
 الدين بالدين مع بيع الطعام قبل قبضه ثم يلى ما تأخر الثمن في الأقالة في العروض السلم  
 فيه أو تأخيره أيضا حيث دخل على فسخ الدين في الدين كإذا كان عليه مدون نفسه فيما تأخر  
 قبضه وبعبارة يعني ان الأقالة في العروض من سلم أوسع من التولية والشركة في الطعام لان

أي المسلم إليه أي ذهب إلى يته  
 وظاهره قرب يته أو بعد وقوله  
 يؤدي إلى فسخ الدين في الدين أي  
 فسخ السلم فيه في النقد الذي كان  
 دفعه له رأس مال فان قيل إذا كان  
 يؤدي إلى فسخ الدين في الدين فلم  
 يمكن في مرتبة مع أن ذلك أقوى  
 لكونه مدخلا عليه بشرط التأخير  
 بخلاف هذا فانه لازم فالجواب ان  
 هذا ما قارنه بيع الطعام قبل قبضه  
 أقوى فارتفعت مرتبة عنه ولذلك  
 قال مع بيع الطعام قبل قبضه عنه  
 فان قبل الأقالة في الطعام لم يست  
 يباع فكيف قال ذلك فالجواب ان  
 هذه الأقالة لما قارنه التأخير عدت  
 بعمان لك (قوله فان تأخير الثمن  
 الخ) لا يعني أن هذا التعليل يؤذن  
 بان الضيق والسعة باعتبار الخلاف  
 وعدمه وليس هذا امتدادا من  
 المصنف لان المتبادر من المصنف  
 ان الضيق باعتبار التسعة في الزمن  
 وعدمه لا يعني أن هذا الكلام  
 يقتضي جواز التأخير ثلاثة أيام  
 بدون شرط فيكون أوسع من بيع  
 قبل لعل ذلك طريقة التقى وهي  
 لا تناسب موضوع كلام المصنف فلذلك عدل الشارع إلى ما تناسب كلام المصنف بقوله فيما عدا غريب اليوم مثلا وراد ما عدا غريب اليوم مثلا  
 وزاد اليوم عمام اليوم (قوله تأخير الثمن) أي عدم أخذه عاجزا من المولى بالفتح والمشارك (قوله يؤدي إلى بيع الدين بالدين) يقال إذا كان  
 يؤدي إلى بيع الدين بالدين لم لا يكون في مرتبة إلى آخر ما تقدم من السؤال والجواب وقوله بيع الدين أي بيع الطعام الذي ذمه السلم  
 إليه بالثمن الذي لم يؤخذ من المولى بالفتح والمشارك (قوله تأخير الثمن في الأقالة في العروض السلم فيها) أي عدم أخذ الثمن من السلم  
 إليه عاجلا (قوله وتأخيره أيضا) أي تأخير الثمن أي عن الدين الذي هو المفسوخ فيه (قوله ويكون أوسع من التولية والشركة في  
 الطعام) بحيث يجوز التأخير يوما ونصفا هذا مقتضى كونه أوسع مما قبله وأضيق مما بعده فقوله لا يقتضي في أقالة العروض وذلك لان

التولية والشركة قد يجوز فيهما تأخير يوم فقط فيكون هنا يجوز فيه التأخير أكثر من يوم كيوم ونصف فقط وذلك لأن بيع الدين الذي بعده يجوز فيه تأخير يومين فقط (قوله أصله بيع العروض) يعني أن الدين المفسوخ كان عرضاً ففسخه في غير ميعته الأصلية أنعم من قبيل بيع العروض مع أنه ليس بلازم أن يكون الدين المفسوخ عرضاً وقوله فهو مساوٍ للإقالة في العروض الخ من حيث أن المترتب في التهمة كان عرضاً انتقل منها الشيء آخر الذي هو المفسوخ فيه (قلت) ومساوٍ بضامن حيث جواز التصرف فيه قبل القبض بخلاف الطعام وقوله فهو أيضاً أوسع الخ أي وحيث كان الفسخ المذكور مساوياً للإقالة في العروض والعرض قد علمت أن الإقالة في العصر وضاً أوسع مما قبلها فلنكن ذلك الفسخ أوسع مما قبله لأن لازم أحد السامعين لازم للسامي الآخر ثم يخولك أن أن خلة اعتراضه بما حمله أن مقتضى كون فسخ الدين أوسع مما قبله أنه يجوز تأخيره أكثر من أن فسخ الدين لا يجوز التأخير ما لا يقدر أن يذهب إلى البيت وينقله ولذلك شرح عب فقال بعد ذلك وفيه الدين مانعه أي ومنع تأخير الثمن حيث دخل على فسخ الدين في الدين كما إذا كان عليه دين ففسخه فيما تأخر قبضه إلا ما كان يسيراً بقدر ما بقي من جمعه فإن كان طعاماً كثيراً حاز أيضاً مع أقوال العمل ولشهر أهله أشبه حال وهذا إذا كان ما يأخذه منه حاضراً أو في حكمه كثيراً أو حاضراً لأن كان غائباً ففسخ وقال ق ويجوز فسخ الدين أن يأتي بدو به أو يعالج به ففسخه فيما ما يأخذه أو دخل على العمل ترك بقية الكل ليوم آخر (أقول) ولأنك قد رويتنا بعد إقراره الله أن التوسعة من حيث كونه يجوز تأخيره أكثر من يوم لا يبيح النقل فلا ينافي أنه إذا لم يجد داع لكون أوسع لما قلنا من أن التأخير لا يجوز إلا بقدر النقل وكتب مانعه يجوز في إقالة الطعام من سلم أن يأتي بالثمن من داره أو قريب منه ويجوز في التولية والشركة في الطعام تأخير الثمن اليوم ولو بالشرط ويجوز في إقالة العروض من سلم وفسخ الدين في الدين تأخير الثمن بقدر ما بقي من جمعه فإن كان طعاماً كثيراً حاز أيضاً مع أقوال العمل ولشهر أهله وبيع الدين يجوز فيه اليوم واليومان وابتداء الدين بالدين يجوز فيه تأخير اليومين والثلاثة ولو بالشرط اه (قوله وعن ابن أوزاعي) لا يصح إقالة ما قبله فالتناسب أن يقول فقد قال (١٧٠) ابن الموارث كذا وكذا أو إقراره توهم أنه مقابل يدل على ما قلنا كلامهم

(قوله والمراد بالضيقة والسعة) لا يعني أن هذا يخالف لما مر وما لا وذلك لأن تقريره ما لا يشهد أن التوسعة باعتبار الزمن وأما هذا الذي قد سبقه الشهر فليس فيه توسعة باعتبار الزمن بل التوسعة باعتبار قوة الخلاف وضعفه بمعنى أن من يقول أن التوسعة في الزمن

الشارع يضيقي في إقالة العروض كالمضي في التولية والشركة في الطعام وفسخ الدين في الدين أصله بيع العروض فهو مساوٍ للإقالة في العروض فهو أيضاً أوسع من التولية والشركة في الطعام ثم يبيح مبيع الدين المستقر في التهمة كبيع العروض من سلم من غير من هو عليه فانه أوسع مما قبله وعن ابن الموارث أنه لا بأس أن يتأخر غنم اليوم واليومين ثم يبيح مبيعاً ابتداء الدين بالدين كآخيه رأس مال السلم فانه أوسع مما قبله أنه يجوز تأخير اليومين والثلاثة ولو بالشرط والمراد بالضيقة والسعة في تلك الأبواب باعتبار قوة الخلاف وضعفه والخلاف في إقالة العروض قوي وإن كان المشهور لا يجوز التأخير في الجميع ما عدا ابتداء الدين

في إقالة العروض مثلاً وان كان ضعفاً أقوى من القول بالتوسعة في الزمن في التولية في الطعام بالدين والشركة فيه وإن اشترك الجميع في الضعف فلانما أن يدوقه على أنه مخالف ما تقدمه يقول وما قلنا من أن التوسعة في الزمن خلاف المشهور والمشهور أن التوسعة باعتبار قوة الخلاف وضعفه لا باعتبار الزمن لأن ما عدا الصنف وابتداء الدين بالدين اشتركت في عدم جواز التأخير لا بقدر النقل (قوله والخلاف في إقالة العروض قوي) المناسب لكلامه أن لا يخصص القول بإقالة العروض لأنه أضاف أن القوة لا تقتضيها وقوله وإن كان المشهور رأى والحال أن المشهور لا يجوز الخ والشارح تبع الفقيه وعبارته الفقيه أحسن وأصح وقال في أي الفتاوى المشهور لا يجوز التأخير في الجميع ما عدا ابتداء الدين بالدين فعلى هذا المراد بالضيقة والسعة فيها باعتبار قوة الخلاف وضعفه والخلاف في العروض قوي وإتاخير في إقالة الطعام وما بعده في الثمن أي ثم تأخير الثمن في الإقالة من الطعام الخ اه أقول إلا أن قضية ذلك ما عدا ابتداء الدين بالدين كلها في مرتبة واحدة فباعتبار الصنف والصرف بل ينافي قوله بعد بضمه الذي هو قوله وعلى هذا الخ فالأحسن لفظاً الخطاب حيث قال والذي يظهر أن أضيق هذه الأمور صرف وأوسعها ابتداء الدين بالدين وما بينهما في مرتبة واحدة اه وأنه يضر التأخير في الجميع ولا فرق بينهما إلا في قوة الخلاف وضعفه كما ذكره الفقيه قال شب وعلى هذا فلا يتقرر في إقالة الطعام والتولية والشركة فيه وإقالة العروض وبيع الدين بالدين إلا ما تنقضي في فسخ الدين في الدين من التأخير وقد تقدم اه وذلك لأنهم قالوا أنه يتقرر في إقالة الطعام الذهاب إلى البيت والخوالة به فيجوز مثله في سائر المسائل التي هنا فاتها مرتبة واحدة اه والذي تقدم لشب هو كلام الموارث القائل يجوز في فسخ الدين في الدين أن يأتي بدو به أو يوعا به يحمل فيه ما يأخذ وان دخل عليه العمل ترك بقية الكل ليوم آخر اه فالجواب أن الصرف لا يجوز التأخير فيه لا بالذهب والبيت ولا غيره وما عدا من غير ابتداء الدين بالدين يجوز التأخير فيه بقدر النقل وتتم الفائدة كذا كذا كروم وهو أن ما ذكره المصنف في الإقالة من الطعام والتولية والشركة فيه قبل قبضه سواء كان الطعام الذي يقبض من سلم أو لا فحصلت الإقالة بعد القبض أو التولية

أو الشركة بعد القبض فلا يجري فيه ما قاله المصنف بل يجوز تأخير الثمن في كل من غير تحديد زمن وشروط في الأقاليم العروض أن تكون من سلع لا نه التي يتأخر فيها التعليل بفسخ الدين في الدين وأما لو كانت من سلع فيجوز تأخير الثمن ولو سئله قال الخطاب تنبيه أعلم أن هذا في الأقاليم الطعام قبل قبضه والعروض المسلم فيه وأما في البيع المعين فيجوز دفعه التأخير كإكمال في المدينة وإن ابتعت من رجل سلعة بعينها وقد تهرمتها ثم ألقته وأفرقت ما عاين أن قبض رأس مالك أو أخرته إلى سنة جاز لا يسع حداثه (قوله واستقامة) في بعض التسعيرين وانما ثمنه من فوق وبعد هاهنا مثمنه من تحت وأصل الشارح واستقامة بحذف الهمزة كذا في القضي وبعبارة شب والاستبان بالثاء والياء من هاء في آخر ثم قال بعد الاستقامة بالنون قبل الألف والميم بعدها كذا في التسعير الصحيحة من المقدمات والتبنيات وغيرهما وهو صحيح لفظا ومعنى قال الجوهري واستقام إلى أسكن إليه والطمان وقال في مختصر العين واستقام إلى الرجل استأنس إليه وهو راجع لفتح الاستسوال والاستيان ويقع في بعض المقدمات الاستقامة بالميم قبل الألف والنون بعدها كلمة من باب الأمانة والأمن وهو وهم وتصحيح تأباه مصنعة التصرف فلما علم من اختصاص باب الاستعانة بالأحرف ثم يجوز أن يقال فيه الاستبان على وزن الاستفعال من باب الأمانة والأمن كالاستدخال والاستخراج ونحوهما من الصحيح على أنها ذاقيل الاستبانة من باب الأمانة والأمن فقد حذف طاء الصحيحة فأين هنأ من باب الاستعانة (١٧١) وبإيماء حذف عنه العلة فنعين أنه خطا فاشى وبالله التوفيق اه

**فصل** في جازم رابحة (قوله أخرج به بيع الزايحة) لأنه في بيع الزايحة هو داخل على أن غيره يزيد عليه (قوله يتوقف على صرف) أي يتوقف على وجه قدر الثمن وقوله لم يرض علم المناسب حذف صرف ويقول يتوقف على قدر الثمن لعلم أحدهما (قوله وهو تعريض السلعة) أي ذوهر يرض أي عذبة فاحضرت على تعريض لأن البيع المذكور ليس نفس التعريض (قوله غير لازم مساواته) صادق بالزاد والحق التصرفان والتساوي كقوله القضي وزاد فقال في بيع المراجعة في شرعا

بالدين وعلى هذا فاضى الأبواب التي طلب فيها المناجاة الصرف وأوسعها ابتداء الدين بالدين **•** ولما كان البيع ينقسم إلى بيع مساومة واستمارة فزيادة ومراجعة فالأول يسع لم يتوقف عن سبعة المعلوم قدر على اعتبار من في بيع قهوان التزم بشيء منه لا على قبول زاد عليه فقوله لم يتوقف الخ أخرج به بيع المراجعة وقوله أن التزم الخ أخرج به للمزاد الثاني يسع يتوقف على صرف قدره تصرف علم أحدهما والثالث وهو تعريض السلعة للسوم لمن يزيد والاربع والكلام لأن فيه بيع مر تبعة على غن مبيع يتسلمه غير لازم مساواته فخرج بالأول بيع المساومة والمزادة والاستيان وبالثاني الأمانة والتولية والشفعة والرد المبيع على كونه يباح لكن المشهور أنه ليس يسع فقل عطف على جازم لطلب منه سلعة أو على جازم البيع قبل القبض أو استئناف **•** (فصل و جازم رابحة) (ش) أي جازم رابحة البيع أي المراجعة فيه ومراجعة فاعلة والمفاعلة ليست على يدهم لأن الذي يرجع أحدهما البائع فهذه من المفاعلة التي استعملت في الواحد كسافر وطاف الله أو أن مراجعة فاعلة إيجاب لأن أحد المتبايعين يرجع الآخر ويمكن أن تكون المفاعلة على أيها يشك لان المشتري يرجع البائع ولا كلام وهو لا يأخذ السلعة يرجع العشرة أحد عشر مثلا أو هو يعلم أنه يبيعها ثلثي عشر مثلا أي هو يظن أنها تزيد فقد أرجحه البائع أيضا وأشار بقوله (والأحب خلافه) يريد المساومة إلى قوله في

مراجعة اه أي فإطلاق المراجعة على الوضع مجرد اصطلاح في التسمية وأنه يرجع للمشتري كما كان الزاد يرجع للبائع وأما التساوي فعمل إطلاق المراجعة عليه باعتبار يرجع البائع بالثمن لاتضاعه إذ قد يشتري بمسألة أخرى يرجع فيها أو اتضاع للمشتري بالسلعة إذ قد يبيعها غير من فيها كما في شرح عب (قوله أو استئناف) وهو أولى بإكمال الثاني (قوله و جازم رابحة البيع الخ) فيه إشارة إلى أن المراجعة في كلام المصنف منصوب على التميز المحل عن الفاعل وهو غير ظاهر لاحتياجه إلى تقدير جار مجرور وكذا قد أخرج حيث قال المراجعة فهو جملها لا أظهر من جهة المعنى أي جازم البيع في حلة كونه رابحة وأما ثمن من جهة المعنى لأن فيه وقوع الحال مصدر أو يجوز الزعم على أنه فاعل على حذف الموصوف أي يسع مراجعة أو على حذف مضاف أي يسع مراجعة حذف الضاف وأقيم المضاف الهم مقامه فارتفع ارتفاعه ولا رد على هذا الإعراب عدم تأنيث العامل لأن مراجعة مجازي التأنيث اه (قوله كسافر وطاف الله) الشاهد في عاقل من المفاعلة (قوله وأن مراجعة بمعنى أرباح) حاصلة لاسم من المراجعة من باب المفاعلة بل بمعنى أصل الفعل الذي هو إيجاب فقتضت أن لفظ مراجعة يستعمل في المفاعلة وفي أصل الفعل وشوقه هذا على نقل والاشباح تبع في ذلك التيميش والظاهر أنها حقيقة في المفاعلة (قوله وأشار بقوله والأحب خلافه) أقول للمعنى المصنف بقوله والأحب بدقوة و جازم على أن المراد مجاز خلاف الأولى لاستسواء الطرفين لما قلناه لقوله والأحب خلافه نظمه من تقدم في قول المصنف و جازم أو أحدهما بغيره في باب الأمر وسخا خلافا في شرح عب وأما حاصل أن المراجعة حارة فعني خلاف الأولى لما كرهوه مخالفته لاصطلاح المصنف (قوله يريد المساومة) وأما حاصل أن المساومة أفضل من المراجعة والمزادة والاستيان قال عب وأعلمه أطلق لكون الغالب

المرا بحة والمساومة كافي الشيخ أحد الزهاني فلا يشمل قوله خلافة بيع الزائدة للكرهه بعض العلماء لان فيه نوعا من السوم على  
سوم الاخي قبل الركون وانما بالفتاوى اه (قوله والمساومة) مراد بقوله والمساومة (قوله ولا يريد كلام ابن عبد السلام الخ)  
قصة ذلك ان المصنف يحكم بكرهه بيع المرا بحة مطلقا وقص من العوام ولا يكثر تأملا وأما ابن عبد السلام فقصد الكرهه بقيد  
أن تكون من العوام وأن يكون بكثر تنوع أن الصنف انما يفسد خلاف الاولى لان اصطلاحه المهوردان الجواز يطاقه على استواء  
الطرفين اذ لم يبقه بقوله والا فضل خلافة والا كان معناه خلاف الاولى لا الكرهه نعم رد بأن يقال الشيخ عبد الرحمن قد ذكر أن  
المزايدة أفضل من المرا بحة لانه قال أحب أقسام البيع المساومة ثم المزايدة وكذا قول القاضي وأعضه المرا بحة اه وقد تقدم أن  
المزايدة مكرهة لانها تورث الضغائن ولكن المرا بحة مكرهة بالمعنى الاول لا خلاف الاول كما قال المصنف فان قلت يريد  
المصنف بالجواز ما قال بل يكره فيشمل (١٧٣) المكره قلنا هذا خلاف اصطلاحه والحاصل ان المساومة

انما كانت أفضل لان المرا بحة  
تحتاج لصدرتين والمزايدة تورث  
الضغائن وفي الاستئمان فقد قال  
في شرح شب وأما بيع الاسترسال  
والاستئمان فلا مدخله هنا لانه  
انما يكون حال الجول بالسر اه  
أي فلا باقي فيه مما كره ولا  
مشاهدة وقد يقال انه يتوقف أيضا  
على صدق من قاله العدل الى  
المساومة أحسن والمشتري يعطى  
من درهمه ما أكثر نعم قال هذا  
لأنه لا يملك الناس ولا في كل شيء  
(قوله والمرا بحة مكرهة) أي  
معهود بخارجي قد تقدم على لانه  
الغالب فلا يشترط القطع عند  
الاطلاق الا اليه (قوله ولو كان  
في السلعة المبيعة) أي مرا بحة  
أي التي قصد البائع أن يبيعها  
مرا بحة (قوله ليس عند المشتري)  
أي الذي هو المشتري الثاني الذي  
يشترى من البائع مرا بحة (قوله  
لما فيه من السلم الحال) أراد بالجول

المقدمات البيوع على المكاسبة والمعا كسبة أحب الى أهل العلم وأحسن عندهم ولا يريد  
المؤلف كلام ابن عبد السلام لئلا يتوجه عليه الاعتراض بأن ابن عبد السلام خصص  
كرهه بيع المرا بحة بالاعتبار بالعوام وليس في كلام المؤلفين من القسدين أي والاحب  
خلاف بيع المرا بحة وهو المساومة لا المزايدة والاسماتة لا إضافة للمهد والمراد معهود معين  
وهو بيع المساومة (ص) ولو على مقوم وهل مطلقا أو ان كان عند المشتري تأويلان (ش)  
يعني ان يبيع المرا بحة جائز ولو كان عن السلعة المبعة عرضا مقوما مضموما كالأشترى ثوبا  
بمعيون معهود فانه يجوز أن يبيع مرا بحة بعين ذلك الحيوان ويرد عليه زيادة معلومة وهو  
مذهب ابن القاسم ومنعه أشبه على عدمه صوف ليس عند المشتري لما فيه من السلم الحال  
واختلف هل ابن القاسم يخالفه في ذلك فيقول بالجواز في المقوم المضمون كما هو ظاهر كلامه  
أولا يخالفه فيجعل قول ابن القاسم على موصوف عند المشتري يقول المؤلف وهل مطلقا أي  
وهل الجواز عند ابن القاسم في المضمون سواء كان عند المشتري أم لا بناء على حمل كلام ابن  
القاسم على ظاهره أو الجواز فيه عند ابن القاسم متقيدها إذا كان المقوم عند المشتري فلا  
يكون قول ابن القاسم مخالفا لقول أشهب تأويلان وقد علمت من هذا أن الخلاف بين الشيخين  
انما هو في المقوم المضمون كما يفيد منه النقل الذي ليس عند المشتري وأما المقوم الذي عنده  
فيفتقن على الجواز فيه وأما المعين فلا يختلف فيه بل يفتقن على المنع فيما لم يكن عند  
المشتري وعلى الجواز اذا كان عنده ولو على ولو على عوض مضمون وهل مطلقا الخ لكان  
أخصر وطابق النقل اذا اختلف في العوض المضمون ولو لم يلبا غير المعين (ص) وحسب ربح  
ماله عين فائقة كصغ وطرز وقصر وخطاطة وكدوقن وطرية (ش) يعني أنه اذا وقع البيع  
على المرابح من غير بيان ما يربحه ولا يربح على ربح العشرة أحد عشر مثلاً ويجب  
أن يحسب على المشتري من السلعة ورجحه ويحسب أنصاعه من مؤنها وكافها ربح ماله  
عين فائقة تؤثر زيادة في البيع من صغ وطرز أو تقسرية وهي جعل الزوب في الطراوة

الفعل يمكن أبوجه خمسة عشر بما فيكون السلم اليه المشتري مرا بحة (قوله واختلف الخ) لا يخفى أن المصنف  
يكون مستنداً بأشار بقوله وهل مطلقا أو بل لا خلاف من جملة الكلام ابن القاسم طارح الكلام أشهب وقوله أو ان كان عند المشتري إشارة  
لتأويل الواقف هنا علمت ذلك فلو قال المصنف ويجوز عند ابن القاسم بمقوم ومنعه أشهب وهل خلاف تأويلان لكان أوضح (قوله أم لا)  
أهم لم يكن عند المشتري أي وبقدر على تحصيله والامتنع باتفاق (قوله اذا اختلف الخ) ويجب أن أراد بالمقوم ما قاله المعين فيشمل  
المثل غير المعين (قوله وحسب ربح) وأخرى أصل (قوله كصغ) المتأصل لما فيه فتح الصادر مراد منه المصدر وعليه فهو يقتل لما  
قبله ويكون قوله ماله عين فائقة معناه لا ترده من فائقة وان كسرت كان تشبيهاً به وعلى جملة تشبيه المعين للشيء به وحاصل ما يستفاد  
من كلامهم هناك ان المار من فائقة ان تولد البائع بنفسه أو على غير تشبيهاً فانه لا يحسب أي عوض العمل فيه ولا تصب ربحه وأما ان  
عمله باجره فانه يحسب ويحسب ربحه وسواء كان ممن شئ في نفسه أم لا وهذا ما أوردنا من اجلنا بكلامه وأما ما يبيع به أو يخطابه  
وتحقيقه فان كان ممن عند البائع فانه لا يحسب هو ولا ربحه وان كان قد اشتراه فانه يحسب هو ورجحه



(قوله ما يحسب ويرج عليه) أي كالصبي وقرة ومال يرج له أي كالمولود وقوله وما لا يحسب جله أي أصلا كخبر الشد والطي اذ لم يكونا عند ابن ولا فرق بين أن يذكر الاجال مقدما ومؤثرا أولا يذ كر الاجال أولا يذ كر الاجال وعندهم مقدما ومؤثرا فقد اشتركت الثلاثة الأولى في بيان التفصيل (١) ولا فرق بين ذكر الاجال وعندهم مقدما ومؤثرا (قوله ويبيع على المراجعة العشرة أحد عشر) لا يبيح أن ذلك مشترك بين الكل (قوله وأنها كذا) أي وأراد بالثمن ماصرف في شأنها (قوله بعد تسع) أي تسمية جميعها فالاجام في قوله بعائته وموجبها هو ما أشار به بقوله شدعوطها (قوله ولا يفسر المؤنة) أي بأن يقول ذهب في الطي كذا وفي الشد كذا (قوله ان بين الجميع) أي بين جميع ما يلزم السلسلة ابتداء بشرط الرجوع للجميع مال يرج وما يرج (قوله فيضرب على الجميع) وقوله أو فسر المؤنة) لا يبيح أن في الأول مفسر للمؤنة أيضا فالتفسير للمؤنة مشترك بين الثلاثة الأولى (قوله فقال (١٧٤) هي بعائته) ذكر الاجال أولا ليس بشرط بل لا يشترط أصلا بل المدار على بيان التفصيل

(قوله أي وضرب الرج) أي وضرب الرج مال يرج له خاصة دون غيره وكذا وضرب الرج بعض من المؤنة دون غيره (قوله أو على المراجعة الخ) هذا القسم هو نفس ما أشاره المصنف بقوله وحسب الخ لا يبيح أنه في الأولين أيضا يبيع على المراجعة والعشرة أحد عشر إلا أن الفارق أنه في الثالث أبجل فلم يشترط ضرب الرج لأعلى الكل ولا على البعض بل أطلق (قوله هو الصواب) بل شئ آخر يفيد ذلك كما أشاره شب بقوله وذلك لأن رجوعه محسب بقتضائه يراه التفصيل المتقدم في قوله وحسب الخ ولوين

ويشترط ضرب الرج على الجميع الثاني أن يفسر ذلك أيضا ما يحسب ويرج عليه وما لا يرج عليه وما لا يحسب جله ويشترط ضرب الرج على ما يحسب ضربه عليه خاصة الثالث أن يفسر المؤنة بأن يقول رزها في الجمل كذا وفي الصبي كذا وفي القصر كذا والشد والطي كذا ويبيع على المراجعة العشرة أحد عشر ولم يفصل ما يوضع عليه الرج من غيره الرابع أن يبيح ذلك كله ويجزئه جله فيقول قامت على بكذا وأنها كذا ويبيع على المراجعة العشرة درهم الخامس أن يبيح فيها التفتة بعد تسعها فيقول قامت بتدعها ووطها ووجها وصفتها بمائة أو يفسرها فيقول عشرة منها في مؤنتها ولا يفسر المؤنة اه حزم المؤلف على انحصار الأقسام الخمسة الأولى بقوله (ان بين الجميع) بإضافة الشرط الرابع لقوله وجاز المراجعة ان بين الجميع فيضرب على الجميع ولقائي بقوله (أو فسر للمؤنة فقال هي بعائته أصلها كذا) كثمانين (وجها كذا) كعشرة وصفتها خمسة فوصفها ثلاثا وثم شداها واحد وطها واحد أي وضرب الرج على ما يرج له دون غيره وثالث بقوله (ص) أو على المراجعة بين كرج العشرة أحد عشر ولا يفصل ما يرج عليه دون الرج ولم يفصل ما له الرج مما لا يرج عليه بخلاف القسم قبله ويرجع فيما يفسر عليه دون ما لا يفسر عليه لاهل المعرفة وما ذكرنا من أن قوله ان بين الجميع شرط في جزأ لا في حسب خلافا لشارح هو الصواب لثلاثي شكل عليه الاتراج التي بعده لانه يقتضي أنه اذا أبهم ما يحسب ويكون البيع محسوبا ليس كذلك ثم انه يصح فذبح في قول المؤلف كرج العشرة أحد عشر تبرئها وإضافتها إلى العشرة وعلى التنوين يصح في العشرة بالجر على أنها بدل من ربح والنصب على أنها مفعول لفعل محذوف أي يرج بصير العشرة أحد عشر والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي وهو العشرة أي والرج المشروط العشرة أحد عشر وهذا أولى (ص) ويزيد عشر الأصل (ش) المراد بالاصل الثمن التي اشترى به السلعة أي واذا وقع على أن يرج العشرة أحد عشر زيد عشر الأصل فلما كان

الجميع وضرب الرج على ما يحسب به وما لا يحسب عليه وليس كذلك بل اذا شرط ضرب الرج على الجميع أو على بعض الثمن معين فانه يعمل بالشرط والعرف كالشرط ولا يراه التفصيل السابق مع الإطلاق وعدم العرف الا اذا قال أبيع ربح العشرة أحد عشر اه كلام شب وانحاصل كما افاده شب أن قول المصنف أو على المراجعة بين معناه بين الثمن والكلف اما ابتداء أو بعد أن ذكره جملا ولم يشترط الرج على جميع ما يبتعه ولا على بعض معين منه وانما قال أبيع ربح العشرة أحد عشر وهذا هو محل التفصيل في قوله وحسب اه كلام شب (قوله وليس كذلك) بل هو فاسد (قوله وإضافتها للعشرة) على هذا فأحد عشر حال وكذا على جعله بدلا وأورد البدر على جعل العشرة مبتدأ أن المبتدأ اما عين انظروا ومشببه كقوله تعالى ما من أمهاتهم والعشرة هن البست عين أحد عشر وأجاب بأن الاتحاد ما قدر أي أن عشرته صارت أحد عشر أو بقدر انظروا العشرة تصير أحد عشر اه (قوله أي ونحو العشرة) الأولى ان يقتصر على قوله وهو في قول أي وهو أي الرج المشروط العشرة أحد عشر أي الفرد المصير العشرة أحد عشر (قوله وهذا أولى) أي انسب في مقام التفسير والابتناح (قوله زيد عشر الأصل) واذا يبيع ربح العشرة اثنا عشر زيد خمس الأصل



كأيدلم من عياض فانه قال فيسقط عنه ما يجب اسقاطه ورأس المال ما بقي فانت أملت تمت ولا ينظر الى القسمة (قوله بعد اسقاط ما يجب اسقاطه) أى من ربح الحموله ونحو ذلك مما تقدم (قوله سواء كان عبدا) كتاب من به الحكة والجرب وقوله أولا كما لو أخذت في دين مؤجل أو على مسر (قوله ما يكرمه) يقع الباء (١٧٦) وفيها (قوله وتقل برغبته الخ) المالكه اذ في ذات المبيع

أو وصفه لواطلم عليه المشتري ولو  
مع شك البائع في كراهته (قوله فان  
كانت عدم بيان الخ) هذا التقرير  
يدل عليه كلامه الآخر في قوة  
ولا نهايتها وان باع معها اوله فانهر  
المعتدون بما بعد المباشرة بقوله  
وبعبارة على انك تقول بقسرة  
عاسيات يتوقفها كتمه فان كان  
من باب العيب جرى على حكمه  
وان كان من باب الغش جرى على  
حكمه وان كان من باب الكذب  
جرى على حكم قنديل (قوله فان لم  
بين الخ) كذا في بعض التفاري  
(قوله مطلقا) حال من ان اختلاف  
مانع من العقد اى حالة كون  
البيان غير مفيد بحال (قوله فله  
النسك) اى قوة الرد (قوله بالاقبل  
منها) اى ان فرض ان هناك أقل  
والا فقد توجد المساواة (قوله  
والاجل) يصح جرمه ونصبه عطفًا  
على ما وجهه الان لا يحسن عمل  
جرم بالإضافة ويجعل نصب على  
الفعولية وكذلك العاطف لاثباته  
(قوله الى اجل) اى قد ارغب ان  
لمصلحة من الزمن ويختلف الزمن  
بقرينه وبعبارة (قوله ثم راضا على  
التأجيل) لان اللاحق للاجل  
كالواقع فيه (قوله فان لم يكن كان  
غشا) وسأقن الغش مع القيام  
يخبر بيزارد والتمسك بجميع  
التمن ومع القوات الاقل من الزمن  
والقيمة وشرح حسب فان باع ولم  
يسف فاعلم انه مرد البيع مع قيام

المبيع وورضى المشتري وأن فات فبقه الأقل من الثمن والقيمة كافي المدونة أى  
نقدا لأن الرجع قيام المبيع وورضى المشتري ببيعته انظر عب (قوله وطول زمانه الخ) (تنبيه) كيجب ذلك في المراجعة يجب  
في المساومة وكذا الزيادة والاستيمان كذا يبقى (قوله وتجاوز الزائف) هو النقشون الذى خلط ذهبه أو فضته بنحاس أو رصاص



والمراد بها زوالها وليس المراد به تركه أو تركه له أو دخل هذا في الهبة وأقله هل لا بد من بيان قدر ما يبيع فيه أم لا يظهر من كلام بعضهم الأول (قوله ولكنه خلاف ظاهر كلام المؤلف) الذي ارتضاه شذنا السوئي العمل بظاهر المدونة وأن عرفته من أن تجاوز الزائفة بين مطلقا (قوله وأنها ليست ببلدة الخ) فإن لم يبين نقض في المشتق (قوله وكانت قائمة) أي لم يحصل فيها مقنونة أسسلا أي لا مقنونة العيب ولا الغش ولا غيرها (قوله وليس البائع الزامها) أي من حيث الكذب والحاصل أنه يلزم من كون الشيء مقنونا للعيب كونه مقنونا للغش والكذب بالعكس ويلزم من كونه مقنونا للغش كونه مقنونا للكذب والعكس (قوله ويجوزهما) أي كية وصدة (قوله فان شأهنا بالمعيب الخ) لا يخفى أنه عند البيع لا قيامه (١٧٧) بالعيب فهذا انتماء إلى في الهالك والتبوير

قوله أو حدوث قليل  
العيب أي كالرمد (قوله  
وحدث عيب متوسط)  
أي كصفاد العين (قوله  
فقيامه بالغش أنفع الخ)  
هذا ظاهر إذا لم يحدث عيب  
أسلا أو حدث وكان قليلا  
وأراد التمسك وأما إذا  
أراد الد بالعيب القديم فلا  
يكون القيام بالغش أنفع  
على الإطلاق وكذا إذا كان  
هناك عيب متوسط فعقل  
كون أرض العيب أنفع من  
الغش (قوله وإن كان من  
العيب المفسد) الحاصل  
أن المفسد لعيب أقسام  
ثلاثة إما أن يخرج عن  
البدعوض كالعيب وهذا  
قسم ولما أن يهلك أو  
يخرج لأبعض كالبهة  
والصدقة وهو مصدوق  
التصرف فيه ويحرمها  
وهذا قسم ولما أن يقوم به  
شيء يخرج عن المقصود  
فهو هذا القسم المشابه  
بقوله وإن كان من العيب

أيضا وهو ظاهر كلام الشامل ولكنه خلاف ظاهر كلام المؤلف وخلاف ظاهر كلام المدونة وابن عرفة  
فإن لم يبين الهبة فلا حكم بالكذب وإن لم يبين تجاوز الزائفة فلا حكم بالغش (ص) وأنها ليست ببلدة أو  
من التركة (ش) هذان باب التبدليس بالصوب وليس هو خاصا ببيع المراجعة فيجب على البائع أن يبين  
للمشتري أن السلعة ليست ببلدة إن كانت الرغبة في السلع البلدة أكثر أو أنها ببلدة إن قلت الرغبة فيها  
أو بين أنهما من التركة ففقه أو من التركة مقطوف على خبر أن وهو قوله ليست ببلدة ويحمل عطفه  
على خبر ليس أي بين أي ما يلبس من التركة إذا كانت الرغبة في التركة أكثر (ص) ولولا هذا وإن كان  
والدفع لهما (ش) يعني أن من اشترى هذا كان من نوع ما لا يعقل أو من نوع من يعقل فقلت عند دفعه  
لا يبيعهما بالحق حتى يبين ذلك ولو باع والدفع لهما لأن المشتري يظن أنها اشترى مع والدفع لهما حدث  
الولد عند عيب وطول فقامت عنده إلى أن ولدت عنده غش وخدعة وما قصد التزويج والولادتين  
فبينا كذب في الثمن وقيل لا يوجد كما لا يصدق تدليها بترسها فإن لم يبين وكانت قائمة فادعها المشتري أو غاش  
ولا شيء له وليس البائع الزامها به حتى من الثمن لأنه يبيع عليه بالعيب والغش وإن حصل فيها مقنونة  
فإن كان من مقنونات الرضا بالعيب كبيعها وهلاكها ونحوهما مما يقتضيه المقصود فإن شأهنا بالمعيب  
فيصط عنه أرضه وما يلو من الربح وليس له حينئذ القيام بغش ولا كذب وإن شأهنا رضى بالعيب فقيامه  
بالغش حيث رضى بالعيب أنفع لمن قيامه بالكذب إذ عليه الأقل من الثمن والقيمة في الغش وأما في  
الكذب فقليله أكثر من الثمن الصحيح وبعده والقيمة ما لم ترض على الكذب وبعده وإن كان من مقنونات  
الغش وليس من مقنونات الرضا بالعيب كحالة الأبقار وحدث قليل العيب أشار إليه بقول المؤلف في  
الخيال أو يقل فكذا العدم وكذا حدث عيب متوسط فقيامه بالغش أنفع له أيضا وإن كان من العيب المفسد  
خبر في ردها أو مقصدها الحادث وأما كذا هو يرجع بالعيب القديم ومنها من الربح وبين الرضا بالعيب  
فريد في قيمتها ولو زوجها وجب بيه لأنه عيب فإن لم يبين وهي بحالها خبر المشتري بين قبولها بجميع  
الثمن ورد هال وليس البائع الزامها به حتى قيمة العيب لأن العيب لا يزيل بحظه بخلاف الكذب والتضيير  
في ردها أو مقصدها الحادث فيما إذا كان العيب مقينا المقصود مشكلا فانه مرفى باب الخيار إن المقت  
ينعني فيه الأرض ويجب أن يعلم ما يمكن عيب غيره كالخنا (ص) وحفظه بارت وصوفتم (ش)  
يعني أن من اشترى أصولا عليها ثم تأخر يوم البيع فاشترطها واشترطها مع أصولها في العقد ثم  
اشترى غنما عليها أصروف فقدم يوم البيع ثم أنه جاز الصفوف ثم أراد أن يبيع مائة فله أن يبيع عليه  
أن بين المشتري أنه جاز الصفوف ثم أنه جاز الصفوف ثم أراد أن يبيع مائة فله أن يبيع عليه  
تماما لأنه لم يثبت إلا بعددته بتغيرها في الأسواق والمؤلف استثنى عن بيان غير التامع ما سبق من

(٢٣ - ثري خامس)  
المفسد أي الفيتة ولو عير بكان أحسن وهو المشابهة بما تقدم في قوله ككر  
مغير الخ أي لم يخرج من البدعوض فما تقدم قوله كبيعها الخ فإنه مقرر ومن فيما خرج من البدعوض ما لا  
وبسب وهو المشابهة لما تقدم وهذا الثالث لم يخرج من البدعوض (قوله فإني قيمتها) أي من حيث قيامه بالغش والظاهر أن يقول  
فقيامه بالغش أنفع (قوله عيب غيره) المناسب أن يقول شيء غيره (قوله) حيث قلنا ما يخرج من القوات فهل ينفذ مائة وهو  
قول ابن الموارزمية وهو قول حصون وابن عديس (قوله وكذا إن لم يكن له بالسلم تاما) فإن قلت ما الفرق بين الثمرة غير الموزة  
والصوف غير الثمرة فالجواب أن الصوف غير الثمرة فمن النفع ما لا يوجد في الثمرة غير الموزة لأنه قد يغزل أو يجعل حشوا في نحو  
الوسادة (قوله والمؤلف استثنى الخ) فيه نظر لأن هذا انتماء إلى تركه ولم يخرج مع القول وأما ما خرج فلا بد من بيان جزءه ولا يكتفى عن

ذلك بيان طول الزمن (قوله فصيح تليطه) هذا على ما قاله البدر بن مالك وهو ضعيف وحسنه فلا بد أن يقدر لقوله وصوفتم عامل مناسبه وهو جز الزاي ويجرى مثل ذلك في قوله \* علفتمنا واما ما رآه \* (قوله فان لم يكن) وهي بحالها أي لم يحدث فيه ما يعيب متوسط ولا مقيت ولا يثبت هذه سحولة السوق أو نقص خفيف ولا زيادة (قوله وان أراد بيعها الخ) هذه هي التي أرادها المصنف (قوله فلا بد من البيان) أي لفترة النفوس عما وقعت فيه الألفه ولا يراد أن هذا يأتي فيما إذا باع على العشرة لاحتمال كون النفوس من غلوه عند بيعه (١٧٨) خمسة عشر وهذا متفق عليه بالضرورة فان لم يكن فينبغي أن يكون

قوله وطول زمانه ثم إن المؤلف ضمن جد معني أخذ فصيح تليطه على المعطوف لأنه إنما يقال في الصوف جزء بالزاي وأما التمره فيقال فيها حذوها بالذال المجع فان لم يكن في مسئلة التمره الموزونة أو الصوف التام فهو كذب وأما في مسئلة غير التام فهو غش (ص) وألفه متشبهة (ش) يعني أنه إذا اشترى سلعة ثم باعها بأكثر مما اشترى به ثم أقال المشتري فيها فإذا أراد بيعها مرة أخرى أصل ما اشترى به لم يصحج إلى بيان وان أراد بيعها على غير الألفه فلا بد من البيان كما لو اشتراها بعشرين ثم باعها بثلاثين ثم تقابل مع المشتري على الثلاثين وأراد أن يبيع عليها مرة أخرى وأما لو أراد أن يبيع على العشرين فلا بيان (ص) الزيادة أو نقص (ش) يعني أن التقابل إذا وقع بينهما زيادة أو نقصان عن الثمن الأول فله إذا أراد أن يبيع مرة أخرى لا يجب عليه أن يبيع مرة أخرى على ما وقعت الألفه به من زيادة أو حذو أو ثلاثين في المثال المذكور أو نقصان كعشرة وعشرين لأن ذلك ابتداء بيع حقيقة (ص) والركوب واللس (ش) يعني أنه يجب بيان النقص من الركوب لزيادة واللس للثوب الكثيرين كركوبها في السفر فان لم يكن فهو كذب (ص) والتوظيف ولو متفقاً (ش) يعني أنه يجب على من باع مرة أخرى أن يبين التوظيف ومعناه أن يشتري بمقدار ما تعدد كعشرة أو ثوبين مثلاً صفقة واحدة بعشرة دراهم مثلاً وتوظف على كل ثوب منها درهما فإذا أراد أن يبيع مرة أخرى فانه يجب عليه أن يبين أن ذلك التوظيف منه إذ قد يخلط نظر في التوظيف وسواء كانت الثياب غير متفقة في الصفة والقيمة ولا اشكال في البيان أو كانت متفقة في القدر وفي القيمة على المشهور راذقدا لا يرضى المتابع بتوظيفه وقد يكون مرغبة في الجملة فيزيد لأجل ذلك خلافاً لأن نافع قال لبعض الخطاطي المتفق لأن التوظيف مع دخول عليه بين التجار ومن عادتهم فقوله ولو متفقاً أي لو كان الموظف عليه متفقاً فهو راجع لما فهم من قوله والتوظيف (ص) الامن سلم (ش) الاستئمان متصل أي لأن يكون التوظيف متفقاً سلم فلا يجب عليه بيان على مذهب المذاهب المتفلا في بيع التذلاته بقصد فيه إلى الأجزاء والسلم القصدمنه إلى الصفة وهي مستوية وقيد فيها الجواز في السلم بأن لا يكون المسلم يجاوز عن السلم إليه بأخذ أدنى مما في الذمة (ص) لا غلر بيع (ش) بالخروج على ما من قوة تبيين ما يكره والمعنى أن من اشترى به أو هو الأرض وما اتصل بها من بناء وشجر فاعطاه فله أن يبيع مرة أخرى لا يجب عليه أن يبين أنه اغتسله لأن الغلة بالضمعان والفرق بين غلة الربا وغيره من الحيوانات وأما الصوف التام فليس بغلة وغير التام فسين من جهة أنه يستلزم طول الزمان للحيوان كما مر فبعض ما هنا غير ذلك (ص) كسكيل شرائه (ش) تشبيهه في عدم وجوب البيان والمعنى أن من اشترى نصف سلعة بعشرة مثلاً ثم اشترى باقيها بخمسة عشر فانه يبيع مرة أخرى بخمسة وعشرين ولا يبين أنه اشترى أولاً بكذا وثانياً بكذا وقيد هذا إذا لم يكن له غرض إلا مجرد الشراء وأما لو اشترى البقية ففدع ضرر الشركه فوجب البيان (ص) لأن ورث بعضه (ش) يخرج من قوله

لأن الموضوع أنه باع البعض مرة أخرى لال ثياب فان لم يكن فينبغي أن يكون غشاً في المتفق لجهام شرائه كذلك وكذا في الخفاف لاحتمال خطئه (قوله لأن يكون التوظيف الخ) الحسن أن يقول الآن يكون المتفق حصل من سلم فلا يجب البيان كما هو عبارة شب ولا فرق في التوظيف الخ من سلمين أن يكون قبل قبض المسلم فيه أو بعد كما هو مفاد المواق وكذا في كلام الزرقاني (قوله والسلم القصدمنه إلى الصفة) أي ولذا لا يباح حتى ثوب من المسلم فيه يرجع عنه لال يثبته (قوله وهو الأرض وما اتصل بها الخ) في عب ما حصله أنه تفسير بمنى على التسامح والمعنى أنه يلحق بالربيع الأرض وما اتصل بها (قوله وغير التام الخ) أي فقير التام غلر (قوله لأن ورث بعضه) مثلاً الأرض ما حصل بغير عوض كهبه أو صفقة

تكميل

واعراب لانورث بعضه مشكل الا ان يكون العتوق مقدرا اى لا تكتمل ملكة انورث بعضه ويصح فتح الهمة زالة البدر (أقول)  
اوان الخنى لانكبة يارب بعضه (قوله وفات) فان لم يفت فلمشتري الرد والتك (١٧٩) بما وقع العتوق عليه (قوله سوا عتوق الخ)

أى لثقة الارث (قوله رد

تكتمل شرائه والمعنى انه اذا ورث بعض شئ واستكمل باقيه بشرائه كما لو ورث النصف ثم اشتري  
النصف الاخر بعشرة أو العكس وأراد ان يسع البض المشتري مرابحة وأخبر أن رأس ماله عشرة  
فلا بد أن يقول والنصف الآخر موروث وعلة في المدونة انه اذا لم يرد دخل في ذلك ما يتابع وما ورث  
واذا بين فاتباع السع على ما يتابع فان باع ولم يبين وفات فاتباع وهو النصف نصفه مشتري فبعض  
بنصف الثمن ونصف الربح ونصفه الآخر موروث فبعضه الاقل من القيمة وما يقع عليه من الثمن  
والربح لسريان الموروث في أجزاء ما اشتري وقولنا وأراد يسع البعض المشتري مرابحة استلزم البعض  
الموروث فانه لا يسع مرابحة الا في (ص) وهل ان تقدم الارث أو مطلقا وبلا ن (ش) أى وهل  
وجوب البيان فمما ورث بعضه واشتري بعضه الآخر ان تقدم الارث على الشراء لا يزيد في النصف  
المشتري ليكمل في ما ورث نصفه بخلاف ما لو تقدم الشراء فيسع النصف المشتري مرابحة ولا يجب ان  
يقول والنصف الآخر موروث أو وجوب البيان سواء تقدم الارث على الشراء أو تأخر وهو المعتقد  
و يترجم على الأول اذا اشتري النصف ثم اشتري باقيه ان يبين لانه زاد في النصف الثاني ليكمل جميعه  
وقد يفرق بين الزيادة لتكتمل ما ورث أو كثر قصد امته اليه لتكتمل ما اشتري قبل ولم تقدم ان غلط  
الاتباع في بيع المساومة لا قيامه أشار الى غلط المراجعة بقوله (ص) وان غلط بنقص وصدق أو أوثق  
ردا ودفع ما بين ورجه (ش) أى وان غلط الاتباع في بيع المراجعة بان أخبر بانقص عما اشتراه وصدقته  
المشتري أو ألقى من رقم المبيع أو حله ما يبلد على صدقه وحلف البائع أو ظمت البينة على ما داه  
فان لم يفت المبيع خبر المشتري بين رد ما الى باعه أو دفع العيص مع رجه فقوله بنقص متعلق بغلط  
والباطل الا لان النقص آفة الغلط أو معنى مع أى نقصا صاحب الغلط فلا حاجة الى تعليله  
باعتقداى فأخبر بنقص (ص) وان فانت خبر مشتريه بين الصحيح ورجعه وفتنه يوم يبعه مالم  
تنقص عن الغلط ورجعه (ش) الموضوع على باعه مرابحة وغلط على نفسه بنقص وفات  
السلعة بنمذ أو نقص لاجوه السوق فان الخباير يفت للمشتري ان شاء دفع الثمن العيص الذى بين  
ورجه وان شاء دفع قيمة السلعة يوم البيع لا يوم القبض مالم تنقص القيمة عن الغلط ورجعه فلا  
ينقص عنه فجعل النقص مفتا ومالم تزد القيمة على الثمن العيص ورجعه فلا يراد عليه \* ولم يجرى  
في كلامه ذكر الكذب والنقص شرعى فى بيان حكمهما مع قيام السلعة وفوتها بقوله (ص) وان  
كذب لم المشتري ان يحطه ورجعه بخلاف الغش (ش) يعنى ان البائع اذا كذب على  
المشتري في بيع المرابحة بان زاد في ثمن السلعة على ما هو فى الواقع سواء كان عمدا أو غير عمد كما  
اذا اشتراه ثمانية مثلا فحضر أو فاشترىها بعشرة تو باعها مرابحة فبقي عشرة والسلعة قائمة بديل  
ما بعده فان حط البائع ما كذب به عليه ورجعه فانه يترجم اليه وان لم يحط به فان المشتري يحضر  
بين ان رد السلعة وبأخذ ثمنه أو أخذها بجميع الثمن الذى وقع البيع به بخلاف الغش فانه لا يلزم  
المشتري السع وان حط فأنه عنه ما عشمه كذا اذا اشتراه ثمانية مثلا ورجعه عليها عشرة ثم  
يبعها مرابحة على الثمانية فلو هم المشتري انه غلط على نفسه فهو غش وخدعة فالمشتري فى حالة  
الغش مع قيام السلعة يحضر بين ان يتسلسلها بجميع الثمن أو رد ما ورجه بنمذ فقوله يلزم  
المشتري أى لم المبيع المشتري ان يحطه أى الكذب يعنى المكذب بخلاف الغش أى فانه  
لا يلزم وان خالفه في عدم الرد ولم يسع هنا حطية ويحتمل أن يقال هنا حطية وهي الرجح فقوله وان

فسيماشارة الى أن الأولى للصف ان يرد على أى يبيع من الامر من كالدونة فيقول مالم تنقص عن الغلط ورجعه واما ان تزد على العيص  
ورجه لكنه تبع عار فان الحاسب كذا أفاده محشى نت (أقول) الأولى اسما طاهلا لان القيمة اذا زادت على العيص ورجعه لا يعد لها  
العاقلة (قوله ان حط عنه بأفعه ما عشمه به) لا يخفى ان عشمه بالزيادة على عشرة فى الرقم فلا يأتى حط في ذلك (قوله وهي الرجح) لانه اذا ناسك

يدفع الثمن الاصل وحده في الغش أقل الثمن ولا يضرب دمج على ذلك الاقل (قوله) أو قيمتها يوم قبضها وكذا نقول في الكذب القيمة يوم القبض وانظر ما الفرق بينهما وبين الغلط فقد اعتبر فيه القيمة يوم البيع (قوله وكلامت) أي القائل خير المشتري فيه فطر من ثلاثة أوجه الأول أن القول بان التغيير لاجتماع خلاف المشهور الثاني أنه لو كان التغيير للاتباع لم يكن لقوله ما لم ترد على الكذب وجه معنى صحيح الثالث أنه يؤدي إلى أن المصنف ترك قيد الابدمنه وهو أن لا تنقص القيمة عن الصحيح (قوله غاش عند محضون الخ) ويرتب على كونه غاشا عند الغشوات يلزم الاقل من الثمن والقيمة كذا ذكره ج وهو خلاف ما تقدم وهو العقم ما تقدم من أنه في حالة الغشوات يحضر بين أخذها بما وقع عليه القدر أو عاثة ما في الاقل منهما وفي حالة القيام له الرد والتسليم بما تقدم فاعلمت ذلك فالمعتمد أنه ليس له حكم الغش وقد علمت ولا له حكم التدليس لان المدلس بالعيوب (١٨٠) يرجع عليه بالارث والحاصل أن حكمه حكم الغش عند محضون

وأما عند ابن القاسم فليس حكمه حكم الغش عند مدلس ولا حكم الكذب ولا حكم اللعب وربما يتوهم من الشارح أن غير محضون يقول أنه مدلس وليس كذلك (قوله ومدلس المراجعة) أو قال لعب المراجعة كسبها لكان أشبه لكنه تبع عبارة ابن رشد الآن ابن رشد أقر في آخر كلامه بما يدل على العموم فجاء كلامه حسنا محشى تت وأجيب بان مراد المصنف بالمدلس من في سلطته عيب (قوله الآن) يدخل عنده عيب تقدم أنه إذا حدث عند المشتري عيب تارة يكون مقيتا وتارة يكون متوسطا وتارة يكون البائع مدلسا وتارة لا ما تقدم أنه اذا كان البائع غير مدلس وحدث عند المشتري عيب متوسط فهو مخير إما أن يرد ويدفع ارض الحادث أو يتسكك ويرجع بأرض القديم ولو كان مدلسا لكان اذا أراد الرد يرد ولا شيء عليه حيث كان اللعب الحادث بسبب عيب التدليس فاذا علمت ذلك

كذب أي بزيادة وعبر مع الغلط بالنقص ومع الكذب بالزيادة لأن الغلط يتناسبه والنقص والكذب يتناسبه الزيادة فغير مع كل ما يتناسبه والافالكذب والغلط شيء واحد وهو الاخبار بخلاف الواقع (ص) وانما ثبت في الغش أقل الثمن والقيمة (ش) يعني أن البائع اذا غش في بيع المراجعة وفانت السلعة بتصرفه فاعلم فان المشتري يحضر بين ان يدفع الاقل من الثمن الذي بيعت به واقعتها يوم قبضها من غير ضرب دمج عليها (ص) وفي الكذب خبر بين الصحيح وجهه أو قيمتها ما لم ترد على الكذب وجهه (ش) أي فان فانت السلعة في بيع المراجعة في حالة الكذب فان البائع غش فيه بين أخذ الثمن الصحيح وجهه أو قيمتها يوم القبض ما لم ترد على الكذب وجهه فلا يرد عليه أي الكذب لانه قد رد في ذلك وما ذكرنا من أن التغيير للبائع لا لا يشتري هو الصواب كما وقع للشارح وبدل عليه قوله ما لم ترد على الكذب وجهه فانه لا يقال ما لم ترد الخ فلا يخفى المشتري في الزيادة لانه لا يختار الا الاقل وحسنه فلا يصح أن يقال وما لم تنقص الحقيقة فيه عن الصحيح وجهه لانه لا يختارها البائع فلا فائدة في التقيد بالذكور وكلامت فيه قطر \* ولما كان الغاش أهم من المدلس لان من طال زمان المبيع عنده ولو بين غاش ولا يقال فيه أنه مدلس أو باع على غير ما عليه عقدا ونقدول بين غاش عند محضون وليس مدلس أفرد المدلس بحكم خصه فقال (ص) ومدلس المراجعة كغيرها (ش) يحتمل أن يريد بغيرها من أن المشتري بالخيار بين الرد لا شيء عليه والتسكك ولا شيء له الآن يدخل عنده عيب ويحتمل كغيره فأيضا من مسائل الست المشار اليها بقوله فوفق بين مدلس وغيره ان نقص بسبب التدليس الخ \* ولما انتهى الكلام على بيع المراجعة وهي زيادة في الثمن تارة ووضع منه أخرى شرع في بيانها وهو المحمى بباب التداخل لانه زيادة في المبيع تارة ونقص منه أخرى فقال

فصل في بيان ما يتعلق بذلك \* فغنى ما يخالف فيه عرف الشرع المتفق هو المشار اليه بقوله (ص) تناول البناء والشجر الارض (ش) يعني ان من عقد على بناء وعلى شجر فانه يتناول الارض التي هي ما فيها لا غيرها الا ان يشترط أكثر منها حتى يشترط افراد البناء والشجر عنها والعقد اعم من أن يكون بيعا أو وصية أو هبة أو وقفا أو هبة أو غيرها (ص) وتناولهما (ش) يعني ان العقد على الارض يتناول البناء والشجر اللذين فيها يحكم العرف والعادة لا بحسب اللغة فنقول الشارح الآن يدخل عنده عيب أي فيه تفصيل (قوله ان نقص بسبب التدليس) تقدم تبينه وهو أنه ان نقص بسبب التدليس وكان متوسطا رد لا شيء عليه وأما ان لم يكن به فاذا ارد دفع ارض الحادث (قوله ونقص) ترك المساواة مع انتهاء القسم الثالث من اقسام المراجعة (فصل تناول البناء الخ) (قوله فغنى ما يخالف فيه عرف الشرع اللغة) أي فكلام المصنف من حيث الشرع وأما اللغة فلا تناول الارض (قوله التي هي ما فيها) أي فلا يدخل حرمها كذا أفاده السهوي وتو الشيخ خضر واستظهر دخوله الشيخ اخذ بوجه التدليس يتناول لفظ الشجر الاعصان والاوراق والعروق اه والعروق تنسم مجملها بعض الشجر وفي شرح شب ترجع ما للسهوي وتو أي بما لم يجز حال بعض الشيوخ ولعل عليه لان عجز الجماعة وأقول بل الذي ينبغي التعويل عليه كلام البخاري واليه تمحى (قوله الا ان يشترط الخ) ومثل الشرط العرف

(قوله خلاف لا ين عتب) أي فانه يقول بأنه لا يشتري مختصاً بالثمن متناولاً الأرض والتجر وهو أصل الثمن المؤثر فيقتسبها بالاولى وجوابه اتباع السنة أي ذلك الحديث ولا يحسن الرد على ابن عتب لان التبديل من قوله من يبيع ثمره أي استقلالا (قوله بخلاف البناء والشجر) أي فانه جازم بتمتها (قوله على الرواية المشهورة) ومقابلتها لمتناول البذر في هذا البرد وضعه الأرض وقوله على المذهب تارة وهو عطف البذر على الضيق وتناوله متناولاً وقوله على المتن أخرى وهو عطف مدققنا على الزرع وقوله فعل عتبت وهو البذر بين منفيين وهو الزرع ومدققنا (قوله وقوله ومدققنا) أي التعمين المراد وقوله ومدققنا أي ثمنه ومدققنا كان الحكم فيه عدم الادخال وجب تقديم البذر لان عدم تقديمه يقتضي أن المدققون سكة في السخول وليس كذلك (قوله بأن العلوي) أي بسبب أن العلوي (قوله بل هو البايع اذ ادعاء الخ) هذا باق في المجهول اذ ادعاء واشبه أن (١٨٩) بملكه هو وأمواله والقرض انه بايع الأرض

غير عامه فان علمه من سعيها ولم يستفد فلا قيامه (قوله والانهو لقطعة) أي انه موضع في بيت المال الا انه يرفسنة أي لا يصحهل صاحبه كذا آفاده بعض شيوخنا (قوله فبصر جم كان من أصل الخلقة) أي فليكون المشتري وكذا البذر العادة أي التي للمجاهل لا لثمن أو مسلم والانهو لقطعة وقوله فكل قدم أي لان كل قدم وفي العار تصدق وكاه قال أي بترباع يقال فيها عار فية لا خصوص بتر ميعنة لان كل قدم يقال فعلى فانه كان ممنونا توافده التناه وبعبارة ع بالواو حيث قال وكل المزمعي ظاهرة (قوله يفسر في نقض البيع) فيه نظران الشق هنا من فان قل لز التمسك بالباقي وان كثر وجدد وحرم التمسك بالباقي الا أن التمسك بالباقي يصحح الثمن والحاصل انه اذا كان الباقي النصف فما كثر لز التمسك به فبسته من الثمن وان كان أقل من النصف وجب الرد الا أن التمسك بالباقي بجميع الثمن (قوله

وهذا حيث لا شرط ولا عداة فضلاقة والاعماله وعليه فيصير رجوع قوله لا بشرط لهذا أيضا وإذا كان على التبرغرأ فهو البايع للسنة من باع غللا وفها ترقداً فهو البايع وهو الصواب بخلافه لا ين عتب (ص) لان الزرع والبذر (ش) صوابه والبذر لا الزرع أي تناوله الأرض البذر المخبى فيها لا الزرع البذر على وجهها لان ابا الزرع خروج على المشهور وليس جزأ من الأرض بخلاف البناء والشجر وعلى نسخة لا الزرع والبذر يكون البذر مطعوا على التثبت على الرواية المشهورة ولا يتم عليه تشتيت في العطف على التثبت تارة وعلى المتن أخرى وهو عطف مدققنا على الزرع فيصير كون فصل عتبت بين منفيين وبعبارة أخرى والصواب تقسيم البذر على الزرع وأن يقول وتناولها والبذر لا الزرع وقوله (ومدققنا) أيضا بأن المصالح من الذهب ان ما وجد مدققنا بالارض لاحق للبايع فبذل هو البايع اذا ادعاء واشبه والانهو لقطعة وبعبارة ولا تناوله الأرض المدققون فيها من عبارة أو عدد وغير ذلك التي على صاحب دليل قوله (أو جهول) صاحب وقوله ومدققنا بصر بقصد المدقق فيخرج ما كان من أصل الخلقة كالخبرة المخلوطة في الأرض والتمسك بالباية أي الضعة المتسوية بقلده فكل قدم يقال فيه ذلك قال ح فاما اذا كان المدقق جاً ويتران المتنازع فيصير في نقض البيع والرجوع ببقية ما استحق من أرضه ولا يترن من عدم تناوله الأرض المدققون عدم نصير المتنازع على ما في ح عطف على قوله لا الزرع ومدققنا قوله (ص) ولا الثمن المؤثر أو أكثره إلا بشرط (ش) يعني ان من اشترى أصولها بغير قدر أو كلها أو أكثرها فان العقد لا يتناولها وهي البايع الا أن بشرطها المشتري بقوله أو أكثره مرفوع معطوف على الثمن المشتري المؤثر أي المؤثر هو أو أكثر من غير فصل بضمير أو غيره والتأثير خاص بالفضل المصالح التأثير يتعلق بطلع الأرض على الاثنى ثلاثاً شرط غير تمامه والقاق ابن حبيب شق الطلع عن الثمن قال البايع والتأثير في الثمن وما لا زهرة إلا بغير بيع الثمن عن موضعها وتتميز عن أصلها وأما الزرع فبإرادة ان يبرز على وجه الأرض وهو المشهور قال ابن شاس في معنى المأوكل ثمرة العقد وتظهر للتأثيرين (ص) كلن عقد (ش) يعني أن من اشترى أصولها بغير قدر فقد انعقدت جميعها أو أكثرها كالبوخ والتين وما أشبه ذلك فانه لا يكون للمشتري الا بالشرط (ص) وماله التبد

قد أبرت كلها أو أكثرها) ومفهوم أكثرها شيان النصف وبنصف عليه والاقل المؤثر وهو ينسج الاكثر غير المؤثر ومثله غير المتعدد فلم يتنازع ولا يجوز للتأثير شرطه على المشهور بطلع على أن المستثنى من شرطه التبع الفتي الجواز منه على أنه متى (قوله الا بشرط) أي من المتنازع بجمع ما لا يجوز شرطه بعضه لا بقصد بيع التملق بل بصلاحها بخلاف شرط بعض المزمعي (قوله تنبيه) أراد المأثر بما يقع حد الأبار كما قال البايع لا بما بالفضل واثنا تزاع البايع والمتنازع في التأثير وعدمه فقال ابن الموزان القول بالبايع وقال اسمعيل قول المتنازع (قوله وهو القاقح) أي ان التأثير يقال له لقاح (قوله تنوع الطلع عن الثمن) مصدر مضاف للقول فالنمرة مستمرة فتظهر بالشق أي وينقسم بطلع الذكر (قوله والتأثير في الثمن الخ) مقابل قوله التأثير خاص بالفضل لان طريقة المصنف على الاول لقوله كلن عقد (قوله وما لا زهرة) أي لا ثمره (قوله وتبين) عطف نصير (قوله قال ابن شاس) هذا باق على طريقة المصنف (قوله فانه يكون المشتري) أي لا له ليس لأجله ما زعم حتى يجمعهما ليعين باعه لا يجبي عليه فليمتنع وقوله الا أن بشرطه البايع

أي الغنى هما السيدان وبعبارة شب الآن يستنبه عكس مسئلة المصنف وظاهره ولو كان المشتري أحد الشرركين (قوله فيبقى بيد السيد ما كل منه) ولا يتزعمه مشتري ولا بائع (قوله وورثه المتكسك البارق) فيه يجوز اذ هو يأخذ جميع ما عليه كملكه كالارثا ولو كان له وارث حر يجوز بيع المال (قوله وسواء اشتراطه الخ) لا يعني أن كلام المصنف في حال عدم الاشتراط لا في حال الاشتراط الا انه اذا شرط للعبد شي بيده المصنف يتزعمه المشتري واشتراطه لنفسه يجوز بشرط ان يشتريه جميعه وان يكون معلوما وان يكون اشترى العبد جبايعه او وقدم عن نت في شرح الرسالة عدم اشتراط هذا الثالث والحاصل انه اذا شرط المشتري مال العبد فله ثلاث احوال حال بشرطه للعبد في نفسه او بقر في يده كان عند بائعه الا ان يتزعمه مشتريه وسواء كان ماله عينا او عرضا ولا يتزعمه كونه معلوما او لا حاصل انه اذا شرطه للعبد يجوز مطلقا كأفاده شيخنا عبد الله واختلافه في جز من الثمن كالتمرة او الاقوالان وحال بشرطه المشتري لنفسه قال ابن ناجي في شرح المدونة لا يجوز الا بميجوز بيعه بنفس عليه ابن رشد وعزام بن ونس للبعددين وظاهره سواء كان معلوما او مجهولا كان أكثر من غنة أو لا وهو نوع لنفسه عليه ابن حبيب وقال الخنسي لا بد من كونه معلوما والا كان شرعا معلوم ومجهول معلوم وهو المناسب لمرعاة كونه المال (١٨٣) بجبايع الثمن وهو المعتمد وقال نت في شرح الرسالة ان مال العبد بالنسبة

ليسه كالعديم على المعروف فيجوز أن يشتري بالعين وان كان ماله عينا وهو العقد فيجوز ولو كان ماله ذهبا واشترى ذهباً وفضة ولو لاجل وانه شرطه مبهما لا للعبد ولأنه فاختلف هل يفسخ البيع أو يكون المشتري (قوله واشترطه مبهما الخ) لا يعني ان ظاهره جواز اشتراطه مبهما وهو أحد قولين أي ويكون المشتري وهذا كله اذا وقع الشرط حال العقد ولو أطلق شرعا ماله به بعد العقد في الشامل المشهور والصحة وعند ابن أبي زيد اذا ما اجمهم المشتري في اشتراطه أو لعبد بعد البيع (قوله ولو واشترطه مبهما لم يجز عند

(ش) بالجبر عطفه على كونه عقد أي لا يندرج في العقد على العبد الكامل الرق ماله بل هو للبائع الا ان يشتريه المتاع واطافة المال للعبد يقتضي افضله وهو كذلك لكن ملكا غير تام ولا شكل بقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا قدر على شيء الا ضرب المثل بعبد لا يقدر على شيء لا يقتضي ان كل عبده كذلك وقولنا الكامل الرق احتمل ان مملوكا كان مشتري أو مضافا له يكون للمشتري في الاولى الا ان يشتريه البائع وأمافي الثانية فيبقى بيد العبد اكل منه في اليوم الذي لا يخدم فيه سيده فاذ مات وما توارثه المتكسك البارق وقوله ومال العبد شامل للثلاث الا في سواه اشتراطه المتاع لنفسه أو لعبد أو بشرطه مبهما أو مالا واشترط بعضه لم يجز عند ابن القاسم كعوض الصبرة وبعض الزرع وبعض حلبة السيف خلا فلا يشبه ولا يجوز بيع عبد بن واستثناءه مال أحدهما (ص) وخلفه الفصل (ش) الخلفه بكسر الخاء ما خلفه من الزرع بعد حوز وكل شيء خلف شي فهو خلفه والمعنى ان العقد على الفصل كالتصاوير والقرط وما أشبه ذلك لا يتناول خلفته ولا تكون للمشتري الا بالشرط لان خلفه الفصل كالطين الثاني ويجوز اشتراط الخلفه بشرط أحد هاتين تكون مأمونة بأن تكون في بلد المظهر الثاني أن لا يشترط كل الخلفه لابعضها الثالث أن لا يشترط ترك الأصل الى أن يجب لانه حينئذ لا خلفه ولانه بيع الحب قبل وجوده وكذلك لا بد أن لا يشترط ترك الخلفه الى أن يجب للعقل المذ كورة

ابن القاسم) أي أو ما أشبه فيجوز كذا ضرر أو بعبارة لم أقول ظاهر العبارة كان مال العبد عينا أم لا كان الثمن من جنس مال العبد أم لا علم قد مال العبد أم لا ولعل المنع ليس على الإطلاق بل يحمل على ما اذا كان مجهولا أو مملوكا وكان مال العبد عينا واشترى به عينا ما موافقة كان يكونا ذهبيين أي وقد استثنى البعض كاهو الموضوع أو مال العبد ذهبا واشترى به فضة فيؤدي الى اجتماع البيع والصرف فيجمع في موضع المنع وسر ذلك كله أنه عند البعض تظهر القصدية بخلاف استثناء الكل فهو بيع غرم مقصود فلا منع (قوله كعوض الصبرة) المنسب والصواب كعوض الثمرة وقد تقدم تصويره بأن يبيع له التجار التي عليها ثم يروى بشرط المشتري نصف الثمرة وقد تقدم وجه المنع (قوله وبعض الزرع) أي أن يبيعه أو رضوا فيها زرع وبشرط المشتري بعض الزرع والعلم ما تقدم من أن فيه بيع الزرع قبل بدو صلاحه وبعد كتي هذا رأيت قال في التوضيح مانصه فرعان اشتراط البائع بعض ما أبرأ بعض ما يخر من الزرع يجوز على المشهور لانه قصد بيع الثمار قبل بدو صلاحها بخلاف اشتراط بعض ما أزرع أو بعض ما يبيع من الزرع وقال أشبه يجوز واشترط بعض ذلك كاشتراط الجميع ولو كان المبيع قد نبت واشترى زرع أحد هاتين لم يجز عند ابن القاسم وقيل بالجواز على مذهبه لانه لا فرق في ذلك فدان بالبائع واشترى زرع جاز حكمه في الطراز (قوله وبعض حلبة السيف) صورتهما وحدهما في فضة فإراد أن يشتري السيف مع بعض حلبة يتقدم نوع الحلبة (قوله لان خلفه الفصل كالطين الثاني) ولا يدخل الطين الثاني بشرائه الطين الأول هذا معناه (قوله بشرط) وهذه الشروط أعظم في الاشتراط وأمافي شرائها بعد أن اشتري أصلها فالظاهر انه لا يشترط فيه الشرط كاهو يشترط منها الشرط الاول ولا بد أن يشتري بها قبل جذاذا الأصل لابعده لانه غير رغب تابع

ذكره المواق (قوله الرابع أن يبلغ الأصل الخ) هذا يغيب عنه إذا اشترط التصليح على القطع بنسبته الآية للصنف فلا يجوز اشتراط خلفته ولعل وجهه أن الخلقة تكون حيث مقصودة بالبيع كالأصل أو أعظم نفع البيع على ما لم يعلم قصدوا أم ماذا بلغ حدًا لا تتجاوز فهي حينئذ تنزع انظر ع (قوله ابن العطار الخ) هنا خامس وهذه الأقوال عند الدخول على الإطلاق (أو قول) حيث ذهب إليه الشامل فبدل على أنه الرافع (قوله ما يضرب بالآثر) أي بأن يكون السقي أكثر نفع الأصل وضرب الثمرة وإن قل نفع الثمرة وضرب الأصل (قوله أي لكل الخ) هذا على ما في توضيحه عن شيخه وابن رشد (قوله والشر لا آخر) أما إذا كان الشر للبائع قاله ظاهر مما تقدم وأما إذا كان الشر للثري أو بينهما فالأصول الباع فلا يكون ذلك الأبعد والصالح فهو خارج عن الموضوع وقوله أو لكل الخ هذا على ما لا ينزعي السلام (قوله أو لكل الخ) هذا هو الذي يناسب الموضوع (قوله ما يضرب السقي الخ) هذا اختيارنا على التفرير الأول ولا يعقل إلا الشر الأبعد والصالح (قوله أو ما يضرب السقي الخ) ماضل الشر (نائب الثاني) قوله

الرابع أت بطل الأصل حد الاستعاق فانه في المدونة (ص) وان أرتفع فخل كل حكمه (ش) أي وان أرتفع أو انعقد المصنف أو ما قال به هنا أو أرتفع فالبائع الانشراط ومقابل ذلك البائع وهذا إذا كان ما روي فخلات بينهما أو ما ن في فخلات بينهما أو ما ن كان ما أرتفع في كل خطه وكلف ما يور ساقعا فاختلف فيه على أربعة أقوال فنقل كله البائع وقيل كل البائع وقيل بغير البائع في البيع فجميع المتروك في بيع البائع وقيل البيع مفقود ابن العطار والذين يفتضأن البيع لا يجوز ولا يراعى أحدهما بتسليم البائع فلا خروج عليه في البيع الشامل (ص) ولكلهما السقي ما يضر بالآخر (ش) أي لكل من البائع والمشتري أن يكتل الأصل لأحدهما والتمتدلا تراعى بينهما فبيع البائع والمشتري أو لكل من صاحبي المأبور والمعتقد السقي إلى الوقت الذي سوت العادة فيجوز التمتع فيه ما لم يضر سقي المشتري بأصل البائع أو سقي البائع بغير المشتري أو ما يضر سقي البائع بأصل المشتري وهذا بحث لا مشاحة وأما مع المشاحة فالسقي على صاحب الأصل كما يأتي في باب القسمة (ص) والدار الثابت كالبورف وروى منية بفوقها فتأبوا سمرهم وفي غيره وقال (ش) يعني أن العقد على الدارين تناول الثابت حين العقد كما يغير الخلع أو كذا ذر فها هو الرضى المنة فيهما سق فواتها أو السلم المسموفا أو ما أشبه ذلك كذا في غير السلم أو لا يكون بل للبائع في ذلك وقال ثم إن المؤلف أطلق الرضى على السفلى يجوز أو لا يفي الحقيقة الرضى اسم للسقي والعليا وعليه فقروا بفوقها تغيير يحتاج إلى الدال لأن يقال قصد التصريح به الرد على القول المفصل بين الأعلى والأسفل ولوقال بفوقها كان أخصر (ص) والعبد ياب مهنته (ش) المهنة بفتح الميم وسكون الهاء المهنة أو الماهن الخدم والمهنة أن العقد على العباد وعلى الامه تناول ثبائه الخلقه وأما ثبائ الزنعة فتدخل الانشراط أو عرف (ص) وهل يوفى بشرط عدهما وهو الاتظهار أولا (ش) يعني أن البائع انشراط أن ثبائ المهنة بأن قال عند عقد البيع أبيعك العباد أو الامه خلا ثبائ المهنة هل يوفى بذلك أو يسلمه للمشتري بلا ثبائ مهنته أولا يوفى بذلك والانشراط باطل والبيع صحيح وصحهم رد فقروا وصحهم من عمل قوله أولا وما بينهما انظار ثم رجع لقوله أولا ولما

(قوله كشرط الخ) تعقب الخطاب كلام المصنف بأن التبرع في المستخرجة والعقبة وابن تونس وابن رشد وأبي الحسن وصاحب النوادر والطراز فساد البيع ولم يصرح أحد بصحة البيع وطلان الشرط غير المصنف في مختصره وتوضيحه ولم يوافق التزامه لاق كلامه هنا فإنه ليس فيه ذلك (قوله لا غير الخ) تعليل لقوله والشرط باطل (قوله أي فالبائع صحيح الخ) هذا ضعيف لأن المعتقد أنه يعمل بالشرط في عدم عهدة الثلاث أو السنة فالبائع صحيح المصنف على عهدة الإسلام أي المتعلقة بالعيب القديم فالعيب أنه إذا أنقط المشتري حقه من القيام بالعيب فإنه لا يلزمه لأنه اسقاط لشيء قبل وجوبه فيقول عليه (قوله لأن التبرع من العيب) أي العيب القديم (قوله لا ينفع الا في الرقيق) (١٨٤) يقال له إذا كان كذلك يصح أن يحمل كلام المصنف عليها ولكن يستثنى الرقيق فإنه

يصح استثناءه بالشرط (قوله) فلا تنفع فيه مطلقا علم به أو لا طالت أقالته أم لا (قوله اسقاط الجائحة لغو) ابن رشد لا يلو أسقطها بعد العقد بل يلزمه لأنه اسقاط حق قبل وجوبه في كذا في العقد فلا يؤثر فسادا لأنه لاحظ في الثمن لأن الجائحة أمر نادر (قوله بفسد العقد) أي لزيادة الغرر (قوله فلا بيع) راجع لقوله أن لم تأت وقوله أو فالبائع يبتنا راجع لقوله أو أتيت (قوله) وظل أن تأت الخ) أي في صلب العقد وقوله بخلاف النكاح أي في صلب العقد أي قال في صلب العقد لم تأت بالصدق لكذا فلا نكاح والحاصل أن مفاد النقل أن كلامهما وقع في صلب العقد ففسد في النكاح وصح في البيع (قوله بخلاف

شارك قول مالك بإلغاء الشرط وصحة العقد مسائل أشار إليها بقوله (ص) كشرط زكاة ما لم يبط (ش) يعني أن من استترى غراما بصلاحه أو زرعاً أخضر لم أصله وشرط أن الزكاة على البائع فإن العقد صحيح والشرط باطل وتكون الزكاة على المشتاع لأنه غرر ولا يعلم قدره (ص) وأن لا عهدة (ش) أي فالبائع صحيح ويطل الشرط أي عهدة ثلاث أو سنة إذا اعتسدا أو جل السلطان الناس عليه ما لا عهدة اسلام لأن التبرع من العيب الغير العلم لا ينفع الا في الرقيق كما مر في قوله وتبري غيرهما فيه مما يعلم أن طالت أقالته عنده وأما الاستحقاق فلا تنفع فيه البراءة وقوله القيام به وأما التبرع من العيب والاستحقاق في غير الرقيق فلا ينفع مطلقا ولا القيام به وكلام المؤلفين غير ما لا عهدة فيه وهي الاحدى والعشرون السابقة وأما هي فلا عهدة فيها والشرط هامز كذا لا مؤسس (ص) وأولا مواضعة (ش) هو نحو قول ابن رشد أن باعها بشرط ترك المواضعة فالبائع جائز والشرط باطل ويحكى بينهما بالمواضعة اه أي لا تهاجنه فليس لاحساسها طها (ص) أولا حاكجة (ش) نعم عيسى ابن القاسم شرط اسقاط الجائحة لغو وهي لازمة ومظاهر الشئاع عدم فساد البيع ولو اشترط هذا الشرط صح ما عداه في أبي الحسن انه فيه بفسد العقد (ص) أو أن لم يأت بالثمن لكذا فلا بيع (ش) أي أو باعه بثمن مؤجل وقال أن لم تأت بالثمن لكذا أي أتيت فلا بيع شئنا أو فالبائع يبتنا قبلني الشرط والبيع جائز ولا يفسد بخلاف النكاح فإنه يفسخ بخلافه (ص) أو أغرض فيه ولا ياتية (ش) أي فيصح البيع ويطل الشرط كشرط كون الامنة نصراية فتوجب جملته فكم بذلك الشرط لاجل أن يزوجه العبد النصراني كما مر في قوله لا تنفيا وقوله (وصح) راجع لقوله أولا وقوله (تقد) راجع لمخالف الكاف ولما قدم اندراج البذر والتمر غير المؤبر في العقد على أصلهما دون الزرع والتمر المؤبر شرع في الكلام على بيعهما منفردين فقال (ص) بوضع بيع غرر ونحوه من اطلاقه ان لم يستتر (يعني أن التمر ونحوه كل غرر والتين والقمح والشعير والقول والخس ونحوه من اطلاقه ان لم يستتر) يعني بصلاحه اذا لم يستتر فان استترى في أكامه كغلب وزوجوز في قشره وقع في صلبه ووزكان في جوفه لم يصح بيعه في الأصل الرأى وهو يصح كذا كما مر في قوله وخضرة في سبيل وتين ان يكتبل وأما شرعا ما ذكره قسره ويجوز جزا فلو كان بائنا في خبره لم يقطع اذا باصلاحه أي حيث لم يستتر به ورقه فبها وورق

النكاح) لا يجوز فيه التأجيل ان أراد مظاهر ذلك العبارة من أن التأجيل متعلق بكل من البيع والنكاح كان يقول اذا جاء الشهر الفلاني فقتد وحتك انق أو بعث سلمق فلا حصة له الا في المشتقة المشارها بقوله ان مت فقتد وسئل انق بكم من قال عيج لا يقبل التعليق بيع والنكاح فلا يصح بعتان جافلا ح وان اردتا جيل الثمن والصدق كان يقول اذا جاء الشهر الفلاني فدفعت لك المداق أو المثلن فهو جائز قطعاً (قوله وصح) أي القول الثاني وفي الموافقة الرابع (قوله ثم) بالثلاثة قول الشارح كل غرر والتين راجع لقوله ثم وقوله والتين والشعير راجع لقوله ونحوه كما يفيد بعض الشراح وغير يصح اما إشارة الى المفهوم أو الى الخرج ليعلم عدم الصحة صراحة فيه ولو عبر بالمواضع يستغنى عنه ذلك بالصراحة وان كان الاصل فيما يتبع الفساد وتعيم الشارح في القول لاجل أن يكون في التيان بالشرط فائدة فاقم الشعير راجع لقوله ان لم يستتر لهما فساد استرا وأما الخس والكراث فهما غير مشهورين وقوله والفقول خرج أيضا لأنه لا يصح بيعه جزا فلا وحده ولا مع جبهه لأن له ورقا (قوله اذا باء صلاحه) أي يبيسه



(قوله والامتنع ببيعهم زاناً) أى كقولهم فله مستور وورقه كلفنا (قوله أو الحق به) الحق الزرع أو الثمر بأى أصل المبيع كله وما عكسه فمعنى علفساد البيع وقوله ان تقع كاهو الواقع عندنا بصر تستدبر غيبتهم في البيع الا خسر قبل اجراءه واستفرد وقوله واضطره بغير عاقلة وقوله ولم يبالا عله أى لا يكثر الفداء ويمنع الزكاذ كراه البذر (قوله ان لا يحصل غشاً) أى من أهل البلد وليس المراد من المتابعين وان كان ظاهر المصنف يقول المصنف ولم يبالا عله أى لم يبالا كراهل غشاهما وقوله ليس المراد بالمتابعين ان يتوافقوا على ذلك أى وليس المراد بالمتابعين اجتماع كراهل الحلة أى بحيث يمتنعون في مجلس ويقولون نفعل كذا وقوله بل المراد توافقهم أى بل المراد كون ذلك صدمتهم نفس الامر (١٨٥) فاتفق البائع والمشتري على بيع ذلك من غير وقوع مثل ذلك من كراهل البلد

لا يضر في الجواز زماناً كراهل كثرهم عليه أو كانت لهم بذلك فائدة سابقة قبل البيع المذكور منع العقد المذكور وان لم يقطعوا الا بعد بدو الصلاح (قوله فإذا جدها رطباً الخ) هذه عبارة الشيخ عبد الرحمن قال عجب وتظاهرها فرد القعة كان الرطب قائماً وافتاعلم ونية أم لا والجاري على القواعد أن يقال فيه ما قيل في الثمر الان يكون في محل لا يوزن فبرعته ان كان قائماً والافقيته وساقى عند قوله عند الحداد فانه دالة لما ذكرناه في الرطب اهـ أقول وهو كلام ظاهر فله قول عليه (قوله كلف في جنسه) أى نوعه (قوله ان لم تكن با كورة) أى بان تسبق بالزمن الطويل النقص ليحصل معه اتباع الطبيب مرض وهي كافية في نفسها فتابع وكذلك كافية في مريضه أو كثرتم لها طاعتها لمرضها ان تبرك (قوله ومن الحوايط الخ) ظاهر هذا وان لم يكن ما تلاحق عليه بطبيعته ملاصفاً له وكلامه ان الحاجب بقيدانه لا بد من كونه ملاصفاً له فما تلاحق عليه

والامتنع ببيعهم زاناً أيضاً (ص) وقوله مع أمه أو لوطى أو على قطعه ان تقع واضطره ولم يتبالا عله (ش) بغير أن يبيع ما ذكر قبل بدو صلاحه بصر في ثلاث مسائل الاولى ببيعهم أصله كبيع صغير مع نخله أو زرع مع أرضه الثانية أن يبيع أصلهم من نخل أو أرض ثم بعد ذلك يربوا أو بعد بيع نخله أو زرع من يبيع المشتريه الحق الزرع أو الثمر بأصله الثالثة أن يشتري ما ذكر من غير داخل بدو صلاحه على شرط قطعه في الحال أو قسر يامنه بحيث لا ينتقل عن طوره الى طور آخر لكن بشرط ثلاثة الاول أن يكون متتبعه والافواضات عمال الثاني الاضطرار سواء كان المضر المتابعين أو أحدهما أو الكان من الفساد والمراد بالاضطرار هنا الحاجة لا بلوغ الحد الذي ينتق معه الاختيار الثالث أن لا يحصل غشاً لوطى البيع قبل البدء وليس المراد بالغش هنا أن يتوافقوا على ذلك بل المراد به توافقهم في نفس الامر ومثل توافق الجميع توافقاً لا كراهياً (ص) لاطى التبقية أو الاطلاق (ش) أى لا يبيع قبل بدو صلاحه مفرداً على التبقية أو على الاطلاق من غير بيان لبدو صلاحه فلا يبيع وثمان الثمر من البائع مادامت في رؤس النضر فإذا اجتهدا بطردها فتمت وتجراد ببيعته ان كان قائماً والارد مثله ان علم والاراد ببعته (ص) وبدون في بعض حائط كلف في جنسه ان تبرك (ش) بغير أن يبيع ما ذكر قبل بدو صلاحه لا يضر في كل الحائط بل يكفي في بعضه ولو خلفه واحدة ان لم تكن با كورة فائاً زعي بعض حائط ولو خلفه واحدة ولم تكن با كورة فهو كلف في جواز بيع ذلك البنية من ذلك الحائط ومن الحوايط المجاورة وهو ما تلاحق عليه بطبيعته عادة ويقول أهل المعرفة وأخر غير الحائس فلا يباع بل بدو صلاحه مشتمل مثلاً وفهم من قوله في بعض حائط أن هذا خاص بالشار كايؤخذ من قول الرسالة وان تخلف من تخلفات كثيرة فلا يجوز بيع الزرع بدو صلاحه بعضه فله بعض شرائها اهـ أى فلا بد ان يبيع جميع الحب لان حاجة الناس لا كل الثمار وطبقة للتفكير أكثر ولان الغالب يتابع طب الثمار وليست المحبوب كذلك لانها لقوت لا لتفكير وهذا جيد ان نحو المقتاة كالنذر فلو قال المؤلف بدو في بعض حائط كاف في جنسه لسئل البطن الثاني في المقائق ومفهوم ان لم تبرك ان الباكورة لا تكتفي في صحة بيع جنسها وتكتفي في نفسها (ص) لا يطن لمن ياول (ش) عطف على المعنى أى يكفي بدو في بعض حائط لا في بطن ثلث والمضى أنه لا يباع بطن ثلث قبل بدو صلاحه بدو صلاحه البطن الاول ومعنى ذلك أن من باع بطناً بأصله لا يبيع البطن الاول أو أراد ان يبيع البطن الثاني بعد وجوده وقبل بدو صلاحه يبيد

(٣٤ - خرتى خامس) بطييه ولم يكن ملاصفاً لا يكون بدو صلاحه في بعض حائطه كاف فيه ثم ظاهر هذا ولو لم تكن الحوايط المجاورة ملاصفاً للحائط الفنى الباكورة (قوله لا تلاحقون لا لتفكير) هذه عبارة ظاهر توقفه وهذا أى ما ذكرنا من التعليلين (قوله لسئل البطن الثاني) هذا هو المشارة بقوله فلهما ساقى ولشترى بطن من الجلبقرة لا يطن فان بول ثم أقول وحيث كان كذلك فلا حاجة لهذا كله والاولى حذف خوف قوله ان نحو المقتاة (قوله ثم بعد انته البطن الاول) أى انقطاعاً عما ساجبت ان البطن الثاني جاء بعد انقراض الاول وتبعز عن الاول ان لا تلاحق البطن لكانت هي المشار له بقوله والمشتري بطن كاسمين وضع ما خلفه من أن المراد انقطع رأسا قول الجلباب اذا كان في الحائط فربما صني وشترى لم يبيع أحدهما بطيب الآخر وكما طاب فخرج منه يبيع على حده اهـ

وخصه ذلك التين في مقابلة وهذا بخلاف ما تقدم من أنه يجوز ضم اختلافه التفصيل قبل وجودها بعد ضم التفصيل وجواب بأن  
 خلة التفصيل إنما خلقت بما يتبع من التفصيل بخلاف البطن الثاني (قوله كالبلع الخضراوي) أي كحلاوة البلع الخضراوي (قوله  
 والزهر بضم الزاي الخ) أي أو بفتح الزاي وسكون الهاء (قوله وأزهي بضمي الخ) الشاهد في هذا الثاني الذي هو أزهي بضمي الخ غير أن  
 المتناهي على هذا أن يقال والأزهد لأن يقال الزهو اسم مصدر لأزهي المصدر (قوله فهو من عطف الخ) التفرع يقتضي  
 أنه من عطف المغاير (قائلة) الزهو بعد البسر عند كثر أهل اللغة وقوله عند الفقهاء كإفاله البدر (قوله بانفتاحه) أي انفتاح  
 بعضه لانه يتلاقى (قوله أكله) جمع (١٨٦) كم بالكسر وعاء الطلع وغطاء النور والجمع أكلام والنور هو الورق المخصوص الذي

يكون في الورود ويخرج منه الماء وقوله ان تفتح يؤذن بأن البله في قول المصنف بانفتاحه زائدة وان  
 الاصل وفي ذى النور وانفتاحه الا أن قول الشارح قوله وفي الخ مما يعده (قوله وتم) عطف تفسير (قوله فقد اعتبر بفتح ذى الصلاح) كذلك جمع وظاهر المواعظ وغيره أن ذلك معنى اطعامها لطلوعها كلامه شرعا المصنف لأن يقال لا يلزم من الاطعام أن لا يكون في قلمه فساد كجزر وخبث صغيرين كذا في شرح عب والاصل أن قوله وانتفع به يرجع لقول المصنف باطعامها فيكون الزائد قوله وتم أو استقل ورقه أي بان ارتفاع من الأرض إذا كان يتشعب ويلو بارتفاع عن الأرض والتمام غير الاستقلال لانه لا يلزم من استقلال ورقه أن يتم ورقه بأن يبلغ الحد المعتاد وما قوة ولو يكن في قلمه فساد لا يلزم له قلة فلا حاجة لوله طهر من ذلك كله حصه قول الشارح فقد اعتبر الخ ويمكن أن يقال أراد المصنف بالاطعام الاطعام التام فيكون عين كلام الباجي (قوله يكسرين) بكسر

صلاح السابق فان ذلك لا يكتفي بمين بدو الصلاح في بعض الاحناس ليقاس عليه بقوله (ص) وهو الزهو (ش) أي في الخل كحرايم أو اصفراره وما في حكمهما كالبلع الخضراوي والزهو بضم الزاي والهوا هو تشديد الواو قال في النهاية زها الخل يزهاوا فظهرت عمرته وأزهي بضمي الخ إذا اجز أو اصفر اه (ص) وظهرت الحلاوة (ش) ليست الواو بعنى مع أي وهو الزهو في البلع وظهرت الحلاوة في غيره كالشمش والعنب فهو من عطف العام على الخاص (ص) والتميم للضعف (ش) أي بان يكون اذا قطع لا يفسد بل على الصلاح كالوزر لان من شأنه انه لا يطيب حتى يذفن في التين ويحموه (ص) وفي ذى النور بانفتاحه (ش) يعني أن بدو الصلاح في صاحب النور كالوزر والباسمين وما أشبه ذلك أن تفتح أكلما ويظهر نوره قوله وفي ذى الخ متعلق بميندا محذوف وانفتاحه متعلق انحر أي والدق وفي ذى النور بانفتاحه (ص) والبقول باطعامها (ش) يعني أن بدو الصلاح في البقول باطعامها أي بان يتفتح في الحلال الباسي والصلاح في العسبة في الأرض كالقث والخز والبقول والبصل اذا استقل ورقه وتم وانتفع به ولم يكن في قلمه فساد اه فقد اعتبر بدو صلاح البقول قدرا إذا عدل ماذكر المؤلف (ص) وهل هو في البلع الاصفرار والتميم للضعف قولان (ش) يعني أن الاشياخ اختلفوا في بدو صلاح البلع هل هو اصفرار ما قبل لان ذلك هو المقصود منه وهو قول ابن حبيب أو المراد بدو صلاحه أن يتفاح للضعف وبقر من الاصفرار ولم يذ كر صلاح البلع الاخضر ولعله يكون يكون له بالجرأة وغيرها (ص) ولشترى يطون كاسمين ومفتاح (ش) يعني أن الشترى يقضى بالبطون كلها في نحو الباسمين والمفتاح كسائر وقاتمو واطعم وما أشبه ذلك مما يخلف ولا يميز بعضهم من بعض وله آخر ولم يشترطها قال فيها ولا يجوز ضمها اطعم المقائى شهر الاحتمال الحمل فيه بالقلة والكثرة اه واله آثار بقوله (ولا يجوز يكسرين) فان غرت بطونه كالقصب والقرط فلا تدخل خلفته الانبساط في الأرض المأمونة كارض النيل لا للقرط وقدمى ذلك مع بقية الشروط (ص) أو وجب ضرب الاجل ان استمر كالوزر (ش) يعني أن من اشترى ثمرة فشرط طول العام لا تنقطع وليس لها غاية تنتهي اليه بل كلما انقطع شيء منها قطع غيره كالوزر فلا يجوز به الا يضرب الاجل وهو ما يمكنه وتطوره ولو كثر الاجل وهو كذلك على المشهور (ص) ومضى بيع حب أوله قبل يسه بقبضه (ش) يعني أن السهم من قم وشعر ونحوهما اذا بيع في سنه بعد اقراره كقول يسه فان سعه لا يجوز ابتداءه وان وضع يسه بقبضه والظاهر أن قبضه بذاته وقولنا مع سنه احتراز عما اذا جاز كقول الاخير

التون متونة فهي بالمصرف على الاصل وفتح التون غير متونة للعلية وشبه العجة (قوله كالقصب والقرط) والقرط فيه أن زهدا خلة لا بطن فان لا ولو ذلك أن الخلف من جهة الاول بخلاف البطن الثاني (قوله وهو كذلك على المشهور) مقابلة ما لا ينفع من أنه لا يجوز الاستسنة ونحوها وفي شب وكلام الشارح يفيد أنه لا يجوز الزائد على سنتين ومثل ضرب الاجل استثناء بطون معلومة فالة المواعظ (قوله قبل يسه) متعلق ببيع الواقع مصدر في كلام المصنف (قوله وقولنا مع سنه) أي من حيث الاشارة به يكون في معنى مع أي والقرض انه يبيع على التيسية أو أطلق والحاصل أن كلام المصنف يفرض تحاشا ان يبيع مع سنه فان كان على القطع جازوا الا فلا وقبضه بذاته وكذا ان يبيع المبيع الزرع والحاصل أن كلام المصنف فيه اذا يبيع مع سنه جازا فان كان

على القطع جاز وإن كان على التيقن أو الإطلاقة فلا وقضيه جذاذه وأما إذا بيع وحده فإن بيعه بزمانه متبع بطلانها وإن كان قبل  
 اليس أو بعده وهل يعنى بقبضه كيه وهو الظاهر ولم أره وأما إذا اشترى الحب وحده على الكيل فكذا لا يجوز قبل اليس وإذا  
 وقع قبضه بالقبض وقبضه كيه فيما يظهر ولم أر ذلك وأما بعد اليس فنحو قوله (وهي مانع) أي جنس العربية مانع واعتقاد ذلك  
 لأن المرفق الجنس قدير (قوله من ثمره تيس) شأنه اليس فلا يشاق أن البيع واقع قبل (قوله هي هبة الثمرة) أي العربية أي جنس  
 العربية على ما تقدم هي هبة الثمرة فلم يجعلها نفس المعري بل نفس الاعطاء فعلى ما قرر الشارع يكون في نفسه والعربية بمختلف هل هي  
 نفس الاعطاء والمعطى وذلك أن ترسع الأول للثاني بان تقدر مضاعفاً هي اعطاء ما لم يخلف وقوله بعده من أخرى الخ يدل على أن  
 العربية مصدر (قوله لمعرو فقام الخ) اشتراكاً في أنما يقوهم مقام المعري (١٨٧) مثل المعري في جواز ذلك خلافاً لظاهر المصنف

ثم لا يفتى أن الترخيص يحكم به  
 للمعري بالقبض أيضاً والمصنف وهم  
 خلاف ذلك والجواب أن المعري  
 بالكسر المقصود بالملك أو أن  
 في كلام المصنف حذف عاطف  
 ومعطوف بعد قوله لمعرو أن  
 الترخيص للمعري بالكسر يستلزم  
 الترخيص للمعري بالفتح (قوله  
 كوز في غير مصر) يقتضى أن الكوز  
 في مصر وليس كذلك (قوله أن لفظ  
 بالعربية) أي أن ثبت في المستقبل أنه  
 كان حال العقد لفظ بالعربية (قوله  
 أما بعض الشروط بالوفى) انظر  
 إلى التنكية في ذلك (قوله على  
 المشهور) مقابل ما لا حبيب  
 (قوله من نوعي) الأولى بصفتها  
 فإن المصنف أغص من النوع  
 (قوله فلا يباع جيد بدهي) المشهور  
 خلافه وأنه يجوز بيعها بأدنى أو  
 أجود وما قاله الشارع من قول المصنف  
 (قوله فكيف جعل انظر من شرطاً)  
 لا يفتى أنه على ذلك الوجه يكون  
 مقادماً له لا يصح بيعها بغير انظر من  
 (قوله أي على الكيل) والمصنف

والفرق فان بيعهما جائز لا تزاع لانه حينئذ متفق به \* ولذا كان بيع التفريل بدو صلاحه  
 ممنوعاً بعده جائز بشرط عدم ربا الفضل والتساو وعدم الموانع كمالا يستفنى من ذلك وهو  
 بيع العرابا وهي مانع من ثمره تيس وروى المازري هي هبة الثمرة فقال (ص) ورخص  
 لمعرو فقام مقامه وان اشتراطاً لثمة فقط اشتراطاً لثمة تيس كالأول كوز (ش) المعري واجب  
 الثمرة اسم فاعل من أعري معري أعرا \* ومعنى رخص على وجه الإباحة لمعرو فقام مقامه  
 من وارث وهو رطب ومشتراً للأصول مع الشارح والأصول فقط بل وان قام مقامه بالشرع بقبضه  
 الثمرة التي وقعت العربية في بعضها فقط دون أصولها اشتراطاً لثمة تيس للمعري بالفتح ومن  
 تغول مزارته يبيع أو غيره لا من غاصبها منه بشرط أن تكون الثمرة تيس بالفعل إذا تركت  
 ولا يكتفى بتيس جنسها كوز في غير مصر وحوز ونخل وغبن وتين وزيتون في غير مصر لا كوز  
 ورمان وخوخ وتفتح للقبض تيسه أو تركه ومنه ما لا ييس بما أسلفه ييس كعنب مصر (ص)  
 أن لفظ بالعربية بدو صلاحها وكان يجرى صوابها (ش) لما أفاد بعض الشروط بالوفى  
 أفاد بعضها بالشرط والمعنى أنه يشترط في العربية عامر وأن يلفظ المعري في هبة بالعربية  
 كغيره يتكلم معري لا يلفظ البطية والهيبة والمهمة المشهور وأن يبدو صلاحها لمعين  
 الشراء وانما خص في هذا أن يكون خاصاً بالعربية لثمة تيسهم عدم اشتراطه لأجل الإختصاص  
 لاسيما وقد قال البايع بعدم اشتراطه وأن يكون الشراء مكملها وهو المراد بالعرض وأن يكون  
 الشراء بقرين نوعها فلا يباع مصفاً يبرئ وصفها فلا يباع جيد بدهي \* فإن قيل موضوع  
 المسئلة في اشتراء الثمرة بغير صواباً ما أن بيعت بدهاها أو عرض فلا يشترط فيها هذه الشروط بل  
 بدو الصلاح فقط فكيف جعل انظر من شرطاً فالجواب أن المراد بالعرض هنا قدر الكيل  
 يحسرن به عن أن يكون أزيد من الكيل أو أنقص وفي قوله اشتراطاً الخ حذف أي على الكيل  
 ومنه يستفاد موضوع المسئلة ويقتضيه جعله شرطاً (ص) وفي عندنا لهذا (ش) المراد  
 أن لا يدخل على شرط تحصيلها فالمعنى المحلول على شرط تحصيلها وأما تحصيلها من غير شرط فلا  
 يصح فلو قال غير مشروط تحصيلها السابق النقل فإن وقع على شرط تحصيلها نسخ فإن جازها ربا  
 ردها لمثلها أو وجدوا الاتفاقها وأخذوا بالهبة والمهمة هو قطع غار الفضل وقطاعها أو أثار بقوله  
 في الثمة أي أن من جهة شروط العربية أن يكون العرض في ذمة المعري بالكسر لا في حاطة معين

أن موضوع المسئلة أنه اشتراطاً على الكيل وهو محتمل لأن يكون قدر الكيل أو أكثر فأدبته وله وكان بغير صواباً أنه يشترط أن يكون  
 مساوياً لا أن يبدو أنقص ومنه أي من هذا الحذف وقوله به يتضح أي من هذا الحذف يتضح جعل قوله وكان بغير صواباً أي  
 قدر الكيل أي ليس المراد منه الاتباع لا بغير صواباً لا بغيره ولو قد انجز بغيره بالعرض (قوله فالمعنى المحلول على شرط التحصيل)  
 سوا جعل بالفعل أم لا كما في شب (قوله فلا يضر) أي سوا اشتراط التأجيل أو سكنت عنه (قوله أن وجد) أي وعمل وقوله والاتفاقها  
 أي بأن لم يوجد أو وجد ولم يظهر أنه أن يرددها ولو كانت العين قائمة (قوله بالهبة والمهمة) مثلاً الأول فيما يصح كل منهما  
 لأن معناها واحد (قوله وقطاعها) قال في المختار قطف العنب من باب ضرب والقطف بالكسر التقيد على أن قال والقطاف بفتح  
 الثاني وكسر هاء القطف لا لا يفتى على هذا أن عطف قطاف على قطع لا يظهر ثم يظهر على قول صاحب الصياح حيث قال

قطعت العنب وشوهه قطعاناً بل ضرب وقيل قطعته وهذا من القطاف بالفتح والكسر اه فانه ينادى منه أن القطاف اسم للقطع لكن انظر هل قطاف مصدر كان لقطع معاصي وهو الظاهر (قوله فان نزل ذلك) أي وقع (قوله وفي البسوط) كلام المازري بقيد ضعه والبسوط كتاب لاجعل القاذي (قوله لانه قد يشتريها بخرارح) أي واخذها عند الجذاز (قوله وكسافاة وبيع وقراض) الاولى أن يقول وكسافاة وقراض مع بيع (١٨٨) لان السباق في بيان اجتماع الرخصة لكسافاة والقراض مع غيرها كالبيع

(قوله حاله التصويب عن غيره) لان قوله قبل والصواب المنع من كلام بعض الاصحاب أقول غير انه ارتضاه فيكون عناية قوله (قوله) وأما لو كان الزائد سلعاً أي اشترى خمسة بالحرص وسلعة ديناراً انه اذا كان الزائد على خمسة سلعة فالشهور والجواز ان كان المقابل ظاهراً من جهة احتياج الرخصة والبيع (قوله يصف) تقدمها يندفع به ذلك من أن قوله وكان يجرها بشرط في جواز بيعها على التكيل لا مطلقاً (قوله وفي أولى الخ) أي لان المصنف يفيدان الرخصة أوسع لا غير ذلك العناية أعظم (قوله ان كان بالفاظ) أي عقود ولا بد أن يكون زيتها مختلفاً فان التحد زيتها فهي تنزلة العقد الواحد لا يلفظ أي لا يعقد (قوله وظاهره) أي من حيث انه لا يمكن عقود (قوله انه اذا أعري عراباً في حوائط) وأما ان كنت في حائط فان قيل ان شراء العريه بمثل منع الشراء وان قيل انه غير مطلق باز كذلك قال الجرجاني والمصنف مشي على انه مطلق وحاصل كلام الجرجاني انه اذا كان لجماعه حوائط يجوز يعقود وعقد واحد قطعاً وأما في حائط قائم على طريقة المصنف من أن شراء

ابتاعاً للرخصة فان نزل ذلك فمعناه لا يبيع فاسد وفي البسوط يبطل شرط التعيين ويبقى في القيمة ولا يفتي عنه قوله وفي عند الجذاز لانه قد يشتريها بخرارح من نوعها معين فاحد الشرطين لا يفي عن الآخر وأشار لشرط آخر من شروطها بقوله (ص) وخسة أوسق فأقل (ش) الى أن من جهة ما اشترط في شراء العريه أن يكون قدر المشتري خمسة أوسق فأقل ولو كتبت العريه أكثر ولو قال والمبيع خمسة أوسق فأقل وهو عطف على ضمير كان لافعال المساريد لا كلفة وأشار بقوله (ص) ولا يجوز أخذ زائد عليه مع بعض على الأصح (ش) لقول ابن نونس قال بعض أصحابنا اذا أعراه أكثر من خمسة أوسق فاشترى خمسة بالحرص والزائد عليه بالانفاق أو الزادهم فقال بعض شيوخنا انه جائز ومنعه بعضهم والصواب المنع لانها رخصة فخرجت عن حدها كالأقلام من طعام ابتاعه قبل فخذوه بأوسعها في عقد واحد وكسافاة وبيع وقراض ونحو ذلك من الرخص فانه لا يجوز وكذلك هذا وانما عير بالاصح دون الأربع لان ابن نونس حله للتصويب عن غيره وبعبارة الضمير ان في عليه ومعها ثلثان على التقدير الذي ذكره وهو خمسة أوسق فأقل أي أخذ زائداً عما أعراه كالزائد أعراه أكثر من خمسة أوسق فاشترى خمسة بالحرص والزائد عليه بالعين وأما لو كان الزائد سلعاً فالشهور والجواز وفهم من قوله معه أنه لا يشتري مجموع الرخصة تعين جاز وهو منصف للدونة وقدمه وهذا المفهوم يشعشع كون قوله وكان يجرها بشرطاً (ص) (اللين) أي عراباً في حوائط وكل خمسة ان كان بألفاظ لا يلفظ على الأربع (ش) هذا مستثنى من قوله خمسة أوسق فأقل والواو من قوله وكل والاحمال وفي بعض النسخ في كل خمسة أي أولى وانفق عقولها ومن أعري أناساً شئ من حائط أو من حوائط في بلد أو بلدان شئ خمسة أوسق لكل واحد أو أقل أو أكثر جازة أن يشتري من كل واحد خمسة أوسق فأقل ويجوز ان لا يخذ من كل عريه خمسة أوسق فأقل ان كان بألفاظ لا يلفظ واحد على ما رجحان الكاتب ونقله عنه ابن نونس وأقره بقرارهم بنزلة كونه منته فلذا نسبته وظاهره انه لا فرق بين تعدد المعري بالفتح واتحاده ولكنه خلاف ما للرجاسي من أنه اذا أعري عراباً في حوائط لجماعه يجوز ان يأخذ من كل حائط خمسة أوسق ولو وقعت بلفظ واحد ثم لم يقموا بقول المؤلف عراباً أو لا حوائط أي أو حائط وانما المراد تعدد العريه وتعدد العقد الواقع به ولا يفهم لقوله خمسة أوسق وانما المراد انه لا يأخذ من كل الا خمسة أوسق (ش) أي وان يكون شراء العريه للمعري لا أحد أم من عند مالق وان القاسم على البديل دفع الضرر بدفع العريه بالفتح وخروج عليه وإطلاعه على ما لا يراد بإطلاعه عليه والمعرى بالفتح بالفتح بكفايته حراسته ومؤنته وعمل عبد الملك بالاول فقط ونقل النسخ التعليق بالثانية ابن عبد السلام وهو

العريه مطلق وأما رجل واحد فلا يجوز اذا كان يعقود في أزمنة مختلفة فان اتحد زمنها فهي عناية العقد الواحد واعتمد عب وغيره كلام الجرجاني في كل كلام المصنف بما حاصله أن قوله ان كان بألفاظ أي عقود مختلفة في أزمنة مختلفة فالعريه بالفتح واحد كان في حائط أو حوائط فان تعدد المعري لم يشترط تعدد اللفاظ أي العقود فان كان ذلك في حوائط لان كان في حائط على كلام المصنف أي من أن الشراء مطلق وأما ان قلنا انه غير مطلق جاز (قوله وعمل عبد الملك الخ) والمصنف يجوز حله على كلام ابن القاسم ومالك فتكون أو اشارت الى أن العريه أحدها يجوز أن تكون أو اشارت الى كفايته لا خلاف

(قوله أى فبسبب أن العلة المعروفة) ويعنى تقر به على الاول وهو ما اذا كانت العربية متفرقة في حواط وكان المعرى بالسكسر  
 سا كتاب بعضها واشترى البعض الذى في محل سكنه (قوله وعلى أن العلة دفع الضرر الخ) أقول الضرر لا يخص بالخطوف على القمار  
 بل يكون بالخطوف على الاصول (قوله أى باع كل واحد منهما الواحد) أى وأباعهما معا واحدا وصادق بان يكون الأخذ أى أخذ الأصل  
 أو الثمر المعرى أو غيره أو الفى أخذهما معا المعرى أو غيره (قوله ولذا (١٨٩) باع الأصل فقط الخ) لا يفتى ان اذا باع الأصل فقط

يقتصر على أن العلة الضرر أيضا  
 (قوله لمكن في الاولى الخ) قال عجم  
 بعد ذلك وانظر اذا لم يأخذ من له  
 الثمر وتنازع من له الاصل  
 والمعرى بالسكسر ما يقدم قال  
 في اللدونة واذا باع المعرى حائطه  
 أو أسله دون غمره أو غمرته دون  
 أصله أو الثمر من رجل والأصل  
 من آخر جاء مالكة الثمرة شراء العربية  
 الاولى يخصها اه فان أى مالكة  
 الثمرة أخذت مال الاصل فان أى  
 مالكة الاصل أخذ المعرى هكذا  
 يستفاد من كلامى إلى الحسن فعلى  
 هذا فتقول الشارح اذا لم يأخذ من  
 له الثمرة أى ولم يأخذ من له الاصل  
 (قوله ان شرط لفظ العرب غير  
 ممكن) وكذا كون المشتري العربى  
 (قوله أى يملكه لغيره) تفسير  
 لاصل (قوله ونحوها) أى كالروض  
 (قوله أيضا راجع لقوله وعلم منه  
 أى وعلم من قوله يضر صرنا به فى  
 القيمة أى كالمعلم منه انه نوعها  
 (قوله فى الوجهين) كونه بدارهم  
 أو ميعن وهو غمره مسل بالثمة لثانى  
 لان المعنى يتفق معه كونه يضر صرنا  
 (قوله يطلع) بفتح الياء وضم الهم  
 على وزن خضر (قوله أو ان يطلع  
 غيرها) هذا هو الرابع فكان المناسب  
 للمصنف الاقتصا له (قوله أى  
 يخرج غيرها) أى طلعها أى ولولم  
 ثوب (قوله فالصواب على هذا

أقربها وعلى أن العلة أحد هامل البدل فلا يجوز شرأوها لغمرهما كالخمر وبه صرح الحنفى  
 وقوله دفع الضرر يصح تعطفه بقوة وخص وبقوله اشتراط مكن تعطفه بالفعل أولى وأو  
 مانعة خلافا لمانعة جمع (ص) فغشترى بعضها (ش) أى فبسبب أن العلة المعروفة يجوز شرأه  
 المعرى بعض عر يته كثلها مثلا اذا مانع من قيام المعرى ببعض ما يلزم المعرى بالفتح وهذا على  
 قول مالك وابن القاسم ظاهر وأما على حلالين المجاشون من أن العلة دفع الضرر فقط فلا  
 اذا لزول الضرر بشرأ البعض لدخول المعرى بالفتح للحائط بقية العربية وكذا يشرع على أن  
 العلة المعروفة قوله (ص) ككل الحائط (ش) اذا أعرا يجوز شرأه فلا كان خسة أو سق  
 وعلى أن العلة دفع الضرر لا يجوز اذا لشرع على رب الحائط مع كون جميع الثمر لتفسيره وكذا  
 يشرع على أن العلة المعروفة قوله (ص) وبسبب الاصل (ش) أى يسع المعرى بالسكسر الاصل  
 لغمر المعرى بالفتح وهو شامل لما اذا باع الاصل وغمره أى باقى غمره أى باع كل واحد منهما الواحد  
 ولما اذا باع الاصل فقط لكن فى الاولى انما يأخذ الم بأخذ من له الثمرة فقولوه وبسبب الاصل  
 معطوف على كل وهو من اضافة المصدر الى فاعله أى كسب المعرى الاصل المعرى وأخبره  
 فبصورته أن يشتري العربية ٥ ولما كان لنا ما يشبه العربية في الترخيص في شرأه الثمر بغيرها  
 وليس هو من العربية فى شئ يذكره بقوله (ص) وحينئذ شرأه أصل فى حائطه يخرجه ان  
 قصدت المعرف فقط (ش) يعنى لا يجوز ان يملك أصلا فى حائط شخص ٥ لولته أن يبيعه  
 غرض ذلك الاصل يخرجه مع شئ بشرط العربية بالملكة ان شرط لفظ العرب غير ممكن هنا حيث  
 قصد المعرف بكتابة البائع المؤنة ٥ اما ان قصد دفع الضرر بدخوله فى حائطه فلا يجوز لانه  
 من باب بيع الخمر بالربط لانهم يعرضها واليه أشار بقوله فقط قوة شرأه أصل أى غير أصل  
 بل بغيره بقوله وقوله فى حائطه أى يملكه لغيره وفهم من قوله شرأه أن الصلاح بدو الاصل  
 يمكن شرأه ومن قوله يخرجه صرنا به ان يبيعها أو مالها كان بدارهم ونحوها فكسائر البياعات وعلم  
 منه انه فى الثمة أيضا والا لم يكن يخرجه فى الوجهين وقوله ان قصدت المعرف فقط شرط فى  
 يخرجه وأما بدارهم بشرط معه بدو الصلاح فقط وقوله فقط راجع لقوله وحينئذ يخرجه ان  
 قصدت المعرف ففهم منه انه لا يجوز شرأه لغير رب الحائط قصد المعرف أو دفع الضرر ولولا رب  
 الحائط ان قصد دفع الضرر أو الخمر (ص) وبطلت ان علمت قبل الحوز (ش) أى وبطلت  
 العربية ان علمت معربها أو حدثت مانع من احاطة دين أو جنون أو مرض متصليين بموته  
 قبل الحوز لها من معربها كما يأتى فى باب الهبة وبطلت ان تأخروا من محط فلا مفهوم  
 للموت (ص) وهل هو حوز الاصول أو أن يطلع غمرها أو يطلع (ش) أى وهل الحوز  
 الذى اذا مات قبله بطلت هل هو حوز الاصول فقط أى بالخلية بينه وبينها ولولم يطلع فيها  
 ثمره أو هو حوز الاصل وأن يطلع غمرها أى يخرجه غمرها أى طلعها فالقول الثانى بشرط  
 فى الحوز الامر ان معا فالصواب على هذا زيادة أو قبل أن كالحائط عليه غايه ما يلزم عليه

زيادة أو أى بحيث يقول أو أن نقوله قبل أن أى بعد أو بحيث يجمع بين أو وأو وليس المراد انه يصفى أو وأو بان دله  
 بالأو ولكن هذا التصوب لا يأتى فى نسخة الشارح لان نسخة الشارح أو وان فقد جمع بينهما فى المصنف فى نسخة فتعلل الشارح  
 سرى قلده على نسخة فهو الذى لم يذكر فى المصنف الوأو (قوله غايه ما يلزم) فى قوة الاستدلال على قوة الصواب وكأنه قال لكن غايه  
 فلا يحتاج للتصوب بل يكون هو الاصح فقط وقوله عليه أى على المصنف من حيث عدم اليلطه وابلزم على عدم الزيادة

(قوله وهو قول في العربية) اعتمد بعض المحققين جواز مدح ضعف (قوله وسقي الخ) سواء أعري قبل بدو الصلاح أو بعده فإن قلت جعل السقي على المعري بخلاف ما تقدم في قوة (قوله والمعروف من أنه القيام المعري بالفتح بالمؤنة لانه على أن السقي عليه فأجواب أن المؤنة تفسر بغير السقي (قوله بل على الموهوبه) أي إذا كانت خمسة أوسق (قوله حيث حصلت الهبة قبل الزهوا) أي لأن الزكاة حيث لم يحصل زهوها لم تحصل زكوة بل على الواهب فحينئذ إن كان على الموهوب وقوله والاسست أي لانه حيث حصل الزهوا عند الواهب وسيت الزكاة فيه فقد وجبت الزكاة قبل الهبة (قوله ولما كان الخ) جوابا لما محذوف أي تعرض له (قوله الاستئصال هو) الاستئصال وهو الإهلاك وقوله والهلاك الأولى أن يقولوا الإهلاك يكون تفسيرا (قوله وأطلق في القدر) أي لم يقدمه الثالث (قوله حتى يعم الثمار الخ) أي فيستأصل قوله من غراؤبنا والمأصل (١٩٠) أنه لم يقدّم بقوله الثالث ليناسب قوله من غراؤبنا ولكن الأولى حينئذ أن يقول

لأن الثمار وإن كان فيها شرط الثالث الآن البقول لا يشترط فيها الثالث (قوله وكذلك النسب كاليقول) أي أطلق فيها أي قطارها أي يقول كان وقوله وما شابهها أي المشابهة يقول المصنف وغفران إلى آخر ما يأتي (قوله كاذر) أي من البلج والعنب والموز ولكن لا يظهر في الموز لانه بطون (قوله ولا يبيس أوله) أي بل أي شيء حصل أخذوا ليعمل الأولى إلى أن يحصل الآخر لتفسيده ثم أقول وشأن ما كان بطونا أن لا يبيس نفسه ولا يبيس الخمين عطف الإذن فلنأمن أن لا يدخل البقول هنا لانه كروا أيضا ساقى أن المصنف يشبه يقول كالقول فيفسد عدم الدخول ولذا قلت فأذهبنا عن الله فقال الفت وما بعده من نحو المصل من مقبب الأصل نوضع جائزته وإن قلت وما بعده من نحو الفرة والسقي من البقول نوضع وإن قلت (قوله أشار إلى الأول) وهو قوله الذي يبيس وقوله وإلى الثاني وهو الذي

حذف حرف العطف في الثمر وهو قول في العربية وإن كان ضعيفا ولما كان المعروف في العربية أن تدمنه في قبضة العالما كان من عمله قوله (ص) وزكاتها وسقيها على المعري وكنت (ش) أي زكاة العربية أن بلغت نصيبا على المعري وسقيها أي سقي ثمرها العربية أي إيصال الماء إليها على أي وجه كان لأنه أم لأعلى المعري وما عداه من تقليم وتنقيح وحراثة وتحوذ فتعوى المعري بالفتح وإن قصرت العربية عن النصاب وكان عند المعري بالكسر في حائطه فترك يكملها نصيبا ختمت الموهوب خرج زكاتها ليع من ماله ولا ينقص المعري بالفتح من عربته شيئا (ص) بخلاف الواهب (ش) أي فلا زكاة للواهي على الواهب بل هو على الموهوب لم حيث حصلت الهبة قبل الزهوا والاستئصال مع العربية فإن الزكاة والسقي على المعري والواهب ولما كان من متعلق الثمار بالحقبة ما يؤخذ من الجرح وهو الاستئصال والهلاك وإصلا حائل إن عرف قما تلف من مجوز عن دفعه عادة قلدر من غراؤبنا بعد سقيه قوله من مجوز من لسان الجنس وقوله قدرا مفعول وأطلق في القدر حتى يعم الثمار وغيرها لأن الثمار فيها شرط الثالث وأطلق في الثمر ظاهر أي غرنا وكذا الثالث كالقول وما شابهها وهو كذا الآله لا المحديد في قدرها ولما كان لا فرق فيما يوضع جائزته بين أن يبيس ويدخر كالعنب والعنب وما لا يبيس كاللوز والنخوخ وما كان بطونا كاذر أو بطونا ولا يبيس أوله على آخره بل يؤخذ شيئا فشيئا كالقاني والورد أشار إلى الأول بقوله (ص) ونوضع جائزته الثمار (ش) أي يوضع عن المشتري أي وجوبها إذا بلغت الثالث كأي في وإلى الثاني بقوله (كاللوز) وإلى الثالث بقوله (والمقاني) إذا ذهبت قدر ثلث الثبات والمقاني جمع مقنا والمقاني ما يشتمل القضاة وأخباره والجمهور والبطيخ والقرع والباقين الخ والفت والبقول والتمر والكزبر والسقي ونحو ذلك (ص) وإن بيعت على الجند (ش) هذا ينطبق على الأقسام الثلاثة أي أن الجائز نوضع فيما ذكر وإن بيعت على شرط الجذاذ كالقول والقطاني تباع خضره قال ابن القاسم نوضع جائزتها إذا بلغت الثلث ويعاير وإن بيعت على الجند وعدم التأخير وحصلت الجائز في المدة الذي تحذفها على ما جرت به العادة وأحصلت بعدها عدم تمكنه من جذها فيها على عادته ولا يعارض هذا قوله فيما يأتي وبقيت لينتهي عليها لأن ما يأتي في غير ما يبيع

لا يبيس وقوله وإلى الثالث وهو قوله لا يبيس وقوله أو ما كان بطونا فهو داخل على الأول والثاني فلا يعد قسمهما مستقلا (قوله والمقاني) جعل الشارع المقاني شاملا للبقول بقيد أن البقول لا بد فيها من ذهاب الثلث مع أنه تقدم أن البقول وما شابهها لا يتحديد فيها لوساقي المصنف أن البقول لا يتحديد الثلث فالضرب ما تقدم فيشار من أن البقول لا يتحديد فيها بخلاف المقاني والثمار (قوله والفت والبصل الخ) هذا إشارة للقول بقيد دخول البقول في المقاني وقد عرفت ما فيه (قوله كالقول والقطاني) ندخه الشارع كالقول وهو من عطف العام على الخاص (قوله وإن بيعت الخ) أي هذا إذا بيعت على التخييل وإن بيعت على الجند (قوله لعدم التأخير) عطف تفسير على الجند (قوله ولا يعارض الخ) حاصل المعارضة أن ما يأتي من اشتراط التخييل في وضع الجائز بقيد أنه إذا بيعت على الجند لا يتخير فيها إقباضا في المبالغة فإن قوله ولا يعارض هذا أي قوله وإن بيعت على الجند (قوله لأن ما يأتي الخ) حاصل جوابه أنه لما اشترط التخييل إذا بيعت على التخييل أما إذا بيعت على الجند فلا يشترط على هذا

الجواب لو بيعت على التبعة وشرع في حذوها فلا حاجة فيها مع أن فيها الباطحة فهذا الجواب لا يظهر إلا الحسن في الجواب أن في المسئلة قولين مشي هناعلي قول وهو الرابع وما يأتي على قول وهو ضعيف فلا يبعث على الجفني المسئلة قولان قبل فيما يباحته وهو كلامه هنا وقبل لا يباحته وهو كانه الآتي إلا أن يجاب عن الشارع بأن معنى قوله وبيع الخ معناه إلا لا توسع الباطحة إلا إذا بقيت لانتهاه الطب فإذا بقيت لما بعد فلا حاجة (قوله شرعا) رابع لقوله طبيها وقوله لا يتأتى أي عادة (قوله شهر) أقول لا يتأتى أن هذا القول حيث كان المشهور والعقل عليه فكان ينبغي للمصنف كإقال الخطاب أن يعقد هذا القول الخاتى كان يقول على الأرجح والظاهر والاحسن (قوله من أحد صني فوع) أي فالدار على أن الباطحة (١٩٩) قدر الثالث وانها من نوع واحد وكلام المصنف ليس مفيد ذلك فيجاب عنه

على الخ إذا ما بيع كذلك لا يتأتى فيه البقاء لانتهاه طبيها شرعا (ص) ومن عر به (ش) معطوف على ما في حيز لا اغناء أي وان من عر به يعني أن من عر شخصان حاطه عمر تخلت معنة فله يجوز له ولمن مقامه أن يشتريه منه فإذا اشتراه منه بجزءها أصبحت فله يجب وضع الباطحة عنه من انخرص كما يوضع عن اشتري غير امدراهم إذا بلغت ثلث المكيكة لانتهاه بيع ولا تخرجها الرخصة عن ذلك على المشهور (ص) لا مهر (ش) يعني أن من أسدق زوجته مرة على ورث النخل فقبدا صلاحا فاصابها بالباطحة فليس لاز وجه تقيامها على الزوج لان النكاح مبني على المكرانة وهو قول ابن القاسم وليس يعارضها وعلى هذا لا حاجة في التمر الخالغ به من باب أولى لان المعاصرة في الخلع من المعارضة في الصدق بلبيل انه يجوز فيه انفراد ما على أن في المهر حاجة وشهر فالتظاهر انه لا حاجة أيضا في الخلع لما مر (ص) أن بلغت ثلث المكيكة لولم من كصاني ورتي بقيت لينتهي طبيها وأفردت أو الخ أصلا (ش) هذا شروع منه في شروط وضع الباطحة عن المشتري منها أن تبلغ ثلث النبات متكلا أو موز وناو مشه نلث الممدود كالبطيخ فلا قال أن بلغت ثلث كبل الجاه أو وزه أو تعدد لكان أقبل ولو كان ثلث المكيكة المذهب من أحد صني فوع كصاني ورتي بعا معا والواو يعني أوى أو أجمع بعض من كل على المشهور خلافاً ليقولان تعدد الأصناف كعدد الاحسان فلا يوضع الباطحة إلا بلغت قيمة الجاه ثلث قيمة الجبيع وأجمع منه ثلث مكيكة كما يأتي ومنها أن تكون بقية الثمرة في رؤس النصل لينتهي طبيها فإذا انتفعت فلا حاجة وأيام الحذا للعادة كنها من جلم أيام الطلب كانه يعتبر ما وقع فيها من الباطحة وتقدم عدم معارضة هذا لقوله فيما مر وان يبعث على الحذاذ ومنها أن يكون المشتري اشترى الثمرة مفردة عن أصلها فقط أو اشتراها مفردة أو لا ثم اشترى أصلها بعدها لان الثمرة حينئذ مقصودة بالشراء قال في الجواهر والسقي باقي على البائع ولو شرط البائع أنه لا سقي عليه لم يقط الباطحة عنه فقوله أصلها يتنازع أفردت على أمجار ومجرور متعلق به والحق على أنه نائب فاعله فاعل الثاني وحذف من الاول وانما قلنا ذلك لان ظاهراً أفردت عن كل شيء فيقتضي انها إذا انضم البهائي ككتاب مثلاً لا حاجة فيها وهو فسد وأما واشترى الاصل أو لا ثم اشترى الثمرة أو لا ثم اشترى الاصل والثمره معاً فلا حاجة في الاول على المشهور وفي الثاني بلا خلاف واليه أشار بقوله (ص) لاعكسه أو معكسه (ش) وانما ذكره تنميلاً للصور ولما ذكرنا شرط حظ الباطحة هو ذهب ثلث المكيكة كما ذكرنا لونه بين كيفية الرجوع

المصنف وزيادة الصورة الثالثة على الجواب الاول وهو قد برأ أحد وأما على الثاني فيمكن أن أومأه خلو مقتضى بالثلاثة (قوله) وأيام الحذاذ فيه نظر بل متى ماتت لا حاجة فوسا جفت في الايام المعادة أم لا في تنبيهه قال بعض الشراخ مقتضى كلام المصنف أن ما بين بعد انتهاه طبيه لتدوم رطوبته أو تضاربه أنه من الباطحة الباجي وهو مقتضى رواية ابن القاسم وذكر ان جديس عن صفون خلافة وتامه (قوله يتنازع أفردت) لكن واسطه في الجر يتنازع الحق من غير واسطة وأعلى المصنف الثاني بلبيل حذف الحذاذ وأضمر في الاول وحذفه لكونه فضلة فقوله على أنه جار ومجرور رأى على أن أصلها جار ومجرور (قوله تنميلاً للصور) أنها الأربعة اثنتان فيها الباطحة واثنان لا حاجة فيها

المصنف وزاد الصورة الثالثة على الجواب الاول وهو قد برأ أحد وأما على الثاني فيمكن أن أومأه خلو مقتضى بالثلاثة (قوله) وأيام الحذاذ فيه نظر بل متى ماتت لا حاجة فوسا جفت في الايام المعادة أم لا في تنبيهه قال بعض الشراخ مقتضى كلام المصنف أن ما بين بعد انتهاه طبيه لتدوم رطوبته أو تضاربه أنه من الباطحة الباجي وهو مقتضى رواية ابن القاسم وذكر ان جديس عن صفون خلافة وتامه (قوله يتنازع أفردت) لكن واسطه في الجر يتنازع الحق من غير واسطة وأعلى المصنف الثاني بلبيل حذف الحذاذ وأضمر في الاول وحذفه لكونه فضلة فقوله على أنه جار ومجرور رأى على أن أصلها جار ومجرور (قوله تنميلاً للصور) أنها الأربعة اثنتان فيها الباطحة واثنان لا حاجة فيها

(قوله وقطر) أي نسب وقوله إلى ما بقي أي وما أجمع وقوله في زمنه متعلق بقوله نظر وقوله في زمنه ضعيف والمعقد الذي يجب الفتوى به باعتبار قيمة كل منهما يوم الجائحة لكن يقوم الباقي بعد وجوده وراعي زمنه الذي وجد فيه يقال فيه بعد أن يحذف ما فيه حذا يوم الجائحة على وجوده في الزمن الذي وجد فيه ولا ينظر إلى قيمته يوم الجائحة مع قطع النظر عن وجوده في الزمن الذي وجد فيه ولا ينظر إلى قيمته يوم الجائحة مع قطع النظر عن وجوده في الزمن الذي وجد فيه (قوله ولكن لا يحبس الخ) أي إفساده بالتأخير كعقب مصر وبلها وقوله أو أصنافا لا يخفى أن هذا الذي جعله أصنافا فروع واحدا لا يحبس فهو داخل فيما فيه ويكون حاصله أن النوع الواحد تارة يكون تحت أصناف كالطيور وتارة لا كالغيب (قوله ثلث المكمل) أي أو ثلث المعدود كالإبطيخ (١٩٣) أو الوزن وقوله من البطون أي أو ما في حكمها بما أشاره الشارع بقوله

من الثمن إذا ملازمة بين المكمل والتمن بقوله (ص) ونظرا ما أصب من البطون إلى ما بقي في زمنه (ش) يعني أن الجائحة إذا أصابت شيئا يطعم بطونا كالفاني أو بطنا واحدا ولكن لا يحبس أوله على آخره كالغيب أو أصنافا كزني وصحاني وغير ذلك مما يختلف أسواقه في أول مجدها ووسطه وآخره وكان الغائب ثلث المكمل فانه ينسب فحدا كرقصة ما أصب من البطون أو ما في حكمها إلى القيمة ما بقي سليما وتعتبر قيمة كل من المصاب والسليم في زمنه على ما ذهب إليه جماع من الشيوخ واختاره عبد الحن في الفلاح يوم الجائحة ويستأني بغيره إلى زمنه ولا يستعمل بقوله على التطن والتضمين وقيل تعتبر قيمة كل منهما يوم البيع وإلى ذهب ابن أبي زمين وإلى رد ما أشار بقوله (ص) لا يوم البيع (وقوله (ص) ولا يستعمل على الأصح (ش) المناسب تقدمه عند قوله في زمنه لانه محذور أي في زمنه على الأصح ولا يستعمل كالأمرنا قال فمأمن أن يشتري مائة درهم فأحضر بطون منها حتى يطنين فأنطعت فان كان المباح مما يبيع فقولت النبات بعدمعرفة ناحية النبات وضع عنه قدره وقيل ما قيمة المباح في زمانه فان قيل ثلاثون والطن الثاني عشرون والثالث عشرة في زمانها للغلاء الاول وان قل ورخص الثاني وان كقصر جمع بنصف الثمن وكذلك إذا كان المباح تسعة أعشار القيمة لرجع عنه من الثمن وان كان أقل من الثلث في النبات لم يضع منه شي وان كانت قيمته تسعة أعشار الصفقة الخ فهذا حكم البطون وما في حكمها من الأنواع أو النوع الواحد مما لا يحبس أوله على آخره كان ما يحضر كالغيب أو لا يحضر كالزيتون أمان كان النوع واحدا ولا يحبس أوله على آخره فالرجوع فيه بحسب المكملة ثلث الثمرة بثلث الثمن ونصفها بنصفه ولما ذكر الجائحة في الثمرة المشتراة مفردة عن أصلها وكانت مضافة عما إذا اشترى سلعة أخرى كما مر ومن ذلك أن يشترط ثمرها أصل في عقد كراء أرض أو دار وهو على أقسام أشار إليها بقوله (ص) وفي المزرعية التابعة للدار تأويلان (ش) يعني أن من اشترى دارا أو أرضا لم ينفق ثمرها مزرعيتها نفع للدار أي قيمة ثمرها فقد ثلث الكراء فأقل ما يجب ذلك الضلع فذهب ثلث مكملها إليها جائحة لأنها غير متباعدة فدخل العقد عليها مفردة فهي كغيرها ولا جائحة ولو ذهب جميعها لانتاجها وبيع الجائحة إنما تكون في ثمره مقصودة في البيع فان لم تكن مزرعية فلا جائحة اتفاقا كانت تابعة أم لا ويقصد الكراء في الثاني دون الأول ان اشترط ادخالها فيه

أو بطنا واحد الخ (قوله لا يوم البيع الخ) الحاصل أن الأقوال ثلاثة قبل يوم البيع وهو ضعيف وقيل في زمنه والقائلون بذلك اختلفوا على قولين قبل يستعمل بمقتضى وجوده في التطن والتضمين وهو ضعيف وقيل لا يستعمل بل إنما يقوم بعد وجوده ومشاهدته (قوله لانه محذور) فيه نظري لما علت أن الذين يقومونه في زمنه يفترون على قولين قول بالاستعمال وقول بعلمه (قوله فان كان المباح مما لا يحبس أي نسبته من الذي يبيع أي والذي أجمع (قوله فقد ثلث النبات) أي قدر ثلث المكمل من ذلك النبات أو المعدود منه أو الموزون بعدمعرفة ناحيته (قوله النبات) أي الجهة التي فيها لان بيعها الجهة التي فيها النبات يعلم منها كثرها لجل وقلة خلاف ما إذا لم تعرف الناحية كان التقدير على جهالة (قوله أمان كان النوع واحد ولا يحبس أوله على آخره) كعقب مصر وأما عقب مصر فلا يحبس أوله على آخره

لكنه يفسد إذا حبس فقره حكم البطون أي بطون المقتاة شأنها أنها لا يحبس أو لها على آخرها للفساد بالتأخير وقوله من الأنواع أي أصناف الباطن الذي لا يحبس أوله على آخره وقوله والنوع الواحد كعقب مصر قوله مما لا يحبس راجع لكل من الأنواع والنوع الواحد (قوله على أقسام) أي أربعة في الدار لانه أمان أن تكون مزرعية أو لا وفي كل تابعة أو لا (قوله) ويقصد الكراء في الثاني أي التي لم تكن تابعة وقوله دون الأول وهي ما إذا كانت تابعة بأن كانت الثلث فدون أي ولا بد أيضا أن يشترط جعلها وأن يكون طبيها قبل انقضاء مدة الكراء وأن يكون قصد باشتراؤها دفع الضرر بالطرق إليها فان احتل بشرط لم يجز اشتراطها أي بان كان الرغبة فيها لانه حيث مقصودة في نفسها أو استثنى بعضه لأن مظنة الفحول والطرقات إليها قائمة وكذا ان كان طبيها بعد انقضاء مدته لوجبه لان المضرة فائقة أيضا لكن المضرة هنا من جانب المشتري لانه لا بعد انقضاء المدته يصير

وضمانها



هو يدخل على بائعها ثم إن اشتراط دفع الضرر يفتي عن اشتراط اشتراط جعله المحدث اشترى بعضها للضرر موجود **في تنبيه** اعلم ان الثمرة لا تدخل في عقد الكراء الا بشرط وليس في كلام المصنف ما يدل على ذلك لانها ولا في باب الاجارة **(قوله كسماوى)** أى منسوب الى السماء اشارة الى أنهم من فعل من رفع السماء أو أنه لا يقدر عليه الا من رفع السماء فحقه اليه أى منسوب لله أى منسوب للسماء الى ليس رفعه الا من الله **(قوله أو سارز)** معطوف على مقدم معطوف **(٩٣)** على ما أى وسماوى وجيش وسارق وهو من عطف العام على الخاص **(قوله وهو السوم)** وهو رايخ الحار **(قوله والعن)** هو تغزلها **(قوله والقها)** قلة الحار **(قوله ولا يظهر في عدمه)** أى السارق أى كاهن مصر به قال مجي وقول ابن عرفة يلزم منه في الجش الخ أى يضمن بشئين أحدهما ان يعرف من الجش واحد فليس يصحها والثاني انه

وضمانها من بائعها وقوله التابعة مفهومه فيها الجائحة اتفاقا ولا مفهوم للدار **(ص)** وهل هي حال لا يستطاع دفعه كسماوى وجيش أو سارق خلاف **(ش)** أى ان الجائحة هل هي كل ما لا يستطاع دفعه فعليه كسماوى أى منسوب لله تعالى كالرد بفتح الراء وسكون الواو والراء رايخ وهو السوم والشيل والمطر والعفن والندود الفار والطير الغالب والتميط والحساد والجيش الكثير والعناء وهو بيس الترفع وقيل رزها واختلف في السارق هل هو جائحة وهو الذى لا ينال القاسم في المزاينة ونفقه أبو محمد بن أزيد أوليس بجائحة خلاف ومحملة ما لم يعلم السارق والا فلا يربعه المشتري بل أى غير ملى قال ابن عرفة يلزم منه في الجش اذا عرف منه واحد لانه يضمن جميعه والظاهر في عدمه غير مرجو يسره من قرب أنه جائحة وهو ظاهر المدونة **(ص)** وتعيينها كذلك **(ش)** المشهور ان الثمرة اذا لم تنكح بل تعبت بضار وما شبهه ان ذلك جائحة بالشروط المتقدمة لكن في ذهاب العين ينظر الى ثلث المكيه وفي التعيب ينظر الى ثلث القيمة فتوضع من غير نظر الى ثلث المكيه فالتعيب في مطلق الوضع لا يقيد المكيه لان المكيه هنا قائمة فلا ينظر اليها وهو ظاهر كلام التوضيح وان عرفه وغيرهما **(ص)** وتوضع من العطن وان قلت **(ش)** يعنى ان الجائحة توضع من العطن سواء كانت قليلة دون الثلث أو أكثر منه وهذا عام في القول وغيره لانها لما كان على ربه انتهت حايه حتى توبة وموقوف في نسخة الشارح من ان سقها على المتاع سبق قلم **(ص)** كما يقول والزعفران والريحان والقرط والقضب وريق التوت ومغيب الاصل كالسوز **(ش)** التثيب في الوضع وان قلت لكن لا فرق بين كونها من العطن أو غيره فليست كجائحة الثمار لانه لا يتوصل الى مقدار ثلث ذلك بل هذا أولا فلا يضبط قدر ما ذهب منه مما يمكن ناهى بالاله وبعبارة وانما كانت توضع من العطن مطلقا لان السقي مشتري الاصل الرجوع بالمشتري وأجزائه اذا لم يقبض ولم يدخل المشتري على سقوط شيء والبول الخس والكزبرة والهندبا والسلق والقرط قوع من المرعى يشبه الورع الا انه لا يخصص خصه والقضب كل ما يرعى وفي كلام المؤلف اشعار بجواز بيع مغيب الاصل وهو كذلك لكن لا بد ان يقطع منه شي أو راء كما هو ظاهر كلام ابن رشد وغيره ولا ينبغي رؤية ما ظهر منه دون قطع ود كر الناصر الثاني ان ذلك يكتفى **(ص)** ولزم المشتري باقها وان قل **(ش)** يعنى ان من اشترى شيئا من قبضه بجائحة فحاصلته بجائحة أهلكت قاله فان السالم القليل يلزم المشتري بما يخصه من الثمن بخلاف الاستحقاق فقد يغزو ويحرم التماسك الباقي والفرق ان الجوائح لشكرها كان المشتري داخل عليها ولتدور الاستحقاق لم يدخل عليه **(ص)** وان اشترى جنسا فانما يجمع بعضها وضعت ان يلفق قيمته ثلث الجمع وأجبه منه ثلث مكيته **(ش)** يعنى ان من اشترى جنسا مختلفا عما فيه الجائحة من حائط أو سوارث كفضل ورمان وخوخ وعنب وغير ذلك في مفسقة واحدة فأجمع بعض من جنس أو من كل جنس أو جنس وبعض آخر فان الجائحة توضع بشرطين الاول أن تكون قيمة ذلك الجنس الذى وقعت فيه الجائحة

**(٢٥ - ثرى خلس)** من دارعين **(قوله فان الجائحة توضع الخ)** لا يفتي ان الشرطين الذين زادهما الشارع بقبوله بشرطين لا ياتي فبما زاده بقوله أو من كل جنس أو جنس وبعض آخر أما تقيمه ما ذاهب بعض جنس فقط فالامر بظاهر وأما اذا ذهب بعض من كل فرد فبما عدا ذلك رحمه الله يقال **(١)** ما قيمتهم السلون فيقال قدسون **(١)** ما قيمتهم السلون كذا في الاصل وسر كسبه صحيح

وما فيه ثم بعد أخذ الجائحة يقال ستون فيرجع ثلث الثمن (قوله وان تناهت الثمرة) المراد تناهت طيبها لو غلبت اللذة التي اشترت له من ثمر أو رطب أو زهر (قوله وسواء بيع الخ) هذا أيضا لقوله ولا وقد انتهى طيبها لكن لا يفتى انه اذا بيعت بعد صلاحها ففيها الجائحة مما ينته طيبها بخلاف ما اذا وقع البيع بعد تناهت الطيب فلا جائحة أصلا (قوله قال ابن القاسم بعد ذكر ما يدل الخ) وذلك انه قال وكل ما باع الا بعد بيعه من الجوب من فسخ أو ضميرا أو جبال الزيت فلا جائحة في ذلك وهو بمنزلة ما باعه في الاندروما يبيع من ثمر الخجل وعنب وغيره بعد ان يفس (١٩٤) فصرحنا ان زيتا فلا جائحة فيه ولو اشترى ذلك حين الزهر ثم اجبر بعد امكان

ثالث قيمة جميع الاجناس التي احتوت عليها الصفقة كان تكون قيمة الجميع تسعين وقيمة المصاب ثلاثين فما كثر الشرط الثاني ان يذهب من ذلك الجنس الجاهل ثلث مكيلة نفسه فاكثر فان علم أحد الشرطين فلا روع عند ابن القاسم ولو اذهب الجائحة الجنس كله ونسبه ابن ونسب محمد ولو اقدم أن شرط وضع الجائحة ان تقبض الثمرة قبل انتهاء طيبها ذكر قيمة ذلك بقوله (ص) وان تناهت الثمرة فلا جائحة (ش) أي وان وقع عليها العقد وقد انتهى طيبها فلا جائحة والمراد بالثمرة ما يخرج من الثمر أو الارض فيشمل البقول لما قالها وسواء بيعت بعد صلاحها أو بعد تناهتها وحل الشارح بكلام المدونة فيه تصور على القسم الثاني مع أن الحكم أعم كافرنا قال ابن القاسم بعد ذكر ما يدل على القسم الثاني ولو اشترى ذلك من الزهر ثم اجبر بعد امكان جذاذو يسه فلا جائحة فيه انتهى (ص) كالقصب الحلو وباب الحب (ش) يعني ان القصب الحلو لا جائحة فيه اذا تجاوز بيعه حتى يطيب ويمكن قطعه وكذلك لا جائحة في باب الحب كتمه وسمم وحبل سواء يبيع بعد يسه أو قبله على القطع وفي الخ ان يسأله ما لو اشترى على التبعة أو على الاطلاق وأصابها تلفه ما توضع سواء كثر أو قلت بعد البيع أو قبله لانه يبيع فاسد فضايله من بائنه فقوله كالقصب الحلو تشبيهه لافادة الحكم لان القصب ليس من الثمر وكذا الحب فقوله وباب الحب أي وكباس الحب التشبيه بالنظر لقوله كالقصب الحلو لانه ليس غرة لشيء وتقبل بالنظر لقوله وباب الحب فنهنا كاف من كونه وهي التشبيه وكاف مقدرة وهي التقبيل واخترنا باللعن القصب قبل جرى الحلاوة فيه فان فيه الجائحة والتطاهر ان مجرد جريان الحلاوة فيه وان لم يتكامل يمنع اعتبار الجائحة فيه بمنزلة ما تناهت طيبه من غيره فان قلت كيف تكون فيه الجائحة وهو لا يبيع يسه قلت بل يبيع اذا بيع على شرط الجذاذ على ما اذا يبيع بارضه أو تبعا لها اذا لا جائحة فيه كأمري في قوله لا عكسه وأوجهه وأما القصب الفارسي فهو كالقصب فلا يجري فيه الجائحة قطعا (ص) وخبر العامل في المساقطين في الجميع أو تركه ان اجبر الثلث فأكثر (ش) يعني ان عامل المساقطين اذا أصاب بعض الثمرة المساقطين عليها جائحة فان اذهب أقل من ثلث الثمرة فلا كلام للعامل ولزمه ان يسي جميع الثمرة ما جبر وما يجبر وان اذهب الثلث فأكثر فان العامل يجبر بين أن يسي على عمله أو يسي الجميع ما اجبر وما يجبره الجزء الذي دخل عليه موين أن يفتن عن نفسه ويترك المساقطين لا يسي فيها على ما لا ينفق ولا يبره علاج ولا غير ذلك وظاهرها لا فرق بين أن يكون الجاه شاعما أو في ناحية معينة وهو كذلك عند عبد الحق وقيدنا ابن ونسب بما قال محمد وهو ما اذا كانت شاعمة وأما ان كانت في ناحية فلا يسي عليها ويسي السالم وحده ما يمكن يسير اجدا الثلث فدون (ص) ويستفتى كمال من الثمر متجاع بما وضعه عن مشربه بقدره (ش) يعني ان من اشترى ثمر ابا صلاحه خمسة عشر درهما واستثنى البايع لنفسه ما أراد ب أو أوقفه معلومة الثلث فأقل كالواستثنى

سدانه وبسه فلا جائحة فيه وكل ما ابتاع بعد امكان الجذاذ انتهى وبشارة الشيخ أجد وظاهر قوله وان تناهت الخ سواء مضى من اللذة ما يمكن فيه القطع أم لا وهو مذهب المدونة انتهى فان عجلت كلام ابن القاسم المتشدد ولقد نقله المواق تعال أن قوله وبسه عطف تفسير أي ان المصادر ما كان الجذاذ ليس فقبض قوله وتقبل الخ أي غلبه بقوله الثمرة ثم لا يفتى ان هذا مناف لقوله تشبيه لافادة الحكم فانه يقيد ان التشبيه في الآخرين فتدبر (قوله فان فيه الجائحة) أي اذا اشترى على الجذاذ والافسد (قوله ما يمكن يسير اجدا) أي ما يمكن السالم يسير اجدا الثلث أي وما يمكن الجاه أقل من الثلث ان كان الجاه الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين والموضوع انهم عين وقوله ما يمكن يسير اجدا وأما لو كان السالم يسير اجدا

عشرة

بأن كان الهالك الثلثين فأكثر فالعامل مجبر بين سقي الجميع أو الترك وقوله ولم يكن الهالك أقل من الثلث

لانه اذا كان أقل من الثلث لم يعمل سقي الجميع وحاصل ما في هذه المسئلة انه اذا كان الجاه دون الثلث فليزم العامل سقي الجميع كان الجاه شاعما أو معين او اذا كان الثلثين فأكثر فيضير العامل كان الجاه شاعما أو معين وان كان الجاه الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين فان كان شاعما خبر وان كان معين لا يسي ما عدا الجاه فلذا علمت ذلك فيكون قول الشارح ويسي السالم لزوما اذا كان السالم أكثر من الثلث وكان الجاه الثلث فأكثر وأما اذا كان الجاه أقل من الثلث فخير به سقي الكل وأما اذا كان السالم الثلث فأقل بأن كان الجاه الثلثين فيضير العامل

(قوله بانه على أن المشتري منزل) فكان البائع باع الثلثين بنصفه عشر درهما وعشرة أرايب ثم إن الجماعه أذهبت عشر توهمي ثلث الثلثين فيسقط عن المشتري ثلث الثمن وثلث الثمن في المقام خمسة عشر درهما وعشرة أرايب فيسقط عنه ثلث الخمسة عشر درهما وثلث العشرة أرايب (قوله وبعبارة وعلى رواية ابن وهب) فعلى كلام ابن وهب لو كان المذهب من الثلاثين أرايبا بنصفه فوضع لانها بالنسبة لعشرين تسقط ويسقط من الثمن بقدر ذلك فلو كان المذهب عشرتين مثلا لكانت النصفه موضع نصف الثمن (قوله وتفسير الجماعه الخ) أي أن اعتبار الثلث انما هو في القدر المشتري وهو عشرين فلوفر من ان الجماعه ستة وثلاثين نسبت العشرين فيوجد ثلثين فنقول الشارح المستق المراد ما بقي بعد الاستثناء وهو عشرين وليس المراد به حقيقته وهو ثلاثون والحاصل ان الجماعه نسب الثلاثين على المشهور ونسب العشرين على قول ابن وهب (١٩٥)

البائع الخ) عبارة شبه فلو كان المشتري بواشائها كربع أو نصف مثلا كانت الجماعه في جميع الستين والمشتري منه بخلاف وحاصله ان الجماعه اذا اخذت الربع أو ما كان أقل من الثلث فلا يوضع عن المشتري شيء من الثمن والذى يتلف على الجميع فإذا كان استثنى البائع الثلث فإن الربع اتفق ضاع ببيع ثلثه على البائع وثلثاه على المشتري وإذا كان الجميع ثلثا لجميع ويلزم منه أن يكون المباح من المبيع ثلث المبيع فيوضع عن المشتري بقدره من الثمن والقاب من الثمرة عليهم ما يقول الشارح نصفا أو ربعا الخ فأنظر لما ذهب من الثمار من حيث أنه يضع عليها ما أو ما من حيث أنه يسقط عن المشتري شيء من الثمن فلا بد أن يكون المذهب الثلث من المبيع وهذا ما يؤرخ من مضمون كلام شارحنا مع كلام مع رحمه الله تعالى

عشرة أرايب أو أوسق من ثلاثين ثم أصابت الثمرة بجمعة فإن كانت أقل من ثلث الثمرة المسبقة فإنه لا يهبط عن المشتري شيء من الثمن وبأخذ البائع جميع مكيلته من السلم وإن كانت الجماعه الثلث فما كثر فإنه يضع عن المشتري بثلث النسبة من الثمن ويوضع من المكيلة بثلث النسبة فإن نقصت الثمرة الثلث ووضع عن المشتري ثلث الثمن وهو في هذا المثال خمسة دراهم وإن نقصت النصف ووضع عن المشتري نصف الثمن وهو سبعة ونصف وعلى هذا وضع من المكيلة بحسب الجماعه يتألف أن المشتري منزل عشرة المشتري وهو المشهور وقيل لا يوضع عن المشتري من القدر المشتري شيء وانما يوضع من الثمن محاسوا بانه على أن المشتري يبقى وهو رواية ابن وهب وبعبارة وعلى رواية ابن وهب يوضع عن المشتري ثلث الدرهم فقط وهو خمسة ولا يوضع عنه شيء من القدر المشتري وتعتبر الجماعه في القدر المشتري منه دون المشتري لانه انما يباع من حاشته ما بقي بعد الاستثنى ومفهوم قول المؤلف كبل أنه لو كان المشتري بواشائها لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك فيوضع عن المشتري بقدر ما استثناء البائع اتفاقا نصفا أو ربعا أو غير ذلك وتبيح إذا تنازع في حصول الجماعه القول قول البائع لان الأصل السلامة وإن اختلفا في قدر ما أذهبت الجماعه فإن صدق على أصل وجودها فالقول قول المشتري كما يفيد كلام الفا كهائي وقال الشاذلي إذا اختلفا في القدر الذي أجمع هو الثلث فأكثر أو دونه فقول البائع وقيل القول قول المشتري وانتهى وظاهره ولو اتفقا على أصل الجماعه وهو خلاف ما مر عن الفا كهائي \* ولما جرى ذكر البائع والمشتري في هذا الفصل كان قائلا قاله لما الحكم إذا اختلفا في جنس الثمن أو نوعه أو قدره أو غير ذلك فمقتضى ذلك فصل فقال فصل ان اختلف المتبايعان في جنس الثمن أو نوعه حلقا وفسح (ش) يعني ان المتبايعين بالتقدي والتبعية إذا اختلفا في جنس الثمن أو المثلث كعت يدنانو ويقول الآخر نطعام أو أوسق في حنطة وقال الآخر في حديد أو اختلفا في نوع الثمن أو المثلث كعت ذهب وقال الآخر بنصفه أو بقم وقال الآخر بشعير أو اختلفا في صفته كقول البائع الجماعه شرطت فخصلات اختارها غير معتنه وقال المشتري بل معينه فإن المتبايعين يتألفان أي يختلف كل منهما على نفي دعوى صاحبه مع تحقيق دعواه ويتألفان ان حكم بمحكم ما يأتي

(قوله وهو خلاف ما مر الخ) وجه ذلك أن الفا كهائي يفيد ان القول قول المشتري في حال اتفاقهما باتفاق وكلام الشاذلي حكى فيه قولين والظاهر ما قلناه الفا كهائي لأنه اذا صدق على أصل الجماعه فصار علم القدر لا يدرك الا من جهة المشتري على أنه لا يحتاج لقوله وظاهره لان الاختلاف على هذا الوجه لا يكون الا كذلك (فصل اختلاف المتبايعين) (قوله المتبايعان) أي اذا ان أو منفعة بنقد أو غيره تنسبه متبايع كترادف ومتراذفان لا تنسبه متبايع ولا يثبت بالهمز لعلل فله وهو باع يختلف متبايع فإنه باليه لعدم اعلال فله وهو متبايع (قوله في جنس الثمن أو المثلث) فيه إشارة إلى أن المصنف أراد لثمن العوض يشمل الثمن بتمامه الثمن (قوله كعت يدفع) مثال للاختلاف في الثمن وقوله أو بقمع المبيع في إشارة إلى الاختلاف في نوع الثمن (قوله أو اختلفا في صفته) في جرد عجم عن الدونة ان اختلفا في الصفة فالقول البائع ان اتفقمع عنه وان ينقذه فليباع أي بينه ابن ناجي هو المشهور ثم ان الشاذلي بان هذا لا يتألف الا على أن المشتري مشتري لأعلى أن يمتنع

(قوله وقاما) أي ما يمكن فيه المفاصة وهو القية (قوله لمسكوه) كل البائع أو المشتري (قوة أو في الأجل الخ) وأما إذا اختلفا في أصل الأجل فبما في عند قوته وان اختلفا في انتهاء الأجل (قوة بالثمن الذي وقع عليه البيع) فظاهر أن هذا تخلفا فاعلم مع أن التنازع في الثمن فلا تناقض والجواب أن الراد بالثمن الذي وقع عليه البيع ما يمكن به أهل المعرفة وهو ما لا المشتري فيما إذا كان هو الاشبه وما لا البائع فيما إذا كان هو الاشبه (قوة انهما تنازعا في قدر الرهن الخ) اما اختلافهما في قدر الرهن فظاهر وأما الجدل كان يقول البائع الضامن اثنا عشر وقال المشتري بل واحد (قوة كل حكم في الاختلاف) أي الفسخ سواء كانت قائمة أو فائضة وقوله لان الرهن الخ هذه الصلة تنج العكس لانه إذا كان ثلث من حصص الثمن آل الامر إلى أن الاختلاف في قدر الثمن في فصل فيه بين قيام السلة وبين فواتها كما يأتي والمقول عليه ما تقتضيه العلة حكم الاختلاف في قدر الثمن (قوله لان الرهن الخ) ينتج خلاف هذا وان كان الاختلاف في القدر (قوله ١٩٦) لا يقتضي ولعل الفرق بين النجسة وما تقدم أول الفصل ان الاختلاف

في جنس الثمن أو وقوعه اختلاف في ذاته فلذا فسخ مطلقا بخلاف الجنس فانه اختلاف في شيء زائد على القات أمال الرهن والجل والأجل فظاهر وأما في قدر ثمن وشئ فلا تنافقهما على أصل كل صبر الزائد المختلف فيه كأنه زائد على أصل الذات (قوة ان حكمه) أي الفسخ ينفذ في القسطين جميعا فهو راجع للبائع عند ابن القاسم ولصحتون وابن عبد الحكم الفسخ بنفس التصالف في تنبيهه يستثنى من قول المصنف ان حكمه ما إذا كان الفسخ بسبب الفضائل فيفسخ بلا حكم على ظاهر الخلاف قسم قاله ع في بيان فلا ينافي الخ) مرتب بقوله مادام

وربما البائع بالبين ولا فرق في ذلك بين كون المبيع قائما أو فائضا وحده شبهتهما ومن أحدهما أولا ولكن يرد المشتري السلعة مع القيام وربا القيمة مع التنازل ولذا قال (ص) ودمع الفوات قيمتها يوم بيعها (ش) أي يرد المشتري قيمة السلعة مع فواتها ولو جوهة السوق أو مثلها ان كانت مثلية وأخذ بمنه وقصا فواته المواقف اختلافهما في أصل العقد لوضوحه وهو أن القول لمسكوه بينهما جاسعا (ص) وفي قدره كمنه أو قدر أجل أو رهن أو جمل (ش) يعني إذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن بأن قال البائع مثلا بعثك بثمانية وبقول المشتري بل بأربعة أو الثمن بأن يقول البائع بعثك بهذا الثوب بعشرة وبقول المشتري بل بهذا الثوب وهذا الثوب بعشرة أو في الأصل بأن قال البائع بعثك لهذا الشهر وبقول المشتري بل لهذا الشهر أو في أصل الرهن أو في الجبل بأن قال البائع بعثك برهن أو بجمل وبقول المشتري بل بالرهن ولاجل فانهما يتصافيان ويتفاضلان ثم تثبت السلعة والامضى البيع الثمن الذي وقع به البيع وظاهر عدم مراعاة الاشبه مع قيام المبيع وهو المشهور من الفقه قال النبطي وبه القضاة وسيأتى حكم فواتها ويحتمل أن يكون قوة أو رهن أو جمل عطا على المضاف السهو هو الأجل أي انهما تنازعا في قدر الرهن والجبل وأما إذا اختلفا في جنس الرهن أو وقوعه فينبغي أن يكون الحكم في ذلك كل حكم في الاختلاف في جنس الثمن أو وقوعه لان الرهن حصص من الثمن وقوله (حلفا) وعلم راجع للرقوع والنجسة ولو حذف حلفا فوسخ التقدم واقتصر على هذا لا يقتضي ان الاول كالثاني في الفسخ وليس كذلك اذا قسم في الاول ولو مع الفوات كما يدل عليه قوله ودمع الفوات قيمتها \* ولما كان شرط الفسخ حيث قيل بل في هذا الباب أن يقع بحكم بمجرد الصالح أشار إليه بقوله (ص) ان حكمه (ش) أي بالفسخ مادام التنازع موجودا بدليل صلتها فلا ينافي أنه يفسخ بقرائنها معالي الفسخ على أن تراصها معالي الفسخ أهلة لا قسم لا بنفس التصالف وفائدة الخلاف فيما إذا رضى أحدهما قبل الحكم بامضاء العقد بما قلله إلا خوف على المشهوره ذلك وعلى غيره للحصول الفسخ عند مجرد التصالف وقوله (ظاهر أو باطنا) ممول فسخ وظاهره في حق الظالم والمظلوم لكن نقل العرفي عن سنده أنه يفسخ في حق المظلوم فظاهر انقطع حتى الخ خاصة أنه يقول بالفصل في فواته فالفسخ في حق ذلك وفي حق الظالم فظاهر أو باطنا انتهى وتظهر من ذلك فيما إذا كان المبيع أمة والظالم هو البائع

فلا

لاستدراك أي فلا يحتاج للتشديد بقولنا مادام التنازع موجودا الخ ثم أقول لا معنى للفسخ إلا لاثلال البيع وترجيح السلة لبيانها وهذا موجود في الأكلة (قوة لا بنفس التصالف) معطوف على قوله ان حكمه بأي حلف وفسخ بالحكم لا بنفس التصالف (قوة فائدة الخلاف) لم يذكر خلافا من ذلك فإذن أولان حكمه على المشهور ولا فائدة (قوله ممول فسخ) أي انهما متصوبان على الخلل من تأتب فاعل فسخ أو على نزاع الخلف في حال كون الفسخ ظاهرا أو باطنا أو في ظاهره أو باطن ثم أقول وعلى كلام ز فظاهره وباطن متصوبان على نزاع الخلف فقدر بمعنى الفسخ في الظاهر ان منع تصرف البائع في المبيع فيما بينه وبين الخلو فبمعنى الفسخ في الباطن أنه منع تصرفه فيما بينه وبين الله (قوة وظاهره في حق الظالم والمظلوم) هذا هو المعتمد (قوله وفي حق الظالم الخ) معطوف على قوة في حق المظلوم فظاهر انقطع حتى الخ خاصة أنه يقول بالفصل في فواته فالفسخ في حق الظالم فظاهر أو باطنا وأما المظلوم فهو ظاهر فقط وعند العرفي ان البائع اذا ظهر بالثمن باطنا لا يجوز له أخذه ولو قلنا انه ظاهر في حق المظلوم

فقط وكان البائع هو الظالم لكان يجوز له أخذ الثمن خفية فقوله وثمة ذلك الخ أي وقد علمت عننا ومنهم من ذلك (قوله فلا يصلح له وطؤها) أي على الضعيف (قوله وهل يصلح الخ) هذا كله على الضعيف (قوله وليس البائع الخ) هذا أيضا على الضعيف وأما على المعتمد فلا يظهر من أنه لا يصلح له الوطء وهل يصلح البائع وقوله أولا لأنه أخذ الخ وهذا هو الظاهر المعمول به كما أفاده بعض الشراح وتقر بروحه الله سبحانه عليه بعض تلامذته حيث قال قوله فلا يصلح له وطؤها هذا مبني على القول بالضعيف أما على الراجح من أنه ينسب في حق الظالم والظالم ظاهره هو الظالم في حق البائع وطؤها هو ظاهره وأما المتنازع فلا يصلح له وطؤها فأنظر الضعيف في حقه ظاهره وأما على المعتمد وتقرر إلى كونه قبض غنه اه والحاصل أن القولين متفقان على أنه ينسب في حق الظالم ظاهره أو باطنه أو خلاف في المتنازع فالمعتمد الضعيف في حقه ظاهره أو باطنه والمقابل بقول الضعيف ظاهره فقط دون الباطن فان قلت إذا كان الضعيف في حق الظالم ظاهره أو باطنه على القولين فلا يصلح له الوطء بل حكتم بالمنع على الضعيف فالجواب أنه نظر إلى كون البيع لم ينسب في حق المتنازع القبيح وهو المشتري في الباطن بل في الظاهر فقط فقد مناجب الحظر على جانب الإباحة (قوله فالتسوية في الضعيف وفيما ترتب عليه) المفهوم من مقتضى التفريع أن ما ترتب عليه هو عادة السلع على ملك البائع ولو قطع النظر عن ذلك لعل أن ما ترتب على ذلك نفسه القيمة مع الفوات (قوله إن فان) راجع للصدق والخلف أي ثابت بـ (١٩٧) المتنازع ولو جواله سوق أو بيد البائع لأن ضمانهما من

فلا يصلح له وطؤها وهل يصلح للمتنازع وطؤها إذا تقرر بها أو أمك ذلك أولاته أخذت منه الفدى دفعه فيها وهرأعا على بقول الضعيف في حق المتنازع باطنه أيضا وليس البائع الظالم إذا أصبح البيع ورده البائع أن يبيعه وإذا حصل له ربح ليس له تخلفه (ص) كتنا كلها (ش) يعني أن المتبايعين إذا تكلوا عن الخلف فإن البيع ينسب ظاهره أو باطنه أن حكمه كما إذا حلفوا وتعدوا للسلعة على ملك البائع حقيقة وأما من حلف فله بقضى له على من نكل فالتسوية في الضعيف وفيما ترتب عليه (ص) وصدق مشتري ادعى الإشبه وحلف أن فات (ش) تقدم أن الحكم بالضعيف في المسائل الخمس مقيد بقيام السلعة وأما مع قواتها بيد المشتري والبائع فإن المشتري يصدق بيمينه حيث أشبهه أشبه البائع أم لا ويزن البائع ما قال المشتري فإن أنكر البائع أشبهه فالقول قوله بين ويزن المشتري ما قال وإن لم يشها حلفا ونسب وردت قيمة السلعة يوم بيعها (ص) ومنه يتجمل الثمن وإن من وارت (ش) أي ومن حكم الفوات في التبدل للمشتري لأن كل الوجوه المتجمل في الثمن بأن يقول البائع لأدري بما وقع البيع وهو يقول المشتري لأدري بما وقع البيع فإنهما يتعاقبان ويبدأ المشتري وينسخ البيع بينهما وترد السلعة إن كانت قائمة فإن فات بيد المشتري بجواله سوق فاعلى زمن ردهما يوم البيع ووارث كل واحد منهما يقوم مقام مورثه فيحلفان وينسخ البيع وترد السلعة إن كانت قائمة فإن فات زمن ردهما يوم البيع

المشتري فيما (قوله حيث أشبهه أشبه البائع أم لا) المراد وقع من المشتري شبهه سواء حصل من البائع شبه أم لا والتعبر بما فعل المتفضل بوجه أن البائع إذا كان أشبهه من المشتري فالقول قوله وأما ما للمشتري في الشبه فالقول قوله وليس كذلك وظاهر من ذلك أن أقل التفضيل ليس على يده وإن الراد بقوله أشبهه أي حيث كان مشبها وتغير في شبهه حال البيع زمانا ومكانا (قوله فالقول قوله بين) فإن نكل فالقول قول البائع أن حلف فإن نكل أيضا فسح لأن نكلهما كحلفهما (قوله وردت قيمة

السلعة يوم بيعها) هو معنى الضعيف لأن الفرض أن السلعة فأت وحلف رد القيمة إذا كان المبيع مقبولا والمثل في المثل كأي شب وفي بعض الضعيف في المقوم والمثل إلى الأصل فسلم وسط انتهى والمرافق للقواعد الأولى (قوله ومنه يتجمل الخ) ظاهر المستنف أن التجمل لم يفت وإذا كان مقيما فقيمة السلعة أم لا مع أنه ليس كذلك فأجاب الشارح بقوله أي ومن حكم الفوات في التبدل للمشتري لأن كل الوجوه المراد بالتبدل التقيمة مع حلف المشتري بدون سبق البائع بالخلف عليه ولا شك أن المشتري في الفوات يتخلف مع شبهه بدون سبق البائع عليه وليس المراد بالتبدل حقيقة التقيمة أن كلا منهما يحلف والذي يصف أولاهو المشتري لأنه في حالة الفوات مع الشبه يحلف المشتري فقط (قوله أي ومن حكم الفوات) المراد بالحكم المحكوم به بالإضافة إلى البائع أي محكوم به هو الفوات أي فالتجمل من أفراد الفوات حكم أي ويحصل أن يقدم رضاف في قوله التجمل أي حكم التجمل (قوله فأنهما يتعاقبان ويبدأ المشتري) أي يحلف كل واحد منهما قدره ونكلهما كحلفهما وكذا نكل أحدهما فقط فبما ظهر ويحصل كل على تحقيق دعواه فقط ولا يتصور وحلفه على تفي دعوى خصمه لقول كل لأدري وظاهر إطلاقه كغيره أنه لا يحتاج الضعيف لحكم فإن قيل إذا كان حلف أحدهما كحلفهما يكون الخلف لا قيمة فلا ينسخ حاصل على كل حال فالجواب أن فائدة ذلك شد لا دهاب لتحقق عدم علمهما معا ولا حتم أن أحدهما يعترف بالمعنى بقدر الثمن لأنه يصدق على العلم (قوله فان) فالتنازع هذا محمول على ما إذا كان الشبه من جهة المشتري أشبه البائع أم لا أو البائع فقط وسأفاد بانه تفصيل على ذلك فلهذا كلام يحل (قوله يوم البيع) قال بعض ينبغي أن يقال ضمان المشتري وفي طو لا إشراك له وهو ظاهر في المثل وكذا المقوم لشبه

البيع هنا الفاسد اذا مرض أحدهما بما قال الآخر (قوله ابن نونس انما يدعى بورثة المتنازع) لا يخفى أن كلام المصنف في الجمل من البائع والمشتري ثم قال المتنازع وادرك كل واحد منهم مقام بورثته فلما سلبنا أن يقول ابن نونس انما يدعى بالمشتري الخ أي وورثته يعطون حكمه قلنا ان أصل النص انما هو في جمل الورثة في أن بورثة المشتري تقدم بانين ثم جعل ابن نونس جمل المتبايعين كذلك أي في تقدم المتنازع بالخلف عند الجمل فتدبر (قوله أن وفات السلعة في أيديهم) أي في ملكهم وليس المراد أنها في حوزتهم لان الحكم متجه سواء كانت في حوز البائع أو المشتري (قوله فاشبه أن وفات السلعة الخ) أي والقاعدة أن الفوات واجب تبذره المشتري أي لأنه الذي يصف اذا كان هناك شبه أنشبه البائع أم لا (قوله صدق مدعي العلم فيما يشبه) حلف الآخر أو نكل فان نكل فيصنع للبائع وان لم يشبه مدعي العلم وحلف فهل يأخذ ما حلف عليه سواء حلف الآخر أو نكل وهو الظاهر هذا كله مع الفوات وأما مع القيام فان حلفا أو نكلا أو نكل مدعي العلم فقط فصح البيع وردت لما لكها ان كانت قاعة وقيمة الفات وان حلف مدعي العلم مضى وحلف عليه وهذا في العاقلين وكذا (١٩٨) بين ورثتهما أو بورثة أحدهما مع العاقل كما افاد ذلك شب (قوله

يعني أن المتبايعين اذا اختلف الخ) حل عب وشب بخلاف ذلك وحاصله أنهما اذا اختلفا قدر الثمن يبدأ البائع اتفاقا وحبوا فان اتفاقا قدر الثمن واختلفا في قدر البيع يعني المشتري وقيل البائع والظاهر أنهما اذا اختلفا في كل من الثمن والثمن فالظاهر تبذره البائع الخ (قوله لغير الحاكم المشتري الخ) أي عند التنازع فالمشتري أراد ان يحلف أولا والبائع يريد أن يحلف أولا (قوله فالقول ما قال البائع) وجه الدلالة أنه يرجح جانب البائع وان كان في موضوعات يرجح جانبه في الخلف وفي الحديث ترجح جانبه فيما حلف (قوله توجيه تبذره المشتري) لا يخفى أن توجيهه المشتري لم يقدم وانما تقدم توجيه الورثة والجواب أن ما جرى في الورثة يجري في المشتري (قوله مع

ان نونس انما يدعى بورثة المتنازع البائع اذا تجاهل البائع لان مجمل الثمن عندهم كالقوات فاشبه ان وفات السلعة في أيديهم واذا ادعى أحدهما علم الثمن وجهه الآخر صدق مدعي العلم فيما يشبه أي بينه (ص) وبدى البائع (ش) يعني أن المتبايعين اذا اختلفا في وجه من الوجوه السابقة مع عدم استصحاب الثمن وقلنا انما يتنازعان فالشهور ان البائع هو الذي يبدأ بالبائع لانه مطالب بالثمن فخصر الحاكم المشتري على تبذره البائع بالخلف لقوله عليه الصلاة والسلام فالقول ما قال البائع ولان الأصل استحباب ملكه والمشتري يدعي اخراجه بغير ما روى به وورثة البائع يتزولون من رثته وتقدم توجيه تبذره المشتري وورثته البائع حال الصلح بالثمن (ص) وحلف على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه (ش) يعني اذا افادنا يتنازعان فالشهور أنه لا بد أن يحلف كل منهما على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه فاذا ادعى البائع مثله بأنه باع بعشرة وقال المشتري بثمانية فان البائع يقول ما بيعتني بعشرة ولقد بعته بعشرة والمشتري ما اشتريته بعشرة ولقد اشتريته بثمانية لأنه لا يلزم من في البيع بثمانية أن البيع بعشرة لاحتمال أنه بثبعة وكذا لا يلزم من نفي الشراء بعشرة أن يكون بثمانية لاحتمال أنه بثبعة وان شاعنا في إرادة المصغر فسد ما نفي فيقول البائع ما بيعتني بالعشرة والمشتري ما اشتريته بالبثمانية (ص) وان اختلفا في انهما اوجلا فالقول لشكر النقضي (ش) يعني أن المتبايعين اذا اتفقا على الاجل وعلى قدره واختلفا في انقضائه كأن يقول البائع عند هلال شوال كان البيع الى شهر أو له هلال رمضان فقد انقضى والمشتري يقول بل أوله نصف رمضان فلم ينقض فالقول عند عدم اليقينة ومع فوات البيع لشكر النقضي ان أشبه مع غيره سواء أشبهه غيره أم لا وان أشبهه غيره فقط فالقول قوله وان لم يشبهه واحد منهما فالظاهر انهما يتنازعان ويقرم القيمة وأما مع عدم فوات البيع فانهما يتنازعان ويتفاضلان وتقدم ما اذا اختلفا في قدر الاجل وسياق في باب الاقرار ما لو اختلفا في

تحقيق دعواه) أي دعوى نفسه فيقدم التي على الاثبات (قوله فان البائع يقول الخ) فالقول عدم الاثبات على التي فان عينه لا تعبر ولا بد من اعادة ما كالأبائين القاسم وجه الله حال استدوجوزا الاثبات فان قيل نكول الخصم لانه تبع قلنا والاولى كانت على الاثبات فقط في غير هذا الموضع فانما أغناكون بعد نكول الخصم انتهى (تبيين) قوله مع تحقيق دعواه مبنى على ضعفه وهو ان العين ليست على نية الخلف والافلا حاجة الى حلفه على تحقيق دعواه اذ لا بد من درجة الله تعالى (قوله وان شاعنا في إرادة المصغر الخ) ومثل ذلك لفظ فقط والحاصل ان ادانا المصغر لفظ فقط فانهم قلنا في الاثبات (أقول) نلاحظه ان قولنا المشتري والله اني اشتريته بثمانية لا يكتفي لان الصدد لا مفهوم له لكن مقتضى هذا العبارة ان قولنا ما اشتريته بعشرة ولقد اشتريته بثمانية لا مفهوم له يقتضى هذه العبارة ان لا يلزم من المصغر ولا يكتفي في دعوى صاحبه وتحقيق دعواه وان قلنا ان الصدد لا مفهوم له فاذا ان قوله اني اشتريته بثمانية يكتفي مع أنه لا يكتفي فالاصح بكل (قوله وان اختلفا الخ) فان أقام كل يثبت على دعواه على بينة البائع تقدم تاريخها (قوله عند هلال) يلزم فيقول للابائع (قوله وسياق في باب الاقرار الخ) حاصله أنه اذا كان اختلفا فمع قيام البيع

أصل

تخالفوا فيها فالأمر فيه موع فواته يجعل العرف أيضا إذا لم يكن عرف صدق المتابع بينه ان ادعى أمدا عرفيا لا يثبت فيه فان ادعى أمدا بعد صدق البائع بيمينه (قوله الأمر عرف) ثم ذكر المصنف بعد قوله الأمر عرف مخالفا لما في الباب من قوله ان اختلفا في القبض فالأصل بقاء كل عوض بسد صاحبه فان قامت بينة أو ثبت عرف عمل عليه وهو المطابق للمحبة القوي فكان على المصنف الاتصاف عليه وبترك ما ذكره من التفصيل الذي بعضه مخالف لهذا بان يقول عقب قوله الأمر عرف فيجعل بدعوى موافقته ويجذف ما عداه كثر قيمته أو قلت (قوله كلهم أو يقل الخ) (١٩٩) مثلهما كغيرهما كما كثر قيمته كقلوخر والغيب

حيث كان العرف فيهما كالعرف في اللحم والبقول وهذا هو العتمد وما في بعض العبارات مما يخالف ذلك محمول على عدم العرف (قوله والا فهل الخ) أي والعرف ان يقع قبل البينة به (قوله فهل يقل الخ) وجهه ان من حق البائع ان لا يدفع سلخته للمتاجر حتى يقض ثمنه فدفعها له دليل على أخذ الثمن وقوله أولا وجهه بان المتاجر يقبض مدق الدفع (قوله اذا أقر على نفسه) أي وأشهد بذلك فهو إشارة على المصنف خلافاً لما في شروهم انهما رائد (قوله والمادة هنا الخ) في شب خلافة وهو ان ذلك يعتبر من وقت الشهادة ويمكن الجمع بان يحصل كلام شروحنا على ما اذا كان يوم البيع هو يوم الشهادة وأما اذا اختلف فالصحة بسوم الشهادة (قوله فان تأخر كالشهر) وانظر حكم ما بينا لجمعهم والشهر والطاهر ان ما قارب كالا يعطى حكم كل وأما المتوسط فظاهر انه ليس بمقتضيه (قوله وأما اذا أشهد انه دفع الثمن للبائع) والفرق بين المستثنى ان تعبر بالقيمة انما يقتضي

أصل الاجل عند قوله وقبل أجل مثله في بيع لأقراض (ص) وفي قبض الثمن أو السلعة فالأصل بقاؤها (ش) يعني وان وقع الاختلاف بين المتابعين في قبض الثمن أو قبض السلعة فالأصل بقاء السلعة في يد البائع والثمن في ذمة المشتري اذا الأصل بقاء ما كان على ما كان وهذا ما لم يحصل اشهاد من المشتري بالثمن دليل ما عدا وهذا ما لم يوافق قول أحدهما العرف فان وافقه فالقول قول من وافقه ودعوى العرف من ميثاق أو باع بيمينه لان العرف بمنزلة الشاهد واليه الإشارة بقوله (الأمر عرف) وقوله (ص) كلهم أو يقل بان به ولو كثر (ش) مثال لما وافقت دعوى المشتري في نفسه العرف والمعنى ان المشتري اذا قبض اللحم أو البقول وما أشبه ذلك وبأنه أي ذهب به عن بضاعته ثم اختلفا في قبض الثمن فقال البائع ما دفعت الي ثمنه وقال المشتري دفعت اليك ثمنه فان القول قول المشتري لشهادة العرف لانه قاض بان ذلك لا يأخذه المشتري الا بعد دفع ثمنه ولا فرق بين التقليل والكثير (ص) والا فلا ان ادعى دفعه بعد أخذه (ش) أي وان لم يكن بان عاذا كبريل وقع الاختلاف بينهما بالحضرة فقال المشتري دفعت ثمنه بعد ان أخذته فانه لا يصدق لانه اعترف بجمادته فثمنه قبض الثمن فلهذا وقد بعد ذلك انه دفع الثمن لا يبرهن حتى ثبت (ص) والافهل يقل الدفع أو فيها هو الشأن أولاً أو قال (ش) أي وان لم يبرهن وادعى الدفع قبل الأخذ فهل يقل سواء كان الشأن الدفع قبل الأخذ أو بعده وهو رواية ابن القاسم في الموازية أولاً وقبل منه دعوى الدفع قبل الأخذ ولو جرى العرف بالدفع قبله وهو ظاهر قول مالك في الغنسية أو يقل فيها هو الشأن في نفسه الدفع قبل الأخذ لا غير وهو قول ابن القاسم في الموازية وفي قوله ان ادعى دفعه بعد الأخذ لا على ان المشتري قبض السلعة وأما ان لم يقبض السلعة وادعى انه دفع الثمن فلا خلاف انه لا يعتبر بقوله أي حيث لم يجر العرف بخلاف ذلك (ص) وإشهاد المشتري بالثمن مقتضى قبضه منه وحلف بآثمه ان يادر (ش) يعني ان المشتري اذا أقر على نفسه ان ثمن المبيع باق في ذمته للبائع فان ذلك مقتضى انه قبض الثمن وهو السلعة التي بيعت بذلك الثمن وللمشتري ان يحلف البائع انه أقبضه الثمن بشرط ان يادر المشتري والمبادرة ثمانية بان يقوم برب البيع كالشهر أو الايام فان تأخر كالشهر فليس له ان يحلف البائع وأما اذا أشهد انه دفع الثمن للبائع ثم ادعى انه لم يقبض الثمن فان كان النزاع بعده شرف الحلف البائع وان كان كالجعة فالقول قول المشتري بيمينه انه لم يقبض المبيع ولا يخفى ان هذا لا يدخل في كلام المؤلف بحال وعبر بقوله اشهاد المشتري

يقبض الثمن ألا ترى انه لو تلف بسماوى انفسح البيع في الجمل بخلاف اقباض الثمن فانه لا يتوقف على قبض الثمن فأخذه عجم فيبقى نظيره وهو ما اذا أشهد البائع انه أقبض المبيع ثم ادعى انه لم يقبض الثمن فظاهر انه كشهادة المشتري المدعى كونه غير قبضه فيه فثمنه وهو ان كان النزاع بعد شهر حلف المشتري وان كان كالجعة حلف البائع انه لم يقبض الثمن وهذا ما إذا دفع في شرب ولقنوه وأما ان أشهد البائع باقباض الثمن للمشتري فهل يكون ذلك كشهادة المشتري باقباض الثمن لا بد فيرى فيه فهو ما جرى عليه وهو الظاهر إلا انه انتهى ومقتضاه ان تأخر بمعا عيب فانه مشكل كما يعلم بالمرابعة غير انك خبير بانه قد تقدم ان البائع اذا ادعى ان الثمن باق في ذمة المشتري فانه يقبل قوله دون عام على العتمد كما ذكره بعض شيوخنا رحمه الله تعالى عند قول المصنف وقوله حسا ككاتبه وتدبر فالواجب الرجوع دون هذا الاستظهار وبعد كذا هذا رأيت بعض شيوخنا ثمة عجيباً ما أنه قد حصل على ما إذا لم يقبضه فريضة الشهادة كما هنا والعرف وأفق ذلك انتهى ولكن هذا الجواب ربما يعجز عن ان الشهادة المذكرة موقوفة على الثمن في ذمة

المشتري وان احتمل أن يكون الموجب تفرغ ذمته منه كما يفهم بالتأمل (قوله فلامفهومه) أي بان تقول البينة سمعت قولك الثمن في ذمتي وان كنت لم تشهدها وقوله كشهاد البائع قبل قبضه هذا كله حيث لم يعترف البائع بقبض البعض بعد الاشهاد بقبضه فان اعترف بقبض البعض من الثمن لم يحلف المشتري ولو بادر له بجمع قوله باعتراف البائع بقبض البعض بقوله وهو مالوا شهد المشتري على نفسه بقبضه الثمن ثم ادعى أنه لم يقبضه فظاهر تحليف البائع ان بادر والام يحلف ولو أشهد بان عقدا ليس لم يكن ذلك مقتضا لقبض المبيع وان لم يثبت ثمرته من الثمن (قوله بكتب الوصول) أي الذي فيه وصل من فلان كذا وكذا أجره المنزل فاذا كان ذوق الوصول سيد المكتري وادعى القبض وادعى (٣٠٠) المكتري الذي هو الكتاب عدم القبض فالقول قول المكتري انك لم تبيع

العين مطلقا طال الامر أم لا (قوله كدعي أحدهما قسدا الصرف) أي سواء بين وجهه الفساد أم لا (قوله فساد الصراف أو الفارسة) حيث في ذلك البدر بان القول في القراض والتفرس لدى العصف ولو غلب الفساد انتهى (قوله فالقول قول مدعي الفساد) قال بعض الشيوخ من أهل المغرب وهذا لم يتقاربا على الصحة أولا (قوله وكلام المؤلف محله مع فوات المبيع الخ) في شرح شب خلافة من ان القول قول مدعي الصحة سواء كانت السلعة قائمة أو فائتة قالوا وبذلك فوه فكشده لان الاختلاف في القدر يكون مع القيام والقوات كما سبق بل أكثر الشيوخ في هذا الظاهر واستظهره بعض الشيوخ وأنا أوافق عليه بل أقول هو المتعين (قوله وعليه يصل نص المواق) أي القائل بالفسخ (قوله بضمير الافراد) أي بما هي بالصحة ولا معنى للاختلاف بالصحة الامع الاختلاف في الفساد أيضا (قوله أم لا) أي بان يقول أحدهما ان البيع وقتئذ بالجمعة بعشرة ويقول الآخر انه بعشرة في غير هذا الوقت (قوله بيع عبد الخ) أي بعشره وقوله والآخر مع عبد أي والتمن عشرون فقد اختلف الثمن ويحتمل أن الثمن بالعين في كل عشرة فوردان الثمن العرض فيشمل الثمن ولا شك انما اختلف الثمن في هذه وقوله والآخر الخ ضميره يعود على عبد بمعنى المثال ان أحد المتبايعين يدعي بيع عبد مسلم والآخر مدعي بيع ذلك العبد مع عبد آخر (قوله فانه يصدق المشتري الخ) هذا ظاهر حيث كان المشبه مدعي الصحة فان كان مدعي الفساد فظهر الا لا عبرة بشبهه وبضالفان ويتفاهضان وتلزم القيمة يوم القبض لانه بيع فاسد هكذا في بعض ولكن كون التردد اوجبا لظنوا في حوز هذا القيد (قوله والغرم) تفسير (قوله على العكس) أي في بعض الجزئيات لان بعض الجزئيات لا يعكس فيه الامر كما يأتي في قوله والا فالبائع قد بر

بالعين (قوله ببيع عبد الخ) أي بعشره وقوله والآخر مع عبد أي والتمن عشرون فقد اختلف الثمن ويحتمل أن الثمن بالعين في كل عشرة فوردان الثمن العرض فيشمل الثمن ولا شك انما اختلف الثمن في هذه وقوله والآخر الخ ضميره يعود على عبد بمعنى المثال ان أحد المتبايعين يدعي بيع عبد مسلم والآخر مدعي بيع ذلك العبد مع عبد آخر (قوله فانه يصدق المشتري الخ) هذا ظاهر حيث كان المشبه مدعي الصحة فان كان مدعي الفساد فظهر الا لا عبرة بشبهه وبضالفان ويتفاهضان وتلزم القيمة يوم القبض لانه بيع فاسد هكذا في بعض ولكن كون التردد اوجبا لظنوا في حوز هذا القيد (قوله والغرم) تفسير (قوله على العكس) أي في بعض الجزئيات لان بعض الجزئيات لا يعكس فيه الامر كما يأتي في قوله والا فالبائع قد بر



(قوله ففواته) الباعنة كاهو موجود في بعض النسخ وقوله فواته جواب الشرط وهو قوله وان كان غير عين ولا يعلق قوله وان كان غير عين على قوله ان كان عيناً بحيث يتسلط الفوات عليه فيضل المعنى وفواته ان كان غير عين ففواته لانه لا حاجة (قوله فيلزم المسلم السليم وسط) ونظيره غير عين هذا اذا كان وسطاً وأما اذا لم يكن الا واحداً واثنان فالمحكم في الاول انه يلزم ذلك الواحد والحكم في الثاني انه يلزم الغالب بان يكون تارة يسلم رأس المال في اربعين وتارة في اربع قطع الغالب منهما فان استوى السلم بينهما وهو غير ممكن عائد فأنهما يتصالحان ويتفاضلان ويرد رأس ماله أو عوضه (قوله فيقسم الخ) أي قوله ان ادعى مشاهقته عام في السلم به أو فيه أو في قدر الاجل أو الجبل أو الرهن (قوله ويخصص في آخره) وهو (٣٠١) قوله وان ادعى ما لا ينسب به فيقسم على

المسلم فيه **في تنبيه**  
فرض الكلام في فوات رأس المال لانه متى بقي يتصالحان ويتفاضلان وتوزعا في قدر السلم فيه والتنازع في الجنس تقدم (قوله ان أشبه أشبه الآخر أم لا) وان أشبه مدعى القبض فالقول قوله وان لم يشبه واحد تخالفوا وتفاضلا لان قول المصفون ان لم يشبه واحد جامع للسنتين قوله مدعى موضع مقدومه وهو لا قابض والظاهر ان الفسخ يحتاج لحكم (قوله فالقول قول السلم اليه) أشار به الى ان المراد بالباقي المسلم اليه والى ان في كلام المصنف حذف شرط أي والاف البائع ان أشبه (قوله وكلام المؤلف) أي في قوله وفي موضع عقده (قوله ما بين البصر) أي الملح والشرح بين قولها (قوله أم لا) (سوان) بضم الهمزة وسكون السين مدنية با على الصعيد وهي حذتها من جهة الجنوب

بالعين فيقبل قوله ان ادعى مشاهقته وان ادعى ما لا ينسب به فيقسم على (ش) يعني ان السلم اليه ينزل منزلة المشتري في باب البيع بالنقد اذا لم يرأس المال بسده وفواته ان كان عيناً يلزم الطول الذي هو مظنة التصرف فيها والانتفاع بها وان كان غير عين بان كان مقوماً ومثلياً ففواته ولو يحواله سوق على المشهور واذا نزل السلم اليه منزلة المشتري فيقبل قوله ان اختلف مع السلم في قدر السلم فيه أو به أو قدر اجل أو رهن أو جبل ان ادعى مشاهقته أو لا لا لم يطال زمان العين بيد وفات السلطة بيده عدوا انتفاعه بذلك عترة فوات السلعة المقصودة في بيع التقديرات لم يشبه فلقول السلم ان أشبهه وان ادعى ما لا ينسب به خلفاً وفسخ ان كان الاختلاف في غير قدر السلم فيه بان كان في قدر رأس المال أو قدر الاجل أو الرهن أو الجبل أو يرد ما يجب رد في فوات رأس المال من قيمته غير ما كان في الاختلاف في قدر السلم فيه فيلزم المسلم اليه سلم وسط من سلومات الناس في بلد تلك السلعة وزمانها فان كان بعض الناس يسلم عشرة ذنان بمثل في عشرة ارباب وسلا بعضهم سلمها في ثمانية وبعضهم سلمها في اثني عشر يلزم الوسط وهو العشرة هكذا ينبغي ان يقرر هذا المحل فيقسم في أول الكلام ويخصص في آخره (ص) وفي موضعه صدق مدعى موضع عقده والاف البائع وان لم يشبه واحد فالفاسخ (ش) يعني ان السلم والسلم اليه اذا اختلف في الموضع الذي يقضى فيه السلم فقال أحدهما موضع كذا وقال الآخر موضع كذا فالقول لمدعى موضع العقد يعني ان أشبه أشبه الآخر لا حرام الا لانهم لا يسلمون كذا في موضع العقد وان لم يدع كل موضع العقد بل خرجا عنه فالقول قول المسلم اليه بيمينه ان أشبه لانه غارم أشبه الآخر أم لا وان اقر بالسلم وهو المشتري اليه قبل قوله مع يمينه وان لم يشبه واحد منهما فالفاسخ والسلم ويد البائع باليمين وكلام المؤلف حيث حصل الاختلاف بعد فوات رأس المال وهل يطول الزمن أو يقضيه وهو ظاهرهما قولان وأما ان لم يقض رأس المال فأنهما يتصالحان ويتفاضلان مطلقاً (ص) كفسخ ما يقضى بمصر (ش) يعني ان العقد اذا وقع بينهما على ان السلم يقضى الشيء السلم فيه في مصر فان العقد يقضى بالجهل بالموضع المقصود فيه السلم لان مصر ما بين البصر الى أسوان الا ان يكون لهم عرف فيقسم (ص) وازا بالفسطاط وقضى بسوقها (ش) يعني ان عقد السلم اذا وقع بينهما على أن يقضيه بالفسطاط فلذلك جاز لمسلم بالجهل ويقضى بالقبض في سوق تلك السلعة حيث حصل بينهما تنازع في محل القضاء من الفسطاط فان لم يكن لتلك السلعة سوق فله يقضيه في أي مكان شاء المسلم اليه من الفسطاط واله أشار بقوله (والا في أي مكان) أي وان لم يكن لتلك السلعة سوق في أي مكان من تلك البلد قصاص برئ من عقده ويلزم المشتري قبوله في ذلك المكان ما لم يكن عرف بالقبض

(٣٠٢ - خروني خامس) وهي الجنوب جنوباً لانه على جانب مستقبل الشرق من جهة يمينه والشمال مقابل له ويمر النيل من الجنوب الى الشمال وعرضهما من أطله أي العقبة الى بركة (قوله الآن يكون لهم عرف) أي كاهو الآن فاذاً أطلق مصر لا ينصرف الى المدينة المعينة ويمر حيث ذقوه وقضى بسوقها والاف في أي مكان (قوله بالفسطاط) بضم الفاء وكسرهما حيث بذلك لضرب عمرو ابن العاص بها فسطاطاً أي خيمة حين كانت رسالوا رسل يستشعروا سكانها وفي أسكندرية لانها دار الملك اذ كان فقال عمر لرسول أمها ما تلغه را حلت في أي وقت شئت فقال له يا أمي المؤمن ان تصل الى أسكندرية في زمن النيل الا في السفن وتصل الى المحل الذي هو به أي وقت شئت فقال لا يسكن أمي به حيث لا تصل اليه را حلت في له يسكن حيث هو نازل

(قوله ويجوز عود الضمير إلخ) حاصله أن المراد بقوله وجاز الفسقاط أي وجاز عقد السلم بالفسقاط وأما قوله وقضى بسوقها أن يرجع  
للفسقاط صارم بطريقه وهو عقد السلم فيكون خاصا وان يرجع السلعة صارمنا اتفاقا فيكون عاما **باب السلم** وفي تفسير  
المصنف به أشعار يجوز أن أطلقه من غير كراهة وهو الصحيح وروى عن عمرو ابنه كراهة تسخينه سلبا لأن السلم من أسماءه تعالى  
وتأنيبا قال سلف وتسلّف وسلفه وذلك غير في الموطأ وروى ابن القتيبي من أسماءه السلام لا السلم (قوله خصوصا) أي في قوة  
والمسلم هو وقوله وعموما أي في قوة ان اختلاف المتابعين إلخ (قوله أن يعقبه) أي ما مر وقوله أي بالسلم (قوله في أن كلامهما) أي  
اتفاقا في ذلك المعنى وان اختلافنا الحقيقة وقوله أثبات أي إثباتات (قوله مبدول في الحال) في العبارة حذف أي مبدول عوضه  
(قوله ولذا) أي ولا حل كونه أثبات مال في القيمة مبدول عوضه في الحال (قوله ولذلك) أي ولا حل تسليم الثمن (قوله سلفا) أي  
لما قلنا من تقدم رأس المال والمتقدم يقال (٣٠٤) له سلف وقوله ومنه العصابة سلف صالح أي ومن السلف أي ومن ترثيات

السلف العصابة لتقدمهم والحاصل  
أن السلف كلّي تحته برثيات  
(قوله بوجوب عارضة) أخرج  
ذلك شرّا للدين لأن شرّا للدين لم  
يوجب عارضة ولو جوب تقدم  
عمارته بقية (قوله أخرج به بيعة  
الأجل) أي بالمعنى الإضافي لأجل  
الاسمي فعلى هذا لو باع جارا  
بعشرة أبواب إلى شهر كذا على  
صفة كذا يقال له سلم (قوله أخرج  
به السلف) أي برأى من برثيات  
السلف لا كل أفراد السلف (قوله  
واعنى المؤلف بذكر شرطه) أي  
لا يشعر بقية (قوله قبض رأس  
المال) هذا تركيب اضافي معناه  
بحسب الأصل رأس المسلم فيه  
تصدق المال المسلم فيه هذا  
بحسب الأصل والأفلاخ صار اسما  
للمجهول (قوله عطف على قبض  
بحسب معناه) لا يخفى ان الاشكال  
بأنه لا روى أن يقول شرط السلم  
أن يكون مقبوضا حقيقة أو حكما  
(قوله بحسب معناه) المناسب أن  
يقول بحسب المعنى لا حسب المعنى

### باب شرط السلم قبض رأس المال كله أو تأخيره فلا تأويل بشرط

(ش) أي شرط عقد السلم أن يكون رأس المال فيه مقبوضا بالفعل أو مافي حكمه كتأخيره  
ثلاثة أيام ولو بالشرط انما طوبى التي يعطى حكمه فقوله أو تأخيره عطف على قبض بحسب  
معناه فيسببه ما هو في حكم المقبوض في كلامه الاشارة إلى أمرين أحدهما أن مافي حكم  
المقبوض كالقبض والثاني بيان مافي حكمه وبه يدفع ما قيل أن ظاهر كلامه ان التأخير  
الذي كور من شروط السلم ويحتمل أن يقال ان أو يعنى الزاوة وتأخير فاعل بفعل محذوف أي  
ويجوز تأخيره ثلاثا فهو من عطفها بجمل أو يقال ان الشرطية ملاحظة من حيث كونه ثلاثا  
أي عند ارادة التأخير لا بد أن يكون ثلاثة أيام وهذا ما لم يكن أجل السلم كبوصين وذلك فيما  
إذا شرط قبضه بيلد آخر والا فيجب أن يقبض رأس المال في المجلس أو بالقرب منه (ص) وفي  
فساده لا ياد أن لم يتكرر جدا تردد (ش) يعنى أنه إذا أخر رأس مال السلم بشرط وهو نقد  
أكثر من ثلاثة أيام أي حيث لم تبلغ حلول المسلم فيه هل يفسد بذلك لأنه صار عارضا للدين  
أولا يفسد لأنه تأخير بغير شرط أقوال للتقدمين أما ان كثرت الزيادة بعد اتمام آخرها لحلول  
أجل السلم الذي وقع عليه العقد فإنه يختلف في فساده وكذا لو كان التأخير بشرط والمعتمد  
من الطرق فساد السلم بزيادة على الثلاثة أيام ولو قلت سواء كانت بشرط أو بغيره كما يفيد

المعطوف وحده ولا معنى المعطوف عليه كأن يظهر عليه كأن يظهر بالتأمل

### كلام

(قوله بيان مافي حكمه) وهو الثلاثة أيام (قوله ويحتمل إلخ) لا يخفى ما يلزم على ذلك من التنافي لأنه لا بشرط القبض ثم حكمه بما فيه  
بقوله ويجوز وقوله أو يقال لا يخفى ان هذا لا يأتي مع أو فهذا الجواب يفسد غاية العدة أقول ولا حاجة لهذا كله لأن المعنى شرط السلم  
أحدهما لا يعنسه وهو كلام مستقيم (قوله لأنه صار عارضا للدين) أي شأنه الدين بالدين أي ابتداء الدين بالدين (قوله أقوال للتقدمين)  
المناسب أن يقول قولان (قوله فإنه لا يختلف في فساده) بل الخلاف في ذلك أيضا ونص بعضهم وتأخيره بغير شرط ان كان عنينا إلى أجل  
السلم قال ابن القاسم مرة يفسد ثم يرجع فقال لا يفسد ان لم يكن بشرط وبه قال أشهب (قوله والمعتمد من الطرق) لا يخفى أن المناسب  
أن يقول من القولين لأن المصنف انما حكى تردد الاعمى قولين كأن يظهر ثم ظهر الطريق أي الأقوال على ما قلنا في بيان النص ثم

أن قوله والمعدة من الطرق منصوب على الجموع فلا ينافي أن البعض متفق عليه (قوله لما يوتر) أي لمن يوتر رأس المال إليه  
فالمستفاد به على غير من هي له فهو على المذهب الكوفي من جواز في الفعل (قوله بشرط الخ) اعلم أن شرط التقديم فقد  
حصل نقد بالفعل أم لا كان مما يعرف بعينه أم لا حذفت الشرط أم لا أو ما لا نقد فطوطا فإثره كما يعرف بعينه كحواض وعرض وان لم  
يسترد فان لم يعرف بعينه أقسم ان لم يسترد فان استرد ولو بعد مضى زمن الخيار خلا فلا بعض الشرط صم (قوله شرط في الثاني)  
وهو المسلم فيه انظر ذلك فان العلة جارية في الجميع وغير واحد لم يشيد بذلك في دفعه غير مرضي (قوله بناه الخ) هذا يشيد أن منفعة  
المعين كالنقد تقضى حكمها واستظهره الشيخ أحمد الزرقاني ومال إليه الشيخ سالم واستظهر عب أنه لا بد من قبض ذي المنفعة  
قبل ثلاثة أيام أم لم تكن منتفعة حيوان فيجوز تأخير قبضه بلا شرط أكثر من ثلاثة أيام فبإسما على ما إذا كان حواض رأس مال (أقول)  
وهو غير ظاهر لأن غير الحيوان العرض وهو مل الحيوان (قوله كقبض) (٣٠٣) الكاف زائدة (قوله إذا لم يشترع فيها ولا جاز)

هنا قاله اللقاني وغيره لا لقاني  
وعبر على بقوله  
لأن كالي بكالي ذكر ما به  
فقال وتظهر هذا التسع  
سواء شرع فيها أم لا فظهر  
هل يقبض إذا لم يشترع كما  
في الأجزاء فنجعلها  
قبض الأوائل كقبض  
الأواخر لا انتهى وأما  
عج فتع ولمع الشرع  
فأثارة بل الفرقان المشاحة  
في بيع الغنات كالسلم أشد  
من المشاحة في بيع المنافع  
وبنيت الجواز فيما إذا كانت  
المنافع تنقضي في المدة التي  
يجوز تأخير رأس المال لها  
فالمحصل أن الغنات  
ثلاثة مقالة للفقاني ومقالة  
عج والمتود وأقول بعد ذلك  
أنه يلزم على كلام اللقاني  
التي تبعه شارحنا أنه لا فرق  
بين المعين والمضمون في أنه

كلام ح (ص) وجاز خيار لما يوتر أن يشتد (ش) يعني أن الخيار في السلم جائز أي يجوز أن يجعل  
أحدهما صاحبا ولا يجزئ الخيار في مضاعفة السلم أو رد بشرطين الأول أن يكون ذلك ثلاثة أيام  
فأقل وهو الأجل الذي يجوز تأخير رأس المال إليه بالشرط فلا يجوز الزيادة على ذلك سواء كان رأس المال  
عينا أو غيره ولا يجوز التأخير أكثر من ثلاثة أيام بشرط ولا غيره الثاني أن لا يتقدم رأس المال في زمن  
الخيار بشرط ولا تطوع لانه لو نفذ وتم السلم لكان فسخ دين في دين لا عطاء المسلم المسلمة موصوفة لاجل  
عائت تبيع ذمته وهو حقه ففسخ الدين في الدين وظاهر قوله وجاز خيار السلم وألزم له أن يفرقهما  
وسواء كان الخيار في رأس مال السلم أو في المسلم فيه الآن قوله أن لم يتقدم شرط في الثاني وأما الأول فلا  
وقوله بجواز أي وجازت معاهدة السلم حال كونه متلبا بخيار لاجل الذي يجوز تأخير رأس المال إليه (ص)  
ويعتق منعين (ش) يعني أنه يجوز أن يكون رأس مال السلم منتفعة ذات معينة كخمس عسده أو دأته  
مذمة معاومة بناء على أن قبض الأوائل كقبض الأواخر وهذا بخلاف أخذ المنافع عن الدين فانه لا يجوز  
لانه فسخ دين في دين وفي السلم ابتداء دين بدين وفسخ الدين في الدين أصح من ابتداء الدين بالدين وسواء  
كانت المنافع تنقضي مع الأجل أو قبلها أو بعده قاله ابن عات وأحترز بالعينة من المنافع المضمونة فلا  
يجوز أن تكون رأس المال لانه كذا يكتفى كذا أهمل المسلم السلم إليه أجله إلى مكة بآربق في ذمتك  
تدفعه في وقت كذا إذا لم يشترع فيها ولا جاز لأن قبض الأوائل كقبض الأواخر كافي (أجاز) (ص)  
وبيرزاف (ش) يعني أنه يجوز أن يكون رأس مال السلم جزءا فبشرطه • ولما تكلم على شرط رأس  
المال المعين وان تأخيرا أكثر من ثلاثة أيام ففسد مذكره كغيره بقوله بالعطف على فاعل جاز (ص)  
وتأخير صبر وأن لا بشرط (ش) يعني أن رأس المال إذا كان حيوانا فانه يجوز تأخير بشرط من غير  
كراهة ولو أني حلول أجل السلم أمانع شرط التأخير فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام وفسد  
كالعين قاله الجواهر (ص) وهل الطعام والعرض كذلك أن كيل وأحضر أو كالعين تأويلان  
(ش) يعني أن رأس مال السلم إذا كان طعاما أو عرضا أو كيل الطعام وأحضر العرض في مجلس

ان شرع أجزاء والأفلا ويراد الشرع حقيقة أو حكما وذلك لأن الشيخ أجعل منتفعة المعين كالعين والقول بالتعليل بقوله لانه كالي  
مضاه لانه ابتداء دين بدين وإذا كان كذلك فيصنع مع الشرع حقيقة أو حكما كل شرع في الثلاثة الأيام فظهر من هذا كلامه أنه يكون  
لقوله أو منفعة معين مفهوم الأعلى كلام عج لا على كلام شارحنا التابع للفقاني وقول شارحنا لانه كالي بكالي يشيد أن الجواز مع  
الشرع حقيقة أو حكما وهو تابع للتوضيح فان التوضيح قال وأحترز بالعينة من المنافع المضمونة فلا يجوز أن تكون رأس المال لانه  
كالي بكالي انتهى والحاصل أن مقدار التوضيح أي من تعليله بقضى بجمعة كلاما للفقاني لكن يلزم أن يكون المضمون والعين سواء فلا  
يكون التمسك بالمعين بمعنى ولا معنى لقول التوضيح وأحترز بالعينة الخ الذي يلزم بالتقييد بالعينة الرجوع لكلام عج (قوله بشرطه)  
أي المتقدمة في قوله أن يرى الخ لو نفذ قد مسكو كحيث يجوز بيعه من أهله وذلك في متعادل به وإن فاقط (قوله فلا يجوز أكثر من ثلاثة  
أيام) أي لانه بيع معين متأخر فيه

(قوله هل يجوز تأخيرهما بلا شرط) وأما مع الشرط فلا يجوز فها زاد على ثلاثة أيام. (قوله إلا أن يعمل الخ) الاستثناء منقطع وكما به  
 بقول وليس المراد التشبيه في التصريح كجواهره فخص على أن المراد التشبيه في مطلق النهي (قوله راجع لقوله فسد  
 ما قبله) أي وليس راجع للجميع (قوله كما عند حصنون) هو الذي عليه الناس فهو المعتقد (قوله ونظايرها) فيها لا ينزاع القلم  
 وإن أصاب المسلم رأس المال بخاسا (٣٠٤) أو رصاصا بعد شهر أو شهرين فله البذل ولا يتنقض السلم لكن حصنون هو العلم بها

ومشى في الشامل على قول  
 حصنون (قوله بما إذا فطم  
 بالبذل الخ) فإن لم يقم بالبذل  
 بأن رضى يترافق أو ساع من  
 عوضه لم يفسد ما قبله  
 ويقيدها فإذ لم يدخل العند  
 العقد على تأخير ما يظهر  
 زائفا تأخيرها كثيرا  
 وكان رأس المال عينا فإن  
 دخل عند العقد على  
 تأخير ما يظهر زائفا تأخيرا  
 كثيرا فسد السلم كله لأنه  
 الكافي بالكافي كدخلوها  
 على تأخير بعض رأس المال  
 كثيرا فإن كان غير عين  
 وأطلع فيه على عيب فينقض  
 السلم إن وقع على عينه  
 فإن وقع على موصوف  
 وجب رد مثله أو ثلث (قوله  
 كطعام من بيع) أي لا من  
 فرض فلا يجوز التصديق  
 فيه (قوله والنقص) الواو  
 يعني أو يدلل أو المذكورة  
 (قوله إلا تصديق) فيرجع  
 في المضمون مثله وفي المعن  
 يحط بقدم من الثمن (قوله  
 أو يقوم إلا خديعة) أي  
 أو كانت النية حضرت كيل  
 البائع فالت أنه على ما ظه  
 المشتري من النقص فيرجع  
 السلم بجميع النقص ولا يترك  
 قدر المتعارف كالمناخعة

في نوع من اشتري شافوجديه نفا فكل الاستحقاق وأما ان اشترى ثوبا على أنه كذا وكذا فافهم هو البائع أو المتاع او  
 قولان (قوله وحلف الخ) أي البائع وأما وكيف فلا يحلف (قوله أو لقد طعمه) ضمنه أو سلمه لأنه لا نزاع في البيع (قوله أن أعلم مشتريه)  
 أي أنه في ذلك مئة تشبهه بأهلهما كتب إليه فلا خلاف احتاج البمين هكذا فله بعض مشايخنا (قوله ألا يبيده) أي أو يوف

على كبله (قوله فلو نكل المشتري) أي في مفهومه أن أعلم لكن لا يمتنع كما أفاده بعض أذم يحلف في الأول فاذ المشتري الشامل للسل  
يحلف ويرجع فان نكل فلا شيء له ولا تدعى البائع الشامل للسل إليه والحاصل أن قوله والاحلف ورجعت راجع لقوله وحلف  
بغيرها وقوله وان أعلم مشتريه فاذ نكل فلا يرجع شيء وليس له تحليف البائع لأن البائع أو لا نكل فاذ احلف بعد نكله يرجع  
والأفلا وأما في مفهومه أن أعلم المشتري فلا توجه البين على البائع بل على المشتري فان لم يحلف حلف البائع (قوله ان كانت حقه)  
أي لاصاله منع أن الحقيقة تجامع الاصالة (قوله وان سلت عرضا) أي عقدت (٣٠٥) سلما أو سلت بالفضل لما فاته لقوله فهذه

(قوله استثنى الخ) ظاهره  
قد راجع رأس المال أو  
أكثر وقال الشيخ أحمد  
الظاهر تقسيمه هاهنا بثلاثة  
بأنه تأخره أو كتم من المدة  
المقتضى خصوصاً أن قلنا  
أن الاستثنى سبق وأما  
الاستحجار فطلق وأرضاه  
بعض الشراح (قوله  
بإشهاد) أي على تسليمه  
لأن العرض يتوق به بأن  
يجعله عنده رهناً في حقه  
لأن ما يبيع يشبهه ليس له  
حبه في حقه الأرض المسلم  
إليه أنه رهن في عوضه  
قوله برهن أو جيل) أي  
رهن من عند المسلم إليه  
على المسلم فيه وجيل  
بالخلف من المسلم إليه  
فيمن المسلم إليه المسلم  
فيه (قوله حيث لم تقسم  
ينتهي لاه) أي من المسلم  
أو من غيره ثم إن شهدت  
بأنه من الغير ففاته من  
المسلم إليه وأن شهدت بأنه  
من المسلم ففاته منه  
(قوله والأولى أن يقول الخ)  
لا يفتي أنه هذه الأولوية

أو حصته من الثمن أن كان معناه فلو نكل المشتري فاطن ظاهره أنه يحلف البائع أنه باعه على ما كتبه  
إليه لأن تبعية المشتري بالبائع إنما كانت حقه فاذ نكل يرجع في الحال على الأصل (ص) وإن أملت  
عرضاً فهذه بيدك فهو منه أن أهمل أو أودع أو أوعى الانتفاع (ش) يعني أن المسلم إذا جعل رأس مال المسلم  
عرضاً يغاب عليه طعاماً أو غيره ودفعه إلى غيره في يد المسلم فهذه بيده فضائه من المسلم إليه لانتقاله  
له بالقد الصحيح أن كان تركه عند المسلم على سبيل الإهمال أي على السكت التي تكتسب من قبضه أو على سبيل  
الوديعة لأنه صار أميناً فيه أو على سبيل الانتفاع بأن يكون المسلم استثنى منقعة لم يحصل رأس مال حين  
أسلمه أو بتأجير من المسلم إليه أو بالاستعارة فيضمن ضمان الرهان كالأرض التي توثق كأي (ص)  
ومثلان لم تقم به بنية ووضع التوثق ونقض السلم وحلف والاخير الآخر (ش) يعني أن المسلم إذا وضع عنده  
رأس المال الذي يغاب عليه لاجل أن يتوق على المسلم إليه بأشهاد أو رهن أو جيل تدعى ضياعه فان  
ضايحه منه حيث لم تقم بنية هلاكه ونقض السلم في هذا الوجه بعد أن يحلف المسلم على ما ادعاه من الهلاك  
لا تهمه على تقيمه فان نكل عن غير الخدم إلى غيره في نقض السلم وقبضه وأخذ قيمته فالحلف شرط في  
نقض السلم وأما ما قامت بنية السلم فالحلف ثابت وقدر أن حكم الاستعارة حكم ما إذا وضع التوثق  
ففاعل حلف هو المسلم المأخوذ بقوله ومثلان وأما التفت من الخطاب إلى الغيبة لأن قوله وحلف والاخير  
الآخر ليس من كلام المدونة وإنما هو تقيد للتوثق والأولى أن يقول وحلف ونقض السلم لأن النقض  
متأخر عن الحلف لكن الأول لا يقتضي ترتيباً للمعتمد (ص) وإن أملت حيواناً أو عقاراً فالحلف ثابت  
(ش) يعني لو كان رأس المال حيواناً أو عقاراً فقلت أو أبيع أو أتهدم العقار بفعل أحد المتعاقدين  
أو غيره فما السلم ثابت لا ينقض وخبر (ويشع الخاني) السلم إليه ولا يتصور أن يبيع المسلم وان كان  
الضمان منه سابقاً لأن الضمان تارة يكون من المسلم إليه وذلك إذا كان رأس المال حيواناً أو عقاراً  
أو غيره مما لا يقاب عليه أو عرضاً يغاب عليه وتارة عند المسلم على وجه الإهمال أو الإبداع أو الانتفاع  
أو على وجه التوثق أو العارية وقامت بنية على أنه تلف بغير سببه سواء عين من تلفه أم لا وأعرض شخص  
بأنه تلفه وفي هذه الأولوية لا يفسخ السلم سواء علم التلف له أو جهل لأنه في ملك المسلم إليه وتارة يكون  
الضمان من المسلم وذلك فيما إذا كان عرضاً يغاب عليه ووضع عنده التوثق أو العارية ولم تقم بنية على أنه  
تلف بغير سببه ولا أعرف أحد يتلفه وفي هذا لا يتصور أن يبيع المسلم الخاني لأنه لا يمكن من السلم إلا مجرد  
دعواه على شخص أنه تلف ما في ضمانه فلا يرجع من ادعى عليه بذلك وإن قامت بنية عمداً أو وافقه  
على ذلك إلا أن له تبع الخاني وإنما الذي يبيع المسلم إليه لانه في ضمانه وأما ما أشار به بعضهم من أنه  
يتصور أن يبيع المسلم من جن وذلك فيما إذا كان ما جعله المسلم رأس مال شيئاً غائباً في ضمانه كان أسلم عبداً

بغيرها وقوله والاخير الآخر لأنه يرجع للمسلم المصتب إنما أخرته أي قوله وحلف لاجل قوله والاخير الآخر الأولي أن يقول  
أن حلفه إنما لخطاب (قوله وتركه عند المسلم على وجه الإهمال الخ) هذا كالمعتق قوة أو عرضاً يغاب عليه وتركه الخ وأما قوله  
رأس المال حيواناً أو عقاراً فالضمان من المسلم إليه في جميع الصور حتى في صورة التوثق فالتفصيل بين التوثق وبينه وأما قوله والعرض  
الذي يغاب عليه والحاصل أنه متى كان الضمان من المسلم إليه لا ينقض السلم ولا ينقض إلا في صورة ضمان المسلم بالكسر وضمانه  
من المسلم إليه في ثلاث صور كان ضماناً لا يغاب عليه أو يغاب عليه وتركه على وجه الإهمال الخ أو على وجه التوثق أو العارية بنوعها  
ينتهي على هلاك

(قوله فجميع بعده) وجه العدلان الصديق غير الاسلوب بقوله ويشيع الخافي فلو كان القرض ويشيع المسلم الخافي لقال وتبيع الخافي  
 أي وتبيع أنت ما مسلم الخافي فلما عدل دل على أن الراد يتبع المسلم الخافي (قوله وهذا) أي ما عاقر من قولنا ان الضمان من  
 المسلم اليه سواء عرفت من أنفه ام لا يعلم الخ أي ان بعض الشراح قال يتبع الخافي معناه ان على ولا يفسخ المسلم على المشهور (قوله  
 أو أودأ) في العار تحقير والتقدير أو توبأ جود في مثله أودأ (قوله كان من جلة قوله ولا شيا في أكثر منه) ولا يصح أن يكون  
 من جلة أما وألفانه بقضى بأنه لا حاجة إلى ذكره وأما ما ينافاه بشدوا المساواة في الطلعين والتقدير ولا يصح (قوله  
 كذا ما لمجر) المشهور ان الجوز البقال (٣٠٦) جنس واحد وقوله في الاعرابية أي المخالفة أي المسوبة للاعراب يشعر

بان الفاره من المصير بغير الفاره  
 منها نصف واحد وقد عثر اعضاء  
 ذلك الدعوة وقال فضل خلافه  
 ورجع مذهب السلف بان بين  
 الحجير بعض اختلاف كثيرا فلان  
 يوجد في بلدان المسلمين البلدان والجمع  
 ما فوق الواحد قلت والى كلام فضل  
 يشير قوله الشراح في الجارين غير  
 الفاردين (قوله كبرون) لم يتخل  
 الكفاف شيئا انهي بمعنى مثل أي  
 الا أن يكون الهلاج مثل ريزون  
 (قوله وهي سرعة المشي) أجمع  
 حسن السير بديل ما بعد والبرزون  
 متوهين الخيل والبقر وذلك لان  
 كسري شال الخيل على البقر قوة  
 أعضائه وشدة صبره فلو تده  
 ريزونا فاصدا في ذلك مقصد  
 الاستكبر في نتائج البقال بحيث شال  
 الخيل على الحجير والحاصل أن  
 الخيل تنقسم إلى عربي وريزون  
 والهملية تنقسم إلى كل منهما وان  
 معنى كلامه أن الخيل العربية  
 تختلف بالسبق إلى حسن السرعة  
 السرعة فإذا كان فارس عربي  
 اصفى بالهملية فلا تتل الهملية  
 مثل السبق حتى يصح سلم الواحد  
 اصفى في اثنين خليفتهما

يجمع الهملية مع البرزون فيصم سلم الواحد في ريزونين خليفان  
 الهملية كما هو مفاد ابن حبيب فقول المصنف لا هملاج معناه كما قال القاني لا فارس هملاج بديل قوله الا كبرون وتقرر بالرائي  
 يبرزون فليس لأن فيه استثناءا لشي من نفسه كبرون أي الا أن يكون مع الهملية برفقة (قوله باقي الاعضاء) حال (قوله وصح  
 وبسببه) حاصل ما عناه النسي أن الابل صفتان صنفان اذ لكل وصفين براد الركب لا السمل وكل منهما مبدع وشيخ سلم ما يراد  
 العمل فيما اراد الركب وتكسبه اعتناء السدا واختلاف جائز وما اراد السمل أو الركب لا يسلم بعضه في بعض الا أن يكره عند اراده  
 فصل المانية والى اختيار الشئ أشار بقوله وصح وبسببه واتفق ابن عبد السلام

الابل

(قوله ولو أُنثى) رُكاعاً من يقول المعتري في الأُنثى أنها هوالان (قوله وكثرة العين الشاة) ينبغي أن يعتد في أنثى البقر والحماروس كثرة العين  
لأنهما إذا نكحت (قوله وظاهر عاوم الضأن) الواقع فيها الأسلم ضأن الغنم في معر هوالا العكس الأشاء غزير هوالن موصوفة بالكرم  
فلا بأس أن تسلم في حواشي الغنم فاطلق وجعلهما كالغنم الواحد واعتبر غزائره (٣٠٧) في الشاة معاً وواضحة عموم الضأن من

الابل كالجمل لأن الأُنثى استقامت الواوان العطف بهم أن التحصيص لما قبله من اعتبار  
الجل أنضامه أنه لا خلاف في اعتباره (ص) وبقرة البقرة (ش) عطف على المعنى أي الأُنثى  
تختلف المنفعة بالفرقة وبقرة البقرة والبقراس جنس جنى يفرق بينه وبين مفردة بالته  
فالبقرة بالته تطلق على الذكر والأنثى ولهذا قال هنا (ولو أُنثى) والته فيها الواحدة لا الثابت  
(ص) وكثرة العين الشاة (ش) يعني أن الشاة الكثيرة العين من المعز يجوز سلها في شاتين عماليس  
كذلك ولا فرق بين الضأن والمعز على ظاهر المدونة وذلك قال (وظاهر عاوم الضأن) أي  
عموماً والغويا وهو الشمول فأنفع ما قيل أنه كان الأولى أن يعبر بشمول دون عموم لأن العموم  
من عوارض الألفاظ والشمول منظوره فسيحله وتناول المدونة لمن جهة العلة لا من جهة  
عموم اللفظ لا تنفائه من لفظها بل لفظها مطلق لا عام وهو يتناول الصالح له غير محصر  
لكن صحح ابن المحاسب خلاف عموم لفظها الضأن فلا يعتد في الضأن غزيرة العين واليه أشار  
بقوله (وهصح خلافه) كما لا يعتد به إذ كونه أوفية اتفاقاً لأن العين في الضأن كالتابع لمنفعة  
الصوف ولا ينبغي لها البطل من بين المعز وأما المعز فتنفعة شعرها يبرئونها كغيره فهو  
المقصود منها (ص) وكصغيرين في كبير وعكسه أو صغير في كبير وعكسه (ش) يعني أنه يجوز  
سلم صغيرين من الحيوان الأما يستثنى في كبير من جنسه لا اختلاف بالمنفعة وكذلك يجوز سلم  
كبير في صغيرين من جنسه اتفاقاً في هاتين الصورتين السلامة من سلف بزيادة ومن ضمان  
بجعل وكذلك يجوز سلم حيوان صغير في كبير من جنسه وكذلك عكسه على الأصح عند ابن  
المحاسب قال في توضيحه وهو ظاهر المدونة وعليه جملها من لاية وأبو محمد وغيره وأما إشارته  
إلى الجاني ثم أشار إلى شرط جواز الجميع المتفق عليه واختلف فيه بقوله (ص) أن يكون في  
المرائة (ش) فإن أدى إلى ذلك بأن يطول الأجل المضروب أي أن يسرفه الصغير كبيراً أو  
يلد فيه الكبير صغيراً منع لادائه في الأول إلى ضمان يجعل فكأنه قاله ضمن في هذا الأجل  
كذلك فإن مات في ذلك وإن سلم عاد إلى وكانت منفعة له بضمانه وهو باطل وأدائه في  
الثاني البهالة فكأنه قال به خذ هذا على صغير يخرج منه ولا يدري أخرج منه أم لا وقوله  
(وقد وثقت على خلافه) راجع لحشة الانفراد أي منهم بعض المدونة على خلاف الجواز في سلم  
صغير في كبير وعكسه وأما الأول وهو سلم صغير في كبير وعكسه فهو جائز بشرطه ولم تناول  
المدونة على خلاف الجواز وإنما ذكر المؤلف الأولى مع استفاضة الجواز في سلم الثانية  
لتنبيه على أن قوله أو صغير في كبير وعكسه ليس المراد بالجنس بل المراد بصغير واحد  
في كبير واحد وعكسه أن ذلك يذكر الأولى لا يحل أن يراد بالجنس فيقتضي جري قوله وقد وثقت  
على خلافه فيه وليس كذلك فقوله وكصغيرين عطف على كفارة المعز فوما اختلف فيه  
المنفعة وقوله أن يكون المراد بالمرائة الجاهل القوية وهي المغالبة لا يبيع معلوم مجهول أو  
مجهول بمجهول من جنسه والمراد بالكلية من بطن الحارث في البقر وفي التحليل من بطن السبق  
وفي الشاة الرضع وفي الأذى السن (ص) كالأذى بالغنم (ش) مشبه في المنع على التأويل  
الثاني أي فلا يجوز سلم صفارهما في كارهما ولا عكسه لأن كبيرهما مع صغيرهما جنس واحد

إضافة المصدر للفعول (قوله  
والشمول منظوره فسيحله  
غزيرة العين وموصفها بالكرم أي  
الأنثى من نسوة الأشاة أي أن  
الشمول تحقيقاً منظوره فسيحله أي  
انما أن من الصفة وأما لفظها وهو  
قوله الأشاء غزير هوالن فهو مطلق  
وان كان صادفها الأنا احتمال  
لكفاية تحقيقه في المعز (قوله وهو  
يتناول أي العام أي أخذ تناول (قوله  
كما لا يعتد فيها) أي الشاة ضأناً أو  
معزاً (قوله السلامة من سلف  
بزيادة الخ) لما تقدم من اختلاف  
المنفعة الذي صيرها بمنزلة جنسين  
فصار بزيادة وترويعان السلف  
بزيادة والضمائية يجعل (قوله  
فكأنه قال الخ) هذا انما يظهر في سلم  
صغير في كبير في سلم صغير في كبير  
وقوله وأدائه في الثاني البهالة  
هذا انما يظهر في سلم كبير  
في صغير في سلم كبير في صغيرين  
مع أن قول المصنف ان لم ير الخ  
راجع للجميع (قوله وهي هنا  
المقالة الخ) لا يبيّن أي في الصورة  
الأولى بؤى الضمان يجعل يؤدي  
إلى المغالبة فلا يقال ان كلام  
الشارح غير موافق لما تقدم وأعلم  
أن الضمان يجعل غير الضمان  
المبوبة لأنه من ثلاثة وما تاملت  
انني وفي الثاني يؤدي لبيع معلوم  
مجهول فلا يظهر قوله لا يبيع معلوم  
الخ (قوله وفي الشاة الرضع) يتراءى في نسخته الرضخ بالمرائة إذا راضع وكان ذلك كالبهي من بطن الحارث وقوله  
وفي الأذى السن أي سن البلوغ (قوله فلا يسل صفارهما في كارهما) المحمّد عدد كل أو اختلف (قوله لأن كبيرهما مع صغيرهما  
جنس واحد) فيه تنبي لأن العلم موجود في ظاهر الجمع الأعراصة مع أن المنفعة مختلفة فلا يري رادها لصغير غير الذي يري رادها لكبير

(قوله بقوله) السبعيني الامام في التيسيل به لقوله الان تختلف المنفعة (قوله في جذب) وجذب (قوله ولا بمن الوصفين الخ) المعتدان مثل ذلك ما اذا كان غليظا فقط وأما الطول وحده فلا يكتفي خلافا لابن الحاجب والفرق يتسرع قطع الطويل فالمنفعة متقاربة بخلاف البليظ في رقيقين لان في نشره كلفة (قوله في جذب) أي أو جذب لاجل ان تناسب ما تقدمه وحاصله ان الاختلاف الذي بين الطويل العريض وغيره قوي جدا فكانهما جنسا متباينان تباينا قويا فلذا ساغ جعله سلبا في واحد وفي اثنين الان نص المدونة يشهد له الصنف (٣٠٨) من اجتماع الطول والغلط ونصها فيها ان القاسم والانشاب يسلم منها جذب في جذب

مثله حتى تبين اختلافهما كجذب  
تخل طويل كبير غليظه وطوله كذا في  
جذب وصغار لا تقاربه فيجوز ان  
هذه قوتان مختلفتان اه فانظر مع هذا  
قول الشارح أو جذب أو فالواجب  
الرجوع للمدونة (قوله دونه في  
القطع والجودة) جمع بين الجودة  
والقطع لقوله في توضحه لم يجعل في  
المدونة مطلق الجودة والرداءة  
مقتضية الحوازيل نهى المنع الان  
يعد ما بينهما في الجودة والقطع ولذا  
قال في شب فان الذي في ابن شاس  
كالمدونة أنه لا بد ان يكون دونه في  
القطع والجودة فمع ان الاختلاف  
فيهما هو المقتضى الجواز لا أحدهما  
والحاصل أنه لا يجوز سلب سيفين  
سيفين الا اذا اختلفا مع الواحد  
في الجوهري والقطع لكن في ابن  
عروة عن محمد ما يقيد ان الواو  
يعني أو ونصه الجديد جيد  
ورد به صنف حتى يعمل سرفا  
وسكا كين فيجوز سلب المرتفع منها  
في غير المرتفع وقال قلت وسواء  
كان دونه في القطع أو الجودة اه  
(قوله) وبه يعلم ما في كلام بعض  
وهو الشيخ أحدناه قال وأما سلب  
سيف طالع في سيف دونه في القطع  
فانظر في باب الجواز اه (قوله)

نص عليه ابن القاسم واقتصار ابن الحاجب في المنع على الا دهي ليس على ما ينبغي ثم ذكر  
ما يختلف به منافع انشب الذي ابتدأ ابن الحاجب في التيسيل به بقوله الان تختلف المنافع  
فقال (ص) ويجذب طويل غليظ في غيره (ش) يعني أنه يجوز سلب جذب طويل غليظ من  
الانشاب في جذب عكس كذلك أو جذب ولا بمن الوصفين خلافا لابن الحاجب في اكفائه  
بأحد الوصفين لقوله في غيره أي في جذب وغيره وجئت بـدفع الاعتراض بان الكبير يصنع  
منه صغارا فيؤدي الى سلب الشيء فيما يخرج منه وهو مزانية لان الجذب اذا غيرت عن خلقها  
ينشرها ويغيرها لم تكن جذوبا وانما تسمى جوازا لا على يجوز وقوة في غيره أي من جنسه والا  
فلا يشترط طول ولا غلط بناء على ان الانشب أحسن وهو الصحيح والمراد بالجنس الصنف  
(ص) وكسيف طالع في سيفين دونه (ش) يعني أنه يجوز سلب سيف طالع في سيفين أو  
أكثر دونه في القطع والجودة على مذهبا ولا بمن التعدد من أحد الجانبين حيث اتخذ  
الجنس واختلقت المنفعة كلاهما مذهبها أيضا فلا يجوز سلب سيف طالع في سيف دونه وبه يعلم  
ما في كلام بعض \* ولما انتهى الكلام على سلب بعض الجنس الواحد في بعضه الا خرجت  
اختلفت المنفعة شرع في الكلام على سلب أحد الجنسين في الآخر فقال (ص) وكالجنسين  
ولو تقاربت المنفعة كرقبي القطن والكتان (ش) يعني أنه يجوز سلب الجنس في جنس آخر  
ولو تقاربت منافعهما لتباين الاعراض كرقبي ثياب القطن ولبس ثياب الكتان فيجوز  
سلب أحدهما في الآخر ويجوز سلب غليظ ثياب الكتان في رقيق ثياب الكتان وبأنه  
يجوز سلب رقيق القطن في غليظه وعكسه ومنه يستفاد ما ذكره الشيخ بالاولى ثم قوله  
وكالجنسين معطوف على معنى الان تختلف المنفعة وكانه قال الجنس الواحد لا يسلم  
بعضه في بعض الان تختلف المنفعة والجنسان يسلم أحدهما في الآخر ولو تقاربت المنفعة  
والكتان بفهم الكاف والمثناة فوق (ص) لاجل في جليل منه عمل أحدهما (ش) معطوف  
على كفاره وبقدر منفعة شرعية في المعطوف عليه ومنه يعبر بوجه في المعطوف لانه  
يشترط في العطف لان لا يصدق أحد متعاطفين على الآخر أي الان تختلف المنفعة  
اختلافا شرعيا كفاره الجس في الاعرابية لان اختلفت المنفعة اختلافا شرعيا فلا يكمل الخ  
أو بقدره عامل ويكون من عطف الجبل أي لا يجوز ان يسلم جليل مثلا في جليل مثلا أحدهما  
مجهل والاخر مؤجل لانه بالان المؤجل هو العرض والمجل زيادة فهو سلف برنفعهما ومن  
باب اولي أو أجملا معا أو مالهما معا لاجل اتفاقا لانه لا يخصص بيع ومفهوم مثله فيه تفصيل  
فان سكان المنفردا بجمع من المجهل ومثل المؤجل أو أدنى لم يجز لانه سلف بزيادة في المجل

كرقيق ثياب القطن الخ) أي فالصنف أو أدبقه كرقبي أي ثياب القطن ولو صرح بذلك الصنف فزاد لفظ ثياب في الموضوع لكان مع  
أظهر لانه الجواز في المدونة (قوله ويجوز سلب غليظ ثياب الكتان) وجه الجواز مع اتحاد الجنسية أيهما اختلفا في المنفعة اختلافا قويا فصار ذلك  
بشرة الجنسين (قوله معطوف على معنى الان تختلف الخ) أي على المعنى الملاحظ من قوله الان تختلف المنفعة أي الذي هو قوله الجنس  
الواحد (قوله مثله) صفة جليل ومثل لا تعرف الاضافة لشدة إيهامها وكذا شدة إيهامها مانعة من تنبيهها (قوله معطوف على كفاره)  
لا يعني أن يجله يقتضي أنه من عطف الجبل وقوله لانه يشترط الخ تقول مسلم أنه يشترط وهنا كذلك لان فاره الجبل لا يصدق على جبل في جليل



(قوله فضل المؤجل) أي فيما إذا كان المؤجل أعلى (قوله يان) أي سواء أجالأ أو عجلأ وكذا إذا كان أعلى منه فيجوز أجالأ أو عجلأ وأما لو كان أحد هما مثله والاخر غير مماثل أي بان كان أعلى أو دون فإن عمل المائل أجزأ والأقل هذا مقادير متقبل عن أصبغ والمراد بالاجودية كثرة الجسل والسبق على ما تقدمت فقله وإن كان المتقدراً حوسن المجسل ومنه المؤجل أو أدنى لم يجز أي وأما لو كان المتقدراً أدنى منها أو أعلى منها أجزأ مطلقاً عجلأ أو أحد هما ولا مساو بالمجسل وأعلى من المؤجل أجزأ ولو كان مساو بالمجسل وأدنى من المؤجل فقد تقدم الجواز كآمال أصبغ وكأنه ينظر لثلاثة المجهلة فقط وأما لو كان أحدهما أعلى والاخر أدنى في فهم بعض أنه لا يجوز الصورة التحصيل فقط والظاهر أنه يجوز حيث كان المجسل هو الأعلى والمؤجل أدنى بالأولى من المساوي (قوله إذا كان الجلال نفساً) أي المتفان للاندفاع أحدهما في الآخر ودمع واحد دراهم من أي جانب كان وخروجت المسئلة من سوع الأجل (قوله جعلت الدراهم أو أجلت) فإن كانت الدراهم من دافع (٩ - ٣) المجمل فهو ضمان يجعل وإن كانت من المؤخر فهو

سلف زيادة (قوله في عدد من جنسه) ظاهره لا يمين العدد وبعبارة غيب فيسلف واحد في واحد غير مطلق فليس كسلف في الفارغ في غيره والبقرة في غيره المشروط فيها التعدد واقفه شب وأصل الفرق أن قوتاً لا اختلاف بالتعليم كقوة الاختلاف بالسفر والكبر اه (قوله أعيا ينشئ على نقل ابن رشد) الحاصل أن ابن رشد يقول ما يفتي من الجمل صنف وكل واحد من الأوز والبعاج صنف على حدته وما زاد غير هذه الثلاثة صنف واحد معار لاصناف الثلاثة هكذا يستفاد من كلام بعض الشراح ونص الشيخ عبد الرحمن لقوله وكطير علم أي فانه يختلف التعليم فيجوز في أكثر من جنسه وأما من غير جنسه فيجوز سلف واحد بلا تعليم في أكثر من غير جنسه اه كلام الشيخ عبد الرحمن أقول لا يخفى أن كلام الشيخ عبد الرحمن يدل على أنه نقله فإن كان

مع فصل المؤجل وإن كان المتقدراً حوسن ما نزع مبيعة ولو كان عوض أحد الجمل من دراهم في المدونة إذا كان الجلال نقد أو الدراهم مبهمة أو موجهة فلا بأس به ولو تأخر أحد الجليلين لم يجز جعلت الدراهم أو أجلت اه (ص) وكطير علم (ش) يعني أن الطير يختلف بالتعليم فيجوز سلف الطير المعلم تعليماً شريعياً كالزوا المقدر للصديق عدد من جنسه بلا تعليم وأما من غير جنسه فيجوز سلف واحد بلا تعليم في أكثر من بلا تعليم كأنه الشيخ عبد الرحمن وهذا إنما ينشئ على نقل ابن رشد أن الطير أجناس لا على صلب عيسى ابن القاسم من أن الطير كله ينشئ واحد وعليه معنى المؤلف في باب البريات أقتراب ابن عرفة وقوله (ص) لا بالبيض والذكورة والأفونة ولو أدمى (ش) معطوف على معنى ما في أي التعليم لا بكذا والمعنى أن الطير لا يختلف بالبيض ولا بالذكورة والأفونة كالأدوية فلا تسمى الدجاجة البيضاء في اثنين غير بيوض ولا الدجاجة في البيض ولا العكس ولا العكس من الأدي في الاتي ولا عكسه فقله والذكورة أي لا يختلف الحيوان مطلقاً بالذكورة والأفونة وليس راجعاً الطير بدليل قوله ولو أدمى (ص) وغزل وطبخ أن يبلغ النهاية (ش) يعني أن الأما لا تختلف سائفاً ما بالفرل لأن ذلك منفعة سلفه وكذلك الطير فلا يجوز سلف جارية طبخة في جارية أو أكرم من لبس كذلك لأن المقصود من الرقيق الخدمة الآن يبلغ كل من الفرل أو الطير النهاية والمراد بوضعها في الفرل خروجها من عاداتها لها وفي الطير أن تطبخ الألوان التي لا يصل إليها غير هال إلا ببيع بونه فضة ولأن قتل من النوع الواحد أصنافاً لا يمان كان من غير ضم شيء إليه فلا يمان وإن كان بالترتيب فبالطباخات فعمل ذلك ولم يذكر الشيء قيد بلوغ النهاية إلا في الفرل فعمل المؤلف فأس الطير على الفرل وهو تابع لابن الحجاب وأعرضه ابن عرفة بأن الطير ناقل وإن يبلغ النهاية (ص) وحساب وأكوبة (ش) أي أن الحساب والكبابة لا ينقل جهما الرقيق عن جنسه ولو حصل فيه معاً كما هو قول ابن القاسم خلافاً لابي ابن مسعود وظاهر كلام المؤلف ولو بلغ النهاية في الكبابة وينبغي أن يقيد بما إذا لم يبلغ النهاية

(٣٧ - خرقى خامس) منقولاً عن المتقدمين فنقول أنه مشهور بمبنى على ضعف الذي هو خلاف المتن فيما تقدم وإن كان نقله عن بعض الشراح المتأخرين فنقول هو ضعيف ونرجح لكلام المصنف المتقدم ثم لا يخفى أن كلام الشيخ عبد الرحمن موافق لشارحنا في اعتبار التعدد (قوله فلا تسمى السليمة) أي هيئاً من سلف الشيء في أكثر من إلا هذا لا يعد اختلافاً يسوغ له قوله ولا الدجاجة في البيض الخ لا يخفى أن هذان سلف الشيء في أجود منه أو أدنى لكن هذا لا يعد اختلافاً يسوغ ذلك (قوله أن تطبخ الألوان) أي الألوان القرية الشكل التي لا يصل إليها غيرها إلا بتعليم كثير (قوله لا يباع بونه فضة) أي أن ذلك ليس بشرط (قوله وإن كان بالترتيب فغالب الطباخات) أي التي شأنها الطبخ وإن تفاوتت (قوله فعمل المؤلف فأس الطير على الفرل) كيف ههنا مع كونه نبيع ابن الحجاب الآن يقال أن ابن الحجاب فأس لا يمان يكن منصوفاً فهو فأس والمصنف لم يمانه فكانه فأس أيضاً (قوله وأعرضه ابن عرفة الخ) فالعندنا أنه ناقل مطلقاً لا منفعة معتبرة ببلوغ النهاية أم لا (تيسية) ذكره الوائلي أنه يراعى بلوغ النهاية في الفرل قيداً خروجه

كون ذلك الفرض هو المقصود منها (قوله بل رعاة قال ان هذا أولى) يحتمل هذا المذهب كوراني هو الحساب والكفاية أي كل منهما أولى من الفرض ويحتمل وهو الظاهر أن المراد بهذا أي الحساب أولى من الكفاية لأن الحساب أدق من الكفاية كما هو معلوم (في تنبيهه) الشاية والخياطة كل منهما معتبر والفرق بينهما وبين الحساب والكفاية أن الخياطة محتاج إليها كل واحد والساية تغلب الاحتياج إليها بخلاف الحساب والكفاية ومثل الخياطة في الاعتبار التحيز والظاهر أنه إذا كان أحدهما مبني البناء المعتمد والآخر مبني مادونه أن ذلك بمثابة جنسين وكذا يقال في الخياطة كذا استظهر بعض الشراح (قوله أو أطلق) أي ما لم يقرر مقر يتعلل قصد القرض فيما يظهر (قوله بخلاف ما إذا ضرب الأجل الخ) الأولى أن يقول بخلاف ما إذا لم يضرب الأجل أي الأجل للمعلوم أي الذي أهله نصف شهر ويكون قوله فله ما كان الغالب الخ إذا جمعا الأول لأن محاب بأن في العبارة حفظا والتقدير أي فإن كان أقل من نصف شهر فلا يسلمان من بيع ما ليس عند الإنسان بخلاف ما إذا ضرب الأجل المعهود (٣١٠) الخ (قوله أنه إذا كانا يبيع عند الأجل) أي ما هو عنده (قوله

لأنه مظنة اختلاف الاسواق) المناسب لما تقدمت لأنه مظنة تحصيل السلم فيه الآن يقال مظنة اختلاف الاسواق مظنة لتحصي السلم (قوله مظنة اختلاف الاسواق) أي المتضمن لوجود السلم فيه فكانه عند المسلم اليه (قوله خلاف الأولى) فيه نظر إذ ليس في قول من الأول التي نقلها ابن عرفة والشراح ما يوافق قوله خلاف الأولى (قوله لا يتخاوعن ركاكة) أي بعد ثمنها أنه لا يصعب بذلك لأنه لا يتحقق الثلثة عشر يوما إلا بزيادة عليها ولو نسيه وقال ابن غزالي لعلها أراد بقوله زائد نصف الشهر النقص والا فالوجه أن يقول نصف شهر ليوافق النص ولا خلاف أنه الاما لا يجوز في البيع إليه وهذا كله بالنظر لكون الأجل يشترط فيه خمسة عشر يوما وقد علمت أن الثلاثة عشر والاثني عشر والاحد عشر كذلك (قوله الأيام المعلومه)

كافي مسئلة الفرض وكذا يقال في الحساب بل رعاة قال ان هذا أولى \* ولما تكلم على اختلاف الجنس باختلاف منافعهم فليس بعضه في بعض وتكلم على ما إذا التحدث المنافع وأنه لا يسلم شيء في أكثر منه أو وجود ولا عكسه تكلم على اتحاد الجنس والقدر والصفة بقوله (ص) والشيء في مثله قرض (ش) يعني أن سلم الشيء في مثله صفقة وقد أقرض ولو وقع بلفظ البيع أو السلم فإن قصدت به نفعاً أو نفعه كما يمنع وإن قصدت به نفع المقترض فقط صحت ذلك كمن أسلم عرضاً في مثله أي أجل من ثوب أو عبد أو غير ذلك هذا في غير الطعام والنقد وما هاهنا فلا يكون كل قرضاً إلا إذا وقع بلفظ القرض فإن وقع بلفظ البيع أو السلم أو أطلق فانه يتبع (ص) وأن يؤجل بمعلوم زائد على نصف شهر (ش) هذا هو الشرط الثالث وهو أن يضرب بالسلم يعني المسلم فيه أجلاً معلوماً أهله نصف شهر ليسلمان من بيع ما ليس عند الإنسان انتهى عنه بخلاف ما إذا ضرب الأجل فلهما كان الغالب تحصيل المسلم فيه في ذلك الأجل لم يكن من بيع الإنسان ما ليس عنده أنه إذا يبيع عند الأجل واشترط في الأجل أن يكون معلوماً يعلم منه الوقت الذي يبيع فيه فضاء المسلم فيه فالأجل المجهول لا غير مفيد بل مفيد لغيره وأما أقل الأجل بخمسة عشر يوماً لأنه مظنة اختلاف الاسواق غالباً لم يكن مقتضى كلام المؤلف أن نصف الشهر غير كاف مع أنه كاف بل وقوع السلم الثلاثة عشر أو اثني عشر أو أحد عشر بخلاف الأولى فقط وأجيب عنه بأجوبة لا يتخاوعن ركاكة وأشار بقوله (كثيروز) أن الأيام المعلومه كالتصويص وهو أول يوم من السنة القبطية فالمراد به الزمان لا الفعل وهو اللعب الواقع في أول السنة القبطية وهذا إذا كانا يلين بحسب الهجم والأفلا (ص) والحصاد والدراس وقدموا الحجاج (ش) أشار به إلى أن الفعل الذي يفعل في الأيام المعتادة كهي والمعنى أنه يصح تأجيل السلم عباد كزوايا الصغول ولم يعرفه إلا بشدة الحر لا بالحساب ويخرج العطلة لأن ذلك أجل معلوم لا يختلف والحصاد والدراس يقع أولهما وكسره وقوله (ص) واعتبر ميمات معظمه (ش) رجع للحصاد والدراس وقدموا الحجاج وإن لم

أي المدركة من لفظ غير لفظ يوم (كالتصويص) أي للخصر

نوبه

بها أي بحيث يقول اليوم الفلاني بخلاف لفظ نيزوز لم يصرح فيه بلفظ يوم لكن المفهوم منه أنه أول يوم من السنة القبطية (قوله وهو أول يوم الخ) معناه اليوم الجديد وأدخلت الكفاف المهر جان بكسر الميم غيبة القرض رابع عشر نوبة يوم ولاد يحيى عليه الصلاة والسلام (قوله والحصاد والدراس) يقع أولهما وكسره (قوله وبالصف) هذا من لافعل فهو خارج عن المصنف (قوله ويخرج العطاه) ما بين الخ أي ما يعطى من بيت المال كتم الشون الذي يعطى لكل عامل مستحقه (في تنبيهه) لا بد من خمسة عشر يوماً في هذه الاشياء لا ما يشبهه (قوله واعتبر ميمات معظمه) أي في بلد العقد ولا يسطر لقهرها كافي المدرو حدث الأفعال وعدمت لكن لا يتخا أن معظم كل واحد مما ذكر ليس وماواحد بل هو أيام متعددة فاطر هل راعي أول يوم من كل أو وسطه أو آخره وتظهر فائدتك فيما إذا طلب المسلم التجهيل في أول العظم وامتثل المسلم السهم من ذلك ورعا يستقل من كلام المؤلف أنه راعي أول كل والظاهر الوسط قال عجم وفي ما يقتضي أن العبر يقول كل يوم أي إذا وجد معظمها حصاداً وما هو فيه فقد حل الأجل فإن قلت هل الصيغة الواقعة

في ذلك أن يقول الاجل الحصاد والحرث أو يقول الى الحصاد والدراس قلت ظاهر نص بعض الشراح الثاني لانه قال واذا باعه الى الصنف فان كان التبايعان عن يعرفان الحساب وبصرفان أو الصنف وآخرون يحصل أو له وان لم يكونا عن يعرفان الحساب واتما الصنف عندهما عند الحروما شبه ذلك عند غلبة البيع الى الحصاد والحد فيقول في معطيه فانه اه (قوله ان يشترط قضاء الخ) أقول لا يفهم من المصنف ان حاصل معنى كلام المصنف أنه اذا قبض ببلد كيومين لا يشترط الخمسة عشر يوما فيخذل اشراط القبض بمجرد الوصول لا يستفاد منه ويمكن أن يقال لا يشترط الخروج حينئذ بل على ملاحظة التجبيل فينتقل منه الى أنه يطلب منهما اشراط القبض بمجرد الوصول (قوله أن يكون على مسافة يومين) أي إذا باع في بلد وان لم يلفظ بمسافة فلا يحتاج لتصرف شهر لثلاثة اختلاف أسواق البلدان وان لم يختلفا بالفعل ولا يكتفي دون اليومين ولو اختلف السوق بالفعل (قوله الثالث ان يشترط في العقد الخروج فوراً) لا يفهم من المصنف الا ملاحظة أن الخروج متى كذا فالنظر يكون من حيث شرطه (قوله الرابع ان يعزما الخ) لا يفهم من المصنف ذلك وقد يقال يستفاد من الجملة فينتقل (٣١١) منها الى أنه لا بد من العزم وظاهره أنهم لا يبالون

بالخروج من البلد الا لو كان اذا خرجوا لا يبعد ذلك أن يعزما على الضرر وليس كذلك فكان الاول أن يقول الرابع ان يخرجوا السفر حالاً فان قلت ما وجه قول الشراح أن يعزما بمجرد الخروج وهذا كقول الخرج قلت وذلك أنهم قد يخرجون لخارج البلد ويحتمون يخرجون الى ركة الحاج مثلاً ويحتمون يوماً ويومين وفيه من الشروط أن لا يباشر قبض رأس المال عن مجلس العقد أو ما شربه وأما تأخير مدة ثلاثة أيام فلا يحسنها إذا كان الاجل نصف شهر (قوله فيكون من المصنف الحال) قال الزحناقي انظر الى الاصل اذا وصل في أقل من ذلك لا يمكن من القبض حتى يرضى المشتري وهو ما ان أو كراهه الآن يقال ان هذه رخصة والحاصل أنه لا بد من هذه الشروط ومن جعلها أنه لا بد من شرط

توجهه الالفعال \* ولما كان تأجيل السلم بائناً تارة وهو ما اذا كان قبضه في بلد عقده وأقله خمسة عشر يوماً لملاحظة اختلاف الأسواق في البلد الواحد والمكان وهو ما اذا كان قبضه في غير بلد العقد فاشار الى أقل المسافة الكافية في ذلك التي هي ملاحظة اختلاف الأسواق وقوله مستثنان التأجيل بالزمان (ص) الآن قبض ببلد كيومين ان خرج حيث يديره وبصرف (ش) يعني أنه اذا وقع العقد على أن السلم فيه قبض ببلد غير بلد العقد فلا يشترط نصف شهر بل يكفي أن يكون الاجل ما بين المكاتين بشرط خمسة طان المخمر واحد منها وجب ضرب الاجل الاول أن يشترط قبضه بمجرد الوصول الثاني أن يكون على مسافة يومين فأكثر الثالث أن يشترط في العقد الخروج فوراً الرابع أن يعزما على السفر بمجرد الخروج للبراء والوصول للبحر الخامس أن يكون السفر براً وبصرف بغير ربح كالتصديق بعجز به عما إذا سافر بالبحر كالقفلين فانه لا يجوز لعدم الانضباط حينئذ ان قد يحصل الوصول في أقل من يوم فيكون من السلم المدخل والشروط تؤخذ من المقتضى اذا قوئل (ص) والاشهر بالاهلة ونعم المنكرين الرابع (ش) يعني أن عقدا السلم اذا وقع مؤجلاً الى ثلاثة أشهر وكان ذلك في اثنا عشر ريفان الشهر الثاني والثالث يجب ان بالاهلة وسواء كانا كلمين أو ناقصين وأما الشهر الاول المنكر فله بكل من الشهر الرابع ثلاثين يوماً وكذا حكم الصدق والاعيان والا كربة على مذهب المدققة (ص) والحد ربع حل وأوله (ش) يعني أن عقدا السلم اذا وقع بينهما مؤجلاً الى شهرين ربع مثلاً فانه ما زرع وحل بأول يوم من ذلك الشهر فيحل روبة هلاله وقال بعضهم بأول ليلة منه فله الشارح واقتصر المزاقي على الثاني وعمله فلا يجوز السلم على الدفع روبة الهلال للسلم حيث طلبه وأما ان قال أقضيت ملك في ربيع مثلاً فانه يقضى بذلك الجهل باحتمال أوجه وسطه وآخره على ما اختاره المازري واليه الاشارة بقوله (وقد سبق في

الخروج ولا يكتفي بالخروج من غير شرط كالأنكبي شرط الخروج من غير خروج وإذا حصل فائق عن الخروج ويرى انكشافه انتظره والاخير المسلم اليه في التصريح والبقاء فله بعض الشيوخ وانظر اذا أتت الخروج من غير عائق أو خرج ووصل قبل مضى اليومين كذا في شرح شب الآن ع استظهر الصحة في هذا الثاني ويمكن من القبض بخلاف ما إذا سافر استدام ربح فاقه فاسد (قوله يعني ان عقدا الخ) وتجب كاهما بالاهلة ان وقع العقد في أولها وانما قال في الرابع من راحة لفظه الاشهر لانها جمع وأقل الجميع ثلاثة وثلاثون ريفان يومين المنكر مما يليه وهو مع كونه مخالفاً للثقل يؤول الى تكرار الكسري في كل ما يفي من الاشهر والاصل أن يوم المنكر ثلاثين ريفان يؤول الى الزيادة على الاجل المشتراط حيث كانت الاشهر ناقصة (قوله وكذا حكم العدد) جمع عددين كانت عدتها بالاشهر تعتبر بالاهلة ونعم المنكر ومثله الاعيان فإذا حلف لا يكذب ثلاثة أشهر تعتبر بالاهلة ونعم المنكر وقوله والا كربة فإذا أكرى داراً ثلاثة أشهر تعتبر بالاهلة ونعم المنكر (قوله والحد ربع حل وأوله) أي بأول ربيع الأول وكذا يقال في جادى ولا يشترط أن يقال ربيع الأول أو جادى الاول بل عند الاطلاق ينصرف في ربيع الاول وجادى الاول وكذا يقال في العدد فما أدى قطروا حيث مثل ربيع (قوله فلا يجوز) أي بل لم يفتى فيه

(قوله وقال الصفاقسي) هو بفتح الصاد وضمة الفاء نسبة لصفاقس بلدة بأفريقية على العرش منهم من الأبارغاه القاموس (قوله قال ابن رشد) هو المختار كلام المصنف ضعف (قوله ونقصه من وسطه) هذا مقابل قوله ويحكم بالشهر كله (قوله بعادته في بلدنا المسلم) أي ويحكم في محل العقد وفاق ما قبله (قوله وقيس بخطه) أي اعتبر قياسه بالخط لأنه يقاس بالفعل (قوله فخذ من الثاني الخ) فيه نظير النقل الذي على أنه لا يعترف بالبعض قيسه بخط لعدم التفاوت بين أفراده كما يفيد عتني نت (قوله فخذ من الثاني دلالة الاول) أي لان المعطوف عليه أضاف فيه (٢١٣) فله القدير جمع المعطوف أيضا باقائه كذا قال القاني ورد بان السعد كراهه اذا جرى قصد في المعطوف عليه

المقول) وعند ابن زب لا يفسد ويحكم بالشهر كله كالصدا والدراس وهو قياس مائة في البين وبعبارة وتبع المؤلف ابن الحاجب وابن شاس وقال الصفاقسي لا أعلم له ما فيه سلفا قال ابن رشد انتهى عليه مائة وأصحها أنه يضع ونقصه في وسطه ومثله العام (ص) لافي اليوم (ش) يعني انه اذا قاله أو قيلك لمك في اليوم القلاني فان ذلك جائز لثقة الامر في اليوم ويحصل على طلوع غره (ص) وان يضبط بعادته من كيل أو وزن أو عدد (ش) هذا هو الشرط الرابع والمعنى انه يشترط في صحة السلم أن يكون مضبوطا بعادته قبله المتقدمين كيل فيما يكال كالخطبة أو وزن كالصبر أو عدد كالزمان والتفاضل في بعض البلاد فقوله بعادته أي عادة أهل محله أي محل العقد وبعبارة وان يضبط بعادته ببلد المسلم من كيل الخ وقوله (كالزمان) يصح أن يكون مثالا للوزن والعدالة يختلف باختلاف الضلالت (ص) وقيس بخطه (ش) يعني أن عقد السلم اذا وقع على ما يعتق العادة كالزمان فانه لا بد أن يقاس بخطه ويوضع عند أمين فان ضاع جرى على ما يأتي في القراع حيث تصغر معرفته كذا ينبغي ولا يتقصد اعتبار القياس في الزمان بان يكون معدودا بل ولوموزن الاختلاف الأغراض بالضر والكبر وقوله (والبيض) عطف على الزمان أي يجوز السلم فيه عدا أي وقيس بخطه فخذ من الثاني دلالة الاول عليه (ص) أو يحصل أو جرة في كفضيل لا يشدان (ش) تقدم أن عقد السلم اذا وقع على ما يعتق العادة فلا بد أن يكون مضبوطا وعطف هذا عليه والمعنى أن المسلم فيه اذا كان في محل القضب والقرط والسقور وما أشبه ذلك فانه لا بد من ضبطه أيضا ويكون ضبطه بالأجال بان يقاس بحبل ويقال أسلك فيما يسع هذا ويجعل تحت يد أسكن أو بالجرز وهي القبض والحزم والقضب شخ القاف وسكون الضاد المبهمة العشب اليابس وسعي به لانه يقضب أي يقطع مرة بعد مرة ولا يجوز في شيء من ذلك اشتراط فدادين معروفة بصفة طول أو عرض وجوده أو رداء لانه يختلف ولا يحاط بصفته ولا يكون السلم في هذا الأعلى الاجال والحزم قال ابن بونس لانه لو أسلف في القضا فدادين لا بد أن يجده فيؤدى ذلك في السلم الخالي من معين (ص) أو بغيره وهل يضر كذا أو يأتي هو يقول كصمو أو يلان (ش) عطف على بعادته فالتجري جائز ولو تجر بعد العادة لا على كيل سلا يقضى أنه لا بد من جرمان العادة قال فيها ولا بأس بالسلم في البهم وزنا معروفا وان اشترط قهر مامر وفاجاز اذا سكنا فذلك قدر قدر فمو لمواز يسع البهم بعضه بعضا يجر باوان لميزا يجر باوان واختلف الشيوخ في صورة التجري الحاترة فتفصل هي أن يقول له أخذ منك كل يوم ما ان تجري كان وزنه كطل أو برلين مثلا ونحو ذلك كما قاله ابن بونس وقال ابن زب بمعنا أن يعرض عليه قدر المم والبهم ويقول أخذ منك كل يوم مثل هذا

لا يلزم جرمانه في المعطوف (قوله) أو جرة يضم الجيم جمع جرة يضم الجيم والراء أو بفتحها وقوله كفضيل ما يقصص أي رعي (قوله وعطف هذا عليه) أي على ما به أي على صفته وهي عدد وفيه أن الاول عطفه على بعادته ويكون فيه اشارة إلى أنه لا بد من الحمل أو الجرزة والعادة لأخبره يعينه بالقدان لا عبرتها أو أن يجعله معطوفا على قوله من كيل وتكون الباقية قوله أو يحصل معق من لان المعاطيف اذا لم تكن تصرف من تسكون على الاول ثم يلزم على الاول أن الحمل والجرزة ليس من أفراد العادة أصلا وليس كذلك (قوله وهي القبض) فعل جمع قبضة يضم القاف لان الضم لغة (قوله العشب) يضم العين لأن قوله العشب اليابس لا يشابه القطع (قوله قال ابن بونس لانه لو أسلف) هذا في المعنى عطف أخرى لانه يقضى الاول ولا يبان لها (قوله وهل يضر كذا) أي وهل معنى التجري أن يقول له أخذ منك ما ان تجري كان مثلبا يضر كذا أي أخذ منك فلو كذا يضر بالتحقيق (قوله أو

بأنه) أي بالقدر لا قدر كذا كما هو ظاهر الصارقات التجري جائز ولو مع وجود آلة الوزن وهو خلاف المعتدل لا يجوز ذلك الامع عدم آلة الوزن (قوله وزنا معروفا) أي كقطار من من اللحم (قوله يجر مامر وفا) أي كان يقول أسلك في عشرة أطال برمان كل رمانة لتجر ميت كانت برطلا فها جزا جزا اذا كان ذلك التجري قدر قدر فمواز وده وهو وبقدره (قوله ما ان تجري) الاول أن يقول ما لو وزن (قوله كان وزنه كطل) أي أخذ منك مائة رطل كل يوم أخذ قدر الوتري لمكان كذا وكذا (قوله قدر المم) أي مثلا والحاصل أن معناه أن يأتي بقدر كبره ويقول أسلك في قدر من اللحم وزنا أو جرما واذا سلمه في قدر وزنا فانه يجرى عند حصول المسلم فيه أي معا طي في الوزن لأنه لا وزن بالفعل

(قوله ويشهد على المثال) أي القى هو ذلك القصد (قوله وأما على القري) أي وأما الشهادة على القري كما هو القول الاول (قوله يصرى موجود) أي يصرى شيء موجود (قوله أقرب من ادراكه) أي ادراكه الصواب بشئ متاوا السبق في القن في الصابة حذف (قوله وان نسبة القنى) أي وان نسب المجهول للعلوم ألقى المجهول أي جعله مساو بالان قوة أو سلك في اردب وهو مل كذا فيه مساواة المجهول بالعلوم وقوله أي مع رؤى الفراع أي لانه لا يلزم من معرفة الرجل معرفة ذراعاه فان قلت ما هو الرجل إلى جعل معين صفته لرجل وهو لاجل صفة ذراعاه وكذا غيبة عن هذه الكلفة قلت وجهه أن الفراع من زنته فلا توصف بعين (قوله ذراعاه رجل معين) محله اذ لم يكن القاضي جعل ذراعاه يتابع به الناس فان نصبه (٢١٣) وجب الحكم به ولم يجز اشتراط رجل بعينه كما

لا يجوز ترك الكمال المعروف  
عكس الجاهل (قوله وانظر هل  
المسارد) أي في حالة الاطلاق  
والظاهر الشان (قوله في سماع  
أصيح) أي بان القاسم كما سرح  
به بعض الشراخ (قوله اذا خيف  
غيبته ذى الفراع) أقول ونظائر  
المقنة أنهما يطلبان بأخذ قياس  
الفراع وان لم يصف غيبته ذى  
الفراع (قوله أخذ ذى الفراع) قال  
ابن محرز ان اتفاقا على جعل قياسه  
يعدل فذاك والا أخذ كل  
منهما قياسه عنده (قوله تحالفا  
وتفاضلا) أي لا يثبت عليه  
ويقال ذراعاه ولو قرب منه  
ويجوز نحو ما قاله الشارح فبالاذا  
ضاع القياس وتعد ذراعاه من ذراع  
الرجل وقوله وعند قوله وأما  
بينهما فالظاهر أنه كعد حمله  
(قوله مع حفته رجل معين) لا يفتى  
أنه لا يلزم تعيين الرجل تعيين  
الحفنة ولا بينهما على ظاهر  
المقنة وعلى هذا يكون المصنف  
استثنى عن شرط اراءة الحفنة  
بالتشبيه معن الفراع وقيل لا يشترط  
رؤية الحفنة ونقض بمقنة عالية

هذا ويشهد على المثال وأما على القري فلا يجوز لان ادراكه الصواب بصرى موجود وديار  
اليه حسا أقرب من ادراكه مثارا اليه في الذهن موصوفا (ص) وقد سمع الجاهل وان نسبة القنى  
(ش) أي وقد سمع السليم ضبط مجهول من كمال أو وزن أو عدد كل مرءاء ووزن حجر وذرع  
بصاعا عشر ادينار فان نسب المجهول للعلوم ألقى المجهول واعتبر المعلوم بان قاله سلك في  
مل هذه الوعاء كذا كذا مرة وهو اردب أو في اردب وهو مل هذه الوعاء كذا كذا مرة فانه  
يعتبر الارب سواه زاد على مل الوعاء وأقصى وبلغى الوعاء والسلم صحيح (ص) وبلان ذراع  
رجل معين (ش) أي وبلان ضبط المسلم فيه ان كان مما يقاس بذراع أي بعظم ذراع رجل معين  
أي مع ربة الفراع ومثاله وانظر هل المراد من عظم المرقى إلى آخر الكوع كما في سيرة  
المصلى أو إلى آخر الكف والأصابع وان لم يعين الرجل فقال في سماع أصيح بمحلان على  
ذراع وسط أصيح بهذا احتسان والقياس الفصح تشبيهه اذا خيف غيبته ذى الفراع أخذ  
قدر ذراعاه كالمات فلا بد من قبل أخفى قياس ذراعاه واختلاف في قدر قرب العقد تحالفا  
وتفاضلا عند حمله فالقول قول المسلم اليه ان نسبوا الاقول للمسلم ان شبهه والاحمل على  
ذراع وسط (ص) كونه وحفته (ش) تشبهه أي كوزا السلم في ويقع حفته رجل معين  
ليسرة القري الحفنة اذا أرادها بالمراد بالحفنة مله الصكفين معا كما قاله الجوهري  
لما تقدم في الحج من أنهما لم يدواحدة (ص) وفي الويل والحقان قولان (ش) يعني  
أنه اذا سلم في بيان مصلوبات بشرط لكل ويقع حفته مل يجوز ذلك وهو قول أبي عمران  
وظاهر المواز به أو يمنع كما هو تفصل عما بين عن الاكثر ويحتون قولان باعنى تعدد العقد  
بتعدد العقود عليه وعدمه ومحل القولين فيما يظهر حيث لم تزد الحفنة على الويلان  
والافتقار على المنع (ص) وأن تسع صفاته التي تختلف بها القيمة في السلم عادة كالنوع  
والجودة والرداءة بينهما (ش) هذا هو الشرط الخامس وهو أن تبين أوصاف المسلم فيه التي  
تختلف بها القيمة عند المتابعين اختلافات يفتخون الناس في مثله عاكس على المتابعين أن  
بين ذلك كالنوع في كل مسلم فيه وكذا الجودة والرداءة والوسط وهو المراد بالبيئة فهو  
طرف ساكن الباء وزعمه أن تشديد القيمة لاوافق كلام المصنف ويصير مكررا مع ما قبله  
وهو قولان تبين صفاته الخويعر بالقيمة عن اختلاف الاغراض جري على الغالب لان  
الغالب أن القيمة لا تختلف باختلاف الاغراض وفهم من التشديد بالسلم أنه يقتصر فيه من

(قوله بتأمل تعدد العقد الخ) أي فيجوز وقوله وعدمه أي فيمنع والذي ظهر أن المراد بالويلان والحقان ما فوق الواحدة ثم لا يفتى  
أن الخلاف يجزى في ثلاث وبيان مثالا وسفنا وقصر عليه (قوله كالنوع) يحصل حقيقة كالانسان والفرس ويحمل الصنف  
كروى وجيش وهو أو قائل (قوله يتفان الناس) أي يقبل الناس بعضهم بعضا وقوله غير القيمة جوابا عما قبل المتطورة اختلاف  
الاغراض لا اختلاف القيمة وسأصل الجواب أن الشأن أن اختلاف القيمة يستلزم اختلاف الاغراض فاطلق المزمور باللازم  
الاكتمل خبر بان اختلاف الاغراض يشعبه الاكتمال لا تتبعه القيمة وذلك لأن القيمة منظور بها الغايات (قوله وفهم من التشديد الخ)  
حاصله أنه في نسب التدينين الصفة في المسح الغائب وان لم يختلف في الاغراض بخلاف السلم فلا تبين الصفة الا اذا اختلف الغرض  
يسمى الحفنة السلم أو مع من يع التقد كجميع الغائب على الصفة لانه اغتفر في السلم بيان الصفة التي لا تختلف فيها الاغراض هنا

معناه كالأداء بعض الشراح وفيه أن هذا ليس مفهوماً من المستفاد أن المفهوم من المصنف أن الأوصاف التي تختلف فيها الأغراض في السلم تين وإن لم تختلف فيها الأغراض في السلم فلا تين وإن اختلفت فيها الأغراض في بيع النقد (قوله بالسلم) الباع بعض في متعلق بقوله التعرض أي قبل التعرض لبعض الصفات الخاصة في باب السلم لمطل لقوة الفرع كأن يسلم على الزاوية قدر بطيخة وقوله في باب السلم أي وأما باب البيع فلا يرد على إطلاقه الكونه ما يصدقان على شيء بثبته وجوده بالفعل وندوره لا يضر حيث ذر وقوله لانه يستوسط فيه أي وأما بيع التفضل فلا يشترط لأه بيع العقد على عينه بعد وجوده فلا يضر حيث ذر وكذا قلنا ثم قال إن هذا ينتج من باب السلم على بيع النقد (قوله لا تين اختصا بمعلوم الخ) أي أنه لو فرض أن بعض الأشياء يعلم وجودها بالتعاقدان دون غيرها كما يكون وجودها نادراً وحديث يكون نادراً في الجائر وإن كان السلم المقدر على تحصيله إلا أن الكونه يعلم أن تعاقد وجوده بعد فروى لاتزامي أي لاتزام عقد أي الفرع (٢١٤)

ککوفہ اسود او اُحمر (قولہ مع

الاضراب عن بعض الاوصاف ما لا يفتر منه في بيع التقديرات فكذلك لان السلم مستثنى من  
بيع القرب بل ربما كان التعرض للصفات الخاصة بالسلم مطلعا لقفز القارب ولانه يشترط فيه ان  
تكون الصفات معلومة لقراء المتعاقدين لا تمتنع اختصاصا بعلم اهل ذلك عند خبره او بالنسبة  
تقتضي عزة الوجود وبؤى الى التزاع بينهما (ص) والاول في الحيوان (ش) اي ويزيد الاول في  
الحيوان والوطيا كشديد السواد او ارجم مثلا وتبع ابن الحاجب مع تعقبه بقول سنده لا يعتبر  
عندنا في اللون في غير الرقيق قالوا بل ذكر المازري غيره وقد يروى زيد اللون في الحيوان او في من  
تقدروا يذكر لانه لا يفتن هذا زيادة على ما مر (ص) والثوب (ش) اي ويزيد على ما مر بيان  
اللون في الثوب من ابيض او اسود او غير ذلك وكونه من قطن او كان وبين طوله وقصره وعظله  
وزنقه وغير ذلك من الاوصاف التي تختلف بها الاغراض والاعان (ص) والعلل (ص) واما (ش)  
يعني انما زاد في العسل فانه يضيف كونه اقرا او ابيض على بيان التمر عن كونه مصرا  
او غيره واجوده والراعه وبنيتها ما تراه او زرقها او اصفها وبين قهره في ذلك ما عايناه او  
غيره والاضافة في مرعاه من اضافة السبب الى المسبب او الاصل الى الفرع او على حذف صفات  
أحدها عن غيره كقوله قرط او غيره (ص) وفي القرواحوت (ش) أي عويز بدلو عن القرواحوت بعد  
الاصناف السابقة فالعز عن القرواحوت او ربي او غيره والجدود والراعه وبنيتها وفي الحوت  
كساق وبلطي وغيره وجدود ربي وبنيتها والتمسك بالثلاثة احسن لم الربط واليابس  
والنخل وغيره كالخوخ والحوت اسم المطلق السمك (ص) والناحية والقدر (ش) اي ويزيد  
الناحية الماخوذ من منها ككون القرمسنا او الواحسا وريسا والحوت من بحر عذب او ملح  
او من تركه الضوم او يحد ذلك وكذا في زيد القدر في القز وفي الحوت ككونه كبيرا او صغيرا او وسطا  
(ص) وفي الروسحة وملكته ان اختلف الثمن بها (ش) عطف على قوة في الحيوان اي وبين  
الاصناف في الرملة المقدمة كبره بخودته وورادته وكونه متوسلا ولونه من كونه ابيض او ارجم  
ويزيد عنه او غيره مولا او ضامن مان اختلف الثمن بها حيث يراد الضامن لزيادة لا للاكل  
لقدر يبعه وعكسه المعلن فان لم يختلف الثمن بهما فلا يحتاج الى بيان وانما يقل هنا وضعا

يتعفيه بل أقر كلام ابن الخياط

وَعَسَدٌ بِكَلَامِ الْجَوَاهِرِ ثُمَّ قَالَ

ود ترسند ان اللون لا يعبر عننا

فی غیر اولیٰ ولعلہ اعلم علی  
الافتخار فی ذکر اللہ شرف

وليس نظامه فناناً للثمن: مختلفاً به

وقلذکرہ بعضہن فی الخلیل وغیرہ

من الحيوان فتأمل انتهى محشى

تَبَّ فَأَقَاعَلْتُ ذَلِكَ فَأَقُولُ قَوْلُ

اسم سند لا يعتبر عندنا الطاهر منه

في بلدنا فيكون مشيرا الى ان هذا

مما يختلف به الأغراض وأنه ان

كانت الاعراض تلقت لاولاً

التي هي علاقة لا يمكن أن تكون

والأفلا (قوة وكونه منقط)

معطوف على سان اللون فنقد أنه

خارج عاصم وایس کذا لان

كونه من قطن أو كان يان للنوع

وقوله وبين الخ هذه أوصاف

رابعة للجودة والرذالة (قوله والجودة والرذالة) معطوف على النوع والمنقح على بيان النوع وعلى بيان الجودة وقوله

والزاد نحو قوله تعالى (ففيه أثير جمع العود) والرحمة (قوة أو الأمل إلى الفرع) لا يثنى أبدا في المعنى من إضافة السبب إلى

المسبب لأن الأصل سبب واقف مسبب (قوله أي ويرى التنوع في المراتج فيه أن النوع من الذي مر، وقوله والجوهر الخ معطوف على صفة الجوهر الخ)

النوع وقوة في الحديث معطوف على التالافظ وتنتهي إلى اجتماعهم في نوع واحد

وليس كذلك (قوله من بعد عن أبيه) روح المحدث (الذي دفعه هيا) (قد اختلفوا في ذلك) (كذلك قالوا ان الله

قوله التي تختلف مع القيمة لا تدل على فهم أن الحدوث الامتلاء هي المختلف بها الثابت باعتبار أن كلا اللفظين يختلفان مع القيمة وتارة لا

المعروف بالشيخ الفقيه

(قوله) أو يقال: إن هذا يقتضي أن الحل الأول يرجع الضرب إلى الجذور مع أن قول الشارح أن اختلاف الثمن بهما حيث أراد الصاهر الخ يقتضي أن الصغير عائد إلى الجدة وهذا مال له وضده. وأيضاً الاختلاف إنما يكون بين شيئين متقابلين والجدة لا تقابلها المال محل إنما تقابل القدم والثاني أقرب وإن كان بهما من حيث القنط (قوله) لا الجداً: أحسن من (الطيب) هنا في غير عرف الثمن فما كان خبيراً بأن الجدة مقول بالتشكيك وسواءً أنه يصح ويحصل على الغالب فكذلك الطبيب مقول بالتشكيك فلا دخل على الغالب إلا أن يقال: الجاهلة أكثر من الجيدة تأمل (قوله) وعكسها (الأن بوش) الصواب طريفة أن بوش لأن ابن بوش رجح في أفرادها فرجوعه أدل دليل على أن الصواب طريفة أن بوش وحسن ذلك أن الحسن أن يقول المصنف ولو كانت ثم أقول ما وجه كون الخلاف في التبعي تلك الطريقة وأهل حنفية أن تبدل التبعي لما كان يثبت فيها الأهرام كل الاثنين غيرة واحداً المعتمد لا بد أن تأمل (قوله) وبه يعلم في كلام غازی) أي قولنا أنه بعد عدم صحة كلام ابن غازی لأن ابن غازی قال لا ريب في اختلاف الطرق فثبت أقول أعلم أن ابن بوش لم يذكر طريفة بل لما ذكر كونه في الدعوى (٣١٥) وإن أسرف في التمايز حيث تضمن السعر والمهولة

ولم يسم حنفاً فالس فاسد حتى  
يسمى مهراً أو محبة ووصف  
خودتها فيجوز قال مانته قال ابن  
حبيب وهذا في مثل باليدصل اليه  
فأما باليد نفت فيه السهراء والبيضاء  
فغيرته وإن لم يذكر ذلك وذكر  
جيداً نقاباً وسطاً أو مغفلاً أو سطاً  
وقول ابن حبيب هذا لا وجه له  
وسواء باليد في الصنفان أو  
محملان اليه لا في ذلك من ذكر  
الجنس إذا كانا مختلفين انتهى  
(قوله بالهجوم) أي بقضيهما وكذا  
قوله فالسهراء (قوله لانتهى إلى)  
بقضيهما الصواب أن يقول كما  
في توضيحه لانتهى الغالب الأول يمكن  
فيها غيرهما ما احتاج في المدة إلى  
قوله قضى عصرهما للهولة وبالشام  
بالسهراء ولأما ثاني قول ابن عبيد  
الحكم أن لم يسم عصرهم من  
محبة لم يجز رواه ابن القاسم وأفهم  
مثل هذا في قوفه في الشام وليس  
فيها غيرهما ولا يحتاج على ما قلنا إلى  
أي أفراد المصنف بقوله بالهجوم  
أن أفراد السوداء ككونها شديدة  
(قوله وثق القاش) القاش ما يخلط  
أي وعليها يكون مطبوخ على النوع  
ودوناً راحة بينهما (قوله) وبقض  
له كالتعريض أو ما أن جعل مطبوخاً على  
يستحسن فلجواب أن قوله مختلف  
عدم طلب المان بالكلية وطلبه  
وفق الجوانب أو منه (الح) يستغنى عن

ذكر ذلك في الجوده وتوضدها لان ما قرست منه ما كور اللحم جيد واما غير مفر بما رغبي في كبره ما لا يرغب في صفوه وكذا قوله  
ويزيد الخ (قوله وقال عبد الوهاب) كلام بعضهم يفيد انه المعقد وهو ظاهر (قوله اختلاف الاغراض) كذا في الاصل والمواب حذف لا  
(قوله وقيد سند الباقى) يتطرق فيه لاختلاف (٣١٦) الاغراض (قوله كذا في) أى الذى قيل الذهب بان يكون اسود بعلوه

اصفرار وقوله والاخر أى الذى  
الاجر أى الذى قيل العمرة (قوله  
يختلف مطلق الحيوان) لا يخفى أن  
مطلق الحيوان اذا كانت تختلف  
الاغراض فيها بذلك فلا مانع من  
بر بابه فيه (قوله ناصح) بالحاجه (قوله  
وكذا الخيل) أى قد كفى كل  
منها بقدرها على الارض وقيد  
امتدادها عليها وكلام بعض  
الشراح يفيد انه المعقد وهو ظاهر  
(قوله وشبهها) قال عبيد الله  
بشبهها ذوات الخيل والركوب  
ينبغي قصر هذا الحكم على  
هذا النوع خاصه بل زاد ذلك في  
الحيوان لما كور اللحم لا يأتى ان  
هذا راجع لهذا البيع ولا شك  
في اعتباره في ما كور (قوله قال  
ويكلمني) لا فرق بين الذي كور والاني  
يقال لذي كور اذ يجى ولذا في دعاه  
والذ كراشيل والاني شلهو والذ كز  
أحور والاني حور وهو كذا كما  
أفاده بعض الشيوخ والخورشة  
يباض العين وشده سوادها (قوله  
مع الزهاوة) واما لامع زهاوة فهو  
الكلم وهو تكسفر في صوصه  
(قوله ميلان البياض الى الحمره)  
وفي مختصر المتعصبه هو ميلان  
السواد الى الحمره وفي المختار خلافه  
فانه قال ان الشبه ان يشوب سواد  
العين زرقه (قوله والكسافه الخ)  
هو أن يعلو بخون العين سواد  
كالكحل من غيرة تضال والزرقه  
وهو ميلان سوادها الى الخضرة

(قوله بان يقول في الثوب) اللون والرقه والصفافه وظاهر عبارة الشارح أنه يقول وفي الثوب  
والرقه والصفافه فيقوله ذكر اللون (قوله وبما يعصر) البياض ائدة والاصل وما يعصره بالماضي وفي الزيت المعصر منه ويحوب  
بما يعصر فتكون ما استعملية واثبات الفها نسل (قوله لا بد أن يذكر زيادة على ما مر) التماس حذف ذلك والمرجع له آخر  
العبارة تنبه على كان الضوابط التعبر بالصور أو للعصر بناء على أنه من عصر أو اعصر لآتهم سمعان وأما أعصر فلم يسمع

الحب

اللون والرقه والصفافه وظاهر عبارة الشارح أنه يقول وفي الثوب

والرقه والصفافه فيقوله ذكر اللون (قوله وبما يعصر) البياض ائدة والاصل وما يعصره بالماضي وفي الزيت المعصر منه ويحوب  
بما يعصر فتكون ما استعملية واثبات الفها نسل (قوله لا بد أن يذكر زيادة على ما مر) التماس حذف ذلك والمرجع له آخر  
العبارة تنبه على كان الضوابط التعبر بالصور أو للعصر بناء على أنه من عصر أو اعصر لآتهم سمعان وأما أعصر فلم يسمع



(قوله أن رده) أي بقوله وفي الزمت المعصية أي تكون قوه وفي الزمت المعصية كانه عن اختلاف الأغراض وقوه اذا أريد به أي بقوه وفي الزمت المعصية ثم لا يخفى أن ما يختلف به الأغراض ما له معرفة النوع والحدود والرداءة لأزاد من ذلك فلا يظهر قول الشارح فيكون ما تقدم مندرج في ذلك ومن بدأ أيضا كونه شاميا أو مفرجا (قوله على الغالب) أي في إطلاق لفظهما عليه كما يفيد الباء لا ما تغلب وجوده بالبد (قوه والأفلاطون) المراد الأوسط مما يصدق عليه الجيد والأوسط مما يصدق عليه الردي والأوسط مما يصدق عليه الأوسط بين الجيد والردي (قوه والأفلاطون) عطف تقسيم (قوه بخلاف النكاح على غير موصوفة) أي فانه يقضى فيه بالأوسط ابتداء من النظر للغالب فالجسوت وظاهره أنه عند شرط الجيد في النكاح يقضى بالأوسط الجيد ابتداء من غير نظر للأغلب بخلاف السلم ولم أفق على هذا التفريق وما تقدم في النكاح من قوه وله الأوسط هو عند الإطلاق وأما عند اشتراط الجيد والردي فيعمل به في النكاح من مراع عيسى وغيره وإذا علمنا ظاهرا من كلامهم أنه ينظر للأغلب كما في السلم وذكر بعد ذلك الدليل من مراع عيسى فأنظره (قوه والأوسط لأبى في النوعين) وأنظر إذا كان نوعين ولم يكن غالباً والظاهر جريانه على النكاح فراجع (قوله فانه لا يجوز لانه قد يهلك) اعلم (٢١٧) أنه قد علل كونه دينا بأنه اذا كان معناه هو

الحب المعصية من زبوتون ونحوه والمعصية من معصية وأما اختلاف الثمن بذلك فان كان يجتمع في بلد واحد زبوتون فلا بد من ذكر البلد التي يؤخذ منها ذلك وذكر في الخسل كونه من غيب أو غير صافي أو غيرهما وانما يقبل المؤلف والمعصية من زيادة أو اوحى فيهم منه الاحتياج الى الأوصاف السابقة ذلك لانه قد يفتى أن بيان المعصية قد زائد على ما هو وليس كذلك انما سبق مندرج فيه اذا رديبناه بيان ما يختلف به الأغراض ومساو له اذا رديبناه نوعه وجوده وورداه وما بينهما ما لو نه (ص) وحصل في الجيد والردي على الغالب والأفلاطون (ش) يعني أنه اذا شرط الجيدة والرداءة في الشيء المسلم فيه مما يحتاج الى ذكره فانه يقضى بالغالب من ذلك الذي شرطه فان لم يوجد جالب مما شرطه بل تساوت أصناف الجيد والردي وفي التسمية والإطلاق فانه يقضى الأوسط من ذلك الذي شرطه ولا يقضى الأوسط ابتداء بل اذا عدم الغالب بخلاف النكاح على غير موصوفة للشاحفة في البيع والغالب يجري في النوعين فأكبره الأوسط لأبى في النوعين (ص) وكونه دينا (ش) هذا هو الشرط السادس والعشرون أن المسلم ليس له أن يكون دينيا في ما للمسلم اليه واسترضيه من بيع معين يتأخر قبضه فانه لا يجوز لانه قد يهلك قبل قبضه فيدور الثمن بين السلفين ان هلك وبين الثمنية ان لم يهلك

والشرح للذمة وصف قلما \* بقيل الالتزام والالتزام

أي هي وصف مقدر في الشخص يقبل الالتزام كل عند ديديناو يقبل الالتزام كل امتك دية فلان مثلاً وتعرف ابن عرفة لها معترض انظر للشرح الكبير (ص) ووجوده عند حلقه

(٢١٨ - عرشي خامس) السلف في معنى وإيضاح الكلام المتقدم أن المسلم حين أسلم في معنى صار الضمان منه لكونه معيناً ولما شرط تأخيره فقد نقل الضمان الى البائع المسلم اليه ورأس المال حينئذ بعضه متناو بعضه في مقابلته الضمان محالة (قوله والشرح) أي التعريف للذمة وهذا البيت للعاصي كما ذكره رب ولكن ذكر محض نت أنه صاحب النصفة (قوله يقبل) أي يقبل الشخص بسببه أي يصح من الشخص بسببه الالتزام والالتزام أي أزام الغيرة فالإلتزام ليس منه بل من غيره وهذا هو المعنى ولا تعدل عن ذلك (قوله هي وصف مقدر في الشخص) زاد عب فقال معنى شرعي مقدر في المكلف انتهى لكن قال التراقي وهذا المعنى حله الشرع سباعاً أشباعاً خاصتها البلوغ ومنها الرشد في بلغ سفسها الأمانة ومنها تركه الجور كآلى الفلاس من اجتمع له هذه الشروط رتب الشارع عليها أثر بمعنى يقبل الزامه أرض الجنائيات وأجر الاجارات وأمان المعاملات ونحو ذلك من التصرفات وبقيل الالتزام اذا التزم شيئاً اختياراً من قبل نفسه لزمه وهذا المعنى المقدر هو الذي تقدر فيه الانحسان المسلم فيها وأما حال التراقي في ذلك ثم قال الذمة بشرط فيها البلوغ من غير خلاف فاعلم انتهى فقال ابن الشاط والاولى عندى أن الذمة قبول الانسان شرعاً لزم الحقوق دون التزامها فعلي هذا يكون للصبي ذمة لانه يلزمه أرض الجنائيات وقيل المتلفات وعلى أنه لا ذمة للصبي يقول النفس قبول الانسان شرعاً لزم الحقوق والالتزام (قوله وتعرف ابن عرفة معترض) يعرف فيها ابن عرفة بقوله مكمل مكمل كلى حاصل أو مقدر وببحثه بأن الذمة تصنف بالمال

انما هو في القصة لا القصة واجب بانه تعريف الشئ بمخاصته فهو رسم وقوله بمثل آخر جبه الامور التليكة العسر المتجمل من الحقوق غير المالبة من حقوق الشكاح وجوب القصاص والولاية كولاية النكاح في الاعطاء والجبر عليه لانها حقوق غير مالية وقوله حاصل او مفيد معناه ان المتجمل الكلي اما حاصل بالفعل أو بالامكان وانما اخرج بما ذكرناه لا يسمي في عرف الفقهائمة وقال شارح ابن عرفة من لازم القصة ان المقدورها كلى لا جزئى لان الجزئى هو العيب وهو لا يقبل القصة (قوله ولو انقطع في أثناء الاجل) بل ولو انقطع في الاجل ما عدا وقت القبض بل ولو انقطع عند حلول الاجل نادرا (قوله اذا الطابق للراد) وذلك لان الخواز انما يتعلق بالسلب لا بالمشاركة (قوله والاولى ان يكون غريبا) أى فيكون التقدير فيجوز فيه ما يمكن معناه بحق الوجود لا في نسل والمراد باخر احصائه أى يحترز لانه كان داخل فيه واخرجه (قوله ومفهومه قل أنه لو كثر) ضعيف والمعتد المنع مطلقا (قوله لانسلب) أى فلا يشترط ويفهم منه العتق أنه لا يصح (قوله أى معنى وصغر) فيه تقرر اذا لا يشترط في الحائط الصغر فظاهر كلامهم اوصريحه أن الحائط قليل وان كان في نفسه كثيرا وهو مراد المؤلف افاذه بحشيت وقول المصنف واحاط أى يمنع المسلم فيه حقيقة لما تقرر أن المسلم فيه لا بد ان يكون في القصة وغر الحائط المذكور ليس كذلك فلا يتعلق به العقد على وجه السلم الحقيقي والعقد المتعلق به انما هو بيع حقيقة فيجوز على حكمه فلم (٣١٨) من هذا انه لا تنافي بين قوله واحاط أى لا يسلم فيه سلم الحقيقة وبين قوله

وشرط الخ لان تسميته العقد للمباحز واذا التقاني جوابا آخر وهو ان قوله حائط أى عسر حائط أى في جميع غره كل اردب يدinar وقوله وشرط الخ أى في غرة الحائط العيب الصغير أى في بعض غره أى في قدمين أى في كبل معلوم فما قبله اذا سلم في جميع غره وهذا ايضا اذا سلم في بعضه وكلاهما على الكيل لان الجزا في لا يجوز السلم فيه (قوله وكيف يقضه) درج المصنف على ما قاله بعض

(ش) هذا هو الشرط السابع وهو أن المسلم فيه يكون موجودا عند حلول أجله بقدره وصفته أى أن يكون مقدورا على تحصيله غالباً في وقت حلوله لئلا يكون تارة سلفاً وتارة غائباً فيضمير في وجوده للسلم فيه المفهوم من السماع ولا يشترط وجوده من حين السلم الى حلوله بل الشرط وجوده عند حلول أجله ولو انقطع في أثناء الاجل خلافاً لى حقيقة والى هذا أشار بقوله (ص) وان انقطع قبله لانسلب حيوان عن وقت (ش) نسل مرفوع عطف على مقدمه على قوله وو وجوده عند حلوله أى يجوز تحقيق الوجود عند حلوله لانسلب الخ وهذا مقتضى كلام ابن غازي وفيه بحث اذا طابق للراد فيجوز في تحقيق الوجود في نسل حيوان عين وحشيت فيكون مجزواً والاولى أن يكون غر جان من مقدمه مرفوع على الشرطين السابقين لاتقاء الاول بحصول التعيين والثاني بعدم وجوده اذ لتمامه لا يوجد المسلم فيه عند حلوله ومفهوم قل أنه لو كثر لجاز السلم وذلك لان الكثرة تصيرها كغيرها فلهذا فكان المسلم فيه في القصة واعمال يعطف على قوه وو وجوده لاقتضائه فسادا اذ هو يخرج من الشرط أى يشترط كذلك لانسلب الخ وقوله (واحاط) أى عين وصغر يصح فيه الرفع والجبر عطف على نسل على الوجهين ويصح الجبر مرفوع الاول سماعي حذف المضاف وابقاها المضاف اليه على وجه لكن فيه ضعف من جهة انتفاء الشرط الان يدعي أن النسل كالماتل لثمر الحائط لكون كل منهما مافراً ثم أشار لشروط ثمرات لثمر الحائط المذكور حيث هو سلماً بقوله (ص) وشرط ان يحى سلماً لا يمازها فوه وسعة الحائط

القروين اذ ظهر من توضيحه اعتقاده قال ابن نونس بعض القرويين قال ان سمعاً معلوماً يذكر أجلاً فهو على الفور بعقد البيع بحبه قبض جميع ذلك وهو جازي لانسلبه فان أخذ به تأخر عشرة أيام أو خمسة عشر فقال مالك هذا قريب وأما ان سمعاً معلوماً فان اشترط ما يأخذ كل يوم اماناً وقت عقد البيع أو من بعد أجل شرط به فذلك جائز وان لم يضرب أجلاً ولا ذكر ما يأخذ كل يوم من وقت العقد ولا متى ما يأخذ فالبس فاسد لانه لم يسمه لمساو كان لفظ السلم يقتضي التراخي علم انهما قصد التأخير ففسد ذلك اه فعلى هذا الفرق بين تسميته سلماً وعده الا في بيان كيفية القبض فانه شرط على الاول دون الثاني وهذا معنى قول ابي الحسن في شرح المدونة لافرق بينهما الا في اشتراط الاجل في تسميته سلماً ومرا داه الاجل كيفية القبض لاحقية انه أخذ في يوم واحد كادسرح في المدونة وكما يؤخذ مما تقدم عن ابن نونس وما اعتقده المصنف من كلام بعض القرويين صدق في الجواهر بخلافه فقال في معرض ذكر الشروط ويضرب أجلاً لا شرطه ويسمى ما يأخذ كل يوم ولو شرط أخذ الجسم في يوم لجاز وقال بعض المتأخرين ان سموا به على بلزوم ذلك فيه وان سموه سلماً لم اه وما صدر به المصنف هو الظاهر من كلام المدونة لانهما ذكر الشروط قال هذا عند ما حمل البيع لا يحمل السلف فدل على أنه اعترض هذه الشروط على ملاحظة أنه بيع ولا عبرة بتسميته سلماً لانه يسع شئ معين وهذه قاعدة المذهب اذا تقابل اللفظ والعقل في العقود فانظر الى الفعل الى آخر ما قاله بحشيت (قوله سعة الحائط) المراد بهما المكان الاستيفاء منها وليس المراد كبره وعظمه ولا يشترط تقديره من المسائل بل يجوز تأخير ولو بشرط قاله الاتفاق و يفيد ذلك قول المصنف الا في وهل القرية الصغيرة كذلك أو لا في وجوب الى آخره

وصكفة

حاصلا أنه يصح (قوله وشروعه)  
 وأن تصف شهر هذا الشرط عليه  
 أن أتى في بيان القبض بما يحتمل  
 الشروع في ذلك وفي كونه فإن لم  
 يشترط بيان كيفية قبضه حل على  
 الحلول (قوله وأخذ بسر) هذا  
 على القول بأن السر هو الزهو  
 فيكون في الأجر والأصغر وقيل  
 السر هو الباطل الأخضر فيكون  
 قبل الزهو بدفع عياض في باب  
 الزكاة أقول وقد كرر بعض أن السر  
 عند الفقهاء بعد الزهو وقيل  
 الأرباب (قوله الخطر) أي القدر  
 (قوله وأخذ بال فعل) أقول لا معنى  
 لكون أخذ بال فعل بعد شرطاني  
 جواز الأقدام أو لولاه في بعد فلا  
 يناسب أن بعد الاشتراط ثم يقال  
 إذا وقع وزل ولم شرعوا في أخذه  
 بسر أو بطيحيان عليه (قوله)  
 فإن العقد يكون فاسدا المتأني  
 الموافق قوله عجم أن هذا الشرط  
 الأخير في جواز قسط ولا يوجد  
 الفساد فيه كآمال الشارع وأما  
 الشرط الثاني فلهذه المعنى  
 فنفيها تنفي الصفة (قوله ولقد أمن  
 الجوائح) أي أن الجوائح لا يؤمن  
 حصولها فهو من عطف علة على  
 معلول (قوله وهو خلاف الأصل)  
 أي أن الأصل ضمان غير الجوائح  
 أي الكثير الغالب (قوله) وأما  
 تناوله على صفة فهو موحود) أي  
 على كونه علة أو سبب (قوله لأن  
 المسر بالزهي ما زهي ولم يربط)  
 فيصديق بالسر (قوله كقبض  
 الكراه) أي كإثبات الاستبعاد  
 يأتي غير دنا ما بعد معارضة  
 ثم أنه في وسط المذهب قط اليت فله يرجع بما

وهو كيفية قبضه ولم يذكره وشروعه وأن لنصف شهر وأخذ بسر أو رطبا لغرا (ش)  
 يعني أن الشخص إذا اشتري ثوبا شرط من فان كان يلفظ السلم اشترط فيه جميع الشروط  
 الاتية وان كان يلفظ البيع اشترط أيضا ما عدا كيفية القبض وهذه التفرقة نظر اللفظ  
 والانهو بيع في الحقيقة لان الفرض أن الحائط معين فمباشرة فيما إذا سمي سلبا أو بعا  
 الزهوا لا تنهي عن بيع الثمرة قبضه والزهو في كل شيء يخصه فان قلت هلا قال المؤلف  
 الزهوا عليه ليشتمل على الثمن وغيره قلت لا يصح ذلك لقوله وأخذ بسر أو رطبا مما يشترط  
 فيه ما سعة الحائط لا مكان استغناء القدر المشتري منه واتقاء القدر وما يشترط فيه إذا سمي  
 سلبا فقط كيفية قبضه متواليا ومتفرقا وقد ما يؤخذ منه كل يوم لا ما شاء فلو سمي بما قلا  
 يشترط فيه بيان كيفية قبضه ويجعل على الحلول لان لفظ البيع يقتضي التنازل وما يشترط  
 فيما أن يسلم المالك ان قد لا يجزئ به المالك فتمت ذوات التبرع وما يشترط فيه ما شروعه في  
 الأخذ حين العقد وبعد أيام يسيرة نحو خمسة عشر يوما لا أكثر بشرط أن لا يستلزم أجل  
 الشروع صبر وقرار والا فسد وما يشترط فيها أخذ أي انتهاء أخذه لكل ما اشتراه حال  
 كونه بسر أو رطبا لآخر البعد ما بينهما وبين التبريد خطره ولا يجمع أخذ بسر أو رطبا  
 أن يكون اشترط ذلك ولا ينبغي أنه إذا كان كل من شرط أخذ بسر أو رطبا وأخذ بال فعل  
 كذلك مشروطا فدخل المؤلف واحد وهو شرط أخذ بسر أو رطبا أن حل على ظاهره أو  
 أخذ بال فعل كذلك ان قدر في كلامه حذف مضاف أي وشرط أخذ بسر أو رطبا ليل  
 قوله (ص) فان شرط ثمر الرطب مضي قبضه (ش) يعني أنه إذا سلم في رطب والموضوع مجامه  
 وهو أن الحائط معين صغير واشترط عليه أن يبقى على أصوله حتى يتبرق فإن العقد يكون فاسدا  
 لعدم ما بين الثمر والرطب فدخله الخطر ولقد أمن الجوائح فيه فان قبضه ولو قبل ثمره مضي  
 والفرق بين كون الشرط مضي بها أو التزاما كما يشترط في كيفية قبضه أي ما يصير فيها ثمر أو إذا ذكر  
 المؤلف من أن من الشروط أخذ بسر أو رطبا حيث وقع العقد عليه بغيره أو ما لو وقع  
 العقد على ما في الحائط جزاء فله أيضا ما في أن يقر بأن الجزاء قد تناوله العقد على ما هو عليه  
 وقد تسلمه المتابع بلبس أنه لو أراد بيعه لم يمنع ولم يبق على الباقي فيه ضمان الاضمان الجوائح  
 وهو خلاف الأصل بخلاف ما إذا وقع عليه عقد السلم بغيره ما لم يتناول على ما هو  
 عليه وإنما تناوله على صفة فهو موحود فكان لغرا (ص) وهل المزهي كذلك وعليه  
 الأكثر أو كلبيع الفاسد أو بلان (ش) يعني أنه إذا سلم في ثمر من ما صار أجرا أو أصغر  
 واشترط ثمره هل الحكم كاشطار ثمر الرطب مضي قبضه وعليه الأكثر من الشيوخ كابن  
 أبي زيد ومو به بعد الحق أو لا يكون الحكم كذلك بل حكمه حكم البيع الفاسد فيقبض ولو قبض  
 ولا يفتى إلا بما قربت به البيع الفاسد وهو أن ثمران شبلان لأن الثمر من الأرباب يقر بربوب  
 الزهو بعد تناو بلان وتعمل قوة المزهي السر لان المراد بالمزهي ما زهي ولم يربط \* ولما  
 كان السلم في الرطب المعين يسال السلمو بيع المثل المعين فيسحق ثمنه أو عدمه قبل قبضه لانه  
 ليس في النعمة أو أشار إلى ذلك بقوله (ص) فان انقطع رجوع حصته ما بقي وهل على القيمة وعليه  
 الأكثر والمكسدة أو بلان (ش) يعني أنه إذا سلم في ثمر حائط معين صغير وقد أربط وشرط  
 أخذ رطبا فقبض البعض انقطع ثمر ذلك الحائط فانه يلزمه ما أخذ حصته من الثمن  
 ويرجع فيما بقي حصته من الثمن معجلا بالتضام لا يجوز زواله فلهما قبل واختلاف الأشياخ هل  
 المضي فيما قبض والرجوع بمحصة ما بقي في ذمة السلم إليه على حسب القيمة فينظر كل شيء منهما  
 في أوقافه فله على أخذه فاشيا كقبض الكراه فإذا قيل قيمة ما قبضه عشر قنطارا وقيمة

[illegible]

ما بين خمسة مثلاً خمسة خمسة إلى العشرة الثلث فيرجع المسلم على المسلم اليه بثلاث الثمن الذي هو رأس المال وله أن يأخذ ثلث الحصص ما شاء من طعام وغيره ويجوز أن يأخذ بحره لانه يسفح  
ير في دين أو على سبب المكيلة فغاخر يحط عنه من الثمن ما يقابلها كالحاجة إذا اشترى  
جميع الخياط فان تأخر نصف المكيلة فغاة يحط منها عنه من الثمن ثلث النسبة أي يحط عنه  
نصف الثمن وان تأخر ثلثها يحط من الثمن ثلثه وهكذا من غير نظر في تقويم تأويله وبحلها  
حيث لم يشترط عليه أخذ في يوم أو يومين فان اشترط عليه فراجع بحسب المكيلة اتفاقاً كما  
قاله ثنت ومثلها ما إذا كان يقصر في أوقات مختلفة وكان الشأن أنه لا يبيع الاجلعة واحدة فانه  
يرجع على حسب المكيلة أيضاً ولعل المراد بوزن مدة لا تختلف فيها القيمة ويرجع بمثل هذا  
في غير القرية الصغيرة وفي غير القرية الكبيرة على القول بالرجوع بحصة ما بين أو حسب رضى  
بعدهم اليه كما ذكره الفقيه ثم ان كلام المؤلف هذا الوجه اذا كان الانقطاع بحسب حق أو ما ان كان  
لفوات الأمان فسيأتي والمراد بالحق ما يحصل به التالف أو ما في حكمه في مثل الحاجة بالمعنى  
المتقدم في بحث الجوارح والتعيب الموافق له في الحكم المشار اليه بقوله هناك وتعيها كذلك  
والظاهر ان كل أهلها من الحاجة لاها ما عسى وأسرفه وكلام المؤلف محله اذا دفع المسلم  
رأس المال لغيره أو الاجلعة اليه فقام القابل لانه لا يلزم عليه فمزددين في دين (ص)  
وهل القرية الصغيرة كذلك أو الاقوي وجوب تعجيل التقديم أو تخالفه فيه وفي السلم لمن

لاملك

جهاتي لزوم العقاب على المعتمد (قوله والاولى وجوب تعجيل التندخل) أي أوهي مثل الحائط الا في وجوب تعجيل الخ والمضى وهل  
 القربة الصغيرة كذلك من كل وجه أي وهي مثله الا في وجوب تعجيل التندخل بخلاف السرق حائط فلا يجب تعجيل التندخل بل يجوز  
 تأخراً كمن ثلاثة أيام لا يبيع معين ونسيهه لم يلجأ (قوله أو تخلفه الخ) لو حال وأفسه وفي السبل لا ملأه لكان أولى وأعلم  
 أن المسلم فيه نارة يكون له أن يعين لا وحدي غير مؤنة يكون موجوداً أو انقطاع التعلق بكل منهما ألان يتعلق بجميعه أو  
 بعضه وأيضاً لاقطع قبله إبان إمان أن يكون بقرات اللهأ بجائحه وقد أشار المصنف إلى ما إذا انقطع بعضه من حائط معين  
 بجائحه وكذا بقربة بقوله وهل القربة الصغيرة كذلك بناء على قبول التشبيه فلو كان هذا على ما أخصي ولكن المذهب أنه يجب القاء  
 القابل ولما إذا انقطع بعضه من قربة كسيرة بجائحه بقوله وانقض البعض وجب التأخير وبحيث فيستوى حكم انقطاع بعض شر  
 القربة الصغيرة والكبيرة في وجوب القاءه بغير محصل قول المصنف وانقض البعض وجب التأخير على ما قيل على القربة في  
 الصغيرة والكبيرة لا ينعى ذلك إلا أن يربطها بالمصالح على الرضا فيصاحبها من غير الرضا فاقبحها الرضا فاقبحها في الواقع الخلاف  
 في كونه معينا أو متعينا وحكم انقطاع الكل في المسائل كلها حكم انقطاع البعض منها كلها كارتداه الرضا ونظائر كلامه في بعضها  
 ولما إذا انقطع بعض المسلم فيه أو كله لقوات إبانها هو كان السرق في حائط معين أو غير معين صغيرة أو كبيرة فإشارة بقوله وانقطع

ما أي مسلم فيه من حائط معين بان أي وقت معين ويحذفه أو من قر به صغير خبير المشتري في الفسخ والابقاء قابل وظاهر سواء اشترط حال العقد أخذه في الأمان أم لا وفي كلام بعضهم ان هذا محله حيث اشترط أخذه في الأمان وانظر على هذا ما حكى كذا لم يشترط أخذه فيه بل يكون بنزلة النكاح بحيث يفصل فيه تفصيلها أولا ونظاهرا أيضا ثبتت الضمير سواء كان فوات الأمان بسبب تأخير البائع وهو سلم اليه قصدا والمشتري وهو السلم أو غفلت ما عن ذلك وليس كذلك بل الذي ارتضاها ابن عرفة وابن عبد السلام وسلكه في التوضيح ان محل الضمير حيث كان الفوات بسبب تأخير البائع قصدا وأما ان كان بسبب تأخير المشتري قصدا فانه يجب البقاء وما اذا كان التأخير لظفره منها فالتأخير وجوب البقاء كما يفيد هذا كلام ابن عرفة ومفهوم قولنا صغيرة ان انقطاع غير القرية الكبيرة لا تخير فيه للمشتري وهو كذلك بل يجب البقاء لأن رضيا بالمحاسبة سواء كان انقطاع ذلك بسبب تأخير البائع أو المشتري انتهى شبه ومثله في عب وهذا كله غير ما في شارحنا وحاصل ما شارحنا الذي ارتضاها قت أن قوله وان انقطع ماله إبان في السلم الحقيقي أي أنه سلم له مسلما حقيقيا وانقطع الكل لفوات الأمان بل وقال (٣٣١) مثله اذا عمت الجائحة وقوله أو من قر به أي مأمونة صغيرة أو كبيرة وكذا قال

للاية تأويلات (ش) يعني ان اذا سلم في قرقر به صغيرة وهي مالا يوجد فيها المسلم فيه جميع أزماته التي يوجد فيها من السنة هل يكون الحكم حينئذ حكم ما اذا سلم في قر حائط معين صغير فشرط فيها ما يشترط فيه من كل وجه فلا يجوز السلم الا بعد صلاح غير ما وسعها وكيفية ما يقبضه وأن يسلم للمكالم الى آخر الشرط أو هي كهيون كل وجه الا في وجوب تجهيل التقديف لأن السلم فيه مضمون لا شفعها على حوائط وجهات يتميز بعضها عن بعض لا يدري المسلم من أيها يأخذ سلمه فاشبه المسلم بخلاف الحائط المعين فانه لا يجب تجهيل التقديف أو هي كهيون كل وجه ماعدا شيئين أحدهما وجوب تجهيل التقديف ولأوجب تجهيل في الحائط كمر والثاني جواز السلم في القرية لأن المالك فيها لأهل القرية أن لم يسع هذا باع هذا فلا يخفى استيفاء السلم بها فلا يخفى الحائط الصغير المعين فانه لا يجوز السلم فيه الا به فقط ولا يجوز السلم فيه لمع مال كالحائط قرب الحائط قد لا يسع لهذا المسلم اليه قصير وأما المال تارة سلفان لم يسع رب الحائط لهذا الرجل وتارة ثقتان باعه \* ولما حكم على انقطاع غير الحائط وانه لا يجوز التأخير فيه لا تفساخ العقد لعدم ثقله بالتمتع شرع حكم على انقطاع ما كان بالتمتع أو ما يشبهه فقال (ص) وان انقطع ماله إبان أو من قر به خبير المشتري في الفسخ والابقاء (ش) أي نقال الآن يفعل عن ذلك حتى رأى العام القابل فلا خياره وهو قول ابن القاسم (ص) وان قبض البعض وجب التأخير (ش) أي وان كان الانقطاع بعد أن قبض المسلم البعض فماله إبان أو في غير القرية المأمونة فاصبحت الجائحة وجب التأخير والقول بل دعاه ليعتقها هذا ان لم يرضيا بالمحاسبة فلا تراضيا عليها عمل بها واليه إشارة قوله (ص) (الا أن يرضيا بالمحاسبة) (ش) كما صدره ابن الحبيب ولا يهتمان في المحاسبة على فساد البيع والسلف لان انقطاع من الله وكذلك لو كان له رطب أحداهما فان التهمة ايضا منتفية أما لو سكت المشتري عن طلب

كان للهروب يكون الفوات لفوات الأمان لا بالجائحة وذلك لان الهروب يكون لعذر فلا يزيل منه سكوته المشتري فاذ علمت ذلك فقول الشارح شرع حكم على انقطاع ما كان بالتمتع أي وهو السلم الحقيقي وهو المشارة بقوله وان فات ماله إبان وقوله أو ما يشبهه وهو المشارة بقوله أو من قر به أي مأمونة كانت صغيرة أو كبيرة توسي التنطري القرية غير المأمونة فهل كالحائط في الانقطاع جماعة أو لا بان كلا أو بعضها وهو الظاهر ولم يظهر فيها نص الا قدمين (قوة) وهو قول ابن القاسم أي خلافا لما ثبت من ظاهر المتن قول أشهب وهو انه يخصر ولو غفل عن ذلك حتى أتى العام القابل لكن يقيده بقول ابن القاسم لانه المشهور (قوة) وكذلك لو كان له رطب أحداهما أي فبيع البقاء لأن رضيا بالمحاسبة وحاصل ما في غير وهو ما ذهب اليه المشأ انه اذا كان عدم القبض للجائحة في الحائط الصغيرة كلا أو بعضها فيجب الرجوع وتعميم الفسخ فيما لم يقبض كلا أو بعضها وان كان عدم القبض فيه لفوات الأمان كلا أو بعضها فان كان ذلك بسبب تأخير البائع خبير المشتري في الفسخ والابقاء أو ان كان عدم القبض فيه لفوات الأمان كان عدم القبض الجائحة في القرية الصغيرة أو الكبيرة كلا أو بعضها فان يجب البقاء لأن رضيا بالمحاسبة ولو كان رأس المال مقبوضا وان كان عدم القبض فيه لفوات الأمان في القرية الكبيرة كلا أو بعضها فانه يجب البقاء أيضا لأن رضيا بالمحاسبة سواء كان فوات الأمان بسبب تأخير البائع أو المشتري وان كان عدم القبض لفوات الأمان في الصغيرة كلا أو بعضها فان كان ذلك بسبب تأخير البائع خبير المشتري في الفسخ

والانقطاع الواجب الانقضاء والحاصل أن قول المصنف وإن انقطع ماله إن في غير القرية الصغيرة في في الحائط المعين الصغير وقوله أوفر به أي صغيرة هذا مظهر ليج آخره والأول لا وجه له وقوله وإن انقطع ماله بأن كلاً أو بعضاً في الحائط المعين وفي القرية الكبيرة وقوله أو من قرية أي صغيرة ولو قال المصنف على مظهر ليج آخره بعد قوله وتابلاً وإن انقطع بعض غير ما أوفر القرية الكبيرة بما تحته وجب البقاء لأن أرضها بالمحاسبة ولو كان رأس المال مقوماً وانقطع لفوائده فكذا إن كان من قرية كبيرة والآخر المشتري في الصغير والبقاء إن كان تأخير البائع والواجب البقاء وحكم انقطاع الكل في الجميع حكم بعضها كان أظهر وقوله لأنه يبيع الطعام قبل قبضه فيه أنه ولو أخذ الثمن فيه يبيع الطعام قبل قبضه والحداب أنه إذا أخذ الثمن بغيره إلا فلا يختلف ما إذا أخذ منه شيئاً فيستوفى بجانب البيع (قوله ولو كان (٢٣٣) رأس المال مقوماً) أن كان متعديداً وأما المتعدد فلا يجوز قولاً واحداً أنها

أقالة على غير رأس المال البائع حتى ذهب إلا أن فلا يجوز أن يصيبها بالمحاسبة لأنها مهيأة على البيع والسلف وإذا أرضها بالمحاسبة فلا يجوز أن يأخذ يبيع رأس ماله عرضاً ولا غيره لأنه يبيع الطعام قبل قبضه قاله أبو بكر بن عبد الرحمن والنويسي ولم يعتبر واتهمه البيع والسلف للضرر الداخل عليه بالتأخير وإذا أرضها بالمحاسبة جاز ولا يشترط أن يكون رأس المال متلباً بل يجوز ولو كان رأس المال مقوماً من كيان وثياب ونحوها ساعى ورشاً منها بعينه قيمته قدر قيمة ما يقبض من المسلم فيه ومنع حصول المحاسبة حينئذ لأن يكون رأس المال متلباً للأمنان الخطافي التقويم فانه إذا انقضاء ردوب بعينه عوضاً عما يقبض احتل أن يكون المرء ودسوا للمال من المسلم فيه فيجوز أن يكون مخالفاً للقضاء أو الكثرة فيقتنع لأنها آقالة في ذلك الشيء على خلاف رأس المال اللهم إلا أن يرد من الأواب جزأته أنه يكون المشتري شريكاً بالبائع فليس من احتقال الخطافي التقويم فيجوز أن يتفقهما والمبالغة المشار إليها بقوله (ولو كان رأس المال مقوماً في المفهوم أي فإن أرضها بالمحاسبة جاز ولو كان رأس المال مقوماً وفي بعض النسخ إلا أن يرضى بالمحاسبة وفعله حينئذ العاقل لا أحدهم لأنه لا يضمن رضاهما معا والمصرح به هنا على حسب المكية فلا تنفسه ولما انتهى الكلام على شروطه شرع فيما يجوز فيه إذا استكملت تلك الشروط وما لا يجوز فيه إذا اختل شيء منها فقال (ص) فيجوز فيما طبع (ش) الفاسدية والمعنى أنه لا يشترط في المسلم فيه أن يكون ذا ناقة بعينها بل يجوز أن يكون مستهلكاً بشرط أن تحصره الصفة وأن يوجد عند حذو له وسواء كان لها أو غيره قال في الشامل وفي الرأس مافي الصم وكونه ماشية أو مغفورة فإن اعتدلت زنا عاقل هو يصح في الأكرع كالأرؤس في الطبوخ منها ومن الصم كان إذ يعرف تأثير النار فيها بالعادة وكانت الصفة تحصره (ص) والؤلؤ والعنبر والجوهر والزجاج (ش) اللؤلؤ معروف واحد للؤلؤ وجميعه لؤلؤ أيضاً وفيه أربع لغات للؤلؤ همزتين ولؤلؤ بغير همز ولؤلؤ بغير أول دون نائية وبالكس والعنبر نادرة في البحر والجوهر هو ككاد اللؤلؤ والزجاج مثل الذي واحد زجاجة والمعنى أن هذه الأشياء يجوز السلم فيها إذا كان قدرها معلوماً بصفة معلومة (ص) والجص والزرنج (ش) يعني أنه يجوز السلم في الجص وهو الجص والزرنج لكن هذا يعني عنه قوله ويجوز فيما طبع لأن ما ذكره طبع أي يشوي بالنار فهو من عطف الخالص على العام والتسكية في العطف لا يفسل عن قوله ويجوز فيما طبع (ص) وفي أجمال الخطب والادام (ش) يعني أنه يجوز السلم في أجمال الخطب وزناً أو وزناً كمثل هذا الخبل ويوضع عبداً أمين ويصفه من سنط أو طرفاً أو غيره وفي

لـ (قوله والمصرح به الخ) في المحاسبة على حسب المكية ولا يأتي التأويل المتقدم لأنه دخل على أن يأخذ هاد فتم واحدة انتهى إذا علمت ذلك فلا يظهر قوة فيما تقدم ويجري مثل هذا الخ فتقدر (قوله فيجوز فيما طبع) هي الفاء القصبة وهي الواقعة في جواب شرط مقدر وقيل هي العاطفة على مقدر وقوله طبع أي أمكن طبعه لا مطبوخاً بالفعل بل يبيع أيضاً المطبوخ بالفعل كالأرباب التي لا تفسد بالخبر (قوله مستهلكاً) أي لبقائه لها طبع انتفهر بالقاهرة وقوله وفي الرأس عمل المعنى ما قبل في الصم من الجواز يقال في الرأس وقوله وكونه الخ أي وبين كونها ماشية أو مغفورة أي في الماء وقوله فإن اعتد

وزنها على أي يعتد عند السلم وقوله وبصح أي السلم بالتثنية كما هو في خطه أي في الأكرع والرؤس (قوله فيها) أي في الثلاثة الصم والأكرع والرؤس هذا هو المتبادر من العبارة فحينئذ يكون قوله أولاً مافي الصم أي الشوي لا المطبوخ هذا ما ظهر من العبارة والله أعلم (قوله نردية) قال بعضهم الصحيح عند التحقيق أن العنبر نبت من أصل طاع البحر فربما يسلحه وهو أعلو وأوسطه ما نبت له الدابة من البحر ثم أنه نصير ما تنسج زنتها وهو إلى الأول وتارة تموت ويحذونه قبل أن تصير حقيقة وهو إلى الثاني وتارة يحدونه حين نصير حقيقة وهو أدنا (قوله كاد اللؤلؤ) أي كبر ما توسل تنسج وجوده غالباً الآخر راعى المعتاد لعدم تنسج غالبه دخل تحت قوله وما لا يوجد (قوله لأن ما ذكره طبع الخ) قد يقال لأحاجة لذلك لأنه أراد المطبوخ بما يشوي كل (قوله والادام) معطوف على ما طبع وعظمته على أجمال الخطب بسبب على القول بالرجوع من أن المعاطيف

حاشي

إذا تكبرت كان كل واحد معطوفا على ما يليه من شرح شب (قوله الخلد بعد الدخ) أي وأما قبل الدخ فقال له اهاب (قوله فيجوز بالجوز) أي بشرط ثلاثة أن يرى الغنم وأن يكون عند باب حرازه وأن لا يتأخر القرض تأخيرا بعدد وأما العشرة أيام فجاز كقائه في كتاب الدور والارضين وقوله ابن ناجي لكن يأتي المصنف في القسمة وهاهنا صوف على ظهور جروان لكشف شهر وأما المروية بالفعل فالخام فيها ظاهر والجوز جمع جرة بكسر الجيم فيما (قوله ووريلكيد) أي على صفة خاصة واطلاق التور عليه قيل كماله جاز على حد أصح جاز (قوله أو أيام ثلاث) أي خمسة عشر وما كان عليه غنم حتى تت (قوله وبضمنه مشتر به البعد) أي حيث كان اشتراجه أو أمانا كان الشراء على الوزن فلا بضمنه مشتر به (٢٣٣) الأبالقضب (قوله وبقي المنع الخ) لكل من الثوب

والثور ثلاثة أقسام يتقنان على المنع إذا اشترى جله كل وعلى الجواز إذا كان عند كل من البائعين جملته نحاس وغزل على ملكهما مغنوما اشتري ويختلفان في قسم وهو المنع في الثوب إذا كان عند يد الغزل دون ملحق منه آخر إذا جاء المسجوع على غير الصفة المطلوبة والجواز في ورحت كان عند يد الخاص دون ما يعمل منه أو آخر لكن عنده ما يجبر نقص ما يكسر وبما (قوله والشراء من دائم العمل) هو الذي لا يفتر عنه غالبا (قوله وهو بيع) صريح مع قوله والشراء لأن الشراء يطلق على السلم ووجه كونه بيعا أنهم زلوا الدوام منزلة تقصه والسلم فيه لا يكون معينا ثم لا يفتي أنه يخالف قبيح لما تقر أن البيع يشترط أن يكون المبيع معينا لا ترى أن الغائب الذي يباع على الصفة إنما يقع البيع على غيبه بالصفة ومخالف السلم لأن السلم يشترط فيه أن لا يكون العامل معينا فهذه المسئلة متروكة بين البيع والسلم (قوله كعشرة أيام) فلكل مدخل في القسمة كأي حوايه

جاءد الغنم والبق والأبل إذا اشترط شيئا معلوما أو لادم لفة الخلد بعد الدخ والمراد به هنا ما يشمل المدبوغ وغيره (ص) وصوف بالوزن لا بالجوز (ش) يعني أنه يجوز السلم في الصوف بالوزن ولا يجوز بالجوز عددا لاختلافها بالثمن والكثرة أو ما شراؤه على وجه السلم فيجوز بالجوز (ص) والسوف (ش) يعني وكذلك يجوز السلم في نصول السيوف والسكاكين وفي العروض كلها إذا كانت موصوفة مضبوطة وتضمن بها أحكام معلومة أو قدم النقد فيها (ص) ووريلكيد (ش) الثور يتامثنا بانه يشبه الطشت يفتح الطاء وكسره فوقية في آخره ودونها أو أمانا الثور الذي يجرت الارض فهو يتامث للمعنى أنه يجوز أن يضمن طشت من نحاس أن يشتري به من ربه على أن يكمله على صفة معلومة لهما وليس هذا سلبا إنما هو بيع معين يشترط فيه الشروع الآن أو أيام قلائل ثلاثا يكون معينا بتأخر قبضه وبضمنه مشتر به بالبعد وإنما تضمنه البائع ضمان الصنع وقوله لا في فهو بيع رجع لهذا أيضا وهذا بخلاف الثوب فلا يجوز شراؤه من صاحبه على أن يكمله كإتيان وقيد الجواز عما إذا لم يشترط جملته الخاص فإن اشترط لم يجز لأن يبيع من غله ليسير جملته وبقي المنع إلا في عاذا لم يكن عند من ذلك الغزل كثير والأجاز (ص) والشراء من دائم العمل ككتبا وهو بيع (ش) يعني أن الشراء من الصانع المعين الدائم العمل ككتبا والعام وهو هاجرا فيكون بيعا بالتفصيل فيجوز تأخير الثمن ولا يشترط ضرب الاجل بل يشترط أن يكون المعقود عليه موجودا عنده ثلاثا يؤدي إلى بيعه مالمس عند الانسان وهو منتهى عنه وأن يشرع في الاختصاصية أو حكا كعشرة أيام ويمكن الرجوع وقوله وهو بيع لمصلحة التور أيضا (ص) وأن لا يبدى فهو سلم (ش) يعني أن الشراء بمال يبدى عليه بان كان الغالب انقطاع العمل جاز فيكون سلما فيشترط فيه ما اشترط في السلم من تعجيل وأما المال وعدم تعيين العامل والممول منه كان يقع العقدين معا على عمل ركب مثلا من حديد يوزن كذا وصفه كذا أو أمان مع تعيين العامل أو الممول منه فيأتي عنده قوله وقصد بتعيين الممول منه أو العامل (ص) كاستمناع سيف أو سرج (ش) التشبيه بما قبله في كونه سلم والمعنى أنه يجوز له رجل أن يشتري سيفاً أو سرجاً ليعمله بشرط أن لا يبيع عاملا ولا الشيء الممول منه فإن عنده ما أو أحدهما فقد كإتيان وأشار بالتالي إلى أنه يجوز السلم في البسيطات والمركبات (ص) وفسد بتعيين الممول منه (ش) أي وفسد السلم بتعيين الممول منه من غير شراؤه دليل ما بعده كإتيان في هذا الخاص بعينه ولم يشترطه وسواء عين العامل أم لا وفي بعض النسخ أو العامل كيعله في فلان بعينه أو أنت بعينك من غير تعيين

ما يأخذ كل يوم ولم يسم ما يأخذ كله ان لكل واحد الفسخ وأما إذا مسمى جملتها يأخذ على أن يأخذ من كل يوم قدر ما يحتاج من أحدهما الفسخ (قوله وان لم يسم) بان كان انقطاعه أكثر أو أدى عنه وانقطاعه فالحاصل أنه إذا كان دائم العمل أو غلبه هو ما أشاره المصنف بقوله والشراء ما إذا كان الانقطاع أكثر أو استويا فهو قول المصنف فهو سلم (قوله كاستمناع سيف أو سرج) أي كان استمناع السيف والسرج سلم سواء كان بمال يبدى أم لا (قوله ليعمله) كذا في نسخة كما هو الظاهر منها والناسيب ليعمله بالبناء للقول والافساح لما سياتي من قوله وفسد الخ (قوله وفي بعض النسخ) أي وفي بعض النسخ اسقاطها والاقتصار على

قوله بتعيين الممول منه (قوله ومسته لتقليد الكتاب الخ) أقول أي فرق بينه وبين السيف والسراج من العالم قطعاً أن ذلك اجتماع البيع والأجارة فلا يجوز هذا ومنع ذلك (قوله جازان شرع الخ) عبارة شب جازان شرع حقيقة أو حكماً لا يجوز تأخير الشروع إلى ثلاثة أيام سواء اشترط بمجيئ التقدّم أو سواه من عامله أم لا (قوله واستأجره) صورة المستأجر تدفع له بنائاً في مقابلته الحسد وأجارة الصنعة والحاصل أن هذه المسئلة ظاهرت (٣٣٤) التي قبلها من حيث أن البيع في هذا واقع على الممول منه فقبل أن يعمل

على شرط أن يعمل فيه البائع صنعة ما لا يشتري فاشترى ما لا يعمل منه المشتري فقبل أن تدخله الصنعة وفي القسم الذي قبله لم ينتقل ملك البائع عن المبيع إلا بعد حصول الصنعة فيه فلم يكن عقد الأجارة مستقلاً وهذا هو الصواب خلافاً لما توهمه عبارة شب (قوله إلى ثلاثة أيام) فيه نظر لأن الممنوع ما زاد على خمسة عشر يوماً كما أفاده محشى شب (قوله على أن على البائع الخ) أي هذه شأنه الاختلاف فلا يتألف أيها قد لا تختلف (قوله لا فيما لا يمكن وصفه) أي وصفه الخاص به الكاشف عن حقيقته لا أطلق وصفه لأن المعلن يمكن وصفه فلا يجوز أن يسلم فيه عين ولا عرض لأن صفته لا تعرف فإن عرفت أسلم فيها عرض لا عين لا يدخل ذهب بذهب وفضة بفضة أي أجل ويجوز أن يشترى بيايد بمثل نفسه من عين أو عرض لأنها عبارة معروفة ترى ولا يرد أن ما يضرر بمجهول القصد والصفة لا يندفع فيه ليس عوضاً عما يضرر بها بل عن اختصاصها بها وورع بدمعتها وانما منع عواقبها من العين وإن كان اسقاطاً لاختصاصه نظر الماشية في الجلف (قوله ومن ذلك السلم الخ) أي وأما بيعه المصور إذا جرى مائيه من الرمل لتعنيه (قوله وحديد) بالرفع معطوف على

الممول منه فقد اشتمل كلامه على هذه النسخة على أقسام ثلاثة يفسد فيها السلم وعلّة الفساد دوران القين بين التقنية والسلفية فهو غرور ولا بدري أسلم ذلك إلى أجل أم لا ولا يكون السلم في شيء بعينه ومسته لتقليد الكتب المتداولة الآن ليست من باب السلم بل من باب الأجارة على جواز بينهما والحق والجس والأجر من عند الأجير وحينئذ لا ينطبق ضرب أجل السلم فيها (ص) وإن اشترى الممول منه واستأجره جازان شرع عين عامله أم لا (ش) يعني إذا اشترى منه عدداً معيناً واستأجره على أن يعمل له منه شيئاً مثلاً يدناناً ذلك جائز لأن من باب اجتماع البيع والأجارة في الشيء المبيع وسواء كان العامل معيناً أم لا بشرط أن شرع في العمل من الآن أو إلى ثلاثة أيام أو أن يكون فروجه معلوماً لأن اختلف كيمه أو باع على البائع صيغه أو نسجه أو بيعه مغبسة على أن يعملها أو نوافهم من قوله واستأجره أو استأجره غير من اشتراؤه منه لجاز من غير قيد شروع (ص) لا فيما لا يمكن وصفه كتراب المعدن (ش) عطف على فيما يطعن أي أن مالا يمكن وصفه كتراب المعدن والصواب لا يجوز السلم فيها لأن الصفة مجهولة ومن ذلك السلم على العجوة المخلوطة بالرمال والحناء المخلوطة به وذكر الصمغ في وصفه مرعاة لفظ ما ولو أنه كان أولى لأن الممنوع أمور متعددة (ص) والأرض والدار (ش) عطف على مالا على تراب لاله يمكن وصفه ما وإنما الممنوع السلم فيه مالا من وصفه ما مختلف الأغراض به فيستلزم تعيينه لأن من جهة ما مختلف الأغراض به تعيين البعثة وذلك يؤدي إلى السلم في معين وشرط السلم أن يكون السلم في النسبة (ص) والجواز في (ش) أي ولا يجوز السلم في الأجزاء لأن جواز مقيد برويته وهو معها معين فيصير معيناً شاربقة (ص) وما لا يوجد (ش) أي ويتبع السلم في الشيء الذي لا يوجد بجهة لعدم القدرة على تحصيله كالكتب الجوز أو نادر ككتاب القز أو (ص) وحديد وإن لم يخرج منه السيف في سيف أو بالعكس (ش) المشهور أن سلم الحديد في السيف ممنوع سواء كان يخرج من ذلك الحديد سيف أم لا وكذلك لا يجوز سلم السيف في حديد سواء كان يخرج من الحديد سيف أم لا وهو مذهب ابن القاسم لأن السيف من الحديد كشيء واحد لأن الصفة المفارقة لغيره بخلاف الملازمة (ص) وكان غلط في رقيقته أن يغزل (ش) يعني أنه لا يجوز سلم الكتان الشعر أن يغزل في كتان شعر رقيق ناعم لم يغزل لأن غليظ الكتان قد يعالج فيصنع منه ما يحل من رقيقه وانظر هذا التعليل فإنه لا يجري في عكس كلام المؤلف مع منعه أيضاً ومفهوم أن لم يغزل لأنه لا يفسد غزله وهو واضح لأن غليظ الغزل لا يدخل الإبرادله رقيقه كلفظ نيب الكتان في رقيقها (ص) وفوب ليكل (ش) يعني أنه لا يجوز شراء فوب قد نسج بعضه ليكله صاحبه لأن الثوب إذا لم يوجد على الصفة المستغرطة لا يمكن عوده عليه بالتحلل التور القاسم إذا لم يوجد جعلى الصفة المستغرطة أمكن كسره وعوده عليه وأودع من كلام مقيد بشد \* ولما نهى الكلام على ما يختلف به الجنس خلقه وما لا يختلف شرع في الكلام على نظير ذلك صنعة وأنه ثلاثة أقسام مصنوعة في غيره وغيره وفيه مصنوع في مثله فقال (ص)

قوله لا فيما لا يمكن وصفه من عطف الجبل ويشترط العمل وكذا قوله وكان وقوله ومصنوع أي ولا يسلم حديد ومصنوع ابن القاسم) لمقابلها المصنوع من جواز سلم حديد لا يخرج منه السيف في سيف وحينئذ فلا في المصنف بالمكن أن لكان أولى (قوله على ما يختلف به الجنس خلقه) أي من جهة الخلقة كالصغر والكبر المشارة بقول المصنف وكصغيرين في كبرهما اختلف الجنس من جهة الخلقة أي خلقه هذا كإنهم في خلقه هذا الذي خلق عليها غير خلقه لا جبر وقوله ومالا أي كالصغير من الآدى والفهم



ومصنوع قدم لا يعود حين الصنعة كالفزل (ش) يعني انه لا يجوز أن يكون المصنوع الهين الصنعة رأس مال السلم في غير المصنوع من جنسه كالوا سلام غز لا في كنان لان صنعته لهيتها كانتها كالعدم لا يخرج به عن الكنان الذي هو أصله فكنهه أسلم كأننا في مثله على المشهور ولا مفهوم لقوله لا يعود لان هين الصنعة لا يسلم في أصله ولا سلم أصله فيه عاداً ولا ولا يعتبر فيه الاجل ولا عدمه فقولنا لا في وان عاد أي المصنوع صعب الصنعة وليس مفهوم ما للملحنا (ص) بخلاف النسيج (ش) يعني أن الثوب المنسوج يجوز سلمه في الفزل أو في الكنان لان الصنعة في النسيج معتبرة تنقل عن أصله فهو مفهوم هين الصنعة كانه قال فان كان غير هين الصنعة جاز كما في النسيج أي المنسوج وقوله (الاثياب الخ) يستثنى بمقابلته يعني أن النسيج ناقل الاثياب الخ فلا تسلم في الخزل لانها تنقش وتصير خزانة النسيج فيها كالغزل في الكنان فيكلا يسلم الغزل في الكنان لا تسلم ثياب الخزل في الخزل وانخرما كان سداً أي قيسه من صوف أو وبر ولحمته من حرير وقد تطلقه الفقهاء على ما هو أهم من ذلك (ص) وان قدم أصله اعتبر الاجل (ش) أي وان قدم أصل المصنوع الغرير هين الصنعة التي لا يعود دليل ما يأتي وجعل رأس مال المصنوع ككنان في ثوب منسوج فانه يعتبر الاجل فان أمكن أن يجعل فيه غير المصنوع مصنوعات من الزاينة لانه اجارة عاقل ان كان والذهب عليه بمجانا والاجاز فان قلت ما جلت عليه كلام المؤلف من رجوع ضمير أصله لغير هين الصنعة خلاف ظاهر كلام المؤلف قلت قد علمت أن المؤلف ذكر أنه يتمتع سلم المصنوع الهين الصنعة في أصله وبهم منعه عنك بل لا ولي له بعدا القصد الى نقض المصنوع بحيث يصير غير مصنوع بخلاف القصد الى جعل غير المصنوع مصنوعا وما يشبهه بالاولى كالتطوية فالتقضي هذا ان يكون ضمير أصله لغير هين الصنعة (ص) وان عاد اعتبر فيها (ش) أي وان عاد المصنوع صعب الصنعة أي أمكن عودها فان الاجل يعتبر في اسلام المصنوع في أصله وفي المصنوع هو المراد بضمير التثنية فان وسع الاجل لصير ردة المصنوع كالمحله وزوال صنعته منه أو صير ردة أصله كهبو وضع الصنعة قبل بيع السلم والاجاز والحاصل أن هين الصنعة سواء كان يعود أم لا يسلم في أصله ولا يسلم أصله فيه وغير هين الصنعة ان لم يعد يسلم في أصله وان أسلم أصله فيه اعتبر الاجل وان عاد اعتبر الاجل في أصله فيه وسلمه في أصله (ص) والمصنوعان يعودان ينظر للنفعة (ش) يعني أن المصنوعين اذا أسلم أحدهما في الآخر وهما من جنس واحد سواء عاد أم لا فانه ينظر للنفعة فان تقاربت منع كلام قدر نحاس أو ثياب رقيقة في قدر نحاس أو في ثياب رقيقة لانه من باب سلم الشيء في مثله وان تباعدت جاز كالسداً برقي نحاس أو ثياب رقيقة في منارة من نحاس أو في ثياب غليظة فقوله يعودان وأخرى ان لم يعودا وقوله والمصنوعان سواء كانت صنعتهم ماهية أم لا ولما انتهى الكلام على كيفية السلم وحكمه ابتداء شرع في حكمه انتهاء وهو اقتضاء المسلم فيه من هو عليه بقوله (ص) وجاز قبل زمانه قبول صفة فقط (ش) يعني أنه يجوز للسلم قبول موصوف صفة المسلم فيه كان طعاما أو غيره قبل حلول أجله أي وفي محله لا أحوذ ولا أدولا أكثر ولا أقل للمنافس من شرط الضمان وأز بدلا أو وضع وتجهيل وكلاهما ممنوع في السلم وفي الفرض لا بدخله الاول والسلم أن يتمتع من قبول الصفة قبل الاجل لان الاجل في السلم حق لكل ما يمكن المسلم فيه من التقيد والاجرة على قبوله قبل الاجل وأما الفرض فيصير على قبوله قبل أجله فكان الفرض عينا أو حيوانا أو طعاما أو بدل لقولنا أي وفي محله ما بعده وحينئذ

(قوله فلا يشك الخ) حاصله أن قول المصنف وفي الطعام أن حل مفهومه أن لم يحل منع وهو صحيح لكونه قبل الحبل فلو عمنها وقلنا قبل الحبل أو بعدها لحل لتأخر ذلك من حيث أن كلامه هنا شامل للطعام وغيره (قوله كقبول محله في العرض مطلقا) محل الاجل أم لا وهو ضعيف والمذهب أنه لا بد في الجواز من حلول أجل العرض (قوله فهو سلف غير نفعاً) أي من المسلم اليه وفيه أيضاً بيع الطعام قبل قبضه لا ناهي له عوض عن الطعام الذي يجب عليه الآن وإنما يجب عليه إذا حل الاجل إلا أن تأخير بانماذ ك ولو في محله فكان قبضته المنع مع أنه لا يمنع فكان الأولى أن يقول في التعليل لانه تقوى جانب السلف باجتماع عدم الحل لنقطة المحل (قوله) ولانه لا يلزم القضاء في غير بلد السلم فاشبهه عدم الحل (أي فقد جعل قبل الاجل والمحل ما في النعمة بعدم سلمها لا بحيث أن جعله تعليلاً مستقلاً مقتضياً المنع فيقتضى المنع حتى في صورة (٣٣٦) الجواز فالانسب حذف هذا التعليل فان قلت ان المعنى على هذا فقد

وجد عدم حلوله قلت بعد ذلك سوفه تعليلاً مستقلاً (قوله لان البلدان بمنزلة الاجال) فكانت دفعه قبل أجله وفيه انها موجودة عند عدم الكراه (قوله ويزيد في الطعام) تقدم توجه (قوله لانه أخذه) أي لان المسلم أخذه عن الطعام وقوله ليستوفيه نظاره المسلم وفيه أنه لما أخذه عن الطعام الذي وجب له فقد استوفاه فلا يظهر قوله يستوفيه من نفسه بل قوله ليستوفيه يدل على أنه قبضه ودفعه أيضاً لا يلزمه ذهابه لبلد الشرط قلنا نسب أن يقول ولانه لما دفعه المسلم اليه كانه سلفه أو بآخيه ليقبض من نفسه في بلد الشرط وقوله والتفاضل لان هذا الكراه بقدر طعاما (قوله اذا كان المأخوذ من جنس رأس المال) فكان المسلم أسلف المسلم

فلا يشك مع مفهوم قوله وفي الطعام أن حل لا اجتماع عدم الحلول وكونه قبل المحل (ص) كقبول محله في العرض مطلقاً (ش) التشبيه في جواز قبول الصفة فقط والمعنى أن المسلم يجوز أن يقبل العرض المسلم فيه قبل الحل المشروط فيه القبض سواء حل الاجل أو لم يحل وهو مراده بالاطلاق ولا فرق في العرض بين الثياب والجواهر والأشياء على المشهور وسواء كان العرض كافة أم لا (ص) وفي الطعام أن حل (ش) أي ويجوز للمسلم أن يقبل الطعام المسلم فيه قبل محله الذي اشترط عليه أن وفيه به بشرط أن يحل الاجل والا فلا لأن من يحل ما في النعمة علم سلفاً وقد زاد اذا التفتاح باسقاط الضمان عنه الى الاجل فهو سلف غير نفعاً ولانه لا يلزم القضاء في غير بلد السلم فاشبهه عدم الحل وقوله (ان لم يدفع كراه) راجع للطعام والعرض فان دفع المسلم اليه السلم كراه المحل ان محله منع لان البلدان بمنزلة الاجال ويزيد في الطعام يعمه قبل قبضه والتسليم لانه أخذه عن الطعام الذي يجب له يستوفيه من نفسه في بلد الشرط والتفاضل وفيه وفي غير سلف غير نفعاً اذا كان المأخوذ من جنس رأس المال ويبيع وسلف وسط الضمان وأزيد اذا كان في موضع الاشتراط أرخص حاله في توضيحه ووجه البيع قبل القبض أنه لا مدافع الطعام مع الكراه اقوى ذلك جانب البيع وصار المأخوذ في مقابلته الطعام الذي عليه فقد باع المسلم الطعام الذي على المسلم اليه قبل قبضه به ما لا يؤخذ بخلاف ما اذا دفع كراهات الطعام المأخوذ هو التي جهة المسلم اليه (ص) ولزم بعدهما (ش) ضمير التثنية يرجع للحل والاجل أي ولزم المسلم قبول المسلم فيه كان طعاماً أو غير حيث حل الاجل وكان السلم والمسلم اليه في بلد الشرط كما يلزم المسلم اليه الدفع اذا طلب منه وبعبارة أي ولزم أي الواجب دفعه وقبوله بعدهما بعدية الزمان بعدية انقضائه وبعده المحل بعدية وصول أي بعدهما انقضاه ووصولا (ص) كقاضي الغائب (ش) تشبيه في لزوم القبول أي اذا غاب المسلم عن موضع القبض ولا وكيل له أو في السلم اليه القضاة في السلم اليه فاته يلزمه قبوله فقوله ان غاب أي ولا وكيل له لانه مقدم على القاضي (ص) وجاز أجود وأردأ (ش) يعني أنه يجوز للمسلم بعد الاجل والمحل أن يقبل المسلم فيه إذا دفعه المسلم اليه ولو كان أجود مما في النعمة أو أردأ من ذلك حسن قضاء في الاول وحسن اقتضاه في الثاني (ص) لا أقل (ش) أي ولا يجوز أخذ أقل قدره عشرة عن أحد عشر وسواء كان المأخوذ الأقل بصفته ما في النعمة أو أجود مما في النعمة أو أردأ منه لقول مالك فيما من له عليه مائة أرب مبرهاني أجل فلما حل

له ذلك الغنار الذي أخذه كراه ما أخذه من الطعام دفعه والارباب الذي يقع في مقابلته (قوله وسع سلف) الاجل أي ما وقع من رأس المال في مقابلته الطعام يعم وما وقع في مقابلته الغنار المدفوع كراه سلف (قوله اذا كان في موضع الاشتراط أرخص) أي فلا يلزم حط الضمان عن المسلم اليه وزاده المسلم اليه ما زاد الثمن الذي يباع به في غير بلد الشرط فإذا كان يباع في بلد الشرط يدينار وفي الموضوع الذي أعطاه يدينارين فالدينار الثاني هو الزيادة (قوله ولم يبعدهما) أي اذا أتاه بجمعه فان أنه يبعثه بلزم حيث كان المدين موصراً (قوله بعدية الزمان بعدية انقضاء) كانه يشير الى أن ظاهر اللفظ ليس بمراد من أنه يلزم بعدمضي مدة فأفاد أن المبادر على انقضاء الزمان وأعلم أن تعدد المكان تغل في الزمان كتم فيه استعمال المشترك في معنيته (قوله كقاضي) أعلم أنه ورد أن السلطان وفي من لا وفي انتهت والقاضي نائب السلطان (قوله وجاز أجود) عبر بالجواز لانه لا يلزم قبوله لان المردنجة ولا يلزم قبولها (قوله) وسواء كان المأخوذ لائق بصفته الخ هذا ما لا يبيح الحسن والخيال من عرقه وظاهر المواقار رضاه أم اذا كان بالصفة جازاً برأه بما زاد

أم لا لا تفصيل إذا قضاه بغير الصفة وهو المقتصد كما لا يحد محسنى نت (قوله والتابع) عطف تفسير (قوله على غير شرط) أي حيث لم يشترط ذلك في عقد السلم والافسد كان يقول لا يدفع لآ الاقل لا بشرط أن تبزأ مما زاد (قوله لا لكيسة) أي المشاهدة أي المتألفة (قوله جنس القضاء) أراد بالقضاء ما دفع بالفعل وأراد بالقضاء عنه ما كان في النعمة (٣٣٧) (قوله فيجوز أن يأخذ الخ) ما لم يدخلوا على ذلك والافسد العقد (قوله

الاجل) أخذ منه تحسین بمحوه ووسط ما بين فان كان ذلك بمعنى الصلح والتابع يميز وان كان ذلك اقتضاه من تحسین منها ثم حطه بعد ذلك بغير شرط جاز ابن القاسم وكذلك في أخذ تحسین بحره من مائة بمحوه ووسطه ما بين والذات أشار بقوله (الا) أن يأخذ الاقل (عن مثله) قدرا (ويزيد) بعد ذلك (بما زاد) على غير شرط لانه على وجه المعروف لا لكيسة وكلام المؤلف في الطعام والتفصيل في جنس القضاء والمضى عنه فيها فيجوز أن يأخذ نصف قطار من نحاس عن قطار منه أو بما زاد لا لم لا يسلم بطعام ولا نقد (ص) ولا دقيق عن قمح وعكسه (ش) يعني أنه لا يجوز قضاء أحدهما عن الآخر على الأصح قاله مالك مراعاته ذهب من يقول أن اللحن ناقص فصار كجنتين فقي قضاء أحدهما عن الآخر يبيع الطعام قبل قبضه وهذا في السلم وأما في القرض فيجوز بقصر ما في الحقيقة من القمح وأما في القرض من دقيق \* ولما انتهى الكلام على قضاء السلم بالقبض شرع في قضائه بغيره فقال (ص) وبغيره جنسه إن جاز ببيع قبضه ببيع السلم فيمنع أن يبيع السلم فيه رأس المال لأطعام ولحم بحيوان وذهب ورأس المال وورق وعكسه (ش) يعني أنه يجوز للسلم اليه أن يقضى السلم من غير جنس السلم فيه مواصل الاجل أم لا بشرط ثلاثة الاول أن يكون المسلم فيه مما يباع قبل قبضه كالواضع لم يربا في حيوان فأخذ عن ذلك الحيوان درهم اذ يجوز بيع الحيوان قبل قبضه الثاني أن يكون المأخوذ مما يباع بالسلم فيه ما يبيع كالواضع درهم في ثوب مثلا فأخذ عن ثوبت نحاس اذ يجوز بيع الثوبت بالثوب ما يبيع الثالث أن يكون المأخوذ مما يجوز أن يسلم فيه رأس المال كالواضع درهم في حيوان فأخذ عن ذلك الحيوان ثوبا فان ذلك جائز ان يجوز أن يسلم الدرهم في الثوب فاحترق بالقد الاول من طعام السلم فلا يجوز أن يأخذ عنه درهم لأنه يؤدي إلى بيع الطعام قبل قبضه وقد دونه انتهى عنه لا فرق بين أخذ العروض من باعك أم لا والثاني من أخذ العلم الغير المطبوخ عن الحيوان الذي هو من جنس اللحم ولا العكس فان ذلك لا يجوز لامتناع بيعه بغيره لا يسلم عن بيع اللحم الحيوان أي من جنسه وهذا عام في بيعه من هو عليه وغيره والثالث من أخذ الدرهم من الذهب وعكسه اذ لا يجوز أن تسلم الدرهم في الذهب وعكسه لادائه إلى الصرف المستأخر وهذا خاص بما إذا باع السلم المسلم فيه من غير عهده فان باع من أجنبي لم يراع رأس المال فيجوز أن يسلم دنانير وبيع المسلم فيه من أجنبي ورق وغيره لانه لا يراعى في البيع من زيدا ما يبيع من عمرو وقوله لا يطعم محترقا بشرط الاول وقوله ولحم بحيوان وعكسه محترقا الثاني وهذا إذا كان الحيوان من جنس اللحم اذ هو الذي يمنع بيع بعضه ببعض من غيره وأما من غير اللحم فيجوز كالحمل للوفاء وينجبه حيث شاء أن يقال الشرط للقضاء بغير الجنس والمحترق عنه انما يمنع اذا كان من جنس واحد اللهم الا أن يقال ان اللحم والحيوان وان كان جنسها واحدا في باب الرويات لكن جعلوها معا علة للجنس كالفعل واذا في قضاءه لا يفسق عن القمح وعكسه والباقي بحيوان بمعنى عن \* ولما انتهى الكلام على قضاء ما هو عقد واحد

مرات على ذهب من يقول (الخ) أي فهو مشهور وسي على ضعيف (قوله وأما في القرض) الواو بمعنى أو فأحدهما كاف (قوله إن جاز ببيع) أي السلم فيه وقوله وبعكسه أي المأخوذ فضته تشتت في الرجوع فلا قال ببيع السلم بالمأخوذ لسلم من ذلك (قوله وان يسلم فيه رأس المال) ظاهره أنه لا يصح القضاء بغيره في أرض لانه لا يسلم فيه رأس المال ليع أنه يبيع والجواب أن المعنى وان يسلم رأس المال أي المخصوص في ذلك الجزئية وأما هذا فنعمت السلم فيها أصلا في كل جزئية (قوله ولحم بحيوان) أي عن حيوان ومثل اللحم طير الماء وخمس من الدبكة وأسقط المصنف رأيا وهو تعميل المأخوذ كان قبل الاجل أو بعده للابايم فسد دين في دين (قوله وذهب الخ) الا أن يربا أحد العوضين على الآخر زيادة دينه بعد تهمته عن الصرف المؤخر وقوله وعكسه راجع لهما

أحلفوه ولحم بحيوان وقوله وذهب ورأس المال ورق (قوله لانه لا يراعى في البيع الخ) الاول أن يقول لانه لا يراعى في البيع لزيد الذي هو الاجتي \* حكم البيع لعمرو الذي هو المسلم اليه وقبه ان هذعدو محتاج للبليل (قوله والمحترق عنه انما يمنع اذا كان من جنس واحد) الأصح أن يقول الشرط في القضاء بغير الجنس والمحترق عنه المحكوم منه ما يكون قضاء بغير الجنس مع أن المحكوم منه هنا القضاء بالجنس (قوله اللهم الخ) الاول أن يقول لانه ما وان كانا جنسا واحدا كما في باب الرويات جعلوها معا علة للجنس

(قوله على ما هو عقدان) وذلك فيما إذا كانت الزيادة بعد الاجل وقوله أو شبههما وذلك في الزيادة قبل الاجل والأظهر أن يقول شرع في الكلام على ما هو عقدان حقيقة أو ما هو في قوة العقد الواحد وهو ما إذا كانت الزيادة قبل الاجل (قوله ليزيد طولاً) ليس المراد طولاً أو صل بالطول الاول الزيادة لا تأخير قبض المسلم فيه وإنما المراد أن يعطيه ثوباً بطول من منعه أو غير منعه (قوله كسئل بالخ) الزيادة هنا مستعملة في حقيقة ما هو قوله أن يعمل دراهمه المزبونة وحكما كذا خبره ثلاثة أيام لانه سلم (قوله بشرط تعيين الزيادة) أي بشرط أن يعين الثوب الاول أو يقول أعطيت من ثقتك الشقة (قوله وأن يتجهل الجيع قبل الاقتراق) ظاهره انه لا يمين بتعجيل الزيادة على رأس المال والعقد انه لا فرق بين أن تعجل الزيادة على رأس المال أم لا ثم يظهر هذا أن الزيادة منفصلة وليس كذلك بل هي متصلة لان المراد أن يعطيه ثوباً بطول وقوله لانه سلم أي حقيقة (قوله الرابع أن لا يتأخر الخ) لا يخفى أن الثام مع ما قبله لا يكون الا بكون الزيادة منفصلة فاصله (٣٣٨) أن الاول قبض عند أجله أو بزيادة المنفعة لتعويض بعد خمسة عشر يوماً مع أن القصد

أن يزيد طولاً على طوله الاول والحاصل أن الزيادة في الطول اذا كانت بعد الاجل يجزأ والمراد ثوب أطول وأما قبل الاجل فيمكن أن تكون الزيادة على حقيقة ما فاذن المناسب اسقاط قوله أو يكمله لانه لا موافق النقل وحينئذ فالتام الكلام مع كون المعنى ثوباً واحداً أطول من الاول (قوله وغزل ينسجه) معطوف على قبل لكن المعطوف عليه التشبيه فيه باعتبار الطول فقط بدليل قوله لا أعرض أو أصفق فانه من تنمة قوله كسئل والتشبيه في هذه مطلق حال الموافق فيها لمالك وان دعت اليه غزلاً ينسجه ثوباً سنة أذرع في ثلاثة ثوبه دراهم وغزلاً على أن يزيد في عرض أو في طول فلا بأس

شرع في الكلام على ما هو عقدان أو شبههما بقوله (ص) وجاز بعد أجل الزيادة ليزيد طولاً كقبضه أن يعمل دراهمه (ش) يعني انها إذا سلم في ثوب موصوف إلى أجل معلوم فانه يجوز إذا حصل الاجل أن يدفع اليه دراهم يزيد على رأس المال يعطيه ثوباً أطول أو أعرض أو أوسع من ثوبه الذي أسلم فيه من منعه أو من غير منعه بشرط تعيين الزيادة وأن يتجهل الجيع قبل الاقتراق لانه ان لم تكن الزيادة معينة كتبت في الخمسة فيؤدي إلى السلم الحاصل وان عينت ولم تقبض كان بيع معين يتأخر قبضه وان تأخر الاجل كان بيعاً وسلفاً كان على أن يعطيه من منعه لان الزيادة بيع والدراهم متأخر مافي الخمسة سلفاً وان كان على أن يعطيه من غير منصف ما عليه فهو صحيح دين في دين وكذلك يجوز للسلم أن يزيد في رأس المال للسلم قبل حلول أجل السلم ليزيد طولاً فقط في الثوب المسلم فيه بشرط الاول أن يعمل الدرهم لانه سلم الثاني أن يكون في الطول لا في العرض والصفقة كالمسحوق بالمؤلف لثلاثين عليه فسخ الدين في الدين لانه أخرجه عن الصفقة الاولى إلى غير حال بمختلف زيادة الطول لم يخرج عن الصفقة وانما هي صفقة ثانية لان الأذرع المستطرة قد بقيت على حالها والذي استأنفوه صفقة أخرى الثالث أن يبقى من أجل الاول مقداراً أجل السلم أو يكمل ما بقي منه أقل لان الثاني سلم الرابع أن لا يتأخر الاول عن أجله لثلاثين البيع والسلف الخامس أن لا يشترط في أصل العقد أنه يزيد بعد مدة ليزيد طولاً وبما قدرنا علم أنه لا مفعول للطول حيث كان بعد الاجل وان العرض والصفقة كذلك وانما اقتصر على الزيادة في الطول لأجل التشبيه في قوله كسئل أي كالجوز الزيادة قبل حلول الاجل ليزيد في الطول فقط لا في العرض والصفقة وهو معنى قوله الاتي لا أعرض أو أصفق (ص) وغزل ينسجه (ش) أي كاجاز قبل الاجل الزيادة ليزيد طولاً جاز بزيادة غزل ودراهم لن طائفته أو لأعلى غزل ينسجه للث على مئة كنة في ثلاثة لانه لا فرق بين البيع والجارة وقوله لا أعرض أو أصفق) واجع إلى ما قبل مسألة الغزل وهو الزيادة قبل الاجل كإمارة التشبيه عليه لكن المنع مقيد بماذا لم يشترط تعجيله والاجاز بشرط أن يكون ما أخذ مخالفاً للاول بخلافه تسليم أحد هاتين الآخر والا كان قضا قبل الاجل بأرد أو بأجود \* ولما تكلم على قضاء السلم فيه وكون السلم إليه طال بالقضاء أو آتة عليه ذكر ما إذا كان المسلم طالاً أو أي المسلم إليه بقوله (ص) ولا يبرم دفعه بغير محله ولو خف

بلا نهامه فتن قال ابن القاسم والجارة بيع من السبع يفسدها ما يفسد السبع انتهى مسألة الغزل الذي ينسجه ليست من مسائل السلم وانما هي من مسائل الاجارة وإذا أحازها أن يزيد غزلاً ودراهم على أن يزيد في العرض أو الطول لانه لا يدخل فيه فسخ الدين بالدين لانه انما يبرم غزله ولكن الزيادة في العرض انما يمكن اذا كان ذلك قبل أن ينسجه منه شيئاً (قوله لانه لا فرق بين البيع والجارة) فالمنصف ذكر هذه المسئلة ليس لانه التام على محضون في يجوز لزيادة الطول لانه لا فرق بين البيع والجارة فالتناسب لا استدلال أن يقول كغزل بالكاف اذ لا يتأق صناعة الاستدلال الاجاز (قوله والاحاز) وقبضه من غير شرط لا يكفي (قوله مخالفة تباع سلم أحد هاتين الآخر) بأن يكون من غير جنس أو من الجنس لكن يكون الاول ومن كان غلظ والثاني من رقيق (قوله ولا يبرم السلم المدفع) فان اتفاقاً عليه جاز وكذا لا يبرم السلم ثوبه بغير محله ولو خف به فظاهر المدفع ولو اتحد بهر الموضعين

أو كان غير محله أو رخص وهو كذلك (قوله فان كان الدين عيناً) هذا مفهوم المصنف لان المصنف في غير العين (قوله فالقول بقول من طلب  
القضاه) أي القرض ان الاجل حل (قوله فالقول في عيبه) وقول الاجل أي فالقول في عيبه العين وقيل الاجل (قوله ولا  
يتعلق ذلك في عين القرض) سابق له في ذكره في باب القرض ولكن في عيب وينبغي أن يكون القرض كذلك وذكر عيب مثل عيب  
(قوله ولو خف جله) المتبادر ذلك ولو قيل جله وذلك لان قوله لا يلزم دفعه يدل على أن الطالب المسلم والمباذلة تنقسم في العكس  
(قوله فصل القرض) أي قبل السلم بالقرض ايراد جمع بينهما والحاصل ان تلك المسئلة لا يجب الا بالجمع بينهما (قوله  
سعى قرضاً لانه مقطعة) ظاهره ان نفس المال يقال له قرض مع ان الظاهر ان القرض هو الغنم المشار به بقوله ان عرق قد دفع الخ  
ويجيب بان التقدير نوقطة (قوله أي تركه) أي ابعده عنه (قوله تفرضهم) أي تركهم (٣٩) جهة العين لكون باب الغار ليس  
جهة طالعها ولا جهة غروبها (قوله غير مختلف) أي ذلك المتناول (قوله  
تقتضيان) أي حال كون الدفع يقتضيان وصكاً  
قوله لا يلزم والاولى أن  
بقدم قرضه متعلق على قوله  
لا عاجلاً وبقراً بالقرض  
قوله  
قوله لا يقطع على أي كقطعة  
فار (قوله حاله كونه) أي  
القرض (قوله المبادلة  
المثلية) أفاد ان المبادلة  
تكون غير مثلية وذلك لانها  
قد تكون بانقص منها بناء  
على ان كلامه يشهد بالمادة  
في غير الزند كما افاده في شب  
(قوله ولا تنفع اجني) أي  
بان بقصد الغنم لا بد تنفع  
عمره لكون عمره يعود عليه  
منفعة من ذلك القرض  
كان يكون له عمره وين على  
زيد بقرضه زيد الاجل  
أن يدفع له عمره (قوله  
لا يوجب امكان الخ الاولى  
اتفاقاً على عذر ان عرفه  
على ظاهرها أي دفع متول  
لا يوجب امكان نفس العارية  
التي لا تفصل استئذاناً

جمله (ش) يعني ان رب الدين اذ اتى المسلم بغيره بل بالانضمام وطلب منه المسلم فيه فان كان الدين  
عيناً فالقول بقول من طلب القضاء بينهما فليزمر به القول اذا دفعه له من هو عليه ويازم من هو عليه  
دفعه انا طالع به وبعبارة تطلق في هي عيبه في المكان والزمان من قرض أو بيع إلا أن يتفق بين  
الزمانين أو المكانين خوف وهي من بيع فلا يجوز من هي على قولها قبل الزمان أو المكان المتوسط  
فيه قضاه ولا يتطرق ذلك في عين القرض وان كان غير عين فانه لا يلزم المسلم السه دفعه في غير محل ولو خف  
جمله كبراهر ولو لم يكن أصل السلم من حق كل منهما جيباً \* ولما كان القرض شيئاً بالسلم لما فيهما  
من دفع محصل في غير مذهبه فقال  
فصل في ذكر القرض وما يتعلق به وهو بفتح القاف وقيل بكسر هاء وهو لغة القطع هي قرضاً  
لانه قطعة من مال القرض والقرض أيضاً الترك قرض الشيء عن الشيء أي تركه ومنه قوله تعالى  
واذا غربت تقرضهم ذات الشمال وشرط دفعه مقول في عوض غير مختلفه لا عاجلاً تفضلاً لا واجب  
امكان عارية لا يحمل متعلقاً به وأخرج بقوله مقول مالم يسبق بقرض فانه ليس بقرض ولا بقرض  
مثل ذلك وقوله في عوض أخرج بدفعه عية وقوله لا عاجلاً عطف بلا على حال مقدراً أي المتناول المدفوع  
في عوض غير مختلف حاله كونه موجلاً لا عاجلاً أخرج به البائدة المثلية فانه يصدق الحد عليها لولا الزيادة  
وقوله تفضلاً بان يقصد دفع التسلف فقط لا تفعولاً تفهمها ولا تنفع اجني لان ذلك سلف فسد قوله  
لا يوجب الخ لا يوجب امكان الاستمتاع بالجار به العارية وقوله متعلقاً بقرضه صفة متول ليجوز زوجه  
ونصبه مرعاة لفظه متول وقوله \* ولما أثار المدعى ضبط متعلق القرض عبر تعالى بالخارج بقوله  
(ص) ليجوز قرض ما بسلم فيه فقط (ش) أي كلما يصح أن ينضم فيه يصح ان يقرض كالقرض  
والحيوان وكل ما لا يصح سلمه لا يصح قرضه كالارضين والاشجار ورايات العادن والجمواهر النفيسة  
وبعبارة ويستفاد من قوله فقط ان لا يعجزوا السلم فيه لا يجوز قرضه ففتح قرض جليمة  
دفع مثله كما عطف المؤلف لان ذلك معاوضة على تحبس \* وكذلك لا يجوز قرض جلد الاخصية  
وحينئذ فالعامة تظن وتنعكس وعلى جواز قرض جلد الميتة المدبوغ وشبهه جلد الاخصية  
فلا انظر الشرح الكبير \* ولما كان السلم في الجوارح ما لا يجوز قرضه من أخرج من  
بقوله (ص) الاجابة لمحل للسقرض (ش) أي فلا يجوز قرضها لما في ذلك من  
عارية التسرُّج وذلك اتساق المنع فيما اذا قرض الولي لصبي الذي لا يتأق منه الاستمتاع

من قرض بوجوب امكان العارية (قوله صفة متول) لا يظهر كونه صفة متول بل المتبادر لسياق الكلام ان يكون دارجاً للدفع أي حاله  
كون الدفع متعلقاً به أي متعلقه الذي هو العرض (قوله يجوز) أي يؤذن لانه يصح ما احسنه لان حكمه من حيث ذاته الشد وقد  
يعرض ما يوجب كتحلص مستأنب بقرضه وأكرهه بجلية ديبخ وكان بقرض خصاً في حاله شبهة وليس متحققاً أو مرته تجاربه  
تحل للسقرض (قوله وكل ما لا يصح سلمه) أي سلمه (قوله وعلى جواز الخ) هو للتدوير عليه جواز قرض من مكال مجهول على  
أن يرضى له أنه لا يصح السلم به وكذا اورد عليه ليجوز قطعاً لما ظهر قرضه وياتي وحجته مع أنه لا يصح السلم به على أحد القولين  
والحاصل ان لفظه فقط مضرة (قوله السقرض) لم يرد بقرض مع كونه أخصراً لظهور الحرمة القرض من حيث طبعه

(قوله وكذا في الصبة) أي وكذا اتفق المتع في الصبة أي التي ترض (قوله لا تشتر) أي في مدة القرض بشأمة (قوله الشيخ الثاني) أي الذي ثبت شهوته فقصيته أن المهيوب والنصي لا يجوز أن يرض لهما (قوله والمرأة) أي ترض ببارية وقوله والهرم أي يرض بغير أخيه (أقول) كلام المصنف على هذا لايم أن يرض بأن تقول الإجابة محل للستررض وعكس استمتاعها (قوله إلى فاسداً أصله) أي يعطى القيمة أن كان مقوماً للمال كان مثلاً يقال كون الكافداً خلة على المشبه فليل بالاحسن أن يرد كفاً صله أي فسد كل قرض برحمه القيمة ويكون أميداً والمأثرة بالعموم والتخصيص (قوله يرد إلى فاسداً أصله وهو البيع) فيعطى القيمة أن كان مقوماً للمال أن كان مثلاً وأفاد المصنف حيث أن القيمة تعتبر يوم القبض كالباع الفاسد (قوله وهو البيع) بوجه كونه أصلاً أن كلامه مدافع متمول في عوض وإن كان في البيع مشاحة وفي القرض تفضلاً كذا في عب واطنظره فلا يقتضي كون البيع أصلاً للقرض بل وإن كان يعكس فالاحسن (٣٣٠) أن يقال بوجه كون البيع أصلاً أن الأصل دفع المال في عوض على وجه المشاحة

وقوله لا إلى جميع نفسه أي فيعطى المثل (قوله والغصة التي يمكن فيها الوطء) والمعتمد أن الغصة عليها لاتنع الرد خلافاً لما سارح التابع لتت والحاصل أن القوان أن كان بالوطء تحقيقاً أو فلما كان غصية كالألأشارح فلا يجوز التراضي على ردها وأما إذا كان بمجولة سوق وشروطها فيصور تراضيها على ردها عوضاً عن القيمة التي زمت بمختلف ما إذا كانت بالوطء فلا ترد وتقول انها عوض عمل من من القيمة لأنها لاتنص حينئذ أن تكون عوضاً عن القيمة (قوله ليست عوضاً) أي لاتقول انها عوض عما زمه حتى يصح ردها (قوله لأن ذلك يؤدي إلى التآخير بزيادة) ففيه سلف جرت فعا ومثل هذه المديان المعاملة

وكذا في الصبة التي لا تشترى لعدم الاستمتاع من الأول ولكون الاستمتاع بالثانية كالعدم ومثل الصبي في الجواز الشيخ الثاني والمرأة والهرم (ص) وردت لأن نفوت بعقوب البيع الفاسد القيمة (ش) يعني فإن وقع استرض ببارية يحل له وطؤها فإن ترد وجوبه بالأن نفوت عند المسترض بما يغتوب به البيع الفاسد من حو التسوق فاعلى فانه يلزم المقرض حينئذ بيعها يوم القبض ولا ترد (ص) كفسد (ش) أي كفسد البيع لأن القرض إذا فسد ردى إلى فاسداً أصله وهو البيع لا إلى جميع نفسه والأردم المثل والغصة التي يمكن فيها الوطء فوت ولا يجوز التراضي على ردها حتى ولو طعم لا وطئ أم لا وليست عوضاً عن العمل من من القيمة (ص) ورحم هدته (ش) الضعيف له بان والمعنى أن من عليه الدين يحرم أن يهدي لصاحب الدين هدية ويحرم على صاحب الدين قبولها لأن ذلك يؤدي إلى التآخير بزيادة وبعبارة أي هدية المديان لا يشيد كونه مقرضاً أي أخذ القرض بل بقيد كونه مدياً فيشمل مدين البيع والسلم والقرض فإن كانت قائمة وجب ردها وإن غابت بعقوب البيع الفاسد وجب رد مثلها أن كانت مثلية وفيها يوم دخلت في ضمانه أن كانت مقومة (ص) أن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب (ش) يعني إن هدية المديان حرام لأن يتقدم مثل الهدية بينهما قبل المداينة وعلم أنها ليست لأجل الدين فإنها لا تحرم حينئذ مخالفة المداينة والآن يحدث موجب الهدية بعد المداينة من صدارة ويجوزها فإنها لا تحرم (ص) كزب القراض وطعمه ولو بدشغل المال على الأرجح (ش) يعني إن هدية رب القراض العامل حرام إلا بقصد ينك أن يستديم العمل فيصير سلفاً من منفعة وكذلك يحرم هدية العامل رب المال ولو بدشغل المال أما قبل الشغل فلا خلاف لأن رب المال أخذ منه فبيتهم إنما أعطى إليه ليقبى المال يسدوا ما بهدشغل المال فعلى المشهور وقيل يجوز وهما مدينان على اعتبار الحال فيصور لعدم قدره رب المال على اتزاعه منه حينئذ أو المال أو هو وأن يرقب من رب المال بعد نضوض هذا المال أن يعامله قائماً بالأجل هدته هو تقييل لت معكوس (ص) وذئ الجاه والقاضي (ش) يعني أنه لا يجوز أن يأخذ المال على جاهه أن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب وكذلك لا يجوز للقاضي أخذ هدايا الناس وبقي في الهدية التي

ربها أن يترحم فيهرم على رب الدين كله إذا علم أن ذلك من غرضه وأما طعمه إذا جاءه فيصور ما يرد في ضيافته اعتادها ويصل أن ذلك لأجل تأخير الدين كذا في شرح عب وتأمل وذكر في أنه لا يجوز أن يتنعض في منة بها ولو لقمة أو شربة أو استطلاع يحد أن ما بهدشغل على دابته أو نحو ذلك اه وفي عب خلافة (قوله لأن يتقدم مثلها) أي يحفة وقد رافقه وعلم أنها أي السابقة واللاحقة ليست لأجل الدين (قوله ولو بدشغل) راجع لقوله وعنده (قوله وتقييل لت معكوس) من حيث جعل الجواز فطر المال والمتم نظر المال (قوله وذئ الجاه) معطوف على مدخول الكاف (قوله أن لم يتقدم مثلها) قضية البارة أن المعنى إذا تقدم موجب أو تقدم مثلها يجوز أخذها على الجاه على جاهه وليس كذلك (قوله وبقي في الهدية بالخ) ولعل الفرق حرمة الرشوة أذ لم يقل به أحد بخلاف ما قبله فإن الشافعي يجوز الأخذ على الجاه على الحرمة على الدافع للقاضي إذا أمكنه خلاص حقه فإذا كان لا يمكنه رفع مظلمته أو خلاص حقه بهونه فالحرمة على القاضي وحده

(قوله ومبايعته مساححة) وأما عكس كلام المصنف وهو بيع رب الدين بالدين مساححة فكم فقط خشية أن يحصل ذلك على أن يزبد المدين في التي يؤثروا ويعمل على فسخ الدين في الدين (قوله بيع من ذكر من المدين) أي بيع المدين بالدين مساححة وقوله وذى الجاهى يبيع على الجاه والقاضى مساححة (قوله وهما قولان) لعل وجه الكراهة انها وان كانت بحق المثل وما عجز الى غيرهما ما يكن بحق المثل (قوله وأو بمعنى الواو) انما كانت أو بمعنى الواو لان المقصود قد ادما كن محرما فلا يناسب الاتيان بأوكاهما ظهر (قوله على المشهور) ومقابل ما في شرح الشامل بما هوهم انه اذ قل ما حصل للقرض من المنفعة أنه لا يحرم وليس كذلك (قوله فلا يجوز سلف شاة مسلوخة) وأولى غير مسلوخة ظاهرة ولوقوع (٢٣١) عقد السلف على شاة غير مسلوخة بأرطال معنة

لأخذ كل يوم كذا وكذا أنه لا يجمع مع أن قيمه سلفا بوجنفة وقوله من يدفع قدرا معينا حسن الدقيق قضيته أنه لو دفع ذلك القدر من القمح ان ذلك يجوز مع أن فيه سلفا بوجنفا والحاصل أن الذي يظهر المنع لما قلناه وان كان ظاهر الشارح الجواز قدبر (قوله كشرط عفن) أي كشرط تبدله والعادة العامة وانما كشرط (قوله اسم الرماد الحلو) اعلم أن خبز المخبز يخبز في الرماد الحلو يعرف عند البوادي وفي القرب يفرج لهذا نقبائه القطر الذي يجعل في النار و يخبض شيئا قسبا لا ما في عب من أنه خبز الحساوى إلا أن يكون فصله التثبي (قوله هو مثال الخ) أي بتقدير مضاف أي يخبضون سفيحة أي ما صنعتها السفينة من

اعتادها القاضي قبل الولاية قولان (ص) ومبايعته مساححة (ش) يعني أن بيع من ذكر من المدين وذى الجاه والقاضى مساححة أم سواء كان قبل الاجل أو بعده وحيث لا مساححة لا تحريم فيجعل الجواز والكراهة وما قولان (ص) وبإتار مساححة أي بغير غش الخلفي فان وقع رد الأان بقوت فتنه القبة في الاقوام والمثل في المثل (ص) أو بوجنفة (ش) أماته بالواو كافي بعض النسخ وأو كاهما في بعضها وأو بمعنى الواو وهو مصدر مطوف على حديه على شكل حال أي وحرم هدية وحرم بوجنفة أي في القرض وهو صادق بما اذا حصل للقرض منفعة متافاة لا يجوز ولا من تحض كور المنفعة للقرض على المشهور فلا يجوز سلف شاة مسلوخة لأخذ كل يوم كذا وكذا ومثله من يدفع قدرا معينا من الدقيق نيبا في قدر معين من الخبز على أن يأخذ منه كل يوم قدرا معينا أو مثله من يبيع الدقيق أو الشاة بقدر من الدراهم على أن يعطيه بها قدرا معينا من الخبز أو العمل لانهما قضاة عن الطعام طعاما والعم لم (ص) كشرط عفن بغيره أو كعل بيلدا وغيره فربما على أو عين عظم جاهها (ش) هذا مثال للخبز المنفعة والمعنى انما اذا سلفه طعاما فشرط أن يأخذ منه طعاما سائلا فانه لا يجوز والمنع في هدم وما بعد هدم الشرط ويجوز فضاء ما ذكر عدم الشرط والساقط فرفة وكذلك يتبع أن سلفه دقيقا بيلد بشرط أن يأخذ منه في بلد آخر ولو كان الحاج لما فيه من تخفيف مؤنة له وكذلك يتبع أن سلف كعك بيلد بشرط أن يأخذ منه بيلد آخر لما فيه بيلد أي لا يأخذ منه بيلد آخر والمراد بالبلد المكان وكذلك يتبع أن سلفه خبز فرب بشرط أن يأخذ منه خبز له لا سلف بهر منفعة وكذلك يتبع أن يدفع النضض لصاحبه عينا أي اذا عنده عظم جاه أو بشرط أن يأخذ منه في بلد آخر لانه يدفع عن نفسه غراطريق مؤنة الحبل وقولنا أي اذا بالشمل التقدير غيره كقعر وعسل ونحوهما والله يفتح الميم للرماد الحلو الذي يخبزه أو اسم للفرجة التي يجعل فيها الرماد المذكور أو اسم للخبز فيها وعلى الأولين في الكلام حذف مضاف أي يخبزه أو ما خبز فرب بشرط أن يأخذ منه خبز له بغيره فيصير خبزى ما فيه من الدقيق ولا يكتفى ونهما كما في قوله واعتبر الدقيق في خبز غله وكره ابن عرفة هنا في ذكره النضى ان اعتبر وزنه أو هدا اذا كل من جنس واحد نوى وأما أن كان من جنين أو من جنس واحد غير نوى فانه يخبزونهما فقط (ص) كسفيحة (ش) حوم مثل تلك العين العظيمة المجل وحى يخبخ السبن وسكون الضاه وتفتح التاملا من فوقه باليمين لفظة الجمعية تجمع على سفلج والمراد بها الكتاب الذي يرسله المقرض الى وكيله لا دفع لحاله بيلد آخر تقديره ما سلفه لان السلف اتفق بجزئها من أقات الطريق في اذا لم يكن الهلاك وقطع الطريق غالبا واليه أشار بقوله (الان يم الخوف) أي إلا أن يظلم الخوف في جمع

العين العظيمة المجل (قوله اذا لم الخ) هذا يفيد ان قول المصنف اذا لم الخوف معناه اذا لم يظلم الخوف أي من الهلاك فلا يقول الشارح إلا أن يظلم الخوف معناه إلا أن يظلم الخوف وقوله فان علب أي غلب الخوف أي كان هو القالب لاق جميع الطرق أو كان هو القالب في جميعها لكن بالنسبة لغيره فلا يقول بل عليه قول الشيخ سالم ان قول المصنف إلا أن يظلم الخوف إشارة الى قول عبد الوهاب النجيري بزيادة أن يظلم الهلاك وقطع الطريق غالبا فان كان ذلك القالب صارت ضرورتها يجوز صياغة لا نوال اه وقول الشارح في جميع طرقه أي بل في بعضه أي ولو كان غيره أبعدوا الحاصل أنه ليس المراد بالخوف الظن كما يفهمه عب حيث قال فان شك في الهلاك أو قطع الطريق الخ

(قوله فيجوز لضرورة) أي يؤذن فلا ينافي أن مقتضى شرط (قوله مع الشرط أو العرف) أي اشترط عليه أن مرد السالم أو جرى عرف ذلك (قوله إلا أن يقوم دليل) أي مع الشرط أو العادة كما في شب والمراد بتفصيل القرينة كما كان كل السوس أو القديم الذي خاف أن يسوس إذا ناعه أي غنه بأضعاف ما يأتي به بل القرض لسبقه أو غلا فقبل نبات ما يحصل (قوله بمحصده) يضم الصاد وكسرها (قوله من الماخ) لا يخفى أن قوله في الجبيع بعد كونه مثالا ويعين كونه تشبيها ثم لا يخفى أنه إذا جعله مثالا لتجمل القرينة كونه مخففة مؤنثة عليه أي خالفة هي نفس الدليل لا شيء آخر وعلى جهة تشبيهه تكون القرض متأخرًا آخر فإن لم توجد تلك القرينة فلا يجوز ذلك (قوله) ومثل ولم يلزم ردّه على القود إلا أن معنى الأجل المشروط أو المعتاد فلا لاستثناء في قوة الشرط وكذا قال ولم يلزم ردّه أن كان هناك شرط أو عادة إلا بعدم مضى أو مقصود هذا الرد على من قال أن معنى الحلول (قوله فان مضى الخ) فان انتقضا كان كالعادة التي فيها شرط الأجل والعادة والضمي فيها قولان فقيل لردّه ولو بالقرن (٣٣٣) وقيل يلزمه أن يبقيه القدر الذي يرى أنه عار لمصلحة واختاره أبو الحسن

وليس من العادة إذ قد زيد عليه العادة بقرض وجودها (قوله إن كان غير مثلي) أي وأما المثلي فلا يتوهم لأن المثلي لا يرايد لعينه فلا فرق بين أن يكون هو أو غيره (قوله) ما لم يتغير بزيادة أو نقصان) أما إذا تغير بنقصان فالامر ظاهر من كونه لا يجب على المقرض قبوله وأما إذا تغير بزيادة فبعبه ابن عرفة كذلك تبعه الآن عبد السلام الأقرب عدم القضاء لعدم عرف من القرض ورد وجوب القضاء بقبوله قبل أحله لانتهاء المنة على المقرض فيها لتقديمه وفه عليه بالقرض وذلك قال عب فلان تغير بنقص فبوض عدم القضاء بقبوله ولو تغير بزيادة قال لا ظهر وجوب القضاء بقبوله انتهى

طرق المحل الذي يذهب إليه المقرض منها بالنسبة إليه فيجوز لضرورة وصيانة الأموال وبعبارة فيجوز تقديم العملية حفظ المال على مضرة سلف جرت فاعلم أن غلب لا في جميع طرقه أو غلب في جميعها لكن بالنسبة لغيره لا بالنسبة إليه فلا يجوز (ص) وكسرت ما علمنا (ش) وهذا أيضا منوع وهو أن يكون الشخص عند مضى من فح أو نقد أو غيرهما كذا ما علمنا عند من يقرضه ما سوس أو غير ذلك فلا يجوز أن يسلفها لأخذ غيرها لأنه سلف من نفعه لا أنه ما قصد نفع نفسه حينئذ ومحل المنع مع الشرط أو العرف لأن نقدا وهذا ما لم يتمحض النفع للمقرض بل دليل ما أشار إليه بقوله (ص) إلا أن يقوم دليل على أن القصد نفع المقرض فقط في الجميع كقضاء شخصه مخففة مؤنثة عليه بمحصده وبدرسه ودرم كميته (ش) تقدم أن المقرض أن قصده نفع نفسه لم يجز ومثله إذا قصده نفع نفسه مع الآخر وإن قصده نفع المقرض فقط فانه جائز في جميع المسائل الخمس السابقة المنوعة فإقام دليل على ذلك إنما يمنع مثل أن يقرض شخص من آخر زرع أو حصاد فإما من ذلك الزرع أو فدانين وقد خفت مؤنثهما على المقرض من حصد ودرس ونحوهما بالنسبة لزمه ما أخذ المقرض ما ذكره لقصده وبدرسه وبدرسه ويتنفع هو ودرم كميته وأما التي فهو للقرض فقوله كقضاء مثال لما علمنا فيه التفصيل على أن النفع للمقرض ويحتمل أنه تشبيه فيما قلناه وهو الجواز إذا كان على وجه المنفعة للمقرض فقط لأن قصده نفع نفسه أو هو مع المقرض فلا يجوز ولو خفت مؤنثه كإقصده التشبيه وقصد نفع الأجنبي كقصد نفع نفسه (ص) ومثل ولم يلزم ردّه إلا بشرط أو عادة (ش) يعني أن القرض عليك المقرض بمجرد عقد القرض وإن لم يقضه وبصره ما لم أمواله ويقضه به وإذا قبضه فلا يلزم ردّه بل به إلا إذا انتفع به عادة أمثاله مع عدم الشرط فان مضى الأجل المشروط أو المعتاد فيه لم يردّه يجوز للمقرض أن يرد مثل الذي اقترضه ولأن رد عين القرضه أن كان غير مثلي وهذا ما لم يتغير بزيادة أو نقصان فانه إن عرفة مقتضى قوله ولا يلزم ردّه لو أراد قبضه قبل أحله وجب على ردّه بقوله ولو غير عين لأن الأجل نفسه من حق من هو عليه وهو كذلك فانه إن عرفة (ص) كأخذ بغير محله العين (ش) يعني أن القرض لا يلزم أخذه بغير محله بمعنى أن المقرض إذا دفعه للقرض في غير محله القرض ورأى من أخذه فانه لا يلزمه قبوله لمصلحة من زيادة الكلفة فان عرض بأخذ جاز الآن يكون الشيء المقرض

وأقول الحق ما قاله ابن عبد السلام وابن عرفة لما تقدم في قوله جاز أو جاز قد قد كرهنا أن لا نقضى بذلك عينا فكذلك يقال هنا أو ما قياسه هنا فهو مع الفارق ونحوه حال عر الجواز لأنه لا يلزم قبوله لأن الجود دقة ولا يلزم قبولها خلافاً لأن الحاكم (قوله إلا العين) أي سواء كانت من بيع أو قرض حل الأجل أم لا في المحل أو غيره حتى دفعه بلزمه الأخذ فذلك علة لأن اثنين في أربعة ثمانية وأما العرض من فرض فإذا دفعه له بمحله بلزمه قبوله حل الأجل أم لا بشرط محله لا يلزمه قبوله حل الأجل أم لا وأما العرض من بيع فان دفعه له بمحله قبل حلول الأجل لا يلزمه قبوله كذا بعد الأجل بغير المحل أي لا يلزمه مقبولة ولا يلزم القبول إلا بعد الأجل وهو ما لمحل وتقدم ولزم بعدهما فلهذا صرحت عشرة بعضها هنا وبعضها فيما تقدم في الفصل فيه (قوله إلا العين) في شرح شب وبقية أن يكون الدفع كذلك فليزعه دفعه في غير المحل (قوله لمصلحة من زيادة الكلفة) فان خر بمحله أو لمحل عنه أهله فأقر بموضع عبارته كما ستظهر ما بين عرفة



(قوله وما يتعلق بها) عطف تفسير على قوله المقاصة أي في الكلام على ما يتعلق بالمقاصة من الأحكام (قوله لأن عادة) تعليل لكون الشيخ يهرم لأنه في المقاصة لا في غيرها (قوله أن يذبلوا هذا الفصل) أي الذي هو القرض (قوله متاركة مطلوب الخ) مقوله مجذوف أي متاركة مطلوب طالبة فطالبه لم يكن موجودا في نسخة الشارح (قوله بماثل) أي يدين عاقل هذا يقتضي أنه لا مقاصة بين الذهب والفضة مع أنها تكون بينهما حالا كإياها في كلام المصنف لكن (حذفها ٢٣٣) لا تقتضي أنها تكون بين الشريعة والبادقة

ولا بين المسكوك وغيره من الذهب لأن الأصل في فسخ الشيء أنه المشارك في كل الأوصاف مع أنها قد تكون في ذلك وحشة فلا تباين بها وحذفها بوجوب الاعتراض ولو قال متاركة مطلوب طالبة بماثل ماعليه ماله حسنا سلم من هذا بل يأتي عن ابن شمر ما يفيد أنها تكون بين تختلج الخ بقس فتكون فيما إذا كان لأحدهما على صاحبه طعام ولصاحبه عليه عرض أو فدية ما يأتي لكن ذكر بعض الشيوخ أن ما سأل من حوازي في العرضين أن اختلفا جنسا (قوله فيما مثل من الكتابة) فليست ديننا لاهنا تسقط بالعسر ولو كانت ديننا لم تسقط بالعسر (قوله وما ذكره في الصنفية) أي هي المتماثلين في الصنفية (قوله أي حال كون

فصل في الكلام على المقاصة وما يتعلق بها \* وهذا الفصل يخص المؤلف والفقه الشيخ يهرم لأن عادة الاشياخ في الغالب أن يذبلوا هذا الفصل ذكر المقاصة وعرفها بان عرفة بقوله متاركة مطلوب بماثل منصف ماعليه ماله على طالبة فيما ذكر عليه ما فقهه صنف فاعل بماثل أي عاقل في الصنفية فبصرفه المتخالف جنسا أو فاعلا في ذلك فان غائلا في الصنفية واختلغا في صفة الجودة والرداء فقهه تفصيل باعتبار حلول الاجل وعلمه وقوله ماعليه خبر من لفظ الذين فقدت المقاصة فيما مثل من الكتابة ونفقة الزوجة وقوله ماله متعلق بما مثل أي المال الذي وبعبارة متعلق بما مثل على أنه مقوله وانما عساه بالام وإن كان فعله متعددا بنفسه لضعفه في العمل عن الفعل وقوله فيما ذكر عليه ما أي حال كون ذكره في الصنفية وقوله عليه ما حال محاذر أي حال كون ما ذكر عليه ما أي حال كون المماثل الذي لأحدهما هو الذي على الآخر وبعبارة واحترزه عما إذا حصلت المشاركة في غير ما ذكرناه الست مقاصة فلو تارك مطلوب طالبة بماثل صنف ماعليه في غير ما ذكرناه تاركه في حق لهما على خصص آخر فليست مقاصة (ص) نحو والمقاصة في ديني العين مطلقا أن المتحد اقدرا وصفة حالا أو أحدهما مالا (ش) اعلم أن الدين امان يسع أو من قرض أو محتفظين واما أن يكونا عينيا أو طعاما أو عرضا فاشرا المؤلف هنا في كونهما عينيا والمعنى أن المقاصة تجوز في ديني العين أن المتحد اقدرا كعشرة وعشرة مثلها وصفة كعصمة ومثلها ويلزم من المتحداهما في الصفة الاتحاد في النوع سواء كان سبب الدين بعا أو قرضا أو هبة وسواء معلما أو حلا أحدهما أو لم يحل واحد بأن كلامي جلين اتفق أجلهما أو اختلف عند انقسام والمراد بالجواز الاذن في الاقدام عليها شرعا باعتبار حق الله فصدق بالوجوب لا قسم الواجب أو المراد به على يده عسيرة لانه الغالبين أو أحدها وبعبارة وقوله قدرا أي وزنا وعدد أو صا في مفهوم قدرا وصفة وقوله حالا أي يقتضي به وقوله أو أحدهما مالا أي ولا يقتضي به وهذا حكمه كون المؤلف عبر بالجواز بالوجوب وقوله أو أحدهما عطف على الاتفوق فيه العطف على الضمير المرفوع الفصل من غير فاصل فكان الواجب أن يقول حالا أو أحدهما لا يصح أن يكون معطوفا على جلا عطف الجلا لأن هذا خاص بالزاد (ص) وان اختلفا مقاصة مع اتحاد النوع أو اختلفا في ذلك (ش) يعني أن المقاصة تجوز في هذه الصورة أيضا هي ما إذا اختلف ديننا العين في الصفة والنوع مع عدم كميته ويزيدية أو مختلف

(٣٠ - خريف خامس) ديني العين بالإضافة السابقة أي الدينين المعينين (قوله عند ابن القاسم) أي مقابله لما روي أشهب عن مالك من المنع عند اختلاف الاجل لدخول المكاسة وحسنه والوقف مع اتفاله لأننا ان نظرنا إلى قصد المعاوضة منع لانه دين دين وان نظرنا إلى قصد المتاركة لتساوي الاجل جاز ترث والله أعلم قال ابن تاتع إذا حل أحدهما جاز كالأحلا وأمان لم يحل واحدهما امتنعت المقاصة كان الاجل متفقا مالا (قوله أي يقتضي بها) وكذا ان لم يحلوا اتفق أجلهما وأمانا اختلفا فطالبهما من حل دينه فكذلك وان طلبهما لم يحصل دينه فلا حرج أن يقول أنا أخذت ديني لحلوله أو أتفقه فإذا حمل دينك أعطيتك مالا إذا كان كذلك فانظر قوله لانه الغالبين أو أحدها

(قوله فان بعثت جازت) وتقدم ان النكحة جازة اذ زيادة المحصل على المؤخر بقدر نصف المؤخر ولا يثبت في هذا التقديم ان الكلام هنا في مطارحة مافي الغنيين لا في زيادة شيء من أحد الجانبين لاننا نقول قد يختلف عند الدنين (قوله فوكيد) لا يظهر ولا معنى قبل المناسب له أن يقول قد فذكر اختلاف الحق تأكيداً على معنى (قوله فظاهر نص ابن بشر الخ) هذا عند حلولهما معا وأما أن لم يحل أو حل أحدهما فيمنع مطلقاً فهذا التفصيل فيما إذا حلل معاً هـ ما في عيب واظفر وظاهر الشارح الاطلاق وطريقه غيره المنع مطلقاً سواء كان من بيع أم لا وسواء حلل أم لا (قوله جاز على المشهور الخ) وأما لو لم يراع ذلك بأن قلنا المحصل لما في النكحة ليس بعيب فهو جاز وعبارة بن جبرام وذلك لأنه مع الاختلاف قد ظهر قصدهما في بيع الطعام قبل قبضه وهو أيضاً جاز على المشهور من أن المحصل لما في النكحة يبعد سلفاً بن يونس وعلى ما قاله أبو إسحق في إسقاط التأجيل يجوز ذلك (قوله ان الله دنا من وصفه) دخل في العرض الحيوان والعنبر ان قلنا بدول المخاصة في غير الدين اذا انفار لا يتعلق بالقيمة ولا يدخل في الاطلاق اتفاقاً قدراً أم لا نذهب لهما حيث اختلفا قدراً وكان مؤرجلين أو أحدهما ضع وفيه سهل وحط الضمان وأزبدك في بعض الاحوال

كذهب وقبضه سواء كان من بيع أو من فرض أو اختلفا لا تمنع اتحاد النوع بمسألة ومع اختلافه صرف مافي النكحة وكلاهما جاز بشرط التجهيل والحلول ولهذه افعال (ان حلاً) أي معاً لا بدوى الى صرف متأخر أو الى بدل متأخر وذلك غير جازت قوله (والافلا) أي وان لم يكن الدينان من العين حالين بان ككامل مؤجلين أو أحدهما فالحل نحو والمقاصة اذ هي بدل أو صرف متأخر وبنفي أن يقيد المنع بما إذا لم يبعد النكحة فان بعثت جازت كما هو في بيع الاجال المشار اليها بقوله لا أن يجل أو كثر من قيمة التأخر جداً فان قيل الاختلاف في النوع يستلزم الاختلاف في الصفة فذكره الاختلاف في الصفة بالنسبة الى هذا مستدرك والجواب أن قوله أو اختلفا في كيد وقوله والافلا تصرف بمفهوم الشرط صرح به ليس به قوله (ص) كانا اختلفا في نوع من بيع (ش) هذا مفهم قوله سابقاً اتحاداً قدراً كما أن ما قبله مفهوم اتحاد الصفة والمعنى أن الدينين اذا اختلفا في نوعا كانا من بيع منعت المقاصة لما فيمنع البلدة وأحد العينين أكثر فهو تفاضل حلاً لا على ما لا ينشأ من الجواب وعند ابن بشر وادعاء ابن عرفة الجواز مع حلولهما وعكس غشة كلام المؤلف عليه يجعل التشبيه تاماً لما قبله من قوله ان حلاً والافلا وأما أن كان من فرض لمنعت المقاصة وان حلاً فان كان أحدهما من بيع والاخر من فرض فظاهر كلام ابن بشر أنه كذلك حيث حصل قضاء القرض بأكثر منه وأما ان حصل قضاء من المبيع بأكثر منه فظاهر نص ابن بشر أنه جاز وهو المرافق لظاهر قول المؤلف فمما مر وغن المبيع من العين كذلك جازاً أكثر (ص) والطعامان من قرض كذلك (ش) التشبيه في قوله ديني الدين فهو زاماً فامانة اتحاداً قدراً وصفة كارب وارب كلاهما من قمح أو شعير من نصف حلاً وأحدهما مال وان اختلفا حقيقة مع اتحاد النوع كسبر اموجوه أو اختلفت ثلاثة كقمح وقول جازت ان حلاً والافلا كانا اختلفا قدراً فيمنع على ما لا ينشأ من غير لانها من قرض (ص) ومنعاً من بيع (ش) يعني أن المقاصة لا يجوز في ديني الطعام اذا كان من بيع وبالف على المنع بقوله (ولو متفقين) أي في الاجل والقيمة والقدر اتفقت رؤس الاموال أو اختلفت عند الدين القاسم لعل في ثلاثة بيع الطعام قبل قبضه وهذه العلة عامة وطعام بطعام ودين بدين ونسبة وهاتان في غير الحالين والمنع عند اختلاف الاجل جاز على المشهور من أن المحصل لما في النكحة سلفاً وأما جازاً شهب في المتفقين في جميع ما سبق من الاوصاف بناء على أنه كالاتفاق (ص) ومن قرض وبيع يجوز ان اتفاقاً وحلاً (ش) يعني أن ديني الطعام اذا كان أحدهما من قرض والاخر من بيع يجوز المقاصة فيه ما شرطين الاول أن يكونا متفقين في النوع والصفة والثاني أن يكونا حاليين وعلته الجواز أن الذي أسلم كأنه اقتضى عن طعام المسلم الذي له طعام القرض الذي عليه من نفسه ولا يحظر في ذلك ولم ينظر هنا الى بيع الطعام قبل قبضه بالنسبة لطعام البيع تقليباً للجانب القرض لانه معروف وانضم الى ذلك كون المقاصة معروفاً أيضاً ومفهوم قوله ان اتفاقاً يعني فيه المنع لان القصد حينئذ البيع (ص) لان الحل لا يخلو (حل) أحدهما (ش) يعني أن طبعي البيع والقرض اذا لم يحل معاً وحل أحدهما دون الآخر فان المقاصة لا يجوز فيها لان من عمل مافي النكحة بعد سلفاً ثم ان قوله لان لم يحل الخ غير ضروري الذي كره على أن فيه تكراراً لقوله لان لم يحل أي معاصداً عابداً كان كل منهما مؤملاً وحلاً أو أحدهما فقط وأيضاً النص على المنع فيما إذا حل أحدهما فقط بقوله المنع فيما إذا كان كل منهما مؤملاً لا بالولي (ص) ويجوز في العوضين مطلقاً ان اتحد احدهما وصفه (ش) يعني أن المقاصة تجوز في ديني العرض سواء اتفق الاجل أو اختلف كان من بيع أو قرض أو أحدهما من بيع والاخر من قرض

بشرطين الاول أن يتفق الجنس ككسبه وكسله أو تو بين هر وبين أمره بين الثاني أن يتفق الصفه لان العرض يبعدهما قصد المكاسب والمغالبه والمراد بالعرض ما قابل العين الطعام فيمثل الحيوان (ص) كان اختلافنا بينا وانفصلا جلا (ش) يعني أن ديني العرض تجوز والمقصود فيها وان اختلافنا ككسبه أو تو بشرط اتفاقهما في الاجل سواء عمل أم لا لان اتفاق الاجل في العرض يبعدهما قصد المكاسب والمغالبه كما يبعدهما اتفاقهما في الصفه فالتشبيه في الجواز ثم إن هذا بيان الحكم وهو قوله ان اتفاقنا أو ما مفهوم قوله وصفه فقد أشار به يعني قوله وان اتحد احصاوا الصفه فتمت الخصل أن الاتفاق في الصفه يتضمن الاتفاق في الجنس فلو حذف قوله جنسا ما ضرر ثم ان المراد بالجنس في كلام المؤلف في مسائل العرض كلها النوع لان العرض كله جنس واحد وقوله كان اختلافنا هذا ذابيع في الحقيقة فاطلاق المقامه عليه مجاز (ص) وان اختلافنا أجلا منعت أن يخلصا أو أحدهما (ش) يعني ان العرضين إذا اختلفا في الاجل يردع اختلافهما في الجنس أيضا ككسبه وجوخ فان المقامه فيها محاذة لتجوز القسمين فمعين في مؤخره فان خلا أو أحدهما جازت اذ مبتنى القصد على المكاسب والمغالبه مع حلولهما أو أحول أحدهما على المشهور في الآخر وهو مذهب المدونه وفي المواز يمتنع لاختلاف الاجل ابن حجر زهو الاصح عندي (ص) وان اتحد احصاوا الصفه فتمت أو مختلفه جازت ان اتفق الاجلان (ش) يعني أن العرضين إذا اتفقا في الجنس كسب ووثوب والصفه مختلفه يجوز ودور دافع كسبه ورويه وأخرى حره فان المشاركة تجوز وفيه ما بشرط أن يتفق أصلهما ما بان أجلا أو بأجل واحد وأخرى أو خلا بهما التزم مع اتفاق الاجل وأما مع اتفاق الصفه مع اتحاد الجنس فلو طوار

(قوله وحده) عطف تقدير على  
قوله الرهن وقوله وما ينطبق به أى  
من المسائل (قوله لزوم) لا يفتى  
انما لزومه متعدد تقول زمت الشيء  
فانما لازمه وهو ملز وهو قوله  
والجس قال فى الصباح تقول  
رهن المتاع بالدين جسته به فهو

من التسامح لأن هذا هو ما يقسم به من لا الرهن الفتح الكلام فيه وقوله قال تعالى دليل لكون الرهن يأتي بمعنى الجنس الأثمة دليل بطلان الرهن وفي المصباح والتبيين موافقة الشارح في كون الرهن يأتي بمعنى الجنس وخالفوا في القول ولم يهاجدا ذكر أن الثاني والثالث الرهن هو الثبوت والقيام (قوله أنه موضع عند الرهن) فيكون من تين والفح اسم مكان (قوله وبظنن) أي من تين والفح كلهم الجنس

بشرطين الاول أن يتفق في الجنس ككسائه وكسله أو في دينه وبين أمره وبين الثاني أن يتفق في الصفة لأن العرض بعد معهما قصد المكاساة والغالبية والمراد بالعرض ما قابل العين والطعام فيمثل الحيوان (ص) كان اختلافهما واتقاهما (ش) يعني أن ديني العرض يجوز للمقاصدة فيها وإن اختلفا جنسا ككسائه أو بشرط اتفاقهما في الأجل سواء حل أم لا لأن اتفاق الأجل في العرض بعد معهما قصد المكاساة والغالبية كما بعدم اتفاقهما في الصفة فالتشبيه في الجواز ثم إن هذا بيان لكيفية هروقه إن اتفاقا جنسا وأما مفهوم قوته وصفة فقد أشار به بعد قوته وإن أخذ أحوال الصفة متفقة على الخلل أن الاتفاق في الصفة يتضمن الاتفاق في الجنس فلا يحذف قوته عند أمثاله ثم إن المراد بالجنس في كلام المؤلف مسائل العرض كلها النوع لأن العرض كله جنس واحد وقوته كان اختلافها هذا مع في الحقيقة فأطلاق المقامدة عليه مجاز (ص) وإن اختلفا أحلاما منع أن يصلوا أو أحدهما (ش) يعني أن العرض إذا اختلف في الأجل لم يدم اختلافهما في الجنس أيضا ككسائه وجوخ فلما المقامدة منهما جازت لا يجوز له فيمن لم يفسح بين في مؤثره فإن حلوا أو أحدهما جازت أختين القصد في المكاساة والغالبية مع حلولها أو أحدا أو أحدهما على الشهورة في الأخير وهو مذهب الدونة في الوفاية لأنه لا اختلاف الأجل ابن حجر وهو الأصح عندى (ص) وإن اختلفا جسا أو الصفة متفقة أو مختلفة جازت أن تنق الأجلان (ش) يعني أن العرضين إذا اختلفا في الجنس كجو بزوب و الصفة مختلفة فيجوز دامت ككتاب هروية وأخرى هروية فإن التشارك في جوفه ما بشرط أن يتفق أحدهما بأن جلا إلى أجل واحد وأخرى لو جلا بعد التهمة اتفاق الأجلان وأما مع اتفاق الأجلان فمع اتفاق الجنس فالجواز لا يتقدم على بل يجوز ولو لم يتفق الأجلان كما هو فالصواب إسقاط قوته والصفة متفقان أو اختلفا فهو أن أفاضوا حيث تقدم اتفاق الأجل وليس كذلك (ص) والأطلاق (ش) أي وإن لم يتفق الأجل بل اختلف أحدهما مع اختلاف الصفة فإن المقاصدة لا يجوز مطلقا سواء كان بينهما أو فرض أو اختلفا هذا ما في شرح المؤلف أي الشيخ هرام فقوله مطلقا راجع لمنع التشقق من قوته والأطلاق فكأنه قال ولا يمنع مطلقا فيجوز أن يكون معنولا لفعل محذوف بعد قوله فلا يزال يجوز مطلقا بل على تفصيل لأن شأنا انظره في الشرح الكبير ولما كان الهم يوجب عن الدين من فرض تارة ومن سعى أخرى وأما الكلام على الدين وما يتعلق به من مفاضلة شرعية في الكلام على ما يتسبب عنه من رهن وضو ومقتال

باب ذکر الرهن وحتموما يتعلق بذلك \*

وهو لغة القرم والحبس وكل ملزوم قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أي محبوسة والرهان دافعه والمترجم بالكسرا غنمو يقال حرتهن بالغنم لانه وضع عنده الرهن و يطلق أيضا على

من التسامح لان هذا لم يرد في نفسه ، بل هو من الارض الفنى الكلام فيه وقوله قال تعالى دليل لك دليل بطريق الزور وفي المصاحف والتبيين وما وافقه الشارح في كون الارض التي يقع عليها الجسد وخالفه الشافعي لان هو الثبوت والقيام (قوله لا موضع عنده الرحم) فيكون من بين البقع اسم مكان (ق) المناس

(قوله لا مثله) أي فهو مكان لسؤال الرهن (قوله لا يصح أن يكون في معين) كان بقوله لا عني رهننا في الكتاب الذي اشترى به منك خوفاً من أن يستحق حبس لو استحق لأخذته من عين الرهن وهذا لا يصح لأن فيه قلب الحقائق وقوله والدين لا يشترط في المعينات المناسب أن يقول والرهن لا يشترط في المعينات وبقوله مال الخ أخرج الإبدية والمضوع بدماعته وقبض الخني عليه عبد احسن عليه وأن شاركه في الاضحية لجواز اشتراك المختلفين في أمر يخصهما ولا تدخل وثيقة ذكر الحق ولا الجبل ولا يخرج ما اشتترط منفعته لا يشترطه إلا في قبضه للترقي اه وإعالم تدخل الوثيقة والجبل لا يسهل البيع على (قوله يباح على الاستعمال القليل الخ) رد ذلك عني نت بما حاصله أن البذل يعني الاعطاء والرهن اصطلاحاً ليس له الامعنان أحدهما المال المقبوض وتفاوت الثاني العقد من ذلك فوله الرهن صحيح وأخذ ذلك (قوله أو غرراً) (٣٣٦) أي إذا غرر (قوله بحق) أي موجوداً أو سيجد بديل قوله لا أي وإن تم

الرهن لا مثله وشرطه مال قبض وتقبضه في دين وأشار بقوله في دين إلى أن الرهن لا يصح أن يكون في معين وإنما يصح أن يكون في دين والدين لا يشترط في المعينات وعبره من عرفه بالمعنى الأمي شاع على الاستعمال الكثير وعرفه المؤلف بالمعنى المصدري شاع على الاستعمال القليل عند الفقهاء قوله (ص) الرهن بدين له البيع ما يساع أو غرراً ولو اشترط في العقد وثيقة بحق (ش) يعني أن الرهن اعطاس فيه أهلية البيع شاع يصح بيعه إلا أن الشرع أجازها من غير الشرط كالأبق ولو شرط رهن الغرير عند الرهن لأن الرهن أن يدفع ماله بغير وثيقة فباع أخذ ماله بغير رهن لا يمتنع في الجاهة وهو غير ممنوع لأن الرهن وثيقة عند الرهن على حقه الثابت في ذمة الرهن فلا يحسبه إلى أن يستوفي حقه منه أو من منافعه فعمل ما عارفاً بالشرط الرهن أن يكون فيه أهلية صحة البيع في يصح منه البيع يصح منه الرهن فلا يصح من مجنون وصلى لأمه ولا يصح من المجنون والسفاهة والعدو وثوق على إجازة ولهم ويلزم من مكلف رشيد كالبيع وأن شرط المرهون أن يكون مما يصح بيعه من كل طاهر متفق ومقدور على تسليمه معلوم غيره نهي عنه فدخل فيه المأهر الرهن والدين وثيقة الدين لا يجوز بيعها وبيع ما فيها من الدين ويدخل فيه رهن المقبوض من قاصده فانه يصح ويسقط عنه ضمانه ومقتضى كلام التوضيح أن حوزة غير كافي عليه لو حصل ما علف الرهن قبل حوزة الرهن يكون الرهن أسوة الغرارة وهو ظاهر على القول بأنه انما يكتفي بالتعويض وأما على أنه يكتفي بالحوزة في الرهن فاستمراره بعد القاصب بعد الرهن كاف وانظر هل باقي التردد الواقع في بيع المقبوض من قاصبه هنا وهل أن رد له بمدة ما يتفق هنا على العزم (ص) كوفي ومكاتب وما دون (ش) هنا مثال لقوله من له البيع والمراد بالولي الأب ومثله الوصي ونحوه قل ابن القاسم في المدونة وللوصي أن يرهن من متاع التيسم رهنًا فما يباح له من كسوة أو طعام كالتيسم التيسم حتى يبيع له بعض متاعه وذلك لأن التيسم والوصي أن يعطى مال التيسم مضاربة اه والظاهر أنه يجوز على النظر ولو في رهن الربح فليس كالبيع وكذلك للكتاب أن يرهن ويرهن لأخوته بنفسه وماله حيث أصاب وجه الرهن لأن رهن كسبه في قليل لا يبيع بعض ماله عن الانتفاع به ولا يشهد الرهن على الدين وكذلك لا يؤذن في النجاة أن يرهن لأن الأذن فيها لا يفتقر إلى إباحة ولا يحتاج المكاتب والمأذون إلى إذن سيدهما

أن قبض لازم وأقبل وقوله بحق متعلق بقوله وثيقة فالأهلية أو بمعنى في وتعلقه ببذل فهي بمعنى (قوله لا يكون الرهن الخ) فيه إشارة إلى أن قوله وثيقة غير بل كان محدوقاً أي ويكون الرهن متوقفاً به في حق ويصح أن يكون حالاً من حال كانت موصولة أو صفة لها إن جعلتها نكرة (قوله ويصح من المميز) أي حيث كان مشتركاً في أصل العقد أو لا فهو باطل لأنه بمنزلة التبرع ورهن السكان يجري على بيعه والظاهر أن حكمه في الضمان على القول بأنه صحيح ينوقف على الإجازة كذلك يخرج من قوله من له البيع المبرر إذا كان مديناً فانه يجوز بيعه ولا يجوز رهنه وهذا إذا أحاط الدين بماله (قوله والدين) أي أسوأهم منه لمن عليه الدين أو فقره قال في توضيحه وبشرط في صحة رهنه من المدين أن يكون أجل الرهن مثل أجل الدين الذي رهن به أو أبعد لا أقرب لأن بقاها يصححه كالتفصيل فصار في البيع يباح سلفاً إلا أن يجعل

يبدأ من أجل الدين الذي رهن به (قوله وثيقة الدين) أي أن الرهن نفس الوثيقة باعتبار ما فيها لا باعتبار نفسها في لأن قيمتها بحسب ذاتها فانه جيد والحاصل أنه إذا جاز رهنها لما اشتملت عليه مع أنها باعولة يقلل الغن وكذا يجوز رهن مكتوب الوقف إن كان من الموقوف عليه لأنه يشتمل على المنافع ويجوز بيعها وكذلك وثيقة الوظائف على القول بجواز النزول عن الوظائف وهو الراسخ كما ذكره الأشياخ فاعند ذلك (قوله) ويسقط عنه ضمانه أي ضمان العداء يبقى عليه ضمان الرهن (قوله أن حوزة) أي الرهن الذي كان غاصباً (قوله بالتعويض) وهو شهادة البيعة دفع الرهن للرهن (قوله هل أن رد له بمدة) أي ممتدة بتعدد وتسعة أشهر وقوله أم يتفق هنا على العزم أي على العزم على رد له أو أن يرد بالفعل وهو الظاهر (قوله مضاربة) أي قراضاً (قوله الربح) أي العقار (قوله فليس كالبيع) أي كبيع الربح فلا يجعل على النظر بل لا بد أن يبين وجه البيع

(قوله وآبق) أي ورهن آبق والمدبر المتقدم ضامننا لشعور بخلاف الثلاثة قبله فالفاعل (قوله لباردة الغرر) أي فالتشوين في غرر التوعية أي نوع من الغرر وهو البسر (قوله لانه المكتاب لياباع) أي يظهر اللفظ أن المكتاب يباع فلان أرهم رهنه أنه يباع كائنه لاهو فلا فرق بين التعبير بكتاب أو بكتابته وقوله ولتلاوتهم أنه (٢٣٧) تكرار أي مع التلاوتهم شكر الله تعالى فاعل أي هو يقع منعا لهن وهذا مرهون أي واقع عليه عقار رهنه (قوله فلو مات السيد) لا يعني أنه عند الموت لا فرق بين أن يكون الدين سابقا على التدبير أو متأخرا وإنما التفصيل إذا أردي بيعه في حياة السيد فباع أرهم مقدم على التدبير لانه متأخر فالعج

ويبطل التدبير دين سيفا  
ان سيدا حوالا لاطلاقا  
(قوله المكتاب) يحصل على ما إذا  
كان اشترط عليه خدمة مدة  
معية والافلا خدمة على المكتاب  
(قوله لياباع الخ) فإذا رهنه وطلق  
فالتأخر محتمة ويجعل على أن  
المراد بعد موت السيد ليضع  
مطلقا فان رهنه على أن يباع  
رقته متى وجب الحق فاطاها المنع  
كالاول (قوله فهل ينتقل الخ)  
الراجح من القولين أنه لا ينتقل  
لخدمته (قوله على أنه مدر) أي  
ليباع في حياة السيد في دين متأخر  
عن التدبير فانه يكون باطلا وهو  
قوله لارقبته وأما ورهنه على  
الاطلاق فانه ينتقل لخدمته (قوله  
ويبقى أن يجرد الخ) أي إذا  
رهنها مع أنها ماثلة فحين أن  
أحدهما معقلا لا حل ولا آخر وأد  
أما الولد فاقولان على أن أحدهما  
معقلا لا حل ولا آخر وأد الولد  
فيكون باطلا (قوله ليس من رقة  
الخ) رقبته لا يثنى والشارح على  
ظاهر فهو من رقة قوله لارقبته  
قال السيد مقتضى قوة ظهور أن

في الرهن بخلاف الضمان لانه يحصل له من الاشتغال عن مصلحة السيد ما يحصل بالرهن  
(ص) وآبق (ش) هذا راجع لقوله وأغرر والمعنى أنه يجوز رهن الغرر كالسيد لا بآبق وبالبيع  
الشارح لباردة الغرر وقوله ولهذا لا يصح رهن الحبس لقوة الغرر وقوله ولا بد أن يكون الآبق  
مقبوضا حال حصول المنع فان قبض قبل المنع ثم آبق وحصل المنع حال ما فيه كان من رهنه  
أسوة لغيره كما يفيد كلام ابن عبد السلام (ص) وكأية واستوفى منها أو رقبته ان عجز (ش)  
هذا عطف على قوله كولى والمعنى أن الكتابة يجوز رهنها ويستوفى من مجموعها ان يجوز رهن  
عجز استوفى من رقبته فان غلب الرهن يفت البعوض واستوفى منها فاجز ولا يلزم المرتين  
الصريح في قبض من البعوض وقوله أو رقبته أي أو من رهن رقبته معطوف على ضمير الجرمين  
غير إعادة الجمل كقوله تعالى واتقوا الله الذي تاملون به والارحام ومثل الكتابة المكتبة فانه  
يجوز رهنه ويستوفى من كائنه أو من رقبته ان عجز وعلى المؤلف عن قول ابن الحبيب  
ويجوز رهن المكتاب لان المكتاب لياباع والكتابة يباع ولتلاوتهم أنه تكرار مع قوله  
ومكتاب (ص) وخدمة مدبر رهن رقبته (ش) هذا عطف على آبق والمعنى أن خدمة المدبر  
يجوز رهنها كلها وبعضه لخدمة معلومة سواء في العقد أو بعده ويستوفى المرتين دينه منها فلو  
مات السيد وعليه دين سابق على التدبير ورق المدبر أو رقبته فان المرتين يستوفى دينه من  
ذلك الجمل الذي يرق ولا يفهم المدبر من رهنه لخدمة المكتاب والخدم المعتبر لاجل فيجوز رهن  
خدمة ما ذكره وانما يخص المدبر لاجل ما يخدمه التفصيل (ص) لارقبته وهل ينتقل  
لخدمته قولان (ش) يعني أنه لا يجوز رهن رقبته المدبر في دين متأخر عن التدبير لياباع في  
حياة السيد أما في دين سابق أو على أن يباع بعد الموت فيجوز رهنه هذا يحصل قوة الآبق في  
التدبير والسيد رهنه وإذا رهن عبد الله أي أن يفتين أنه مدر فهل ينتقل الرهن الى خدمته  
ويباع وقتما صدقت أو يبطل ويصر الرهن ببلاده ولا ينتقل لخدمته لانه لا رهنه  
الرقبة وهي لآثره قولان ذكرهما القاضي والمأزى وأما ورهنه على أنه مدر فانه يبطل  
الرهن ولا ينتقل لخدمته من غير خلاف كذا يفيد كلام المواق وعليه جعل الشيخ خضر  
ويبقى أن يجرد هذا التفصيل في المعقلا لا قبل وفيه فإدام الولد الحادث بعد الأبلاد وفي  
المكتاب على القول بأنه لا يصح رهنه فظهر مما قرأنا أن قوله وهل ينتقل الخ ليس من رقة قوله  
لارقبته خلافا لشارح (ص) كظهور جسد دار (ش) تشبيه في القولين يعني أنه إذا رهن  
رقبة دار على أنها ماثلة رهنها ثم وثقها عليه فهل يبطل الرهن ولا يصح لخدمته لانه ماثلة  
رهن الرقبته أو يتعلق بغيره فلو كان الرهن لخدمة كجزءها فيجوز رهنه فلا يبطل هذا الجزء  
يبطلان ما خدمته قولان وأما لو ظهرت مباحة على غيرها لم ينتقل الرهن لخدمتها وكذلك  
لو مات وانتقل الحق لغيره كافي ح وكذلك لو انتقل الحق لغيره في حياته كالوشم طالوا في  
رقبته مدممة وانقضت (ص) وما لم يبد صلحه وانتظر لياباع (ش) هذا عطف  
على آبق والمعنى أنه يجوز رهن ما خلق من غير وزع لم يبد صلحه على المشهور وما لم يمت  
ان القرية رهن في هذا الباب فإذا مات الرهن أو غلب قبل بدو صلحه ولا مال له فانه ينتظر  
بذلك الغر الذي لم يبد صلحه إلى بدو الصلاح ثم يباع ويستوفى الدين وهو أحسن من الغر

وفي الخطاب عن القاضي ما يبدوه تكن هذا ما بعد الصنف (قوله كظهور جسد دار)  
المراد أن كان عالما بأنها ماثلة وغررته ينقل على الرهنية في الفلته فلو انفر الدارين فالمراد لا غلظة معاملة بتقيض قصده (قوله تشبيه  
في القولين) الذي يظهر أن الراجح عدم الانتقال كالولي يتأمل

(قوله وأمان لم يخلق فلا يصح رهنه) الذي اعتمده ابن عرفه خلافاً له وأنه يصح رهنه ووجد أم لا ونقل ابن حارث أخا ابن القاسم وابن الماحجون عليه خلافاً للآزري القائل بأن رهنه قبل وجوده كرهن الجنين (قوله لأن الدين يتعلق بالثمة) والثمة لا يمكن بيعها إلا وقد بطلت أفعلياً أفقتك (قوله قدر) (٣٣٨) التعبير بقدر ظاهر ذلك لأن الخاصة قد وقعت والذي يقع بعد البيع

تقديره أنه ليس له إلا ما بقى بعدئذ ما بيع فكأن الخاصة الواقعة سابقاً لباقي (قوله ونسبها الخ) هذا حدس طرقتين في أنك نسب القدر الموجود من المال لمجموع الديون وبذلك النسبة يأخذ كل واحد من دينه بالطريقة الثانية أن نسبها لكل واحد لمجموع الديون وبذلك النسبة يأخذ من التركة وذلك الطريقة أشار لها الشارح بقوله وأولاً ونسب إلى جميع الديون (قوله وكذلك في البيع والتكاح) أي بيعهما لمصلحة من ساع الصغير وترتيبهما للأصغير (قوله اللهم الآن يكون كل منهما مطلقاً للتصرف) والظاهر أن إصاها مامرتين كشرط استقلال كل واحد على ما يأتي في ترتيب الوكيلين (قوله كان أمهل) وقد يقال إن التكاف ملغوظ دخولها على المضاف المقيد بالمضاف إليه فيفيد المقصود من الشمول (قوله للثمة والتمتع) أي تمتع ببيع السكك (قوله يختلفان الآن) فهو لا يجوز بيعه إلا أنه يجوز رهنه (قوله وان تخمر أهرافها كم) أي حاكى وظلله المصنف وجوب الرفع والرافعة وليس له الرفع لمن لا يراهون تكسراً نسبة الخسار أيضاً (قوله فأن لم يسلم ردت إليه) ولو طلب المرتين وقفها بسدس حتى يحصل دينه خفية فلا بد منها وسواء لم يكن من ذلك أو يصح دينه بالأرض وإذا رهن الذي انخر عند التسليم ثم مات الرهن الذي أو فليس فلا رهن السليم ولو قبضها إلا رهنه في الأصل فليس وأمراته المضمول معق في الخاصة فاله أنهب (قوله وتران) لكن إذا لم يكن مالكي والراجح عند طرمة التخليل وقيل بالكرهية

وأمان لم يخلق فلا يصح رهنه كرهن الجنين (ص) وحاص مرتنه في الموت والقبض (ش) الضمير يرجع لشي المرتن الذي لم يبد صلاحه والمعنى أن الرهن إذا مات أو فليس قبل بدو الصلاح فإن المرتن محاصص مع الغرام في جميع دينه لأن الدين يتعلق بالثمة لا بعين الرهن (ص) فإذا صلت بيعت فإن وفي ردماً أخذوا الأقدار بحاصها باق (ش) يعني أن المرتن إذا حاصص بجميع دينه فإذا صلت الثمرة وبدا صلاحها فاتباع حينئذ فإذا بيعت بشئ قدر دينه فإنه يختص به و ردماً أخذ في الحصاص للفرما وإن قصر عن الثمرة عن دين المرتن نظرت إلى ما بقي من دينه ونسبها إلى جميع الديون فذلك القدر هو الذي يخص به الحصاص فلهذا زاد على ذلك ونسبها إلى ما يجمع حله الثمرة ووضوح ذلك أنة ولو كان على الرهن ثمانية دنانير ثلاثة أشخاص أحدهم مرتن الثمرة ثم مات أو فليس فوجدوا عنده مائة وخمسين ديناراً فإن مرتن الثمرة يأخذ منها وهو خسون ديناراً وأخذ كل من صاحبه خسون فإذا صلت الثمرة بيعت واختص المرتن بمقتضاها ببيع بمائة مقدار دينه ودين الخسین التي كان أخذها لانه تسين أنه لا يصفها وهو معنى قوله فإن وفي ردماً أخذوا أن يرف بأن يبيع مثلاً بخمسين فإنه يختص بها أيضاً بمقالة قد تبين أن انما كنت تسبق في الحصاص بمقدار ما بقي لك وهو خسون فيكون لك ثلاثون ثلاثة أن جالس الخسین لأن لك خسین ولكل من مائة فالجموع مائتان وخسون والموجود مائة وخسون ونسبها من المائتين والخسین ثلاثة أن جالس فليس بيد من الخسین ثلاثين مع الخسین عن المبيع فيكون يده علقون وورد العشرين الفائضة فيكون لكل واحد منهم مائة عشر مع الخسین الأول فيكون بيد كل واحد منهم مائتين وهي ثلاثة أن جالس المائة قوله صلت أي بدأ صلاحها وقوله وفي أي غنما المعقوض من بيعت (ص) لا كأحد الوصيين (ش) هذا محتمل رفق من له البيع والمعنى أن أحد الوصيين لا يجوز أن يرهن شيئاً من مال التيم إلا أن صاحب له في ذلك لأن هذا من نص النياة وإذا اختلفا نظر إلحاً كم في ذلك وكذلك في البيع والتكاح اللهم الآن يكون كل منهما مطلقاً للتصرف فيجوز حينئذ فعهه بغير إذن صاحبه ولو قل لأحد كأوصيين ليدخل كل من وقف تصرفه على تصرف غيره وأعضائه كأحد الناظرين ونحوهما كان أمهل وقد يقال إن الكاف في النسخة داخله على المضاف إليه (ص) وطلسمته (ش) هذا من جملة غير زما يباع والمعنى أن جالس الوصية لا يجوز رهنها أنصافاً فإن لم تدفع وكذا اندفعت على المشهور إذا تباع فبصلصة ذاتها ويجوز رهن الكلاب ما في بيعها المشهور والمنع بخلافه إلا بقى لا يمكن ذلك والذال المعنى من بيعه قبل حلول الدين (ص) وكسین (ش) يعني أن الخسین لا يجوز رهنه بخلق القوة القرضية وكذلك ما شاهد من الثروة التي لم تخلق والزرع الذي لم يظهر على وجه الأرض ويجعل المتع إذا كان رهن ماذر في صل عبد البيع فإن كان بعد عقده أو في قرض حازقه حاولوه ونه بعضهم لكن لم ينع لاحد (ص) وخروان الذي الآن تتخلل وان تخمر أهرافها كم (ش) يعني أن رهن الخمر سواء كتبت لمسلم أو لم ي

تقديره أنه ليس له إلا ما بقى بعدئذ ما بيع فكأن الخاصة الواقعة سابقاً لباقي (قوله ونسبها الخ) هذا حدس طرقتين في أنك نسب القدر الموجود من المال لمجموع الديون وبذلك النسبة يأخذ كل واحد من دينه بالطريقة الثانية أن نسبها لكل واحد لمجموع الديون وبذلك النسبة يأخذ من التركة وذلك الطريقة أشار لها الشارح بقوله وأولاً ونسب إلى جميع الديون (قوله وكذلك في البيع والتكاح) أي بيعهما لمصلحة من ساع الصغير وترتيبهما للأصغير (قوله اللهم الآن يكون كل منهما مطلقاً للتصرف) والظاهر أن إصاها مامرتين كشرط استقلال كل واحد على ما يأتي في ترتيب الوكيلين (قوله كان أمهل) وقد يقال إن التكاف ملغوظ دخولها على المضاف المقيد بالمضاف إليه فيفيد المقصود من الشمول (قوله للثمة والتمتع) أي تمتع ببيع السكك (قوله يختلفان الآن) فهو لا يجوز بيعه إلا أنه يجوز رهنه (قوله وان تخمر أهرافها كم) أي حاكى وظلله المصنف وجوب الرفع والرافعة وليس له الرفع لمن لا يراهون تكسراً نسبة الخسار أيضاً (قوله فأن لم يسلم ردت إليه) ولو طلب المرتين وقفها بسدس حتى يحصل دينه خفية فلا بد منها وسواء لم يكن من ذلك أو يصح دينه بالأرض وإذا رهن الذي انخر عند التسليم ثم مات الرهن الذي أو فليس فلا رهن السليم ولو قبضها إلا رهنه في الأصل فليس وأمراته المضمول معق في الخاصة فاله أنهب (قوله وتران) لكن إذا لم يكن مالكي والراجح عند طرمة التخليل وقيل بالكرهية

يحصل دينه خفية فلا بد منها وسواء لم يكن من ذلك أو يصح دينه بالأرض وإذا رهن الذي انخر عند التسليم ثم مات الرهن الذي أو فليس فلا رهن السليم ولو قبضها إلا رهنه في الأصل فليس وأمراته المضمول معق في الخاصة فاله أنهب (قوله وتران) لكن إذا لم يكن مالكي والراجح عند طرمة التخليل وقيل بالكرهية

وقوله فلا ترد أي بعد التخليص لراهنه الذي وكان الانساب أن يزود لارتاق والتقدير الآن تنقل فلا ترد لراهنه الذي ولا تراق حل  
 وراهنه المسلم (قوله أمالو كان الراهن نسبا) أي الذي من العصبه ثم تخمر (قوله وزدنا له) أي وبقى الدين بدارهن فان أسلم  
 أو بقت وحل بما كرم وبقى دينه بدارهن بأضاملا (قوله أي ان المشاع) أي الجزء المشاع فلما قسم لراهنه الموهون وقوله من ربح  
 أي بعض ربح الخ (قوله وسواء كان الخ) ومقابلته لا يصح رهن المشاع وهو مذهب أي خيفة (قوله ولا خير) أي الأمان كان الباقي  
 للراهن أي كاله احترازا عما إذا كان على نصف شيء مشاعا ورهن نصف (٢٣٩) النصف بجزء مذكول الراهن فقط (قوله

أي مع حوز الخ) تقسيم السبينة  
 أي ان المراء بالسبينة للمستهتم  
 لا يحنق ان هذا لأجله ولا ينسب  
 قوله بعد فالباء السبينة أو بمعنى مع  
 على تقدير مضاف (قوله لا رهن  
 لم يحنق الخ) ومقابلته ما لا أنوب  
 انه لا يجوز فيما عدا الراهن بعضه  
 أن يرهن حصته منه إلا بذن  
 ثم لا كان ذلك عن صاحب بيع  
 حصته (قوله فليسا من الخ) عبارة  
 ان غازی قال ان عرفه وصوب  
 الحاج قول ان القاسم لا يقتصر  
 لأن القسم يك لا أن ذلك لا يمنع بيع  
 حصته أو دعاه لبيع جميعه فان  
 باعه بغير حسن الدين كان الثمن  
 رهنه وان كان بحسنه قضى منه الدين  
 ان لم يأت برهن مثله انتهى وقال  
 ابن عبد السلام الصحيح عندي  
 ما قلنا الحاج فليسا من قوله في  
 التوضيح ينبغي أن يستأنه أيضا  
 لا انصفه من الدين فاذا استؤذن لم  
 يكن له أن يدعو لبيع الجميع قبل  
 القضاء انتهى بختمنا انتهى فاذا  
 عت ذلك ففسره فليسا من مقول  
 قول ابن غازی (قوله وللشريك  
 الذي يرهن حصته) معناه كأخذه

الراهن المسلم الآن تنقل فلا ترد ويختص بكونه غرما له الراهن مرتبه وان رهن المسلم  
 عصبه المسلم أو ذي فتمتع عند المهرن فانه يربقه بامر ما كرم كان كما كرم في الموضع يحكم  
 ببقائه وتخليصه وان لم يوجد كما يرى ذلك فليس عليه الرجوع الا من من التعقب أمالو كان  
 الراهن عينا فان اتراق عليه وترد البواكني المؤلف يذكر القصر عن التصريح بالعصبه  
 اذ لا يقتصر غيره (ص) وضع مشاع وغيره بجميعه ان بقى فيه الراهن (ش) يعني ان المشاع من  
 ربيع وحیوان وعرض وعقار يصح رهنه كما يصح وقفه وهبته وواه كان الباقي للراهن أو  
 لغيره على المشهور لكن ان كان الباقي لغير الراهن اقتصر في الحوز على حصه الراهن والا غير  
 جميع ماله مارهن والمهرن لا يتحول يده في الرهن فيسل قاله في ان الجزء المشاع يحجز  
 بسبب حوزا لجميع أي جميع الشيء الذي اذنه بعه مشاعا كان الفصل منه بعد الجزه  
 للمرهون عليه كره الراهن أي حوز الجزء المشاع المرهون بسبب حوز جميعه أي مع حوز جميعه أي  
 جميع المشاع لا لجميع الجزء المرهون أي جميع المشاع الذي لراهن مارهن والمهرن ليس  
 قوله ان بقى فيه لراهن غالبه السبينة أو بمعنى مع على تقدير مضاف (ص) ولا تأذن شريك  
 (ش) أي ان من يرهن مشاع في عرض أو حیوان عملا لا ينقسم أو مما ينقسم لمهرن حصته  
 أو بعضه من غير اذنه شر لا كان الشرر يك يتصرف مع المهرن ولا ينقسم رهن الشرر لمن  
 ذلك لان الرهن لم يحنق بجمعه على المشهور وبعبارة أخرى ولا يجب على الشرر بل أن يستأذن  
 شريكه عدوه حصته فلا ياتي الا بالاحتياج الى قول ابن غازی فليسا من (ص) وله  
 أن ينقسم ويبيع ويسلم (ش) أمه وللشريك الذي يرهن حصته أن ينقسم من غير اذنه شرر يك  
 ولا كاله ولا لرهن أيضا لان حصته لم يحنق بالجمعه من الرهن وللشريك أيضا أن يبيع  
 منه ما من غير اذنه شرر يك لان في تأخير البيع على الشرر بل ضررا لان الغالب أن الدين الذي  
 فيه الرهن وسيل وإذا باع الشرر بغير الراهن حصته فانه يملك الحصه للشري على  
 تفصيل وهو انه ان كان شرر يك حاضر اسلم المبيع له وقع الحكومه منه وبين المشتري وان  
 كان غائبا ارفع امره لهما كم اذن في البيع عن شاع ووضع مال الغالب تحت يده فاضمه في وله  
 راجع لغير الرهن كقولنا رد عليه قوله وبيع اذال رهن لا يجوز له البيع (تتبعه) وإذا  
 كانت شقصر حصه الشرر يك الذي يرهن اذابه تحت يده فله بيعه لراهن على البيع ثم اذا  
 باعه بغير حسن الدين كان الثمن رهنه أي من حصه الراهن وان يبع بحسنه قضى منه الدين ان  
 لم يأت برهن مثله قاله الباقى (ص) وله استحقاق جزءه وبقضه المهرن (ش) يعني  
 أنه يجوز للراهن أن يستأذن حوز حصه شرر يك الذي يرهن حصته ولا ينقسم من ذلك رهن جزئه  
 لكن لا يمكن من جوله فيه فله ذلك بطل حوز المهرن بل المهرن يقبض هذا الجزء  
 المستأذن من استأذنه أي يقبض جزءه منه ويدفعه للأوثر وهو شرر يك الذي رهن حصته

شخصا عدا الله أن ينقسم منه وان لم يأت شرر يك في القسم وليس المراد أن يباشر القسم بغير حضر شرر يك أو وكله ولكن يحضى  
 نت أخذ نظامه العبارة فاعترضها قائلا فانه نظر لقرولها فان شاء الشرر يك فله ذلك الراهن وهو في المهرن فان غاب الراهن أعظم  
 الاما من ينقسم له اه (قوله فانه يسلم تلك الحصه للشري الخ) لا يحنق ان هذا التفصيل الذي ذكره لا يظهر في موضوع المصنف  
 من ان احد الشرر يكين رهن حصته وللشريك الآخر يردان يبيع حصته وانما يظهر ذلك في المشترك الذي ليس فيه رهنية كفرن

بين رجلين مثلاً يريد أحدهما أن يبيع حصته فقال له إذا كنت حصلت لك الفرس المشتري بل إذا كان شريكاً حاضراً فلم يبيع لموقع الحكومة بينه وبين المشتري أما أن يكون ذلك المشترك تحت يد الشريك الذي يبيع أو يد المشتري أو يدهما معا لنظرهما كما وأما إذا كان الشريك الذي يرد البيع قائماً فان الشريك الذي يرد البيع رفع أمره إلى الحاكم بأذن له في البيع من شاء وحسب شأنه فنقصت حصته بيعها مفردة فان الحاكم أمره ببيع جميعها ويكون ثمن حصته الغائب تحت يد الحاكم وإن لم تنقص تكون حصته الغائب تحت نظر الحاكم أما أن يشترى تحت يده وتحت يد المشتري حتى يقدم صاحب الغائب قال بعضهم ونظر هل ذلك الشرايين شرايينه خصومة والشهر زمان متعده أم لا أه فقول الشارح سلم البيع له أي إلى الشريك وليس في هذا تسليم الحصه للمستري وفوقه ووضع مال الغائب تحت يده أي بدال الحاكم وفي تلك الحالة الحصه المشتركة تحت يد المشتري فقوله ووضع مال الغائب هو حصته عند عدم النقص عند البيع أو ثمنها عند النقص كما ينظر في الخيرة إذا كانا شريكين في حيوان مثلاً عبرت أو غيره ولا يجوز له أن يتصرف إلا بأذن شريكه فلو باع نصيبه وسلم الجميع للمستري بغير إذن شريكه فقتضى القواعد أنه يضمن وبه أفق شيخنا والشافعية لأن أحواله أن يكون كالدفع في الامانة والمودع إذا وضع بدأ حتى يضمن لتعديه فان قبل بلز عدم صحة البيع لعدم قدرته على التسليم قلت ان (٣٤٠) كل شريك حاضر سلم البيع له وتقع الحكومة بينه وبين المشتري أو غائباً

رفع أمرهما كما يأذن له في البيع من شاء الحاكم ووضع مال الغائب تحت يدهم ببيع البيع فاني لم أرى ذلك فلا غيراً منه مقتضى القواعد انتهى وقوله ولا يجوز لأحدهما أن يتصرف في حصته شريكه أي في اقتضائه انما اشتري منه حصته بغير اقباضه حصته هذا هو المراد وليس غرضه أن لا يجوز له أن يتصرف في حصته ببيع بطلبه يتوهم ببيع حصته نفسه ما زال ولكن يحتاج في اقتضائه الكونها غير متوفرة وغير منقسمة إلى اذن شريكه فان أذن بغيره اذن شريكه ضمن كذا أفاده من حقق فان قلت انما فرضت ما قاله الشارح في موضوع غير موضوع المصنف فله معنى قول

لشريكه يده على الرهن وهو شائع فيقول والرهن أن يقاسم الراهن في الرقاب أو في منافعها فله التمتع فالصغر الاول والاخير واجبان للرهن دليل قوله وبضه المرتبة أي والرهن استقرار جزم شر بكونه بضه المرتبة الجزئية ظاهر يريد وبضه في الرقاب أو المنافع والصغير في بضه واجبة للرهن المستأجر أي الأجرة تدفع للرهن (ص) ولو أنما شريكاً فوهم حصته للرهن وأما الراهن الاول بطل حوزهما (ش) الصغير يرجع للرهن والمرتهن والمعنى ان الراهن والمرتهن اذا أمنا الشريك الذي لم يرهن حصته على الحصه المرتبة وهي شائعة ثمان الشريك الذي لم يرهن رهن حصته للرهن وأما الشريك الاول على هذه الحصه الثانية وهي شائعة بطل حوزا الحصتين وفقدت العقدتين أصلهما لان يد الراهن الاول على ما رهنه بسبب أنه أمين على حصته شريكه الراهن الثاني وهي شائعة فلهذا منه أن حصته تحت يد الراهن الثاني جازية ولا يصح حصته شريكه بالاستئمان الاول ولو حصل حصته الثاني على بدأ حتى بطل رهن الثاني فقط لحوزة حصه الاول (ص) والمستأجر والمساقى وحوزهما الاول كلف (ش) عطف على متاع أي موضح رهن الشئ المستأجر لمن هو مستأجره قبل انقضاء مسقة الاجارة وكذلك رهن الحائض المساقى لعامله وحوزهما الاول بالاجارة والمساقاة كاف عن حوزة رهن وأشعر قوله الاول بأنه رهنه عندهما فلو رهنه عند غيره افتال في الموازاة يجعل المرتبة مع المساقى رجلاً وأبو بكر كلفه على يد رجل برضيانه وقال مالك لا يصح الا أن يجعله سيد غير من في الخاط من عامل أو أجير ومثل الستاجر المساقى المودع والمعادين

المصنف وسلم قلت معناه كما أفاده بعض الشيوخ انه اذا

ان

كان شئ مشتركاً بين اثنين كفرن بين ز يدعور ورهن عمر و حصته فيعوز له بدأ ببيع حصته ويؤملها للمستري ان اقتضى نظره الحاكم أن يكون الحائز هو المشتري وان اقتضى نظره الحاكم أن يكون الحائز المرتبة كان ذلك له (قوله وبضه) أي أجرة الجزو كما يؤجره المرتبة لاهولته في حكم الجواز ولا يجوز للرهن أن يولى ذلك الا ان قسمت الفات اذا كان يمكن قسمها فان اتفق مع شريكه على أخذ كل حصته أو قسمت المتفعة حيث أمكن أيضا كما اذا كان بين رجلين داران على الشيعاء رهن أحد الشريكين داراً ثماناً شريكاً حصته شريكه أي الرقاب أي بان يجعل الدار نصفين يضرب حائط وسطها وقوله أو في منافعها كما اذا كان بين رجلين داران على الشيعاء رهن أحد الشريكين داراً ثماناً شريكاً حصته شريكه فليس المراد أنه رهن داراً كاملة على حدة بل رهنه نصف دارين كل كما أفاده شيخنا واقسم الراهن والمرتهن الفقيه بان جعل له دار وجعل لنفسه غلة أخرى فله حينئذ يتولى العبد وقبض الاجرة ولكن مقاومة النافع لا تكون الا اذا كان المرتبة قد شاعرت النافع لنفسه على ما يأتي والا فجميع المنافع للرهن من حيث استأجر حصته شريكه فلا معنى لمقاومة النافع حينئذ (قوله مع المساقى رجلاً) بضه القاف وقوله جلا أي يكون حائز المرتبة وقوله أو بتركه على يد رجل برضيانه أي لو أحدهما آلاف القول الذي يدهم ومفاد عب أن المراد رجل آخر غير المساقى ولم يظهر لانه



عن ما يعلم وقوله أو أجري أي أجبر العامل أوروبا لحائط (قوله في المداينة) أي عند المداينة أي وقع في صلب عند المداينة وقوله  
 والتطوع به أي أنا وقع عند المداينة (قوله في حصة الرهن) فإن لم يحصل طبع فيكون الرهن فاسدا وقوله أو شرط لا اختصاص الخ أي  
 لالصحة الرهن أي فالرهن صحيح لكن بشرط لا اختصاص المرتين (٣٤١) الطبع أي فلا يقع فاسدا من أول الأمر بغير خلاف الأول

أن حوزهما الأول كلف (ص) والثاني ولو عيناً يبدله أن طبع عليه (ش) أي وضع رهن  
 المثلث ولو ذهباً أو فضة أن طبع عليه طبعاً لا يقدر على فكها غالباً بحيث لو أزيل علم نزوله حصة  
 للذراع لا احتمال أن يكون ناقصاً فيضه على جهة السلف وسماه رهنه واستطاع السلف في  
 المداينة ممنوع والتطوع به حصة مديان بخلاف غير المثلث ومن غير المثلث الخ أي وأما بشرط  
 الطبع حيث جعل يبدل المرتين أو ما جعل يبدل أمين فيصع ولو لم يطبع عليه وأشار بالمبالغة  
 للرذيل قولاً أشبه باستحباب الطبع على العين وقوله يبدل محل من المثلث أي حاله كونه المثلث  
 يسد وهل الطبع شرط في حصة الرهن وهو ظاهر كلامه وعده مستغناء أو شرط لا اختصاص  
 المرتين به فإذا لم يطبع عليه حتى حصل مانع كان المرتين اسماً للقائمة أو شرط لجواز الرهن  
 وعليه أو الحسن وعليه فقوله أن طبع عليه شرط في حصة الرهن أي يجوز أن طبع عليه وهو  
 المعتد كما يفيد كلام جمع (ص) وفضلته أن علم الأول ورشي (ش) يعني أنه إذا رهن رهنه  
 يساوي ما في تخسين فإنه يجوز أن الرهن أن رهن فيه باقية عند شخص آخر بشرط أن يعلم  
 بذلك المرتين الأول ورشي به ليس صحيحاً لأن المرتين الثاني وهذا إذا كان الرهن يبدل المرتين  
 أو ما لو كان موضوعاً على بدأ أمين فأنما بشرط علمه دون علم الأول وبما روي كلام المؤلف أن  
 رهن الفضلة لغير المرتين أو ما إذا رهن المرتين الأول فلا بد أن يكون أجل الدين الثاني مساوياً  
 الأول لا أقل أو أكثر ولعل وجه المنع فماذا كان أجل الدين الثاني أقل منه ساعاً وسلفاً وهو  
 تجهل دينه الأول قبل أحله وفي الأثران لا يحصل أن تكسدا أساقه فيؤدى ذلك إلى تأخير  
 بيعه ففيه سلف وهو التأخير برزقاً وهو عدم الكساد لو بيع الآن وبني أن يحصل هذا  
 حيث كان الرهن مما ينقسم بخلاف ما ينقسم فلا يتأخر فيه ذلك (ص) ولا يشتمل الأول (ش)  
 الظاهر للفضلة والمعنى أن الفضلة المذكورة لا يضمنها الأول إذا كانت يسددها مما يغيب  
 عليها ونقلت ولم تنقسم لأنه لا يضمن وأما يضمن مبلغ دينه فقط ويرجع المرتين الثاني دينه  
 على صاحبه لأن فضلة الرهن هي على يد عدل وهو المرتين الأول وهذا إذا رهن الفضلة لتقسم  
 المرتين أو ما إذا كان الرهن كله عنده وفيه فضل عن دينه فإنه يضمن جميعه إذا تلف \* ثم  
 شبهه في عدم الضمان قوله (ص) كترك الحصة المستحقة (ش) يعني أن من رهن عقلاً  
 أو حياً أو ما وعرضاً فحق شخص حصة منه ور كماله يبدل المرتين فلهذا لا يضمن  
 تلك الحصة المستحقة لأن بالاشتقاق خرجت من الرهنية وصار المرتين أميناً فلا يضمن  
 إلا ما بقي (ص) أو رهن نصفه (ش) كأن وقع عند ابن غاذي في نسخته وهو إشارة لقول ابن  
 القاسم فيها وكذلك من الرهن نصف ثوب فضله جميعه هلك عنه لم يضمن إلا نصف قيمته  
 وهو في النصف الآخر موثق (ص) وعلى دينار ليستوفي نصفه ويرد نصفه (ش) يعني  
 أن من أخذ من شخص ديناراً أخذ نصفه من قيمته أنه تلف قبل صرفه أو بعده فإنه يكون في  
 باقية أميناً ويضمن قدر حصة منه نصفاً أو غيره ولا يضمن عليه إلا ما يجرى به رهنه وقوله ليستوفي  
 نصفه بأنه لو قاله أصرفه وخد نصفه وتلف قبل الصرف لكان من ربه جميعه لا ما منه

(٣١ - خبرني خامس) ضمن جميعه (قوله كترك الحصة المستحقة) ظاهر إطلاقه عدم تقييد ذلك بإحضار الرهن أو إثبات بقائه  
 عنده وقت الاستحقاق (قوله كذا وقع الخ) وأما عند غير ابن غاذي فليس فيما ذكر أي فليس فيما أقول المصنف أو رهن نصفه بل هي حافطة  
 أصلاً (قوله ليستوفي نصفه) أي قرضاً أو قرضاً فهو أعطاه ليكون له نصفه من حين الإعطاء لا يضمن عليه إلا أن اتهم فإن أعطاه ليكون  
 رهنه عنه حتى يوفي حصة منه أو من غيره ضمن جميعه ضمان الرهن

(قوله قال أبو الحسن الصغير) يضم الصادق العين المحبة وتشديد الهمزة (١) واسمه على وجهه انه اذا قال له اصر فذهب  
وكيف حتى يصره والو كيل لاشئان عليه وبعد الصرف قبض لحن نفسه فيضمن حصته (قوله قسم ان أمكن) في دفع الاول قدر  
ما يغض منه لا أن يدو الباقي الثاني الآن يكون الباقي يساوي كثر من الدين الثاني فلا يدفع منه الثاني الاقتداره ويكون بقية الرهن  
كلها الدين الاول (قوله وظاهره انه يباع الخ) العبارة فيها حذف والتقدير وظاهره انه يباع ويقتضى الدينان معا ولو أتى رهن كالأول  
دفعنا لما يقال انه اذا أتى رهن كالأول لا يقضى الدين الثاني لعل لأجله بل يقضى الدين الثاني على وجهه وأخذ الرهن بقية الدراهم  
والرهن الثاني صك الأول بقرم مقام الأول ويبقى لأجله فرد ذلك بقوله وظاهره انه يأتي الخ (قوله لوضوحه) الوضوح لا يظهر الا في  
التساوي وأما عدمه فلا يظهر الوضوح (٤٣ ٣) (قوله والمستعارة) ويجب على المستعير ان يعين للمعارف النوع الذي رهنه فيه

بأن يقول ارهنه في ذهب أو فضة  
أو طعام أو ما لتعين ذلك القدر فلا  
يشترط (قوله واختصرها البراذي  
على الاول الخ) أي اختصرها  
البراذي على الثمن وإن أبى زيد  
على القيمة كما يعلم من مبراهم (قوله  
بقيته) والفاضل عن وفاة الدين  
على هذا القول ملك للمستعير (قوله  
أو بما أدى من غنه) والفاضل  
على هذا القول من ثمن الرهن عن  
وفاء الدين باق على ملك ربه (قوله  
لوهذا المستعار عند المرتهن وهو  
مما يغاب عليه فوجه الغرم على  
المستعير والمرتهن كافي كل عارية  
ورهن غير معارف قسم المعبر المستعير  
بالقيمة يوم قبض العارية ويتبع  
المستعير وهو الرهن المرتهن بقيمتها  
أما يوم القبض أو الهلاك أو الرهن  
على الخلاف فيقاسمه من دينه  
فمن فضل له شيء يرجع به وان كان  
الرهن لا يقاب عليه فلا ضمان كما  
في العارية والرهن التبرع المعبر  
(قوله يوم قبض العارية) وقيل يوم  
الرهن وقيل يوم الاستعارة أقول

وهو كذلك وأما ما تلف بعد الصرف فتمها قاله الشيخ أبو الحسن الصغير (ص) فان حل لأجل  
الثاني أو لا قسم ان أمكن والابيع وقضيا (ش) يعني انه اذا رهن الفضلة مع علم المرتهن الاول  
ورضا فان حل لأجل المرتهن الثاني قبل أجل المرتهن الاول فان الرهن يقسم بينهما ان كان مما  
يمكن قسمه من غير نقص فان لم يكن قسمه أو أمكن تنقص فانه يباع ويقتضى الدينان من غنه  
وصفته أن يقضى الدين الاول كله أو لا لتقدم الحق فيه ثم يأتي الثاني وأشعر قوله قضيا بأن  
فيه فضلا عن الاول وهو كذلك أما اذا لم يكن فيه فضل فلا يباع حتى يحل لأجل الاول قاله ابن  
القاسم وظاهره انه يباع ولا يوقف ولو أتى الأول رهن كالأول وهو كذلك ولم يتعرض لما اذا  
تساوى الدينان أو كان لأجل الثاني أبعد لوضوحه وهو انه يباع ويقتضى ما مع التساوي ولو  
أمكن قسمه اذ ربما أدى القسم إلى النقص في الثمن وأما بعد لأجل الثاني فالحكم أنه يقسم  
ان أمكن والابيع وقضيا ١ ولما تمثل قوله في حذر الرهن ما يباع ما كان مأكلا رهنه وما ليس  
بمأكلا كالاستعارة بين الحكم فيه بقوله عطا على مشاع (ص) والمستعارة (ش) أي وضع  
رهن المستعارة الرهن أي لا ضمان لقول مالك ما لم يستعارة سلعة لغيرها جاز ذلك ويقتضى  
المرتهن بيعها ان لم يؤد الغريم ما عليه ويتبع القسم المستعارة أدى عنه من ثمن سلعة وفي  
رواية يحيى بن عمر بن عيسى بقيته انتهت واختصرها البراذي على الاول وإن أبى زيد على الثاني  
والذي أشار بقوله (ص) يرجع صاحبه بقيته أو بما أدى من غنه (ش) أي يرجع المعبر وهو  
المراذع صاحبه على المستعير بقيمة الشيء المعبر يوم قبض العارية أو انما يرجع المعبر على  
المستعير عما أدى المستعير في دينه من غنه أي ثمن الشيء المعبر أو لتتوابع الرواية وليست للتخصير  
بدليل قوله (ص) نقلت عليها (ش) أي نقلت المدونة على القولين واختصرتها عليها فالصغير في  
قوله أدى المستعير كقوله وأحيث فلا تكلف ويحمل رجوعه لصاحبه الذي هو المعبر وفيه  
تكلف اذ لم يؤد ذلك لما كان الاداء من ثمن ملكه كالمؤنذ وان لم يسائر فقوله أدى منبها  
للقول لتبطل ما اذا أدى المستعير أو وكيفية حكم أو غير ذلك والقاعلة والمستعارة والمعبر  
وفيه ما عجلت (ص) وضمن ان خالف وهل مطلقا (ش) يعني ان من استعارة سلعة أو عبدا  
لم ينهها في دراهم مما يتقدم على ورهنتها في طعام وهكذا ذلك المستعارة الرهن أو فاته على ربه فانه

وهو الاظهر (قوله واختصرت عليها) هو عين قوله نقلت عليها (قوله

يضمن

وهذا) لانه هو له على ما في عب وشب بل ولو كان قاطنا حاله ان ابن القاسم حكم بالضمان أي علق به الضمان مطلقا ولو بما  
لا يغاب عليه وتكون السلعة رهن في الطعام وأشبه يقول لاشئان والسلعة رهن في الدراهم وفائدة على قول أشبه ان المعبر اذا  
أتى بالدراهم دفنها للرهن وأخذ رهنه ويقول للرهن هذا هو الذي أذنت بالرهن فيه وأنا أراجع دراهمي على المرتهن وأما على  
قول ابن القاسم فقال بعضهم الظاهر انه أخذ بسلامتي وقوله في المدونة فرهنها في طعام أي من فرض أو سلم بأن يدفع المسلم اليه  
رهنه لأسلم في الطعام الذي عليه قبضهم جعل بينهما خلافا فقام قول ابن القاسم على الحلاقة وهو المشاركة بقوله وهل مطلقا قال ابن  
عرفة وهو الصواب وبعضهم يقول بحل قول ابن القاسم بالضمان وتكون السلعة رهن في الطعام اذا خالف المرتهن ولم يحلف المعبر  
(١) صوابه المكسورة كما هو قاعدة التصغير اه

وأما إذا وافق المرتين أو حلف المعتبر فلا يتعلق بالمستعير ضمان ويكون رهنا في الدراهم التي أقر به المعتبر فلما علمنا بقول المعتبر بضمن المستعير لان تعديده لم يؤثر شيئا وقول المصنف وأذا أقر المستعير هو موضوع المسئلة (قوله بضمن) حيث قيمة السلعة أي متى يتعلق به الضمان وقوله والقول قول المرتين أي في أن السلعة رهن في الطعام وحيث يتعلق الضمان بالمستعير (قوله فيما أقر به المعتبر) أي هو الدراهم وقوله لا تتعلق بدعوى المرتين حيث إذا في كون السلعة رهنا في الطعام (قوله بل يكون رهنا) أي فيما رهن فيه من الطعام (قوله فيما أعياه) أي في الدراهم التي أعياه أي في عدد الدراهم من قيمة الطعام والحاصل أن المعتبر والمستعير متفقان على أن الاستعارة إنما وقعت على أن يهرن المستعير في درهم الآن المستعير تعدي رهنه في طعام فهو موافق للمرتين في أن الرهن إنما هو في طعام ومتفق هو والمعتبر على أنه استعار له يهرنه في درهم هذا الكلام لا يحد عنه وزج جمع لقول الشارع وذلك قد تقدم تأملنا لا مفعول به على ما قال عب وشب أما شب فقال والحاصل أنه إذا استعار عبد يهرنه في درهم رهنه في طعام فقال ابن القاسم بضمن المستعير أي ان العبدان يضمنه قيمته ولو لم يحصل فيه شيء تعديده أنه أن يجهله رهنا (٣٤٣) فبما دعاه من الدراهم لا فيما رهنه فيه المستعير وهو

ظاهر لان القول قول المعتبر وقال أشهب يكون رهنا في قدر الدراهم من قيمة الطعام واختلف هل بينهما خلاف وهو الصواب وبعبارة عب وضمن إن شاف أي للمعتبر تضمنه قيمته ولو لم ينفذ تعديده وله أخذه من المرتين وبطل العبارة بشاء على أن القول قول المعتبر إنما أعياه يهرنه في درهم قال ابن القاسم وقال أشهب يكون رهنا في قدر الدراهم من قيمة الطعام الخ وأشارنا قد عرفت أنه يخالف لهما لانه قال وذلك ذلك المستعار يهرن أوقات على ربه أي بانضام أو مرق ثم قال الشارع بعد ومعنى ضمن فقد تخالف كلام شارحنا كما حملت والحق الموافق لقتل الذي ذهب إليه شارحنا آخر أو ان معنى ضمن تقتضي به الضمان مطلقا أي إذا تلت أي على فرض التلف

يضمن به له تعديده وسواء كان بما يقاب عليه أم لا وسواء صدق المرتين على التعدي أم لا وسواء حلف المعتبر أم لا وهذا معنى الإطلاق كما هو ظاهر ما ومعنى ضمن أنه صار متعلقا بضمانه إذا تلف أو ضاع أو سرق مثلا لأن معناه أنه إذا كان فاعلمنا ثبتت الخسارة لا وصوله إليه (ص) وإذا أقر المستعير لمعتبره ووافق المرتين ولم يحلف المعتبر أو يلان (ش) أي وأوصل الضمان المذكور عند ابن القاسم مقيد بما إذا أقر المستعير لمعتبره بالتعدي ووافق المعتبر على ذلك خرج الفهم المرتين وقال لم يتعد ونكل المعتبر البين على ما دعى من التعدي فإن المستعير يضمن حيث أن قيمة السلعة للمعتبر يدقه على التعدي والقول قول المرتين وهذا تأويل ابن ونس وعليه لو حلف المعتبر على ما دعى أو أقر المرتين بالتعدي فلا ضمان على المستعير ومكانت السلعة رهنا فيما أقر به المعتبر ولا تقبل دعوى المرتين حيث أن وبعبارة أمان لم يقر المستعير لمعتبره بالتعدي فلا ضمان بل يكتفى برهنه فيما رهن فيه وأما ما وافق المرتين المعتبر والمستعير على التعدي أو حلف المعتبر على التعدي فلا ضمان ويكفي رهنا فيه ما قيمته أعياه \* ولما ذكر المؤلف الأمان التي يصح فيها الرهن شرع في الكلام على الأمان التي لا يصح فيها الرهن فقال (ص) وبطل بشرط منصف كأن لا يفيض (ش) يعني أن الرهن إذا اشترط في الرهن شرطا ينافي في حكمه فإنه لا يجوز وبفسد الرهن بسبب ذلك الشرط كما إذا شرط أن لا يفيضه المرتين أو أن لا يساع عند الأجل في إلحق الذي رهن فيه أو بشرط الرهن أجل معين أو بسبب لا يكون رهنا ولا يكون الرهن ضامع أمه فانه يبطل حكمه فقوله وبطل أي الرهن يعني الإذن بان لا يعني الذات المرهونة إذ لا معنى لبطلان الذات والباسط بشرط سببية أي بسبب اشتراط شرط منافي لقتضاه ومتنفي كلام المؤلف ولو أسقط الشرط وعليه فالفرق بين الرهن والبيع المصاحبه بشرط المناقص

لا نسو حدود كان يقاب عليه أم لا قلت عليه بينة أم لا أي والسلعة رهن في الطعام وهو الأمر الذي رده المرتين وأشهب يقول يكون رهنا في الدراهم كما يقبل المعتبر فعلمنا بقول المعتبر على قول أشهب فلم يكن المستعير متعديا به إذا الاعتبار لكونه ناقدا علمنا بقول المعتبر وقول شارحنا أما لم يقر المستعير حاشا إذا تنازع المعتبر والمستعير في قول المعتبر أعياه المرتين في درهمه وقول المستعير أعياه المرتين في درهمها في طعام يكون القول قول المستعير لا قول المعتبر ومتفق عب لانه قال قوله إذا أقر المستعير لمعتبره ولا دخله في التوفيق إذ هو موضوع المسئلة لا تغاها على عدم الضمان حيث شاف المستعير المعتبر انتهى ولكن يخالفهما ما في شرح شب فانه قال ان عمل التأويل بن حدث وافق المستعير المعتبر في أن الاعارة إنما وقعت على أن يهرن المعتبر في قدر من الدراهم ولم وافقهما المعتبر على ذلك لأنوا تخلف المعتبر في المستعير فيما وقعت عليه الاعارة وكان القول قول المعتبر وبينه وضمن المستعير قيمة سلعته وارفع التأويل لأن الأصل أن يعمل بقول مدافع ما لم يغيره انتهى وبمثل في فميا أظن وهو الظاهر (قوله أي ينافي حكمه) أي مقتضاه من كونه يفيض ويبيع وغير ذلك (قوله أولا لا يكون الرهن ضامع أمه) بأن رهنه ضامع لا واشترط ان ولها الذي نلته لم يدخل في عقدها رهنه وسببا في ما يدل على ذلك (قوله فانه يبطل حكمه) وهو كونه رهنا (قوله أي بسبب اشتراط)

فيه اشارة الى ان شرط بمعنى اشتراط ويجوز ان يفسر شرطا بشرط (قوله ان القبض والبيع) لا يسلم كل منهما ما الباع قطاهر وما القبض فكذلك لقولهم يبطل الرهن اذا لم يحز فيه هذا دليل على تحقق الرهنه بدون حوز (قوله وأولى ان لم يظن) أي بأن يميز بين ما لزوم فلا ينافي ما يأتي (قوله انه لو علم انه لا يلزمه) فيه ان يقال ان هذا بنسبة الرهن المتلوع مع أنه قد جعله كالشرط ثم أقول عرفنا ما اذا ظن لزوم الرهن وأولى لو جزم بزمه أو أراد ان يظن ما يشمل الجزم بزمه وعرفنا ما اذا علم ان الرهن لا يلزمه فبقي حاله ظن عدم لزوم والشك والظاهر انهما كحالة ظن عدم لزوم (٢٤٤) (قوله فانه الشيخ كرم الدين) بالضمير كاهو في نسخة والجيزي كان

شكلا كرم الدين (قوله لا يكون رهنًا) أي مع القوات لا يضمن ان كلام المتن اذا كانت المعاملة فاسدة والرهن مخصصا اذا كان كل منهما مخصصا للحكم فيه واضح وقعت المعاملة على شرط الرهن أم لا يبقى الكلام فسادا كان كل منهما فاسدا أو ألعالمه صحة والرهن فاسد وفي كل امان تقع المعاملة على شرط الرهن أو يكون الرهن منطوقا به فتكون الجهة ثنائيا منور اما اذا كان الرهن مخصصا للمعاملة فاسدة ففكلام المصنف وما اذا قل كل منهما مخصصا فمطلوعه فيبقى ما اذا كانا فاسدين والحكم انه اذا كان الرهن مشروطا بالعقد فيكون رهنًا في عوض المبيع أو القرض حيث فلت من قيمة أو مثل وان كان منطوقا به فانه يبقى الدين بلا رهن وان كانت المعاملة مخصصة والرهن فاسدا فان كان مشروطا في العقد فانه يكون رهنًا في الثمن والسلف وان لم يحصل فسوت وأما ان كان منطوقا به فانه يبقى الدين بلا رهن كما اذا كانا فاسدين وقوله انظر ابن غازي أي فني نقول ان غازي المتلوع به لا يكون رهنًا مع القوات (قوله كالمكفالة) أي الضمان وقوله في دية الخطأ متعلق

فانه يصح اذا أسقط ان القبض والبيع ككل منهما ما أخذ من ضمان حقيقة الرهن فالشرط المتناقص له ما شرط من قبض الحقيقة وأما شرط عدم التصرف في المبيع فهو متناقص لما يترتب على البيع لا لنفس حقيقة (ص) وباشترطه في بيع فاسد ظن فيه القزوم (ش) يعني أن البيع الفاسد اذا شرط فيه رهن فدفعه المشتري ظنا أنه يلزمه الوفاء وأولى ان لم يظن القزوم فانه يكون الرهن فاسدا وسرده الراهن كن ظن ان عليه دفعا فدفعه لصاحبه ثم تبين أنه لا دين عليه فانه يسترده عن أخذه ولا مفهوم للبيع الفاسد اذا اقرض الفاسد كذلك وظاهر كلام ابن شمس المؤلف بطلان الرهن ولو فلت المبيع ولا يكون في عوض المبيع اذا فلت من قيمة أو مثل ووجهه أن الرهن مبيع على البيع الفاسد والمبيع على الفاسد فاسد والظاهر أنه لا مفهوم لقوله باشرطه بل ربما يقال هو أولى لأنه توهم فيه العمل بالشرط ومفهوم ظن أنه لو علم أنه لا يلزمه وفلت المبيع فالظاهر أنه على هذا القول يكون رهنًا في القيمة لأنه معذور في حالة الظن اذ هو مجوز لأن يكون رهنًا في القيمة بخلاف حالة العلم وضمنى عليه المؤلف خلاف الاعتماد والمذهب أنه يكون رهنًا في الميز من عوض المبيع حيث فلت من قيمة أو مثل وظاهر المذهب كان الرهن مشروطا بالاطمان القزوم أم لا انظر المواقف والطالب جيزي فله الشيخ كرم الدين وفيه نظر لم يفت أن المتلوع به لا يكون رهنًا انظر ابن غازي (ص) وحلق الخطي الراهن أنه ظن لزوم الدية (ش) قد علمت أن دية الخطأ على العاقلة فاذا جسي سخطا بخطأ لمجملها العاقلة ورهن على ذلك رهنًا ظنا أن يلزمه بانفراد فانه يرجع في رهنه بعد أن يحلف أنه ظن أن الدية لازمة فان لم يظن ذلك بل علم أن الدية في الخطأ على العاقلة ففرن في ذلك رهنًا فانه يصح ان يجوز الرهن كالمكفالة في دية الخطأ وقوله (ورجع) راجع للسائل الثلاثة أي جرد رجوع الرهن جلة أو من جهة الى أخرى كان رجوع في البيع الفاسد من الثمن الى القيمة على المذهب كما هو في الخطي الراهن عن حصة العاقلة الى حصته ونبغي أن يرجع بعد وفاء ليخصه من الدية ان خصه شي (ص) أو في قرض مع دين قديم وصع في الجديد (ش) هذا عطف على البطلات من قوله في بيع والمعنى أنه لو كان لشخص على آخر دين سابق برهن أو بغيره كان الدين من بيع أو من قرض ثم دفع اليه قرضا وطالب منه رهنًا في القديم والجديد فان الرهن يبطل بالنسبة الى القديم لانه سلف جرد فقام يصح بالنسبة الى الجديد فيخص به الرهن في الموت والفلس ووجهه وقوله في قرض أنه لو كان في بيع لصع في القديم والجديد وهو كذلك بل يجوز ابتداء المانع المتقدمة فيما لا كان الدين قرضا فخصني قوله وصع في الجديد أن يختص المرتهن بما اذا حصل الراهن مانع للاحقة القابلة للتسداد لانه فاسد ولذا يجب برده

بمبوز وقوله ورجع الخ اذا فالناسب الوقف على قوله انه ظن لزوم الدية (قوله كان يرجع الخ) هذا على حيث المعتمد المتقدم لاعلى كلام الشارح (قوله ان خصه شي) أي وأما اذا اخصه شي بأن كان فقيرا أو ميسرا على أحد القولين فميسرا في (قوله برهن الخ) سواء كان به وفاء أم لا لأنه قد تغير سرقه (قوله فان الرهن يبطل بالنسبة للقديم) يحمل البطلات في القديم حيث كان الدين ميسرا أو كان الدين القديم مؤجل جلا حين الرهن للقرض الجديد ان ليس حينه وهو حال صفة الرهن أيضا (قوله مانع) أي من فلس أو موت (قوله ولذا يجب برده) أي جرد الرهن مقاد العبارة أن الفاسد متعلق بالرهن فقط والقرض صحيح وليس كذلك بل القرض الجديد فاسد ولذا يجب على المعتمد كون الرهن في قيمته أو مثله حيث فلت القرض ولو كان الرهن فاسدا نقول الشيخ ولا يجب رد الرهن الخ

لا يظهر والحاصل ان كلام الشارع في ذاته مشكل لانه بقوله اذا وجب رد محبت كان كفى بعقل الاختصاص (قوله محبت كان قائما) أي فان كانت رقيبته أي بذهب عينه (قوله الاخص من احاطة الخ) والاخص من الاحاطة حكم الحما كمن يقطع ماله ويقام الغرماء الآن فيه شيئا لان الاحاطة لا يطلق عليها نفس (قوله واسكان) أي أو سكنى وقوله ولو لم يسكن بغير الباعيزاد ولو لم يسكن بغير الباء فهو شبه احتساب والاولى ان يقول المصنف ولو لم يفعل لاجل ان يشمل (٣٤٥) الاذن في الزمات وغيره ويحل البطلان في الاذن

في هذه الامور اذا حصل مانع أي مفوت من عتق أو تبيد أو تحبس أو بيع أو قيام الغرماء وأما لم يحصل مانع فلهذا اخذ الراي وحوزة (قوله على المشهور) وقال أشهب بل حتى يكره يابريد أو يسكنها (قوله ولو لا المرتين باذنه) فان تركه اجازته في ضمان ما فات وعدمه قولان وتظاهروا انه اذا لم ياذن في ذلك لم يكن له أن يولد وهو منصوص لأن القاسم وأشهب زاد أشهب الا ان يشترط أن كراهه رهن مع رقبته فلهذا روي بغير اذنه وكأنه قرينة على الاذن (قوله والحلف) أي بان لم يسله أصلا أو سله للشئ ترى فقولا الشارع وهو باق تحت يد المرتين لا موقوف بل منه ما فاسله للشئ ترى (قوله أي وباع الخ) وأما قبل البيع فقولان تظاهر النقل انه على السواء (قوله كلا في قيمته) تظاهر المصنف بظاهر المدونة انه لا بد من عاتقة الاول ولو كان الدين أقل وهو كذلك (قوله في كونه يغاب عليه أم لا) حاصله أنه لا بد من العاتقة في كونه يغاب عليه أو عاتقه عليه وفي مساواة القيمة القيمة الاول يوم الرهن لا يوم البيع وان زادت على الدين لانه عليه تعاقدا أو لا والله فائدة لانه

حيث كان قائما فقد تجوز في اطلاق العتقة على الاختصاص (ص) وموت رآه أنه أو فله قبل حوزته ولو جديته (ش) قد علمت ان الرهن لا يتم الا بالهوية فلهذا اخذ الراي مانع قبل ان يحوز المرتين الرهن بطل ولو كان المرتين جاد في حوزته فلا يكتفي بطلبه على المشهور وهو ظاهر هاتين الخلاف الهبة والصدقة فان الجدة في الحوزة يكون عتقة الحوزة والفرق ان الرهن ليخرج عن ملك الراي فلا يكتفي بالجدية بخلاف الموهوب فانه يخرج عن ملكه وابه فيكتفي فيه بالجدية في حوزته والمانع هو الموت والجنون والمرض المتصل بالمرت والفساد والمراذبة الاخص من احاطة الرهن به بخلاف الهبة التي تبطلها الاحاطة (ص) ولذا في رواية واسكان أو اجازة ولو لم يسكن (ش) تقدم ان الرهن بازم بالقول ولا يتم الا بالهوية فان اذننا المرتين الراي في أن يسله الامنة الرهن أو في أن يسكن المار الموهوبة أو يؤجر العين للموهوبة التي هي أعم من الدوا والحيوان والعرض فلذلك الاذن من المرتين يكون مطلقا لغيره في حوزة الرهن أي بصددية بل ادهن على المشهور ولو لم يسكن المار المأذونه في اسكنها ولو لم يؤجر العين المأذونه في اجازتها ولو لم يسل الامنة المأذونه في وطئها (ص) وولاه المرتين باذنه (ش) جواب عن سؤال المقر وهو كيف يتوصل الراي الى استيفائه من غير رهن مع حصنة الراي والمعنى وولى المرتين ما يمكن فيه الاستناة من الاسكان والاجارة والاعارة باذن الراي في ذلك (ص) أو في بيع وسلموا الحلف وبيعتي الثمن ان لم يأت برهن كالأول (ش) هذا معطوف على واه والمعنى أن المرتين اذا أذننا الراي في بيع الرهن وسله أي وباعه فانه يعطى ولا يقبل قول المرتين أي لم أذنه الا لاحتياته بئسه وان لم يسله اليه فهو باع وهو باق تحت يد المرتين وقال المرتين انما أذنته في بيعه لاحتياته بئسه لئلا خلت عنه حلف على ذلك وبيعتي الثمن رضاءي الا لاجل ان لم يأت برهن كالأول في قيمته يوم رهن لا يوم البيع لاحتمال حوالة الاسواق بزمانا ونقص وهو مماثل الاول في كونه يغاب عليه ولا يغاب عليه (ص) كقوته بجنابة وأخذت قيمته (ش) التشبيه بالمعنى ان الراي اذا كان حيوانا مثلا فبني عليه شخص أحبتي جنابة أذهبه كله أو بعضه وأخذت قيمته أو ما نقصته الجنابة أو ما قدر رقبته كالخراش الاربعه فان المأخوذ وضع رضاءا وبيع عليه الا ان باقى الراي رهن كالأول وقولنا التشبيه تام أي مع قطع النظر عن الحلف لان هذه المسئلة ليس فيها اذن من المرتين فلا عين والواو في قوله وأخذت قيمته والاحال يصدر به عما اذا لم يؤخذ من ثمن عنى عنه فان الدين يبقى بلا رهن وكلام المؤلف بظاهر في أن الجنابة من غير الراي فلو كانت الجنابة منه فيبني أن تكون عتقة ما اذا وطئ غصبا فلهذا جعل المالى الدين أو قيمتها (ص) ويعار بها طلقت (ش) أي وكذلك يطل الرهن اذا اعطاه المرتين الراي أو أخصر ما به طاعة مطلقة أي يقبدها بزمان لان ذلك يدل على انه أسقط حقه من الرهن ويعبرنا المطلق في

قد تنقص أسوأه قبل الاجل وقوله والحلف والتظاهر انه اذا نكل عن الدين بصددية بلا رهن وطله كلامنا الحسن الصغيران ذلك القصد لا لعل الامن فلهذه عين اتهام (قوله كقوته) أي الرهن كله أو بعضه (قوله بجنابة) لاقرب بين أن تكون عدا أو خطأ (قوله بان عنى عنه) أي الراي عن عاضا الجنابي هكذا في ثمن عن ابن عرفة ومقتضاه أنه يحضى عقوبه ولو كان معلما واقتصر ما حكمه عقوب المعدم ابتداء (قوله وبارية أطلقت) ولو لم يحصل فيها مقوت ولا بعد المرتين بدعوا ما انما اعطاه رعا مطلقا لا اعتقادها انما لا بطل الرهن لا يقال العارية اذا خلعت بازم اجل مثله لان المولى يصرح بالتعديدا كانه أسقط حقه قاله البد

(قوله في الأجل) أي أجل الدين وقوله فما اشترط الرد فيه حقيقة بأن يقول رد دعائي وقوله بأن تقيد بمن الخ تفسير لقوله سبحانه  
 ويقول أعيد هالك عشرة أيام وقوله أو عمل بأن يقول أو بك عمل في زيارة سيدي أحمد (قوله ينقض قبل الأجل) راجع الزمن  
 والعمل أي ينقض كل من الزمن والعمل قبل أجل الدين \* يعني آخره أو ما يقتضي أملاً أو شرطاً رد دعائي بعد الأجل أنه يبطل الهم  
 مع أن قول المصنف وعلى الرد مطلقاً أيضاً يقول الشارح إذا فرغت من حاجتك شملت الجواب كما أفاده بعض شيخنا من أن المراد  
 إذا فرغت حاجتك أي وتحمل الحاجة على ما قبل الأجل ومثله عند الأجل (قوله وعلى الدال) أي وإن وقعت على شرط الرد وقوله  
 أو اختياراً أي أو حصل رد الهم من الزمن اختياراً أي على وجه خاص أي كل ودعوة أو الإجابة أو الإطلاقة فيها الاختياراً (قوله  
 بأن يفيت) تفسير لشرط الرد أي الحكمي (قوله أو بدعوة) أي بغير العارية قدر كذا الأجل أن يحصل النعارة وقوله وانقضت مدتها  
 أي الإجارة أي قبل أجل الدين أي فإذا انقضت مدتها فما أخفها الهم وقوله رد أي قبل الأجل ثم إن هذا في الكراهة الوجبي وأولى  
 للشاهرة تكن الوحيية لازمة هنا (٢٤٦) قلناه أخذ وقوله ما تم الغرام أي رد ما تم الغرام أي فقسام الغرام ما بطل

للهرن والحاصل أنه إذا دار اختياراً  
وقد ارتبى أخذه أماً بعد انقضائه  
مصدقاً لأجرة أوقبلها مع الخلف  
أنما يكون ذلك إذا لم تقم الغرامة  
فإذا قامت الغرامة لم يطل الرهن  
فإن قيل قد تقدم أن مجرد الأذن في  
الأجرة لم يطل الرهن ولا شك أن  
في ذلك راء منه أن في الأجرة  
وإذا تقدم لم يطل الرهن ولو لم  
أن ما تقدم حيث أدى الأذن إلى  
أنه روج من يده وهو ما لم يفرج  
من يده (قوله وحللت) أي أصبحت  
قوله (بكتفي) أي أؤيد بغيره  
أن التبرع ليس مانعاً من ابتداء  
الرهن فكيف يطله وأصبح باب  
هنا فأنهم ما هو معطل للرهن في  
الجلسة (قوله قال بعض) يعني أن  
يجل الرهن (أي في شرقها) الغرامة  
وأما في قدها فهو قسوة الغرامة  
وكذا في موت الرهن يعني بحث إذا

لا يتأني البقاء على الزهنة الا ترى انه اذا اخل الاجل قبض الراحن وصدق الدين مع كون الراحن باقيا على الزهنية (قوله بقيت الى الوضع وحاول الاجل) أي الى التنازع منها وقوله قبض الراحن كذا هو الذي اذ وطها بعد ان قبض الراحن وأما قوله وطها الراحن قبل أن يقبضها المرتهن فأنها لا يتنازع مطلقا لأنها مستحقة له (قوله أو بعضه) أي حصل به الوفاء فان نقص ثمنها عن دينه استيعب بالباقي ولا يباع الوفاء لئلا يضر وان لم يوجد من ممتنع البعض بيعت كلها وقضى للمرتهن قال في التوضيح وكان ما بقي للراحن يسع بماله (قوله بحسب أم الوفاء) أي فتكون أم ولد بعد الوفاء وتظهر أثره في الأحكام التي يختلف فيها القرن وأم ذلك كله وظاهر وظاهر العبارة عدم تعيينه عقته وذكرنا الواسخ خلافا في عتق ما بقي الا اننا لا نمنعه (٢٤٧) له فيه في الحال وعليه ما نرى رشدا واثقا ومن

أم الوفاء احتمال ان عتقها فيكون له النصف (قوله وبني أن يترط رضاع الوفاء في المتابع) الظاهر أن المراد لا تغار الذي هو وزن تفرقة الوفاء من أمه ولعلها عاكمة قبل نصفه لان نصفه ذلك على الوفاء وقوله شرط نفقته على المشتري الخ الظاهر أن المراد النصف في الباع (قوله خلافا في الموازنة الخ) فقد قال ابن القاسم في العتبية والموازية لا ينبغي ذلك والكلام في الآخر الذي ليس بمحمود فقول المصنف وأخوه أي الرشيد (قوله ولا معنى لعتبة الإصحة حوزة) لا يعني أن هذا يقضي بأن الأولى ترجع الضمير للوزن لا يصح ترتيب قوله فعود الضمير الخ وقوله لانه غمسه أي والنظر وله الثمرة فترجع الخ الفرق بين الزوجية والمأذون هنا وبين جوار الشراء الوكيل لهما كما يأتي في الوكالة في قوله عاكمة على المنوع وبعيه لنفسه ومحمود بخلاف زوجته ورقفه أه قود الهمة غمنا لجوار بالراحن (قوله لانه غمته) أي

وان وطئ غمها فوله سر وعجل الى الدين أو قيمتها والابق (ش) هذا مفهوم قوله وبانتهى وطئ أي ان الراحن اذا وطئ الأمة المبرهنة غصبا وأولها فان ولده منها لا ينسب اليه ويجعل الى الدين ان كان أقدم من قيمتها أو قيمتها ان كانت أقدم من الدين فان كان معسرا بقيت الى الوضع وحاول الاجل شئنا بعلها أو بعضها ان حصل به الوفاء وبني الباقي بحسب أم الوفاء واذا آخر بعضها احتمال ان يقصد الا فيؤدى منه ابن ناجي قيل وبني أن يشترط رضاع الوفاء في المتابع قبلها في التجارة فبين باع أم ولها ولها بشرط نصفه على المشتري ولا يباع ولها لانه (ص) وصح بتوكيل مكاتب الراحن في حوزة وكذا أخوه على الأصح (ش) يعني أن المرتهن اذا وكل مكاتب الراحن في حوزة ذلك جائز ويجوز للمرتهن ان يبيع أمه فليس السيد على ما في دليل وسيل وكذلك اذا وكل المرتهن أمه الراحن في حوزة فله يصح ويجوز له على الأصح عند الباقي وهو لا ينقسم في المجموعة خلافا في الموازنة والعتبية وبعارة أي وضع الراحن ولا معنى لعتبة الإصحة حوزة فعود الضمير على الراحن أولى من عود على الخو لا غمسه ومرد عليه وبالمسبية أو بمعنى مع ولا يصح كونها زائدة لان الكلام ليس في صحة التوكيل وعدمه (ص) لا يجوز ويرد في (ش) يعني أن يجوز الراحن من زوجته وولده الذي تحت يده ولو كبر لا يبيع أن يجوز الراحن المرتهن وكذلك رفقته من قن ومسترورة وبعض وما ذون لأن حوزة العبد من حوزة سيده وبعارة لا يجوز وما يلزم عطف على المكاتب وبأنه عطف على الآخر ودخل فيه الوفاء الكبير السفينة والضروري ذكر رفقته للاستغناء عنه بقوله لا يجوز ومرد على الذمير والمعلق لاجل وان لم يرض السيد وقرب الاجل والمبعض لان ماله ليس له اذا مات فقيسه القن وقال بعض البعض كالمكاتب كما يرشده التعليق (ص) والقول لطالب نحو زواجين (ش) يعني أن الراحن والمرتهن اذا تنازعا في كيفية وضع الراحن فقال الراحن مثلا بوضع على يد عدل وقال المرتهن بل بوضع عندي أو بالعكس فان القول في ذلك قول من طلب الأمينة وهو قول ابن القاسم وهو المشهور لان الراحن قد يكره مجازة المرتهن خوف دعوى ضياعه ليجوز منه ومنه أو يرضى حتى يضعه وقد يكره المرتهن مجازة نفسه خوف الضمان اذا تلف وسوا مجرت العادة بتسليمه للمرتهن أم لا (ص) وفي تعيينه فظهر الحكم (ش) يعني أن الراحن والمرتهن اذا تنازعا في موضع الراحن على يد باع الراحن أمنا وعن المرتهن أمنا فان الحكم ينظر في ذلك فيقدم الاصح

لان الراحن أي صحة الراحن غرة الخو والثره هي التي تنظر فيها (قوله السفينة) وأما الرشيد فكان لا جنى (قوله وان لم يرض الخ) المناسب وان مرض السيد وقرب الاجل كما هو ظاهر بل وبدل عليه كلام بعضهم (قوله وقال بعض) أي اعتمد بعضهم (قوله التعليق) وهو احرار النش والمال أي بالمبعض لا يشترط ماله (قوله فان القول في ذلك قول من طلب الامينة) وهو قول ابن القاسم وهو المشهور ونص الفتى على انه اذا كانت العادة تسليم الراحن للمرتهن أنه يقضى به في ذلك كالشرط (قوله وسوا مجرى العرف الخ) أي خلافا للفتى للفاصل اذا جرى العرف بوضعه عند المرتهن فالمرتهن عاجز به العرف (قوله وفي تعيينه نظر الحكم) جواب عن سؤال أشهر به المقام فظهره لانه لا قال والقول لطالب نحو يزواجين كان قائلا لانه هذا اذا افتتحت التصديق فلو اختلفت فيه فاجاب بشرط وفي تعيينه نظر الحكم فان تفسير حال العدل فكل منهما ان يدعو الى ثقة ليعمل الراحن عنده احتياطيا لئلا يحوط الى نفسه وفي تعيينه نظر

الحاكم (قوله وان سلمه دون انهما) الجواب محذوف والتقدير فالحكم مختلف وقوله دون انهما أي اذن أحدهما على سبيل البذل (قوله وضاع عنده أو هلك) وأما ان كان باقية فانه يؤخذ ووضعت تحت يدا من آخر (قوله فان الامين ضمن) أي تعلق به ضمان لأنه يضمن بالفضل بديل ما بعد (قوله وسواء كان الخ) راجع لقوله ضمن الامين الفضلة وقوله ويرجع به على المرتين وعلى ضمان المرتين للامين ما لم تشهد بينة للمرتين أنه تلف بنفسه بسببه كذا استظهره بعضهم وفيه أنه ضمان تعدد ضمان من جهة التعدد فلا فرق بين قيام البينة وعدمه وايضا عدم تناقلنا (٤٨ ٣) سواء كان يغيب عليه أم لا والحاصل أن كلا منهما مستعد فالامين بالدفع والمرتين

بالاخذ فان أعسر الامين دبح الراهن على المرتين (قوله أيهما شاء) فان أخذهما من الامين فليس له رجوع على المرتين لانه الذي سلطه عليه كذا في عب (أقول) وان رجع به على المرتين لم يرجع به على الامين ثم انك خبير بأنه قد تقدم أنه يرجع بالفضلة على المرتين وقد قاله ابن تونس فقصي ذلك أن الامين يرجع على المرتين في ذلك والأفتا لتعديل بالنسبة موجود في الفضلة ولذا يرجع به فلا فرق ثم وجدت في شب ناقلا عن التصرة ماقصه قال صاحب التصرة فان ابتداء بالعدل لم يكن للعدل أن يرجع على المرتين لانه سلطه عليه وهذا اذا قامت عسلى ضاعه بينة ويختلف اذا لم يكن بينة هل للعدل أن يقرم المرتين قيمته الآن أو يكون قصاصا أي بان يقول المرتين للعدل اسقط ما لمني من القيمة في نظري على الراهن لأن تسليمك في ايمرضاتيجل ديني وتوكت ما أسقطته على الراهن انتهى والحاصل أن هذه المسئلة

تشكل مع مسئلة الفضلة (قوله قيمة الرهن يوم الهلاك ان كنت أقل) لان قيمته ان كانت أقل فهو الحق أنقله بالشرط وان كان الدين أقل لم يكن له المطالبة بغيره (قوله يوم الهلاك) فله المطالبة بالجاري على القواعد يوم التعدد (قوله ان كنت أقل من الدين) أي بوجع الباقي والمراد بأخذ القيمة من دينه لأنها تكون رهنا (قوله لانه شرط مناض) أي يفيد بذلك عقد الرهن فيستدوج الخ يستثنى من ذلك ما يلزمه الحيوان لعدم جوازه (قوله بالتمام المجهلة الخ) هذا يدل على انه لم يتعين عنده أحد الامرين بل الامر محتمل والذي في ابن مرزوق بالتمام المجهلة (قوله القيل) بالتمام فصار الفضل (قوله وكذا في التمرة) فرق بين التمرة والجنين بأن السنة حكمت بأن غلة الرهن للراهن والجنين ليس بقسلة بل كعضو فمثل كليس (قوله ان التمرة تترك لتزداد الخ) هذا لا يظهر فيما



اذابست (قوله أي وصح الرهن الآن) أي وصح عقد الرهن المقبوض الآن على أن يفرضه في المستقبل وقوله ولزم أن أقرض هذا بفيدان قوله أن أقرض شرط في مقدره والتقدير ولزم أن أقرض ولا يحتاجان لاستئناف عقد وليس العسنى وصار ههنا أن أرض لان الرهن لازم للرهن بمجرد عقد الرهن وهو قوله أو هنك على أن تعرضي مثلاً ولا يلزم المرتن الاقراض وإذا امتنع المرتن من دفع القرض لم تدم الرهينة وتبطل (أقول) وما صرح به الشارع ليس بالانزيم بل يصح جعل أن أقرض من تدمه قصو بالسئلة أي وسع الرهن على أنه أن أقرض كان كذا رهنيته (قوله أو باع في المستقبل) أي له أو لغيره وفي النكت ويكون وهما بائناً من فسل وأكثراً يجوز قيمة الرهن ولا يراعى ما يشبه بخلاف مسألة الجاهة إذا قال دأيه وأنصت لان الاول يبين بالرهن ما يفرضه (قوله أي أن الشخص الخ) وكذا يصح رهن يأخذه الجاهل من العامل على أجر تدفعه له قبل الاجل (٢٤٩) (قوله لا في معين أو منفعة) وأما أن أخذه

على الاستيفاء من عوض المعين أو منفعة حيث تلف أو قصب أو استحقاق فصيح مثال المعين أن تسعه ثوباً ودفع رهناً على أن يعنى استحقاق أو أي مستحقه من اخراجه من ملكه حصل من عين الرهن وهذا محال ومثال النقصه أن يكتوى دابة بعينها أو داراً ويدفع رهنها في منافعها رهناً على انهما ان تلفت حصل ذلك المتاع بعينها من عين الرهن (قوله أو بأخذ رهناً أي لان الامانة اذا ضاعت وتلفت لا يلزم المؤمن عليها شيء والمراد ضاعت بفرض شرط وأما لو أخذ منه رهناً على أنها اذا ضاعت بفرض شرط يكون ضماناً لها أو الرهن لاجل ذلك فصيح ثم لا يخفى ان هذا الشرط خارج عما

بالشرط (ص) وادتمن ان أقرض أو باع (ش) صورته ان يقول شخص لا خرخه هذا الشيء عندك رهناً على ما أقضه منك أو على ما يفرضه منك فلان مثلاً لا تليس من شرط الدين أن يكون قابلاً قبيل الرهن ففقه وادتمن ان أقرض أي وصح الرهن الآن ولزم أن أقرض أو باع في المستقبل وقوله (أو بعمله) بالخبر عطف على الشرط أي على محله لانه ما مضى وعبر بالشارع ليكون العمل شأنه القصد شيئاً بخلاف البيع والقرض فانهم ليس شأنهم ذلك وهو صورته ان احدهما وهي المنقوضة في كلام المتطعي ان المستأجر يدفع رهناً لعماله في أجرته التي يجب له على مستأجره على تقدير أن يعمل والثانية أن يستأجر أجراً يعمل له عمالاً يقدمه لاجرته ويحسب أن يعطى فأخذ منه رهناً على أمان عطل استأجر من الرهن من يعمل لذلك العمل وهذه صحيحة أيضاً وأشار بقوله (وان في جعل) الى أن الشخص اذا باع على شخصاً على محصل عبداً أو ثوباً مثلاً ويدفع رهناً على ما يلزمه من الجعل فانه صحيح لان الاجل وان لم يكن لازماً فهو يؤل الى المازم لانه يأخذ منه رهناً في العمل لانه ليس لازماً ولا بالأجل اذ لا يلزم العامل ولو شرع فقوله وان في جعل أي في عوض جعل لا في عمل جعل (ص) لا في معين أو منفعة (ش) يعني أن الرهن لا يصح في الشيء المعين ولا في منفعة لان المقصود من الرهن التوثيق به ليس في شيء منه الدين عند الله ومحال أن يستوفي المعين أو منفعة من الرهن فشرط في الرهن نفسه أن يكون ديناً استمر لزمان الامانة فلا يجوز أن يدفع قرضاً ولا أخذ رهناً وشروط فيه أيضاً ان يكون في القيمة احترازاً من المعينات أو منفعة المعينات لان القيمة لا تقبل المعين وتلفت قالوا ان الضمان في المعينات لا يصح (ص) ونجم كتابه من أخفى (ش) أي ولا يصح أخذ الرهن من الاجنبى في نجم كتابة والمراد بانهم الحسن لان رهن الاجنبى في الكتابة فرع محله بها وهو لا يصح محله بها فلا يصح دفع الرهن فيها وأما التعليل بكونه اذا عجز يرجع رفقاً فلذلك لم يجر فقير صواب لانه لا يتأق العجز مع وجود الرهن لان الرهن لا يباع كما يبيع اذا كان هو الزمان وقد يقال قد يتأق العجز مع وجود الرهن اذا لم تكن قبضته وفي الكتابة ومفهومه صحة أخذ الرهن في نجم أو في الجميع من المكاتب وهو كذلك ولما كانت غلات الرهن ومنافعها رهنية غنمه وعليه غرمه شرع فيما تكون فيه المنفعة للرهن بقوله (ص) وجاز شرط منفعة ان عيبت ببيع لا قرض (ش) يعني انه يجوز زلزلتين

(٢٤٣ - غرضي خامس) فمن يصدقه فالتاسع ذكره أول الباب لانه يرجع لقول المصنف وشيعة في قوله لان الامة لا تقبل المعين) هذا تعليل يوجه به صحة هذا الاحتراز (قوله ولذا قالوا ان ضمان في المعينات) أي لان الضمان شغل ذمة أي فلا يصح أن يضمن شيئاً بحيث اذا تلف ذلك الشيء أو ضاع حصله الضامن بعينه (قوله والمراد بالصم الجنس) أي فبانه ما يشبه جميع الضوم وقد فرضها في البدوثة في كل النجوم (قوله لان رهن الخ) تعليل لعدم الصحة (قوله فرع محله بها) أي فرع تعلقها بذمة لان الرهن ما يتوثق به في الحقوق المتعلقة بالذمة وقوله وهو لا يصح أي ومحله بها لا يصح أي وتعلقها بذمة لا يصح لان تعلقها بذمة فرع تعلقها بذمة المكاتب وهي لا تتعلق بذمة لكن بردها لانه قد يصح الرهن من المكاتب وكأنته ليست بذمة الا ان يقال تسويع ذلك في المكاتب (قوله اذا عجز يرجع رفقاً) أي فبضم المال على الاجنبى أي لانه لا يرجع على المكاتب لانه لم يعامله ولا على السد لانه انما أخذ منه في الكتابة وهي لا رد ما أخذ منها بهن المكاتب (قوله وجاز شرط منفعة الخ) الحاصل ان الصورته ان وهي أن يأخذ المرتن منفعة الرهن في بيع أو قرض ويعين مدتها

فهما أم لا وفي كل من هذه الأربعة ما أن يشترط في عقد المعاوضة أو بطاعهما بعده فمعتق في سبع ويجوز في صورة المصنف (قوله وفي القرض سلف واجارة) فيه نظر بل سلف جرفعا (قوله إلا أن تتوفر شرط وطه) هي ما تقدم من كونه ما شرط من عشرة أشياء وما أخذ من ستة أو ثمانية كما تقدم بيانه (قوله لا يجوز زيفه الجهل في الاجل) لا يعني أن هذا ظاهر ظاهر فالجهر لا يجوز في الاجل والحاصل أنه إذا لم يوجد في القرض بالاجل ودخل على استيفاء المنفعة لم يجز له البيع فلا يجوز لوجود الجهل في الاجل وقول الشارح إذا لا بد من المناسب أنه لا يجوز لانه لا يجوز في الاجل لانه المقابل لما تدوم ما إذا أحل كل أجل ودخل على استيفاء المنفعة في الدين فإن دخل على أنه (٣٥٠) إذا فضل من الدين فضله فوقه بقية الدين من عدمه أو يبيع الرهن اجز في البيع

والقرض وإن دخل على أنه يوفيه من المنفعة أو يعطيه شيئا أو جلا امتنع لمنفه من فسخ مافي المنفعة في المؤخر لا فرق في القرض والبيع وإن دخل على أن الفاضل ينقل للدين جازي القرض دون البيع (قوله) ويجز العادة) فإذا لم تغير طاعة فلا يلزم قبضه والحاصل أن ما جرت به العادة سلم الرهن قبضه وكذا إذا لم تغير يلزم قبضه ما يأتي به (قوله فمن ثمة) فإن لم يأت برهن ثمة حين ليأتي به فإن تحقق عدم وجوده عند من الرهن بين فسخ البيع وبقائه بالرهن وأما القرض فلا (قوله فيضري الفسخ وعدمه) وكذا لا يجز في هلاله جيل معين قبيل قبض المبيع لا بعدة فالعبر في مسئلة هلاله الرهن أو استيفاءه قبض الرهن وعدم قبضه وفي مسئلة الجيل قبض المبيع وعدم قبضه وانظر هل يجري

أن يشترط منفعة الرهن لنفسه مجانا بشرطين الاول أن تكون مؤقتة عند معينة للخروج من الجاهلة في الاجارة الثاني أن يكون الرهن في عقد بيع لا في عقد قرض لانه في البيع بيع واجارة وهو جائز وفي القرض سلف واجارة وهو لا يجوز وسكت عن شرط كون الرهن مما تصح اجارته لا أن يجاز لشاهاها إلا أن تكون قد طابت واشترط هاتك العام ولا حيوان للبه إلا أن تتوفر شرطه استغناء عنه بما يفهم من الكلام وهو كونها اجارة فيشترط فيها شرط وطها ما أن لم تكن المنافع مشتركة في صلب العقد بل أباح الرهن في الانتفاع بعد العقد فلا يجوز في بيع ولا قرض لانه ان كان بيعا غير عوض فهو سلف مبدان وإن كانت بعض جرى على مبايعه المدين قاله الغني ولو اشترط المرتهن أخذ القرض من دينه جاز في القرض لانه يجوز زيفه الجهل في الاجل لا في عقد البيع إذ لا يدرى ما يفيض أو يقل أو يكثر (ص) وفي ضمه إذا تلف تردد (ش) يعني أن الرهن الذي اشترطت منفعته وهو ما يغاب عليه إذا تلف عند المرتهن فقبل بضمه لانه رهن يغاب عليه وحكم الرهن باق عليه وقيل لا ضمان عليه لانه مستأجر كسائر المستأجرات وعمل التردد أن تلف في مدة اشتراط المنفعة أو ما أن تلف بعد هاهو كالرهن في الضمان فلو لا أحد أو هذا إذا اشترطت المنفعة لياخذها مجانا فان اشترطت لنفسه من الدين أو نطق بها كذلك فينبغي أن ترجع القول بعدم ضمانه ضمان الرهن لترجع جانب الاجارة ليس لكون المنفعة وقعت فيه في مقابلة عوض بالمراحة أو يتساوى فيه هذا القول مع مقابلة في الترجع وقوله تردد راجع منهما القول بأنه يضمنه ضمان الرهن كما يفيضه كلام الشارح (ص) وأجبر عليه أن شرط بيع وعين (ش) يعني أن المشتري إذا شرط للبايع في عقد البيع أن يأتيه برهن وعينه فله أن يذمعه لانه المؤمن عند شرطه ولم يفهم البيع بل وكذلك القرض فان وقع عقد البيع أو القرض على شرط رهن غير معين فله يلزم المشتري أو المقرض أن يأتي برهن فيه وفاء للدين وجرت العادة في ذلك الماحل فارتبته واليه أشار بقوله (ص) والافرقه ثمة (ش) وإذا هلك الرهن المعين أو استحق قبل قبض المرتهن فانه يخبر في مضاه المبيع ويبني دينه بالرهن وبين الفسخ فما أخذ المبيع كان قائما وقيمه أمشله أن فات فان حصل الهلاك أو الاستحقاق بعد القبض فلا مقال له إلا أن يفرغ فسخه في الفسخ وعدمه (ص) والحوز بعدما له لا يفيد ولو شهد الامين (ش) يعني أن المرتهن إذا أدى قيمها هو زبيده أنه حاز قبيل حصول المانع التام إلا أن بالرهن فانه لا يعمل بقوله ولا يخص به عن الغرماء ولو شهد الامين الذي وضع الرهن تحت يده بذلك لانه شاهد على فعل نفسه وهو الحوز ولا بد من معانة البينة له وقيل المانع فقوله والحوز أي ودعى الحوز بعد حصول المانع أنه حاز قبيل حصول المانع فهو على حذف مضاف بدليل قوله ولو شهد الامين فبعد معلق

مثل جميع هذا في القرض أم لا لانه معروف بغيره ذلك والبيع معني على المشاحة (قوله ولو شهد الامين) أي بدعى أمين في زعم المرتهن وبهذا المناقاة بين كونه تحت يد أمين وكونه يعمل بشهادته ومثل الامين في عدم قبول شهادته اقتران نفس الراهن بالحوز قبل المانع لانه كما أفاده البدر (قوله لانه شاهد على فعل نفسه) إذا فسخه القاضي بأن وزن ما قبضه فلان كذا التصح لانه شهادة على فعل نفسه وأما أن يشهد بأن فلا ناخص ما وزنه يعمل بشهادته وأما أن يشهد بما فاطها انما تبطل أيضا ان الشهادة إذا رد بعضها للثمة وردت كلها أو ما إذا رد بعضها السنة تجاز منها ما جازته السنة وهذا كله ما يمكن مقامه من جانب القاضي والاعمل بشهادته كما عندنا في بعضه والتظاهر أن تابع المقام من قبل القاضي كهو (قوله بدليل قوله ولو شهد الامين) أي فان شهادة

الامين انما تكون باعتبار الحوزة قبل المانع (قوله وفي دليلهما) وهو قوله ولا يشق بالحازة الاجماع سنة الحوزة في حسن أو  
وهن أوصفة انتهى فان قوله الحوزة يستعمل أن يكون معنى الحازة وأن يكون بمعنى التصوير (قوله وكذلك الصدقة) والغرض  
بين الهبة والصدقة والرهن حيث جرى في الرهن القولان واتفق على كفاية الحوزة (٢٥١) الصدقة والهبة بقدر ملك الرهن

لرهن دون ما قد قدر جاعل

ملك المصدق والواهب

وأما في ذلك ما تقدم

من لفظ المدونة قوله كان

مشرطاً لم لا ينبغي اذا كان

مشرطاً في الصدقة كان

معيّناً لا يكتفي فيه الحوزة

لما انضم فمن الاشتراط

في العقد ولو شهد

شاهدان انه حاز وشهد

آخران انه لم يحضر جازت

شهادة الذين شهدا بالحازة

لانهما زادوا في شهادتهما

(قوله والتصوير الخ)

الاولى ان يقول التصوير

تسلم الرهن للمشتري

(قوله وكل من المصددين

مضاف لمفعوله) فله

لكونه الاولى لانه يانم

على الثاني تشتت الضمان

لان الضمير في مرتبته

يعود على الرهن (قوله

والافتاء بسلان) محمل

التأويلين ان دفع البائع

السلعة للمشتري فان

لم يدفعه له فله مرتبة

منع الرهن من السلعة ولو

أتى بمن لان البيع وقع

على معين اذ هو محمل

التأويلين ايضا وما اذا كان

غير معين فله من تسليمها

مدعى المقدرة خلف الاضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وانما وقع في ظاهره لا ثابتة فيه لان من المعلوم  
أن الحوزة بعد المانع لا يثبت لان الحكم لا يثبت اذا وجد المانع وما نفعه هو موت الرهن أو تلفه  
أو حوثه أو مرضه المتصل بعونه (ص) وهل يكتفي بينة على الحوزة فيه به على أو نحو زور فيها  
دليلهما (ش) لما قدم أن مجرد دعوى الحوزة من المشتري لا تقبل بين هاتين الا لو لم تنص على بينة  
ما كفيته الشهادة هل يكتفي ان تشهد البينة له بالحوزة قبل وجود المانع ويكون أحق به من الغرماء  
ولو لم تحضر البينة الحازة ولا عينها لانه قد صار مقبوضا وكذلك الصدقة وهو قول ابن عتاب والباقي به  
العمل ولا يكتفي في ذلك الشهادة البينة على التصوير أي تشهدان بما ثبت الرهن سلم الرهن للمشتري  
وهو قول القاضي وفي المدونة ما يدل على القولين وظاهر اطلاعهما كان الرهن معينا لا كان مشرطاً  
أم لا والحوزة كون الرهن في تصرف المشتري والتصور كون الرهن في تصرف المشتري مع معانسة  
البينة لتسلم الرهن للمشتري فهو أخص والراد بالبينة هنا ولو واحد لكنه يخلف مع الواحد لانه مال  
(ص) ومضى به قبل قبضه ان شرط مرتبته (ش) بمعنى أن المشتري ان شرط في طلب  
الرهن المعين ولم يحضر حتى باعها رهنه فان البيع مضي ولم يحضر فسد او لا يلزمه وهن غيره للرهن  
وكل من المصدرين مضاف لمفعوله ويصح أن يكون مضافاً لمفعول قبضه معنى قبضه المعنى  
على الاول معنى بيع الرهن قبل قبضه أي الرهن وعلى الثاني معنى بيع الرهن قبل قبضه أي  
الرهن (ص) والافتاء بولان (ش) أي وان لم يشرط المشتري في حوزة الرهن المعين بل جدد في طلبه  
وانما الرهن عاجله وباعه قبل الحوزة هل يكتفي بهذا البيع ويبقى الرهن رهناً وهو لا ينبغي أن يزد  
أو لا يكتفي ويبقى رهناً على حاله ما لم يفت فبيق الثمن رهناً فأخذه المشتري من المشتري وبقي رهناً  
هكذا قال في رخصه فقوله الشارح لكن لم يأت ناول الامضاء عدم التبريط ولو قالوا لا تقولان  
لكان أحسن فيه نظر لان هذا تأويل ابن رشد وغيره ومحلها في الرهن المشتري في صلب العقد سواء  
كان في عقد بيع أو قرض وأما المتطوع به فبعضه كبيع الهبة قبل القبض بكل الحطاب وسأى  
في الهبة انما لا تطل ببيعها قبل علم الموهوب وان باعها بعد علمه فالثمن للعير ويثبغ الطاء وكسرهما  
وأنت خبير بان البيع هنا بعد حصول الرهن وقبل قبضه والبيع على الوجه المذكور يضمن علم المشتري  
بالرهنية فيكون يبيع كبيع الهبة بعد علم الموهوب وحينئذ يجري فيه الخلاف هل الثمن للرهن فلا  
يكون رهناً ويكون رهناً في كلام الحطاب شيء كلام المؤلف فما اذا كان الرهن معيناً كان مقبوضاً  
فله بلزومه الاثبات يسله (ص) وبعد فله مردان بيع بأقل أو دينه عرضاً (ش) الضمير في  
بعده مرجع لقبض الرهن والتصير الجور باللام للمشتري والتصير الجور بزيادة المصدق له الرهن  
والعقبة أي الرهن اذا باع الرهن بعد ان قبضه المشتري ولزمه أن يكون يسيراً فان باع به عرضاً  
أو أكثر منه فلا كلام للمشتري وتأخذ منه وان باع بأقل فله مرتبة أن يرد البيع سواء كان دينه  
عينا أو عرضاً لان حقه تعلّق بالرهن وله أن يجزيه أو يأخذ الثمن ويطلب الرهن ببقية حقه  
وتذكّر للمشتري أن يرد البيع اذا كان دينه عرضاً يبيع ولو باع بأكثر منه فبعضه العرض لان  
المشتري لا يلزمه قبول العرض قبل أحدها اللهم الا أن يكون العرض من عرض فله مرتبة قبوله وليس له  
أن يرد البيع لان الاجل في القرض من حق المقرض فقط وأما الاجل في البيع من حقهما  
ما هو انما يكون له الرجوع يبيع بأقل ان لم يكمله فان كل له كان بمنزلة ما يبيع به فله وقوله وبعد

أضاف لم لا لكن حتى يأنس به من اذ يلزمه الاثبات بدله قطعاً كما أفاده الشارح بعد (قوله أو لا يكتفي ويبقى رهناً) أي برضا  
المشتري وهذا لان القصار (قوله فقوله الشارح الخ) لا يظهر التفرع ولكن يجاب بان المعنى ان شرط وما قبله فقوله قول  
الشارح لكن لم لا الخ (قوله في كلام الحطاب شيء) ووجه الشئ ان كلام الحطاب يحمل مع انه اعلم بمنزلة البيع قبل القبض عند  
علم الموهوب بالهبة (قوله وانما يكون له الرد) وبني عليه وهو ان لا يكون ذلك الوقت فتنافى بيعه والا لئلا رد وان لم يعرف بالعين

لان المنع ضرر على الراهن من غير منفعة للمرتهن (قوله كان الزهن معناه لا) أية الرد كان معناه لا أمالاً المعين فظاهر وأما غير المعين  
فله الرد لانه القبيح تبين فحشد يكون له الرد وربما شدد ذلك أنه اذا تلف لا يلزم منه (قوله وان أجاز تجعل) فيجوز المرتهن على قبول  
الذين ولو عرضهم بيع لانه لما أذن ببيعهم فقدر حتى يتجمل دينه خلافا لما في عب (قوله والا تتبعه عاين) أي بعد حلول الاجل  
هنا هو المراد قطعاً (قوله انما أجاز ذلك) أي انما أجاز لتجمل الدين والحاصل ان حكم تجمل الثمن الذي يبيع به الجسر على الراهن  
والمرتهن كان عرضاً من بيع وغيره خلافاً لعب حيث قال وأما لا يجعل كعرض من بيع فأنما يجعل اذا رضينا بالتجمل فان لم يرض  
الراهن فهل يكون الثمن هنا (٢٥) أو يأتي برهن مكانه أو يتي وضاوا لا يجوز بيعه انتهى (قوله وبقي ان ذره) لا يخفى انني تقدمت أن

رهن المدير ابتداء يجوز ولا  
يتوهم بطلان الرهن بتدبيره  
فلا فلا ثمة القيص على ذلك لانا  
نقول ذلك انما يكون اذا أريد  
بيعه بعدموت السيد أي  
في الدين الا الحق التدبير (قوله  
وظاهره الخ) ولكن ظاهر  
أي الحسن ان جعل كلاهما  
بعد القبض أي وهو يشعر  
بأنه اذا كان قبض القبض  
لا يكون حكمه كذلك قال  
بعضهم وبقية أن فوت  
بتدبيره لم يحصل التصبر بعدم  
قبضه كما اذا أعاده المرتهن  
الراهن فقدره فانه فوت ولا  
يرد انتهى وانظر هل يبقى  
الدين بلا رهن كافي مسئلة  
العارة أو يكون التدبير  
كالعتق والكتابة ففصل  
فيعين أن يكون السيد  
موسراً أو معسراً كما يأتي  
(قوله وان كان أكثر من  
قيمة الرهن) هذا اذا كان  
الذي رهنته وأعتقه مالاً  
وأما اذا كان الراهن قد

معمول ليعمل محذوف أي وان باعه بعده لا معطوف على قبل اذا يصح قوله فله رد كان الراهن معينا  
أم لا لانه القبيح تبين وقوله ان بيع بأقل أي والدين عين أو عرض من قرض فلو بيع بمثل الدين  
أو أكثر فلا رد ويتجمل دينه سواء الراهن أو أي قوله أو دينه عرضاً أي من بيع ولا يحتاج الى التقيد  
بذلك لانه معلوم قوله فله رد الخ الفاعل جواب الشرط المقدر قبل قوله وبعده أي وان باع الراهن الرهن  
بعده أي بعد قبض المرتهن فله رد الخ قوله أو دينه عرضاً وكذا الرد اذا كان دينه عرضاً أي من  
بيع وعلى نسخة عرض بالرفع فكان شاتبة والجمله بعدها في محل نصب خبر (ص) وان أجاز تجعل  
(ش) أي وان أجاز البيع الواقع في الرهن الفتي نفسه القبيح وذلك فيماذا أي بيع بأقل من الدين أو  
كان دينه عرضاً من بيع تجمل الثمن الذي يبيع به فان في فوائضه والا تتبعه عاين منه بعد ان يحلف  
بأنه انما أجاز ذلك وإذا كان يتجمل دينه في حالة تخصيره واجازته فأولى ان يتجمل في حالة عدم تخصيره  
وهي ما اذا بيع بمثل الدين أو أكثر من الدين وليس الدين عرضاً ذره بما يتوهم أنه في الحالة الاولى يبقى  
دينه بلا رهن • ولما أنهي الكلام على تصرف الراهن بعرض شرع في تصرفه بغير عرض فبن  
ذلك تدبيره واليه أشار بقوله (ص) وبقي ان ذره (ش) والمعنى ان من رهن عبده ثم رده فله يستمر  
بإبقاء حكم الرهنه الى الاجل فان دفع سيده المدين والاي بيع فيه فظاهره كان السيد موسراً أو معسراً  
وهو كذلك وظاهرها كظاهرها سواء كان التدبير قبل قبض المرتهن أو بعده (ص) ومضى عتق  
الموسر وكاتبته وبعل (ش) يعني أن من رهن عبده ثم بعد ذلك أعتقه ناجزاً أو لأجل أو كاتبته سيده  
جاز ذلك ان كان مملوكاً لجعل الدين ولو كان أكثر من قيمة الرهن ولا يلزمه قبول رهن وسواهما فيما  
قبل القبض أو بعده وفهم من قوله مضى انه لا يجوز ابتداء وهو كذلك وانما جعل الدين بعد ذلك  
منه رضوا وجعل التجمل اذا كان الدين مما يجعل قبل الاجل فان كان مما لا يجعل فيقي رهنه  
على حاله على أحد الأقوال (ص) والمعبر بيق (ش) أي أن كان سيده الفتي أعتقه أو كاتبته  
معسراً فان فصله لا يجوز ابتداءه ويستمر العبد المقتنى أو المالك على حكم الرهنه الى الاجل  
فان دفع سيده المدين مضى العتق والكتابة فان لم يدفع الدين يبيع منه بقدر ما يوفي منه الدين ان  
وجسدين يشتري بعضا والا يبيع كله والفضل لراهن فيقبل به ما شاء لان الحكم لما أوجب بيعه  
صبر الباقي بعد قضاء الدين ملكاً للسيد واليه أشار بقوله (ص) فان تصرف ببيع بعضه بيع كله  
والباقى لراهن (ش) وانظر ما في هذا الفصل من جهة العربية في الكبير (ص) ومنع العبد من

استعاره أو عتقه معبره عنه بمعنى عتقه أي ساوا بجعل المعبر الدين رده افسد رهنه لأن يكون قسمة  
العبد أقل من الدين فلا يلزمه غيره هو يرجع المعبر على المستعير بعد أجل الدين لاقبلة (قوله وفهم من قوله مضى الخ) هذا سابق لظاهر  
قوله أو لا جاز ذلك ولكن القول ان الخوازمعنا المضى ويقصد قوله بعد وفهم من قوله مضى انه لا يجوز ابتداء قال المصنف وانما  
جعل الدين في العتق والكتابة لانهم عدوه ففعله راضياً بتجمل الحق والجوع في الرهن لا يجوز ورد العبد لرق لا يجوز فبقى الاكتجمل  
الحق (قوله فيقي رهنه) والقولان لا تتران انه تبقى قيمته رهنه والثاني أن يأتي برهن مثله (قوله والمعبر بيق) في العبارة حذف  
والتقدير ورهن المعبر بيق والتبر شتة على هذا المضاف المحذوف قوله بيق لان من المعلوم ان الذي يبيع انما هو الراهن لا المعسر فلا  
شك والجله معطوفة على جملة محذوفة عن من جملة ومضى عتق الموسر وكأنه أي يجعل الدين وأخرج الرقيق من الرهنه ورهن  
المعسر اذا فعل ما ذكر بيق وقوله فان تصرف ببيع بعضه ظاهره في العتق والكتابة وهو كذلك (قوله وانظر ما في هذا الفصل) أي في  
المصنف تأثير كل المضافة للتصريح بالاعمال الاقنطى وأجيب بأنه تاكيد لتصريحه تأتب ما فعل بيع أي يبيع هو كله (قوله ومنع العبد) مأذوناً

أم لا (قوله المرون هو موعها) صفة لامتة ولما جرت الصفة على غير من هي أبرز الصغير ولا يصح جعله صفة لقوله عبقلا بزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف وورد ذلك بأن المنع انما هو الفصل بأجن من العمل وهذا ليس كذلك ثم لا يخفى ان قول المصنف المرون هو موعها شامل لسخولها معه بالنسب أو بطريق العموم كاشتراط ما لمعه (قوله واشترط الراهن) كذا في نسخة والصواب أو المرن (قوله فانه لا يمتنع) ولغير ما ذن (تبيينه) اذا وطئ العبد أمته المرونة موعها أو (٣٥٣) المرون هو موعها

(قوله حكيم من حكمه الخ) الحكم الذي هو بين الحكمين عدم عقته وحرمة الوطء والحكم ان أحدهما العقق وحرمة الوطء الثاني عدم العقق وعدم حرمة الوطء أي فهي حالة وعطى أخذت من كل طرف شيئا وقوله ساقط وجه السقوط ان هذا الجواب لا يندبأ زيادة على السؤال (قوله) وهو ان لا يكون من ماء الزاني الخ لا يخفى انه لا وجه للالتفات لهذا الاحتمال فلننسب ان يقول وهو فساد ما وقوله في حلية الوطء أي إيجابه حلية الوطء أخف أي أخفف وقوله في رفع الملك أي في عدم رفع الملك أي تأثيره في ثبوت الملك وحاصله ان إيجابه الحلية ضعيف فتقوى جانب التصرم فلذا لم يحصل وإنما تقوى جانب التصرم فلا حسيب في الانتساب وأما تأثيره في ثبوت الملك فتقوى لأنه لا زال الملك الا بموجب قوى فالاصل الملك (قوله لا يمتنع عليه) أي مراعاة لتمامه القابل بالباحة

وطء أمته المرون هو موعها (ش) يعني ان السيد اذا رهن أمه عبده ووطئها موعها معافان العبد يمنع من وطئها في الوجهين لأن رهنها وحدها أو موعه شبه الانتزاع من السيد لها المنع عرض كل واحد من العبد والامه ليسوع وقد بينا ان مجتمعين ومنفردين وقتل شبه الانتزاع لأنه ليس انتزاعا حقيقيا لأن المشهور اذا افتتحتهما السيد من الرهن فله العبدان بوطأها بالملك السابق ولو كان انتزاعا حقيقيا لافتقر الى تعليل بان واحترز بقوله أمته من زوجته المملوكة للسيد فانه لا يمتنع من وطئها كما لو باعها السيد وشمل قوله المرون هو موعها اذا نص عليها واشترط الراهن دخولها معه فدخلت وأخرى لو رهنها وحدها وأما لو كان العبد موعها وحده فانه لا يمتنع من وطئ أمته ولا مفهوم للوطء موعها الاستمتاع وقوله أمته الاضافة للملك أي أمته المملوكة فلو كانت زوجته لم يمنع من وطئها لأن السيد ليس له انتزاع الزوجية (ص) وحده من وطئ (ش) يعني أن المرنين اذا وطئ أمته الرهن بغير إذن الراهن فانه محذور ذلك محض زنا لا لاشبهة مائة فلو ادعى الجهل بولده رفق ويغرم ما نصها بكرة أو شيئا أن كرهها أو طأوعته وهي بكر وطوع الصغيرة التي تخضع لا كراهه ويكون الواجب أمره بخلع ما نصها ولا يلحق بالمرنين ولو اشترى الرهن لم يعتق عليه ولها لأن ثبت نسبته وان كانت أني لم يجز له وطئها والجواب عن مناقضة عدم عقته وحرمة وطئها كما قال بعض الفقهاء أنه حكم بين حكمين ساقط لا يخفى على مصنف وانما الفرق بينهما ان تأثير مانع احتمال البنوة وهو ان لا يكون من ماء الزاني بل من غيره في حلية الوطء أخف من تأثيره في رفع الملك (ص) الا باذن وتقوى لا يوجب ولا يوجب أم لا (ش) يعني فان وطئها المرنين بآذن سيدها فانه لا يمتنع عليه لشيء وانما عليه الادب وحيث أذن الراهن للمرنين أو لغیره في وطئها ووطئها فانما تقوم على وطئها سواء جعلت أم لا لغرم قيمتها وم الوطء ولا يغرم لولدها شيئا لقيمة ولا لا تنفع فاده على الحرة ووطئها بالوطئ فتقوله وتقوى الخ مستأنف أو معطوف على مقدر أي فان أذن فلا حذور وتقوى الخ وقوله وتقوى الخ فاصر على الثانية خلافا لخصي لأن قوله بلا ولا يبعد رجوعه للاولى لأنها في الاولى تقوم بولدها وتقوم بعرف نقصها وترجع لملكها وفي الثانية تقوم لتأثيره أي الوطئ بالقيمة فتقوله وقوم أي لتأثيره بالقيمة لا يعرف نقصها وترجع لملكها (ص) ولا يمتنع بعه باذن في عقد مانع يقل ان لم تأت كالمرنين بعد ما امتنع فيها (ش) أي ان الامين الموضوع تحت يد الراهن أن يستقل ببيع الرهن اذا أذن له الراهن في بيعه عند عقد الدين الذي سببه الرهن أو بعده لأنه محض توكل سالم عن توكلها كراهية وسواء أذن في بيعه قبل الاجل أو بعده وسواء كان الدين من شئ أو فرض هذا ان لم يقل الراهن الامين ان لم تأت بالدين في وقت كذا فان قاله فلا يستقل بالبيع حينئذ بل لا بد من ان المالك كما يحتاج اليه من اثبات القيمة وغيرها فاضيق في عدم يرجع للدين وأولى بعده لا يبرم بما يتوهم ان الاذن الواقع في العقد كراه على الاذن لوضوحه فيما عليه من الحق فاذنه كالاذن وقوله ان لم يقل ان لم تأت يرجع لتطوق ولقوله بالاولى وللمرنين أيضا البيع بلا اذن حيث أذن له الراهن بعد عقد الدين ان لم يقل ان لم تأت فان قال ان لم تأت فلا بد من الاذن كما اذا

الفروج والى ذمة وبالمال من الحق الثابت فكان الاذن كالمعاوضة وتكون أم لا ولا دلالتها من الوطء باذنه وبقي ان يخص قوله الا باذن بغير الامه المتزوجة فلا يكون اذن السيد للمرنين وطئها شبهة تنفي عنه الحد كلودعة (قوله معنى فيها) كأنه بال أم لا يخص فساد ام لا في بشرط ان يصيب وجهه البيع كما قلناه في توضيحه عن البيان اما ان باع ما قبل من القيمة فلا يضمن المشتري وان تداولته الاملاك فلا أخذه بأي بيع شاء كالنسيج (قوله بل لا بد من اذن المالك) تكون الراهن غائبا فان عسر الوصول للمالك

فيضرة عدول وحضورهم من باب الكمال (قوله لان الاذن الخ) تعليل للتعميم وهذا التعليل ينتج الضرر ثم لا يضي ان هذه العلة تنتج حزمة الاذن المرتين في العقد وهو احد افعال الاثمة وقيل بالكرهه وقيل بالجواز ومحل الخلاف فيما اذا لم يكن المبيع نافعاً ولم يضمن فساد له يوفى فيه والاجاز بعده اتفاقاً ان اصاب وجه البيع لان باعه باقل من قيمته فقلنا نحن ان اخذ من مشتريه فان دولته الاملاك اخذ باي بيع شاء كاستحقاق كذا في عب (٢٥٤) ثم اقول بل هذا التعليل ينتج المنع ولو كان الاذن بعد العقد قوله ولا يعزل

الامين) كأنه مأذوناً له في البيع أم لا  
أي لا يعزل عن البيع ولا عن وضع  
الرهن عنده والامين عزل نفسه  
حيث لم يول على البيع والاقتلا  
لتعلق الحق بثالث ثمن المرتين  
اذا وُل على البيع فليس للرهان  
عزله كالامين (قوله لانه لا يضمن  
الخ) وقد يقال الاصل فيما لا يجوز  
عدم التفويض فلا اعتراض شب  
(قوله به) أي بالاتمام المفهوم من  
أمين ومنه الامين القاضي بخلاف  
التخليفة والجهير والوصى وامام  
الصلاة للمقام من جانب السلطان  
وكذا ناطس الوقت له الايصاميه  
ان جعل له الوقت والاكتفاضي  
وقبى امام الصلاة للمقام من جانب  
الوقت والطاهر ان الايصام  
جعل الوقت في ذلك وبقي النظر  
في شئ وهو هل للدرس في موضع  
الايصامين يحبس بعده في ذلك  
المحصل والطاهر ليس له ذلك ما لم  
يجعل الوقت له ذلك (قوله وباع  
الحاكم ان امتنع) أي لا يضرب  
ولا يجد بذلك (قوله ومن ذلك ان  
كان الراهن غائباً او ميتاً) أي مع  
اثبات الدين والرهن ولو كان غيره  
أولى بالبيع لتعلق حق المرتين بعينه  
وربما كان ايسر مع اراضه  
كالتمتع ببيع برهنه (قوله وبين  
الاستظهار) أي عين التشوية  
فيقول بالحق الذي لا اله الا هو ما

آذن له الراهن في نفس العقد سواء قال ان لم آت أو لم يسل لان الاذن حينئذ منقصة زاده  
الراهن في نفسه هدية مدان فاشتمل كلامه منطوقاً ومفهوماً على غمان صوراً ربيع في الامين  
وأربع في المرتين لهما الاستقلال بالبيع دون أن يرفع ذلك السلطان في ثلاث مقامات باع من  
ليس له البيع من الامين أو المرتين دون أن يرفع السلطان مضى بعه فضمير التثنية للامين  
والمرتين والحاصل أن الراهن اماناً بأن لا يضمن أو المرتين في نفس العقد أو بعده وفي كل  
اماناً يطلق أو يقدحان وقع الاذن منه للامين في العقد أو بعده وأطلق قوله البيع بلا اذن  
وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن منه لمرتين بعد العقد أو أطلق قوله البيع بلا اذن وان  
قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن منه في العقد فلا بد من الرفع قيداً وأطلق (ص) ولا يعزل  
الامين (ش) أي لا يعزل الراهن فقط ولا المرتين فقط والامين فقط والامين أو ما لو انفق على عزله فلهما  
ذلك وانما تعرض الشارع للراهن لان الامين وكله في نفسه ان عزله أو ما لمرتين فلا كلام  
له في العزل بل نزاع وظاهر قوله ولا يعزل الامين ولو اذن لغيره أو وثق منه أو ينفي ان له عزله الى  
بدل أو وثق منه كما يأتي في الوكالة (ص) وليس له ايصاميه (ش) يعني ان الامين الذي على يده  
الرهن ليس له ان يوصيه عند موته أو عند سفره لان الراهن والمرتين لم يرضوا الا بايصاميه عدم  
الايصاميه غيره ولو قال ولا ينفذ الايصاميه كان احسن لانه لا يلزم من عدم جواز الايصاميه عدم  
تفويضه (ص) وباع الحاكم ان امتنع (ش) يعني ان المرتين اذا رفع الحاكم لهما حكم بعد امتناع  
الراهن من بيع الرهن وهو معسر ليس له مال غيره يقضي منه أو امتنع من الوفاء وهو موسر  
فان الحاكم يبيع عليه الرهن ومثل ذلك اذا كان الراهن غائباً او ميتاً الا انه في الغائب والميت  
يصفحين الاستظهار (ص) ويرجع مرتبه بتفقيقه في النعمة ولو لم يأن (ش) يعني ان الراهن  
اذا احتاج الى نفقة فاتفق المرتين عليه نفقة فانه يرجع بها في قيمة الراهن لاني عين الراهن  
حيواناً أو عقداً أو سواه اذن الراهن في الاتفاق على الراهن لان الام لا قام عنه واجب ومساواة  
كان الراهن حاضراً أو غائباً ملماً أو معدماً ولو زادت النفقة على قيمة الراهن كما في المدونة  
والموازي والمجموعة لم يلغى أن نفقة الراهن وموتته على الراهن لانه مال له وله غسله ولان  
منه النفقة عليه النفقة كالبيع الفاسد فان نفقة على الراهن كالباطل وهذا بخلاف النفقة  
على الصلاة فانه لا يرجع بها في ذمة جهابيل تكون نفقته في رقبته أو هو أولى بها عند قيام الغرماء  
والقررة ان الصلاة لا يعرف ربهما ولا يشترط عليه الا لا بد من النفقة عليها والرهان ليست  
نفقته على المرتين اذ لو شاء لطالب الراهن بالنفقة على الراهن واذا غاب رفق اللامام وأشار  
بالمباذعة رد قول أشبه ان نفقته على الراهن ان لم يأن له الراهن فيما تكون في الرهن يبدأ بها  
في غنمه فالمباذعة راجعة لقوله في النعمة وكلام المؤلف فيما ليس له أو ان يباع فيه فلا يعارض  
ما يأتي من قوله وان اتفق مرتين على كسبر خفيف عليه بدئاً بالنفقة لانه فيما أو ان (ص)  
وليس رضاه الا ان يصرح بأنه رهن بها (ش) تقدم ان النفقة على الراهن تكون في ذمة

وهبت ولا تصدقت وانه باق في ذمته (قوله حيواناً أو عقداً) الصواب قصره على الحيوان وأما العقار فهو ما يأتي وان  
كان قصره على كسبر لما يضحى بيانه فيما يأتي (قوله لانه قام عنه واجب) يفهم منه انه ليس له منع المرتين من نفقته وهو كذلك (قوله ولان  
منه النفقة) الاولى لان من النفقة (قوله واذا غاب رفق اللامام) أي اذا غاب الراهن رفق اللامام (قوله وكلام المؤلف) المناسب  
أن يقول وكلام المؤلف فيما الاتفاق عليه واجب وهو الحيوان وأما ما الاتفاق عليه ليس واجب وهو الثبوت والعقار فسيذكره فيما يأتي

(قوله على أن نفقتك في الزهن) هي محل الخلاف والتي هي محل اتفاق أن يقول أنفق والزهن بما أنفقت من فأن في كلام الشارح  
 يحسن وجهين الأول أنه يقتضي أن على أن نفقتك محل اتفاق وليس كذلك الثاني أن محل كون النافقة محل اتفاق إذا قال أنفق  
 والزهن بما أنفقت من أي غير يدرهن بعد قوله بما أنفقت (قوله يعني عنه قوله في النفاخ) انظر هذا الكلام وكونه رهنًا لا يتفق  
 تعلقه بالامة كسائر المردون محقق تحت (قوله وهل وان قال الخ) بما قرأنا قلنا ان تلك الصورة مفسدة على التي فيها الخلاف في جريان  
 الخلاف في المصالح ان احوال الاتفاق ثلاثة الأول أن يقول أنفق فقط ولا ينفق في النفقة فقط الثاني أن يقول أنفق والزهن بما  
 أنفقت من قاله من غيرهن في النفقة اتفاقا الثالث أن يقول أنفق على أن نفقتك في الزهن وهي محل التأويلين وسنلها ما أشاره  
 المصنف وهل وان قال (قوله انظر الشرح الكبير) ونص له بمحمل ما قلناه تحت والجاء من رجوعه لتصريح أي وهل وان قال  
 ونفقتك في الزهن أي يكون التصريح وهو تأويل ابن يونس أو لا يكون (٣٥٥) كالصريح وهو تأويل ابن شبلون ويحتمل رجوعه

لأقوله وليس رهنه وهل  
 وان قال ونفقتك في الزهن  
 ولا يكون رهنه وهو تأويل  
 ابن شبلون أو يكون رهنه  
 وهذا تأويل ابن يونس فلا  
 يكون راجعا لتصريح  
 وهذا أولى لأن وان يقتضى  
 معطوفا عليه أي لا يكون  
 رهنه وان قال الخ والاول  
 كان راجعا لتصريح قال  
 وهل كان الخ فيأتي بكاف  
 التشبيه (قوله مفرع  
 الخ) ابن عرفة الخلاف  
 بين القاسم واشتهب  
 هل يشتر الزهن التصريح  
 به أم لا فلو دفع رجل لا آخر  
 سلعة ولم يرد على سلعة  
 أمسكها حتى أدفع قل  
 حقه كانت رهنه عند

الراهن لا في عنه فلا لا يكون رهنه بالنفقة عليه نعم ان قال الراهن المر من أنفق على أن نفقتك في الزهن  
 أو أنفق والزهن بما أنفقت فيكون رهنه بالنفقة بيد أهالي القسم ما وقوله وليس رهنه أي بالاتفاق  
 يعني عنه قوله في النفقة لكنه صرح به ليرتب عليه قوله الآن نصر الخ (ص) وهل وان قال  
 ونفقتك في الزهن تأويلان (ش) أي وهل وان قال ونفقتك في الزهن فلا يكون رهنه وهو تأويل  
 ابن شبلون أو يكون رهنه وهو تأويل ابن يونس فهما راجعا لتأويله وليس رهنه وهذا التقر رأوا  
 من تقررت انظر الشرح الكبير وقوله (ص) ففي افتقار الزهن للفظ مصرح به تأويلان (ش)  
 مفرع على التأويلين المتقدمين في قال لا يدين التصريح في النفقة على الزهن كإبن شبلون وابن رشد  
 قال بقتصر الزهن للفظ مصرح به من قال لا يشترط التصريح بالاتفاق على الزهن كإبن يونس قال  
 لا يقتصر الزهن للفظ مصرح به (ص) وان أنفق من رهنه على شجر خيف عليه بدئ بالنفقة (ش)  
 يعني ان من رهنه نخلًا أو زرعًا يخاف عليه الهلاك بأن يهدم يهدم أو أي الراهن من امسلاهما أنفق  
 عليه المرتن نفقة فانه يرجع هاهنا عن الضل أو الزرع قبل دينه لانه اذا لم ينفع في ذلك هلك الزهن  
 فليحمه الضرر ابن عبد السلام لم يعدوا نفقة المرتن ليلغا برفع القوة الضرر ومعنى التبديته بما  
 أنفق ما أنفقه يكون في زمن الزرع والشرع في رهاب الضل فان ساء ما ذكر النفقة أخذها  
 المرتن من أو قصر ذلك عن نفسه لم يتبع الزاهد بالرائد وضاع عليه ولكن أسوأ الفراء بدنيه  
 وان فضل عن نفقته بدئ بها في دينه فان فضل شيء كان للراهن وقوله خيف أي وانتع  
 الراهن من الاتفاق والاتبع ذمته لانه عام عنه واجب ما يتبرع بالاتفاق (ص) وتؤولت على  
 عدم جبر الراهن عليها مطلقا وعلى التقيد بالتطوع بعد العقد (ش) يعني ان المدونة تؤولت  
 على عدم جبر الراهن على النفقة على الزرع وعلى الشجر الخ أي ما يرب بئره مطلقا أي سواء  
 كان الزهن مشترك في صلح عقد البيع أو القرض أم لا وتؤولت المدونة بضاعة أن الراهن  
 لا يجبر على النفقة على الزهن المنطوق به بعد عقد البيع أو القرض وأما المسترط في صلح العقد

أشبه لا عند ابن القاسم انتهى فإذا علمت ذلك قلنا ان التأويل المتقدمين متفرعان على هذين لالعكس كما دعي الشارح  
 فالمناسب أن يجعل الاتفاق المصنف لتعليل (قوله لا يدين التصريح في النفقة على الزهن) أي يصحح بأن الزهن رهن في النفقة (قوله لا  
 يشترط التصريح بالاتفاق على الزهن) المناسب أن يقول لا يشترط التصريح بكون الزهن رهنًا في النفقة (قوله وان أنفق من رهنه الخ)  
 والفرق بين هذين قوليه في النفقة ان نفقة الحيوان لا يدينها وكذا التعليل شبهه بالحيوان فكان المرتن يدخل على الانفاق عليها  
 ولم يشترط كون الزهن رهنها كان سلطانهما لها بغير رهن بخلاف هدم البئر مثلا فانه يدخل عليه ولما كان احيا الزرع والشجر  
 انما يحصل عن اتفاقه بدئ به على دين المرتن الاصل اقول هذا الفرق ذكره عب وتجبحت محسنت بان موضوع الاول لزيم  
 النفقة لو لم يكن الزهن وموضوع الثانية عدم لزيم كالشجر وهذا وجد دخول العقار في الثاني فخلاصتان بغير الاول على الحيوان  
 فقط ويكون المقارن مثل الشجر فتدبر (قوله لانه عام عنه واجب) هذا التعليل يقيدناه لافرقين أن يشترط أو لا فالمناسب حذفه وذلك  
 لان هذا الفرع مبني على أن الاتفاق على الشجر ليس بواجب لكن سيأتي في النفاخ ان الاتفاق على الشجر واجب فانظر (قوله  
 وتؤولت الخ) أي او المرتن يضمنان شاة مملوكة بالنفقة وان شاة ترك ذلك وهو جواب عن سؤال المحدث بضمه الكلام السابق وهو  
 انه هل يجبر الزاهن على الاتفاق على احيا الزهن انا كان شجر أم لا وتأويل الاول هو العقد

(قوله وان كان الانسان لا يجبر) أي لعدم الوجوب تطير معاذ كفي باب الوفاء من ان ما يجب عليه يجبر عليه فيكون مخالفا لما تقدم في النقضات من ان الاتفاق على الشئ واجب ثم قد لا يترتب من الوجوب الجبر كاذ كفي غير ذلك الموضوع وجور (قوله انه لو لم يخف عليه) الظاهر ان المراد بالخوف هنا الخوف من ان تعرض له (قوله وضمنه مرتين) أي يوم القبض أي مطلقا على المعتد بالخوف وهو الرجاء كما نقله الشيخ أحمد عن التوضيح ومقابلته يقول (٢٥٦) بالضمان يوم القبض الآن يرى عنده بذلك فيضن بقيته يوم

رديه فان تكررت الرتبة ضمن عند آخر رتبة وقوله بيده أي تحت تصرفه وقوله عما يقاب عليه سال من فاعل كان ان كانت تامة أو من الضمير المستتر في الجبر المحذوف ان كانت ناقصة أي ان كان مستقرا بيده حاله كونه عما يقاب عليه وقوله ما لم تشهد بدينه المراد بها ما يشمل الشاهد والعين وقوله ان كان بما يقاب عليه أي يمكن اخفاؤه ومثل دعوى التلف دعوى الردول شرط البراءة (قوله وقال القاضى) معمول به (قوله طريقة الخ) أي غايته فلماذا كان المراد اتفاق أهل المذهب مع الخلفاء واد اتفاق ابن القاسم وأشبهه (قوله محرفا) أي فيما حرق وقولنا فيه الحرق جواب اشكال برده وانتهى اذا كان محرفا كيف يأتي به وحاصل الجواب أن المراد به فيه الحرق وجواب آخر وهو ان الحرق يصدق بما اذا ذهب جملته أو قسمه الحرق وكذا لو كان البعض الباقي محرفا كله وكان فيه ما عجزه وعلم

فصير على الاتفاق لتعلق حق المرتب به وان كان الانسان لا يجبر على اصلاح عقار ومخبره وأما على الجبر أو اتفاق المرتب فيجب عا تنق في ذمة الرهن ومفهومه خيف أنه لو لم يخف عليهما أن لو ترك لا يفتنى أنه لا شئ للمرتب (ص) وضمنه مرتين ان كان يسده عما يقاب عليه ولم تشهد بدينه بكفره (ش) هذا شروع منه رجاء الله في الكلام على ضمان الرهن والمعنى ان الرهن اذا ساه المرتب وكان عما يقاب عليه كالحق ويخبره فانه يضمنه اذا ادعى تلفه أو ضايعه الآن تشهد البيضة أنه تلف أو هلك بفرضه فلا ضمان عليه حيث نزل الضمان هنا ضمان تهمة يفتنى بأقامة البيضة وأخبره بقوله ان كان يسده عما اذا كان يسد أمن فلا ضمان على المرتب وانما الضمان على الرهن وأشار بقوله (و لو شرط البراءة) الى أن الرهن المذكور يضمنه المرتب بالشرط المذكور ولو شرط في عقد الدار ان الرهن انما الضمان عليه ولا يفيد شيئا عند ابن القاسم لان التهمة قائمة مع عدم البيضة خلا فلا شبهة في انتفاء الضمان عنه عند الشرط وقال القاضى وقوله لا يرضى عما يحسن خلاف الاتفاق مع ما على احوال الشرط في أصل البيع أو القرض أو امان رهن متطوع به فلا يحسن خلاف لان تطوعه بالرهن معروف منه واسقاط الضمان معروف فان فهو احسان على احسان فلا وجه لمنعه ويؤيد ذلك اتفاقهما على احوال الشرط في العارية لانها معروف انتهى وما حكام من احوال الشرط في العارية اتفاقا طر يقعه من طرفين حكامها المؤلف في بابها بقوله وهل وان شرط نفسه ترد (ص) أو علم احتراق محله الايقاع بفسده محرفا (ش) هذا داخل في المبالغة على الضمان لاحتمال كذبه والمعنى ان الضمان على المرتب ولو علم احتراق محله الرهن المعتدله الذي لا ينقل منه عادة ثم ان في بعض الرهن محرفا علم على احتراق محله فانه لا ضمان عليه حيث نزل ان يعلم احتراق محله الرهن فالضمان ثابت على المرتب ولو ان بعض الرهن محرفا فلا يبره من الضمان الا مجموع أمرين وليس يرج المؤلف على تقييدان المواز بان يصل كون التامير غريبه وكان محله على اختلاف وقوله محرفا فرض مسته أي أو مقطوعا أو مكسورا أو مبولا (ص) وأقضى بعدد في العلم (ش) يعني أن الباي ائني فيما اعلم احتراق المحل موضع المعتدلي موضع الرهن فيه بعدم ضمانه حيث ادعى انه كان به أمان ثبت انه كان به فهو محل اتفاق بين الباقي وغيره (ص) والا فلا ولو اشترط ثبوته (ش) أي والابان كان الرهن على يد أمين أو كان بيد المرتب اناته مما لا يقاب عليه كالبور والعميد أو كان مما يقاب عليه وقامت بيضة على هلاكه بغريبه أو وجد بعضه محرفا علم على احتراق محله أو علم احتراق المحل الموضوع فيه الرهن فقط على ما للباقي فانه لا ضمان عليه ولو كان الرهن اشترط على المرتب عند عقد الرهن ثبوت الضمان ولا يضمن عين المرتب انه تلف بالبيع وسواء كان المرتب متهما أو غير متهما (ص) الا ان يكذبه عدول في دعواه موت دابة (ش) يعني أن الرهن اذا كان مما لا يقاب عليه وادعى تلفه وله جبران لا يعلون ذلك ولا راد فانه يضمنه حيث نزل ثبوت كذبه وكذلك اذا كان مع الرفقة في السرور أو دعوى الموت كذبه العدول فانه يضمنه ولا مفهوم لموت ولذاته أي في دعواه تلف ما لا يضمنه والمراد بالعدول الاثنان فأكثر وانظر اذا كذبه عدل واخر اثنان

انه المهر ون كلامه شامل للحدود المتعددت أي بعض كل محرف أو مالو كان متعددا ككتاب مثلا واتى ثوب واحد مثلا فلا يكتفى عن الباقي فلاضافة الحسن أي الايقاع بعض كل محرفا (قوله وأقضى بعدم الخ) ضعف أي أقضى الباي هو سليمان ابن خلف في القرن الخامس كان يحضر محله شعور بعين ألف فقهه وكان اذا قال لم أحد نصلا لا يجدوني في المذهب الاربعة (قوله الآن يكذبه عدول) اعلم انه لا فرق في التأكيد بين ان يكون ضريحا بأن يقولوا باعها أو نحوها أو ضمنا كان يقولوا لا أعلم (قوله وانظر اذا كذبه عدل وأما ان الخ) الظاهر ان الحكم كذلك



(قوله وحلف فيما يغاب عليه) قالوا لم يحلف فالتظاهر انه يمين فان طال حننه مدبر (قوله مخافة أن يكون أخفا) فثبت هذا التعليل  
 اذا شهدت البينة بخلفه ولم تشهد مع ذلك انه تلف بغيره سبه لا يحلف والاصل أنه لا يحلف من شهدته البينة بثلث الرهن سواء  
 كان ضمنه وذلك فيما اذا شهدت انه تلف بسبه أو بخلافه وذلك فيما اذا شهدت بثلثه بغيره ومثل ذلك ما اذا أتى بغيره  
 محر قالوا يعلم احتراق محله فانه يضمن ولا يحلف اذا لم يتم على انه غيب أو ما فيها عند ذلك لم يحلف فيما يضمنه وكذلك فيما لا يضمنه (قوله انه  
 تلف بلا دلالة) أي في دعوى التلف أي تلف بدون إخفاؤه أي لم أخفه وقوله أنه لم أخفه كما قلناه تلف قصد التشديد عليه وقوله  
 ولا يعلم موضعه أي في دعوى الضياع والواو بمعنى أو أي يحلف في دعوى الضياع ولا يعلم موضعه (قوله العمل الذي لا اختلاف  
 فيه) أي عمل أهل المدينة الذي لا اختلاف فيه أي في المذهب (قوله وكان (٣٥٧) المناسب أن يقول وحلف مطلقا) أي سواء كان

عما يغاب عليه أم لا ثم ما لم لا (قوله  
 واستخرج الخ) أي بذلك لدفع توهم  
 أن الرهن بعد قبض الدين أو هبته  
 صار كالوديعة وسب الدفع أثمافي  
 الاصل فثبت شخص الأمانة وتبعها  
 خاص برها والرهن قبض توثقا  
 لا أمانة والافتتاح به لهما معا الدين  
 باخذ الدين وللرهن بالتوقي في دينه  
 (قوله لانه يصدق على هبته تغير  
 المدين) أي وأما اذا أوجب الدين  
 لقبول المدين مارا امتناعا إلى الرهن  
 فليس مرتهنا بل للرهن الموهوب  
 له فلا يضمن هذا هو الظاهر (قوله  
 قال أشهب الخ) ظاهرا أن كلام  
 أشهب تشييد ورد الخطاب في أن  
 يقبضه المصنف أم لا ووافق  
 ما لا يشبه ما في نكاحها فممن باع  
 سلعة لرجل فآخذتها ثم وهبه  
 للشترى ثم أحضرت تلك السلعة  
 أنه لا رجوع له على المائع بخلافه أن  
 يقول لم أهلك الا نحن سلعة غلوكة  
 في ولا تقدر ان ترفع ملكي عنها  
 فتوقع عنها في تبسبه في اذا وهب  
 الزمان الرهن لا يخفى تزل منزلة  
 الزمان فضخته للرهن ضمان

ص وحلف فيما يغاب عليه انه تلف بلا دلالة ولا يعلم موضعه (ش) يعني انه ثبت فلنا ضمان  
 المرتين فيما يغاب عليه فانه لا يمين بينه وانما كان يحلف مع تضمينه مخافة أن يكون أخفا رغبة  
 فيه فحلف بالله الذي لا اله الا هو انه تلف بلا دلالة ولا يعلم موضعه فلنا حلف ضمن فثبت ان كان  
 مقوما ومثله ان كان مثليا والليل على التفرقة بين ما يغاب عليه فيضمن وغيره لا ضمان بالعمل  
 الذي لا اختلاف فيه ولا ان الرهن لم يؤخذ بخلفه فقط كالوديعة فيكون ضمانا منه ولا النفع  
 الاخذ فقط حتى يكون ضمانا منه كالقرض بل اخذ بهما من هذا وهما من هذا فوسط فيه  
 وأضافان التهمة من نفسه عن المرتين فيما لا يغاب عليه وثابت فيما يغاب عليه وظاهر قوله  
 وحلف الخ تمهما أو غيرهم ثم لان هذه البينة بين استطهار وكان المناسب أن يقول وحلف  
 مطلقا وبسقط قوله فيما يغاب عليه (ص) واستقر ضمانه ان قبض الدين أو وهب (ش) يعني أن  
 الرهن اذا كان مما يضمن بأن كان مما يغاب عليه فان ضمانه من المرتين ولو قبض دينه من  
 الزمان أو وهبه للرهن لان الاصل بل بقاها كان على ما كان إلى أن يسلم له وبه شبه هذا التلا  
 يتوهم أن الرهن بعد قبض الدين أو هبته يصير كالوديعة لانها في الاصل قبضت على الأمانة  
 والنفع خاص برها والرهن بل قبض على الأمانة والنفع فيهما معا ولو قال المؤلف وان برئ  
 من الدين ليشمل ما ذكر وما اذا أخسخت الرأفة ربا بصدقها وتبين فسادها ونسخ قبل الدخول أو  
 كان في نكاح التفويض الصحيح وطلق قبل الوطء كان أحسن قوله أو وهب أي هبه برأها  
 المدين بان وهبه وهذا هو المراد لا في كلامه اجعل لانه يصدق على هبته لغير المدين قال  
 أشهب اذا ضمن المرتين فانه يرجع على الزمان معا ومن المدين لان المرتين لم يضعه فيه  
 ليتبع بقيمة الثوب ويتقاصان فان كانت قيمة الثوب أكثر غرم ذلك وان كان الدين أكثر لم  
 يرجع على الزمان بشئ يري بعد ان يحلف (ص) الا ان يحضر المرتين له أو يدعو لاحتاخذ  
 فيقول اتركه عندك (ش) يعني ان المرتين اذا أحضر الزمان بعد قبضه الدين أو هبته أو  
 دعاه لان يأخذ من عند فقال له الزمان اتركه عندك فضع بذلك فانه لا ضمان عليه لانه  
 حينئذ صار أمانة عنده فقول اتركه عندك راجع الثانية ولا يحتاج الرجوع الاول  
 لان حيث أحضره كفي (ص) وان جنى الزمان واعترف ربه انه لم يصدق ان أعدم (ش) يعني أن

(٣٣٣ - خروشي خامس) الزمان (قوله ويتقاصان الخ) فهي هبة معلقة بحسب المعنى على شرط فكانه قال وهبته لك على أن  
 لا غرم لي فيه وقبه بعد (قوله يري بعد ان يحلف) يحتمل بعد أن يحلف أنه اعطاه على قرض أو ادعى الضياع وسامحه ويحتمل  
 أن المراد بعد ان يحلف أنه تلف بلا دلالة إلى آخر ما تقدم وقد بعد الاول أن هذا الرجوع فيه للسلط (قوله الا ان يحضر المرتين له) به  
 عند الوطء أو بعد الوطء ومثله ما اذا شهدت بثلثه عند المرتين الى حين اخذته وقوله أو يدعو لاحتاخذ من غير أن يحضر ما لم  
 يدعه لاحتاخذ فلا فرق حيث قال اتركه عندك والظاهر أنه لا يشترط خصوص لفظ اتركه عندك بل كل ما أدى مؤذاه كذلك في آية  
 أو خله أو دعه أو أمسكه أو نحو ذلك (قوله وان جنى الزمان) بعد حيازة المرتين اليه أي ادعى شخص على الزمان حيازة الزمان على مال  
 أو دين وليس المراد ثبتت الجناية (قوله وان أعدم) أي ان كان معهما كان عدما ولو بالبعث أي فان أعدم حال اعتراضه واستمر

أو طرأ له قبل الاجل (قوله ثم انخلص من الدين) فان سعى في الدين تبع الجني عليه الرهن الاقل من الثمن وأرض الجناية (قوله اذا خلص من الرهن) بل نقول ولو لم يخلص من الرهنه لما تقدم من أنه اذا سعى في الدين تبع الجني عليه الرهن الاقل من الثمن وأرض الجناية (قوله قبل الرهن) متعلق (٣٥٨) بقوله جنيته وأما الدعوى فهي بعد الرهن (قوله أي بقائه مستمرا غير محدود)

الرهن اذا حاز المرتهن ثم انه جنى جناية أو استهلك ما لو اعترف واهنه فقط ذلك فان كان عديا ولو قبل الاجل لم يقبل قوله لانه يتهم على خلاصه من يذر منه ودفعه للجني عليه ثم ان خلص من الدين تعلق الجناية برقبته وخبره من اسلامه وفدائه فقوله لم يصدق أي على المرتهن وأما اقراره فهو مؤاخذ به بالنسبة للجني عليه اذا خلص من الرهنه وكلام المؤلف في الرهن الذي يتعلق بالجناية به أما لو كان حيوانا لا يصدق فانه لا يتعلق به أصلا بل أما هدر وأما يتعلق بالغير كالسائق والقائد والراكب وظاهر كلام المؤلف سواء ادعى جنيته قبل الرهن أو بعده وهو صحيح لان القرض أن الرهن معدوم وانما يفتقران فيما اذا كان الرهن ملبا كما يفهمه كلام الشارح وسبقي (ص) والابق ان دام أو الأسلم بعد الاجل ودفع الدين (ش) أي وان لم يكن الرهن معدما بل كان ملبا فان الرهن يخبر بين فداائه واسلامه فان فداه بقى رهنا الى الاجل وان أسلمه بقى الرهن الى الاجل ووفاء الدين وأسلم للجني عليه فقوله والابق أي بقائه مستمرا غير محدود وقوله والأسلم أي بقائه محدودا الى حلول الاجل وكلام المؤلف فيما اذا اعترف الرهن بانه جنى بعد الرهن قال ابن بونس فلو أقرأه جنى قبل الرهن ثم رهنه فان رضى بفداه بقى رهنا وان أبقى وقال لم أرض بحمل الجناية وحلف أنه لم يرض بحملها أجبر على اسلامه ويجعل الدين كمن اعتق وأقرأه لتبصره والدين مما يجعل وان كان عرضا من يسع ولو مرض من هوله بتجهله لم يرض اقراره على المرتهن كآلو كان معسرا والدين مما يجعله تجبيله ويكون الجني عليه مخيرا ان شاء فخره قيمته يوم رهنه لتبصره وان شاء صبر عليه حتى يصل الاجل ويبيع ويتبعه بمته انتهى وهذا مالم يكن أرض الجناية أقل فيغرمه (ص) وان ثبت أو اعترف أو أسلمه فان أسلمه ثم رهنه أيضا فلجنى عليه بماله (ش) هذا مضموم قوله واعترف واهنه والمعنى وان ثبت الجناية من العبد الملقى بالنسبة الشرعية أو اعترف الرهن والمرتهن بذلك فقد تعلق به حيثئذ ثلاثة حقوق حق السيد وحق المرتهن وحق الجني عليه فخير الرهن أو لانه المالك في فداائه واسلامه للجني عليه فان فداه بقى رهنا على حاله وان أسلمه فان المرتهن يغير لتقدم حقه على الجني عليه في فداائه واسلامه فان أسلمه أيضا للجني عليه فان العبد مع ماله يكون للجني عليه قل أو ككفر وبقى دين المرتهن بالرهن ابن بونس وليس له أن يؤدي الجناية من وإلى العبد ويبقى رهنا إلا أن يشاء سيده زاد عبد الحق في تركه وسواء كان مال العبد مستطرا داخله في الرهن أم لا لان المال اذا قبضه أهل الجناية فقد سقطت فلتعلق على السيد غرم منه لان رضاه يدفعه اليهم كما قلنا فان ذلك الرهن وأبى المرتهن فان لم يكن ماله مستطرا داخله في الرهن فلا كلام للمرتهن وان كان مستطرا داخله في الرهن فان دعا المرتهن الى أن يقديه كان ذلك له وان أسلم المرتهن العبد كان ذلك للرهن فانه نت ونحوه للشارح (ح) تنبيه على كلام المؤلف فيما اذا جنى بعد رهنه أو لو جنى قبله فينبغي أن يأتي في هذه مرهين ثقة لانه غر المرتهن وهذا فيما اذا ثبت وأما لو اعترف فنبغي أن يبقى دينه بالرهن وتقدم حكم ما اذا اعترف الرهن فقط أنه جنى قبل الرهن (ص) وان فداه بغيره فقد أوفى

ينافي قوله أو لا ينفى رهنا الى الاجل ويمكن الجواب بان المراد بقوله بقى أو لا ينفى رهنا الى الاجل أي كما هو الشأن في البقاء للاجل وقوله هنا بقاه غير محدود معنى أنه على تقدير اذا فداه لا يلزم بيعه عند الاجل فلو تركه لم يعد الاجل لا مانع وأما على تقدير الاسلام فانه يوم دفع الدين عند الاجل لاجل أن يأخذه الجني عليه (قوله قبل الرهن) متعلق بجنى أي أقر بعد الرهن أنه جنى قبله (قوله كمن اعتق) أي فالعتق لازم ويحصل قيمته للقره أي أن من اعتق عبدا وأقرأه لتبصره فالعتق لازم لانه يتهم على ارقاق العبد ويغرم قيمته مالا للقره ان قام عليه (قوله وهذا مالم يكن أرض الجناية أقل) أي من الثمن والقيمة (قوله وأسلمه) أي أراد اسلامه (قوله فاجنى عليه بماله) أي رهنه معه أم لا (قوله لان رضاه الخ) لتبطل لقوله فتعلق على السيد غرم منه (قوله كان ذلك له) أي للمرتهن ولا يخفى أن الموضوع أن الرهن أراد الفداء فيجوز يكون قوله فان دعا المرتهن بمعنى واقفه وظهر من ذلك أنه ليس للمرتهن الاستقلال وأنه لا قاعدة في ذلك الاسلوب (قوله كان ذلك للرهن) أي كان للرهن أن يقديه وفي العبارة حذف والتقدير وان أسلم المرتهن العبد أي وأراد الرهن فداه فذلك الفداء للرهن وبعبارة

الغري وان اشترط أي المرتهن ذلك فان أراد أن يقديه فله ذلك وان أراد اسلامه كان للرهن ذلك انتهى أي وان أراد المرتهن أن يقدي العبد بماله الذي سده فله ذلك وأما ان أراد اسلامه فليس له أن يقديه بما سيده من المال وكلام الغري في ظاهره في أن المرتهن يقع منه الفداء لعمال العبد بنفسه انتهى (قوله لانه غر المرتهن) بهذا

رقبته

ظاهر علم الراهن بذلك ولم يعلم المرتين وأما لم يعلم الراهن فلا ينافيه وأعلم المرتين فلا ينافيه أيضا (قوله أن لم يكن علمه) فان رهن به فقد أوفى قيمه ما وأما عدمه الراهن فلا يتعلق به مطلقا (قوله على المشهور) أي عندنا وفي رقبته فقط على المشهور وبني على المشهور ومقابلته أنه لو كان مرهونا بخصيص أي على تحسين أو في مقابلة تحسين هي الدين وقضاء المرتين بخمسة وعشرين وبيع مع ماله بجماعة وكانت رقبته تساوي تحسينا يخص المرتين على المشهور بخمسين قيمة الرقبة خمسة وعشرين من نظرها فداء وخمسة وعشرين من دينه وحاصل القرضا في التحسين التي ببيع ماله بالخمسة وعشرين الباقية أذل بميزه بعد الفداء من يخص به أي إذا فرض أنه رهن بفقره وعلى مقابلة يخص بخمسة وسبعين والباقي بالقرماد انتهى (قوله الاعتدافراغ الأجل) فيه إشارة إلى حذف في العبارة أقول لأحاجة لذلك لأن الأجل كما يطلق على المدة يتأماها يطلق على النهاية فإن نزل من تحت فضلة عن الدين والفداء قال رهن إذ تسلمه ليس قطعاً لحقه فيها (قوله وبأنه فليس رهنه) ضعف والمعتد أنه يكون رهنه بالوفاة كما نشتى عليه (قوله وأما أن تعدد الراهن) أي كرجلين رهنه إذا رآه مافي دين ففرض أحدهما حصته من الدين فله (٣٥٩) أخذ حصته من الدار فإن تعدد المرتين واتحد الراهن والمرتين وقضى الراهن أحدهما

رقبته فقط أن لم يكن علمه والبيع الأجل (ش) يعني أن العبد الراهن إذا جنى جناية ففسداه المرتين بغير أن سببه فإن الفداء يكون في رقبة العبد فقط يسد به على الدين على المشهور ولا يكون الفداء حينئذ في مال العبد لأنه إنما افتكك له رده إلى ما كان عليه أولا ولولا ذلك لما كان له طر بقية إلى العبد وجوه وخمس فخرج إلى ما كان عليه وهو إنما كان مرهونا بدين ماله ولهذا إذا كان مال العبد مشروطا في الرهن أن الفداء يكون في ماله أيضا ولم يبيع العبد للمنفذ جوا على الراهن الاعتدافراغ الأجل سواء كان الفداء في الرقبة أو فنيها مع المال لأنه إنما رجع على ما كان عليه وهو إنما كان يباع عند الأجل وقوله وإن فداء المثل قسم قوله فإن أسلمه مرتين أيضا وقوله ففسداه من إضافة المصدر لفاعله أو لفعله أي ففسداه المرتين الرهن أو فداء الراهن المرتين (ص) وبأنه فليس رهنه (ش) أي وإن فدى المرتين العبد الماني بأذن سيده فإن الفداء لا يكون في رقبة العبد ولا في ماله بل هو سلف في ذمة السيد ولو زاد على قيمة العبد ولا يكون العبد رهن في الفداء (ص) وإذا قضى بعض الدين أو سقط جميع الرهن فيمابق (ش) يعني أن الراهن المتعددا إذا قضى بعض الدين المرتين المتعددا وسقط عن الراهن بعض الدين به يستوما أشبه ذلك فإن جتمع الرهن يكون رهنه فمابق من الدين وسواء كان الرهن متحدا كدار أو متعددا ككتاب وليس الراهن أخشنى منه لأنه قد تحول عليه الأسواق وأما أن تعدد الراهن والمرتين أو أحدهما فإنه يقضى لن وفي حصته من الدين بأخذ حصته من الرهن (ص) كاستحقاق بعضه (ش) تشبيه في الحكم وهو الباق وهو هذه عكس ما قبله إذا ما قبلها جتمع الرهن في بعض الدين وهذه بعض الرهن في جميع الدين (ص) والقول لمعنى ثني الرهنية (ش) يعني أن الراهن والمرتين إذا تنازعا فقال الراهن هذا الثوب متدك وديعة أو عارية وقال المرتين بل هو عندى رهن أو بالعكس فإن القول قول من ادعى

بعد القبض فغلبه خلفه على الأرجح وقيل القبض لا يمتصو والتلف حكا استحقاق وانظر إذا وقع ذلك في القرض هل يجرى فيه ذلك التفصيل أولا لأنه معروف والبيع مبنى على المشاحة وانظر إذا غرم في مسئلة المصنف في استحقاق بعضه بعد القبض معناه هل يخبر كاستحقاق كله إذا غرم أولا لأن معده رهن في الجملة ويخبر في مقابلة استحقاق وأما غير العين فإنه يبدل البعض المصدق (قوله وهذه بعض الرهن) فإذا كان الراهن ينقسم قسمين فحق حصته الراهن رهنه ما لا ينقسم كغيره من المشتري كان التي لا تنقسم إنما طلب أحد الشئ كالمبيع جيرة الآخر وظاهر تشبيه المصنف أن البعض يبقى ولو بيع عما وافق الدين حيا وصيغة وهو كذلك عندنا في القسم خلافا لما ذهب في قبضه المرتين إذا لا تأتد في وقفه وقد ينقسم فلا ينقسم به الراهن ولا المرتين (قوله فقال الراهن هذا الثوب عندك) هذا ظاهر وأما العكس فأي فما إذا كان الرهن ماعيا غلب عليه ولم تقم على هلاكه في فدى ربه ما رهنه ليشه ما به ودعى المرتين أنه وديعة التي لا تكون العادق مثل ذلك أنه رهن كاهو الشأن في مثل البيع يبيع البقل أو الخبز يدفعه إليه التام فهو ماله رهن ولا يقبل قول ربه أي صاحبه أنه وديعة (قوله فقال الراهن هذا الثوب) تشبهه رهنه ببيع دعوى الشخص الآخر الذي يدعى الرهنية فصوره المسئلة ادعى شخص يملكه أنه رهن عنده في ثمن شيء يبيعها لكتها أو في ثمنها أقرضه لها ودعى فملكها أنه لم يشتر

ولم يفرض وأنها ودیعة أو عارية لأمره كان ( ٣٣٦ ) القول بين المدعي في الرهنبة عن أصل الشيء وعن واحد من متعدداً وعن جزء

من متعدد فان انفصاله ووقع العقد وقال البايع على رهن والاخر على غيره حلفاً وفتح البيع مع قيام السلفة فان كانت المقتضى ان أشبه وحلف كاتقدم في اختلاف المتابعين فلا يعارض ما هنا لتعارض الموضوع لانه هنا اختلاف في العقد فان انفصاله ووقع العقد على رهن ويبيد المهرين سلفة ادعى أنها رهن وعن غيرها ودیعة والرهن أخرى لم يفعله فاقول للمدعي الرهنبة فلا تدخل هذه في كلامه كما لا يدخل فيه مدعي الشراء كن دفع سلفة لآخر وأخذ البايع من الآخر فدان الدراهم ثم قال أحدهما وقع البيع بذلك وأنكر الآخر وقال بل السلفة رهن في الدراهم وهي قرض فان القول للمدعي الرهنبة هذا التفصيل الذي أشبهه في ك ( فصوله لالتكس ) عطف على التشديد أي لا للدين فليس كالشاهد ( قوله الى قيمته ) أي ففتح شهادته الى مبلغ قيمته لان المهرين أخذوه وثقة بحق ولا شوق الى الاعتداده فأنكر ( قوله وسواء كان قائماً أو قائماً ) أما اذا كان قائماً فالامر ظاهر وأما في حال القيام كالزاني المهرين رهن يساوي عشر الدين وقال هذا هو الذي ارتبته عند ذلك الدين وقال الراهن بل كان رهنه مساوياً للدين وينبغي أن يفسد كلام المصنف بما اذا لم يعرف شيء وأما ان جازي شيء فمبطل به ( قوله أي قيمته ) الظاهر لأحاجة ذلك لان القرض أنه مثلي لا مقوم ( قوله وحلف مرتنه وأخذه ) فان نكل حلف الراهن وعمل بقوله فان نكل عمل بقول المهرين فعمل بقوله ان حلفاً أو نكلاً وظاهر قوله

أخذه سوا ما أدى قيمة ما ادّعاء أو زادت وهو كذلك لأن يدل على بفسكه فقد سلمه فيه ادّعاء (قوله لا بما حلف عليه) فيه إشارة إلى أن المقابل يقول ليس لأمر أن أخذه إلا بحلف عليه المرتين وهو قول ابن القاسم (٣٦١) في العتبة (قوله لا بما حلف عليه المرتين) فيه إشارة إلى أن المرتين يحلف على جميع ما ادّعى وهو العشرون كذا قال في الموطأ قال ابن الموارز هو غيرين أن يحلف على دعواه أو على قيمة الرهن وحكي عبد الحق عن بعض شيوخه لا يحلف الأعلى خمسة عشر (قوله في الدين الخ) المناسب تأخيرها وتصور للمسئلة كما يفهم من النقل أنها إذا اختلفا في صفة الرهن فالقول للمرتين ثم إذا اختلفوا في الدين فالقول للمرتين

وأخذ ما ادّعاء ما نكل عمل بقول الرهن فيعمل بقوله في صورته إذا حلف وحده أو نكل وأشار إلى الحالة الثالثة بقوله (ص) وإن نقص حلفاً وأخذ إن لم يفسكه بعبته (ش) أي إذا انقصت دعوى الرهن عن قيمة الرهن مع زيادة دعوى المرتين عليها بان قال المرتين هو رهن عن عسدي على عشرين مثلاً وقال الرهن بل على عشرة فقط وقيمة الرهن تساوي خمسة عشر دهماً فلهما نصفان وبدأ بالمرتين لأن الرهن كالشاهداني بعبته وأخذ المرتين الرهن إن لم يفسكه الرهن بعبته يوم الحكم وهو النصف عسدي المثال عند ما قال ابن نافع وإن الموارز لا يحلف عليه المرتين إذا الفرض إن دعوى المرتين تزيد على قيمته (ص) وإن اختلفا في قيمة تألف بنواصفه ثم قوم (ش) يعني أن الرهن إذا ضاع أو تلف عند المرتين فليختلفا في قيمته لتشهد على الدين أو لغيرهما المرتين حيث يتوجه عليه القرم فلهما بنواصفه ثم يدعي الملقومون فإن اتفقا على الصفة فإن أهل الطبيعة تقومها بقضيه بقولهم وهو من باب الشهادة فلا يضمن التعبد لأن باب الأخبار (ص) فإن اختلفا فالقول للمرتين (ش) أي وإن اختلفا في الرهن والمرتين في الدين أو في صفة الرهن فالقول قول المرتين ولو ادعى شيأ سببه إلا أنه ظاهراً وأشبهه إلا أن يبين كنهه لهما كذا (ص) فإن تجاهلا فالرهن بما فيه (ش) يعني أن الرهن إذا هلك أو ضاع عند المرتين وجهل الرهن والمرتين صفته وقيمه بأن قال كل لأعلم قيمته إلا أن ولا صفته فإنه لا شيء واحد منهما قبل صاحبه لأن كلا لا يدري هل يفضل لشيء عند صاحبه أم لا وانظر هل لا يضمن إيمانها كجهل المتابعين لقن قال بعض لم أرفقه نصاً (ص) واعتبرت قيمته يوم الحكم بقي (ش) يعني أن الرهن إذا كان موجوداً واختلف الرهن والمرتين في قدر الدين فإن قيمته تعتبر يوم الحكم لتكون شاهدة لهما اليوم إلا أن الرهن لأن الشاهدانما تعتبر شهادته يوم الحكم كما فكذلك الرهن (ص) وهل يوم التلف أو القبض أو الرهن أن تلف أقوال (ش) يعني أن الرهن إذا تلف واختلفا في قدر الدين فهل تعتبر قيمته يوم التلف لأن قيمة الرهن إنما تعتبر يوم الضياع لا عنه كانت أو لا شاهداً أو تعتبر يوم قبضه المرتين لأن القيمة كالشاهد يضيع خطه ويوث فيرجع لخطه فيفضي بشهاده يوم وضعها أو تعتبر قيمته يوم الارتها قال السبكي وهو الأقرب لأن الناس إنما يهتدون بما يساوي ديونهم غالباً قال في الشامل واستظهره ابن عبد السلام وهو نفس الموطأ ومعناه في المدونة أقوال وقوله إن تلف مدخول هل أي وهل إن تلف فهذا موضوع المسئلة وقوله يوم التلف دليل الجواب وموضوع المسئلة الشرط لادليل الجواب فليس يستغنى عنه كما ليس أي وهل إن تلف تعتبر القيمة يوم التلف أو القبض أو الرهن أقوال ثم إن كلام المؤلف في اعتبار القيمة لتكون شاهدة لا تضمن دليل قوله إن بقي أن في هذه الحالة لا يضمن واعتبار القيمة لتضمن يوم القبض إلا أن يرى عنده بعد القبض فتضمن بأن يؤيد تكررت الرؤية والأهم يرى (ص) وإن اختلفا في مقبوض فقال الرهن عن دين الرهن وزع بعد حلفهما (ش) يعني أنه إذا كان عليه عشر ودينار مثلاً فلهما على عشر ومن ذلك وهما ثم خمسة عشر من العشر بن فقال الرهن هذه العشرة عن دين الرهن وقال المرتين بل هي عن العشرة التي بالرهن فالحكم أنهما يخاصمان وتفض العشرة بالمقبوضة على العشر بن فصار العشرة السابقة نصفها رهن ونصفها الآخر بلا رهن وهذا إذا كان حالاً أو مؤجلين وانفق أحدهما أو تقارب ومن حلف قضى له على من لم يحلف وأما إن كان مؤجلين وأجلهما متباعداً فالقول بقول من ادعى الاجل القرب وكذلك إذا حل أحدهما

عشر بن وأقام شاهداً على خمسة عشر فله يحلف على ما نهبه الشاهد ولا واحد أو القرن أن المرتين يدعي أن الرهن في مقابل جميع ما يدعيه (قوله فليس يستغنى عنه) أي عن قوله أن تلف أي بقوله يوم التلف (قوله لا تضمن) يمكن كل كلام المصنف في التأني على العموم ولكن إن كان ما قاله الشارح منقولاً لم يرجع (قوله وزع) أي على قدر الدين لا على قدر الجاهات

(قوله فيجعل كلام المؤلف الخ) فيه شيء لانه يقتضى أنه اذا كان التنازع عند القضاء محققا وليس كذلك والحاصل انه اذا وقع التنازع بعد القضاء فيكون التوزيع بعد الحلف وأما ان اختلاف عند القضاء وقبل القضاء فانه يوزع بدون حلف كما هو مخصوص عليه قال فيلما وجد عند مناصه موزع بعد حلفهما أى بعد البيان بأن قال كل واحد دقت على كذا وبخلافه لا آخر وأما قول كل يوزع كذا فيوزع بلايين ومنه لا اختلاف عند القبض فقال ما أذيع لك الا عن كذا وقال الا لا عن كذا فيوزع بلايين انتهى المراد منه (قوله فقال القاضي هذان في الاصل) ظهر غرض ذلك حيث يكون من عليه الدين معسرا أو مالكا كان مطلقا فلا بد من المطالبة عليه دون الامين (قوله ثم ان الثانية) هذا التصويرو في الثانية ليس بظاهر لانه يخالف لنص المواقوتة فيه المالك من له على رجل ألف درهم من قرض وألف درهم من كفالة فقضاء ألفا ثم ادعى أنها القرض وقال القضي بل هي الكفالة ابن ونس وأديا لهما ينفى قال فليقبض منه فهاهنا القرض ومنه فهاهنا الكفالة يريد ويحلفان أنهما ميسران بنس وهذا اذا كان الكفيل والقريم موسرين انظره في الجملة ثم ان عجب بعد أن ذكر كلام المواقوتة قال مناهه ولنذكر كلام ابن بنس فنقول قال ابن بنس في التداخي في الجملة بعد ذكر ما ذكر المواقوتة عن المدونة وهذا أى القسم اذا كان القريم أى المضمون والكفيل موسرين لأن الفى له الدين يقول انما اخفتهم ان الكفالة لكرامى (٣٢٤)

ولا يابىنى أخرى وهو ما اذا كان مضمونه موسرا فلذا قسمت بينهما فان كانا مدينا أو أحدهما فلا فائدة للقباض في دعواهما فان كان الكفالة لانه في عدمهما ان كانت المقبوضة من القرض كان للقباض اتباع ذمتين بجائفة الكفالة فهو من غير اتباع ذمة واحدة وان كان الكفيل وحده معدا فلا طلبه عليه بجائفة الكفالة وبطلب من الديان الموسر فان كان معسرا فهو قادر على أخذ الكفيل بجائفة الكفالة لعدم القريم وأما لم يذكر عند القضاء شيئا فلم يخلف أن ذلك مقسوم بين الحقةين اذا كانا حاليين أو موسرين فلا غربة لاحدهما على الآخر انتهى (قوله)

فأقول قول مدعيه كما قاله النعمي وبعبارة وظاهر قوله وزع الخ جل الدينان وأحدهما أولم يحل استوى أحدهما واختلف تقارب أو تباعد وهو كذلك على المذهب وتفصيل النعمي ضعيف وقوله بعد حلفهما ونكولهما كلهما ما يقضى للحاق على النا كل ويحلف كل على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه ومحل كلام المؤلف في اختلافهما بعد القضاء وأما ان اختلاف عند القضاء فظاهر كلام ابن عرفة أنه يجري فيه ما جرى في اختلافهما بعد القضاء وعليه فيجعل كلام المؤلف على ظاهرهما شامل لما اذا اختلفا عند القضاء وبعد (ص) كالحالة (ش) تشبيه في التوزيع بعد حلفهما والمعنى أنه اذا كان رجل دينان أحدهما بمحمل والآخر بلا حمل فقساما أحدهما قاضي ربه الدين أنه القبي - بالجليل وقال المديان بل هو الذي بمحمل أو يكون له عليه دينان أحدهما أحل والآخر هو مجمل بعين غيره وقضاه أحدهما فقال القاضي هذان في الاصله في دين الجملة وقال الدافع هو دين الجملة فانهما يحلفان ويوزع بينهما فان نكل أحدهما قال قول بل حلف ثم ان الثانية هي التي وقع فيها تنقيد ابن ونس ألا في وأما تنقيس النعمي فهو جاري في المصوتين انظر الشارح وت \* ولما انتهى الكلام على متعلق الرهن وكان منه اجتران خاص على الرهن ومنعه التصرف في الرهن الا باذن المرفوع شرع في الكلام على الجبر العام وهو احاطة الدين والفلس وهو كما قال ابن رشد عند المال والتفليس خلع الرجل من ماله لفرمائه والمفلس المحكوم عليه بحكم الفس وهو مشتق من الفلوس التي هي أحد النقود عياض أى أنه صار صاحب فلوس بعد أن كان ذا ذهب

ونقطة

وأما تنقيس النعمي أى المتقدم ياله (قوله وكان منه) أى من متعلق الرهن ومن متعلقة أيضا مسائل كثيرة منها الضمان وعدمه (قوله ومنعه التصرف) عطف تفسير (قوله الجبر العام) أى النفي لا بتقدير شخص دون آخر إلا ان الرهن له حكم آخر لانه يمنع من مطلق التصرف بخلاف من أحاط الدين بجائفة فانه لا يمنع من التصرف وقوله والفلس الظاهر أنه مستأنف قصده بين ما يتعلق بتلك الماداة والفلس عدم المال فتكون الواو في قوله وهو الخ زائدة وكنت قررت سابقا أن قوله والفلس معطوف على ما قبله عطف لازم على ما زود والمراد عدم المال الزائد على ما أخذ القرياء (قوله خلع الرجل) من إضافة المصدر للفعول أى خلع الحاكم الرجل من ماله لفرمائه وفي العبارة قلب والتقدير خلع مال الرجل منه لفرمائه أى حكم الحاكم بحل مال الرجل لفرمائه لا يحنى أن هذا التعريف بالمعنى الاخص فيكون صدق تعريف المعنى الشرعي (قوله المحكوم عليه بحكم الفس) الظاهر يحكم التفليس أى يحكم هو التفليس (قوله وهو) أى المفلس مشتق أراية الأخذ لا المصطلح عليه لان فلوس ليس مصدرا فيكون حاصله أن مفلس مشتق اشتقا فاصطلاحا من التفليس ويعنى الاخذ من الفلوس وقوله التي هي أحد النقود أى التي هي عبارة عن الجند وجعل الجند من النقود تسماع لأن النقود عبارة عن الذهب والنقطة فقط

(قوله ثم استعمل) أي أن التقليل حسب الأصل المحكوم عليه بحكم القلبي ثم استعمل في كل من عدم المال والتظاهر في عرف الناس أي أنه يقال مقليل بفتح الفاء وتشديدا للأمر في عرف الناس لمن عدم المال وأنه طارر وهذا الإتيان يكون في الأصل معنى لغويا وحر (قوله يقال) أي في شأن من عدم المال أي أيضا قلبي الرجل أي صار عديم المال وقوله فهو مقليل بضم الميم وسكون الفاعل وزن مكرم (قوله في العرف) أي عرف أهل الشرع أعلم أنه إذا كان مدلول الأعم القيام ومدلول الخاص نفس الحكم فآين الموم بل هما شأنان والحوار أن الموم باعتبار الوجود (قوله موجه) أي أنقطع أي مسببه (قوله منع دخول الخ) أي فإذا قلبي الرجل لطائفة ثلثين غيره ثم ظاهرا فقلبي ولا تدخل ولا وبن معهم (قوله ليس له ما يني به) فلهذا سواي وقلموا أولا يقال إقامتهم تقلبي بالمعنى الأعم وسياق لا شراح ما يتخلفه (باب القلبي) (قوله إلى التقليل الأعم) أنت خبر بيان الأعم قيام الغرماء فيقتضي هذا الكلام أن المنع المذكور ليس بمجرد الإحاطة بل لا محالة بل لا محالة قيام الغرماء وليس كذلك بل المنع المذكور بمجرد الإحاطة ولا يتوقف على قيام الغرماء كما يفيد محض نت (قوله أي زاد عليه أو سواه) هكذا ينبغي لأن الصلة وهي أن لا مال للغريم حاصل مع التساوي كصولة في الزائد إلا أن المنقول أن المنع اختيار يكون (٢٦٣) إذا زاد على ماله لأن نقص أو سواي (قوله أي علت إحاطته) أي لا من شئت في إحاطته الذين عاها والتظاهر أن المراد لا شك مطلق التردد فإذا اتقى الملازم منع الأبعد كشف السلطان عن ماله فان وجد قوله لم يقل في الألفاظ الغشمية وهو المشهور (قوله لا يجبر عليه) أي بالعصية المذكور أو لأن لا شك أن من أحاطت التمتع بماله يصير عليه أضاف ذلك إلى غير المذكور لا يمنع من التبرعات وغيرها من التبرعات لأنها ما تمنع من غير التبرعات فأولون يمنع من التبرعات قال أجدن نصر البادوي في كتاب الأموال من أنه دين على من أغترقت التبرعات ما سده ولم يعلم منتهى ما عليه لم يجز لأحد أن يقتضي منه شيئا عمله عليه أو جوب الخصاص في ماله فلا يجوز له أخذ شيئا لا يدرى هل هو له أم لا وقد وقع الخلاف هل حكمه حكيم

وقصة ثم استعمل في كل من عدم المال يقال قلبي الرجل بفتح الهمزة واللام فهو مقليل والتقليل في العرف أخص وأعم من عرفة الآخر حكم المال كما يطلع كل مال المدين لغرمائه ليجز عن قضا ما منه فيخرج بطلع الخ مطلق كل ماله باستحقاق عينه موجه منع دخول دين سابق عليه على لاقى بمعاملة بعدد الأعم قيام دين على مدين ليس له ما يني به فقوله لغرمائه متعلق بطلع ولجيز متعلق بحكم وأشار المؤلف بقوله

### (باب القريم يمنع من إحاط الدين بماله من تبرعه)

(ش) أشار إلى التقليل الأعم والغريم يطلق على من عليه الدين وعلى من له الدين والمراد هنا الثاني والمعنى أن من إحاط الدين بماله أي زاد عليه أو سواه فلا صاحب الدين أن يتعنه من تبرعاته كالتمتع والصدقة ونحوهما وسواه كان صاحب الدين متعدد أو منفرد أو سواه كان دينه حالاً أو مؤجلاً واحترز زياتر عن البيع ونفقة أبيه ونحوه مما هو واجب عليه وما جرت العادة به من كسرة لسائر وأخصه ونفقة عبد بن دون صرف في الجسع فانه جائز أو قسم قوله من إحاطت إحاطته وأما لو ادعى المدين أن المدين كشف السلطان عنه وأشعر قوة الدين أن من إحاطت التمتع بماله لا يصح عليه وظاهر قوله للغريم الخ أنه لا يحتاج إلى حاكم وهو صريح المدونة والنهي وابن عرفة وإنما يحتاج لحكم ما حكم في التقليل الآخر (ص) وسفره أن حل بغيره (ش) يعني أن من مدين مؤجل له أن تمنع من عليه الدين من السفر البعيد الذي يصل دينه فيه في غيبة المدين ولو لم يحط الدين بماله وهذا ما لم يركل ولا ماليا ضامنا للنهي بقضيه عنه في غيبته وليس له عزله أو يكون لديان مال حاضر يمكن منه قضاء

يجز عليه القاضي فلا يصح منه قضاء بعض غرمائه دون بعض ولو ببعض ماله ولو لم يقضه الدخول مع من قضا كفر ما لم قلبي أو حكم من إحاط الدين بماله فيصير قضاؤه لبعض غرمائه ببعض ماله دون بعض قال الناصر الثاني وعلى أن حكمه حكم من إحاط الدين بماله يؤخذ منه أن الرجوع جواز معاملة مستغرق القصة لأن الرجوع في إحاط الدين بماله جواز معاملة من لا يجب وبنيان أن يكون هذا ما لم يكن عين القصب أو السرقة موجودة فإن كان موجودا لم تجز المعاملة بقطعها وانحلال الخلاف بالأنساق عين ذلك الحرام وتعلقت قضيته أو وثقه بذمته وذلك بحيث بما يبعد من ماله (قوله وسفره أن حل بغيره) ومفهومه عدم تمنع من محل بغيره ولا يترتب عين أنه ليرد القرار من الحق الذي عليه وأنه يتوجب الرجوع على المعتد ولا يطلب بكفيل ولا بشهاد قال القضي وهذا إذا نفي من الإجل مقدرا ما يرى أنه ذهب ويحيى قبل تحله ولا يخشى لده ومقامه فإن خشي منه أو عرف بالآداء أعطى جيبا ولا كان له عقار أو عني جيبا أو وكلا بالبيع ويكون التذلل على البيع قبل الإجل بمقدار ما يصل الإجل عند البيع ولو ادعى رب الدين عليه أنه يريد سفرا وأنكر حلقه أن أتى بشبهة وأن لم تكن قوته فإن شك في جمل نفسه بغير المال أي إذا علم وقوفه على الغبن وأما إذا علم أو ظن عدم وقوفه عندها فكيف جملاته بغير المال (قوله وليس له عزله) أي وكيفية جواب عما يشال له أن يؤكل ويصدقك بعه فجاب بأنه لا عزله

(قوله قال الضمير في سفره الخ) أي فني العبارة استخدام لاشبه استخدام لاشبه الاستخدام أن ذكر الشيء بمعنى ثميد كزعمه الظاهر بمعنى آخر (قوله واعطاء غيره قبل أجله) أي بعض ما يسدده اذهو سلف في جمع الشرع واعطاء كل ما يسدده الظاهر أنه يرد جمعه شب وكذلك من أراد أن يحجر على ولده أتى به للإمام الجعفر عليه و نشر ذلك في الخامس والأسواق وشهد على ذلك فمن باعه أو ابتاع منه فهو مردود وكذا من أراد أن يحجر على (٣٦٤) عبده المأذون له في التجارة لا ينبغي له أن يحجر عليه إلا عند السلطان أي وقفه

السلطان للناس وأمر فطاف به حتى يعلم نيتهم (قوله والنصب أولى) أي أقول أن ما لا يورعما جروا الذي أبقوا الخ والشرط موجود فالتشريع الشرط (قوله وزوجته) أي التي علم محلها أو سهل التي علم بغضها (قوله والاصح) معطوف على ما اختاره التثنية (قوله فاضى الجماعة) أي فاض في جميع أبواب الفقه لافي خصوص باب كالتكسية (قوله والمفلس) سواء كان قيام الترماء أو حكم الحاكم لا يعتبر إفراو يدين أي إذا كان الدين الفنى فليس فيه ثابا بالينة وأقر لا يعتبر إفراو يدين بالنسبة لفنى المال الذي فليس به فلا ينساق أنه يتبعه به في المستقبل (قوله وكلام المؤلف في العيص) هناك حل آخر استظهره فيج ذكره شب ونصه بعد قوله ولا يمنع من أحاط الدين بحاله من رهنه عند بعض الترماء أو اجنبى بشرط كونه مشترطاً في العيشة كونه في معاملة حادثة لمن لا يهتم عليهم وأما في الدين الفنى عليه قبل ذلك فلا يجوز وكون الرهن مخصصاً أو صاب وسه الرهن وكون المرهون بعض المال (أقول) لا ينبغي أنه إذا كان في معاملة حادثة فحاجوه التقييد بكون الرهن مشترطاً في أصل العقد

الحق عند أحله بسهولة قلبي لصاحب الحق حيث أخذت عنه من السفر والمعدة فالضمير في سفره عائد إلى المدين لا بقصد كونه أحاط الدين بحاله وهذا إذا كان مرسراً أو المعتبر أنه أن يذهب كيف يشاء (ص) واعطاء غيره قبل أجله (ش) يعني أن من أحاط الدين بحاله إذا عجل لأجله الترماء حذبه قبل أجله قلباً في الترماء أن عنه ومن ذلك أي بعض أرباب الدين منع المدين من إعطاء غيره الترماء القائم (ص) أو كل ما يسدده (ش) يعني أن المدين إذا أعطى كل ما يسدده بعض الترماء طالباً بالحق أن يتنعمون ذلك ويردوا فاعله جعوا لو كان لا يجزى فحصل ومثل الكل ما لا يفي بسدده فضلة لا يعامله الناس عليها فنكل منصوب على أنه مقبول فإن إعطاء المحذوف مع مفعوله الأول أي أو إعطاء غيره كل ما يسدده أو يحجزو على جعل إعطاء مضافاً وحذف المفعول الأول أي أو إعطاء كل ما يسدده والنصب أولى (ص) كقارره لم يتم عليه على المختار والاصح (ش) التشبيه في الحكم المذكور وهو المنع والمعنى أن المدين الذي أحاط الدين بحاله إذا أقر يدين لمن يهتم عليه كاخيه وإزوجه فإنه منع من ذلك ويرد إفراو يدين ما اختاره التثنية من خلاف حكمه ثم قال وأن لا يجوز أحسن والاصح الذي أفتى به فاضى الجماعة حسين زلت بقصصة المشطبي وهو المشهور وأما إفراو يدين لمن لا يهتم عليه فإنه جائز وسواء أقر في محضته أو في مرضه وهو كذلك وظاهره سواء كان الدين الذي عليه ثابتاً بالينة أو بإقراره والفرق بين هذا والمفلس أن هذا أخف من ذلك (ص) لابعضه ورهنه وفي كتابته قولان (ش) يعني أن من أحاط الدين بحاله لا يتنعم من إعطاء بعض ماله لبعض غرامته حيث كان دينه حالاً بشرط أن يكون البعض الباقي يصلح لعملة عليه ولا لا فخر به منعه وكذلك يجوز لمن أحاط الدين بحاله أن يرهن بعض ماله لبعض غرامته وكلام المؤلف في العيص وأما المرض المدين فلا يعطى بعضاً ولا يرهن بعضاً أي لا يعطى بعضاً لبعض الترماء في الدين القديم ولا يرهن بعضاً عند بعض الترماء في الدين القديم وأما في دين يستحدثه فإنه لا يعطى بعضاً ويرهن بعضاً من ذلك الدين المستحدث لأنها معاملة حادثة ولا يحجز عليه للأولين ولألا آخر حتى يقوموا عليه وأما المرهون غير المدين فإنه أقره في دين يستحدثه واختلاف هل يجوز لمن أحاط الدين بحاله أن يكتب عبده ماعلى أنها كالبيع أو لا يجوز فيه على أنها كالعتق قولان ويحتملها إذا كانه كاتمه ماله أو كانه بدون كاتمه مثله منعاً أو نقلاً وتفصيل التثنية ضعيف (ص) وله التزوج وفي تزوجه أقره عاقل فطوعه ما لم يجز تردد (ش) يعني أن من أحاط الدين بحاله يجوز له أن يتزوج من يشبهه ويصدقها مصادق مثلها أو أولى التسرى واختلاف هل أن يتزوج ما زاد على واحدة إلى أربع أو لا يجوز ذلك ابن عرفة الظاهر منه إلقته عادة وكذا إطلاقه وتكرره وتوجيهه لمطلق شبهه اه واختلاف أيضاً هل يجوز له أن يبيع حصة الترضية ويقتطع عنه أو لا يجوز ذلك لأن ماله الآن الترماء حيث أحاط الدين بحاله

وتأمل في بقية القصيد فظهر إلّ الحال (قوله حتى يقوموا عليه) أي الآخرون (قوله وتفصيل التثنية ضعيف) قال أرى أن يتفرق في قيمته مكراتاً فإن كانت مثل قيمته رقيقاً مضت وسواء كانت قبل الجرا أو بعده لأنه لا ضرر على الترماء إلا أن يتعذر بيع المكاتب وإن كانت قيمته مكانياً أعني من قيمته غير مكاتب إلا أنما وفي الدين فترده وإن كانت لا وفي الدين ردت إذا كانت بعد الجرا وإن كانت قبل الجرا وكلما البعض لتفصيل في الكاتبة لم يرجع من الولاء ردت وإن كانت الكتابة على أحسن النظر من السيد ومن ناحية العبارة لكثرة التجميع مضت (قوله وأولى التسرى) فيجوز له أن يشتري جارية بالوطء بالطريق الأولى لأن ما كل وطء ينشأ



عنه الولد بخلاف التزويج فان الزوجة عاك جعرد العقد نصف (قوله وجهه التطوع مجموعة اتفاقا) الاولانى بقول وجهه الفرض مشوعة على المصوح لما تقدم انه اراد بوجهه التطوع الفرض (قوله والنص لما لا يصح الفريضة) هذا هو المأخوذ عليه (قوله والترديد الخ) بهذا يعرف ان قوله اولوا اختلاف الخ المفيد ان المسئلة ذات خلاف لا يظهر مع هذا لان التردد اذا كان لواحد فعنه الفرض (قوله كن على عشرة ايام) أى والعبد شهر (قوله ان يعلم ملاؤه) بان علمه اول علمه ثم يفتى بالمال المملوك والمراد بها اياما بالهجر والعصر فاجماعه من الناس وان لم يكونوا اشرافا ولو بالقصر بدون هجر الاض المتسعة (قوله فان علم لم يقبل) او يفتى بتقييده بما اذا لم يعلم عدمه حين التفتليس والافلس (قوله وبهذا الخ) ماذكره طريقة ابن رشد واما طريقة (٣٦٥) الفخمي فالغيبه عنده على قسمين بعينه وقربة

وأما كراهو لطبع التطوع فلا يجوز له ولا خلاف وبما قررنا على ان التردد فيما زاد على تزوجه على الواحد على الاربع وأنه في حجة الفرض لا في حجة التطوع فأطلق على حجة الفرض قطعاً ما عساه به حال القرماء و باعتبار القول بالتراخي والتردد ضعف لان التسع فيما زاد على الواحد هو المختار كما بينه ابن عرفه وجهه التطوع عن مجموعة اتفاقا والنص لما لا يصح الفريضة والتردد هنا لان ابن رشد فهم ما يشبه هذا الخ لما يفتى في قوله وفي بيع آله المانع ترد من انه لو احدثه هو عبد الجيد الصائغ (ص) وفلس حضراً أو غاب (ش) هذا شروع عنه في التفتليس انما صريح جاز تفتليس حضراً أو غاب ادعى عطاء القائل بعدم جواز له لان فيه هتك حرمة المديان واذلاؤه واما ما يجب اذا لم تتوصل القرماء لديهم الا بالحكم الحاكم فهذا لامر عارض لا لغايات التفتليس لانهم من اصله ما ترقا تصدرا لوصول الاحكام الحاكم وجب على الحاكم الحكم وقوله حضراً أو غاب أى حال كونه حضراً أو غاباً مثل اضرب يداذهب أو طلس أى اضربه على كل حال أى طلس على كل حال وبعضهم بقدر الشرط في مثل هذا أى ان حضراً أو غاباً أى على كل حال وقوله حضراً حقيقة أو كياناً غاب غيبة قربة لكن بعد الكشف عن حاله وقوله أو غاب غيبة بعيدة أو متوسطة كن على عشرة ايام وقوله (ص) ان لم يعلم ملاؤه (ش) فان علم لم يقبل شرط في المتوسطة واما في العبد فيقله وان علم ملاؤه ووجه هذا ينطبق كلامه على الغيبات الثلاث ومعنى علم الملاء ان يفرج وهو ملي ويسبب ملاؤه وغيبته كماله كفيته انظر الشرح الكبير (ص) بطله وان ابي غيره بدناحل زاده على ماله أو يفتى بالماضي بالمؤجل (ش) يعنى أن من احاط الدين بحاله فليس بشرط ثلاثة الاول ان يطلبه ارباب الدين بدوهم الحالف ككلامهم أو بعضهم بأى البعض واذ افلس البعض فلا تخرين بحاصة القائم لان تفتليس لواحد تفتليس للجميع الشرط الثاني أن يكون الدين المطلوب تفتليس به قد حصل أصالة أو لانه أله اذ لا يجر دين مؤجل الشرط الثالث أن يكون الدين الحالف زائدا على مال المقتلس اذ لا يجر بالدين المساوى أو يفتى ماله بعد وفاء الحال المالا يفتى بالدين المؤجل مثلاً عليه مائتان مائة حلة ومائة مؤجلة ومائة مؤجلة ومائة مؤجلة فالتاقي بعد وفاء المائة الحاله لا يفتى بالدين المؤجل فيقتل ولو ابقى بحمل وأخرى ان لم يفتى المؤجل شئ يفتى بشرط وهو ان يكون الغريم ملاً واذ بعبارة وانما فليس يطلب بعض القرماء اذا تبين لديهم فله الطغصني عن المدونة فان قلت الغائب لا يعرفه ذلك قلت الغائب حيث

(٣٤ - خرى خامس) فيجوز ولا يتوقف على قيام أحد فان رفع من عليه الدين أمره بقتاى وأثبت عزم عن قضاء جميع ما عليه وكتبه وثيقة بأن يؤخذ منه في كل شهر مقدار منه فان ذلك يكون جائزاً اقتصاراً ولا يتوقف على حضور ارباب الدين بخلاف الفلاس وانما يعمل بالتسليم المذكور حيث لم يقصده المدين التفتليس والا فلا يجوز ولا يصح ولا يعاينها المذكرة لان الفلاس لا يصح الا بعد طلب القرماء (قوله فالباقى الخ) هذه طريقة الفخمي وطريقة المازري اذا كانت مؤجلة لم يقبل بها في هذه الصورة لا تفتليس والحاصل أن المازري يقول اذا حل بعض الدين واستغرق ما يدين المدين وبقى المالا يفتى بالمؤجل فلا يقبل ويؤخّر عنه الحال وبقى المؤجل حتى يحل يحصل من الباقي ان يوجد حال المواق فانظر المازري مع كلام خليل أى انظر لم تبع الفخمي دون المازري (قوله وهو ان يكون الغريم ملاً) يفتى بشرط آخر وهو ان لا يدفع لطالب التفتليس جيباً لعمال والام فليس

(قوله مفعول لاجله) فان قلت شرطه الاتحاد في الفاعل قلت في العبارة حذف والتقدير لاجل تحصيل دين الخ (قوله وأما التزم بشياً) أى كان يلتزم زيد بشياً معروفاً (قوله فلا يتبع على أن يؤمن الخ) فذا طرأ العمل والعمال الغريبان فليعلم منع حتى يؤمن في دينهم وقوله لا في نفسه معطوف على محذوف تقدير يقع من (٣٦٦) تصرف مال في فإيد لا في نفسه والماضي الفاسد من زوج تزوجه ونسب

لم يعلم ملاؤم مظنة القدور الصغر في طلبه يرجع لتقليس أي بسبب طلب الغريم التقليس فهو  
 مصدر مضاف لمفعوله وحذف فاعله وهو الغريم وقوله دنا مفعول لأجله لا مفعول به أي بفلس  
 الشخص بسبب طلب الغريم التقليس لأجل دين حقه كذا وهو أولى من جعل الضمير في طلبه  
 راجعاً للغريم على أنه فاعل المصغر ودنا مفعوله كما فعل بعض أذلاء من طلب الغريم دينه  
 طلبه التقليس وهم قد جعلوا احترازاً عن طلب المدين التقليس نفسه أو الحاكم فلا يصح ذلك ثم  
 شرع في بيان أحكام الجزاء الأربعة بسبب التقليس الأخص وهو بيع ماله كأيافي في قوله وبيع  
 ماله محضه نه بالخيار ثلاثاً لوجبه كأيافي في قوله وحبس لسبوت عسره أن جهل حاله ورجوع  
 الإنسان في عين ماله كأيافي في قوله والغريم أخذ عين شئته الخازنة في الفس لا الموت ومنعه من  
 التصرف المالي وأولى غيره وبالله الإشارة بقوله هنا (ص) منع من تصرف مالي لافي ذمته (ش)  
 الفاسدية أي بسبب حجر منع من التصرف المالي من بيع وشراء وكراوه كراؤم ولو بغير مجازة  
 وما في الشارع من أن المنع من البيع حيث كان مجازة فيه نظر لأن المجازة من التبرع وهو منع  
 منه مجرد الاحتاط واذ واقع منه التصرف أوقف على نظرها كما كرهوا أمضاه وأما الالتزام بشيأ في  
 ذمته أو اشتريه كما وكري بشي في ذمته إلى أجل معلوم فلا يقع على أن يرقم من مال يطرأ عليه  
 ما حجر عليه فيه وبالله الإشارة بقوله لافي ذمته (ص) كلفه ومطلانه وقصاصه وعقوبته  
 أم ولم يتبعها مالها نفل (ش) تشبه في قوله لافي ذمته والمعنى أن التقليس لا يمنع من خلع  
 زوجته لأنه قد أخذ بسبب ذلك ما لماتها يستعين به على قضاء دينه وظاهره ولو جعل مثاله لتغيره  
 ولا يقال إن هذا من البيوع وهو ممنوع لأنه لا نقول لما كان ما عا به غير متقول كان كالمدموم وكذلك  
 لا يمنع الفس من طلاق زوجته لأنه يسقط عنه بسبب ذلك نفقاته قبل وكيف جعله  
 الاطلاق مع أن الصداق ينفقه فالجواب أن يقال هي تخصص بطلق أم لا وكذلك لا يمنع التقليس  
 أن يقتصر عن وجبه عليه قصاص لأن الواجب فيه على مذهب ابن القاسم القصاص وألفوه  
 وفيه نظر على مذهب أشبه القائل بالتضييع بالله والقرد والظاهر على قاعدة المذهب  
 الجواز لقولهم ليس لغريم مجبرته على ارتزاع مال رقيقه وكذلك لا يمنع من العفو عن وجبه  
 عليه جراح عديس فيه شئ مقدور والأفهم منعه منه وكذلك لا يمنع من العتق لأم ولدته التي  
 استولها قبل الدين التي حجر عليه فيه وبتبعها مالها ولو كره عند مالك إلا أن يستثنى على  
 المذهب من أنه لا يلزم ارتزاع مال رقيقه وعند ابن القاسم لا يتبعها مالها إلا أن قل والأقلا  
 وعلمه منى المؤنة بقوله وبتبعها مالها نفل وقد علت ضعفه انظر ح (ص) وحل به وبالموت  
 ما أجل (ش) الضمير الجرم وبالله يرجع التقليس والمعنى أن الدين المؤجل على الشخص محل  
 بفلسه أو جونه على المشهور لأن الفقه في المحتلن ففسرت بالشرع قد حكم به ولو لا أن لم  
 محل لازم أمّا عتق الوارث من القسم أو عدمه وكلاهما باطل لقوله تعالى من بعد وصي يوصي  
 بها أو دين ولا ضرورة له الحاصلة لكل بوقفه وعلى المشهور لو طلب بعض الغريم أمضاها معوجلاً

فتظاهروا بأبى القلس واعتبار ما يدعى فالتظاير بين حيث ما يبدى أى من حيث عدم التصرف فيما يبدى فقط منع  
(قوله والنسرة حكم محله) لا حاجة لذلك لأن المنصف غير بالشرع (قوله وكلاهما باطل) أما كون تحكيك الواو من القسم باطلا  
فإن الال لا يكون إلا بعدوا الدوق وأما عدم القسم فلا يظهر بطلان من الآية والجواب أن في العبارة تفاوت ونسرة أى بالآلة فظاهر  
لطلان تحكيك الواو في القسم والفسوة الخ فالتظاير لعدم التحكيك قد يدر (قوله وأما لطلب بعض الغرماء) وأما لطلب الكل لكان لهم ذلك

(قوله حيث استوفى المنافع الخ) ظاهره أن محاولة عند استيفاء المنافع هو جعل الخلاف لأن المنصف يشير بالتخلاف المذهبي مع أنه يصل عند استيفاء المنافع باتفاق لأقرق بين النفس والموت إلا أن يجب بأن لو ليست للتخلاف بل لمع ما قد يتوهم وقوله حيث استوفى المنافع أي كلاً أو بعضاً وقوله واللام محل أي أن لم يستوف المنافع كلاً ولا بعضاً وقوله ويلزم الوارث أي أن الوارث يتوفى المنفعة ويلزمه من الاجرم أن يمتد منه وعلی هذا فلا تنبع المنافع في الدين لأنها لا تمتد في تلك الحال فمن مال الميت وقوله وأما النفس الخ ظاهره مخالفة النفس للموت عند عدم الاستيفاء ففي الموت لا يصل وفي النفس يصل وذلك قال الفقيه فيحصل من هذا أن مقتضى الموت فيها التفصيل المذكور ومقتضى النفس يصل بها سواء استوفى المنفعة أو استوفى البعض أو لم يستوف (٣٦٧) شيئاً أصلاً أم تقول بحمد الله ما عندنا استيفاء

المنافع يصل قطعاً لأقرق بين الموت ولا بين النفس وأما عند عدم الاستيفاء فتقولان فيصل لا يصل فيهما وقبل يصل والاول القائل بعدم الحلول ضئيف وهو ما أشاره الشارع في الموت بقوله واللام محل ويلزم الوارث بحسب ما يمتد منه فعلي المعتمدين أن يصل عند عدم الاستيفاء ولوفي الموت تكون المنافع في الموت من مال الميت وتباع ورب الدين بها مص بدنيه وليس لها خذعين شيئاً وأما النفس فأما على المعتمدين الحلول عند عدم الاستيفاء فإن لم يستوف شيئاً أصلاً فيصير بين أخذعين شيئاً وتسليمه وأما خاصة وهذا ما أشاره الشارع بحقه فصاحب الغاواحق في الغرماء أن لم يستوف شيئاً أي أنه أن يأخذعين شيئاً ولا يصحاص أي أنه أن يسلم فبإشباع المنفعة على أنها من تركت الميت ويحاصص بأجرته وأما أن استوفى في النفس بعض المنفعة فهو ما أشاره الشارع بقوله وان سكن شيئاً الخ فقلت قلتهر الحال في الموت على القول بالحلول وعدمه وتظهر في

منع من ذلك ويستثنى من الموت من قتل مدنية فإن دية الموجل لا يصل له على استيفاء ما أجل وأما الدين الذي لا يصل بنفسه ولا بقرضه ولا بقرضه تأخير ما إلى أجله أو بعه إلا أن يصل حلول الموجل بالموت وألفس ما يشترط من عليه أنه لا يصل عليه الدين بذلك والأصل بشرطه وقد ذكر ذلك ابن الهندي في الموت وأما أن شرط من له أنه يصل بموته على الدين فهل يصل بشرطه أو لا وأما ظاهر الاول حيث كان الشرط غير واقع في صلب عقد البيع فان وقع في صلب عقد البيع فالظاهر فساد البيع لأنه أل أمره إلى البيع بأجل مجهول (ص) ولودين كراه (ش) يعني أن الكراهية أودار أو عيبد يصل على من هو عليه بموته حيث استوفى المنافع واللام محل بموته ويلزم الوارث بحسب ما يمتد منه وأما النفس فصاحب الغاواحق من الغرماء أن لم يكن شيئاً أو أن سكن شيئاً وكان أكثرى سنة مثلاً باقى عمره ديناراً ودفع ستة وسكن ستة أشهر وفلس مع عيسى بن يحيى رب الغار في أسلامه بنية السكنى ويحاصص بالستة ذنانير الباقية أو أخذ بنية السكنى ورد من قبلها بمباقة ويحاصص بجلده ثقله ابن زرقون وقوله (ص) أو قدم الغائب مبلغاً (ش) معطوف على دين فهو مبالغة في حلول الدين الموجل فإذا فلف الغائب كالمهر وسكن الحاكم بحلول ما عليه من الدين الموجل ثم قدم مبلغاً فإن الحكم لا ينقض ولا رد ولا جله إلا الحاكم حكم وهو يجوز له ظاهر (ص) وان نكل النفس حلف كل كهر وأخذ حصته ولو نكل غيره على الاصم (ش) يعني أن النفس إذا كان له حق على شخص فحده بدينه وشمله به شاهد واحد ونكل النفس أن يحلف مع شاهد اثنين المكسلة للجنة فإن الغرماء تنزل من منزلة النفس ويحلفون مع الشاهد على ذلك الحق كما كان النفس يحلف أن ما منه بدين الشاهد حق لاعي قدر حصته من ذلك الدين لحلول كل منهم يصل النفس فان حلفوا كلهم تقاسموا ذلك الحق وان نكلوا كلهم فلا شيء لهم منه ومن حلف أخذ حصته فقط أي عناه في الحصص من ذلك الدين لأجميع حصته ومن نكل فلا شيء وقوله على الاصم عند المرافة وهو قول ابن القاسم متعلق بقوة وأخذ حصته بمعنى أنه يحلف على الكل ويأخذ العين حصصاً يحلف عليها كلها ويأخذ بعضها وقال ابن عبيد الحكم يأخذ جميع حقه وقوله ولو نكل غير مبالغة في قوله وأخذ حصته ويسقط حق التنا كل بعدعين المطلوب فان نكل المطلوب فانه يقرم لمن نكل من الغرماء مظه لان التكرول كشاهد ثمان وإذا طلب من نكل من الغرماء العود إلى الجين فهل يمكن من ذلك أم لا قولان

الفلس على القول بالحلول وتظهر في النفس على القول بعدم الحلول فلتانه في النفس على القول بعدم الحلول يحاصص المكري بهاه ووقوف فكما استوفى النفس شأمن المنفعة أخذ المكري ما يمتد به مما لو قد وهذا القول لان رشد في المقدسات فإذا عثفت فتقول المنصف فيما بيني وأخذ المكري ما يمتد به وأرضه لا يخالف ما هنا بل محل ما هنا لان الاستيفاء أو على عدمه ويخص بالموت أو النفس ويريد تسليم المنفعة وما ياتي على عدم الاستيفاء في النفس ولمرد المكري الخاصة بقوله وأخذ المكري أي أنه أخذ بدينه وأرضه وله عدم الأخذ ويريد الخاصة (قوله تنبيه) كيصل عند الاستيفاء قطعاً لانه انشوط التقاد وأجرى العرفية (قوله أن ما منه بدين الشاهد حق) معمول يصلفون (قوله فانه يقرم لمن نكل) يخالف ما في مع وتبعه عب إلا أن مع قتل أو لا بما وافق شأن حاله قال فان نكل

غير مبنية عليه لان التكلول كشاهد ثان واقسم جميع الترمطين نكل ومن حلف فباخذ حنطة بالخلف وحسنه بالخاص مع  
 التاكيد ولا يظهره حصصه واقف ما في شارحنا ما في شب (قوله) والمناسبتا ما في آثار الشهادات عدم عكسها (وهو) هل يتدلى الى  
 يشبه النقل وان كان من الترمطين فهل يحلف أو وليه أو يوقف بل وقوله أقوال ثلاثة والقول الثالث هو المذهب (قوله) وقيل إقراره  
 الخ) أي وأما لو كان بعض الديون ملتبسا بالحنطة بعضها بالاقراء فانه يدخل مع من ثبت بشه ما قرار ولا يدخل مع من ثبت دينه بالحنطة كما  
 يفيد كلام ابن عرفة ويبنى أن يفسد قوله بالخلف وقر به بما إذا لم يحصل منه أعراض في المجلس عما يتعلق بالاقراء فان حصل منه  
 أعراض عن ذلك ثم أقر فهو عترة الاقرار بالدين المجلس (قوله) أو يلحق بالاعم الخ) هذا ما في ما ساقى من أن قيام الترمط ليس حكم  
 الحاكم في قول المصنف ولو لم يكن الترمط الخ (٢٦٨) والجواب أن في المسئلة قولين والراجح ما هنا وهو ما عليه ابن عرفة والموافق

لكلام أبي محمد صالح وما ذكره  
 التلوي كذا أهله صح وانظرو  
 (قوله) وأما ان لم تستغرق الخ) أي  
 بان قامت السلعة أولا بقويم  
 اقتضى استغرق دينه لما عهده ثم  
 ارتفعت قيمة السلعة ويظهر أيضا في  
 الغائب ثم يقدم مليا (قوله) فيقبل  
 ولو لم تقيم بينة بالأصل) فيه نظر فان  
 النص لابن نونس وصريحه أن هذا  
 انما هو في السر يرض الذي يرضى  
 فانه قال لم يختلف في المريض بقول  
 هذا قراض فلان أو ودعة فانه  
 يقبل إقراره ان كان لن لا يهتم عليه  
 وان لم يكن على أصل ذلك بينة  
 أي انما لا يرضى المريض أضعف  
 من اطر على المجلس لان لار بض  
 أن يشترى ما يحتاجه بخلاف  
 المجلس ٨١ (قوله) بلاينة بأصله  
 هذا منه جواب عن المصنف وذلك  
 لان قبول قوله يدل على أن ذلك  
 مع عدم البينة مخالفة قوله بلا  
 ينة وحاصل الجواب أن هنا صفة  
 محذوفة دلالة ما تقدم عليها أي  
 بلاينة بأصله فيقبل قوله يدل على

والمناسب لما يأتي في آخر الشهادات عدم عكسها (ص) وقيل إقراره بالمجلس وقر به أن ثبت دينه  
 بإقراره بالبينة (ش) يعني أن المجلس يلحق بالخص أو بالمعني الاعم وهو قلم الترمط اذا أقر في  
 مجلس التفتل أو قر به بدن في ذمته لن لا يهتم عليه فان إقراره يقبل بشرط أن يكون الدين  
 الذي يقر عليه فيه ثبت بإقراره وأما ان ثبت بالبينة الشريعة فان إقراره بالمجلس وقر به لا يفيد  
 شيئا بالنسبة الى المال الذي في يده وأما بالنسبة لقيمة في يده واليه أشار بقوله (ص) وهو  
 في ذمته (ش) يحاصر به المقر به فيما تجدد منه من المال ومثله اذا أقر بدن لن لا يهتم عليه بعد  
 مجلس التفتل بعد فقوه وهو في ذمته راجع لمقوم قوله بالمجلس وقر به وقوله بالبينة حيث  
 كانت الديون الثابتة بينة تستغرق ما يده وأما ان لم تستغرق ما يده أو تستغرق وعلم تقدم  
 معاملته فان إقراره يفيد في الاولى بلا نزاع وفي الثانية على الراجح (ص) وقيل تعينه القراض  
 أو الودعة ان قامت بينة بأصله (ش) يعني أن المجلس بالمعني الاخص أو بالمعني الاعم كما  
 يقبل تعينه القراض والودعة لن لا يهتم عليه بالمجلس وقر به وقيل لا يتقدم بل وهو ما عهده  
 ان قامت بينة بأصله ما ذكر بان تشهد ذلك البينة بان عند قراضا أو ودعة فلان أو على إقراره  
 قبل التفتل بان عند قراضا أو ودعة وهو يعين القراض والودعة والمراد بتعينه أن يقول  
 هذا القراض وهذه الودعة فان لم تقيم بينة بأصله فلا يقبل تعينه ما ذكر حيث كان حصصا  
 وأما ان كان مريضاً فيقبل ولو لم تقيم بينة بالأصل (ص) واختار قول الأصناف بلا بينة (ش)  
 يعني أن القضي اختار من الخلاف قبول قول الصانع اذا فاض في تعيين ما يسهل لار بابه بلا بينة  
 بأصله ويكتفي بقوله هذه السبكة مثلا وهذا الفزل مثلا فلان مع عين المقر به وهو قول ابن  
 القاسم التلوي وهو أحسن لان الصانع متبصون لمثل هذا وليس العادة الاشهاد عند النفع  
 ولا يعلم الامن قولهم واعترف المؤلف في اختيار التلوي بين الصانع وغيره وان كان يختاره  
 القبول في الجميع بلا بينة بالأصل لان اختياره في غير الصانع خلاف قول ابن القاسم وظاهره  
 سواء كان فلان عن يده عليه أم لا وظاهر كلام ابن نونس ومقتضى التعليل وظاهره أيضا  
 سواء كان إقراره بالمجلس وقر به أم لا وظاهر (ص) ويحرم أيضا ان يحدد مال (ش) يعني  
 ان المجلس اذا تحدد مال من فائدة أو بسبب معالجة قوم آخرين فانه التصرف فيه حتى  
 يصح عليه فيه بالشرط المتقدمة في قوله بطلبه الخ وقوله ان يحدد مال أي يحدد بعد الحجر

انه ليس هناك بينة تشهد بأصله بل يتقدم ذلك المصنف لانه لم يذكروا بعد نفي هذه البينة يحتمل  
 أن هناك بينة على أصله ويحتمل أن لا يكون فتنى أن يكون هناك بينة على ذلك (قوله) وهو أحسن) وذلك لان المسئلة ذات أقوال ثلاثة  
 الاول لما لك في العتمة عدم قبوله خشية أن يخص صدقه الثاني قبل وان لم يكن للقرية بينة والثالث لمحمد يقبل اذا كان على أصل  
 المذهب بينة أو على إقراره قبل المجلس وان لم تعرف ذلك البينة بعينه هكذا حكى الجهمي الاقوال قال وقول ابن القاسم أحسن (قوله) في  
 الجميع) أي الابداع والقراض والبضائع والبيع بان يقول هذا الثوب الذي كنت اشترته ثم أقول في كلامه نظر بل اختاره فيما اذا  
 قامت بينة بأصله ونصه اختلف اذا ثبت البيع والبداع ثم قال بعد المجلس هذا الثوب الذي كنت اشترته به والودعة التي قبضت فقبل  
 لا يقبل إقراره وقيل يقبل في الابداع والبضائع والقراض ولا يقبل في البيع وأن يقبل في الجميع أحسن لان الاصل وجود هذه الاشياء  
 عند حتى يعلم أنه تصرف فيها

(قوله وان لم يحصل قسم) يستفاد منه انه متى حكم بخلع ماله واخذت من تحت هذا انفك عنه الحجر ولم تقسم تلك الاموال (قوله ومفهوم الشرط ان من ثبت عدمه) الاولى ان يقول ومفهوم الشرط ان من حجر عليه ولم ينفكه مال لا يحجر عليه ناسا (قوله لا تنقل الكسب حينئذ) انظر ما وجهه (قوله وانفك الخ) لان الملة خوف اتلاف المال والعلة اذا زالت زال معاؤها فان قيل هذا ينفي عاصم على أبواب التمكن ان يقال انه منقول مادام لم يحصل شيء واذا حصل انصب (٣٦٩) عليه الحجر المتقدم فيقال ان يكون محجور عليه لان الملة في الحجر المال ولما زالت العلة زال المال واذا وجدت العلة وجد المال (قوله اذا قسم ماله) الظاهر ان القسم ليس بشرط بل متى ما تزع من تحت يده كما يفهمه ما تقدم (قوله وحلف انه لم يكتم شيئا) سواء كان ذلك الحلف بفسل

التفليس أو بعدوان كان المطالب حلفه قبله (قوله لا اجتهاد القى لا يضيئه الا كما) كان انعبد به ولما اجتهاد حتى محتاج لسط (قوله ثم الانسب) أي وذلك لان الاتفك القليل اظهر التصديق وقوة وما يجحد معطوف على قوله ما اخذ (قوله الا ان بفضل الخ) فيه ما تقدم سؤالا وجوابا (قوله وأتهم وقوله واقتسموا) الاولى ان يقول واقتسم وقوله باعوا الخ (قوله والتسبيه) يقتضي ان الكاف داخل على المشبه وليس كذلك بل داخل على المشبه كما هو فائدة الفقهاء (قوله بالتخييار) أي لما لم وان لم يشترط (قوله وفاعل بيع هو الحاكم) الاولى والفاعل للبيع الحاكم (قوله والمصتب الخ) قال المصنف ولا يعدد وجوبه (قوله ويكون البيع بالتخييار) ولا يجوز لما لم تركه فان باع بغيره فليس من القفل وغرمائه رد بضره وهم ذلك (قوله في كل سلعة الخ)

وهو حكم الحاكم بخلع ماله وان لم يحصل قسم بين غرمائه ومفهوم الشرط ان من ثبت عدمه وأطلق ولم ينفكه مال لا يقتصر تعدد عدمه ولو طال زمانه ان باع على المدونة وبه العمل والباقي في محله لا يجحد بعد ستة أشهر ولا تنقل الكسب حينئذ ولو كان الحجر على القفل يخالف حجر السفيه في عدم احتياج فكما ان ما كم أشار الى ذلك بقوله (ص) وانفك ولو لم يحكم (ش) أي وانفك الحجر على القفل اذا قسم ماله وقبض من ديونهم بقية وحلف انه لم يكتم شيئا أو واقفه الغرماء على ذلك ولو لم يحكم بفسل (ص) وشكوا وأشار بالرد وقول ابن القصار وتليده عبد الوهاب لا ينقل جرح من محجور عليه إلا بحكم ما كم لاحتياج الفك للاجتهاد القى لا يضيئه الا كما كم ثم الانسب للزلف ان يقدم قوله وانفك ولو لم يحكم على قوله وجبر ايضا ان يجحد مال (ص) ولو كنتم الغريم فباعوا واقتسموا ثم دأبنا غيرهم فلا دخول للأولين (ش) يعني ان الغريم وهو من عليه الدين اذا تمكن الغرماء مما يبيده فباعوا من غير رفع لما كم واقتسموا بحسب ديونهم أو اقتسموا من غير بيع حيث يسوغ لهم ذلك وقبضت لهم بقية ثم دأبنا غيرهم بعد ذلك ففلس ناسا فليس بالأولين دخول في أمان ما اخذ من الآخرين وما يجحد عن ذلك الا ان يقض عن دين الآخرين فضلة فاتهم بقاصون فيها كالحكم الحاكم عليه بل بالغرما ثم دأبنا غيرهم فلا دخول للأولين معهم ولا افعال (ص) كفلس الحاكم (ش) وظاهره ان الحاكم ان تقبل الحاكم وان لم يحصل قسم منه لهذا الحكم واقتسموا وقوله واقتسموا اثم وقاموا القصدوا وشاءوا فتركوا لم يكن تفلسا فان دأبنا آخرين دخل الاولون والتسبيه في عدم الدخول لامن كل وجه فلا يمنع من التصرف ولا يجل بهما أجل ولا الاقرار ولو بعد من المجلس معهم ليس بيع خيار لان فعل الغرماء من كسب ليس تفلسا ثم استثنى عما قبل وهو عدم دخول الاولين على الآخرين قوله (ص) الا كارت وصلة وأرض جناية (ش) أي الاولين بقية مالا من غرماء الاولين كارت وربة وأرض جناية عليه أو على وليه فانه يدخل فيه الاولون والآخرين ويقاصون كلهم فيه (ص) وبيع ماله بحضرة بالتخييار ثلاثا (ش) هذا هو الحكم الثاني من أحكام الحجر وفاعل بيع هو الحاكم والفاعل القفل يبيع الحاكم ماله ان خلف جنس ديبه أو مصفته ولا فلا يجب بيعه والمصتب ان يكون البيع بحضرة من عليه الدين لانه اقلع بضمه ويكون البيع بالتخييار لانه ثلاثة أيام للاستقصاء وطلب الزيادة في كل سلعة من حيوان وعروض وعقار بخلاف خيار التروى فمختلف باختلاف السلع كالمس ولا يختص ما ذكره المؤلف من ان التخييار ثلاثا بطلع القفل بل كل ما باع الحاكم على غيره من سلع غائب وشبهه ومغم وذ كرنا لان المصنف يحذف غير وزد كبر العدد وثانيه (ش) ولو كسبا أو بوي جعله ان كثر قيمتها (ش) أي ولو كان مال القفل كسبا فباع عليه من غير كراهة لان هذا امر جبري فلا ينافي ما في باب الاجارة من كراهة بيعه

وبستقي ما يحسن فواته كطرى اللحم وطلب الفواكه بل لا يستأى الا كساعة كأطعمه بعض الشيوخ وأما بغير العوض كسوط وبل وبل وبكره فباع من حبه (قوله بخلاف خيار التروى) وهل له البيع أو قول وهو الظاهر وعليه فالتظاهر ان خيار الثلاث بعدد أو ليس له البيع به (وتتبع) فان زاد أحد في تلك المدة فباع الحاكم البيع الاول وما عدا ذلك الثاني ان يبيع الحاكم وان كان خيلا من حبه فهو لازم من جهة المشتري ولا يلزمه فقتته وانما باع منه ضمنه (قوله ولو كان مال القفل كسبا) ولو احتاج لها فليس كالكافة الصانع لان شأن العلم ان يصعد

(قوله ويجعل الخلاف في الكسب الشرعية) في عب ويبتغي وآلته (قوله ولو في دين القصب) كالأول كالمفسر ترتب عليه دون من غصب نفسه وأخيه بذلك دفع المأثم عنهم أن دين القصب يباع فيه ولو لم تكن قسمة أو في خط بعض الشيوخ خلافاً لمن قال لا يترتب شيء كثير لقمة أو نكاح (قوله وهو يختلف باختلاف عرف الألبان) أي من ليس ثوب واحد أو ثوبين أو ثوب وقص أو شيء آخر يجعل على المكشوفين أو أزار ورداء أو نحو ذلك غير ثوبين (٣٧٠)

الكتب لأمر اختيارى ويجعل الخلاف في الكسب الشرعية كالقنق والتفسير والحديث وما عداها الخلاف في جواز بيعه وكذلك يباع على المفسر ثوباً بجمعة إن كثرت قيمتها ولو في دين القصب ويشترى به دينهما أو القتلوا الكثرة بالنسبة للقنق ومراعاة بشري بجمعه ملبوس جمعه وهو يختلف باختلاف عرف الألبان وبعبارة الثنية باعتبار الغالب والأقل الفرق بين الثوب والثوبين والأثواب (ص) وفي بيع آلة الصانع تردد (ش) يعني أنه إذا فليس أحدهم أن يربح الصنائع فهل تناع عليه آله المحتاج إليها كزينة الكادومطر قه الحاد وما أشبه ذلك والحال أنه لا يملك القيمة أو لا يتبع فيه تردد لشيخ المازري عبد الحميد الصانع فقال عنه أنه كان يتردد في بيع ذلك والتردد جار على اصطلاحه لا بمعنى التصغير ففقهه وبالتردد لتردد التأخرين في النقل أي أو بالتصغير حتى التأخرين فيصدق بالواحد كأنهما أو ما غير المحتل لها يتبع من غير خلاف وكذلك لو كثرت قيمتها (ص) وأوجز رفيقه (ش) يعني أن رقيق القنق الذي يباع عليه في الدين كالألبان والمعتق إلى أجل وولد أم الولي من غيره يوزر عليه وأما الرقيق الفتي فانه يباع عليه وقد دخل في قوله يبيع ماله والمراد بالرقى شتمان فيه خدمة كثيرة وفي كلام المؤلف فريضة على هذا المراد وهو قوله (ص) يختلف مستولاه (ش) أي فانه لا تؤاجر عليه إذا أوفى ما قبل التجربة أن يبيع فيها غير الاستعانة وقيل الخدمة ووروى محمد بن ميمون وأبو عبد الله بن ميمون يبيع كلبه مكاتبه النعمي وثابع خدمة معتق لأجل وإن طالت كثر سنين يباع من خدمة المذرب السنن والسنن واللبان يباع مريم عبده أخدمه غيره ما لا يباع عبد جعل يخدم مريم من فليس بعد أن جعل خدمته لغيره من فليس الخدم يبيع الدال فالخدمة كعرض أن كانت سنين معلومة كالعشر ونحوها وإن كانت حرة الخدم أو الخدم يبيع ما قرب كالسنن والسنين وما كثرى أو نقدته يبيع في تنبيه قال في المقدمات وإن أدى في أمة أنها أسقطت منه لم يصدق إلا أن تقوم بينة أو النساء أو يكون قد فسد ذلك قبل ادعائه وإن كان لها أو فقامت ففقه مقبول أنه منه (ص) ولا يترتب ينكسب (ش) يعني أن المفسر يبعها أخدماء يسهل لبايعة أن ينكسب لفرمائه ليوفى ما عليه من الدين ولو كان قادراً على الكسب لأن الدين إنما يتعلق بتمتته لقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسر وسواء عامه الفرع على النكسب أم لا وتيسد النعمي ضعيف (ص) وتسلم واستشفاع وعفو للدم وانتزاع مال رفيقه أو ما هو به لولده (ش) أي وكذلك لا يترتب المفسر أن يتسلم ماله لأجل غرامته ولا يقبل به ولا صدقة وكذلك لا يترتب أن يأخذ بالشفعة ولو كان قنق ماضية زائدة على التمر لانه ابتداء أصل ولا يترتب له من شفعة فالشفعة للورثة لا للفرع ما هو لا يترتب أن يعفو لدية عن قصاص وجبة ليوفى بما عليه وله العفو بما يخلف ما يجب فيه الدية لكونه خطأ أو عمداً لقصاص فيه لا لتمام قيمته مقبولة وعفو يشعر بالإنابة عبد فيه القصاص فيقيم منه أن الجنابة ولو كانت خطأ وجب أخذ الدية وليس له العفو فيها لأن المال

أو أزار ورداء وبعبارة أخرى ثوباً بجمعة فخص ورداء أو جبة ورداء (قوله وبعبارة أخرى) جواب ثان (قوله كزينة) بكسر الميم وفيه الباء مع التضعيف (قوله تردد لشيخ المازري عبد الحميد الصانع) والراجع أنما تناع كذلك في حاشية الفقيه (قوله أي أو التصريح) لا يعني أن التصريح ليس في التردد مطلقاً بل إذا كان لو أحد فقط لقوله وتبع خدمة الخ ولا يؤجر المكاتب لانه لا خدمة له يصد عليه (قوله ولا يباع مريم عبده) أي القنق وفاعل أخدمه فانه على السيد (قوله فالخدمة كعرض) فتابع عليه (قوله وما كثرى أو نقد) باري نضته فيجعل ما كثرى على الوجبة وقوله أو نقدته على المشاورة (قوله وتيسد النعمي) أي فانه قال بغير الصانع لانه عمل على ذلك لا التسلير وعلى التاجر فكلم مائه وانظر لشرط عليه النكسب هل يصل بذلك لانه شرط فيه عرض وماله أو لا والذي يجب الجزم الأول كما يفهمه كلام بهرام ولا يخالف المصنف أقول بل يخالفه لأن هذا شرط حكا والمحصل أنه لا يترتب النكسب ليدفعه لفرمائه في دونهم وأما كونه ينكسب ومتفق على نفسه فهذا يترتب ولا يترتب قوة صحت

كان كسبه بكفه إلا أن أخبر بأن النعمي لا يقبل قال لأن الفرع ما هو أي إذا خولن سمع على ذلك (قوله أن يتسلم الخ) أي يطلب السلف بل ولا يترتب قبول السلف من غير طلب إلا أن أراد أحد أن يسافر بدين قدر ماله على الدين يرجع به على الدين من غير قصد منه فليس للقنق مقال كافي التوضيح ولا يرد ما مر في القرض من منعه حيث حصل نفع لأجنبي ورب الدين هنا أجنبي لأنه لا شرط للقرض الرجوع على الدين فكان القرض إنما هو فليس النفع في هذه الصورة إلا أو

لنقتصر بحسب المعنى وان كان في الظاهر الطالب بقصد منع غيره (قوله نعم ان اختلاف) فاذا انتزع اخذوه بخلاف حسب شره  
بحسب لخص عليه بيعة ان شافهم ببيعهم وان ابي هرقلة وشبهه بياقي عروضه (٢٧١) يحتمل ان يبع كل بخلاف رقيقته المذكور

او عدا الاقصا من فيه كجائفة ومأمومة ليس له العفو عنه لان مال وقوة الدابة اى على الدابة اى  
على اخذ الدابة ولا يميزه بانتزاع مال رقيقته المتقدم نعم ان اخذنا هذلك جازي على المستحسن  
اى جازئه ان ينتزع مال من يتزعمه كالدبر والوان لم عرض السيد والعقل لاجل ان لم  
يقرب الاجل فان مرض او قرب الاجل فلا يجوز له الانتزاع ولا يميزه اعتصامه وما به لولده  
الصغير والكبير قبل احاطة الدين انما وجهه بعد احاطة لهم رده ثم ان المؤلف استعمل  
الانتزاع في حقيقته وهو انتزاع مال رقيقته ومجاززه وهو انتزاع ما وجهه لولده لانه انما يقال فيه  
اعتصامه فاطلاق الانتزاع على هذا مجاز بالنسبة لعرف الفقهاء لا بالانسية لانه قال فيه  
الانتزاع فيما ثم اخذ بين كيفية بيع مال المغلس من استنفا ما يجعل فذكر ما يجعل بعه لکن  
بعد الاستنفاء الايام البسيرة وما يطلب باعتباره وسكت عما لا يستأى فيهما حتى فساد  
كفري لهم فو كفة فلا يستأى به الا كساعة واما بسير العرض كسوط ودلو فباع من  
حينه فقل من الى الاول بقوله (ص) ويجعل بيع الحيوان (ش) المراد بالتجسس انه  
لا يستأى به كساعة يستأى ببيع عقاره وعرضه فلا ينافى انه لا يضمن الاستنفاء بالحيوان  
الايام البسيرة لان الحيوان سريع التغير ويحتاج المصونة وفي ذلك نفص لمال الغرام وليس  
المراد بالتجسس الا ببيع من غير تأخر اصلا ولا ببيع بلا خيار ثلاثة ايام كما هو صاحب  
التكليف لانه يقره احدوا الى التغير والتأخر بقوله (ص) واستوفى بعقاره كالبشرى (ش) يعنى ان  
المغلس لا يتجسس ببيع عقاره اى وعرضه التالى لا يتجسس فسادها ولا تقصيرها بل يستأى به في  
المناداة عليه التهربين وما قاربهما ببيع بغير تأخر بالخير ثلاثة ايام مراعاة لحال المغلس لان  
العقار لا يتجسس عليه التغير ولا يحتاج الى مونة وكفة (ص) وقسم نسبة الدين (ش) اى  
وقسم مال المغلس للمجتمع من ائتمار ما يبيع وناضه ان كان ما ينسب الدين بان ينسب كل دين  
بمجموع الدين فلو كان لخص مائة ولا خر مائة ولا خر مائة وخمسون ومال المغلس مائة  
وعشرون فنسبة دين الاول لمجموع الدين ثلث فياخذ اربعين ونسبة الثاني سدس  
فياخذ عشرين ونسبة الثالث النصف فياخذ تسعين ويحصل طر مائة خرو ونسبة مال  
المغلس لجملة الدين وطر بقى ذلك ان تعدل كية مال المغلس ثم تعدل كية الدين اللازمة لقيمته  
ثم تنسب مال المغلس الى مجموع الدين فيثقل النسبة ياخذ كل غريم من دينه مثالا كان  
جميع مال المغلس عشرين ديناراً وجميع الدين اربعون فنسبة العشرين الى الاربعين  
النصف فياخذ كل واحد من الغرام نصف دينه وقلنا اللازمة لقيمته يخرج الكاية فلا  
يخصص بها الا بالست بدى لازم فلهذا والى كاتب السدس لهما الماذون في التصار ثم قام  
الغرام على هذا العبد فليسوا واقسموا ماله فان السدس لا يخصص مع الغرام بالكا بقدر  
بل ان وفى عتق وان يخرق فقهه بنسبة الدين جعله صاحب التكملة من اضافة المصدر  
لفاعله اى بنسبة الدين بعضه الى بعض اى بقدر نسبة الدين بعضها الى بعض وجعله  
الشارح لمفعوله والفاعل محذوف اى بنسبة الدين اى بنسبة الدين فكل ما جعل  
الطريقتين لكنه ظاهر في طريقة صاحب التكملة (ص) بلاينة حصرهم (ش) يعنى ان  
القسم على غراما للمغلس اولى لا يتوقف على اثبات ان لا غريم غيرهم بخلاف الورثة فان

اثنى عشر على اربعة وعشرين بن طرح نصف فاضرب فيه مال كل واحد يخرج ثلاثة من مائة الى الحصاص (قوله لفاعله) اراد به نائب  
الفاعل وان المراد من النسبة الانساب ثم لا يفتى انه لم ينسب الدين بعضها الى بعض بل ينسب كل دين الى مجموع الدين وقوله فمفعوله  
اى الذى هو الدين والنسب هو مال المغلس هذا معناه (اقول) بل ويصح ان يكون التسوب لكل دين والحاصل ان اثنى عشر

المعنى المجموع كاهو المتبادر فهي المنسوب اليه المتبادر يكون المنسوب بخلافه واما كل دين وأمالا المنفصل وان أريد الكلية أى  
كل فرد يكون واقعا على المنسوب ويكون حذف المنسوب اليه الذى هو مجموع الدين فنقول الشارح لكنه ظاهر فى طريق صاحب  
التكملة ليس بظاهر فتدبر (قوله وقوله قدم) أى من نيتهم من الميت كآخيه أو أخته أو نحو ذلك (قوله لان عددهم معلوم  
العيان) أى شأنه ان يعلم العيان (٢٧٢) فيمكن الشهادة على ذلك (قوله والدين بقصد اخفاها غاليا) فان

قلت شهادة البينة بمصر  
الزينة شهادة على النقي وهو  
لا يجوز لاتعترف بالنسب  
المحصور لا تقنونه ويجوز  
الشهادة بليس أزيد أو لا  
غيره ولا ممن المحصور ليس  
لزيد عند مرددين وليس  
فى البلد نرس وأما ليس  
لاحد عند مرددين فمن غير  
المحصور (قوله واستثنى)  
أى وجوبا فيما يظهر  
باجتهاد الحاكم (قوله اذا  
خشى أن يكون عليه دين)  
وأما ان لم يقض حكمه حكم  
المضاير وأراد بالبدنما  
قابل القرينة فتجلى  
المتوسطة كذا يظهر  
وظاهره الاستثناء مع  
الثبوت وان لم يعرف بالدين  
فليس كليت فى هذا (قوله  
فى مفهوم قوله فقط  
تفصيل) أقول هذا الكلام  
لا ظهوره لان معنى فقط  
غيب والمعنى عرف بالدين  
لا غير فكيف يعقل التفصيل  
(قوله وأوان فقط نلرف)  
فيه انه قد كروا ان فقط  
ظرف للزمان الماضى تقول  
ما فعلته فقط أى فى الزمان  
الماضى وأما هنا فظاهر

لكونه أى بالانما أى يعنى انه ولا تكون طرفا الا اذا تجردت من القامراجم المعنى أو غيره  
(قوله وقوم يخالف النقد) ومثل ذلك اذا كان الدين كله عرضا واختلفت صفته أو طعاما كذلك وأما الاتفاق فصفته فلا يقوم  
حيث وافق مال المنفصل ما عليه صفة أيضا كان اختلافه سلكا فى معرفة ما يخص كل واحد بنسبة كل دين لجهلها فان سلك فيه نسبة  
ما عليه ما عليه يقوم بسع ما عنده واشترى به صنف ما عليه (قوله يوم الحصاص) بكسر الحاء ضبطه بعض شيوخنا (قوله ان رخص  
أوغلا) أى ما يشتري المفهوم من اشترى

وناه





وارتضى كلام الزرقاني شب ولكن عب ذكر أن ظاهره رام أن كلام الزرقاني مقابل الخ والمقدنظا هر شارحنا من عدم الرجوع مطلقا وصدق عب في أن ظاهره برام (٢٧٤) مذكر (قوله لا ندينك بل يصل إلينا) أي لأنه قضيه الميت وفي العبارة حذف

والنقدرا اقتسم مال المفلس  
لامالك لأن ماله لم يصل  
البنوا لم تنتفع به وقوله لأنه  
طرا الخ المناسب أن يكون  
تعدلا ثانيا والمعنى ولأنه  
طرا بعد وقال في ل بعد  
قوله لأنه طرا الخ مانسه  
وقال زو المناسب المبالغة  
على ما بعد التفتيش لأنه ربما  
يتوهم في البيع الواقع بعد  
التفتيش أن يرجع الغن  
لأن البائع غير مدين وهو  
الحاكم اه زاد القاني  
وهذا فصل والصواب  
استقاط وإن لأن بعد  
الفتش تنقض القسمة  
ويرجع جميع الثمن لأن  
للمعامله انما هي بينه وبين  
الحاكم كسم للمفلس وجد  
عندي مانسه ويحل الرجوع  
بالحصة ما لم يعرف المشتري  
عين شئيه والاقير بجمعه  
لقوله فيما يأتي ولغيره أخذ  
عين شئيه انما عنه في الفتش  
لالموت ولمسكوكا (قوله)  
أوموصى به على مثله  
كان أوصى زيد بالثمن  
تين أنه أوصى بأمور بالثمن  
(قوله لأنه من المعلوم الخ)  
أي وإذا كان من المعلوم فلا  
حيلة للخص عليه والحاصل  
أن الشارح يقول الأنسب  
للصنف أي يقول أولوا وأن  
اشتهر ميت بدین أو علم وأرثه

وكذلك نفقة الأولين لأن يكون حكمها كما تسلفت وكان ملما فأنه احتجنا خصص بها (ص)  
وان ظهر دين أو استحق مبيع وان قيل فليس يرجع بالحصة (ش) يعني أن المفلس أو الميت اذا قسم  
الغرماء له طرا عليهم غير سواء علم الغرماءه أم لا ولعل الورثة بالدين وليس الميت مشورا بالمالدية  
بدليل ما يأتي فانه يرجع على كل من الغرماء بالحصة التي تنوبه كان حاضرا أو غائبا بأخذ ملما عن معدم  
ولا حاضرا عن غائب ولا حاضرا عن ميت فلو كان مال المفلس عشرة مثقالا وعليه ثلاثة مثقالا لكل واحد عشرة  
أحدهم غائب فاقسم الحاضرا من ماله فأخذ كل واحد منهم خمسة ثم قدم الغائب فانه يرجع على كل  
منهما واحد وثلاثين وكذلك اذا بيعت سلعة من مال المفلس أو الميت بعد الفتش والموت وأقبلها ثم  
استفتت تلك السلعة فان المستحق من يدرج على كل واحد من الغرماء بالحصة التي كانت تنوبه في  
الحصاص فقط فلا يأخذ أحدا عن أحد ولو كان عليه عشرة دينارات مثلا لثنتين ولم يوجد عنده السلعتان  
فبيعت كل سلعة بعشرة فأخذ كل واحد من غيريه عشرة على قدر دينه ثم استفتت إحدى السلعتين  
فان المستحق من يدرج على كل واحد منهما ثلث ما في يده وهو ثلاثة وثلث لث على غير طرا على الغرماء  
وهذا مبني على أنه يفتش حيث كان دينه مساويا للمالبيد وهو خلاف ما مرخ أو يحصل على ما إذا كانت  
قيم ما بين التفتيش تنقص عن عشرين ثم زاد ما بين البيع إلى بقوم عشرين وأختر بقوله ظهر دين  
عملوا كأن أحد الغرماء حاضر القسم ساكبا لا عذره من القيم بجمعه فانه لا يرجع على أحد بشئ لأن  
سكوته بعد رضائه بقا ما يتوهم في ذمة المفلس وانما الخ على كون البيع قبل التفتيش لأن الغرماء  
ربما يقولون المستحق منه السلعة اقتسم مال المفلس لأن ذلك لم يصل البنوا لم تنتفع به لأنه طرا بعد  
التفتيش (ص) كوارث أو موصى به على مثله (ش) التشبيه في الحكم والمعنى أن الوارث اذا طرا  
على الورثة أو الوصى به اذا طرا على الوصى لهم الحكم سواء هو أو الطارئ يرجع على كل عاقل فصول  
كان حاضر القسمة فلا يأخذ ملما عن معدم ولا حاضرا عن غائب كامر (ص) وان اشتهر ميت بدین  
أو علم وأرثه وأقبض رجوع عليه (ش) يعني أن الميت اذا كان مشهور بالدين أو علم وأرثه أو وصيه  
ببعض الغرماء فتعدى الوارث أو الوصى وأقبض التركة لبعض الغرماء فان الطارئ من الغرماء يرجع  
على الوارث أو على الوصى فيأخذ منه جميع حقه تعديه بالقسم ثم يرجع الوارث أو الوصى على الغرماء  
الذين قبضوا ولا يشتر ما أخذ هذا الطارئ منه كما يأتي أما أن لم يعلم ولم يشتهر مورثه بالدين فهو المذکور  
أولا بقوله وان ظهر دين رجوع بالحصة ولا رجوع للطارئ على الوارث وانما رجوعه على الغرماء (ص)  
وأخذ ملما عن معدم ما لم يجاوز ما قبضه (ش) يعني أن الورثة اذا اقتسموا التركة معا تأم طرا عليهم غير  
لا يقيد العلم والشتهر فانه يأخذ ملما عن المعدم والحاضر عن الغائب والخصي عن الميت بجميع حقه ما لم  
يجاوز دين الطارئ فاقبضه الوارث المسمى لأن الوارث المسمى يقول لهذا الغريم الطارئ ليس لك على  
رجوع الا بقدر ما قبضته فقط فمستدبر رجوع هذا الطارئ ببقية دينه على بقية الورثة وانما كان كذلك  
لأن الغريم مقدم على الوارث اذا لارث الا بعد وفاته الدين فقوله وان اشتهر الخ هذا في الوارث المقبض  
وأما الوارث القاض فلا تفصيل فيه بين علم وعدمه أو اشتهار وعدمه وقوله وأخذ ملما الخ  
هذا في الوارث القاض لنفسه وانما يقل وأقبض وأقبض لأن من المعلوم أنه لا يؤخذ ملما عن  
معدم ما لم يجاوز ما قبضه الا في الوارث القاض لنفسه ولأن يجعل قوله وأقبض شاملا لهما أي أقبض

وأقبض وأقبض رجوع عليه أي ليكون قوله وأخذ ملما عن معدم من تطابقه وقبض المتقدم بخلاف ما إذا لم تذكر فلا يكون غيره  
من تطابقه تقدم حاصل الجواب أنه لا حاجة لذكر قبض سابقا لأن من المعلوم أنه لا يؤخذ ملما عن معدم الخ القاض لنفسه (قوله)  
ولأن الجواب أخر حاصله أنه لا حاجة لتدقيق قبض لأنه يمكن تحصيل ما تقدم بقية نفسه الذي يرجع قوله وأخذ ملما عن معدم أي فيكون

قوله وأخذني عن معدم راجعاً لقوله قبضه لنفسه فإذا علمت ذلك فلا حاجة لذلك كله لأن قبضه لنفسه لا يتبعه اشتراط ولا علم  
الوارث فلا حاجة إلى أن يدان في ذلك ولا يعارضه قوله في القسمة ومن أعسر فعليه أن يعمل إلا أنه معترض وأيضاً تقدره قوله وإن  
أقبض غير مقرراً أو معانلاً لا يظهر لأن سياق الكلام في الدين فلا معنى (٢٧٥) لقوله أو معانلاً (قوله ثم يرجع على الغير) وانظر

لوعبد الغرماء في هذه الحالة  
بالغرم بالطارئ هل يؤخذ المالى  
منهم عن المعدم والحاضر عن  
القائب أو أياً يؤخذ من كل حصته  
لمشاركة الورثة لهم في العلم وهو  
الظاهر (قوله تأويلان) وهذا إذا  
لم يكن أحدهما أسهل فاضاً من  
الآخر بأن كان له مال ناض أو هو  
غير ملو بالان كان له مال عرض  
يحتاج لكبير كلفة أو ملو بالاختلاف  
في تسمية الأسهل هكذا قال الغنى  
ولم يثبت عليه المصنف فيجوز  
الوفاء أو أنه طريقته ولذا تركه  
هنا مع ذكره في موضعه (قوله فإن  
مصيبته من القائب اتفاقاً) حيث  
كل من جنس دينه وعليه لوطراً  
غرم فلا يضمن للطارئ حصته على  
الأصح (قوله لكان ضمانه من  
المدين) في عب وهو ظاهر في  
الأول وأقول معنى كونه من  
المدين في الثاني أنه يؤخذ من مال  
تحدد ذلك وأصل هذا الكلام  
الشخص سالم (قوله لأعرض) أى  
وقف الغرماء ليعطى لهم ابن وافق  
عر وضهم وألباع ويعطى غنسه  
ان خالفه انتقل قبل دفعه لهم في  
الأولى ويبيع في الثانية (قوله  
لتفر بطهم في قسمة العين) ظاهر  
هذا التعليل أنه لو لم يقع منهم  
تفرط لا يضمنون وظاهر التعليل  
الضمان مطلقاً لا لاحقاً في التعليل

غيره كان غريباً أو معانلاً أو أقبض غير مبيع قبضه لنفسه (ص) ثم يرجع على الغير  
(ش) أى ثم إذا غرم الوارث أو الوصى الغرم للطارئ مع العلم أو الشهرة فإن الوارث يرجع  
على الغير الذى قبض منه وهو ومن تسمية الكلام على الوارث المقضى فقوله ثم يرجع الخ  
معطوف على قوله يرجع عليه وأشار بقوله (ص) وفيها البعثة بالغرم وحل خلاف أو على  
التغيير (ش) إلى ما ذكره في المدونة عن ابن القاسم في باب آخر وهو أن القادم من الغرماء  
يرجع على الغرماء القاضين من الورثة بحيث كثر الأملاء فإن كانوا معدمين يرجع على الورثة  
وكان عليه أن يقول وفيها أيضاً فيسجد الحليين في المدونة واختلف هل قول ابن القاسم  
بإدعاء الغرم على الوارث خلاف لقول مالك يدان الوارث وهو قسم الغنى وغيره واستظهره  
ابن عبد السلام وأولس بخلاف بل روافق ومنى قول مالك غريباً بالوارث وقول ابن القاسم  
بالغرم ليس على سبيل التعيين بل على التغيير يعنى أن الغرم الطارئ أن اختار تبع حصته  
الوارث ثم يرجع على الغرم ومن شاء تبع الغرم وهو فهم ابن بوش والغنى في السجين أشار  
بقوله (ص) تأويلان (ش) أى في تأويلان فهم مبتدأ حذف خبره ولما لم يكن قسم مال  
المفسد أو المبتدأ متوقفاً على حضور يرجع غراماً به بل بقسم ولو غلب بعضهم والحاكم وصيل  
القائب فيعزل له نصيبه إلى القدومه بين حكم تلف ذلك النصيب المتعزل وهو أن ضمانه عن  
عزله بقوله (ص) وإن تلف نصيب قائب عزله غنسه (ش) يعنى أن الحاكم إذا قسم مال  
المفسد أو مال المبتدأ بين غرمائه ثم أنه عزل نصيب شخص قائب تلفت بعد ذلك فإن مصيبه  
من القائب اتفاقاً أو اتفاقاً أو تسمية أمين فيه وفهم محمداً أنه لو عزله الغرماء أو الورثة  
لكان ضمانه من المدين (ص) تكمين وقف لغرمائه لأعرض (ش) يعنى أن الحاكم إذا وقف  
مال المفسد أو مال المبتدأ كله يقضى منه دينه وتلف ذلك المال فله وهو أنه ان كان غنياً  
ذهباً أو فضة فضمانه من الغرماء الحاضرين لتفر بطهم في قسمة العين إذا كلف في قسمها  
لأنها مائة للقسم وأما العرض إذا تلف فضمانه من المفسد أو من المبتدأ من الغرماء وذكر  
وقف ولم يؤثمه لتأويل العين بالنقد والمراد بالعرض ما قبل العين (ص) وهل الآن يكون  
بكديته تأويلان (ش) أى وهل عدم الضمان في العرض مطلقاً سواء كان مثل دين الغرماء  
أم لا أو يكون ضمانه من المفسد وهو قول ابن القاسم وأن يحمل عدم الضمان إذا كان  
العرض مثلاً فالدين الغرماء وعليه إذا كان مثل دينهم فضمانهم من المفسد وهو قول ابن  
رشدلان أنما صفة كالمين ولا يحتاج لبيع مبيع قبضه الغرم والخلاف محله إذا كان الذى  
أوقف العرض هو التاقضى لا الترماء أو الورثة والى ما مر أشار بالتأويلين والمذهب التأويل  
بالطلاق والباطن بكديته للالباسة والكاف بمعنى صفة أى وهل الآن يكون ملتباً بصفة  
دينه (ص) وتركه غوته والنقطة الواجبة عليه لظن بسره (ش) عطف على قوله يبيع ماله  
والعنى أن الحاكم يبيع على المفسد ماله ويقسمه بين غرمائه على ما مر وتركه غوته فوث  
نفسه وقوت من نكزته فنقصه ثم عازى من وجاهه وولاهه ورقه وأمهات وأولاده ومدر به إلى

ما قاله ابن بوش فانه قال وجهه أن العرض لما كان المفسد غناه كان عليه تأويله وأن الجين لما لم يكن فيها غناه كان من الغرماء وهو  
أحسن من تعليل الشارح (قوله واختلف محله) أو مالو كان الموقف الغرماء أو الورثة لكان الضمان من المدين كما لفتى عن ابن عبد  
السلام (قوله وترك) أى المفسد الاخص وقوله قوة أى ما فاته مما توفيه يستحقها كان تشتت طعام فترقه فلا يتركه ههنا وكذا  
يقال في قوله والنقطة الواجبة عليه وإذا كان له صنعة تشتت من الأثركه ففى وقيل النقطة يمين خوف عطلة (قوله ورقه)

أى الذى لا يباع عليه وقوله وأمهات وأولاده عطف خاص على عام (قوله التبعات) عطف على القاطم عطف مرادف وقوله كما نقله أبو الحسن هو الظاهر وعمله ما لم تكن له صنعة يتكسبها (قوله متعلق بقوله قوته) والمعنى وترك قوته أى ما يقتات به موقوف ظن أنه يحصل له اليسارية وقوله وليس غايه (٧٧٦) التارك لأنه لو كان غايه لكان المعنى تركه ثم كاستمر الظن بستره أى أن هذا الفعل

وهو ترك ما يقتات به مستقر  
لظن بستره وهذا ليس  
بصحيح لأن الترك في لحظة  
فلا استقرار فيه (قوله أسد  
على) أى يجترى ويخفى في الحرب  
نعمامة أى جبان (قوله  
وكسوتهم) خيص وطوبى له  
قوته وعملته وسروال  
ومسداس ويراد في الشتاء  
جبة تلحف خلاله أو أدنى  
شد يد وترادى المنة منقمة  
وازارا وغيرهما مما يلحق  
بها لها (قوله المذمتين  
التياب) بالشيئين المحمجة  
شرح شب وفي المصباح  
والست ما يليسه الانسان  
ويكفيه لثوبه في حوائجه  
وبعد هذا في العبارة  
تخريف والخاصل أن  
الشت بالشيئين المحمجة اسم  
للصبر لا غير وأما بالسين  
المهملة فله اطلاقان يطلق  
على الصبر وعلى ما يليسه  
الانسان ويكفيه في ثوبه  
لحوائجه (قوله ويحجزه  
الصلاة) أى من غير كراهة  
كأف لم يوجع (قوله فلو لم يعلم)  
أى فلو لم يعتقد هذا أصداق  
بان ظن أولئك أولئك  
ولكن الظاهر أنه إذا غلب  
على الظن أنه يعتق عليه  
يكون كاعتقاده يعتق

ظن بستره لأنهم على ذلك عاموه بخلاف مستغرق الفقه بالقاطم والتبعات إذا فليس فإنه لا يترك له إلا  
ما سببه جوته لأن أهل الأموال لم يعلموه على ذلك قاله ابن رشد والغزالي كما نقله أبو الحسن وكلام  
ح في شرح المناسبت فبدا أنه لا يترك له ولا ما سببه جوته قوله الواجب عليه أى بالإصالة لا بالاتزام  
ل سقوطها بالنفس والموت وقوله لظن بستره متعلق بقوله وقوته والنفقة وليس غايه التارك وتعلق الجار  
والجروء بالاسم الجامدا من كقوله أسد على ولوقال لظن بستره كان أخصر (ص) وكسوتهم كل دسنا  
معتادا (ش) يعنى أنا النفس يترك له ولأن تلمه نفقته كسوتهم أى يترك لكل واحد منهم دسنا  
معتادا والشت بفتح الدال هو الدشت من الثياب وأما التياب التى تتركه فلا تترك له ولأن تلمه نفقته  
على المشهور قال في الاستغناء لا يترك له عليه الأماوارى عورته بين الناس ويجوز به الصلابة لا  
أن يكون في الشتاء يضاف عليه الموت فيترك له ما يقبضه اليد اه ومثل الموت شوق الضرر كما هو  
الظاهر قوته وكسوتهم عطف على قوته والصغير عائد على من ذكر وكل مبتدأ أو سوغ الابتداء بها العموم  
لأنهم صيغة والخبر محذوف أى كل يعطى دسنا معتادا دسنا مفعول ثان يعطى والجمل من المبتدأ  
والخبر مبتدأ فاعل استغنى بيا ينفى جواب عن سؤال مقدر وكأنه لما قل وكسوتهم قال فاعل  
ما يعطون فقال كل دسنا معتادا أو غاملا بسط لفظ كل لثلاثتهم أى بكسى الجميع دسنا واحدا (ص)  
ولو ورث أبى سبع لآو له أن علم وأهيه أنه يعتق عليه (ش) يعنى أن النفس إذا ورث من يعتق عليه  
كأسوة وإن علوا وفرعه وإن سفلا وأوحاشيه فإنه يباع في الدين الفليس لتعلق حق الغرامة به  
أن استغرقه الدين والأربع منه بقدر الدين وعق الباقى إن وجد من بشر به مشقة أو لا يبيع جميعه  
وعلى باقى الثمن وأما لو وهبه من يعتق عليه فإنه لا يباع عليه في الدين الذى عليه بشرط أن يعلم  
الواهب أنه يعتق على النفس لأنه أنما وهبه حينئذ لاجل العتق فلو لم يعلم الواهب أنه يعتق عليه بل علم  
أنه أوهبه مثلا فإنه يباع عليه الغرامة وظاهر قوة الآو له أنه معطوف على ورث وهو غير ظاهر لأن  
لا تعطف الماضى وإنما تعطف المضارع بقية وأوجب بان وهب ليس معطوفا على ورث بل هو موصوف  
لموصوف محذوف معطوف على معنى ما أى يباع عليه أب ورث لا أب وهب (ص) وجب لثبوت  
عسره أن جعل حاله ولم يسأل الصبره بصحله بوجهه (ش) هذا هو الحكم الثالث من أحكام الحجر وهو  
معطوف على قوله فخرج من تصرف مالى والمعنى أن المدين سواه كان مفلسا لم لا حاط الدين بجماله أم لا  
يجب إلى أن ثبت عسره كذا ذكرنا أو أنى حرا أو مائنا في الصورة هذا أن جعل حاله أى لم يعلم هو  
ملى أو معد لأن الناس محمولون على اللاء وهذا أقدم منه الغالب على الأصل لأن الأصل في الإنسان  
أن يوفى فقرا لا مالا له والغالب من شأنه التكسب فعمل على الغالب في هذا ما من علم ملاؤم فيؤمر بدفع  
الحق إلا أن يعلم العدم يجب انظار ويحل حبس مجهول الحال ما لم يسأل التأخير بصحله بوجهه أى  
غايه أن ثبت عسره فإن مال الصغير يحسب بوجهه وأولى بالمال أنى ثبت عسره فإنه لا يحبس لأن  
الفرع لم يثبت ملاؤم ولا أنه غيب مالا أو غامض لثبوت أمره فإذا أعطى جملا إلى مدة الاستكشاف  
ووصل به إلى ذلك كما هو موصول بالسجن فالصغير في حبس راجع للمدين الأعم وهو بقصد أن التفليس  
لا يتوقف على ثبوت العسر والألماس النفس وصك كلام المؤلف السابق يدل على ذلك أقوله

عليه (قوله لا لا تعطف الماضى) ولو قال لا تعطف الجمل لصح (قوله الحكم الثالث من أحكام الحجر) كيف  
هذا مع أن الصغير في حبس راجع للسدين مطلقا وإذا كان راجعا للمدين مطلقا لا يبيع أن يقال من أحكام الحجر (قوله أحاط  
الدين بحاله أم لا) أن قلت كيف يكون مجهول الحال وتعلق أساطه وعدهما الصادق بالرائد قلت يحصل الرائد على ما إذا كان  
ماله غامضا يتعسر الوصول إليه وجهه لثبوت حاله في أموال حاضرة يؤدى منها (قوله يوصل به إلى ذلك) أى إلى تعيين الأمر (قوله وهو يفيد الج)

ورده شيخنا عبد الله بن محمد بن الحاكيم بأخذها هو وقسمه لأحدس وانما الجبس قبل فة قول المصنف وجس ثبوت غيره وأعمى بصير  
مفسلا لأنه قلن بالفعل ورد محشئ نت بما حاصله أن كلام الشيخ صحيح وأنه ان ثبت غيره قبل التفتيل لا يجبر بعد والأحدس  
وبدل عليه قول المدونة ونصها لو يبيع الامام ما ظهره من مال فيتوزعه غراماؤه ويجس فيماني أن تبين لديه أو أنهم اه قوله  
بجمل بالمال) أى وهو قول حصون وقوله أو بالوجه وهو قول ابن القاسم وهل قولاهما خلاف أو دقا فيجمل قول حصون على  
المدون قول ابن القاسم على غيره (قوله أو بالوجه) أى ويكتفى بجمل بالوجه (قوله وتظاهروا لو كان يظن الخ) فيه شئ بل محل القولين  
إذا لم يكن الغريم عن يظن به كتم المال كافيه بالشئ والاعتراف ولو أثبت (٣٧٧) عدمه باتفاق القولين لأن اليمين حيث شئ من غم

طلبه وإن أبى غيره وقوله وفلس حشرا وأعطى أن لم يعلم صلاوة تظاهر في أن التفتيل لا يتوقف على  
ثبوت العسر نظر بقدم من شهادة وحلفه أنه ليس له مال تظاهر ولا ياتن والتعريف في سأل الجهل وفي  
لما راجع لثبوت عسر فلو سأل ذلك تظاهر للمأهل يجب ذلك بجمل بالمال أو بالوجه قولان (ص)  
ففرم أن لم يات به ولو أثبت عدمه (ش) يعنى أنه إذا قبل منه الجمل فغلب الغريم عند أجل فان الجمل  
يفرم ما عليه فأن أحضره عند أجل ولم يظهر له مال حلف وأطلق فلن غاب فأنف الجمل عدمه فهل  
يفرم ما عليه وبه قال ابن رشد بناء على أن عين الدين يتوقف عليها ثبوت عدمه وقد تعدت منه وهو  
ما شئ عليه هنا وعند الشئ لأضمان على الجمل حيث أثبت عدم الدين بناء على أن العين بعد ثبوت  
الفقر أنه لم يكتف شأيا أضمان واقتصر المؤلف على هذه الطريقة في باب الضمان حيث قال لأن أثبت  
عدمه أو موته في غيبته أى فلا ضمان على الضامن حيث تظاهروا ولو كان يظن به كتمان المال والمشهور  
من القولين ما للشئ (ص) أو تظاهر ملاذ أن تنقل (ش) عطف على قوله أن جهل حاله والمعنى أن  
الإنسان إذا كان تظاهرا للملاذ أنه تنقل أى أظهر الفلس من نفسه بأن قال لا شئ شئ في يدين فانه  
يجس وتظاهر للملاذ الذى ينقل أن له ما لا بد أن كان لاس الشيا بالجملة له خدم (ص) وأن وعد بقضاء  
وسأل تأخير كالיום أعطى جيلا بالمال (ش) يعنى أن تظاهر الملاذ إذا وعد بان يدفع الحق ويقضيه  
ولكن قال آخرى اليوم والثلاثة والخمسة فانه يجب الى ذلك بشرط أن يعطى جيلا بالمال له ما لو وعد  
تظهر قدرته على المال فلم يقبل منه الا جيلا بالمال فان لم يسط جيلا بالمال فانه يسجن واليه أشار  
بقوله (ص) والاسجن (ش) حق بأن يجمل أو يقضى ما عليه ويجعل الحال اذا وعد بالقضاء كظاهر  
الملاذ اذا وعد به شئ في قوله ولا اسجن قوله (ص) كعلوم الملاذ (ش) أى فانه يسجن حتى وفى ولا يقبل  
منه جيلا (ص) وأجل لبيع عرضه أن أعطى جيلا بالمال والاسجن (ش) يعنى أن الدين غير المغلس  
إذا طلب التأجيل حتى يبيع عرضه لفرم فانه لا يؤجل لذلك إلا إذا أعطى جيلا بالمال والاسجن  
وأما المغلس فان الحاكم يبيع عليه عرضه ولا يحتاج لتأجيل وبعبارة قوله وأجل هو ظاهر في تظاهر الملاذ  
ومعلوم الملاذ لا في مجهول الحال لأنه لا عرض له (ص) وفى حلقه على عدم التاض ترد (ش) يعنى أن  
الحاكم إذا باع عرض المغلس ونقض أحكامه لم يحلف على عدم التاض وهو التقيد لم يكن معروفا به  
وهو قول ابن دسوق ولا يحلف على ذلك فانه أى على الحداد تردوا الضمير في حلقه رجع للدين ولو مفسلا  
وبعبارة هو في مجهول الحال وتظاهر الملاذ وأما معلوم الملاذ لا يحلف وقوله وفى حلقه أى وفى جبره وعدمه  
تردد (ص) وإن علم بالتاض لم يؤثر (ش) يعنى أن معلوم الملاذ اعلم الحاكم بالتاض الذى عنده فانه

أعاصمه ولو قبل من بيتا المال أن وجدوا لافعل الطالب إلا أن يلد المطلوب فعليه ما بعد ونحوه فى آجرة العون أى الرسول صرح ابن عاصم  
قوله كعلوم الملاذ) متلو من بأخذ أموال الناس ويقتصد بها التجارة ثم يدعى ذاهلها لم يظهر ما يصدقه من احتراق الحمل أو سرقته أو غيرها  
فيعصى حتى يردى أموال الناس (قوله لا عرض له) أى لا عرض له فانت تقول ومنه تظاهر الملاذ لو كان له عرض ثابت لكانت معلوم  
الملاذ لا احسن التعميم فنقول لبيع عرضه أى بحسب ما ادعى وهذا لا يتأق كونه مجهول الحال أو تظاهر الملاذ أو غير ذلك وأما معلوم  
الناس فلا ترد لبيع عرضه (قوله فهل يحلف الخ) أقول وهو ظاهر وذلك لأن هذا الخلاف جار على الخلاف فى أعان التام كفاؤا أو جعل هذا  
التردد ما لم يحقق عليه الدعوى ولا يحلف من غير ترددها طريقة ثلاثة تفصل بين التأجيل وغيره (قوله ولو مفسلا) أو الواو الحال لرافته أول

العبارة وقوله وبعبارة الخ لا يخفى أنه على هذه العبارة لا يتقدم العقل وقوله فلا يحلف الاظهر لمجمله لانه يكون معلوما للملاء عندنا  
 بهروض فيجتمعت عندهما من وعنده فظهر لمجمله (قوله ولوأدى الى اتلاف نفسه) أي ولم يلحق بانه يموت وأما الوطن أنه يموت فقتل  
 فيه الحاكم (قوله وضرب حرة بعد مرة) قال عجم وانظر هل في مجلس أو باجتماعها كم وهذا الثاني هو الظاهر اه (قوله وأى وضرب  
 معلوم الملاء) هذا هو الثاني بقصد نص الموافق قال فيه ابن رشد الوجه الثالث حبس من يقعد على أموال الناس وادعى العدم متبين  
 كذبه فانه يحبس حتى يؤدي أموال الناس أو يموت في السجن قال معنونه يضرب بالدر المارة بعد المارة وتولايه من الضرب والسجن  
 الاجملي غامر كذا قال الموافق في حل قوله لمعلوم الملاء ثم قال في قوله ضرب مائة نص محضون وضرب بالدر المارة بعد المارة (قوله  
 فهو عطف على أجل) يقتضى شمله لظاهر الملاء (قوله لا على علم الخ) الاولى أن يقول لا على وان علم الخ لانه يقتضى قصر على الذي علم  
 بالناص (قوله لانه ما على اختلاف) وكذا يقال في ظاهر الملاء ان تقالس ولا يخفى أن هذا مختلف لما أعاده نص الموافق ثم أقول  
 والظاهر انه يحصل على ماذا فثبت التهمة (قوله انه) بدل من يسره وهو بفتحها ويجوز ان كسر على انه معمول لمصدر (قوله ظاهر  
 ولا باطن والمذهب المحلف على البت وعلى (٣٧٨) ما لا تصنف ان ترك من البين ظاهرا وباطنا ثم عدلان البين على نية الحلف

كذا ينبغي بل اذا امتنع منها ما لا يصير  
 عليها ما قلنا قلنا اذا كان البين على  
 نية الحلف فسلم طلب الحلف على  
 الباطن قلت لزيادة الارهاب التي  
 وعما أوجب اظهار ما أخفاه (قوله  
 وزيد في عينه الخ) قال ابن الهندي  
 وهذا استظهار البين المذكورة  
 كناية لا لتأهيل نية الحلف  
 والضابط أن كل نية شهدت  
 بظاهرها في يستظهر على باطن  
 الأمرين من شهدت البينة  
 بخلاف من شهدت البينة بالظاهر  
 والباطن كما شهدت بأن فلانا  
 قصب كذا أو وقع كذا أو قال كذا  
 فلا عين عليه (قوله ولو يؤيدن الذين  
 عاجلا) فائدة زائدة أن يصير أمنا  
 من مطه اذ لو لم يذكر وقضاء بعد  
 زمن طويل لم يفرق بينه وبينه ضرر  
 على صاحب الحق لا يخفى (قوله  
 والباطل) وانظر هل يفتقر ذلك

لا يؤخره ويضربه باجتهاده الى أن يدفع ولوأدى الى اتلاف نفسه لا يملك (ص) وضرب مرة  
 بعد مرة (ش) أي وضرب بمعلوم الملاء سواء علم بالناص أم لا فهو عطف على أجل لا على علم  
 مرة بعد مرة باجتهاد الحاكم وبعبارة هذا في مجهول الحال لا تهايمه على اختلاف ما وفي معلوم  
 الملاء وفي ظاهر الملاء ان تقالس (ص) وان شهد بيسره أنه لا يعرفه مال ظاهرا ولا باطن  
 حلف كذا في زوائد وان وجد ليقتضين (ش) يعني أن من جهل حاله وظاهر الملاء اذا شهدت  
 البينة عند القاضي بيسره شهادة على نفي العلم لا على البت أنها لا تعرفه ما لا ظاهرا ولا باطنا  
 حلف وجوبه على طبق شهادة الشهود انه لا يعرفه ما لا ظاهرا ولا باطنا وزيد في عينه وان  
 وجد المال ليقتضين الحق لغرضه زاد بعضهم ولو يؤيدن الذين عاجلا وان كان مسافرا مجهول  
 لاوية وقوله (ص) وانظر (ش) إشارة الى الاحتجاج بقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى  
 ميسرة فذاع على أي حنيفة في قوله ان صاحب الدين يلزم الغريم ووجه الدليل أن الله تعالى  
 أوجب الظاهر الى اليسر وفهم من قوله لا يعرفه ان الشهادة على نفي العلم لا على البت والا  
 بطل لانه قد يكون له مال لم يعلم به فائدة زائدة وان وجد له بيقين بظاهره فحينئذ ادعى الطالب  
 عليه انه أقدم الاول بأن بينة فلا عين عليه لا تقدم هذه البينة ولا ولا الحالفة وجعلنا قوله وان  
 شهد بيسره الخ في مجهول الحال وظاهر الملاء لا يحفظ لان معلوم الملاء لا تنفعه الا البينة الشاهدة  
 بظاهره ما لا يكتفي قوله لا تعرفه ما لا ظاهرا ولا باطنا ومثله في ذلك من يقرر بقدرته  
 وملائته على دفع الحق ما لم تقسم فمسة على كذبه في إقراره ومثله أيضا من عرف بأخذ  
 أموال الناس وعلم عدم ضياعها أو كان عليه دين منجم يؤدي منه شيئا فاشيا فادى  
 البعض وادعى العدم في الباقي أو طلب منفعة وقوله بعد ذلك أمه فاذي المجر عن ذلك لانه  
 كان يتفق عليه وعلى أمه أمس وهو الآن أنفسد زوال نفقة الأم (ص) وحلف الطالب

للمعالم لا وأما اذا احتلت الشهادة البت والعلم في بطلانها فلو ان كذا قال انه فقير  
 عديم لا مال له ظاهر ولا باطن (قوله وان وجد له بيقين) هذه الام لا تدخل في جواب ان فهي جوب لقسم مقدر كما قال ابن مالك  
 واحذف في أي اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم لا قال يلزم تكرار القسم لانه يقول هذا امر صانع يدور وجوده على  
 أصاب وقلت نعمت لواحد ومصدره الوجود (قوله قتلها الخ) قال عجم وهذا يفيد أن زائدة وان وجد ما لا ييقين من حق الحالف فله  
 تركها الا أن يقال لما كان الشارع ناظر الترتيبات المنصومات ولتقاليها وحيث هذه الزائدة وان أراد الحالف تركها لاشتغالها على  
 غرض الشارع اه وقد عدلت كلام ابن الهندي (قوله الا البينة الشاهدة بذهب ماله) كان يقول البينة شاهد تاما له بسد السلاية  
 أو سرق أو نحو ذلك (قوله فأدى البعض وادعى العدم الخ) أي حالته لم تغير (قوله وحلف الطالب الخ) فاعل تلقى من استحق  
 السجن فيدخل في مجهول الحال وظاهر الامور معلومة الا من علم بالناص فلا يحلف الطالب كائنه ان رزاقا ولم يوجه لمجمله معلوم  
 الملاء الطالب أنه يقول ما حلفت الناس من ملاقى فهو محجب ما يظهر لهم وأنت تعلم باطن الآخر وأنى معدم

(قوله ان ادعى عليه العدم) أي ولم يصدقه ان حبه حينئذ ظلم وأما ان صدقه على أنه عديم فلا عين ولا حس (قوله تفتيش داره) وحاقته كداره (قوله فقيه تردد) قال ابن ناجي والعمل عندنا على عدمه (قوله وأما حبه) وكذا كسه أو كره وما أشبه ذلك مما لا يسهل لان الغالب ان ما في ذلك ملوك وجد عندى مائه وان سال أى الطالب تفتيش دار التفرغ ولومعنا الملا وظاهره ولو بعد الشهادة على عدمه وحلفه على ذلك فقيه تردد لان الشهادة على نفي العلم لا على البت (٣٧٩) اه ولكن الظاهر كافي عب أنه اذا ثبت

العدم وحلف لا تفتيش (قوله) ووجه بينة الملا (الخ) والذى جرى به العمل تقديم بينة الملا وان لم تبين والقاعدة تقديم ما به العمل على المشهور فان قيل شهادة بينة الملا مستحبة لان الغالب الملا والشهادة بالعدم ناقلة وهي مقدمة على المستحبة واجب بان الناقلة هنا المستحبة بالنظر قدمت عليها المستحبة لانها مثبتة (قوله بان قالت الخ) لا يخفى أن الدعوى أنه ملئ ودليله أنه أخى مالا (قوله بقدر الدين) يفيد أنه لو طرأ عليه موجب حبس فلا يدين آخر فيؤاد في حبسه للساقى (قوله أيم) هي الخلية من زوج أي تقدير أيم مؤنث بان الامين عبارة عن الزوج والحاصل ان الامين لغتم كانت خالية عن زوج سواء تزوج قبل وطلقت أم لا وفي عرف الفقهاء من تزوج ثم طلق أو طلق ثم تزوج أو طلق ثم تزوجها ولم يراد الاول (قوله والسيد يحبس لمكاتبه) فدينه الحال اذا امتنع من أدائه لان المكاتب أحرز نفسه وماله وكذا يحبس السيد عبده اذا شمله شاهد بعتقه ولم يحلف السيد شاهدًا للشاهد فان طال الدين (قوله) مالم تكن قيمة المكاتبه انظر هل معناه أن المكاتبه تباع لأجنبي أو يؤتمنه الثمن ويعطى ذلك

ان ادعى عليه العدم (ش) يعنى أن من عليه الدين اذا ادعى على رب الدين أنه يعلم عدمه وكثير رب الدين فان المين على رب الدين لازمة ما يعلم عدمه فان يحلف لم يمين الدين له بعد عين الدين والا سجن (ص) وان سال تفتيش داره فقيه تردد (ش) يعنى أن رب الدين وهو الطالب اذا سال الحاكم أن يفتش دار المدين لا يفتش كونه مقلداً وحاقته أو نحو ذلك عسى أن يجد شيئاً من مناعه ليبعده هل يجاب في ذلك أم لا فيه تردد لآخرين وأما حبه فيجب بذلك لان هذا أمر خفيف (ص) ووجه بينة الملا ان يثبت (ش) يعنى لو شهد له قوم بالملاء وقوم بالعدم فان بينة الملا تقدم ان يثبت سبب الملاء أعين حاهو ملئ به بان قالت أخى مالا سواء يثبت بينة العدم أم لا فان لم تبين رجحت بينة العدم يثبت أم لا على الرابع وهذا لا يفهم من كلام المؤلف لان مفهوم يثبت بصدق بالتسارى ولما ذكر ما وجب اخراج المجهول وظاهر الملا من السجن وهو البينة ذكراً ما يخص المجهول وهو طول الحبس فقال (ص) وأخرج المجهول ان طال حبه بقدر الدين والشخص (ش) يعنى أن مجهول الحال يخرج من السجن ويحلى سبيله بعد حلفه أنه لا يعلم مالا ظاهراً ولا باطناً اذا طال محبته ويكون بقدر الدين والشخص فزوجه ضعافاً وتسطافس الوجهه كالحقير ولا القوى كالضعيف وليس الدين الكثير كالقليل فقوله والشخص أى وحال الشخص وتحقق السبب في الطول وعدمه أنه بحسب أبحاث الحاكم وأما ظاهر الملا فيخرج ان شهدت بينة بعدمه على ما لا يطول حبسه وبمعنى الملا لا يخرج حتى يؤذى أو يموت أو تشهد بينة بذهاب ما بيده وأما ان شهدت بعدمه فلا يخرج بذلك ولما كان جسم ما من أحكام هذا الباب لا يختص به رجال ولانساء بل يشترك الجميع فيه وكان من ذلك الحبس ذكر ما يختص بحبسهن بقوله (ص) وحسب النساء عند أمانة وذات أمين (ش) يعنى أن النساء يحسبن عند ما أمه أمانة منفردة عن الرجال وذات رجل أمين أى زوج أو أب أو ابن فكأنه قال عند أمانة منفردة عن الرجال وذات أمين فعلم بما قررنا أن قوله وذات أمين معطوف على محذوف ليقيد اشتراط الامانة أيضاً بعدم الانفراد ولا يصح عطفه على أمانة لان العطف أو يقتضى المعياره فيقتضى عدم اشتراط أمهات وليس كذلك وتقدير المحذوف منفردة عن الرجال وذات أمين أنسب من تقدير أيم لان الامن لا يختص بالزوج (ص) والسبيل لمكاتبه (ش) يعنى أن السيد يحبس لمكاتبه مالم تكن قيمة الكاتبة وفى بالدين أو يحل منها ما يفي به والا فلا يحبس له حينئذ والمحبس السيد لمكاتبه لانه أحرز نفسه وماله والحقوق المتعلقة بالقيمة لا يراعى فيها الحرية ولا عاولة لانه دليل أن السيد يحبس فدين الكافر (ص) والحدود والادسية لا العكس (ش) أى يحبس المجد والمجدية والاولاد كذا كان أو أثنى لا حظ الحدود ونحو الاب والجد والمحبس الولد لانه ولا ممدون عكسه قال مالك وان لم يحبس الوالدين الولد فلا ظلم الولد له ما أى فيجب على الامان أن يفعل بهما

المكاتب وبعد ان أدى خرج حراً والارقه أو بمعناه تباع لنفس المكاتب ويخرج حراً كذا تردد بعض شيوخنا والظاهر أنه لا حاجة لشيء من ذلك بل تقوم على أصلها ومن المعلوم أن القيمة باعتبار ذلك أقل منها تباع على الدين ويخرج حراً من ذلك الوقت **فروع** العبد يحبس في دين سيده من غير الكاتبة لانها الاعلى القول بأنه لا يجوز الا للسلطان فله حبسه ان رآه كتم مالا رغبة في الهجو ويحبس الثمن المأثور في البضارة (قوله والحقوق المتعلقة بالقيمة) مقتضا حبسه في مال عبداً المأثور المدين حيث

احتمل لو فادى به جماله على سبيله (قوله من الضرب وغيره) أى ماعدا السجن أى غير السجن أو شدة من الضرب بخصوص ما عداه ويحسن  
 الاب إذا امتنع من الاتفاق على ولده الصغير لا ضرار بذلك (قوله الا بين المتقلبة) هذا يشمل ما إذا ادعى الاب على ولده حقا توجه  
 عليه بين فريدها على الاب وما إذا اقام له وشاهد على آية يحق ولم يخلف مع الشاهد فريدها على آية لكن تقيد الاولى بما إذا لم تكن  
 الدعوى على الولد عوى اتهام والاخر (٣٨٠) غير مدرك القول وأما ان حلف الاب مع شاهد ببقية على ابنه فليس هذا من باب

تحليف الولد (قوله نفيًا  
 وانباتًا) فالنفي عدم  
 تحليف الولد لآبائه والاثبات  
 تحليفه لجدوه وآبائه والمناسبات  
 للاستدانة التي (قوله وما  
 يأتي الخ) أى واليمين من  
 معنى الحسد (قوله ومنظوما  
 الاوان) أى اذا حبس الاب  
 مع ابنه أو الامام مع ولدها  
 فالعنى اذا حبس كل من  
 الابوين مع ولده قوة ولا يمنع  
 مسليا نائب الفاعل ضمير  
 يعود على المحبوس وهو  
 المفعول الاول ومسليا  
 المفعول الثاني (قوله انظر  
 الشارح الخ) بما اذا تم تملك  
 على اعتماد التقيد وقوة  
 لعوده أى أخرج المحبوس  
 ويستخرج خارجا عن الحبس  
 لعوده وليس صلة الخارج  
 كما هو ظاهره (قوله وقريب  
 جدا) يحتمل رجوعه لقريب  
 أى قريبا جدا أى قريبا  
 القربة كما في النقل لا القرب  
 بعدد ويرجع في ذلك للعرف  
 ويحتمل رجوعه لمرض  
 أى مرض ضاحك أى شديدا  
 ويخالف منه الحرف كما قال  
 صنون فان حل المصنف

ما يقبل بالمدد النظام من الضرب وغيره لانه ليس لحق الولد بل لحق ابيه تعالى ردعوا زجروا صيانة لأموال  
 الناس (ص) كاليمين المتقلبة والمتعلق بها حق لغیره (ش) التسمية في الحكم نفيًا وانباتًا والمعنى أن الولد  
 لا يحلف أباما إذا وجب له قبله عين لانه عقوق ولا يضي عليه ان شفع ولا يمكن من ذلك على المذهب وما يأتي  
 للزائف في باب الحسد ومن قوله وله حد أو نسق ضعف لأن تكون العين منقلبة على الاب من الولد  
 كما إذا وجبت عين للاب على ولده فريدها على آية فلا يكون ذلك جرعة في حق الولد أو يكون الحق متعلقا  
 بغير الولد كما إذا ادعى الولد ان صدق ابنه ضاع منه والزوج يطالبه بالجهار أو ادعى الاب اعارة لانه شيا  
 من جهاز هاتل السنة فيحلف الولد في ذلك ولا يكون جرعة في حق الولد لان الحق في ذلك للزوج في التمتع  
 بشورتها. (ص) ولم يفرق بين كالاخوين أو الزوجين ان خلا (ش) يعني أن الاخوين اذا حبسا معاً  
 حق عليهما فانه لا يفرق بينهما مساو امخلا السجن من الرجال أم لا ومنهما الاوان وغيرهما من الاقارب  
 وكذلك اذا حبس الزوجان في دين فطلب الغريم أن يفرق بينهما فطلب الزوجان أن يحكما عقاب ذلك لهما  
 ان كان السجن خاليا والا حبس الرجل مع الرجال وحسبت المرأة مع النساء فتقوله ولم يفرق بالبناء  
 للقول ونائب الفاعل بن لانهما تنصرف على لغة قال تعالى لقد قطع ينسبك برع بن فاعولهما متصرف  
 وبالسما للفاعل وفاعله عائد على الامام أى لم يفرق الا ما بين ما ذكر رأى لم يوجب التفرقة بينهما (ص) ولا  
 يمنع مسليا أو خادما من خلاف زوجة (ش) يعني أن المحبوس في الحقوق لا يمنع عن تسليم عليه من حيث  
 انه سلم أو ممن حيث انه يعلمه الحيلة في خلاصه ونحو ذلك فيمنع ولا يمنع أيضا من يتقدمه ويأمره ونظائره  
 ولو حبسوا الذي يفسده كلاما من الموازنة فيمن اشتد مرضه انظر الشارع وقوله مسليا مفعول ثان  
 لينع لانه يتعدى الى مفعولين أى لا يمنع القاضي المحبوس مسليا عليه بخلاف الرجل اذا حبس في حق  
 فان زوجته تمنع من أن تقيم عنده في السجن بقصد ما يجتمع بها لان المقصود من السجن التضيق عليه  
 حتى يدفع الحق لاهله لأن تشاء المدخول عليه في محبته لها أى اذا ضمن لها ولو بقيت عنده وقولنا تقيم  
 الحق يخرج ما اذا ارادت السلام عليه فلا تمنع لقول المؤلف ولا يمنع مسليا الشهوة الزوجية (ص) وأخرج جلد  
 (ش) يعني أن المحبوس اذا وجب عليه حلف شخص فانه يخرج لقيام عليه ونظائره ولو ولد القتل كما قاله  
 صاحب التكملة وحينئذ تؤخذ الدفون من أمواله ان كان له مال والاضاعت على أربابها ولا يقال اذا  
 أخرج جلد القتل لا يعود فلا يصح دخول حد النفس لا فيقول قوله لعوده قيد في قوله (ص) وأذهب عقله  
 لعوده (ش) والمعنى أن المحبوس اذا ذهب عقله فانه يخرج بحمل ولعله بالوجه فأن عاداه عقله عادا إلى  
 مجنونه اذا فاته في جسمه حينئذ لم يعد عليه (ص) واستحسن بكفول بوجهه مرض أبوه ولو لم يرضه أبوه  
 وقرى بمجد السليم (ش) يعني أن المحبوس اذا اشتد مرضه من ذكر فانه يمكن من الخروج ليسلم عليه  
 بكفول بوجهه ثم يعود إلى مصفه فتقوله واستحسن في نقل ابن نونس عن ابن الموازين متعلق بما عده  
 قاله الجبجي وهذا الاستحسان والصواب عندى وهو القياس النع فيحتمل أن الاستحسان في كلام

على استحسانه فلا بد من الآخر والا حسن رجوعه لهما معا والظاهر أنه يخرج جلتا زقا حد أبوه مع حياة الآخر المؤلف  
 ولا يخرج جلتا زقا منهما كما في الاعتكاف (قوله فيحتمل أن الاستحسان الخ) وحينئذ توجه على المصنف الاعتراض في ترك القياس الذي  
 صوبه الباب وقوة أو الرأيه استحسان أى أو المراتد ترجع شيوع غير من تقدم من النسخ وابن رشد ونحوهما فيحتمل أن يكون مجرد حكاية  
 ما رآه المشايخ غير ملتزم كونه راجعا لقوة أو هداى أو يحتمل استعمال اللفظ المشترك في معنيين الاستحسان المقابل لقياس وترجيع  
 بعض الشيوخ



(قوله لاجعة وعيد) فان ثبت اننا كلنا لا يخرج الجمعة فاليومين بابا ولو يجب بأية قد يقال بان راجع العيد لعدم تكرره بخلاف الجمعة (قوله لاجعة) أي لاجعة بل لوضوءه ان لم يكن فيه (قوله الاخرى (٣٨١) فتدبر الخ) أي فيخرج الى موضع آخر غير الذي

كان فيه. وكذا خوف قتله أو أسره  
ان لم يطلق بالكسفة وكذا خوف قتل  
غيره أو أسره اذا لم يطلق فيما يظهر  
واظهر اذا لم يطلق مع خوف من ذكر  
حتى حصل ما خيف منه ماذا يجب  
على من يطلقه وهل هو رب المال  
أو المالك أم أوصاه أو وكيل  
قوله وقد مر في فصل الحصر  
الخ) امر بطل بقوله حسن وبقي على  
اسمائه وانما بقي على احواله وانه  
الشيء يقتل بفعل عمره (قوله ان  
موضع آخر) أو لا في موضع اذا  
خيف عليه ما ذكر ان لم يطلق  
بالكسفة والتشريع بسكون الغام (قوله  
أخذ عين ماله) بفرض الام لا لاجل  
الشرط الآتي وقرأته بكسر اللام  
لا يأتي معه الشرط الآتي وقوله الخازن  
عنه هذا النصحة تصحيف والصواب  
نسخة محووزة لا يقال آواز وانما  
يقال حازهم القبول منه محووز  
ومحووز أصله محووز وهو ما أصله  
محووز فلو لم يحز عنه فهو أحق به  
فلسا هو (قوله بان تهدت البيئة  
على عينا) وذلك بان تقارب البيئة  
من نفسه من حين الزرع الى حين  
التفليس وتصور ذلك لم يدفع  
عنا رأس مال ففلس المسلم اليه  
قوله خلافا لأشبه أي حيث  
قال الاحدث انما فهم وان وجد  
سلعته أو متاعه والتقدير ان يطلق  
عليه ما ذكروا (قوله فليس له الا  
الحامصة) أي بالحق كما هو الظاهر  
قوله بشرط الخ) أي بشرط ان  
يدخلوا على أن لا شيء له في الحصاص  
أن لم يجده قال ابن القاسم البائع أن

المؤلف المقابل للقباس أو المراد به استحسان شيخ غير الفقيه قدمتهم أو هما (ص) لاجعة وعيد  
وعيدوا الانطوف قتله أو أسره (ش) يعني أن الجبوس لا يمكن من الخروج أصلا لاجعة لانها  
يدل ولا للصلاة العيد ولا لاجعة الاسلام وان كان قد أحرم بجمعة أو عرس أو بنذر أو حثت ثم قيم  
عليه بالدين حسن وبقي على اسمه واذا وجب عليه الدين يوم نزوله عكة أو عسي أو يعرفان  
استحسن أنه يؤخذ منه كفضل حتى يفرغ من الخبز ثم يحبس بعد النذر الاول ولا فالة الفضي  
والنذر الاول هو المجهل في الري وقد مر في فصل الحصر أن من حبس يحق لا لاجل الا فعل  
عمر ولا يخرج للدعوى عليه وبكل من يسمع عنه الدعوى فان امتنع فسمع البيئة عليه فاذا  
ثبت عليه الحق زاد الدين عليه بالاحتياط بعد الاعذار وكذلك لا يمكن من الخروج لاجل  
عدوا الا ان يخاف عليه أن يقتله العدو في السجن أو يخاف أن يأسره فانه يخرج من ذلك الى  
موضع آخر (ص) ولغيره يأخذ عين ماله الخازنه في الفليس المألوت (ش) هذا هو الحكم  
الرابع من أحكام آخر المخاصم والمخفي أن من باع سلعة وحازها المشتري وقبل أن يقض البائع  
ثم فليس المشتري أو مات والسلعة موجودة فلبائعها وهو المراد بالفرض أن يأخذ عين بيته  
الخازنه في حالة الفليس وهو الحق بمن القرءه لان الغنمة موجودة في الجبله ودين القرءه  
متعلق بها أو ما في حالة الموت فلا يكون البائع حق بمن القرءه بل هو أسوة من فيها لان الغنمة  
فقد رتب بالكسفة وأحرز بقوة عينه على قسركا يأتي وشمل الدراهم والدينار كما أشار اليه  
بقوله (ص) ولو سوكوا (ش) حيث عرف بيته بأنه قد هدت البيئة على عينا أو كان مطبوعا  
عليها فاقساما الثمن على الثمن خلافا لأشبه ثم انتمل الغريم من تزل مزنته بارث أو هبة الثمن أو  
صدقة عليه أو حواها أو أحما من المشتري من الغريم الذين فليس له الا الحاصد ذكره ابن  
عرفه في باب عبد الكتاب مالا غير مقروض من المشتري ثم باع الكتاب لنفسه ثم فليس مشتري  
العيد فليس له الرجوع في عين العبد ان ليس هو بمنزلة بائع العبدان قلت ما الفرق بينه وبين بائع  
العبدان كلا منهما ملك الثمن العبد الاول يرجع في عين العبد في الفليس دون الثاني قلت الفرق  
أن بائع العبد بالكتاب يقول انما خرج البعدي في مقابلة الكتاب فاذا تعذوا غدا الكتاب في  
الرجوع في عين عدي في الفليس وأما مشتري الكتاب فاما دفع الثمن في مقابلة الكتاب وأما من  
اشترى عن شيء فلا تزل مزنته (ص) أو أيضا (ش) هذا إذا دخل في حيز المصلحة يعني أنه  
لو باع عبدان عن المشتري فبائعهم أن يرضى بعبد لا يقر بشرط أن لا شيء له في الحصاص  
فان وجد هذا كلام وان لم يجده فلا شيء له والسهل أشار بقوله (ص) ولزمه ان لم يجده (ش)  
ولا يرجع للحصاص خلافا لأشبه وكلام المؤلف مبني على أن الاخذ من الفليس تقضى للبيع  
من أصله لا على اعتبار اشتد البيع ولا فلا يجوز (ص) ان لم يجده غرامه ولو بعاههم وأمكن  
لأشبع وعصمة وقصاص (ش) أشار الى شروط أخذ السلعة من عند الفليس منها ان لا يفديه  
القرءه فان قد وبسته الذي على الفليس ولو بعاههم لخاص بهم فليس له أخذ عين شيء حيث  
وكذلك لو ضمنوا الثمن وهم فقات أو بطون به جلا نفعه ومن الشروط أن يعين الغريم أن  
يستوفي عين شيء ولهذا احتجز عن البيع فانه لا يمكن استيفاءه كانا تزوج امرأته بصدق  
معلوم ثم فليس الزوج فليس لها أن ترجع في بيعها التي خرج منها بل تخصص مع القرءه

(٣٨٦ — ثرى خامس) يطلبه على أن لا شيء له غيره أو يخاصص وليس له أن يطلبه فان لم يجده رجع الى الحصاص أي ليس  
للبائع أن يقول أنا لم أطلب الا بطلان بوجده فقول وان لم أجد دخلت في الحصاص وغيره أن يطلبه فان وجدته كان وان لم يجده فلا شيء  
له وقال أشبه ذلك أي يطلبه فان وحده كان له والراجح خاصص (قوله وكذلك لو ضمنوا الثمن الخ) أي وانما هو الحصاره فليس وعده

قوله وهذا ظاهر في المدخول بها) أقول وكذا غير المدخول بها التردد التطلق فتعاصم جميعه على أنه تعلق جميعه ونصفه على أنها تعلق بالعقد النصف بقول الشارح فلا يشمل كلامه ما إذا لم يدخل أي إذا أرادت التطلق وأما إذا لم تردف كما قلنا فاختد بقول الشارح لأن لها أن تنسخ الخرج بما يقال أنه يشمل حتى التي ترد التطلق فلا تظهر مع ما قلنا فالتاسع أن يأتي بالكلام على وجه لا تعلق فيه فيقول وهذا ظاهر وأما إذا أرادت التطلق لعسره

(٢٨٣)

بجميع صداقها وهذا ظاهر في المدخول بها لأن الكلام فيها قبض وحيز وحيث فلا يشمل كلامه ما إذا لم يدخل لأن لها أن تنسخ النكاح لأن الزوج وهو المتاع للضم لم يقبضه وانظر هل يخص القرمات النصف لأنهم املكه بالعقد كما في الصدق أنه إذا طلق عليه بعد ثبوت عسره يلزمه النصف كما مضى عليه المؤلف هناك وهو قول ابن القاسم وأولائي لها أن القسح جاعل من جهة فكأنها أسقطت حقها تامل وعن العصبة كما إذا خالعت على شيء معلوم ولم يقبض الخالق العوض حتى فلتست المراتقان الزوج لا يرجع في العصبة التي خرجت منه لعدم إمكان ذلك بل يخصص غرامها بما وقع عليه الخلع وعن القصاص كما إذا صالح في دم بعد شيء معلوم وقبل قبضه فليس الجاني فلا يرجع الجاني عليه فيما خرج من يده وهو الدم لتعدد القصاص قال في توضحه وينبغي أن يلحق بذلك صلح الانتكاح إذا قلنا أن النكاح المدعى بخصوص بما صول به ولا يرجع في الدعوى (ص) ولم ينقل لأن طهنت الخطئة أو خلطت بغير مثل أو من زيدا أو فصل فوما أودع كبشه أو قمر طيه (ش) أي ومن شروط رجوع الإنسان في عين شئته المخروعة في الفل أن لا ينقل عن هيئته أما أن تفسيره عن هيئته كطعن الخطئة أو خلط بغير مثله بحيث لا يتيسر تمييزه منه كقبح شعيرة أو صار الزيد ميتا أو فصل الزوج قبضا أو سراويل أو ذبح الكشي أو صار الرطب غرافة لا رجوع لصاحبه وتعين الخاصة مع القرمات بقوله لأن طهنت الخطئة عطف على معنى لم ينقل أي واستمر لأن طهنت الخطئة وفي بعض النسخ كان طهنت أو ولي أو عثت أو بذرت وفهم من قوله ولم ينقل أن حواله الأسواق لا تقبض وهو كذلك واستقر بقوله بغير مثل مما خلط عنه كخطئة تخطط عنها والزيت والعسل مثله فإنه لا قبض الرجوع وقوله أو تتمر طيه أي حيث اشتري الرطب بمجرد عاين الأصول إلى أجل معلوم فصارت غرام نكاح المشتري أما لو اشتري مع الأصول فلا يقبض إلا بالجد كافي باب الفلس لا يقال قد تقدم أن الفلس انما يقبض بالثمة إذا جدها لا يسبها وهو خلاف ما هنا لا يقول الثمرة التي يفرض يجدها هي غلة شئ وما هنا البيع واقع على ذاتها (ص) كجبري وعي ونحوه (ش) التشبيه لا خلاف الحكم وهو عدم الأخذ بالمعنى أن أجبر الحراسنة وأجبر الرعي وأجبر الخلدية ونحوهم إذا قلنا رب الماشية أو غيره كزب الزرع ونحوه وقبل دفع الاجرة فإن الاجبر لا يكون أحق بالماشية أو بالزرع في خدمته بل يخصص مع القرمات وهذا بخلاف من أكرى دابة كرامه فهو قائم فليس وبها فإنه يكون أحق بها من القرمات والقريته وبين الاجيران الاجبر لم تنعق خدمته بالماشية بل بئمة ربهما لا كالمكرى تعقل حقه بصين الدابة لا بمجرد ركوبه عليها صارت كالعينة وبعبارة ومثل أجبر الرعي الصانع الذي تستعمله في حاقوته فإذا جاء الليل انصرف فلا يكون أحق بعاقب الحاقوت وليس من استأجره للدراس بقره كذلك انصاحب البقر أحق بالاندلانة كالحائر لا لاندل (ص) وذى حاقوت فبما به (ش) يحتمل أن يكون التقدير كعدم اختصاص ذي حاقوت بما فيه إذا قلنا المكثري وإذا لم يخص به فيكون أسوة القرمات فبما فيه

وأما إذا أرادت التطلق لعسره فهل يخصص القرمات بالنصف أو لا شيء إلهان القسح به من جهة كما قال الشارح وقوله تامل أي تامل ما يظهر به صحة أحد الطرفين فلتقتضاهما فوجدت لأوجه التردد لأنه حيث يقول ابن القاسم بأنه إذا طلق عليه لعسره بالنفقة يلزمه النصف فما وجه القول بعدم الزوم (قوله أو فصل ثوبه) أو قطع الجلد لعل لا يتوهمها (قوله أي واستمر) فلا يلزم عليه محذور نحوى وهو عدم تغاير معطوف لا ثباتا وتغايير لا يتغير بوجود تعميمه تكلف لأن الأصل عطف اللفظ على اللفظ وأما قطع الشقة نصين فلا يثبت وكذا الدبغ لا يثبت على المشهور خلافا لأن ذهب (قوله) أما لو اشتري مع الأصول (ص) أي والقرص أن الثمرة أو ثمر (قوله في باب الفل) الظاهر أنه يريد باب من كتب معين بل أراد باب الفل من أي كتاب أي أن شأن باب الفل من أي كتاب يتكلم فيه على ذلك (قوله لا تقول الثمرة الخ) أي هي المشار إليها بقوله وأما لو اشتريه مع الأصول فلا حاجة لسؤال ولا لجواب (قوله كجبري وعي) هذا إذا كان ربحا رعي لبيت صاحبه والا فهو أحق بما الظاهر إذا بات ما رعاها

من نحو عمنه تارة وعنده أخرى فالحكم للعالم أن كان والا فظهر ما نظر أيضا إذا كانت تبيت وعله بعمل مشترك بينهما وعندها السالكين به جميعا والظاهر أنه إذا لم يكن غالب فظهر وقت فله أن كان السات عتدها بها يكون أسوة القرمات وأن عند رعاها فهو أحق بما الظاهر أنه عند السات في المنزل المشترك بينهما يكون أسوة القرمات (قوله فإذا جله الليل انصرف) بيان الواقع والظاهر أنه إذا كانت المفاصيح بيده أنه يقرب عما في المكان

(قوله أوفى بمعنى الباء) الظاهر أن مقولنا ذى معنى الباء وذلك لأن مادة الاختصاص تتعدى بالياء (قوله وسواء علم الخ) الأولى إسقاطه كما هو ظاهر لأن الفليس طار بعد ردها (قوله وهذا معنى على أن الردها لعب نقض البيع من أصله) قال الاتفاق إنما المشهور وجعل كونه ابتداء بيع خلاف المشهور فكلام المصنف معنى على المشهور (قوله أسوة ٢٨٣) القرماء

وعليه فنكون الظرفية مجازة م أوفى بمعنى الباء يحتمل أن يكون التقدير ولا يقدّم ذو حاقوت فبما به وحديثنا الظرفية على حقيقة (ص) كورنا لسلعة بعيب وإن أخذت من دين (ش) يعنى أن من اشترى سلعة بشئ معلوم أو أخذت بدل دين ثم طالع فباع على عيب وجوب الردها فاعلم برد البائع بمخا حتى فليس والسلعة قائمة فانه لا يكون أحق بها وهو أسوة القرماء بمخاص معهم بثمنها وسواء علم بفلسه أم لا وهذا معنى على أن الردها لعب نقض البيع من أصله وأما على أنه ابتداء بيع فانه يكون أحق بها وكلام المؤلف مقيد بما إذا ردها بالفضل وأما لو أراد الردها بغيره فليس فقال ابن عرفة واختلف إن برده حتى فليس البائع هل هو أحق بقبضه أم لا ويكون أسوة القرماء وعلى أنه أسوة القرماء فقبل بحسب وجوبه ولا شئ فمن العيب أو برده وبخاصة وقبل بحسبه ويرجع بقيمة العيب وبخاصة إن رده انتهى وانما بالغ على المأخوذ من دين لأنه لما كان الغالب فيه أن يكون ردها بالدين يساع فيها يأخذ حتى بأخذ ما دوى عشرة عن عشرين مثلاً كل من حق المدين أن يطلب أخذها بالدين أن يمكن من ذلك لما في ذلك من الزرق به أو لوردين بسبع مثلاً بعشرة فبقي العشر متخلفة في نفسه وبأخذ ذلك تسقط عن نعمته بخلاف بيع التقذفان الغالب فيه خلاف ذلك (ص) وهل القرض وإن لم يقضه مقرضه أو كاليبيع خلاف (ش) أي وهل القرض لا يكون المقرض أحق بما أقرضه حيث فليس المقرض بعد حصول القرض سواء قبض المقرض القرض قبل قبضه أم لا ولا يأخذ القرض من المقرض ويخاصص به لأن القرض رزقه بالقول وصار ملكاً للفليس وهو قول ابن المواز والمأزى وهو المشهور ولأن الحديث إنما ورد في البيع أو القرض كالبيع فإن لم يكن المقرض قبضه فالمقرض أحق به في الموت والفليس لأن من يبيده سلعة لم يسلمها فهو أحق بها في القرض والبيع وإن قبضه كان المقرض أحق به في الفليس لا الموت وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك وطاعة أصحابه خلاف وأما فليس المقرض يكون المقرض أسوة القرماء إن لم يكن مبغياً أو لا فله أخذ لانه يقرض بالقول ولما انتهى الكلام على ما يؤخذ وغيره مما يتعلق به حق لفليس المقرض في الكلام على ما يتعلق به حق لفليس المقرض من ذلك الرهن والحجبة بقوله (ص) وله فلك الرهن وحاص فبدا أنه لا يفد الجاني (ش) يعنى أن الشخص إذا باع عبداً مثلاً من ماله ولم يقضه حتى فليس المشتري والعبد موجود لأن المشتري قد رده قبل قبضه وبما لم يكن فإن باع عبداً بغير اختيار إن شاء فلك الرهن يدفع الدين المبرهن فيه أن كان الدين مما يقبل أو رضى به به بيمينه وحاص بمقتضاه وبأن شأركم تحت رهنه وحاص بثمنه مع القرماء وأما لو وجد العبد قد جن عند الفليس وأسلمه في الحناية بعد قبضه فانه أن يغديه ولا يخاصص بمقتضاه بديل يضيع عليه بالكسبة لأن الحناية ليست في ذمة الفليس بل في ذمة الجاني أنه تسليمه فبمختلف الدين المبرهن فيه فانه كان في ذمته والرهن من سيده بقوله وله فلك الرهن راجع لقوله والقريرم أخذ عين ماله المأخوذة في الفليس ما على أنه تفصيل أو تقييده وأما على أنه معطوف عليه وانما له فداء الجاني حيث أسلمه المشتري بعد التفليس كما ذكرنا

الحناية بعد قبضه) والحناية قبل الفليس أو بعده (قوله على أنه تفصيل) أي فانه يقول وأما على أنه يتعلق به حق لفليس المقرض من غير موافقة أو ما إن لم يقضه فلا يكون أحق به وقوله أو تقييده أي فانه قال والمأخوذة أخذت من حيثها إذا لم يتعلق به حق لفليس المقرض وأما على أنه معطوف عليه ينقطع التلغز عن كونه تفصيلاً أو تقييداً وإن كان في الواقع كذلك وعلى الأولين فيكون مستأنفاً

قوله وأما إن سلمه قبل فلسه الخ) تبع فيه بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني حيث قال بخلاف ما إذا قلنا بعد الجناية وبعد إسلامه فإنه لا كلام له فيه فإنه بعض شيوخنا وردوا الثاني فقالوا وسواهم المشتري بعد الجناية وقبل إسلامه أو بعد الجناية وبعد إسلامه وكلام الزرقاني فاسد اه (قوله لنشأ كلامه الخ) (٣٨٤) النشأ كلمة مجازية لعلاقتها بما هو رقيق الخيال لا في اللفظ وسبب سبقه للعلاقة على

التنطبق باللفظ (قوله وبالجملة الخ) والفرق أن الراد بالعيب نقض للبيع الثاني فكانها باقية عند الغلظ والرد للغلظ الثاني أو ضايعه ملحق بالرد بالعيب في المعنى بخلاف رد هابئة وما بعدها فإنها ردت للغلظ على مستأنف (قوله فلا تكرر) كذا قال الفقيه وقوله نظر بل كلام المصنف شامل لما كان قد عاين عند البائع الأول أو حاد فاعتد الغلظ ولا يقال أنه يتكرر مع قوة بيع مما يرى لأن قوله إن ردت بعيب فماذا خرجت عن ملك الغلظ وقوله والمخاصة بعيب مما يرى إنما انخرج عن ملكه (قوله وعاد لهيته الخ) أي فقول المصنف وأخذ وعاد لهيته لا مفهوم لقوله وأخذ بل يقول هو مفهوم بطريق الأولى (قوله لا يعقل جرح) أي لا يؤخذ عقله (قوله الأبعد الخ) صوابه إذاذا يرى على شين (قوله والأقنبية نقصة) أي كان كان باع به بجائته نقصة وقبته سالما نجس وبعد الجناية أرى نعمون فقد نقضته الجناية فليس قوله أن يأخذ بمخاصة عشرين (قوله أي وإن بعد) هذا ظاهر للعقد لا ظاهر للفظ المصنف أي من أن قوله وعاد لهيته راجع لقوله أو أخذ لا راجع للامرين معا وأما إذا قلنا أنه راجع للامرين معاً فيكون حلاً موافقاً للعقد (قوله والمناسب لمراه) أي من كونه مختصراً أميناً للمبدأ القنوي

وأما إن أسلمه قبل فلسه فليس له بعداً أولاً أن تصرف المشتري حيث لا إسلام لمعجب عليه لا رد كيبه وأما إن فداء المشتري فإن له أخذ بجنايته وإن الأول أن يقول وهاض بشكاً كان الرهن ليس مقدماً وانما هو مفكوك لكنه عبر بالفداء لنشأ كلمة قوله لا يفسد الجاني ليصير الكلام على وثيرة واحدة كقوله تعالى وإنه كان رجال من الانس يعوذون رجال من الجن لأن ذكر ان الجن لا يقال لهم رجال (ص) ونقض المخاصة ان ردت بعيب (ش) يعني أن الشخص إذا باع سلعة ولم يقبض منها حتى فليس المشتري بعداً باعها لمخاصة البائع بجنها مع الفراء اعدم وجدان سلعته ثم ان ردت على الغلظ بعيبها أو بضاد قلبها أنها أن يأخذ عين شيه ويرد ما أخذته في المخاصة لانها انتقضت بأخذ سلعته وفي البتاع في المخاصة وسلمها لغيره ما وبخاصة معصية في غنها كالطرا وأختره بقوله ان ردت بعيب عما إذا ردت بأفالة أو شراء أو هبة أو وصية أو وارث فليس له التماسيل والحاصل أنها متى ردت اليه على سنان فممكن له مقال وقوله بعيب أي قد عاين عند البائع الأول وليس على المشتري أو اعطيه أو اطلع عليه ورضيه وأما الحادث عند المشتري فبما في قوله بعيب مما يرى الخ فلا تكرر (ص) وردها والمخاصة بعيب مما يرى (ش) ردها مرفوع على الأشداه معطوف على فلك أو على نقض والمعنى أن البائع إذا وجد عين شيه عند المشتري الغلظ فلما أخذوه وحده عيباً جماً وانهم بالخيال ان شاء أخذوه ولا شيء من أرض العيب وان شاء خاصص بجميع غنمه وسواء اطلع على العيب بعد أن أخذها من الغلظ أو وهي عنده ومعنى الردي على الثاني السرك أي أنه لا يتر كها للغلظ (ص) أو من مشريه أو أجني لم يأخذ أرشاه أو أخذ وعاد لهيته (ش) (للموضوع بحاله يعني أن البائع إذا أخذ سلعة من عند المشتري ووجد عيباً مما فعل المشتري هو الغلظ فهو أيضاً بالخيار ما إن أخذها ولا شيء من الأرض أو يتركها للمرفوع بمخاصة معصية بجميع الثمن على المشهور وسواء عاد لهيته أم لا ومثله ما إذا كان العيب من أجني لم يأخذ الغلظ له أرضاً أو عاد لهيته سواء أخذها أم لا لأنه لما عاد لهيته صار ما أخذها الغلظ من الأرض كالفعله والفرق بين جناية الاجني وبين جناية المشتري أن جناية المشتري جناية على مافي ملكه فليس فيها تعدد نأشئت السماوي بخلاف جناية الاجني والضمر في قوله أو من مشريه البائع أي مشتري سلعة البائع واستشكل قوله أو أخذ وعاد لهيته بأنه لا يعقل جرح الأبعد البره وأجيب بأن ذلك تصور في الجراحات الاربع فافهم ما قد مره الشرع ورتت على شين أو على غشيش (ص) والأقنبية نقصة (ش) أي وإن لم يعد لهيته وهي من أجني سواء أخذ لها أرضاً أم لا فإن شاء أخذها يانو به من الفتي بأن يقوم يوم البيع سالماً ومعبوا بمخاصة معاقبته العيب من غنمه كسنتين فانت احداهما عند الغلظ وإن شامت تركه وخصص بجميع غنمه فقوله نقصة أي نقض الشيء المبيع والمناسب لمراه أن يقول أو من أجني وعاد لهيته والأقنبية نقصة (ص) ورد بعض غنم قبض وأخذها (ش) عطف على فلك والمعنى لو باع سلعة بعشرة مثلاً فقبض خمسة ثم فليس المشتري فوجد البائع سلعته فائمة فهو مخير إما أن يخاصص

أي يباع على أن قوله وعاد لهيته راجع لقوله أو أخذ فماذا من الاختصار يباع على أن قوله وعاد لهيته راجع للامرين معاً أي لم يأخذ أو أخذ والحاصل أن الصور أربع إما أن يأخذ أرضاً ولا يرى كل إما أن يعرض لهيته أم لا فظاهر أن الرجوع نسبة النقص انما هو في صورة واحدة وهي ما إذا أخذ ولم يعطيه فمع أن الرجوع بذلك عند عدم اليقينة سواء

أخذها أم لا فإذا رجعنا قوله وعاد له ثم نرى على المعتزم أنه يرجع نسبة (٢٨٥) نفسه أخذاً رأساً أم لا (قوله وأخذ بعضه) محل

أخذ بعضه أن لم يفسد غيره  
المفس عليهم وهل يخصون به  
عنه إلى مبلغ فداه ولا دخوله  
بشئ القائل ولا يخصون به بل  
يخصص فيه لأن ما قد يوجب سلف  
في حصة المفس قولان (قوله كآلو  
بأع عدين) ظاهر أنه تغشيل لقوله  
وإن شئت ترك وليس كذلك بل هو  
تغشيل لقوله فله أخذ وخصص  
(قوله وأبني ولها) أي بعد الانقار  
أو رضى بالترقة (قوله أن قال  
ماقية التوم) تقوم الأم والأول فرض  
مسئلة (قوله فيقال عشرون) أي  
تقتسب أو يعون لتسعين (قوله أو  
بأع الولد) أو ولي هته أو عتقه لانه  
لم يأخذ فيه عوضاً (قوله فلاحصة)  
والفرق بين بيع الأم وبين بيع  
الولد أنه إذا حلت عند المشتري  
كعيب محمول فأت وقدم أنه لا  
يخصص باره موانا اشتراها حاملاً  
به كالفقه التي يفرض بها المفس  
فلو وجد معاملة أخذها من الولد  
ليس بفقه على المشهور فلا يأخذها  
المشتري والفرق بين موت الأم  
وبعها أنه أخذها تخافا للبيع  
(قوله وإن لم يأخذ عقلاً) في  
شرح ع ب لعل محمول على ما نالم  
بأخذها لهن أو ما ن تركهم قدرته  
فهر بمنزلة أخذها (قوله والفقهاء)  
أي كمال العبد الحادث بعد الشراء  
حيث أقرعه أو لم يقرعه وفداه  
الفرم (قوله أنا جها) أي وكذا  
أن جز الصوف غير التام (قوله  
من ابن) أي إذا أحب والأقرب للبيع  
وأما خراج الأرض وأجرة الدور  
فالمفس وغيره مطلقاً قبضت  
أم لا وكذا أجرة الحيوان أي قبضت  
أم لا بخلاف اللبن والصوف (قوله إذا بع غنماً) المتسبب إذا اشترى غنماً

بالحصة الباقية وأما إن رد الحصة التي قبضها لم يأخذها (ص) وأخذ بعضه وحاص  
بالقائ (ش) وأخذ بعضه معطوف على ذلك والمعنى أن من باع مملوفاً فأكثر من فليس  
المشتري وقد باع بعض ذلك فهو جلد البايع بعض المبيع فأتنا له أخذ وخصص بما يوجب  
الثالث من الثمن كان الثالث معقولاً أو من لا يوجب الحصة أم لا وإن شئت تركه والخاص  
بشئ أو بباقيته أن كان قبض منه شيئاً كآلو بأع عدين بعشرين ديناراً واقتضى من ثمنها  
عشرون بأع المشتري أحدهما وبقي الآخر عند مفس فأراد البايع أخذ العبد الثاني منهما  
فليس له أخذه إلا أن يرد من العشرة التي اقتضاها خمسة لأن العشرة الأولى كانت مقبوضة  
عليها وهذا أن كانت قيمته ممتساوية والأض العشرة الخمسة الأولى وأعلى ما ورد حصة  
الباقى (ص) كبيع أمهولت (ش) تشبه في قوله وأخذ بعضه وحاص بالقائ والمعنى أن من  
اشترى أمهولاً وباعه ولدت عنده ثم باعها وأبني ولها ثم فليس فإن لم يأخذ الولد بايعاً يوجب  
من الثمن ويقوم على هبته إلا أن قال لو كان موجوداً يوم البيع الأول وله تركه والخاص بجميع  
الثمن فقره ولدت أي بعد أن اشتراها المفس سواء كانت حاملاً وقت الشراء أم لا ووجه ذلك  
فيما إذا اشتراها غير حامل أن الأخذ تنقض البيع فكأنها ولدت في ملك البايع وأما أن كان الولد  
موجوداً معها يوم البيع فهي بمثابة تعدد فيه للعقد عليه فلا فرق بين بيع أحدهما أو مونه  
وكيفية التقوم أن يقال ما قايمة الأيووم بيعت للمفس فإذا قبل أو يعون قبل وما قايمة الولد  
على تلك الهيئة إلا أن يوم البيع فيقال عشرون فيخصص بثلثي الثمن قليلاً كان أو كثيراً  
(ص) وإن مات أحدهما أو باع الولد فلاحصة (ش) يعني أن من باع أمهولاً أو ركة وهي الأنثى  
من الخيل فولدت عند المشتري غنات أحدهما عنده أو باع الولد وأبني الأم ثم فليس فالبايع  
مخر بين أن ترك البايع ويخصص بجميع الثمن أو يأخذ البايع بجميع الثمن ولا حصة للثمن  
في الأولى ولا للولد المبيع في الثانية بأنفاق في الأولى وعلى المشهور في الثانية لأن الأم هي  
المشترية بعينها والولد كالفقه لا يوجد معهما أخذها إذا الولد ليس بفقه على المشهور فلا يستحقه  
المشتري في تشبه هذا حكم موت أحدهما بفقه قتل وأما أن قتل أحدهما فقال ابن حبيب ولو  
قتل فأخذة عقلاً وبقي الآخر كان كالبيع في تفصيله وإن لم يأخذة عقلاً فليس به سبيل الموت  
أي فليس له أخذ المملووم الأيووم بجميع الثمن (ص) وأخذ الثمرة والفقهاء (ش) فاعل أخذها  
المفس وحيث قلنا بأخذها ثمرة فأتنا ذلك إذا جازها فارت الأصول وإن لم يأخذها فالبايع  
بأخذها مع أصولها على المشهور ويرجع بسبقه وعلاجه ونظامه ولو زاد ذلك على قيمة الثمرة  
والمراد بالثمرة غير الثمرة بل حليل ما بعده وكذلك الفليس أن يأخذها الفقه التي لم توجد عند العقد  
من لبن وصوف واشتد أمهولاً وسقته بأع خراج أرض لأن الضمان منه (ش) الأصوات أمهولاً  
فترمض مرة (ش) المشهور وهو مذهب الدعوة أن الإنسان إذا باع غنماً فباعها على صوف قد غنم  
شراؤه للثمن أو بخلافها فترمض مرة حين شراؤه لا تتجمل ثم فليس المشتري فإن البايع يأخذ  
غنمه مع صوفها لم يجز فإن جاز المشتري وكان موجوداً أخذها أيضاً وإن تصرف فيه فله  
يخصص بما يوجب من الثمن وكذلك أن يأخذها الأصول مع غنمها لم يأخذها عن إلتها حاشد  
مقصود ولها حصة من الثمن وأما أن جازها عن أصولها فانه لا يأخذها ولو كانت فأتنا بعينها  
ولكن يخصص بما يخصها من الثمن والفرق أن الصوف لما كان لها يوم البيع كلن مستقلة  
بنفسه إذ يجوز بيعه منفرداً عن أصله فلا يشترطه على البايع إلا أنها ليست له بالجزء  
الجداد وإن الثمرة الأيووم يوم البيع لم تكن مستقلة إذ لا يجوز بيعها منفردة عن أصلها

(قوله بخذاها شيئا) فيما يقال فواتها بيع لها ويبيعها لا يجوز (قوله وأخذ المكري دابته وأرضه) من مكره لها وجبته وفلس قبل استيفاء ثمنهما (قوله لاجل التوطئة لما بعد) أي الذي هو قوله قد تم في زرعها وقوله لأنه إذا حل الخفيه أنه لا يلزم من الحل كون المنفعة للفرما (قوله معارض لما مر) من أن دين الكرايميل (أقول) لا يتوهم من ذلك معارضة أصلا لأن أخذ المكري دابته وأرضه فرع عن حلول الكرا فلا حاجة للسؤال والجواب فكان الأولى أن يقول ولما أخذها فماتت قدم أم يحل الكرايميل والفلس والموت فأخذها أنه يحظر في الفلس بين أن يأخذ دابته (٢٨٦) وأرضه وبين أن يحصل بخلاف الموت فانه يتعين التسليم حينئذ لفلس

الاخصاصة الأولى لغيره بأنه يفسى عن هذا قوله والفرم يأخذ عين شبهة المهازعة في الفلس لا الموت وحينئذ فلا حاجة لقول المصنف وأخذ المكري دابته وأرضه بعد ما تقدم (قوله وقد تم في زرعها الخ) اعلم أن قوله في الفلس حال فلا اشكال فإن قلت أخذ الزرع في كراه الارض يؤدي الى كراه الارض بما تنبت أو بالطعام لأن ما يؤخذ عن الكرايمية ما وقع به الكرايمية فلهذا طلب جواب أن هذا أمر جرت اليه الاحكام وانحل بحسب ضرورة فان قلت فقد تقدم أن الفلس إذا مر العبد المبيع فلسا لم يأخذ الأبد فذلك لا يمكن في زرع الرهن الذي سبق له عليه ملك من الرهن بالاقتداء ففكان ينبغي أن لا يكون له ذلك في الزرع الذي رهنه للفلس ولم يتقدم ملك عليه الا لأقله من باب أولى قلت لما كان الزرع متكونا عن الارض الباقية على مقدارها صار كالبايع في خلاف العبد فله مستقل بنفسه (قوله لأن الزرع انما يكون الخ) لا يعني أن هذه العلة تقتضي التقديم في الفلس والموت معامع أخرى وذلك ما ذكره في التوضيح أم لا أقول بان صاحب الارض يقدم في الفلس والموت (قوله فلو زرعها أخص) يعني الخصوص في

أخذها ما يفتحق على البايع (ص) وأخذ المكري دابته وأرضه (ش) يعني أن من أكرى دابته أو أرضا وأدار الشخص ثم فلس المكري غسل دفع الكرايميل ريبا مكره في شرعنا شاهد أخذ دابته وأرضه وداره وفسخ في بايع وأما في الموت فهو أسوة الغرماء وإن شاهد ترك ما ذكر للفرما وأخصص بالكراه كما أنه يحصل في الموت به وإن أخذ كالمؤلف وقوله وأخذ المكري دابته الخ وإن فهم بما مر من قوله والفرم يأخذ عين شبهة المهازعة في الفلس لا الموت لاجل التوطئة لما بعده وقد يقال إن قوله وأخذ المكري الخ معارض لما مر من أن دين الكرايميل بالموت والفلس لأنه إذا حل كان الحق في المنفعة للفرما وليس له أخذها أكرى وقد حصل هنا الأخذ لجواب أنه لا خلاف أن قوله وأخذ المكري الخ فيما أن فلس وأراد أخذ عين شبهة وقوله ولزودين كراه فأخذها أنه يحصل له المخاصة به أن شاع على ما مر (ص) وقد تم في زرعها في الفلس ساقه ثم مرته (ش) يعني أن من أكرى أرضه لشخص فزرعها ثم فلس المكري قرب الارض بأخذ الزرع وقد قدم في السنة المزروعة على غيره من الفرما وأما في حالة الموت فهو أسوة الغرماء وهو مذهب المؤنفة ثم إن استوفى كرايميله السابق للزرع فمما فضل منه الى أن يستوفى أجره والمراد السابق هنا الذي يستوفى الزرع باجره متعلوكة أولا لما انتفع بالزرع وليس المراد به العامل في المساقاة فانه يأخذ حصته دون رب الارض وغيره لا شريك في الموت والفلس والضحية مرته في الزرع والحق أن المكري للارض إذا فلس بعد أن زرعها فإن ربا الارض والسابق يقدمان على المرتين كما مر ثم بعد هذا يقدم مفضل عهما في التقدم على الفرما المرتين أن كان مرهونا نحو فان فضل شيء كان للفرما وأما تقدم رب الارض والسابق على المرتين وإن كان حازا للزرع لأن الزرع انما يكون عن عمل هذا وأرض هذا فلو زرعها أخص من حوزا المرتين والحوزا لأخص يقدم صاحبه على صاحب الحوزا لأخص كالأعم كالو وقمت سمكة في بحر إنسان جالس في سفينة غيره فانه يكون أحق به من ربا السفينة لأن سوزة أخص وأما في حالة الموت فإن المرتين يقدم عليهما لأنها كالأفرما وقد ناهى المصلحة بالنسبة المزروعة فقط تبعاتقرير بعض ونصه وقد تم في زرعها أي في السنة المزروعة فقط وأما في السنة الماضية فهو فيها أسوة الغرماء لأنه يشق في المستقبل تصارت المنافع ثلاثة أقسام انتهى انظر الشرح الكبير فيقرع لوجع في الزرع أجزاها ثلثي أحق من الأول وقبل يقدم الآخر في العمل وقبل يتخاصم فانه الشارح روى الأول فيقدم الثالث على الثاني والرابع على الثالث وهكذا وإذا كان السابق اثنين وقتنا قدم الثاني على الأول فنقدم الأول على المرتين (ص) والصانع أحق ولو جوعت بما يبد (ش) يعني أن ربا الصانع إذا أسلم اليه شيء ليصنع ثم فلس رب الشيء المصنوع أو مات فإن الصانع أحق بالشيء المصنوع الذي

ما ذكره في التوضيح أم لا أقول بان صاحب الارض يقدم في الفلس والموت (قوله فلو زرعها أخص) يعني الخصوص في العموم فنقول بل يلزم كون الإنسان عليه دخل في تحصيل شيء استيلا وعليه ولا يلزم من الاستيلاء كون عمله تأخير في حصول الشيء (قوله تبعاتقرير بعض) ومقابلة أنه يقدم في السنة المزروعة وما قبلها وما بعد هل يجب أن يأخذها فإن أخذها لم يكن له فيها بعد ما شيء وكان مقدما في الزرع في السنة المزروعة وما قبلها وسواها من الزرع أم لا وهو مرئى عجم (قوله يبد) ظاهر قوله بما يبد يعمل ما إذا كان يبد بعض المصنوع أو كله فله حسب ما يستعمل من بعض المصنوع في أجزاها يبد وما خرج منها وهو ظاهر أن كل ما يبيع

باعتدوا واحدا ولم يسم لكل واحد قدرا فان كان كل واحد يبعد أو لا يجد العقيد الجميع إلا أنه مسمى لكل واحد قدرا من الإجابة فإنه لا يجب واحدا في آخره (قوله فان ما جعله فيه يكون كالزيد) فيه أن هذا مراد (قوله إلا التسمية) تبع المصنف في جعل التسمية كالزيد في المشاركة بجمته كلام ابن شاس وهو خلاف المشهور من أن التسمية ليس كالزيد فلو قال أن لم يصف لصنعة شيئا كالسج والاشراك بجمته لوافق المشهور وكان فيه التصريح بالرد على مالابن (٣٨٧) شاس (قوله يشارك بجمته) بين حكم الزيد استئنافا

بما يتلوها جاز من العاطف وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ومالك المزني يقول يشارك بجمته ويعلم منه أنه يشارك بقيمة التسمية (قوله يشارك في الفليس خاصة) ووجهه أنه لما كان في الفليس أخذ عن شيئا لا يمكن أخذه شارك بجمته وأما في الموت فليس له أخذ عين شئ فذلك فلما أسوة القرماء (قوله فيقوم يوم الحكم الخ) بأن يقال ما قيمة الفل فلما و ما قيمة صنعة ولا قوم غير مصوغ وغير مرقوع التسمية مصوغا ومروقا ويكون شركا بما زاد الصبغ أو ارتفع كما قال ابن حبيب أفقد لا يذهب فذهب عمله باطلا (قوله قيل وما قيمة الصباغ الخ) فيه إشارة إلى المشاركة في الجملة بقية الصباغ به لا بأجرة العمل في ذلك فأنه فيها أسوة القرماء على المشهور كما أفاده الشيوخ ثم قد علمت أن موضوع المصنف في التسمية أناسا جرموا بنسبه غرلا وأهلين باع غرلا فوجدوا منسوبا جند المشركين الفليس فأنه يكون شركا أيضا قطعا ولا يكون هو ولا الدابة العرصة فوناعا للرجل وقوله بالقيمة أي منقضا كما يفيد قول شارحنا حتى يستوفى (قوله أن قبضت)

في يده فلو سلوا مصنوعهم أول يجوز من أول الأمر كأنه لم يكونوا أحق به بل هم أسوة القرماء كما أشار إليه بقوله (ص) والأفلاش) أي والإلأبان مسلم مصنوعة لاربابه أو كان غيرا من الأصيل فلا يكون أحق به بل أسوة القرماء في الموت والفليس وهذا أن لم يصف لصنعة شيئا من عنده كالمصايد والبناء وما أشبه ذلك أي ليس له فيه العمل به وما إن أنضاف لصنعة شيئا من عنده كالصباغ يصبغ التوب بصبغه والرافع يرفع القرو برفعها وما أشبه ذلك ثم يفسل صاحب وقد أسلمه الصانع لم يمانع جعله فيه يكون كالزيد يشارك القرماء بقيمة ما زاد فيه من عنده والفايح في حكم من أنضاف لصنعة شيئا فتوصفة التسمية وإليه أشار بقوله (ص) أن لم يصف لصنعة شيئا إلا التسمية فكان يشارك بجمته (ش) أي يشارك في الفليس خاصة بقيمة ما أنضافه لتعديتيه والقيمة يوم الحكم سواء منقص المصنوع بالصنعة أو زاد أو ساوى فيقوم يوم الحكم التوب غير مصوغ وغير مرقوع والغزل غير منسوج فإن قيل يساوي مثلا ربعه قبل وما قيمه الصباغ وأرفع وما أجرة التسمية فإن قيل درهم مثلا كان درهمه شر كالقرماء بالنسبة الآن يدفع له القرماء ما شارط عليه ومواد المؤلف الصانع بائع منقصة يدها التي لم يخرج من عندنا شيئا ولو هنا للرد على توهيمهم من المسئلة السابقة من الاختصاص بالفليس لا لاشارته إلى خلاف مذهبنا إذ لا خلاف هنا (ص) والمكثري بالقيمة وبغيره فإن قبضت ولو أدبرت (ش) بتقديم أنه قال والصانع أحق ولو عوت بما يدينه عطف هذا عليه والمعنى أن من أكرهه إليه معينة وأقبض أجزائها ثم فليس أو مات فإن المكثري يكون أحق بالقيمة في الموت والفليس اتفاقا حتى يستوفى المتافع التي اشتراها أو سواها فقبضها من ربحها أم لا لأن تعيينها قبضها وكذلك يكون أحق بغير القيمة إلى أن يستوفى المنفعة حيث كانت مقبوضة حين التفليس لأنها صارت مجرد قبضها أو كونه عليها كالقيمة وسواء كان ربحها يدينه أو لا قبضت أم لا أمان لم تكن مقبوضة حين التفليس فهو أسوة القرماء في قبضه أن قبضت أي أن كانت مقبوضة حين التفليس هذا هو المراد وعبارته غير مرقوبة بذلك لأن كلامه شامل لما إذا قبضت وردت ربحها وحين التفليس كانت يدينه مع أن المكثري ليس أحق بها في هذه الحالة لا يقال المبالغة تدل على الراد من غيرنا بل بما قلناه لا نقول إلا بغير من الإدارة أن تكون بيد وقت التفليس (ص) وربما ناخموه لأن لم يكن معهم ما يقبضه به (ش) يعني أن المكثري لا دابة أو فليس أو مات فرب الدابة أحق بما على ظهرها في أجرة تدانسه في الموت والفليس ومثل الدابة السفينة وسواء كان ربح الدابة معها أم لا ما لم يسلم بالقيمة المتأخر به والأفلا يكون أحق بما جعله دابته بل هو أسوة القرماء في الموت والفليس ما بهم بالقرب فإن قام بالقرب فإن ربح الدابة أحق بالقيمة ولو قبضها ربحها كإثبات في باب الإجارة عند قوله الألفول فليكن به بين وقوله ما يقبضه به

أي قبض القروا ثلثه في المعنى مؤثى أي أن قبض فرد من أفراد الغنم (قوله وأقبض أجزائها) كذا في عب وشب وإنما ردع الإجابة أم لا (قوله حين التفليس) أي أو الموت وقرن ابن نويس بينهما لأن كون الراعي ليس أحق بالقيمة بأن الراعي لم يتعلق به حتى يعين الدواب بل بدمه المكثري ومكثري الدابة تعلق حقه باستئجاره منصفته (قوله وسواء كان ربحها الخ) أي خلافا لأصح أي بقوله ولو أنما إذا أدبرت لا يكون أحق بها أي يصره الدواب تحت المكثري الخ (قوله وربما ناخموه الخ) قال الناصر القسائي أن قلت فالقرو بين هذين من مكثري الأرض فأنه يكون أحق بزعمه في الفليس فقط على مذهب المدون نعم أن الأرض كالمائة لم يفتأ على ما ينوون قلت لعل الفرق أن حوز

الظهور أقوى لما انضم اليه من قيمة المتاع الجدل من بلد الى بلد اه والفرق بين هذين قولوه ونحى ما قولت لهما انه لما كان الجدل من محل لا محظنة التمسك بغيرها تأثر في المحمول غالباً فكان بمنزلة الزيادة بخلاف الحاقول (قوله يفسخ) أى حيث يفسخ البيع ففساده هذا هو الاصل ففيه انه يفسخ في موضع اختصار ولو قال المصنف يفسخ البيع لفساده كان أظهر ولو قرئ لفساده بالتون وجعل البيع نائباً فاعل يفسخ ظاهر وصحانه انما ترك ذلك لان المجموع اضافة فساد البيع وأرجح الاقوال اولها (قوله والسلطة بيد المشتري) عبارة عيج ظاهر كلام المؤلف ونقل ان زبدة انه لا فرق بين أن تكون السلطة بيد المتاع أو بيد البائع لكن في كلام الشارح أن السلطة بيد المتاع اه المراد (٣٨٨) منه ثم أقول لظاهر نقل ابن رشد خلافة ونصه في التقديمات واختلف فيمن اشترى سلعة بغير فاسد فافلس

أى ما لم يكن مقبوضاً حين التفليس يبدى به (ص) وفي كون المشتري أحق بالسلعة يفسخ لفساد البيع أولاً وفي النقد أقوال (ش) يعنى أن من اشترى سلعة شرافاً ففسد بفد دفعه للبائع أو عن دين في ذمة بائعها كما إذا وقع البيع وقت الأذان الثاني للجمعة مثلاً ثم ففسل البائع قبل ففسخ البيع والسطة بيد المشتري فهل يكون المشتري أحق به من الغرماء في الموت والفلس الى أن يستوفى عنه أو لا يكون أحق به وهو أسوة الغرماء لأنه أخذها عن شيء لم يتم أو يفرق في ذلك قال كان اشتراها بالنقد فهو أحق به من الغرماء وإن كان أخذها عن دين في ذمة البائع فلا يكون أحق بها أقوال ثلاثة الاول لصنوع والثاني لان المواز والثالث لاصد الملك ان المباحثون وهى في المقدمات ومحلها إذا لم يبلغ على الفساد الا بعد الفلس وأما ما اطلع عليه قبله فهو أحق بها باتفاق (ص) وهو أحق بشئ (ش) الضعيف وهو ما عد على من اشترى السلعة شرافاً ففسد كافي المسئلة السابقة أى فإذا وجد عنه وهو ما يعرف بعينه كان أحق به من الغرماء قولاً واحداً في الموت والفلس سواء كانت السلعة قائمة أم لا فهذا قيد لكل الأقوال وإنما كان هذا أحق ولو في الموت لان البيع لما كان فاسداً أشبهه بالوديعة فذلك اختص به (ص) وبالسلعة ان بيعت بسلعة واستحققت (ش) يعنى أن من اشترى سلعة بسلعة فاستحققت السلعة التي خرجت من بد الفلس فان المشتري يكون أحق بالسلعة التي خرجت من يده ان وجدها بعينها في الموت والفلس بلا خلاف لان اقتراض البيع الموجب لزوج سلعة عن ملكه كمن تزوج امرأة بسلعة بعينها ثم طلقها قبل الدخول أو وجد النكاح فمضوا فهو أحق بسلعته أو بنصفها ان أدركها بعينها قائمة في الموت والفلس قولاً واحداً فلا خصوصية للبيع بذلك (ص) وقضى بأخذ المدين الوثيقة أو قطعها (ش) يعنى أن من عليه الدين إذا وفاه صاحبه وطلب منه الوثيقة المكتتب فيها الدين أو بمن يسزل منزلة صاحبه ليأخذها أو لقطعها فانه يجب له ذلك وقضى به كذلك لا يقوم مقامها امره أخرى لكن ما ذكره المؤلف لا يقيد من عليه الدين شيئاً لأنه إذا أخذ الوثيقة وأدى من له الدين انما سقطت من يده فالقول قوله كافي في قوة ولها ردها ان ادعى سقوطها وان أخذها وقطعها لا يقيد به أيضاً لان من له الدين يخرج عوضها من السجل فلا حسن أخذها مع كتابة أخرى وان انضم عليها اقوله وقضى بأخذ المدين الوثيقة مخصوصاً عليها أو بقطعها بعد الشهاد على وفاساقتها أو كتب وثيقة تناقضاها أو على بلها (ص) لاصداً يقتضى (ش) يعنى أن الزوج والمطلق أو ورثة الميت اذا دفع الزوجية صداقها وطلب وثيقة ليأخذها عنه أو لقطعها فانه لا يجب الى

البائع قبل أن يردا عليه المتاع هل يكون أحق بها حتى يستوفى منها أو هو قول مصنفين أولاً يكون أحق بها وهو قول ان المواز وإن كان ابتاعها بنقد فهو أحق بها وإن كان ابتاعها بدين فهو أسوة الغرماء وهو قول ان المباحثون (قوله وأما ما اطلع عليه قبله الخ) انظر هذاع ماله عيج ان وقع الفسخ قبل الفلس فقال بعض أئمتنا ان الظاهر أن يكون أسوة الغرماء ولو كانت باقية بعد المشتري اه فأنظره مع كلام الشارح (قوله وهو أحق بشئ منه) قال عيج وقد علم بما ذكرناه نارة يكون أحق بشئ مطلقاً وهو ما إذا كان موجوداً لم يفت وهو ما يعرف بعينه ونارة يكون أسوة الغرماء وذلك فيما إذا كانت وتعد الرجوع بشئ نارة يكون أحق بالسلعة على الراجح وذلك فيما إذا كانت قائمة وتعد الرجوع بشئها (قوله واستحققت الخ) الواو زائدة لان الزمخشري يرى زيادة الواو في الصفة ولو أسقطها كان أولى أو يقال ان قوله بسلعة معناه أخرى

فهى موصوفة والقرينة ظاهرة وتوافق الحال من السكر الموصوفة ثم اعلم أنه لا فرق بين كون البيع محصواً ذلك فاسداً في هذه المسئلة (قوله لا لتفاض البيع) عليه لا تعميم في قوة في الموت والفلس جواب عما يقال هذا اختلاف أقوال المصنف ولغيره أجنبي عن شئ في الفلس لا الوت وحاصل الجواب أن البيع لما وقع على معين فاستحقاقه لنفسه البيع فرجع في عين شئ مطلقاً (قوله فيخرج عوضها) فيه أنه سياتى قريباً بأن الوثيقة إذا ادعى رب الدين سقوطها وادعى المدين دفع ما فيها فالقول قوله فهذا يفيد أنه لا يمكن من اخراجها من السجل بدون إذن من عليه الدين (قوله فلا حسن) أى ولو كتب برامتهينها وعليها خط الشهود دلكت قال في أحكامنا من قبل والاحسن من هذا كله كتب برامته



(قوله ولا يعلم تزويجها الا منه) أي لا يعلم صحة التقدم على تزويجها الا منه فهو لا ذم لبقائه لان المراد التزويج الذي يكون بعد انقضاء العدة (قوله سواء كان مدخولها أم لا) أي خلافا لآراء عبد العزيز في غير المدخولها ثم أقول قوله ألا يعلم الخ بقضى مان الجمع في قوله حقوق ليس على حقيقته (قوله سواء كان مدخولها أم لا) يناق قوله ألا يعلم انقضاء عدتها الا منه لأنك خبير بان التي لم يدخل بها أو كانت مطلقا عدة عليها وعبارة غير ما حسن وحاصلها أنه لا يقضى للزوج والطلاق والزواج ازمات بأخت ذبقة الصدق ولا تنقطع هذا انقاضي ما فيها سواء كان مدخولها أم لا وذلك لان وثيقة الصدق لها في صحتها منفعة تسبب شروط تذكيرها ولحق التسبب اذا اختلف في الولد ونحو ذلك كسائر الطلاق لكن الاختلاف في حقوق التسبب انما تنفع فيه وثيقة الصدق في حالة خاصة وهي اذا كتبت حالة العقد وقد تكون وثيقة الصدق لا شرط فيها وكتبت حالة (٢٨٩) العقد (قوله ولا تعليل المذكور الخ) هذا

يشيد أنه اذا لم يكن مكتوب  
الصدق فقط فإنه يقضى  
عليها بالرفع ان دفع لها  
الصدق (قوله وما أشبه  
ذلك) أي كما ينبغي اعازنه  
له والحاصل أن هذا الحل  
حروص على قول مالك  
الشامل لدعوى السرقة  
أو الاعارة ونحو ذلك  
والقول قول الراهن أي  
بيمينه كما قال مالك سواء  
قام رب الدين بمحذ ثمان  
حلل أجل الدين أو بالبعد  
وهذا القول اعتمد الشيخ  
سالم وهو غير صواب كما  
ذكره من حق (قوله  
حيث ادعى المرتين دفعه  
الخ) أي على وجه العارية  
أو الوديعة أو على نسيئة  
ياخذ دينه منه حيث رده  
له (قوله لكان القول قول  
المرتين) أي يمين تانص  
عليه فان نكل حلف

ذلك المأثور وخبر فيه من الموقوف ألا يعلم انقضاء عدتها الا منه ولا يعلم تزويجها الا منه وسواء كان مدخولها أم لا ولا تعليل المذكور محمول على ما اذا كتب تاريخ الطلاق في عقد الصدق أي على ظاهره مثلا (ص) ولربما ردها ان ادعى سقوطها (ش) يعني أن الوثيقة اذا وجدت في يمين عليه الدين فطلبها صاحبها وقال سقطت أو سرقته مني أو سرقها أو غصبها مني وقال من عليه الدين بل دفعته ما فيها فان القول قول رب الدين ويقضى به ردها بعد أن يحلف أنه ما قبضه من دينه شيئا وأنه باق في ذمة من هو عليه الى تاريخه وحينئذ على المدعي أن يبين أنه وفي لان القاعدة أن كل شيء أخذ بشهادة لا يبرأ منه الا بشاهدين (ص) ولربما يده رده دفع الدين (ش) يعني أن الرهن اذا وجد رده فطالبه المرتين بدفع الرهن فقال الراهن دفعته البتة وقال المرتين لم تدفع الى منته شيئا وقد سقط مني أو سرقته أنت معنى وما أشبه ذلك فان القول قول الراهن ويقضى به أنه دفع مبلغ الرهن لان الأصل في الرهن أن يكون بالتمدد ونفي شهادة وليس على الراهن الا أن يبين أنه دفع مبلغ الرهن وسواء قام رب الدين بمحذ ثمان حلول الدين أو بالبعد في كونه كلام المأثور بحيث ادعى المرتين دفعه لمقبل أن يقبضه أو ما لو ادعى ان سرقه أو غصبه منه أو سقط منه لكان القول للمرتين بخلاف اذا قام بأتمام ما يقرب أو ما بعد الطول فالقول للراهن قول واحد قال ح فان قلت اذا ادعى سقوط الوثيقة القول فله من غير تعقيب بقرب فالفرق بين الوثيقة وبين الرهن قلت لعله لندور السقوط في الرهن بالنسبة لسقوط الوثيقة إذ الاعتناء بحفظ الرهن أشد من الاعتناء بحفظ الوثيقة (ص) كوثيقة تزعم ردها سقوطها (ش) التمس في الحكم أي يقضى في هذه المسئلة والى قبلها بسيرة ائمة الفقه والمعنى أن شخصا ادعى على آخر بدفع رهنه وثيقة وانها سقطت أو تلفت أو نحو ذلك وادعى المدعي دفع ما فيها يقضى للدين بالبرائة من الدين بعد حلفه أنه فضله ولا يصدق ردها في دعواه السقوط ونحوه كما أن المرتين لا يقضى بهن على الراهن الذي يده رهنه بل يقضى ببراءة الفضة وهذا حيث لم توجد الوثيقة بيد المدعي أما لو وجدت بيد لكان القول قول رب الدين في دعواه السقوط ونحوه كما هو في قوله ولربما ردها ان ادعى سقوطها والفرق أن الوثيقة اذا ظهرت أمكن الشاهد أن يشهد بما فيها ويلزم المرتين الذين بخلاف ما اذا لم تظهر فانه لا يشهد الا بها فيكون القول للدين تأمل (ص) ولم يشهد شاهدا الا بها (ش) يعني أن الشخص اذا كتب شهادة على وثيقة فلا يجوز له أن يشهد بالامع احضار

(٣٧ - ثمنى خامس) الراهن ويرى (قوله وأما بعد الطول) أي كسيرة أيام كما استظهر والحاصل أن هذه الكتابة تفرق بين دعوى العارية والوديعة وغير ذلك كالقسطا وبن دعوى السرقة والغصب أو السقوط وهذه الكتابة هي المعقدة كما تعلم من كلامهم وبعبارة عب ذهبت الى ما في الكتابة لكنها تفرق بين دعوى العارية والغصب هي غير على قول مصنفون فإنه يقول القول للمرتين ان ظلم بالحد ثمان ونحوها أنه لم يقبضه فان نكل حلف الراهن ويرى كالصانع يقومون بالاجر بعد أن دفع المتاع انتهى وهو ضعيف فالقول عليه هذه الكتابة التي ذكرها الشارح (قوله وادعى الدين دفع ما فيها) أي وانها قطعتها كما افصح به بعض الشراح كما في النص فان نكل حلف الراهن ويرى كالصانع يقومون بالاجر بعد أن دفع المتاع فإنه يحسنون كما في جزم (قوله تأمل) أمر بالتأمل اشارة الى الاشكال الواقع وهو ان ادعى القضاء فهو معترف بالدين فهو خذول حلية لا شهادة ولا وجه لقبول قوله والجواب أن عدم وجود الوثيقة قوى بآب القضاء فلذا قلنا بمقبل قول الدين أنه دفع الحق يدبر

(قوله وانظر سط الخ) اعلم اننا ذكرنا ما يشبهه المقام من غير نظر لما قبله في كُ فتقول اعلم ان غير واحد من المصنف بكلام أبي  
عرفى كافيه فانه قال اذا كتب الشاهد شهادته في ذلك الحين وطولبها ووزعم المشهود عليه انه قد اتى الحق لم يشهد الشاهد حتى  
يقول الكاتب الذي يشبه شهادته بخطه لان الذي عليه أكثر الناس أخذ الوثائق اذا ادواها دون انتهى المراد منه ثم ان الشيخ لما  
نفعا الله به حاله ازل أتوقف في فهم كلام الكافي وذلك لان المدان مقر بالدين وانما يدعي دفعه وتقطيعه الوثيقة فكيف يطلب  
رب الدين من شاهد على مقر وهل يحتاج الى الشهادة مع الاقرار فيقال لا يشهد الشاهد حتى يحضر الوثيقة أو يجوز الشهادة بغير حضوره  
وقد سبقه غيري في ذلك الاشكال ثم ان الشيخ سألما أجاب بقوله اللهم الا أن يحمل على مقر في السر محاد في العلانية اه وأجاب غيره  
بان معنى قولنا في علم يشهد لا عبرة بشهادته لتصدق المشهود عليه فكأنه قال صدق فأطلق لم يشهد على تصديقه والا فلا شهادة هنا  
لا فائدة فيها الاقرار المشهود عليه بما تضمنته الوثيقة من شهادة أو يمكن حل قول المصنف ولم يشهد شاهدها الا بما على غير قرص أبي  
عمر وهو ان صورة المسئلة أن المشهود عليه منكر لاصل الدين ففي كتاب الاستغناء قال ابن حبيب عن ابن الباسحون فمن أشهدني  
كاتب ذلك الحين ثم ذكر انه ضاع وسأل الشهود أن يشهدوا عما حفظوا فلا يشهدوا وان كانوا حاضرين لنفسه خوفا من أن يكون قد  
اقتضى ومحا الكاتب فان جعلوا وشهدوا (٢٩٠) بثلث قضى به وقال مطرف بل يشهدون بما حفظوا وان كان الطالب مأمونا وان

لم يكن مأمونا فقول ابن الباسحون  
أحب الي أن لا يشهدوا انتهى  
(قوله بقية أسباب الجرح) أي وقد  
ذكرت أسبابه احاطة الدين  
والفلس (قوله يقال للنج والحرام)  
أي حرمة الحرام وهو عطف خاص  
على عام وهو مصدر جرح القاضي  
يجبر بضم الجيم وكسرها في  
المضارع (قوله صفة حكمية الخ)  
هذا التعريف لا يطابق معناه لغة  
ولا اصطلاحا لانه في اللغة المنع وعند

الوثيقة وانظر سط هذه المسئلة في الترح الكبير \* ولما انتهى الكلام على ما أراد من  
مسائل التفليس أعقبه بالكلام على بقية أسباب الجرح وهو لغة يقال للنج والحرام وثلث  
أوله ويقال للقدم الثوب وهو مثل أيضا كالحكم وشرا قال ابن عرفة صفة حكمية  
توجب منع مرفوعة من نفوذ تصرفه في الزائد على قوته أو تبرعه بما له قال ويحصل جرح  
الريض والزوجة انتهى ثم ان المؤلف عقد الباب السابق للجرح لنفسه وعقد هذا لاسبابه  
وكان الاولى تقديم هذا على الاول لان السبب مقدم على السبب طبعه مقدم ووضعه موافق  
الوضع الطبع لان تقديمه واجب كقوله من بعد السلام لانه انما يجب تقديمه عليه عقلا  
لا وضعا وأسباب الجرح الصبا والجنون والتبذير والرق والفلس والمرض والنكاح في الزوجة  
وليس منها الردة لان المرتد ليس بمالك وذكر المؤلف مبدأ كل سبب وغايته وقدم جرح الجنون  
لقلة الكلام عليه بالنسبة للصبا فقال

### باب

الجنون يصحور عليه لإفاته (ش) يعني أن الجنون يصير عاقلًا أو سواس محصور عليه إلى إفاقته  
فإذا عاد عقله زال جبره ولا يحتاج لفك ان كان جنونه طارئا بعد البلوغ والشردوان كان قد عا  
فلا يلزم ذلك وقد يقال لا يحتاج الى هذا التقييد لان الجرح بعد الإفاته ليس جرح الجنون

تت (قوله في الزائد على قوته) أي بغير تبرعه بل بغير قوته أو تبرعه عما له أو تبرعه عما لا  
له مع ما قبله وان أراد بعض ماله فيمده بقا في من الثلث وان أراد بعضه معناه وما زاد على الثلث فلا قرينة عليه وقد يجب بأن  
مراده بعض ماله وكونه زائدا على الثلث خارج عن حقيقة الجرح وقوله أي بقوله أو تبرعه عما له وقوله يدخل جرح المرض والزوجة  
لام مالم يسأل التبرع بانه من ثلث ماله او لا يدخل جرحهما ان قوله منع نفوذ تصرفه في الزائد على قوته لانه لا يعتد من نفوذ  
تصرفه في الزائد على قوته ما نفذه في الزائد على قوته تدخل فيه الصبي والجنون والسفك والمفسد والرقبي اذ ليس لهم التصرف  
في الزائد عن الفتوى وبني المرض والزوجة فأدخلهما في قوة أو تبرعه (قوله عقدا الباب السابق للجرح الخ) فبما علم يتكلم على الجرح  
الكل بل انما ذكر جرحا خاصا وهو جرح المدين لاحاطة الدين والتفليس (قوله لان المرتد ليس بمالك) رتبناه يفتق عليه من ماله  
وبعض منه دينه فكأن ماله لا يملكه قبل موته ممنوع (قوله كل سبب وغايته) كان يقول الجنون مجروح عليه من مبدأ جنونه  
لإفاته (قوله اقله الكلام عليه) أن لان الجرح يتعلق بالجنون من حيث النفس فقط وأما الصبي من حيث النفس والمال  
باب الجرح (قوله الجنون) كان جنونه مطبقا أو منقطععا ويجرح عليه وقت جنونه (قوله بصريح أو سواس) فوفان  
من أنواع الجنون يعرفان عند الأطباء استمرانها اذا كان بالطبع فانه لا يفيق منه مادة (قوله فلا يلزم ذلك) أي من الفلك

(قوله تعالى هو حجر آخر) أي وإذا كان كذلك فلا يحتاج لقوله أن كان حنونه فعلامته أنه لا يحتاج للعلل متعلقات كان حنونه ما رآنا بعد البلوغ والشدايم لا ندر عليه أن الحجر الصبا والسفة يحتاج لفتك مع أن المصنف قال إلى حفظ ما في الآيات ثم بعد كتي هذا رأيت شب ذكر ما نصه المجنون من حيث حنونه بحجر عليه لا تافه فبحر الأفاقة يفتك عنه حجر الجنون من غير احتياج لذلك ويرجع لما كان عليه من حجر صبا وأسفة كان وينفك عنه بما يأتي انتهى والحاصل أن الحجر على الجنون من حيث النفس فيزول بمجرد زوال الجنون فهو فيسقط اقتضاؤه لصدقه تعالى (قوله لا يؤبه) المناسب لآية لأن الأم لا حجر لها ولعل الظاهر أن يقول لآية أنه أوصيه والأطفالكم (قوله زال عنه) لأن يتخلف عليه فساد أهله لا جماله (٢٩١) مثلاً فيمنع الأب والوالى والناس أجمعون وفي

ع ب خلاف ما في الشارع ونصه وأما الصبية فبفسر أطر عليها بالنسبة لنفسها إلى سقوط حضانتها بالبناء بها لأن الحضانة حق للعاضن خلافاً لأن الجلبب أنها كالصبي والظاهر كلام شارحنوا بواقفه شب (قوله كما هو أحد الاحتمالات الخ) أعني محتمل أن يردها حجر المال ثم أبطل منه قوله إلى حفظ وهذا هو حاصل كلام ابن غازي أن فسه فيما يأتي إلى حفظ ما لنذي الأب بعده ملأ احتمال من هذا ويحتمل أن يكون قوله لسواغه متعلقاً بلطف الصبي فهو محتمل به للصبا يكون قوله إلى حفظ متعلقاً بلطف بحجر فهو قصد يد الجبر ويحتمل أن يكون هذا في حجر المال بالنسبة للقيم الذي لا حجر عليه وما يأتي فمن عاجز من أب أو وصى أو مقدم (قوله ثماني عشر سنة) أي يعرف ثماني عشر سنة وهي جملة مستأنفة استأنفاً بيانياً في جواب من سؤال مقدر كان كماله لا يعلم بما لا يعرف فقال ويجوز في غير حنف

أنها هو حجر آخر فقديم الصبا والسفة قوله بحجر وعليه أي لا يؤبه أن كانا والأطفال كما أن كان والاجتماع المصلين (ص) والصبي بلوغه (ش) يعني أن الصبي ذكر كان أو أنثى لأنه فعل يستوي فيه الذكر والمؤنث يسفر الحجر عليه أي حجر النفس وهو حجر الحضانة إلى بلوغه فلا يبلغ عاقل إلا زائل عنه ولا يؤبه به من تدبير نفسه وصانته مهجته أذ يؤمن عليه حينئذ أن وقع نفسه في مهواة أو قمار يذوق قهراً وعظمه فصد الفث وأما ارتفاع الحجر عنه بالنسبة للآل فهو المشار إليه فيما سبق بقوله إلى حفظ ما لذي الأب بعده كما هو أحد احتمالات في كلام المؤلف انظر بقية ما في الكبر \* ولما كان البلوغ عبارة عن قوة تحدث في الشخص يخرج جهنم حال الطفولة إلى غيرها وتلك القوة لا يكاد يعرفها أحد بفعل الشارع لها علامات يستدل بها على حصولها أشار المؤلف إلى أنها خمس منها مشترك وعطفها بأولها ينوهم أن العلامات مجرورها وأولها السن وهو مشترك بين الذكر والأنثى بقوله (ص) ثماني عشر سنة (ش) أي بتمام ثمانى عشر سنة على المشهور وشهر غير المؤلف ستة عشر ولأنه وبخمس عشر سنة فإن العلامات ليست مختصرة فيما ذكر المؤلف لأن متاهراً أربعة المبرن وثلاث الأبط وعطف الصوت ومن ذلك أن تأخذ بسطاً وتنبه وتدبره ويجمع طريقه في أسنانه فان دخل رأسه من فم يدبغ والأفلا (ص) أو الحلم (ش) أشار بهذا إلى ثلث المشترك وهو الحلم اتفاد هو الانزال في النوم ويدخل بقياس الأروية الانزال بقطة وأشار لثلاث الرابع المختص بالأنثى بقوله (ص) أو الحيض أو الحمل (ش) والمراد بالحيض الذي ينسب في جلبيه والآن يكون علامة والنسبة المشتركة كما نأخرها لقوة الخلاف فيها بقوله (ص) أو الألبان (ش) للعانة وإن لم يكن انزال ولا بلوغ سن والمراد به الخشن أو الرغب وقوله أو الألبان أي لعانة لا الأبط أو اللحية لأنه يتأخر عن البلوغ ثم إن المصاد بالآيات النبات لأن الآيات هو آيات الله تعالى لا اطلاع لنا عليه فلو عدل عن المصدر المزجى إلى الجرد كان أولى بمراده (ص) وهل الألف حقيقة تعالى تردد (ش) يعني أن الآيات المذكور هو علامة للبلوغ مطلقاً في حقوق الله تعالى من صلاته وصوم ونحوهما لا يتطرق فيها الأحكام وحقوق الأدي من حدود طلاق وقصاص ونحوهما مما يتطرق فيها الأحكام وهو ظاهر كلام المذنب وغيره وأما علامة في حقوق الأدي وأما حقوق الله فهو علامة في الظاهر كزوم الطلاق والعاق ونحوهما وأما مثل وجوب الصلاة وشبهها فإنه لا يكون علامة قاله ابن رشد والى ذلك أشار بالتردد

الباء مع كسر التون وفيها آيات الباسا كثة ومفتوحة والتون مكسورة فيها قاله ابن هشام في التوضيح (قوله والأفلا) أي لأن الأسنان إذا بلغ غلظت خبيرة وتغلظ رقبته (قوله أو الحمل) في أنثى وأختى ويزول حينئذ أشكاه ولا يعتد فيها كبر النهد (قوله لكان أولى) فيه أن النبات إذا كان مصدراً مجرداً يكون معناه ظهور النبات بمعنى النبات والظهور معنى من المعاني فهو مثل الآيات سواء اطلاق الطلاق لتاعليه فالأحسن أن يراد أن النبات نفس النبات فلا يكون مصدراً بل اسم النبات (قوله في حقوق الله الخ) بيان لا طلاق وعلى هذا القول فهو علامة في الظاهر والباطن والقول لا يطلق هو المعتقد وهو الذي صدر به المصنف كما أنه بعض من حق (قوله) أو هو علامة في حقوق الأدي الخ المناسب أن يقول أو هو علامة في حقوق الأدي في الظاهر كزوم الطلاق والعاق ولا يتردد فيها بينه وبين الله طلاق ولا حتى يحتمل أو يبلغ من الاحتلام وأما مثل حقوق الله فلا يلائم ظاهره ولا باطنه وهذا الذي قلناه بهم من كلام

غيره (قوله) كالو ادعى على الصبي هذا المطلوب وقوله أو ادعى الخ هذا المطلب فهو لو نشتر من سبيك أن يكون مدعى البلوغ مطلوباً كالو ادعى عليه أنه أنلف شيئاً قد اتفق عليه وأنه بالغ ووافق على جميع ما ادعى به عليه مع كونه قد ثبت حفظه لئلا وخالفه الاب في ذلك وكان صاحب ذلك المتاع بمنهم أن يكون غرض المترفع ذلك إليه ما لا يقرباً أو صدقة فلا يلتفت إليه (قوله) وأما إذا ادعى بالسن الخ) ويصدق في السن أن ادعى ما يشبه إذا جهل التاريخ (قوله) طالباً كالو ادعى الخ) يراد به في الوهم من العبارة أن تلك الدعوى ذاتها تهمة وليس كذلك بل المراد بية خارجة (٢٩٣) عن ذات الدعوى (قوله) لكن المعتد تصديقه أي مع الرية (قوله) لأن

الحدود بنداً أي وإنكاره البلوغ شبهة تندأ الحد منه ويرب أصله ريب ينقل حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الراء فصارت الياء مضرمة في الأصل منه فصار قبلها الآن فقلت ألفاً فلما دخل الجازم سكن الياء فذلت الألف لالتقاء الساكنين فخرج (سئل السبوري عن البراءة التهمة تريد النكاح وندعى عليه البلوغ هل يقبل أو يكشف فأجاب بأنه يقبل قولها اه ولو طلب وقال لم يبلغ فلظاهر أنه يقبل قوله ويرد على عليه فرغ السبوري (قوله) لأن المصلحة إذا كانت في الرد أو الإجازة تعين أي في ذلك أمره فظاهر فلا حاجة إلى الاختصاص الشامل لذلك (أقول) والتغيير أمره ظاهر فلا حاجة إلى جعلها للتغيير فلا فرق (قوله) ورده أيضاً أي يرد جعلها

(ص) وصدق أن لرب (ش) أي وصدق مدعى البلوغ أو عدمه طالباً كان أو مطلوباً في الاحتلام أو الإنجاب كالو ادعى على الصبي البلوغ لأقامة حجة بية فأنكر أو ادعى هو البلوغ لياخذ سهمه في الجهاد مثلاً فإنه يصدق في الوجهين أن لرب في قوله والأقل يصدق في الضمير في وصدق الصبي أي وصدق في ادعاء البلوغ اثباتاً ونفيّاً طالباً أو مطلوباً أن لرب هذا إذا ادعى البلوغ بالاحتلام أو الحيض أو الإنجاب وأما إذا ادعى بالسن فلا يثبت ذلك بالعدد وما لا محل فلا يلتفت لقولها حيث لم يكن ظاهراً أو مختزراً الأمر في ذلك حتى يظهر وفي عبارة وصدق الصبي في بلوغه أن لرب فإن حصلت رية فلا يصدق طالباً كالو ادعى أنه بلغ لياخذ سهمه في الجهاد ونحوه أو مطلوباً كما إذا جنى خيانة وادعى عليه البلوغ لتقام عليه الحدة فأنكر ذلك كافي الشارح لكن المعتد تصديقه فما كان مطلوباً في هذا الغرض المذكور لأن الحدود تندأ بالشبهة وفي كلام المواق ما يفيد (ص) ووالو يرد تصرف بمنز (ش) يعني أن المميز إذا تصرف بمعاوضة بغير إذن وليه فذلك موقوف على نظر وليه من الإجازة أو رد كان الولي أباً أو غير حيث استوت مصلحة الرد أو الإجازة أو ما تصرف بغير معاوضة كهبه وعق ومانشبه ذلك فإنه يستعين على الرد ورده وظهر بمقتضى أن الأم في قوله والو لا تقتصر لأن المصلحة إذا كانت في الرد أو الإجازة تعين فعل ما هي فيه فلا يحتاج إلى جعلها للاختصاص ويرد أيضاً لقوله أنه إن رشح فلا ريب خاص بالولي ويستثنى من قوله والو الخ ما إذا أسر المحجور وعليه وراد القدم أو امتنع وبلغه فلا كلام لوليّه ويستثنى منه أيضاً ما إذا كانت الزوجة عند زوج وموسر وامتنع من الاتفاق عليها وطلبت من الولي الاتفاق عليها من مالها فله محجب على الولي ذلك انتهى أو كانت غير زوجة فوجب على الولي ذلك مع ما في هذا من دوام المصلحة وأيضاً لو أرادت عدم الزواج فله ما لا يجبر عليه وقال بعضهم لا يجبر الولي على ذلك إلا إذا أراد الزوج فراقها أن لا يتفق عليها الولي ويستثنى من ذلك أيضاً ما إذا كان تصرفه في هبة أو صدقة شرط الواهب عدم إبطر عليه فيها أو في دعوى الاستئناف الأولى فنظر لأن المصلحة تعينت فيها محجب المصير إليها ولا شك أن خلاصه من الأمر ودوام الزوجة عند زوجه من ذلك (ص) وله أن يرشد (ش) يعني أن المميز إذا تصرف بغير إذن وليه ولم يعمل بذلك إلا بدخول وجه من الخراج أو عسكت أو كان مهملاً لا ولي له أو تصرف فخرج من الخراج بأن بلغ رشيداً فانظر في ذلك لا يخفى فأن شاهده وإن شاء أمضاه كما كان لوليّه لكن اختياره هنا سواء كان تصرفه ببيع محجور لوليّه ورده أو ببيع عليه ورده كالتقوى ونحوه ومثل الصبي إذا بلغ رشيداً السفه إذا رشح لكن في السفه الممهل على أحد القولين الأئمة وهو أن تصرفه قبل الخرج محمول على المنع عند ابن القاسم وأما عند مالك فهو محمول على الإجازة فلا يحتاج إلى الإجازة (ص) ولو شتر بعد بلوغه (ش) هذا ما يلتقي أن به الرد أو الإضفاء فإذا حلف في حال صفه

للاختصاص (أقول) قد عرفت أنه لا موجب لرد الاختصاص (قوله) فلا ريب خاص بالولي يمكن بحجة أن يقال المراد اختصاص نسبي أي مادام صياحها فتم بعد كني هذا وجدت في شرح عب ما يفيد (قوله) ويستثنى الخ) هذا يفيد أن المراد بالبيع المحجور بلغ أم لا ويكون قوله بعد كالسفيه تشبيه في المسئلة لا يخفى على من هو قوله وصحت وصحته والاحسن أن يراد به خصوص الصبي ويكون قوله كالسفيه تشبيهاً تاماً (قوله) مع ما في هذا من دوام العصمة أي ودوام لصحة أمر نبيه الشارع (قوله) يعني أن المميز هذا يقتضي أن الكلام هنا في المميز والسفيه لأنه يعارضه قوله ومثل الصبي الخ (قوله) أو علو وسكت المناسب استقايته لأنه إذا علم وسكت فهو إذن (قوله) ولو عتق الخ) ليس المراد حقة إلا أنه لا تتعدى غير الغنبل المعنى علق الميز في صفه وفعل يندب بلوغه فسلم حلف عليه بما وجب الحث أن لو كان بالفاحش التعليق فلا يلزمه (قوله) فإذا حلف الخ) لا يقتضي أنه حينئذ

يكون خلفا فيها يتعلق بالاموال فالحذف المناسب أن يقول ولو بعد رشده وبلوغه نعم لو كان الحذف بالطلاق أصح كلام المصنف لكن  
 ليس الكلام الأجنبي يتعلق بالاموال (قوله بغير عهده فلان) أي ويطلق زوجه أنه لا يدخل دار فلان في هذا الشهر فبلغ ودخلها  
 فالحكم ما قاله المصنف (قوله بعد بلوغه ورشده) فيه إشارة إلى أن محل الخلاف إذا حدث بعشره فاقول المصنف بعشره لكان  
 أفضل (قوله فلا يحمل كلام المؤلف عليه) لأن ما في الجمل أصلا بعد قبول المتن لو حدث بعشره وبلغه وان كان النظر لما قبل المائة قللني  
 صحيح والحاصل أن كلام المصنف صحيح جعلت للمائة أو للحال وخلاصة ما في المقام أن المناسب للمصنف أن يقول ولو حدث بعد  
 بلوغه ورشده لأجل أن الكلام في الاموال فلا يمن زياذمره (قوله ورجع تن الضمير إلى الرشيد) فقصر وقوله لأنه قال الخ  
 لأجل أنه كاعو ظاهر (قوله ولما قال الخ) فيه أنه ولو حل على الصبي فقد لا يدين زياذمره لأن الكلام في الاموال (قوله ولما كان  
 سنه الخ) لاعمق له فلا أدنى حذفه (قوله يتنازع رشده الخ) والمراد بالرشد حسن التصرف (قوله وكلام المتقدم الخ) كلام شب  
 وعب يقتضي أنه المحدث (قوله حيث تغير الحال) وأما الواسع (٣٩٣) الخ على ما هو عليه فلا رده عليه كما صرح به عب  
 اعلم أن المحدث ظاهر لفظ

بحره عهده فلان أو صدقة إن دخل دار زيد ثم دخلها بعد بلوغه ورشده فاشهر وأن  
 الإجازة الرد أو ما إن حلف في حال صغر موثقت في حال صغر بان دخلها فإنه لا يلزمه شيء  
 بالاختلاف فلا يحمل كلام المؤلف عليه لعدم تأني المبالغة وكلام المؤلف لا يشمل السفيه  
 بديل قوله بعد بلوغه ورجع تن الضمير إلى الرشيد لأنه قال بعد بلوغه رشده أي بعد بلوغه  
 في حال رشده وعليه فبشئ الصبي والسفيه اه ولما قال بعض لو قال ولو حدث بعشره لكان  
 أحسن وهذا صادق بما إذا كان الحذف بعد البلوغ لكن هذا يخص بالحذف فيما يتعلق بالمال  
 بالحذف بالعقوى أي والاختلاف بالطلاق وشروطه لأنه عاقل بالغ \* ولما كان حسنة  
 موثوقة غير بالحث لأنه تحت موثوق في أمثاله ورده لأجل تحت موثوقة وبعبارة المراد بل حثت  
 قبل البلوغ صورة وهو مخالفة ما حلف عليه وقوله بعد بلوغه يتنازع رشده وحدث (ص) أو  
 وقع الموقع (ش) هذا المبالغة أيضا في أنه الامتناع والرد به بلوغه ورشده ولو صدر منه ذلك  
 التصرف على وجه النظر والبداد ولا يلزمه امتناع وظاهر التغيير سواء استمر الحال على  
 ما كان عليه أو تغير بزيادة فيما بابه أو نقص فيما يتبعه وكلام المتقدم يفيد أنه أعله التغيير  
 فيما وقع الموقع حيث تغير الحال عما كان في حله على العموم فبغير نظر (ص) وضمن ما أفيد  
 أن لم يؤمن عليه (ش) أي وضمن الصبي عيضا لا ما أتلفه أن لم يكن آمن عليه والا فلا ضمان  
 عليه إلا أن يصون به المفيض في المال الذي يصون به خاصة ثم أنه بضمن ما أفيد  
 لم يؤمن عليه في ماله لا في حتمه وبعبارة وفي مفهوم أفيد تفصيل فلما أصر فيه فيما أتلفه  
 منه فإن لم يؤمن ضمن مطلقا لأنه أحرى من الأساد وأن آمن ضمن أن كل ماله يوفي ولا يتبع

فقط فلا يضمن إلا النصف لا غير وقوله يصون أي يحفظ (قوله في ماله لا في حتمه) فإن تلف فأفد غير لم يضمن فلا يمكن له مال أصلا  
 لا ضمان عليه أصلا والحاصل على هذه العبارة أنه جعل الأقساع على ما يشمل طرحه في البحر مثلا وما يشمل الانتفاع به وأما الذي يؤمن  
 عليه فيضمن إذا كان له مال فذلك يمكن له مال فلا شيء عليه سواء في ذلك طرحه في البحر أو لا يصون بماله أو لا وأما إذا أمن عليه فلا  
 ضمان عليه حيث طرحه في البحر مثلا ولا كان له مال وأما إذا أكله مثلا فان حصل بمقتضى المال بان كل على جوع مثلا فيضمن في  
 المال الذي عند الملقى وقع فيه التضمين فإن لم يكن على جوع فكلو طرحه في البحر (قوله وبعبارة الخ) لا يقتضي أنه على هذه العبارة  
 جعل الأقساع على طرحه في البحر مثلا لا على ما إذا انتفع به في كل وهو حاصله إذا طرحه في البحر مثلا فيضمن أن لم يؤمن عليه ولا  
 فلا ضمان عليه (قوله وفي مفهوم أفيد) لم يشك على منطوقه والحكم أن تقول أنه أفيد ضمن في ماله أن كان له مال والا فتنه  
 خلافا لغيره (قوله فإن أصر فيه الخ) مفهوم أفيد وقوله فيما لا يمينه أي وأما إذا أصر فيه في غير ذلك فهو عتابة لا إقساع يعطى  
 حكمه وقوله فإن لم يؤمن ضمن مطلقا لأن ماله لا يمين له لا يتبع نعمته أن لم يكن له مال (قوله ضمن مطلقا) أي كأنه ماله لا  
 يمين له لأن ضمان ماله أخف من ضمان ماله لا يتبع في ذمته عند حصول البأس وقوله لأنه أحرى من الأقساع أي وإذا كان يضمن عند الأقساع  
 إذا لم يؤمن فأولى إذا أصر فيه فيما أتلفه منه عند عدم الأمن وقوله وإن آمن ضمن الخ أي والموضوع أنه أصر فيه فيما لا يمينه أي وأما

لو آمن وصرفه فيها غني عنه فلا يكون ضامنا (قوله التمني الخ) كلام التمني من شرط بقوله وان آمن ضمن ان كان له مال ونظير  
من ذلك التقرير ان الحكم في العبارة الثانية مختلف للحكم في العبارة الاولى وهي ليج والتانية هي التي يفيدھا النقل (قوله وينبغي  
ان يضمن الاول الخ) فاذا كان ينبغي بنصف غضة كل يوم وكان ما فسد مساوي نصفين فلا يضمن الانصاف فقط فاذا كان ما يتخذ  
به يساوي نصفين وما تلفه يساوي نصفين في نصف فقط (قوله وهذا اولي) أي لعمومه وشموله لجميع ما تقدم أماعلى الاحتمال  
الاول فليس كذلك وقد يقال انه على الاحتمال الاول براديا لم يماثل السفيه والا كلام الآية بعد جارية على هذا المنوال  
الاول وصحت وصيته فصار على الصبي بقرنة الشبهة فزدي الاحتمال واحد ويكن أن توجه الاولوية فيجعل السلام على  
مساق واحد بخلافه فعلى الاحتمال الاول (٣٩٤) قل يمكن على مساق واحد كإعمال عامة فهم (قوله بان لا يعرف ما ابتدأه) بان يقول

نعم اتفاقا التمني وينبغي أن يضمن الاول منه أو مما صون به ماله ولما كان الحجر عليه في  
حياته لم يلق نفسه وكانت الوصية في ماله بخلاف ذلك فهي جائزة ولا جبر عليه فيها لانها خارجة  
من ثلثه بعد موته مساوي فيها البالغ أشار الى ذلك بقوله (ص) وصحت وصيته (ش) أي وصحت  
وصية الصغير المميز أي وجازت أيضا وانما اقتصر على الصلة لاجل الشرط المذكور وقوله  
(ص) كالسفيه (ش) تشبيهه بما قبله فقط وهو صحت وصيته ويحتمل أن يكون تشبيها تاما في  
الاحكام السابقة من قوة والولي رد تصرف ميراثي هناك أراد بالمال ما يصح أي والولي رد  
تصرف السفيه وإن ارشدا الخ وهذا اولي وأما قوله (ص) ان لم يخط (ش) فهو شرط في المميز  
والسفيه والمعنى أن صحة الوصية منهم لما لم يحصل تخلف أو مانع حصل فان وصيتهما لا تنص  
وفسر التمني القطب بالايضا بما ليس فيه ميراثا وعمران بان لا يعرف ما ابتدأه وقد أشار الى  
هذا المؤلف في باب الوصية بقوله وهل ان يتناقص أو أن وصية بقرنة أو بيلان (ص) الى  
حفظ مال ذي الاب بعده (ش) يعني أن اجبر لا زال منسبعا على الصبي الى بلوغه رشدا وهو  
المراد بحفظ المال ومعناه أن يكون بعد بلوغه حسن التصرف ويحتج بشيئ يثقل عنه جبراً إليه ولو لم  
يشك أي عنه بخلاف الوصي وقدم القاضي فله لا بد أن يشك عنه الجبر بعد بلوغه  
رشداً والى هذا أشار بقوله (ص) وفلن وصي أو مقدم (ش) أي من قدمه القاضي أي مع حفظ  
ماله ولا يحتاج الامر في فكهما لغير عنه المانع القاضي وانما كان الوصي هنا أقوى من  
الاب وهو فرع لان الاب لما أدخل الابن في ولاية الوصي صار عزلة ماله جبر عليه أي بعد  
بلوغه رشداً وهو اذا جبر عليه لم يخرج الاباطلاقه ولومات الوصي قبل الثالث صير أفعاله بعد  
ذلك على الجبر ولا يمين فكل حالكم ولا يقال صار مملوكا ولا ياتي الخلاف الا في بين ابن القاسم  
ومالك لانه محجور عليه وفي كلام المؤلف من قوله الى حفظ مال ذي الاب الخ اشعار بان التيم  
المعمل يخرج من الجبر بالبلوغ (ص) الا كدرهم لعيشه (ش) هذا مستثنى من قوله والولي رد  
تصرف مميز يعني أن الولي له أن يجبر على الصغير والسفيه ويرد تصرف كل اذا كان ذلك في  
شيء قد روي بال وأما الثاني التافه مثل درهم يشترى به شيئاً ما كاله كالخبز والبقول وما أشبه ذلك  
فان وليمه لا يجبر عليه في ذلك وأما زوجة المحجور فهي التي تقبض نفقتها وأخذ ابن الهندي  
من قوله مثل الدرهم يتناقص لجان الوصي لا يدفعه غير نفقته وقال ابن الطبراني دفعه نفقته

أوصيت بدينار لزيد ثم يقول وأوصيت  
لزيد دينارين وهكذا فالمراد بعدم  
العرفه التناقض (قوله الى حفظ  
مال ذي الاب) بان لا يصرفه في  
لذاته ولو بمساحة وان لم يجز تشبهه  
ثم انك خبرت بان في المصنف شيئا  
وذلك لانه لا يعرف منه الحافظ لمال  
ذي الاب فالقول الى حفظ ذي الاب  
ماله لكان أولى ويجب بان المصدر  
مضاف للفعل والتقدير الى حفظ  
ذي الاب ماله ولكن لما حذف  
الفاعل هنا احتاج لاظهار ما بعده  
حيث قال ذي الاب وقوله وفلن وصي  
أو مقدم أي بعده فحذف لفظة بعده  
من هذا دلالة الاصل عليه وصفة  
أطلاق الجرمين الوصي ان يقول  
أشهد فلان أنه لما تبين رشدي فيه  
فلان أطلقه ورشده وملكه أمره  
فان قامت بينة أنه لم ير رشداً ردفعه  
وعزل الوصي وجعل غيره عليه  
ولا يضمن الولي شيئا ما تلفه لانه فعله  
باحتماده (قوله وهو اذا جبر عليه)  
حاصله كما قاله بعض السراخ أن  
الصبي متى بلغ رشداً خرج من جبر  
أبيه ولا يحتاج لفك ما لم يكن أبوه  
جبر عليه قبل الرشده وأشهد على

ذلك وهذا ظاهر اذا كان بعد البلوغ بل وظاهر التوضيح ولو قبله فاذا حصل ما ذكر فلا يخرج من الجبر الا بالنكاح والمراد  
ببلوغ رشداً أي تحقق ذلك فان جهل فهو محمول على السفة فالحاصل أن قوله وهو اذا جبر عليه أي بعد البلوغ أي قبل أن يعلم حاله (قوله  
يجز من الجبر بالبلوغ) هذا يأتي على قول مالك القى هو معتد وتأمل في وجه الاستعارة لانه لم يظهر مع ما تقدم من أن قوله والوصي  
لبلوغه جبر النفس (قوله لعيشه) أي ضروراته ومصالحه كحلافة رأسه وغسل ثوبه ونحو ذلك وقوله لعيشه أي وهو يحسن التصرف  
فيه والا فلا يدفعه وقال الزباني ان المراد به الدرهم الشرعي وربما يشعر بذلك قول المدونة يشترى به لجانا لا يشترى به لعم بدرهم من  
الفلوس ومعنى كلامه أن الدرهم اذا دفع له أو الدرهم اذا دفعه من نفقة فاشترى بذلك شيئاً لعيشه فان فعله ماض وأما ما يلحق من متاعه  
شباب لعيشه فان الولي النظر به ولو قبل كذا ينبغي وانظر في ذلك (قوله وقال ابن الطبراني الخ) أي وكذا يدفعه نفقة ولهم ما نفقتز وجته

وخادمها تعطى لها وهذا كله اذا احسنت التصرف في ذلك فان كانت زوجته أم متدفعته نفقتها السيدها والظاهر ما قاله ابن العطار بل  
مكن التوفيق يحصل ما أحسن المدونة على ما اذا يتعلق به نفقة لا حقد تدبر (قوله لا طلاقه) مطوف على محذوف أي ولو ورد  
تصرف في مال لا في طلاق فلا بد أنه يشترط في أن لا يتصادق أحد (٣٩٥) متعلقا على الآخر (قوله وتصرفه) أي اذا

كان الأب لم يجبر عليه قبل  
أن ينفقه وقوله أمهات أولاده ثم أخرج ما يخص السفيه البالغ بالعطف على تصرف بعد  
أن أخرج ما يعمله باداة الاستثناء فقال (ص) لا طلاقه واستلحاق نسبه ونفقه وعق  
مستولته ومخصص ونفيه واقر بعقوبة (ش) والمعنى أن الميراث البالغ الذي لم يعلم رشده اذا  
طلق زوجته ليس وليه أن يرد على المذهب سواء كان الطلاق على وجه الخلع أم لا  
وكذلك يلزمه استلحاق النسب بشرطه الا في باب وكذا اذا نفي نسبه بلعان في الزوجة  
أو نفيه في حمل الامه فليس وليه أن يعارضه وإن كان في الاستلحاق اثبات واثبات  
مال لا نفي ذلك بعمومه وكذلك اذا اعتق مستولته فله يلزمه وليس وليه كلام على المشهور  
اذ لم يبق فيها غير الاستنحاح وبسر الخدمة والنفقة كتم ذلك وبيعها مالها ولو كره على  
الراجع وقبل بقيد القتل وعليه معنى المؤلف في باب الفليس حيث قال وتبعها مالها فلوقبل  
لا يتبعها مالها مطلقا والاول قول مالك في رواية أنه يذهب والثاني قول أصمخ والثالث رواية يحيى  
عن ابن القاسم وكذلك يلزمه جنايته على غير من نفس أو روح أو قذف وكذلك يلزمه  
اذا عاين جن جن عليه أو على وليه من عبده ونحوه جناية عمدا وليس قبله الا العفو بغيره على  
مذهب ابن القاسم وهو المشهور وكذلك يلزمه ما أقر به من عقوبة في بینه بان قاله مثلا قطع  
المزيد ولا خلاف أنه لا يصح عقوه من جراح انطالانها فان أدى جرحه الى اطلاق نفسه  
وعفا عن ذلك عند موته كان في ثلثه كالأوصيا وما في معنى الخطأ من عدا لخاص فيه  
كالباقية كخطا فلو استفيد بما قرأنا أن هذه المسائل في السفيه البالغ ولا يتصور  
حصولها من الصغير فجعل الشارح هذه المسائل في غير البالغ سبق قلم (ص) وتصرفه قبل الحجر  
محجول على الاجازة عند مالك لان القاسم وعليهما العكس في تصرفه اذا رشده (ش)  
يعني أن أفعال السفيه المذكور البالغ الممل المقتضى السفه اذا تصرف ولو بغير عرض كعتق  
ونحوه محمولة على الاجازة عند مالك وكبراء اصحابه كان كنهه وإن نافع وشهره ابن رشدي  
مقدماه لان المانع الحجر عليه ولم يوجد محمولة على المنع عند ابن القاسم لان علة المنع عنده  
السفه وهي موجوده فلا ورشد بعد الحجر عليه وتصرفه بعد رشده وقبل الحكم لا طلاقه فالحكم  
المتقدم لما لا وإن القاسم يمكن هنا ما لا يمنع لوقوع الحجر عليه وهو علة المنع عنده  
وإن القاسم يحجز أفعاله لوجود الرشده وهو علة لحوار التصرف عنده وجعلنا كلامه على البالغ  
لان الصبي الممل تصرفاته كلها مردودة قبل الحجر ولو كانت كرا وعلى الذكر لان الاتي  
للمهمل تصرفاته مردودة أيضا لان تعسف أو بعضه لسخول زوجها المام فحجوزا أفعالها  
حيث علم رشدها أو جعل حالها أو ما علم سفهها فقد أفعالها وبما عرفت تصرفه أي السفيه  
الذكر البالغ العاقل الممل الممل الممل السفه وأما المجهول الحال وهو الذي لا يعلم رشده من سفه  
فأفعاله على الاجازة باتفاق وبأن يحجز القصد الاول في قوله وزيد في الاتي الخ وتقدم محجز  
الثاني في قوله والصبي والثالث في قوله الجنون والرابع في قوله الى حفظ مال ذي الأب ولم يقل  
المؤلف وفي اجازة أفعاله قبل اطردها ولان اشارته الى أن المشهور وعنده قول مالك (ص)  
وزيد في الاتي دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها (ش) أي فبما دعا كره في مامر

ونفقة رفقه ومهات أولاده ثم أخرج ما يخص السفيه البالغ بالعطف على تصرف بعد  
أن أخرج ما يعمله باداة الاستثناء فقال (ص) لا طلاقه واستلحاق نسبه ونفقه وعق  
مستولته ومخصص ونفيه واقر بعقوبة (ش) والمعنى أن الميراث البالغ الذي لم يعلم رشده اذا  
طلق زوجته ليس وليه أن يرد على المذهب سواء كان الطلاق على وجه الخلع أم لا  
وكذلك يلزمه استلحاق النسب بشرطه الا في باب وكذا اذا نفي نسبه بلعان في الزوجة  
أو نفيه في حمل الامه فليس وليه أن يعارضه وإن كان في الاستلحاق اثبات واثبات  
مال لا نفي ذلك بعمومه وكذلك اذا اعتق مستولته فله يلزمه وليس وليه كلام على المشهور  
اذ لم يبق فيها غير الاستنحاح وبسر الخدمة والنفقة كتم ذلك وبيعها مالها ولو كره على  
الراجع وقبل بقيد القتل وعليه معنى المؤلف في باب الفليس حيث قال وتبعها مالها فلوقبل  
لا يتبعها مالها مطلقا والاول قول مالك في رواية أنه يذهب والثاني قول أصمخ والثالث رواية يحيى  
عن ابن القاسم وكذلك يلزمه جنايته على غير من نفس أو روح أو قذف وكذلك يلزمه  
اذا عاين جن جن عليه أو على وليه من عبده ونحوه جناية عمدا وليس قبله الا العفو بغيره على  
مذهب ابن القاسم وهو المشهور وكذلك يلزمه ما أقر به من عقوبة في بینه بان قاله مثلا قطع  
المزيد ولا خلاف أنه لا يصح عقوه من جراح انطالانها فان أدى جرحه الى اطلاق نفسه  
وعفا عن ذلك عند موته كان في ثلثه كالأوصيا وما في معنى الخطأ من عدا لخاص فيه  
كالباقية كخطا فلو استفيد بما قرأنا أن هذه المسائل في السفيه البالغ ولا يتصور  
حصولها من الصغير فجعل الشارح هذه المسائل في غير البالغ سبق قلم (ص) وتصرفه قبل الحجر  
محجول على الاجازة عند مالك لان القاسم وعليهما العكس في تصرفه اذا رشده (ش)  
يعني أن أفعال السفيه المذكور البالغ الممل المقتضى السفه اذا تصرف ولو بغير عرض كعتق  
ونحوه محمولة على الاجازة عند مالك وكبراء اصحابه كان كنهه وإن نافع وشهره ابن رشدي  
مقدماه لان المانع الحجر عليه ولم يوجد محمولة على المنع عند ابن القاسم لان علة المنع عنده  
السفه وهي موجوده فلا ورشد بعد الحجر عليه وتصرفه بعد رشده وقبل الحكم لا طلاقه فالحكم  
المتقدم لما لا وإن القاسم يمكن هنا ما لا يمنع لوقوع الحجر عليه وهو علة المنع عنده  
وإن القاسم يحجز أفعاله لوجود الرشده وهو علة لحوار التصرف عنده وجعلنا كلامه على البالغ  
لان الصبي الممل تصرفاته كلها مردودة قبل الحجر ولو كانت كرا وعلى الذكر لان الاتي  
للمهمل تصرفاته مردودة أيضا لان تعسف أو بعضه لسخول زوجها المام فحجوزا أفعالها  
حيث علم رشدها أو جعل حالها أو ما علم سفهها فقد أفعالها وبما عرفت تصرفه أي السفيه  
الذكر البالغ العاقل الممل الممل الممل السفه وأما المجهول الحال وهو الذي لا يعلم رشده من سفه  
فأفعاله على الاجازة باتفاق وبأن يحجز القصد الاول في قوله وزيد في الاتي الخ وتقدم محجز  
الثاني في قوله والصبي والثالث في قوله الجنون والرابع في قوله الى حفظ مال ذي الأب ولم يقل  
المؤلف وفي اجازة أفعاله قبل اطردها ولان اشارته الى أن المشهور وعنده قول مالك (ص)  
وزيد في الاتي دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها (ش) أي فبما دعا كره في مامر

أي حجر دخول الزوج فان لم يدخل فهي على السفه ولو علم رشدها (قوله وشهادة العدول الخ) فيماله قيد قال يستثنى عن ذلك قوله  
الى حفظ مال ذي الأب فكيف يصح قول الشارح أي فبما دعا كره الخ والجواب انه كره لبيان أنه لا بد من شهادة العدول ولا يكتفي  
بشوا البهرا غير أن عرج اذا تعلق عن عياض المراد بشهادة العدول على صلاح حالها أنها لا تصرف بسفه (أقول) فحينئذ قوله الى حفظ

مال ذي الالب ليس بمحققا ولو احتمل اعم اختلاف المتبادر والحاصل أن ذات الالب تخرج بمقتضى الحال مع دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها وتخرج ذات الوصي أو المقدم بفكهما بعد دخول زوجها وشهادة العدول كما ذكر قد خول الزوج وشهادة العدول من زيدان بعد حفظ المال في ذات الالب وغيرهما وقد فكه غيرهما من المزدعي الشيء قد يكون لاحقا كما في ذات الالب وغيرهما سابقا عليه كما في ذات الوصي والمقدم فالخول والشهادة سابقان على الفكه في ذات الوصي والمقدم ولا حقا لحفظ المال في ذات الالب وغيرهما فتصدق معنى الزيادة فيها على ما ذكر في الذكركين قولة وزيد في الألف خاصا بذات الالب كالبعض (قوله أن لم يرشدها قبل ذلك) أي قبل الدخول كما هو مقرر في المصنف بعد الالب ترشدها الخ والمتناسب أن لم يرشدها الالب قبل ذلك أي قبل الدخول وشهادة العدول كما هو ظاهر (قوله وقد مر ما يخرج به) أي من ما يخرج به من ذكر من المصلحة من الخبر هذا على ما في بعض النسخ من أنه عليه الفتناء وفي بعض النسخ بالقول فابن وهي ظاهرة وقد تقدم قريبات في قوله الآن نفس (قوله ما زاد على الواحد على المشهور) قال بعضي نت وتعتبر المؤلف بالعدول سبع فيسه ابن رشد فظاهر أنه لا يكفي اثنان وهذا الذي جرى به العمل عند المؤثرين أن الترشيده والتسفيه لا يكفي فيه العدلان وعليه درج ابن عاصم (٢٩٦) في تحفته وقال في التبيية ولا يجوز في ذلك شاهدان كما يجوز في الحقوق وعلى

هذا العمل وقال ابن فرعون في تبصرة لا يكفي برجلين في ترشيده التسفيه اعم القسوة ونقل عن الجوزي في وفاته شهد الترشيده يجب فهم الكثرة وأقلهم على قول ابن الماجشون أربعة وقد التسفيه (قوله ولو جدد أوها جبرا) أي بأن يحدد عليها الخبر بعد ما حفظت المال ودخل بها الزوج وقبل الشهادة أو قبل حصول أحد الأمرين المذكورين أو قبل حصولهما معاً يعتبر ولا يحتاج اليه شك إذا حصل الأمران (قوله على الأرجح) اعترضه قتلها لأن رشد ابن رشد لم يفرع اختلاف المذكور على قوله وشهادة بل على مقابله وهو مضمي عام وبهجوم بعد الدخول وهو قول مطرف في الفروض فتكون أفعالها قبل العام مردودت على عدم رشدها وعدم جازم بل يعلم فيها مضمي عامان

في كل واحد فذات الالب يراد بالهم حفظ المال والبلوغ دخول زوج بها وشهادة العدول على صلاح حالها إن لم يرشدها الالب قبل ذلك وذات الوصي والمقدم يرادها مع البلوغ وحفظ المال وفك الوصي أو المقدم دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها إن لم يرشدها قبل ذلك على الخلاف ولا يدخل في كلامه المصلحة خلافاً للشيخ عبد الرحمن لأنه قال وزيد أي على ما مر في الذكركين حفظ مال ذي الالب وفك الوصي أو مقدم وقد مر ما يخرج به من الخبر والمراد بالعدول ما زاد على الواحد على المشهور (ص) ولو جدد أوها جبرا على الأرجح (ش) يعني أن الخبر على الألف ينقض دخول الزوج جامع الشهادة على حسن تصرفها ولو جدد أوها عليها جبرا ولا يعتبر ذلك ولا يحتاج إلى فكه إذا حصل ما ذكر على الأرجح عند ابن بونين وأقتر ما في كلام المؤلف هنا في الكسر \* ولما قدم أن هذا الخبر في ذات الالب الرشد وشهادة العدول بالصلاح وراد على ذلك في ذات الوصي والمقدم الفكه أنما رادى أن يحل ذلك حيث لم يحصل منهم ترشيده فقال (ص) والالب ترشيدها قبل دخولها (ش) يعني أن الالب يجوز أن يرشدها ابنته البكر البالغ قبل دخولها على زوجها وسواء علم يرشدها أم لا فوافقه أنه لا يجوز زكاتها إلا بانها كاهن والاب تعريض نفسها كبركر رشدت وأما بيعها ومعاملاتها فهي محجور عليها فيما فلا يضي شيء من ذلك إلا بإجازة أبيها (ص) كالوصي ولو لم يعرف يرشدها وفي مقدم القاضي خلاف (ش) التسمية مطلق الترشيده والمعنى أن الوصي أن يرشده البكر البالغ التي في حجره بعد الدخول على زوجها لا قبله واختلف في مقدم القاضي هل له أن يرشده البكر البالغ التي في حجره بعد دخوله على زوجها أو ليس له ذلك وأقتر هل للسيد أن يرشده أمته أو عبده ويصير حكمهما حكم البكر إذا رشدت أو ليس له أن يرشدهما أو ياتي قوله وعبر على الرقيق إلا بذن وكلام المؤلف في الترشيده يقول المرشد من غير إثبات وجوبه

وهو قول ابن أنعم أوستة أعوام وهو قول في المذهب أوسع وهو لأن القاسم قال وقال المصنف وزيد في الألف مضي سبعة أعوام بعد الدخول لكان ما شاع على قول ابن القاسم الذي جرى به العمل عند أهل قرطبة ويكون قوله ولو جدد أوها جبرا على الألف واقفا في حجره ومعناه حديث أنه إذا مضت المدات المذكورة انتقل عنها الخبر ولو جدد أوها عليها الخبر قبل المدتين غير احتياجها إلى الفكه وإن ثبت حفظها إلى الالب ولا شهدت العدول بصلاح حالها ولا قبل قول الوصي ولو ألباها أسبقه الآن ثبت ذلك انتهى شب (قوله وأما بيعها ومعاملاتها) فمقتضى بل التصور مفيد أن المراد في المعاملات بل ينافي ما تقدم من بيان قولة أن لم يرشدها الالب قبل ذلك لأن هذا في المعاملات قطعاً وهذا كله إذا لم يثبت رشدها وإما الترشيده يقول المرشد من غير إثبات الموجب كما تقدم بعض شيوخنا (قوله وفي مقدم القاضي خلاف) الأرجح لا والله ليس له الترشيده بعد الدخول إلا إذا ثبت موجب من حفظ المال وشهادة العدول على صلاح حالها وأمره القاضي بذلك (قوله والمعنى أن الوصي الخ) فأنه هذا الترشيده بعد الدخول أنها صير رشده ولو لم تشهد العدول بصلاح حالها (قوله حكم البكر) أي فلا تزوج إلا بذن وقوله ياتي سند لقوله وليس كذلك



(قوله دليل قوله الخ) الماحصل ان الالهام اول اللغة وروح الامانة واول ما يعرف وشده واقوعه وان لم يكن هناك سبب مما يأتي فيه اشارات في انه لا يبين سبب وهو كذلك واذ املت فنزل لاحاجة للعلم ولا بد اعراض عن المصنف لانه يقول المراتد لم يذكر كرميه أصلاً ولا تصديه عما يأتي (قوله موصيه) أي الاب وقوله وان بعد أي الوصي لا يقيد كونه وصي الاب (قوله فيمن السبب) أي الاتي الذي ساعقاره والرب في اللغة المنزل والمراد هنا العقار مطلقاً (٣٩٧) وعبره لانه اخصر من العقار ك (قوله لا يلايد

(٣٨ — خري خامس) كلومي هذام اده وقد علف انا بصرفك اصلا ولا رود وفاق اصلا واذن ان الومي والحاكم  
 يبعان للقبطة ولغيره افيقال امامي قول المصنف هنا والداد في الكش الا ان قال والداد في الكش بالتطير بعض ميايع او  
 اراد بالسداد في كل شي يحسمه في القطة كذا وفي البيع لحاجة كذا وهكذا وقوله وفي نصيحه باعمالك ونظان لم يسم الشهود  
 انظر هل ينقض حكمه قاسا على ما بان في قسم الغائب من قوله ومي الشهود والانتقض اولا

(قوله أو جرد البيع) أعشه وادع جات البيع (قوله كحد الخ) أي الاعرف لانه كالمشرط كما تنفق في أهل البوادي موت  
مخص عن غير وصية ويخص الصغير في نفسه كالوصي في غيره الطبعي وقوله وعمل بمضاء السر قال في له وحده عدى  
ماتسه وأما التكرير فزده ولولم وله أن (٣٩٨) رشحبعده (قوله بعشر) هو قول ابن الهندي وقوله أو بعشرين

هو قول ابن العطار إلا أن كلا  
من ابن الهندي وابن العطار  
زادوهما ونسوه أو ثلاثين هو  
قول ابن زب (قوله وهو ظاهر  
كلامهم) أقول وينبغي أن  
يعزل على ظاهر كلامهم وأقول  
ينبغي أن ينظر في اليسار لما يقوله  
أهل المعرفة والحاصل أن الذي  
ينبغي التوصل إليه أن ينظر  
لذلك المال في حد ذاته وأنه متى  
كان يسيراً مضى تصرفه وإن لم  
يكن لهذا التيمم إلا هذا المال  
وقوله والظاهر الخ على هذا  
الظاهر يلزم أن يكون عند التيمم  
مال آخر تنظر العشرة باعتباره هل  
هي كثيرة أو قليلة فتقدير (قوله  
والظاهر الخ) لا يخفى أن مغلط  
هذا أن التكرار لا ينظر فيه المال  
مال التيمم أعني العشرة مثلاً لا يسيرة  
إذا كان ماله مائة وكثيره إذا  
كان ماله عشرين وقس على ذلك  
(قوله يجوز لولي أن يترك القصاص  
في الأطراف ممن جنى على الصغير  
الخ) والظاهر لا خصوصية  
للأطراف بل منه من جنى على أم  
الصبي الذي تحت حجره (قوله أي  
ليس لولي الصغير أن يعفو أي جناناً  
أو أباً قس من الدية كافي العبرة  
الآتية) (قوله ويقتل عسر  
الجني عليه) أي ولا يمكن التوصل  
لأكثر وقد يقال عسر الجاني  
حقيقة أو حكماً فيحمل الصورتين  
وإذا شمل الصورتين فلا يصح هذا

ينبغي على أن قوله وأعماله عمار لم حاجة الخ في الوصي وبأن أمته وفي الحاكم وهذه مشروط  
لحصة البيع وبعبارة ولواع القاضى تركته قبل ثبوت موجبات البيع فاقى البيورى بوجبه  
وبلزمه المثل أو القصة أن طاق كذا الوفرط في قبض الثمن حتى هرب المشتري أو هلك (ص)  
وفي قصر بعبارة التيمم وقولان (ش) أي وهل يقتصر الحاكم إلى أن يصرح على سبيل  
الزوم باسماء الشهود الذين أوجبوا البيع عند أو لا يقتصر على التصريح باسمائهم بأن  
يقول ثبت عا ذكر بالنية الشرعية فيسقط قولان وأما القاض فلا بد من نسيئة البينة التي حكم  
القاضى عليه بها أو الانتقاض الحكم على المشهور كما يأتي في قوله في باب الأفضية وسفي الشهود  
والانتقاض ويحل القولين في الحاكم العدل والقاضين التصريح والانتقاض (ص) لا يخفى  
كيدو عمل بمضاء البيورى في حده تردد (ش) يعني أن الجحد ونحوه كالأخ والعلم لا يجوز له أن يبيع  
شأماً من المأخوذه إلا الشيء اليسير الذي يغنيه بيسره فله يجوز له أن يبيع ذلك ابتداءه وسواء  
كان المأخوذ ذكراً أو أنثى قريباً أو أجنبياً فالمراد بالخاص هنا الكافل وعقيله بالجدد وهم قصر  
الحكم على الأطراف وفي حده البيع بعشرة دينار أو بعشرين أو ثلاثين تردد وظاهر كلامهم  
أنه لا ينظر لحال مالكة من كونه كثيراً للمال أو لا وفي بعض التقاير لذكرك القول الأول قال  
وانظر بالنسبة لكذا والظاهر أن يسأل أهل المعرفة عن المقدار الذي يكون العشرة بالنسبة  
إليه قليلة وكذا يقال فيما بعد من التقدير بعشرين أو ثلاثين ولو قال وعمل يجوز أن يسير لكان  
أحسن فلنقبل لم كان الخاص غروري بالنسبة إلى التصرف ولها بالنسبة إلى السكاح مع أن  
السكاح أقوى من المال كما أنه أو بكر بن عبد الرحمن فالحجاب أن يقال إن السكاح لا يستقل  
فيه بل هو باذن الزوجة والذي يقع منه هو مجرد العقد بخلاف البيع فإنه لا بد فيه بالكلية  
وإن حصل أن فهو غير معتبر وحينئذ فالبيع أقوى باستغلا به بالتصرف فيه لو حصل ولها  
كذا وقع في المذاكرة (ص) ولولي ترك الشفع والقصاص فسقطان (ش) يعني أن الولي  
أباً وغيره لم يترك الأخذ بالشفعة فهو رده ولو سلفها إذا كان ذلك على وجه النظر في حق  
المجهور وليس له الأخذ بعد باوغة ورشده وإن لم يكن قطراً فله الأخذ إذا رشده كما يأتي في قوله  
أو أخط وصي أو أب ولا تقدر وكذلك يجوز لولي أن يترك القصاص في الأطراف ممن جنى على  
الصغير إذا كان تركه تقدر الصغير وليس له أن يبلغ القصاص من الجاني وأما السفينة الكبير  
فينظر في قصاص نفسه كما مر عند قوله لاطلاقه وقصاص ونفيه (ص) ولا يعفو (ش) أي ليس  
لولي الصغير أن يعفو عن الجاني لافي عدل ولا في خطأ ثم إن دفع الدية أو غيرها من ماله كأنه  
أن يعفو وبعبارة ولا يعفو أي جناناً أو أباً قس من الدية كافي العبرة (ش) أي عسر الجاني  
ويقتل عسر الجاني عليه كما يأتي في الشارح ولا شك أن ما ذكره هذان القصاص والعفو  
مستحق عنه عما أشار إليه بقوله في باب الجراح كقطع يد العاصي فيجوز التشبيه في قوله  
ولوله النظر في القتل أو الدية كاملة (ص) ومضى عقده بعوض (ش) يعني أن ولي المجهور أباً  
أو غيره إذا عتق عبداً من عبده مجبوراً من صغير أو سفيه عتقاً بائناً بعرض من غير العبد  
فإن عتقه ماض حيث كان العوض قدر قيمة العبد فكذا لو أعتقه بغير عرض رده فله لأنه

الاحتمال أي أن المراد عسر الجاني عليه لأنه لا يجوز العلم بأقل خصوصاً إذا كان الجاني عليه معسراً أو الجاني ملياً  
يمكن التوصل إلى الأخذ الدية بتعاقبها (قوله يعني أن ولي المجهور أباً أو غيره) هذا التيمم صواب خلافاً لما في شرح شب (قوله بعوض  
من غير العبد) أي بأن كان من الأب أو أجنبي

(قوله إلا أن يكون الولي موسرا) ههنا عن قول المصنف بعد كما به أن أسير بل أعم (قوله والمعنى أن المأخوذ عليه) عبارة  
شب أي بخاصة عتق الأبدون غير من الأول إذا كان بغير عوض بشرط أن يكون موسرا أي وغرم من ماله عنه وفي نت ففته  
(أقول) وهو الظاهر فإن أسير لم يجز عتقه من الأول أن يتناول زمانه ويجوز شهادته وناكر الإقرار فيعقب الأب بقتله اه بنى  
شئ وهو أن المصنف قد بابه فيما إذا كان بغير عوض فصار الحاصل على (٢٩٩) مافي عيج ونعمه شب أنه متى كان بعض  
من غير البسد فلا فرق بين الأب  
وغیره وأما أن كان بغير عوض  
فبعض عتق الأب فقط مع بصره  
لأخيه اه ولكن في بصر  
أو غيره من الأولاء وأقول ما نقله  
الشارح أو لا عن المدونة في قوله  
الآن يكون الولي موسرا يعنى  
كلام الشارح وأنه لا مفهوم لقول  
المصنف كما به أن أسير (قوله  
خلفه) أي خلف الأب بعتق  
عبد ولله كان يقول أن كنت  
زيدا فعبد عبيد ولدى حركم  
زيدا (قوله ومفهوم قوله عتقه  
الخ) وفهم عيج أن السيد  
كالهبة والسدقة وليس كالعتق  
(وأقول) ولما قال الشارح أولا  
عتقا لمجاز يعنى (أقول) بل  
وفهم حديثنا أن العتق لأجل  
كالهبة والسدقة فقط (قوله أن  
هتة وصدقة لم تملك) أي  
أي لتشوف الشارع (قوله وإنما  
يحكم المراد أن هذا لا مورد الاحتج  
فما الحكم فاما يكون من القضاء  
قل في التوضيح لقاضي النظر في  
الاشياء لا في قبض الخارج اه أي  
خارج الأرض فان ذلك للسلطان  
لكونه من متعلقات بيت المال زاد  
عج قلت وكذلك التقرر في الدين  
ومفهوم ذلك مملوكة العادة أنه  
لا يتولى ذلك إلا السلطان أو من  
يقوم مقامه فالقضاء معزولون عنه  
(قوله وأما نائب القاضي) أي

اتسلاف لمال المحجور الآن يكون الولي موسرا فيجوز ذلك ويغرم قيمته من ماله قاله في كتاب  
الشفعة من المدونة (ص) كما به أن أسير (ش) الصغير يرجع للرجوع عليهم صغير وصفيه  
والمعنى أن المأخوذ عليه لا يجوز له أن يعتق شيئا من رقيق محجور بغير عوض الآن كان  
موسرا وأما المالك لأمر نفسه فلا عتق ولو كان الأب موسرا وهذا أيضا إذا اعتقه  
الأب عن نفسه وأما لو اعتقه عن الولد فلا ويشل عتق الأب بالولد خلفه به أن أسير أي يوم  
العتق ومثله إذا أسير قبل الخطبة كذا كره أبو الحسن ومقتضى قوله مضى عدم الجواز  
ابتداء مع أجازة ومفهوم قوله عتقه أنه هتة وصدقة لم تملك كذلك وهو كذلك أي مقوله  
كان الأب موسرا ولذا كراخرون هو أنه شرع في الكلام على من يتولاه ويحكم فيه وإن  
كان الأنسب بذلك باب القضاء ولهذا ذكر شروط التكليف واختصاصه بالمال والجراح  
هنا قاله على سبيل الاستطراد (ص) وأما الحكم في الرشد ونده والوصية والحس  
للعقب وأمر القاتل والنسب والولاد وحسنه خاص ومال يتيم القضاء (ش) يعني أن هذه  
المسائل العشرة لا يحكم فيها إلا القضاة أي لا يجوز الحكم فيها ابتداء إلا من القضاء لا غيرهم  
كالأولى وإلى المأخوذ الحكم وأما نائب القاضي فهو مثله فأنما حكم فيها غير القضاة مضاف  
حكم صوابا وأب منها الرشد ونده وهو السلف المتقدم فعر يفهما أنما وصيتها أي أصل  
الوصية أو عصمتها أي لا يحكم أن هذا وصى لهذا أو أن هذه الوصية حصصة أو باطله إلا القضاة  
وكذا ما يتعلق بالوصية من تقديم وصى ومن كون الوصية إذا تعدد يحصل الاشتراك أو  
يستقل بل أحدهما ومنها الحس المعقب حصته ويطا أو أصله أي لا يحكم حصته الحس المعقب  
أو بطلانه أو أن هذا الحس معقب وغير معقب إلا القضاة والحس المعقب هو المتعلق  
بموجود معدوم كهذا وقف على فلان وعقبه توسله وأما غير المعقب فليس على فلان فلا ن  
مثلا فلا يتصيد بالقضاة لكون الحكم فيه على غير نائب وينبغي أن يكون مثل الحس المعقب  
الحس على القسراء ومنها النظر في أمر القاتل غير المقفود فان زوجته ترفع للقاضي ولوالى  
ولوالى الماء وإنما ألهم لفظه أمر مع القاتل لأن ذاته لا تقبل الحكم بخلاف البراق فان ذواتها  
تقبل الحكم وبعبارة ما يسمى غائبا في اصطلاح الفقهاء والمفقود لا يسمي غائبا في اصطلاح  
الفقهاء لأن الغائب في اصطلاحهم من علم موضعه والمفقود من لم يعلم موضعه ومنها النسب  
والولاء أي لا يحكم أن فلان من نسب فلان أو أن فلان له الولاء على فلان إلا القضاة ومنها الحسد  
لحر وأما الرقيق فليس بعدد أن ثبت بغير علم ولم يتزوج بغير ملكه ومنها القصاص في النفس  
ومنها مال اليتيم وكان ينبغي أن يقول وأمر يتم ففسها وترشيدا ويعاومها وعرضا لئلا  
تكر الحسد ما بعده لأن الحدود القصاص ومال اليتيم أفرادها متعددة وتبين القصاص  
بالنفس تبعها بعضا وزاد وأما في الأطراف فسيأتي في قوله مضى أن حكم صوابا وأدب  
فيه نظر فان ما يأتي أعبر من الأطراف واختصاص القضاء بهذه الأمور ما خطر لها وتعلق

والسلطان أو (قوله من تقديم وصى) أي ولان ترك مهيلا (قوله وبعبارة ما يسمى غائبا) أي فلا حجة للاستثناء (قوله أن ثبت بغير علم)  
أي أن ثبت موسيه من زمانه بغير علمه أي بان لا يكون أحد الشهود (قوله ولم يتزوج بغير ملكه) أي بان لا يتزوج أصلا أو تزوج بملكه أي  
السيد وأما تزوج بغير ملك السيد بان تزوج بمرأة أو تزوج بملك غير السيد فلا يسمه إلا السلطان (قوله وفيه نظر) أي وحديثهم  
هنا وبذلك كرهنا لجمع التظاير (قوله ما خطر لها) أي عظمها أي فلا يتقنها إلا القضاة كالقصاص والحدود وأما متعلقا وتعلق

الجميع فلقد ودني القدر نظرها (قوله أوسق من ليس موجودا) لحسب العقوب بحق الله كمال التيم وقبه ان مامن حق الا وهو حق الله الان يريد ما كن متمسك بالله فمعجم كالدود فاعنا الحضر حق الله (قوله وغيرهم) أي من الوالي ووالي الله الاحكام فالحكم مني (قوله يرجع للنيب) أي وأما عقار السبية فاعنا بايع الصلحة وان لم يكن احد هذه الوجوه كأن الاب يبيع الصلحة ولو غير هذه الوجوه كالنير (قوله ويا عالما كالح) اعز ان ما قاله الشاعر غوسم وذلك ان مفاد النقل المصريح به في المدونة كلام راسد وغير واحد من الائمة كان عرفه وغيره ان هذه الوجوه في التيم ذي الوصي وأما الماهل فلما كن شولى امره وما نه يبيع ما حنه وقوله على أحد القولين فبه نظر بل على القولين هذا ما افاده (٣٠٠) محشى نت (قوله حدها القرطاني) بفقر الفين نسبة لقرباطة بلد

بالاندلس (قوله وكلام ابن عرفة)  
ظاهر كلامهم ترجيح قول ابن عرفة  
ثم إننا لم نخبر بأن الخليفة ابن عرفة  
هو الذي قلناه المترافى أى نحن أن  
مصلحة هو الثمن الكثير بالحلال  
(أقول) وأراد بالحلال ما ليس  
أصله بأوعر إن علم أن الوعى أنشأ  
المشترى خبث أى كله ضغن وإن لم  
يعلم بضغن ولا إن الزام المتاع قننا  
حلالاً أو تباعاً وأعله ويعوض  
عليه ما هو أقصد (قوله ومنها أن  
يكون تبعة) هذا إذا كان البذل  
ما كان كالمرتف أعلى ثمعاً  
لم يعين وإن كان مثله ففيه نظر  
والظاهر التمسك بالأصل إن لم  
يوجد ما تم آخر (قوله ومنها أن  
يكون حصة) أى ما يمكن قسمه إلا ما  
أرادشترى بمكالمبيع أولاً (قوله  
والذى في توضيحنا) ظاهر العبارة  
أن التوضيح يبدى ذكر الأضداد ولم  
يذكر كلمة التضمين أنه ذكر الاربعة  
مما وحث كان كذلك فيكون  
معارك المصنف قسموا بالأولى  
(قوله ومنها كقولهم تبعة) أى  
عبارة عن تبعة قرائته بالجمع  
حتى قال وإن قلوا الخ اه والظاهر

المصنف محتمل وقوله ولكن كلام من أى الذى هو الشيخ سالم (أقول) وهو ظاهر كلام غير من أضاع قول عليه هذا كما  
 مع إمكان أخذ المقاروكه راجعاً كما هو ظاهر (قوله أصالة) أى وليس المراد أنه ابتدأ طرعه وانما المراد أنه يجوز عليه بالأصالة  
 بسبب الرق لا أن هذا المعنى يعين صفة الفعل المشعرة بالتعدد والحدوث (قوله فأننا أو ناشئة) بقى البعض فأنه فى يوم سيده  
 محصور عليه إلا أنه أدن عليه وفى يوم نفسه كالمرئى ويتصرف فيما كسبه فى اليوم الذى يخصه فأنه الغنى (قائلة) أنا  
 ادعى العبد الأذن وأنكر السيدان فلهذا القول قول العبد خلافاً لما فى سماع أشهب (قوله لما فى زيادة) فى بعض من أى النسخة  
 من زيادة لأنه إذا كان له مال تزديت عليه (قوله فان كان مأذونه صريحاً) الحاصل أن الأذن ما فى جميع الأموال ولو فوع كما قاله المصنف  
 والشارح ولا يشيل ما إذا أدن أنه فى بيع سلعة عنى أمثلة الأذن أقول أن يقول أدن ذلك فى التجارة كان يقول أدن ذلك عن غير معين  
 الأذن فيه مع دفع المال أو كان سيده المال ويحصل على التجارته فلهذا ما إذا قال وكنتك فلا عبرة والفرق بين البابين أن التغلب فى  
 الأذن المطلق للرفيق مع دفع المال حصله على التجارته والفعل الدال على الأذن كالقول كشرته بضاعة له وضمنها بجانته وأمره  
 بجلبه ويقتل عجم عن التوضيح عن أشهب أن الرفيق عندنا بمنع جرت العادة بأنه يبيع لسيده فيقبل قوله من أنهم مأذونه فى  
 البيع كاقبل قوله أنه أهدى ما يديهم اه وتردد بعض شيوخنا (٣٠١) هل معناه ولا خيار لاولى حيث إذا وله اختيار إلا أنه

الرفيق (ش) أى ويجزى السيد أصالة على رقيقه بأمره فى مال نفسه كثيراً وأقل قليلاً أو ناشئة  
 مفرطاً له أو حافظاً معاوضة أو غيرهما على سيد ماله فى زيادة قيمته والتعليل بكونه لا تنقذه  
 فأصراً بعض الأرفاء لا يتبرع ماله هذا فى غير المأذونه فى التجارة فان كان مأذونه صريحاً  
 أو ضمناً ككفائه فليس للسيد عليه حجر ولا فرق فى الأذن بين أن يكون عاماً أو خاصاً بنوع من  
 أنواع التجارته فان حاله لا يتصرف فى البيع والشراء ولا يتصرف فى البيع ويكون مأذونه فى ذلك النوع  
 وفى غيرهم ببقى الأنواع لأنه أقصد الناس ولا يعملى فى أى الأنواع أقصد فلو صرعى النوع  
 المأذونه فيه فقط لكان فيه ضرر واليه أشار بقوله (ص) إلا أن الأذن ولو فوع فكوكيل مفوض  
 (ش) فى سائر الأشياء المأذونه فيه وغيره ولا عبرة بما حفر فى البعض وقوله ويجزى أى حجر الشارع  
 على الرفيق ملحق السيد وهو الأخير عن الواقع كأنه قال الرفيق محصور عليه بالأصالة وأما أن  
 المأذونه فى التجارة فهو من أدن السيدان يتصرف فى مال نفسه أو مال السيدى أن الترخيه  
 دون سيده ولو كان على أن يتصرف فى مال السيد لا يحل له ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك  
 له السيدان يتصرف فى ماله فان أن يتصرف فى ماله نفسه أيضاً إذا لم يملكه دين كان فى المالى (ص) وله  
 أن يضع ويؤجر ويوصف (ش) يعنى أن العبد المأذونه فى التجارة إذا كان له دين على آخر  
 يجوز له أن يؤجره إلى أجل قريب وأن يضع عن غريمه شيئاً منه إن كانت الوضعة شيئاً قليلاً  
 وفعل ذلك استئثاراً للتجارة وأن يضع طعاماً مضافاً لئلا ينقص ذلك استئثاراً للتجارة ففعله

ما يقتضيه من خلافه وأنه بعض فعله سواء أشره وأعلمه أم لا ونفى عن الشارع ما وافق ظاهر كلامه حيث قال وفى هذا انتظار بل  
 يجوز له الخافقة لأنه أقصد الناس ولا يدور ولا يوع أقصد فاشترط كونه نظراً للناس خاصة أو كليل عام وفى العيد اه وظاهر  
 النقل مع شارحنا ولو حجر عليه فى نوع من الأنواع قال فى المدونة ومن خلى بين عهده وبين التجارته فصر فمأذونه من غيره ما دأب الناس  
 من جميع أنواع التجارته لأنه أقصد ما لادى الناس لا نوع من أنواع التجارة أقصد اه (قوله الأذن) شامل لما إذا كان المأذون  
 له صغيراً أو كبيراً ولا يعارض هذا قولهم الصغير الحرا أدن له وليه أن يتصرف فى مال نفسه فأنه لم يوقر على رضا لولى وذلك لأن  
 تجارة الصغير الحرفى مال نفسه وليس لولى أن يبيع ماله بخلاف تجارة الرفيق فانها فى مال السيد حقيقة وحكم وفعل رقيقه كعقله  
 (قوله فكوكيل مفوض) شبهه بولاه لم يتقدم به كرامال شهر على حكمه وأما انكلا على التوفيق أى على علم حكمه من المصل  
 (قوله ولو كان رجعه للسيد) والفرق بين هذا والاربع أن المال فيه ملك للعبد واشترط رجعه للسيد لا يخرجه عن كونه ملكه  
 بخلاف الرابع فان المال فيه ملك للسيد (قوله فان له أن يبيع) أى بخلاف عكسه فأنه لا يجوز له كآله الشيخ أجد (قوله إلى أجل  
 قريب) والقريب بالعرف (قوله شيئاً قليلاً) والقليل بالعرف كذا ينبغي كفى عب (قوله أن فعل ذلك اشتتالاً) ولا يكون سلفاً بغيره  
 فى التاجر لأن نفعه غير محقق كآله أن عبد السلام وألته لا يمتنع ذلك بغير الشرط كما سبق فى القرض وهو أوفى من الأول لما روى  
 الأول من أن النفع المتقنون كالحق بعبارة أخرى ولا يقال أن ذلك تحديد يوجب حرمة لا تقول الحرمة ما كانت وقت الشراء

وعند متقدمة (قوله ولا بأس أن يعيد دابته الخ) ظاهر العادة ولو لمع الاستتلاف وكذا في كلام غيره وفي عجم وليس يفعل العارية الا الاستتلاف والى كلام عجم أشار بهذا بقوله وأما العارية الخ فوقع في كلامه التفاضل ألا أن يقال الاول يقيد بالاستتلاف (قوله ينبغي العمل على ذلك) الذي يفيد ما أو الحسن أنه لا يفعل عند الحاجة ولو لمع مناسده بفعله إلا أن قلته مظنة كراهة السيد لفعله إلا أن يصح له على فعلها (قوله على الشهر والخ) ومنع أشبه بحسن الوجع لانه في الأخذ لجارة وفي الدفع إبداع لم يردن في نمو المساقاة كالقرض لـ (قوله كالسلة التقاط الخ) أى التقاط القبط أى الابن سيد وأما أخذ القطعة وتصر فيها فهو واجب عليه كغير (قوله ويتصرف في كعبة) أى ووصية وعطية يبيع وشراء وكل معاوضة مالية لا يوجب غير ثواب وصدة ونحوهما من كل معاوضة غير مالية (قوله عدم ٣٠٣) منعه منها أى من قبولها (قوله ولا يقرب من أن له القبول الخ) والمأذون أولى

بذلك قال عجم هذا يفيد أنه ليس بالسيد منعه منه إذ كل من استقل بالقبول استقل بالرد ومن استقل بالرد فليس لقوله منعه من القبول ويفهم منه أنه لا حاجته لقول المستنف وأقيم منها عدم منعه منها الاستفادة من قوله وقبرين أن له الخ (قوله من قول المدونة) أعين كلام المدونة وقوله عدم مفعول أهله (قوله لكه) لا يتصرف الخ) أى لا يمكن قبل صار ذلك المال من جهته أمه التي يجوز عليه فيها ألا أن يشترط معطيه عدم اطهر عليه كافي السفيه والصغير فإن ابن عبد السلام قال إن الفرس وأهمل بشرط التصرف المذكور خلاف قوله تعالى ولا تؤثروا السفهاء الخ وأما الشرط على الموهوب الرشيد أن لا يبيع ولا يهب فانه لا يجوز سواء كان وقفا أو هب أو أجنبيا وأما المولى عليه معاد في الولاية فيجوز فان قلت سابق أن أن الصفقة يقول وقول المصنف شرط فالجواب أن ذلك فيما إذا كان أهلا لقبول

(ص) إن استأنف (ش) يرجع للسائل الثلاث ولا بأس أن يعيد دابته الى المكان القريب وله أن يعق عن ولده إذا اتسع المال وعلم أن سيده لا يكره فان قلت إذا علم أن سيده لا يكره لم يجوز إذا قل المال قلت لأن ذلك المال مظنة كراهة السيد ذلك بخلاف كونه وفيه نظر أنع عليه أن السيد لا يكره ذلك ينبغي العمل على ذلك وإذا منع العقيقة بحث لا يجوز له فعلها فان كان كل ضمن ما كاله السيد (ص) وبأخذ قراضا يذعه (ش) أى ويجوز والمأذون أن يأخذ القراض ليعمل به ويكون ما حصل له من ربح كقراضه لا يقضي منه دينه ولا يقبله ان عتق لانه باع به منافع نفسه فأشبهه ما لو استعمل نفسه في الأجرات وأن يعطيه لغيره يعمل لنفسه على المشهور ولا تمن التجارة في المستثنين وهما قبل الوديعه وليس أن يتوكل الابن سيد كالسلة التقاط بغير إذن سيده والمأذون الهبة للثواب وليس له التسريح بلا إذن وأما العارية فليس له فعلها الا الاستتلاف (ص) ويتصرف في كعبة وأقيم منها عدم منعه منها ولغير من أن له القبول بلاذن (ش) يعني أن للمأذون له إذا وهبه شخص هبة أو أوصى له بوصية أو تصدق عليه بمصدق فانه يجوز له أن يقبل ذلك ويتصرف فيها ولا يشترط على أن سيده وأقام عايش من قول المدونة عدم منعه من القبول الهبة حيث قال في قولها وما وهب للمأذون وقيد بغيره من فقر ما أو أحق بمن سيده ولا يكون القرض من عمل مدني ولا من ربحه أو شربه وانما يكون ذلك من مال وهبه لغيره أو تصدق عليه أو أوصى له به فقبله السيد وهذا ظاهر في أن السيد لا يتعنه من قبوله وتظهر أن القرض لا يجزى عنه على قبوله أما غير المأذون إذا وهبه شخص مالا أو أوصى له به وما أشبه ذلك فانه يقبل ذلك ولا يحتاج في قبوله إلى إذن سيده ولكنه لا يتصرف فيها إلا بإذن سيده فان قبلها فليس له أن يقبلها ويأخذها وإن أبي التصديق من ذلك ابن رشد اتفاقا وانما خص المؤلف على قوله ويتصرف في كعبة وإن كان داخلها في جعله من الإذن لأهله كان ما ذكر طرعا بعد الإذن فتوهم أنه ليس داخل في الإذن فأنى به لا فلا تصح آخر وهو رفع التوهم المذكور لأن التوهم من جهة الاحكام والضمير الموثق الاول وهو وأقيم منها المدونة والاختلافية والضمير المحفوض بأضافته الى المصدر طاع على المأذون أى أقام عايش الى آخر ما مر (ص) واظهره كالمكر وأخذ مما سيده وان مستوفيه (ش) أى أخرجه على المأذون إذا قام غرم أو عليه كالمكر فلا يتولاه

والرد لا كالعقد الوصي فيقبل له ما ولو لمع عدم قبولهما كأما بعض شيوخنا (قوله فتوهم) أى يقع في الوهم الا وقوله لا أن التوهم أى التوهم من جهة الاحكام أى من جهة التسبب التامة وهي ترفع وفيه من جهة الاحكام فلا يستلزم أن المرفوع والرفع كلاهما من الاحكام (قوله واظهر عليه كالمكر) قال في المدونة ومن أراد أن يجبر على وليه أى على من له عليه ولاية (قوله واظهر عليه كالمكر) قال في غير المال ممن أراد أن يجبر على وليه أى على من له عليه ولاية فلا يجبر عليه الاعتدال السلطان فيوقفه السلطان الناس ويسمع في محله ويشهد على ذلك في باع منه أو ابتاع بعد ذلك فهو مردود كذلك السيد المأذون في التجارة لا ينبغي لسيد أن يجبر عليه الاعتدال السلطان فيوقفه الناس وبما يرضى يعلم ذلك وأقلنا أن المصنف مثل البالغ من رأو رقيق في أنه لا يقبله الا الى اكم ولو لمع وجوده أيه يقول المصنف وليس حضرا أو غلبا ولو يبيع ويوحد أبيه أو عنده أمؤناله اه (قوله وان مستوفيه)

وهذا ان لم يكن اشتراهما من تراجعه وكسبه أفعى هو وولده السيد الاشك (قوله كان يدهم أم لا) أي بان كان غائبا (قوله ولا يصح احد الخ) في شرح شب أي وليس له بيعها اذا لم يكن عليه دين الا اذا نال السيدواختلف على ذلك قال ابن عرفة وفي كون وقف بيعها في غير الدين على اذن سيده رعى القول بانها تكون أم ولد ان اعتق أو توفى كونها حاملا والاول هو الصحيح لانه لا يصح بيعها حتى يستتر بها وأن باعها قبل فلا يدين مواضعها تلحق السيد في ولدها وان اذن سيدها في بيعها فلتظهر بها حل لزمه أي البيع في حقها في قولها ولم يكن له عليه ولا نهج حيلة على الحل كما قال مالك ويؤخذ من هذا علة من البيع فمن يفتق عليه وهي أمه اذا اعتق يعتق آثاره بعلمه (قوله آخر بيعها) واذا ولدت فتباع ولدها أي مع ولدها يقوم كل واحد باقراره قبل البيع ليعلم كل واحد ما بيع به ملكه وان لم تكن ظاهرة لالحل ويبيعت في الدين ثم تظهر بها حل فهل السيد يفتق البيع لحقه في الوالد أم لا لقوله فليعلم لغيره اعتبار حق السيد والتغلب كون البيع وقع بأمر جائز والاول هو الصحيح (قوله كعطيته) هل يشمل ما خلع به زوجته (٣٠ ٣١) أو يكون عتقه تراجعه وكسبه وهو المتبادر من كلامهم

واذا فهم من المعطى بالكسرة أنه أراد انضام ما أعطاه بسده لفتق به في مجلسه أو في غيره أو نحو ذلك فلا يثنى فيه القراءه ويعمل بمبادئ فرفة على قصد المعطى كما يفهم كلام أبي الحسن (قوله وأطلقا) معطوف على معنى ان منح أي وهل هذا الحكم ثابت في حال كونه مقيدا وأطلقا (قوله لكونه مالاً من أمواله) تبع القفا وهو تبع ثت والضمير في أمواله فائس على السيد وليس عائدا على السيد المأذون والا كان فليسا لان كونه مالاً من أمواله يقتضي أن يكون لقترمه . واعلم أن عب ذكران ما وهبه قبيل قبيلهم يعطى القراءه ما تحت استغفره بينهم بان كان الدين أكثر وأما اذا كان مساويا أو أكثر من الدين فان السيد يخص به وكذا يفهم من كلامه أن شارحنا يقول ما وهبه قبيل قبيلهم فانه للسيد للقراءه وظاهره مطلقا وبعبارة تع وبش تقول ان استغرق دين القراءه فذلك هو

الا لا كما لا القراءه ولا السيد وقبل اقراره بان لا يثبتهم عليه قبل التفتس لابعده ويتبع من التصرف المالى بعد التفتس وغير ذلك مما عرو ويؤخذ ما ثبت على المأذون من الدين سواء جبر عليه أم لا بما عده أي بحسب سلطة عليه كان يده أم لا وان كان الذي يده مستوفاه فتباع في دينه أو ما استغفره منها الذي ليس في غير فطره فرى لا كانت أشرف من سيدها وأما ولدها فهو للسيد لانه مال له فهو كغلة لا للقراءه سواء استغفرها قبل حقوق الدين له أو بعده ومثل أم ولده من يدين من آثار به من يعتق على اخر ولا يصح أحد من هؤلاء ان لم يكن عليه دين يحيط بالاذن سيده واذا قام القراءه على المأذون وأتمته ظاهرة الحل آخر بيعها حتى تضع لان ما في بطنها السيد ولا يجوز استناده ففهم أخذنا على الدين المفهوم بحسب لان قوله وأجر عليه أي لاجل الدين (ص) كعطيته وهل ان منح السيد وأطلقا وتابلان (ش) أي كما يؤخذ من عطية الناس له فهو مصدر مضاف لفعوله والمعنى أن المأذون اذا أعطاه شخص عطية بعد قيام القراءه كهي أو وصية فان القراءه يأخذون دينهم منها لكن اختلف هل تتعلق الدين بالعطية سواء أعطيت بشرط وظه الدين أم لا وانما يتعلق الدين بها ان أعطيت للدين والانتهى كتراجعه تكون للسيد وتابلان واحترازنا بالعطية التي أعطيت بعد قيامهم على وجه قبل قبيلهم فانه لسيد لكونه مالاً من أمواله (ص) لا غلته ورقبته (ش) هذا يخرج من قوله وأخذنا سيده والمعنى أن المأذون له اذا قامت عليه قراءه فانه يأخذون دينهم على يده وأما غلته ورقبته فانه للسيد ليس القراءه في ذلك شيء لان دينهم انما يتعلق بذمته لا برفقته ولا بذمة سيده ولهذا اذا فضل من دين القراءه فضل فانهم يتبعون بذلك نفسه اذا اعتق يوما وتا والاراد بالفضل الحاصلة بعد الاذن وأما التي يسده قبل الاذن فيتعلق بها الدين (ص) وان لم يكن غير غير فكثيره (ش) أي وان لم يكن للأذن غير بطالسبه دين فكثيره عن لم يؤذن له في التجارة فليس له انتزاع ما له وتر كواجر عليه بغير ما كم وان كان غير يرفقه انتزاع ما فضل وبقبل اقراره دين فيما يده قبل قيام القراءه من لا يثبتهم عليه فانه ابن قريون ويوجد في بعض النسخ غير ما بالنسب فهو غير كان النافعة وجميعها غير المأذون والمراد بالغير

فذلك المذهب القراءه والافه والسيد ولكن العبد خلاف ذلك كله كما أقامه محسن توت وغيره بل يفتق ولو فرض أنه لم يقل ما ذكره كحل المال الذي وهبه بعد قيامهم بغيره التا وبلان والظاهر من التا بلسن الاطلاق وهو تابل ابن أبي ذوالاوان وتابل القابسي (قوله لارقبته) أي ما لم يكن يغير السيد والوا لانتباع رقبته في الدين كذا قيد (قوله وأما التي يسده قبل الاذن فيتعلق بها الدين) أي كما يفهم كلام ابن عرفة كذا في شرح شب وفي شرح عبد الحولها في المال المأذون ضمنا ثم أقول لانني أن يؤخذ ذلك على الاطلاق لان من المعلوم ان القلم مطلقا السيد لا يتم ذلك الا اذا كان العبد يغير بحال السيد وأما لو كان ما ذكره الا في التجارة فمال نفسه أي نفس العبد فلا وجه لخرولها في المال المأذون ضمنا (قوله واخر عليه بغير ما كم) غير صواب نص المدونة وان شئت ان اخرج لا يكون الا عند الحاكم كما في اخر لافريقين كونه عليه دين مستغرق أم لا وهو ظاهر اطلاق المؤلف محسن توت (قوله وبقبل اقراره الخ) وليس للسيد المأذون اسقاط ما لم يثبت من دين بخلاف غير المأذون

(قوله ان انجر لسيده) أى ان انجر عماله سيده على أن يرج لسيده هو اذن وكيل لا مأذون أو عمال نفسه على أن يرج لسيده هو حينئذ مأذون وقوله والا فقولان أى بان انجر عماله سيده على أن يرج له أو بان انجر عماله نفسه على أن يرج له أيضا والراجح من القولين التمكن من التبر لنفسه (قوله كسرت على المسلم) أى وضاع على المسلم غنأى وأما الذى فلا تكسر عليه وقوله فان لم يقض الذى تنهار راجع لطرفين أعنى قوله سواء دعى أو لم يدعى (قوله فى المدونة يتصدق به عليه أدباه) ظاهر أن الصدق على الذى وبعد ذلك يفرضه لا يسمع أن النصارى تليدوه هو الذى يمكنه من تلك النصارى فلو حجه أن لا يرجع ويكون المعنى أن الادب فى الحقيقة لا سيد وقوله ولا يزع منه أن يقضه أى ولا يزع من الذى ان يقضه من المصلوم أن الذى يقضه لا سيد فيكون المعنى ان المسلم يقوز بذلك ان يقضه الذى على الشهور وهو مشكل لان المسلم لا يصلح له تلك ذلك ثم انى وجدت فى بعضى ثمت ما يقتضى خلاف ما قاله الشارع ولا اشكال فانه قال ولا يمكن دعى نحو عبارة لابن (٤ - ٣) الحاجب ومراهما بعدم التمكن منع أخذ السيداتى به من ذلك وبالتمكن

سواء، لاحقيقة التمكن اذ لا يسوغ له تمكينه من التبر مطلقا فما ذكر وفي غيره كابدل عليه قوله في أو كالة وضع دعى من بيع أو شراء وتفاض وبالحمل على ما قلنا توافق قولها لا يجوز للمسلم ان يستتبرأ ووافق ما أتى في أو كالة وهذا الذى قلنا يدل عليه كلام القضى وانقصر عليه في الجواهر وابن الحاجب فقد استنصره وتبعه المؤلف فيجعل كلامهما على ذلك رخص الجواهر قال أو بالحسن القضى لا ينبغي للسيد ان يذن لبعده في التجارة اذا كان غير مأمون فيها يتولاه اماله يدل بال أو واخترنا في معاملاته أو فخذ ذلك فان تفرغ روح وكان يعمل بال را تصدق السيد بالفضل فان كان يعمل بال يخلل عليه من الفساد في بيعه ذلك استحسنه الصدق بالر من غير احبار قال ما أتى في الكتاب لا يرى للمسلم ان يستقر عبده النصارى

من عليه الدين وعلى النسخة الاولى بالرفع فكان تأمة والغريم رب الدين (ص) ولا يمكن دعى من تجرى كضمان انجر لسيده والا فقولان (ش) يعنى أن العبد الذى اذن له سيده المسلم في أن يقضه فانه لا يمكن من التجارة فيما لا يصلح للمسلم تلخيصه من جرد باسواء دعى أو لم يدعى لكن ان باه المسلم كسرت على المسلم فان لم يقض الذى تنهار في المدونة يتصدق به عليه أدباه ولا يزع منه ان يقضه على المشهور وانما لم يمكن من التجرة في ذلك لانه وكيل لسيده قائم مقامه والسيد لا يصلح له ذلك فكذلك هو وان كان هذا الذى اذن له في التجارة انما يقض لنفسه ويعامل أهل الشرك فهل يمكن من التجارة في التجرة وتقوم بحمل السيدان يا خذنا فى بهن ذلك أو لا يمكن من التجارة في ذلك قولان ناهما الذى على خطاهم يفرض الشريعة وعدم خطاهم ولا مفهوم لقوله من تجر بدليل ما سألنا في قوله في باب أو كالة ومنع دعى من بيع أو شراء وتفاض وهذا احكام المأذون من العبد اما غير المأذون فلا يشتري منه وان قال ولا يقبل قوله ان أهله اذناه حتى يسألهم الاقرنية \* ولما أنهى الكلام على السبب الرابع من أسباب التجرة شرع في الكلام على الخامس منها وهو المرض والخوف فقال (ص) وعلى مريض حكم الطب بكثرة الموت به (ش) وانما أتى بجبر المرض عقب جبر الرق لما نسبته له لان كلاً منهما الحرفين والمعنى أنه يجب التجرة على مريض زل به مرض حكم أهل الطب بأنه يكثر الموت من مثله كالاتمة التي يذكرها في غيرهما مؤنة وذا دايه ومعاوضة مالية اعطائها والتبرعات الزائدة على الثلث حق وارثه والمراد بالكثرة أن لا يتجه من صدور الموت عنه ولو لم يكن غالباً عنه خلافاً للارزى ونظاهر كلام المؤلف ككلام المازرى وهو ضعیف واحتقر بهن نحو وجع الضرس والرد ونحو ذلك فانها اذا مات من ذلك يتجه منه وقوله بالمهامة أو بجعى من (ص) كسول وفولج وحى قوه نحو حاملثة ومحبوس قتل أو لقطع ان خيف الموت وخاضر صف القتال (ش) هذه الامثلة لمرض الخوف الذى يجبر على صاحبه بسبب وجود واحد مما ذكر منها السل بكسر السين المهملة وهو مرض ينقل البدن معه فكان الروح

ولا بأمره يبيع شئ قوته تعالى أو كالمهر بالوقد نعتوا عنه اه (أقول) وهذا الذى نقله القضى عن ما قلنا هو تسلسل ما رأته في المدونة في مختصر الرادى في باب المأذون ولم أحذفه ما قاله الشارع من قوله فى المدونة يتصدق به عليه (قوله ويعامل أهل الشرك) وأما انما يعمل أهل الشرك فاشارة القضى بقوله فان اذنه قصيرع المسلم كان ان الحكم فيما يات به كالحكم في العبد المسلم (قوله ناهما القضى الخ) حيث قال ويختلف اذا التجرع أهل دينه فأرى أن وتجرى في التجرة فعل القول بأنهم مخاطبون بفروع الشريعة بكون الجواب على ما تقدم اذا باع مسلماً على القول بأنهم غير مخاطبين فيكون السيدان من ذلك (قوله وعلى مريض) أى ومن يزل مؤنته بدليل غيبه القسمين (قوله خلافاً للارزى) أى فان ظاهر كلام المازرى أنه لا بد ان يكون الموت عنه غالباً وخيتئذ يكون موجباً للتبر وهذا معنى كلامه ما لكن أقول في هذا الكلام شئ هو ذلك لان معنى غالباً أى أنه اذا مات ذلك المرض بذلك الانسان فغالب الموت بحيث لا يتجه من حدوث الموت منه لأن المراد ان الموت واقع كثير في الانسان بسببه (قوله ينقل البدن ٢) من باب



دخل وقبلة من باب تعب **فقائدة** لوقى ابراهيم وادود وسلمان ملوات الله وسلامه عليهم فبأه وفي الحديث موت الفجاءة رجعة  
للؤمن **قوله** معدي كذا في الأصل بفتح الميم وكسر العين وبالألف المهملة يقال معدي بكسر الميم وفتح العين واولا ونسبة للمي وهو  
الصواب لخلوة نبيها في المدة **قوله** مع المداومة ثمانية وما بعد يوم غير مخوف **قوله** ومنها الحامل الخ فيكون قول المصنف  
وحامل سنة معطوف على كل أي تحمل حامل لان المرض هو الحمل الا أنه مرض حكا **قوله** فلا ضاع على معنى الآدم أي لعل معنى  
في لصدق ذلك عاذا كان في السنة **قوله** الا اذا أنت على جميعها أي بلغت جميعها **قوله** أي أقرب بقطع وحينئذ رأت ابن مائك  
قد قال وهي أيا لوالوا انقردت **ب** يعطف عامل من ال قد ب **ب** معمولة ذمها لهم اتقى لكن هذا مذمبا لجمهور من ذهب  
غيرهم جواز اللطف بأبوابها وغالبها بقل ويجوز بسقط لان الجبوس (٣٠٥) لقطع لا يعبر عليه خلافا لظاهر كلامه واعتزمت

هذه المسئلة كيف يمكن أن يقطع  
من خيف عليه الموت وقد قالوا  
انه في مثل ذلك يؤخر في شدة الحر  
والبرد وخشية الموت عليه وأوجب  
أن المراد بالخوف الخوف الموهوم  
وأما الخوف المعلوم والمفتون فانه  
يترك القصص لاجله أو يكون ذلك  
رفع لما كبر يرى قطعه حينئذ أو  
يجعل ذلك واجبا بان لا يزيد بان  
الخوف انما حدث منه وأدركه  
من الخرج ما يدرك حائرا لرحف  
فحكمة بحكمة وهذا شبه وأولى  
ولو كان القطع لحراسة لم ينع أن  
يلتفت إلى الخوف عليه وأقيم الحد  
عليه بكل حال اذا حدد ودال القتل  
**قوله** امانات كان في النظارة كذا  
في نسخة **قوله** وصف النظارة  
تشد النظارة وصف الزهم الذين  
يرون من فرمن المسلين أو أسلمة  
للمسكين ومثل ذلك صنف التبرؤ  
لقتال قبل ملاقة العدو **قوله**  
ملجج بكسر الميم أي في سفينة أو  
عاطيت أحسنه لا غير محسن لم  
فكر يضمر ضا وخوفا فيما يظهر

تسبل معه قليلا قليلا كما تسبل العافية ومنها القول بضم القاف واسكان الالف وفتح الالف  
وقد تكسر الالف وقد فتح القاف هو مرض معدي يؤلم بصير معصوم ج القاف والريح ومنها  
الحى القوية وغير ابن الحساب عن القوية بالحذو وهي ما جاوزت العادة في الحرارة وازعاج  
البدن مع المداومة وأولى حتى زلت إلى الأرض لروح الاستحقاق السفينة نفاقه أهلها  
فسقط القتل عليه الحى ومنها الحامل اذا كملت ستة أشهر ودخلت في الشهر السابع ولو يوم  
واحد فلا ضاعة في وحمل سنة على معنى الآدم أي الحامل المتسورة للسنة وهي لا تسبها  
الا اذا أنت على جميعها ويعلم أنها بلغت ستة أشهر من قولها ولا يسئل التساه ومنها من حبس  
لاجل القتل التائب عليه بينة شرعية أو بأعترافه وأمان حبس بغير الدعوى يستبرأ  
أمر فلا يجزر عليه ومنها من قرب بقطع ثبت عليه في سرقة أو غيرها كيدا أو رجل وإطال انه  
يخاف عليه الموت من القطع لان لم يقف عليه الموت وأعاد الآدم في قوة أو لقطع اشترط  
أنه ليس معطوف على قتل والا كان يقول أو قطع وحينئذ هو متعلق بقدر معطوف على ما مر  
أي أقرب بقطع وأما كونه أعادها لجمع الشرط لما بعدها كتحليل فبشيء لان الجبوس  
لقتل ليس متعددا بين القتل وعدمه حتى شوهر جوع الضيلة ومنها من يكون حاضر صاف  
القتال وهو من جملة القتالين لان مكان في النظارة وفي وصف الرد وصف النظارة هم الذين  
ينظرون من غلب بصيرونه ثم عطف على المقدس في قوة وعلى مريض أي يخوف مرضه فوله  
(ص) لا يكرب وملجج يصروا وحصل الهول (ش) أي لا خفيف ككرب وحى الريح والبرد  
والبرص وملجج في البحر الخاوا والمخ ونحو ذلك فلا يجزر عليه ولو حصل الهول بالقتل لان هذه  
الامراض ليست مخوفة وبعبارة ولا يجزر على ملجج أي على الشخص الذى صار في البسة وهو  
معظم الماء وقال بعض اللغة الماء الكثير المعنى والهول الفرع (ص) في غير مؤنث وتذابه  
ومعاوضة مالية (ش) يعنى أن صلب المرض الخوف يجزر عليه في غير مؤنث وفي غير  
ما يتبادر به لضرورة قوام به في غير المعاوضة المالية كالبليغ ونحوه مما عفا تنبيهه  
اذا كان ذلك بغير محاجة والا ففى ثلثة امانات حيث كانت الخبايا تفتقر وارث والابتلاط الا ان  
يجزى به بقية الورثة فتكون عليه منهم فيفتقر العوز والمفسر في محاباته يوم ضلها الا يوم

(٣٠٩ - حزنى خامس) وقوله وحى الريح الى التي تأتي وما وتقلع ومنه بى بكسر الراء وسكون الباء كذا في الثالث ومرض  
وجذا وما فالج **فقائدة** قال الجلال الخلى في شرح المنهاج الحى الطبقة بكسر الباء التي لا تبرز والوردة التي تأتي كل يوم والغبى  
التي تأتي وما وتقلع وما والالث التي تأتي يومين وتقلع وما وحى الاخرى الى التي تأتي يومين والريح الى التي تأتي يوما وتقلع ومن  
فهى عكس الثالث فليست هذه مخوفة قد دون المقدمة لان المومم بها بأخذ قوته في بوى الاقلاخ والحى الخفيفة ليست مخوفة بحال  
والريح والثالث والغب والورد بكسر آله وحى الاخرى الى التي تأتي يومين لئلا حادها والتقدير وتقلع ومن ثم أقول لث  
ان الشارح أعاد أولان الحى التي عتدوها من المخوفات ما دامت مع كثرها مرة بالبدن فيقتضى أن المداومة لا مع الانزعاج ليس مخوفا  
ويقتضى أن الورد والثالث وغيرهما ليست مخوفة كالريح فلا ينبغى للشارح أن يقتصر على الثالث وبعبارة شب لا يخفى كجرب يورده  
ووجه ضرس وحى يوم بوم الخ **قوله** الهين **ب** بالعين المهملة كذا في نسخة **قوله** في غير معاوضة مالية صادق بان للمعاوضة أصلا كالمباينة

والصدقة وما فيه معاوضة إلا أنها غير ماله كالنكاح (قوله النكاح) أي تكون الذكركم تزوج وقوله والخلع كان تخالعه المراتم الرضة  
 زوجها وقوله وصل القصاص أي كأن يصلح الخاطئ في المرض بشئ من الدية **تنبه** كلام النجاشي يدل على عدم النكاح عليه  
 فيما زاد على الثلث في هذه الأمور ولو أعقبها الموت أوزادت عليه بعد التبرع وكلام ابن عرفة بعد أن غير الخوف إذا أعقبه الموت يصير  
 محوفا (قوله وصل القصاص) أي يصلح الخاطئ في المرض على شئ من المال ليندفع به (قوله وهو العفار) فلا يوقف بل يتخذ إلا تحت  
 جهة الثلث فيأخذ ما تبرع به فان حل بعضه نفذ ذلك البعض عاجلا (قوله فان مات الخ) راجع لما قبله إلا أن مواعدها (قوله حتى يقوم  
 في ثلثه بعد موته) أي فبعد التبرع يتم التنفيذ بعد الموت بخلاف الزوجة والعقير يوم الفعل (قوله فان مات الخ) هو ما زاد على كل حال  
 لأنه لا يرجع عقبه سواء مات أو سقم لكن إن مات يقتصر عليه وإن سقم يتصدق به وإن سقم يقتصر على الثلث (قوله ولو بعدا)  
 لأن القرض من ماله لا يعمل وذلك دون سنده وأما السفيه فلما كان الكلام لولي له لأنها توفرت فيها بخلاف العبد وكونه يعتق نادر  
 فارت السفيه متوقف على شئ واحد وهو موتها (٣٠٦) بخلاف العبد فأمران عقده وموتها (قوله يعني أن الزوجة الحرة الرشيدة)

فان لم تكن كذلك فالخبر لولي ولو في  
 دون الثلث والخبر للزوج أيضا في  
 الثلث ويقدم عند الاختلاف في الرد  
 والأجازة الولي على الزوج فله البدر  
 عن الجيزي (قوله يجبر عليها زوجها  
 ولو بعدا) ظاهر العبارة أن الحاضر  
 هو الزوج واعترضه بعض الشيوخ  
 بأن المناسب أن يقول وجبر الشرع  
 على الزوجة زوجها إلا الرجعة  
 ثم أقول وهذا صريح في أن الزوجة  
 المطلقة طلاقا رجيا لا يجبر عليها  
 زوجها وذلك في شرح شب مع  
 أن شارحنا قال في قول المصنف حتى  
 تأتت أي طلقت طلاقا بائنا فهذا  
 يقضي بأنه لا يجبر على الرجعة فلا  
 يخرج الالبائن وقال شب أيضا  
 في قول المصنف حتى تأتت بطلاق  
 بائن أو رجعي وانقضت العدة فإن  
 كانت العدة ناقصة فهي زوجة أم  
 فقد تناقض كلامهما فالمناسب  
 لما تقدم لهما أن يقول حتى تأتت

الحكم وسواءه إلا لسواك بعد ذلك بزيادة ونقص لقوم خرج بالمسألة النكاح والخلع وصل  
 القصاص فبين من ذلك كتب التبرعات (ص) ووقف تبرعه المال مأمون وهو العفار فان  
 مات من الثلث والوصي (ص) يعني أن المرض مرضا يخوف فإذا تبرع في مرضه بشئ من ماله  
 بأن اعتق أو تصدق أو وقف فان ذلك يوقف حتى يقوم في ثلثه بعد موته إن وسعه أو ما وسع منه  
 وإن لم يثبت بان صح مضي جميع تبرعه وهذا إذا كان ماله غير مأمون وأما لو كان ماله مأمونا  
 وهو الأرض وما أسهل به من يتأخر فإن ما قبله من عتق أو تصدق به وما أشبهه لا يوقف  
 ويتخذ ما قبله ثلثه عاجلا **تنبه** ليس من تبرعه الذي فيه التفصيل الوصية لأنها أوقف  
 ولو كان له مال مأمون لأنه لا رجوع فيها وقوله والأوصي ولا رجوع له فيه لأنه لا يملكه  
 وصية وإنما كان يخرج من الثلث إن مات لا مضره وصعته في مرضه \* ولما انتهى الكلام  
 على السبب انتمس أخيه بالكلام على السداد وهو جبر الزوجة لتشريك بنته ما في  
 اختصاص الخبر فيها بما زاد على الثلث من أنواع التبرعات وفي أن الخبر فيها ما على العفريق قال  
 (ص) وعلى الزوجة زوجها ولو بعدا في تبرع زاد على ثلثها أو بكفالة (ش) يعني أن الزوجة  
 الحرة الرشيدة التي في العصة لا رجعة يجبر عليها زوجها ولو بعدا في تبرع زاد على ثلثها  
 وكذا في الكفالة بزيادة على ثلثها أو سواء تكفلت بمصر أو مصر عند ابن القاسم إلا أن تتكفل  
 زوجها فلا قالت أكرهني لم تصدق وإذا كان الزوج سقمها الكلام لولي له واحتج بقوله في تبرع  
 عن الواجبين عليها من نفقة أو غيرها فلا يجبر عليها فيها كالتبرعات بالثلث فأقل ولو قدمت  
 الضرر عند ابن القاسم وأصبح ولو تلت عدلا تخلف غيره عند ابن القاسم خلافا لعبد المالك وفهم  
 من قوله زوجها أنه لا يجبر عليها إلا بما يتجوز به بغير نفقته سواء كانت الكفالة بالمال أو بالوجه  
 لأنها من قبيل العطية ولا تؤول إلى الرجوع والزوج يتضرر بذلك وقد نجس وأما كفالها  
 زوجها فلا تنسب له أو لا يقبل منها أنه أكرهها على ذلك وسيأتي في باب الضمان أن ضمانها

بطلاق بائن أو رجعي والحاصل أنك قد علمت تناقض كلام شارحنا وشب وأما غير شارحنا وشب فليتناقض كلامهما  
 الشئ أحد فقد حل قوله وعلى الزوجة أي من كانت في العصة والمطلقة طلاقا رجعا ولو ينكح على قول حتى تأتت بشئ وأما الثاني  
 فقد توافق كلامه لأنه إذا أضاف الزوجة وأضاف قوله حتى تأتت العموم حيث قال بطلاق بائن أو رجعي فان قلت  
 قد عرفنا ذلك بما الذي يرجع إليه ويعول عليه في ذلك كله قلت ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه قال في خطبته لا يجوز  
 للرأعنية إلا بادن زوجها أو ظاهره أو شعوره بل كانت في العصة والمطلقة طلاقا رجعا إلا أن عصمتها يسده وتقول المصنف والرجعة  
 كالزوجة الخ (قوله إلا أن تتكفل زوجها) أي فلا رد فيما زاد على الثلث لأنه لا يجبر على نفسه لنفسه (قوله ولو قدمت الضرر) ومقابلته  
 بر الثلث إن قدمت به الضرر واختاره ابن حبيب (قوله عند ابن القاسم) ومقابلته لا رد في كفالته أزدي من الثلث حيث كان المكفل  
 نبوسرا (قوله ولا تؤول إلى الرجوع الخ) هذا لأنه تنقض المتع ولو في الثلث فيناسب الوجه على العقد المشار فيه في آخر العبارة (قوله  
 وأما كفالته زوجها) أي بحيث يكون مضمرا إلى أي الرائد على الثلث (قوله وسيأتي) أي لكن سيأتي في جبرها عن كفالته ولو في الثلث

(قوله وأما الوجه والطلب) لا يخفى أن هذا التعيين في قوة أو لا وسواء كانت الكفالة بالمال أو بالوجه لكن العتق منه اقتضاء كلامه هنا كأفاده بمعنى نت (قوله مطلقاً) زوجاً وغيره الثالث وادونه (قوله وفي إقرارها قولان) الوجه أن يقال إن كان المقتضى ملماً معلوماً بالامانة وأداء الحقوق فليس له التمسك إلا بغيره وأما قوله وان كان معتمداً من أهل اللدنة المنع وهو توجيه ظاهر إن أنصف (قوله وفي إقرارها الخ) وأما دفعها لماله إقرارها للعامل فليس فيه قولان لأن من التجارة (قوله وقوله) معروف على قوله أن إقرارها وكأنه قال وجه الأول أن فرضها كهيته من حيث أنه (٣٠٧) معروف فهذا القول الأول يعمل بالوجهين

(قوله جائز) أي ماض لأنه لا يجوز لها ابتداء كاستظهار بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني (قوله فعلى المشهور) ونفك لانتنا إذا قلنا بصحة التبرع فدعواها الثالث لا شافي ذلك فقبلت لأنهم المحقق بخلاف ما إذا قلنا بطلان التبرع فدعواها الثالث المقتضى لصحة منافع ذلك فلم تقبل فإن قلت القاعدة أن القول بقول مدعى الصحة فالجواب أن الرجال لما كانوا أقوامين على التسامح دعواهم (قوله غرضي الخ) الفرق بينه وبين قوله أنه رشد أن الفعل وقع فعليه أن لا يعتد بفعله لمصر ما أوقفه بخلاف الزوجة فإنه قد تكون بصفة الرشد ومثلها في الفرق المذكور العبد المتأثر به في قوله كعتق العبد (قوله حتى تأتيت) أي بطلان دليله ما بعده ما شاء وأرجى والنقش العبدتان كانت العتقة بأية هي زوجة وقوله أومات أحدهما قولان أو ماتت لكن فيقول موت الزوج في قوله تأتيت (قوله وورد الزوج الخ) قال ابن غازي في تعليقه على الرسالة أبطل صنع العبد والسفاهة

زوجها كعتقها لاجنبي وعليه فهو يحجرها عن كفالتها وهذا في كفالة المال وأما الوجه والطلب فله منه ما يمتنع مطلقاً (ص) وفي إقرارها قولان (ش) يعني أن الزوجة إذا أقرضت من ماله ما زاد على ثلثها نهل زوجها الحر والعبدان يحجر عليهما أوليس فيه قولان وجه الأول أن في إقرارها مطالبة وزوجها بتبرع بدخولها وخرجها كأنها في الكفالة مطالبة وفرضها كهيته من حيث أنه معروف وجه الثاني أن فرضها كهيته لا أخذها عرف وهو جائز لها فقوله إقرارها أي دفعها للمال قرصاً لا قرصاً إقرارها الرأسي من صحتها كزوجها كاذ كره بعض بلطف بنبغي (ص) وهو حازن في رد (ش) الصغير في وهو يرجع لما زاد على الثلث يعني أن تبرع المرأة بثلثها جائز ماض حتى رد الزوج جيعه أو ما شأ منه على المشهور وقيل مردود حتى يجبره وغيره الخلاف واختلف معه في أنه الثلث أو أكثر فعلى المشهور القول بولها وعلى الآخر القول بقوله وسواها من مدها أم لا ومن ثمه ما أشاره المؤلف بقاؤه ربع بقوله (ص) فخص أن لم يعلم حتى تأتت أومات أحدهما (ش) يعني أن جميع ما تبرعت به الزوجة غرضي حيث لم يعلم الزوج بشرعها أو علم به ولم يقض رد ولا ماض حتى طلقت طلاقاً ثانياً أومات أحد الزوجين ولا ماله في حياته ولا لورثته يعلمونه وقوله أن لم يعلم وأوليان علم وسكت ورد الزوج رد ما يقع على مذهب الكتاب وردا بطلان عند أشبه وأما رد الضمراء فهو رد ما يقع باتفاق وورد الأول لافعال المحجور رد ما يقع باتفاق أيضاً (ص) كعتق العبد (ش) هو من إضافة الصلوات في فعلها التشبيه في الماضي والمعنى أن العبد إذا أعتق عبد نفسه ولم يعلم سيده بعتقه حتى أعتقه هو لم يستثن ماله صح عتقه ومضى وليس للسيدة وهذا صريح في أن أفعال العبد على الإجازة حتى ردها السيد ويحتمل أن يكون من إضافته إلى مفعولة بعد حذف فاعله وهو السيد والمعنى كعتق السيد العبد أن تبرع بشرع من عتق أو غيره ولم يعلم بذلك سيده أو علم فلم يقض فيه رد ولا حازن حتى أعتقه ولم يستثن ماله والمال سيده ولم يحجر من حيثها فإن تبرعته غرضي (ص) وقوله الجدين (ش) يعني أن المدين إذا تبرع بتبرعات من عتق ونحوه ولم ردها الضمراء أو ردوها بقيت بيده حتى أوفاهم ديونهم فإن أفعاله ماضية فهو مصدر مضاف لمفعوله (ص) وله رد الجميع إن تبرعت برائد (ش) يعني أن الزوجة إذا تبرعت بما زاد على ثلثها فزوجها أن رد الجميع وظاهره ولو كانت الزيادة تسيرة أي بوجه أمضاء الجميع وله رد ما زاد على الثلث فقط إذا لم تكن إلا في العتق فليس له رد ما زاد على ثلثها لثلاثي المالك بعض عبدين غير استكراه وانظر قوله وله رد الجميع مع قول المؤلف في دعوى الأب إجازة ابنه بعد الستة فإن صدقه الابنة في ثلثها فله بقيد أهله ليس للزوج كلام

وأوقف رد التبرع واختلف • في الزوج والفاض كبدل ألف الحاصل أن المعنى اختلف في رد الزوج تبرع زوجته ما كثر من الثلث هل هو رد ما يقع أو رد ما يقع أو يني على ذلك إذا بقي مدها ما وقع فيه الرذن الزوج حتى تأتت فعل أي أنه رد ما يقع بالزوجة أمضاه وعلى مقابله لا يبرهنا ذلك وقوله والفاض كبدل ألف أي أن الفاض إذا تمسك الرذن ذكره فانه يقوم مقامه في الرد يعطى حكم من قام مقامه فتارة يكون رد ما يقع وأما تارة رد ما يقع وقوله كعتق العبد) ظاهره أن كعادته في الجواز أم لا (قوله إن تبرعت برائد) ولا شافي هذا لأنه قد من أنه أتمه الخرج على أن تبرع زاد على ثلثها لأن رد الجميع معاملة لها بتبرع فصدها وألا كما يجمع بين سلال وحرام (قوله فليس له رد ما زاد على ثلثها) أي بل يرد

في الثالث الآن يقال قوة شبهة الأب منعت الزوج من رده والفرق بين المرأة والمرضى إذا تبرع  
بزائد ثلثه فليس لورثته أن يردوا الجميع بل ماذا على الثلث أن المرأة قادرة على الانشاء  
واستدراك ما سئل بخلافه (ص) وليس لها تبرع بعد الثلث إلا أن يبعد (ش)  
يعني أن المرأة إذا تبرعت بثلاثها فله عضي ولا مقال لزوجها ولو قصدت بذلك  
الضرر فإن تبرعت بعد ذلك بشئ فانتظران بعد ما بين العطينين كسنة  
على قول ابن سهل أو سنة أشهر على قول أصبغ وابن عرفة  
فإن ذلك جائز وإن قرب ما بين العطينين فإن  
ذلك غير جائز

﴿تم الجزء الخامس وبه الجزء السادس أول باب المصالح﴾

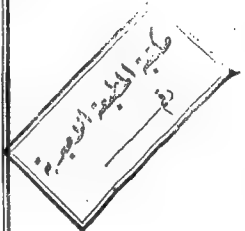


الكل أو يبيع الكل كما أفاده الشيخ  
أجد (قوله إذا تبرع بزائد) أي  
أوصى بزائد والمرأة الرشيدة  
للتزوجة أن تهب جميع مالها  
لزوجها ولا اعتراض عليها في ذلك  
لاحد (قوله يعني أن المرأة إذا  
تبرعت بثلاثها) أي الرشيدة (قوله  
كسنة) وهو قول ابن سهل قبل  
وهو الراجح وقال القائل الراجح  
أن عهد العدة ستة أشهر  
﴿تكميل﴾ يقي على المؤلف من  
الاسباب العامة الردة قال في  
الشامل والرد فلا ينفذ تصرف  
مرتد عليه ومؤنه عما يده  
وماريج بعده كاله ويسقط عنه  
ما حدث من دين إن قتل  
وان تاب لم ينظر  
الشامل

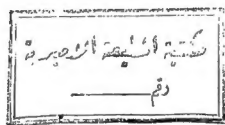
﴿تم فهرست الجزء الخامس من شرح العلامة الخرشى على مختصر سيدي خليل﴾

صفحة	صفحة
باب البيع	٢
فصل في الربا	٥٦
فصل ومنع للتمتع ما كثر قصده	٩٣
فصل في العنة	١٠٥
فصل في بيع الخبز	١٠٩
فصل وجاز مرا بحة	١٧١
فصل في تناول البتة والشجر	١٨٠
الارض	
١٩٥ فصل في اختلاف المتابعين في	
جنس الثمن أو نوعه الخ	
٢٠٢ باب السلم	
٢٢٩ فصل في القرض	
٢٣٣ فصل في الكلام على المقاصة وما	
يتعلق بها	
٢٣٥ باب الرهن	
٢٦٣ باب الفليس	
٢٩٠ باب الحجر	

﴿تمت﴾











Universitäts- und Landesbibliothek Bonn



0501886